وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة –
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

كتاب الملتقى الوطني

تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

المتطلبات الاقتصادية والمؤسساتية

يومي 25 و 26 فيفري 2020
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -

منشورات كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة –

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة –
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

كتاب الملتقى الوطني حول

تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

المتطلبات الاقتصادية والمؤسساتية

يومي 25 و 26 فيفري 2020

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -

الإيداع القانوني: جويلية 2021
ردمك: 978-9931-9691-2-9 :ISBN

منشورات كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة –
ص ب 26 طريق الحدائق - سكيكدة – الجزائر - 21000

حقوق الطبع والنشر محفوظة ©
لا يسمح بطبع أو نسخ أو تصوير أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة كانت إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من الناشر

تقديم

عرفت الجزائر عدة تحولات إجتماعية وسياسية منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، كان لها انعكاس كبير على الواقع الاقتصادي، مما استدعى فتح ورشات لإصلاحات عميقة على المستويين الاقتصادي والمؤسساتي. كان ذلك تحت تأثير التوجه المتزايد نحو العولمة، وتعزيز اتفاقيات التجارة العالمية، والأزمة الاقتصادية الخانقة التي عاشتها الجزائر آنذاك، بسبب تراجع أسعار النفط، مما أثر سلبا في عائدات الخزينة العمومية، وعدم قدرة الدولة على تمويل النفقات العامة والبرامج التنموية، مما أجبر السلطات الجزائرية على اللجوء إلى الاستدانة من المقرضين الدوليين، والدخول في اتفاقيات مع البنك الدولي في إطار برامج التصحيح الهيكلي.

باشرت الجزائر منذ بداية تسعينيات القرن الماضي العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية، لكن أثرها كان محدودا، فالتحول من النمط الإشتراكي للتنمية الاقتصادية، الذي كان سائدا قبل التسعينيات، إلى النمط الرأسمالي يستدعي عدة إصلاحات مؤسساتية وتنظيمية، ودعم قوي لأنظمة الحوكمة. في هذا السياق جاءت الإصلاحات المحاسبية في الجزائر، لدعم مسيرة الإصلاح الاقتصادي والمؤسساتي، من أجل تبني نظام محاسبي يواكب التحولات التي تعيشها الجزائر، على اعتبار أن المخطط المحاسبي الوطني (PCN)[1]، الذي كان مطبقا منذ عام 1976، أصبح لا يستجيب لمتطلبات البيئة الاقتصادية الجديدة.

بدأ التفكير في الإصلاح المحاسبي في الجزائر مع نهاية تسعينيات القرن الماضي بفعل العوامل السابقة، إضافة إلى بعض الاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع الشركاء الدوليين والإقليميين. وقد تزامن ذلك مع موجة التنميط المحاسبي على المستوى الدولي، بعد الاتفاقية الموقعة في منتصف التسعينيات بين هيئة معايير المحاسبة الدولية (IASC)[2]، والمنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية (IOSCO)[3]، بهدف دعم تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS)[4] في المؤسسات المدرجة في الأسواق المالية، والتي كان من أبرز نتائجها الإصلاحات وإعادة الهيكلة التي مست هيئة معايير المحاسبة الدولية عام 2001، بهدف زيادة القبول الدولي لمعايير المحاسبة الدولية، التي أصبحت لاحقا تعرف بمعايير التقرير المالي الدولية (IFRS)[5].

---

[1] PCN: Plan Comptable Nationale.

[2] IASC: International Accounting Standards Committee.

[3] IOSCO: International Organization of Securities Commissions.

[4] IAS: International Accounting Standard.

[5] IFRS: International Financial Reporting Standard.

استمر الإصلاح المحاسبي في الجزائر طويلا، فبعد دراسة واقع البيئة المحاسبية في الجزائر ومتطلباتها، وبعد دراسة مختلف البدائل المتاحة للإصلاح، تم تبني الحل الدولي، من خلال تبني نظام محاسبي مستنبط من معايير المحاسبة الدولية، وهو ما كان بالفعل، حيث تم إرساء النظام المحاسبي المالي (SCF)، من خلال مجموعة من التشريعات، بدء من نوفمبر 2007، على أن يبدأ التطبيق الفعلي للنظام في 2010/01/01، وقد جاء هذا النظام متوافقا إلى حد بعيد في العديد من متطلباته مع إصدار 2003 لمعايير المحاسبة الدولية.

إن تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر بهذا الشكل أوجد العديد من المشاكل في المؤسسات الجزائرية، ناهيك عن صعوبات أو عدم إمكانية تطبيق بعض متطلباته في البيئة الجزائرية، مما فتح المجال للباحثين والممارسين للنقاش حول مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية، وما هي العراقيل التي تحول دون ذلك، وما هي الحلول الممكنة، وآفاق تطوير الممارسة المحاسبية في الجزائر.

من أجل مناقشة الإشكاليات السابقة، احتضنت كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة، من خلال قسم العلوم المالية والمحاسبة، ***الملتقى الوطني الأول حول "تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر: المتطلبات الاقتصادية والمؤسساتية"***، يومي 25 و26 فيفري 2020، بحضور نخبة من الباحثين والممارسين من مختلف مناطق الوطن. وقد جاء هذا الكتاب ليجمع مختلف الأعمال التي تم عرضها في الملتقى، حيث تم تقسيمه إلى خمس محاور رئيسية، تعالج جوانب مهمة من موضوع الملتقى، تتمحور حول تطورات المحاسبة الدولية، وموقع البيئة الجزائرية من هذه التطورات، وواقع التنميط المحاسبي في الجزائر، وسبل النهوض بالممارسة المحاسبية في الجزائر.

في الأخير، الشكر موصول للدكتور ***"بلعز خير الدين"***، الذي لم يدخر أي جهد من أجل جمع وتنسيق المداخلات، وتصميم وإخراج الكتاب، إلى جانب الأساتذة الذين قاموا بمراجعة المداخلات، دون أن ننسى رئيس الملتقى الدكتور ***"رماش كمال"***، وأعضاء اللجنة العلمية، وأعضاء اللجنة التنظيمية، والأساتذة المتدخلون من خارج وداخل الجامعة.

الدكتور كيموش بلال

عميد الكلية ورئيس اللجنة العلمية للملتقى

تجميع المداخلات، تصميم وإخراج

د. خير الدين بلعز

مراجعة المداخلات

د. بلال كيموش

د. سوسن زيرق

د. نور الدين مزياني

د. محمد عبد الواحد

د. مريم بوخشيمة

د. كريم كاتب

د. اسماعيل بوغازي

هيئة الملتقى

الرئيس الشرفي للملتقى:

الدكتور حداد سليم (مدير الجامعة)

المنسق العام للملتقى:

أ. مشحود عمر

رئيس الملتقى:

د. رماش كمال

رئيس اللجنة العلمية:

د. كيموش بلال

رئيس اللجنة التنظيمية:

د. بلعز خير الدين

نائب رئيس اللجنة العلمية:

د. زيرق سوسن

نائب رئيس اللجنة التنظيمية:

د. مقيطع حمزة

إشكالية الملتقى

أدى ظهور الاقتصاد السياسي الجديد إلى بسط نمط للحوكمة يخدم بدرجة كبيرة قوى السوق العالمية، ويتماشى مع تيار العولمة؛ وقد رهن هذا النمط الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول السائرة في طريق النمو، وجعلها أكثر ارتباطا بالمتغيرات الخارجية. إن عدم قدرة هذه الدول على وضع مؤسسات قادرة على إدارة التغيير سيصعب من مهمة أصحاب القرار في اختيار الصيغة المثلى للإصلاحات، والتي تأخذ في الحسبان أثار العولمة دون المساس بمصلحة الوطن.

لم تتمكن النماذج المحاسبية، هي الأخرى، من التكيف في هذه الدول، حتى تحاكي التطورات والرهانات العالمية، فالإصلاحات لم تكن عميقة، لأن أغلب صناع القرار يعتبرون المحاسبة مجرد تقنية، ليس لها أي بعد اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو ثقافي. وعليه فإن صعوبة الإصلاح المحاسبي تكمن في الطبيعة متعددة الأبعاد للمحاسبة، فإذا كان ظاهر الإصلاحات تقني، فباطنها ذو طابع اجتماعي وسياسي وثقافي (Hopwood, 2000)؛ وهذا يبين بصورة واضحة الطبيعة الظرفية للمحاسبة، لأن كل محيط يملك خصوصيات معينة، والمحاسبة ما هي إلا محصلة للتداخلات والأهداف المحددة من طرف قوى المجتمع.

الإصلاح المحاسبي ليس مجرد صياغة إجراءات حيادية، بعيدة عن الاعتبارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية (Hopwood, 2000)، فالأخذ بالأطر الاقتصادية والمؤسساتية للمحاسبة يعتبر مرحلة جوهرية للقائمين على الإصلاح، على اعتبار أن المحاسبة الحالية تستمد جذورها من اقتصاد السوق، أين يلعب القطاع الخاص وقوى السوق دورا مهما، في ظل دولة متعاونة تضمن مصالح جميع الأطراف؛ يضاف إلى ذلك وجود سوق مالية نشطة، يتم من خلالها عرض وتبادل المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية من طرف المستثمرين.

حسب التصنيف الذي قدمه Nobes (1998)، فإن الجزائر يمكن اعتبارها دولة ذات توجه جبائي، مع وجود اقتصاد ممول في غالبيته من طرف القطاع البنكي، يضاف إلى ذلك حضور ضعيف لرؤوس الأموال الأجنبية، ونظام محاسبي يرتكز على القانون المكتوب (Nobes, 1998)؛ غير أن هذا التوجه يبدو متناقضا مع نظام معايير المحاسبة الدولية، التي تعطي الأولوية للمستثمر الخاص، وترتكز المحاسبة في ظلها على المبادئ بدلا من القواعد؛ ومن هنا تظهر جملة من الاختلافات الجوهرية بين النظامين الوطني والدولي.

تكمن الفكرة الأساسية في كون تبني المرجع المحاسبي الجديد في الجزائر يغلب عليه الطابع الرمزي، فهو لم يترجم إرادة المؤسسات للإفصاح وتبادل المعلومات المالية، الشيء الذي يدفعنا للقول بأن محددات الجودة المحاسبية تخضع لعدة قوى مؤسساتية متضاربة. وبالاستناد إلى المقاربة المؤسساتية يتبين أن المؤسسات فشلت في التأقلم مع معايير المحاسبة الدولية، لأنها اصطدمت بجملة من الحاجيات الناتجة عن مصادر مؤسساتية مختلفة، ورد فعلها الاستراتيجي اتجاه هذه الضغوط هو محاولة إيجاد توليفات للإجابة عن الطلبات المتضاربة للقوى الثلاث: مهنة المحاسبة، المستثمرين والإدارة الجبائية.

رغم أن القانون 11/07 ألزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعرض قوائمها المالية وفقا للقواعد الجديدة، إلا أنها لا تزال تولي أهمية بالغة لمطالب الإدارة الجبائية، على غرار القوى الأخرى. هذه الوضعية تتنافى مع الهدف الرئيسي لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الذي ينص على أن المعلومات المالية موجهة أساسا لموفري الأموال، باعتبارهم المستعملين الرئيسيين للقوائم المالية، أين تلعب الأسواق المالية دورا مهما في تخصيص الموارد الاقتصادية.

إن تبني هذه المعايير في إطار تمت صياغته في الحقبة الاشتراكية سيفرز جملة معقدة من المشاكل الاجتماعية والثقافية؛ ومن وجهة نظر المقاربة المؤسساتية فإن استيراد معايير المحاسبة الدولية سيؤدي إلى إحداث شرخ بين الممارسات الموروثة عن المرحلة الاشتراكية والممارسات التي أدرجتها المعايير الجديدة. وبالرغم من أن النظرية المؤسساتية ترى أن الأطر التنظيمية متجانسة وتتقاسم الكثير من أوجه التشابه، إلا أنه يظهر في الحالة الجزائرية أن الممارسات المحاسبية المعمول به تختلف تماما عن نظيراتها في المعايير الأنجلوسكسونية. من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية الملتقى على النحو الآتي:

هل الظروف التي تم فيها تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر ملائمة للانتقال إلى معايير المحاسبة الدولية ؟

محاور الملتقى

المحور الأول: عولمة الممارسات المحاسبية

- خصائص المحاسبة في ظل الاقتصاد الاشتراكي والرأسمالي
- دور المحاسبة في الدول السائرة في طريق النمو
- المحاسبة في اقتصاد حالة عدم التأكد واقتصاديات المعلومة
- عولمة المعايير المحاسبية: المزايا والعيوب

المحور الثاني: ملاءمة الاقتصاد الجزائري لتطبيق معايير المحاسبة الدولية

- واقع الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في إطار التحول لاقتصاد السوق
- نموذج اقتصاد السوق المناسب للجزائر
- تطور التشريع المحاسبي في الجزائر في المرحلة الاشتراكية
- تطور التشريع المحاسبي ما بعد 1998

المحور الثالث: التنميط المحاسبي في الجزائر

- نماذج التنميط المحاسبي
- الاقتصاد السياسي لمعايير المحاسبة الدولية
- الاقتصاد السياسي للإصلاح المحاسبي في الجزائر
- مهنة المحاسبة في الجزائر: التطورات الأخيرة

المحور الرابع: البيئة المؤسساتية: النظرية المؤسساتية وتبني معايير المحاسبة الدولية

- النظرية المؤسساتية والمنظمات
- الأبعاد المؤسساتية لعولمة المحاسبة
- التوافق (Isomorphisme): واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومهنة المحاسبة

المحور الخامس: النظام المحاسبي المالي في الجزائر: الحصيلة والآفاق

- تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر: الواقع والعوائق
- النظام المحاسبي المالي في الجزائر: تشخيص الحصيلة وفرص النجاح
- الدروس المستخلصة من النظرية المؤسساتية حول تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

أهداف الملتقى

- تقديم حصيلة وافية حول وضعية الإصلاحات المحاسبية في الجزائر، ومساهمة الإصلاحات الاقتصادية، في ظل التوجه المتزايد نحو تبني معايير المحاسبة الدولية.
- تقييم تجربة الإصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل تجارب التوحيد المحاسبي المحلية والإقليمية والدولية.
- الوقوف على العوائق الاقتصادية، المؤسساتية والتنظيمية التي حالت دون الالتزام الكلي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمتطلبات النظام المحاسبي المالي.
- تقييم سلوكيات مختلف الأطراف المعنية بالنظام الحاسبي المالي (الدولة ومهنة المحاسبة والمؤسسات)، ومدى مساهمتها في تطوير الممارسة المحاسبية في الجزائر.
- اقتراح الحلول الكفيلة بمعالجة العوائق الموجودة، والنهوض بمهنة المحاسبة في الجزائر.

اللجنة العلمية الملتقى

رئيس اللجنة العلمية: د. بلال كيموش

نائب رئيس اللجنة العلمية: د. سوسن زيرق

أ.د ناصر دادي عدون	المدرسة العليا للتجارة –القليعة	د. خير الدين بلعز	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
أ.د بالرقي تيجاني	جامعة فرحات عباس – سطيف 1	د. عناني عبد الله	جامعة أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت
أ.د قايد نورالدين	جامعة محمد خيضر – بسكرة	د. لطرش محمد	جامعة الحاج لخضر باتنة 1
أ.د بن عيشي عمار	جامعة محمد خيضر – بسكرة	د. تقرارت يزيد	جامعة أم البواقي
د. محمد عبد الواحد	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة	د. بوطلاعة محمد	جامعة عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة
د. فروم محمد الصالح	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة	د. رحال ناصر	جامعة حمة لخضر – الوادي
د. بوقفة وفاء	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة	د. روابحي عبد الناصر	جامعة فرحات عباس – سطيف 1
د. لعلايبية ياسمين	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة	د. بوسنة محمد	جامعة أم البواقي
د. مزياني نورالدين	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة	د. تغليسة أمين	المدرسة العليا للتجارة – القليعة
د. بورفيس هدى	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة	د. عميروش بوبكر	جامعة برج بوعريريج
د. شلابي عمار	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة	د. شرشافة إلياس	جامعة سطيف 1
د. عمارة مريم	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة	د. خمقاني بدرالزمان	جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
د. رماش كمال	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة	د. لقليطي الأخضر	جامعة المسيلة
د. بوخشيمة مريم	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة	د. كبيش محمود	جامعة جيجل
د. شرقرق سمير	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة	د. بوغازي اسماعيل	جامعة عين تموشنت
د. بوجعادة إلياس	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة	د. عوادي مصطفى	جامعة حمة لخضر – الوادي
د. سعد قرمش زهرة	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة	د. شريقي عمر	جامعة فرحات عباس – سطيف 1
د. بوالكور نورالدين	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة	د. حريد رامي	جامعة عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة
د. شرون عزالدين	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة	د. كاتب كريم	جامعة التكوين المتواصل – وهران

اللجنة التنظيمية الملتقى

رئيس اللجنة التنظيمية: د. خير الدين بلعز

نائب رئيس اللجنة العلمية: د. حمزة مقيطع

مشحود عمر	أسيا إيمان خنشول	مريم بوخشيمة	محمد سعد الدين بلخيري
نور الدين رجم	إيمان بوقروة	مسيخ أيوب	إلياس بن قري
سوسن زيرق	وفاء بوقفة	عبير لخشين	وداد بن زين
بلال كيموش	منال خلخال	وفاء بولعبايز	عايدة توبي
محمد عبد الواحد	مريم عمارة	حياة لوصيف	منال شبل
صورية بن عزيزة	هدى بورفيس	إيمان العيفة	رندة سعدي
هجيرة حلاسي	مسعود لشهب	شبل أمال دنيا	رقية معلم
عبد المجيد مزهود	بلال نطور	عبد الرزاق سايل	شهرزاد علالو
عبد الرزاق مريخي	خديجة عرقوب	حمزة لعبيدي	سهيل شنيقي
ناصر بوصبع	بلقاسم كحلولي أحلام	حنان فنور	سعيدة بن دياب أبركان
لطفي بوناب	لعلايبية ياسمين	جمال الدين ترفاس	نجيب برباج

فهرس المحتويات

المحور الأول: عولمة الممارسات المحاسبية

نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسات المالية الاسلامية

بن علقمة مليكة، رجم نورالدين، مقيطع حمزة..... 1-16

عولمة معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS): المزايا والعيوب

الطاهر ميمون، بوبكر رزيفات.....17-35

واقع النظم المحاسبية في الدول النامية –تأثير الأبعاد البيئية وتحديات التغيير–

وداد بن زين، أحسن طيار.....36-55

تطوير الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الاسلامية كآلية لتعزيز شفافية نشاط المصارف الاسلامية "صكوك المشاركة نموذجا"

عبد المالك مهري، عبد المالك جمال الدين، بوغليطة الهام 56-70

تحديات العولمة المحاسبية في الجزائر

سارة حدة بودربالة، فاطمة الزهراء سكر.....71-85

دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي –لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL نموذجا –

لخذاري عبد الجليل، عمارة مريم.....86-102

المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

ماهر أبوريدة، أنس صلاح الدين.....103-122

International Financial Reporting Standards and Globalization -Financial Accounting System-

Djemaa haouam 123-140

المحور الثاني: ملاءمة الاقتصاد الجزائري لتطبيق معايير المحاسبة الدولية

إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي في الجزائر لمواكبة مستجدات المعايير الدولية

زهراوي عفاف..... 141-164

أثر الإصلاحات المحاسبية الحديثة على أخلاقيات مهنة المحاسبة في الجزائر

زرزار لعياشي، إلياس بن قري.....165-184

مساهمة تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي

بولعبايز وفاء 185-198

تقييم ملاءمة التنظيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين (الفرص والتحديات) –دراسة استطلاعية لآراء المحاسبين (المهنيين) في شركات التأمين في ولاية بسكرة

خالدي فراح، زاوي صورية، مريخي عبد الرزاق 199-218

تبني النظام المحاسبي المالي SCF:من منظور الإصلاحات المحاسبية في الجزائر نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS

سميحة بوحفص، نبيلة باديس، ياسمينة طويل 219-239

إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS بما يلاءم الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية

عوادي عبد القادر، عوادي مصطفى، العيفة رحيمة 240-256

L'évolution de l'organisation comptable en Algérie

ALLALOU Chahrazed, KERROUCHE Noureddine.....257-270

المحور الثالث: التنميط المحاسبي في الجزائر

مساهمة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في تسييس عملية صياغة معايير المحاسبة الدولية – موقف الاتحاد الأوروبي اتجاه مجلس

معايير المحاسبة الدولية نموذجا
محمد الأمين وليد طالب، ريمة ضافري.....271-292
تطور مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل تبني النظام المحاسبي المالي
سلطاني وفاء، مرداسي خلود، تقرارت يزيد 293-307
الضرائب المؤجلة بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 12
فنور حنان، بلوطار طارق، زيرق سوسن 308-328
إشكالات تطبيق معيار التدقيق NAA 540 في ظل النظام المحاسبي المالي – دراسة تحليلية–
آمال دنيا شبل، إيمان العيفة، نور الدين مزياني 329-346
أثر تطبيق محاسبة الموارد البشرية على المؤسسات الجزائرية
فيصل مايدة، حمزة بن عمر، محمد علي داهم 347-367
الخلفية الفكرية للنظام المالي المحاسبي بين النموذج القاري والنموذج الأنجلوسكسوني
لعبيدي حمزة، سايل عبد الرزاق 368-382
Le cadre conceptuel dans le projet de l'actualisation et de révision du SCF
KHIARI Mounir, BENKARA Imen..... 383-399
La normalisation comptable en Algérie
TOUAHRI Mohamed , ABDELOUAHED Mohamed, BELKACEM KAHLOULI Ahlem....
....400-413
المحور الرابع: البيئة المؤسساتية: النظرية المؤسساتية وتبني معايير المحاسبة الدولية
أثر تبني المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs على تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات بولاية بسكرة–الجزائر
بن عيشي عمار، وئام حمداوي 414-432
أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل الإصلاح المحاسبي المالي – دراسة حالة شركة صام –
أولاد زاوي عبد الرحمن، فراح أحلام 433-450
واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل عولمة المحاسبة
كنزة جمال، خديجة عرقوب 451-467
قياس جودة الأرباح المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي: دراسة استكشافية لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
كيموش بلال، بلخيري محمد سعد الدين 468-485
مدى توافق الإفصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية
لوصيف حياة.....486-503
الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF – دراسة حالة "مؤسسة أن سي ا رويبة" للفترة الممتدة 2012-2015 –
معلم رقية، ثوبي عايدة 504-521
معايير المحاسبة الدولية كمدخل للإصلاح المحاسبي في الجزائر
منال شبل، وفاء جبلاحي 522-531
المحور الخامس: النظام المحاسبي المالي في الجزائر: الحصيلة والآفاق
مشاكل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) – دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية برج بوعريريج

نور الهدى بهلولي 549-532
أهمية تبني محاسبة القيمة العادلة في النظام المحاسبي الجزائري في ظل اقتصاد عدم التأكد
مساهل ساسية 563-550
تطورات النظام المحاسبي في الجزائر للتوافق مع البيئة المحاسبية الدولية
محمد رمزي جودي، سارة بوجمعة 578-564
واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر بعد عشر سنوات : العوائق و الأفاق – استطلاع عينة من الاكاديميين و المهنيين
بولقمح كاميليا، عمار بوعبد الله 601-579
أهمية تطبيق قواعد التقييم وفق الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في تحسين نوعية المعلومة المحاسبية
شناي عبد الكريم، اسماعين جوامع 621-602
تحديات ومعوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
عريوة محاد، زغبة طلال، قانة حسين 636-622
محاسبة تصنيفات منافع المستخدمين وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)
لقليطي الاخضر، منصر عبد العالي، دردوري لحسن 663-637
محاولة تقييم أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية
بروبة إلهام، العمري أصيلة، شيخ عبد القادر 678-664
أساليب الاعتراف و القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF –دراسة تحليلية–
فريال منال عزي، محمد بوطلاعة 696-679
المقاربة الحديثة للتقييم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ودورها في تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية
نجود تريش، نوال سايح 711-696
واقع تبني النظام المحاسبي المالي للمعيار المحاسبي الدولي السابع دراسة حالة مؤسسة نفطال مقاطعة غاز البترول المميع بسكيكدة
عمار شلابي، أحمد وشان 736-712
واقع تطبيق محاسبة الموارد البشرية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية
عبير لخشين، صالح بلاسكة، حبيبة بلحاج 757-737
تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي بين متطلبات الإصلاح ومواجهة التحديات الدولية
سفاحلو رشيد، بن عيشوبة رفيقة، يخلف رندة ابتسام 779-758
La réalité du système comptable et financier en Algérie : « Quel avis sur son état actuel ? ».
Kateb Mohammed Lakhdar, Chachoua Karim, Kateb Karim.....779-792
Le système comptable financier, contraintes et proposition de révision
BERRAG Mohamed, SAIOUD Kaouter.....793-804
La norme IFRS pour les PME comme un remplaçant du SCF.
BENRAHOU KADA, BESBASSE SID AHMED.....805-822
Le SCF en Algérie : bilan et perspectives
Lamine TARHLISSIA, Kamel REMMACHE, Amira BEN ACHOUR.....823-836

نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسات المالية الاسلامية

Accounting Information System in Islamic Financial Institutions

بن علقمة مليكة	رجم نورالدين	مقيطع حمزة
جامعة فرحات عباس سطيف	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
alakmamalika@yahoo.fr	nredjem17@gmail.com	hemmekitaa@gmail.com

الملخص

تتطرق هذه الورقة البحثية إلى أهمية أنظمة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات، من خلال الإشكالية المطروحة والمتمثلة في أهمية نظام المعلومات المحاسبية وفي طريقة استخدام النظام والنتائج المترتبة عليه، حيث أنها تجعل من التقارير المالية أدوات اتصال لجهات خارجية تبحث عن معلومات أكثر موضوعية وشفافية،كما أن استخدام التقنية المتطورة يؤدي إلى تحسين كفاءة التقارير المالية ومساعدة المستخدمين في اتخاذ قرارات رشيدة.

اتجه النظام المحاسبي الاسلامي ليكون نظاما للمعلومات لا يقف عند حدود البيانات والمعلومات المالية، بل تعداها ليشمل بيانات ومعلومات كمية ووصفية تفيد في صنع القرار، كما اتجه أيضا نحو الحوسبة بشكل متسارع ومع المزايا التي حققتها له الحوسبة، إلا أنه أدى الى الضعف ببعض المواطن والتي ألزمت زيادة في الإجراءات الرقابية.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبي، المحاسبة الإسلامية، المؤسسات المالية الإسلامية، اتخاذ القرار

Abstract

This paper discusses the importance of accounting information systems in the decision-making process through the problematic issue of the importance of the accounting information system andthe way the system is used and the results thereof. It makes the financial reports a third-party communication tool that seeks more objective and transparent information. The use of advancedtechnology improves the efficiency of financialreporting and helps usersmake rational decisions.

The Islamic accounting system has become an information system that is not limited to data and financial information. It also extends to quantitative and descriptive data and informationin decision-making. It also aimed at computingrapidly and with the advantages achievedby computing.Increase in regulatory procedures.

Keywords : Accounting Information System, Islamic Accounting, Islamic Financial Institutions, Decision making.

أدت الجهود والمحاولات لوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة تدريجيا إلى ظهور ما يعرف بمعايير المحاسبة الدولية التي تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية على مستوى العالم من أجل توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف الشركات من مختلف البلدان؛ وذلك تجاوبا مع توسع أنشطة التجارة حول العالم ونشوء المنظمات الدولية التي تعمل على زيادة عمليات الاستثمار والتبادل التجاري بين مختلف دول العالم.

وكانت أهم خطوة باتجاه توحيد المعايير المحاسبية عالميا قبل سنوات عدة عندما وافقت الولايات المتحدة على الدخول في اتفاقية مع لجنة معايير المحاسبة الدولية للعمل المشترك على تقليل الفروقات الموجودة بين المعايير الدولية والأميركية تمهيدا للوصول إلى معايير موحدة لاحقا.

على الرغم مما تتعرض له مهنة المحاسبة من التغيرات والتأثيرات الدولية والتوجه نحو العولمة فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية، تحاول المؤسسات المالية الإسلامية إيجاد الإطار المحاسبي الملائم لطبيعة نشاطها وهذا تبعا للجهود التي تبذلها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

انطلاقا مما سبق، أمكن صياغة التساؤل الرئيسي كما يلي:

كيف أسهمت المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية في تنميط الممارسات المحاسبية لهذه الأخيرة؟

أهداف البحث: تتمثل في:

- تعد المعلومات المحاسبية على أنها هي المحدد الرئيسي لاتخاذ قراره في الاستثمار في هذه المؤسسات؛
- ابراز الدور الايجابي للمعلومات المحاسبية لاتخاذ القرار ودور القوائم والتقارير المالية في إمداد الإدارة بالمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار ورسم الخطط المستقبلية للمنظمات؛
- التعرف على أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بما فيها قرارات الاستثمار حتى يمكن وضع القرار المناسب خاصة للمؤسسات المالية الاسلامية؛
- أصبحت كفاءة المعلومات المحاسبية مهمة في اتخاذ القرار والتي أصبحت ضرورة حتمية مستقبلية في كافة القطاعات عموما بالنظرللتقدم السريع في التكنولوجيا في كافة نواحي العمل والنشاط وتعقيد عملية اتخاذ القرارات مع كبر حجم واتساع القطاعات وانتشارها؛

أهمية البحث: تتفق كل المؤسسات على اختلاف أنواعهاأن نجاحها عالميا هو فتح سوقها المحلي على كل العالم وإزالة كل القيود في وجه المنافسة العالمية وتتفق على زيادة رأس المال لتقوية موقفها التنافسي وفتح فروع أجنبية يقوى موقفها لأنها تنقل التكنولوجيا الحديثة بجانب الخبرة في المجال المحاسبي.

أدت الخصخصة والاندماجوتطور مقررات لجنة بازل والتي تحقق كفاية رأس المال لحماية المؤسسة من الانهيار وتقلبات الاقتصاد أدت الى تطور نظام المعلومات المحاسبيفي المؤسسات المالية وحتى تصمد أمام المنافسة العالمية لابد من بعض الاجراءات على نظام المعلومات المحاسبي.

التقارير المالية التي تعدها المؤسسات وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وجدت رضا من المنظمات الدولية في موضوعيتها وشفافيتها. كما أن ووجود برنامج محاسبة محوسب يربط كل فروع المؤسسة بشبكة الحاسوب والانترنت والنتيجة أدى إلى تحسين كفاءة التقارير المالية ومساعدة المستخدم في اتخاذ القرار السليم.

انعكس إدخال التقنيات الحديثة على نظام المعلومات المحاسبي ايجابا على المؤسسة على اختلاف أنواعها في تطوير نظام معلوماتها المحاسبي بما فيها المؤسسات المالية الإسلامية.

سيتم من خلال هذه الورقة البحثية التطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: نظم المعلومات المحاسبية

المحور الثاني: النظام المحاسبي للمؤسسات المالية الاسلامية

المحور الثالث: دور هيئة المحاسبة والمراجعة في وضع أسس معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية

المحورالأول: نظم المعلومات المحاسبية: يشار لهذه النظماختصارا بـ **AIS**[1]، هي عبارة عن أنظمة مؤلفة من مجموعة من العناصر المتصلة مع بعضها البعض لتكمل بعضها لأداء المهام الموكلة لها في توفير التقارير الإحصائية والمالية للمساعدة في عملية اتخاذ القرار الإداريسواء كان ذلك داخل حدود المنظمة أو مع البيئة المحيطة بها كالمستثمرين والدائنين.

1-1 تعريف نظم المعلومات المحاسبية:

يقصد بها"تلك النظم التي تقوم بمعالجة البيانات المتعلقة بالمعاملات المالية لتقديم المعلومات التي تحتاجها الأقسام ذات العلاقة حين الحاجة إليها، وتتفاوت أنواعها وفقا لمجموعة من العوامل من بينها كمية البيانات المتدفقة وحجم الأعمال وطبيعة النشاط التجاري"[2]؛

"مجموعة من العناصر المترابطة المؤلفة من الأفراد والبيانات والآلات التي تعالج البيانات وتحويلها لمعلومات تخدم أغراض الادارة" وكما هو معروف فان المكونات الرئيسية لأي نظام معلومات هي المدخلات والمعالجة والمخرجات. كما يمكن إضافة عنصر رابع وذلك للأهمية المتزايدة التي يتصف بها ألا وهو التغذية العكسية"[3].

إن النظام المحاسبي كغيره من الانظمة مكون من المدخلات والمعالجات والمخرجات بالإضافة الى التغذية العكسية، الا أن له مواصفات مميزة عن باقي نظم المعلومات وهذه المميزات ترتبط بوظيفة المحاسبة، فنظام المعلومات المحاسبي يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة من العمليات الداخلية أو الاحداث الخارجية المعبر عنها بصيغة مالية أو ستترجم إلى صيغة مالية وفي جانب المخرجات فان النظام المحاسبي ينتج تقارير وقوائم وبعض المعلومات الأخرى المعبر عنها بصورة مالية وهذه المعلومات تمثل عمليات[4]:

1- التسجيل (لتحديد نتائج العمليات وذلك لتحديد وقياس البينات المالية والكمية التي تتعلق بالنشاط وإعداد تقارير عن نتائجه خلال فترة زمنية معينة)؛

2- المعلومات الرقابية (وذلك يتمثل بتتبع الأصول والتزامات التنظيم وذلك بما يمكن من الحفاظ على أصول التنظيم وذلك عن طريق الاحتفاظ بحسابات مستقلة لكل أصل وكل التزام)؛

3- معلومات لاتخاذ القرارات (وذلك يتمثل بمساعدة الإدارة على ممارسة وظائفها بشكل عام من خلال الأنظمة الفرعية المكونة للنظام المحاسبي مثل نظام الحسابات العامة، نظام المشتريات والمدفوعات النقدية، نظام التكاليف...الخ.

للإشارة تصنف المعلومات المحاسبية إلى معلومات تاريخية مالية ومعلومات عن التخطيط والرقابة ومعلومات لحل المشاكل.

1-2أهداف نظم المعلومات المحاسبية: تتمثل في[5]:

1- الحرص التام على تحقيق مستوى جودة المنتج النهائية من خلال التركيز على كل من عناصر التخطيط والتنفيذ والمراجعة والتدقيق؛

2- رصد الأعمال المحاسبية وتسجيلها وإعداد التقارير والمعاملات في سجلات رسمية؛

3- توفير الحماية لأصول الملكية في المنظمة؛

4- تزويد المدراء بالمعلومات الضرورية ومساعدتهم من خلال ذلك في صنع القرار ؛

5- متابعة الأنشطة المحاسبية أولًا بأول بطريقة مؤتمتة؛

6- معالجة البيانات المالية والمحاسبية وتجهيزها لمتخذ القرار وصانعه؛

7- تقديم التقارير المالية التي تحتاجها المؤسسات في الوقت المناسب لاتخاذ قرار ما في موقف يواجهها؛

8- الكشف عن الوضع المالي للمنظمة في نهاية كل سنة مالية؛

9- إصدار التقارير الدورية سواء كانت شهرية أو سنوية أو ربع سنوية.

1-3 مقومات نظم المعلومات المحاسبية:تعتمد نظم المعلومات المحاسبية في بنيتها على مجموعة من المقومات، **ومن أهمها**[6]:

1- المستندات:تعد المصدر الرئيسي لمدخلات النظام المحاسبي لذلك تحظى بأهمية بالغة، وبناءً عليه فإن صحة المعلومات المدخلة والموجودة في هذه المستندات تؤثر في سلامة بقية المراحل المتسلسلة في النظام؛

2- الترميز:تكمن أهمية هذا المقوّم باعتباره عملية منح كل مفردة من المفردات الخاصة بالنظام مجموعة من الأرقام والحروف والعلامات والصور والألوان، وذلك لتسهيل عملية استقطابها والتقليل من احتمالية حدوث الخطأ، بالإضافة إلى تسهيل استخدامها خلال العمل على الحاسوب؛

3- دليل الحسابات:يعتبر دليل الحسابات بمثابة لغة التواصل والتفاهم بين جمهور المحاسبين، إذ تهدف إلى تسهيل التعاون والتفاهم بين مكونات وعناصر نظم المعلومات الإدارية، بحيث يكون أي محاسب متقن ومتفهم لما يحتويه هذا الدليل، فتكون مكوناته معبرة عن المعاملات المالية وطريقة تجميعها وتبويبها ضمن مجموعات رئيسية وفرعية؛

4- أتمتة العمل المحاسبي:يقوم المحاسب بإدخال المعلومات المحاسبية إلى جهاز الحاسوب وأتمتتها لتصبح جاهزة للاستخدام بين مختلف أرجاء المنظمة، ويستخدم في مختلف أنحاء المنشآت والبيئات التنظيمية بغض النظر عن طبيعة شغلها، ويمتاز بأهمية كبيرة في معالجة البيانات وتقديم المعلومات الدقيقة والفائقة السرعة؛

5- التقارير:تحظى التقارير المحاسبية بأهمية كبيرة في نظم المعلومات المحاسبية، إذ أنها الوسيلة الهامة في الرقابة على النشاط المالي للمنشأة، ووسيلة التواصل وأداته بين المستويات الإدارية.

1-4 خصائص نظم المعلومات المحاسبية: تتمثل في[7]:

1- الدقة والسرعة الفائقة في معالجة البيانات المالية وتنفيذها؛

2-إمداد الإدارة بالمعلومات اللازمة في حين الحاجة إليها، وخاصةً في حال الرقابة على الأنشطة الاقتصادية وتقييمها في المنشأة؛

3-مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة من بين مجموعة من البدائل المتاحة، وذلك من خلال تزويدها بالبيانات الضرورية وفي الوقت المناسب؛

4-المرونة والقابلية للتطوير، حيث تمتاز هذه النظم بقدرتها على مواكبة الحاجات والتطورات التي تطرأ أولا بأول من خلال تطويرها؛

5-الديناميكية والحركة المستمرة في تحقيق الأهداف المرجوة؛

6-مد يد العون للإدارة في تنفيذ تخطيط الأعمال المتعلقة بمستقبل المنشأة بغض النظر عن نوعها سواء كانت طويلة أم متوسطة أو حتى قصيرة المدى؛

7-تقديم الخدمات وإشباع الحاجات وتنفيذ المهام الإدارية بمختلف أنواعها، كاتخاذ القرار والتخطيط والرقابة والتنسيق؛

8-الاستعانة بالمقاييس الكمية والموضوعية لتحقيق أهداف العمل المحاسبي؛

9-الاعتماد التام على المعادلة المحاسبية (إجمالي الموجودات= إجمالي المطلوبات+حقوق الملكية)

النظام:النظام هو عبارة عن مجموعة من العناصر المرتبطة مع بعضها البعض بصورة منتظمة ومتفاعلة مع بعضها البعض ومع البيئة المحيطة بحيث تشكل نظاما متكاملا يسعى لتحقيق الاهداف المرجوة.

والنظام يكون محكوم بسياسات وإجراءات يتم اتباعها بشكل دائم، سواء كان النظام يدويا أو محوسبا، بالإضافة لذلك فان السياسات والإجراءات تتم مراقبتها للتأكد من عدم مخالفة الإجراءات واختراق للسياسات الموضوعة.

1-5بيئة النظام المحاسبي: تمثل كافة العوامل المؤثرة بالنظام والتي لا تقع تحت سيطرته ولكنها تؤثر بدرجة كبيرة عليه مثل الجهات الحكومية، المستهلكين، المنافسين...الخ. وهذه العناصر لا تخضع كليا لرقابة أو سيطرة الوحدة الاقتصادية.

مع تطور العلوم بشكل عام ومع التطور الهائل في مجال تكنلوجيا المعلومات ووسائل الاتصال، اتجهت كافة العلوم على مواكبة هذا التطور والمحاسبة كغيرها من العلوم اتجهت نحو تبني هذا التطور، بل كانت من أكثر العلوم إفادة من هذا التطور وقد أصبح من النادر إيجاد نظام محاسبي يدوي خاصة في المنشآت الكبيرةوالمتوسطة.

ومن المعروف بأن الحاسوب يتصف بالقدرة العالية على التخزين والسرعة العالية في إيجاد المعلومات ومعالجتها بالإضافة إلى الدقة العالية في جميع أعماله والعديد من المميزات الأخرى.وهذه المميزات كانت الإغراء الأكبر للمحاسبة للتحول من النظام اليدوي إلى النظام المحوسب.

1-6الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

عبارة عن الصفات الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية حتى تصبح مفيدة لمتخذالقرار أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة.

يقصد بالمعلومات المحاسبية ذات الجودة: يعد تحديد أهداف التقارير المالية نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسيين.

توجهت مجالس معايير المحاسبة المتخصصة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية نحو إصدار العديد من المعايير المحاسبية التي توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. وكان من أفضل النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس المعايير المحاسبية الأمريكي وذلك حين قام بإصدار المفهوم المحاسبي رقم (2) (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية).

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي أهم هذه الخصائص بـ[8]:

1- ملاءمة المعلومات: تعتبر من أهم الخصائص الواجب توفرها في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي، يرى مجلس معايير المحاسبة بأن المعلومات لكي تكون ملائمة "فعليها أن توجد فرقا لأي قرار عن طريق مساعدة مستخدمي الكشوفات المالية في التوصل إلى تنبؤات حول نتائج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو أنها تؤكد أو تصحح توقعات "(التوقيت المناسب ،القدرة على التنبؤ، القدرة على إعادة التقييم)؛

2- الوثوق بالمعلومات أو درجة الاعتماد عليها، كما أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط(الملاءمة والموثوقية)بل يتعداها إلى خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات)وترى لجنة المعايير المحاسبية أن خاصية الوثوق بالمعلومة المكملة لخاصية الملاءمة ولتكون المعلومة مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الوثوق إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ؛

3- تعتمد فائدة المعلومات لمتخذي القرارات على العديد من العوامل تتعلق بمجال الاستخدام وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفر هو القدرة على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفر لدى متخذ القرار.

2-المحور الثاني: النظام المحاسبي للمؤسسات المالية الاسلامية

2-1 مفهوم النظام المحاسبي في المؤسسات المالية الاسلامية

مثلما تم ذكره سابقا، النظام المحاسبي هو إطار عام يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة (وهي الدورات المستندية والدفاتروالسجلاتودليل الحسابات والقوائموالتقاريرالمالية)، والتي تعمل سويا طبقا لأسس محاسبة المؤسسات المالية الاسلامية وباستخدام مجموعة من الأساليب والطرقوذلك لإخراج معلومات محاسبية لتساعد في تحقيق مقاصد مختلفة "[9].

والنظام المحاسبي للمؤسسات المالية الاسلامية يكون مستنبطا من قواعد الفكر المحاسبي، وعند قيام المسؤولين بتصميم نظام محاسبي يجب مراعاة ملائمة لطبيعة أنشطة البنك،وكذلك سهولته في عرض وتفسير المعلومات للمتعاملين وأن يمتاز بالاقتصاد في تشغيله.

2-2 أهداف محاسبة المؤسسات المالية الاسلامية:تضع المؤسسات المالية الإسلامية مجموعة من الأهداف وتسعى جاهدة إلى تحقيقها[10]:

1- المحافظة على الأموال وتنميتها:مسؤول على سلامة أمول المساهمين والمودعين، من هنا عليه الالتزام والاختيار طرق التسجيل المحاسبي التي تمنع كل أنواع السرقة والإسراف؛

2- قياس وتوزيع نتيجة النشاط الإجمالي:من خلال المسك المحاسبي للعمليات المالية والمصرفية يتم تحديد النتيجة الإجمالية للنشاط سواء كان ربحا أو خسارة؛

3- بيان الحقوق والالتزامات:وذلك بهدف معرفة المديونية والدائنية في أي لحظة من الزمن ليعرف كل طرف ما له وما عليه؛

4- تبيان المركز المالي وتزويد المتعاملين بالمعلومات:تساهم محاسبة المؤسسات المالية بمعرفة المركز المالي خلال فترات قصيرةوذلك لتقييم أداء إدارة المؤسسة المالية في تشغيل أموال متعامليها، وكذلك تزود الأعوان الاقتصاديين بالمعلومات والبيانات من خلال التسجيلات المحاسبية،وكذا مساعدة هيئات الرقابة الخارجية (البنكالمركزي، الهيئات الرقابية الأخرى) بالمعلومات اللازمة.

2-3 المبادئ المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية : يتميز الفكر المحاسبي بمجموعة من الأسس الثابتة والمستقرة التي توجه عمل المحاسب سواء في مجال التسجيل أو تحليل العمليات المحاسبية، مما أدى إلى جدل حول مدى ملاءمة هذه المبادئ المحاسبية بالنسبة للعمل المالي الإسلامي، وأمام المؤسسات المالية الإسلامية خيارين، أولهما البدء من المبادئ المحاسبية التقليدية والأخذ بمجمل ما جاءت به المنظمات المحاسبية المحلية والدولية وعليها أن تأخذ بالأسس التي لا تخالف الشريعة الإسلامية، وتناسب جميع أنشطتها فإنه لا مانع شرعا من الاستفادة بها.

أما الخيار الثاني وهو ضرورة البدء من الفكر الإسلامي واستنباط القواعد المحاسبية من مصادر الشريعة الإسلامية بصرف النظر عن اتفاقه أو اختلافه مع المبادئ المحاسبية السائدة، أي نقطت البداية من الفكر الإسلامي.

ونوجز أهم المبادئ المحاسبية فيما يلي[11]:

1- مبدأ استقلال الذمة المالية:يقصد به أن يكون للمشروع شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية أصحابه الطبيعيين،والمؤسسة المالية الاسلامية لها ذمة مالية مستقلة ولأصحابها حقوق على هذه الأصول،ومن ثم يصبح لها صلاحية الشخص الطبيعي لاكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات؛

2- **مبدأ الاستمرارية:** ويعتبر هذا المبدأ نتيجة منطقية للمبدأ السابق الذي يفصل بين شخصية الشركاء الطبيعيين وبين شخصية المشروع على افتراض أن المؤسسات المالية الاسلامية سوف تستمر وأن التصفية حالة استثنائية، وعلى هذا الأساس يتم إعداد الحسابات الختامية؛

3- **مبدأ السنوية:**البنك يقوم بتقسيم العمليات المحاسبية على فترات دورية تسمى بالفترة المحاسبية أو المالية، أي ضرورة توزيع النفقات والإيرادات خلال فترات محاسبية؛

4- **التسجيل المقترن بالمستندات: ويقصد**به ضرورة تسجيل الأحداث المالية والاقتصادية في السجلات والدفاتر أولا بأول مؤرخة باليوموالشهر والسنة حيث يتم التسجيل باستخدام المستندات والتحلي بالموضوعية في العمليات المحاسبية؛

5- **مقابلة النفقات بالإيرادات:**يأخذ الفكر المحاسبي الإسلامي بهذا المبدأ عند قياس نتائج الأعمال، كما أخذ كذلك بأساس المقابلة بين صافي الذمة المالية بين فترتين متتاليتين ومعرفة التغير الذي يمثل كذلك نتيجة النشاط

فالمؤسسات المالية الاسلامية استخدمت هذا المبدأ **بشكل** مختلف من خلال استخدام صيغ الاستثمار الإسلامية؛

6- **تقويم على أساس القيمة الجارية:**يهدف هذا المبدأ إلى بيان نتائج الأعمال والمركز المالي الصافي للمشروع، وذلك للمحافظة على رأس المال الحقيقي للوحدة الاقتصادية من حيث قوة استبدال العروض التي اقتنيت به وقدرته على الربح والتوسع وهذا المبدأ يعطي صورة حقيقية للمؤسسة المالية الاسلامية في فترة معينة بإعداد الحسابات الختامية وتحديد المركز المالي، إلا أنها لا تطبق هذا المبدأ وبقيت محافظة على التقويم على أساس التكلفة التاريخية نظرا لسهولة حسابه وتطبيقه؛

7- **مبدأ التوحيد والثبات:**يقصد بالتوحيد، توحيد المفاهيم والقواعد المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج صحيحة وتسهيل إجراء المقارنات، أما الثبات يقصد به إشباع نفس القواعد والمفاهيم من فترة إلى أخرى لتحقيق نفس الأغراض المشار إليها.

8- **مبدأ الحيطة والحذر:** يقصد به أخذ الخسائر المحتملة والأعباء المتوقعة في الحسبان عند إعداد الميزانية الختامية،والاعتراف بالإيراد ضد مخاطر الخسائر بشكل عام؛

9- **مبدأ الإفصاح والتبيان:**لا يعترف الإسلام بالتدليس أو الإخفاء أو الغش،وبذلك فهو يقر الإفصاح الكامل عن كل ما يحويه المشروع من أصول والتزامات ونتائج أعمال.

فعلى المحاسب أن يوضح البيانات المنشورة بالقدر المناسب كل حسب قدره وظروفه وبالطريقة التي تحمي مصالح متعامليه.

2-4 المعالجة المحاسبية لصيغ التمويل الإسلامية:

تقوم المؤسسات المالية الإسلامية بتحديد حسابات يتم من خلالها تتبع عمليات التمويل، انطلاقا من التسجيل في اليوميةودفتر الأستاذ ثم الترحيل إلى ميزان المراجعة،وإعداد الحسابات الختامية وتتم عمليات التسجيل المحاسبي بجعل معالجة محاسبية خاصة لكل خطوة في تنفيذ عملية التمويل.

ومعروف لدينا أن المحاسبة تختلف باختلاف طبيعة المعاملات، فالبنوك التقليدية والإسلامية مثلا تتفق في طبيعة النشاط وهو الوساطة المالية، أي تتوقع أنها سوف تستعمل نفس النظام المحاسبي المصرفي للبنوك التقليدية وتختلف مع هذه الأخيرة في طبيعة الصيغ المستخدمة في تعبئة الموارد المالية وتمويل المشاريع ، وهذا ما أدى إلى اختلاف المعالجات المحاسبية من بنك إسلامي إلى آخر وذلك تبعا للنظام المحاسبي المطبق وهذا ما يصعب من مهمة الدارسين والمتعاملين عند المقارنة بين القوائم المالية لهذه البنوك، لهذا نجد أن هيئة المحاسبة والمراجعة بتوجيه من البنك الإسلامي للتنمية وتسعى جاهدة لإعطاء المعالجات المحاسبية لصيغ التمويل الإسلامية حتى تتوحد على مستوى كل البنوك وإعداد النماذج الموحدة للقوائم المالية ولا بد أن تتوافق مع سياسات ونماذج البنك المركزي[12].

1- بيانات المحاسبة المالية

أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية؛

- مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

- **2- معايير المحاسبة المالية**

- العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية؛

المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

التمويل بالمضاربة

التمويل بالمشاركة

3- الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار

حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها

السلم والسلم الموازي

الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك (المعدل)

الزكاة

الاستصناع والاستصناع الموازي

المخصصات والاحتياطيات

العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية

الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية

صناديق الاستثمار

المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامية

المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالعملات الأجنبية

الاستثمارات

4-الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية

الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية

البيع الآجل

الافصاح عن تحويل الموجودات

التقرير عن القطاعات

توحيد القوائم المالية

5-مقومات النظام المحاسبي الإسلامي: تستند لأصول الفقه الإسلامي والتي تحقق ما يلي[13]:

المحاسب وصفاته (العلم بالشروط المهنية وتبويب الحسابات (استخدام ترميز الحسابات) والمستندات والدفاتر والقوائم المالية والقوائم التكميلية لها وأبواب المضاف والمقترحات.

يوضح الشكل الموالي أهم مكونات نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسات المالية الإسلامية

الشكل رقم (1): نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسات المالية الإسلامية

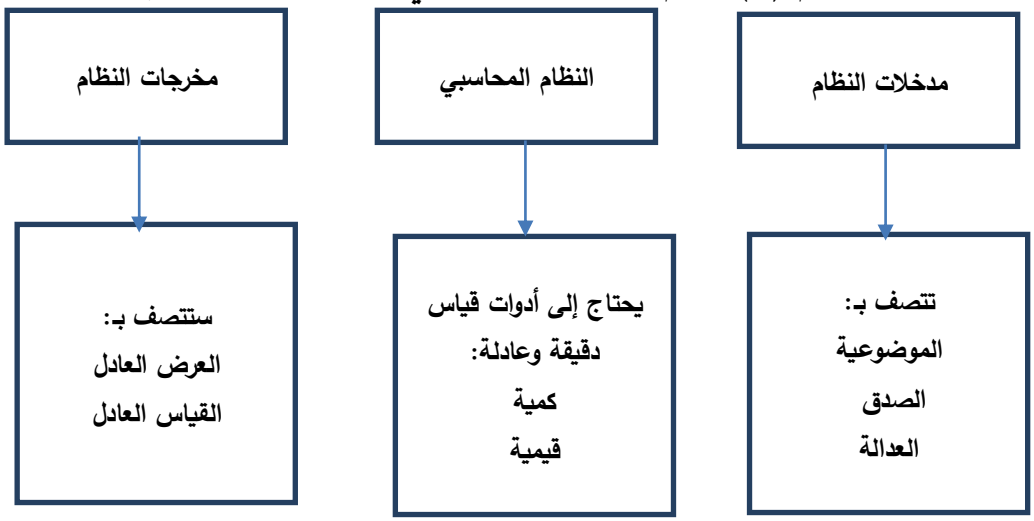

المصدر: سامر مظهر قنطقجي، المحاسبة الإسلامية بين التأصيل والتطبيق، 1431/6/2 هـ، ص: 25.

6- فقه المحاسبة الإسلامية (أهمية المفاهيم المحاسبية):

توحيد المصطلحات المحاسبية ومعانيها وأهم القواعد الأساسية التي تحكم المعالجة المحاسبية لزيادة فهم المعلومات المحاسبية وتوحيد المعالجات المحاسبية للمعاملات المالية والمساعدة في وضع المعايير، تمثل أساس

فكري يساعد في حل المشاكل المحاسبيةوتحد من التقديرات الشخصيةوتزيد ثقة الجمهور بمعلومات القوائم الماليةوشكل من أشكال الاجماع المحاسبي على المصطلحات والقواعد الأساسية.

تتسم البيانات والمعلومات المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص، يمكن ايجازها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): خصائص البيانات والمعلومات المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية

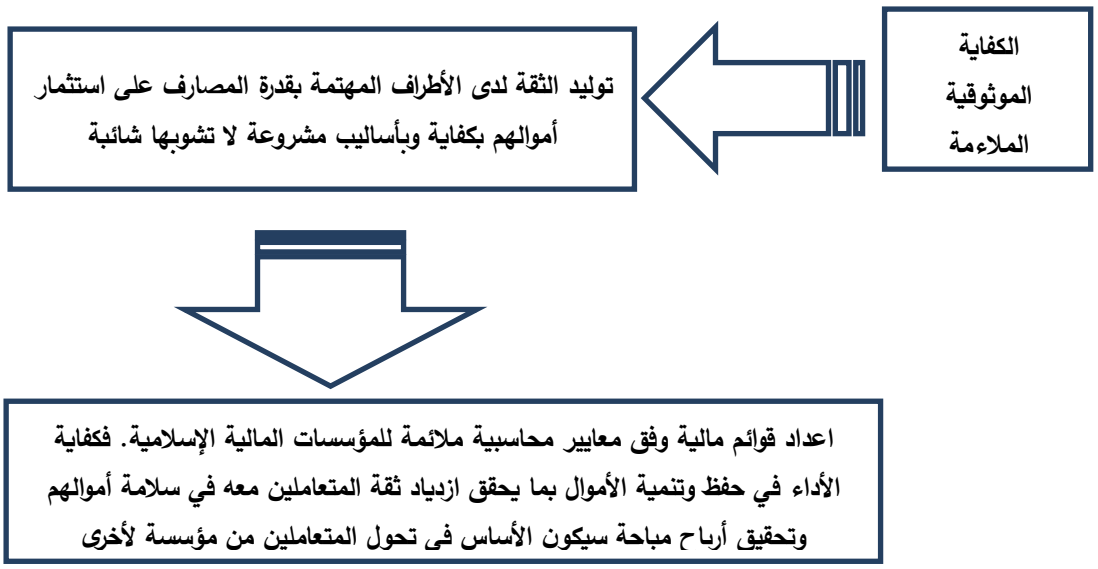

المصدر: **سامر مظهر قنطقجي، المحاسبة الإسلامية بين التأصيل والتطبيق، 1431/6/2 هـ، ص: 27.**

7-التعامل مع معايير المحاسبة الدولية: الأصل أن تطبق المؤسسات المالية الإسلامية سواء بالإلزام الرسمي أو بالالتزام الشرعي المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في حالة وجودها

في حالة عدم وجود معيار صادر عن الهيئة بشأن الموضوع المطلوب معالجته لا مانع من اللجوء إلى المعايير غير الصادرة عن الهيئة إذا كانت لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية

في حالة التعارض بين المعايير مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية واضطرت المؤسسة إلى تطبيق تلك المعايير فيجب الإفصاح عن ذلك، مع التقييد بضوابط الضرورة الشرعية.

في حالة صدور معيار عن هيئة المحاسبة والمراجعة يغطي الحالتين المشار إليهما فيجب الالتزام بالمعيار الجديد الصادر عن الهيئة.

3- المحور الثالث: دور هيئة المحاسبة والمراجعة في وضع أسس معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية

تسعى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الى تطوير فكر المحاسبة والمراجعة في المجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، وإعداد وإصدار معاير المحاسبة والمراجعة لهذه المؤسسات ومراجعتها وتعديلها والسعي لاستخدام وتطبيق هذه المعايير والإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين التي تصدرها الهيئة. وأنشأت المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لمعالجة الفتاوى التي تصدرها هيئات الرقابة الشرعية المختلفة[14].

تمثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية القوة الفكرية الرائدة في عالم صناعة الصيرفة الإسلامية مما يدل على البعد الاستراتيجي للهيئة.

وقد تم تكوين المجلس الشرعي ضمن الأجهزة العلمية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بدلا عن اللجنة الشرعية التي كان منوطا بها القيام بالجوانب الشرعية المتعلقة بعمل الهيئة، وأهمها دراسة المعايير المحاسبية واعتمادها من الناحية الشرعية.

وعهد للمجلس الشرعي الذي يبلغ أعضاؤه أضعاف عدد أعضاء اللجنة الشرعية بمهام أخرى أهمها[15]:

إصدار المعايير الشرعية؛

إيجاد المزيد من صيغ الاستثمار والتمويل؛

النظر فيما يحال إلى المجلس من المؤسسات المالية الإسلامية؛

دراسة المعايير المحاسبية التي كانت منوطة باللجنة الشرعية المشار إليها.

ويعتبر التنسيق بين الهيئات الشرعية من أهم أهداف المجلس الشرعي، وذلك بتحقيق التطابق أو التقارب في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لتجنب التضارب أو عدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات لتلك المؤسسات.

ويقصد بالمعايير الشرعية الصيغ المعتمدة من المجلس الشرعي لبيان الأحكام الشرعية المختارة المتعلقة بمختلف الأنشطة المصرفية من تمويل واستثمار وخدمات وما يتصل بذلك من قضايا كثرت فيها الاتجاهات الفقهيةوذلك لترجيح أحدها للعمل به في المؤسسات.ويشتمل كل معيار شرعي على التعريف بالموضوع المُعد بشأنه وحكمه التكليفي وأقسامه وأحكامه الأساسية.

تحضى هذه المعايير بقبول دولي وإقليمي واسع وهي مطبقة حاليا في عدد من المؤسسات المالية الاسلامية في دول عربية كثيرة كالبحرين والأردن ولبنان وقطر والسودان والسعودية وسوريا ودول غربيةكالمملكة المتحدة وفرنسا ويُسترشد بها في دول أخرى مثل استراليا وماليزيا وباكستان والسعودية ومصر وغيرها.

إن موجبات الثقة بالمعاير الشرعية متوافرة من خال مراحل إعدادها وفرض دراستها وتعديلها قبل اعتمادها وإصدارها. ولا يختلف عملية إصدار المعاير الشرعية عن عملية إصدار المعايير المحاسبية من حيث المراحل

والإجراءات التي تتم قبل الإصدار وهي إجراءات تحقق موجبات الثقة، والفارق الوحيد هو طبيعة المعيار ومرجعية إصداره.

وتجدر الإشارة الى أنه لا توجد معايير محاسبة ومراجعة مقبولة من كافة المؤسسات المالية الإسلامية، حيث قامت كل مؤسسة مالية إسلامية وسلطة تنظيمية بتطوير معايير وممارسات وتنظيمات بشكل مستقل عن المؤسسات والسلطات التنظيمية الأخرى في مجال صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

وقد نتج عن هذه الممارسات ظهور النتائج التالية:

تضارب الممارسات المحاسبية بين المؤسسات المالية الإسلامية؛

افتقار القوائم المالية للشفافية نتيجة لعدم كفاية الإفصاح؛

عدم الثبات بجعل القوائم المالية والإفصاحات غير قابلة للمقارنة ببعضها.

وبالتالي سيُمَكن توحيد العمل المحاسبي سيحقق قابلية المقارنة والشفافية للقوائم المالية كما أنه يعزز الثقة في الصناعة المالية. الإسلامية.

وفي مجال دعم الرقابة الشرعية تنظم هيئة المحاسبة والمراجعة مؤتمرا سنويا عن الهيئات الشرعية، يقدم فيه الباحثون كل ما يتعلق بدعم وتطوير نظم الرقابة الشرعية ويرتقي بمستواها شرعيا وفنيا ومهنيا.

أما في مجال رفع مستوى العاملين في الصناعة المالية الاسلامية، أصدرت الهيئة برامج تدريبية مكثفة وشهادات مهنية وزمالة في مجال المحاسبة والتدقيق الشرعي مثل شهادة المحاسب القانوني المعتمد وشهادة المراجع والمدقق الشرعي المعتمد.

يوضح الشكل الموالي أهم المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الشكل رقم (3): المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

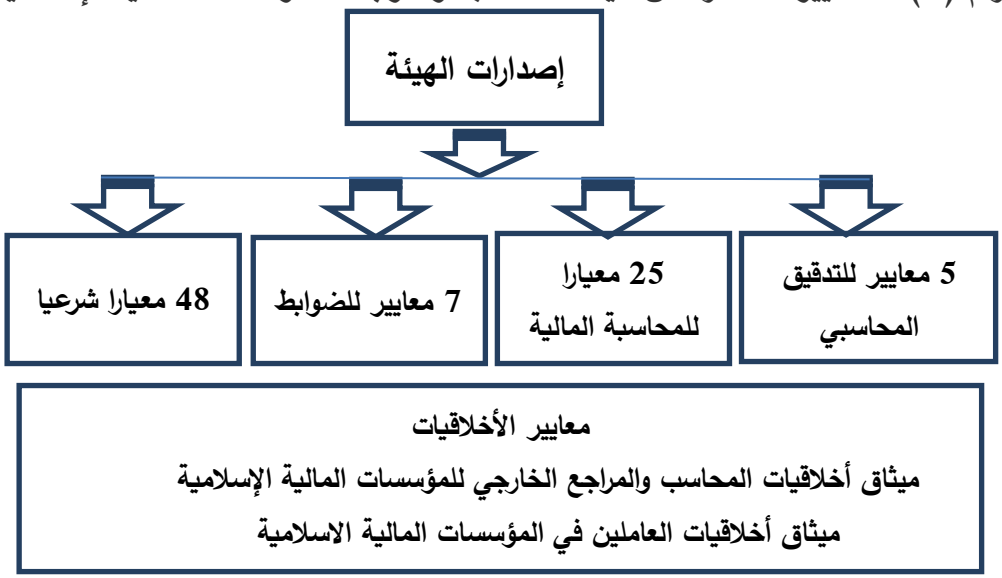

المصدر: من اعداد الباحثة

الخاتمة:

تعتبر المعايير الشرعية والمحاسبية أهم الضوابط الشرعية لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في وقتنا الحاضر، ويعد الالتزام بها من عناصر التزام أي مؤسسة مالية إسلامية بالضوابط الشرعية في أعمالها، حيث إن هذه المعايير معتمدة في 90% من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم، ويقوم بإعداد هذه المعايير المجلس الشرعي في الهيئة والذي لديه خبرته ومكانته في الصناعة المالية الإسلامية.

أسهمت هذه المعايير في إضافة صفتين رئيستين إلى الصناعة المالية الإسلامية وهما:

توحيد المرجعية للعمل المصرفي الإسلامي على مستوى الممارسة والمراجعة والإشراف الرقابي.

و

تنميط التطبيقات أو الممارسات إلى الحد الذي تبدو فيه متطابقة أو متقاربة، علما أن التنميط بمعنى التقارب أو التطابق يلغي التضارب المحتمل، لكنه لا يقتضي إلغاء التنوع أو حمل التطبيقات على رأي فقهي واحد وإنما يتصور أن يتضمن المعيار الشرعي لصيغة ما وضع الأسس الشرعية لأكثر من رأي فقهي.

تبرز الحاجة إلى معايير المحاسبة المالية والمعايير الشرعية من جملة أسباب، أهمها توفير مؤشر مرجعي مشترك للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية يساعد على صياغة ملامح السوق وتحديد السمات المميزة لهذه الصناعة.

كما أن خصوصية العمليات المصرفية والمالية الإسلامية من حيث الأساس الفكري والتطبيقي الذي يميزها عن الممارسات التقليدية، يعتبر من الأسباب الأساسية .إذ تقدم المعايير الإسلامية، الأدوات اللازمة لتلبية متطلبات المعاملات المالية الإسلامية وتساعد على توفير عرض صادق وعادل للمراكز المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

كما تعزز هذه المعايير الثقة لمستخدمي القوائم المالية في معاملات المؤسسات المالية الإسلامية وتوفر أسس التجانس في التقارير المالية التي تصدرها تلك المؤسسات، بما يزيد عنصر الوضوح والشفافية في تفسير وتحليل قوائمها المالية. الأرضية المشتركة؛ كما تعالج معايير المحاسبة المالية الإسلامية النواحي التي لا تغطيها معايير المحاسبة الدولية بالقدر الكافي والملائم، كما أن المعايير الإسلامية تنطلق من السمات الخاصة التي تميز العمل المصرفي والمالي الإسلامي.

الهوامش والمراجع:

[1]-**Accounting Information Systems**

[2]– إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية (مدخل اداري)، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص: 17.

[3]– قاسم عبد الرزاق محمد، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 2004، ص: 15.

[4]– المرجع السابق، ص: 16.

[5]– نواف محمد، عباس الرماحي، تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2009، ص:15.

[6]– أحمد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص :14.

[7]– صلاح الدين عبد المنعم، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص:69

[8]-عبد الرازق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص:19–20.

[9]–سامر مظهر قنطقجي، المحاسبة الإسلامية بين التأصيل والتطبيق، 1431/6/2 هـ، ص: 20.

[10]– المرجع السابق، ص: 22.

[11]– المرجع نفسه

[12]-www.aaoifi.com

– [13]مبارك العوض محمد، **معايير المحاسبة المالية الإسلامية**، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ليبيا، 29/27 أبريل 2010، ص : 2–3.

[15]– عبد الباري مشعل، **دور المعايير الشرعية والمحاسبية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية**، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية، ليبيا، 27–28 أبريل 2010، ص: 2.

عولمة معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS): المزايا والعيوب

The Globalization of International Accounting Standards (IFRS / IAS): Advantages and Disadvantages

الطاهر ميمون	بوبكر رزيفات
جامعة المسيلة	جامعة المسيلة
tahar.mimoune@univ-msila.dz	boubaker.rzigat@univ-msila.dz

الملخص

تعتبر التقارير المالية وسيلة اتصال وتواصل مّهمة، تقوم بمقتضاها الشركات المُعدة لتلك التقارير بعرض وتقديم معلومات مالية للأطراف المعنية، وكما هو الحال في أي عملية اتصال أخرى، فإنه لابد من وجود متطلبات لضمان أن المعلومات التي يتم توصيلها مفهومة، ووثيقة الصلة باحتياجات المستخدمين.

حتى منتصف القرن العشرين، لم تكن هناك أفكار ذات قيمة بخصوص كيفية تنظيم التقارير المالية؛ حيث بدأ المجتمع الدولي في نقاش وجدال موسع، بشأن المنافع المحققة من عملية تحقيق الانسجام والاتساق بين معايير إعداد التقارير المالية والخطوات المستخدمة لتحقيق الهدف.

منذ ذلك الوقت، بدأ التحرك نحو إعداد إطار عمل لإعداد التقارير المالية في اكتساب الزخم، الذي نتج عنه البدء في تطوير إطار عمل منظم، أدى إلى بيئة العمل الحالية؛ حيث تهدف مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، ومجلس إعداد معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى تطوير مجموعة واحدة، عالية الجودة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، التي تتصف بسهولة فهمها وقابلية تطبيقها، وكونها مقبولة قبولا عالميا.

الكلمات المفتاحية: عولمة، معايير محاسبية، مزايا، عيوب.

Abstract

Financial reporting is an important means of communication, whereby the reporting companies present and present financial information to the parties concerned.As with any other communication, there are requirements to ensure that the information communicated is understandable and relevant to the needs of users.

Until the mid-twentieth century, there were no valuable ideas on how to organize financial reporting; the international community began a broad debate on the benefits of harmonizing financial reporting standards and the steps used to achieve the goal.

Since then, the move towards a financial reporting framework has begun to gain momentum, which has resulted in the development of a structured framework that has led to the current business environment. IFRS, the International Accounting Standards Board (IASB) develops a single, high-quality set of International Financial Reporting Standards (IFRS), which are easily understood, applicable, and universally accepted.

Keywords: globalization, accounting standards, advantages, disadvantages

مقدمة:

تتزايد أهمية التقارير المالية في ظل عولمة أسواق الأوراق المالية؛ حيث تعد هذه الأخيرة من الأدوات المهمة للنمو والتنمية الاقتصادية في الدول، إذ أن عملية التنمية في أي دولة تتطلب رؤوس أموال مجمعة، وهنا يظهر دور أسواق الأوراق المالية في تجميع المدخرات الخاصة والعامة، وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المتنوعة، ولجذب الاستثمارات ظهر توجه واسع من قبل العديد من أسواق الأوراق المالية المتطورة في الدول نحو اعتماد مجموعة من المتطلبات الأساسية للتسجيل، لرفع جودة التقارير المالية للشركات المسجلة فيها.

يمكن القول أن المعايير الدولية (IFRS) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) هي المعايير ذات الجودة العالية، فالبرغم من أنها غير مُلزمة، إلا أن معظم الدول اتجهت طواعية لتطبيقها أو محاولة التوافق بينها وبين المعايير المحلية، ويعمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) على تطوير هذه المعايير، لتحقيق جودة القياس والإفصاح المحاسبي لتحقيق جودة التقارير المالية، وبالتالي زيادة حجم منفعة مستخدمي التقارير المالية، والحد من التلاعب في البدائل والسياسات المحاسبية، لأن من أهم أسباب قيام الإدارة بالتلاعب بالأرقام المحاسبية هو تعدد السياسات والبدائل المحاسبية المختلفة؛ حيث تشتمل بعض المعايير المحاسبية على معالجات مسموح بها أو بديلة للمعالجات القياسية، وانعدام الضبط في تلك المعايير يتيح الفرصة أمام إدارات الشركات لاختيار السياسة المحاسبية، التي تراها محققة لمصالحها الخاصة ولو على حساب الأطراف ذات المصلحة بالشركة، مما يؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية وتضليل مستخدميها، وبالتالي تدهور ثقتهم بتلك التقارير.

المحور الأول: الإطار الفكري لمعايير المحاسبة

تعتبر معايير المحاسبة أداة لتحقيق التوافق والملاءمة بين الأساس النظري للمحاسبة والتطبيق العملي لها، وتقليل الفروقات أو التباين في الأنظمة المحاسبية المختلفة، كما تعمل على إيجاد أفضل البدائل لمعالجة المشكلات المحاسبية المختلفة والمتجددة.

1-1- مفهوم معايير المحاسبة

يشير مصطلح المعيار إلى مجموعة من وحدات القياس، أو المواصفات المقررة، أو المفروضة من طرف القانون، والتي تستخدم للوصف العادل لشيء معين[1].

أما المعيار في المحاسبة، وإن اختلف الكتاب والباحثين في الفكر المحاسبي حول مفهوم موحد، إلا أن هناك اتفاق حول الهدف منه، لذا سيقوم الباحثان بتناول أهم هذه المفاهيم على النحو الآتي:

- بيان كتابي، تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، يتعلق بعناصر القوائم المالية أو نوع المعاملات أو الأحداث الخاصة بنتائج الأعمال والمركز المالي، ويحدد أسلوب القياس أو الوصف أو التصرف أو التوصيل المناسب[2].

✍ وسيلة أساسية لتنظيم عملية إنتاج المعلومات الملائمة، التي تعمل على تطوير أسواق المال، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا يدل على وجود علاقة إيجابية بين المعلومات المناسبة والتنمية الاقتصادية[3].

✍ المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف، التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، مع إيصال المعلومات إلى المستفيدين منها[4].

وفي ضوء العرض السابق يمكن للباحثين تعريف المعايير المحاسبية بأنها: "مجموعة من القواعد والمقاييس تم إصدارها بواسطة هيئة حكومية أو جهات مسؤولة تلقى قبولاً عاماً، بهدف تحقيق التوافق والتنسيق في معالجة مختلف المعاملات والأحداث الاقتصادية التي تؤثر على نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي".

1-2- أهمية معايير المحاسبة

تكمن أهمية المعايير المحاسبية في الآتي:

- إن عدم وجود معايير محاسبية يحد من إمكانية إجراء المقارنات بين المعلومات المالية؛ حيث أن إجراء المقارنات يسهل عملية تقييم الأداء للشركات، ومن ثم تقييم البدائل الاستثمارية، وهو بدوره يساعد على إزاحة عقبة كبيرة أمام حرية تدفق الاستثمارات الدولية. ويبدو منطقياً أن تخفيض درجة الاختلافات في الممارسات المحاسبية هو الحل لهذه المشكلة، فالقوائم المالية القابلة للمقارنة سوف تشجع على التدفق الحر لرأس المال عند أقل تكلفة ممكنة إلى الأعمال الأكثر كفاءة[5]؛

- في غياب المعايير المحاسبية، يمكن أن يعطي ذلك للإدارة الحرية في الإفصاح عن السياسات والأساليب المحاسبية التي تختارها أو تطبقها، وبالتالي يمكن أن يؤدي ذلك إلى تعارض المصالح بين مختلف الأطراف ذات المصلحة بالشركة، وانخفاض الثقة في التقارير المالية؛

- تحول الاهتمام من مجرد اعتبار المحاسبة أداة تسجيل وتبويب وتلخيص عمليات الشركة، إلى اعتبار المحاسبة نظام معلومات متكامل، ووسيلة قياس وإيصال معلومات متعددة عن نشاطات الشركة، بحيث تفي بدرجة كبيرة باحتياجات قطاعات عديدة من المستفيدين لمعلومات متنوعة، يحتاجونها لأغراض الاستثمار والتمويل والتقييم[6]؛

- انتفاء الحاجة إلى مجاميع متعددة من القوائم المالية للشركات التي تريد إدراج أسهمها في البورصات العالمية، إذ بدلاً من إعداد قوائم مالية تتطابق مع المعايير المحلية لكل بورصة تريد إدراج أسهمها فيها، فمعايير المحاسبة تزيل هذه الحاجة، وتؤدي إلى توحيد لغة التقارير المالية على مستوى دول العالم[7].

1-3- خصائص معايير المحاسبة

بعد تناولنا دراسة وتحليل مفهوم وأهمية المعايير المحاسبية، يمكن أن نستنتج بأنها تتسم بمجموعة من الخصائص، لعل أهمها الآتي[8]:

– الملاءمة، حيث تعد المعايير المحاسبية من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها، بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي، وهذا يتطلب المواءمة بين متطلبات الفكر والتطبيق؛

– الاتساق، أي ضرورة اتساق المعايير التي تم إصدارها في تواريخ مختلفة مع بعضها البعض، ويمكن تحقيق ذلك من خلال رسم خطة متكاملة لبناء المعايير، ترتكز على إطار فكري متكامل للمحاسبة المالية؛

– المرونة، ويقصد بها أن تكون معايير المحاسبة مرنة لمقابلة التطور والتغير في الظروف الاقتصادية، بحيث تكون عملية إعدادها مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة؛

– الواقعية، أي يجب أن تكون المعايير المحاسبية نابعة من الواقع، وتتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة بها، كما يجب أن تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة؛

– الموضوعية، أي عدم التحيز تجاه بلوغ نتيجة محددة مقدماً أو الدفع إلى سلوك معين، وتجنب المجاملات التي قد تؤثر على موضوعية المعايير، وتصبح عرضة لتحكم أصحاب المصالح، وتحقق في النهاية مكاسب اجتماعية أو اقتصادية للفئة الأكثر قوة على حساب الفئات الأخرى، مما قد يفقد معايير المحاسبة مصداقيتها وحيادها؛

– القابلية للتطبيق، بمعنى أن يتم بناء معايير محاسبية مقبولة من جانب المستخدمين لها والمستفيدين منها، وذلك لتحسين الممارسة العلمية، وأكثرها اتساقا مع الإطار الفكري والنظرية المحاسبية السائدة والمقبولة من الأطراف المعنية، وهو الأمر الذي يحقق لها خاصية القبول العام؛

– التوافق مع القوانين، حيث أن النظم القانونية تحدد الأساليب والإجراءات والممارسات على مستوى الدولة التي تطبق فيها، وبالتالي يوجد تأثير لهذه النظم على الإجراءات والممارسات والمعايير المحاسبية على مستوى الدولة الواحدة أو الدول محل التوافق المحاسبي، وعلى ذلك يجب على المحاسبين عند وضع المعايير بذل الجهد اللازم لتحقيق التوافق بين النصوص القانونية والمعايير المحاسبية، وقد يؤدي تأثير النظم القانونية على التطبيق المحاسبي إلى نتائج قد لا تتماشى مع الإجراءات والممارسات والمعايير المحاسبية، وفي هذه الحالة فإن المسؤولية تقع على عاتق المحاسبين حيث أنه يجب عليهم مطالبة الجهات المسؤولة بمحاولة تعديل هذه النصوص.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن المعايير المحاسبية يجب أن تمثل حلولاً لمشاكل خاصة، تتسم بالتعدد والتعديل المستمر، انسجاماً مع الإطار المفاهيمي والمبادئ المحاسبية اللذان يتسمان بالثبات النسبي، كما يجب أن تتوافر فيها الدقة والموضوعية، فالمعايير هي التي تربط الأهداف والمفاهيم بالتطبيقات العملية، كما يجب أن توفر معلومات مالية ملائمة وممثلة بصدق، أي بدرجة عالية من الشفافية

والإفصاح، لاستخدامها من طرف مختلف الأطراف ذات المصلحة، خاصة المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين، الذين يؤثرون بشكل أساسي في مالية الشركة، كما يجب أن تواكب المعايير المحاسبية التغيرات الديناميكية المستمرة في مختلف البيئات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والاجتماعية في المجتمعات التي تطبق فيها.

المحور الثاني: الإطار المنظم لعملية التحول إلى المعايير الدولية (IFRS)

2-1- تطور عملية إعداد التقارير المالية الدولية

أدت حرية التبادل التجاري بين دول العالم، وتحرير التجارة التدريجي من القيود الجمركية وتزايد عدد الدول الموقعة على اتفاقية التبادل التجاري (المنظمة العالمية للتجارة)، إلى زيادة غير مسبوقة في حجم التجارة العالمية، مما أدى إلى اتساع رقعة وتعاظم حجم الشركات متعددة الجنسيات، وعمليات الاستثمار المباشر في الخارج.

وفي الوقت التي تزايدت فيه عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطور ما يعرف بالشركات متعددة الجنسيات أو العابرة للقارات، كانت هناك حاجة ملحة في كل دولة لإنشاء وتطوير قواعدها المحاسبية الخاصة بها والمرتبطة بإعداد التقارير المالية، وإنشاء الهيئات الوطنية المتخصصة للإشراف على تطوير القواعد واللوائح المنظمة لإعداد التقارير المالية، مما انبثق عنه حدوث اختلافات وتناقضات في المعالجات المحاسبية للعمليات التجارية المختلفة بين الدول، وبالتالي الاختلاف في التقارير المالية من دولة لأخرى.

ويمكن تناول أهم أسباب الاختلافات في التقارير المالية من دولة لأخرى في الآتي[9]:

- عندما يتكون الممولون بشكل أساسي من الدائنين أو من ملاك الشركة، على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، يقوم الملاك أو حملة الأسهم بتمويل الشركة بالجزء الأكبر من الأموال اللازمة، أما في ألمانيا وفرنسا وإسبانيا فتعتمد عملية التمويل بشكل أكبر على الجهات الخارجية كالبنوك أو الدولة؛

- الأساس الذي يقوم عليه النظام القضائي، وما إذا كان قائماً على القانون العرفي أو القانون الوضعي، على سبيل المثال، في بعض الدول وجود قانون وضعي يخلق إطار عمل مختلف تماماً للممارسة النشاط التجاري، والتقرير المالي عن دول أخرى الغلبة فيها القانون العرفي؛

- العلاقة بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبي، وكيفية تحديد الالتزامات الضريبية تساعد أيضاً على صياغة عمل التقارير المالية، وما إذا كان هذا الإطار قائماً على أساس إلزامي لا يتسم بالمرونة، أو على أساس مبدئي يسمح ببعض المرونة، على سبيل المثال في اليابان هناك أسلوب مركب مكون من القانون الوضعي، ويكون الهدف الأساسي من عملية إعداد التقارير في اليابان هو خدمة الأغراض الضريبية، مما أدى إلى تكوين نظام محاسبي مُلزم للغاية؛

– أما بالنسبة لمعدي التقارير المالية في الشركات متعددة الجنسيات، تمثل عملية الافتقار للثبات الناتجة عن عدم استخدام مجموعة متسقة من المعايير المحاسبية الدولية، بمثابة إهدار للوقت في إعداد مجموعات متعددة من الحسابات وفقاً لقواعد ومبادئ مختلفة، مما يضطرهم بعد ذلك إلى القيام بتسويات لتلك الحسابات المختلفة، كما يسمح الانسجام والاتساق الدولي بجعل العمليات المحاسبية المرتبطة بالمكونات الفردية للمجموعة أكثر بساطة، بالإضافة إلى تحسين كفاءة الدور المحاسبي، وجعل عملية دمج وتوحيد القوائم المالية أكثر سلاسة، وما يستتبع ذلك من خفض تكلفة إعداد القوائم المالية ومراجعتها؛

– الاختلافات الثقافية، مثل الموقف من سرية المعلومات المالية واختلافات اللغة، وما إذا كانت هناك رقابة من جانب الدولة، أو قواعد مهنية منظمة لعملية إعداد التقارير المالية.

2-2- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

يعود تاريخ تكوين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى عام 1973، عندما تم إنشاء لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC)، كان هدفها الأصلي توفير الدعم التقني للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى وضع معايير محاسبية مناسبة، ولكن مع مرور السنين، تم توسيع هذا الهدف[10]، ليصبح له بعد دولي يتم بمقتضاه تطوير معايير محاسبية دولية، تهدف بصفة عامة إلى تحقيق الانسجام والاتساق للسياسات والمعالجات المحاسبية بين الدول.

كان مقر لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) في لندن، وكانت بدايتها الأولى عبارة عن منظمة صغيرة تجتمع لعدة مرات في العام، وكان أعضاؤها عبارة عن ممثلين من الهيئات المحاسبية المهنية في كل من أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وأيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث وافق كل عضو على الترويج والتشجيع على استخدام المعايير المحاسبية في بلده.

استمرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) في أداء أعمالها لمدة (27) عاماً، ازداد خلالها عدد أعضائها، واتسعت رقعتها الجغرافية بضم ممثلين من دول مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا. وفي عام 1987 كان هناك حدث رئيسي لتطور لجنة المعايير المحاسبية الدولية، وذلك عندما قامت المنظمة الدولية لمفوضية الأوراق المالية (IOSCO)، والتي كانت قد ضمت في عضويتها للتو المفوضية الأمريكية للأسهم والبورصات (SEC)، بمناقشة إمكانية قيامها بدعم استخدام المعايير المحاسبية الدولية في أسواق الأوراق المالية للدول الأعضاء بها، بموجب ذلك عملت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) على إنتاج مجموعة من المعايير المحاسبية الرئيسية لتقديمها إلى المنظمة الدولية لمفوضية الأوراق المالية (IOSCO)، وقد تم ذلك وفقاً لعملية مطولة، بدأت بإعداد مجموعة من المعايير المحاسبية الرئيسية، وكان يُطلق عليه مشروع "القابلية للمقارنة/ التحسينات"، والذي اكتمل في عام 1993، ولم تعتمده المنظمة الدولية لمفوضية الأوراق المالية (IOSCO)، مما استدعى قيام

لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) بتطوير برنامج عمل منقح أطلق عليه "برنامج نواة المعايير الرئيسية"[11].

توسعت عضوية لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) خلال فترة التسعينيات، لكنها ظلت منظمة صغيرة إلى حد ما، وأصدرت اللجنة خلال فترة وجودها 41 معيار دولي، إضافة إلى العديد من التفسيرات، والمبادئ، والمفاهيم، والوثائق المنظمة لإطار العمل، وغيرها من الإرشادات والتوجيهات.

وقد كان هناك اعتقاد سائد بأنه ليس من الممكن واقعيا تطوير معايير عالية الجودة لمقابلة احتياجات الأطراف المتنامية، في ظل الهيكل القائم للجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC)، بالإضافة كان هناك نداءات تطالب من المساهمات من مناطق جغرافية واسعة النطاق، وفي ماي 2002 وافقت الكيانات المنظمة لعضوية مجلس المعايير المحاسبية الدولية والبالغ عددها (143)، على تكوين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وتم اختيار (David Tweedie) كأول رئيس لمجلس الإدارة، حيث كان يشغل في السابق منصب رئيس مجلس المعايير المحاسبية في المملكة المتحدة، كما اشتمل الأعضاء على ممثلين من بلدان متنوعة، وتم تكليف بعض الأعضاء منهم بالتواصل مع واضعي المعايير المحاسبية الوطنية.

2-2-1- هيئات مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)

يتكون مجلس معايير المحاسبة الدولية من مجموعة من الهيئات يمكن عرضها كالآتي:

- مجلس المراقبة؛
- مؤسسة لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation)؛
- مجلس معايير المحاسبة الدولية (مجلس الإدارة)؛
- لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC)؛
- المجلس الاستشاري (SAC)؛

والشكل الآتي يوضح هيكلة مجلس المعايير المحاسبية الدولية(IASB).

الشكل رقم (01): هيكلة مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)

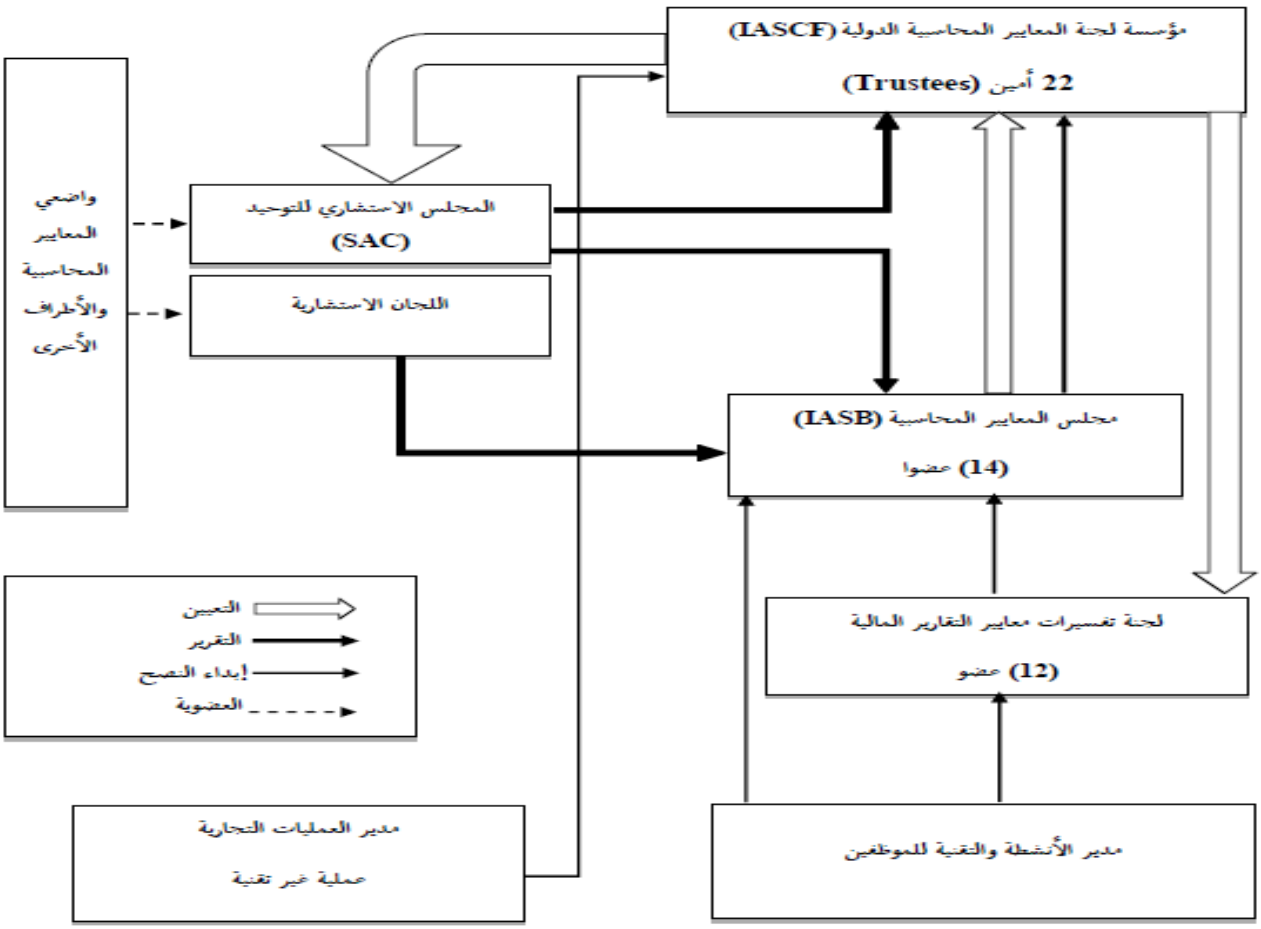

Source: PASCAL Barneto, Normes IFRS – Application Aux états Financiers, 2eme édition, Dunod, Paris 2006, p. 27

2-2-2- أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)

تكمن الأهداف الرئيسية لمجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) في الآتي:

تطوير مجموعة واحدة وموحدة، عالية الجودة وعالمية من المعايير الدولية (IFRS)، تمتاز بالسهولة والفهم؛

- زيادة التوافق بين الأنظمة والمعايير والإجراءات المحاسبية المتعلقة بإعداد البيانات المالية؛
- الترويج والتشجيع على استخدام تلك المعايير والتطبيق الصارم لها؛
- الأخذ في الحسبان احتياجات عمليات التقرير المالي للاقتصاديات الصاعدة والشركات الصغيرة والمتوسطة.

ومن الأهداف الرئيسية أيضاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، هو الاتفاق مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) على برنامج للتقارب، حيث أصدر الكيانان في أكتوبر من عام (2002)

مذكرة تفاهم، أصبحت تعرف بعد ذلك باسم اتفاقية نوروك (Norwalk agreement)، وكان هدفها الأساسي هو بدأ سلسلة من المشروعات التي من شأنها إزالة الاختلافات بين المبادئ المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية والمعايير الدولية (IFRS)، وكان هناك العديد من مجالات النجاح في عملية التقارب، إلا أن التقارب الكامل لم يتحقق حتى تاريخه ومازال مسألة مثيرة للجدل.

كما ساهمت أحداث عدة رئيسية في بداية القرن الواحد والعشرين بشكل أساسي في عملية تحقيق الانسجام والاتساق الدولي في إعداد التقارير المالية، كان من بينها إصدار الاتحاد الأوروبي في عام 2002 تشريعا يقضي بتطبيق الشركات المدرجة في بورصات أوروبا المعايير الدولية (IFRS) في بياناتها المالية الموحدة، وأصبح التشريع نافذ المفعول عام 2005، وينطبق على أكثر من 8000 شركة في 30 بلدا، بما في ذلك فرنسا وألمانيا واسبانيا والمملكة المتحدة. وتعني عملية تطبيق المعايير الدولية (IFRS) في أوروبا، أن تحل محل معايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية كأساس لإعداد وعرض البيانات المالية الجماعية للشركات المدرجة في أوروبا.

في عام 2005 أصبحت أيضاً هذه المعايير إلزامية في بلدان عديدة في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط وبلدان الكاريبي، ويضاف لذلك أن بلدان أخرى كانت قد تبنت معايير محاسبة وطنية تعكس المعايير الدولية (IFRS)، مثل أستراليا وهونغ كونغ ونيوزيلندا والفلبين وسنغافورة، وقُدر أن أكثر من 80 بلد طلبت من شركاتها المدرجة تطبيق المعايير الدولية (IFRS) عند إعدادها وعرضها للتقارير المالية بداية من 2008.

2-3- الإطار التنظيمي للمعايير الدولية (IFRS)

تتعدد الكيانات الرئيسية في الإطار التنظيمي للمعايير الدولية (IFRS)؛ **حيث** تضم كل من مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ولجنة تفسير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، على النحو الآتي:

2-3-1- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation)

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي منظمة خاصة لا تهدف إلى الربح، أنشئت بموجب قانون الشركات العام لولاية ديلاوير في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعمل في انجلترا وويلز كشركة أجنبية (رقم الشركة FC023235)، تم إعادة تسمية هذه اللجنة باسم (IFRS Foundation) في جويلية 2010 بعدما كانت تسمى (IASC Foundation)، وتتكون هذه اللجنة حالياً من 22 عضوا إدارياً (Les Trustees)، يتحمل مجلس المراقبة مسؤولية الموافقة على تعييناتهم، وتشمل مسؤوليات الأمناء الإشراف على عمليات مؤسسة لجنة المعايير الدولية (IFRS Foundation)، ومجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB)، والمجلس الاستشاري للمعايير،

ولجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمتابعة والإشراف على فاعلية مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، والتزامه بأسلوب عمله وبالإجراءات الاستشارية ووضع وتنفيذ ترتيبات التمويل المناسبة وتحمل مسؤوليات التغييرات في النظام الداخلي.

2-3-2- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

هو هيئة مستقلة لإعداد وتطوير وإصدار المعايير الدولية (IFRS)، وأيضاً المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SEMS)، يتكون مجلس معايير المحاسبة الدولية من ستة عشر (16) عضواً، بدء من شهر جويلية 2012، يتم تعينهم من قبل الأمناء على أساس الكفاءة المهنية والخبرة العملية، لمدة خمس سنوات وتكون قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ولمدة خمس سنوات.

يتكون مجلس إدارته من مناطق جغرافية متنوعة كالآتي[12]:

- أربعة أعضاء من منطقة آسيا/ منطقة الهادئ؛
- أربعة أعضاء من أوروبا؛
- أربعة أعضاء من أمريكا الشمالية؛
- عضو واحد من أفريقيا؛
- عضو واحد من أمريكا الجنوبية؛
- عضوان يتم تعيينهما من أي منطقة لتحقيق التوازن الجغرافي الكلي.

ويضطلع مجلس المعايير المحاسبة الدولية بالمهام الآتية:

✍ إعداد ونشر ورقة النقاش (DP) بشأن كافة المشاريع، وأيضاً نشر وثائق مناقشات ليطلع الجمهور على المشاريع الكبرى، وفقا للإجراءات التي تم الموافقة عليها من قبل الأوصياء؛ من أجل الحصول على ردود الفعل المبكرة على المشروع، وقياس مدى استجابة الأطراف المعنية، وعادة ما تتضمن ورقة النقاش (DP) نظرة عامة على الموضوع، مع توضيح الخطوط العريضة للمداخل التي يمكن استخدامها، بما في ذلك وجهات نظر مجلس معايير المحاسبية الدولية (IASB)، بالإضافة إلى دعوة لإبداء التعليقات؛

✍ إعداد ونشر مسودة العرض (ED)، وهي خطوة إلزامية تصف بالتفصيل المعالجة المحاسبية المقترحة، وتأخذ شكل معيار محاسبي جديد مقترح (أو تعديل لمعيار محاسبي موجود بالفعل)، ويتم إعدادها بناء على التعليقات الواردة من مصادر متنوعة، بما فيها ما تم الحصول عليه من دعوة إبداء التعليقات الموجودة في ورقة النقاش، ومساهمات طاقم الباحثين بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، والمجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمناقشات التي جرت في الاجتماعات العامة، كما هو الحال مع ورقة النقاش (DP) تتضمن مسودة العرض (ED) أيضا دعوة لإبداء التعليقات؛

✍ إصدار أحد المعايير الدولية (IFRS)، بعد أخذ التعليقات على مسودة العرض (ED) في الحسبان وفحصها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وإن لزم الأمر يتم إعادة عرض مسودة العرض (ED) على المجلس مرة أخرى، وبمجرد اقتناع مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) بأن المعالجة المحاسبية المقترحة قد تم مناقشتها بشكل مناسب، وذلك بناء على ردود الأفعال والتعليقات والملاحظات الواردة في مسودة العرض (ED). تتم الصياغة المبدئية لهذا المعيار وأخذ الأصوات، وبعد أن تتم عملية إصدار المعايير الدولية (IFRS)، وتتم مراجعته بعد التطبيق، وتشمل عملية المراجعة لقاءات مع واضعي المعايير الوطنية، والأطراف الأخرى المعنية لفهم أي مشكلة أو أثار على تطبيق متطلبات المعيار.

2-3-3-لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

أنشأ الأمناء لجنة التفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) المسماة سابقاً لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية (SIC) في مارس 2002؛ حيث تضم اللجنة (14) عضواً يتم اختيارهم من بين مجموعة متنوعة من بين أفضل الخبرات الفنية المتاحة، ومختلف خبرات الأسواق والأعمال الدولية، ومن مناطق جغرافية مختلفة، تنظر تلك اللجنة في كيفية تطبيق المعايير الدولية (IFRS)، وتوفير الإرشادات في الوقت المناسب حول مسائل التقرير المالي، التي لم يتم تناولها بشكل خاص في المعايير الدولية (IFRS)، وتنظر اللجنة أيضا في القضايا والمشكلات المتعلقة بالمعايير الدولية (IFRS) القائمة، مثل المشاكل التي تنشأ عن التطبيق العملي لتلك المعايير، حيث تقوم بإعادة تفسيراتها المعروفة بإسم (IFRICs) وغالبا ما تنصب تلك التفسيرات على مسائل محددة ومتخصصة.

2-3-4- المجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

يتكون المجلس الاستشاري (SAC) من (50) عضواً يمثلون الأطراف المعينة على المستوى الدولي، حيث يوفر المجلس أداة اتصال رسمية للمجموعات الأخرى، والأفراد الراغبين في إعداد التقارير المالية من خلفيات وظيفية وبيئات جغرافية متباينة، و لا يعتبر هذا المجلس في حد ذاته كيانا مُختصا بوضع المعايير، إنما يوفر المشورة لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حول جدول العمل، القرارات، وأولويات عمله، وتقديم المشورات لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أو إلى الأمناء (IFRS Foundation). يتم تعيين أعضاء المجلس الاستشاري من قبل أمناء المؤسسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، كما يتم تعيين رئيس المجلس الاستشاري من قبل الأمناء، ولا يمكن أن يكون عضواً في مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أو من موظفيه. ويُدعى رئيس المجلس الاستشاري لحضور اجتماعات الأمناء والمشاركة فيها.

2-4- المعايير الموضوعة بمعرفة مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB)

حتى وقتنا هذا، أصدر مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) (17) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، واعتمد (25) معيارا من المعايير المحاسبية الدولية (IAS) كانت قد صدرت عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) ومازالت سارية، بالإضافة إلى العديد من التفسيرات ووثائق اللجنة المصدرة الدائمة (SIC)، التي تشكل جزء من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يتم نشر هذه المعايير سنوياً في صورة نسخة ورقية هي "الكتاب الأحمر"، وهو النسخة الرسمية الوحيدة المطبوعة بمعرفة مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB)، ويحتوي هذا الكتاب على النص الكامل للمعايير بالإضافة إلى المستندات المرفقة لها، مثل الأمثلة التوضيحية، ودليل التطبيق، وأسس الاستنتاجات والآراء المخالفة وهناك أيضا "الكتاب الأخضر" وهو دليل للمعايير، و"الكتاب الأزرق" الذي يحتوي على المعايير دون التطبيقات المبدئية.

كما يمكن الوصول إلى هذه المعايير وملخصاتها الفنية (بدون الوثائق المصاحبة) مجاناً، من خلال الموقع الإلكتروني لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation)عند التسجيل في الموقع (www.ifrs.org). ولتحقيق أهداف المؤسسة، فإنه من الأهمية بمكان ترجمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، إلى لغات مختلفة يمكن أن يساعد بشكل كبير على تبنيها، وتوجد لدى مؤسسة المعايير الدولية (IFRS Foundation) عدة سياسات للترجمة، منها أن يكون هناك نسخة واحدة فقط مترجمة بمعرفتها، وأن يشارك في عملية الترجمة خبراء في المحاسبة من الناطقين بلغة البلد المترجم له، فعلى مستوى الدول العربية يتولى المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (مجموعة طلال أبو غزالة) عملية ترجمة المعايير إلى اللغة العربية.

والشكل والجداول الآتية توضح إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) السارية المفعول إلى غاية نهاية عام 2017.

الشكل رقم (2): إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

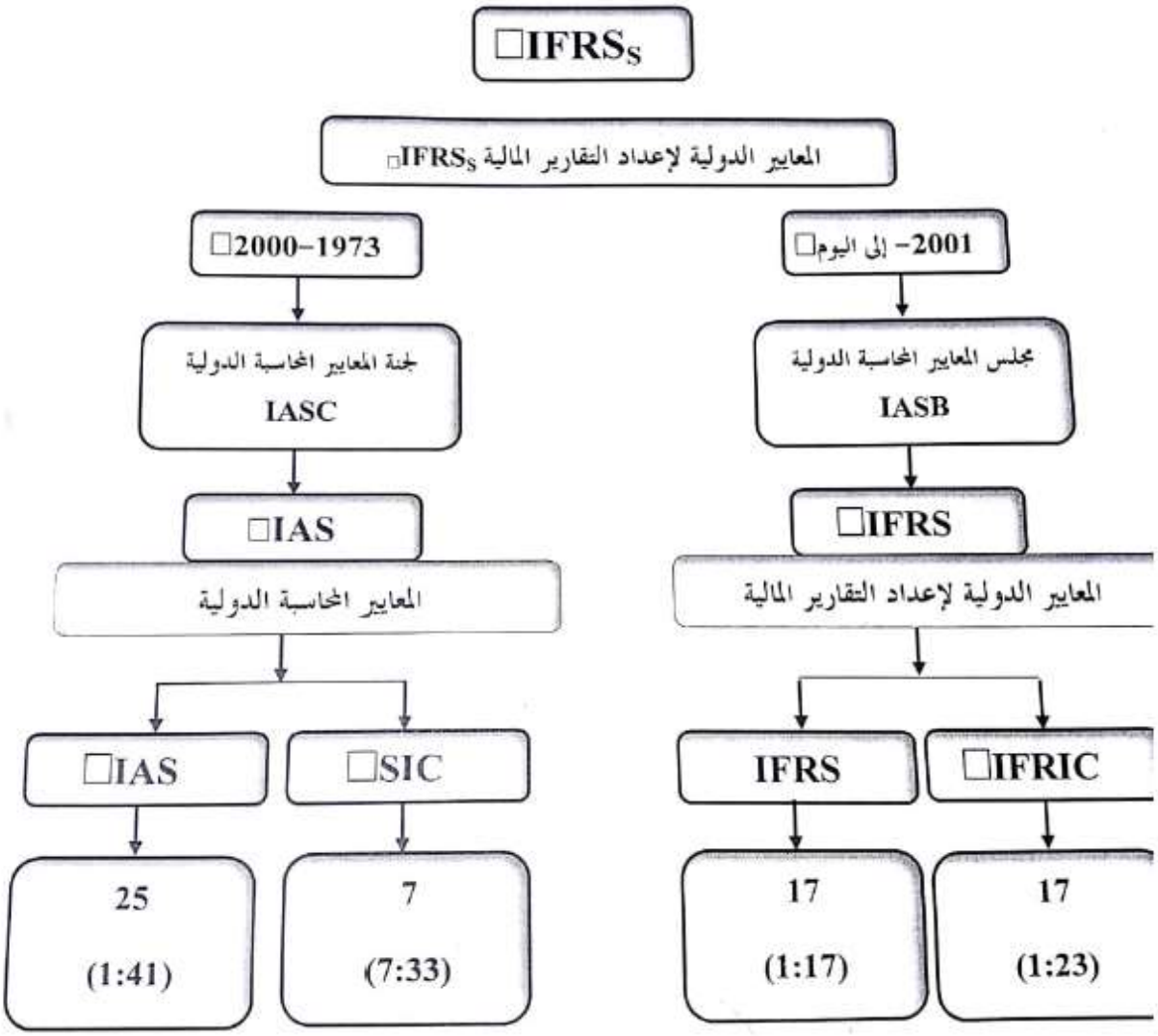

المصدر: مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2018.

المحور الثالث: فوائد وسلبيات التحول إلى المعايير الدولية (IFRS)

3-1- فوائد التحول إلى المعايير الدولية (IFRS)

هناك العديد من مزايا التحول إلى إطار التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية (IFRS)، على الرغم من أن عملية التحول في حد ذاتها مكلفة ولها آثار أخرى، لكن بالنسبة للعديد من الهيئات والمنظمات والدول يجلب التحول إلى المعايير الدولية (IFRS) فوائد على المدى الطويل، وتكمن أهم فوائد التحول نحو المعايير الدولية (IFRS) في النقاط الآتية:

– قابلية المقارنة، إن استخدام المعايير الدولية (IFRS)، ونظراً لتوحيد أسس وطرق المعالجات المحاسبية، فإن القوائم المالية للشركات سيتم إنتاجها في إطار يتصف بالثبات والاتساق، ووفقا لمجموعة من المتطلبات المحددة، مما يزيد بالتأكيد من القابلية للمقارنة؛

– قابلية الفهم وإمكانية وجود تصور موحد ومشترك للقوائم المالية، إذ أن المعلومات المالية التي تعد على أسس مختلفة لا يمكن فهمها وقراءتها، ويتطلب ذلك مزيدا من التوضيح والإفصاح عن الأسس التي أعدت المعلومات المالية على غرارها، وبالتالي غموض المعلومات المالية وعدم صلاحيتها لاتخاذ القرارات، وهذا يتنافى مع الهدف الرئيسي من المعلومات المالية[13]؛

– يضفي تطبيق المعايير الدولية (IFRS) صفة الدولية على القوائم المالية للشركات، مما يمنحها تأشيرة الاستثمار والدخول إلى الأسواق المالية والمنافسة[14]؛

– يزيد تطبيق المعايير الدولية (IFRS) من فرص الشركات الحصول على التمويل من مجموعات واسعة من المستثمرين في شتى أنحاء العالم، وأن يخفض من تكلفة رأس المال.

– يزيل استخدام المعايير الدولية (IFRS) الحواجز أمام الاستثمار الخارجي، على سبيل المثال، تشير دراسة أمريكية أن التجول إلى المعايير الدولية (IFRS) يسمح حتى للشركات الصغيرة بخفض تكاليف التشغيل المرتبطة بالأعمال التجارية الخارجية، كما يحد من مخاطر الاستثمار[15]؛

– تخفيض تكلفة إعداد قوائم مالية موحدة، أي قد يكون هناك وفورات في التكاليف الفعلية في المدى الطويل، فعلى سبيل المثال لم يعد هناك حاجة لتسوية القوائم المالية المعدة وفقا للمبادئ المحاسبية الوطنية المقبولة قبولا عاما لدولة ما مع تلك المعدة في دولة أخرى، أما بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات فإن هناك فوائد محددة تتمثل في تبسيط عمليات توحيد ودمج القوائم المالية.

3-2- التجارب السلبية للتحول إلى المعايير الدولية (IFRS)

الميزة الكبرى للدول والشركات التي تواجه الآن احتمال التحول إلى المعايير الدولية (IFRS) هي أن هناك دروسا مستفادة يمكن تعلمها من تجارب الدول والشركات الأخرى المعدة للتقارير، التي مرت بالفعل بعملية التحول، حيث يمكن أن توفر لها أمثلة عديدة بخصوص ما لم يسر بشكل صحيح في عملية التحول عن طريق المشاركين في تلك العمليات، باعتبارهم جزء من إدارة الشركة المُعدة للتقارير أو كمستشارين خارجيين. ومن المثير للاهتمام تكرار نفس المشاكل لمعظم التحولات وبغض النظر عن درجة التعقيد التي تتسم بها عملية التحول، ومن بين هذه المشكلات استنادا للعديد من المشاركين في عدد كبير من عمليات التحول في دول مختلفة، بما في ذلك كندا والمملكة المتحدة وأيرلندا وأستراليا وألمانيا وجمهورية التشيك وجنوب إفريقيا والهند[16]:

3-2-1- عملية مقاومة التغيير

بحكم الطبيعة البشرية، يميل الأفراد إلى الاستقرار ومقاومة التغيير بدرجة أو بأخرى. وقد علق أحد الأشخاص ممن تم استطلاع آرائهم بقوله « يميل المحاسبون إلى تفضيل الإجراءات الروتينية وفعل الشيء نفسه في نهاية كل شهر ونهاية كل عام. وأن مقاومة التغيير تعتبر واحدة من أكبر المشاكل التي رأيتها في الشركات التي تتحول للمعايير الدولية (IFRS)، لذا يجب أن يكون هناك شخص ديناميكي مسؤول عن المشروع، يمكنه إقناع الجميع بعملية التحول وأن يشجع المحاسبين على تبني التغييرات بدلا من مقاومتها»، هذا واحد من الأسباب التي تجعل مسألة إشراك مُتخصص في إدارة الشركات ضمن فريق التخطيط لعملية التحول فكرة جيدة، حيث يمتلك مهارة إدارة التغيير والتغلب على مقاومته.

وشخص آخر ممن تم استطلاع رأيهم شارك في إحدى عمليات التحول، رأى أن الإدارة العليا لم تكن مُلتزمة بها، ولا مُتحمسة لها، باعتبارها مُسبب لا داعي له للاضطراب، وأن تكلفتها غير ضرورية. كما لم تفعل الإدارة شيئاً يذكر للتخفيف من عملية تطبيق التغييرات اللازمة، بل على العكس تسبب فريق الإدارة العليا بالفعل في مشاكل بالجدال حول جدوى استخدام المعايير الدولية (IFRS) (كانت هذه الحالة حيث ألزمت التشريعات منظمات معينة باستخدام المعايير الدولية)، مما جعل من السهل على مُعدي القوائم المالية في تلك الشركة الالتزام بدرجة منخفضة بعملية التحول.

ولخص أحد الاستشاريين هذه المشكلة على النحو الآتي "المشكلة الرئيسية التي واجهتني كاستشاري شاركت في العديد من عمليات التحول إلى المعايير الدولية (IFRS) هي عدم اقتناع الإدارة، وأنها لم تنظر إلى عملية التحول إلى المعايير الدولية على أنها أولوية، كما لم ترى فوائد كبيرة في تكريس الموارد اللازمة لذلك، بل نظرت إلى عملية التحول على أنها شيء مفروض عليها، إما عن طريق اللوائح التنظيمية أو من قبل الشركة الأم، وهذا يجعل من الصعب جدا إدارة مشروع التحول بفعالية، نظرا لعدم وجود من يرغب في تحمل مسؤولياته أو تكريس الكثير من الوقت لذلك".

3-2-2- الجداول الزمنية والحفاظ على المسار الصحيح

من السهل جدا أن نستهين بمقدار الوقت اللازم لتخطيط وتنفيذ التحول بفعالية، فضيق الوقت له تداعيات واضحة تتمثل في زيادة احتمال الخطأ، وتحميل الموارد فوق طاقتها، كما قد يعني أيضا إهمال القضايا قليلة الأولوية أو التعامل معها بشكل سطحي، حيث تتركز كل الجهود على إعداد القوائم المالية طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

والنصيحة الأكثر شيوعاً التي يقدمها من قاموا بالفعل بعملية التحول للمعايير الدولية (IFRS)، هي البدء في التخطيط في أقرب وقت ممكن والاستمرار في متابعة مشروع التحول لضمان أن يظل على الطريق الصحيح. كما توجد مشكلة أخرى متعلقة ببدء المشروع قبل سنوات من أول فترة مشمولة بالتقرير، تتمثل في

صعوبة الحفاظ على قوة الدفع، وهو أمر يستطيع المتخصصون في إدارة الشركات التعامل معه، إذا كانت فترة التقرير الأولى بعد سنوات، يمكن أن يكون من الصعب إثارة الكثير من الاهتمام بعملية التحول والبقاء على درجة عالية من التركيز.

3-3-3- التقليل من شأن الآثار واسعة النطاق لعملية التحول

من السهل أن نفشل في تحديد كافة الآثار المترتبة على عملية التحول بالنسبة للمنظمات، وأن نعتقد أن التأثيرات ستنصب بصفة أساسية أو كلية على النواحي المحاسبية، وهناك مشكلة في بعض التحولات تمثل عدم النظر إلى الآثار واسعة النطاق على أنها جزء من مشروع التحول على الإطلاق. وأن يتم تركها حتى نهاية المشروع للتعامل معها، ويمكن أن تشمل الآثار واسعة النطاق التي ينبغي النظر إليها عند تخطيط عملية التحول ما يلي:

- الآثار على العمليات التجارية على مستوى وحدة الأعمال؛
- الحاجة إلى تغييرات في الأنظمة وتعزيز الرقابة الداخلية؛
- التغييرات التي يمكن إجراءها على نظم المعلومات الداخلية وإعداد التقارير؛
- الآثار على قياس الأداء والآثار غير المباشرة على المكافآت وحزم الأجور؛
- الآثار على كيفية قياس السيولة والكفاءة المالية وتأثيرها على العقود والاتفاقيات الأخرى؛
- التخطيط للآثار الضريبية؛
- الحاجة إلى تأهيل الموظفين الماليين وبعض الموظفين غير الماليين للتأكد من إجادتهم للمعايير الدولية (IFRS)؛
- إدارة علاقات المستثمرين والتواصل مع أصحاب المصلحة الخارجيين.

استخدم أحد هؤلاء الأشخاص المُستطلع آرائهم مثالا عن عملية التحول إلى المعايير الدولية (IFRS) في إحدى منظمات القطاع العام، حيث علق كالآتي "عندما قامت المنظمة كجزء من مشروع التحول بمراجعة عقودها من حيث الآثار المحاسبية، وجدت أن هناك عقدا كبيرا تم معالجته كمصروف تشغيلي، في حين أن العقد متعلق باتفاقية ترخيص أو امتياز خدمة، كان يسهل التعامل مع الأثر المحاسبي في تلك الحالة، لكن في الواقع ما كان ينبغي أبدا أن تدخل المنظمة في هذا التعاقد، لأنه يمثل شكلا من أشكال مبادرات التمويل الخاص الذي قامت لوائح المنظمة بمنعه، وكان يجب إعادة التفاوض بشأنه، وعلى الرغم من كون تلك المسألة ليس لها علاقة بالمعايير الدولية في حد ذاتها إلا أنه تم اكتشافها كنتيجة لعملية التحول، لذا يجب على من يخطط لعملية التحول، أن يدرك أن التدقيق في الوثائق والعقود بحثا عن الآثار المحاسبية المحتملة يمكن أن يكشف عن قضايا واسعة النطاق تحتاج إلى حل".

3-3-4- التقليل من الاختلافات بين المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP) المطبقة سابقاً والمعايير الدولية (IFRS)

قد تنشأ بعض المشكلات في عمليات التحول، نظراً لعدم اهتمام الإدارة بالاختلافات بين المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاماً (GAAP) المطبقة سابقا، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وخاصة عندما تكون المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاماً (GAAP) المطبقة سابقا قائمة على مبادئ مماثلة لتلك المعايير الدولية، لكن حتى في هذه الحالة سيكون هناك العديد من التغييرات المطلوبة في التقارير المالية كي تتوافق مع المعايير الدولية. أما بالنسبة لنطاق السلطات والاختصاصات التي لا تستند فيها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما المطبقة سابقا مماثلة للمعايير الدولية، فإن من البديهي أن يكون حجم التغيير أكبر بكثير.

واجهت إحدى الشخصيات المستطلع رأيها مثالا صارخا على الاختلاف بين المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاماً (GAAP) المُطبقة سابقا، والمعايير الدولية (IFRS) في إحدى عمليات التحول في القطاع العام حيث علقت كالآتي" كان هناك تغييرا كبيرا بين المبادئ المحاسبية الأساسية، وليس مجرد بضعة مبادئ محاسبية مختلفة، حيث كان الكيان العامل في القطاع العام يستخدم الأساس النقدي المُطبق سابقاً، لذلك كان هناك تغييرا كاملا من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق، وليس فقط مجرد الانتقال إلى مجموعة مختلفة من القواعد المحاسبية. وكان عدد الأشخاص المؤهلين محاسبيا قليلا، واستغرق الأمر وقتا طويلا لجذب الموظفين المهرة، وتطوير الموارد التدريبية للموظفين الحاليين، كما كان هناك أيضا مقاومة كبيرة للتغييرات، وكان الموظفون غير قادرين على استخدام الحكم الشخصي، والقيام بالتقديرات الهامة، كما كانت قدرتهم على تطبيق المعرفة الفنية ضعيفة للغاية".

الخاتمة:

خلص الباحثان من هذه الدراسة إلى الآتي:

1- للمعايير المحاسبية دور كبير وهام في تحقيق الاتساق والتوافق المحاسبي الدولي، للحصول على قوائم مالية تتضمن معلومات مالية تتصف بالملاءمة والتمثيل الصادق، من أجل اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية من قبل مستخدميها؛

2- هناك العديد من مزايا التحول إلى إطار التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية (IFRS)، على الرغم من أن عملية التحول مكلفة. ومن بين المزايا (قابلية المقارنة للقوائم المالية للشركات، القابلية للفهم، تشجيع جلب الاستثمارات، وفورات في تكاليف إعداد القوائم المالية الموحدة، الدخول إلى الأسواق الدولية والمنافسة...)؛

3- هناك دروس مستفادة يمكن تعلمها من تجارب الدول والشركات الأخرى المعدة للتقارير التي مرت بالفعل بعملية التحول، والمشاكل التي مرت بها من بين هذه المشاكل: (عملية مقاومة التغيير، الخبرة المحدودة بالمعايير الدولية (IFRS)، الجداول الزمنية والحفاظ على المسار الصحيح، عدم وضوح الأهداف، الذهاب للخيارات "الرخيصة والسهلة"...).

قائمة المصادر والمراجع

[1]Rosse Skinner, Alex Milburn, **Adaptation française**, Nadi CHLALA, Jaques Fortin, Normes Comptables Analyse et concepts, 2[eme]Edition, Québec, Canada, 2003, p798.

[2]محمد إبراهيم علي، **تحليل ومناقشة المداخل الاستراتيجية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية "مدخل مقترح"**، مجلة كلية بغداد للعوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52، جامعة بغداد، العراق، 2017، ص 360.

[3]Larson R, Kenny S,**Accounting standard setting strategies and theories of economy for the adoption of international development for the adopting of international accounting Standards**, advanced in international accounting Vol 9, 2009, pp1-5.

[4]أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص366.

[5]محمد مبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2014، ص 231.

[6]حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص60.

[7]ياسر أحمد السيد محمد الجرف، **أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية إطار مقترح**، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة، مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرون، الرياض، السعودية، 18-19ماي، 2010، ص13.

[8]مطاوع السعيد السيد مطاوع، **معايير المحاسبة الدولية والأزمات المالية العالمية (دراسة تحليلية)**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2017، صص75-76.

[9]ليزا ويفر، **إدارة التحول (US GAAP) إلى (IFRS)**، تعريب لجنة البحوث والتطوير، جمعية المحاسبين والمدققين الداخليين، دار حميثرا للنشر، مصر، 2016، ص ص 30-32.

[10]Dimitris Chorafas, **IFRS Fair Value and Corporate Governance, CIMA Publishing is an imprint of Elsevier**,First edition, UK, 2006, p 29.

[11]ليزا ويفر، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[12]Steven Callings, **Frequently Askeds Question in IFRS**, John wiley & Sons Ltd, United Kingdom, 2013, p46.

[13]خالد جمال الجعارات، **تطبيق معايير المحاسبة في القطاع العام كحد أدنى لضبط المال العام**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي "دور المعايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل اداء المؤسسات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 24-25 نوفمبر 2014، ص 20.

[14]شعيب شنوف، رمضاني لعلا، **دور معايير الابلاغ المالي في جلب الاستثمارات في البلدان العربية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي "دور المعايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل اداء المؤسسات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 24-25 نوفمبر 2014، ص 458.

[15]ليزا ويفر، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[16] المرجع نفسه، ص ص 158-168.

واقـع النظم المحاسبيـة فـــي الـدول الناميــة –تأثير الأبعاد البيئية وتحديات التغيير–

وداد بن زين	أحسن طيار
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
w.benzine@univ-skikda.dz	ahc_tiar@yahoo.fr

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة موضوع النظم المحاسبية في الدول النامية التي تتأثر بعدة عوامل بيئية: إقتصادية، قانونية واجتماعية.

هذه العوامل تعتبر متغيرات رئيسية ينبغي مراعاتها لاسيما وأن المحاسبة قد أخذت نصيبا من العولمة خاصة مع التدفق الحر للأموال والسلع والخدمات عبر العالم وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، وهو ما أدى إلى طرح مشكلة التباين في الممارسات المحاسبية. فكان التوافق المحاسبي الدولي واعتماد معايير المحاسبة الدولية حلا للتقليص من فجوة الإختلافات، الأمر الذي فرض على الدول النامية وجوب التكيف مع الأوضاع الجديدة والإندماج في الحراك الدولي نحو تجسيد العولمة المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: الدول النامية، العولمة المحاسبية، التوافق المحاسبي الدولي، معايير المحاسبة الدولية.

Abstract

This study aims at discussing the issue of the accounting systems in developing countries that are affected by several environmental factors: economic, legal and social. These factors are considered major variables that should be taken into account particularly since accounting has taken part of globalization especially with the free flow of funds, goods and services across the world Which led to the problem of variation in accounting practices. International accounting harmonization and the adoption of international accounting standards were a solution to reduce the gap in differences, which forced developing countries to adapt to new situations and to integrate into the international movement towards the embodiment of accounting globalization.

Keywords : Developing Countries, Accounting Globalization, International Accounting harmonization, International Accounting Standards

مقدمة

أمام متطلبات الاندماج المالي العالمي وموجة المد العولمي وبالتوجه نحو مناخ اقتصاد دولي يقوم على الحرية وإفساح المجال لقوى السوق، طُرحت قضية مدى قدرة النظم المحاسبية في الدول النامية على تحقيق التوافق المحاسبي الدولي كإحدى الأولويات الأساسية على الساحة الدولية، باعتبار أنها عملية متعددة الأبعاد تعمل على إعادة التنظيم والحد من إختلافات الأنظمة المحاسبية خاصة ومن ثمة توجيه الأنظمة الاقتصادية عامة، فأصبحت بهذا مطلب كل دولة تريد مسايرة التطور وانتهاج مسار العولمة معتمدة في ذلك على تبني معايير المحاسبة الدولية.

قامت معظم الدول النامية إلى اعتماد أساليب ضبط وترشيد الممارسات المحاسبية من خلال استخدام معايير المحاسبة الدولية، حيث تحاول من أجل ذلك توجيه أنظمتها ومواردها وتعديل قوانينها وتطوير أنشطتها الإقتصادية لتحقيق التقارب، والتركيز على ضبط حلقة وصلٍ مع الفاعلين الإقتصاديين حول العالم للإندماج ضمن نظام محاسبي عالمي متناغمٍ ومتكامل. غير أن ضعف إمكانياتها وطبيعة نُظمها والعوامل البيئية السائدة فيها لم تستطع أن توفر الأسس الصحيحة لقيام نظم محاسبية ملائمة بها. وهو ما جعلها تعتبر عملية التوافق المحاسبي الدولي تحديا يتطلب جهدا كبيرا و تنفيذا مكلفا.

إشكالية البحث

إن دراسة طبيعة المحاسبة في الدول النامية يرتبط بخصائص العوامل البيئية السائدة فيها ويطرح القضايا المتعلقة بالعوائق التي تحول دون تطبيقها وما يمكن فعله من أجل تطويرها، حيث يتطلب ذلك ضرورة وجود البنية المناسبة لها بما يوفر الركائز الأساسية سواء الإقتصادية أو القانونية أو الإجتماعية التي تعزز من إمكانياتها وتؤثر على أداء المحاسبة فيها، كما يطرح أيضا مدى قدرتها على تحقيق الإنسجام مع متطلبات البيئة العالمية والقدرة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية. ولهذا يتمثل السؤال الأساسي في:

ما هو واقع النظم المحاسبية في الدول النامية بين تأثير العوامل البيئية وتحديات التغيير؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل شكلت خصائص العوامل البيئية التي تميزت بها الدول النامية عائقا أمام تبنيها التوافق المحاسبي الدولي؟
2. إلى أي مدى إستطاعت الدول النامية مواكبة نهج العولمة المحاسبية؟

أهمية البحث

تظهر أهمية هذا البحث بالتزامن مع الإهتمام الدولي المتصاعد بقضية التوافق المحاسبي الدولي كحل أمثل للحد من آثار التباين في الأنظمة المحاسبية واعتماد معايير المحاسبة الدولية التي تدعم هدف التنسيق، كما وتزداد أهمية هذا البحث بزيادة توجه الأنظار إلى واقع النظم المحاسبية في الدول النامية ومدى ملاءمة هذه المعايير لإمكانياتها ولتلبية احتياجاتها التي تختلف في الأصل عنها في الدول المتقدمة، إضافة إلى مدى قدرتها على تكييف أنظمتها بما يتماشى والفكر المحاسبي الحديث.

دوافع اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيار هذا الموضوع إلى العديد من الاعتبارات والتي نذكر من أهمها:

1. التغيرات التي شهدها المناخ الاقتصادي الدولي وظهور مفاهيم وعلاقات جديدة بالصورة التي أضفت طابعا مخالفا عما كانت عليه المحاسبة.

2. ترابط الاقتصاد العالمي بصورة متزايدة بما تفرضه من وجوب اتخاذ منهج محاسبي شامل لمواجهة التحديات الوطنية والدولية المتشابكة التي تفرضها العولمة.

3. تزايد اهتمام الدول النامية بالنظام المحاسبي وتركيز الجهود نحو عملية الإصلاح لإدراكها بأن نجاح التنمية مرتبط أيضا بمدى فعالية ونجاعة النظم المحاسبية .

خطة البحث

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم البحث كالتالي:

1- البيئة المحاسبية في الدول النامية

1-1 المعالم الرئيسية لاقتصاديات الدول النامية

1-2 واقع النظم المحاسبية في الدول النامية

1-3 تأثير العوامل البيئية على المحاسبة

2- تأثير العولمة المحاسبية على الدول النامية

2-1العولمة المحاسبية

2-2 التوافق المحاسبي الدولي

2-3 إعتماد معايير المحاسبة الدولية

1- البيئة المحاسبية في الدول النامية

تمثل الأنظمة المالية والنقدية والمحاسبية في الدول النامية أداة أساسية في تفعيل التنمية لما لها من أثر إيجابي ودور ريادي في النشاط الاقتصادي، غير أنه وبالنظر إلى واقع اقتصادياتها فإنها تكشف عن وجود بعض الخصائص أو الصفات التي تمثل في مجملها عوائق ومشاكل أمام مسارها التنموي.

1-1 المعالم الرئيسية لاقتصاديات الدول النامية

تختلف الدول النامية عن الدول المتقدمة من الناحية الاقتصادية على غرار الجوانب الأخرى في مجرى سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي واتجاه النظم المالية، النقدية والمحاسبية، هذه التوجهات جعلت من الهياكل الاقتصادية بها عموما تتميز بخصائص نوعية في مجملها عُرفت بأنها تعيق النشاط وتؤثر على تطورها ونموها. حيث تظهر هذه الميزات التي اشتركت فيها للدول النامية في:

1-1-1 التبعية الاقتصادية: رغم استقلالها السياسي إلا أن الدول النامية لا تزال تفتقد لمسألة التحرر الاقتصادي و السيطرة على مواردها فقد بقيت في حالة تبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، و ذلك بفعل عاملين أساسيين هما: [1]

●نظام التخصص و تقسيم العمل الدولي الذي ورثته هذه الدول من مرحلة الاستعمار، والذي فرض عليها هيكلاً اقتصادياً مشوهاً من خلال اعتماده على إنتاج وتصدير الموارد الخام للسوق الرأسمالي العالمي واستيراد المنتجات الصناعية؛

●طبيعة التشكيلات الاجتماعية التي تكونت في ظل الاستعمار والتي تتميز بتعدد أنماط الإنتاج وخضوعها وتوجيهها إلى الأسواق الخارجية بشكل عام.

لهذا وبحكم تبعية الدول النامية وافتقادها لأساسيات التحرر والاعتماد على الذات فإنها تصبح مضطرة للاعتماد على الخارج لتغطية نقائصها من رؤوس الأموال والمهارات والقدرات التنظيمية، والسعي لربط علاقات معها أكثر من الاهتمام بتحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها. وقد تجسدت أكثر مظاهر هذه التبعية في الوجود المكثف للأجهزة الأجنبية في هذه الدول بسيطرة الشركات الأجنبية على عمليات التجارة وعلى مختلف القطاعات بما يخدم ويلائم مصالح الدول المتمثلة بشركاتها.

إن التبعية هذه ليست اقتصادية بحتة أي تخص كل ما هو اقتصادي فقط، بل تشمل كذلك التبعية الثقافية كانسياب أنماط استهلاكية لا تتماشى مع معيشة الدول النامية أو مع أولوياتها، وتبعية مالية تتمثل في الاقتراض من الدول الأجنبية ومن الهيئات الدولية والتي تجعل من هذه الدول مقيدة وتحت ضغوط، أو تبعية تكنولوجية تتمثل في انسياب التكنولوجيا والطرق الحديثة للإنتاج دون أن يكون هناك أدنى جهد في توفير مثل هذه الأساسيات.

1-1-2 ضعف الإدارة: تعاني الدول النامية من مشكلة ضعف قدرتها على إدارة وتنظيم نشاطاتها الاقتصادية، بحكم أنها لا تتوفر على القدر الكافي من الخبرات التي تمكنها من متابعة مشروعاتها واختيار أنسب الإجراءات والسياسات التي تتلاءم وطبيعتها. فهي تفتقر لفنيات التخطيط ورسم السياسات ولتقنيات تنفيذها وإدارتها ليطغى على الإجراءات التي تعمل بها الطابع الروتيني الذي يزيد من تعقيد العمل وعرقلة المشاريع، وتدَخُل الدولة للسيطرة على الصلاحيات والسلطات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية دون إتاحة فرص للقطاع الخاص أو للمبادرات الفردية أو حتى الأجنبية منها.

فمحدودية القواعد الإدارية والتنظيمية كماً ونوعاً إضافة لعدم الالتزام بها إن وُجدت سيؤدي إلى استخدام موارد كبيرة لتقابلها إنتاجية ضعيفة وإلى استغلال فقط قدر ضئيل من الطاقات الإنتاجية المتاحة، كما أن أي إجراء يُتخذ سيكون ذو طبيعة ظرفية ولا يمتلك البعد والنظر طويل الأجل.

1-1-3 اختلاف النظم الاقتصادية: تتميز الدول النامية بكونها تنتهج سياسات اقتصادية مختلفة، فمنها من يعتمد على المنهج الرأسمالي وآليات السوق الحر، ومنها من يسلك النظام الاشتراكي والتوجه نحو الإدارة والتخطيط، ومنها ما تتسم بازدواجية في اقتصادياتها بجمع القطاع الرأسمالي والقطاع الاشتراكي، وأخرى تتأرجح بين القطاعين حسب الوضعية والظروف.

ويؤدي هذا التباين في الأنظمة إلى مشاكل تعيق جهود الدول وتحدُّ من نموها، فاعتماد التخطيط يجعل من الأنظمة المالية والنقدية تفقد طبيعتها وتجعل من مؤسساتها فقط كأدوات في يد الدولة لتنفيذ خططها،

وباعتماد الرأسمالية والاقتصاد الحر يعني الحد من تدخل الدولة في السوق وتركه يعمل وفقاً لميكانيزماته وهو أولاً ما لا تقبل به هذه الأنظمة وترفض التنازل عن صلاحياتها وثانياً أنه لا يتلاءم مع طبيعتها بكونها تفتقد البيئة الملائمة لهذا المنهج وهو ما يجعلها تعيش حالة من الفوضى والإختلالات. كما أن التغييرات السياسية وعدم الاستقرار يُضفي غموضا على قوانينها بصورة يجعلها تعرف عدم الطمأنينة و ارتفاع الشكوك في وضعيتها.

1-1-4 ضعف الإنتاجية: تعتبر هذه الخاصية أهم ما تتميز به الدول النامية وأكثر معوقات التنمية التي تعانيها، لأن إنتاجية الفرد تعتبر ضعيفة جداً مقارنة معها في الدول المتقدمة، خاصة لما تتميز به من تفشي ظواهر الكسل وعدم الشعور بالانتماء، إضافة لافتقاد الفنيات والكفاءات ونقص في التكوين مما يجعل الفرد حكراً على العمل في مجالات معينة لاكتسابه الخبرة فيها ورفض تغيير نمط عمله أو تجديده، وهو ما يجعل من العامل بهذه الصفة منغلقاً على نفسه. لذلك فإن اختيار السياسات والقرارات السليمة والأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي، وتوفير الحوافز المادية والمعنوية من شأنه تحسين أداء الفرد وجعله يندفع بحماس إلى إنتاج ما هو أحسن وأفضل، كما يشجع على التوسع في النشاط إلى الانفتاح على الخارج بالبحث عن الأسواق و التصدير والارتقاء بالمنتجات كماً ونوعاً ليصبح العمل وفقاً لمعايير عالمية.

بصفة عامة فان هذه الأوضاع التي آلت إليها الدول النامية جاءت لتفاعل ثلاثة عوامل جوهرية :

- الإخفاق التنموي الذي عرفته هذه الدول إذ باءت مناهجها التنموية في العجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها وصعُب عليها دخول النظام الاقتصادي الدولي، ففشلت في سياساتها الإنتاجية والتصنيعية ولم تتمكن من تنشيط أسواقها وهو ما زاد الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.
- تفاقم أزمة المديونية الخارجية للاختلالات الهيكلية التي عرفتها والتي أدت إلى عجز في الموازنة العامة، ناهيك عن فشل السياسات المتبعة والتي زادت من حدة الأوضاع، بما أدى إلى تعطيل الطاقات الإنتاجية وارتفاع معدلات التضخم وتدهور معدلات النمو الاقتصادي.
- تغير الاقتصاد العالمي وظهور آليات ومفاهيم جديدة تخص العلاقات الاقتصادية الدولية بالصورة التي لم تتمكن الدول النامية من مسايرتها أو الاندماج في العولمة نظراً لظروفها وإمكانياتها المحدودة.

2-1 واقع النظم المحاسبية في الدول النامية

إن نظم المحاسبة وعملية إعداد ممارساتها تُصاغ في مجملها لتكون موجهة ومنسجمة مع أهداف النظام الإقتصادي ككل للبلد. حيث تتوجه المحاسبة عموما لخدمة قرارات إستخدام الموارد المتاحة وتوزيعها بين الإستخدامات المختلفة، وفي ذلك إعتراف لطبيعة الحاجات الإقتصادية وندرة الموارد، كما أن درجة النمو الإقتصادي للمجتمع تنعكس على نوعية النظم المحاسبية المستخدمة لذلك نجد إختلافا في ماهية ووظائف المحاسبة بين الدول المتقدمة والدول النامية[2]. فالمحاسبة عموما تمارس نشاطها وفق ما تقتضيه متطلبات البيئة التي تعمل بها سواء كانت المتطلبات إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية حيث:[3]

– تؤثر طريقة القياس المحاسبي للربح وتحديد العائد في قرارات توزيع الموارد وتوجيهها عند إتخاذ القرارات الإستثمارية.

– يعتمد النظام الضريبي إلى حد كبير على المقاييس المحاسبية، ويؤثر هذا الإعتماد على حجم الضرائب المفروضة وعلى ما ينتج عن هذا الفرض من آثار سلوكية على أصحاب المشروع والمستثمرين فيه والمتعاملين معه.

– يتأثر سلوك المديرين في المشروعات بالنتائج المالية التي تعكسها التقارير المحاسبية.

– يعتمد التخطيط الإقتصادي للدولة على معلومات تتعلق بالمشروعات الإقتصادية تنتج عن مصادر محاسبية.

– يعتمد الفصل في العديد من المنازعات بين أطراف المجتمع على مقاييس المحاسبة التي يقوم المحاسب بإعدادها وتوفيرها، كالمفاوضات بين النقابات العمالية وإدارة المشروعات لزيادة الأجور على سبيل المثال.

– تستخدم المعلومات المحاسبية في رسم السياسات السعرية، الأمر الذي يؤثر على سلوك المستهلكين واتجاهاتهم.

– تعتمد الحكومات – عادة– على ما يتوفر لها من معلومات محاسبية في تدخلها لمتابعة أنشطة المشروعات الإقتصادية والإجتماعية والإشراف عليها.

في الدول المتقدمة تؤدي المحاسبة ثلاثة أدوار رئيسية تتمثل في :[4]

1) أنها تساعد في تخصيص رأس المال من خلال قياس معدلات العائد، وتزويد المستثمرين بالمعلومات المالية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية؛

2) توفر المعلومات المطلوبة من قبل الإدارة لاتخاذ القرارات والعمليات الفعالة؛

3) توفر المعلومات التي تطلبها الحكومات لتسهيل توليد وجمع الأموال واستخدام الموارد الاقتصادية للقطاع العام.

غير أنها في الدول النامية ونتيجة لعدم وعيها لقيمة المحاسبة وانخفاض مستويات الخبرة في هذا المجال، برزت هذه النقائص كعراقيل تحول دون إقرار الدور الحقيقي للمحاسبة، فنقص المعارف وعدم التمكن من الممارسات المحاسبية أدى إلى نقص معلومات تكون كافية وموثوقة في الوقت المناسب، وإلى إتخاذ قرارات خاطئة في تخصيص الموارد، حيث تُظهر العديد من الدلائل أن المحاسبة في هذه الدول لم تحظ باهتمام كافٍ فهي تلعب دورا محدودا سواء على المستوى الجزئي أو الكلي. ويظهر ذلك في:

– أن معظم المنظمات المهنية في الدول النامية تخضع للإشراف الحكومي المباشر على المهنة من خلال إصدار القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالمهنة مما يُضعِف أيضا دور الجمعيات والمنظمات المهنية من تفعيل دورها الرقابي والإشرافي ومتابعة تطوير المهنة بما يتفق والمتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والقانونية.[5]

– أن تنفيذ السياسات المحاسبية وإجراءاتها وإعداد التقارير عنها سوف يستلزم الموارد وبخاصة الموارد البشرية ذات الخبرات في استنباط السياسات والإجراءات التنظيمية واختبارها واخراجها إلى حيز التنفيذ[6]، وهو ما تفتقد إليه هذه الدول بسبب نقص المعارف المحاسبية وانخفاض مستوى التأهيل فيها.

– أن كل الخطط ومراحل صنع القرارات هي موجهة بالدرجة الأولى إلى تلبية احتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وأنها بُنيت دون إدراكٍ لمدى قيمة المحاسبة التي أُختصِر معناها في المفهوم الضيق كأداة للتخطيط والرقابة.

– غياب الأسواق المالية لغياب آليات السوق و نقص الإستثمارات الأجنبية، جعل من هذه الدول لا تولي أهمية للمحاسبة وما ينتج عنها من المعلومات المحاسبية التي يبرز تأثيرها في تلبية احتياجات المستثمرين وعمليات إتخاذ القرارات.

– أن معظم النظم المحاسبية القائمة في الدول النامية هي منقولة من الدول المستعمرة لها، ما جعل من المحاسبة فيها موروثا ثقافيا وامتدادا فكريا يتمثل في تطبيق نفس القوانين واللوائح التنظيمية والأنظمة التعليمية وهي في الحقيقة لا تتلاءم مع إمكانياتها.

في العموم يمكن القول بأن المحاسبة بالدول النامية تفتقر وبشكل ملحوظ للبنية الأساسية لها والمتمثلة في التنظيم المحاسبي الملائم الذي يوفر مرجعية للمحاسبين ويعزز من موثوقية مخرجات النظام المحاسبي[7]، وكذلك عدم اتساق النظم المعمول بها مع الإحتياجات، وأن الجهود المبذولة تبقى دائما مقيدة ومحدودة في ظل غياب بيئة محاسبية ملائمة لها .

ولكن رغم تشابه النظم المحاسبية لهذه الدول في العديد من الميزات إلا أنه لا يمكن تعميم أي نماذج أو نتائج عليها لأنها غير متجانسة ولا تُكوِن مجموعة واحدة. فهي أولاً تضم بلدانًا في مواقع جغرافية مختلفة (في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأوقيانوسيا وأوروبا الغربية)، ثانياً تضم دولًا ذات تطورات تاريخية وفلسفات اقتصادية مختلفة، ثالثا تشمل بلدانا في مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية[8]. كذلك أن الإختلافات المحاسبية بين الدول النامية وحتى بين الدول المتقدمة تعود إلى عاملين أساسين تؤثر فيهما العوامل البيئية السائدة في كل بلد وهما:[9]

1) طبيعة حاجة مستخدمي البيانات المالية؛
2) الظروف التي يعمل فيها منتجو المعلومات المحاسبية ومعدو تلك البيانات.

3-1 تأثير العوامل البيئية على المحاسبة

باعتبار النظم المحاسبية نتاجا للبيئة المتضمنة لها فإنها تحتاج لأن تكون ملائمة لاحتياجاتها البيئية[10] هذه الأخيرة التي تتميز بالتغير والتجديد المستمر في عناصرها، ولهذا تختلف النظم المحاسبية لإختلاف العوامل المؤثرة عليها. ورغم اتفاق العديد من الأدبيات المحاسبية بخصوص دلالات تأثير العوامل البيئية على

الممارسات المحاسبية وتطورها غير أنها تباينت في تحديد أو حصر هذه المتغيرات وحتى في طبيعتها ومدى تأثيرها. يمكن تحديد أهم العوامل البيئية المؤثرة على المحاسبة في:

1-3-1 المتغيرات البيئية الإقتصادية: تؤثر إقتصاديات أي بلد ومدى تطورها على الممارسات المحاسبية المعمول بها، فكلما ارتفعت درجة النمو الإقتصادي وكانت النظم الإقتصادية متطورة تقوم على صناعات متقدمة وشركات ضخمة واستثمارات قوية تعمل وفق علاقات وميكانيزمات متداخلة استدعى ذلك ضرورة قيام نظام محاسبي قوي وفعال يدعمها ويلبي احتياجاتها.

ثم إن سيطرة الدولة على مقومات الإقتصاد تنعكس على أداء المحاسبة، ففي الدول الاشتراكية التي تقوم على الملكية العامة حيث التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي، يتخذ النظام المحاسبي الشكل الموحد ويتجه دوره نحو تلبية متطلبات التخطيط وأهداف الإدارة والرقابة وانتاج معلومات تخدم الحكومة باعتبارها المستخدم الأساسي للمعلومات المحاسبية. أما الدول الرأسمالية التي تتميز بالملكية الفردية ومحدودية التدخل الحكومي في الإقتصاد، تتحرر فيها الأنشطة الإقتصادية بين أسواق مالية واستثمارات أجنبية وبيئة تجارية معقدة فإن المحاسبة ستجتهد في القيام بإعداد وعرض القوائم المالية، تتسم المعلومات فيها بالملاءمة والدقة وتعبر بصدق عن الأداء المالي ونتيجة الأعمال لغرض استخدامها العام الموجه للعديد من المستخدمين كالمساهمين، الدائنين، الجهات الحكومية، الوسطاء الماليين، الشركات...

إن نظام التمويل القائم كذلك يلعب دورا في تحديد عمل النظام المحاسبي فعند وجود أسواق مالية نشطة أين يكون المصدر الرئيسي السائد للتمويل هو رأسمال المساهمين تتأثر مبادئ المحاسبة وممارساتها لتتوجه نحو خدمة المساهمين الحاليين والمتوقعين بزيادة المعلومات كما ونوعا خاصة فيما يتعلق بربحية السهم والتدفقات المستقبلية المتوقعة ورفع درجة الإفصاح المحاسبي. أما في حال الإعتماد على التمويل بالإقتراض فإن المعايير والممارسات المحاسبية تميل إلى أن تكون أكثر تحفظا، وتعكس تفضيلات المقرضين والدائنين وطلبهم على المعلومات المحاسبية.[11]

وعن تأثير التضخم، فبارتفاع معدلاته بدرجة كبيرة تصبح القوائم المالية المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية بلا معنى وستواجه مهنة المحاسبة مشاكل متعددة تتطلب معالجة محاسبية بطرق بديلة بحيث تأخذ بعين الإعتبار تأثير انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد على القوائم المالية.[12]

1-3-2 المتغيرات البيئية القانونية: تختلف الأنظمة المحاسبية على اختلاف الأنظمة القانونية السائدة لكل بلد، لإعتبار القوانين مرجعيةً لتنظيم مهنة المحاسبة وصياغة مبادئها وأسسها، وإطارا ينظم الأداء المحاسبي للمؤسسات والتزاماتها فيحدد بذلك نوع المعلومات المالية التي تفي بمتطلبات المستخدمين المختلفين وأساليب إعدادها وتقديمها وشكل القوائم المالية المطلوبة للإفصاح. إن هذا التأثير يصنف النظم المحاسبية وفق نموذجين:[13]

- **النموذج القاري continental model** يخص الدول مثل فرنسا وألمانيا وبلجيكا وإسبانيا وأيضا تونس، المغرب، الجزائر، ساحل العاج واليابان...، يتميز بالتنظيم التشريعي فيركز على المظهر القانوني أكثر من

الواقع الإقتصادي ويميل إلى الإتساق مع القواعد الضريبية، كما أن وضع المعايير المحاسبية هي مسؤولية الدولة وحدها. وفق هذا النموذج يحكم المحاسبة مبادئ ضمنية أو صريحة مثل مبدأ التحوط **(precautionary principle)**الذي يقتضي عدم المبالغة في نتائج الشركة وهذا من أجل حماية دائني الشركة، اضافة إلى مبدأ إستمرارية العمليات حيث يفترض أن تكون الشركة نشطة في المستقبل القريب مع عدم وجود نية أو إلتزام بالتصفية أو التخفيض الكبير للأنشطة قصيرة الأجل. كما أن المبادئ المتعلقة بهذا المدخل تحث على ممارسات محاسبية تحكمها مجموعة من القواعد الثابتة والجامدة وتقارير مالية بشكل متحفظ.

•**النموذج الأنجلوسكسوني Anglo-Saxon Model**يطبق بشكل خاص في الدول الأنجلو–أمريكية ودول الكومونولث التي تعتمد على نظام القانون العام حيث لا ينص على قواعد صارمة ولكن على مبادئ عامة، حسب هذا النموذج يستند وضع المعايير على مبادئ المحاسبة وإطار مفاهيمي لإعداد ونشر البيانات المالية والتي تكون مستقلة تماما عن سلطة الدولة. تُأخذ بعين الإعتبار جميع أحداث حياة الشركة بطريقة موضوعية وفقا لجوهرها وواقعها المالي دون النظر فقط في مظهرها القانوني، فالطبيعة الإقتصادية لهذه الدول تتجه نحو إقتصاد السوق أين الأسواق المالية متطورة جدا. يتمثل دور المحاسبة في نشر المعلومات الإقتصادية للشركة في سياق يفصل الملكية عن الإدارة.

ولكن على الرغم من الإزدواجية الدولية السائدة فيما يتعلق بالأنظمة القانونية، فإن التاريخ يشهد على الهيمنة القوية للنظام القانوني الأنجلوسكسوني وخاصة الولايات المتحدة في تعزيز الثقافة المحاسبية، وهو ما يفسر العديد من التأثيرات الأنجلوسكسونية على عملية التوافق المحاسبي الدولي.[14]

1-3-3 متغيرات البيئةالإجتماعية: باعتبار المحاسبة تندرج ضمن العلوم الإجتماعية فهي بذلك تتأثر بقيم وثقافة المجتمع الذي تنتمي إليه ومستوى التعليم فيه. فالإتجاهات المشتركة للمجتمع نحو خاصية معينة كنتاج لعامل الثقافة من شأنها أن تنعكس على مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها وهو ما يفسر الإختلافات المحاسبية لإختلاف الأبعاد الثقافية وكذا القيم الإجتماعية.

عندما تكون الخصائص السائدة في المجتمع تتجه نحو التحفظ يزداد الميول إلى السرية مما يؤثر على مستوى الإفصاحات من حيث نوع وكم المعلومات ويحد من وظيفتي الرقابة والمراجعة. كذلك فإن زيادة درجة الحيطة والحذر تؤدي إلى استخدام أساليب محاسبية معينة مثل مبدأالتكلفةالتاريخية،التكلفةأوالسوقأيهماأقل،الإعترافوتسجيل الإلتزاماتالمحتملة،المبالغةفيمبلغمخصصالديونالمعدومة،واستخداماالعديدمن المخصصاتوالإحتياطيات ممايعكسهذاالإتجاه.[15]

إن نظرة المجتمع عن المحاسبة والإهتمام بها ينعكس من طبيعة النظام التعليمي المطبق ومدى تكييفه مع توجهات الدولة وتطلعاتها، فالبلدان التي تعرف ارتفاعا في المستوى التعليمي وتتسم بالكفاءات العلمية والمهارات ليس فقط في الجانب المحاسبي بل وكذلك في المجال التكنولوجي واللغات...، تكون فيها النظم المحاسبية متطورة تتناسب مع مطالب المستخدمين المختلفة وتقدم معلومات محاسبية ذات قيمة في اتخاذ

القرارات. على عكس الدول التي تكون فيها نوعية التعليم ومخرجاته ضعيفة لضعف المناهج المعتمدة ونقص التدريب ستعرف المحاسبة قصورا في الأداء حيث يكون أفرادها أقل دراية بالمعارف المحاسبية وتطبيقاتها وغير مؤهلين لممارسة مهنة المحاسبة بالطريقة الصحيحة.

تعود الفروق المحاسبية بالدرجة الأولى إلى الإختلافات الواضحة في العناصر البيئية لكل من البلدان المتقدمة أو النامية، غير أن هذه الأخيرة تجتمع على العديد من الظروف المتشابهة – وإن اختلفت في جوهرها– في البيئة المؤثرة على المحاسبة بها، فمعظمها مرت بنفس الظروف التاريخية باعتبارها كانت منتدبة أو مستعمرات لكبار الدول المتقدمة مما ترك تأثيرا فيما بعد على مهنة المحاسبة بالموازاة مع القوانين والتنظيمات التي ورثتها عنها رغم أن العديد منها لا يتلاءم وطبيعة النظم لهذه الدول لنقص إمكانياتها وضعف مؤهلات محاسبيها. إن انتقال الدول النامية من الإقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق جعلها تتحرر بشكل غير وقائي بعد فترة من الانغلاق نظراً لعدم التهيؤ الكافي لهذه المرحلة الانتقالية والتي كانت بشكل تحرير متسارع ما أثر في السياسات المالية، النقدية والمحاسبية التي تحاول مواكبة هذا التغيير لذا ظهرت في مجملها متذبذبة وغامضة. تتدخل حكومات الدول النامية بدرجات متفاوتة في رسم هذه السياسات وتقييد الأجهزة المختصة وتحديد مهامها، وهذا للإعتماد عليها في التخطيط المركزي متجاهلة بذلك الأهداف الإقتصادية ومعتبرة المنظومة ككل أداة سياسية في يدها لتحقيق مخططاتها التنموية لهذا تتسم في نشاطات أعمالها بالتحفظ والسرية والتوحيد.

تعاني معظم الدول النامية من مشاكل عديدة في قنوات التمويل والتي تقف بدورها عائقاً أمام خطواتها التنموية فرغم أنها تعتمد على التمويل البنكي يبقى الجهاز المصرفي فيها يتميز بضعف أداء البنوك الذي يجعلها لا تتماشى مع التحديات الراهنة وذلك بسبب عدم استخدامها للتكنولوجيا ونظم المعلومات الحديثة من جهة وعدم استخدامها الأدوات المالية المصرفية المبتكرة؛ إضافة إلى هيمنة البنوك العمومية على معظم الأعمال والخدمات المصرفية وتضييق الخناق على القطاع الخاص بالتشريعات القانونية أو بالقيود الصعبة. وأما بخصوص الأسواق المالية فهي تعاني محدودية في أدائها لما تعرفه من ضآلة الحجم النسبي، وانخفاض الطاقة الاستيعابية فيما يخص استقطاب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات مالية؛ وضعف الإفصاح لقصور الأنظمة المحاسبية والمعلوماتية في هذه الدول.

2- تأثير العولمة المحاسبية على الدول النامية

تعتبر العولمة حقيقة حضارية شاملة ومن أهم المفاهيم العالمية التي تبرز أهميتها في تعدد مستوياتها وأبعادها وتشابكها مع العديد من المفاهيم وبخاصة المحاسبة، حيث اتسع تأثيرها بشكل كبير على نمط واتجاه الأداء المحاسبي واتجاه الدول نحو ضرورة تكييف نظمها المحاسبية نحو تحقيق تقارب محاسبي.

2-1 العولمة المحاسبية

أدت التحولات والتغييرات المتسارعة والمتلاحقة خاصة على الساحة الاقتصادية المحلية والإقليمية وكذا العالمية إلى وجوب رفع الحواجز والتحرر من القيود وتفعيل التدفق الحر للأموال والسلع والخدمات، ومنه الإتجاه

نحو إندماج الأعمال وزيادة تفاعل المبادلات في الأسواق. تعتبر هذه المظاهر نتاجا لما أفرزته ظاهرة العولمة الإقتصادية. حيث يتم تحديد عملية عولمة الاقتصاديات عمومًا كآلية لدمج الاقتصاديات على مستويات مختلفة: **التكامل التجاري** مع فتح الأسواق للسلع والخدمات، و**التكامل المالي** مع **D03** (إلغاء التنظيم Déréglementation، إلغاء التجزئة **D**écloisonnement، عدم الوساطةDésintermédiation) و**التكامل الإنتاجي** مع تعدد جنسيات الشركات.[16] لقد أدت العولمة أيضا إلى تدفق السمات الثقافية والإيديولوجيات بين البلدان في كل أنحاء العالم، كما أنشأت كذلك مؤسسات دولية تقلل من الفجوات وتساهم في إيجاد حل للتناقضات التي ظهرت خلال عملية العولمة.[17] فهي نتاج لمجموعة العوامل التالية:[18]

- عولمة النشاط الإنتاجي، عن طريق إعادة التقسيم الدولي للعمل بواسطة شركات متعددة الجنسيات.
- عولمة النشاط المالي، واندماج أسواق العالم، عن طريق تحرير سعر الصرف وحرية انتقال رؤوس الأموال.
- تغير مركز القوة العالمية، من القطبية الثنائية إلى أحادية القطب.
- تغير هيكل الإقتصاد العالمي وسياسات التنمية.

تأثرت بدورها المحاسبة بالعولمة باعتبارها نظاما فاعلا في اقتصاديات العالم، حيث امتد هذا التأثير إلى ضرورة تنسيق وتوحيد الممارسات والمفاهيم المحاسبية وتحقيق قابلية المقارنة بين التقارير المالية، ومنه التوجه نحو تجسيد أهم مظاهر العولمة المحاسبية المتمثلة في تحقيق التوافق المحاسبي واعتماد معايير محاسبية دولية. وفي هذا السياق يشير كل من **العبد الله وطلال الجحاوي** أن العولمة في المحاسبة نوعان:[19]

- **عولمة غير موجهة –العالمية:** يقوم هذا النوع على التعاون والتنسيق وتبادل الأفكار والمعلومات دون فرض شروط معينة أو مقصودة من قبل طرف على طرف أو أطراف أخرى، فهي بهذا الإتجاه عولمة إيجابية تستفيد الأطراف من تجارب بعضها البعض ومحاكاتها للتجارب الناجحة على أساس عفوي وتوافقي، واعطاء الحرية لكل طرف بأخذ تجارب الآخرين كما يشاء.
- **العولمة الموجهة – التعولم:** تمارسها امبراطوريات تاريخية معينة على مر التاريخ مثل بريطانيا وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، التي فرضت سيطرتها وهيمنتها وثقافتها ونظمها على أجزاء عديدة من العالم وروَجت للنظام الإقتصادي الذي يتماشى ومصالحها من خلال سيطرتها بنفس الوقت على مؤسسات النظام الإقتصادي الدولي.

يمكن للعولمة أن تحسن الأداء الإجمالي لاقتصاديات البلدان النامية عن طريق إتاحة فرص جديدة في الأسواق أمام صادراتها، وتشجيع نقل المعلومات والمهارات والتكنولوجيا، وزيادة الموارد المالية المتاحة لأغراض الإستثمار في الأصول المادية وغير المادية،[20] ولكن تبقى هذه النظرة الإيجابية ترافقها قلق ومخاوف من أن تنعكس عمليات العولمة سلبا عليها. إن تعرض البلدان النامية للقوى الإقتصادية الخارجية يمكن أن يقلل من السيادة الوطنية، ويجعل من إدارة الإقتصاد الكلي المحلي صعبا، ويقلل من إيرادات الضرائب خاصة عندما تنتقل الشركات متعددة الجنسيات إلى دول منخفضة الضرائب أو تستخدم التسعير التحويلي لصالحها، كما قد تستفيد الإقتصاديات الثرية كثيرا من التجارة الحرة لأنها يمكن أن تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

البلدان النامية غير قادرة على المنافسة وبالتالي تخنق نمو الشركات المحلية. يمكن أيضا أن تشجع على الإستخدام المفرط للموارد الطبيعية خاصة عندما يكون للدول النامية أنظمة قانونية وتنظيمية ضعيفة ووكالات حكومية ضعيفة وقيادة سياسية غير فعالة وأحيانا فاسدة.[21]

إن مواجهة العولمة بما تحمله من إيجابيات وسلبيات لم يعد مجرد خيار أو ترف فكري بل ضرورة حتمية من أجل التعايش والإستمرارية، وفي سبيل ذلك ونظرا لطبيعة الأنظمة القائمة في الدول النامية فقد سعت هذه الأخيرة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية تهدف لمواجهة أوضاع قائمة مثقلة بمشاكل واختلالات تمس كافة قطاعاتها، فدخلت معظمها مرحلة إصلاح مؤسسي واقتصادي في الثمانينات وكثفتها مع بداية التسعينات لتقطع أشواطا كبيرة ساعية إلى التكيف مع متطلبات العولمة، وقد أدى ذلك إلى إصلاح النظام المحاسبي ليكون منسجما مع الإصلاحات الشاملة لاقتصاديات هذه الدول باعتباره منتجا لمعلومات تكون ملائمة ومناسبة لمختلف المستويات والجهات تُساهم في التوزيع الأمثل للموارد المتاحة وإتخاذ القرارات المناسبة.

2-2 التوافق المحاسبي الدولي

يظهر التنوع المحاسبي نتيجة تداخل المتغيرات الإقتصادية، الإجتماعية والقانونية وتفاعلها فيما بينها فتؤسس بذلك إطارا يحدد مبادئ الممارسات المهنية للمحاسبة لتعكس توجه كل بلد. إن هذا التباين يجعلها أقل مرونة للاندماج في الإقتصاد العالمي وغير ملائمة لركب سياق العولمة التي فرضت من جهتها توحيد الجهود نحو ضرورة التعاون وانسجام التطبيقات على الصعيد الدولي، ومنها توحيد الإجراءات المحاسبية ليتم إرساء توافقٍ محاسبي دولي أو ما يعرف كذلك بالتناغم أو التناسق، فقد زادت الحاجة إلى ذلك نتيجة عدة أسباب:[22]

1) زيادة التبادل التجاري العالمي، وظهور الشركات متعددة الجنسيات.
2) وجود مشاكل عند إعداد القوائم المالية للشركات الدولية متعددة الجنسيات.
3) تزايد أهمية أسواق رأس المال الدولية في التمويل والإستثمار.
4) ظهور تكنولوجيا المعلومات وثورة الإتصالات.
5) تزايد الطلب على المعلومات المحاسبية الدولية، والحاجة للمقارنة بين المعلومات المالية للشركات المتماثلة العاملة في دول مختلفة، وهذا يقتضي بالضرورة أن تكون هذه المعلومات قد أُعدت وفقا لأسس قياس واحدة، حتى تكون قابلة للمقارنة.

يعني التوافق المحاسبي[23] المسار الذي يرمي إلى تبني أنظمة محاسبية متسقة فيما يتعلق بمبادئها الأساسية ونمط وهيكل الوثائق ومحتواها، مدة الفترات الإدارية، ومبادئ التقييم، للحصول على نتائج قابلة للمقارنة على نحو فعال. ويظهر التناغم بكيفيات مختلفة بحسب الأنظمة المحاسبية المراد تنسيقها فيكون:

- داخل بلد ما بين مختلف مستويات الحكومة (**تناسق عمودي**).
- بين إدارات عمومية، شركات خاصة، جمعيات وكيانات أخرى مستقلة غير مربحة من نفس البلد **(تناسق أفقي)**.
- بين عدة بلدان (**تناسق خارجي أو دولي**، مثل التناسق الأوروبي كمجموعة صغيرة).

كما يعتبر أيضا عمليةًيتممنخلالهاتضيقالفجوةأوتقليلالإختلافاتالجوهريةفيالتطبيقات المحاسبيةبين الدولقدرالمستطاع، أيالتحركفيإتجاهمضادللتعدديةالمطلقةفيالممارساتالمحاسبية الدولية،فهو أكثرمرونة وإنفتاحا،كماأنهيعطيأهميةللفروقاتالقومية،وبالتاليإنطباعا عاماً لقابلية المقارنة[24]، والقدرة على الإطلاع على أعمال الشركات الأخرى وفهم قوائمها مقابل ربح الوقت والجهد والتكلفة بما يعظم منفعة المعلومات المالية ويساعد في اتخاذ قرارات سليمة.

تركزت جهود العديد من الخبراء والمهنيين والمنظمات الدولية وحتى الدول نحو تحقيق هذا الهدف لما له أن يعزز من كفاءة الممارسات العملية ويكيفها مع التوجهات الحديثة نحو الإنفتاح والتحرر وبما يخدم تطور الأسواق المالية والتجارة الدولية ويحقق منافعَ لمُمارسي المهنة ومستخدمي القوائم المالية، من خلال تنفيذ الخطوات التالية:[25]

1) دراسة النظم المحاسبية في مختلف دول العالم.
2) تحديد الفروق الجوهرية فيما بين النظم المحاسبية.
3) بذل الجهود لإزالة الفروق الجوهرية بين الأنظمة المحاسبية: **التوافق**.
4) صياغة مجموعة مترابطة من المعايير المحاسبية تحظى بقبول دولي: **المعايرة**.
5) بلوغ حالة توحيد السياسات والممارسات والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية على المستوى الدولي: **التوحيد**.

إن الإتجاه الشائع في معظم الدول النامية هو اتباع فلسفة سياسية مبنية على أساس الإحتياجات الإجتماعية للدولة ثم محاولة مقابلة هدف الفلسفة السياسية مع التنظيمات الإقتصادية القانونية الأساسية المتوافقة مع هذا الهدف[26]، غير أن هذا لم يُغني عن ضرورة سعيها هي الأخرى لانتهاج التوافق المحاسبي الدولي ومحاولة تسوية تباين أنظمتها المحاسبية وتكييف العوامل البيئية الخاصة بها، فالعديد من الدول النامية وباختلاف أسبابها قامت ببذل جهود كبيرة بتعديل قوانينها وتوجيه مؤسساتها نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتوفير البيئة المناسبة التي تحقق التقارب مع التوجهات الدولية.

2-3 اعتماد المعايير المحاسبة الدولية

على غرار منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية **OECD**،الإتحاد الأوروبي**EU**، الأمم المتحدة **UN**والإتحاد الدولي للمحاسبين **IFAC** وغيرهم، يعتبر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي **FASB**ومجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB** من أبرز المنظمات الدولية التي ساهمت في تهيئة المناخ الملائم لرصد إتجاه التوافق الدولي، حيث سعت إلى توحيد اللغة المحاسبية من خلال صياغة مجموعة متسقة من معايير محاسبية دولية وتطويرها؛ تستند على قيام إطار مفاهيمي يتضمن المبادئ، الفروض، المفاهيم والخصائص النوعية، والعمل على توضيح طريقة إعداد الحسابات والمعالجات المحاسبية للمعاملات والأحداث المالية ومستويات الإفصاح المطلوبة، ثم نشرها –المعايير المحاسبية– وتشجيع اعتمادها لتكون كدليل تسترشد به مهنة المحاسبة

في كامل دول العالم. فالمعايير المحاسبية تختلف عن الإجراءات لأن لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة.[27]

إن أساس بناء المعايير المحاسبية وتطويرها يتم اعتمادا على ثلاثة مصادر رئيسية: النظرية، البيئة والعرف، فتمثل النظرية المحاسبية المصدر الأساسي والدائم لمهنة بناء المعايير، أما العوامل البيئية فهي التي تعطي المعايير الصبغة العملية لتكون ملائمة للظروف والإعتبارات الخاصة بالزمان والمكان، وأما العرف يكون له تأثير واضح بالنسبة لنوع معين من المعايير وهو ما يُعرف بالمعايير الإجرائية. هذا النوع الأخير من المعايير تكون مهمته الرئيسية ضبط واحكام الجوانب الفنية لعملية تشغيل البيانات وعرض المعلومات المحاسبية.[28]

كسائر دول العالم اتجهت معظم الدول النامية وليس كلها إلى السير في سياق تحقيق تقارب دولي باعتبار أن الدافع لذلك مرده المنفعة المدركة من ورائه، حيث ساهم هدف التوافق المحاسبي الدولي في خلق أربعة **04** مستويات يحددها استخدام الدول لمعايير التقارير المالية الدولية:[32313029]

1) **المستوى الأول** (اعتماد معايير محاسبة وطنية): مثل مصر (**IFRS**مسموحة أو مطلوبة فقط من قبل الشركات الأجنبية)، الصين (حيث تتقارب كثيرا معاييرها مع **IFRS**)،الهند (المعايير المحاسبية المحلية **Ind AS** تتقارب إلى حد كبير مع **IFRS**)، إندونيسيا.

2) **المستوى الثاني** (اعتماد معايير المحاسبة الدولية مسموح): مثل برمودا، بوليفيا، السيلفادور، الموزنبيق.

3) **المستوى الثالث** (اعتماد معايير المحاسبة الدولية مطلوب على بعض الشركات): مثل أنغولا، المكسيك، المغرب.

4) **المستوى الرابع** (اعتماد معايير المحاسبة الدولية مطلوب على جميع الشركات): مثل إيران، بنين، بوركينافاسو، كولومبيا، باهاماس، البحرين، بنغلاديش، باربادوس، بوتسوانا، البرازيل، النيجر، سوريا، مالي، كامبوديا، تشيلي، كرواتيا، غانا، العراق، الأردن، الكويت.

عندما[33] تعتمد البلدان النامية معايير المحاسبة الدولية كمعايير وطنية، فإن الهدف الأساسي ليس لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي ولكن لتلبية حاجتها إلى معايير المحاسبة والإبلاغ المناسبة، وهو ما يفسر عدم اعتماد بعض معايير المحاسبة الدولية في حين يتم تعديل معايير أخرى. تسعى البلدان النامية إلى تحقيق ذلك فقط بقدر عدم تعارض المعايير مع الحاجات والقوانين والتنظيمات المحلية، ولكن هذا لا يعني أن هدف التنسيق ليس له صلة بالدول النامية فهو مهم لسبب اعتمادها الكبير على تدفقات رأس المال الأجنبي لتمويل التنمية الإقتصادية والإجتماعية من القنوات الثلاثة التالية:

- برامج المساعدات الحكومية.
- إقراض المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي.
- الاستثمار الخاص الأجنبي في المقام الأول عن طريق الشركات متعددة الجنسيات.

يأتي اعتماد الدول النامية معايير المحاسبة الدولية بدرجات مختلفة لتحقيق منفعتين، الأولى تخص المؤسسات الإقتصادية فضبط العمل المحاسبي وتحديد أسس التقييم سيعمل على توحيد مخرجات النظام

المحاسبي وفق متطلبات الإفصاح المناسبة ويزيد من جودة المعلومات المالية، وبالتالي تقليص الإختلافات فترتفع الثقة في القوائم والتقارير المفصح عنها وبذلك يعظم مستخدمي القوائم المالية منفعتهم حيث تسهل عليهم عملية المقارنة وتقييم وضعية المؤسسات وهو ما يتيح فرصا أوسع لدخول الأسواق العالمية وتشجيع الإستثمارات الأجنبية. أما المنفعة الثانية تخص الدولة فاعتماد معايير المحاسبة الدولية سيدعم قيام نظام محاسبي فاعل يوفر المعلومات الملائمة في الوقت المناسب لتقابل إحتياجات التخطيط والرقابة وتوجيه الموارد عن طريق ترشيد استخدامها، وهو ما يخدم المصلحة العامة ويدعم تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية. فالمنطق يقتضي من تبني الدول النامية معايير المحاسبة الدولية أنه من الممكن:[34]

- تخفيض كلف تهيئة وإنتاج (بمعنى صياغة وإصدار) المعايير المحاسبية.
- مواكبة حركة التوافق العالمي (حركة العولمة).
- تسهيل نمو وتزايد الإستثمارات الأجنبية التي يحتاجها البلد النامي.
- تمكين مهنة المحاسبة في البلد النامي من محاكاة معايير مهنة راسخة تماما تتعلق بالسلوك والتصرف.
- إضفاء نوع من المشروعية على مكانته ككامل العضوية في المجتمع الدولي.

إن تزايد الإهتمام بمعايير المحاسبة الدولية لا يعني أنها ملائمة تماما لكل النظم ومطبقة من طرف كل الدول. فهي في الغالب موجهة إلى تنظيم مهنة المحاسبة في الدول المتقدمة بعامةٍ وأمريكا وبريطانيا بخاصةٍ، لأن لهما اليد الطولى في تطور علم المحاسبة ووضع معاييره ومبادئه، ولا يمكن إنكار دور هاتين الدولتين في صياغة علم المحاسبة الحديث، وبالتالي عدم إمكانية وضع معايير محاسبية دولية بمعزل عن المعايير المحاسبية الأمريكية التي تصدر عن مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية **FASB**وكذلك المعايير المحاسبية البريطانية التي تصدر عن مجلس المعايير المحاسبية البريطانية[35]**ASB**، فممارسات القياس والإفصاح الضمنية في المعايير المحاسبية للبلدان المتقدمة مصمَمة لتلبي ظروفها الخاصة وبالتالي لن تكون مناسبة لحالة الدول النامية التي تتأثر فيها قوى السوق بالتدخل الحكومي[36]، ومَردُ ذلك أن المعايير الصادرة لن تمثل باستمرار نظريات أو مواقف فكرية وإنما سوف تكون في كثير من الأحيان مجرد تعبير عن رأي المجموعة المسؤولة عن هذه المهمة.[37]

يتطلب تطبيق المعايير جهدا كبيرا من طرف الدول النامية، لأنها ستعمل على تكييف نُظمها وتعديل قوانينها وهو ما قد يُعد مساسا بسيادة الدولة ووطنيتها وبهذا سوف تكرس التبعية للدول الكبرى خاصة أنها تفتقر للنفوذ والقدرة على القيام بذاتها، كما سيتطلب كذلك تكاليف عالية لقاء تدريب المحاسبين والمدققين والموظفين وتحديث منظومة التعليم من أجل إرساء الثقافة المحاسبية المناسبة.

تؤثر طبيعة العوامل البيئية في الدول النامية على طريقة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، فضعف النظم فيها دفعت إلى تغيير المفاهيم والتطبيقات المحاسبية الواردة في المعايير وهو ما سيؤدي كذلك إلى تغيير تطبيقها. فنجد أن الإقتصاديات الناشئة تفتقد إلى أسواق متطورة بشكل جيد، وهو ما يجعل من الصعب تنفيذ

المقاربة القائمة على السوق لتقدير القيم العادلة، هذا المفهوم الذي قد ينطوي على معاني مثيرة للجدل ضمن سياقات مؤسساتية مختلفة عما شهده ظهور هذا المفهوم.[38]

إن العديد من الدول النامية لا توجد بها منظمات المحاسبية المهنية وتفتقر إلى معايير محاسبية ومراجعة معتمدة ومتكاملة وبالتالي فإن تبنيها لمعايير المحاسبة الدولية سوف يوفر لها الوقت والمال لإنشاء نظم محاسبية في هذه الدول[39]، ولهذا فإن معظمها يعتمد على المعايير كما تم إصدارها.[40]

كذلك، بما أن معايير المحاسبة الدولية تأتي مع التقاليد الأنلجوسكسونية فإن الإصلاح من أجل تبني هذه المعايير يكون أكثر تعقيدا بالنسبة للدول المهيَئة في البداية بثقافة المحاسبة القارية، حيث سيكون من الصعب إستيعاب التغييرات في المعايير الدولية للإبلاغ المالي **IFRS**.[41] فبالرغم من جهود الترجمة التي تقوم بها مجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB**والبلدان المعنية فإن أولئك الذين هم خارج الثقافة الأنجلو–أمريكية يبقون عموما أقل دراية بمعايير المحاسبة الدولية ويتعين عليهم تخصيص موارد كبيرة للتغلب على هذا الموقف.[42] أضف إلى ذلك تعتبر هذه المعايير معقدة جدا وفهمها يتطلب معرفة مفصلة وعميقة ليس فقط في المحاسبة ولكن أيضا في تخصصات أخرى (الحسابات الاكتوارية، المالية...) ومن ثمة فإن درجة قبولها تتطلب مستوى متقدما للغاية من الخبرة من طرف الدول الملتزمة بها.[43]

خاتمة

ازدادت الحاجة إلى تحقيق تقارب دولي وتنسيق الممارسات المحاسبية بين الدول لا سيما في ظل زيادة التحرير المالي والانفتاح الاقتصادي وارتفاع حجم التجارة الدولية، مما فرض تغيير طبيعة علاقتها مع المحيط الخارجي قصد الاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي وتطوير أدائها المحاسبي مواكبة بذلك المستجدات وتطورات الفكر المحاسبي. كما ألزم ذلك أيضا بضرورة انتهاج إستراتيجيات محددة لتقليص فجوة الإختلافات بين نظمها المحاسبية. وبما أن هدف التوافق المحاسبي الدولي هو الفكرالسائد في تعاملات الاقتصاد العالمي فقد أصبح على الدول النامية أن تساير هذا النظام حيث قامت ببذل جهود واضحة في وضع إصلاحات شاملة وتعديلات تتماشى ومتطلبات الساحة الدولية.

وبهذا وبناءً على ما سبق نستخلص النتائج التالية:

1. رغم أن السائد في الدول النامية مركزية القرارات ودور حكوماتها في التخطيط والرقابة والسيطرة على كل النظم خاصة منها الإقتصادية وتوجيهها بما يخدم الأهداف السياسية بالدرجة الأولى وتجسيد خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالدرجة الثانية، إلا أن خصائص العوامل البيئية السائدة فيها لم تمنع من الإعتراف بضرورة السير ضمن سياق التوافق المحاسبي الدولي ووجوب تطبيق معايير المحاسبة الدولية التي أنتجتها العولمة المحاسبية، خاصة وأنها لا تمتلك الخيار في ذلك فهي تفتقر للإمكانيات والكفاءات وضعف قدراتها على وضع معايير محلية توازي قوة المعايير المحاسبية الدولية.

2. إن محاولة الدول النامية القيام بتوافق محاسبي دولي يعد عملية صعبة مقارنة بإمكانياتها، لأن العوامل السائدة فيها لا تعبِّر عن تباين النظم المحاسبية بقدر ما تُعتبر محددات تقف عائقا أمام تحقيق التقارب وتطبيق المعايير المحاسبية، فطبيعة أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وكذلك صياغة السياسات المعمول بها جعلت من هذه الدول تتوفر فيها سمات خاصة ونوعية حَدَّت من تحقيق أهداف التقارب التي تسعى إليها وجعلت من وتيرة تقدمها تتسم بخطوات بطيئة.

وعليه، يعتبر هدف تحقيق توافق في الممارسات المحاسبية بالنظر إلى خصائص الدول النامية عملية معقدة ومجهدة، لأن تصحيح النظم المحاسبية يتطلب وقتا طويلا وتكاليف تنفيذ مرتفعة وقدرا عاليا من الكفاءات لإستيعاب خصوصية المتغيرات البيئية التي تربطها علاقات قوية بالنظام المحاسبي وفهم الأساليب الفنية المتطورة التي تتضمنها معايير المحاسبة الدولية. ولكن المنافع التي يُنتظر أن تحققها من اعتماد هذه المعايير على المدى البعيد ستكون كبيرة وستؤثر إيجابا على إقتصادياتها، لأنها ستفتح فرصا كثيرة لزيادة التدفقات النقدية إلى الدولة بزيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة و تفعيل الأسواق المالية... وتطوير قدراتها من خلال نقل التكنولوجيا والمهارات، فتؤدي إلى إعادة تنظيم وتوجيه الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. لذلك وبناءً على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الإقتراحات التالية:

– يجب الأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية الخارجية والتطورات التي تشهدها الساحة الإقتصادية الدولية أثناء إعداد وتطوير النظم المحاسبية في الدول النامية باعتبار أنها جزء ينتمي إلى النظام العالمي الواحد.

– استخدام نهج متدرج يكون تطبيقه على أساس مراحل، ويقوم على تخطيط محكم مسبقا وفق دراسة شاملة ومعمقة تُراعي طبيعة وخصائص نظم البلد النامي.

– من الضروري أن يكون للبلد النامي هيئة محاسبية مستقلة بذاتها، تمارس مهامها حسب ما تقتضيه المهنة وبما يتماشى والفكر المحاسبي.

– ضرورة إدراك ومراعاة وضعية المؤسسات الإقتصادية وإمكانياتها ومدى قدرتها على إستيعاب معايير المحاسبة الدولية. خاصة وأن السائد في هذه الدول هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تستلزم معايير خاصة بها.

– من الضروري إرساء الثقافة المحاسبية من خلال التدريب من أجل رفع المهارات والأداء المهني وتوجيه المنظومة التعليمية بما يلبي الإحتياجات والمتطلبات الحديثة لسوق العمل.

– ضرورة تفعيل الحوار والتشاور بين حكومات الدول النامية والمؤسسات الإقتصادية التي تنشط فيها، والإرتقاء بهذا التواصل من خلال إدماج الخبراء والأكاديميين لإثراء المناقشات.

الهوامش والمراجع المعتمدة

[1]البخاري, عبلة. تاريخ الإطلاع 15 ماي 2019، من www.kau.edu.sa/files/002132/subjects/ED2.dpf . ص 15

[2]جبرائيل ,كحالة ;آخرون .(2012) .المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق.الأردن :دار زهران للنشر والتوزيع. ص 23.

[3]جبرائيل ,كحالة ;آخرون .(2012) .المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق.الأردن :دار زهران للنشر والتوزيع. ص 24

[4]Sione, L. (1996, January). The Role Of Accuonting In The Developing Economyof The Kingdomof Tonga. *Doctor Of Philosophy*. Departement Of Accounting And Finance: University Of Wollongong.p. 42

[5] عبد القادر وليد، و خداش حسام الدين. (2013). *المعايير المحاسبية الدولية*. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات. ص 17

[6]عطاالله,سيد السيد. (2009). *المفاهيم المحاسبية الحديثة*. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع. ص 175

[7]علي,السائح مفتاح. (2013). *المحاسبة الدولية*. الأردن: دار التقدم الدولي.ص 141

[8]Edward, E. (2000). The Relevance And Observance Of The Iasc Standards In Developing Countries And The Particular Case Of Zimbabwe. *The International Journal Of Accounting, 35*(02), 267-286.p. 270

[9]غادر ,محمدياسين .(2016) .*مدى ملاءمة المعايير المحاسبية الدولية لبناء النظرية العامة المحاسبية*.القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية. ص 171

[10]Bubaker, S. (2016, March). Accounting Information Systems In Developing Countries. *Journal Of Business & Economic Policy, 03*(01), 46-57. p. 47

[11]عبد الحميد,طاحون محمد. (يونيو, 1997). نحو مدخل ملائم لوضع معايير المحاسبة في الدول النامية.*مجلة البحوث المحاسبية. 01*(02). الصفحات 68-206.ص 145

[12]رأفت ,حسينمطير .(2008) .*المحاسبة الدولية*(الإصدار 01). غزة :الجامعة الإسلامية.ص 15

[13]Raoudha, T. (2016, January). Are Ifrs Harder To Implement For Emerging Economies Compared To Developed Countries? A Literature Review. *Journal Of Modern Accounting And Auditing, 12*(01), 1-16.pp. 06-10

[14]Chokri, Z. & Asma, A. (2013, July). Does Adoption Of International Accounting Standards Promote Economic Growth In Developing Countries? *International Open Journal Of Economics, 01*(01), 01-13.p. 05

[15]عزيزة ,عبد الرازق .*المحاسبة والمراجعة الدولية تاريخ الإطلاع 30*أفريل.2019 . من مجلتك الإقتصادية:https://4kotoob.blogspot.com/2018/04/pdf_18.html.ص18.

[16]Jean-Pierre, A., & Pascal, L. M. (2015). *Economie De La Mondialisation Vers Une Rupture Durable* (Ed. 02). Louvain-La-Neuve: De Boeck Supérieur.p. 15

[17]Nguyen, C. ,., & Tran Dinh, K. N. (2012, September). International Harmonization And National Particularities Of Accounting: Recent Accounting Development In Vietnam. *Journal Of Accounting & Organizational Change, 08*(03), 431-451.p. 431

[18]طوير لخضر. (15 جوان, 2013). العولمة الاقتصادية دوافعها وأبعادها. مجلة *دراسات وأبحاث، 05*(11)، 242-261. ص 05

[19]العبد الله رياض، و الججاوي طلال. (ماي, 2002). منظور فلسفي للعلاقة بين السياسة والمحاسبة وانعكاساتها على المعايير المحاسبية: حالة العراق. *المجلة العربية للمحاسبة، 05*(01)، الصفحات 79-118.ص ص 92-94

[20]الأمم المتحدة. (2000). *خطة العمل*. بانكوك: الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ص 06

[21]Trevor, H., Philippe, L., & Teerooven, S. (2017, Mai 31). Globalisation, Accounting And Developing Countries. *Critical Perspectives On Accounting, 43*(01).p. 07

[22]محسن ,بابقيعبد القادر .(2013) .*المحاسبة الدولية*.صنعاء :جامعة العلوم والتكنولوجيا للكتاب العربي.ص 43

[23]Eugenio, C., & Elisa, M. (2013, Septembre 15). L'harmonisation Comptable Des Administrations Publiques : Une Analyse Comparée Internationale. *Revue Politiques Et Management Public, 30*(03), 315-328.p. 316

[24]بن حركو ,غنية .(2017) .واقع وتحديات النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية .*أطروحة دكتوراه* .جامعة قسنطينة 2. ص 81

[25]محسن ,بابقيعبد القادر .(2013) .*المحاسبة الدولية*.صنعاء :جامعة العلوم والتكنولوجيا للكتاب العربي.ص42

[26]عبد الحميد,طاحون محمد. (يونيو, 1997). نحو مدخل ملائم لوضع معايير المحاسبة في الدول النامية.*مجلة البحوث المحاسبية. 01*(02). الصفحات 68-206. ص161

[27]عمر,محمد حسن، والساكني ,سعد. (2015). *معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية* (الإصدار 01). عمان: مركز الكتاب الأكاديمي. ص 38

[28]مهدي ,الشيرازي عباس. (1990). *نظرية المحاسبة* (الإصدار 01). الكويت: ذات السلاسل. ص 125

[29]*Who Uses Ifrs Standards?* (S.D.). Consulté Le Avril 30, 2019, Sur Ifrs: Https://Www.Ifrs.Org/Use-Around-The-World/Use-Of-Ifrs-Standards-By-Jurisdiction/#1

[30]*Use Of Ifrs By Jurisdiction*. (S.D.). Consulté Le Avril 30, 2019, Sur Iasplus: Https://Www.Iasplus.Com/En/Resources/Ifrs-Topics/Use-Of-Ifrs

[31]United Nations. (2019). *World Economic Situation And Prospects 2019*. New York: United Nations Publication.

[32]Thompson, Samuel. (2016). *Accounting For A Developing World: A Look At International Standards On Developing Countries.* Récupéré Sur Https://Trace.Tennessee.Edu/Cgi/Viewcontent.Cgi?Referer=Https://Www.Google.Fr/&Httpsredir=1&Article=2938&Context=Utk_Chanhonoproj

[33]Edward, E. (2000). The Relevance And Observance Of The Iasc Standards In Developing Countries And The Particular Case Of Zimbabwe. *The International Journal Of Accounting, 35*(02), 267-286.p. 06

[34]بلقاوي أحمد رياحي. (2009). *نظرية محاسبية*. (العبد الله رياض، المترجمون) عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. ص 488

[35]جمال,الجعارات خالد. (2008). *معايير التقارير المالية الدولية 2007 : s IASs&IFRS* (الإصدار 01). الشارقة: مكتبة الجامعة. ص 27

[36]Johan, G. (1999). Financial Accounting And Reporting In Developing Countries: A South African Perspective. *South African Journal Of Economic And Management Sciences, 02*(02), 222-239.p. 229

[37]مهدي ,الشيرازي عباس. (1990). *نظرية المحاسبة* (الإصدار 01). الكويت: ذات السلاسل. ص 126

[38]Salvador, C., & Marco, T. (2008). On The Global Acceptance Of Ias/Ifrs Accounting Standards:The Logic And Implications Of The Principles-Based System. *J. Account. Public Policy*, 455–461.p. 460

[39]علي,السائح مفتاح. (2013). *المحاسبة الدولية*. الأردن: دار التقدم الدولي.ص 271

[40]Edward, E. (2000). The Relevance And Observance Of The Iasc Standards In Developing Countries And The Particular Case Of Zimbabwe. *The International Journal Of Accounting, 35*(02), 267-286.p. 269

[41]Raoudha, T. (2016, January). Are Ifrs Harder To Implement For Emerging Economies Compared To Developed Countries? A Literature Review. *Journal Of Modern Accounting And Auditing, 12*(01), 1-16.p. 12

[42]Daniel, Z., & Karim, M. (2006). An Analysis Of The Factors Affecting The Adoption Of International Accounting Standards By Developing Countries. *The International Journal Of Accounting*, 373–386.p. 378

[43]Chokri, Z. & Asma, A. (2013, July). Does Adoption Of International Accounting Standards Promote Economic Growth In Developing Countries? *International Open Journal Of Economics, 01*(01), 01-13.p.04

تطوير الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الاسلامية كآلية لتعزيز شفافية نشاط المصارف الاسلامية "صكوك المشاركة نموذجا"

Developing the accounting disclosure of Islamic financial instruments as a mechanism to enhance the transparency of Islamic banking activities"Instruments of participation as a model"

بوغليطة الهام	عبد المالك جمال الدين	عبد المالك مهري
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	جامعة العربي التبسي– تبسة–	جامعة العربي التبسي– تبسة–
ilhemboug@yahoo.fr	Abdelmalekdjamel2@gmail.com	asilious@ymail.com

الملخص

جاءت هذه الدراسة لمعرفة ما إذا كانت بنود الإفصاح وفق معايير المحاسبة الإسلامية تفي بمتطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية، أم أن هناك حاجة لتعديل أو تبني معايير وقوانين أخرى لإلزام المؤسسات المالية الإسلامية بإفصاحات أخرى لتعزيز شفافيتها. وخلصت الدراسة إلى أن بلوغ القدر اللازم من الشفافية يحتاج إلى مستوى معين من الإفصاح عن المعلومات المالية وهذا ما تفي به متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الإسلامية. لكن عدم إلزامية تطبيق هذه المعايير في المؤسسات المالية الإسلامية قد ينتج عنه اختلاف في كمية وطرق الإفصاح عن المعلومة المالية.

الكلمات المفتاحية: تطوير الإفصاح المحاسبي، الصكوك المالية الاسلامية، الشفافية، صكوك المشاركة نموذجا.

Abstract

this study was to determine whether the disclosure requirements in accordance with the standards of Islamic accounting meet the requirements of the principle of disclosure and transparency, or whether there is a need to amend or adopt other standards and laws to oblige Islamic financial institutions to other disclosures to enhance their transparency. The study concluded that to achieve the necessary level of transparency requires a certain level of disclosure of financial information and this is what meets the requirements of disclosure in accordance with Islamic accounting standards. However, the lack of mandatory application of these standards in Islamic financial institutions may result in a difference in the amount and methods of disclosure of financial information.

Keywords : Accounting Disclosure, Accounting Disclosure, transparency Instruments of participation as a model.

مقدمة:

شهد منتصف السبعينيات من هذا القرن العشرين ظهور المصارف الإسلامية وتابع ذلك اجتهادات ملحوظة في مجال الفكر المصرفي الخاص بالصكوك المالية لها قيمة ووزن، وتعتبر الصكوك التي تصدرها المصارف التقليدية هي أدوات مصممة بالأساس لواقع اقتصادي مختلف ولمرحلة معينة من النمو الاقتصادي لا تتناسب مع ظروف الدول الإسلامية ولا طبيعة المصارف بها، وعجزت بالفعل على أن تكون أداة فعالة لتعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية بل وكانت عاملا مساهما أساسيا في زيادة مديونية الدول النامية عموما وإرباك خططها التنموية، أما الصكوك المالية الإسلامية فانها تنصب علي النشاط الحقيقي المنتج لا النشاط النقدي، والبلدان الإسلامية تحتاج إلي صكوك مالية تكون أدوات ملكية ومشاركة ومساهمة في رؤوس أموال المشروعات كما تتطلب وتحتاج إلي الاعتماد في التمويل على السوق المحلية وعلى الفوائض التي يمكن جمعها وتعبئتها محليا واستخدامها بطريقة مثلى

والعلاقة بين المصرف الإسلامي الذي يقوم بإصدار الصكوك وأصحاب الصكوك قائمة على علاقة الوكالة بجعل أو علي أساس قاعدة الغرم بالغرم أو المشاركة في الأرباح والخسائر، فهي في حاله الغنم بالغرم يكون توزيع الأرباح وتحمل الخسائر طبقا لنصيب مشاع بين المصرف الإسلامي وأصحاب الصكوك التي يصدرها المصرف، ولا يحصل أصحاب الصكوك علي عائد ثابت مثل الصكوك التي تصدرها المصارف التقليدية، ولذلك فان أصحاب الصكوك التي تصدرها المصارف الإسلامية في حاجة الي زيادة الإفصاح المحاسبي عن الصكوك التي يمتلكونها من حيث الكم والكيف والتوقيت المناسب للحصول على المعلومات، حيث يترتب على عدم الإفصاح إلي عدم قدره المصارف الإسلامية من الرد على جمله الانتقادات التي توجه إليها مما يؤثر بالسالب على قدرة هذه المصارف علي ترويج صكوكها.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما تقدم، سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات، أهمها:

ما المقصود بالإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الاسلامية؟ وماهي آلياته؟ وهل هي مختلفة عنها في المصارف التقليدية؟

أهمية الدراسة:

إن تعرض المصارف الإسلامية إلي حملة من الانتقادات أدت الي تذبذب الثقة في أدائها، ولا تتم إعادة هذه الثقة إلا من خلال الإفصاح المحاسبي لهذه الصكوك المالية، لكي يتمكن المودع صاحب الصك من تقيم أداء الصك وكذلك تقييم أداء المصرف الإسلامي الذي يقوم بإصدار الصك مما يساعد على فهم نشاطه وقوته وكذا مركزه المالي، من هنا جاءت هذه الدراسة لتوضح أهمية الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الاسلامية في المصارف كآلية لتعزيز نشاطها وقدراتها وزيادة أرباحها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق عدة اهداف، أبرزها:

- ✓ إلقاء الضوء على الضوابط المختلفة لعملية الإفصاح المحاسبي، وعرض تأثير البيئة الإسلامية على مفهوم ونطاق وحدود الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية .
- ✓ عرض الإطار العام للإفصاح عن الصكوك المالية في المصارف الإسلامية.
- ✓ ابراز آلية الإفصاح عن الصك بصورة مستقلة في قوائم منفصلة عن قوائم المصرف كخيار متاح.
- ✓ الإفصاح عن الصكوك في القوائم المالية للمصرف ككل كخيار بديل.

1- المحور الأول: التصكيك الإسلامي: المفهوم، الأهمية والأنواع، السيرورة

تعتبر عملية التصكيك الإسلامي وجها جديدا من أوجه الإبتكارات المالية التي ذاع صيتها وانتشر استعمالها في الآونة الأخيرة، هذه الآلية التي حملت في طياتها عديدا من الخصائص والمزايا، كما أنها كأداة تمويلية تساعد أيضا على تطوير العمل البنكي الإسلامي، وتخطيه لمخاطر عديدة.

1-1 مفهوم التصكيك الإسلامي:

يمكن الإشارة إلى عملية التصكيك الإسلامي على أنها أسلوب تمويلي حديث يوفر طبيعة مغايرة لانتقال الأموال، حيث ينظر اليه على أنه:

- إصدار أوراق مالية قابلة للتداول، مبنية على مشروع استثماري يدر دخلا.[1]
- إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلا وسيتم إنشاءها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه.[2]

1-2 خصائص التصكيك الإسلامي:

يتميز التصكيك الاسلامي بخصائص عديدة، أهمها:[3]

- ✓ التصكيك يمكن أن يؤطر بإطار زمني محدد؛
- ✓ تجديد العائد مسبقا بالنسبة للورقة لا يعني خلوها من المخاطر، وبالتالي يبعدها عن السندات ذات الفائدة الثابتة والخالية من المخاطر؛
- ✓ ضرورة أن تكون الأصول محل التصكيك مقبولة شرعا والغلبة فيها للأعيان؛
- ✓ القابلية للتداول في السوق المالية متى ما توفرت الشروط الشرعية المطلوبة للتداول.

1-3 أنواع التصكيك الإسلامي:

تتمثل أنواع التصكيك الاسلامي فيما يلي:[4]

- **تصكيك رأس مال الدين:** وهو تصكيك ما تمنحه المؤسسات الممولة من قروض للعملاء، لشراء العقارات والسيارات وغيرها من الأعيان، وفي الغالب لشراء العقارات فيما أصبح يعرف بالرهن العقاري، وكذلك ما تمنحه من ديون بواسطة بطاقات الائتمان؛

- **تصكيك تدفقات الفوائد المستقبلية:** هو عبارة عن تصكيك الفوائد التي ستستحق للمصكك دون أصل القرض أو الدين، ويكون باستعجال الفوائد المقررة على القروض، ويكون حق حملة الاوراق المالية هو قبض هذه الفوائد تباعا عند استحقاقها حتى نهاية أجل استحقاق القرض؛
- **تصكيك مستحقات متوقعة:** كمثل تاجر مرتبط بعقود تصدير لمبالغ كبيرة، وسوف يستمر تنفيذ العقد سنوات على أن يتسلم مستحقات مقسطة خلال هذه السنوات، فيتفق مع شركة تصكيك على نقل هذه المستحقات المتوقعة وإصدار أوراق مالية بها هي الصكوك.
- **توريق أدوات التمويل:** من مشاركات ومضاربات ممثلة في حصة المؤسسة البادئة في التوريق لرأس المال هذه الأدوات عن طريق الاتفاق مع شركة التوريق التي تقوم بطرح قيمة التمويل في صورة أوراق مالية كصكوك المشاركة أو المضاربة، ليشتريها المستثمرون والذين يكون من حقهم الحصول على حصة من العائد المحقق، إضافة إلى أصل رأس المال، ويمكنهم تداولها في السوق الثانوية.

1-4 سيرورة عملية التصكيك الإسلامي:

عموما تمر عملية التصكيك الإسلامي بالمراحل التالية:[5]

-**مرحلة إصدار الصكوك:** تتم هذه المرحلة عبر خطوتيتن:

أ- الشركة المنشئة تعين الأصول التي يراد تصكيكها: بحصر وتجميع ما لديها من الأصول المتنوعة في وعاء استثماري واحد يعرف بمحفظة التصكيك، ونقلها إلى شركة الأغراض الخاصة، وهي كيان مستقل تم تأسيسها من قبل الشركة المنشئة بقرار من هيئة سوق المال وفق للشروط والإجراءات الخاصة.

ب- تصكيك الأصول ثم بيعها: تقوم شركة الأغراض الخاصة بإعادة تصنيف الأصول وتقسيمها إلى أجزاء أو وحدات تناسب وتلبي حاجات ورغبات المستثمرين ثم تحويلها إلى صكوك وبيعها إلى المستثمرين.

-**مرحلة إدارة محفظة الصكوك:** يتم بيع الصكوك للمستثمرين، فتقوم إدارة شركة الأغراض الخاصة بإدارة هذه المحفظة نيابة عن المستثمرين طيلة مدة الإصدار كما تقوم بتوفير جميع الخدمات التي تحتاجها المحفظة.

- **مرحلة إطفاء الصكوك:** وذلك بدفع قيمة الصكوك الاسمية في التواريخ التي تحددها نشرة الاصدار.

2- المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية: مفهومه، أنواعه، أهميته

تتغير المعلومات المحاسبية من مجتمع لآخر طبقا لعوامل عديدة، كما أن درجة الإفصاح تتوقف على الهدف من القوائم والتقارير المالية وعلى كمية ونوعية المعلومات التي تتضمنها، وتتوقف صحة قياس النتائج المحاسبية وإعداد القوائم المالية والتقارير المحاسبية على التطبيق الواعي والأمين للأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وكذلك ما يتضمنه إطارها النظري من سياسات وقواعد علمية وعملية متفق عليها من المحاسبين والهيئات المحاسبية المهنية المختلفة.

1-2 مفهوم الإفصاح المحاسبي

لا يوجد تعريف واضح ومتفق علية للإفصاح، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الإفصاح المحاسبي له مفهوما متغيرا، يختلف من بيئة لأخرى، بل يختلف في البيئة الواحدة من وقت لآخر، نظرا لتأثره بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغير ذلك من العوامل الأخرى، التي قد تشكل قوة ضغط على المؤسسة لتقوم بالإفصاح عن نوعية معينة من المعلومات بالشكل الذي يؤثر على مفهوم الإفصاح المحاسبي.

عرف الإفصاح المحاسبي على أنه:" إظهار المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تظليل".[6] وعرف أيضا على أنه: "بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها". أيضا عرف الإفصاح على أنه:" العلانية والنشر للبيانات ومعلومات تساعد على فهم القوائم المالية وما تحتويه من أرقام ومعالجات".[7]

2-2 أهمية الإفصاح المحاسبي: يعتبر الإفصاح الكامل جزءاً من الإطار المفاهيمي للمحاسبة، فقرار الإبلاغ عن معلومات من عدمه يتبع الأهمية النسبية للمعلومات المطلوب نشرها؛ والتي من شأنها التأثير على حكم وقرار الجهات المستخدمة لهذه المعلومات؛ حيث أن كمية وطبيعة المعلومات المنشورة تخضع للموازنة ما بين[8]:

- كفاية المعلومات والتفاصيل التي من شانها إحداث تغيير في قرار المستخدم.
- الأخذ بعين الإعتبار الكافي بأن تكون المعلومات المفصح عنها مفهومة للمستخدم؛ مع إعتبار محدد التكلفة والمنفعة للإفصاح[9].

وفي العشرة أعوام الأخيرة؛ أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي كثيرا من المعايير المحاسبية التي تحتوي بجوهرها كثيرا من الجوانب التي تتعلق بالإفصاح، ومن أسباب ازدياد متطلبات الإفصاح الآتي[10]: التعقيد في بيئة الأعمال، الحاجة للمعلومات في الوقت المناسب: فالمستخدم يحتاج لمعلومات جارية وفعالة ولها قيمة تنبؤية دائما، استخدام المحاسبة كوسيلة رقابة وإشراف حيث تتطلب الجهات الحكومية الإبلاغ والإفصاح عن معلومات لها تأثيرات مستقبلية.

وترجع أهمية الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للدور الذي يلعبه في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات من خلال عدة نقاط أهمها:[11] أنها تفصح عن متغيرات ذات اهتمام مباشر للعديد من الأطراف، تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للمساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة، تقديم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأهداف المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ.

وتتضح أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية) وهي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المنشأة، وبالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، لابد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة من طرف المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالمنشأة ويعني في ذلك توفير كافة المعلومات والبيانات لمختلف مستخدميها،[12] بالإضافة إلى زيادة الثقة في

القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد، وهو بالضبط من ساهم بشكل واضح في ظهور موضوع الإفصاح وزيادة أهميته.

2-3 ضوابط الإفصاح المحاسبي في الفكر المحاسبي والفكر الإسلامي:

قبل التطرق الى ضوابط الإفصاح المحاسبي في الفكر المحاسبي والفكر الإسلامي، تجدر الإشارة أولا الى أهمية تحديد العلاقة بين المصرف الإسلامي مصدر الصكوك المالية والمودعين أصحاب الصكوك والإفصاح عن طبيعة هذه العلاقة وما يترتب عليها من التزامات وحقوق علي المصرف لأصحاب الصكوك المالية، حيث يقضي الإفصاح بأن تتضمن القوائم المحاسبية المعلومات الضرورية والتي تكفي لإعطاء من يطلع عليها صورة صحيحة وواضحة بما تتضمنه هذه القوائم وما يترتب عليه من اختلاف في طبيعة المعالجة المحاسبية والقياس المحاسبي لتكلفة النشاط وإيراداته، وكذلك توزيع الأرباح والخسائر حيث تختلف أسس توزيع الأرباح في حين تكون العلاقة بين المصرف الإسلامي وأصحاب الصكوك في حالة المضاربة عنها في حالة الوكالة بجعل وهو ما لا يوجد في المصرف التقليدي، مما يؤثر بالطبع علي طبيعة ونطاق الإفصاح المحاسبي حيث يختلف احتياجات ومتطلبات الأطراف الخارجية والمودعين، وكذلك تختلف نوعية وكمية وتوقيت المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في حاله المضاربة عنها في حاله الوكالة بجعل وهو ما لا يوجد في المصارف التقليدية حيث العلاقة قائمة علي الاقتراض والإقراض والحصول علي فائدة في حالة الخسارة أو الربح.[13]

- أما عن ضوابط الإفصاح المحاسبي في الفكر المحاسبي فقد اهتم الفكر المحاسبي بربط الأخلاق بالمحاسبة سواء باعتبار المدخل الأخلاقي لبناء النظرية المحاسبية، أو في تبني المنظمات المهنية المحاسبية إصدار مجموعة من المواثيق الأخلاقية لمهنة المحاسبة سواء عند أعداد القوائم المالية أو الإفصاح عنها، ويعتمد المنهج الأخلاقي علي القيم الأخلاقية، وتدور هذه القيم حول مفاهيم العدالة والمساواة والصدق والحق والحياد وغير دلك من المفاهيم المرتبطة بالنواحي الأخلاقية، والمرجع التقليدي للمدخل الأخلاقي في المحاسبة يوجد في كتابات سكوت، 1941 حيث استخدام ثلاث مفاهيم رئيسية هي الحق والصدق والعدالة وتعتمد نظريته علي الأفكار الآتية:[14]

- ✓ يجب أن تحقق القواعد المحاسبية معاملة متوازنة لكل الأطراف المعنية.
- ✓ يجب أن توفر التقارير المحاسبية عرضا حقيقيا ودقيقا وبدون أي تضليل للظواهر والأحداث المختلفة.
- ✓ يجب أن تكون البيانات المحاسبية عادلة وغير منحازة وموضوعية.
- ✓ يجب أن تخضع المبادئ المحاسبية لعملية إعادة النظر حتى تكون متسقة مع الظروف المتغيرة.[15]
- ✓ يجب أن تطبق المبادئ المحاسبية بصورة متسقة بقدر الإمكان.

أما عن ضوابط الإفصاح في الفكر الإسلامي يتضح أن حداثة المنهج الأخلاقي في الفكر المحاسبي وكذلك وجود معارضة شديدة لتطبيق هدا المنهج الأخلاقي في بناء نظرية المحاسبة أو في إعداد التقارير المحاسبية.

يرجع ذلك الى أن المجتمع المعاصر يعتبر غايته القصوى تعظيم الربح، ومن ثم يستبعد إدخال القيم الأخلاقية كدالة تؤثر علي آلية العمل المحاسبي وأهدافه.

ومن هنا لزم في المعاملات الإفصاح والبيان بمواصفات السلعة أو الخدمة وكذلك الإفصاح عن الموقف المالي للشركة، ولا يثني علي السلعة بما ليس فيها وألا يكتم من عيوب وخفايا، واستخدام أدوات وأساليب تقييم وقياس عادلة وملائمة لتبين قيمة السلعة أو الخدمة الحقيقية.

وعلي المصرف أن يوازن بين التبيان من ناحية وبين مصالح الأطراف المعنية بأمر المصرف من ناحية أخري ، بحيث لا تطغي مصلحة علي أخري، ولا يعني الإفصاح أن يبين المصرف عن خططه المستقبلية الآمر الذي يؤدي إلي الإضرار بالمصرف أو المستثمرين.[16]

وبإستقراء الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة نجد انها تدور حول العديد من المحاور المعبرة عن الإفصاح وهي:[17]

- ✓ البيان الكافي.
- ✓ الصدق في عرض المعلومات.
- ✓ النصح لمستخدمي المعلومات.
- ✓ الأمانة والدقة في توصيل المعلومات.
- ✓ شهادة الحق.
- ✓ الوفاء بالعهد.

2-4 أهمية الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية

✓ تنبع أهمية الإفصاح المحاسبي للمصارف من طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع، باعتباره الوسيط بين المدخرين والمستثمرين وارتباطه الوثيق بتنمية الأنشطة الاقتصادية وإسهامه على الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي، وكذلك فإن الإفصاح في المصارف يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية للحكم على مدى سلامة الوضع المالي للمصرف وعدم قيام المصارف بالإفصاح عن تقاريرها المالية وأدائها بالدرجة الكافية لتلبية احتياجات الأطراف الخارجية أحد الأسباب الرئيسية والهامة في حدوث صعوبات ومشاكل للعديد من اقتصاديات دول العالم.[18]

✓ وترجع أهمية الإفصاح أيضا للمصارف إلي ما يعرف بالهرم السلطوي المقلوب للنظام المصرفي من قاعدة ضيقة من رووس أموال المصارف بالمقارنة بالودائع ، بحيث لا تكاد تؤمن البنية الأساسية لهذه المصارف، وامتياز تعبئة موارد هائلة من خلال الودائع يؤمن للمصارف التقليدية القدرة علي امتلاك سلطة

اقتصادية وسياسية هائلة، بحيث نستطيع القول أن المصارف أهم مراكز السيطرة في النظام الرأسمالي، فهذه المصارف عن طريق رأسمالها من الممكن أن تجدب أموالا وودائع لتوظيفها تبلغ أضعاف راس المال لهذه المصارف.

✓ ويعتبر رأس المال هو الملجأ الرئيسي لامتصاص المخاطر التي تتعرض لها المصارف سواء كانت مخاطر الأصول أو مخاطر الائتمان وغير ذلك من المخاطر التي تتعرض لها المصارف ، ونتيجة لتعثر بعض المصارف الدولية وتوسع أنشطة المصارف لتشمل العديد من الدول، بالإضافة إلي المنافسة الشديدة التي أحدثتها المصارف غير التقليدية ونتيجة تدني رؤوس أموال هذه المصارف وافق محافظو المصارف المركزية للدول الصناعية والمجموعة الأوربية الاقتصادية في جويلية عام 1988 علي تقرير لجنة بازل، ويقترح هذا التقرير معيارا موحدا لكفاية رأس المال من أجل تقوية واستقرار النظام المصرف دوليا عن طريق ما يلي :[19]

- ✓ تبادل المعلومات بين السلطات النقدية دوليا.
- ✓ تحسين الأساليب الفنية للرقابة علي أعمال المصارف.
- ✓ وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في المصارف.

ولكن الأمر يكون أصعب في المصارف الإسلامية ويرجع ذلك إلى:

- ✓ العائد متغير وفق أحوال الربح أو الخسارة.
- ✓ رأس المال عرضة أيضا للربح والخسارة حسب نتيجة الأعمال .
- ✓ لازالت أعمال بعض المصارف الإسلامية القائمة علي المشاركة والمضاربة خارج نطاق إشراف البنك المركزي.

✓ كما أن المشاركة وامتصاص المخاطر مظهر واحد للمصرفية الإسلامية ، وهي نقطة الاختلاف الرئيسية بين أنواع المصارف، فبينما هي في المصارف التقليدية مضمونة العائد ورأس المال عكس المصارف الإسلامية ومن ثم لابد أن تختلف معايير كفاءة رأس المال وتقدير المخاطر، وهنا تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية أكثر من المصارف التقليدية.

3- المحور الثالث: ميكانيزمات الإفصاح عن الصكوك المالية الاسلامية: صكوك المشاركة نموذجا-

3-1 مكونات الإفصاح عن الصكوك المالية الإسلامية

يشتمل الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الإسلامية العناصر التالية: [20]

- ✓ البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تمارس فيها المنشات أعمالها
- ✓ معلومات أساسية عن المصرف الإسلامي المصدر للورقة المالية.
- ✓ الصك بصفته المستقلة (مفهومة ، والأنشطة التي يقوم بها).
- ✓ القوائم المالية الأساسية وتشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية الإيضاحات والقوائم المتممة للقوائم المالية وتشمل:[21]

- الملاحظات الإضافية والإيضاحات المتممة
- تقارير وبيانات تهدف إلي زيادة قابلية القوائم المالية للفهم والتفسير مثل: بيانات المقارنة عن أعوام سابقة، معدلات ونسب التحليل المالي، الرسوم البيانية.
- تقارير تهدف الى إصغاء الثقة على محتويات التقارير المالية مثل: تقرير مراجع الحسابات، تقرير هيئة الرقابة الشرعية.
- تقرير عن المسئولية الاجتماعية.
- تقارير أخرى لأغراض مختلفة.

3-2 خطوات الإفصاح المحاسبي عن الصكوك الإسلامية:

يشمل الإطار العام المقترح للإفصاح المحاسبي:[22]

- الإفصاح أولا عن الصك موضع الدراسة.
- الإفصاح عن الصكوك المالية الإسلامية ذاتها في قوائم مستقلة عن قوائم المصرف الإسلامي.
- الإفصاح عن الصكوك المالية الإسلامية في القوائم المالية للمصرف الإسلامي .
- الإفصاح عن الصكوك المالية الإسلامية في الإيضاحات والقوائم المتممة للمصرف الإسلامي.

3-3 الإفصاح المحاسبي لصك المشاركة:

3-3-1 تصكيك أو صك المشاركة:

يشترط في عقد المشاركة ما يلي:[23]

- ✓ أن تكون نسبة التوزيع محددة مقدما.
- ✓ أن يكون الربح والخسارة بينهم بنسبة شائعة معلومة من رأس المال ليست نسبة ثابتة.
- ✓ يعتبر الربح في نظام المشاركة تكلفة في العملية الإنتاجية، مما يجعل المصرف ذا علاقة إيجابية بالنسبة للاستثمار وجدواه ويسمح بالاستخدام الأمثل للموارد، وتكون المشاركة عادة لمدة محددة، أو طويلة الأجل ولهذا تشبه النموذج الغربي في شركة التضامن وينظر إليها على أنها الإدارة المالية الإسلامية الخالصة حيث أنها تقوم علي مبدأ المشاركة والاستفادة من المخاطرة، والمساهمة في مشاركة يمكن أن تكون في مشروع جديد أو تمويل لمشروع قائم، والأرباح توزع على أسس متفق عليها قبليا، أما الخسارة فتتنوع حسب حصص رأس المال.
- ✓ والمصرف يشارك العملاء في العمليات التجارية والصناعية والزراعية وتدور العلاقة بين البنك والعميل في إطار المشاركة بين الطرفين في التمويل والإدارة وفي الربح، ويتوقف عائد المشاركة بين الطرفين على ما تسفر عنه نتيجة المشاركة بينهم من ربح أو خسارة.

ويمكن تقسيم المشاركات من عدة اتجاهات:[24]

وفقا لطبيعة الأصول المملوكة : هناك مشاركات في النفقات المتغيرة والمشاركة المستمرة التي تدخل في تكوين رأس المال الثابت .

وفقا للاستمرار : المشاركة المستمرة في شكل أسهم . والمشاركة المتناقصة التي يسترد فيها المصرف مشاركته بالتدريج مع حصة ربحه وفقا لأغراض المشاركة :منها المشاركات التجارية، المشاركات الزراعية، والمشاركات الصناعية

وفقا للمدة : قصير الأجل وطويلة الأجل.

وفقا للاستخدام : مشاركات عامة مع كل نشاط المصرف، ومشاركات متخصصة لمشاريع معينة أو نشاط معين.

ويمول صك المشاركات العديد من الأنشطة مثل: [25]

- الاستثمارات المباشرة الجديدة.
- التوسعات في مشروعات قائمة.
- المشاركة المتناقصة .
- تمويل رأس المال العامل: والأساليب الحديثة في تمويل رأس المال العامل يمكن حصرها في ثلاثة أنواع:

- **النوع الأول:** تمويل الأصول الثابتة والمتداولة للمشروعات، كنصيب لها في المشاركة ونصيب المصرف في سقف معين والسحب منه كذلك محدد، ويتم اقتسام الربح أو تحمل الخسائر وفقا لهذا السقف ونسبته الى الأصول الثابتة والأصول المتداولة.
- **النوع الثاني:** يقوم المصرف تمويل الأصول المتداولة فقط مع تأجير الأصول الثابتة، ويتم اقتسام الربح أو تحمل الخسائر وفقا لقيمة التمويل في نهاية الفترة بالنسبة للأصول المتداولة .
- **النوع الثالث:** يقوم المصرف بتمويل الأصول المتداولة أيضا كما في النوع السابق، إلا أنة يقوم بتمويل الأصول الثابتة على سبيل الهبة أو التبرع، ومن ثم يتم اقتسام الربح أو تحمل الخسائر وفقا لقيمة التمويل في نهاية الفترة بالنسبة للأصول المتداولة .

3-3-2 بنود الإفصاح المحاسبي لصك المشاركة:

يشمل الإفصاح المحاسبي لصك المشاركة على البنود التالية:[26]

الإفصاح عن رأس مال المشاركات: يتم الإفصاح عن مساهمات المصرف في صك المشاركة وقيمة نصيب كل نوع من أنواع المشاركات القائمة سواء المشاركة الثابتة أو المتناقصة ونوع هذه المشاركات نقدا أو عينا فإذا كانت نقدا تقاس بالمبلغ المدفوع، أما إذا كانت عينا فيتم تقييمها بالقيمة السوقية.

ويتم تحديد القيمة الدفترية للاستثمارات طويلة الأجل عادة على أساس التكلفة، ومع ذلك فإنه إذا كان هناك انخفاض مستمر في قيمة المساهمة فيجب تخفيض قيمتها الدفترية بما لحق بقيمتها من تدهور تحميلا علي

حساب الأرباح والخسائر، ويمكن التوصل إلى المؤشرات الدالة على قيمة الاستثمارات ونتائج أعمالها والتدفقات النقدية المنتظرة منها، ويؤخذ في الاعتبار أيضا المخاطر ونوع ونصيب المنشأة المستثمرة في المنشأة موضع الاستثمار.

الإفصاح عن مصروفات التأسيس ومعالجتها : الإفصاح عن معالجة مصروفات التأسيس مثل دراسات الجدوى أو ما في حكمها ومدى اتفاق أطراف المشاركة على اعتبارها من رأس المال المشاركة أم لا ، وطريقة علاجها في الحالتين.

الإفصاح عن المخصصات : الإفصاح عن المخصصات وتقسيمها حسب نوع المشاركة وأنواعها.

الإفصاح عن الاحتياطيات : الإفصاح عن الاحتياطيات وتقسيمها حسب نوع المشاركة وأنواعها.

الإفصاح عن معالجة التصرف في الاستثمارات: عند بيع استثمار معين فإن الزيادة أو النقص بسبب حصيلة البيع وتتمثل في الفرق بين التكلفة التاريخية والقيمة السوقية يتم ادارجها بحسابات النتيجة بعد الأخذ في الاعتبار أيضا ما يخص هذا الأصل الاستثماري من مخصص إعادة التقييم سواء بالنقص أو بالزيادة, ويتم الإفصاح عن ملخص لكل حركة في قيمة الاستثمارات خلال الفترة في القوائم الملحقة بالقوائم المالية.

الإفصاح عن مديني عمليات المشاركة وأسبابها: إذا ترتب على عمليات المشاركة خسائر بسبب تقصير المتعامل (المشارك) يتم تحويل المشاركة الي دين في ذمة المشارك .

الإفصاح عن أثر تغير أسعار صرف العملات والتضخم على استثمارات صك المشاركات ونتائج أعماله : يعتبر تغير أسعار صرف العملات والتضخم من العوامل التي تؤثر علي القيمة السوقية لصك المشاركات ونتيجة أعماله، لذلك على المصرف الإفصاح عن هذه التغيرات وآثارها .

الإفصاح عن الضمانات : يحتفظ المصرف بضمانات للحفاظ على أموال المشاركة في حالة التعدي والتقصير من قبل المشارك، وعلي المصرف الإفصاح عن هذه الضمانات وأنواعها وقيمة كل نوع من أنواع هذه الضمانات، وذلك من أجل لحماية رأس المال المشارك في بعض الحالات مثل سوء الإدارة أو الإهمال أو التقصير أو مخالفة لشرط من شروط المشاركة.

الإفصاح عن تخارج المصرف في المشاركة المتناقصة : يقوم البنك باسترداد حصته خلال الفترة المحددة بالإضافة إلي نصيبه من العائد أو ناقصا منه في حالة الخسارة، ما لم تكن الخسارة بسبب سوء الإدارة من الشريك أو لمخالفة شروط المشاركة .

الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية للصك.

الإفصاح عن أرباح إعادة التقييم للأصول المساهم فيها المصرف في رأس أموال المشاركة : وتمثل الفرق بين قيمتها السوقية وقيمتها الدفترية، كذلك أرباح إعادة التقييم في رأس المال المشارك المتبقي.

الإفصاح عن الإيرادات والمصروفات الناتجة عن عمليات صك المشاركة : على المصرف ان يقوم بالإفصاح عن الإيرادات حسب كل نوع من أنشطة صك المشاركات ويتم التفرقة بين:

✓ الإيرادات العادية : إذا قورنت تلك الإيرادات بالتكاليف اللازمة لتحقيقها، وكانت النتيجة ربحا فهو يوزع بين المصرف والمشاركين بالنسب المتفق عليها لاقتسام الأرباح والخسائر بينهم .

✓ الإيرادات العرضية والإيرادات الرأسمالية : يتم مقارنتها بتكلفتها وناتجها يوزع بين المصرف والمشارك بنسبة رأس المال لا بنسبة توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها بينهما ، وهناك من الآراء ما ترى توزيعها بين رب المال ورب العمل بنسبة تختلف عن نسبه توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها بينهما مع ترجيح حصة رب المال، ويرجع السبب لذلك لان هذه الايرادات ناتجة لتغير اسعار رأس مال المشاركة التي يساهم بها المصرف وليست نتيجة جهد وعمل المشارك، ويميل الباحث لهذا الراي باعتبار هذه الأرباح عرضية طبقا لعوامل خارجية وليس بسبب قرارات ومجهودات المشارك.

ويتم التفرقة بين المشاركات المنتهية خلال الفترة المالية والمشاركات غير المنتهية في تحديد الربح على النحو التالي :

أولا : عمليات المشاركات التي تبدأ خلال السنة المالية للمصرف ويتم إنجازها وتصفيتها من خلال مبدأ القياس الفعلي ولا توجد مشكلة في الإفصاح عنها .

ثانيا : عمليات المشاركة التي تبدأ خلال السنة المالية للمصرف وتمتد لما بعد نهاية السنة المالية للمصرف وهنا يواجه المصرف مشكلة قياس وعرض نتيجة أعمال المشاركات .

الإفصاح عن أسس توزيع الربح بين المصرف والمشروعات المشتركة المستمرة حيث يتم توزيع الربح بين المصرف والمشروعات المشارك بها علي النحو التالي:[27]

أولا: فصل حصة المشروع عن العمل كمضارب وهي تقدر بنسبة شائعة من الربح.

ثانيا: توزيع الباقي بنسبة رأس المال المشترك بين المصرف والمشروع المضارب.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية، مثل:

- كيفية احتساب القيمة الدفترية للاستثمارات .
- كيفية معالجة التغيرات في القيمة السوقية للاستثمارات .
- كيفية معالجة فائض إعادة التقييم عند بيع الأصول الاستثمارية .

يتم اعتماد سياسة لإعادة التقييم على أساس دوري وبشكل منتظم مما يتطلب إعادة تقييم جميع الاستثمارات طويلة الأجل في نفس الوقت، أو على الأقل إعادة التقييم لجزء كبير من الاستثمارات، وتقييد الزيادة في القيمة المدرجة الناتجة من إعادة تقييم الاستثمارات طويلة الأجل مباشرة إلي حقوق المساهمين تحت بند فائض إعادة التقييم، أما الانخفاض في القيمة المدرجة أثر إعادة تقيم نفس الاستثمار فإنه يحمل على الأرباح ما عدا ذلك الجزء منه الذي يعتبر متعلق بزيادة سابقة نتجت من إعادة التقييم وأدرجت في فائض إعادة التقييم فإنه يحمل على تلك الزيادة التي سبقت .,ويجب الإفصاح في حالة إتباع سياسة إعادة التقييم علي ما يلي:

- السياسة المتعلقة بتكرار إعادة التقييم

- تاريخ أخر إعادة تقيم
- أسس إعادة التقييم ، وعما إذا تم الاعتماد علي تقييم خارجي.

الإفصاح عن طريق التخارج : إذا انتهت المشاركة أو صفيت ولم يتم تسليم حق المصرف في رأس المال المشارك بعد انتهاء المشاركة تعتبر هذه الحصة دينا علي الشريك ، وإذا صفيت المشاركة قبل عملية التملك في المشاركة المتناقصة فيتم تخفيض ما تم استرداده بالتصفية من حصة المصرف فيها من حساب التمويل بالمشاركات ويتم الاعتراف بما نتج من ربح آو خسارة من الفرق بين القيمة الدفترية وما تم استرداده في قائمة الدخل.

الإفصاح عن تقارير الرقابة والمراجعة

الإفصاح عن تقارير الجهات الرقابية المختلفة مثل هيئة الرقابة الشرعية – مراجع الحسابات – أي جهات اخري وحالات الخروج عن هذه القواعد وأسباب ذلك .

الخاتمة:

للإفصاح المحاسبي عن الصكوك الإسلامية أهمية كبيرة نظرا لاختلاف طبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي الذي يقوم بإصدار الصكوك وأصحاب الصكوك حيث أنها تكون قائمة على علاقة الوكالة بجعل أو على أساس قاعدة الغرم بالغنم أو المشاركة في الأرباح والخسائر فهي في حالة الغنم بالغرم يكون توزيع الأرباح وتحل الخسائر طبقا لنصيب مشاع بين المصرف الإسلامي وأصحاب الصكوك التي يصدرها المصرف، ولا يحصل أصحاب الصكوك على عائد ثابت مثل الصكوك التي تصدرها المصارف التقليدية، ولذلك فان أصحاب الصكوك التي تصدرها المصارف الإسلامية في حاجة الى زيادة الإفصاح عن الصكوك التي يمتلكونها من حيث الكم والكيف والتوقيت المناسب للحصول على المعلومات حيث يترتب على عدم قيام المصارف بذلك بالشكل الذي يمكن أصحاب الصكوك من تقييم ومراجعة اداء الصكوك الي وجود عدم الشفافية لهذه الصكوك وأدائها ويضعف هذه المصارف من القدرة على مواجه الانتقادات التي توجه اليها مما يؤثر على قدرتها علي ترويج صكوكها.

والمصرف في مرحلة تالية عندما تنجح بعض الصكوك التي يصدرها يتم طرحها في بورصة الأوراق المالية، وبذلك المصرف مطالب بزيادة الإفصاح المحاسبي حيث يكون للإفصاح المحاسبي جانبان:

الأول : خاص بهيئة سوق المال وهي تهدف من هذا الإفصاح الي التحقق من مدى الوفاء بالمعلومات التي يحتاج اليها المستثمرين.

الثاني : جانب المصرف، وهو يتضمن شقين الأول يتمثل في دور المحاسبي الذي يعد المعلومات، أما الجانب الاخر فهو دور المراجع الخارجي الذي يضفي الثقة على المعلومات.

الإحالات والهوامش:

[1]– حمود سمير، العوامل المؤثرة في التسيير، **التوريق كأداة مالية حديثة**، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 2005 ، ص 59.

[2]– زاهرة بني عامر، **التصكيك المدعوم بالأصول والتصكيك القائم على الأصول أيهما مقبول إسلاميا**، مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل .الإسلامي، جامعة اليرموك، الأردن 2013 ، ص07.

[3]– عبد القادر زيتوني، **التصكيك الإسلامي ودوره في الرفع من كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، 8–9 ديسمبر 2013 ، الجزائر، ص 16.

[4]– وليد مصطفى شاويش، **الربا في الصكوك والسندات الممثلة للنقود والديون**، ندوة مستجدات الفكر الإسلامي الحادية عشر الإجتهاد لتحقيق المناط (فقه الواقع والمتوقع)، وزارة الأوقاف الكويتية، الكويت، 18–20 فيفري 2013.

[5]– سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، **الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر**، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار المالي، والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، سطيف، 05–06 ماي 2014، ص 06.

[6]– الحالي وليد ناجي، **المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي**، دار حنين، عمان، 1996، ص: 381.

[7]– عبد المنعم عوض الله، محمد عبد العزيز حجازي، محمود عباس حمدي، **تحليل ونقد القوائم المالية**، دار الكتب المصرية، مصر، 1993، ص: 35.

[8]– حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 103.

[9] – Kieso, D. E., Weygandt, J.J. and Warfield, T.D. **Intermediate Accounting**. 12th ed, 2005, p:33.

[10] – Kieso, D. E., Weygandt, J.J. and Warfield, T.D, opcit, pp:180–184.

[11]– زوينة بن فرج، **الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية**، الملتقى الوطني الأول مستجدات الالفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، 21–22 نوفمبر 2007، ص:.5

[12]– أحمد زغدار، محمد سفير، **خيار الجزائر بالتكييف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، مجلة الباحث، العدد07، 2009، ص: 84.

[13]– حامد طلبه محمد، **نحو فروض ومبادئ عامة للمحاسبة**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية كلية التجارة ، مصر، 1984، ص 46.

[14] –DR. Scott " The Basic For Accounting Principle " **The Accounting Review** ,DEC. 1941 , PP 341–349.

[15]– يحي محمد ابو طالب، **تحليل وتقيم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية دوليا ومحليا**، مجلة البحوث التجارية – كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1991، ص.346

[16]– محمد عبد الله دراز، **دراسات إسلامية في العلاقات الاجتماعية والدولية**، القاهرة ، دار القلم، 1979، ص 101.

[17]– سامي يوسف كمال محمد، **ضوابط الإفصاح المحاسبي في الفكر المحاسبي والفكر الإسلامي**، http://www.simpopdf.com، ص 4-8، بتصرف.

[18]– عمر شبرا ، نحو نظام نقدي عادل، **دراسة للنقود والمصارف والسياسات النقدية في ضوء الإسلام**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1990 ، ص 122 .

[19] –Paul A . Griffin and Samao J.R.Wallach, Latin American Lending By Major us Banks " **The Effects of Disclosure About Nonaccrual Loans and Loss**" , The American Review , October 1991 , pp ;830 -946 .

[20]– سامي يوسف كمال محمد، **الافصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الاسلامية واثرة علي ترويجها**، بحث للحصول علي درجة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة جامعة بنها، 2001، ص .25

[21]– احمد محي الدين احمد ، **أسواق الأوراق المالية وأثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي**، جدة، إصدار مجموعة دله البركة، 1995، ص .240

[22]– أميرة إبراهيم عثمان، **دراسة تحليلية لفاعلية توحيد المعايير المحاسبية علي المستوي الدولي**، مجلة البحوث العلمية جامعة الإسكندرية ،1992، ص .407

[23]– سامي يوسف كمال محمد، **مرجع سابق**، ص 60.

[24]– نفسه، ص .61

[25]– يوسف كمال محمد، **المصرفية الإسلامية الأزمة والمخرج**، دار النشر للجامعات القاهرة، 1998، ص .83

[26]– سامي يوسف كمال محمد، **مرجع سابق**، ص .65

[27]– عامرية عبد الباسط عامر، **دراسة تحليلية للمشاكل المحاسبية في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة جامعة الازهر ، 1989، ص 146.

تحديات العولمة المحاسبية في الجزائر

Challenges of accounting globalization in Algeria

سارة حدة بودربالة	فاطمة الزهراء سكر
جامعة الأغواط	جامعة الجزائر 3
boderbala_sarah2@yahoo.fr	zola_marketing@yahoo.fr

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على ظاهرة العولمة المحاسبية وأهم العوامل التي دفعت إلى التوجه نحوها بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة، والتي تأثرت بالعولمة المحاسبية، فكان نتاج ذلك إصدار النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، من خلال تقديم ماهية العولمة المحاسبية، وأهم انعكاسات المنظمات الدولية الاقتصادية والمحاسبية على عولمة المحاسبة، ثم أهم تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر باعتباره يندرج ضمن سياق العولمة المحاسبية، وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم مرور حوالي عشر سنوات من التطبيق إلا أنه لم يخل من الصعوبات في التطبيق والممارسة نظرا لخصائص البيئة الجزائرية والتي ما تزال عاجزة عن توفير المناخ الملائم لتطبيق معايير المحاسبة الدولية بحذافيرها.

الكلمات المفتاحية: العولمة؛ العولمة المحاسبية؛ معايير المحاسبة الدولية؛ النظام المحاسبي المالي.

Abstract: This paper aims to shed light on the phenomena of accounting globalization and the most important factors that led to it in general, and in Algeria in particular because it has been influenced by accounting globalization, the result was the issuance of a financial accounting system that complies with international accounting standards. To achieve this goal, the study relied on the descriptive approach, by providing definitions of globalization accounting, the most important implications of international economic and accounting organizations on accounting globalization. Then, the most important challenges of applying the financial accounting system in Algeria as it falls within the context of accounting globalization. The study concluded that despite the passage to the financial accounting system of about ten years of application, it has many difficulties in application and practice due to the characteristics of the Algerian environment, which is still unable to provide an appropriate climate for the application of international accounting standards.

Keywords : Globalization ; accounting globalization ; international accounting standards ; financial accounting system(SCF).

مقدمة:

يعيش العالم بأسره في عصر يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية مع مطلع كل يوم في ظل معطيات العولمة. فالعولمة ترتبط بعدد من القضايا الثقافية والاجتماعية والسياسية، وكذا الاقتصادية أو ما يرتبط بدنيا الأعمال والتجارة، وقد ظهرت هذه الأخيرة نتيجة المتغيرات المتلاحقة التي شهدها العالم في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية وما أدت إليه من تدفق واسع في المنتجات والخدمات الجديدة وخصوصا أن العالم أصبح قرية صغيرة في ظل احتدام المنافسة وارتفاع مستوى تطلعات المستفيدين من أجل الخدمات المقدمة. وهناك عدة عوامل ساعدت في دفع عولمة الأعمال، منها انتشار الشركات الضخمة أو ما يعرف بالشركات متعددة الجنسيات وتدويل أسواق رأس المال، مما أوجد ضغوطا ساهمت في العمل على تنسيق وتوحيد المتطلبات التي تضعها الهيئات الحكومية المسئولة عن تنظيم الأمور المالية. وسوف تركز هذه الورقة على العولمة المحاسبية باعتبار أن المحاسبة كانت تعرف تقليديا بأنها "لغة الأعمال والتجارة". ففي ظل العولمة تتسارع حركة البضائع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود، وتزداد الحاجة يوما بعد يوم لإيجاد الوسائل أمام قطاعات الأعمال، والجهات المنظمة لها، وكذلك جمهور الناس لتسهيل وتيسير الإبلاغ عن المعلومات المالية الخاصة بالشركات وقطاعات الأعمال في لغة واضحة ومفهومة للجميع.

من هنا نشأت الحاجة إلى وضع معايير محاسبية عالمية فالمعايير هي الوسيلة التي تجعل المحاسبة لغة موثوقة تمثل القطاعات خير تمثيل. وبدونها لن يكون بمقدور الأشخاص الذين يدرسون التقارير المالية أن يضمنوا سلامة التقارير والاطمئنان إليها، وإنها تعطي صورة واضحة عن الوضع الفعلي للمؤسسة التي يتحدث عنها، أو أن يخرجوا بتفسيرات موثوقة لتلك التقارير دون معرفة الأسس التي تم الاستناد إليها عند إعداد هذه التقارير[1].

إن المحاولات الحثيثة الرامية إلى توطين وترسيخ مفهوم المحاسبة الدولية ومعاييرها في الشركات الدولية بصفة عامة، والجزائرية بصفة خاصة، أخذت حيزا كبير من اهتمامات المنظمات المهنية في تلك الدول بإعادة النظر في أنظمتها المحاسبية ومحاولة تكييفها مع ما هو معمول به دوليا، وفي الجزائر تم استحداث النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يمكن من خلاله تحقيق أهداف هذه الشركات، وشرع في تطبيقه بداية من 2010.

وبناءا على ما تقدم يبرز أمامنا التساؤل التالي:

فيما تتمثل تحديات العولمة المحاسبية في الجزائر؟

وينبع هذا التساؤل من حقيقة مفادها أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يجب أن يتوفر له بيئة ذات خصوصية ملائمة، وباعتبار أن النظام المحاسبي المالي تم إعداده بالتوافق مع هذه المعايير فيجب أن تتمتع البيئة الجزائرية بالجاهزية المناسبة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى للإجابة عن مشكلة البحث، بالإضافة الى تحقيق أهداف أخرى تتمثل في:

- التعريف بالعولمة المحاسبية؛
- تقديم الأسباب التي دفعت إلى التوجه نحو عولمة المحاسبة؛
- التعرف على أهم التحديات والصعوبات التي تفرضها العولمة على النظام المحاسبي في الجزائر.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع حيث أن العولمة كان لها تأثير واضح وكبير على مختلف النواحي الاجتماعية، الثقافية، السياسية والاقتصادية، وخاصة المحاسبية التي شهدت تطورا ملحوظا بازدياد درجة العولمة.

منهج وأدوات الدراسة: نظرا لكون الدراسة نظرية، فقد تم اعدادها للوقوف على صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي باتباع المنهج الوصفي، من خلال الاستعانة ببعض الكتابات التي تناولت موضوع عولمة المحاسبة، وتوظيفها لتحقيق أهداف الدراسة.

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى:

1- ماهية العولمة المحاسبية؛

2- انعكاسات جهود المنظمات الدولية الاقتصادية والمحاسبية على عولمة المحاسبة؛

3- عولمة المحاسبة في الجزائر وتحدياتها.

1- ماهية العولمة المحاسبية:

إن الدخول في عصر الحداثة أصبح خياراً لا رجعة فيه ومن يتخلف عنه يفوته القطار ويصبح مهمشا وربما يخرج من التاريخ، لأن رياح التغيير والإصلاح والتحديث ستدخل المجتمعات ليس من أبوابها الخلفية، كما كان يحدث في السابق، وإنما من أوسع أبوابها، وتصبح ممارسة لتغيير نمط الحياة وطرائق التفكير والعمل والسلوك بما ينسجم وروح العصر وبالتالي تكوين القدرة على مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة وثورة المعلومات الإلكترونية والسيطرة على الوجود وتحويل الإمكانات المتاحة إلى قوة ديناميكية مبدعة تستطيع التحكم بآلياتها المتعددة[2]. وسوف يهتم هذا المحور بعرض مفهوم العولمة بصفة عامة، أهدافها ثم عولمة المحاسبة.

1-1 مفهوم العولمة:

تعد العولمة إحدى الظواهر الكبرى ذات أبعاد ومظاهر متعددة اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية وقيمية، ....، وهناك عدد كبير من التعريفات لمفهوم العولمة، نظرا إلى اختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها الباحثون إلى العولمة، وكذلك اختلاف بيئاتهم التي يعيشون فيها، أو الايديولوجية التي يؤمنون بها، أو المستوى الثقافي الذي يتمتعون به[3]. وفيما يلي نستعرض بعض التعريفات التي قدمت للعولمة:

"العولمة هي محاولة تشكيل حقيقي لإمبراطورية معرفية جديدة تتمثل بنقل الرغبة في الهيمنة والاستحواذ من إطار الدولة الوطنية إلى الإطار العالمي، أو هي طور من أطوار الحضارة الإنسانية المعاصرة تتجاوز الدول والقوميات والثقافات الوطنية لتحل بدلا منها منظومة واحدة"[4].

وعرفت العولمة: "بأنها ترابط المصالح الاقتصادية للدول اعتمادا على بعضها البعض، لتوسيع وتنويع تبادل البضائع والخدمات وتنشيط الحركة الدولية لرؤوس الأموال، وكذلك لتسريع انتشار التقنيات الحديثة فيما بينها وتفتح آفاق جديدة أما المصالح الاقتصادية للدول وتدفع بها لمواجهة الكثير من التحديات"[5].

كما عرفت أيضا بأنها:"عملية دمج أسواق الدول المختلفة في سوق عالمية واحدة في جميع المجالات التجارية والمالية والسياسية والثقافية والإعلام والتقانة(التكنولوجيا)، وفي إطار من الحرية الاقتصادية وسيطرة الشركات متعددة الجنسية، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية وقواعد قانونية واحدة، وهو ما يقتضي إلغاء الحدود القومية– وهو ما يعني الانتقال من الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقوميات"[6].

ويعرف صندوق النقد الدولي العولمة بأنه: "التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يفرضه ازدياد حجم التعاون في السلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله"[7].

1-2 أهداف العولمة:

طرح مؤيدو العولمة أهداف علنية جذابة من بينها[8]:

- أن العولمة تهيء الفرص للنمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي؛
- أن العولمة تزيد حجم التجارة العالمية وتنعش الاقتصاد العالمي؛
- أن العولمة تقرب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال، علما أن الهدف يعني عولمة الاقتصاديات العالمية وصبغها بالرأسمالية؛
- أن العولمة تحل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن أن تحلها الدول بمفردها مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل وانتشار المخدرات وقضايا البيئة، وانتقال الأيدي العاملة من دولة لأخرى.

وهذه الأهداف تنادي بها المنظمات الرئيسية التي تلعب دورا في العولمة الاقتصادية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، لكنها لم تتحقق على أرض الواقع، نظرا لعدم التزام المنظمات الدولية بها أصلا، والهيمنة التي تبديها الدول الرأسمالية على هذه المنظمات بما يحقق مصالح هذه الدول، كما يبدو لنا أن سياسات هذه المنظمات تتعارض مع هذه الأهداف المعلنة فرفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل يعارض سياسة إزالة دعم السلع المعيشية أو زيادة الضرائب أو الخصخصة، وما يترتب عليها من بطالة.

أما معارضو العولمة فيرون أن للعولمة الاقتصادية أهداف خفية تتمثل في هيمنة الدول الرأسمالية على الاقتصاد العالمي، باستخدام الشركات المتعددة الجنسيات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة

العالمية، وفرض توسيع النظام الربوي وربط اقتصاديات الدول المتخلفة باقتصاديات الدول الرأسمالية، والسيطرة على الدول النامية بقصد نهب مواردها وثرواتها والقضاء على الهوية الثقافية والوطنية للإنسان، وتغيير مفهوم الأسرة القائم على القيم الاجتماعية الفطرية وإضعاف دور الدولة.

1-3 عولمة المحاسبة:

تتفاعل المحاسبة مع البيئة الخارجية، تستقبل وترسل لها المعلومات وتتأثر بالتطورات الخارجية، وهناك نوعين من العولمة، هما[9]:

1-3-1 العولمة غير التحكمية(العالمية): المحاسبة علم يستند إلى حقائق ومفاهيم وبديهيات كبقية العلوم الأخرى وتتسم بالاتصال والترابط وتبادل المعلومات فهي عالمية لأن تبادل المعلومات سمة العصر المميزة، فإن العالمية هي سمة كل العلوم والمعارف، وأن العولمة القائمة على التعاون والتنسيق وتبادل الأفكار والمعلومات ضروري لكل بلد ومفيد لكل الأطراف، فالمحاسبة ذات جذور تاريخية من البابليين فالعرب والمسلمين ثم الايطاليين ثم الانجليز وأخيرا الأمريكيين، وهناك ثلاثة عوامل أدت إلى تدويل علم المحاسبة هي[10]:

- الطبيعة الدولية لبعض المشاكل المحاسبية فالتجارة الدولية وعمليات الشركات متعددة الجنسية والاستثمارات الأجنبية وعمليات الأسواق المالية الدولية كلها أدت إلى تدويل المحاسبة؛
- أصبحت المحاسبة تخصص علمي كالطب بعد أن كانت مجرد قواعد عامة فكل العلوم الأولية تنتشر بطبيعتها في جميع البلدان؛
- التاريخ المحاسبي تاريخ دولي تراكمي فالإرث المحاسبي هو إرث دولي.

هذا الاتجاه من العولمة ايجابي حيث يستفيد الآخرين من تجارب الغير وهذه العولمة سمة بديهية بين البلدان ولا بد منها.

1-3-2 العولمة التحكمية(التعولم): وهي فرض السيطرة والهيمنة لبعض الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول الأخرى بما يحقق مصالحها من خلال أذرع العولمة(البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، شركات متعددة الجنسية، الخصخصة).

ويمكن عد ظاهرة العولمة من أهم الظواهر التي أثرت على المحاسبة وخصوصا في مجال وضع المعايير والإجراءات المحاسبية وعلى مستوى العديد من بلدان العالم، إذ قد أدت هذه الظاهرة الكثير من الجهات المختصة في مجال المحاسبة نحو إصدار قواعد أو معايير تنساق إلى ما يعزز هذه الظاهرة[11].

كما أن نشاط المؤسسات الاقتصادية العالمية يضع ضغوطا على المحاسبين والمراجعين لعولمة المحاسبة والمراجعة ومحاولة تطوير معايير دولية للمحاسبة والمراجعة لخدمة الأنشطة الاقتصادية للشركات العالمية. فأنشطة الشركات العالمية قد جلبت معها تغيرات في البيئة المحاسبية، ومن ثم جلبت معها حاجة إلى توافق النظم المحاسبية في الدولة مع المتطلبات العالمية، ولا بد أن تتطور المحاسبة مع هذا التطور[12].

2- انعكاسات جهود المنظمات الدولية الاقتصادية والمحاسبية على عولمة المحاسبة

بعد تقديم مفهوم العولمة المحاسبة يهتم هذا المحور بعرض كيفية تأثر المحاسبة بظاهرة العولمة وأهم الأسباب التي أدت إلى عولمة المحاسبة. فهناك جملة من العوامل دفعت بالمحاسبة نحو العولمة والتأثر بها، وبعض هذه العوامل كان سببا في الدفع نحو العولمة أو ما يعرف بعولمة المحاسبة، ويمكن إجمال هذه العوامل بالآتي[13]:

2-1 المنظمات الاقتصادية الدولية:

في نهاية الحرب العالمية الثانية أنشأت الدول الغربية مؤسستين مهمتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتلا ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية بعد نصف قرن تقريبا، ليستكمل بها الإطار المؤسسي الدولي على الصعيد الاقتصادي. وهذه المنظمات تسيطر عليها الدول الصناعية وتوجهها لتحقيق مصالحها وعلى رأسها عولمة الاقتصاد الدولي، وفي الوقت نفسه إضعاف الدول النامية في تلك المنظمات لتصبح عاجزة عن تمثيل نفسها تمثيلا جيدا، وقد انعكس هذا التأثير على المحاسبة بصورة مباشرة من خلال إلزام الدول المقترضة من هذه المنظمات (صندوق النقد الدولي) بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مؤسساتها، وهذا الأمر أدى إلى أن تنساق هذه الدول نحو المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها رغما عنها.

أما عن علاقة المنظمة العالمية للتجارة بالمحاسبة، فإن مبادئ هذه المنظمة هو مبدأ الشفافية والمقصود به توفير المعلومات المتعلقة بالسياسات والإجراءات والأنظمة والقوانين الاقتصادية، ويهم المهنة المحاسبية اتفاقية الخدمات المالية والمهنية كتدقيق الحسابات والانضمام إليها، وهو أن يتم توفير بيانات مالية موحدة[14].

2-2 العقوبات الاقتصادية:

تفرض هذه العقوبات من طرف الدول الغربية الكبرى على بعض الدول لتحقيق أهدافها في عولمة الاقتصاد العالمي، بحجج كثيرة منها انتهاك حقوق الإنسان أو مكافحة الارهاب أو الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية وفرض تطبيق أنظمة معينة وغيرها. وهذا ما حصل عندما ألزمت الكثير من الدول وخصوصا النامية منها بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بحجة أن معاييرها الوطنية أو المحاسبة الوطنية متخلفة ولا تصلح في الواقع الاقتصادي الجديد الذي تفرضه على العالم.

2-3 الشركات العالمية:

وتسمى بالشركات متعددة الجنسيات التي عملت على عولمة النشاط الإنتاجي بآليتين مهمتين هما التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أدى دعم سياسات المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى هذا الأمر، ويلاحظ أن كثيرا من البلدان لا تسمح للشركات العالمية أن تدخل تلك البلدان إلا بعد أن تقوم بتقديم التقارير المالية السنوية التي يجب أن تكون معدة وفقا لمعاييرها أو المعايير المحاسبية الدولية.

2-4 تدويل أسواق رأس المال:

توجد في العديد من بلدان العالم المتقدمة أسواق مالية وهذه الأسواق المالية يتم تداول بعض الأدوات كالأسهم والسندات والعملات وغيرها ولغرض الدخول في هذه الأسواق من قبل المستثمرين والشركات فإنه يتطلب منهم الايفاء بشروط تلك البلدان ومثال على ذلك ما تطلبه هيئة الأسواق المالية الأمريكية(SEC) بضرورة أن تتبع الشركات الأجنبية المعايير المحاسبية الأمريكية في إعداد القوام المالية لتلك الشركات.

2-5 الاتحادات الاقتصادية الدولية:

ومن أمثلة ذلك الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تشمل أمريكا وكندا والمكسيك، وهذه الاتحادات فرضت على الدول النامية سياسات اقتصادية رأسمالية تصب في مصلحة تلك البلدان وتؤدي إلى عولمة اقتصاديات بعض الدول.

2-6 وسائل الاعلام والانترنت:

أحدث التقدم في وسائل الاعلام والانترنت ثورة كبرى في حياة الناس الأمر الذي أدى معه إلى سرعة انتقال المعلومة والخبر إلى كافة أرجاء العالم وهذه العملية أتاحت سهولة انتقال الأفكار وتحرر التجارة وازديادها باستمرار وعدم وقوف الفكرة أو السلعة ضمن نطاق بلد واحد. وهذا أيضا أثر في المحاسبة بانتقال الأفكار وتأثر الآخرين بالأفكار الجديدة وهذا ما يمكن ملاحظته، فعند تأليف أي بحث أو كتابة موضوع محاسبي فإنه لا بد أن يلج الباحث الانترنت ويبحث عن المعلومة التي يمكن أن يستفاد منها في بحثه.

2-7 الهيئات المحاسبية الدولية:

يعد التوافق المحاسبي الدولي وجه من أوجه التدويل والعولمة فالتوافق المحاسبي الدولي ينطلق من التوحيد والتنوع في ذات الوقت ومن التشابه والاختلاف أيضا فهو عبارة عن تسوية عامة لزيادة التوحيد المحاسبي من جهة وتخفيض التنوع والاختلاف من جهة أخرى على المستوى الدولي للوصول إلى معايير محاسبية تمثل القاسم المشترك لدول العالم، فهو زيادة الاتساق للتطبيقات المحاسبية بتطوير معايير موحدة[15].

وهناك عدد لا بأس به من الدول توجد لديها معاييرها المحاسبية الخاصة بها، فبعض الدول مثل أمريكا وبريطانيا لديها العديد من المعايير المحاسبية على مدار الزمن، وهي معايير صادرة عن الهيئات المحاسبية الوطنية ويلتزم بها عدد لا يحصى من الشركات. ودفعت هذه البلدان وخصوصا أمريكا دولا كثيرة إلى تبني هذه المعايير من خلال التأثير على وضع المعايير المحاسبية الدولية، إذ نجد أن أغلب المعايير المحاسبية الدولية هي مطابقة تماما للمعايير المحاسبية الأمريكية[16].

ومما تقدم يمكن ملاحظة أن فكرة تأثير العولمة على المحاسبة قد جاءت في جانبين[17]:

- **الأول هو** التعليم المحاسبي فكما هو معروف فإن المحاسبة والمتتبع لتاريخ نشوئها وتطورها يلاحظ أنها قد أصبحت سلعة مستوردة من الدول المتقدمة، وهذه السلعة هي ضمن البلدان المستوردة تمثل ظاهرة قد لا تتساق أو تنسجم مع ثقافات تلك البلدان، على اعتبار أن المحاسبة متأثرة بالبيئة التي نشأت فيها من حيث

الثقافات والاقتصاد والسياسات الحكومية، ووجود نقص في المعرفة والفهم المحاسبي أدى إلى لجوء القائمين على المحاسبة من أكاديميين ومحاسبين مهنيين ومشرعين إلى اللجوء إلى المعرفة المحاسبية الدولية وتطبيقها على ما قد ينسجم في بعض أجزائه مع واقع البلد.

- أما **الثاني:** فهو التأثير في وضع المعايير المحاسبية، حيث يمكن ملاحظة أن قبول المعايير المحاسبية لدى المستخدمين يعد أحد الخصائص المتوخى توافرها في المعايير المحاسبية، وهذا القبول ذو مدلول نسبي، بمعنى أن حدود قبول المعايير ستضيق أو تتسع طبقا لضيق أو اتساع قاعدة المستخدمين. وفي هذا الصدد توجد عدة عوامل تبين الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية منها:

- المقارنة: يعتمد صنع القرارات على المفاضلة بين البدائل التي تقتضي وجود معلومات معدة بموجب أسس موحدة، وإذا كان هدف المحاسبة الرئيس تقديم معلومات مفيدة في عملية صنع القرارات، فإن المعايير تسهل هذه المقارنة بتوحيد أسس إعداد تلك المعلومات؛

- الكلفة: عندما تعد المعلومات وفقا لطرائق محاسبية متنوعة، يضطر متخذ القرار إلى إتباع طريقة لتوحيد أسس إعدادها، مما يحمله كلفة المعالجة التي يمكن توفيرها إذا ما كانت المعلومات معدة على أسس موحدة،

- المستثمرون: فهم بحاجة إلى إجراء المقارنات بين النشاطات التي يمكنهم الاستثمار فيها في مختلف البلدان، وهذا ما توفره المعايير المحاسبية الدولية.

ومن المعروف أن هناك عدة تأثيرات للعولمة على المحاسبة في العديد من الجوانب، إلا أنه يمكن ملاحظة تلك التأثيرات بصورة مباشرة على المعايير المحاسبية الدولية والتي يمكن عدها الأداة التي تمسك بها العولمة للتأثير في المحاسبة من خلال كون المحاسبة مطلوبة في جميع البلدان بوصفها خدمة مهنية، ومن هذا المنطلق فإن العديد من البلدان إما يخضع إلى شروط واتفاقيات مع منظمات عالمية أو يسعى إلى تطوير مهنة المحاسبة. وقد أدى هذا وساعد على الانتشار الواسع والكبير لعولمة المحاسبة من خلال معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) ويعود السبب في هذا الانتشار إلى:

- غياب المعايير المحاسبية الوطنية؛

- تصديق الادعاء بأن معايير (IASB)هي من النوع عالي المواصفات من دون أن يعرف أحد ما هي الأسس المنطقية السليمة لتمييز المعايير العالية المواصفات من تلك التي مواصفاتها غير عالية.

- لمجرد القول بأن هذا البلد أو ذاك يواكب التطور والسير في ركب الحضارة، فكل شيء "دولي" أصبح يشير إلى العصرنة أو الحداثة، فهو إذن انعكاس لعامل سيكولوجي تولد من عقيدة مفادها بأن ما هو دولي لابد أن يكون مفيد وعالي المواصفات دون البحث والتحليل والانتقاد، فهناك افتقار تام لاختبار صحة منفعة ما هو

"دولي" ضمن عملية عقلية رشيدة وبالتالي فهو أشبه بالمسلمة التي اعتقد خطأ بأنها بينة بذاتها، وبالتالي لا تحتاج إلى برهان أو وضع تفسير لها.

– الدعم المطلق لمعايير (IASB) من قبل بعض المنظمات الدولية ذات التأثير على السياسات المحاسبية في كثير من بلدان العالم ومنها المنظمة الدولية لبورصات الأوراق المالية(IOSCO) التي تستطيع أن تفرض على هيئات الأوراق المالية في بلدان العالم المختلفة استخدام معايير (IASB) في الكشوفات المالية للشركات المسجلة لديها، والاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC) والذي يستطيع أن يوعز إلى المنظمات المهنية وبالذات التدقيقية أن تفرض على الشركات التي يقومون بتدقيقها أن تطبق معايير (IASB).

3- عولمة المحاسبة في الجزائر وتحدياتها

بينما تتزايد درجة العولمة على مستوى الاقتصاديات المحلية من خلال تبسيط القواعد وإصلاحات السوق تتزايد الحاجة لايجاد نقطة تلاقي بين المعايير المعمول بها في إعداد التقارير المالية على المستوى المحلي وبين المحاسبة الدولية. ولكن لتحقيق درجة أكبر من الشفافية على المستوى العالمي في إطار المساءلة يجب توافر المؤسسات اللازمة لاقتصاد السوق الحر قبل توقع حدوث هذا التوافق وإذا أريد النمو لأسواق رأس المال في ظل العولمة لا بد من توافق مبادئ المحاسبة العامة المحلية ومعايير المحاسبة الدولية[18].

ويعتبر النظام المحاسبي جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادي لبلد ما، وهو معني بالتغيير الاقتصادي الحاصل وكذا التكييف لكي يتوافق مع المعايير والقواعد المحاسبية الدولية التي تنادي به الهيئات الدولية وعلى رأسها مجلس المعايير الدولية للمحاسبة (IASB)[19].

إن ما تتعرض له مهنة المحاسبة من التغيرات والتأثيرات الدولية، والتوجه نحو العولمة فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية أدى بالجهات المشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر باستشعار التأثيرات المستقبلية لهذا التوجه والعمل على صياغته والمشاركة فيه، حيث قامت بخطوات فعلية للدخول في هذا التوجه العالمي.

ولقد تجسدت خطوات التوجه نحو العولمة المحاسبية في الجزائر بتبني النظام المحاسبي المالي SCF الذي يتوافق ويتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/ IFRS . حيث قام المشرع الجزائري بإصدار القانون رقم 07-11 الصادر في 25 نوفمبر 2007 المتضمن نظام المحاسبة المالية(SCF) والذي شرع في تطبيقه في01 جانفي 2010، كما تعزز هذا القانون بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون السابق، وقامت وزارة المالية بإصدار قرار مؤرخ في 26 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها الصادر في 2009/03/25 في العدد رقم 19 للجريدة الرسمية. ويعتبر هذا الإطار القانوني للمعالجة المحاسبية وفقا لنظام المحاسبة المالية SCF. وسوف يهتم هذا المحور بتقديم أهم متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يندرج ضمن سياق عولمة المحاسبة في الجزائر، ثم عرض جوهر التحديات التي تعترض تطبيق هذا النظام.

3-1 متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

لتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات بكفاءة وفعالية يجب أن تتوفر مجموعة من المقومات في هذه المؤسسات، أهمها المورد البشري الكفء والمؤهل الذي يمكن أن يتأقلم مع عملية التغيير الجذري للنظام المحاسبي، لكن هذا المورد يتطلب من هذه المؤسسات ضرورة تكوينه وفقا لمتطلبات هذا النظام، إضافة إلى الموارد التقنية والتكنولوجية. وبلا شك فإن هذه العمليات سوف لن تكون بدون كلفة للمؤسسات، مما يتطلب موارد مالية كفيلة بتوفير تلك الموارد.

3-1-1 التكوين والتعليم المحاسبي: هو أهم ما يجب التكفل به في البداية، ويجب أن يكون موجه لفائدة العاملين باختلاف مستوياتهم في المسؤولية والأداء. ويجب التركيز قدر الإمكان على نوعية التكوين الموجه لكل فئة من العاملين في مجال المحاسبة على حدا، والقائم على الدراسة العملية والمحاكاة. كما يجب تدريبهم على برامج الإعلام الآلي (Logiciels) واختيار هذه البرامج وإخضاعها للتجربة وتدريب العاملين عليها بشكل جيد. كما يجب أن يتعدى هذا المستوى العملي، وذلك باعتماد إستراتيجية تكوين طويلة المدى تسعى المؤسسة من خلالها لترسيخ الثقافة المحاسبية الجديدة المستندة للممارسة الدولية للمحاسبة على أساس المعايير الدولية وهذا من شأنه أن يستغرق وقتا طويلا يجب أن تستغله المؤسسة كذلك في الانفتاح على الجامعة لاستقطاب المتربصين وتمكينهم من فرص تكوين قد تكون ثمينة للطرفين وذات منفعة لهما[20].

وتعتبر عملية التكوين والتدريب مكلفة جدا بالنسبة للمؤسسات، لأنها ليست عملية رسكلة بسيطة بل هي عملية تكوين وتدريب العاملين في مجال المحاسبة على نظام لم يعهدوه من قبل. كما أن الإطارات المتخصصة في هذا النظام غير موجودة في الجزائر، وإن وجدت فهي قليلة. مما يستدعي استقدام الإطارات المتخصصة الأجنبية التي تتطلب مبالغ مالية ضخمة[21].

أما فيما يخص التعليم المحاسبي، فتعد مؤسسات التعليم في مقدمة الجهات المسؤولة عن إعداد محاسبين مؤهلين بالمهارات العلمية والعملية التي تمكنهم من مزاولة المهنة، وذلك من خلال ما ينبغي أن تكون عليه في وضعها وتبنيها ومواكبتها لأساليب التعليم المبنية على الكفاءة في الإعداد المهني، أي تلك التي تركز على إكساب المتعلم القدرات والمهارات المهنية. كما يتطلب الأمر من هذه المؤسسات الانتقال من الأسلوب التقليدي في التعليم إلى أسلوب نقل المهارات والتي دعت المنظمات المهنية وأبرزها الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى ضرورة التحرك ضمن هذا الاتجاه بمعنى أن المهارات التي يتم تطويرها خلال المراحل التعليمية المختلفة، يمكن أن تفيد مكتسبها عند انتقاله إلى مرحلة العمل، وبالتالي فإن هذا المفهوم يمكن من معرفة المهارات المطلوبة في العمل، ثم دمجها في البرامج التعليمية، فضلا عن أن هذه المهارات المطورة بعد ذلك عمليا يمكن أن ينقلها المحاسب عند تنقله بين بيئات العمل المختلفة[22].

2-1-3 المتطلبات التقنية والتكنولوجية: إن استحداث أو تثبيت أي نظام جديد يتطلب مجموعة من المتطلبات التقنية والتكنولوجية الحديثة التي تتلاءم مع هذا النظام من برمجيات مثل نظام المحاسبة الالكتروني الذي يجب على المؤسسة استحداثه، أنظمة المعلومات الداخلية والخارجية، أنظمة الاتصالات ذات التقنية العالية، وهذا كله يتطلب غلاف مالي معتبر[23].

3-1-3 متطلبات تجديد الأنظمة الفرعية: تتطلب عملية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي إعادة تكييف مختلف الأنظمة الفرعية(نظام المشتريات، نظام المبيعات، نظام التسويق، التخزين،...الخ) مع هذا النظام فمثلا نظام الأجور كان يعتمد كليا على النظام المحاسبي السابق يستخلص كل المعلومات منه، بالإضافة إلى النظام الجبائي الذي تم فصله عن النظام المحاسبي بتطبيق النظام المحاسبي المالي، بحيث يتطلب الأمر إعادة تحديث أو تطوير أو تجديد هذا النظام في حد ذاته، وهذا بطبيعة الحال له كلفة معتبرة تؤثر مباشرة على طاقات المؤسسة والدولة ككل[24].

2-3 التحديات التي تواجه النظام المحاسبي المالي:

من خلال ما تم عرضه من متطلبات التطبيق للنظام المحاسبي المالي يلاحظ أن هذه المتطلبات تطرح العديد من التحديات والصعوبات يمكن ايجازها فيما يلي[25]:

- النظام المحاسبي المالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية والتي وضعت على مقاس وخصائص اقتصاد الدول المتقدمة، والتي تختلف كثيرا عن خصائص البيئة الاقتصادية الجزائرية؛
- عدم وجود سوق مالي نشط، إذ يرتبط الإفصاح بالدرجة الأولى بالشركات المدرجة في البورصة، فهذه الشركات لها محفزات تجعلها تجتهد لتقديم كل المعلومات التي ترى فيها فائدة، وتتمثل هذه المحفزات في رغبة الشركات في جذب المستثمرين ورفع حجم التداول على أسهمها، وهذا الأمر غير متوفر في الجزائر؛
- سيطرة المصارف العمومية على خارطة القطاع المصرفي وضعف أدائها مما لا يتلاءم مع متطلبات التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية؛
- البيئة الثقافية الجزائرية تختلف كثيرا عن البيئة الثقافية التي أعدت المعايير المحاسبية الدولية لأجلها، خصوصا في ما تعلق بالربا والمعاملات المالية؛
- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول غير المتداولة، إذ تحدد هذه القيمة في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية؛
- عدم ترابط تبني النظام المحاسبي المالي بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة، والنظام الجبائي من جهة أخرى، وكمثال إذا أخذنا قرض الإيجار في الأصول وإدراج الإهتلاكات المتعلقة بالأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة كما نص عليه هذا النظام، فإن النظام الجبائي الحالي يسمح للمؤسسات بإدراج

الإهتلاكات التي تعود لأصول تملكها المؤسسة فقط، كما أن القانون التجاري الحالي ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت 75% من رأس مالها الاجتماعي، غير أن النظام المحاسبي المالي يعتبره عنصرا هامشيا، فهو عبارة عن الفرق بين الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاولة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي؛

– بطئ في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين، فمازالت أغلب المقررات المحاسبية المدروسة في الجامعات ومعاهد التكوين يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد وهذا راجع أساسا إلى غياب الوعي المحاسبي وشيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته؛

– الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسات في حالة تغير الطرق المحاسبية لإعادة تأهيل محاسبيها، حيث تقوم بدفع مبالغ كبيرة قصد تكوينهم بما يتلاءم مع المتطلبات الجديدة للنظام المحاسبي المالي.

الاستنتاجات والتوصيات:

لقد ناقشت هذه الورقة البحثية تحديات العولمة المحاسبية في الجزائر، حيث تجسدت هذه الأخيرة في تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي والصعوبات التي واجهت هذا التطبيق، وبعد عرض حيثيات وجوانب هذا الموضوع، توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

– تعتبر العولمة الاقتصادية أو عولمة الأعمال والتجارة من أهم أنواع العولمة، ولغتها هي المحاسبة، وهذه الأخيرة مطلوبة في جميع البلدان بوصفها خدمة مهنية؛

– لعبت المنظمات الدولية الاقتصادية على رأسها المنظمة العالمية للتجارة، وكذا المحاسبية وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة دورا بارزا في التوجه نحو عولمة المحاسبة، وتدويل الممارسة المحاسبية؛

– تعتبر معايير المحاسبة الدولية بمثابة استجابة مباشرة لآثار العولمة على المحاسبة؛

– يعتبر إصدار النظام المحاسبي المالي الذي تم اعداده بالتوافق مع معايير المحاسبة الدولية بمثابة استجابة للعولمة المحاسبية في الجزائر؛

– رغم حوالي عشر سنوات من التطبيق، لم يخلو النظام المحاسبي المالي في الجزائر من الصعوبات والتحديات إلى الآن؛

– ارتفاع التكاليف الناجمة عن التطبيق سواء ما تعلق بتكوين المحاسبين، أو برمجيات النظم المحاسبية...، وهو أحد الأمور التي تعيق التطبيق الكفء والفعال للنظام المحاسبي المالي؛

– عدم ملاءمة البيئة الجزائرية لتطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية، مثل عدم وجود سوق مالي نشط وصعوبة تحديد القيمة العادلة وغيرها؛

– عدم تحديث القانون التجاري الجزائري والنظام الجبائي بما يتماشى مع التعديلات التي مست المحاسبة في الجزائر؛

- عدم مسايرة التكوين والتعليم المحاسبي في الجزائر للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي.

وفي ضوء الاستنتاجات المتوصل إليها يمكن تقديم بعض **التوصيات:**

- الاهتمام بالمحاسبة وإعطائها أهمية باعتبار أنها لغة الأعمال ووسيلة لجلب الاستثمارات الأجنبية؛
- ضرورة تعديل نصوص القانون التجاري والجبائي بما يتماشى مع التطورات والإصلاحات الاقتصادية والمحاسبية التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة؛
- ضرورة تطوير أساليب التكوين والتعليم المحاسبي، وإعادة صياغة البرامج التعليمية الجامعية المتعلقة بالمحاسبة والمحاسبة الدولية في الجزائر؛

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أنه في حال أن المشرع لم يعمل جاهدا على تلافي التحديات المستقبلية، فإن الوقوف على الأطلال لن ينفع حينئذ.

قائمة المراجع:

- إبراهيم الحيدري، **تحديات العولمة وخيار الحداثة**، مقال بتاريخ 2014/09/22 متاح على الرابط التالي:
http://www.alhayat.com/article/598889/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB%D8%A9 date de consultation le 01/08/2019.
- أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، **العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والثمانون، 2011.
- جمال عمورة، **الإهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)**، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.
- طلال أبو غزالة، **نحو عولمة مهنة المحاسبة**، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة الامارات العربية المتحدة، العين، الامارات العربية المتحدة، أيام 16-18 نوفمبر 1997، ص4.(بتصرف)
- عبد العزيز منصور، **العولمة والخيارات العربية المستقبلية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009.
- عبد الكريم نعيجي، **مدى نجاعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة وجباية مجمع الشركات : دراسة ميدانية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في إدارة المنظمات، تخصص محاسبة ومراقبة تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2016.
- عبد الله سليمان بن صالح، **تفاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة المخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية**، المؤتمر العربي السنوي الأول حول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، بغداد، 16-17 أبريل 2014.

– فتيحة بكطاش، **دوافع توحيد معايير المحاسبة الدولية في ظل العولمة(حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010.

– فلاح كاظم المحنة، **العولمة والجدل الدائر حولها**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

– كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IAS/IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الجزائر، 2009.

– ماهر علي الشمام، **العولمة والمحاسبة: التأثير المتبادل**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 106، مجلد 34، العراق، 2012.

– محمد عجيلة، **العولمة المحاسبية والنظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، 2012.

– مدني بن بلغيث، **النظام المحاسبي المالي الجديد(NSCF) وبيئة المحاسبة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة 2009.

– منال جبار سرور، **الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة للعولمة وتأثيرها على المحاسبة**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 49، 2008.

– ميعاد حميد علي، جليلة عيدان حليحل، **أثر العولمة على السياسات والتطبيقات المحاسبية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الخامس، العدد 13، جامعة بغداد، 2010.

الهوامش والإحالات:

[1] طلال أبو غزالة، **نحو عولمة مهنة المحاسبة**، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة الامارات العربية المتحدة، العين، الامارات العربية المتحدة، أيام 16–18 نوفمبر 1997، ص4.(بتصرف)

[2] إبراهيم الحيدري، **تحديات العولمة وخيار الحداثة**، مقال بتاريخ 2014/09/22 متاح على الرابط التالي:
http://www.alhayat.com/article/598889/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB%D8%A9 date de consultation le 01/08/2019.

[3] عبد العزيز منصور، **العولمة والخيارات العربية المستقبلية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص 561.

[4] فلاح كاظم المحنة، **العولمة والجدل الدائر حولها**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 10.

[5] منال جبار سرور، **الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة للعولمة وتأثيرها على المحاسبة**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 49، 2008، ص 212.

[6] محمد عجيلة، **العولمة المحاسبية والنظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر، 2012، ص 106.

[7] فتيحة بكطاش، **دوافع توحيد معايير المحاسبة الدولية في ظل العولمة(حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010، ص 2.

[8] أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، **العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس والثمانون، 2011، ص ص 66-67.

[9] منال جبار سرور، مرجع سبق ذكره، ص 215.

[10] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[11] ماهر علي الشمام، **العولمة والمحاسبة: التأثير المتبادل**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 106، مجلد 34، العراق، 2012، ص 140.

[12] محمد عجيلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-114.

[13] ماهر علي الشمام، مرجع سبق ذكره، ص ص 143-146.

[14] منال جبور سرور، مرجع سبق ذكره، ص 215.

[15] نفس المرجع، ص 217.

[16] ماهر علي الشمام، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[17] نفس المرجع، ص ص 145- 146.

[18] ميعاد حميد علي، جليلة عيدان حليحل، **أثر العولمة على السياسات والتطبيقات المحاسبية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الخامس، العدد 13، جامعة بغداد، 2010، ص 74.

[19] جمال عمورة، **الإهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)**، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص2.

[20] مدني بن بلغيث، **النظام المحاسبي المالي الجديد(NSCF) وبيئة المحاسبة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة 2009، ص5.

[21] كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IAS/IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الجزائر، 2009، ص 305.

[22] عبد الله سليمان بن صالح، **تفاعل الاتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة المخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية**، المؤتمر العربي السنوي الأول حول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، بغداد، 16-17 أبريل 2014، ص 17.

[23] كتوش عاشور، نفس المرجع، ص ص 305-306.

[24] نفس المرجع، ص 306.

[25] عبد الكريم نعيجي، **مدى نجاعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة وجباية مجمع الشركات : دراسة ميدانية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في إدارة المنظمات، تخصص محاسبة ومراقبة تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2016، ص ص 63-64.

دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي –لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL نموذجا –

The role of information technology in improving the quality of accounting disclosure

لخذاري عبد الجليل	عمارة مريم
جامعة محمد خيضر بسكرة	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
lakhabd88@yahoo.com	m.amara@univ-skikda.dz

الملخص

إن لغةXBRL –لغة تقارير الأعمال الموسعة – تهيئ للمجتمع المالي أسلوباً معياريا للتعامل مع تقارير الأعمال والقوائم المالية ومحتوياتها، وهي ليست معيارا محاسبيّاً فحسب؛ بل هي لغة رقمية تهدف إلى تحسين استخدام المعايير المحاسبية الحالية. وقد حسّن إستخدامها من قيمة وتوقيت المعلومات المتعلقة بالأعمال من خلال تأمين بيانات أذكى بدلاً من بيانات أكثر حجماً. فهي تعد معياراً إلكترونيا دوليا يعتمد ترميز بنود المعلومات المالية بموجب المعايير المحاسبية الدولية على نحو يمكِّن من إرسالها، وتخزينها ومعالجتها إلكترونيا في أي نظام، ثم عرضها بسهولة بع دذلك على النسق المعياري المستخدم في عرض التقارير المالية، فمن خلال هذه الورقة البحثية حاولنا تبيان دور وأهمية اعتماد التقرير عبر الإنترنت لتحسين وتسريع التقرير عن الأعمال بتكلفة اقتصادية، وكيفية تزويد المجتمع المالي وبيئة الأعمال بتقارير وقوائم مالية تم إعدادها ونشرها بصيغ معيارية تستطيع إستخراج البيانات المالية أوجزء منها بشكل موثوق وتبدالها آلياً، فهي لغة لديها مفرداتها الخاصة للتعبير والوصف بإعتماد لغة XBRL كأساسل لإفصاح من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات المحاسبية مع إضافة قواعد نحوية عليها خاصه بمتطلبات الأعمال، وهي إلكترونية لأنها تعتمد التقنيّات الالكترونية كوسيلة، ومعيارية بسبب الإتفاق العالمي حول توحيد مصطلحاتها وعباراتها وتصنيفها Taxonomies ، وقابلة للتوسّع لأنها لغة مفتوحة قابلة لزيادة مصطلحاتها وعباراتها حسب الحاجة. هذا وتضيف لغة XBRL معلومات إضافية إلى البيانات المالية الإلكترونية DATA META وتعتبر هذه الخاصية من مزايا قوّة XBRL لأنها تزود الحواسب بإمكانية فهم وترجمة البيانات (التحتية) فبيانات META تستطيع أن تزوّد الأرقام المذكورة في: XBRL بدقّة عشريّة وبتواريخ وبيانات عن المؤسسة واللغة والعملة، مما يجعل المعلومات ذات أداء ومعنى أفضل، لذلك فإن XBRL تعتبر حلّاً متكاملاً لأتمتة جودة الإفصاح المحاسبي عن بيانات تقارير منظمات الأعمال .

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL ، الإفصاح المحاسبي الالكتروني، جودة الإفصاح المحاسبي..

Abstract
XBRL - Extensible Business Reporting Language - provides the financial community with a standard approach to the processing of financial statements and their content - a digital language designed to improve the use of current accounting standards. Their use has improved the value and speed of business information by providing smarter data rather than larger data. It is an international electronic standard that adopts the coding of financial information in accordance with International Accounting Standards so that it can be transmitted, published, stored and processed electronically in any system and easily presented in the standard format. used for the presentation of financial reports. Adopt the online report to improve and expedite the activity report at economic cost, and provide financial community and business environment with reports and financial statements prepared and published in standard formats that can extract financial data in whole or in part and replace them automatically, Is a language that has its own vocabulary for the expression and description of XBRL as a basis for disclosure through the use of accounting information technology, with the addition of grammatical rules for the needs of the company Taxonomies. Open to develop their terms and phrases as needed. XBRL adds additional information to the META DATA electronic financial statements. This feature is a benefit of XBRL because it allows computers to understand and translate metadata. META data can provide XBRL digits with decimal precision, dates, organization, language, and currency data As the information is more efficient and meaningful, XBRL is an integrated solution for automating the quality of the accounting disclosure for the company's reporting data.
Keywords :IT, XBRL, Electronic Accounting Disclosure, Quality of Accounting Disclosure

مقدمة:

إن تحليل واستكشاف الكيفية التي أثرت بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جوانب عديدة من بيئة الأعمال ومن الممارسات المحاسبية من خلال استخدام هذه الأنظمة قد أثر بصورة واضحة على النظام المحاسبي نظرًا لأنها تتضمن تطبيقات محاسبية تمثل أفضل الممارسات في مجال الأعمال ولاسيما في مجال إعداد تقارير أكثر تكرارًا لخدمةأصحاب المصالح بطريقة فورية، ومن جهة أخرى فإن التطورات في تكنولوجيا الاتصالات أثرت على تصميم نظام المعلومات المحاسبي وعلى نظام الرقابة الداخلية وعلى إنتاج واستخدام التقارير المحاسبية عبر شبكة المعلومات والافصاح المحاسبي وتصنيفاته، بالإضافة إلى التأثير على الاعتراف والقياس المحاسبي. ففي ظل زيادة الحاجة إلى شفافية العمل المحاسبي والمالي، أصبحت متطلبات إفصاحات الشركات ضخمة ومعقدة، مما أدى إلى مواجهة شركات التحليل المالي لصعوبات كبيرة في الحصول والتجهيز للبيانات المالية الصادرة عن القوائم المالية لمختلف المؤسسات، وكذا لاستخدامها في التحليل المالي، كما أن اللحاق بركب التطور التقني لم يعد خياراً، بل أضحى من أساسيات الحياة الاقتصادية وركنا من أركان البقاء

والاستمرار على تحريك عجلة التطوير والنماء في المجالات كافة، ولعل هذا ما دفع النظم المحاسبية إلى العمل على إعداد مشروع يتضمن تقديم لغة إلكترونية وقياسية جديدة لإعداد التقارير المالية لأغراض الإفصاح، وذلك بهدف مساعدة الشركات والمستثمرين من خلال تطوير آليات إعداد وتدقيق المعلومات وتزويدهم بأفضل الطرق لتحليل واستخدام تلك المعلومات بكفاءة، وأطلقا عليها لغة .XBRL ومصطلح XBRL هو اختصار لعبارةExtensible Business ReportingLanguage، أي لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة، ويمكن بواسطة هذه اللغة نقل البيانات المالية من خلال مصطلحات Taxonomies وترميزها في صيغ مقروءة إلكترونياً بشكل يتوافق مع معايير إعداد التقارير المالية IFRS، أي توحيد المصطلحات المتعلقة بالتقارير المالية لسهولة وسرعة الوصول إلى المعلومات التي تتضمنها ومقارنة محتوياتها بعضها مع بعض. هذا، ويؤدي الإفصاح الالكتروني باستخدام لغة XBRL إلى تقليص الوقت والجهد المطلوبين لمعالجة البيانات المالية للقيام بالتحليل المالي أو الحصول على معلومات أو تقارير محددة باستخدام هذه البيانات، باستخدام مجموعة قواعد تستخدم كبناء معرّف للغة الإفصاح عن الأعمال، تعتمد لغة خاصة بتطبيقات الإنترنت تدعى اللغة المرمزة القابلة للتوسع لتمثيل تطبيقات مستقلّة للمستندات والبيانات من أجل الإفصاح عن الأعمال بصورة تقرير الكتروني. وتستفيد لغة تقارير الأعمال الموسعة من هذه الأداة المرنة والشائعة بغية توحيد تمثيل آلية الإفصاح عن الأعمال والبيانات،وكي يتحقق ذلك لابد من الإتفاق على كيفية تمثيل الحقائق المختلفة الموجودة في القائمة المالية النموذجية المعدّة طبقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عمومالتلبية إحتياجات مستخدمي التقارير المالية.

إشكالية البحث: ومن هنا يتبادر إلى أذهاننا الإشكالية الرئيسية الآتية:

هلتساهم تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودةالإفصاح المحاسبي باستخدام تقنية لغة تقارير الأعمال الموسعة **XBRL؟**

وفي ضوء ما سبق، فإنه يمكن صياغة مشكلة البحث تفصيليا من خلال التساؤلات البحثية التالية:

1- هل إستخدام تكنولوجيا المعلومات عند الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية والمالية يؤدي إلي تحسين جودة الافصاح المحاسبي؟

2- هل تعمل تقنية تقارير الأعمال الموسعة XBRLعلى تحسين جودة الإفصاح المحاسبي؟

فرضيات البحث: بالنظر لما سبق وكإجابة مسبقة على إشكالية دراستنا نفترض الاتي:

1-يسمح إستخدام تكنولوجيا المعلومات عند الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية والمالية بتحسين جودة التقارير المالية.

2- تعمل لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRLعلى تحسين جودة الإفصاح المحاسبي.

أهمية البحث وأهدافه:

* **أهمية البحث:** تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تناولنا موضوع ذا أهمية كبيرة للمهتمين بالقوائم المالية (المدققين الخارجيين، المستثمرين، المساهمين، الجهات الحكومية) للمساهمة في بيان إمكانية تطبيقميكانيزم لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRLكتقنية لتكنولوجيا المعلومات في تطوير الإفصاح المحاسبيللمعلومات المتضمنة في القوائم المالية ومن ثم مدى قدرتها على الاعتماد على تلك القوائم المعدة أو المنشورة من خلال هذه اللغة وأيضا تكمن أهمية الدراسة في إمكانية الجزم المطلق لإستخدام معايير لغة XBRL في نشر البيانات المحاسبية والتوسع بها لإمكانيتها على رفع كفاءة التقاريرالمالية في المؤسسات الاقتصادية على اختلاف خصائصها التشغيلية وتأثيرها على عدد من القضايا منها جودة التقارير من حيث موثوقية الإفصاح، وعدم تماثل المعلومات، وتحقيق الشفافية.

* **أهداف البحث:**

– توضيح مفهوم لغة تقارير الأعمال الموسعة والنشر الالكتروني للبيانات المحاسبية.

–تحديد العوامل المؤثرة على اللغة من ناحية تطبيقها على القوائم المالية.

– تحديد دور لغة تقارير الأعمال الموسعة في تطوير البيانات المحاسبية.

– التعرف على أسس تكنولوجيا المعلومات باستخدام تقنية تقارير الأعمال الموسعة XBRL فيإضفاء الثقة في البيانات المحاسبية المنشورة وبالتالي تيسير إمكانية الرقابة عليها.

منهج وأسلوب البحث:يتمالتركيزعلىالمنهجينالتاليينفيهذاالبحث:

– **المنهج الإستقرائي:** يعتمد هذا المنهج على الملاحظة والاستنتاج العلمي وإستقراء الواقع من خلال الدراساتالسابقة المتاحة عن طريق المكتبات العلمية والأبحاث العربية والأجنبية والدوريات العلمية ومواقع الإنترنت ذات الصلة بموضوع البحث، وذلك بهدف تكوين الإطار النظري ووضع الفروض البحثية التي يتعين إختبارها لتحقيق هدف البحث.

– **المنهج الوصفي التحليلي:** يعتمد هذا المنهج علىإستنباط وتفسير وتحليل دور تكنولوجيا المعلومات على تحسين جودة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية المحاسبيةوبالتالي تحسين جودة التقارير المالية وذلك باستخدام تقنية تقارير الأعمال الموسعة XBRL، واستخلاص أهم النتائج منها لإمكانية التحقق من صحة او عدم صحة فروض البحث.

برنامجالبحـــث :لأجل معالجة النقاط التي تحويها هذه الدراسة سيتم تبويبها على النحو التالي:

المحور الأول: الجانب المفاهيمية لتكنولوجيا المعلومات.

المحور الثاني: الإفصاح الالكتروني للمعلومات المحاسبية.

المحور الثالث: مساهمة لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRLفي تحسين جودة الافصاح المحاسبي.

1– المحور الأول:الجوانب المفاهيمية لتكنولوجيا المعلومات:

لقد أدى التغير الكبير والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وظهور شبكة الإنترنت واتجاه الشركات نحو استخدام شبكة الإنترنت للإفصاح عن المعلومات عليها أواستخدامها للتجارة الإلكترونية إلى التأثير على مهنة المحاسبة، وظهور العديد من الوسائل الحديثة مثل نظم تخطيط موارد المشروع والنظم الخبيرة والتبادل الإلكتروني للبيانات، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات وفرض تحديات جديدة على المحاسبين للتعامل مع هذه التقنيات الحديثة ودمجها مع النظم المحاسبية التقليدية أو استحداث نظم معلومات محاسبية متكاملة تندمج مع هذه التطورات في تكنولوجياالمعلومات والاتصالات.

1-1- تعريف تكنولوجيا المعلومات تكنولوجيا المعلومات أو تقنية المعلوماتIT :

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو التالي: "تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجموعة من التكنولوجيات التي تسمح بجمع، تخزين، نقل ومعالجة المعلومات في شكل صور، أصوات وبيانات وهي تشمل الإلكترونيك الدقيقة، علم البعديات الالكترونية والتكنولوجياالملحقة"[1]

كما عرفت تكنولوجيا المعلومات أو تقنية المعلومات **IT**على أنها عبارة عن: "اختصاص واسع يهتم بجميع نواحي التكنولوجيا، ومعالجة وإدارة المعلومات، وبشكل خاص في المنظمات الكبيرة، وذلك من خلال التعامل مع برمجيات الحاسوب، والحواسب الإلكترونية بهدف تحويل، وتخزين، وحماية، ومعالجة، ونقل، واستعادة المعلومات".[2]

كما عرف**H. Bouquin**ويوضوح أن نظام المعلومات هو: "**إجراء يستعمله المسيرون من اجل التحكم**"بمعنى **حوكمة التسيير**.[3]

وبالتالي يمكن الوصول إلى أن تكنولوجيا المعلومات ترتكز على ثلاثة مفاهيم أساسية وهي معايير يعتمد عليها النظام في تقييم الأداء وهي الكفاءة، الفعالية والملائمة.

1-2- تاريخ تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

ظهرت تكنولوجيا المعلومات في فترة التسعينات عندما أصبحت أجهزة الحاسوب الأدوات الأساسية في العمل على كافة المستويات والمجالات لتلبية متطلبات الحياة اليومية أو الأعمال التجارية أو الأنشطة العملية المختلفة في المؤسسات، وكذلك مع الطلاب، لذلك توجب على المختصين تطوير التكنولوجيا، ووضع أسس البنية التحتية لها.[4]

1-3- خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

- **الدقة:** ويقصد بها الدقة من حيث النوعية الجيدة للمعلومات، وما يقابلها من كمية المعلومات.
- **التوقيت:** ويقصد بها الفترة الزمنية المستغرقة لتقديم المعلومات للمستفيد واسترجاعها.
- **الصلاحية:** ويقصد بها مدى ملائمة المعلومات لاحتياجات المستفيد.
- **التكافل أو الشمولية:** ويقصد بها تأمين جميع الجوانب التي يحتاجها المستفيد.

- **الوضوح:** أن تكون المعلومات بعيدة عن اللبس والغموض والخلط غير المبرر مع موضوعات أخرى.
- **قابلية التحقيق:** أن تكون المعلومات المتقدمة قابلة للفحص والمراجعة والتحقيق من حيث صحتها ووقتها.[5]
- **الاقتصاد في الوقت وحسن توقيت المعلومة المقدمة:**يوفر نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال المعلومات المناسبة في الوقت المناسب حيث أن المعلومة المتأخرة تفقد معناها وفائدتها جزئيا أو كليا، فحصول متخذ القرار على معلومة صحيحة ولكن متأخرة ليس لها أثر على القرار.
- **الاقتصاد في التكاليف:** يساهم النظام الفعال لتسيير المعلومات على تخفيض التكاليف خاصة إذا كان هذا النظام إلكتروني مبني على الحاسب والبرمجيات فهو يخفض من تكاليف التشغيل وتكاليف الوقت وأيضا تخفيض التكاليف من خلال التقليل من الأخطاء الانحرافات التي غالبا ما يكون لها تكاليف باهظة.

وتم تصميمها في شكل أنظمة ذكية الكترونية لإعطاء تأكيد معقول بتحقيق الأهداف التالية:

- الثقة في التقارير المالية.
- الالتزام بالقوانين واللوائح الملائمة.
- فعالية وكفاءة العمليات."[6]

– **مراقبة الجودة:** تعتبر إدارة الجودة ذات جودة تتلاءم ورغبات المستهلكين او مستخدمي المعلومات من حيث المظهر الخارجي ومنه فإن موضوع إدارة الجودة لها اهتمام كبير من طرف الباحثين الذين حاولوا تقديم شروط وعوامل تحسين الجودة حسب مرجعية التنظيم الدولي **ISO**.

– **إدارة الوقت:** يكتسب عنصر الزمن أهمية كبرى لا سيما أنه غير قابل للشراء والبيع كما لا يمكن تخزينه لذا وجب التفكير في استغلاله حيث يعتبر كرأسمال للمؤسسة.

لذا من الواجب مراقبة تسيير الوقت وإدارته عن طريق:

- تحديد كيفية استخدام الوقت حسب الخطة المسطرة.
- تنفيذ الأهداف عن طريق جدولة زمنية باستخدام بحوث العمليات Recherche Opérationnelle
- تحديد الأوليات فيما يخص الأهداف.
- وضع خطة لتحقيق الأهداف.
- العمل على تطوير بعض الكفاءات والقدرات الشخصية للتغلب على الإشكاليات الطارئة.[7]

1-4- تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

- **الحوكمة الإلكترونية:** ويقصد بها إدارة المعاملات والخدمات العامة التي تقدم للمواطنين في الدولة بشكل إلكتروني، وذلك عن طريق استخدام أجهزة الحاسوب بدلاً من استخدام الطرق التقليدية كالورق أو الانتقال من دائرة إلى أخرى.
- **التعليم الإلكتروني:** عن طريق تقديم المحتوى الإلكتروني للمتعلم بأيسر الطرق وباستخدام الوسائط الإلكترونية الحديثة؛ مثل: أجهزة الحاسوب.
- **التجارة الإلكترونية:** عبارة عن تطبيق لتقنية المعلومات يحقق الفائدة للشركات عن طريق الربح والنفاذ إلى الأسواق على نطاق واسع، ويحقق الفائدة للمستهلك من حيث توفير الخدمات والسلع، وسهولة الحصول عليها.
- **الصحة الإلكترونية:** من خلال توفير مواقع الأخصائيين في فروع الطب المختلفة، وتقديم الاستشارات الطبية دون الذهاب إلى عيادة الطبيب، وتقديم المعلومات عن الأمراض المختلفة. معوقات تكنولوجيا المعلومات ضعف البنية التحتية، وعدم مواكبتها ثورة تكنولوجيا المعلومات، والمتمثلة بغياب الاعتمادات المالية، وقلة الخبرات، وعدم توفرها، وجهل العديد من الأفراد بأهميتها. نقص التوعية، وعدم نشر الثقافة الإلكترونية، وعدم تشجيع المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات على نشر ثقافتهم المعلوماتية.[8]

1-5- دور نظام البرمجة الموحدة لتسيير الموارد" ERP, PGI" في حل مشكلة قياس الاداء ودعم الحوكمة:

قد ظهرت بعض البرامج المعلوماتية التي تستجيب لهذا النوع من الاختيار لقياس أداء موارد المؤسسة منها البرمجة الموحدة للتسيير المدمج Logiciels de Gestion Intégrés(**PGI**) أو (**ERP**) EntrepriseRessource Planning، يعمل هذا النظام قصد توحيد التسيير التكامـــلي la gestion intégrée لمجمل تطبيقات الإعلام الآلي الخاصة بالمحاسبة ضمن برنامج موحد، بشكل يسمح بتوحيد تدفقات المهام، من الأمر بالصرف إلى تصفية النفقات. وبشكل موازٍ العديد من التجارب تم الانطلاق فيها لإدماج انظمة التسيير والمحاسبة، والتي تعمل على إنشاء هيكل من التطبيقات المرجعية الممكن استعمالها على مستوى الإدارة وبنائها. كما أنها لم تأت بتقليص في النفقات فقط، بل عملت على تطوير ثقافة تسيير ومعرفة التكاليف لدى المسيرين، حيث تخضع هذه الأخيرة لمشاريع تكنولوجية كبيرة في الآونة الأخيرة، والاقتران بمعرفة حقيقية للتكاليف. كما أنها تخدم جميع أنواع هياكل وتكاملات المؤسسات، وقد تختلف أشكال التكاملات حسب طبيعة وحجم المؤسسة، فيمكن ذكر ثلاثة أنواع من التكاملات:

- التكامل الأفقي والذي يخص المزاوجة بين المحاسبة المالية، التحليلية والموازنية.

- التكامل العمودي ويتعلق الأمر هنا بتركيز تدفقات المدخلات من الأعلى (التموين، التسويق...) وتدفقات المخرجات المتكاملة من الأسفل ضمن آليات التسيير والقيادة (التجميع، لوحة القيادة، التقرير...).
- التكامل الشامل وهي أحدث التكاملات الأكثر شمولا لمعلومات المؤسسة، ويتعلق الأمر هنا باستعمال نظام وحيد يجمع كل معطيات المؤسسة مهما كانت طبيعتها (داخلية وخارجية).[9]

وهو جد مرتبط بتطوير نظم المعلومات؛ حيث يسمح بالتعريف بالصيرورة التي على أساسها يتم إدراك إنجازات التسيير في الوقت الحقيقي، وهذا عن طريق **مقاربة تكنولوجية** عارضة للتوفيقة مكونة من **أنظمة معلوماتية**. والتي تتم في وقت قياسي وبتكلفة متدنية لأقصى مستوياتها، وبشفافية عالية الجودة؛ مما يتوافق مع أحد أهم مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق الإفصاح والشفافية.[10]

كما عرف هذا النظام عدة انظمة فرعية تسمى **بالنظم الخبيرة**؛ حيث بدأ البحث في الأنظمة الخبيرة بعد انخفاض فائدة الميكانيزمات العامة التي كانت تعالج المشاكل العامة، ولهذا عجزت عن حل المشاكل في المجالات الخاصة، وبالتالي نقص الفعالية نظرا للاهتمام بالعمومية.

كما له القدرة في التأثير في شفافية وعدالة توزيعها مما من شانه أن يخدم الحوكمة من ثلاثة جوانب هامة:

- خدمة مبدأ الشفافية الإفصاح؛ من خلال التتبع المستمر للنتائج المحققة ورفعها ان كانت ايجابية، أو معالجة السلبية منها.
- تفعيل مبدأ حماية حقوق الأطراف ذات المصلحة على وجه الخصوص المساهمين؛ من خلال العدالة في توزيع الثروة.
- خلق الثروة أو إضافة القيمة من خلال مساعدة الإدارة في وضع الإستراتيجية المثلى لها وكذا في تطبيقها على غرار الدور الاستشاري الذي يلعبه مراقب التسيير.[11]

2-المحور الثاني: الإفصاح الالكتروني للمعلومات المحاسبية:

نشأ الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية متأثرا بمجموعة من المتغيرات التكنلوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ولعل أهم تلك المتغيرات تتمثل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ساهمت في تشكيل ملامح ذلك الإفصاح، فقد قاربت تكنولوجيا الاتصالات الحدود الزمانية والمكانية وأدركت الكثير من الشركات ضرورة أن تستغل الإمكانيات التكنلوجية الهائلة لشبكة الانترنيت في سرعة انتشار المعلومات.

2-1-مدخل للإفصاح المحاسبي:

يكتسي الإفصاح المحاسبي بشكل عام أهمية بالغة، وذلك لما يقدمه من معلومات للأطراف المهتمة بالشركة عموما والمساهمين خصوصا حيث تفييدهم هذه المعلومات في إتخاذ القرارات الملائمة ويسهل كذلك

على المستثمرين تقييم أداء الشركة، إذ يعتبر أداة الشركة للاتصال بالعالم الخارجي، فبدونه لن تكون هناك فائدة لمخرجات النظام المحاسبي، غير أنه تواجه المؤسسات الاقتصادية صعوبات فيما يتعلق بالالتزام بقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، وهذا راجع الى واقع البيئة الاقتصادية التي نشأ فيها النظام المحاسبي المالي، او راجع أيضا لواقع البيئة المحاسبية التي تعمل فيها هذه المؤسسات.

لذا يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه توصيل بيانات ونشر لمعلومات تساعد مستخدمي البيانات المالية والمحاسبية على تفهم القوائم المالية وما تحتويه من أرقام بصورة كافية، كما يعني الإفصاح المحاسبي اتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي يعتمدعليها الأطراف المهتمة بالمشروع على أن تشمل القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها لكل المعلومات التامة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل مستخدمي القوائم المالية[12]، وعليه فان الإفصاح المحاسبي يمثل أحد مهام الوظيفة المحاسبية وهو جوهر النظرية المحاسبية، إذ ينطوي على الإعلان المدروس بطريقة اختيارية أو إجبارية لما لدى الإدارةمن معلومات وبيانات ذات صفة اقتصادية نافعة للأطراف الداخلية والخارجية المعنية بمثل هذه المعلومات، وذلك باستخدام أدوات معينةوتحقيقا لأهداف معينة، تتجلى أهمية الإفصاح المحاسبي في أنه يعتبر أحد معايير الرقابة على إعداد القوائم المالية، إذ يتناوله مراجع الحسابات للتعبير عن مدى انطباق طريقة اعداد التقارير المالية مع المعايير اللازمة لإعدادها، كما أن أهمية الإفصاح المحاسبي تتجلى في أنه يقدم أساسا للمقارنات والتحليل المالي للمشروع، إذ يعتبر الإفصاح من أهم ما يحتاجه محللو القوائم المالية للوصول إلى المؤشرات المالية السليمة بغرض المقارنة بين السنوات المختلفة[13] .

2-2- ماهية الإفصاح الالكتروني:

أن الإفصاح المحاسبي الالكتروني يعني نشر مخرجات النظام المحاسبي على شبكة الأنترنيت، أي عرض المعلومات فقط وليس معالجتها كما هو في المحاسبة سواء التقليدية أو الإلكترونية ". وعليه سوف لن يختلف عن الإفصاح التقليدي عدا ما يتعلق بكونه: " أسلوبا لعرض كافة المعلومات الجوهرية الخاصة بنتائج أعمال الوحدة الاقتصادية في صلب القوائم المالية أو في خارجها (هوامش وملاحظات)، وإتاحة هذه المعلومات بشكل فوري أمام كافة الفئات ذات المصالح في الشركات وذلك من خلال إمكانية الاستفادة من وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة كالكومبيوتر وشبكة الأنترنيت "[14].

2-3- منافع الإفصاح الالكتروني:

يعمل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على تحقيق العديد من المنافع لكلا من مستخدمي المعلومات،والمؤسسة، وكذلك الأسواق المالية، ويتضح ذلك كالآتي:[15]

- **تخفيض تكلفة إنتاج المعلومات وزيادة عدد المستخدمين لها:**حيث خفضت التقارير المالية الإلكترونية من تكاليف إنتاج المعلومات وعملت علي زيادة عدد المستخدمين المحتملين لتلك المعلومات، حيث أن تكلفة طباعة وتوزيع التقارير المالية الورقية لم تعد عائقا أمام نشر المعلومات لمختلف أصحاب المصالح،وأصبحت المؤسسة قادرة على أن تقدم المعلومات الجمهور كبير من المتعاملين معها، وبالتالي أصبحت المعلومات كسلعة عامة متاحة للجميع، وهذا بخلاف التقارير المالية الورقية التي لا تتاح إلا لمن يطلبها فقط، وهذا بالتبعية يحقق الوصول المتكافئ لمستخدمي تلك المعلومات.
- **توفير المعلومات الفورية:** يعمل الإفصاح الإلكتروني على إتاحة المعلومات الفورية بشكل مستمر داخل التقارير المالية الإلكترونية، وهذا من شأنه أن يتيح المعلومات في التوقيت المناسب لمتخذي القرارات ومن ثم تتحقق ملاءمة المعلومات.
- **مرونة وسهول الوصول للمعلومات:**وذلك من خلال الروابط المتشعبة لمواقع الإنترنت في دمج أقسام متعددة من التقارير المالية المنشورة عبر الشبكة الدولية للمعلومات مع العديد من المعلومات الأخرى المتعلقة بها في مواقع أخري، ومن ثم إمكانية إجراء المقارنات ودعم اتخاذ القرار.
- **تحسين وصول المستخدم للمعلومات:**وذلك من خلال توفير معلومات تلبي احتياجات المستخدمين وبشكل أكبر مما يتوافر في التقارير المالية التقليدية، وذلك بطريقة فعالة وأكثر عدالة.
- **المساعدة في تحقيق كفاءة الأسواق المالية:**حيث تري هيئة بورصة الأوراق المالية الأمريكيةأن نشر المعلومات من خلال التقارير المالية الإلكترونية، يعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية للمنشأة، من خلال توفير المعلومات التي يحتاج إليها المتعاملين في الأسواق المالية في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الاستثمارية مما يساعد على تحقيق كفاءة الأسواق المالية.
- **تخفيض مشاكل الوكالة:**حيث يعمل الإفصاح الإلكتروني على تخفيض مشاكل الوكالة التي يمكن أن تنشأ بين الإدارة وأصحاب المصالح داخل المنشأة، وذلك من خلال تعزيز الشفافية وتحقيق الثقة في التعاملات.

2-4- مراحل تطور الإفصاح الالكتروني:

ففي بداية التسعينات من القرن الماضي اعتمدتبعض الشركات على استخداماالأقراص المدمجة(CD)[16]في توزيع المعلومات المالية، حيث تقوم بتحميل نسخة مطابقة تماما للتقارير المالية المطبوعة على القرص المدمج ويتم توزيع تلك الأقراص باستخدام الطرق التقليدية في توزيع التقارير المالية في صورتها

الورقية من خلال ارسالها للمستفيدين بالبريد بعد معرفة عناوينهم، ولكن مع ظهور شبكة الأنترنيت بدأت العديد من الشركات الاعتماد عليها في عرض معلوماتها المالية، وقد مر عرض المعلومات المالية على شبكة الأنترنيت من زاوية تطور وسائل عرض تلك المعلومات إلى ثلاثة مراحل تتمثل بالاتي:

- **المرحلة الأولى:** تتمثل هذه المرحلة بقيام الشركات بتوفير نسخة من المعلومات المالية مطابقة تماما لتلك المتوافرة في صورتها الورقية من خلال استخدام الورقة الإلكترونية والتي من الشائع تسميتها بملف(PDF)[17].
- **المرحلة الثانية:**تتمثل هذه المرحلة في استخدام لغة ترميز النصوص التفاعلية والتي يرمز لها (HTML)[18] في عرض المعلومات المالية على مواقع الشركات. والتي تعد احدى لغات البرمجة التي تسخدم اساسا في تصميم المواقع الإلكترونية. وعلى الرغم من المزايا التي تحققها هذه اللغة في تجاوز بعض سلبيات ملف (PDF) حيث تتيح امكانية استخدام خاصية الروابط التفاعلية وكذلك تمكن من فهرسة المعلومات.
- **المرحلة الثالثة:** تتمثل هذه المرحلة في استخدام الإمكانيات المتطورة لتكنلوجيا الأنترنت وابتكار اشكال عرض جديدة تتجاوز سلبيات المراحل السابقة. حيث ظهرت خلال هذه المرحلة لغة الترميز الموسعة (XML)[19]في تبادل المعلومات حول شبكة الأنترنت. وقد صاحب ظهور هذه اللغة اهتمام (Charles) وهو محاسب قانوني يعمل في احدى الشركات الأمريكية وبدعم وتمويل من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بدراسة امكانية استخدام هذه اللغة في تصميم برنامج لإعداد القوائم المالية الإلكترونية.
- **المرحلة الرابعة:** وبعد عدة محاولات ظهرت لغة تقرير الأعمال الموسعة (XBRL)[20]ويقصد بها هي برنامج حاسب يضيف بطاقة تعريفية لكل جزئية من معلومات القوائم المالية الإلكترونيةباستخدام علامة أو شفرة تعريفية وباستخدام القوائم المالية الإلكترونية المصممة باستخدام لغة (XBRL) يمكن للمستخدم القيام بأجراء تحليلات للمعلومات دون اعادة معلومات القوائم مرة اخرى كما هو الحال في المراحل السابقة.[21]

3-المحور الثالث: مساهمة لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL في تحسين جودة الافصاح المحاسبي

3-1- تعريف لغة تقارير الأعمال الموسعة(XBRL):

تعتبر لغة البرمجة المرنة لتقارير الأعمال لغة التواصل الالكتروني للمعلومات المالية والتجارية، وهي مبنية على أساس تصنيف XML أو ما يعرف بعلم التصنيف الذي يتيح للمستخدم إعداد ونشر المعلومات المالية (بأنماط متنوعة) وتبادلها وتحليلها وعرضها على هيئة كشوفات مالية. توفر لغة البرمجة هذه فوائد كبيرة في إعداد وتحليل ونقل المعلومات، كما تساعد على زيادة الكفاءة وتحسين دقة وموثوقية المعلومات لجميع المشاركين في توريد أو استخدام هذه المعلومات وبأقل تكلفة ممكنة[22].

كما تعرف على أنها لغة إلكترونية معيارية مجانية قابلة للتوسع أساسها لغة XML المعيارية. تعتمد التقرير والإفصاح على الانترنت لتحسين وتسريع الإفصاح عن التقارير بأقل تكلفة ممكنة، لذلك فهي تهدف إلى تزويد مستخدمي التقارير المالية بتقارير وقوائم مالية تم إعدادها ونشرها بصيغ معيارية تستطيع استخراج واستخلاص البيانات المالية بشكل موثوق وتبادلها آليا[23].

3-2- مفردات لغة تقارير الأعمال الموسعة(XBRL)ومفاهيمها:

لابد أن يكون لكل لغة مفردات ومفاهيم تميزها عن غيرها من اللغات، والجدول المواليوضحهذه المفردات والمفاهيم:

الجدول رقم01: مفرداتومفاهيملغةتقاريرالأعمالالموسعة (XBRL)

المفردة	مفهومها
العلامة أو الوصف [TAG]	هو العنوان أو الوسم، والذي يبدأ وينتهي به كل عنصر موجود بالبرنامج المكتوب بلغة (XBRL).
لعنونة أو التوصيف [Tagging Process]	هي العملية التي يتم بمقتضاها وصف البيانات الخاصة بالحقول المحاسبية.
توصيفات الملفات [TaggingFiling]	هي العملية التي يتم خلالها تحويل الملفات للشكل الذي تتطلبه لغة (XBRL).
عناوين اللغة [XBRL Tags]	هي العناوين التي يشمل عليها البرنامج المكتوب بلغة (XBRL) حيث تصل عدد العناوين للتصنيف الأمريكي إلى (1500) عنوان
قاعدتي البيانات [EDGAR] [IDEL]	هما نظامان للإمداد بالبيانات، بمعنى أنهما قواعد بيانات للإمداد بالبيانات بشكل تفاعلي في سوق الأوراق المالية الأمريكية والذي تم تحديثه عام (2009).
مواصفات اللغة [XBRL Attributes]	هي الخصائص والمواصفات الخاصة بهذه اللغة، وتشمل العنوان الرسمي والاسم والرصيد والبيانات والوصف والمرجع والمحتوى.

التصنيف [Taxonomy]	هو قاموس يحتوي على أسماء وعناصر لغة (XML)، والتي يتم تحديدها بوضوح عند إعداد تقارير الأعمال.
الدليل الإرشادي [Schema]	وهو الدليل الذي يتم فيه تحديد وتعريف هيكل ومحتوى العناصر التي تتشكل منها لغة التمييز الموسعة (XML).
مستند أو تقرير لغة (XBRL XBRL) [Document]	هو التقرير المنفذ بلغة (XBRL)، وهو يعكس المعلومات المطلوب عمل التقرير عنها.
المستند المستخلص [Instance Document]	هو التقرير الذي يصف المعلومات المحاسبية، مثل قائمة الدخل والمركز المالي.
القائمة النمطية [Style Sheet]	هو الشكل الذي يعرض عليه التقرير المطلوب استخلاصه (Instance Document)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على سامر مظهر قنطقجي، **لغة الإفصاح المالي والمحاسبيXBRL**، الإصدار الإلكتروني الأول، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2012،.ص: 168.

3-3-الجهود العالمية للاستفادة من لغة (XBRL):

أولاً: الجهود الأوروبية:

المرحلة الأولى: حيث بدأت هذه المرحلة في العام (2003) فتم تطبيق هذه اللغة علىنطاق حكومي واسع. وكانت أبرز الجهات التي طبقت هذه اللغة في تلك المرحلة هي مصلحة الضرائب في إيرلندا، وقطاع البلديات في ألمانيا، والقطاع المصرفي في إسبانيا، ومجلس المياه في هولندا، وهيئة إدارة الشركات في الدنمارك.

المرحلة الثانية: وبدأت هذه المرحلة في العام (2004)، حيث تم استخدام لغة (XBRL) من قبل البنك المركزي الإسباني والبنك الأوروبي.

المرحلة الثالثة: مع نهاية العام (2004) اهتمت المفوضية الأوروبية بشكل رسميبتوحيد التصنيف الخاص بلغة (XBRL) بشكل قياسي للدول السبع والعشرين الأعضاء.

ثانياً: الجهود الآسيوية للاستفادة من لغة (XBRL):

في أواخر العام (2003) كانت الصين أول دولة آسيوية تطبق هذه اللغة في سوق شنغهاي، ثم امتدت هذه اللغة إلى وكالة الخدمات المالية اليابانية، بالإضافة إلى أسواق المال في سنغافورة وكوريا الجنوبية. ويلاحظ أن التصنيف الأسيوي (Asian XBRL Taxonomy) يقع تطويره على عاتق أسواق المال وليس الجهات الحكومية كما هو الحال في أوروبا.

الجهود الأمريكية للاستفادة من لغة (XBRL):

في 30 يناير 2009 أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية قواعد جديدة تلزم فيها الشركات المسجلة بتطبيق لغة تقاريرالأعمال الموسعة (XBRL) على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (2010 – 2009): وفيها تلتزم الشركات العامة والأجنبية والتي تطبق مبادئ المحاسبة الأمريكية (U.S GAAP) والتي يزيد حقوق الملكية فيها عن (5 مليار دولار)بتطبيق لغة (XBRL) على تقاريرها المالية.

المرحلة الثانية (2011 – 2010): وفي تلك المرحلة تم إلزام الشركات العامة المطبقة لمبادئ المحاسبة الأمريكية والتي يزيد حقوق ملكيتها عن (700 مليون دولار) بتطبيق (XBRL) على تقاريرها المالية.

المرحلة الثالثة (2012 – 2011): وفيها تم إلزام باقي الشركات والتي لم يشتمل عليها المراحل السابقة، وكذلك الشركات التي تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS بتطبيق لغة (XBRL) وهذا يؤكد على مدى اهتمام لجنة الأوراق المالية الأمريكية بلغة (XBRL)[24].

3-4- أثر استخدام لغة XBRL على زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي بشكل عام والالكتروني بشكل خاص:

تعتمد منفعة المعلومات المحاسبية على مدى وملاءمتها لعمليةاتخاذ القرار الاستثماري، فتوفر العديد من المعلومات على شبكة الانترنت، مما قد يصعب على المستخدمين الحصول على المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة.إن لغة XBRL وضعت حداً لهذهالمشكلة بتوفيرها معلومات ملائمة لعملية اتخاذ القرارات، من خلال مساهمتها في تعزيز الخصائصالنوعية لجودة المعلومات المحاسبية المنشورة مما سيجعل عملية تسعير الأوراق المالية أكثر دقة وكفاءة، وهذا بدوره سيؤدي إلى الرفع منكفاءة سوق الأوراق المالية.[25]

كما إن استخدام المؤسسات التكنولوجيا الحديثة، يساعد في تطوير طرق الإفصاح الالكتروني للتقارير المالية، نتيجة لتحسين جودة المعلومات، وشفافيتها، وضمان موثوقيتها، وتأمين محتوياتها وصولا إلى أسواق المال، وتتميز التقارير المالية المعدة بلغة (XBRL) ومفصح عنها إلكترونية على شبكة الانترنت بالعديد من المنافع والفوائد والمزايا، ويمكن تبيان تأثير استخدام المؤسسات للغة تقارير الأعمال الموسعة في زيادة فعالية الإفصاح الالكتروني لتقاريرها المالية على النحو التالي[26]:

- تعمل لغة XBRL بطريقة منتظمة لتبادل بيانات التقارير المالية بشكل قابل للتوسع.
- تساهم لغة XBRLفي تطوير جودة وسرعة عمليات المراجعةبإستخدام برامج وتطبيقات تستطيع قراءة ملفات XML، وتطبيقالمراجعة الآلية.
- تتيح لغة XBRL من تخفيضمعالجةالبيانات، وبالتاليتخفيض الوقت المطلوب لأداءمختلفالأعمال المحاسبية، مما يزيد سرعة وكفاءة أداء المحاسبين بالشركة؛
- تتضمن تكنولوجيا لغة XBRL إمكانية التصنيف الموحد للبيانات المالية، بالشكل الذي يسمح للمحللين الماليين، بتحسين قابلية التقارير المالية لإجراء المقارنات للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها، عموديا وأفقية وبدقة عالية، مما يرتفع بكفاءة وفعالية التحليلات المالية المحاسبية؛

- عمل لغة XBRL على تخفيض تكاليف إعداد ونشر وتبادل استخدام بيانات التقارير المالية، وذلك لتقليص العديد من أعمال التحضير اليدوية ذات الصلة بإعادة إدخال البيانات يدوية؛
- تساهم عناصر لغة XBRL الموحدة، في إعداد التقارير المالية بنسق موحد، بحيث يمكن أن يتبادها ويستخدمها كل المستفيدين عبر كل المحطات والبرامج، مما يسمح بإمكانية الوصول إلى أكبر قاعدة من المستثمرين والعملاء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي؛
- تمكن لغة XBRL من توصيل البيانات والمعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة في وقت ملائم، بما يتناسب مع تطورات بيئة التجارة الالكترونية، والاستثمار المباشر، والتعامل المباشر على الأوراق المالية؛
- تمكن لغة XBRL من الربط بين عناصر ومجموعات البيانات والمعلومات المحاسبية الملائمة للتقرير المالي، بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية إعداد التقارير المالية المفصح عنها الكترونية.
- تعمل لغة XBRL كبرنامج مستقل بذاته، أو إمكانية إدخاله إلى التطبيقات المختلفة للحاسب الآلي؛
- تتيح لغة XBRL إدخال وترميز البيانات مرة واحدة فقط، وتكون جاهزة للاستخلاص منها الكترونية في إعداد كافة أنواع التقارير المالية لكل مستخدميها، والتي يمكن أن تسلم إليهم الكترونية بدون الحاجة للتقارير الورقية، فالتقارير المالية الالكترونية بمثابة تقارير صديقة للبيئة.

5- الخاتمة:

لقد تبين من خلال هذه الدراسة أنلغة تقارير الأعمال الموسعة أصبحت نموذجا يمكن أن يعتمد عليه فيما يتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية وتمكين المستثمرين من الوصول للمعلومة في الوقت المناسب بأقل تكلفة، مما يجعل التقارير المالية أكثر صدقا وتعبيرا في سوق الأوراق المالية ويحسن صورة الشركة في هذا السوق.

النتائج والتوصيات:

– أن التحكم في تكنولوجيا المعلومات ووسائل لاتصال الحديثة أمر ضروري لتطبيق لغة التقارير الأعمالالموسعة.

– يتميز الإفصاحالإلكتروني بعديد المزايا مقارنة بالإفصاح التقليدي أهمها تقليل تكاليفنشر القوائم المالية.

– إن إعتماد لغة تقارير الأعمال الموسعة لا يعني بالضرورة التخلي عن الإفصاح التقليدي.

– إن لغة XBRL تساعد على زيادة جودة الإفصاح الإلكتروني، من خلال تحسين جودة المعلوماتالمحاسبية والمالية المنشورة وفق هذه اللغة.

– ينبغي على المؤسسات تبني موضوع الإفصاح الإلكتروني، بسبب مايوفره من شفافية في المعلومات المحاسبية

– ضرورة قيام المؤسسات بإنشاء مواقع إلكترونية فعالة؛

– ضرورة عقد ملتقيات ودورات تعريفية وتدريبية حول لغة التقارير الموسعة XBRL وذلك من أجل توضيحأهمية هذه اللغة على المستوى المحلي والدولي.

المراجع والإحالات:

[1] بوكفة حمزة، " اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2007–2008، رسالة لنيل شهادة الماجستير تخصص مناجمنت المؤسسة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، ص: 103–104.

[2]MEANING OF TECHNOLOGY AND ITS USE, "**WHAT IS TECHNOLOGY** – Edited. ", use of technology, 2017, Retrieved, p: 5-16.

[3]Nacer Eddine Sadi, **« le contrôle de gestion stratégique »**, Edition Harmattan, paris, France, 2009, P :19.

[4]techtarget, "**Information Technology**", Retrieved Edited 2017,p: 05-10.

[5]people of our everyday life,"**Positive Effects of Modern Technology** ", Edited Retrieved 2017, p: 05-10.

[6] مقال متاح على الموقع التالي www.socpa.org.sa/AU/Au11/au1102.htm تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2016/11/04، الساعة 13 و58 د

[7]محمد رفيق الطيب، "**مدخل للتسيير (أساسيات ووظائف، تقنيات)**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص– ص: 48–50.

[8]MEANING OF TECHNOLOGY AND ITS USE, "**WHAT IS TECHNOLOGY** – op cit, p: 5-16.

[9]**Gargeya, V.B.** and **Brady, C.** (2005), "**Success and Failure Factors of Adopting SAP in ERP System Implementation**", *Business Process Management Journal*. P: 15-17.

[10]Arrégle, J, L, et autres ; **« Les nouvelles approches de la gestion des organisations »** ; Edition. ECONOMICA .2000, P-P: 240- 244.

[11]**Gargeya, V.B.** and **Brady, C.** (2005), op cit, p:22.

[12]حيدر أحمد حسن صالح، هلال يوسف صالح، **كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا– كلية الدراسات التجارية، السودان، العدد الاول، 2013، ص:18.

[13]يحيي مقدم أحمد مارن، بابكر إبراهيم الصديق محمد، **متطلبات الإفصاح العام ومدى تطبيقها في التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم التكنلوجيا – كلية الدراسات التجارية، السودان، العدد الثاني، 2013، ص: 123.

[14]ريباز محمد حسين محمد، **الافصاح الإلكتروني في القوائم المالية ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد1، العدد 37، العراق، 2017، ص:307.

[15]محمد عزام عبد المجيد أحمد، **الإفصاح المحاسبي الالكتروني: المفهوم، الدوافع، المنافع، المخاطر (دراسة نظرية)**، المؤتمر العلمي السنوي الثالث للشباب الباحثين بالجامعات المصرية، 3/2/1 نوفمبر 2016، جامعة جانب الوادي، مصر، ص:6.

[16]compactdisks

[17]Portable Document File

[18]Hyper Text Markup Language

[19]Extensible Markup Language

[20]Extensible Business ReportingLanguage

[21]نضال عزيز مهدي، بكر ابراهيم محمود، **دور ومسؤولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 5، العدد 11، جامعة بغداد، العراق، 2010، ص–ص:5–6.

[22] مقال منشور على الموقع:https://qawaem.mci.gov.sa/Portal/ar/5.1.html

[23]سامر مظهر قنطقجي، **لغة الإفصاح المالي والمحاسبي XBRL**، الإصدار الإلكتروني الأول، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2012، ص144.

[24] سليم ممدوح سليم البوجي، مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بنظام الإفصاح المعدل، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

[25] بوجمعة بن صالح، جمال عمورة، لغة الإفصاح الإلكتروني XBRL ودورها في تحسين كفاءة الأسواق المالية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 20، العدد 02، 2016، ص:38.

[26]علاء علي أحمد حسين، **دور لغة التقارير الاعمال القابلة للامتداد XBRL فيزايدة فعالية الإفصاح الالكتروني للتقارير المالية**، مؤتمر قسم المحاسبة والمراجعة" الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في بيئة تكنولوجيا المعلومات بين النظرية والتطبيق"، 8-9 أكتوبر 2013، مصر ،ص-ص:23-25.

المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

ماهر أبوريدة
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
maherreda@hotmail.com

أنس صلاح الدين
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
anas.slah@gmail.com

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين من خلال التعرف على متطلبات القياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (38)، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة أن تتكاثف جهود كل من نقابة المحاسبين والمدققين الفلسطينية وكذلك المؤسسات المهنية لإصدار معيار وطني للمحاسبة على الأصول غير الملموسة يتوافق مع المعيار الدولي 38 وأن يتم تشجيع الشركات الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين المالي على الاستثمار في هذا النوع من الأصول.

الكلمات المفتاحية: الأصول غير الملموسة، الإفصاح المحاسبي ، بورصة فلسطين، المعيار المحاسبي الدولي 38.

Abstract :

This study aimed to demonstrate the accounting treatment for intangible assets in companies listed on the Palestine Stock Exchange by identifying the requirements for measurement and disclosure of intangible assets in accordance with International Accounting Standard No. (38). The study concluded that the efforts of the Palestinian Accountants and Auditors Syndicate should intensify as well as Professional institutions to issue a national standard for accounting for intangible assets in line with International Standard 38 and to encourage Palestinian companies listed on the Palestine Financial Market to invest in this type of assets.

Key words: Intangible Assets, Accounting Disclosure, Palestine Exchange, International Accounting Standard 38.

مقدمة:

في ظل التطورات المتسارعة في مجال الأعمال والتجارة العالمية التي يشهدها العالم في القرن الحادي والعشرين، أصبحت معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية من أكثر المجالات انتشارا في العالم وتطبيقا نظرا للقبول العام لهذه المعايير في العديد من الدول ومنها في فلسطين.

وتزايد مع هذه التطورات الاهتمام بالعناصر غير الملموسة والتي من أهمها براءات الاختراع،شهرة المنشأة، العلامات التجارية، حيث تم اعتبار هذه الموارد من العناصر الأساسية المساهمة في خلق القيمة، ولعل خير مثال على ذلك شركة (فيسبوك) أشهر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أن قيمتها السوقية تقيم بما يفوق عشرات المرات من أصولها الملموسة.

تعد الأصول غير الملموسة أحد العوامل المساهمة في تحديد التفاوت بين قيمة الشركة الدفترية حسب سجلاتها المحاسبية و قيمة الشركة حسب قيمتها السوقية، ومن الملاحظ خلال الفترة الماضية أن القيمة الدفترية للمنشآت قد تقلصت لصالح القيمة السوقية وهذا ما يكشف عن ارتفاع قيمة الأصول غير الملموسة مما يعزز من القوة الاقتصادية للمنشآت ويساهم في نموها واستمراريتها.

ومن الملاحظ أنه في بيئة الأعمال الفلسطينية تعتبر نسبة الأصول غير الملموسة مقارنة مع إجمالي أصول الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ذات أهمية لأن يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية المنشورة، وخصوصا أن هذه الأصول شكلت في بعض القطاعات أكثر من 50% من إجمالي الأصول الكلية كقطاع الخدمات على سبيل المثال.

الإشكالية:

بناءً على ما سبق ولأن الأصول غير الملموسة في الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين تعتبر ذات أهمية في توليد منافع اقتصادية مستقبلية لتلك الشركات فإن الإشكالية التي سيتم بحثها في هذه المداخلة يمكن

صياغتها في السؤال الرئيس التالي : ما مدى المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة في التقارير المالية للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟ وما مدى التزام تلك الشركات بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة؟

أهداف البحث:

من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه المداخلة مايلي:

- التعرف على متطلبات القياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار الدولي (38).
- التعرف على طبيعة وخصائص وأنواع الأصول غير الملموسة.
- معرفة مدى التزام الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بمعايير الإبلاغ المالي فيما يخص الأصول غير الملموسة.

منهجية البحث

يعتمد الباحثون في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بناءً على أهم ما تم كتابته حول الأصول غير الملموسة وكيفية معالجتها محاسبيا، وذلك بالرجوع إلى الدراسات والبحوث العلمية المنشورة، ويمكن تصنيف القضايا التي نناقشها في هذا البحث في ثلاثة محاور رئيسية، وهي:

أولا: مفهوم الأصول غير الملموسة وخصائصها وأنواعها؛

ثانيا: مفهوم ومعايير القياس المحاسبي للأصول غير الملموسة؛

ثالثا: الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة؛

رابعا: المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة في الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

أولا: مفهوم الأصول غير الملموسة وخصائصها وأنواعها؛

1- مفهوم الأصول غير الملموسة:

تعددت التعريفات حول مفهوم الأصول غير الملموسة،حيث عرفت بأنها أصول ليس لها جوهر مادي ملموس وتستخدم في عمليات المنشأة لتحقيق وتوليد إيراداتها. (الظاهر وآخرون، 2008)، وتعتبر كذلك أصل غير نقدي قابل للتحديد لكن ليس له وجود مادي، ويجب أن يتوفر شرطين في الأصل غير الملموس: – تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة مثل الشراء أو التطوير الداخلي.

–يتوقع أن تحصل المنشأة نتيجة اقتناء أو استخدام الأصل على منافع اقتصادية ممثلة بتدفقات نقدية مستقبلية. (أبو نصار، محمد و حميدات، 2017).

كما تعرف الأصول غير الملموسة بأنها: الأصول التي تفيد المشروع من خلال استغلال حقوق أو مزايا معينة، والتي تختلف عن الأصول الملموسة الأخرى، وقد تكون الأصول غير الملموسة قد تم حيازتها من الخارج أو تم بناؤها داخليا. (جيمس أ. كاشين، 2004).

وقدمت لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC تعريفا للأصل غير الملموس من خلال المعيار المحاسبي الدولي الثامن والثلاثون بأنه : أصل غير نقدي، قابل للتحديد، ليس له وجود مادي.

من هذه التعاريف يمكن استخلاص بعض الخصائص المميزة للأصل غير الملموس، حيث تشترك الأصول غير الملموسة بخاصية عامة حيث تفتقد الجوهر المادي بعكس الأصول العينية، كما أنها ليست نقدية كالحسابات المالية ويعتبر الأصل غير الملموس أصل قابل للتحديد مثل حقوق التأليف،حقوق الطبع،براءة الاختراع،العلامات التجارية تسيطر عليه المنشأة نتيجة أحداث سابقة مثل الشراء و التطوير الذاتي وبالتالي فإن البند غير الملموس يستوفي تعريف الأصل غير الملموس بتوافر شروط ثلاثة هي :

1– تحقق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتمثلة في تدفقات نقدية مستقبلية واردة نتيجة الاقتناء أو نتيجة استخدام تلك الأصول غير الملموسة في بيع البضاعة أو تقديم الخدمات أو أي منافع أخرى قد ينتج عنها تخفيض تكاليف على المنشأة.
2– السيطرة وتنتج إما عن شراء أو استحواذ وتكون المنشأة مسيطرة على الأصل غير الملموس إذا كان لها السلطة في الحصول على المنافع الاقتصادية من هذا الأصل.
3– قابلية التحديد ويكون الأصل غير الملموس قابل للتحديد عندما يكون إمكانية فصله عن المنشأة أو بيعه أو نقله أو تأجيره بشكل فردي.

2- خصائص الأصول غير الملموسة.

تتميز الأصول غير الملموسة عن بقية الأصول الأخرى بالعديد من الخصائص أهمها أن هذا النوع من الأصول لا يوجد له جوهر مادي ملموس علما أنه ليس كل الأصول التي تفتقد للجوهر المادي من الأصول غير الملموسة كحسابات المدينين.

إلا أنه هناك من يرى أن الأصول غير الملموسة تتميز بخاصيتين أساسيتين هما (مطر،2007):

1- ليس لها وجود مادي ملموس
2- المنافع المستقبلية المتوقعة منها غير مؤكدة.

وهناك من اعتبر أن أهم خاصيتين تتوافر في الأصول غير الملموسة هما (لطفي 2008): - قابلية الأصل غير الملموس للتحديد، والقدرة على السيطرة عليه ومدى توافر المنافع الاقتصادية المستقبلية له، فهذا الأصل يمكن تحديده في حالة أن يكون قابلا للفصل، بحيث يمكن فصله عن المنشأة أو ترخيصه، أو بيعه، أو التنازل عنه أو تبادله بشكل منفرد أو مع أصل آخر. وتسيطر المنشأة على الأصل إذا كان لديها القدرة للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية تنبثق من الأصل.

- كما تمتاز الأصول غير الملموسة بخاصية القابلية للتعرف والتحقق، وتختلف سبل الحصول عليها ويمكن إيجادها بشكل مستقل أو ضمن مجموعة من الأصول، أو نتيجة عملية اندماج مع منشأة أخرى، كما يمكن تحديد الفترة المتوقعة للمنافع طبقا لنص قانوني تتضمنه الشروط التعاقدية.

وبناءً على ما تم ذكره يتضح لنا أن هناك خصائص رئيسية للأصول غير الملموسة وأخرى ثانوية قد تميز الأصل غير الملموس عن الأصول الأصول الأخرى.

ويمكن توضيح هذه الخصائص كالتالي:

الخصائص الرئيسية للأصول غير الملموسة:

- ليس لديها جوهر مادي ملموس.
- تعتبر المنافع الاقتصادية المتوقع الحصول عليها من هذه الأصول غير مؤكدة.

- عدم القدرة على التنبؤ بعمر حياتها الاقتصادية.
- قابل للتحديد والتحقق

الخصائص الثانوية للأصول غير الملموسة:

- ارتباطها بشكل كبير بالمنشأة كوحدة واحدة وليس بمكوناتها حيث غالبا ما تكون غير قابلة للانفصال.
- تتفاوت قيمتها السوقية، بسبب أن المنافع المتولدة منها تتعرض للمنافسة بشكل مستمر.
- اختلاف طرق الحصول عليها ويمكن الحصول عليها بشكل مستقل أو مع أصول أخرى أو تتولد من عملية اندماج مع منشآت اقتصادية أخرى.

أنواع الأصول غير الملموسة.

تنقسم الأصول غير الملموسة إلى نوعين أساسيين هما (التميمي و آخرون،2013):

- أصول غير ملموسة قابلة للتميز بشكل مستقل، مثل براءة الاختراع وحقوق الطبع والملكية الفكرية والعلامات التجارية المسجلة والإيجارات التمويلية والتراخيص ومصاريف التأسيس والأبحاث.
- أصول غير ملموسة غير قابلة للتميز بشكل مستقل, مثل الأصول غير الملموسة المكونة داخليا وعمرها غير محدد كشهرة المنشأة.

كما يوجد تصنيف آخر للأصول غير الملموسة من حيث نشأتها (محمد مطر2007):

- المنح الحكومية ومن الأمثلة على ذلك براءة الاختراع وحقوق التأليف والعلامات التجارية.
- الاستحواذ على منشأة أخرى بشرائها بقيمة تزيد على القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول كالشهرة.
- العقود التي ينتج عليها مزايا احتكارية أو تنافسية معينة، مثل حقوق الامتياز وعقود التأجير.

ثانيا: مفهوم ومعايير القياس المحاسبي للأصول غير الملموسة؛

2-1 الاعتراف بالأصول غير الملموسة وقياسها:

أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (38) أن الاعتراف بالأصول غير الملموسة يتم فقط في الحالات الآتية:

أ- إذا كان من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية التي تعزى للأصل ستتدفق للمنشأة.

ب- إذا كان من الممكن قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق به .

2-1-1: القياس كأصل

لقد أوضح مجلس معايير المحاسبة الدولي في معيار المحاسبة الدولي (38) إلى أنه يجب قياس الأصل مبدئيا بمقدار تكلفته مع مراعاة مايلي (جمعة أحمد 2015):

2-1-2 الامتلاك المنفصل

يعكس عادة السعر الذي يدفعه المشروع لشراء أصل غير ملموس بشكل منفصل التوقعات حول احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة المتمثلة في الأصل إلى المشروع وبعبارة أخرى، يتوقع المشروع أن يكون هناك تدفق وارد للمنافع الاقتصادية حتى لو كان هناك شكوك حول توقيت أو مبلغ التدفق. وعادة إذا تم امتلاك أصل بشكل منفصل فإن تكلفة الأصل غير الملموس يمكن قياسها بشكل موثوق، ويكون الأمر كذلك عندما يكون مقابل الشراء في شكل نقدي أو أصول نقدية أخرى.

وتتكون تكلفة الأصل غير الملموس الذي يتم شرائه بشكل منفصل من سعر الشراء الخاص به، بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير المستردة، بعد اقتطاع الخصومات والحسومات التجارية، وأية تكلفة منسوبة مباشرة لإعداد الأصل لاستخدامه المقصود، ومن أمثلة التكاليف المنسوبة مباشرة :

- تكاليف منافع الموظفين التي تنشأ مباشرة نتيجة إعادة الأصل إلى حالته التشغيلية.
- الرسوم المهنية التي تنشأ مباشرة نتيجة إعادة الأصل إلى حالته التشغيلية.
- تكاليف فحص ما إذا كان الأصل يعمل بشكل صحيح.

أما النفقات التي لا تعتبر جزء من تكلفة الأصل غير الملموس فتشمل التالي:

- تكاليف تقديم منتج أو خدمة جديدة بما في ذلك تكاليف الأنشطة الإعلانية والدعائية.
- تكاليف ممارسة العمل في موقع جديد أو مع فئة جديدة من العملاء بما في ذلك تكاليف تدريب الموظفين.
- التكاليف الإدارية والتكاليف العامة الأخرى.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه يتوقف الاعتراف بالتكاليف في المبلغ المسجل للأصل غير الملموس عندما يكون الأصل في الحالة التي من الضروري له أن يكون بها قادرا على العمل بالطريقة التي تقصدها الإدارة. على سبيل المثال – لا تشمل التكاليف التالية في المبلغ المسجل للأصل غير الملموس:

- التكاليف التي يتم تكبدها خلال إعداد الأصل، القادر على العمل بالطريقة التي تقصدها الإدارة، ليتم استخدامه.
- الخسائر التشغيلية الأولية، مثل تلك التكاليف التي يتم تكبدها مع تزايد الطلب على مخرجات الأصل.

مع الإشارة أنه إذا أجلت دفعة لأصل غير ملموس إلى ما بعد فترة الدفع المعتادة تكون تكلفته معادلة للسعر النقدي، ويتم الاعتراف بالفرق بين هذا المبلغ وإجمالي الدفعات على أنه مصروف فائدة على مدى فترة الائتمان إلا إذا تمت رسملته .

وفي حال تم امتلاك أصل غير ملموس مقابل مبادلته مع أدوات حقوق ملكية للمنشأة المقدمة للتقارير تكون تكلفة الأصل هي القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية والتي هي معادلة للقيمة العادلة للأصل.

2-1-3 الامتلاك كجزء من اندماج منشآت الأعمال :

أشار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية(3) (اندماج الأعمال)، إلى أنه إذا تم امتلاك أصل غير ملموس في اندماج أعمال، تكون تكلفة الأصل غير الملموس بقيمته العادلة في تاريخ الامتلاك، وستعكس القيمة العادلة للأصل غير الملموس التوقعات حول احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة المضمنة في الأصل إلى المشروع.

وفي حالة إذا كان الأصل المملوك في اندماج الأعمال قابلا للفصل أو ناتجا عن حقوق تعاقدية أو حقوق قانونية أخرى، فستوجد معلومات كافية لقياس القيمة العادلة للأصل بشكل موثوق، لذلك يعتبر معيار القياس الموثوق متحققا دائما بالنسبة للأصول غير الملموسة المملوكة في اندماج الأعمال.

وأشار كل من المعيار المحاسبي الدولي (38) والمعيار الدولي للتقارير المالية (3) إلى أنه يتم اعتراف المشتري في تاريخ الاندماج بالشراء بشكل منفصل عن الشهرة بأصل غير ملموس للمشروع المشترى ، إذا

كان من الممكن قياس القيمة العادلة للأصل بموثوقية، بغض النظر عما إذا كان الأصل قد تم الاعتراف به من قبل المشروع المشترى قبل الاندماج.

مما يعني أن المشروع المشتري يعترف بمشروع بحث وتطوير قيد التنفيذ للمشروع المشترى على أنه أصل بشكل منفصل عن الشهرة إذا استوفى المشروع تعريف الأصل غير الملموس، ويستوفي مشروع البحث والتطوير قيد التنفيذ الخاص بالمشروع المشترى تعريف الأصل غير الملموس إذا كان:

أ- يلبي تعريف الأصل

ب- قابلا للتحديد، أي يمكن فصله أو أنه ينشأ عن حقوق تعاقدية أو حقوق قانونية أخرى.

2-1-4 الامتلاك من خلال منحة حكومية

أحيانا يمكن امتلاك أصل غير ملموس بدون تكلفة، أو مقابل عوض رمزي، من خلال منحة حكومية، وقد يحدث هذا عندما تقوم حكومة بتمويل أو تخصيص أصول غير ملموسة لمشروع مثل حقوق النزول في مطار أو التراخيص لتشغيل محطات راديو أو تلفزيون أو تراخيص أو حصص استيراد أو حقوق الوصول إلى موارد أخرى مقيدة.

وبموجب معيار المحاسبة الدولي (20) – محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية، قد تختار المنشأة الاعتراف بكل من الأصل غير الملموس والمنحة بمقدار القيمة العادلة بشكل مبدئي وإذا رأت المنشأة عدم الاعتراف بالأصل مبدئيا بمقدار القيمة العادلة فإن المنشأة تعترف بالأصل مبدئيا بمقدار مبلغ رمزي بموجب المعاملة الأخرى التي يسمح بها معيار المحاسبة الدولي (20) بالإضافة إلى أي نفقات تعزى مباشرة لإعداد الأصل لاستخدامه المقصود.

2-1-5 امتلاك أصل غير ملموس من خلال تبادل الأصول:

في بعض الحالات يمكن امتلاك أصل غير ملموس أو أكثر من أصل عن طريق مبادلته مع أصل غير ملموس ومشابه أو أصل آخر، ويتم قياس تكلفة هذا الأصل غير الملموس بالقيمة العادلة ما لم :

أ- تفتقر معاملة التبادل إلى جوهر تجاري

ب-أو كان من غير الممكن قياس القيمة العادلة للأصل المستلم أو الأصل المتنازل عنه بموثوقية.

ويتم قياس الأصل الحاصل عليه بهذه الطريقة حتى إذا لم يستطع المشروع إلغاء الاعتراف المتنازل عنه، أما إذا لم يتم قياس الأصل بالقيمة العادلة، يتم قياس تكلفته بالمبلغ المسجل للأصل المتنازل عنه، لذلك يحدد المشروع ما إذا كان لمعاملة التبادل أي جوهر تجاري إذا :

أ- كان شكل (أي مخاطر وتوقيت ومبلغ) التدفقات النقدية للأصل المستلم يختلف عن شكل التدفقات النقدية للأصل المنقول.

ب-أو كانت القيمة الخاصة بالمشروع من حصة عمليات المشروع تتأثر بتغيرات المعاملة نتيجة التبادل.

ت- وكان الفرق في البند (أ) أو (ب) كبيرا بالمقارنة مع القيمة العادلة للأصول المتبادلة.

وتكون القيمة العادلة للأصل غير الملموس التي لا يوجد بشأنها معاملات سوق قابلة للمقارنة، قابلة للقياس بموثوقية إذا :

أ- كان التغير في نطاق تقديرات القيمة العادلة المعقولة ليس ذو أهمية لذلك الأصل.

ب- أو إذا كان من المعقول تقييم احتمالات التقديرات المختلفة ضمن النطاق واستخدامها في تقدير القيمة العادلة.

وفي حالة كان المشروع قادر على تحديد القيمة العادلة بموثوقية إما للأصل المستلم أو الأصل المتنازل عنه، يمكن استخدام القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه لقياس التكلفة ما لم تكن القيمة العادلة للأصل المستلم أكثر وضوحا.

2-1-6 القياس بعد الاعتراف بالأصل غير الملموس.

طبقا لمعيار المحاسبة الدولي(38) يجب أن يختار المشروع للقياس بعد الاعتراف ببند غير ملموس إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم على أنه سياسته المحاسبية، مع مراعاة ما يلي:

أ- إذا تم محاسبة أصل غير ملموس باستخدام نموذج إعادة التقييم، يتم محاسبة جميع الأصول الأخرى في فئته باستخدام نفس النموذج، ما لم يوجد سوق نشط لتلك الأصول.

ب-أن فئة الأصول غير الملموسة تعتبر مجموعة من الأصول ذات طبيعة واستخدام مماثلين في عمليات المشروع، ويتم إعادة تقييم البنود ضمن فئة الأصول غير الملموسة بشكل متزامن لتجنب إعادة التقييم

الانتقائي للأصول وإعداد التقارير حول المبالغ في البيانات المالية التي تمثل مزيجا من التكاليف والقيم في تواريخ مختلفة.

ويمكن عرض وتحليل عناصر القياس بعد الاعتراف لأصل غير ملموس كما يلي:

1- نموذج التكلفة

بعد الاعتراف الأولي، يتم تسجيل الأصل غير الملموس بسعر تكلفته مطروحا منه أي إطفاء متراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة.(David Alexander and Others,2007).

2- نموذج إعادة التقييم

بعد الاعتراف الأولي، يتم تسجيل الأصل غير الملموس بمبلغ تم إعادة تقييمه، بحيث تكون قيمته العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروحا منها أي إطفاء متراكم لاحق وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة لاحقة، ولغرض إعادة التقييم بموجب المعيار (38)، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى السوق النشط، وتتم عمليات إعادة التقييم بانتظام معين بحيث لا يختلف المبلغ المسجل للأصل في نهاية فترة إعداد التقارير بشكل كبير عن قيمته العادلة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يسمح نموذج إعادة التقييم

بما يلي:

أ- إعادة تقييم الأصول غير الملموسة التي لم يتم الاعتراف بها مسبقا على أنها أصول.

ب- أو الاعتراف الأولي بالأصول غير الملموسة بمبالغ أخرى غير التكلفة.

والجدير بالذكر أنه يتم تطبيق نموذج إعادة التقييم بعد أن يتم الاعتراف الأولي بالأصل بسعر التكلفة، غير أنه إذا تم الاعتراف بجزء فقط من تكلفة الأصل غير الملموس على أنه أصل لأن الأصل لم يحقق معايير الاعتراف إلا من خلال العملية، يمكن تطبيق نموذج إعادة التقييم على كامل ذلك الأصل.

ويمكن كذلك تطبيق نموذج إعادة التقييم على الأصل غير الملموس الذي تم استلامه عن طريق منحة من الحكومة وتم الاعتراف به بمبلغ اسمي.

ثالثا: الإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة؛

3-1-1 مفهوم الإفصاح المحاسبي

تم تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات المالية اللازمة لتزويد مستخدمي هذه التقارير بصورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية (الشيرازي، 1991).

3-1-2 الإفصاح عن الأصول غير الملموسة

يتم عرض عناصر القوائم المالية بالأسلوب الذي يكون فيه أكثر فائدة لمستخدمي تلك القوائم المالية، فالأصول يمكن تصنيفها حسب وجودها إلى أصول ملموسة، وأصول غير ملموسة سواء كانت محددة كبراءة الاختراع، وحقوق الامتياز، أو كانت غير محددة مثل الشهرة على أن يكون العامل المشترك بين تلك الأصول هو تدفق المنافع الاقتصادية منها إلى المنشأة كشرط أساسي للاعتراف بها (عثمان،2015)

ويلزم المعيار المحاسبي الدولي IAS1 "عرض البيانات المالية " أن تقوم المنشآت التي تمتثل بياناتها المالية مع المعايير الدولية لعرض البيانات المالية بعمل بيان واضح وغير متحفظ في الملاحظات عن هذا الامتثال.

يختلف الإفصاح عن الأصول غير الملموسة عنه بالنسبة للأصول الثابتة أو الملموسة في عدم استخدام الحسابات المقابلة للأصول لعرض القيمة الدفترية للأصل، يعني ذلك أن مصروف الإطفاء في الأصول غير الملموسة يتم إثباته بخصمه مباشرة من قيمة الأصل دون استخدام لمجمع الاستهلاك، وبذلك يتطلب الإفصاح عن الأصول غير الملموسة ضرورة أن تتضمن القوائم المالية إيضاحا للطريقة وكذلك للفترة التي يتم خلالها إطفاء كل أصل من هذه الأصول على حده (جمعة 2004).

بالإضافة إلى ما تقدم فقد أشار معيار المحاسبة الدولي (38) إلى أن معيار المحاسبة الدولي (8) يحتاج إلى الإفصاح عن طبيعة وأثر التغير في التقدير المحاسبي الذي له تأثير مادي في الفترة الحالية أو الذي يتوقع أن يكون له تأثير مادي في الفترات اللاحقة، وهذا الإفصاح قد ينجم عن تغيرات فيما يلي (جمعة أحمد 2015):

أ- تقييم العمر الإنتاجي للأصول غير الملموسة.

ب- أسلوب الإطفاء.

ت-القيم المتبقية.

ويتطلب أيضا معيار المحاسبة الدولي (38) بالإضافة إلى المعلومات المطلوبة بموجبه، أن يفصح المشروع عن المعلومات حول الأصول غير الملموسة التي انخفضت قيمتها بموجب معيار المحاسبة الدولي (36) – انخفاض قيمة الأصول– .

ويشير مجلس معايير المحاسبة الدولية في معيار المحاسبة الدولي (38) إلى أنه يجب على المشروعات عند الإفصاح عن كل فئة من الفئات غير الملموسة مراعاة ما يلي:

أولا: يجب أن تفصح البيانات المالية عما يلي لكل فئة من الأصول غير الملموسة، وتميز بين الأصول غير الملموسة المولدة داخليا والأصول غير الملموسة الأخرى:

- سواء كان العمر النافع محددا أو غير محددا، إذا كان محدد، الأعمار النافعة أو معدلات الإطفاء المستخدمة.
- أساليب الإطفاء المستخدمة للأصول غير الملموسة مع أعمار نافعة محددة.
- إجمالي المبلغ المرحل والإطفاء المتراكم (مجمع مع خسائر انخفاض القيمة المتراكمة) في بداية ونهاية الفترة.
- بند بيان الدخل الشامل الآخر الذي يدخل ضمن إطفاء الأصل غير الملموس.
- مطابقة المبلغ المرحل في بداية ونهاية الفترة مبينة ما يلي:
  - الإضافات، مبينة بشكل منفصل تلك الناجمة من التطور الداخلي، ومن خلال اندماج الأعمال.
  - الأصول المصنفة بأنها معدة للبيع أو موجودة ضمن مجموعة البيع المصنفة بأنها معدة للبيع بما يتفق معيار الدولي لإعداد التقارير المالية (5) ، والاستبعادات الأخرى.
  - الزيادات أو الانخفاضات خلال الفترة الناجمة من إعادة التقييم ومن خسائر انخفاض القيمة المعترف بها أو المعكوسة في بيان الدخل الشامل الآخر – إن وجدت–بموجب معيار المحاسبة الدولي(36).
  - خسائر انخفاض القيمة المعترف بها في بيان الدخل – إن وجدت–خلال الفترة بموجب معيار المحاسبة الدولي(36).
  - خسائر انخفاض القيمة المعكوسة في بيان الدخل – إن وجت – خلال الفترة بموجب معيار المحاسبة الدولي (36).
  - أية خسائر تم الاعتراف بها خلال الفترة؛الإطفاء المعترف به خلال الفترة.

- صافي فروقات الإنفاق الناجمة من ترجمة البيانات المالية لمشروع أجنبي من خلال عملية العرض للمشروع.
- التغيرات الأخرى في المبلغ المرحل خلال الفترة .

ثانيا: يجب أن يفصح المشروع عما يلي:

- بالنسبة للأصل غير الملموس الذي يتم تقييمه على أنه ذو عمر إنتاجي غير محدد، الإفصاح عن المبلغ المسجل لذلك الأصل والأسباب التي تدعم تقييم العمر الإنتاجي غير المحدد، وفي تقديم هذه الأسباب، يصف المشروع العوامل –سالفة– الذكر التي لعبت دورا هاما في تحديد أن الأصل ذو عمر إنتاجي غير محدد، وعند إعطاء هذه الأسباب يجب على المشروع بيان العامل أو العوامل التي لعبت دورا هاما في تحديد العمر النافع للأصل.
- وصف وبيان بأي أصل فردي غير ملموس مادي للبيانات المالية للمشروع ككل ومبلغه المرحل وفترة الإطفاء المتبقية.
- بالنسبة للأصول غير الملموسة التي تم امتلاكها عن طريق منحة حكومية ومعترف بها مبدئيا بمقدار قيمتها العادلة.
- القيمة العادلة المعترف بها مبدئيا لهذه الأصول.
- مبلغها المرحل.
- إذا تم قياسها بعد الاعتراف باستخدام نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم.
- وجود الأصول غير الملموسة المقيدة ملكيتها ومبالغها المرحلة وكذلك المبالغ المسجلة للأصول غير الملموسة المرهونة كضمان للالتزامات.
- مبلغ الالتزامات لامتلاك الأصول غير الملموسة.

ثالثا: الإفصاح عن الأصول غير الملموسة المقاسة بعد الاعتراف لاستخدامها في نموذج إعادة التقييم، مع مراعاة إذا رحلت الأصول غير الملموسة بمقدار مبالغ أعيد تقييمها، وأنه قد يكون من الضروري تجميع فئات الأصول المعاد تقييمها إلى فئات أكبر لأغراض الإفصاح.

رابعا: أن يفصح المشروع عن إجمالي مبلغ الإنفاق على البحث والتطوير المعترف به كمصروف خلال الفترة، على أن يشمل الإنفاق على البحث والتطوير كافة الإنفاق الذي يعزى مباشرة لأنشطة البحث أو التطوير.

خامسا: يشجع المعيار (38) المشروعات على الإفصاح عن المعلومات التالية:

- بيان بأي أصل غير ملموس تم إطفاؤه كاملا ولا زال مستخدما.
- بيان موجز بالأصول غير الملموسة الهامة التي يسيطر عليها المشروع، ولكن غير معترف بها كأصول لأنها لم تحقق مقياس الاعتراف في المعيار (38) أو لأنه تم امتلاكها أو توليدها قبل تطبيق المعيار (38).

الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين ومدى التزامها بالإفصاح عن الأصول غير الملموسة:

من خلال إطلاع الباحثين على تجربة فلسطين في المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة ولا سيما فيما يخص الشركات المدرجة في بورصة فلسطين و عددها 49 شركة تتوزع على خمسة قطاعات اقتصادية، هي: البنوك والخدمات المالية، والتأمين، والاستثمار، والصناعة، والخدمات،(موقع البورصة الفلسطينية فإننا نجد أن الأصول غير الملموسة تظهر ضمن قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، ضمن جانب الأصول (الموجودات)، وتظهر بقيمها التاريخية، ويتم الإفصاح عن مصروف الإطفاء لتلك الأصول وتصنيفه ضمن المصروفات الإدارية والعمومية والتي تحمل على حساب الأرباح والخسائر مع الإيضاحات المرفقة بالتقارير المالية.وتبين لنا من الإطلاع على التقارير المالية لتلك الشركات أن عدد (21) شركة من إجمالي الشركات المدرجة قامت بمعالجة محاسبية لأصولها غير الملموسة و أفصحت عنها ضمن تقاريرها المالية المنشورة. وتمثلت معظم الأصول التي تم الإفصاح عنها في : أنظمة وبرامج الحاسب الآلي و أنظمة وبرامج تداول الأوراق المالية وكان مستوى الإفصاح في قطاع الخدمات والبنوك أعلى من غيرها.

ويلاحظ أن جميع الشركات في قطاع البنوك والخدمات المدرجة في بورصة فلسطين قد قامت بمعالجة الأصول غير الملموسة محاسبيا حيث قيدت الأصول غير الملموسة التي تم الحصول عليها من خلال الاندماج بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الأصول غير الملموسة التي تم الحصول عليها بطرق أخرى فقد تم تسجيلها بالتكلفة.

تم معالجة إطفاء الأصول غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر وقيدت في قائمة الدخل، بينما الأصول غير الملموسة والتي عمرها الزمني غير محدد فلقد تم مراجعة الانخفاض في قيمتها في تاريخ القوائم المالية وتسجيل هذا الانخفاض في قائمة الدخل.

وتم إطفاء الأصول غير الملموسة في شركات قطاع البنوك والخدمات والتي تمثلت في أنظمة وبرامج الحاسب الآلي بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المتوقع والذي تراوح بين 3-5 سنوات.

أما الأصول غير الملموسة والمتعلقة بأنظمة تداول وتحويل الأوراق المالية والتي سجلت في شركة بورصة فلسطين فتم الإفصاح عنها وسجلت بالتكلفة وتم إطفاءها على مدى عمرها الزمني المتوقع دون تحديد المدة.

تم ملاحظة إفصاح للشركة الفلسطينية للكهرباء عن أصولها غير الملموسة والمتمثلة في منح حكومية وحق استخدام محولات الطاقة .

رابعا: المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة في الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

كيفية قيد الأصول غير الملموسة محاسبيا : يتم قيد الأصول غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها ، أما الأصول غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة .

- **الأصول غير الملموسة الممكن تحديد عمرها الزمني :**

ومن أمثلة هذه الأصول : براءة وحقوق الاختراع ، حقوق التأليف والنشر ، والعلامات التجارية ، وحقوق الامتياز ، تكاليف التأسيس ويتم إطفاء الأصول غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد و يقيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحدة ، وتستخدم الشركات الفلسطينية طريقة القسط الثابت في إطفاء الأصول غير الملموسة ويكون قيد إثبات الإطفاء كالتالي:

ح \ مصروف إطفاء براءة الاختراع

ح \ براءة الاختراع

ويتم دراسة تدني قيمة هذه الأصول غير الملموسة عند وجود مؤشرات تدل على ذلك حيث يتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة احتسابه للأصول غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة مرة على الأقل في نهاية السنة المالية ويتم قيد مصروف إطفاء الأصول غير الملموسة هذه في قائمة الدخل الموحدة.

- **الأصول غير الملموسة غير المحدد عمرها الزمني :**

في هذه الحالة تقوم الشركات الفلسطينية بمراجعة التدني قي قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة ولا يتم رسملة الأصول غير الملموسة الناتجة عن أعمال الشركة وتسجل في قائمة الدخل المحددة في نفس الفترة.

وتقوم هذه الشركات بمراجعة أي مؤشرات تدل على تدني قيمة الأصول غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة وكذلك يتم تقدير العمر الزمني لتلك الأصول ويتم إجراء أي تعديلات على الفترات اللاحقة وتقوم إدارة هذه الشركات بتقدير العمر الزمني لكل أصل غير ملموس مثلا يتم إطفاء أنظمة وبرامج الحاسب الآلي بطريقة القسط الثابت على فترة 5 سنوات.

ونلاحظ أنه في الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين:

- يتم إدراج الشهرة التي تنشأ من الاستحواذ على شركات أخرى ضمن الأصول غير الملموسة، بعد الاعتراف المبدئي تقاس الشهرة بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة.
- يتم إطفاء الأصول غير الملموسة الأخرى بخلاف الشهرة على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة ويتم تسجيلها بالصافي من الإطفاء المتراكم وخسارة التدني في القيمة ويقدر العمر الإنتاجي لمعظم الأصول غير الملموسة في الشركات الفلسطينية بخمس سنوات.

ويتم قيد الأصول غير الملموسة في هذه الشركات كالتالي:

من ح \ أصول غير ملموسة

إلى ح \ النقدية

وقيد الإطفاء كالتالي:

من ح \ مصروف إطفاء الأصول غير الملموسة

إلى ح \ أصول غير ملموسة

وتقوم الشركات الفلسطينية بمعالجة مبلغ الإطفاء السنوي للأصول غير الملموسة بالاعتراف به كمصروف حيث يجعل مدينا، أما الطرف الدائن في القيد فيكون عادة الأصل غير الملموس.

الخاتمة:

في إطار التطورات المتسارعة في مجال معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي فلقد اهتمت المعايير

الدولية بموضوع الأصول غير الملموسة وأصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين المعيار رقم(38) وهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة التي لا يتم التعامل معها في معيار آخر ويتطلب هذا المعيار من المنشأة أن تثبت أصلا غير ملموس عندما تستوفى ضوابط محددة وهذا يتطلب كذلك إفصاحات محددة عن الأصول غير الملموسة.

ومن خلال هذه المداخلة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- هناك شركات مدرجة في بورصة فلسطين لم تفصح عن أصولها غير الملموسة مثل شركات التأمين.
- إن الشركات المساهمة الفلسطينية ضمن قطاع البنوك والخدمات سجلت التزاما أفضل في معالجة أصولها غير الملموسة محاسبيا.
- إن الالتزام بمتطلبات القياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة لدى الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين له أثر إيجابي على الأداء المالي لتلك الشركات.
- إن البيئة الفلسطينية ونتيجة للظروف غير المستقرة تتوجب أن تتلاءم المعايير المحاسبية الدولية وأن تتكيف مع هذه البيئة خاصة المعيار رقم (38) على أن يتم الحرص على أن تقوم الجهات المهنية الفلسطينية بوضع إطار متفق عليه عن الأصول غير الملموسة في فلسطين يشمل تعريفها ومتطلبات الإفصاح عنها بشكل بشكل أكثر وضوحا ووفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (38) حتى نقلص قدر الإمكان من الاجتهادات الشخصية.
- **التوصيات**

وفقا لهذه المداخلة يوصي الباحثان بالآتي:

- ضرورة أن تقوم نقابة المحاسبين والمدققين الفلسطينية بالتعاون مع المؤسسات المهنية بإصدار معيار للمحاسبة على الأصول غير الملموسة يتماشى مع المعيار الدولي رقم 38 وفي نفس الوقت يتماشى مع الواقع العملي في فلسطين ويكون أكثر موضوعية.
- ضرورة أن تعمل الشركات الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين المالي بالاهتمام أكثر بالأصول غير الملموسة وتطويرها والعمل على تشجيع المستثمرين للاستثمار في هذا النوع من الأصول.
- ضرورة أن يعمل المحاسبين والمدققين في فلسطين على تقديم المزيد من الاقتراحات التي تهدف إلى وضع نماذج محاسبية توازن بين معايير الاعتراف وبين الإفصاح عن الأصول غير الملموسة.

قائمة المراجع

1. الظاهر، أحمد، سعادة، يوسف، لطفي، منير .(2008): " مبادئ المحاسبة2" ، الطبعة الرابعة، أم السماق للنشر، منشورات جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.
2. أبونصار محمد و حميدات جمعة (2017): " معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية" ،الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
3. جيمس أ. كاشين (2004): " أصول المحاسبة " ، الدار الدولية للاستشارات الثقافية، القاهرة.
4. محمد مطر (2007): "مبادئ المحاسبة المالية" دار وائل للنشر، الأردن، عمان.
5. أمين السيد لطفي (2008): " إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة المصرية " دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة.
6. التميمي،عباس، و السعد، عبد المحسن (2013): " الأصول غير الملموسة المكونة داخليا ومتطلبات الإبلاغ المالي عنها"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد،ج جامعة بغداد5 (10).
7. جمعة، أحمد حلمي، (2015)، "معايير التقارير المالية الدولية- معايير المحاسبة الدولية-" دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. الشيرازي،مهدي عباس(1991) : " نظرية المحاسبة " ط .0 الكويت :مطبعة ذات السلاسل.

9. عثمان، الأمين(2015): "دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة القياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة" : دراسة تطبيقية ميدانية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. مجلة كلية الدراسات التجارية–جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا– السودان.

10. جمعة،إسماعيل إبراهيم(2004): " المحاسبة المالية المتوسطة. " الإسكندرية – دار الجامعة الجديدة. مصر.

11. David Alexander and Others, International Financial Accounting and Analysis, Thomson Learning, 3rd Edition, United Kingdom, 2007.

12. the Palestine Exchange https://web.pex.ps

International Financial Reporting Standards and Globalization
-Financial Accounting System-

جمعة هوام
جامعة باجي مختار – عنابة
Djemaa.haouam@gmail.com

الملخص

ان معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) هي أحد مظاهر العولمة ، كون أن هذه التقارير المالية التي أعدت بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تقديم صورة متسقة مع الشركات متعددة الجنسيات والبلدان المتقدمة. وفي سعيها للاستفادة من المنافع الاقتصادية العالمية التي تحققها فان البلدان النامية و الاقتصاديات الناشئة ، تواجه تحديات من أجل تكييف بيئتها التحتية والتنظيمية والثقافية من أجل تبني هذه المعايير الدولية .

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري وتقاربه مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ومع ذلك ، فان مجلس المحاسبة الوطني CNC وغيرها من الهيئات الحكومية لم تتخذ أية اجراءات بعد بخصوص مرجعته نرا لأسباب عديدة مثل البيئة الاقتصادية ، ، والاختلافات المفاهيمية ، وعدم كفاءة سوق رأس المال وما إلى ذلك.

ومن نتائج هذه الدراسة أنه بالرغم من المداولات العديدة التي قام بها المجلس بخصوص التقارب بين SCF النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، ولكن من الصعب تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالنظر إلى المشكلات المحلية. لحل هذه المشكلة ، أصدرت CNC مسودة عرض للمحترفين من أجل إبداء الرأي حول حالة SCF.

تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على خارطة الطريق لاعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الجزائر ، والتحديات التي المطروحة ، وخاصة دور الأكاديميين من أجل التقارب مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

الكلمات المفتاحية: العولمة ، معايير التقارير المالية الدولية ، النظام المحاسبي المالي ، المجلس الوطني للمحاسبة

Abstract.

International Financial Reporting Standards (IFRS) are a manifestation of globalization, with financial reports prepared under IFRS presenting an image consistent with that of multinational corporations and developed countries. Developing countries and

emerging economies, in pursuing the global economic benefits offered by the adoption of IFRS, face challenges in adapting their regulatory infrastructure and culture to western oriented accounting standards.

This study aims at reviewing the state of the Algerian Financial Accounting System and its convergence with IFRS s. However , the Algerian body of Accounting CNC and other government bodies haven't reacted yet due to several reasons such as economic environment, level of preparedness, conceptual differences , capital Market inefficiency etc. This study arrived at there has been a lot of deliberation on convergence of Algerian SCF[1] with IFRS, however it is difficult to adopt IFRS considering the indigenous problems. In order to resolve this problem, the CNC has issued an exposure draft to the professionals in order to give opinion on the state of SCF.

The present paper tries to highlight the road map of adoption of IFRS in Algeria, the challenges posed by the adoption of IFRS and particularly the role of academicians for convergence with IFRS.

Key words: Globalization ,IFRS, Financial Accounting System, CNC

I-Introduction:

The current wave of globalization favours the adoption of IFRS in most countries. Evidence from the literature suggests that IFRS adoption improves market developments and constitutes a key strategy used in stimulating investments and economic growth in developing economies.

Despite the upward trend in IFRS adoption across different regions of the world, the benefits of a uniform set of accounting standards remain debatable. For example, in the context of Central and Eastern European countries IFRS adoption enhances quality and stability of the financial markets. Also , the introduction of mandatory adoption of IFRS is said to enhance comparability of financial statements.

Although some previous studies have highlighted the relevance of IFRS to financial markets And Economies, there has been little evidence in support of accounting development towards IFRS adoption and implementation .

Some Developing countries have recognized their need to participate in the opportunities offered by globalization (United Nations General Assembly, 2004, p. 3), and in consequence, have led the way in adopting IFRS (IAS Plus, 2006a). However, numerous studies question the relevance of IFRS to developing countries [2] attention to the need for contextualized studies of accounting .

1.1-Study Importance

The movement of business toward a global economy has accelerated the need to move toward global accounting standards .in a perspective of convergence to the International Financial Reporting Standards (IFRS), Algeria's decision makers decided to adopt a new accounting system that is the financial accounting system (FAS) instead of the old one that

[1] Financial Accounting System

[2] H. J. Irvine , N. Lucas,The globalization of accounting standards: the case of the United Arab Emirates, **University of Wollongong Research Online, 2006**

was the national accounting plan (NAP). This new accounting framework is fully inspired from the international accounting standards for the purpose of improving the accounting and financial information quality in the country.

1.2-Study objective:

purpose of this study is :

-to identify the major determinants for adopting the IAS / IFRS by countries.

- To note, studies on this subject are rare with respect to those dealing with the adoption of international standards countries.

- The possibility of applying IFRSs in the Algerian context

- **1.3-Study Problematic:**

What are the procedures to be taken in order to modernize the Financial Accounting System in Algeria in order to adopt IFRSs in a globalized world ?

1.4-The study is structured as follows:

First, the study identifies IFRS as a manifestation of globalization, outlining some adoption difficulties faced by developing countries. Algerian is then described, and factors are identified which have influenced its adoption of IFRS.

Discussion of challenges ahead follows, together with conclusions about the future of IFRS for countries undergoing significant changes in their culture and institutional infrastructure.

II- Globalized IFRS

The process of globalization has accelerated in the last twenty years, promoting greater interdependence between economies, operating as a universalizing process, and promising greater wealth and a decrease in poverty for all economies through the "logic of capitalism"

As envisaged by the "Washington Consensus"4, and propounded by the World Bank (Suttle, 2003), The International Monetary Fund (IMF) and the Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), globalization currently proposes that borders should be "porous" , and that by implementing policies such as free trade, privatization, deregulation, fiscal discipline and tax reform, the result will be economic growth for developed and developing countries alike .

Accounting has a role to play in the process of globalization, through the operations of multinational corporations, the regulatory systems of developed countries and the prevalence of international accounting firms . Consequently, IFRS is both a manifestation of globalization and a technology by means of which globalization is mobilized.

In 1973 the International Accounting Standards Committee (IASC) was formed to work towards greater comparability between financial reports across countries . Since 2001called International Accounting Standards Board (IASB), it has grown in influence to the point where it now has almost 150 countries either converging or adopting IFRS although, significantly none of the 14 members of the IASB is from a developing nation

Substantial benefits have been proposed by the adoption of IFRS, including a decreased cost of capital, greater mobility of capital, greater efficiency in the allocation of resources, improved and more comparable financial reporting, and a decrease in the opportunities for earnings management . These, together with the accountability

3.1) Overview of Convergence across Countries:

European Union, Australia, New Zealand and Russia have already adopted IFRS for listed companies. China has started adoption of IFRS from 2008 and Canada has decided to adopt the same from 2011. As regards United States of America, the Financial Accounting Standards Board (FASB) and the International Accounting Standards Board are working together towards convergence of the US GAAP and the IFRS. The Securities Exchange Commission (SEC) has also made a proposal to permit in near future filing of IFRS-compliant financial statements without requiring presentation of a reconciliation statement between US GAAPs and IFRS.

Table 1: Presentation of the sample countries by region and according to their position with respect to IASB standards

Countries that have adopted IFRS				Countries that have not adopted IFRS			
Asia	America	Africa	Europe	Asia	America	Africa	Europe
China	Jamaica	South Africa	Poland	Bangladesh	Mexico	Nigeria	Albania
Jordan	Peru	Kenya	Croatia	India	Argentina	Tunisia	
Sri Lanka	Dominique	Ghana	Lithuania	Indonesia	Brazil	Cote d'ivoire	
Saudi Arabia	Haiti	Egypt	Romania	Malaysia	Columbia	Algeria	
Turkey	Honduras	Morocco	Hungary	Thailand	Chile	Mali	
Armenia	Panama	Sudan	Estonia	Pakistan	Cuba	Zimbabwe	
Cambodia	Salvador	Madagascar	Ukraine	Philippines	Uruguay	Angola	
Georgian	Nicaragua	Uganda	Slovenia	Vietnam	Ecuador	Burundi	
Azerbaijan			Macedonia	Bhutan		Benin	
Maldives				Syria		Burkina Faso	
Nepal				Iran		Libya	
Iraq						Niger	
						Rwanda	
						Senegal	
						Togo	
						Mauritania	
						Chad	

Source: IASB web site

3.2- Experience of adopting jurisdictions

Changing to IFRS Standards does not come without cost and effort. The companies reporting will generally need to change at least some of their systems and practices;

investors and others using financial statements need to analyse how the information they are receiving has changed; and securities regulators and accounting professionals need to change their procedures.But academic research and studies by adopting jurisdictions provides overwhelming evidence that the adoption of IFRS Standards has brought net benefits to capital markets.

European Commission 2015	**Australian Accounting Standards Board 2016**	**Korean Accounting Standards Board 2016**
IFRS was successful in creating a common accounting language for capital markets.	Evidence suggests that IFRS Standards adoption has largely been positive for listed companies.	IFRS adoption affected positively in reducing investment risk in domestic firms, in mitigating the 'Korea discount' and in attracting foreign capital via overseas stock listing, bond issuance or M&A.

The documented benefits include a lower cost of capital for some companies and increased investment in jurisdictions adopting IFRS Standards. Some companies also report benefits from being able to use IFRS Standards in their internal reporting, improving their ability to compare operating units in different jurisdictions, reducing the number of different reporting systems and having the flexibility to move staff with IFRS experience around their organization.

In Japan, where use of IFRS Standards has been voluntary since 2010, a report by the Japanese Financial Services Agency identified business efficiency, enhanced comparability and better communications with international investors as the main reasons why many Japanese companies had chosen to adopt IFRS Standards.

IOSCO recognized the benefits of global Standards when, in the year 2000, it recommended to its members that they allow IFRS Standards to be used on their exchanges for cross-border offerings. Since that point, IFRS Standards have gone on to become the *de*

facto global language of financial reporting, used extensively across developed, emerging and developing economies.

The IFRS Foundation has now published profiles of a total of 166 jurisdictions on its website, representing 99% of the world's GDP. 144 (87%) of these jurisdictions require the use of IFRS Standards and another 12 jurisdictions permit the Standards. 86 of the 166 jurisdictions require or permit the IFRS for SMEs® Standard, which is developed for companies that are not publicly accountable or listed.

87% of jurisdictions require IFRS Standards for most domestically accountable companies,

144 jurisdictions require IFRS Standards for all or most companies , 12 jurisdictions permit all or most companies to use IFRS Standards, 9 jurisdictions have their own national standards or moving ti IFRS Standards and 1jurisdiction requires IFRS Standards for financial institutions[3] .

3.4 – Use of IFRS Standards by region

Table 2 : Use of IFRS Standards by region

Region	**Use of IFRS Standards / % percentage**	**Use of IFRS for SMEs Standard /% percentage**
Africa and the Middle East	required: 27 jurisdictions neither required nor permitted: 2 jurisdictions permitted: 8 jurisdictions	Required / Permitted :28 Jurisdictions Neither required nor permitted : 23 Jurisdictions
Americas	required: 27 jurisdictions neither required	Required / Permitted :33 Jurisdictions

[3] Use of IFRS Standards around the world, IFRS foundation 2018

	nor permitted: 2 jurisdictions permitted: 8 jurisdictions	Neither required nor permitted : 4 Jurisdictions
Asia Oceania	required: 25 jurisdictions neither required nor permitted: 6 jurisdictions permitted: 3 jurisdictions	Required / Permitted : 17 Jurisdictions Neither required nor permitted : 17 Jurisdictions
Europe	required: 43 jurisdictions neither required nor permitted: 0 jurisdictions permitted: 1 jurisdiction	Required / Permitted : 8 Jurisdictions Neither required nor permitted : 36 Jurisdictions

Soure : Use of IFRS Sandards around the world , IFRS Foundation 2018

3.5-Analysing the use of IFRS Standards

To assess progress toward the goal of global accounting standards, the IFRS Foundation is developing profiles of application of IFRS Standards in individual jurisdictions.

Currently, profiles are completed for 166 jurisdictions, including all of the G20 jurisdictions.

The 166 jurisdictions represent all parts of the globe, as follows:

	Number of Jurisdictions	**Per cent of total**
Europe	44	27%

	Number of Jurisdictions	Per cent of total
Africa	38	23%
Middle East	13	8%
Asia and Oceania	34	20%
Americas	37	22%
Totals	166	100%

The following overall observations can be made about the information in the profiles describing how IFRS Standards are applied by domestic companies in each of the 166 jurisdictions:

Commitment to a single set of global accounting standards:

Nearly all of the jurisdictions (156 of the 166) have made a public commitment supporting a single set of high quality global accounting standards. Only Albania, Belize, Bermuda, Cayman Islands, Egypt, Macao, Paraguay, Suriname, Switzerland and Vietnam have not.

Commitment to IFRS Standards:

The relevant authority in all but eight of the 166 jurisdictions (Belize, Bermuda, Cayman Islands, Egypt, Macao, Suriname, Switzerland and Vietnam) has made a public commitment to IFRS Standards as the single set of global accounting standards. Even in the absence of a public statement, IFRS Standards are commonly used by publicly accountable entities (listed companies and financial institutions) in Belize, Bermuda, Cayman Islands, and Switzerland.

Adoption of IFRS Standards:

144 jurisdictions (87 per cent of the profiles) require IFRS Standards for all or most domestic publicly accountable entities (listed companies and financial institutions) in their capital markets. All but one of those have already begun using IFRS Standards. Bhutan will begin using IFRS Standards in 2021. Some comments on the remaining 22 jurisdictions that have not adopted:

- **12 jurisdictions permit, rather than require, IFRS Standards:** Bermuda, Cayman Islands, Guatemala, Honduras, Japan, Madagascar, Nicaragua, Panama, Paraguay, Suriname, Switzerland, Timor-Leste;
- **One jurisdiction requires IFRS Standards for financial institutions but not listed companies:** Uzbekistan;
- **One jurisdiction is in process of adopting IFRS Standards in full:** Thailand;
- **One jurisdiction is in process of converging its national standards substantially (but not entirely) with IFRS Standards:** Indonesia; and
- **Seven jurisdictions use national or regional standards:** Bolivia, China, Egypt, India, Macao SAR, United States, Vietnam.

The following table analyses the use of IFRS Standards in the 166 profiled jurisdictions by region of the world:

	Number of Jurisdictions

Region	Jurisdictions in the region	Jurisdictions that require IFRS Standards for all or most domestic publicly accountable entities	Jurisdictions that require IFRS Standards as % of total jurisdictions in the region	Jurisdictions that permit or require IFRS Standards for at least some (but not all or most) domestic publicly accountable entities	Jurisdictions that neither require nor permit IFRS Standards for any domestic publicly accountable entities
Europe	44	43	98%	1	0
Africa	38	36	95%	1	1
Middle East	13	13	100%	0	0
Asia-Oceania	34	25	74%	3	6
Americas	37	27	73%	8	2
Totals	**166**	**144**	**87%**	**13**	**9**
As % of 166	**100%**	**87%**		**8%**	**5%**

Source : Who uses IFRS Standards, IFRS Foundation 2018

The 166 profiles include all 31 member states of the European Union (EU) and the European Economic Area (EEA), in which IFRS Standards are required for all companies whose securities trade in a regulated market.

The 144 jurisdictions classified as requiring IFRS Standards for all or most domestic publicly accountable entities include the EU and EEA Member States to which the IAS 39 Financial Instruments 'carve-out' applies. The carve-out affects fewer than two dozen banks out of the 8,000 IFRS companies whose securities trade on a regulated market in Europe.

The 144 also include several jurisdictions that have adopted IFRS Standards nearly word for word as their national accounting standards (including Australia, Hong Kong, New Zealand and Korea (South)).

The 144 also include three jurisdictions that have adopted recent, but not the latest, bound volumes of IFRS Standards: Macedonia (2009); Myanmar (2010); and Venezuela (2008). Those jurisdictions are working to update their adoption to the current version.

Scope of use of IFRS Standards:

The 144 jurisdictions that require IFRS Standards for all or most domestic publicly accountable entities include 18 that have no stock exchange but that require IFRS Standards for all financial institutions (Afghanistan, Angola, Belize, Brunei, Cameroon, Central African Republic, Chad, Comoros, Democratic Republic of Congo, Equatorial Guinea, Gabon, Gambia, Guinea, Kosovo, Lesotho, Liberia, Republic of the Congo, Yemen).

Of the 144 jurisdictions that do have stock exchanges, six do not require IFRS Standards for listed financial institutions (Argentina, El Salvador, Israel, Mexico, Peru, Uruguay) though they do require IFRS for other listed companies. All of the others require IFRS for all listed companies.

Around 65 per cent of the 144 jurisdictions that require IFRS Standards for all or most domestic publicly traded companies also require IFRS Standards for some domestic companies whose securities are not publicly traded, generally financial institutions and large

unlisted companies. More than 90 per cent of the 126 jurisdictions that require IFRS Standards for all or most domestic publicly traded companies also require or permit IFRS Standards for all or most non-publicly traded companies.

3.6- Contribution of IASB to Globalized IFRS:

IASB aims is to develop IFRS Standards that bring **transparency**, **accountability** and **efficiency** to financial markets around the world. Also , to serve the public interest by fostering trust, growth and long-term financial stability in the global economy.

Table 3: IASB Contribution to the World Economy

Transparency	Accountability	Efficiency
IFRS Standards bring **transparency** by enhancing the international comparability and quality of financial information, enabling investors and other market participants to make informed economic decisions.	IFRS Standards strengthen **accountability** by reducing the information gap between the providers of capital and the people to whom they have entrusted their money. Our Standards provide information needed to hold management to account. As a source of globally comparable information, IFRS Standards are also of vital importance to regulators around the world.	IFRS Standards contribute to economic **efficiency** by helping investors to identify opportunities and risks across the world, thus improving capital allocation. For businesses, the use of a single, trusted accounting language lowers the cost of capital and reduces international reporting costs.

Source : www.iasb.org

3.5-Algerian Scenario: IFRS convergence, but not IFRS yet!

The Algerian SCF is inspired from IFRS s [4]which is the source of the law 07-11 presented in parliament (explicitly).Also, the instruction N °2 of minister of finance of 29/10/2009 on the transtion process from the PCN [5] to the SCF [6] (explicitly).In addition to the

[4] The old version of IASs issued by IASC
[5] Plan Comptable National
[6] Système Comptable Financier

executive decreeN°11-24 of January 2011 fixing the composition , Organization and Rules of SCF 's operation of CNC [7]. **CNC** is assigned to:

- prepare a draft of standards developed by international accounting standard-setting bodies and their application in cooperation with the various institutions concerned"[8]

- prepare training programs for international accounting standards [9]

3.51-SCF and IFRS

By adopting IFRS, Algerian companies. would be adopting a "global financial reporting" basis that will enable your company to be understood in a global marketplace. This helps in accessing world capital markets and promoting new business. It allows your company to be perceived as an international player.

A consistent financial reporting basis would allow a multinational company to apply common accounting standards with its subsidiaries worldwide, which would improve internal communications, quality of reporting and group decision-making.

In increasingly competitive markets, IFRS allows a company to benchmark itself against its peers throughout the world, and allows investors and others to compare the company's performance with competitors globally.

Although the decision of the Algerian government to adopt new accounting system since 2010 was for the purpose to bring the accounting practices in Algeria closer to the international accounting standards (IAS,IFRS), IASB considers Algeria to be a non-IAS, IFRS adopter country.

According to (PWS) [10] , the major differences between Algerian financial accounting system and IFRS are as follows:

-The stockholders are not defined as the main user of the financial information.

-The financial statements are standardized and have to follow a unique chart of account.

[7] Conseil National de la Comptabilité
[8] Article 8
[9] Article 20&6
[10] Ahmed Chemseddine Bouarar, CHALLENGES OF ADOPTING INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS AND INTERNATIONAL FINANCIAL, REPORTING STANDARDS, REVUE NOUVELLE ECONOMIE 41 N°:17 –vol 02-2017

-The income statements do contain an extraordinary result.

-A lot of points are not treated in the Algerian system while the IFRS deals with more complete issues within the text.

Efforts towards convergence with IFRS is a giant leap forward and to make Algerian standards contemporary. However, due to the existence of certain carve-outs or deviations from IFRS, these standards would not be considered as equivalent to IFRS, even though the carve-outs are relatively minor. While some of these carve-outs are optional, there are certain mandatory carve-outs, which may prevent companies from being able to state dual compliance with IFRS as per the IASB. Ability to state full compliance with IFRS would be relevant for listed companies in the Stock Exchange (Bourse d'Alger).

The international accounting standards were transposed into the national accounting regulations between 2007 and 2009, but declined in the 2003 version since the SCF project was completed in 2004. As a result, the SCF, in its international component, is:

• Originally incomplete, since it did not incorporate the revision of the IAS-IFRS carried out in 2004 in view of their application from 2005, in particular by Europe and Africa;

• In a significant shift with respect to the IFRSs applicable to date the new CNC creation and installation relatively recent could not in a short time move towards the international reference as it decrees him otherwise the regulations in force (see Article 18 and 20 of Executive Decree No. 11-24 of 27 January 2011 determining the composition, organization and operating rules of the CNC).

•The Algerian framework (Law 07-11 ,Decree 08- 156 LFC 2009 financial market arrêté) is different from the IASB framework and includes some rules adopted by some International Standards.

• Accounting Standards (Law 07 – 2011 ,Decree 08- 2011 arreté) ; there are 21Accounting standards describe in summary , or simply announced by the Minister of finance on

26/08/2008 adopting presentation and rules for the evaluation and the recognition of some operations

3.52-SCF after 2010

The SCF is inspired by the IAS / IFRS standards that are intended for listed companies and groups of companies. Since its promulgation in 2007, and its entry into force in 2010, the SCF has not changed, while IFRSs are in perpetual motion. The SCF does not adapt well to the Algerian accounting environment because almost all the entities that make up the economic fabric of Algeria are represented by small and medium-sized entities (SMEs).

Nine years after its implementation date, the SCF is subject to several criticisms due to the difficulties encountered by the entities during its implementation. This justifies the need for its practical adaptation and updating.

The difficulties of application of the SCF are due to the non-mastery of some of its standards and the non-adaptation of other standards to the context of the Algerian economy. Other accounting themes are not provided for by any standard or accounting interpretation.

SCF standards do not comply with IAS/IFRS and do not include the changes in IAS / IFRS since 2004 (applicable in 2005).
In this part we are going to make a comparison between SCF 2010 and IFRS 2004

New IFRS	SCF evaluation rules
IFRS 9 Financial Instruments " Recognition and Measurements " in replacement of IAS 39 . IFRS 9 divides Financial Assets into two classification : FVTPL- FVTOCI and Amorized cost	- Chapter II. Section 2 - Non-current Financial Assets (Financial Assets): Securities and Receivables - Chapter II. Section 6 - Borrowings and other financial liabilities Different from IAS 39 in classifying and measuring financial instruments . The use of Fair value is not possible
Standards on Consolidation and Business combinations IFRS 3 Business Combination IFRS 0 Consolidated Accounts (2011)	Chapter III. Section 2 Consolidation – Grouping of Entities IAS 27- Separated and consolidated financial

IAS 28 Investments in Associates and Joint Ventures(2011) IFRS 11 Joint Arrangements replaces IAS31 IFRS 12 Disclosure of interests in other entities	statements 28 Investments in Associates IAS 31 Interests in Joint Ventures Requirement on Disclosures in each standards
IFRS 13 Fair Value Measurement IFRS 13 applies to IFRSs that require or permit fair value measurements or disclosure of fair value information	Fair Value is mentioned in the SCF where the valuation method is required .
IFRS 5 Non – current Assets Held for Sale and Discontinued Operations	There is no chapter for this IFRS in the SCF
IFRS 15 Revenue from Contracts which replaces the following standards :IAS 11 and IAS 18	Chapter I. General principles. Section 1: Accounting for Assets, Liabilities, Expenses and Products. - Chapter III. Section 3 - Long Term Contracts (old version of IAS 18 and IAS 11)
IFRS 16 Leasing	Chapter III. Section 5 - Leases - Financing (old IAS 17)
IFRS 17 Insurance Contracts replaces IFRS 4	SCF there is no chapter concerning Insurance Contracts
Conceptual Framework 2018 IASB	SCF Conceptual Framework version CF 1989 IASC

Algeria's economic system includes a significant proportion of SMEs and very small businesses. As of 31/12/2015, Algeria had 934,569 small and medium-sized enterprises (SMEs). They employed two million and four hundred thousand employees. Almost all of these entities are in the private sector, ie 99.94%, which corresponds to 934 008 SMEs.

The SCF does not fit well with the accounting environment of Algeria.Almost all the entities that make up the economic fabric are represented by small and medium-sized entities (SMEs).

So, SCF needs revision .

Conclusion:

Although the Algerian environment was not appropriate for IFRS application, we that their adoption improved the quality of financial reporting. The introduction of IFRS increased the reliability, transparency and comparability of the financial statements.

Algeria is considered to be a non -IAS, IFRS adopter country despite the reforms launched for the purpose to keep pace with the international trends through harmonizing its

accounting practices to comply with international accounting standards, and international financial reporting standards (IAS), (IFRS), by reviewing the literature we conclude that if Algeria desires to carry on the accounting reforms introduced to explicitly adopt IAS,IFRS it should pay close attention and consider the main following challenges:

The lack of the financial investment culture in Algeria along with the weak and non efficiency of Algerian stock exchange does not stimulate the provision and the demand for transparent and comparable financial accounting information; this in turn makes the uses of accounting information very limited.

References

1.Ahmed Chemseddine Bouarar, CHALLENGES OF ADOPTING INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS AND INTERNATIONAL FINANCIAL, REPORTING STANDARDS, REVUE NOUVELLE ECONOMIE 41 N°:17 –vol 02-2017

2. Aminah Abdullah, The relevance of International Financial Reporting Standards to Kazakhstan:perception of auditors , *Int. J. Accounting and Finance, Vol. 4, No. 3, 2014*

3.B. Singh & S. Inder , IFRS implementation - An institutional theory perspective, January 2017, International Journal of Applied Business and Economic Research 15(9):233-248

4.CHACHOUA ABDELKRIM, Le Système Comptable et Financier Algérien un état des lieux et perspectives,, Journal Financial Business and Economy JFBE 5,Mar 2018.

5.Cătălina Florentina PRICOPE The role of institutional pressures in developing countries. Implications for IFRS ,Theoretical and Applied Economics, Volume XXIII (2016), No. 2(607), Summer, pp. 27 -40

6. C. F. Pricope, An Institutional Analysis of IFRS Adoption in Poor Jurisdictions, World Academy of Science, Engineering and Technology International Journal of Economics and Management Engineering Vol:9, No:11, 2015

7.Chokri ZEHRI, Does adoption of international accounting standards promote economic growth in developing countries? International Open Journal of Economics Vol. 1, No. 1, July 2013, PP: 01- 13

8.Djamel KHOUATRA , Mohamed El Habib MERHOUM Le Système Comptable Financier algérien entre les « Full IFRS » et la norme IFRSPME : Etude qualitative de sa mise en œuvre par les entreprises, HAL archives- ouvertes.fr 2018

9.Kedar V. Marulkar, Globalisation of Financial Reporting System through Implementing IFRS in India, International Journal of Advance Research in Computer Science and Management Studies, Volume 1, Issue 3, August 2013

10.Mari Paananen,The Development of Accounting Quality of IAS and IFRS Over Time: The Case of Germany, Article in Journal of International Accounting Research · December 2007

إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي في الجزائر لمواكبة مستجدات المعايير الدولية

The problem modernizing the Financial accouning system in ALGERIA to keep pace with developments in international standards

زهراوي عفاف
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2
afefzahraoui@yahoo.fr

الملخص:

يعتبر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من معايير التقارير المالية الدولية في الجزائر خطوة مهمة للاندماج في الاقتصاد العالمي، إلا أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واجهت العديد من الصعوبات من أجل التطبيق السليم لهذا النظام الجديد. في هذا الإطار، تناولت الدراسة أهم نقائص المخطط المحاسبي الوطني عرض المعايير المحاسبية الدولية و الهيئات القائمة عليها، و استعراض النظام المحاسبي المالي الجديد. بالإضافة إلى التعرف على واقع تطبيق هذا الأخير و إبراز أهم الصعوبات التي واجهتها المؤسسات عند تطبيقه.

الكلمات المفتاحية: المخطط المحاسبي الوطني، النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية.

Abstract:

The application of the new financial accounting system derived from international financial reporting standars (IFRS) in Algeria is an important step for integration into the global economy. However, the Algerian economic institutions have faced many difficultiesfor the proper application of this news system.

In this context, the study dealt with the most important short comings of the national accounting plan, rather than the international acconting standards and the bodies based there on , and reviewing the new financial accounting system, in addition identifying the reality of implementation of the latter and heghlighting the most important difficulties faced by the instututions in applying it.

Key words :National accounting plan, Financial accounting system, Accounting standards.

مقدمـــــــة:

نتيجة لترابط الاقتصاد الجزائري باقتصاديات الدول الأخرى، من خلال فتح المجال أمام رأس المال الأجنبي، وخوصصة الشركات وقيام الشراكة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية، كان لابد من مراجعة المخطط الوطني المحاسبي وجعله يتلاءم مع معايير المحاسبة الدولية. فالمظهر المحاسبي في الجزائر بقي لفترة طويلة يعتمد على المخطط الوطني المحاسبي، المرحلة التي كان الاقتصاد فيها مخطط، ويعكس تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي فيما يخص مستوى العمالة والإنتاج. وعليه باشرت الجزائر في إجراء إصلاحات معمقة، تتعلق بالتفتح الاقتصادي والاتجاه نحو اقتصاد السوق، وتحرير التجارة الخارجية. هذه الإصلاحات هدفها توفير

للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب فضاء اقتصادي جديد، يتسم بالأمان والشفافية في التعاقدات الاقتصادية.

يتطلب التحول نحو اقتصاد السوق وسائل قياس محاسبية جديدة تلبي هذه المتطلبات، لهذه الأسباب وافق المجلس الوطني للمحاسبة على إعداد نظام محاسبي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية. يأخذ بعين الاعتبار المفاهيم والمبادئ والقواعد والحلول المقبولة من طرف هذه المعايير. هذا الجهد تولد عنه النظام المحاسبي المالي الذي صدر وفقا للقانون رقم **07-11** المؤرخ في **25 نوفمبر 2007**، ليليها المرسوم التنفيذي رقم **08-156** المؤرخ في **26 ماي 2008**، والمتضمن تطبيق القانون رقم **07-11**، وأخيرا القرار المؤرخ في **26 جويلية 2008** والصادر في العدد **19** من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتاريخ **25 مارس 2009**.

على اعتبار أن الجزائر كغيرها من دول العالم تريد تكييف محاسبتها باعتماد معايير المحاسبة الدولية، والانضمام للركب العالمي. الأمر الذي جعلنا نركز في هذه المداخلة على مختلف الاصلاحات التي عرفتها مؤسساتنا من أجل تبني نظام محاسبي جديد، وهذا بالتعرف على آليات تطبيقه، ثم توضيح مختلف المعايير الدولية والمستجدات التي جاءت بها. وللتمكن من معالجة إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي الجزائري خصصنا الفصل الأخير للتحديات التي واجهت تطبيق النظام في الجزائر مع التعرف على أهم المستجدات التي ظهرت في مؤسساتنا، والتركيز في الأخير على الصعوبات التي كانت عائقا أمام مواكبة مختلف تغيرات المعايير المحاسبية الدولية.

الفصل الأول: آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

شرعت الجزائر على غرار العديد من الدول في عملية إصلاح نظامها المحاسبي بهدف تقريب الممارسة المحاسبية من الدولية، وذلك بتبنيها للنظام المحاسبي المالي المستمد من نصوص المعايير المحاسبية الدولية. وقد جاء النظام المحاسبي مغايرا تماما عما كان سائدا، كما أن واقع تطبيقه لا يزال يشوبه الكثير من التحديات أو الصعوبات تشمل البيئة المحاسبية المؤسساتية.

لأجل هذا خصصنا هذا الفصل لتقديم محتوى النظام المحاسبي المالي بكل ما يحمله من مفاهيم ومبادئ وقواعد ثم عرض متطلبات تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية لنتطرق في الأخير إلى الصعوبات التي حالت دون التطبيق الكلي لمضامين النظام المحاسبي المالي.

1-1- الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي الجديد:

استخدمت الجزائر منذ سنة 1975 مخطط محاسبي وطني بناءا على توجيهاتها الاشتراكية آنذاك، وذلك لتنظيم المحاسبة. لكن نتيجة للتطورات التي شهدها العالم والمتمثلة في اعتماد معايير المحاسبة الدولية، تم

استحداث نظام محاسبي مالي جديد، والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من أول جانفي 2010. وهذا محاولة للدخول في الاقتصاد الدولي من خلال مشروع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة الدولية[1].

1-1-1- تعريف النظام المحاسبي المالي:

إن النظام المحاسبي المالي هو نظام لتنظيم المعلومات المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية ، يتم تصنيفها تقييمها، وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان(شخص طبيعي أو معنوي) ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية. كما يتضمن تصنيف الكتل المحاسبية والمجموعات ،تحديد الحسابات، وضع القوائم المالية، تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية. ومن خلال الملاحظات الميدانية نجد أن الجزائر اعتمدت النموذج الذي تكون الدولة هي المشرف على إعداد المعايير المحاسبية .

لقد عرف القانون **07-11** المؤرخ بـ **25** نوفمبر **2007** النظام المحاسبي المالي في المادة رقم **03** منه على أنه " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[2].

نشير إلى أن هذا الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي المحاسبي مستمد من النظام الانجلوساكسوني، ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي[3].

1-1-2- مراحل إنجاز النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني بداية من الثلاثي الثاني لسنة **2001** والتي مولت من قبل البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين. وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت تحت عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني نسخة **35-1975** إلى نظام جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة و المتعاملون الاقتصاديون الجدد، و قد مرت هده العملية **بثلاثة** مراحل هي[4]:

1- تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين معايير المحاسبة الدولية،

2- تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسات،

3- وضع نظام محاسبي جديد.

وفي نهاية المرحلة الأولى وضعت **ثلاث** خيارات ممكنة وهي:

1- الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني و تحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني . الاقتصادي في الجزائر و الذي بقي ثابتا مند أن صدر قانون لتوجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في

1988، مثلا القانون الصادر في **09 أكتوبر 1999** المتضمن تكييف المخطط الوطني المحاسبي لنشاط الشركات القابضة و إدماج حسابات المجمعات.

2- ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية **IASB**، ومع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظاما مختلط ومعقد، وبالتالي يمكن له أن يكـون مصدرا للتناقض و الاختلاف.

3- يتضمن انجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله و وضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ و القواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

1-1-3- مبادئ النظام المحاسبي المالي الجديد:

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية التالية[5]:

- تسجل الحقوق الناتجة عن الصفقات سواء الخاصة بالسلع أو الخدمات حسب قاعدة الاعتراف بالحقوق في الوقت الذي تطرأ فيه دون انتظار تدفقها النقدي، وتظهر في القوائم المالية ضمكن النشاط المرتبطة به.
- تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار و لمدة أطول و ينبغي عليها التطلع إلى مستقبل خال من التوقف أو التصفية، لذا يتم إعداد البيانات المحاسبية و القوائم المالية بافتراض أن نشاط المؤسسة مستمر في المستقبل.
- يجب أن تكون المعلومات المالية و البيانات المحاسبية مبينة على وثائق ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها و ذات معلومات متبوعة بدلائل حول العملية.
- يجب فهم البيانات من حيث المستخدمين بحيث يفترض توفر مستوى مقبول من المعرفة لديهم.
- يجب أن تمنح القوائم المالية صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة و أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية و الآداءات الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو تعبر عنها بشكل معقول اعتمادا على مقاييس و أسس الاعتراف المعمول بها.
- تسجل محاسبيا عناصر الأصول و الخصوم و كذا التكاليف و الإيرادات و تظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية أي اعتمادا على تكلفة الحصول عليها.
- يجب أن تكون أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني، ويعتبر هدا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني.
-الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

1-2- واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية:

يعتبر تطبيق النظام المحاسبي المالي خطوة مهمة لتقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية من الممارسة المحاسبية الدولية، إلاّ أن للبيئة الجزائرية خصوصيات لم ترتقي بعد إلى استيعاب متطلبات تطبيق مضامين النظام المحاسبي المالي. ولهذا سنعمل على تقديم واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسساتنا الجزائرية، الذي لا يزال يشوبه العديد من الصعوبات تحول دون التطبيق الفعال للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في الجزائر.

1-2-1- متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري:

تطلب النظام المحاسبي المالي شروط لنجاحه من عدمه، وتتمثل في:

- تعتبر المؤسسة الاقتصادية التي تعمل في الجزائر المعني الأول بتطبيق النظام المحاسبي المالي، لذا من أهم متطلبات نجاح تطبيقه توافقه مع احتياجات المؤسسة الجزائرية وقدرتها على استيعاب مضامينه .
- المحاسب هو المعني بالدرجة الأولى بتطبيق النظام المحاسبي المالي لذلك لابد من تأهيله علميا وعمليا، وقد لاقى القانون رقم **11/07** والمتضمن للنظام المحاسبي المالي ردود أفعال وأراء متباينة من قبل أصحاب المهنة بين مؤيد ومعارض لها لأسباب مختلفة(6).

لقد حرصت المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين منذ صدور القانون **11/07** على الاستعانة بخبراء من فرنسا لضمان تكوين المكونين من أصحاب المهنة ليتولى هؤلاء فيما بعد عملية التكوين لفائدة نظرائهم في كل مناطق الجزائر.

- التعليم والتكوين يعملان على تأهيل المحاسب علميا وعمليا ليكون قادرا على استيعاب مضمون النظام المحاسبي ما يسمح له بتطبيقه تطبيقا سليما.
- تعد مؤسسات التعليم في مقدمة الجهات المسؤولية عن إعداد المحاسبين المستقبليين الذين يتمتعون بالمهارات العلمية والعملية والتي تمكنهم من مزاولة المهنة(7).

1-2-2- التحضيرات للانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي:

يعتبر المخطط المحاسبي الوطني أول خطوة في مجال تنظيم الممارسة المحاسبية، وقد جاء ليحل محل النموذج المحاسبي الفرنسي الذي كان سائدا. وتفاديا كذلك لأوجه القصور التي ميزت المخطط المحاسبي الفرنسي مع بداية الستينات، تدارك المخطط المحاسبي الجزائري تناقضاته و مشاكله واتجه نحو إتباع مسار آخر مغاير يتفق مع التوجهات السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية التي كان النظام الجزائري آنذاك يسعى إلى تجسيدها من خلال المخططات التنموية التي شرع في تطبيقها انطلاقا من نهاية الستينات من القرن الماضي.

عرفت الجزائر تغيرات جذرية في كافة المجالات وخاصة في مجال تنظيم و توجيه الاقتصاد الوطني، كالانتقال من النهج الاشتراكي إلى نهج اقتصاد السوق. و كذلك الشراكة مع الاتحاد مع الاتحاد الأوروبي و التغيرات

المستقبلية التي ستحدث خصوصا مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، كل هذه المعطيات تفرض على الجزائر جملة من التغيرات الحتمية التي تفرضها الظروف الحالية وإفرازات العولمة.

فمن خلال الممارسة المحاسبية للشركات متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر ومع ظهور جملة من النقائص في المخطط المحاسبي الوطني، كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية عليه ومحاولة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية وذلك من خلال القيام بإصلاحات محاسبية ضمن الحسابات وقواعد عملها و الطرق المحاسبية المعتمدة في التقييم و إعادة التقييم وإضافة القوائم المالية غير الموجودة فيه وتعديل الموجودة منها.

بدأت أعمال الإصلاح في سنة 1998، من خلال تغيير المخطط المحاسبي الوطني والذي تكفل به المجلس الوطني للمحاسبة في بداية الأمر، ثم أسندت مهمة الإصلاح فيما بعد إلى هيئة أجنبية. ومن الأعمال التي قامت بها الهيئتين نجذ:

أ- أعمال اللجنة الجزائرية الخاصة بالمخطط المحاسبي الوطني:

انتهجت اللجنة الجزائرية المسعى التالي:

- تقييم الجداول التوضيحية و النقائص على مستوى المخطط المحاسبي،
- إعداد مشروع مخطط محاسبي،
- جمع الملاحظات و توصيات المختصين و المستعملين حول المشروع،
- إعداد مخطط محاسبي جديد بناء على ملاحظات المختصين،
- طرح المشروع على المجلس المحاسبي للاختبار.

في إطار عملها أحدثت لجنة المخطط المحاسبي الوطني استبيانين لتقييم المخطط المحاسبي الوطني، حيث أرسل الاستبيان الأول إلى خبراء المحاسبة في جانفي سنة **1999**، وكان طويل نوعا ما وأرسل في فترة كان فيها الخبراء منشغلين بأعمال نهاية الدورة ، وهذا ما يفسر العدد القليل للأجوبة المرسلة إلى المجلس الوطني للمحاسبة. أمّا الاستبيان الثاني فهو أيضا موجه إلى خبراء المحاسبة أرسل في جويلية من سنة **2000**، حيث كان أقل من سابقه. وتوصلت لجنة المخطط المحاسبي الوطني في تفسيرها التقني للمخطط المحاسبي الوطني إلى النتائج التالية[8] :

- تكريس فصول خاصة للمبادئ، قواعد التقييم و المصطلحات المحاسبية.
- إعادة النظر في عدد وشكل و محتوى الجداول الشاملة.
- إعادة تهيئة و إثراء مدونة الحسابات ليستجيب أكثر لاحتياجات المستعملين.

بالإضافة الى وجود اقتراحات أخرى حسب اللجنة تستحق التقييم المعمق خاصة بالنسبة إلى:

- التسجيل المحاسبي و تقييم السلع، المواد و المنتجات(نظام الجرد).
- هيكل و تسمية و محتوى بعض الأصناف و عناوين الحسابات.

كما اختارت اللجنة المخطط المحاسبي الوطني واعتمدت في أعمالها على المبادئ التوجيهية التالية:

– المبادئ المحاسبية، قواعد التقييم و سير الحسابات يجب أن تشغل مكانا مرموقا في المخطط المحاسبي الجديد.

–مدونة الحسابات يجب أن تكون كاملة، واضحة و محسنة لتستجيب لاحتياجات المستعملين؛

–الجداول الشاملة يجب أن تكون محسنة، مبسطة و كاملة بالتوافق مع المستلزمات القانونية و المعالجة الآلية للمعطيات.

–الملاحق يجب أن تكون مبسطة و ثرية و تلعب دورا مكملا للميزانية و جدول حسابات النتائج ، ويجب أن لا تقوم هذه الملاحق بعمل مزدوج مع الميزانية و جدول حسابات النتائج.

–المحاسبة التحليلية غير مقننة في المخطط المحاسبي الجديد و تترك تحت تصرف المؤسسة .

ب– أعمال المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي:

توقفت أعمال اللجنة الخاصة بالمخطط الوطني في سنة **2001**، ولقد أعدت مناقصة دولية للإصلاح المحاسبي والتي أوكلت للمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي بتمويل من البنك الدولي. وبعد دراسة المخطط المحاسبي الوطني، قدمت مجموعة العمل التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي ثلاث حلول ممكنة لإصلاح المخطط المحاسبي الوطني، عرضت هذه الأخيرة على الهيئات الجزائرية المختصة لاختيار أحد الحلول الذي يكون محل دراسة معمقة من طرف مجموعة العمل للمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي.

– تهيئة بسيطة للمخطط المحاسبي الوطني،
– تكييف المخطط المحاسبي الوطني نحو الحلول الدولية،
– إعداد نظام محاسبي يتطابق مع معايير المحاسبة الدولية.

ويبقى الاختيار بين الحلول الثلاثة من صلاحيات المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري. وقد تم اختيار الحل الثالث المتعلق بمعايير المحاسبة الدولية و الذي يشكل تحولا كاملا بالنسبة للاختيار المتخذ من طرف لجنة المخطط المحاسبي الوطني. كما يجب الإشارة الى ان البنك العالمي وصندوق النقد الدولي يفضلون تطبيق معايير المحاسبة الدولية من طرف البلدان التي تعتمد على مواردها، حيث قام البنك العالمي بتمويل عملية الإصلاح المحاسبي بالجزائر والذي كان له الأثر على الخيار الجزائري ، وهذا ما يفسر التغيير الجذري لاتجاه الإصلاح [9].

1–2–3– صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

بالرغم من مرور عشر سنوات على تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي الصادر بنص القانون **11/07**المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ،إلاّ أنه لا تزال هناك معيقات تحول دون التطبيق الفعلي لمحتوى النظام المحاسبي المتمثلة في:

– إذا رجعنا إلى وتيرة صدور النصوص القانونية الصادرة بشأن النظام المحاسبي المالي وخاصة التعليمات المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة يتبين لنا عدم الجدية في التحضير وغياب التخطيط السليم للدخول في تطبيق النظام المحاسبي المالي مما أدى إلى مشاكل كبيرة في التسيير،

– التأخر الكبير في إصدار النصوص القانونية أثر سلبا على وتيرة التطبيق، مما دفع المحاسبين إلى الاعتماد على اجتهاداتهم الخاصة لمعالجة الجوانب التي تأخرت وزارة المالية والمجلس الوطني للمحاسبة في معالجتها، مما نتج عنه بداية تطبيق خاطئ للنظام المحاسبي المالي، ومن تم غياب شفافية المعلومات وعدم إعطاء صورة صادقة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسات.

– وقوف البيئة الاقتصادية الجزائرية عائقا أمام تحقيق المزايا من تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث يستند هذا الأخير على المرجعية المحاسبية الدولية التي تهدف إلى خدمة بنى اقتصادية تطورت فيها الأسواق المالية، في حين أن الاقتصاد الجزائري يتميز ببنيات مالية كلاسيكية تقوم على التمويل بالاستدانة وعلى محدودية وضعف القطاع الخاص.

– تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات يفرض القيام بتكوين الفرق المكلفة بالمشروع وتكييف أنظمة معلوماتها، ويشكل هذا الإجراء مشروعا مكلفا باعتبار أن هذه المؤسسات تملك موارد محدودة؛

– النظام المحاسبي المالي هو نظام يهدف إلى إعطاء صورة صادقة وشفافة على الوضعية المالية للمؤسسة في سياق يتماشى مع تجسيد أبعاد حوكمة الشركات، وهذا صعب التطبيق في ظل بيئة يطغى عليها ثقافة التحفظ،

–عدم توافق النظام المحاسبي المالي مع القانون التجاري وكذا النظام الجبائي،

– وضعية الشركات الجزائرية غير المسعرة في البورصة التي لا تستفيد من مزايا النظام المحاسبي المالي، حيث أن هذه المؤسسات قد تتحمل أعباء نتيجة لصعوبة تطبيق النظام،

– غياب الوعي المحاسبي وشيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته،

– مفهوم القيمة العادلة صعب الاستعمال لأسباب عديدة نذكر منها طريقة القيمة العادلة على عكس التكلفة التاريخية تتطلب تقييمات دورية، حيث تعتبر التقييمات التي يقوم بها الغير جد مكلفة وتتطلب إمكانيات مالية هامة[10].

1-3- رهانات تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الجزائرية:

إن من بين رهانات الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي، نجد أنظمة المعلومات والاتصال المالي في المؤسسة. بالإضافة إلى رهان تعزيز حوكمة الشركات وتفعيل بورصة الجزائر. نظريا فإن التغيير سيمس كل الأنظمة في المؤسسة، أما عمليا فإن نطاق هذا التغيير يختلف من مؤسسة إلى أخرى تبعا لاختلاف أنشطتها وهيكلها وتنظيمها وتبعا لخياراتها المحاسبية ومحيطها المعلوماتي.

إن نطاق التجميع يشمل كل المؤسسات التي تمارس عليها المؤسسة القابضة سيطرة حصرية حتى لو لم يكن لها مساهمة في رأس مال هذه المؤسسات، أما على مستوى المراقبة المشتركة فإن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تسمح بطريقتين للتجميع هما طريقة التجميع النسبي وطريقة إجراء المعادلة.

كل المعايير لها تأثير على المعلومة المالية، أما عمليا فعدد محدود فقط من المعايير لها تأثير على النظام المحاسبي، وخصوصا ما تعلق منها بالعمليات الجارية مثل المعايير **16** ، **36** ، **38** والتي لها تأثير معتبر على النظام المحاسبي، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى النظرة الاقتصادية التي تعتمدها هذه المعايير دون النظرة القانونية[11].

تعتبر المعلومات المنشورة وفق المعايير المحاسبية الدولية تؤدي إلى تغيير طبيعة العلاقة بين المؤسسة ومستعملي قوائمها المالية، بالتركيز أساسا على المعلومة الموجهة للمستثمرين. بحيث يجب أن تشتمل المعلومات حسب هذه المعايير على معطيات وعناصر متعددة ومفصلة وذات نوعية، ومثال ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم **14** الذي يتطلب تجزئة رقم الأعمال والنتيجة على قطاعات النشاط والمناطق الجغرافية بما يسمح من جهة للمحللين الماليين من إعطاء آراء أكثر وضوحا حول المؤسسات، ومن جهة أخرى للمستثمرين وخاصة المساهمين من أجل فهم أحسن لواقع المؤسسة.

تختلف المعلومة المحاسبية المالية بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني من حيث توجهها نحو عدة مستعملين وعلى رأسهم المستثمرون. على عكس ما كان عليه الحال وفق المخطط المحاسبي الوطني الذي تأتي حسبه إدارة الضرائب والدولة بهيئاتها المختلفة على رأس مستعملي المعلومة المحاسبية والمالي. مما سبق نستخلص أن المنظومة المالية الجديدة جاءت بعلامات تقدم تتمثل في[12]:

– اختيار الحل العالمي، وهو ما يقرب ممارستنا المحاسبية من الممارسة الدولية بشكل يتيح إنتاج معلومات مفصلة، ذات مصداقية وقابلة للمقارنة ، تعكس صورة شفافة وأكثر وضوحا للوضع المالي للمؤسسات،

– تكفل النظام المحاسبي الجديد باحتياجات المستثمرين الذي سيتمكنون على معلومات مالية ذات مقروئية تسهل المقارنة واتخاذ القرار ،

– إمكانية إقامة نظام معلومات قائم على محاسبة مبسطة بالنسبة للكيانات الصغيرة،

– توضيح النص على المبادئ والقواعد التي ستحكم التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها ، وإعداد قوائم مالية تسهل فحص الحسابات.

أمّا القيم الثابتة تسجل محاسبيا بقيمة تكلفة الاقتناء والمصاريف الملحقة مثل مصاريف التركيب، الرسوم المدفوعة، ومصاريف أخرى لها علاقة مباشرة. والقيم الثابتة المنتجة عن طريق المؤسسة نفسها نجذها تضم تكلفة الإنتاج مثل اليد العاملة،المصاريف الأخرى التي لها علاقة بالاستثمارات. والمصاريف والأعباء اللاحقة المتعلقة بالقيم الثابتة تسجل وتضاف إلى القيمة المحاسبية .وفي الحالات التي يصعب فيها استعمال هذه

الطريقة فانه يستحسن اعتماد طريقة الإهتلاك الثابت . ونشير إلى أن_الأصول التي تم اقتناؤها بالعملة الأجنبية يجب تحويلها إلى العملة الوطنية حسب سعر الصرف الجاري، أما الحقوق والديون المقيمة بالعملة الأجنبية يجب تحويلها إلى العملة الوطنية بسعر الصرف التاريخي (تاريخ العقد أو الاتفاق). وتنشأ شهرة المحل عادة من شراء أو تجميع للمؤسسات أو من عملية ضم مؤسسة لأخرى، وبالتالي عند هذه العمليات يجب أن تظهر شهرة المحل من ضمن الأصول[13].

– المبالغ القابلة للاهتلاك هي المبالغ أو القيم المحصل عنها بعد إعادة التقدير بمعنى أنه ينبغي إعادة النظر في الاهتلاكات في نهاية كل دورة وتحسب على أساس القيم العادلة بدلا من التكلفة التاريخية.

– في حالة ارتفاع القيمة المحاسبية لأصل معين منذ إعادة التقدير فان هذا الارتفاع يعالج مباشرة مع الأصول الخاصة و يسجل في فرق إعادة التقدير .ويعتبر إيرادات أو يتم تخفيضه من نفس الأصل الذي تم تقييمه في السابق ونتج عنه فرق سالب أو نقص في القيمة الذي يعتبر أعباء.

– في حالة انخفاض القيمة المحاسبية لأصل معين عند إعادة_التقدير فان هذا الانخفاض يعالج مباشرة مع الأموال الخاصة ويسجل في فرق إعادة التقدير ويعتبر أعباء وتتم المقاصة من نفس الأصل الذي تم تقييمه في السابق ونتج عنه فرق موجب أو زيادة في القيمة الذي يعتبر إيراد.

– يمكن إعادة تقدير الأصول المعنوية بنفس الكيفية للأصول المالية لكن إعادة التقدير تتم إذا كان هناك سوق خاص بالقيم المعنوية،أو هناك تقييم لنفس العناصر المتجانسة.

– تشمل الأصول المالية غير المتداولة (سندات وحقوق) سندات المساهمة والحسابات الملحقة وتكون من خلال أسهم في الشركات الفرعية للشركة الأم أو الشريكات الحليفة أو مؤسسات أخرى .سندات أخرى أو سندات توظيف طويلة المدى .بالإضافة إلى قروض ممنوحة وحقوق لدى الغير تتعدى السنة.

– تعتبر المخزونات من ضمن الأصول المتداولة وتشمل المواد الأولية واللوازم والبضائع والمنتجات بمختلف أنواعها القابلة للتخزين. وتقيم المخزونات بتكلفة الشراء أو الاقتناء التي تشمل أسعار الشراء ،وكل المصاريف الملحقة بعملية الشراء مثل مصاريف الإدارة المالية والمصاريف العامة ، وعموما يتم تقييم المخزونات إما بتكلفة الشراء أو تكلفة الإنتاج وهذا على حساب طبيعة المخزون وفي بعض الحالات الخاصة عندما تكون قيمة المخزون غير قابلة للتحقق، يمكن أن يقيم بسعر البيع بعد خفض الهامش المطبق على كل نوع من المخزون.

– في حالة خروج المخزونات من المخازن أو عند عملية الجرد سواء بالنسبة للمواد الأولية أو المنتجات تعتمد إحدى الطريقتين[14] :

– طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة،

– طريقة ما ورد أولا يصدر أولا **FIFO**.

– تعتبر مؤونات الأعباء والخسائر من ضمن عناصر الخصوم ، وتسجل في الحالات التالية :

– هناك التزام حالي قانوني ناتج عن أحداث ماضية،
– احتمال خروج موارد من أجل تسوية هذا الالتزام،
– إمكانية تحديد وتقدير القيمة المقابلة لهذا الالتزام بصفة دقيقة وعادلة.
– يجب إعادة النظر في قيمة المؤونة عند نهاية كل دورة محاسبية ،ولا يمكن استعمال المؤونة في غير الهدف الذي وضعت من أجله.

الفصل الثاني: دراسة المعايير المحاسبة الدولية

إن المبادئ المحاسبية التي هي نتاج فكر محاسبي متأثر بالبيئة المتواجد فيها، أدى إل ظهور سياسات محاسبية متباينة ومتناقضة أحيانا (الطرق المختلفة للاهتلاك، الطرق المختلفة لتقييم المخزون، رسملة بعض التكاليف،...) أدى إلى تباين القوائم المالية، وانطلاقا من هذا القصور بدا منذ أوائل القرن العشرين التفكير في إنشاء معايير محاسبية دولية.

إن المعايير المحاسبية الدولية ليست وليدة اليوم وقد جاءت بعد الحاجة الملحة لها من أجل توحيد المحاسبة، ومختلف المعالجات المحاسبية، وهذا نتيجة للتطور الاقتصادي الذي يشهده العالم، وبروز الشركات المتعددة الجنسيات والتناقضات القائمة في علم المحاسبة على المستوى الدولي وهذا ما أدى إلى ضرورة وضع معايير دولية للمحاسبة تلقى القبول العام. وهذا ما حدث فعلا قد تم تبنيها من طرف الكثير من دول العالم، هذا لتسهيل عملية التبادل بين مختلف الوحدات المحاسبية لمختلف الشركات والمؤسسات المالية الدولية[15].

2-1- مفهوم معايير المحاسبة الدولية:

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة Standard الإنجليزية، وهي تعني القاعدة المحاسبية ويميل المحاسبين إلى استخدام معيار محاسبي. ويقصد بكلمة معيار في اللغة بأنها نموذج يوضع، يقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، أما في المحاسبة فيقصد بها المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين. والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، مثل الموجودات الثابتة، البضاعة أو غيرها. وقد عرفت لجنة القواعد الدولية القاعدة المحاسبية بأنها " عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهام حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبدا، كما أنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية[16].

2-2- التطورات التاريخية للجنة معايير المحاسبة الدولية :

ترجع البداية الحقيقية لصناعة معايير المحاسبة الدولية إلى عام **1973**، حيث تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASC) بموجب اتفاق أبرم بين هيئات المحاسبة الوطنية في **عشر** دول التي تعد رائدة في هذا المجال و هي :استراليا ،كندا ،فرنسا ،ألمانيا ،اليابان ،المكسيك، هولندا ، بريطانيا ،إيرلندا و الولايات المتحدة الأمريكية . في هذا العنصر سوف نتطرق إلى كافة التغيرات التي طرأت على هذه اللجنة منذ تأسيسها.

تأسست سنة **1973**، مقرها لندن، اتخذت شعار التوحيد المحاسبي الدولي كأحد مهامها الأساسية، تمكنت من إصدار العديد من المعايير و النشرات التفسيرية و الأعمال التنظيمية التي ساهمت في إرساء نظام محاسبي دولي موحّد تميّزت معلوماته المحاسبية بالحجم الكافي المدروس وبالنوعية العالية. لقد كان الهدف من تأسيس تلك الهيئة منذ نشأتها محدد في الآتي :

– مناقشة القضايا المحاسبية الوطنية فيما بين الدول المشاركة على نطاق دولي،

– طرح أفكار محاسبية يمكن تبنيها و إصدارها كمعايير دولية تخدم المصلحة العامة،

– تحقيق قدرا من التوافق بين الممارسات المحاسبية فيما بين الدول المشاركة يسمح بالقابلية للمقارنة،

– العمل على تحقيق قدر من القبول الدولي لما يصدر عن اللجنة من معايير.

مرت لجنة معايير المحاسبة الدولية منذ إنشاءها عام 1973 بتحولات يمكن تقسيمها إلى فترتين[17] :

أ– الفترة ما بين 1973 – 1992 :

بدأت اللجنة بمجلس إدارة تتكون من عشرة أعضاء هم ممثلي هيئات المحاسبة الوطنية في الدول العشرة المؤسسة لها، صدر عن اللجنة أول معيار رقم **01** عام **1974** موضوعه "الإفصاح عن السياسات المحاسبية". وفي عام **1976** تلقت اللجنة أول دعم قوي من المؤسسات الاقتصادية والمالية، حيث قررت مجموعة محافظي البنوك المركزية للدول العشر الكبرى التعاون مع اللجنة الدولية وتمويل مشروع تتبناه اللجنة لإصدار معيار محاسبي عن القوائم المالية للبنوك، هذا الدعم أدى إلى إصدار معيار محاسبي للتقرير المالي في البنوك. ومنذ **1978** بدأت دائرة عضوية اللجنة تتسع بانضمام العديد من الدول من مختلف القارات، واعتبارا من عام **1984**، بدأت الاهتمامات الدولية بتوحيد و توفيق معايير المحاسبة عالميا ،حيث عقدت عدة مؤتمرات دولية لهذا الغرض نظمتها هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادية والجمعية الدولية للأوراق المالية في هذه المؤتمرات بدأ الحديث عن عولمة أسواق المال وآليات حماية المستثمرين وكذلك عولمة التقرير المالي.

انضم إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية منذ **1986** عدة هيئات و منظمات دولية فاعلة منها: المنظمة الدولية للبورصات العالمية **IOSCO** التي كانت المحرك الأساسي وراء إعادة هيكلة اللجنة وتحويلها إلى هيئة دولية متكاملة مستقلة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين، كما لعبت هذه المنظمة دورا بارزا في توجيه عملية تطوير معايير المحاسبة الدولية و قبولها عالميا. وتواصل الدعم الدولي للجنة بإنضمام مجلس معايير المحاسبة المالية

الأمريكي(FASB) الذي تأسس سنة **1973**، كملاحظ، وهذا سنة **1988**. كما ارتفعت الأصوات في أوربا للمشاركة الفعلية في أنشطة اللجنة الدولية خاصة من طرف جمعية الخبراء الاستشاريين في أوربا **FEE** سنة **1989** وهذا ما تجسد فعليا في انضمام الإتحاد الأوربي إلى اللجنة الاستشارية سنة **1990**.

ب- الفترة ما بعد 1992 :

تتميز الفترة ما بعد **1992** ببدء الأنشطة التي ترمي إلى زيادة قبول الهيئات النظامية الدولية و منها المنظمة الدولية للبورصات العالمية لمعايير المحاسبة الدولية . وكان المعيار رقم **07** " قائمة التدفقات النقدية" أول معيار تقبله المنظمة و ذلك عام **1993**، ليليه قبول "**14**" معيارا من المعايير التي أصدرتها اللجنة الدولية وذلك في العام الموالي ،كما إفتكت هذه اللجنة قبول هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية **(SEC)** قبول ثلاثة معايير دولية. ثم تواصل الدعم للجنة معايير المحاسبة الدولية بقبول مجلس معايير المحاسبة الأمريكي **FASB** العمل المشترك مع اللجنة على مشروع أرباح الأسهم ووافق البنك الدولي على تمويل مشروعا لإصدار معيار عن المحاسبة الزراعية. ولم يزل الاهتمام و الإقتناع الدولي يتواصل لتوحيد الممارسات المحاسبية، فقد طالب الكونغرس الأمريكي ووزراء التجارة لمنظمة التجارة العالمية وكذا لجنة البورصة الإسترالية سنة **1996** بضرورة العمل على الانتهاء من المعايير المحاسبية و تقرير المعايير المحلية من المعايير الدولية.

كثفت اللجنة نشاطها التنظيمي و المحاسبي بصورة ملحوظة عام **1997**، فقد تم تشكيل فريق عمل الإستراتيجية وتشكيل لجنة دائمة للتفسيرات المحاسبية **(SIC)** وكذلك فريق عمل مع ممثلين من المجالس الوطنية للعمل على مشروع الأدوات المالية و المشتقات، وفي عام **1998** تجاوز عدد الدول الأعضاء في اللجنة الدولية رقم مائة. أما التطور المهم في عام **2002** هو صدور القانون الأوروبي يلزم الشركات المقيدة في البورصات الأوروبية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في موعد أقصاه أول جانفي **2005** غير أنه مدد الأجل إلى غاية **2007** للمؤسسات التي تطرح سندات فقط . كما تعاظمت الثقة في لجنة معايير المحاسبية الدولية بإعلان لجنة بازل الخاصة بالشؤون المصرفية عام **2000** دعمها و قبولها المعايير المحاسبة الدولية و للجهود المبذولة لعولمة المحاسبة ،في نفس العام قبلت منظمة البورصات العالمية ثلاثين **(30)** معيارا دوليا و سمحت للشركات المقيدة في البورصات العالمية باستخدامها في التقرير المالي كمتطلب للقيد و التداول خارج حدود موطنها الأصلي . وعرف عام **2000** موافقة اللجنة على المعيار **(41)** المحاسبة الزراعية و إدخال تعديلات على المعيارين **(12)** و(**14)** و إصدار إرشادات تفسيرية لمعيار الأدوات المالية رقم **(39)**.

لقد حققت اللجنة معايير المحاسبة الدولية إنجاز كبيرا و انتشارا عالميا واسعا، ومع ذلك فإن الطريقة التي تتم بها صناعة معايير الدولية وكذلك الطريقة التي تتم بها عملية القبول تكشف عن وجود ضعف في الكيان الدولي يخدش سمعته ويضعف قبول المعايير الصادرة عنه، وهذا ما أثمر بإعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة

الدولية في سنة **2001** بتأسيس مجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB** في **25** جانفي **2001** طبقا للائحة الصادرة في **24 ماي 2000** [18].

منذ **2001** تم إصدار خمس **(5)** معايير جديدة **(IFRS)**، وهذا إلى غاية سنة **2006**. وقد عمل مجلس معايير المحاسبية الدولية منذ تأسيسه على وضع خطط لتوفيق المعايير المحاسبية على المستوى الدولي والمحلي و ذلك بالتعاون مع المجالس الوطنية المكلفة بصناعة المعايير المحاسبية المحلية . شهد العقد الأخير من القرن الماضي جهودا كبيرة لتطوير إعداد معايير المحاسبة الدولية أسفرت عن نتائج هامة أتت ثمارها في مطلع القرن الحالي ومازالت نتائج هذه الجهود تتوالى على الفكر والتطبيق المحاسبيين على مستوى معظم دول العالم،وقد ساعد على جذب انتباه كافة المهتمين بالمحاسبة من مستفدين ومدققين خارجيين وصناع المعايير والمنظمين على المستوى الدولي إلى نتائج هذه الجهود حدثين مهمين[19]:

– فشل بعض الشركات العملاقة في الولايات المتحدة في مطلع القرن الحالي وفي مقدمة هذه الشركات شركة "إنرون" وهي واحدة من شركات الطاقة العملاقة. هذا الفشل أدّى إلى كوارث مالية في شكل خسائر مالية كبيرة، وقد تم توجيه أصابع الاتهام للمعايير المحاسبية الأمريكية كأحد أسباب هذه الكوارث المالية، و بدأت أصوات نظامية و أكاديمية تدعو إلى التوجه نحو المعايير الدولية .كما نتج عن هذا الفشل فرض ضوابط صارمة على مهنة التدقيق كآلية لحوكمة الشركات.

– صدور قرار البرلمان الأوروبي رقم **1606** في **19** جويلية **2002** بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ، ورغم محدوديته غير أنه كان حدثا مدعما للمعايير الدولية على المستوى العالمي ، واعتبر نقطة البدء في تحول الكثير من الدول مثل كندا و اليابان و استراليا إلى معايير المحاسبة الدولية .

تخطت تبعات هذه الأحداث حدود الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وامتدت إلى دول عديدة متقدمة ونامية. بل أن معظم الدول النامية قد سبقت إلى معايير المحاسبة الدولية واسترشدت بها لأسباب تتعلق بضعف نظامها المحاسبي من جهة، ووجود ضغوط داخلية و خارجية على منظمي المحاسبة لتبني المعايير الدولية .

إن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها، ولعل من أهم هذه المنظمات في هذا المجال مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية **AICPA** الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ عام **1939** كما تم تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية **FASB** في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام **1973** كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً **GAAP** التي بدأ العمل بها منذ عام **1932**.

2-3- أسباب ظهور معايير المحاسبة الدولية وأهدافها :

لقد بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية في العقود الثلاثة الأخيرة للعديد من الأسباب منها[20] :

– تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية .

– تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية .

– تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة واحتمال تضاعفها في الفترات اللاحقة بين الدول .

– الحاجة إلى المعايير الدولية لتكون أساس يتم الاسترشاد بها في العمليات التجارية .

– مشكل العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم والشركات الدولية .

– ظهور المنظمات المحاسبية والدولية في عملية إشراكها في المحاسبة الدولية .

لهذه الأسباب وغيرها بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية، والحاجة إلى معايير محاسبية موحدة دوليا. فإن وجود دوافع موضوعية للأطراف التي تسعى إلى وجود توافق دولي، ومن بين أهم الأهداف لوضع معايير المحاسبة الدولية نجذ[21] :

– إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالميا،

– العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية،

– إن هذه المعايير توفر للشركات خاصة للدولية منها الوقت و المال الذي يبذل حاليا في توحيد قوائمها المالية التي تعتمد كل منها في إعدادها مجموعة من الممارسات و المبادئ المحاسبية و التي غالبا ما تكون مختلفة من دولة إلى أخرى.

– العديد من الدول خاصة النامية منها لا توجد بها منظمات محاسبية مهنية ولا هيئات مختصة بإصدار معايير العمل المحاسبي، و بالتالي فإن تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية سوف يوفر لها الوقت والمال.

– تسهل العمليات الدولية و التسعير، و كذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد، و تجعل أسواق الأوراق المالية أكثر كفاءة، خصوصا بعد زيادة و نمو الأنشطة الاقتصادية الدولية، و كذلك زيادة اعتماد الدول على بعضها فيما يتعلق بالتجارة الدولية و تدفق الاستثمارات.

– تسهل على الشركات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، أي إعطاء للشركات فرصة أخرى للحصول على الأموال من الخارج سواء كان ذلك في شكل رؤوس أموال أو قروض.

– كما أن هذه المعايير تهدف إلى رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، حيث أن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة وبدائية سوف تحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني و تشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية.

2-4- المنظمات التي وضعت معايير المحاسبة الدولية.

لقد أسفرت المؤتمرات سابقة الذكر و التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية وأجهزة حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير[22] .

2-4-1- لجنة معايير المحاسبة الدولية "IASC ":

تعتبر **لجنة معايير المحاسبة الدولية** هي منظمة مستقلة تهدف ن إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم، تتشكل هذه الهيئة من **19** من الإداريين، يتم اختيارهم من قبل لجنة التعيين، ويشترط في تركيبة الأعضاء أن تكون ممثلة للأسواق المالية العالمية، والتنوع في الأصول الجغرافية والمهنية. كما أن **05** أعضاء من بين **19**عضو يترك تعيينهم للفدرالية الدولية للمحاسبين شريطة التشاور المتبادل مع لجنة التعيين واحترام التوازن الجغرافي، وأن عضوين من بين خمسة لابد أن يتم اختيارهم من بين الشركاء أو المسيرين للشركات المحاسبية الدولية الرائدة، والباقي ثلاثة يتم اختيارهم بالتشاور[23].

2-4-2- الاتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC:":

يعتبر **الاتحاد الدولي للمحاسبين** منظمة دولية تضم في عضويتها هيئات المحاسبة والمراجعة والهيئات المحاسبية ذات الصلة في دول العالم، تأسس عام **1977**، ويضم في عضويته **155** عضو ومنظمة في **118** دولة يمثلون أكثر من مليونين ونصف مليون محاسب. يهدف الاتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها، ولتحقيق مهامه فإن الاتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم. ويضم الاتحاد في عضويته بعض الهيئات المحاسبية في بعض الدول العربية مثل البحرين ومصر والعراق ولبنان والمغرب والسعودية وتونس. ويهتم الإتحاد بتفسير بعض النقاط الخاصة على ضوء المعايير المحاسبية الدولية الموجودة وإعداد ونشر مشاريع تفاسير أودعت للإثراء بين الجمهور المهتمين لإتمام عملية التفسير، كما ينسق مع هيئات التوحيد الوطنية لضمان الحلول ذات الجودة العالمية، ويتكون من **12** عضوا يتم تعيينهم من قبل الإداريين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

تكون العضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين مفتوحة لهيئات المحاسبة المعترف بها قانونياً أو بحكم الإجماع في أوطانها كمنظمات ذات أهمية لها سمعتها الحسنة في مهنة المحاسبة، وتشمل العضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين العضوية في لجنة المعايير الدولية للمحاسبة، ويبلغ عدد المحاسبين في المنظمات الأعضاء بالاتحاد الدولي للمحاسبين تقريباً **2.000.000** محاسباً في العمل المهني والخاص والتعليم والحكومة[24].

2-4-3- لجنة ممارسة المراجعة الدولية "AIPC ":

أعطيت لهذه اللجنة صلاحيات لإصدار مسودات معايير المراجعة والخدمات التابعة بالنيابة عن مجلس الإتحاد الدولي على أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير أو البيانات وتعزيزها، ويتم تعيين أعضاء هذه اللجنة من قبل منظمات أعضاء يمثلون دولا يختارها مجلس الإتحاد، وقد تضم اللجان الفرعية التي تشكلها اللجنة ممثلين من غير الدول الممثلة في اللجنة وذلك للحصول على أكبر عدد ممكن من وجهات النظر المختلفة، ويتمتع كل بلد ممثل في هذه اللجنة بصوت واحد فقط.وتضم هذه اللجنة ابتداء من **1994** أعضاء من **13** دولة: استراليا، البرازيل، كندا، مصر، ألمانيا، فرنسا، المكسيك، هولندا، اليابان، الهند، السويد، المملكة المتحدة، والو.م.أ[25].

2-4-5- اللجنة الدائمة لتفسير المعايير "SIC ":

شكلت إدارة **IASC** لجنة دائمة للتفسيرات **SIC** في عام **1997** لبحث القضايا المحاسبية التي يحتمل أن تخضع لمعالجة بديلة أو غير مقبولة في غياب توجيهات محددة، و عند صياغة التفسيرات تستشير لجنة التفسيرات لجانا وطنية مماثلة رشحت من أجل ذلك[20]. وقد أدرجت لجنة **SIC** في جدول أعمالها ما يلي[26]:

- ينبغي أن يتضمن الموضوع تفسيرا لمعيار قائم،
- ينبغي أن يتصل الموضوع بنمط واقعي محدد.
- أن لا تكون هناك تفسيرات متعارضة و متناقضة في الواقع العملي.

2-4-6- مجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB ":

بعد حوالي **25** عاما من البدء في تطوير المعايير ، ظهرت الحاجة إلى تغيير هيكل اللجنة .والشكل الجديد هو مجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB** والذي تقع على عاتقه المسؤولية لتطوير معايير التقارير المالية الدولية، تشكل المجلس عام **2001** ليحل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية.

2-4-7- لجنة تفسير التقارير المالية_"IFRIC" ":

استمر **SIC** الذي تشكل سنة **1997** في ظل هيكل **IASC** مدة **9** شهور في ظل الهيكل الجديد، و في جويلية **2001** اقترح **IASB** تغيير اسم **SIC** إلى لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية **IFRIC** كما تم توسيع نطاق اختصاصه و تمت الموافقة على هذا القرار في ديسمبر **2001** و تضم **12** عضوا لهم حق التصويت، وتشارك اللجنة الأوربية و**IOSCO** كمراقبين، وتتناول اللجنة موضوعات وقضايا ذات أهمية واسعة و تغطي التفسيرات كل من قضايا تقارير مالية مثارة حديثا ولم تبحثها، قضايا نشأت بخصوصها تفسيرات غير مرضية

أو متعارضة أو يحتمل أن تنشأ في غياب التوجيه و ذلك بهدف الوصول إلى إجماع بشأن الوصول إلى معالجة مناسبة[27].

الفصل الثالث: التحديات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر في ظل تغيرات المعايير المحاسبية الدولية

أجبرت الجزائر على تبنى أنظمة العولمة بمختلف أنواعها من بينها تطبيق النظام المحاسبي المالي سعيا للتوافق مع معايير المحاسبة مالية موحدة على مستوى العالم بين المؤسسات الاقتصادية، بالمقابل من خلال دراسة الواقع المؤسسات تضح هشاشة المنظومة الاقتصادية الجزائرية من حيث ضعف الأنظمة التسييرية وغياب نظام فعال للمعلومات ناهيك عن بالباقي المشاكل و العراقيل التي تتخبط فيها المؤسسة الاقتصادية.

3-1- مستجدات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

يحمِل النظام المحاسبي المالي الكثير من مظاهر الاختلاف مقارنة بالمُخطَّط المحاسبي الوطني، فالمؤسسات المَعنِية بتطبيق النظام المحاسبي المالي واجهت العديد من الصعوبات الناجمة عن انتقالها إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي وخصوصا عملية تحويل الأرصدة المُعدة وِفْق قواعد المُخطَّط المحاسبي الوطني إلى حسابات النظام المحاسبي المالي، إضافة إلى مقارنة حسابات سنة **2010** المُعدة وِفْق النظام المحاسبي المالي مع حسابات سنة **2009** المُعدة وفق قواعد المُخطَّط المحاسبي الوطني.

أتى النظام المحاسبي المالي بالكثير من المفاهيم والمصطلحات الجديدة مقارنة مع المُخطَّط المحاسبي الوطني، حيث أضاف النظام المحاسبي المالي العديد من العناصر الجديدة على مستوى الكشوف المالية، ويمكن إبراز أهم العناصر الجديدة في النقاط التالية[28]:

العقود طويلة الأجل: تتضمن العقود طويلة الأجل إنجاز سلعة أو خدمة تقَع تواريخ انطلاقها والانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة، ويتعلَّق الأمر بعقُود بناء، عقُود إصلاح حالة أصول أو بيئة، عقُود تقديم الخدمات. يتم التسجيل المحاسبي للإيرادات والمصاريف لهذا النوع من العقود حسب طريقتين هما طريقة التقَدم وطريقة الإتمام.

الضرائب المؤجلة: هي قيمة الضريبة على الأرباح المستقبلية وتنقسم إلى ضريبة مؤجلة على الأصول وضريبة مؤجلة على الخصوم.

عقود الإيجار: هو عبارة عن إتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة عن حق استعمال أصل مقابل دفعة أو دفعات عديدة، ويترتب عن هذا العقد تحويل شبه كلي لمخاطر ومنافع الأصل محل الإتفاق إلى المستأجر، وفي نهاية مدة العقد يمكن تحويل المِلْكِة للمستأجر ولقد تم التطَرق إلى هذا النوع من العقود في

المعيار (**IAS17**). وسمح النظام المحاسبي المالي بتسجيل هذا النوع من الأصول في ميزانية المؤسسة، وكانت سابقاً في ظل المُخطَّط المحاسبي الوطني تسجل في جدول حسابات النتائج فقط.

الحسابات ألمدمجة والحسابات ألمجمعة: يقْصد بها تقديم الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة بمجموع الكيانات كما لو تعلَّق الأمر بكيان واحد، ويكون إعداد ونشر البيانات المُدمجة على عاتق أجهزة إدارة الكيان المُهيمِن على المجموع المُدمج أو على عاتق الهيئة التي تتولى الإشراف عليه، وعالج المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 القوائم المالية المَوحدة والمُنفَصِلَة كما تطَرق إليها معيار الإبلاغ المالي الدولي (**IFRS3**) المُتعلِّق بإندماج الأعمال.

الامتيازات الممنوحة للعاملين: هي كافة التكاليف التي تتكَبدها المؤسسة مقابل خدمة الموظفين في المؤسسة سواء كانوا في وضعية نشاط أو غير نشاط، حيث يتِم في نهاية كل سنة إثبات مبلغ التزامات الكيان في مجال المعاش وتكميلات التقاعد والتعويضات المُقَدمة بسبب الانصراف للتقاعد و غيرهم. ولقد تناول المعيار المحاسبي الدولي رقم **19** هذه المنح، حيث تناول متطَلَّبات الاعتراف والقياس المحاسبي لمنافع المُستخدمين من قبل أصحاب العمل أثناء خدمتهم، وكذلك المنافع بعد التقاعد، بالإضافة إلى متطَلَّبات الإفصاح الواجب عرضها في القوائم المالية.

أمّا فيما يخص القياس المحاسبي، بالإضافة إلى طريقة التكلفة التاريخية، اعتمد النظام المحاسبي المالي طُرق أخرى لتقييم بعض فإن عناصر الميزانية وهي :القيمة الحقيقية، قيمة الإنجاز الصافية، القيمة المُحينة، قيمة الحصة المقدمة، قيمة المنفعة، قيمة السوق، قيمة الإنجاز، القيمة القابلة للتحصيل، القيمة المتبقية [29].

3-2- متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، والآثار المرتقب حصولها:

إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تتطلب العديد من الترتيبات والإجراءات التي تمس العديد من الجوانب، وهذا حتى لا تعترض عملية التطبيق بعض الصعوبات والعوائق التي يمكن أن تصحب تطبيق هذه المعايير على الأطراف المعنية بالمحاسبة. ولعل من أهم المتطلبات و الترتيبات الواجب مراعاتها عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية نجذ التأهيل العلمي والعملي، الأنظمة والقوانين الناظمة للمحاسبة. فالمحاسب هو المعني بالدرجة الأولى بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، لذلك لابد من تأهيله علمياً وعملياً ليكون قادراً على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكلها الصحيح. ولتأهيل المحاسبين على ممارسة هذه المعايير وتطبيقها يجب[30]:

- عقد الدورات التدريبية و ورشات العمل للمحاسبين ومدققي الحسابات،
- تضمين معايير المحاسبة الدولية والمراجعة الدولية في امتحانات المحاسبين القانونيين،
- تطوير مناهج كليات الاقتصاد والتسيير والإدارة في الجامعات الرسمية والخاصة ومعاهد التكوين المهني لكي تتضمن تدريس معايير المحاسبة الدولية للطلاب من تخصص المحاسبة بشكل خاص .

كما أنه أصبح ضروريا الانتباه إلى التأهيل والتعليم المحاسبي العالمي، فقد تم قطع شوط طويل وتحقيق قدر لا يستهان به من التقدم فيما يتعلق بمعايير المحاسبة، إلا أن هناك ناحية هامة ووثيقة الصلة بذلك تجاهلتها إلى حد كبير المنظمات الدولية المعنية إلا وهي التعليم المحاسبي وتأهيل واعتماد المحاسبين. ويتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات، وبالتالي يجب عليها تعديل أنظمتها الداخلية ونظامها المالي والمحاسبي بما يتوافق مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية .

إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية من قبل الشركات الوطنية له من الايجابيات التي تتجلى في متطلبات الإفصاح والشفافية والمساءلة وبالتالي إمكانية الدخول إلى أسواق المال (البورصات) العالمية والعربية، وتحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق هذه المعايير، وبإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات. ممّا يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا...

3-3- تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية

من أجل إنجاح عملية التطبيق الفعال للنظام المحاسبي المالي في الجزائر، لابد من تهيئة وتطوير آليات تطبيق هذا النظام.

3-3-1- الجانب التشريعي و القانوني

تحديد مختلف التشريعات و الإجراءات التي تتعلق بهذا القانون و إصلاح تنظيمات مختلف الهيئات، وتخصيص الأظرفة المالية المناسبة لتغطية تكاليف إعداد النظام الجديد. كما يجب على الدولة دعم عمليات البحث و التطوير وتحفيز المؤسسات على تبنى مثل هذه المشاريع، لأن معظم المؤسسات الجزائرية تركز في عمليات بحثها على جانب الإنتاج و تهمل البحوث المتعلقة بأنظمة التسيير وتكنولوجيا المعلومات، مع وجود سلطة إلزامية بتنفيذ هذه القواعد والمعايير.

3-3-2- الجانب التنظيمي والمؤسساتي:

تأهيل الأنظمة التسيرية في المؤسسات المرتبطة بهذا النظام، إذ يستوجب للانتقال إلى النظام المحاسبي المالي تكييف هذا النظام مع مختلف الأنظمة كالنظام الجبائي و نظام الأجور مثلما تم تكييف النظام المحاسبي السابق مع مختلف الأنظمة " كنظام المشتريات و نظام المبيعات و نظام التسويق و التخزين ...".

3-3-3- الجانب التعليمي والتكويني:

يتطلب الانتباه إلى الجانب التعليمي من خلال تحديد البرامج البيداغوجية الخاصة بالمحاسبة العامة، التأهيل العلمي و العملي للأنظمة و القوانين الناظمة للمحاسبة، تكوين ورسكلة الإطارات و المختصين والاكاديميين لهذا النظام المحاسبي الجديد والانطلاق في تكوين وتأطير الطلبة والمتربصين حول المعايير الجديدة

المكونة للنظام وحث السلطات العمومية على تنظيم دوري لامتحانات مهنية. بالإضافة إلى مد حسر التعاون بين المؤسسة والجامعة، لأنه من شأن الجامعيين و المتربصين أن يساهموا بشكل كبير في إثراء البحث العلمي، وتفعيل دور مجالس و جمعيات المحاسبين، توضيح معالم هذا النظام من كل جوانبه من خلال العديد من المنتديات الملتقيات، وأيضا اعتماد النظام الجديد في المراكز التدريبية لتسهيل التطبيق عن طريق عقد دورات تدريبية وورشات عمل للمحاسبيين و مدققي الحسابات.

3-3-4- الجانب الإعلامي:

تطوير نظام فعال لانتقال المعلومات يسمح بانتقالها بسرعة و التمكن من تجديدها بالطرق التي تتلاءم مع هذا النظام، إذ للإعلام دور أساسي في تبليغ و إيصال المعلومة الصحيحة من خلال الوسائل المتاحة لديه، حيث يتم التواصل بين جميع الأطراف المعنية مما يسهل التطبيق و الانخراط في الجهود الموجهة نحو إنجاح وتطبيق هذا النظام[31].

الخاتمة:

من خلال ما تقدم في البحث يتضح أن توفيق معايير المحاسبة المحلية مع المعايير المحاسبية الدولية سيكون له اثر هائل على التدفقات الرأسمالية. فبعد جهود الإصلاح و الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي دأبت الجزائر إلى تحقيقه ، إلا أن بعض الشركات الأجنبية عبرت عن عدم ارتياحها للإجراءات القانونية ومتطلبات الإفصاح العامة المصاحبة لدخولها الأسواق الجزائرية ، مما دفع بالمشرع الجزائري إلى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية كأساس للإصلاح المالي و المحاسبي و ذلك ببعث النظام المحاسبي و المالي إلى حيز الوجود، رغبة منه إلى خلق بيئة مناسبة للاستثمارات الأجنبية، و إيجاد مناخ ملائم للأعمال، و ذلك بإضفاء نوعا من الشفافية و التناسق و الانسجام على هذه النظام خلافا لما كان عليه سابقا . إلا أن تحقيق هذه الأغراض و الأهداف يتطلب إيجاد بيئة ملائمة لإضفاء نوعا من الايجابية و القبول من طرف جميع الأطراف المعنية بالمحاسبة و ذلك من خلال الاهتمام بما يلي:

1- خلق إطار مهني متطور لمهنة المحاسبة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات المحاسبية لتعميق تطبيق المعايير ودراسة متطلبات تطبيقها، وكذا من أجل التعرف على أهم مشكلات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

2- الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية والأجنبية في تطبيقها للمعايير وتبادل الخبرات .

3- تعميق مساهمة الجزائر و الدول العربية و النامية كافة في تطوير معايير المحاسبة الدولية بما يلائم متطلبات هذه الدول وذلك من خلال دورها في مجلس معايير المحاسبة الدولية والهيئات المحلية والإقليمية والدولية .

4- العمل على إصدار الكتب والنشريات التي ترشد المحاسب في تطبيق المعايير والعمل على إصدار موسوعة متكاملة للمعايير ومتابعة تطويرها وفقا لتطور المعايير الدولية...

مما سبق نستنتج أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تواجه الكثير من التحديات منها ما يرتبط بالنظام المحاسبي المالي الجديد ومنها ما يرتبط بالإمكانيات و الوسائل المادية و البشري *التي يجب تسخيرها لضمان نجاح تطبيقه لذا نوصي بما يلي:*

– استكمال مسا ر تأهيل المؤسسات ؛

– وضع نظام معلومات فعال ذو مصداقية؛

– تفعيل السوق المالي(بورصة الجزائر) ؛

– المزيد من المؤتمرات و الملتقيات حول فهم المعايير المحاسبية الدولية و شرح المشاكل المرتبطة بتطبيقها في الواقع؛

– إنشاء معاهد خاصة تعنى بالمحاسبة الدولية و صياغة معايير محاسبية دولية تكون متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية ، و كذا التنسيق مع معاهد بعض الدول لمسايرة التغيرات الحاصلة من حين لآخر في بعض المعايير ؛

– إعادة رسكلة إطارات المحاسبة بتخصيص تربصات من حين لآخر حول المستجدات الحاصلة في المحاسبة المالية، تهيئة الإطارات الكفأة للقيام بالتأطير على مستوى الجامعات والمعاهد الوطنية بإرسال بعثات منها إلى الخارج لمعايشة التطبيق الفعلي والميداني للمحاسبة المالية على مستوى الدول.

المراجع:

(1) أ. تيجاني محمد العيد، أ. عادل رضوان، "**صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مداخلة في ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05 و06 ماي 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، ص. 3.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، قانون 07-11 المادة 03، ص 03.

(3) سفيان نقماري، رحمة بلهادف، "**واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي– العوائق والرهانات**"، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية يومي14/13 جانفي 2013، جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم، ص.4.

(4) ثناء القباني، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 150.

(5) Projet de système comptable Financier, Conseil de la comptabilité, ministère des finances, Février 2005, PP 4-5

(6) نور الاسلام عياد، أحلام مزعاش، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستير أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الجامعية 2016-2017، ص.27.

(7) المرجع نفسه.

(8) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 37 المؤرخة في 1975/05/09، ص.502.

(9) صلاح حواس، "**التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**"، أطروحة دكتوراه، الجزائر 2008، ص. 196.

(10) معمري أسامة، "**متطلبات الإصلاح المحاسبي الجديد في الجزائر مسايرة لتوجهات معايير تقارير الإبلاغ المالي الدولية وتهيئة بيئة محاسبية ملائمة**"، مقال في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الثاني، ديسمبر 2018، ص.463.

(11) سعودي بلقاسم، سعود عبد الصمد، مداخلة بعنوان:"**مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية**"، ص. 8.

(12) سعودي بلقاسم، سعود عبد الصمد، ص.9.

(13) المرجع نفسه، ص.9.

(14) سعودي بلقاسم، سعود عبد الصمد، مداخلة بعنوان:"**مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية**"، ص.6.

(15) الجوزي جميلة، مطبوعة ملخصة **لمعايير المحاسبة الدولية**، بعنوان "المعايير المحاسبية الدولية، ص.1.

(16) المرجع نفسه، ص. 2.

(17) هشام سفيان صلواتشي، يوسف بودلة، مداخلة بعنوان "**آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي**"، ص. 26.

(18) د أحمد بوراس و هدى كرماني، **أثر المعايير المحاسبية الدولية على الهياكل المؤسساتية للمحاسبة وعلى تسيير المؤسسات_**، الملتقى الوطني : المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية،يومي 21 و22 نوفمبر 2007 ، جامعة عنابة-الجزائر.

(19) د.جمعة حميدات: **معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية**، الطبعة الأولى، شركة صرح العالمية للإستشارات والتدريب،الأردن،2008.

(20) -أ.د حسين القاضي، د مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة للنشر، الطبعة الأولى 2008، عمان، الأردن، ص103.

(21) روابح ليلى، قحام أسامة، مذكرة تخرج، **أثر المعايير المحاسبية الدولية على الهياكل المؤسساتية للمحاسبة وعلى تسيير المؤسسة**، السنة الجامعية 2007-2008، ص 25.

(22) محمد شريف توفيق ، حسن علي محمد سويلم ، **استراتيجيات توفيق توفيق المعايير الوطنية والعربية لتتوافق مع عولمة المعايير المحاسبية الدولية** ،الزقازيق،مصر،2005

(23) حسينٌ القاض ٍ، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، عمان :دار الثقافة للنشر والتوزيعٌ، 2008، ص. 107.

(24) بورزوق أمينة، **إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2011-2012، ص. 70.

(25) مصطفى عوادي، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على البيئة المحاسبية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة الجامعية 2013-2014، ص. 53.

(26) مصطفى عوادي، المرجع السابق، ص. 54.

(27) شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة،الجزائر ، 2008-2009، ص. 10.

(28) مصطفى عوادي، المرجع السابق، ص. 92.

(29) مصطفى عوادي، المرجع السابق، ص-ص. (93-93).

(30) براشد ملوكة، جعفور صفية، **معوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستير أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، السنة الجامعية 2015-2016، ص.25.

(31) براشد ملوكة، جعفور صفية، المرجع السابق، ص-ص. (27-28).

أثر الإصلاحات المحاسبية الحديثة على أخلاقيات مهنة المحاسبة في الجزائر

The impact of modern accounting reforms on the ethics of the accounting profession in Algeria

زرزار العياشي	إلياس بن قري
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
zerzar_18@yahoo.fr	i.benkerri@univ-skikda.dz

ملخص:

إن الإصلاحات والقوانين المقدمة من طرف المشرع الجزائري هدفها تنظيم مهنة المحاسبة وأخلاق ممارسي هذه المهنة ومستوى تكوينهم ولذلك سيتم البحث عن أثر الإصلاحات المحاسبية الحديثة على أخلاقيات مهنة المحاسبة في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أنه نظرا للحاجة الملحة إلى تقوية العلاقات بين المهنيين بعضهم ببعض ولحماية المهنة من انحرافات بعض أعضائها الذين لا يلتزمون بالقيم، وبهدف الحفاظ على سمعة المهنة وحمايتها، تعمل الهيئات التشريعية على تنظيم الهيئات المحاسبية والتي بدورها تسهر على تحلي ممارسي مهنة المحاسبة بأخلاقيات المهنة من خلال اللجان التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة وكذا مدونة أخلاقيات المهنة لمجلس المحاسبة.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات المحاسبية، أخلاقيات مهنة المحاسبة.

Abstract

The laws presented by the Algerian legislator aim to regulate the accounting profession and the ethics of practitioners of this profession and their level of formation. Therefore, research will be conducted on the impact of modern accounting reforms on the ethics of the accounting profession in Algeria.

The study concluded that strengthening relations between professionals and protecting the profession from the deviations of some of its members who do not respect professional standards, and with the aim of preserving and protecting the reputation of the profession, legislative institutions work to organize accounting organizations, which in turn ensure that practitioners of the accounting profession demonstrate the ethics of the profession through the committees of the National Council For accounting, as well as a code of professional ethics for the Accounting Board.

key words: Accounting reforms - Accounting Ethics.

مقدمة:

إن التطور الذي شهدته المنظمات عبر الزمن وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسع نطاق المبادلات التجارية وتداخلها بالإضافة إلى تعدد الأطراف المتعامل معها وتضارب المصالح فيما بينها، أدى إلى ضرورة وجود طرف ثالث محايد مؤهل يحفظ لكل ذي حق حقه وهذا من خلال الحكم على مدى تعبير مخرجات النظام المحاسبي على الواقع الفعلي للمنظمة.

دعما للإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ أواخر القرن الماضي، فقد عملت على تكييف سياستها المحاسبية مع المعايير الدولية، وقد ظهر ذلك من خلال تبني النظام المحاسبي المالي والذي شرع العمل به في بداية عام 2010 وكذا تنظيم مهنة المحاسبة وذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية، والتي قررت الحكومة بموجبها تنظيم المهنة المحاسبية وإعادة هيكلة المنضمات المهنية وذلك في سبيل ضمان الممارسة الجيدة لمهنة المحاسبة والعمل على تجسيد الفعال للنظام المحاسبي المالي، غير أن ذلك لن يكون إلا بوجود نظام مسؤولية فعالة يضمن أداء الخبير المحاسب لمهامه بأقل قدر من الأخطاء .

- إشكالية الدراسة:

رغم الإصلاحات والقوانين المقدمة من طرف المشرع الجزائري من أجل تنظيم مهنة المحاسبة إلى أنها لم ترقى إلى المستوى اللازم، لأن الإشكالية لم تكن في القوانين والتشريعات بل كانت في أخلاق ممارسي مهنة المحاسبة ومستوى تكوينهم ولذلك سيتم التطرق لموضوع الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي :

<u>ما أثر الإصلاحات المحاسبية الحديثة على أخلاقيات مهنة المحاسبة في الجزائر؟</u>

- الأسئلة الفرعية:

-ما هو دور الهيئات المهنية المحاسبية في الجزائر ؟

- هل تنسجم قواعد السلوك المهني التي تنظم مهنة المحاسبة مع ما هو موجود حاليا في الجزائر ؟

- هل من شأن الإصلاحات التأثير إيجابا على أخلاقيات مهنة المحاسبة؟

- الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

- أدت الإصلاحات المحاسبية الحديثة إلى تكوين هيئات محاسبية تنضم مهنة المحاسبة، وتحدد أخلاقيات المهنة.

الفرضيات الفرعية:

01-يتمثل دور المنضمات المهنية في تنظيم مهنة المحاسبة مما يضمن الأداء جيد للمحاسب.

02-لا تنسجم قواعد السلوك المهني مع ما هو موجود حاليا في الجزائر.

03- الإصلاحات الحديثة تأثر إيجابا على أخلاقيات المهنة.

- أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء على مهنة المحاسبة ومدى ارتقائها بالعمل المحاسبي في الجزائر، حيث يعتبر هذا الموضوع من أهم المواضيع في الآونة الأخيرة والتي لا تزال بحاجة إلى الاهتمام سواء على مستوى البحث العلمي والعملي أو تعليم المنهجي في الجامعات والمؤسسات العلمية أو على مستوى الممارسة العملية من طرف المحاسبين.

تظهر أهمية الدراسة من خلال الدور الهام الذي يلعبه مهني المحاسبة في المحافظة على الممتلكات والموارد للمنضمات المعنية بالتعاقد معهم، بالإضافة إلى دورهم في ترشيد القرارات وذلك اعتمادا على التقارير التي هي عبارة عن مخرجات لعملية المحاسبة والتدقيق

كما تنبع أهمية الدراسة أيضا من معرفة واقع مهنة المحاسبة في الجزائر، من خلال أخلاقيات المهنة وكذا معرفة أهم الهيئات التي تنظم المهنة ومعرفة إطارها القانوني الذي تعمل فيه ودورها في الإصلاحات المحاسبية.

أهداف الدراسة:

- دراسة أخلاقيات مهنة المحاسبة .
- توضيح واقع مهنة المحاسبة.
- التعرف على النصوص القانونية المنظمة لمهنة المحاسبة في الجزائر .
- الإطلاع على سياسة التطوير المهني المستمر للمحاسبين المهنيين في الجزائر.
- إبراز أهمية أخلاقيات مهنة المحاسبة وقواعد السلوك المهني في الجزائر.
- الإطلاع على الإصلاحات الحديثة في ميدان المحاسبة ومعرفة دور الهيئات المهنية في تنظيم المهنة.

- تقسيمات الدراسة:

- المحور الأول: أخلاقيات مهنة المحاسبة.
- المحور الثاني: واقع مهنة المحاسبة في الجزائر.
- المحور الثالث: التطورات الحديثة لمهنة المحاسبة في الجزائر.
- المحور الرابع: دور الهيئات المحاسبية في تطبيق أخلاقيات المهنة.

01- المحور الأول: أخلاقيات مهنة المحاسبة

من أبرز الأمور التي تميز أي مهنة هو التزام أفرادها بقواعد ومبادئ سلوكية تحكم تصرفاتهم المهنية، حيث تعتبر مهنة المحاسبة والمراجعة أحد أهم هذه المهن، وذلك نضرا لأهمية الخدمة التي يقدمونها ومسؤولياتهم نحو أفراد المجتمع.

1-1- تعريف أخلاقيات المهنة:

تعرف أخلاقيات مهنة المحاسبة على أنها مجموعة المبادئ والمعايير المهنية التي تحدد ما هو صحيح وغير صحيح في عمل المحاسبين، أي أنها تحدد ما يجب فعله من قبل المحاسبين، حيث تقوم أخلاقيات المحاسبة على مبادئ أساسية مثل العدالة، النزاهة، التجرد والاستقامة.[1]

تقوم أخلاقيات مهنة المحاسبة على مبادئ أساسية مثل: العدالة، النزاهة، التجرد والاستقامة، بمعنى أن أخلاقيات المحاسبة تتجه نحو تحقيق العدالة من خلال المعاملة الموضوعية لجميع الأطراف، ونحو الصدق من خلال تقديم تقارير مالية مضللة، ونحو النزاهة من خلال الاستخدام المهني للمعلومات المالية بتجرد وفق المبادئ المحاسبية، ونحو الاستقلالية من خلال عدم الرضوخ لأي ضغط يؤدي إلى الإخلال بمسؤولياته المهنية[2].

من خلال التعاريف السابقة فإن أخلاقيات مهنة المحاسبة هي عبارة عن مبادئ وأسس يجب أن يتحلى بها ممارس المهنة، والتي من شانها أن تضمن كفاءة الأداء المهني وجودة المعلومات المالية المقدمة.

2-1 علاقة مهنة المحاسبة بأخلاقيات المهنة:

تعبر الأخلاقيات عن مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية التي تحكم تصرفات الأفراد، ولذاك فكل فرد لديه مثل هذه القيم حتى لو أنها لم تكن محددة بشكل واضح، في حين أن الأخلاقيات المهنية يجب أن تتعدى المبادئ والقواعد الأخلاقية للفرد العادي، فقد تم تصميم مجموعة من القواعد التي تجعل القواعد المهنية تحث على تشجيع السلوك السوي للشخص المهني، وتكون واقعية وقابلة للتطبيق في آن واحد ويترتب على المهنيين الالتزام بالسلوك الأخلاقي الذي يحقق المنفعة للمجتمع، انطلاقا من حقيقة أن قواعد السلوك المهني تؤثر بشكل مباشر على المهنة ودرجة الوثوق بها، فان تلك القواعد تجعل أعضاء المهنة يتقبلون معايير السلوك الأخلاقي بشكل أكثر فعالية من تلك القوانين الإلزامية[3].

3-1 المبادئ الأخلاقية للمحاسب:

إن قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسب تعتبر الحد الأدنى لواجباته أثناء أداء مهامه وهي كما يلي[4]:

أ- الثقة:تتمثل في كل من الالتزام بالصدق والشفافية في عرض المعلومات، المحافظة على السرية، وتجنب استغلال المعلومات الخاصة بالمؤسسة من أجل نفع شخصي أو لمجاملة الغير.

ب- المشروعية: تتمثل في الوفاء بمسؤولياته أما الله عز وجل والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أداء خدماته المهنية .

ج-الموضوعية: تتمثل في عدم قبول هدايا، أو وضع نفسه في موقف يؤثر على استقلاله وصدقه مثل وجود علاقات عائلية أو شخصية مع العميل، وعدم تحديد الأتعاب بشكل مشروط أو احتمالي.

د- الكفاءة المهنية: تتمثل في التأهيل العلمي والعملي المناسب، وعدم القيام بعمل إلى أن يكون قادرا عليه، إتقان العمل بما يتفق مع المعايير الموضوعية وتخطيط العمل والإشراف عليه.

هـ-السلوك الإيماني: تتمثل في استشعار مراقبة الله عز وجل، الإخلاص، الوفاء بالعقود، إتقان العمل.

و- السلوك المهني والمعايير المهنية: تتمثل في الإلتزام بتطبيق المعايير الصادرة عن الهيئة، العناية التامة بالأعمال، عدم الإخلال بالواجبات المهنية أو اللجوء إلى الخداع والتضليل ودفع العمولات للحصول على العملاء.

4-1 مصادر السلوك الأخلاقي للمحاسب:

يستمد المحاسب سلوكه الأخلاقي متأثرا بالعناصر الأساسية التالية والمتمثلة في المحاسب نفسه، الشركة التي يعمل بها، البيئة الخارجية، وسيتم التعرض إليها كالتالي[5]:

أ- المحاسب: يتأثر السلوك الأخلاقي للمحاسب بمجموعة من العوامل ترتبط بتكوينه العائلي والشخصي، فالقيم الدينية والمعايير الشخصية والحاجات الفردية وتأثير العائلة والمتطلبات المالية وغيرها تدفع الأفراد إلى نوع آخر من السلوك، فالفرد الذي ليس لديه قاعدة قوية من الأخلاق المكتسبة من العائلة والدين وغيرها، تكون أعماله تتأرجح في المواقف المختلفة في ضوء تعظيم مصلحته الشخصية فقط، أما الذين يستندون إلى قاعدة أخلاقية قوية فإن ثقتهم بأنفسهم تكون أكبر وهناك تجانس سلوكي في قراراتهم، فالقيم الأخلاقية التي تعطي الأولوية للنزاهة والعدالة والكرامة والاستقامة واحترام النفس توفر دعائم للمديرين تسندهم في عمالية اتخاذ القرار وتجعله أكثر صوابا حتى لو كانت الظروف المحيطة غير واضحة أو غامضة والضغوطات كبيرة.

ب- الشركة التي يعمل بها المحاسب: تؤثر الشركة التي يعمل بها المحاسب في أخلاقيات مكان العمل من خلال الهيكل التنظيمي وخطوط السلطة، وكذلك قواعد العمل والإجراءات وأنظمة الحوافز وغيرها، كذلك فإن التنظيمات الغير رسمية الموجودة لها أثر في سلوكيات الأفراد، ولعل الثقافة التنظيمية السائدة والتي تعني مجموع القيم والأعراف المشتركة التي تتحكم بالتفاعلات بين أعضاء الشركة بعضهم مع بعض ومع الجهات الأخرى خارج الشركة هي مؤثر كبير وفاعل في السلوك سواء كان أخلاقيا أو غير أخلاقي من خلال اعتماد الفرد العامل أو الإداري على هذه الأعراف والقيم ومدى تأكيدها على الالتزام بسلوكيات معينة .

ج- البيئة الخارجية: تعمل الشركات في بيئة تنافسية تتأثر بقوانين الحكومة وتشريعاتها، وكذلك بالقيم والأعراف الاجتماعية السائدة، فالقوانين تلزم المنضمات بسلوكيات معينة وتضع معايير لتصرفاتها وبحدود معينة، في حين أن التشريعات تساعد بسن تشريعات جديدة بناءا على حصول خرق للقوانين أو عدم الالتزام بها، ولذلك فغن مجمل التشريعات والقوانين وكذلك الأعراف والقيم الاجتماعية تعطي تصورا عن طبيعة المناخ الأخلاقي السائد في صناعة معينة وهذه تؤثر بدورها بالسلوك الأخلاقي للمحاسبين.

1-5 أهداف قواعد السلوك المهني للمحاسب:

إن وجود قواعد ومبادئ للسلك المهني والتي تعتبر دليلا مرشدا للمهنيين لممارسة الأعمال الموكلة إليهم يهدف إلى تحقيق عدة أغراض منها[6]:

- رفع مستوى مهنة المحاسبة والمراجعة والمحافظة علة كرامتها وتدعيم التقدم الذي أحرزته بين غيرها من المهن الحرة، وتنمية روح التعاون بين المحاسبين والمراجعين ورعاية مصالحهم المادية والأدبية والمعنوية.
- تدعيم وتكملة النصوص القانونية والأحكام التي وضعها المشرع لتوفير الكفاية في التأهيل العلمي والعملي للمراجع وحياده في عمله.
- بث الطمأنينة والثقة في نفوس المعنيين بخدمات المحاسبين والمراجعين من العملاء وغيرهم من الفئات المتعددة بأنهم سيحافظون فيما يقدمونه من خدمات وما يؤدونه من أعمال توكل إليهم على الالتزام بمعايير فنية ومستويات علمية ومهنية رفيعة.

1-6 العوامل المؤثرة في أخلاقيات مهنة المحاسب:

تتمثل هذه العوائق فيما يلي[7]:

- عدم قدرة المحاسب على تمثيل أو ترجمة نشاط المنشآت بصورة دقيقة خاصة فيما يتعلق بالتحولات المالية الكبيرة التي نتج عنها صعوبات في معالجة بعض الوسائل المالية كالمشتقات المالية.
- نتيجة لعدم تطابق المعايير المحاسبية مع متطلبات الأسواق المالية منها على وجه الخصوص، ظهرت نزعة جديدة نحو التلاعب في المعلومات المحاسبية.
- ضعف أداء مهنة التدقيق أثر تأثيرا مباشر على المهنة المحاسبية انطلاقا من أن مخرجات الثانية في المادة الأولية أو مدخلات المهنة الأولى، من أهم صور ضعف الاداء هو الغياب المتزايد لمعيار الاستقلالية.

وعليه فإن أغلب المنضمات والجمعيات والمعاهد المهنية تسعى جاهدة غلى وضع نموذج معياري لمل يجب ان تكون عليه الأخلاقيات المهنية وذلك للأسباب التالية:

- نعارض المصالح المادية.
- تعارض الواجبات والإجراءات الفنية.
- تعارض المفاهيم المحاسبية.
- تعارض خصائص المعلومات المحاسبية.
- ضعف قدرات التحقيق لمستخدمي المعلومات المحاسبية.
- فجوة التوقعات.
- التغير والتطور المستمر في معايير المحاسبة لمواكبة متطلبات العولمة والبيئة التنافسية.
- التغيير والتطور المستمر في معايير التدقيق.

– التغيير والتطوير المستمر في القوانين المنضمة للمهنة .

– التغيير والتطور المستمر في دستور أخلاقيات المهنة .

02–المحور الثاني: واقع مهنة المحاسبة في الجزائر

إن الممارسة المهنية في الجزائر قد عرفت تطورا حقيقيا بصدور القانون رقم 91–08 بتاريخ 27 أفريل 1991، الذي أحدث تغييرا ملموسا على المهنة وأدرج مهنة محافظ الحسابات إلى جانب المهن الأخرى، فقام هذا القانون بتحديد شروط ممارسة المهنة ومسؤوليتها، بالإضافة إلى قواعد التعامل مع الزبائن، وقد ألحق بالمرسوم التنفيذي رقم 96–136 المؤرخ في 15 أفريل 1996، المتعلق بقانون السيرة الخاصة بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الذي يضبط مهام الممارسين وسيرتهم وأخلاقهم[8].

إن النظام المحاسبي المالي الذي تبنته الجزائر جاء بالكثير من القواعد والمبادئ والتقنيات الجديدة التي لم تكن معروفة وقت العمل بالمخطط المحاسبي الوطني، والفرق واضح إذ أن النظام يختلف كل الاختلاف عن المخطط، هذا التغيير الجذري لا يمكن أن يساير بنفس القدرات والمؤهلات وقبل ذلك بنفس الطروحات الفكرية.

في إطار الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مؤخر ا بسبب التوجه نحو اقتصاد السوق و تبني المعايير المحاسبية الدولية لم يقتصر الأمر على إصلاح النظام المحاسبي، إنما تعداه إلى إصلاح وتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر وذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية، خصوصا بعدما عرفته المهنة من اختلالات وانتكاسات عديدة منذ فترة طويلة.

2–1 أسباب ضعف الأداء المهني المحاسبي:

يمكن إرجاعها إلى عدة أسباب أهمها[9]:

ا–**ضعف تأهيل المهنيين** :تعاني المهنة المحاسبية من غياب سياسة تكوين حقيقية تعد المحاسب الجزائري للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد، وكذلك تعده للعمل وفقا للتطبيقات الدولية المتمثلة في المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية، خاصة وأن عدد الخبراء المحاسبين ومحافظي الحاسبات الحقيقيين الذين يتوفرون على كفاءات بمقاييس دولية محدود جدا على المستوى الوطني.

ب– **الضغوط التنافسية** :تعاني المهنة المحاسبية الجزائرية من محاولات دخول خبرات محاسبية أجنبية للسوق الجزائرية عن طريق مكاتب خبرة حاسبية عالمية لا يمكن للمحاسبين ولا الخبراء ولا محافظي الحسابات الجزائريين منافستهم بإمكانياتهم المتواضعة.

ج– **عدم استجابة التنظيم** :تعاني المهنة من قصور المنظمات المهنية في أداء المهام المنوطة بها، وغيابها عن المساهمة الجادة في عملية الإصلاح، نتيجة لضعفها وعدم تأثيرها في بيئة المحاسبة الجزائرية وهذا ناتج من عدة أسباب لعل أهمها سوء العلاقة بينها وبين المجلس الوطني للمحاسبة، وكذا افتقادها لهياكل مهنية قوية،

بالإضافة إلى الغياب شبه الكلي عن المنظمات والهيئات الدولية التي تجمع أصحاب المهنة عبر العالم مثل IASBاو IFAC.

2-2 تحديات ممارسة مهنة المحاسبة:

هناك مجموعة من التحديات التي تحول دون الممارسة الجيدة لمهنة المحاسبة[10]:

-يوجد خلل كبير بين كل من عملية تبني النظام المحاسبي والتطبيق ومزاولة المهنة المحاسبية.

- تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر لا يسمح بمزاولتها بشكل أفضل وذلك من خلال العنصر البشري وهو المحاسب بالدرجة الأولى من تدريب وكفاءة مهنية، بالإضافة إلى البيئة المحاسبية من مؤسسات وقوانين وكل ما يحيط بمهنة المحاسبة.

- نقص الإمكانيات على مستوى المؤسسات الجزائرية وخاصة الموارد البشرية، بسبب غياب سياسة تكوين حقيقية تعد المحاسب للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد.

- نقص دورات تأهيلية للمحاسب التي من شأنها مساعدته على تنمية قدراته للالتزام بقواعد السلوك المهني يعيق نجاح تطبيق النظام المالي المحاسبي.

-عدم إعطاء جهات التشريع المحاسبي الاستقلالية التامة يعيق تطبيق النظام المالي المحاسبي.

- بطئ في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين

03 المحور الثالث: التطورات الحديثة لمهنة المحاسبة في الجزائر:

إن الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مؤخرا لم تقتصر على تبني النظام المحاسبي المالي فحسب، وإنما تعداه إلى إصلاح وتنظيم مهنة المحاسبة وذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية والتي تهدف الحكومة من خلالها إلى إعادة تنظيم المهنة المحاسبية وكذلك تحديث الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة، وكذلك محاولة إصلاح نضام التعليم والتكوين المحاسبي وذلك بهدف الارتقاء وتحسين واقع الممارسة المحاسبية.

3-1 الهيئات المشرفة على تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر.

لقد تطرق القانون 10-01 لمجموعة من الهيئات تسهر على تنظيم المهن المحاسبية وحسن ممارستها على رأسها المجلس الوطني للمحاسبة كما أكدت المادة الرابعة عشر على إنشاء مصف وطني للخبراء المحاسبين وغرفة وطنية لمحافظي الحسابات ومنضمة وطنية للمحاسبين المعتمدين، هذه الهيئات منحها القانون الشخصية المعنوية وبالتالي الاستقلالية المالية.

3-1-1 المجلس الوطني للمحاسبة:

أنشئ هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25-09-1996[11]،والذي يحدد الطبيعة الاستشارية له، كما حدد اختصاصاته وصلاحياته والقواعد التي تسيره، و نصت المادة الأولى من هذا المرسوم على أنه :"يحدث مجلس وطني للمحاسبة يوضع تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية " وهو جهاز

استشاري ذو طابع وزاري مشترك و مهني مشترك، مكلف بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط المقاييس المحاسبية والتطبيقات المرتبطة بها.

بموجب المرسوم التنفيذي 11-24 المؤرخ في 2011/01/27، الذي تم بموجبه تحديث القانون السابق والذي يوضح إعادة هيكلة المجلس الوطني للمحاسبة، حيث تم بناءا علة هذا القانون الجديد تحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، حيث تحدد المادة الثانية من هذا المرسوم سلطة الوزير المكلف بالمالية على المجلس، كما تحدد الأعضاء الذين يشكلونه،إضافة إلى تحديد المهام المنوط بها هذا المجلس[12].

2-1-3 المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

تضمن التعديلات الجديدة في مهنة المحاسبة إطار الإصلاح المحاسبي إحداث ثلاث مجالس وطنية لها علاقة مباشرة بالمجلس الوطني للمحاسبة، وتحت رعاية وزارة المالية، وتعنى هذه المجالس بتنظيم المهن المتعلقة بها من أجل التحكم فيها بشكر يتناسب مع التغيرات في مهنة المحاسبة والمراجعة التي تبنتها الجزائر، وتتمثل هذه المجالس :

أ .المجلس الوطني لمصف الوطني للخبراء المحاسبين:

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-25 المؤرخ في 27-01-2011 تتحدد تشكيلة المجلس الوطني لمصف الخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد تسييره، حيث يتم انتخاب تسعة أعضاء من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول ألمصف الوطني للخبراء المحاسبين، ثلاثة منهم يمثلون هذا المجلس في المجلس الوطني للمحاسبة.

وتتمثل مهامه في القيام بالأعمال الآتية[13]:

-إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة لمصف الوطني لخبراء المحاسبة وتسييرها.

- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة لمصف.

- ضمان تعميم الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة، والعمل على نشرها وتوزيعها.

- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة.

- تمثيل ألمصف لدى الهيئات والسلطات العمومية وتجاه المنظمات الدولية.

- إعداد النظام الداخلي لمصف.

ب .المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

يتشكل المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بموجب المادة الأولى في المرسوم التنفيذي 11-26 المؤرخ في 27-1-2011 وله نفس قواعد انتخاب الأعضاء والتمثيل لدى المجلس الوطني للمحاسبة.

وتتمثل مهامه في القيام بالأعمال الآتية[14]:

-إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها.
-تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة لمصف.
-ضمان تعميم الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة، والعمل على نشرها وتوزيعها.
-تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة.
-تمثيل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لدى الهيئات والسلطات العمومية وتجاه المنظمات الدولية.
-إعداد النظام الداخلي للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

ج .المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

يتشكل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-27 المؤرخ في 27-1-2011 حيث يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد تسييره، كما يحدد المهام المضطلع بها.
وتتمثل مهامه في القيام بالأعمال الآتية[15]:

-إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وتسييرها.
-تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة لمصف.
-ضمان تعميم الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة، والعمل على نشرها وتوزيعها.
-تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة.
-تمثيل المنظمة لدى الهيئات والسلطات العمومية وتجاه المنظمات الدولية.
-إعداد النظام الداخلي للمنظمة.

3-2 ممارسة مهنة المحاسبة:

أ- محافظ الحسابات:

يعد محافظ حسابات، في مفهوم هذا القانون، كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص تحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات و الهيئات و انتظامها و مطابقتها لأحكام التشريع المعمول به[16].

يجب على محافظ الحسابات الحصول على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة والتدقيق من معهد للتعليم المتخصص لمهنة المحاسبة أو في أحد المعاهد المعتمدة من وزير المالية، تحدد مدة التربص المهني لمحافظي الحسابات بسنتين مستوى مكتب أو شركة محافظة حسابات مسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ومعتمدين من قبل المجلس الوطني للمحاسبة[17].

مهام محافظ الحسابات:

تتمثل هذه المهام في النقاط التالية[18]:

– يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة و صحيحة و مطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة، و كذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية و ممتلكات الشركات والهيئات؛

–يفحص صحة الحسابات السنوية و مطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛

يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من طرف مجلس الإدارة و مجلس المديرين أو المسير ؛

– يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها و المؤسسات أو الهيئات التابعة لها، أو بين المؤسسات و الهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛

–يعلم المسيرين و الجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة؛

وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة المعنية ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المحاسبية المعمول بها دون التدخل في التسيير ؛

عندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات على صحة و انتظام الحسابات المدمجة و المدعمة و صورتها الصحيحة، و ذلك على أساس الوثائق المحاسبية و تقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار[19].

ب– المحاسب المعتمد:

المحاسب المعتمد على أنه المهني الذي يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤوليته، مهمة مسك وفتح و ضبط محاسبات و حسابات التجار و الشركات أو الهيئات التي تطب خدماته [20].

يجب على المحاسب الحصول على شهادة في نهاية دورة التكوين المتخصص في المؤسسات التابعة لوزارة التكوين المهني وتحدد مدة التربص المهني للمحاسبين بثمانية عشر (18) شهرا على مستوي مكتب أو شركة خبرة محاسبية، أو مكتب أو شركة محاسبة معتمدة مسجلين ومعتمدين[21].

مهام المحاسب المعتمد:

تتمثل هذه المهام في النقاط التالية[22]:

– مسك و فتح و ضبط المحاسبات و الحسابات؛

– عرض الكتابات المحاسبية و تطور عناصر ممتلكات التاجر و الشركة أو الهيئة التي أسندت إليه مسك محاسبتها،

و ذلك على أساس الوثائق و الأوراق المحاسبية المقدمة إليه، وتحت مسؤوليته؛

– يمكن للمحاسب المعتمد أن يعد جميع التصريحات الاجتماعية والجبائية والإدارية المتعلقة بالمحاسبة التي كلف بها ؛

– يمكنه أيضا أن يساعد زبونه لدى مختلف الإدارات المعنية؛

– يمكن للزبون أن يلتمس من المحاسب المعتمد القيام بالمهام المساعدة في إعداد الجداول المالية.

ج- الخبير المحاسب:

يعد خبيرا محاسبا كل شخص يمارس بصفة عادية، باسمه الخاص و تحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقويم و تحليل المحاسبة، ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات و الهيئات في الحالات التي نص عليها القانون، و التي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات، و يقوم الخبير المحاسب أيضا بمسك و مركزة و فتح و ضبط و مراقبة و تجميع محاسبة المؤسسات و الهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل[23].

يجب على الخبير المحاسبي الحصول على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة المعمقة والمالية من معهد للتعليم المتخصص لمهنة المحاسبة أو في أحد المعاهد المعتمدة من وزير المالية وتحدد مدة التربص المهني للخبراء المحاسبين بسنتين على مستوى مكتب أو شركة خبرة محاسبية مسجلين في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومعتمدين من قبل المجلس الوطني للمحاسبة[24].

مهام الخبير المحاسبي:

تتمثل مهام الخبير المحاسبي فيما يلي[25]:

–تنظيم و فحص و تقويم و تحليل المحاسبة؛

– مسك و مركزة و فتح و ضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات؛

–التدقيق المالي و المحاسبي للشركات والهيئات و هو المؤهل الوحيد للقيام بذلك؛

–تقديم استشارات للشركات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي؛

–إعلام المتعاقدين معه بمدى تأثير التزاماتهم والتصرفات الإدارية والتسيير التي لها علاقة بمهمته.

د– شركات الخبرة المحاسبية ومحافظة الحسابات والمحاسبة:

يمكن للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين أن يشكلوا شركات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة، أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة، باستثناء الأشكال الأخرى للشركات، لممارسة مهنهم كل على حدا، شريطة أن يحمل كل الشركاء الجنسية الجزائرية[26].

شروط اعتماد شركات الخبرة المحاسبية ومحافظة الحسابات والمحاسبة:

للحصول على الاعتماد، يجب توفر الشروط التالية[27]:

– أن تهدف لممارسة مهنة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد.

– أن يسيرها أو يديرها الشركاء المسجلون في الجدول فقط.

– أن يرتبط انخراط أي شريك جديد أو أي عضو فيها بالموافقة القبلية إما للجهاز الاجتماعي المؤهل لذلك وإما لحاملي الحصص الاجتماعية بغض النظر عن أي حكم مخالف.

– أن لا تكون تابعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة لأي شخص أو تجمع مصلحة.

– أن لا تمتلك مساهمات مالية في المؤسسات الصناعية أو التجارية أو الزراعية أو البنكية أو في الشركات المدنية، غر أنه إذا ارتبط نشاط هذه المؤسسات أو بهنة الخبير المحاسب أو بمهنة محافظ الحسابات، يمكن للمجلس المعني الترخيص بأخذ مساهمة.

ب– أشكال شركات الخبرة المحاسبية ومحافظة الحسابات والمحاسبة:

- شركات الخبرة المحاسبية: هي شركات الأسهم و الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو التجمعات المذكورة سابقا المؤهلة لممارسة مهنة الخبير المحاسب، عندما يشكل أعضاء المصف المسجلون بصفة فردية في الجدول بصفة خبراء محاسبين ثلثي الشركاء على الأقل، و يمتلكون على الأقل ثلثي رأس المال، ويشترط في الثلث الشريك غير المعتمد و غير المسجل في الجدول أن يكون جزائري الجنسية، و حاملا لشهادة جامعية و له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمهنة[28].
- شركات محافظة الحسابات: هي شركات الأسهم و الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو التجمعات المذكورة سابقا المؤهلة لممارسة مهنة محافظ حسابات، عندما يشكل الأعضاء في الغرفة الوطنية المسجلون بصفة فردية في الجدول بصفة محافظي حسابات ثلثي الشركاء على الأقل، و يمتلكون على الأقل ثلثي رأس المال، و يشترط في الثلث الشريك غير المعتمد و غير المسجل في الجدول أن يكون جزائري الجنسية، و حاملا لشهادة جامعية و له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمهنة[29].
- –شركات المحاسبة: هي شركات الأسهم و الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو التجمعات المذكورة سابقا المؤهلة لممارسة مهنة محاسب معتمد، عندما يشكل الأعضاء في المنظمة الوطنية المسجلون بصفة فردية في الجدول بصفة محاسب معتمد ثلثي الشركاء على الأقل، و يمتلكون على الأقل ثلثي رأس المال، و يشترط في الثلث الشريك غير المعتمد و غير المسجل في الجدول أن يكون جزائري الجنسية، و حاملا لشهادة جامعية و له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمهنة[30].

4– المحور الرابع: دور الهيئات المحاسبية في تطبيق أخلاقيات المهنة.

بهدف المحافظة على الثقة في المعلومات المالية التي يقدمها المحاسب لمختلف الأطراف، ونضرا لارتباط مصالح هذه الأطراف جميعا بالمعلومات المالية ونضرا للحاجة الملحة إلى تقوية العلاقات بين المهنيين بعضهم ببعض ولحماية المهنة من انحرافات بعض أعضائها الذين لا يلتزمون بالقيم، وبهدف الحفاظ على سمعة المهنة وحمايتها، يعمل المجلس الوطني للمحاسبة على ضمان جودة الأداء المهني من خلال اللجان التابعة لها وأيضا من خلال مدونة أخلاقيات مهنة المحاسبة.

4-1 لجان المجلس الوطني للمحاسبة:

تنشأ لدى المجلس الوطني للمحاسبة اللجان المتساوية الأعضاء الآتية[31]:

- **لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية والتي تتولى المهام التالية:**

- وضع طرق العمل فيما يخص التطبيقات المحاسبية والعناية المهنية.
-تحضير مشاريع آراء حول أحكام المحاسبة الوطنية المطبقة على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بمسك المحاسبة .
- اقتراح كل الإجراءات التي تهدف تقييس المحاسبات .
- دراسة مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة وإبداء الآراء فيها وتقديم التوصيات بشأنها.
- ضمان تنسيق وتلخيص الأبحاث النظرية والمنهجية في مختلف ميادين المحاسبة.
- تحضير مشاريع الآراء المتعلقة بالمعايير المعدة من المنضمات الدولية المختصة في التقييس المحاسبي وكذا تطبيقها، بالاتصال مع مختلف الهيئات المعنية.

- **لجنة الاعتماد وتتولى المهام التالية:**

- إعداد طرق العمل في مجال معالجة ملفات الاعتماد.
- تحديد معايير وسبل الالتحاق بمهنة الخبير محاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.
-ضمان تسيير طلبات الاعتماد.
- ضمان متابعة ونشر جدول المهنيين المعتمدين .

- **لجنة التكوين وتتولى المهام التالية:**

-إعداد طرق العمل فيما يخص مجال التكوين.
- دراسة ملفات المشاركة والتربص.
- ضمان متابعة دائمة للتربص.
- توجيه المتربصين إلى المكاتب المحاسبية المعتمدة.
- تسليم شهادات نهاية التربص.
- تحضير برامج التكوين في مجال المعايير المحاسبية .

- **لجنة الانضباط والتحكيم وتتولى المهام التالية:**

-إعداد طرق العمل فيما يخص مجال الانضباط والتحكيم والمصالحة.
- دراسة الملفات المتعلقة بالحالات التأديبية لكل مخالفة أو إخلال بالقواعد المهنية والتقنية أو الأخلاقية المرتكبة من المهنيين .
- تحضير مشاريع الآراء حول الأحكام في ميدان التحكيم والانضباط.

– ضمان دور أساسي في مجال الاستشارة والوقاية والمصالحة والتحكم خلال المنازعات بين المهنيين والزبائن.

➢ **لجنة مراقبة النوعية تتولى المهام التالية :**

– إعداد طرق العمل في مجال نوعية الخدمات.

–إعداد طرق العمل في مجال نوعية الخدمات.

– إبداء الآراء والاقتراح في مشاريع النصوص التنظيمية في مجال النوعية.

– ضمان نوعية التدقيق الموكلة لمهني المحاسبة .

– إعداد معايير تتضمن كيفية تنظيم المكاتب وتسييرها.

– إعداد التدابير التي تسمح بضمان مراقبة نوعية خدمات المكاتب.

–ضمان متابعة مدى احترام قواعد الاستقلالية والأخلاقيات.

–إعداد قائمة المراقبين المختارين من بين المهنيين من أجل ضمان مهام مراقبة النوعية.

– تنظيم ملتقيات حول النوعية التقنية للأشغال والأخلاقيات والتصرفات التي يجب على المهنيين التحلي بها في مجال الاستشارة والعلاقات والزبائن.

4-2 مدونة أخلاقيات مهنة المحاسبة:

هذه المدونة لأخلاقيات مهنة الرقابة لمستخدمي مجلس المحاسبة، الضامنة لاحترام قواعد المهنة، تحدد أهم القيم والمبادئ والقواعد التي يجب أن توجه سلوكيات القضاة والمدققين الماليين والمتعاونين الآخرين في إنجاز أعمالهم الرقابية وتتمثل هذه الأخلاق فيما يلي[32]:

➢ **النزاهة:**

– أن يكونوا غير ملامين في كل الأوقات وفي كل الظروف.

– الالتزام بالأمانة أثناء تأدية وظائفهم وعند استعمال موارد الجهاز والامتناع عن أي تصرف مخالف لشرف المهنة و نزاهتها.

– احترام معايير الرقابة وأخلاقيات المهنة، سواء من ناحية الشكل أو المضمون مع السهر على المصلحة العامة.

– الامتناع عن استغلال وضعيتهم الرسمية لتحقيق مصالحهم الشخصية.

– التصريح للسلطة المخولة بعناصر ممتلكاتهم وممتلكات أزواجهم عند بداية تولي الوظيفة وعند انتهاء مهامهم . يمكن مراجعة هذا التصريح في حال صدور تغييرات عليه.

➢ **الاستقلالية والموضوعية والتجرد:**

– التأكد من أن مصالحهم الشخصية أو الخارجية لا تؤثر على استقلاليتهم .

– الامتناع عن أي تدخل في إدارة وتسيير الهيئات الخاضعة للرقابة وكذا التشكيك في صحة أو ملائمة السياسات وأهداف البرامج المحددة من طرف السلطات الإدارية أو مسئولي الهيئات الخاضعة للرقابة.

– إبداء الموضوعية والتجرد في كافة أعمالهم، لاسيما التقارير التي يجب أن تكون صائبة وموضوعية ومبنية على ملفات اثباتية.

– استعمال المعلومات المقدمة من طرف الهيئات الخاضعة للرقابة ومن طرف هيئات أخرى ،بصفة موضوعية وغير متحيزة ،واعتمادها عند إصدار آرائهم.

– ا لامتناع عن أي نشاط من شأنه المساس بسمعة المجلس، أو التأثير على تجرده أو التداخل مع عمله. تجنب، قدر المستطاع، تكرار القيام بمهام رقابية في نفس المجال ولدى نفس الهيئات.

- **الحياد وتضارب المصالح:**

– تجنب العلاقات مع مسئولي ومستخدمي الهيئة الخاضعة للرقابة وغيرهم من الأشخاص الذين من شأنهم التأثير أو المساس بالقدرة على تأدية مهامهم أو تهديدها والسهر على الظهور بسلوك مستقل.

– حماية الجهاز من كل تأثير سياسي.

– التصريح لرئيس الجهاز بكل عهدة انتخابية عمومية(وطنية أو محلية)كانت وبكل صلة تربط الزوج بأية جمعية سياسية.

– الامتناع عن القيام بأية تصريحات ذات طابع سياسي للصحافة بكل أشكالها أو استعمال الوظيفة أو صلتهم بالهيئة أو الإفشاء بالانتماء إلى الجهاز.

– أن لا يكونوا قد سبق توظيفهم من طرف الهيئة الخاضعة للرقابة خلال السنوات الخمسة الأخيرة، كما يجب أن يصرحوا لمجلس المحاسبة عن كل نية لديهم في الالتحاق بهيئة تمت مراقبتها حديثا.

– رفض استلام باسمهم أو لحساب الغير هدايا أو مزايا مهما كان شكلها تقدمها الهيئات الخاضعة للرقابة و التي قد تؤثر أو تستعمل للتأثير أو يمكن اعتبارها مؤثرة على أداء مهامهم.

– الامتناع عن استعمال المعلومات المتحصل عليها أثناء تأدية وظيفتهم لتحقيق مزايا شخصية أو لحساب الغير.

- **الكفاءة، المسؤولية والاحترافية:**

– معاملة الهيئات الخاضعة للرقابة وما تقدمه لهم من بيانات برعاية واحترام.

– الدراية بالمعايير المهنية لرقابة القطاع وكذا المناهج والممارسات الجيدة المعترف بها وتطبيقها بصرامة أثناء تأدية وظائفهم.

– الدراية بالإطار القانوني والتنظيمي الذي يسري على مجال ومحيط الهيئة الخاضعة للرقابة وينظم سيرها.

– السهر على إعادة التأهيل والحفاظ على مكتسباته العلمية وكفاءاتهم من أجل عمل ذي جودة.

– الامتناع عن أداء نشاطات في غياب الكفاءة المطلوبة.

–أن يكونوا متفتحين ومستعدين لتقاسم معارفهم وخبراتهم المهنية.

- **التحفظ والسر المهني:**

–عدم إفشاء للغير المعلومات المتحصل عليها خلال الرقابة، إلا إذا كان الهدف من هذا الإفشاء الاستجابة لمسؤوليات مجلس المحاسبة في إطار الإجراءات العادية أو طبقا للتشريع المعمول به.

–عدم إفشاء معلومات من شأنها منح امتياز بدون وجه حق أو غير معقول لأشخاص آخرين أو هيئات تستعمل مثل هذه المعلومات لإلحاق الضرر بالغير.

–التصرف بحذر خلال المحادثات عن أعمال ومهام مجلس المحاسبة في الأماكن العامة لتجنب إفشاء معلومات حساسة بدون قصد.

–ضمان أمن وسرية المعلومات المتحصل عليها سواء في مكاتب المجلس أو على مستوى الهيئات الخاضعة للرقابة أو في مكان آخر.

- **الاحترام والوفاء:**

– احترام وتمثيل مشرف لمجلس المحاسبة سواء في ألفاظهم أو تصرفاتهم في كل الظروف.

– المحافظة على حسن المظهر من ناحية الهندام والسلوك سواء داخل مجلس المحاسبة أو أثناء مهمات الرقابة أو أثناء تمثيل الجهاز.

– التصرف بطريقة محترمة تجاه الزملاء والمتقاضين.

– احترام رأي الغير وتقبل اختلاف الآراء على المستوى المهني، كما يجب أن يتم تبادل المعلومة بطريقة محترمة وصحيحة وبناءة.

– عدم ممارسة النشاطات الخارجية إلا في إطار القوانين الأساسية للقضاة والمدققين الماليين وعدم التفريط في واجب الوفاء اتجاه مجلس المحاسبة.

خاتمة:

لقد أصبحت مهنة المحاسبة الآن تلعب دورا فاعلا من خلال مجموعة من الأساسيات والمقومات يساهم التنسيق فيما بينها بزيادة مقدرة المحاسب على تفسير وتحليل المعلومات المالية، مما يلبي حاجيات مستعملي القوائم المالية والتي يجب أن تتميز بالثقة والشفافية وقابلية المقارنة وتعكس الصورة الصادقة للمؤسسة لاتخاذ قرارات سليمة ورشيدة، ولا يكون ذلك إلا من خلال جملة من الإصلاحات سعت إليها الجزائر منها الإصلاح المحاسبي بتبني النظام المحاسبي المالي والذي دخل حيز التطبيق منذ بداية سنة 2010، ومن المؤكد أنه يحمل انعكاسات ناتجة عن تغيير الممارسات والتطبيقات المحاسبية، تبعا لتغيير مفاهيم ومبادئ وقواعد التقييم التسجيل

المحاسبي، وهو ما ينعكس تأثيره على الجوانب المرتبطة بالمحاسبة والمتمثلة أساسا في ممارسة مهنة المحاسبة وتعليمها، وهو ما يجعل من الضروري العمل على تنظيم هذه المهنة وملاءمتها مع متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي، حتى تتم الاستفادة من المزايا التي يوفرها هذا الأخير وطنيا ودوليا.

الإجابة على الفرضيات:

- الفرضية الرئيسية:

تمت تأكيد الفرضية الرئيسية التي تنص على أن الإصلاحات المحاسبية الحديثة أدت إلى تكوين هيئات محاسبية تنضم مهنة المحاسبة، وتحدد أخلاقيات المهنة من خلال اللجان التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة ومدونة أخلاقيات المهنة.

الفرضية الفرعية الأولى:

تم تأكيد الفرضية الأولى التي تنص على أن دور المنضمات المهنية يتمثل في تنظيم مهنة المحاسبة مما يضمن الأداء جيد للمحاسب

- الفرضية الفرعية الثانية:

تم تأكيد الفرضية الثانية التي نصت على عدم وجود انسجام بين قواعد السلوك المهني وما هو موجود حاليا في الجزائر بسبب ضعف التأهيل المهني للمحاسبين الجزائريين وكذا الضغوطات التنافسية وكذا قصور المنضمات المهنية عند أداء مهامها.

- الفرضية الفرعية الثالثة:

تم تأكيد الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أن الإصلاحات الحديثة تأثر إيجابا على أخلاقيات المهنة بحيث تم استحداث لجان تسهر على تطبيق أخلاقيات المهنة.

*إلى أنها تواجه العديد من المعوقات التي تحول دون ممارسة المهنة بكفاءة من بين هذه المعوقات:

– نقص دورات تأهيل المحاسب التي تساعد على تنمية قدراته للالتزام بقواعد السلوك المهني.

– عدم إعطاء جهات التشريع المحاسبي الاستقلالية التامة .

–ضعف التأهيل النظري والعلمي للمحاسب في الجامعات والمعاهد الجزائرية .

– بطئ في تطوير مضامين التعليم المحاسبي.

– بيئة مهنة المحاسبة في الجزائر لا تساعد على تطبيق النظام المالي المحاسبي.

- المقترحات:

– العمل بشكل جدي على استقلالية الجهات التشريعية والمنظمات المهنية المحاسبية.

– إعادة النضر في منظومة التعليم والتكوين المحاسبيين في الجزائر.

–تكوين ورسكلة الإطارات والمختصين حول المعايير المحاسبية الدولية.

– إصلاح مختلف الهيئات المرتبطة بالنظام المالي المحاسبي .

–محاولة إيجاد منصة تعاون بين المؤسسات الجامعية والهيئات المحاسبية لرفع الكفاءة المهنية لممارسي مهنة المحاسبة.

– توفير الإجراءات المناسبة لكسب الخبرة العملية في المهنة بطريقة علمية منظمة.

المراجع:

[1]أمينة جودي وابتسام بن غزالن، مساهمة أخلاقيات المهنة في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء02،جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر،2017 ، ص228.

[2] المرجع السابق، ص228.

[3]بحشاشي رابح، أهمية تطبيق معايير أخلاقيات مهنة المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في تطبيق حوكمة البنوك الإسلامية،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، العدد 10، الجزء01، 2017، ص135.

[4] محمد عبد الحليم عمر، الأخلاق الإسلامية والمحاسبة، ندوة القيم الأخلاقية الإسلامية والاقتصاد، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي ، 15–16 أفريل 2000، ص 25–26.

[5] عبد الرحمان المطيري، قواعد سلوك وآداب مهنة التدقيق وآثارها على جودة عملية التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص.ص 23–24.

[6]وليد زكريا صيام،محمد فؤاد فارس أبو حميد، مدى التزام مراجعي الحسابات في الأردن بقواعد السلوك المهني، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاردن، 2006،ص 206.

[7] صبايحي نوال، الأبعاد الأخلاقية لمهنة المحاسبة وتطبيقات التلاعب المحاسبي،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 02، العدد الاقتصادي 22، جامعة زيان عاشور، الجلفة،2015، ص15.

[8]سوالم صلاح الدين، مستقبل مهنة المحاسبة في الجزائر في ضل مسعى الانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة(WTO)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 02، المجلد 10، الجزائر، 2017، ص603.

[9] فيروز خويلدات، واقع تطوير مهنة المحاسبة في ضل عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص دراسات مالية واقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،2016،ص.ص 49–50.

[10] بلعور سليمان وقطيب عبد القادر، واقع مهنة المحاسبة في الجزائر في ضل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مجلة إضافات اقتصادية، العدد 3، المجلد2، الجزائر،2018، ص316.

[11] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 56 الصادرة في 1996/09/29، ص18.

[12]بلعور سليمان وقطيب عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص306.

[13] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07 ، الصادر في 2011/02/02، ص ص7–10.

[14]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07 ، الصادر في 2011/02/02، ص ص10 –13..

[15] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07 ، الصادر في 2011/02/02، ص ص13 -16.

[16] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 22، العدد 42 ، الصادر في 2010/07/11، ص 7.

[17]فيروز خويلدات، مرجع سابق، ص77.

[18] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 23، العدد 42 ، الصادر في 2010/07/11، ص 7.

[19] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 24، العدد 42 ، الصادر في 2010/07/11، ص 7.

[20] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 41، العدد 42 ، الصادر في 2010/07/11، ص 8.

[21] فيروز خويلدات، مرجع سابق، ص77.

[22] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 44/43/42، العدد 42 ، الصادر في 2010/07/11، ص 8-9.

[23] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 18، العدد 42 ، الصادر في 2010/07/11، ص 6.

[24] فيروز خويلدات، مرجع سابق، ص76.

[25] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 20/19، العدد 42 ، الصادر في 2010/07/11، ص 6-7.

[26] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة46، العدد 42 ، الصادر في 2010/07/11، ص9.

[27] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة51، العدد 42 ، الصادر في 2010/07/11، ص9.

[28]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة47، العدد 42 ، الصادر في 2010/07/11، ص9.

[29] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة48، العدد 42 ، الصادر في 2010/07/11، ص9.

[30] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة49، العدد 42 ، الصادر في 2010/07/11، ص9.

[31] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المواد 17-18-19-20-21-22، العدد رقم 07 الصادرة في 2011/01/27، ص ص 6-7 .

[32] www. https://www.ccomptes.dz. 26/08/2019.18:30 .p p 2.5.

مساهمة تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي

The contribution of the application of the Activity based costing system improve the quality of accounting information under the financial accounting system

بولعبايز وفاء
مخبر ECOFIMA
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
w.boulabaiz@univ-skikda.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نظام التكاليف على أساس الأنشطة ومدى قدرته على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة في المؤسسات يساعد على تحسين جودة المعلومات المحاسبية. غير أنه لا يمكن تطبيقه لإعداد القوائم المالية لأنه يتعارض مع بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وهو ما أدى لعزوف المؤسسات عن تطبيقه رغم مزاياه العديدة.

الكلمات المفتاحية: نظام التكاليف على أساس الأنشطة، النظام المحاسبي المالي، جودة المعلومات المحاسبية، القوائم المالية.

Abstract:

This study aims to shed light on the Activity based costing and its ability to achieve the quality of accounting information in light of the application of the financial accounting system.

The study concluded that the application of the cost system on the basis of activities in institutions helps to improve the quality of accounting information. However, it cannot be applied to the preparation of financial statements because it conflicts with some of the accepted accounting principles. This leads institutions to refrain from implementing it despite its many advantages.

Key Words: Activity Based Costing, financial Accounting System, Accounting Information Quality, Financial statements.

مقدمة:

تواجه بيئة الأعمال والتصنيع العديد من التغييرات التي أصبحت تشكل تحديات وضغوطات على المؤسسات التي تعمل في هذه البيئة والتي من أبرزها تزايد حدة المنافسة العالمية، التكنولوجيا المتقدمة في مجال التصنيع والمعلومات، واستراتيجيات الادارة المتبعة، وتغير أذواق وحاجات وسلوكيات الزبائن وغيرها.

ولمواجهة هذه التغيرات يحتاج المسؤولون إلى معلومات هامة وملائمة تمكنهم من إدارة مؤسساتهم في ظل تلك التغيرات المستمرة. وتكون المعلومات المحاسبية مفيدة وذات جودة إذا توفرت فيها مجموعة من الخصائص النوعية التي تجعلها ذات قيمة كبيرة بالنسبة للأطراف المستعملة لها.

ولقد أثبت نظام التكاليف على أساس الأنشطة قدرته تحسين فائدة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات المؤثرة الخاصة بالإنتاجية وتحديد خليط الإنتاج وكلاهما يقود المدراء إلى تعظيم الربحية أو تخفيض الكلفة. فقد ساعد نظام الـ ABC على حل مشكلة الانظمة التقليدية في التحديد الدقيق لتكلفة السلع المنتجة والخدمات المقدمة ومد الإدارة بمعلومات اكثر دقة سواء كانت مالية وغير مالية من خلال اعتبار الأنشطة هي التي تتسبب في حدوث التكاليف بدلا من الاعتماد على حجم تخصيص التكاليف غير المباشرة.

مما سبق تتبلور لنا الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال دراستنا هذه والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

هل يساهم تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي؟

واعتمادا على اشكالية الدراسة تم صيغة الفرضية التالية:

يساهم نظام التكاليف على أساس الأنشطة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على ماهية نظام التكاليف على أساس الأنشطة؛
- ابراز دور نظام التكاليف على أساس الأنشطة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تناول البحث في الشكل التالي:

1- نظام التكاليف على أساس الأنشطة:

نظرا للانتقادات المتزايدة والموجهة لنظم التكاليف التقليدية وما أدت إليه من تشوهات في تحديد تكلفة المنتج وبالتالي القرارات المبنية عليها ومن اهمها قرار التسعير، وعليه قدم الباحثان الأمريكيان R.Cooper و

S.R Kaplan سنة 1986 طريقة جديدة في تحميل التكاليف غير المباشرة على الأنشطة الانتاجية وليس على وحدات الانتاج أطلق عليها نظام التكاليف على أساس الأنشطة ABC.

1-1- تعريف نظام التكاليف على أساس الأنشطة:

يعد نظام التكلفة على أساس الأنشطة (ABC) أحد الأدوات المثلى في تحسين الأنظمة الكلفوية التقليدية، لأنه يركز على الأنشطة بشكل انفرادي لاعتمادية غرض التكلفة، إذ يقوم بتخصيص الكلف على أهدافها كالمنتجات أو الخدمات على وفق أساس معين يمثل حاجة المنتج من ذلك النشاط، أي أن مهمة (ABC) هي تحليل الكلف الإضافية وإعادة تصنيفها ككلف مباشرة من خلال تقسيم مجمعات الكلف وربطها بالأنشطة المختلفة.[1]

ولقد عرف نظام التكاليف على أساس الأنشطة بأنه النظام الذي يركز على الأنشطة كأهداف كلفة أساسية ويستخدم كلف هذه الانشطة كوحدات بناء لتجميع أهداف الكلف الاخرى. فهو نظام معلومات يظهر بنية كلف وربحية المنتجات والخدمات في المؤسسة. وهذا النظام لا يعتبر بديلا لنظم تكاليف الأوامر أو نظم تكاليف المراحل الإنتاجية أو أي نظام آخر للتشغيل وإنما يمكن استخدامه في ظل وجود أي من هذه النظم من أجل تحسين المعلومات التي توفرها.[2]

وعليه فيمكن تعريف نظام التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) بأنه طريقة تقود إلى تحسين الأنظمة التقليدية لحساب التكاليف عن طريق التركيز على الأنشطة كأغراض أساسية للتكلفة إذ يتم تخصيص التكاليف غير المباشرة على الأنشطة التي استفادت منها، ومن ثم تخصيص هذه الأنشطة على المنتجات وفقا لمعدل استفادتها من هذه الأنشطة.

ومنه فنظام الـ ABC يقوم على ستة افتراضات. وهي كالآتي:[3]

- الافتراض الأول: الأنشطة تستهلك الموارد؛
- الافتراض الثاني: أهداف الكلف (المنتجات أو الخدمات أو الزبائن) هي التي تستهلك الأنشطة؛
- الافتراض الثالث: إن التكاليف على أساس الأنشطة مصمم على الاستهلاك بدلا من الانفاق؛
- الافتراض الرابع: أن هناك مجموعة كبيرة من الأنشطة يمكن تحديدها وقياسها؛
- الافتراض الخامس: مجمعات الكلف ينبغي ان تكون متناسقة (متجانسة)؛
- الافتراض السادس: التكاليف في كل مجمعات الكلف متناسقة تماما مع الأنشطة.

2-1- آلية عمل نظام التكاليف على أساس الأنشطة: يقوم نظام التكاليف على أساس الأنشطة على مرحلتين أساسيتين هما:[4]

- **المرحلة الأولى: تخصيص الموارد على الأنشطة:** ويتم في هذه المرحلة حصر أوجه النشاط الرئيسية، ويتم هذا الحصر سواء كمراكز فردية أو مجمعة، وهو ما يستدعي تقسيم المنظمة إلى مجموعة من الأنشطة الأساسية، وكل منه يصف جانبا مما تؤديه المنظمة من عمليات، ثم يتم تجميع تكلفة الموارد المستخدمة إلى مجمعات التكلفة أو النشاط ليتم بعدها تخصيص تكلفة هذه المواد باستخدام موجهات التكلفة إلى الأنشطة التي قامت باستخدام الموارد وذلك لتتمكن من تحديد تكلفة النشاط؛
- **المرحلة الثانية: تحميل تكلفة الأنشطة على المخرجات:** ويتم في هذه المرحلة تحميل تكاليف الأنشطة على المخرجات من وحدات النشاط سواء كانت سلع أو خدمات وفقا لعدد وحدات المنتج أو الخدمة المطلوب انجازها، ويتم ذلك باستخدام مسببات التكلفة كمقياس للطلب. ويقاس طلب المنتج على الأنشطة بعدد المعاملات التي أنشئت من أجل مسبب التكلفة وعليه فإن منهج المحاسبة عن التكلفة على أساس النشاط يقوم على قياس تكلفة الموارد المستخدمة لأداء الأنشطة، ثم ربط تكاليف الأنشطة بالمنتجات النهائية التي تستفيد من تلك الأنشطة باستخدام مقاييس تعبر عن احتياجات تلك المنتجات من الأنشطة المختلفة.

ويمكن تلخيص ما سبق من خلال الشكل التالي:

الشكل 1: آلية عمل نظام التكاليف على أساس الأنشطة

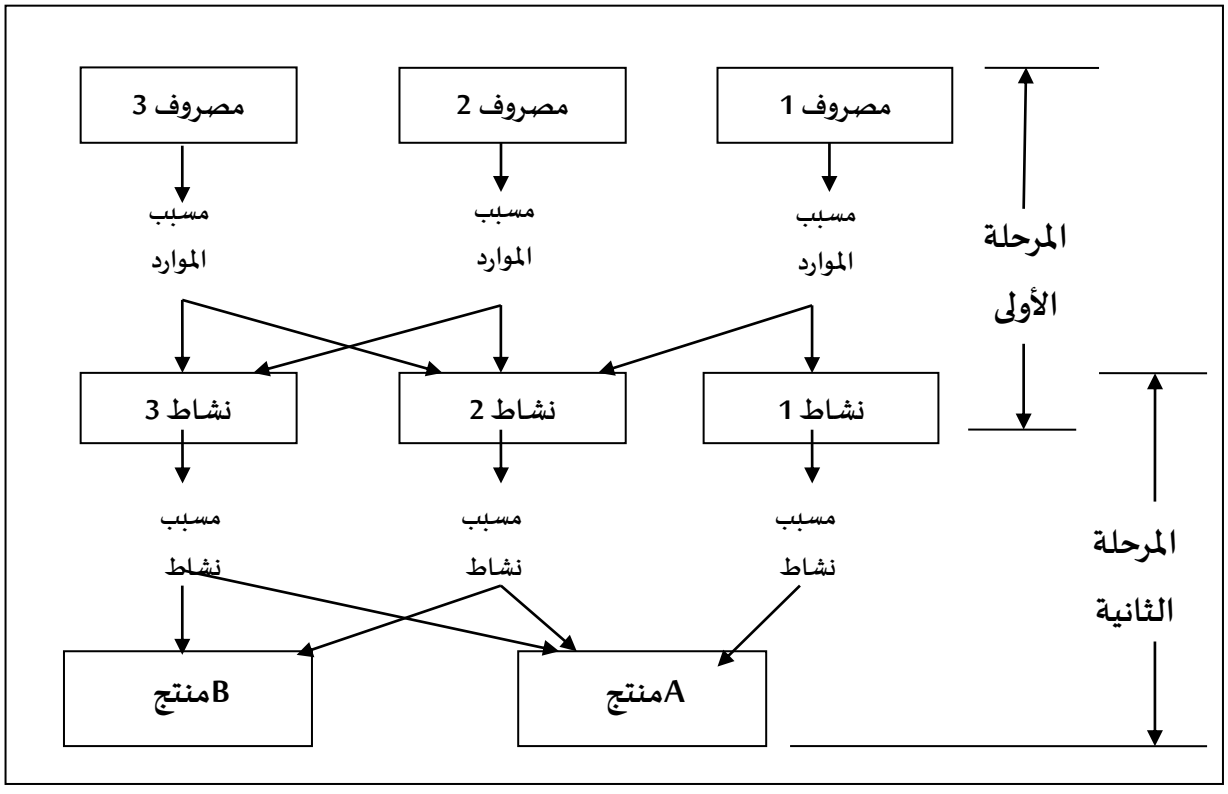

Sourcs : Valentina Gecevska, Zoran Anisic (2006), Using Of Activity Based costing (ABC) In Small And Medium Companies, Annals of the faculty of engineering hunedoara, Vol 4, No 2, P 142.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن نظام الـ ABC أكثر ملائمة لتحديد تكلفة المنتجات من نظام التكاليف التقليدي لأنه يعتمد على تتبع التكاليف إلى المنتجات على أساس الموارد التي تستهلكها الأنشطة المطلوبة لإنتاج هذه المنتجات.

1-3- مزايا وعيوب تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة:

لنظام التكاليف على أساس الأنشطة العديد من المزايا تم تأكيدها في العديد من الدراسات، ويمكن حصرها كالآتي:[5]

- تحليل الأنشطة وتحديد تكلفتها ومقارنتها بالعائد منها، مما يسمح بالتخلص من الأنشطة التي لا تضيف قيمة أو تخفيضها إلى أدنى حد؛
- تحويل بعض التكاليف غير المباشرة إلى تكاليف مباشرة من خلال فهم سلوك الكلفة والمسببات الأساسية التي تسبب التكاليف؛
- إعادة تصميم عمليات الوحدة من خلال استحداث أنشطة معينة أو إلغائها أو دمجها أو إعادة تنظيمها؛
- إعادة تصميم المنتج النهائي بحيث يخفض الاحتياج لخدمات أنشطة معينة؛
- تحسين فائدة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات المؤثرة الخاصة بالإنتاجية وتحديد خليط الإنتاج وكلاهما يقود المدراء إلى تعظيم الربحية أو تخفيض الكلفة.

وعلى الرغم من مزايا تطبيق نظام الـ ABC السابقة إلا أن هناك بعض الانتقادات لهذا النظام، والمتمثلة في:[6]

- ان نظام التكاليف على أساس الانشطة ما هو إلا تطوير لنظم التكاليف المتعارف عليها والتي تعتمد في تحميل وتخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة على علاقة السبب–النتيجة مع إجراء تفاصيل أكثر في مراكز الأنشطة؛
- إن كفاءة استخدام نظام تكاليف الأنشطة تعتمد بصفة رئيسية على الاختيار السليم لمسببات التكلفة، وهذا ليس بالأمر السهل ومن الضروري تحديد أفضل مسبب لتكلفة النشاط ودراسة الآثار السلوكية لها؛
- إن تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة يتطلب تكلفة مرتفعة وجهدا كثيرا وهذا ما يجعل من المنشآت الصناعية تتردد في استخدامه؛

- إن أهم انتقاد تعرض له هذا النظام هو صعوبة التطبيق بسبب صعوبة اختيار مسببات التكلفة الأمر الذي يتطلب الاستعانة بخبرات خارجية متخصصة وإعادة تدرب الكادر البشري؛
- إن تكلفة تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة مرتفعة عموما، لذلك يجب الموازنة بين التكلفة والمنافع. ولكن في الأجل الطويل فإن الأجل الطويل فإن النظام يحقق منافع جمة خصوصا في مجال الرقابة على التكاليف وتحسين الأداء الإداري وفتح مجالات واسعة لتخفيض التكلفة؛
- كما أن التجارب العلمية في بعض الشركات أثبتت أن تطبيق هذا النظام ليس في جميع الأحوال ذا عائد يفوق تكلفة التطبيق قد تبين أنه كلما اتجه حجم المنشأة إلى الصغر مثل منشآت الانتاج الفوري حيث تعدد الطلبيات مع صغر حجم الطلبية فإن تجميع البيانات اللازمة للحصول على معلومات التكلفة حسب الأنشطة يعتبر مكلفا للغاية بما يتعارض بنفس الوقت مع اعتبار هدف تخفيض التكلفة الذي تنشده تلك المشروعات وهو ما يعطي مبررا مقنعا لعدم التطبيق الكامل لهذا النظام.

2- جودة المعلومات المحاسبية:

2-1- تعريف جودة المعلومات المحاسبية:

قبل تعريف جودة المعلومات المحاسبية سنتطرق أولا إلى تعريف كل من الجودة والمعلومات المحاسبية كلا على حدى. حيث اشتقت كلمة الجودة Quality من الكلمة اللاتينية Qualitas التي يقصد بها طبيعة الشيء ودرجة صلاحيته. بينما تعود بداية تعريف الجودة إلى عهد فلاسفة الإغريق، حيث يقصد بها التميز، وتفاوت التميز لديهم بحسب الشيء الموصوف.[7] وتعرف المعلومات المحاسبية بأنها:" تلك المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأخص الأحداث الاقتصادية للمؤسسة، والتي تتم معالجتها والتقرير عنها في القوائم المالية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا، فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجرى على مختلف البيانات المحاسبية بما يجعلها مفيدة للمستعملين".[8] وعليه فجودة التقارير المالية تتوقف على جودة المعلومات المحاسبية.

ومنه فإن جودة المعلومات المحاسبية تعني "ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها".[9]

2-2- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

جاء النظام المحاسبي المالي متضمنا إطارا تصورا حسب المادة السادسة من القانون 11/07 حدد فيها الخصائص النوعية للمعلومة الواردة في القوائم المالية. وتجدر الإشارة ان SCF قد اعتمد في إطاره التصوري على المعايير المحاسبة الدولية بالإضافة المخطط المحاسبي الفرنسي.[10] وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية

(FASB) بإصدار قائمة المفاهيم رقم 2 في سنة 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أوضح من خلالها مجموعة الخصائص الرئيسية والثانوية للمعلومات المحاسبية. وهي كالآتي:[11]

2-2-1- الخصائص الرئيسية: إن تحقيق فائدة المعلومات يتطلب تواف خاصيتين أساسيتين هما: خاصية اللاءمة والمصداقية أو الموثوقية، وإذا فقدت المعلومات أيا من هاتين الخاصيتين الأساسيتين فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين المعنيين:

- **الملائمة:** حيث يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة ومناسبة لاستخدامات متخذ القرار، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية عندما تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة أمامه والمساهمة في تحديد البديل الأمثل الذي يمثل القرار المتخذ. ويمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال الآتي:
  - ✓ **التوقيت الزمني المناسب:** أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب. إذ أنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الاحتمال كبيرا في التأثير على قراراتهم المتنوعة، وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة؛
  - ✓ **القيمة التنبؤية:** يتخذ المديرون قراراتهم في ظل المنافسة وعدم التأكد وفي إطار البيئة المحيطة مما يستوجب توفير معلومات محاسبية تسهم في في مساعدتهم على التنبؤ الصادق وتقليل درجة المخاطرة كما تسهم المعلومات التنبؤية في إعداد الخطط ورسم السياسات المستقبلية؛
  - ✓ **التغذية العكسية:** ويقصد بها أن المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي يجب أن ترتد مرة أخرى إلى النظام للتحقق من صحة التنبؤات وإجراء المقارنات بين التنفيذ الفعلي والخطط المرسومة لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأن الانحرافات وتصحيحها.
- **المصداقية (الموثوقية):** لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها فإنه يجب أن تكون على قدر كاف ومقبول من الثقة وإمكانية الاعتماد عليها كمقياس للأحداث والعمليات المالية والاقتصادية التي تمثلها، وحتى تكون المعلومات المحاسبية موثوق بها وذات مصداقية جيدة فإنه يجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية:
  - ✓ **الصدق والأمانة في عرض المعلومات المحاسبية:** ويعني أنتكون المعلومات المحاسبية معبرة بصدق وأمانة عن الحقائق والأحداث المالية الممثلة لها وبحيث يتوفر التوافق بين القيم والأرقام المحاسبية وتفاصيلها مع الأحداث الاقتصادية والمالية التي تم قياسها والتقرير حولها؛

- ✓ **الحياد وعدم التحيز:** ويقصد بها موضوعية المعلومات المحاسبية بحيث يخلو من التحيز وتغليب مصلحة فئة على حساب فئة أخرى مما يزيد من ثقة المستخدم بالمعلومات المحاسبية ودقتها وسلامتها؛
- ✓ **القابلية للتحقق:** وتكون المعلومات المحاسبية قابلة للتحقق إذا قام عدد من الأشخاص المؤهلين بفحص البيانات أو السجلات وبإتباع طرق قياس متماثلة وتم التوصل إلى نتائج متطابقة إلى حد ما، أي عندما تتفق آراؤهم على القيم الواردة في القوائم المالية.

2-2-2- الخصائص الثانوية: تتمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فيما يلي:

- **القابلية للمقارنة:** يؤدي استخدام السياسات المحاسبية إلى تباين المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمنشأة مما يسبب صعوبة إجراء المقارنات بين النتائج المالية للمنشأة لفترات محاسبية متتالية، كما يحد من إجراء المقارنات والتحليلات القطاعية. وعرض المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة سواء مع المعلومات على مستوى القطاع ككل أم على المستوى الداخلي للمؤسسة يحقق قدرا من الدقة أكبر في تقييم الأداء وتحسين التنبؤات وترشيد القرارات الإدارية؛
- **الثبات والاتساق:** إن لمبدأ الثبات والاتساق أهمية كبرى في تحقيق خاصية القابلة للمقارنة حيث يشير إلى ضرورة التزام المؤسسة بتطبيق نفس السياسات المحاسبية في معاملاتها وأنشطتها خلال الدورات المحاسبية المتعاقبة، وتلزم معايير المحاسبة الدولية الشركات بضرورة الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة وبيان الأسباب التي دعت لهذا التغيير والآثار المترتبة عليه.

2-3- أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من توفيها وتقديمها يتمثل في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات لاسيما متخذي القرارات الاستراتيجية، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة، حيث أن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة السابقة لما سيحدث مستقبلا (التنبؤ والتخطيط الإستراتيجي)، أو تقليل حجم التباين في الخيارات، وهذا ما يؤدي بالمؤسسة إلى التميز.

وعدم توفر المعلومات المحاسبية الكافية والصحيحة وبالخصائص المطلوبة التي تعتمد عليها يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات خاصة الإستراتيجية والقصور في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، وتحتاج الإدارة في كل أوجه نشاطها إلى المعلومات، حيث يطلب صناع القرار معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في عملية صنع القرارات الحاسمة التي لها أثر على المركز التنافسي للمؤسسة.[12]

2-4- مستعملو المعلومات المحاسبية وطبيعة احتياجاتهم:

- المستثمرون الحاليون والمحتملون: لقد ورد في الإطار التصوري أن المستثمرين هم الجهة التي تزود المؤسسة برأس المال، وهم الجهة الأكثر تحملا للمخاطر، وبالتالي فإن تزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها، سيلبي معظم ما يحتاجه بقية مستعملي القوائم المالية. وتتمثل أهم المعلومات التي يحتاجها المستثمرون الحاليون والمحتملون فيما يلي:[13]
  - ✓ المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم و/أو سندات المؤسسة؛
  - ✓ المعلومات المتعلقة بربحية المؤسسة وقدرتها على توزيع الأرباح، والتي تساعدهم ي تحديد مستوى توزيعات الأرباح الحالية والمستقبلية وأي تغيير في أسعار أسهم و/أو سندات هذه المؤسسات؛
  - ✓ المعلومات التي تساعدهم في تقييم كفاءة إدارة المؤسسة؛
  - ✓ المعلومات التي تساعدهم في تقييم سيولة المؤسسة، ومستقبلها وتقييم أسهم المؤسسة بالمقارنة مع أسهم المؤسسات الأخرى.
- المقرضون: يمثل المقرضون مصدر التمويل الأجنبي للمؤسسة، وأكثر ما يهمهم من المعلومات: الهيكل التمويلي للمؤسسة، نسبة المديونية، مدى الاعتماد على المتجارة بأموال الغير، وقدرة المؤسسة على دفع أقساط القروض بالإضافة إلى الفوائد؛
- الموردون والدائنون التجاريون: تعتبر هذه الفئة مصدرا للتمويل والائتمان قصير الأجل، ويهتم الموردون ومختلف الدائنون التجاريون بالمعلومات المتعلقة بقدرة المؤسسة على السداد، وحجم نشاطها وربحيتها، للتأكد من مدى امكانية استمراريتها وكفاءتها؛
- الزبائن: يعتبر الزبائن مصدر الإيرادات الرئيسي للمؤسسة، لذلك فهم يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمراريتها وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات؛
- الموظفون: يعتبر الموظفون موردا هاما من موارد المؤسسة، ويحتاجون إلى معلومات متعلقة بمدى الأمان الوظيفي والتحسن الوظيفي المتوقع، بالإضافة إلى معلومات يمكن أن تساعدهم في تعزيز مطالبهم المتعلقة بتحسين أوضاعهم الوظيفية؛
- الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال المؤسسات: تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين ذات العلاقة، مثل: قانون الشركات وقانون الضرائب، كما تحتاج إلى معلومات تساعدها في تقدير الضرائب المختلفة على المؤسسة، وتحديد مدى قدرتها على تسديد هذه الضرائب، ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني؛
- الجمهور: له اهتمامات كثيرة ومختلفة من المعلومات، منها ما يتعلق بالتشغيل ومنها ما له علاقة بدور المؤسسة الاجتماعي والتنموي...الخ.

والجدير بالذكر أن الفئات المستعملة لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي تتسع لتشمل كل من له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في المؤسسة، ومن الفئات التي لم يرد ذكرها بصفة مستقلة في الإطار التصوري المنبثق عن مجلس معايير المحاسبة الدولية: إدارة المؤسسة، المحللون والمستشارون الماليون، المنافسون، المحامون،...الخ

2-5-معايير جودة المعلومات المحاسبية: توجد عدة معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية يمكن تحديدها بصفة عامة كما يلي:[14]

- **الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يمكن التعبير عن جودة المعلومات المحاسبية بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل. ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلوما زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية؛
- **المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** وتتمثل المنفعة في العنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ أحد الصور التالية:
  - ✓ **المنفعة الشكلية:** وتعمي أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية؛
  - ✓ **المنفعة الزمنية:** وهي تعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة ومن ثمة فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلا يعظم كل من المنفعة الزمانية والمكانية للمعلومات؛
  - ✓ **المنفعة التقييمية والتصحيحية:** وتعني قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.
- **الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات.
- **التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات.
- **الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات المحاسبية والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات المحاسبية بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن تزيد من قيمة المعلومات.

3- انعكاسات تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة على جودة المعلومات المحاسبية:

يمكن ابراز أثر تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة على جودة المعلومات المحاسبية من خلال توضيح مدى تحقيق نظام الـ ABC لمتطلبات خصائص المعلومات المحاسبية، ويمكن تلخيصها كما يلي:[15]

3-1- دور نظام التكاليف على أساس الأنشطة في تحقيق خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية:

حتى تملك المعلومات خاصية الملائمة يجب أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وذلك من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، وتكوين توقعات أي قدرة تنبؤية عن النتائج التي سوف تترتب عن هذه الأحداث، وكذلك عندما تؤكد تصحيح تقييماتهم الماضية (التغذية العكسية).[16] يقوم نظام الـ ABC بتقسيم الشركة إلى أنشطة وحصر تكاليف ومتغيرات كل نشاط بصورة منفردة واعتبارها موقع التكلفة الأساسي، مما يؤدي إلى تقديم معلومات مفصلة مالية وغير مالية عن تكلفة العمليات والأنشطة وتكلفة الوحدة المنتجة وكمية المخرجات والوقت المستغرق لانجاز عمل النشاط وعدد العاملين وغيرها من المعلومات التي يمكن الرجوع إليها في تقييم الاحداث وفي أي وقت باستخدامه للتقنيات الحديثة في تسجيل ومعالجة البيانات المالية وغير المالية عن الأنشطة التي تحدث التكلفة داخل المؤسسة.[17] مما يساعد في:

- اتخاذ القرار المناسب على أساس معلومات التكلفة الدقيقة، إما الاستمرار في العمل أو تحويل بعض العمليات إلى مؤسسة أخرى (تغذية عكسية)؛
- إمكانية التنبؤ عن الفرص والمخاطر المتعلقة بالأنشطة والأعمال المختلفة والتي من الممكن أن تواجهها المؤسسة وذلك عن طريق التعرف على أداء الانشطة في الفترات السابقة وتقييمها. مع الاخذ بالاعتبار التغيرات الحاصلة في الوقت الحاضر والمتوقع حدوثها في المستقبل؛
- يؤدي إتاحة الفرص للمستخدمين لتأكيد او تصحيح تقييم معلوماتهم السابقة واتخاذ القرارات التصحيحية (تغذية عكسية).

3-2- دور نظام التكاليف على أساس الأنشطة في تحقيق خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية:

تعتبر المعلومات موثوق بها، إذا كانت خالية من الأخطاء المادية وبعيدة عن التحيز. فالموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها.[18] ويساعد تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة على تحسين موثوقية المعلومات من خلال استخدامه لمسببات تكلفة ومعدلات تحميل متعددة وبالتالي يقضي على التخصيص العشوائي المبني على أساس استخدام معدل تحميل واحد لكافة الوحدات المنتجة بغض النظر عن درجة استفادتها من التكاليف غير المباشرة، وبهذا فإنه يوفر معلومات تتميز بالدقة والموثوقية والتوقيت المناسب وسهولة الفهم، يتم على أساسها احتساب مؤشرات الكفاءة للسيطرة الفعالة على الموارد وتحسين الإدارة المالية وعملية صنع القرار.[19]

3-3- دور نظام التكاليف على أساس الأنشطة في تحقيق خاصية ثبات المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها:

يجب أن تكون المعلومات المحاسبية صالحة لإجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى لنفس المؤسسة أو المقارنة مع مؤسسات أخرى ضمن نفس النشاط، وحتى نتمكن من تحقيق هذه الخاصية يجب على المؤسسة استخدام نفس الطريقة أو الأسلوب في معالجة العمليات خلال الفترة الحالية والفترة المحاسبية السابقة.

فعند تطبيق نظام الـ ABC يتم الاعتماد في تخصيص التكاليف غير المباشرة على أسس موحدة وذلك من خلال قيامه بتجميع التكاليف غير المباشرة لكل نشاط من أنشطة المؤسسة في مجمعات التكلفة Cost Pool ولكن مجمع مسبب تكلفة واحد Cost Driver لتوزيع التكليف على المنتج أو الخدمة النهائية، بمعنى توحيد أسس توزيع التكاليف غير المباشرة داخل المؤسسة عبر فترات مختلفة والتي يمكن توحيدها في الوحدات الاقتصادية التي تعمل في نفس المجال.[20]

خاتمة:

مما سبق يتضح لنا أن نظام التكاليف على أساس الأنشطة يساعد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- يوفر نظام التكاليف على أساس الأنشطة معلومات في الوقت المناسب مما يساعد مستخدمي هذه المعلومات على التنبؤ بالأحداث المتوقعة بالمستقبل والمساعدة على تأكيد التنبؤات أو تصحيح تقييم معلوماتهم السابقة واتخاذ القرارات التصحيحية. وعليه فنظام الـ ABC يحقق خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية؛
- يوفر نظام التكاليف على أساس الأنشطة معلومات تتميز بالصدق والموضوعية في التعبير عن كل نشاط من الأنشطة المنفذة داخل المؤسسة. وعليه فنظام الـ ABC يحقق خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية، إلا ان النظام لا يوفر خاصية الحيادية وعدم التحيز بسبب أن مخرجات النظام تستعمل إلا في التقارير الداخلية ولا تستعمل لإعداد القوائم المالية الموجهة للأطراف الخارجية؛
- تطبيق نظام الـ ABC في المؤسسات يمكن من تحقيق خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة. وذلك من خلال توحيده لأسس توزيع التكاليف غير المباشرة داخل المؤسسة عبر الفترات المختلفة وتوحيدها في الوحدات المماثلة، وهذا يؤدي إلى تسهيل عمليات المقارنة على مستوى المؤسسة عبر فترات مختلفة وعلى مستوى الوحدات التي تعمل في نفس القطاع وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- يوفر نظام التكاليف على أساس معلومات تتميز بخاصيتي الثبات. فمن خلال توحيد أسس توزيع التكاليف غير المباشرة داخل المؤسسة عبر الفترات المختلفة وتوحيدها في الوحدات المماثلة يساعد هذا

على تحقيق خاصية الثبات. إلا ان خاصية قابلية المقارنة لا تتحقق إلا إذا تم تطبيق النظام في عدد من الوحدات عبر فترات مختلفة وفي نفس القطاع.

رغم الفوائد التي يمكن أن يقدمها أن نظام التكاليف على أساس الأنشطة لتحسين جودة المعلومة لمحاسبية إلا أنه لا يمكن تطبيقه لإعداد القوائم المالية لأنه يتعارض مع بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP كمبدأ الحيطة والحذر ومبدأ القابلية للتحقق.وبالتالي فالمؤسسة مجبرة على تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة للاستعمال الداخلي فقط. مع تطبيق نظام ثاني للاستخدام الخارجي (تقارير مالية) وهذا مكلف جدا بالنسبة للمؤسسات التي تطبق هذا النظام.

الهوامش:

[1] صالح ابراهيم الشعباني، **التغير في استراتيجيات خفض الكلف وآثارها**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 98، ص18.

[2] عدنان الملحم، **نظام التكاليف على أساس الأنشطة (ABC) دراسة تحليلية وتطبيقية على المنشآت الصناعية السعودية**، *مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 6، العدد 2، 2002، ص 95.*

[3] أسماء الهاشمي، محمد الحدراوي، **دور التكامل بين بطاقة الأداء المتوازن وأسلوب التكاليف على أساس النشاط في تقويم الأداء دراسة تطبيقية في معمل سمنت الكوفة**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 2، 2018، ص 355.

[4] حنان جابر لحسن، **التكامل بين نظام التكاليف على أساس الأنشطة وتحليل سلسلة القيمة كأداة لخفض تكاليف القطاع المصرفي دعما لقدرته التنافسية في ظل الأزمة العالمية (دراسة نظرية ميدانية)**، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد العاشر، العدد 1، 2011، ص ص21-22.

[5] سلمى منصور سعد، ابتهال اسماعيل يعقوب، منال حسين، **قراءة تحليلية لاستجابة محاسبة التكاليف لمتطلبات البيئة: نظام الـ (ABC) حالة دراسية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 47، 2016، ص 147.

[6] خليل أبو حشيش، **محاسبة التكاليف –تخطيط ورقابة–**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2012، ص 497

[7] عبد القادر عيادي، **دور محددات حوكمة الشركات في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية –مع الإشارة إلى تجربة الجزائر–**، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 8، 2013، ص 161.

[8] جمال خليفاتي، **جودة المعلومات المحاسبية –بين اختلاف قدرات الأنظمة المحاسبية وتعقد احتياجات المستعملين–**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 29، العدد 1، ص 449.

[9] أحمد قايد نور الدين، إسلام هلايلي، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص 247.

[10] نوي الحاج، **مقاربة جودة المعلوماة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجديد**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص 36.

[11] مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 9، 2013، ص ص 48-49.

[12] خيرة معمري، حج قويدر قورين، **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي –دراسة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف–**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15، العدد 21، 2019، ص 244.

[13] جمال خليفاتي، **مرجع سابق**، ص 452.

[14] أحمد قايد نور الدين، إسلام هلايلي، **مرجع سابق**، ص 249.

[15] لبنى هاشم نعمان، **أثر نظام التكاليف على أساس الأنشطة على جودة المعلومات المحاسبية وتحسين الأداء –دراسة ميدانية تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية العراقية–**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا قسم المحاسبة، جامعة النيلين، العراق، 2017، ص ص 108–109.

[16] نوي الحاج، **مرجع سابق**، ص 36.

[17] لبنى هاشم نعمان، **مرجع سابق**، ص ص 99–100.

[18] نوي الحاج، **مرجع سابق**، ص 36.

[19] لبنى هاشم نعمان، **مرجع سابق**، ص 101.

[20] نفس المرجع السابق، ص 103.

تقييم ملائمة التنظيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين (الفرص والتحديات) دراسة استطلاعية لآراء المحاسبين (المهنيين) في شركات التأمين في ولاية بسكرة

خالدي فراح	زاوي صوريا	عبد الرزاق مريخي
جامعة العربي بم مهيدي – أم البواقي	جامعة محمد خيضر بسكرة	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
Samira.walid1@gmail.com	souria_net@yahoo.fr	abdomerikhi@yahoo.fr

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقييم ملاءمة التنظيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين، وذلك بعد مرور سنوات من التطبيق، بالإضافة إلى فهم تغير طبيعة النظام المحاسبي (الفرص والتحديات)، والتعرف على الحسابات الخاصة به، حيث تم إستخدام استبيان موجه للمحاسبين المهنيين في شركات التأمين في ولاية بسكرة، محاولين بذلك الإجابة على إشكالية الدراسة، والتأكد من مدى إلتزام شركات التأمين بالمعايير المحاسبية الدولية.

خلصت الدراسة إلى أنّ تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى زيادة تحسين جودة المعلومة المالية، وبالتالي إعطاء ضمان لمستخدمي هذه المعلومات من خلال إلتزام شركات التأمين بقواعده واحكامه والمعايير المحاسبية الدولية، فالمحاسبة أداة هامة تساعد في تحديد المبالغ المتمثلة في الأقساط والتعويضات الخاصة بشركة التأمين، فتطبيق النظام المحاسبي المالي سمح بضمان شفافية وثقة أكبر لمختلف الأطراف الفاعلة مع الشركات نظرًا للخصائص النوعية التي يتطلبها عرض القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية، القوائم المالية، التسجيل المحاسبي.

Abstract :

This study aims to lighten the adoption of the accounting reference by the economic enterprises represented by the International Accounting Standards through the Financial Accounting System in the framework of trying to link the enterprise with various economic and international changes, which lead to significant repercussions and effects on several bodies linked to accountancy, that the Tax system is one of the most important, which clearly departs in its orientations and content from the rules and regulations of the accounting reference

especially those affecting directly the tax on corporate profits, that matter goes to the appearance of a new element among the financial statements elements called the deferred taxes as a result of thefundamental difference between the accounting profit and tax profit foundations.

Key words: deferred taxes, accounting system, tax system, International Accounting Standard 12.

مقدمة:

عرفت الجزائر سنة 2010 تطبيق النظام المالي المحاسبي في كثير من المؤسسات والشركات، والذِّي قام بإلغاء المخطط الوطني المحاسبي PCN لسنة 1975، وذلك وفق القانون 11/07 الصادر سنة 2007، وعملت الجزائر من خلال هذه الخطوة المهمة على أن توافق ممارساتها المحاسبية مع المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS، وذلك بإعادة النظر في أنظمتها المحاسبية من أجل تكييفها مع ما هو معمول به دوليًا، حيث تطرق النظام المحاسبي SCF إلى الكثير من الشركات والمؤسسات من حيث مسكها للمحاسبة، ومن بينها شركات التأمين، فلمحاسبة التأمين دورًا هاما في توفير المعلومات للأطراف المستفيدة حتى تساعدهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص استخدام الموارد، ويعتبر النظام المحاسبي شبكة الاتصال الرسمية التي تنتج المعلومات تلقائيًا، والتي تساعد المنفِّذين في تحقيق الأهداف الأساسية والتي تكون محددة مسبقًا من خلال التنظيم، لذلك فقد تعرَّض لعدة تغيُّرات فرضها تطبيق النظام المحاسبي المالي، وبالتالي وجدت الشركات نفسها متعلِّقة بتخصيص استخدام الموارد، ملزمة أن تحافظ على وضعيتها المالية لتمكنها من التلاؤم مع طبيعة نشاطها، وضرورة تكيُّفها مع المعايير الدولية المحاسبية.

إشكالية الدراسة:

لقد خطت شركات التأمين خطوة كبيرة نحو الإصلاح المحاسبي، وقد تبنت النظام المالي النحاسبي والتزمت بتطبيق أحكامه وقواعده، رغم الصعوبات التي واجهتها خاصة في إعداد القوائم المالية، فالنظام المحاسبي لشركات التأمين يقوم بتجميع وتصنيف وتحليل وتوصيل المعلومات المحاسبية الملائمة التي تتعلق بالعمليات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال فترة مالية محدَّدة ، لذلك وجب على شركات التأمين ضرورة الاهتمام بهذا النظام ومحاولة تطويره من أجل تحقيق أهدافها المالية، ومع مرور سنوات من التطبيق تيقَّن محاسبي التأمين أن المشروع أخذ بعين الاعتبار جزءًا من المعايير المحاسبية التي وضعت لحل الاختلاف المحاسبي الدولي الذي أصبح عائقًا أمامها على مستوى العالم.

من هذا المنطلق كانت إشكالية الدراسة كالآتي:

كيف يقيِّم محاسبي التأمين تلاؤم التنظيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين بعد مرور سنوات من التطبيق؟ وما مدى تطلعهم لجديد اللمعايير المحاسبية الدولية؟

ولللإجابة على إشكالية الدراسة قسمناها إلى التساءلات التالية:

– هل ثقافة المحاسبين في الشركات محل الدراسة كافية لتسهيل مهامهم، ومواجهة صعوبات التطبيق؟

– هل حافظ التنظيم المحاسبي تلاؤمه مع طبيعة نشاط التأمين بعد مرور سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟

– هل يمتلك المحاسبين في الشركات محل الدراسة فكرة كافية عن المعايير المحاسبية الدولية، وجديدها؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يمتلك المحاسبين في الشركات محل الدراسة الثقافة الكافية سهلت من أداء مهامهم.

الفرضية الثانية: التنظيم المحاسبي يتلاءم مع طبيعة نشاط التأمين بعد مرور سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي في الشركات محل الدراسة.

الفرضية الثالثة: يمتلك المحاسبين فكرة كافية عن المعايير المحاسبية الدولية في الشركات محل الدراسة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة كونها تمس تقييم آثار التغيرات التي طرأت على الأنظمة المحاسبية في الجزائر، بعد تبني الشركات النظام المحاسبي المالي، والذي ساهم في خلق المناخ الملائم لترقية الممارسات المحاسبية، وجعلها تواكب التطورات التي تحصل في الدول التي من حولنا، وهذا لأنَّ النظام المالي المحاسبي يستمد مرجعيته من المعايير المحاسبية الدولية.

منهجية الدراسة: قصد معالجة إشكالية هذا البحث وبلوغ الأهداف المنشودة منه، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي؛ من أجل الإلمام بالجانب النظري للتنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفقًا لما توفر من المراجع العلمية المتخصصة في هذا المجال الذي يعتبر حيزًا هاما يجلب الاهتمام من قبل كل الأطراف المعنية به.

خطة الدراسة: قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور

المحور الأول: تطرق إلى التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي.

المحور الثاني: تضمن لعرض للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية المطبقة.

المحور الثالث: تحليل استبيان حول واقع النظام المحاسبي المالي في الشركات محل الدراسة بعد مرور سنوات من التطبيق، وابرزا الإيجابيات والسلبيات بعد تطبيقه والالتزام بقواعده وأحكامه.

المحور الأول: التنظيم المحاسبي في شركات التأمين

1.1- النظام المحاسبي المالي:

– **تعريف النظام المحاسبي المالي:** بدأت عملية الإصلاح المحاسبي الوطني في شهر أفريل سنة 2001، وذلك من طرف عدة خبراء فرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC، وقد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وطبقًا لهذا القانون فإنَّ: " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية وعددية، وتصنيفها وتقسيمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة، عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية"[1].

– **مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي:** يخضع للترتيب التي جاء بها النظام المحاسبي الجديد كل شخص طبيعي ومعنوي يخضع للقانون التجاري، أما مستعملوا المعلومة المالية حسب النظام المحاسبي الجديد (المسيِّرين، أعضاء الإدارة والهياكل الداخلية للمؤسسة، أصحاب رؤوس الأموال، المساهمين، البنوك، الإدارة الضريبية، موردين، زبائن، وعمال التأمين، والجمهور[2].

– **وظائف المحاسبة في شركات التأمين:** تقوم المحاسبة في شركات بالوظائف التالية[3]:

– إجراء مزج بين المفاهيم المحاسبية والمفاهيم التأمينية وصولاً إلى مجموعة المفاهيم المحاسبية التأمينية التي وتعكس طبيعة النشاط التأميني؛

– قياس وتحليل وتسجيل الأحداث (العمليات) المالية المتعلقة بنشاط التأمين في ضوء المتطلبات القانونية مع مراعاة أن يتم التسجيل أول بأول حسب تواريخ وقوع العمليات المالية وتسلسلها الزمني؛

– تبيان المعالجة المحاسبية الدقيقة والتوجيه المحاسبي السليم لكل مفردة من المفردات المحاسبية الخاصة بالتأمين، مع تبيان أثر هذه البنود على الحسابات والنواتج الختامية لشركات التأمين.

2.1– خصائص النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين: لا بد من أن لسمات نشاط التأمين انعكاساتها على السمات الرئيسية للنشاط المحاسبي في مؤسسات التأمين، وأهم الخصائص التي يتميز بها النظام المحاسبي في مؤسسات التأمين (الوحدة المحاسبية، عدم التأكد، الاستقلال النوعي لأنشطة التأمين).

1.2– مفهوم الوحدة المحاسبية: يمكن تقسيم شركة التأمين إلى وحدات صغيرة تمثل كل منها مركزًا من المراكز المسؤولة مع مراعاة تحديد المعايير المناسبة لتقييم أداء كل مركز من هذه المراكز، أما كيفية النظر إلى هذه الوحدة المحاسبية أو كيفية تفسير شخصيتها كوحدة محاسبية مستقلة، فإن نظرية الشخصية المعنوية تعتبر أداة مناسبة لتوجيه النشاط المحاسبي في مؤسسة التأمين[4].

– **عدم التأكد وأثره على القياس المحاسبي:** يرتكز نشاط التأمين أساسًا على مبدأ توافر عدم التأكد؛ أي أن طبيعته إحتمالية، كما يؤدي إلى صعوبة قياس النفقات والإيرادات، كما يؤدي إلى إتساع الهوة بين النتائج الفعلية للنشاط من رربح أو خسارة في ظل عدم التأكد، وبين النتائج الحقيقية التي يمكن التوصل إليها في حالة التأكد.

كما يلاحظ صعوبة تحديد التكلفة الحقيقية للخدمة التأمينية لعدم وجود عناصر هذه التكلفة، ومع ذلك فهناك ضرورة لتحديد الأسعار مقدمًا، مما يتطلب الإعتماد على الخبرة السابقة، وافتراض أن اتجاه الأحداث مستقبلاً لن يختلف كثيرًا عن اتجاهها في الماضي، ومن هنا فإن تحديد التكلفة يعتمد على مجموعة من الفروض والاحتمالات التي تؤثر بدرجة كبيرة أيضًا على دقة نتائج الأعمال المحققة في شركات التأمين[5].

- **الاستقلال الفرعي لأنشطة التأمين وأثرها محاسبيًا:** قد يطلب من شركة التأمين تبيان نتائج الأعمال لكل فرع من فروع التأمين، وهذا يتطلب توظيفًا دقيقًا لعناصر الإيرادات والنفقات، وتحديد عادلة لتوزيع نفقات على الفروع المختلفة، بغية الوصول إلى نصيب كل فرع تأميني إجمالي النفقات، وبالتالي يمكن تحديد نتيجة الأعمال لكل فرع على حدى، يتم ترحيلها إلى الحسابات الختامية للشركة ككل تمهيدًا للوقوف على أعمال الشركة بشكل إجمالي[6].

3.1- أهم التعديلات المطبقة على شركات التأمين لتبني النظام المحاسبي المالي: إن الهدف من تعديل القوائم المالية والحسابات المتعلقة بنشاط التأمين هو تحديث النظام المحاسبي لشركات التأمين، ولقد كانت التعديلات كما يلي[7]:

*** الصنف (1): حسابات رؤوس الأموال**

ح/14 المؤونات القانونية: تستعمله شركات التأمين لحماية المؤمن لهم في حالة عدم قدرتها على سداد التعويضات في آجالها المستحقة، وذلك من أجل مواجهة نقص محتمل في إلتزاماتها التقنية.

ح/19 أموال وقيم متحصل عليها من المتنازلين إعادة التزاماتها التقنية: تحتاجها شركات التأمين في حالة وجود تخفيضات واقتطاعات من القيم، وتعد أموالا لضمان إلتزامات شركات إعادة التأمين جراء التنازل.

*** الصنف (2): حسابات الأصول الثابتة**

نظرًا لعدم وجود التركيبات الفنية والمعدات الصناعية على مستوى شركات التأمين وإعادة التامين، لقد تم إلغاء الحسابات التالية: ح/215 تركيبات فنية، المعدات والأدوات الصناعية- ح/225 التركيبات الفنية ممنوع امتيازها- ح/15 إهتلاك المنشآت الفنية، ح/2915 خسائر القيمة على المنشآت الفنية، أما ح/277 الأموال أو القيم المتنازل عنها في شكل التزامات تقنية، لقد تم إنشاء الحساب من قبل النظام المحاسبي من أجل تسجيلات الأموال المحتفظ بها أو المقتطعة من قبل المتنازل لدى معيدي التأمين، هذه الأموال تمثل الضمانات المقدمة من قبل شركات التأمين لمعيدي التأمين.

*** الصنف (3): حسابات المؤونات التقنية**

استخدمت حسابات الصنف (3) لإظهار المؤونات التقنية المرتبطة بنشاط التأمين، ويعتبر هذا الجانب أكثر تعقيدًا وحساسية في محاسبة الشركات التأمين وإعادة التأمين، يسجل هذا الحساب الأموال المكونة بهدف مواجهة النقص المحتمل على مستوى الديون التقنية، حيث لا يمكن لمجموع مبالغ الأقساط المحصلة والتي تخص سنة

مالية معينة أن تمثل في مجموعها إيراد لنفس السنة، بمعنى آخر هي مخصصات لمواجهة التزامات الشركة اتجاه مؤمنيها، مما يبيّن أن المخصصات تمثل دينًا على عاتق شركة التأمين وتلزم بتكوينها سنويا لضمان حقوق المؤمن لهم.

* **الصنف (4):** يستعمل الصنف 4 كل الحسابات الجارية لمختلف العمليات التي تكون مع شركات التأمين المماثلة وشركات إعادة التامين والمتنازلين والمتنازل لهم، والذي يعتبرون الموردون الأساسيين للخدمات.

* **الصنف (6):** حسابات الأعباء تضمن مجموع المصاريف والأعباء المحتملة في السنة أو السنوات السابقة من طرف شركة التأمين، وتتضمن الحسابات العادية الموجودة في جميع الشركات كالمواد واللوازم المستهلكة، خدمات ومصاريف مستهلكة، رسوم وضرائب ومصاريف مالية، ومصاريف أخرى ومخصصات الإهتلاكات والمؤونات، إضافة إلى هذه الحسابات توجد حسابات خاصة بنشاط التأمين تتمثل في:

ح/60 تعويضات (الأخطار): يبين الأعباء الأساسية للنشاط التأميني وإعادة التأمين، ينشأ حساب فرعي 610 من أجل تسجيل الاستهلاكات من المواد واللوازم ومصاريف الخدمات.

ح/66 المصاريف المالية: لقد تم بالحساب الفرعي 663 الفوائد المدفوعة على الإيداعات والذي تم فيه تسجيل التعويضات الإيداعات المستلمة من قبل المتنازلين ومعيدي التنازل.

* **الصنف (7): حسابات النواتج**

جاءت حسابات النواتج لتجميع كافة موارد شركات التأمين المرتبطة بنشاطها، وتتضمن حسابات رئيسية هي:

ح/70 الأقساط المصدرة: تمثل الأقساط المكتتبة من طرف المؤمن لهم والمتنازلين والمسند إليهم، مقابل ضمانات محددة.

ح/71 أقساط مؤجلة: تعتبر المبالغ التي لم تسدد بعد من قبل المؤمن لهم كأقساط قابلة للتحصيل لاحقًا.

ح/72 عمولات مستلمة في المتنازل لهم أو المسند إليهم: يمثل المكافآت المستحقة من طرف المتنازل في عمليات التنازل أو الإسناد.

ح/76 نواتج مالية: والذي يندرج ضمنه الحساب الفرعي رقم 763 فوائد متحصل عليها من قبل المتنازلين والمسند إليهم، يخص المكافآت المستحقة لشركات التأمين والمدفوعة من قبل المتنازلين والمسند إليهم، أو السماسرة في عمليات إعادة تأمين شركات التأمين وإعادة التأمين مجبرة على إحترام قائمة الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي، إلا أنه يجوز لها إضافة حسابات فرعية تناسب عملياتها.

المحور الثاني : القوائم المالية لشركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

1.2- الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي): تتضمن الميزانية العمومية لشركات التأمين شأنها في ذلك شأن جميع المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية وأيضًا المؤسسات المالية، الأصول التي تمثل مصادر

الأموال لهذه الشركة[8]، ويتم تبويب عناصر وبنود الميزانية وفقًا لترتيب البنود في الميزانية أوصت المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين[9] .

أما عن عرض والإفصاح في الميزانية يجب مراعاة الشروط التالية فيه[10]:

– يجب عدم إجراء المفاضلة بين بنود الأصول والإلتزامات بالميزانية إلا إذا كان هناك حق أو مبرر قانوني يسمح بإجراء تلك المقاصة؛

– يجب مراعاة أن النموذج المعروض يمثل الحد الأدنى من المعلومات التي يتعيَّن الإفصاح عنها بالميزانية.

– بالنسبة للشركات التي تجمع بين نشاط تأمينات الأشخاص ونشاط تأمينات الممتلكات والمسؤوليات يتعين عليها أن تقدم بالإضافة إلى الميزانية المجمعة للشركة ميزانيتين مستقلتين إحداهما لتأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال والأخرى لتأمين الممتلكات والمسؤوليات ويتعيّن أن تتضمن كل ميزانية منها كافة الأرصدة التي تخصها وبالنسبة لحقوق المساهمين تندرج ضمن الميزانية المجمعة للشركة[11].

2.2- جدول حسابات النتائج: هو جدول يتضمن أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات والمكاسب والمصاريف وناتجة الخسائر عن فترة معينة، وعند إعداده يجب مراعاة الشروط التالية:

– يجب عدم إجراء مقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات بجدول حساب النتيجة، فيما عدا الإيرادات والمصروفات المتعلقة بأصول الإلتزامات ثم إجراء المقاصة بينما بموجب قانوني، وفي هذا الشأن يمكن إجراء مقاصة بين عناصر محددة بجدول حساب النتيجة، وذلك على النحو التالي:

– الأرباح والخسائر الناتجة عن البيع أو التصرف في الاستثمارات؛

– الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم حركة وأرصدة العملات الأجنبية؛

– تعدُّ جميع عناصر الدخل والإيرادات والمصروفات على أساس قاعدة الإستحقاق؛ كما يجب على الشركة حساب الإيرادات والمصروفات سنوات سابقة ناتجة عن خطأ لا جوهري معالجة ذلك.

يتأثر رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة بقيمة الخطأ الجوهري مع الأخذ بعين الاعتبار التسوية الضريبية اللازمة على أن يتم الإفصاح عن ذلك بصورة مستقلة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية[12].

3.2- جدول تدفقات الخزينة: يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة على الأساس النقدي واستخدام الطريقة المباشرة، وعلى ذلك يتم تسوية أرباح (خسائر) العام قبل خصم الضرائب بالمبالغ غير النقدية مثل مخصصات والإهتلاك والإستهلاك[13]، ويوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات إضافية تفيد في تقييم الأداء كما تفيد مستخدميها في صنع القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة، وتقييمها[14].

4.2- جدول تغيُّر الأموال الخاصة (قائمة تغيرات حقوق الملكية): شرط المعيار (1) أن تقدم المؤسسة الأموال الخاصة كما يلي[15]:

– بالنسبة لكل مكوِّن لحقوق الملكية آثار التطبيق ذو الأثر الرجعي أو إعادة بيان أثر رجعي بموجب المعيار المحاسبي الدولي (IAS8)؛

– السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء؛

– تسوية بين المبالغ المسجلة في بداية ونهاية الفترة، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغيرات الناتجة عن الربح والخسارة وكل بند من الدخل الشامل الآخر.

5.2– المعايير المحاسبية التي تتأثر بها شركات التأمين: يمثل الجدول أدناه المعايير التي تتأثر بها شركات التأمين.

الجدول رقم (01): معايير IFRS/IAS التي تتأثر بها شركات التأمين

IAS1	عرض القوائم المالية
IAS19	محاسبة (أو الإعتراف) منافع المستخدمين
IAS32	عرض الأدوات المالية
IAS39	الإعتراف وقياس الأدوات المالية
IFRS4	عقود التأمينات
IFRS7	المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية الواجب توريدها

المعيار IFRS4 يعد الأهم من خلال إجراءات تحديث المعايير المحاسبية المتعلقة بقطاع التأمينات، حيث أن مشروع المعيار جاء متفاعل مع كافة معايير IFRS الخاصة بقطاع التأمين والخدمات المالية.

هناك بعض المعايير التي تؤثر على الشركات بنفس الطريقة، وهذا الحال بالنسبة لمعيار IAS1 عرض القوائم المالية الذي أوجد قاعدة جديدة فيما يخص عرض وتمثيل القوائم المالية حتى يمكن للكيان المقارنة بينها مع الفترات السابقة، وكذا القوائم المالية المصدرة من الكيانات الأخرى في نفس القطاع.

وفيما يخص المعايير IAS7 و IAS39/ IFRS32 كما هو الشأن بالنسبة إلى كل المؤسسات التي تستثمر وتعود إلى عمليات التمويل وتستخدم لتغيير شامل فيما يخص طرق اعتراف وقياس هذه الأدوات المالية[16]

المحور الثالث: تقييم النظام المالي المحاسبي في الشركات محل الدراسة

3.1– الإجراءات المنهجية للدراسة: من أجل معرفة والوقوف على تقييم النظام المحاسبي المالي وتأثيره على الأداء المالي في شركات التأمين، إعتمدنا على أسلوب التحري بإستخدام أداة الاستبيان التي تعد من بين أهم الأدوات المتعلقة بمعرفة الآراء للظواهر، من خلال هذا العنصر فسنقوم بعرض جميع البيانات ومنهجية الدراسة والتعريف بها، بالإضافة إلى عينة الدراسة ومجتمع الدراسة المستهدفة.

– مجتمع وعينة الدراسة:

حرصنا على اختيار مجتمع الدراسة إلى اللجوء إلى أفراد تكون لهم الخبرة العلمية والعملية في موضوع الدراسة، وقد تمثلت العينة في المحاسبين (المهنيين) الناشطين في الشركات محل الدراسة.

– **أداة الدراسة:** بعد إعداد الاستبيان شملت عملية توزيعه شملت مختلف عناصر العينة المذكورة أعلاه، وكانت نتائج التوزيع كالآتي:

الجدول رقم(02): نتائج توزيع الاستبيان

البيان	التكرار	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة		40
عدد الاستمارات المستلمة		32
عدد الاستمارات الملغاة		02
عدد الاستمارات الصالحة		30
المجموع		**30**

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الاستبيان

– **هيكل الاستبيان:** يتضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة موزعة على ثلاثة محاور من أجل الوصول إلى إجابة واضحة ودقيقة، فقد اعتمدنا على عدة أنواع من الأسئلة كما يلي:

القسم الأول: يتضمن أسئلة عامة عن نوعية أفراد العينة

القسم الثاني: تضمن واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الشركات محل الدراسة بعد مرور 10 سنوات من تطبيقه.

القسم الثالث: يتضمن آثار (الإيجابية والسلبية)تطبيق النظام المالي المحاسبي التنظيم المحاسبي لشركات المحل الدراسة ومدى استعاب المحاسبين للمعايير المحاسبية.

2.3– معالجة وتحليل الاستبيان:

– النتائج المتعلقة بالبيانات العامة للدراسة:

* **الجنس:** يبين الجدول أدناه التكرارات والنسب المئوية لجنس العينة

الجدول رقم(03):عينة الدراسة حسب الجنس

البيان	التكرار	النسبة
ذكور	30	%65
إناث	0	%35

المجموع	**30**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه بلغت نسبة المشاركة من الذكور 65%، في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث 35%، وهذا بسبب احتكار الذكور لهذه المهنة في الجزائر، فهذه النسبة من الذكور تعتبر قليلة بالمقارنة بالسنوات السابقة، مما يفسر بداية ظهور منافسة نسوية في المهنة، وكانت نتيجة لتطور دور مهنة المحاسبة في حدِّ ذاتها.

* **السن:** يبين الجدول أدناه التكرارات والنسب المئوية لسن العينة

الجدول رقم(04): عينة الدراسة حسب السن

البيان	التكرار	النسبة
أقل من 30	10	%33.3
40-30	16	%53.3
50-40	2	%6.7
أكثر من 50	2	%6.7
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

تم تقسيم العينة المبحوثة إلى أربع فئات عمرية إذ نجد تباين بين أعمار الأفراد هذه العينة، فعلى العموم نجد النسبة الأكثر مركزة عن الفئة الثانية (40-30) بنسبة فاقت 53.3%، تليها الفئة الأولى (أقل من 30 سنة) بنسبة 33.3%، وثالثا نجد الفئة الثالثة (50-40) سنة بنسبة 6.7%، وفي الأخير توجد الفئة الثالثة والرابعة أقل من 30 سنة 6.7%.

* **الشهادة العلمية:** يبين الجدول أدناه التكرارات والنسب المئوية للشهادات العلمية للعينة

الجدول رقم(05): عينة الدراسة حسب الشهادة العلمية

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ليسانس	23	%76.7
ماستر	3	%10
ماجستير	1	%3.3
دكتوراه	1	%3.3
شهادة أخرى	2	%6.7
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر نسبة من أفراد العينة هي نسبة 76.7% للأفراد الحائزين على شهادة الليسانس، تليها نسبة الحاصلين على شهادة ماستر بنسبة 10%، ثم الدكتوراه والماجستير، أما والشهادات الأخرى بنسبة بلغت 6.7%، ، وقد فسِّر التركيز الكبير على الحاصلين على شهادة ليسانس بحكم أنَّ الدراسة اعتمدت على المحاسبين المهنيين حيث إنَّ هذه الرتبة المهنية تشترط ليسانس في المحاسبة للحصول عليها.

* **توزيع العينة حسب المهنة:** يبين الجدول أدناه التكرارات والنسب لمهنة العينة

الجدول رقم(06): عينة الدراسة حسب المهنة

البيان	التكرار	النسبة
محاسب	7	%23.3
إطار مالي	5	%16.7
إطار مسيِّر	4	%13.3
رئيس مصلحة	8	%26.7
إطار محاسبة	6	%30
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة إطار محاسبة 30%، تليها نسبة رئيس مصلحة 26.7% ثم نسبة 23.3%، لمحاسب ، فيما نجد نسبة إطار مالي، إطار مسيِّر، إطار محاسبة، بلغت 16.7%، 13.3.

* **الخبرة المهنية:** يبين الجدول أدناه تكرارات ونسب العينة لخبرتهم المهنية

الجدول رقم(07): عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

البيان	التكرار	النسبة
أقل من 5	5	%16.7
10-5	10	%33.3
أكثر من 10	15	%50
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 50 % الذِّين تتوفر لديهم الخبرة أكثر من 10 سنوات، وأغلبهم رؤساء مصالح، ومحاسبين، أما بالنسبة لآراء العينة ذوي الخبرة من 5 إلى 10 سنوات هي 33.3%، بينما الآراء الذين

تقل خبرتهم عن 5 سنوات فيمثلون نسبة 29% معظمهم طلبة الليسانس يعملون مسيرين أو إطارات محاسبة في شركات التأمين.

– تحليل نتائج القسم الثاني: تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في الشركات محل الدراسة بعد مرور 10 سنوات:

– هل طبقت شركتكم النظام المالي المحاسبي في جميع الممارسات المحاسبية بصفة دقيقة وشاملة منذ دخوله حيّز التطبيق ؟ والجدول الموالي يبين آراء العينة:

الجدول رقم(08): تطبيق النظام المحاسبي المالي بصفة دقيقة وشاملة

البيان	التكرار	النسبة
نعم	30	%100
لا	0	%00
دون جواب	0	%00
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

بلغت نسبة الشركات التي طبقت النظام المالي المحاسبي منذ بداية الاصلاحات المحاسبية في الجزائر في جميع الممارسات المحاسبية بصفة دقيقة (100%)، وهذا ما يفسر التزام المؤسسات تطبيق نص المادة (02) من القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، والذِّي ألزم جميع الشركات بتطبيق جميع أحكام وقواعد هذا النظام، أما بخصوص السنة التي تم تطبيق هذا النظام فيها، فهناك من طبقة سنة 2010، وأخرى سنة 2011، وأخرى سنة 2010 إلى يومنا هذا مازالت تقوم بتطويره، وتفعيل مختلف بنوده، إلا هناك بعض أشاروا أنهم تأخروا في تطبيقه نظرا لمواجهتهم لبعض الصعوبات.

– هل تقوم شركتكم بإقامة دورات تكوينية لتطوير وتفعيل تطبيق النظام المالي المحاسبي في جميع الممارسات المحاسبية ؟ والجدول الموالي يبين آراء العينة:

الجدول رقم (09): إقامة دورات تكوينية

البيان	التكرار	النسبة
نعم	17	%56.7
لا	13	%43.3
دون جواب	0	%00
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه كانت نسبة الإجابة بنعم (56.7%)، بينما بلغت نسبة الإجابة بلا (43.3%)، وتظهر هذه النتائج اهتمام واقتناع العينة بأهمية تلقي التكوين في تطبيق النظام المحاسبي المالي، وذلك لتعقد القواعد والأحكام المستخدمة فيه، مما يتطلب دراسة ومعرفة بها، أما بالنسبة للآراء الذين كانت إجاباتهم بلا، فقد أرجعو السبب إلى التكلفة الباهضة لهذه الدورات التكوينية.

– هل حافظت شركتكم على تطبيق الصارم لجميع أحكام وقواعد النظام المالي المحاسبي بعد سنوات من تطبيقه؟

الجدول رقم(10): التطبيق الصارم لقواعد وأحكام spss

البيان	التكرار	النسبة
نعم	15	%50
لا	6	%20
دون جواب	9	%30
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ ت نسبة المحافظة على التطبيق الصارم لأحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي لعينة الدراسة نسبة 50%، بينما نسبة الذين أجابوا بلا فكانت 20%، وأرجعوا أسباب ذلك إلى عدم وجود قنوات إتصال مع الهيئات المشرفة على التطبيق النظام، وغموض بعض نصوصه، بالإضافة إلى نقص معرفة المشرفين على المحاسبة في الشركات حول حيثِيات النظام، حيث يستعنون بخبرتهم السابقة في تكييف القوائم المالية، أما نسبة 30% فقد تحفظوا على الإجابة، كما أن أغلبية أفراد عينة الدراسة أكدوا أن التطبيق الصارم لأحكام وقواعد النظام المالي المحاسبي مرتبط إرتباطًا وثيقًا بالإمكانيات والإحتياجات المادية والمالية للشركات من حيث ملاءمتها لذلك.

– هل تطلع شركتكم كل فترة على تطبيق قواعد التقييم والإفصاح المحاسبي وفق النظام المالي المحاسبي؟

الجدول رقم(11): تطبيق قواعد التقييم والإفصاح المحاسبي

البيان	التكرار	النسبة
نعم	20	%66.7
لا	10	%33.3
دون جواب	00	%00
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه تبيّن تبين أن نسبة (66.7%) يطلعون على كل جديد في تطبيقات النظام المالي المحاسبي من حيث قواعد التقييم والافصاح المحاسبي، بينما نسبة 33.3% فأجابوا بلا نظرًا لتعقد العمليات المحاسبية المتعلقة بالتقييم والإفصاح في شركاتهم.

– ما هي نسبة اطلاعك على النظام المحاسبي المالي؟

الجدول رقم(12): نسبة الاطلاع على النظام المحاسبي المالي

البيان	التكرار	النسبة
كثيرًا	11	%36.7
أحيانا	12	%40
نادرا	07	%23.3
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

فيم يخص نسبة الإطلاع على النظام المحاسبي المالي فقد بلغت نسبة الإجابة بكثيرًا 36.7%، أما نسبة الإجابة أحيانا بـ: 40% فيما نجد الإجابة نادرًا بنسبة 23.3%، ويفسر هذا التوزيع النسبي بين الإجابات (كثيرا، أحيانا، نادرا)، أنه منذ تطبيق النظام المالي المحاسبي يصادف المشرفين على وظيفة المحاسبة في شركات التأمين مشاكل على مستوى الفهم والإلمام الجيد بالنظام المطبق، وخاصة إذا كانت فيه مستجدات، واعتقادهم الدائم بأن النظام المحاسبي المالي ما هو إلا تغيير على مستوى أرقام الحسابات التي كانت ضمن المخطط المحاسبي الوطني القديم.

– هل أدى تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى القضاء على جميع نقائص المخطط المحاسبي الوطني بعد مرور سنوات من تطبيقه؟

الجدول رقم(13): القضاء على جميع نقائص المخطط المحاسبي الوطني

البيان	التكرار	النسبة
قضى على جميع النقائص	16	%53.3
استجاب لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية	10	%33.3
لا يعنى بالمتطلبات الحديثة للإقتصاد الوطني	04	%13.3
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه لاحظ أن نسبة 53.3% يعتقدون أنه بعد مرور سنوات من تطبيقه قضى على جميع النقائص التي كانت موجودة في المخطط المحاسبي الوطنيPCN، ونسبة 33.3% يرون أنه يستجيب

لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، كما أن نسبة 13.3% يرون أنه مازال لا يعنى بالمتطلبات الحديثة للإقتصاد الوطني.

– هل مازلتم تواجهون نفس الصعوبات ومشاكل عند تطبيق بعد مرور سنوات من تطبيقه؟

الجدول رقم(14): صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي

البيان	التكرار	النسبة
كثيرًا	11	%36.7
أحيانا	12	%40
نادرا	07	%23.3
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه ، نلاحظ أن نسبة 40% أجابوا أنهم أحيانًا الصعوبات والمشاكل تتعلق بتصنيف القوائم المالية، وخصوصا الميزانية التي تقتضي تصنيف عناصر الأصول والخصوم إلى عناصر جارية وأخرى غير جارية، بينما، كما أشاروا أنه وجود مشاكل على مستوى المعالجات المحاسبية، وترصيد الحسابات.

3.3 تحليل نتائج القسم الثالث:

– عند إعدادك للقوائم المالية لشركة، فهل تأخذ بعين الاعتبار مبدأ القابلية للمقارنة مع السنوات السابقة ومع المؤسسات الأخرى؟

الجدول رقم(15): مبدأ القابلية للمقارنة

البيان	التكرار	النسبة
نعم	18	%60
لا	12	%40
دون إجابة	00	%0
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 60% أجابوا بنعم، وهذا ما يفسّر بمعرفتهم للمعيار رقمIAS1 المحدد لأسس عرض القوائم المالية والسياسات الواجب اتباعها في إعدادها معتبرين أن شركة التأمين تخضع لنفس مدونة الحسابات القطاعية ونفس القوائم المالية إذن هي قابلة للمقارنة.

– هل تفصح المؤسسة ضمن قوائمها المالية والملاحق على معلومات مالية ومختلف السياسات المتبعة؟

الجدول رقم(16): الافصاح المالي

البيان	التكرار	النسبة
نعم	11	%36.7
لا	19	%63.3
دون إجابة	00	%0
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 63.3% أجابوا بلا، وأكدوا أن الشركات محل الدراسة لا تفصح عن السياسات المتبعة والأساليب المعتمدة ومعلومات حول طبيعة الأدوات المالية فهي لا تزافق على ما جاء به المعيار IFRS7 ، بينما نسبة 11% أكدوا أن الشركات تقوم بالإفصاح أمام مجلس الإدارة والجمعية العامة وليس الغرض منها الإفصاح وإنما المصادقة عليها.

– هل مازالت شركتكم ملتزمة بقياس جميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة؟

الجدول رقم(17): قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة

البيان	التكرار	النسبة
نعم	30	%100
لا	00	%00
دون إجابة	00	%00
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع أراء العينية أكدوا أن شركات التأمين محل الدراسة ملتزمة جدا بالتقويم بالقيمة العادلة، مستندين في رأيهم إلى أن الأداء المالي يتأثر بشكل كبير اذا تم التقويم بالقيمة العادلة، وبالتالي سلامة وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهر في التقارير والقوائم المالية.

– ما قدرة الشركة قدرة الشركة على استثناء العقود التي لا تخضع لمعيار الإبلاغ المالي رقم4؟

الجدول رقم(18): العقود التي لا تخضع لمعيار الإبلاغ المالي رقم4

البيان	التكرار	النسبة
نعم	20	%66.7
لا	10	%33.3
دون إجابة	00	%00
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 66.7% من أفراد أكدوا أن الشركات محل الدراسة قادرة على استثناء العقود التي تخضع لمعيار الإبلاغ المالي رقم4، وأن نسبة 33.3% أجابوا بلا واعتبروا العقود التي تستثنيها الشركة هي عقود تدخل ضمن معايير أخرى؛ أي لا تخضع للمعيار رقم 4.

– هل تقوم شركة التأمين بتقدير مدى كفاية التزاماتها التأمينية باستخدام التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية في ظل عقود التأمين التي أبرمتها؟

الجدول رقم(19): باستخدام التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية في ظل عقود المبرمة

البيان	التكرار	النسبة
نعم	20	%66.7
لا	10	%33.3
دون إجابة	00	%00
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 66.7% أجابوا بنعم وأكدوا أن شركات التأمين محل الدراسة تعمل على الاحتفاظ بقسم من الأقساط التي تحصل عليها لتغطية الالتزامات المحتملة من عقود التأمين، كما أكدوا أيضًا أن العقد شريعة المتعاقدين لذا فإن العقود التي نبرمها مع المؤمن لهم تحتم علينا الاحتفاظ ببعض الأموال من أجل مواجهة العديد من الالتزامات التي تنشأ من وقوع الخطر على المؤمن لهم على شكل مخصصات، هذه المخصصات تتشكل من أجل دفع التعويضات التي تنشأ من وقوع الخطر على المؤمن لها، مما يتطلب العمل على تحديد الأساليب المناسبة التي سوف تتبعها في تحديد هذه المخصصات، وبالتالي مواجهة أية التزامات مالية تجاه المؤمن له، وهذا ما يتوافق مع ما جاء في المعيار IFRS4.

– هل تعتمد شركة التأمين على مبدأ الحيطة والحذر عند تحديد مبالغ النشاط التأميني؟

الجدول رقم(20): مبدأ الحيطة والحذر

البيان	التكرار	النسبة
نعم	9	%30
لا	21	%70

دون إجابة	00	%00
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 70% أجابوا بلا، وأكدوا أن الشركات لا تراعي هذا المبدأ لأنّه لا يجب أن يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتوجات، كما يجب أن لا تقلل قيمة الخصوم والأعباء، وأن لا يؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى تكويم إحتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها، لذا يجب تكييف المعقول، إنما لا يتضمن درجة زائدة من الحيطة والحذر عكس المخاطر وعدم التأكد، بينما نسبة 30% أجابوا بلا نظرا لتعقد معالجاتهم المحاسبية.

4.3- تحليل النتائج:

لقد واجه تطبيق النظام المالي المحاسبي في شركات التأمين بعد مرور سنوات من العمل به، مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

- عدم قدرة الشركات على الإفصاح عن المعلومات اللازمة للمؤمن أي أن المؤمن ليس له دراية كافية بكل الضمانات التي يقدمها النشاط التأميني؛
- عدم قدرة الشركات على تسوية التزاماتها في حالة وجود ضحية؛
- ألزم النظام المحاسبي المالي شركات التأمين بأن تكون دورتها معكوسة، وبالتالي الإيرادات تسبق النفقات المقابلة لها والمتمثلة أساسا في التعويضات التي تمنح في حالة تحقق الخطر المؤمن منه؛
- أصبحت شركات التأمين قادرة على قياس الأجزاء القابلة للتلف من أصل ما والتي تم التأمين عليه لتعويض المالك في حالة الخسائر بالقيمة العادلة.

ولعل أهم النقاط التي كانت بارزة في تغير النشاط التأمين بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي هي:

- مسك وتجميع وتحديد القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي أصبح يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية، وبالتالي نتج عنه نشر معلومة أكيدة، كاملة، عادلة، موثوق فيها، ذات شفافية تساهم في تشجيع التأمين؛
- زاد من اعتماد النشاط التأميني على مخرجات النظام المحاسبي، وزاد من توافقهم لكي يتحقق الهدف وهو الوصول إلى معلومة تعكس النشاط التأميني وتخدم جميع مصالح التأمين؛
- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين سمح بضمان شفافية وثقة أكبر لمختلف الأطراف الفاعلة مع الشركات نظرًا للخصائص النوعية التي يتطلبها عرض القوائم المالية؛
- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين توصل إلى معالجة محاسبية تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية لذلك وجب توفير كل الإمكانيات المادية والمعنوية لذلك.

الخاتمة:

تتم محاسبة شركة التأمين بقياس وتحليل وتسجيل الأحداث المالية المتعلقة بالنشاط التأميني،ونقوم بتسجيلها حسب تاريخ وقوع العمليات وتسلسلها الزمني، حيث تسعى شركات التأمين منذ شروع الجزائر في الإصلاحات المحاسبية، بين المزج بين المفاهيم التأمينية والمفاهيم المحاسبية وفقا للنظام المحاسبي المالي، وصولاً إلى مجموعة من المفاهيم التأمينية التي تعكس نشاطها، كما ألزمها النظام المطبق على إعداد سجلات وحسابات نماذج معينة كتحديد نسب معينة لتقدير المخصصات.

فشركات التأمين لها القدرة على تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية ذات العلاقة، ومعيار عقود التأمين IFRS4 كونها تطبق النظام المحاسبي المالي والذي يعتمد أساسًا على المعايير المحاسبية الدولية والتي ترتكز في مختلف جوانبها على الأدوات المالية.

الهوامش:

[1] الجريدة الرسمية، قانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة رقم 3، العدد 74، الجزائر، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

[2] الجريدة الرسمية، قانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة رقم 4، العدد 74، الجزائر، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

[3] مسعود شطيبة، التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة، 2013، ص4.

[4] محمود محمود الساجي، المحاسبة في شركات التأمين في ضوء المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية، 2006، ص24.

[5] المرجع نفسه، ص24.

[6] المرجع نفسه، ص 24.

[7] Ministère des finances CNC, Avis n089 portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances ou de réassurances, Alger ,2011,P11

[8] نبيل بوقليح، سحنون بونعجة، محاسبة شركات التأمين من منظور المعايير المحاسبية الدولية، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر دولي للصناعة التأمينية (الواقع العملي والآفاق)، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، 03.04 ديسمبر 2012، ص17.

[9] قوادي محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعو سعد دحلب، البليدة، جويلية 2010، ص7

[10] المرجع نفسه، ص11.

[11] محمد ثناء طعيمة، محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيقي والعملي، اتريك للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص115.

[12] محمود محمود الساجي، محاسبة الشركات في ضوء معايير المحاسبة الدولية لشركات التأمين، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية، 2006، ص18.

[13] ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق ، ص ص 255-256

[14] المرجع نفسه، ص 235.

[15] المرجع نفسه.

[16] المرجع نفسه.

قائمة المراجع:

1- الجريدة الرسمية، قانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة رقم 3، العدد 74، الجزائر، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

2- الجريدة الرسمية، قانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة رقم 4، العدد 74، الجزائر، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

3- مسعود شطيبة، التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة ورقلة، 2013,

4- محمود محمود الساجي، **المحاسبة في شركات التأمين في ضوء المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين**، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية، 2006.

5- Ministère des finances CNC, Avis n089 portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances ou de réassurances, Alger ,2011

5- نبيل بوقليح، سحنون بونعجة، **محاسبة شركات التأمين من منظور المعايير المحاسبية الدولية**، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر دولي للصناعة التأمينية (الواقع العملي والآفاق)، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، 03.04 ديسمبر 2012.

6- دي محمد، **قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعو سعد دحلب، البليدة، جويلية 2010.

7- محمد ثناء طعيمة، **محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيقي والعملي**، اتريك للطباعة والنشر والتوزيع، 2002،.

8- محمود محمود الساجي، **محاسبة الشركات في ضوء معايير المحاسبة الدولية لشركات التأمين**، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية، 2006

تبني النظام المحاسبي الماليSCF: من منظور الإصلاحات المحاسبية في الجزائر نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS

سميحة بوحفص	نبيلة باديس	ياسمينة طويل
جامعة عباس لغرور –خنشلة –	جامعة عباس لغرور –خنشلة –	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
Bouhafsamiha87@gmail.com	Badis.nabila@gmail.com	touilyassemina@yahoo.com

الملخص

الهدف من هذه الدراسة هو تبيان أهم الإصلاحات التي مست الجانب المحاسبي في الجزائر ومدى مجاراتها للتغيرات الخاصة بالممارسات المحاسبية دوليا، بالإضافة إلى تحديد أبرز المستجدات التي قامت بها الجمعيات والمنظمات المحاسبية الدولية الهادفة إلى وضع محاسبة موحدة عن طريق إصدار معايير محاسبية قابلة للتطبيق على الصعيد الدولي، وهل يمكن تطبيقها في الجزائر من خلال قانون النظام المحاسبي الماليSCF.

تم التوصل في هذه الدراسة إلى أن المعايير المحاسبية الدوليةIFRS/IAS هي عبارة عن وسيلة ناجحة لمحاولة التوفيق فيما بين الممارسات المحاسبية الدولية،أما فيما يتعلق بالإصلاحات المحاسبية في الجزائر منذ الإستقلال فكانت قليلة مقارنتا بالتغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي، إلا أنه تم محاولة إستدراك الأمر في الإصلاحات الأخيرة التي نتج عنها تبني النظام المحاسبي الماليSCF بموجب القانون 11/07، كونها إرتبطت بتوجه المشرع الجزائري نحو وضع نظام يسمح بتقديم مخرجات تتناسب مع مخرجات الأنظمة الدولية من خلال تطبيق جملة من المعايير المحاسبية الدولية IFRS/ IAS المعمول بها دوليا.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الدولية، المعايير المحاسبية الدوليةIFRS/IAS، الإصلاحات المحاسبية، النظام المحاسبي الماليSCF.

Abstract

The aim of this study is to identify the most important reforms that have affected the accounting side in Algeria and the extent of its conformity with the changes in accounting practices internationally, in addition to identifying the most recent developments carried out by international accounting associations and organizations aiming to establish unified accounting by issuing accounting standards applicable internationally. Can it be implemented in Algeria through the Financial Accounting System SCF?

In this study, IAS / IFRS is a successful way of trying to reconcile international accounting practices. As for the accounting reforms in Algeria since independence Few have been compared to changes at the international level, but attempts have been made to redress the reforms The latter resulted in the adoption of the financial accounting system SCF by law 07/11, as it was linked to the Algerian legislator's tendency to develop a system that allows the provision of outputs

commensurate with the outputs of international systems through the application International Accounting Standards (IAS/IFRS).
Keywords: International Accounting, International Accounting Standards (IAS/IFRS)., Accounting Reforms, the financial accounting system (SCF)

مقدمة

تعدد الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي أدى إلى خلق تباين كبير في مخرجات هذه الأنظمة، مما أثر على توسع الإقتصاديات العالمية ونتائج الشركات المتعددة الجنسيات، ما دفع بالمفكرين والباحثين في المجال المحاسبي إلى التوجه نحو إنشاء جمعيات ومنظمات تهتم بالشأن العام للمحاسبة، هذه المنظمات التي بدأت نشاطها في أواخر القرن 20 م، تجلت أبرز مهامها في الدراسات المحاسبية النظرية والتطبيقية، والعمل على تطوير مبادئ وفرضيات محاسبية قابلة للتطبيق على الصعيد الدولي من خلال محاسبة موحدة تعرف بالمحاسبة الدولية.

هذه الأخيرة جاءت من منطلق السعي نحو توحيد الأنظمة المحاسبية الدولية، إلا أن التطبيق الواقعي لقواعد وأسس التوحيد المحاسبي يعد من المستحيلات، فكل دولة تتميز ببيئة سياسية، إقتصادية، إجتماعية وثقافية تضمن لها سيادة تميز وسلطة خاصة بها، لذا تم اللجوء إلى وضع فكرة من خلالها يمكن تقليل الفروق فيما بين الأنظمة المحاسبية وخلق توافق فيما بينها،عن طريق وضع معايير قابلة للتأقلم مع أي تشريع سيتم تبنيها من قبله.

بعد إصدار المعايير المحاسبية الدولية تم تطبيقها من قبل الدول المتقدمة، ولاقت إستحسانهم مما دفع بهم إلى السعي نحو تحسينها وتعديلها للتماشي مع المستجدات المطروحة لكل فترة زمنية، أما على مستوى دول العالم الثالث وعلى رأسها دول المغرب العربي، وبعد قيام كل من تونس والمغرب بإصلاحات محاسبية تم بموجبها تبني هذه المعايير، قامت الجزائر هي الأخرى بمواكبة هذا الركب وأجرت إصلاحات محاسبية على مخططها المعمول به من خلال تبني القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال السؤال الآتي:

هل تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر كان ناتج عن إصلاحات محاسبية تم من خلالها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IFRS/ IAS؟

وللإجابة على هذا التساؤل سنحاول التطرق إلى النقاط التالية:

1- بوادر ظهور المعايير المحاسبية الدولية؛

2- إصدار المعايير المحاسبية الدولية؛

3- الإصلاحات المحاسبية في الجزائر؛

4- تبني النظام المحاسبي المالي SCF من منطلق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS.

1- بوادر ظهور المعايير المحاسبية الدوليةIFRS/IAS

تجلت هذه البوادر في المفاهيم الأساسية التي أدت إلى إصدار العديد من المعايير المحاسبية الغرض منها تسهيل الممارسات المحاسبية على الصعيد الدولي، من منطلق وضع أسس ومبادئ محاسبية واحدة لما يعرف بالمحاسبة الدولية، وفيما يلي يمكن تحديد ماهية المحاسبة الدولية وأهم البوادر التي أدت إلى ظهورها وإصدار معاييرها فيما يلي:

1-1 المحاسبة الدولية: أسفر بحث أجري في ثلاث جامعات أمريكية، وهي جامعة إلينوي، نيويورك وواشنطن عن ظهور ثلاثة مداخل لدراسة المحاسبة الدولية أدت لظهور ثلاثة مفاهيم لها وهي:[i]

- **مفهوم المحاسبة الدولية (المدخل الوصفي المقارن):** وقد عرفت المحاسبة الدولية وفق هذا المفهوم "بأنها أحد فروع المحاسبة التي تهتم بدراسة الفرضيات والمفاهيم والأسس والقواعد المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتحري عن أسباب إختلافها" ويركز هذا التعريف على:
  - دراسة الأنظمة المحاسبية في الدول المختلفة من خلال المفاهيم والفرضيات والأسس والقواعد المحاسبية؛
  - دراسة الأنظمة المحاسبية للتحري عن أسباب إختلافها لإختيار النظام الأكثر ملاءمة؛
  - الإعتماد على الدراسة الوصفية المقارنة للفرضيات والمفاهيم والقواعد والأسس.
- **مفهوم المحاسبة العالمية (المدخل النظري):** وقد عرفت المحاسبة الدولية بأنها "مجموعة المعايير والمبادئ الموحدة والمقبولة على المستوى الدولي لتحكم الممارسة العلمية للمهنة" وقد ركز التعريف على:
  - أن المحاسبة نظام عالمي يمكن أن تتبناه جميع الدول؛
  - هدف المحاسبة الدولية توفير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية لخدمة المستثمر الدولي؛
  - تطوير المبادئ والمعايير المحاسبية من خلال الدراسات النظرية المكثفة.
- **مفهوم المحاسبة في الشركات التابعة الأجنبية (مدخل النقاط الخاصة):** قد عرفت المحاسبة الدولية من خلال هذا المدخل بأنها "أحد فروع المحاسبة التي تهتم بالأساليب والمشاكل المحاسبية الخاصة بالمعاملات المالية للشركات متعددة الجنسيات" وقد ركز هذا التعريف على:
  - الممارسات السائدة في علاقة الشركة الأم بشركاتها التابعة الأجنبية؛
  - التركيز على المشاكل المحاسبية المتعلقة بترجمة القوائم المالية الأجنبية؛
  - مبادئ توحيد القوائم المالية للشركات التابعة الأجنبية.

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ انه تم التركيز على ضرورة تجنب الإختلافات المحاسبية من خلال توحيد الممارسات المحاسبية على الصعيد الدولي.

2-1 التوافق المحاسبي: إن السعي نحو ترسيخ فكرة التوحيد المحاسبي كغيرها من الأفكار والتوجهات التي طالتها عدة إنتقادات وواجهتها الكثير من الصعوبات من منطلق العوامل المسببة للإختلاف، فالأرضية التي

على أساسها سيتم تطبيق هذه الفكرة ليست جاهزة لتقبلها ومن هنا تم التوجه إلى استحداث فكر مرن أكثر وقابل للتطبيق تدريجيا من خلال تقليل الفروقات الموجودة ومحاولة تحقيق ما يعرف بالتوافق المحاسبي فيما بين الأنظمة المتعددة، فالأهداف الأساسية التي إرتبطت بموضوع التوافق المحاسبي الدولي نجد مسألة تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية، والتي عادة ما تسعى المؤسسات المتعددة الجنسيات بلوغها من خلال خفض تكلفة رأس المال، وتوحيد شروط المنافسة التي تحكم النشاط الاقتصادي داخل التجمعات الاقتصادية أو التكتلات الإقليمية، إضافة إلى أهداف أخرى مرتبطة بطبيعة الأطراف المهتمة بعملية التوافق وأهمها:[ii]

- **المؤسسات المعدة للقوائم المالية:** إذ يساعد التوافق المحاسبي على:

- خفض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية، خاصة ما تعلق بإعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات التي لديها فروع تنشط في مناطق تختلف أنظمتها المحاسبية؛
- إنجاح عمليات التسيير والمراقبة التي تقوم بها المؤسسات على مختلف فروعها، وقياس أدائها بناءً على التقارب الذي يحكم شروط التسيير وقابلية البيانات والتقارير للمقارنة؛
- تمكين المؤسسات من استغلال المعلومات المتاحة عن محيطها بشكل فعال، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى أو أخذ مراقبتها؛
- التموقع الجيد والتحكم في سياسة الاتصال التي تضمن الإقبال الكبير على استثمارات المؤسسة، وهذا لمساعدة عملية اتخاذ قرارات الاستثمار التي يقوم بها المستثمرون الدوليون.

- **الأطراف المستعملة للقوائم المالية:** إن الهدف الأساسي الذي يحققه التوافق المحاسبي الدولي لهذه الفئة المتمثلة أساسا في المستثمرين الدوليين، هو تمكينهم من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات، بعد إلغاء أثر اختلاف الأنظمة التي كان يفترض أن تعد كل مؤسسة معلوماتها على أساسها، وبالتالي استبعاد أثر العوامل الثقافية والعوامل الأخرى على حسابات المؤسسة لأجل اتخاذ قرارات الاستثمار الملائمة.
- **الهيئات الأخرى:** تتحقق أهداف التوافق المحاسبي لهذه الفئة، من خلال نجاح عمليات الرقابة والمتابعة التي تقوم بها بعض الهيئات على المؤسسات، مثل الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، هيئات مراقبة الأسواق المالية الوطنية أو الدولية والبنك الدولي، لما يتيحه من خفض تكاليف هذه الرقابة، التي تتطلب في حالة العكس (وجود اختلافات)أعباء إضافية تتعلق أساسا بتكوين المراجعين وأدوات المراجعة وبرامجها، والاستعانة بمراجعين لا ينتمون لثقافة واحدة لمراجعة الفروع، ما يطرح مسألة مصداقية هذه الأعمال وتطابقها مع أهداف مراجعي المجتمع.

2- إصدار المعايير المحاسبية الدولية

المفاهيم التي تم التطرق لها في النقطة السابقة هي العامل الأساسي في ظهور المعايير المحاسبية الدولية، هذه الأخيرة لاقت قبولا واسعا من قبل أغلب دول العالم فمنهم من إستقطبها للعمل بها على ما هي عليه، ومنهم من إستخدمها كمرجع لإصدار معايير تتوافق مع محيطه ومتطلباته، وفيما يلي سنحدد ماهية هذه المعايير وكيف تم إصدارها:

2-1 مفهوم المعايير المحاسبية الدولية: من خلال تحديد تعريف المعايير المحاسبية الدوليةIFRS /IAS وأهم مزاياها كالتالي:

المعيار في اللغة العربية هو "النموذج المعد مسبقا للقياس على ضوئه وزن أو طول شيء معين أو درجة جودته، أيا كانت هذه المعايير يمكن النظر إليها على أنها المقاييس أو الموازين المعتمدة والمقبولة من قبل المجتمع أو الدولة أو العالم لقياس أو للحكم بواسطتها على جودة شيء معين، هذه المعايير منها ما هي طبيعية ومنها ما هي وضعية ومنها ما هي إلاهية."[iii]

المعايير المحاسبية هي" قواعد يتم اعتمادها من طرف شركات الأعمال عند إعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير والقواعد الوصفية والتوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وبالأخص القياس والتقييم، والعرض والإفصاح، هذه القواعد التي يتم الاتفاق عليها والتي تشمل المعايير المحاسبية تعتبر كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية، وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها."[iv]

أما المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS " فتعبر عن أدوات قياس محاسبية تستخدم في مجال الإفصاح والقياس والتقييم المحاسبي وتحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية."[v]

من خلال ما سبق فإن من بين مزايا إستخدام المعايير المحاسبية الدوليةIFRS / IAS ما يلي:[vi]

- تحسين جودة المعلومات المالية بالمؤسسة تبعا للمعايير المحاسبية الدولية المعمول بها، وبالتالي زيادة كفاءة أداء إدارة المؤسسة وإتخاذ قرارات مناسبة؛
- إنشاء معايير محاسبية دولية مقبولة ومتعارف عليها على المستوى المحلي والدولي يساعد على التأهيل العلمي والعملي لممارسي مهنة المحاسبة بالمؤسسة؛
- توافر معايير محاسبية دولية يساعد معد المعلومات المالية على إعداد قوائم مالية وملاحق موحدة للشركات متعددة الجنسيات، ويؤدي إلى توسع أماكن أسواق المال المحلية وبالتالي زيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية على المستوى الدولي.

2-2 مراحل ظهور المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS: مرت عملية ظهور هذه المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS بمرحلتين هما:[vii]

- **قبل 1972م:** قبل هذه السنة كان الاهتمام منصبا على عقد المؤتمرات والملتقيات الدولية للتقارب في وجهات النظر وإزالة الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين الدول، وأهم هذه المؤتمرات نجد:
  - مؤتمرات المحاسبة الأمريكية (AIC) الذي عقد مؤتمره الأول سنة 1949 م؛
  - مؤتمرات الاتحاد الأوروبي للخبراء الاقتصادي ينو الماليين (UEC)، أول مؤتمر كان سنة1951 م والذي ضم 12 جمعية محاسبية أوروبية؛
  - مؤتمرات الاتحاد الإقليمي لمحاسبي آسيا والمحيط الهادي (CAPA)، أول مؤتمر له كان سنة 1957 م.
- **من سنة1972 م:** وبفعل المؤتمرات الدولية السابقة أسفرت عن مرحلة جديدة من التطور في المحاسبة الدولية، وإنبثق عنها ظهور منظمتين محاسبيتين عالميتين تعمل على تقليص الاختلافات المحاسبية بين الدول، وذلك في مدينة سيدني بأستراليا عن طريق المؤتمر الدولي العاشر للمحاسبة، وهما:
  - لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC سنة 1973 م؛
  - لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC سنة 1977 م، بعد إعادة هيكلتها أصبحت تسمى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASBسنة 2001 م، ويعتبر المسؤول الأول عن إصدار المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS.[viii]

ثم بدأ المجلس تدريجيا بإصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS لتحل بتسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية IAS، ولذلك فإن التسمية القديمة وهي معايير المحاسبة الدولية IAS سوف تختفي من الأدب المحاسبي تدريجياً لتحل محلها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS مع الإصدارات الجديدة والتعديلات المحتملة لمعايير المحاسبة الدولية، ويعكس التغيير من IAS إلي IFRS رغبة IASB في توسيع دائرة نشاطها إلي المعلومات المالية عموماً.[ix]

صدر حتى تاريخه عن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC المعاد تشكيلها 41 معيارا يطلق عليها IAS (28 مازال فعالا – 13 ملغاة) وصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB 13 معيارا فعالا يطلق عليها IFRS ' العدد الإجمالي للمعايير الفعالة 41 معيار).[x]

2-3 مخطط إعداد المعايير المحاسبية الدولية: تتبع عملية إعداد المعايير المحاسبية المخطط التالي:[xi]

- تحديد طبيعة المشكل الذي يتطلب إعداد معيار، ثم يتم تشكيل فوج عمل يترأسه عضو من المجلس ويضم ممثلي هيئات توحيد لثلاث دول على الأقل؛
- بعد أن يستعرض مختلف المسائل المرتبطة بالمشكل المطروح، يقوم فوج العمل بإستعراض أهم الحلول التي تعتمدها هيئات التوحيد الوطنية، ثم يقوم بإسقاطها على الإطار التصوري، من ثم يعرض على المجلس IASC أهم النقاط التي سوف يتناولها؛

- بعد تلقي فوج العمل ردا على إقتراحاته من المجلس، يقوم بإعداد ونشر مشروع أولي (إعلان معياري) للمعيار المقترح، يتضمن مختلف الحلول المقترحة والتبريرات المرفقة لها، بعد موافقة المجلس يتم توزيع المشروع بشكل واسع لإثرائه ثم الحصول على الردود خلال فترة ستة أشهر عادة؛
- بعد تلقي الردود يقوم فوج العمل بتحرير الوثيقة النهائية التي تتضمن إعلان المبادئ، ويعرضها على المجلس للمصادقة؛
- بعد مصادقة المجلس يقوم فوج العمل بإعداد مشروع معيار في شكل مذكرة إيضاح، يتم نشرها لإثرائها وتلقي الردود عليها (خلال فترة شهر)، بعد أن يكون قد صادق عليها المجلس بأغلبية ثلثي الأعضاء؛
- بعد تلقي ودراسة الردود وما تتضمنه من اقتراحات يقوم فوج العمل بإعداد مشروع نهائي للمعيار وبعد عرضه على المجلس يعتمد هذا المعيار إذا حضي بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل.

من خلال الشكل التالي يمكن تبسيط مخطط عملية إعداد وإصدار المعايير المحاسبية الدولية:

الشكل رقم 02:مخطط إصدار المعايير المحاسبية الدولية

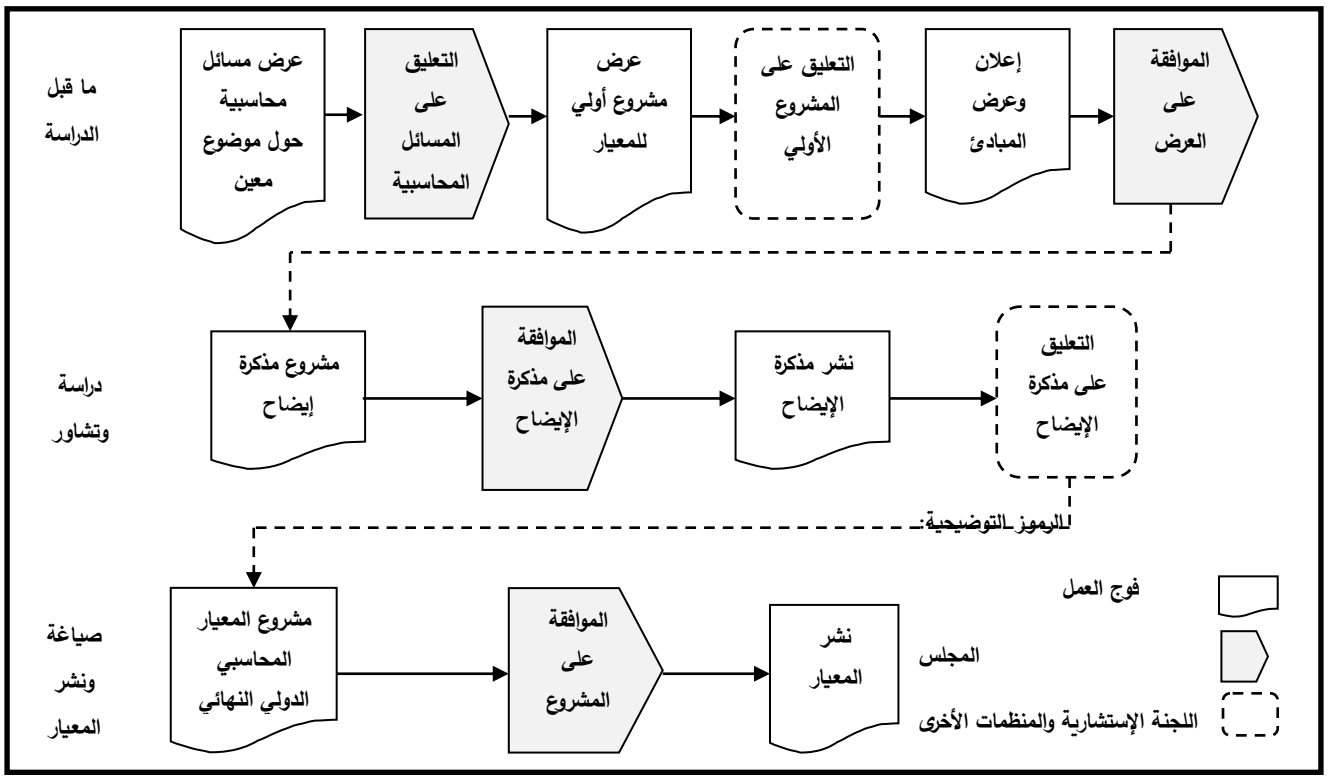

المصدر: شعيب شنوف، "**محاسبة المؤسسات طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**"، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزء الأول، الجزائر، 2008، ص 133.

2-4 معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية: هناك بعض المشاكل التي تعيق خطط التوافق أو تمنع الدول من التفكير في تبني خطة معينة لهذا الغرض، من هذه المعوقات ما يلي:[xii]

- الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير مثل المعايير المرتبطة بالإستثمارات والمشتقات والأدوات المالية والمعايير المرتبطة بالقيمة العادلة عموما؛
- التوجه الضريبي والحكومي، بعض الدول يكون الهدف من التقارير المحاسبية فيها هو حساب الربح الضريبي أو إنتاج معلومات تساعد المخطط القومي على إعداد البيانات القومية التي تساعد في التخطيط وإتخاذ القرارات على المستوى القومي؛
- قناعة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية الآخرين بالمعايير الوطنية، وقد تكون هذه القناعة في حقيقتها تعود المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية على المعايير الوطنية إلى الدرجة التي يصعب فيها تحول أولئك المستخدمين إلى قراءة قوائم مالية أعدت بإستخدام طرق محاسبية عير التي تعودوا عليها؛
- مشاكل الترجمة، المعايير الدولية تصدر باللغة الإنجليزية وبمصطلحات محاسبية إنجليزية متعارف عليها، وتكمن الصعوبة هنا أن التراجم قد تصل إلى مقابل المصطلح من اللغة الوطنية ولكن المصطلح الوطني قد لا يعكس مضمون نفس المضمون المقصود في المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS، وبالتالي تفقد عملية الترجمة فاعليتها.

3- الإصلاحات المحاسبية في الجزائر

في إطار القيام بجملة من الإصلاحات التي مست الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي، التي كان لها الأثر البالغ على النظام المحاسبي الجزائري، نتج عنها إصدار تغيرات ملموسة على مر فترات متعددة بهدف تحسين جودة مخرجات المؤسسات الإقتصادية الناشطة في المحيط الجغرافي الجزائري، ومن خلال هذه النقطة سنتطرق إلى ما يلي:

3-1 تطور الممارسات المحاسبية في الجزائر: إن تطور الأنظمة المحاسبية في الجزائر كان نتاج مجموعة من التطورات التي مست المحيط المحاسبي في الجزائر، فيما يخص الضوابط والقوانين التي لها تأثير مباشر على الأنظمة المحاسبية المتبعة على مر الفترات الزمنية، بالإضافة إلى التطورات التي تعلقت بتطور الأنظمة المحاسبية وفيما يلي سنحاول استعراض أهم هذه التطورات وفق التالي:

- ورثت الجزائر عقب إستقلالها عن الإستعمار الفرنسي مجموعة من القوانين التي إعتبرتها غنائم حرب، ومن بينها المخطط المحاسبي العام PCG الفرنسي لسنة 1957 م، بموجب القانون رقم 157/62 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962، حيث كان مستعملا في كافة المنشآت الجزائرية على شكل مخطط محاسبي وطني، ولعدم تماشيه على مر السنوات مع التعديلات الحاصلة على المحيط الاقتصادي والسياسي في الجزائر كان لابد من تعديله، وفي الحقيقة كانت أولى محاولات تعديل المخطط المحاسبي العام سنة 1969م، عن طريق إنشاء هيئة تعمل على تطوير مخطط محاسبي جديد، فكان قانون المالية لسنة 1970 م يلزم تطبيق هذا المخطط مع بداية سنة 1971، لكن هذا المشروع لم يرى النور، في السياق نفسه، يوم 05 ماي 1972

بتاريخ إنشاء المجلس الأعلى لتقنيات المحاسبة، أعطى وزير المالية أمرا بإستدراك كافة النقائص الموجودة في أي وسيلة أو تقنية تساعد على التسيير ورثت من العهد الإستعماري، تماشيا مع المسعى الذي تبنته الجزائر وهو الإقتصاد الإشتراكي الموجه.

توالت المساعي الرامية إلى إستحداث مخطط يحل محل المخطط المحاسبي العام، إلى غاية 29 أفريل 1975 صدر الأمر رقم 35-75 الذي يعالج نطاق تطبيق المخطط المحاسبي الوطني PCN، وفي 23 جوان 1975 صدر أمر بتطبيقه إبتداء من جانفي 1976، وعرف هذا المخطط أربع إضافات أساسية هي:

- الدورية رقم 047/89/CE/DC/F/185 المؤرخة في 24 ماي 1989، المتعلقة بمحاسبة العمليات ذات العلاقة بإستقلالية المؤسسة، مست تقسيمات حساب رأس مال الشركة والحسابات الشركاء؛
- الدورية رقم 046/90/CE/DC/F/635 المرخة في 11 مارس 1990 المتعلقة بمحاسبة مساهمة العمالي في أرباح المؤسسة، وإتقان طرق التسجيل المتعلقة بها؛
- التوجيه رقم 001/95 الصادر في 02 أكتوبر 1995 الذي يعالج محاسبة توزيع الأرباح ومحاسبة حسابات الشركاء وغيرها .....؛
- التوجيه رقم DGC/MF/581 الصادر في 21 أفريل 1997 الذي نشر قائمة الحسابات المتعلقة بالحساب 15 فارق إعادة التقييم وطرق محاسبة هذا الفارق.[xiii]

- إن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية ترتب عنها إنفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي وزيادة المبادلات التجارية من خلال تحرير التجارة الخارجية وإعتماد اقتصاد السوق فكان لزاما أن يواكب ذلك إصلاح النظام المحاسبي حتى يساير هذا التطور السريع في الاقتصاد، كونه أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه إبتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى القوائم المالية المقدمة مرورا بقواعد التقييم وتصنيف الحسابات، لذا أصبح من الضروري التعجيل بتغييره وجعله متلائما مع إحتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية على المستوى الوطني والدولي، من خلال إعداد نظام محاسبي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

هذا التوجه الجديد في الإصلاح بدأ من خلال تعديل القانون التجاري الذي جاء به المرسوم التشريعي رقم: 08/93 الصادر في 1993/04/25، والأمر رقم 27/96 الصادر في 1996/12/09 مؤشرا قويا على التوجه نحو سياسة اقتصادية جديدة يترتب عنها بروز شركات جديدة، وإعطاء الضوء الأخضر لتصفية الشركات، والبدء بالعمل بالتحكيم التجاري.

بالإضافة إلى العدد الهائل من التعديلات التي نص عليها القانون التجاري، هناك قانونين آخرين ساهما في إيجاد حالات جديدة تحتم الإسراع في إصلاح النظام المحاسبي الجزائري وهما: الشركات القابضة التي جاء بها القانون رقم 25/95 الصادر في 1995/09/25 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة،

وشركات مساهمات الدولة الذي جاء بها الأمر رقم 01/2004 الصادر في 2004/08/20 المتضمن تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وخوصصتها، الأمر الذي ترتب عنه فراغات محاسبية وتباين بين المحاسبين في المعالجات المحاسبية لنفس العملية، وهذا يتنافى مع ما تصبو إليه المحاسبة وفق المنظور الجديد من موثوقية وقابلية للمقارنة.[xiv]

- بتاريخ 28 مارس 1998 م أخذ المجلس الوطني للمحاسبة على عاتقه مسؤولية إصلاح المخطط الوطني المحاسبي PCN، ولهذا الغرض قام بتأسيس لجنة إصلاح، هلال هذه الفترة قامت هذه اللجنة بإعداد إستبيانين، تم توجيه الأول إلى المحاسبين في جانفي 1999 م، ونشرت نتائجه في نوفمبر من نفس العام، في المقابل تم إرسال الإستبيان الثاني لفائدة مهني المحاسبة خلال جويلية 2000 م، لم يتم توضيح نتائجة ليومنا هذا، من جهة أخرى لمس المجلس الوطني للمحاسبة وجود إرادة لإحداث التغيير، كما تم إيقاف نشاط هذه اللجنة في سنة 2001 م.[xv]

وفي نفس السنة قام المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري، وممثلين عن الخبراء المحاسبين الجزائريين، وممثلين عن الخبراء المحاسبين والمجلس الوطني لمحافظي الحسابات الفرنسي، بوضع مشروع نظام محاسبي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، في إطار برنامج تم تمويله من البنك الدولي، ومنذ ذلك الوقت بدأ التفكير الجدي في تطوير المخطط المحاسبي الوطني، وإنطلقت فكرة التوجه نحو المرجعية الأنجلوسكسونية الممثلة في مرجعية معايير المحاسبة الدولية.

وقد قامت وزارة المالية بتنظيم ملتقيات لتكوين المكونين في مجال معايير المحاسبة الدولية والتغيرات التي ستطرا على النظام المحاسبي الجزائري خلال سنوات 2003، 2004 و2005، في 12 جويلية ؟2006 قام مجلس الحكومة بمناقشة ومراجعة المشروع الأولي لقانون النظام المحاسبي الماليSCF الذي يتوافق والمعايير المحاسبية الدولية، وكلف المجلس الأعلى للمحاسبة بوضع خطة عمل من أجل فهم معايير المحاسبة الدولية، وتكوين مكونين جديد فيها بغية التطبيق الجيد لمشروع النظام المحاسبي الماليSCF.

في 13 ماي 2007 صادق مجلس الوزراء على مشروع النظام المحاسبي المالSCF، وكلفت وزارتي التعليم العالي والتكوين المهني بالشروع في إعادة صياغة برامج التكوين في المحاسبة، في 25 نوفمبر 2007 صادق البرلمان على القانون رقم 07/11 الذي أوضح المصطلحات والمفاهيم الأساسية التي يجب الإعتماد عليها في إعداد القوائم المالية، وكذلك الفروض والمبادئ المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومات المالية والمحاسبية.[xvi]

3-2 أسباب الإصلاح المحاسبي في الجزائر: يمكن تقسيمها إلى سببين هما:

- **أسباب داخلية:** إن صياغة نظام محاسبي مالي جزائري متوافق إلى حد ما مع المعايير المحاسبية الدولية، يعتبر خطوة إيجابية وهامة في طريق الإصلاح المالي الذي بدأته الجزائر منذ فترة التسعينيات، من

خلال السعي نحو مواكبة التحولات المالية العالمية، والإستفادة من مزايا إنتقال الإستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر، الذي غالبا ما تكون الضبابية المتعلقة بالنظام المالي والمحاسبي عائقا أمامه في ظل التفاوت الواضح فيما يخص المعالجات المحاسبية بين الدول المالكة لشركات رأس المال المستثمر والدول المستهدفة في النشاط الإستثماري، التي بالإضافة إلى ذلك تتميز بقيود تشريعية معقدة نوعا ما، بالتالي أصبح النظام المحاسبي وبرغم النقائص التي تكلم عنها العديد من المختصين أفضل بكثير من سابقه، ويعود سبب الإصلاح المحاسبي في الجزائر في الأساس إلى:

- تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر من الممارسات العالمية، وفق ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملاءمة مع الإقتصاد المعاصر؛
- التمكن من إعداد معلومات دقيقة تعكس الصورة الصادقة المعبرة عن الوضعية المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية؛
- التقليل من الأخطار المتعلقة بالتلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد والمبادئ المحاسبية، وتسهيل مراجعة الحسابات من خلال تبني قواعد أكثر وضوحا.

من خلال هذا، فإن الجزائر قد إنتهجت طريق الإصلاح المحاسبي والتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، ومواكبة التطورات الحاصلة في المحاسبة الدولية، وهذا من خلال القانون 11/07 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في عددها 47، بحيث تعتبر المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS المرجع الأساسي للنظام المحاسبي المالي.[xvii]

- **الأسباب الخارجية:** إن إستقراء واقع وتوجهات السلطات الجزائرية لإصلاح مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر يجد أنها إرتبطت بأسباب خارجية دفعت الجزائر إلى إحداث إصلاحات، من أبرزها:[xviii]

- إنتشار ظاهرة العولمة الإقتصادية، من خلال الشركات العابرة للقارات، وكذا إنفتاح أسواق المال على المستوى الدولي؛
- توسع مظاهر تحرير الخدمات فيما يتعلق بمهنة المحاسبة والتدقيق التي أوجدتها منظمة التجارة العالمية؛
- توسع وتبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل العديد من البلدان، والتي يقوم بإصدارها مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- قبول تطبيق معايير التدقيق الدولية ISA التي يقوم بإصدارها الإتحاد الدولي للمحاسبين؛
- ضغط المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛
- ظهور التكتلات الإقتصادية وإعتمادها مخرجات المرجعيات المحاسبية الدولية كما هو الحال بالنسبة إلى الإتحاد الأوربي، وكذا بعض التكتلات الإقتصادية في إفريقيا وآسيا؛

- ظهور إصلاح محاسبة الدولة في كثير من البلدان المتقدمة، كفرنسا وألمانيا، وكذا الدول النامية كما هو الشأن في تونس والمغرب، بما يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS؛
- تغير واقع النهج الإقتصادي في الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق الحر؛
- محاولة توحيد الممارسات المحاسبية في المؤسسات العاملة في الجزائر من خلال تطبيق نظام محاسبي يستجيب بمعايير المحاسبة الدولية؛
- في ظل هذا التغير، ظهر جليا عدم قدرة المخطط الوطني للمحاسبة الإستجابة للظروف المستحدثة، وعدم قدرته على التأقلم مع مقتضيات معايير المحاسبة الدولية؛
- السعي نحو الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتي من متطلباتها مسك محاسبة واضحة المعالم، كتلك التي يقدمها مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- الإتفاقيات الإقتصادية بين الجزائر والإتحادات الإقليمية، وعلى رأسها الإتحاد الأوربي؛
- وجود إرادة سياسية لجعل مهنة المحاسبة تستجيب لواقع معمول به على الصعيد الدولي، وتبني مخرجات المرجعيات المحاسبية الدولية، لجعل المحاسبة والتدقيق تتسم بالمصداقية والشفافية، كمحاولة لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية؛
- محاولة توسيع القدرات التمويلية من خلال الولوج إلى أسواق المال الدولية، وهذا ما يفرض تبني معايير محاسبية شفافة كتلك التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- محاولة إيجاد منظمات وهيئات محاسبية قادرة على الإنضمام إلى المنظمات المحاسبية الدولية كمجلس معايير المحاسبة الدولية والإتحاد الدولي للمحاسبين؛
- العمل على تطوير مهنة التدقيق في الجزائر من أجل مواجهة المنافسة التي تفرضها مبادئ تحرير الخدمات الخارجية من قبل شركات المحاسبة والتدقيق في الدول المتقدمة.

4. تبني النظام المحاسبي المالي SCF من منطلق تطبيق المعايير المحاسبية الدوليةIFRS/IAS

نتج عن تطور الممارسات المحاسبية في الجزائر تبني النظام المحاسبي الماليSCF الجديد بموجد القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والذي تم فيه النص على ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وللتوضيح أكثر سنتطرق فيما يلي إلى النقاط التالية:

4-1 الإطار القانوني والمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي: تحكم عملية تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF مجموعة من القوانين والمراسيم التنفيذية والتعليمات، التي تم من خلالها تحديد الأسس المفاهيمية والعملية لتطبيق هذا النظام، وهذا ما سنتطرق له فيما يلي:

- أصبحت المحاسبة في الجزائر ذات بعد دولي، فبعد صدور القانون المتعلق بالنظام المحاسبي المالي SCF، وبدء تطبيقه سنة 2010، وبعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008

والمتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 والقرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، وقصد تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المادة 24 من القانون 11/07، فقد صدر المرسوم التنفيذي رقم 110/09 المؤرخ في 04 أفريل 2009، المحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، ولحل مشكلة الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني بالى النظام المحاسبي الماليSCF، فقد أصدرت وزارة المالية ممثلة بالمجلس الوطني للمحاسبة تعليمة وزارية رقم 02 صادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي الماليSCF، حيث أرفقت هذه التعليمة بجدول تطابق المخطط الوطني المحاسبي والنظام المحاسبي الماليSCF، ومنذ التطبيق الإجباري للنظام المحاسبي المالي توالت إصدارات المجلس الوطني للمحاسبة لعدة مذكرات منهجية للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي.[xix]

- بموجب الإجراءات القانونية السابقة الخاصة بالنظام المحاسبي المالي SCF والمختصر في مصطلح المحاسبة المالية، تم تعريف هذه الأخيرة على أنها "نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوف مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[xx]
- يمثل الإطار التصوري للمحاسبة المالية الدليل المعتمد لتطبيق المعايير المحاسبية، وتأويلها وإختيار الطرق المحاسبية الملاءمة عندما تكون بعض الأحداث وغيرها من المعاملات الاقتصادية غير معالجة بموجب تأويل أو معيار محاسبي ويعرف الإطار التصوري:[xxi]
  - مجال تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF (المحاسبة المالية)؛
  - الفروض، المبادئ والإتفاقيات المحاسبية؛
  - المحاسبة عن الأصول، الخصوماً الأموال الخاصة، المنتجات والأعباء.
- النظام المحاسبي الماليSCF يظم جملة من المكونات التي ميزته على المخطط المحاسبي، ومكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03: مكونات النظام المحاسبي الماليSCF

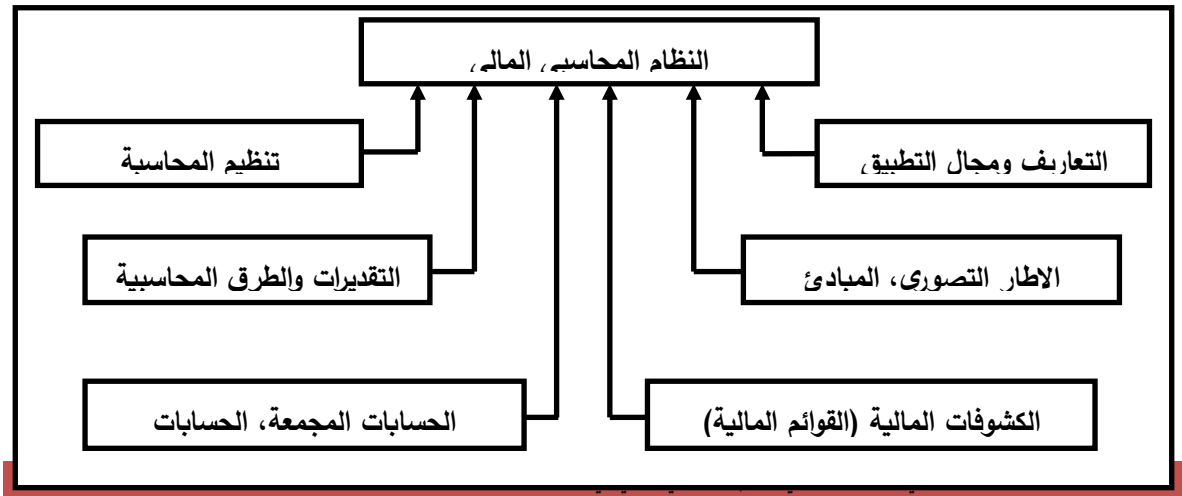

المصدر: مختار مسامح، **النظام المحاسبي المالي وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**، العدد الرابع، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008، ص 19.

4-2 تحديات تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF: سعت الجزائر إنطلاقا من تبنيها النظام المحاسبي الماليSCF إلى خلق توافق وإنسجام بين البيئة الدولية والبيئة الجزائرية، إلا أن هذه الخطوة قد لا تكون كافية من الناحية التطبيقية، لما لها من آثار غير إيجابية نظرا لواقع البيئة الجزائرية الغير مؤهل وهذا ما فرضته الرهانات التالية:[xxii]

- ضعف إستعداد المؤسسات الجزائرية لتطبيق SCF وغياب الوعي المحاسبي في الكثير منها؛
- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة مما يؤدي إلى عدم إمكانية تقييم السندات والأسهم والمشتقات المالية بإستخدام القيمة العادلة؛
- عدم ترابط تبني النظام المحاسبي الماليSCF بإجراء التعديلات على القانون التجاري من جهة والنظام الضريبي من جهة أخرى؛
- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية؛
- غياب نظام معلومات للإقتصاد الوطني يتميز بالشمولية والمصداقية؛
- بطئ في تطوير وتحيين مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين؛
- البيئة القانونية، ذلك أن مختلف القوانين والأنظمة (أنظمة البنوك، أنظمة السوق المالي....) في الجزائر تعتبر من أهم المعوقات، ليس من حيث القلة ولكن من حيث كثرتها وعدم تطبيقها؛
- تاريخ الصدور المتأخر للتعليمات التوجيهية لتقديم تفاصيل وشروحات حول النظام المحاسبي الماليSCF، وكذا عدم إصدار قوانين أو مراسيم أو تعليمات توحي بمتابعة ومسايرة المستجدات الحاصلة في المرجع الدولي بإعتبار النظام المحاسبي الماليSCF مستوحى منه؛
- ضعف المؤسسات المالية والمصرفية التي تعاني من إنحطاط كبير لا يرقى إلى المستوى العالمي، نظرا لضعف المنتجات المالية الوطنية وعدم فاعلية البنوك في السوق المالي، وبالتالي فقدان الثقة من قبل المتعاملين سواء المحليين أو الأجانب؛
- عدم تغيير أنظمة المعلومات المحاسبية للمؤسسات بتلك التي تكون على مقدرة عالية للمرافقة في التحول نحو المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية؛
- إنتشار الفساد الإقتصادي والمالي في البيئة الإقتصادية الجزائرية وقلة الشفافية الأمر الذي يجعلها غير قادرة على إحتضان المعايير المحاسبية الدولية؛

- نقص التأهيل والتكوين اللازم لتطبيق النظام المحاسبي الماليSCF.

3-4 أهمية وأهداف تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF بالتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS:

- **الأهمية:**[xxiii]

تكمن أهمية توافق النظام المحاسبي المالي SCF مع المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS من خلال مساعدة المؤسسات الجزائرية في ظل تعدد الإرتباطات بين الأسواق المالية والأنشطة التجارية والمالية للمؤسسات، على ضمان قابلية المقارنة الدولية للقوائم المالية للمؤسسات، للإجابة على إحتياجات المستثمرين من المعلومات، خاصة في ظل التباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية التي أصبحت تشكل عائقا أمام الإستثمار الدولي ومصدر إضطراب لحركة الأسواق المالية العالمية، كما يساعد التوافق المحاسبي الدولي على ضمان مصداقية وملاءمة المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق شكل موحد للقوائم المالية يضفي عليها صفة القبول.

وعليه مما سبق يمكن إستنتاج الأهمية الأساسية في تبني المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في الجزائر في النقاط التالية:

- تسهيل مقارنة القوائم المالية بين المؤسسات العاملة في الجزائر سواء الأجنبية أو الوطنية؛
- إمكانية إندماج المؤسسات الوطنية مع الأجنبية بكل سهولة وفق رؤية واضحة؛
- سهولة مقارنة أداء ونتائج المؤسسات الوطنية مع المؤسسات الأجنبية؛
- توفر المصداقية بشكل كبير في القوائم المالية؛
- يعمل هذا النظام على تعزيز الشفافية والإفصاح وفق متطلبات المعايير الدولية المقبولة والمتعارف عليها، المتعلقة بالمحاسبة والمتعلقة بالمراجعة.

- **الأهداف:** يمكن حصرها في:[xxiv]

- جلب المستثمرين الأجانب من خلال توحيد قراءة القوائم المالية؛
- الإنتقال من المحاسبة التاريخية إلى المحاسبة المالية المستقبلية (أي الإنتقال من ميزانية مسجلة بقيم تاريخية إلى ميزانية مالية قابلة للتحليل على حالتها دون إجراء تغيرات عليها)؛
- الإنتقال من محاسبة المعالجة إلى محاسبة الحكم؛
- تغيير مصطلح المحاسب إلى مصطلح محضر أو معد القوائم المالية (مساهمة الجميع في إعداد القوائم عن طريق الحكم الشخصي للمسيرين واللجوء إلى مكاتب الخبرة لعملية تقييم الممتلكات)؛
- تحميل المسؤولية لجميع أطراف معدي أو محضري القوائم المالية (لا تقع المسؤولية على المحاسب فقط)؛
- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط الوطني للمحاسبة؛

- تبني تطوير المعايير والتقنيات المحاسبية قصد تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير الدولية المصادق عليها من قبل أغلب الدول؛
- تمكين المؤسسات الإقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية، كاملة وأكثر شفافية؛
- الإستجابة لإحتياجات الإعلام المالي لمختلف مستعملي القوائم المالية، مسيرين، مستثمرين حاليين أو محتملين، مقرضين، زبائن، جمهور، مدققين أو مراجعين، الدولة بمختلف هيئاتها (لم تعد المحاسبة تقتصر على الجهات الضريبية فقط)؛
- تقييم ممتلكات المؤسسة على أساس السوق أو ما يعرف بالقيم العادلة.

4-4 توافق النظام المحاسبي المالي SCF مع المعايير المحاسبية الدوليةIFRS/IAS: من إجمالي 41 معيار محاسبي معمول به على المستوى الدولي، هناك معايير تتوافق مع ما جاء به المشرع الجزائري في القانون 11/07 المراسيم التابعة له ومعايير أخرى لا تتوافق معه وفق التالي:

- **المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS التي تتوافق مع ما جاء به المشرع الجزائري:** يمكن تلخيص المعايير التي يمكن تطبيقها في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 01: المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS التي تتوافق مع نصوص النظام المحاسبي المالي SCF

رقم المعيار	إسم المعيار	رقم المعيار	إسم المعيار	رقم المعيار	إسم المعيار
المعايير المحاسبية الدولية IAS					
01	عرض القوائم المالية	18	نواتج الأنشطة العادية	28	المساهمات في المؤسسات الحليفة
02	المخزونات	19	منافع المستخدمين	31	المساهمة في المؤسسات المساعدة
07	قائمة التدفقات النقدية	20	محاسبة الإعانات الحكومية والإفصاح عنها	33	حصة السهم من الأرباح
08	الطرق المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء	23	تكاليف الإقتراض	36	إنخفاض قيمة الأصول
11	عقود الإنشاء	24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	37	مخصصات الأصول والأصول المحتملة
12	الضرائب المؤجلة	26	المحاسبة والتقرير عن برامج التقاعد	38	الأصول غير الملموسة
16	التثبيتات المادية	27	القوائم المالية الموحدة والمنفصلة	41	الزراعة

17	عقود الإيجار				
المعايير المحاسبية الدولية للابلاغ المالي IFRS					
01	تبني المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة				

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- مسعود صديقي وآخرون، **المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري IAS/IFRS**، دار الهدى، الجزائر، 2014، ص 65-84.
- سعيدة رحيش، **مدى توافق القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مع معايير الإبلاغ المالي الدولية**، المجلد 03، العدد 01، المجلة العلمية المستقبل الإقتصادي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 217.
- جمال عمورة، **تجربة الجزائر في تكييف نظامها المحاسبي مع معايير التقارير المالية الدولية –دراسة ميدانية على بعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية–**، العدد 07، مجلة الأبحاث الإقتصادية، جامعة سعد دحلب، بليدة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 100-103.
- **المعايير المحاسبية الدولية IAS/ IFRS التي لاتتوافق مع ما جاء به المشرع الجزائري:** تتمثل في المعايير المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم 02: المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS التي لا تتوافق مع نصوص النظام المحاسبي المالي SCF

رقم المعيار	إسم المعيار	رقم المعيار	إسم المعيار	رقم المعيار	إسم المعيار
المعايير المحاسبية الدولية IAS					
10	الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية	32	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	39	الأدوات المالية: محاسبتها وقياسها.
21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات	34	القوائم المالية المرحلية	40	الإستثمارات العقارية
29	المعلومات المالية في الإقتصاديات ذات التضخم				
المعايير المحاسبية الدولية للابلاغ المالي IFRS					
02	المدفوعات على الأسهم	06	إستكشاف وتقويم الموارد الطبيعية	10	البيانات المالية الموحدة
03	تجميع المؤسسات	07	الأدوات المالية: المعلومات الواجب الإبلاغ عنها	11	الترتيبات المشتركة
04	عقود التأمين	08	القطاعات التشغيلية	12	الإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى

05	الأصـــول غيـــر المتداولـــة المحـــتفظ بهـــا بغـــرض البيـــع والعمليات المتوقفة	09	الأدوات الماليـــــــــــــــة: الإعترافوالقياس	13	القياس وفق القيمة العادلة

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- مسعود صديقي وآخرون، **المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري IAS/IFRS**، دار الهدى، الجزائر، 2014، ص 65-84.
- سعيدة رحيش، **مدى توافق القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مع معايير الإبلاغ المالي الدولية**، المجلد 03، العدد 01، المجلة العلمية المستقبل الإقتصادي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 217.
- جمال عمورة، **تجربة الجزائر في تكييف نظامها المحاسبي مع معايير التقارير المالية الدولية –دراسة ميدانية على بعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية–**، العدد 07، مجلة الأبحاث الإقتصادية، جامعة سعد دحلب، بليدة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 100-103.

الخاتمة:

نستخلص مما سبق أن الإصلاحات التي مرت بها الممارسات المحاسبية في الجزائر على مر فترات زمنية، كانت نتيجة عدم تأقلم هذه الممارسات مع التطورات الحاصلة في البيئة الإقتصادية بالدرجة الأولى ممثلة في التحول والإنفتاح الإقتصادي، بالإضافة إلى تأثرها بالتطورات الحاصلة على المستوى السياسي، الإجتماعي والثقافي بالدرجة الثانية، وتجدر الإشارة هنا أن الإصلاحات لم تمس فقط الجانب المحاسبي إلا أنها مست عدة جوانب أخرى مثل القانون التجاري والضريبي.

من أهم ما تم الخروج به كنتيجة للإصلاحات المحاسبية هو تبني القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، هذا الأخير الذي حاول من خلاله المشرع الجزائري وضع نظام يجاري بالضرورة التطورات المحاسبية على المستوى الدولي، من أبرزها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي أصبحت ضرورة للوصول بالممارسات المحاسبية إلى الغاية المرجوة منها، وهي تقديم مخرجات تتوافق مع مخرجات الأنظمة الدولية الأخرى، وهذا ما يخدم بالضرورة الشركات الكبرى التي تتواجد فروعها في الجزائر.

كما يمكن القول أن الإصلاحات التي مست الجانب المحاسبي في الجزائر كانت جد بطيئة مقارنتا بالتحولات والمستجدات العالمية في هذا المجال، وهذا ما هو ملاحظ في التسلسل الزمني لهذه الإصلاحات مقارنتا بتاريخظهور المعايير المحاسبية الدولية والتحديثات التي مستها.

المراجع:

[i]– زين العابدين فارس، هادي محسن دعية، "**دراسات وبحوث في المحاسبة الدولية**"، مكتبة الجلاء الحديثة، مصر، 2000، ص 18.

[ii]– مداني بن بلغيث، "**التوافق المحاسبي الدولي– المفهوم المبررات والاهداف–**"، العدد 4، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006، ص 118.

[iii]– حمد المبروك أبو زيد، "**المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية**"،إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005، ص 58.

[iv]– أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 371.

[v]– صالح مرزاقة، فاطمة الزهراء طلحي، "**المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات التوافق والتطبيق (عرض تجارب بعض الدول والجزائر كحالة خاصة)**"، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة سوق اهراس، الجزائر، 25 و26 ماي 2010، ص 9.

[vi]– بلقاسم سعودي ، عبد الصمد سعودي ، **مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS–IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13–14 ديسمبر 2011، ص4.

[vii]– محمد مبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية**، البتراء للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص 15.

[viii]– محمد رجاج، "**التوحيد في النظرية المحاسبية وأثرها على الإقتصاد الجزائري**"، العدد 26، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص 12–13.

[ix]– زينب أسعد أسعد، "**دراسة أثر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على القيام بمراجعة وتقدير مخاطر القيمة العادلة والتقديرات المحاسبية الأخرى**"، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات –إتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 24 و25 نوفمبر 2014، ص 154.

[x]– سمير الريشاني، **مقدمة في معايير المحاسبة الدولية**، ص 03. أنظر الموقع:
www.asca.sy/download/PDF/Seminars/Lecture2011-1-9.pdf تاريخ الإطلاع 13/08/2019 التوقيت 21:45 PM

[x]– مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية (بالتطبيق على حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، سبتمبر 2004، ص 134.

[xi]– المعتز بالله منادي، ياسين بشير، **النظام المحاسبي المالي في ظل إختلاف ممارسات المحاسبة بين المرجعيتين الفرنسية والأنجلوسكسونية**، المجلد 06، العدد 10، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018، ص 17–19.

[xi]– عبد الكريم شناي، "**أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة –عينة من المؤسسات–**"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص 35.

[xi]– سحنون بونعجة، نبيل بوفليح، **متطلبات تطوير الممارسات المحاسبية في الجزائر في ظل تبني المرجعية المحاسبية الدولية**، العدد 05، الريادة لإقتصاديات الأعمال، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 01 جانفي 2019، ص 120-121.

[xi]– المعتز بالله منادي، ياسين بشير، مرجع سابق، ص 19-20.

[xii]– ليلى ناجي مجيد الفتلاوي، **أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي -دراسة تحليلية مقارنة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (41) والقاعدة المجاسبية العراقية رقم (11)**-، المجلد 16، العدد 02، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة القادسية، العراق، 2014، ص 190.

[xiii]– المعتز بالله منادي، ياسين بشير، **النظام المحاسبي المالي في ظل إختلاف ممارسات المحاسبة بين المرجعيتين الفرنسية والأنجلوسكسونبية**، المجلد 06، العدد 10، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018، ص 17-19.

[xiv]– عبد الكريم شناي، "**أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة –عينة من المؤسسات-**"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص 35.

[xv]– سحنون بونعجة، نبيل بوفليح، **متطلبات تطوير الممارسات المحاسبية في الجزائر في ظل تبني المرجعية المحاسبية الدولية**، العدد 05، الريادة لإقتصاديات الأعمال، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 01 جانفي 2019، ص 120-121.

[xvi]– المعتز بالله منادي، ياسين بشير، مرجع سابق، ص 19-20.

[xvii]– سليمان بن بخمة، عبد الوهاب برحال، **جودة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي، وإشكالية الوصول غلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسة الجزائرية**، المجلد 02، العدد02، مجلة الآفات للدراسات الإقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، مارس 2017، ص 152.

[xviii]– سحنون بونعجة، نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص 113-114.

[xix]– فايز سايج، **انعكاسات النظام المحاسبي المالي على نظام المراجعة الداخلية ومهنة محافظ الحسابات**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-14 ديسمبر 2011، ص 3.

[xx]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، القانون رقم 11/07، **المتضمن النظام المحاسبي المالي**، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، المادة 3.

[xxi]– لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية**، مؤسسة الصفحات الزرقاء الدولية للنشر، الجزائر، 2014،ص 12.

[xxii]– مصطفى عقاري، أمال تخنوني، **النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات معايير التقارير المالية الدوليةIFRS (2010-2016)**، المجلد 07، العدد 01، مجلة الإقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، جوان 2017، ص 104 -105.

[xxiii]– عمر قمان، شهاب إليمي، **هيكلة المنظمات المهنية المتعلقة بالمراجعة وأثرها في ترقية المراقبة والإشراف على تطبيق النظام المحاسبي المالي**، المجلد 1، العدد 2، مجلة دفاتر إقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، مارس 2011، ص 106-107.

[xxiv]– جمال عمورة، **تجربة الجزائر في تكييف نظامها المحاسبي مع معايير التقارير المالية الدولية –دراسة ميدانية على بعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية–**، العدد 07، مجلة الأبحاث الإقتصادية، جامعة سعد دحلب، بليدة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 96.

إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS بما يلاءم الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية

عوادي عبد القادر	عوادي مصطفى	العيفة رحيمة
جامعة محمد خيضر بسكرة	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	جامعة محمد خيضر بسكرة
Abdelkader.aouadi@univ-biskra.dz	Pr.aouadi@gmail.com	rahima.laifa@univ-biskra.dz

ملخص:

في ظل ما تتميز به البيئة الصناعية الحديثة من تزايد في وتيرة التطور التكنولوجي وما له من أثر واضح في سرعة تقادم أساليب الإنتاج المتوفرة ليحل محلها أساليب أكثر فعالية وتطور قائمة على المعرفة والبحث العلمي، وذلك نتيجة لتبني اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى اشتداد المنافسة العالمية، مما أجبر المؤسسات على مسايرة هذا التطور السريع من أجل البقاء. والجزائر على غرار الدول التي تبنت اقتصاد السوق، بهدف مواكبة تحديات الاقتصاد العالمي وانفتاحها على العولمة، مما يستوجب تطبيق نظام محاسبي مالي يتوافق مع النصوص التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية. وهذا نتيجة الشراكة الأورو متوسطية بالإضافة إلى سعيها إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وكانت انطلاقاتها في تطبيق النظام المحاسبي المالي منذ سنة 2010. الذي يعمل على تقديم تسهيلات وإغراءات لجذب الاستثمار الأجنبي، وتحت ما يسمى بالتوافق المحاسبي المالي الدولي برزت ضرورة العمل على ايجاد توافق وتوحيد بين معايير المحاسبة الدولية وما هو موجود في البيئة المحاسبية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: التوافق المحاسبي الدولي، معايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المالي.

Abstract:

The modern industrial environment is characterized by an increase in the pace of technological development and its obvious impact on the speed of obsolete production methods to be replaced by more effective methods and knowledge-based development and scientific research as a result of adopting the knowledge economy in addition to intensifying global competition. To keep pace with this rapid development in order to survive. Algeria, like the countries that adopted the market economy, in order to cope with the challenges of the global economy and its openness to globalization, which necessitates the application of a financial accounting system consistent with the provisions of the International Accounting Standards. This is the result of the Euro-Mediterranean partnership in addition to its quest to join the World Trade Organization. The financial accounting system was launched since 2010. It provides facilities and incentives to attract foreign investment and under the so-called International Financial Accounting Accord, International Accounting Standards and what is in the Algerian accounting environment.

Keywords: International Accounting Compliance, International Accounting Standards, Financial Accounting System.

مقدمة:

إن توحيد العالم محاسبيا فكرة ليست بجديدة، فهي ترجع إلى منتصف القرن 19 في بريطانيا عند ظهور المنظمات المهنية المحاسبية، ثم انتقلت هذه الفكرة إلى الولايات المتحدة، وتضاعف التوحيد المحاسبي بعد أزمة الكساد 1929 الذي كشف عن الكثير من التلاعبات في الإفصاح المحاسبي، فظهرت هيئات محاسبية دولية، وعقدت المؤتمرات في مختلف البلدان لغرض إيجاد توافق دولي حول توحيد محاسبي ليتجسد بوضع معايير محاسبية دولية سنة 1973 اتفق على تطبيقها في دول العالم.

وتعد إعادة الهيكلة هذه استجابة للمتطلبات التي يمليها المحيط الدولي وخاصة تلك المتعلقة بالمحاسبة كأداة لقياس وضبط المعاملات الاقتصادية في مختلف الدول والتي شهدت تطورات عديدة من خلال زيادة الاهتمام بشكل ومحتوى التقارير المالية وأولويات مستعمليها ودورها في ترشيد القرارات الاقتصادية لمختلف مستخدمي البيانات المحاسبية والمالية في العالم. باعتبار أن المعايير المحاسبية الدولية (IAS) تضمنت ضبط الممارسة المحاسبية بدرجة أولى وبدأ إصدار المعايير المحاسبية الدولية ابتداء من جانفي عام 1975 وكان أول معيار صدر حينها (IAS 1) والذي تناول الإفصاح عن السياسات المحاسبية، بخلاف معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) التي تعد أشمل وأعم من سابقتها نظرا للأهداف الجديدة التي تضمنها هذا الإصلاح.

والجزائر كغيرها من الدول، لم تستطع البقاء على الهامش فكان لزاما عليها التفكير في تغيير منظومتها المحاسبية بما يتماشى والمعايير المحاسبية الدولية، خاصة في ظل الظروف التي تمر بها الجزائر، والتي يميزها الشراكة الأورومتوسطية، تحفيز الاستثمار الأجنبي ورغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC.

في ظل هذه الظروف قامت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي عن طريق إقرار النظام المحاسبي المالي والذي دخل حيز التطبيق في بداية 2010 (بدأ الإصلاح المحاسبي في 2001)، والذي يهدف إلى تقريب النظام المحاسبي الجزائري من النظم المحاسبية الدولية في ظل المرجعية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية، إلا أن عملية الإصلاح المحاسبي يجب أن يراعي متطلبات وخصائص البيئة الجزائرية.

وهذا يقودنا إلى طرح الإشكالية التي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS بما يلائم الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية ؟

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول تناول المحاور التالية:

- ماهية التوافق المحاسبي الدولي، أهدافه، المزايا والمعوقات.
- تناسب المعايير المحاسبية الدولية للبيئة المحاسبية الجزائرية.
- آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الجزائرية.

1- المعايير المحاسبية الدولية

قبل التطرق إلى مفهوم التوافق المحاسبي وجب علينا التعرف أولا على مفهوم المحاسبة الدولية.

1-1 مفهوم المحاسبة الدولية:

تعتبر المحاسبة الدولية نظاما عالميا يمكن أن تتبناه جميع الدول فمثلا يمكن وضع مجموعة من المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة على المستوى العالمي، كما يمكن تحديد الأساليب والطرق المشتقة من تلك المبادئ والمعايير والتي يمكن تطبيقها في جميع الدول وهذا هو الهدف النهائي للنظام المحاسبي الدولي.[1]

وعرفها يوالز " على أنها أحد فروع المحاسبة التي تهتم بالأساليب والمشاكل المحاسبية للمعاملات المالية للشركات المتعددة الجنسيات".[2]

1-2 مفهوم التوافق المحاسبي:

يعتبر التوافق من المفاهيم التي جاءت بها المحاسبة الدولية، ويجب التمييز بين التوافق والتوحيد، فهذا الأخير يعبر عن التوحيد الكامل والشامل والكلي للممارسات المحاسبية بين دول العالم، أما التوافق أو التناسق المحاسبي فيوجد عدة تعاريف تناولته، من أهمها: "التناسق هو عملية زيادة انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية بوضع حدود للخلافات بينها، وتخفيض المعايير المتناسقة من الاختلافات المنطقية، وتحسين التوافق في المعلومات المالية بين الدول المختلفة".[3]

يعتبر التوافق مفهوما ملازما للمحاسبة الدولية، يفيد الحد من الفروق أو التباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية. ويتميز عن التوحيد الذي يفترض أساسا توحيد كلي للقواعد المحاسبية، بمعنى توحيدها بشكل شامل على المستوى الدولي. وهو ما يعتبر أمرا مستحيلا وحتى غير نافع، ما دامت المحاسبة جزء مكمل للمحيط الثقافي الذي تتميز به كل دولة.[4]

1-3 أهداف التوافق المحاسبي الدولي:

تكمن الأهداف المرتبطة بالتوافق المحاسبي في العناصر التالية:

- محاولة إيجاد لغة عالمية توافقية تؤدي إلى قابلية المقارنة للمعلومات المالية على المستوى الدولي، وزيادة مستوى الشفافية، المصداقية والموثوقية.
- تسهيل عملية تسعير المؤسسات الوطنية في البورصات العالمية والاندماج[5] في سوق رأس المال بهدف تلبية احتياجاتها التمويلية.

- يساهم التوافق المحاسبي في تحسين جودة معايير المحاسبة الوطنية من خلال اللجوء للمعايير المحاسبية الدولية كمرجع في وضع وتطوير المعايير المحاسبية الوطنية.
- يساهم التوافق المحاسبي في تخفيض تكلفة ترجمة القوائم المالية بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات.
- يساهم التوافق المحاسبي في تسهيل مهمة مكاتب المراجعة عند مراجعة حسابات الشركات المتعددة الجنسيات.
- تسهيل عملية الاتصال المالي وتدني درجة الغموض في محتوى القوائم المالية بين مختلف الدول.[6]

1-4 مزايا التوافق المحاسبي الدولي:

يحقق التوافق المحاسبي الدولي منافع وفوائد كما يأتي:[7]

- تحسين عملية اتخاذ القرارات من طرف المستثمرين الخارجيين.
- تسهيل عملية الاتصال المالي والتجاري ذلك بتوفير معلومات مالية تم إعدادها وفق قواعد ومبادئ ومعايير متناسقة، مما يرفع من فعالية تشغيل الأسواق المالية ويخفض درجة الغموض في تفسير البيانات المالية.
- تسهيل عملية تقييم أداء الشركات متعددة الجنسيات.
- زيادة درجة انتظام وصدق حسابات المؤسسات مما يرفع من قيمتها وأهميتها في عمليات المقارنة والرقابة واتخاذ القرارات.
- اقتصاد مبالغ معتبرة من التكاليف، تعود بالفائدة على شركات التدقيق والخدمات الاستشارية المالية.

1-5 معوقات التوافق المحاسبي الدولي:

رغم المزايا السابقة للتوافق المحاسبي الدولي فإنه يواجه مشاكل مختلفة أهمها:

- الاختلافات البيئية والثقافية بين الدول.
- تباين في مضمون وأهداف التشريعات القانونية لكل دولة.
- ضعف أو انعدام القوة الإلزامية بتنفيذ هذه القواعد والمعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها.
- الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير مثل المعايير المرتبطة بالاستثمارات والمشتقات والأدوات المالية والمعايير المرتبطة بالقيمة العادلة، هذا ما يؤدي إلى عدم فهمها ومن ثم عدم تطبيقها على الوجه الصحيح.
- غالبية الدول لها تشريعات منظمة للأدوات المالية على الأقل لأنها لا تتوفر على أسواق على درجة من الكفاءة التي تفرز قيم سوقية يمكن اعتمادها في التقييم المحاسبي.
- التوجه الضريبي والحكومي: بعض الدول يكون الهدف من التقارير المحاسبية فيها هو حساب الربح الضريبي أو توفير معلومات للمحاسبة الوطنية.

- تعود المستثمرين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية على المعايير الوطنية إلى درجة يصعب فيها تحول أولئك المستخدمين إلى قراءة قوائم مالية أعدت باستخدام طرق محاسبية أخرى خصوصا في حالات ضعف الثقافة المحاسبية عند هؤلاء المستخدمين.
- المعايير المحاسبية تصدر باللغة الإنجليزية وترجمتها إلى اللغات الوطنية (غير الانجليزية) أفقدها مضمونها الأصلي.
- إصدار معايير محاسبية دولية في شكل نصوص عامة وترك التفاصيل لكل دولة فهذه المعايير لا تتعاط إلا الأحداث ذات الصيغة الدولية التي تبدي معظم الدول حاجة ملحة لها دون النظر لمعيار معين يلاءم ظروف دولة أو مجموعة محددة من الدول بعينها.

1-6 أهم العقبات التي تقف أمام الدول في تبني المعايير المحاسبية الدولية:

تمتلك المعايير الدولية للمحاسبية أهمية كبيرة في جمع دول العالم حول لغة محاسبية موحدة ومفهومة من قبل الجميع، لكن هناك بعض العقبات التي تعرقل تبني الدول لهذه المعايير والتي نلخصها فيما يلي: [8]

- اختلاف درجة التطور المهني بين دول العالم.
- اختلاف قوانين الشركات وقوانين الضرائب بين أغلب دول العالم.
- عدم معرفة بعض من أولي المهنة للغة الانجليزية قد لا يمكنهم من مواكبة تطور المعايير الدولية السرعة اللازمة.
- تباين مستوى التأهيل العلمي والعملي.
- هناك تباين كثير للغاية في التوجه نحو المعايير المحاسبية بين البلدان التي تشيع فيها ملكية الأسهم من قبل الجمهور، والبلدان التي تتركز ملكية الشركات فيها في أيدي البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، حيث أنه باستطاعة البنوك الحصول على معلومات تفصيلية دون الحاجة إلى معايير محاسبية، أما الجمهور فإن السبيل الوحيد نحو حصولهم على معلومات شفافة وصادقة ومفيدة، هو معايير المحاسبة الدولية.
- اختلاف النظام السياسي وميزان الملكية بين القطاع العام والقطاع الخاص: تلعب المؤسسات الحكومية دورا مهما في التطوير الاقتصادي في البلد، وتختلف طريقة إعداد القوائم المالية في القطاع الخاص عنها في القطاع العام، تبعا للحاجات المختلفة للمطلعين على المعلومات المالية الواردة في القوائم، ففي البلدان التي يخضع الاقتصاد فيها لسيطرة الدولة، نرى أن التأثير الحكومي على عملية إرساء المعايير يكون أقوى بكثير، مما هو عليه الحال في البلدان الأخرى، إذ يدخل ضمنها متطلبات الإبلاغ التي تهدف إلى إبراز جوانب التطور الاجتماعي والتطور الاقتصادي.

– عدم توفر المنظمات المحاسبية في أغلب بلدان العالم: إن وجود هيئة محاسبية يساعد على تهيئة الجو المناسب للتعليم والأبحاث، وتشجيع وتعزيز تبني المعايير المحاسبية الدولية، بهدف تطوير الممارسات الميدانية، فالهيئة المحاسبية غالبا ما تعمد إليها الحكومة معظم الأعمال المتعلقة بإرساء المعايير المحاسبية الدولية.

2- مدى تناسب المعايير المحاسبية الدولية للبيئة المحاسبية الجزائرية

إن تحديث وإصلاح النظام المحاسبي في الجزائر يتمثل في الأساس في تبني المعايير المتعلقة بالإفصاح في التقارير المالية، ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، وذلك من أجل ضمان تعزيز أنظمتها المحاسبية والمالية بما يتوافق وهذه المعايير.

2-1 الأسباب التي أدت بالجزائر إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية:

أصبح المخطط المحاسبي الوطني، في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة لا يستجيب لمتطلبات المهنيين والمستثمرين، وذلك لأسباب مختلفة يمكن التطرق لها من جانبين: [9]

2-1-1 الأسباب الخارجية:

- يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- ظهرت في عدة بلدان احتياجات إضافية في التمويل من القطاع الخاص وذلك بعدما تحولت مهمة الدولة من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه.
- عند البحث عن موارد مالية جديدة، أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية.
- يتطلب تطور المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية.
- يشترط عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية، الامتثال بالمعايير المحاسبية الدولية.
- يستلزم التفتح الاقتصادي استعمال معلومات صحيحة وموثقة، وموحدة ومعدة وفق معايير محاسبية دولية وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية، ولعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة الجنسيات.

2-1-2 الأسباب الداخلية:

- تحول دور في الميدان الاقتصادي والتجاري من طرف فعال إلى دور منظم.

- أصبح المخطط المحاسبي لا يتماشى والتوجه الاقتصادي للبلاد.
- يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية، وتم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة.
- أصبحت النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني تطغى على النظرة الاقتصادية.
- بحثا على أكثر ضمانات عند وقوعها المحتمل في الإفلاس، أصبحت المؤسسات عبر المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ "الحيطة والحذر" بصفة مبالغ فيها عوضا لمبدأ "الصورة الوفية".
- يفتقر المخطط المحاسبي الوطني للإطار المفاهيمي الذي من شأنه أن يقلل من البدائل المقدمة من طرف المهنيين عند تقديمهم لحلول تخص نفس الإشكالية أو التساؤل.

2-2 آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي المتماشي مع المعايير المحاسبية الدولية:

2-2-1 الآثار الايجابية:[10]

ان تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد المتطابق مع المعايير المحاسبية الدولية سيساهم في العديد من المزايا منها:

2-2-1-1 إعطاء أولوية للمستثمرين من خلال:

- **أولوية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:**

فبينما يعتمد القانون المحاسبي الجزائري عموما على شكل العملية عند تحديد إدماجها في الحسابات فان المعايير المحاسبية تهدف إلى تجاوز المظاهر الجبائية وإلى وصف الواقع الاقتصادي محل العمليات الاقتصادية.

ولذلك فان بعض الأصول المجسدة في أوراق مالية أو المسجلة بطرق استعجاليه في مواضع منفصلة عن المؤسسة يجب إدماجها ، حسب الحالات في الميزانية.

- **التكلفة التاريخية والقيمة العادلة:**

إن مبدأ القيد وفق التكلفة التاريخية يفقد مكانته لصالح مبدأ القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية، وهو إلى حد بعيد ، نتيجة لاولوية الجوهر على الشكل، وبمرور الزمن فان التكلفة التاريخية (الخاصة بالاهتلاكات) يمكن أن تختلف إلى حد كبير عن القيمة الاستعمالية أو قيمة التنازل عن الأصل.

حتى ينعكس الواقع الاقتصادي بشكل صادق لابد من تقييم الاصول والخصوم بقيمتها العادلة .أي قيمتها السوقية العادية ، والتي يمكن في بعض الأحيان أن تقيم اعتمادا على النماذج الاقتصادية القياسية أو القيمة المالية للتدفقات المستقبلية للخزينة التي يمكن أن يولدها الاصل ، ونظرا للصعوبات التي يمكن أن يفضي إليها تطبيق هذا المبدأ، فقد وجهت إليه انتقادات كبيرة، إذ أنه ليس بالإمكان تطبيقه على كل أصول وخصوم المؤسسات التي لا تتبع طريقة القيمة العادلة بصورة كلية، إلا أنه يترجم مثلا، بالتسجيل كمقابل في حساب

النتائج وكذا القيم الذاتية أو الناقصة المتأخرة المرتبطة بسندات المساهمة أو الحقوق أو الديون المعبر عنها بالعملات الصعبة كما أنه يقتضي كذلك إجراء اختبارات للتدهور لإعادة التقييم المنتظم لقيمة الاستثمارات المادية.

- **أولوية الميزانية العامة على حساب النتيجة:**

حيث أن مراجعة IAS/IFRS تعتمد على منح الاولوية لتحديد مفاهيم الاصول والخصوم (تعريفها) وبالتالي فان المنتج يتحدد إما بزيادة في الاصول أو عن طريق انخفاضه.

وتقاس النتيجة كتطور للأموال الخاصة المعاينة بين الاغلاق والفتح.

إصدار تقارير تراعي معدل التضخم سيكون لها الاثر على العائدات غير الطبيعية أثناء فترة الاعلان عن الايرادات السنوية.

2-2-2 الآثار السلبية:

بالرغم ما يقدمه النظام المحاسبي المالي الجديد من ايجابيات إلا أنه يواجه في الواقع حدودا هيكلية نذكر منها:

- وضعية الشركات الجزائرية غير المسعرة في البورصة، والتي لا تستفيد من المزايا التي يقدمها النظام المحاسبي المالي الجديد، حيث أن هذه المؤسسات قد تتحمل فيه أعباء نتيجة لصعوبة تطبيق النظام في الوقت الحالي.
- ضوابط النظام المحاسبي الوطني، خاصة الاعتبارات الجبائية التي ترتبط بسياسات وطنية بعيدة عن مجال التوافق.
- الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسات في حالة تغيير الطرق المحاسبية ، مقابل الأخبار بتأثير التغيير على النتيجة، وكذا الوسائل والجهود المبذولة لإنجاح التغيير.
- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد يحتاج إلى تأطير من ذوي خبرة عالية ليمكن الشريحة العاملة في المجال المحاسبي من كم معرفي وتقنيات حديثة للتطبيق الميداني لهذا النظام بالإضافة إلى هذا وجوب تكوين العدد الكافي للمؤطرين بحيث يمكن في ظرف سنة أو سنتين من تغطية كل الوطن بل كل القطاعات خاصة قطاع التربية والتكوين، من تربية وطنية وتكوين مهني وتعليم عالي.
- ضعف المؤسسات المالية التي تعتبر عنصرا فعالا في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي.
- إن النظام المحاسبي المالي الجديد لا يأتي مبتغاه إلا من خلال إصلاحات لقطاعات متعددة أخرى سواء على الصعيد القانوني أو من حيث تكوين الموارد البشرية.
- النظام السياسي وميزان الملكية بين القطاع العام والقطاع الخاص :تلعب الشركات الحكومية في الغالب دورا مهما في التطوير الاقتصادي في الجزائر .وتختلف طريقة إعداد التقارير المالية في القطاع الخاص

عنها في القطاع العام تبعا للحاجات المختلفة للذين يطلعون على المعلومات الواردة في التقارير .ففي حالة القطاع العام، وفي الجزائر التي يخضع الاقتصاد فيها لسيطرة الدولة المركزية، نرى أن التأثير الحكومي على عملية إرساء المعايير يميل إلى أن يكون أقوى بكثير مما هو عليه الحال في البلدان الأخرى، إذ يدخل ضمنها متطلبات الابلاغ التي تهدف إلى إبراز جوانب التطور الاجتماعي والتطور الاقتصادي الشامل إلى جانب أوجه الابلاغ ذات الطابع المالي الصرف.

- مستوى التقدم الاقتصادي :في الجزائر نجد أن ملكية الشركات تميل إلى أن تكون في يد الحكومة وفي الوقت نفسه نرى أن الاحتمال ضئيل في وجود عدد كبير من المحاسبين القانونيين الذين يزاولون المهنة ويعملون على تطوير الروح المهنية في المحاسبة .وهكذا نرى أن غياب الحاجة وعدم المقدرة على إعداد تقارير مالية رفيعة المستوى لهما تأثير قوي على الحد من قدرة الجزائر على تطوير معايير محاسبية بالمعنى الحقيقي للكلمة.
- النظام الضريبي :في بعض الحالات قد يكون للنظام الضريبي وما يرافقه من تشريعات اثر لا يستهان به على تطوير معايير المحاسبة الدولية .على سبيل المثال نرى أن الاسلوب المحاسبي الذي ينص على أن "الوارد أخيرا يصدر أولا "في الولايات المتحدة يستخدم فقط للأغراض الضريبية في حالة ورودها في التقارير المالية.
- طرح سهم في الأسواق الخارجية :إن الحاجة إلى جذب المستثمرين الأجانب، سواء على شكل استثمار مباشر أو من خلال محافظ استثمارية، تستدعي أن يكون في الجزائر نظام مقبول لتقديم إقرارات البيانات المالية .وأحيانا قد يكون ذلك حافزا اكبر على تطوير معايير محاسبية سليمة مما لو اقتصر الأمر على حاجات الشركات المحلية في البلد نفسه .نتيجة لذلك نرى أن المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية هي عضو في مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية، كما أن لها القول الفصل في اعتماد المعايير المذكورة.

3- آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الجزائرية

1- **أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر:**

2- يمكن عرض أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزئر من خلال النقاط التالية:[11]

1-1- التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر:

إن تبني الجزائر اقتصاد السوق وما يتطلبه من مشاركة كافة الفعاليات الاقتصادية والحاجة إلى تطوير كافة النظم الإدارية والمحاسبية المطبقة في المؤسسات، لا سيما أن هذه الأخيرة تسعى إلى الريادة والمنافسة على المستوى الدولي، يتطلب منها تبني وتطبيق النظم والممارسات العالمية في هذا المجال.

1-2- تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله:

إن التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من شأنه طمأنه المستثمرين المحليين والأجنبيين من خلال الاعتماد عليها في القياس المحاسبي واحتساب الأرباح وإعداد القوائم المالية الختامية، فقد لوحظ أن الشركات الأجنبية التي تنشط في قطاع المحروقات تلجأ إلى استعمال محاسبة خاصة بها وفي نهاية كل دورة محاسبية تقوم بإعداد مقاربة بين حساباتها وحسابات المخطط الحسابي الوطني رغم أن العقود المبرمة بين شركة سونطراك وهذه الشركات تنص على استعمال هذا المخطط، وقد بررت تصرفها هذا بقصور المخطط المحاسبي الوطني في تلبية حاجيات المستثمرين بإنتاج معلومات محاسبية كافية لاستعمالها في عملية اتخاذ القرارات وتسيير الشركة.

1-3- فتح المجال للاستثمار في القطاع المالي:

لقد أصبح بإمكان القطاع الخاص إنشاء بنوك ومؤسسات التأمين وفقا للقوانين والنصوص التنظيمية المعمول بها في هذا المجال (قانون النقد والقرض،...)، وقد لوحظ فعلا إنشاء بنوك أجنبية في الجزائر (بنك الخليج، بنك البركة،....) وهي غالبا ما تكون مرتبطة ببنوك ومؤسسات مالية عربية ودولية تطبق معايير المحاسبة الدولية أو تتعامل عادة مع شركا تطبق هذه المعايير.

1-4- سهولة إجراء التحليل المالي في الشركات:

يلقى المحلل المالي في الجزائر سواء كان داخل المؤسسة أو خارجها صعوبات كبيرة في إجراء تحليل مالي متكامل بسبب إعداد القوائم المالية الختامية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملحقات) حسب المخطط المحاسبي الوطني الصادر سنة 1975، الذي لا يوفر للمحلل المالي المعلومات المالية الكافية وبصورة ميسرة ومباشرة، مما يضطره إلى إعادة تشكيل الميزانية المحاسبية لتصبح ميزانية مالية تخدم (نسبيا) أهداف التحليل المالي بالإعتماد على معلومات داخلية قد يصعب على المحلل المالي (خاصة الخارجي) الحصول عليها إضافة إلى ذلك يصعب على المحلل المالي تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المقارنة سواء كانت زمنية (تطورها عبر الزمن) أو مكانية (مقارنة مع شركات أخرى محلية أو أجنبية مشابهة لها)، نظرا لاعتماد المخطط المحاسبي الوطني على مبدأ التكلفة التاريخية فقط مما يجعل عملية المقارنة غير ممكنة خاصة في ظروف التضخم.

1-5- سهولة الاندماج في الاقتصاد العالمي:

إن توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي وما ينجر عنه من فتح مناطق للتبادل الحر في الجزائر وتوقع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة (OMC) تكون للمؤسسات الجزائرية علاقات دولية مع مثيلاتها الأوروبية وغير الأوروبية تطبق معايير المحاسبه الدولية الامر الذي يتطلب من المؤسسات الجزائريه تطبيق هذه المعايير لرفع درجه مقروئية المعلومات المالية المنشوره في قوائمها المالية الختامية لدى الشركات الأجنبية نظرا لإعدادها بلغة محاسبية عالمية وموحدة (كفاءة الاتصال المالي والتجاري).

1-6- إعداد القوائم المالية الختامية وفق أسس واضحة:

من أهم مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر هو الحصول على القوائم المالية الختامية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية) وفق أسس واضحة ومفهومة لدى متخاي القرارات. فالكثير من المشاكل المحاسبية المطروحة حديثا لا نجد لها حلولا في المخطط المحاسبي الوطني الصادر سنة 1975 وعليه يتم معالجتها باجتهادات شخصية من قبل المهنيين قد لا تصب في مصلحة كل مستخدمي المعلومات المحاسبية، بينما تتناول المعايير المحاسبية الدولية هاه المشاكل وتوضح طريقة التعامل معها محاسبيا كما هو الحال عند تعامل المؤسسة بقرض الايجار.

1-7- تطوير بورصة الجزائر:

تطور عدد شركات المساهمة ونمو حجمها وسعيها لتطوير نشاطاتها في الجزائر وخارجها، يتطلب من السلطات المعنية تنشيط بورصة الأوراق المالية كبديل ثاني للتمويل الخارجي ولا يمكن أن تعرف هده السوق الحيوية إلا إدا كانت الشركات المقيدة فيها تطبق المعايير المحاسبية الدولية لضمان مستوى عالي في الإفصاح المالي والمحاسبي في القوائم المالية المنشورة للمستثمرين الحاليين والمحتملين.

3- أفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر:

تستجيب المعايير المحاسبية الجديدة لإرادة في التوحيد الدولي للتطبيقات المحاسبية، وذلك من أجل الافصاح عن الكشوفات المالية، والسماح بقراءة تستجيب لرغبات الأسواق المالية. وبهذا تحقيق أكبر قدر من الشفافية، والتسهيل للمستثمرين في عملية اتخاذ القرار، وقابلية مقارنة الأداء ما بين المؤسسات.[12] ويشمل مستعملي البيانات المالية: المستثمرين الحاليين والمستقبليين، المقرضون، الموردون والدائنون، الزبائن والإدارات الرسمية...الخ. فكلهؤلاء يستعملون هاه البيانات لإرضاء جزء من حاجاتهم. وتتعدد آفاق توحيد المعايير، فكل مستعمل يأمل في الحصول على أفضل المعلومات التي تمكنه من القراءة الجيدة واتخاذ القرار المناسب.

قبل التعرض إلى مختلف الآفاق التي تخص تطبيقات المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر يتوجب علينا التعرف على أوجه الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي الجديد والمخطط المحاسبي الوطني في عدة مواضع محاسبية كـ:

- القيم المعنوية والمصاريف الاعدادية.
- الاستخدامات المادية.
- المخزونات وتسجيل الاعانات الحكومية.
- مؤونات الخسائر والتكاليف.

كما تخلل النظام المحاسبي الجديد، عدة أهداف يمكن أن نذكر البعض منها:

- ايجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني.
- تبني تطور التقنيات المحاسبية لمواكبة الممارسات المحاسبية المصادق عليها من طرف العديد من الدول في ظل المحاسبة الدولية.
- تمكين المؤسسات المالية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية كاملة وأكثر شفافية.
- الاستجابة إلى احتياجات الإعلام المالي لمختلف مستعملي الكشوف المالية كالمسيرين، مدققين، أعضاء مجلس الإدارة....الخ.
- تمكين عملية تقييم الممتلكات على أساس السوق.

فكل هذه الأهداف تصب في الآفاق السوسيو–اقتصادية التالية:

2-1- الآفاق ضمن المؤسسة:

تعتبر الكشوف المحاسبية مصدرا للحكم على نتيجة المؤسسة وكفاءة أفرادها، وكذلك تعبر عن الاحتياجات التمويلية والاستثمارية، كما تمكن مختلف المستعملين من اتخا\ القرارات المناسبة.

- **الآفاق المحاسبية:** لا تعبر الكشوفات المالية عن هدف أو غاية المؤسسة، بل يتم اعدادها لإعطاء المستعملين المعلومات الوافية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب. هذه البيانات هي بالطبع أحد مصادر المعلومات الواجب توفيرها لاتخاذ القرارات، وهي الجزء الأكثر تعبيرا عن الوضعية المالية للمؤسسة ونتائج أعمالها. وتعتبر المعايير الجديدة بمثابة ثورة محاسبية، لأن فلسفتها تركز على "القيمة العادلة"، التي تحدد من طرف خبراء مختصين ومؤهلين في هذا المجال فمثلا القيمة العادلة للأراضي والمباني هي القيمة السوقية، أما حالة المنشآت الخاصة والتي لا يمكن من تحديد لها قيم سوقية، فالقيمة العادلة هي القيمة البديلة الصافية، وبذلك تختلف هذه الفلسفة عن فلسفتنا المحلية القائمة على المفاهيم القانونية والجبائية.
- **الآفاق بالنسبة للمسيرين:** تأثير المعايير على تنظيم المؤسسات سيكون معتبرا، إذ يجب على المسيرين بناء أنظمة معلومات جديدة تتمتع بتقنيات عالية، وهذا بعد دراسة وتحليل المرجع المحاسبي الجديد. كما عليهم إعلام كافة الأفراد العاملين بالمؤسسة من أجل التكيف بسرعة، باعتبار أن هذا المشروع يتعلق بكامل المؤسسة. كما أن مهنة المحاسبة ستعرف إثراءا كبيرا، حيث على المحاسب أن يكون قادرا على الحصول على المعلومات من عدة أطراف داخل المؤسسة (مهندسين، تقنيين، مدراء،...). ومن الضروري بالنسبة لمسيري المؤسسات الاستثمار في هذا المجال الذي يتطلب مزيدا من الحرص، كما عليهم توخي الحذر قبل

التطبيق الكامل للمعايير، للوقوف على الايجابيات والسلبيات، ومحاولة إيجاد الحلول قبل الشروع في التطبيق.

2-2- الآفاق بالنسبة للشركاء : إن الالتزام بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، يمكن الجهات الخارجية من إصدار الآراء الصحيحة عن الواقع المالي الحقيقي للمؤسسة بعدالة وبوضوح، ويدعم الثقة بالبيانات المالية. ويهتم بقراءة هذه المعلومات عدة أطراف، لكل منهم مصلحة يسعى لتحقيقها أو المحافظة عليها:

- **المساهمون:** يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانيات المؤسسة في توزيع الأرباح.
- **المستثمرون:** هم الذين يوظفون في مخاطر رأس المال، وهم معنيين بالمخاطر والعائدات المرتبطة بالاستثمارات. لذا عليهم الاطلاع وبتمعن على واقع المؤسسات، وخصوصا مدى توافق نظامها المحاسبي مع المعايير الدولية.
- **المقرضون:** يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية استرداد ديونهم، وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- **الموردون والدائنون:** يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير امكانية استرداد مبالغهم في فترات أقصر من تلك المتوجبة على المقرضين، إضافة إلى اهتمامهم باستمرارية المؤسسة كعميل لهم.
- **العملاء :** يهتمون بالمعلومات المتعلقة بإمكانية المؤسسة في الاستمرارية عند وجود علاقة طويلة الأجل، أو عند وجود ارتباط استراتيجي.

وتعبر الكشوفات المالية وسيلة للإفصاح (الابلاغ) الذي يعتبر من المبادئ الأساسية التي أشارت إليها المعايير المحاسبية الدولية، وهو عبارة عن تطوير للأسس والقواعد المعتمدة في التدقيق، والتي أشارت إليها مبادئ الحوكمة. ويتضمن كذلك شفافية المعلومات بإطلاع الجميع عليها، وهنا نشير إلى أن الإفصاح والشفافية لا يشمل كافة المعلومات، وإنما الجزء الذي لا يتعارض مع خصوصية المؤسسة وتتجسد الآفاق التي توفرها المعايير المحاسبية الدولية في تجديد العلاقة مع الأسواق من خلال الإفصاح المالي الجيد، فهي تجعل المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات قابلة للقراءة، ما يمنحها مزيدا من الفرص في مجالات الاستثمار والتمويل...الخ، وبالتالي منح الثقة والمصداقية للأسواق المالية. فمن خلال تفادي الحواجز المحاسبية (المعتمدة في الأنظمة المحلية)، يمكن للمستثمرين والمؤسسات التعارف بحرية، حيث أصبح بإمكان المستثمرين التقييم والمقارنة ما بين المؤسسات مهما كان موقعها الجغرافي، كما أصبح ممكنا للمؤسسات إيجاد التمويل الأمثل بتخفيض كلفة رأس المال. ومادام أن المعايير الجديدة تتمحور حول الشفافية، فقد أصبحت الديون أكثر رؤية من ذي قبل، وهذا ما يحث نسبة من الدائنين على الارتفاع. فالعديد من العناصر التي كانت تظهر خارج الميزانية أو لا يتم احتسابها، أصبحت واضحة الآن.

2-3- آفاق سياسية:

مادام أن الهدف الأساسي للمجلس الدولي للمعايير المحاسبية I.A.S.B يكمن في انجاز مرجع ملم بأفضل التطبيقات المحاسبية العالمية، فالمعايير المحاسبية لمختلف البلدان ستتلاشى تدريجيا ليحل محلها المعايير الدولية. فهاه الأخيرة تعظم الشفافية، وتتيح للمستثمرين إمكانية الحصول على معلومات موثوقة. وتجدر الإشارة إلى أن تلاشي مختلف الرؤى المحاسبية يفسح المجال للرؤية الأجلوساكسونية، لذا يحكم على المجلس الدولي للمعايير المحاسبية أنه هيئة ترغب في فرض النموذج الأمريكي على أوروبا، كما أن أغلب خبراء هذا المجلس انجلوساكسونيين ومركزه لندن، بالرغم أن العديد من الدول الأوروبية شاركت في اعداد هذه المعايير.

من خلال جل الآفاق السوسيو–اقتصادية والمتعلقة بالمحاسبة الدولية، التي تطرقنا إليها يمكننا تلخيص ما ذكرناه في هذا العنصر في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): مخطط يوضح آفاق تطبيق المعايير المحاسبية في الجزائر

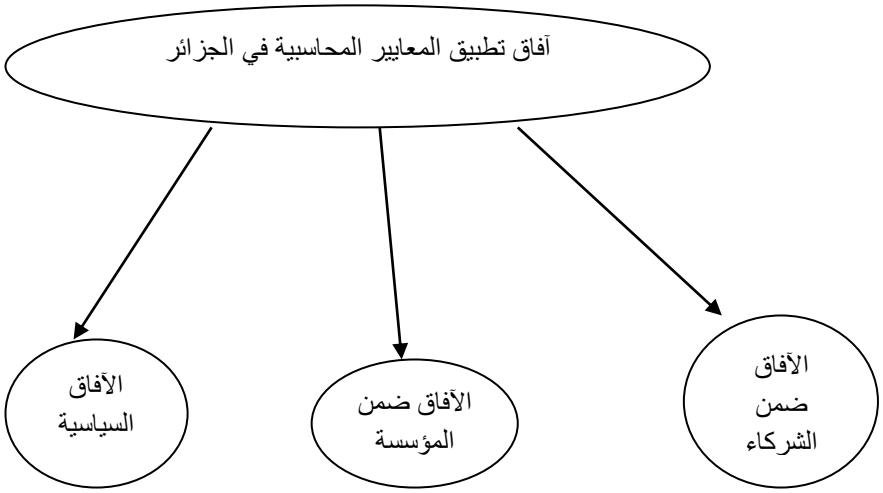

المصدر: هشام سفيان سلواتشي، يوسف بودلة، مرجع سابق، ص 39.

خاتمة:

إن توافق وتطبيق البيئة الوطنية مع البيئة الدولية في مجال المعايير المحاسبية الدولية، له منافع وفوائد وأمامه معوقات وصعوبات تترتب عليهم نتائج وانعكاسات قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية، إلا أن الجانب السلبي أكثر ميلا في البيئات الوطنية التي لم تصل بعد إلى ما وصلت إليه البيئات الدولية المتقدمة.

حيث قامت الجزائر بخطوة مهمة وضرورية بإصلاح النظام المحاسبي، فالجزائر لا يمكن أن تبقى بعيدة عن المستجدات والرهانات الموجودة في ظل الظروف العالمية التي تميزها العولمة وتكنولوجيا المعلومات، حيث استغرق الاصلاح المحاسبي 09 سنوات من العمل والتطوير في النظام المحاسبي المالي، فقد كان لزاما تلبية متطلبات وخصائص البيئة الجزائرية في إعداد النظام المحاسبي.

بعد جهود الإصلاح والاندماج في الاقتصاد العالمي الذي دأبت الجزائر إلى تحقيقه، إلا أن بعض الشركات الأجنبية عبرت عن عدم ارتياحها للإجراءات القانونية ومتطلبات الإفصاح العامة المصاحبة لدخولها الأسواق الجزائرية، مما دفع بالمشرع الجزائري إلى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية كأساس للإصلاح المالي والمحاسبي، وذلك ببعث النظام المحاسبي والمالي إلى حيز الوجود، رغبة منه إلى خلق مناسبة للاستثمارات الأجنبية، وإيجاد مناخ ملائم للأعمال، وذلك بإضفاء نوعا من الشفافية والتناسق والانسجام على هذا النظام خلافا لما كان عليه سابقا. إلا أن تحقيق هذه الأغراض والأهداف يتطلب إيجاد بيئة ملائمة لإضفاء نوعا من الإيجابية والقبول من طرف جميع الأطراف المعنية بالمحاسبة.

النتائج:

بعد إنجاز هاته الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج تمثلت فيما يلي

- إن تبني مختلف دول العالم اقتصاد السوق، أدى إلى حتمية وجود قواعد محاسبية دولية موحدة، تجاوبا مع هذا التوسع والتطور، وعليه انبثق ما يعرف اليوم بالمعايير المحاسبية الدولية.
- إن الهدف الرئيسي الذي قامت من أجله المعايير المحاسبية الدولية هو توحيد المبادئ المحاسبية على المستوى العالمي، عاملة بذلك على توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف الشركات.
- سعي الجزائر إلى خلق وتطبيق نظام محاسبي مالي بما يتوافق مع المحتوى الذي جاءت به المعايير المحاسبية الدولية، حتى تواكب بيئة الأعمال الدولية.

التوصيات:

يمكننا اقتراح جملة من التوصيات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة كالآتي:

- الاهتمام أكثر بإصدار الكتب وعقد المؤتمرات والملتقيات، لإزالة الغموض حول تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى العمل على إنشاء موسوعة متكاملة للمعايير ومتابعتها وفقا للتطور الحاصل في المعايير الدولية.
- للتشابه والتقارب بين اقتصاديات الدول العربية، يجب عليها العمل على ارساء معايير محاسبية محلية، مع اللجوء إلى المنظمات المهنية العالمية لمساعدتها على التقليص والقضاء على أهم الفروق، بغية توحيد مقروئية قوائمها المالية.
- وجوب التوحيد والانسجام بين متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مستوى الشركات والمؤسسات المحلية، وبين متطلبات تطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات المحلية المختلفة لإنهاء التناقض الموجود بينهما.

الهوامش والإحالات:

[1] أيام ياسين، **مفهوم المحاسبة الدولية ومشاكلها**، مقرر المحاسبة الدولية/السنة الرابعة، 2016-2017، ص 1.

[2] هشام سفيان سلواتشي، يوسف بودلة، ، **آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المركز الجامعي بالوادي، العدد 2، 2011، ص 25.

[3] سيد محمد، **الاصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09، سبتمبر 2013، ص 206.

[4] مداني بن بلغيث، **التوافق المحاسبي الدولي – المفهوم، المبررات والأهداف**، مجلة الباحث، العدد 04، 2006، ص ص 117-118.

[5] عبيرات مقدم، عزوز مخلوفي، **أعمال التوافق المحاسبي الدولي من اللجنة إلى المجلس**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 02، 2015، ص 169.

[6] نور الدين مزياني، محمد الصالح فروم، **المعايير المحاسبية الدولية والبئية الجزائرية (مقومات ومتطلبات التطبيق)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المركز الجامعي بالوادي، العدد 01، 2010، ص 42-43.

[7] مزياني نور الدين و فروم محمد الصالح– **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية: مقومات ومتطلبات التطبيق**– مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية: تجارب تطبيقات وآفاق– معهد العلوم الاقتصادية– المركز الجامعي بالوادي– ، 2010، ص 06.

[8] لخضر بن أحمد، **الممارسة المحاسبية في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة دفاتر اقتصادية، 2014، ص ص 186، 187.

[9] دربوش محمد الطاهر، بن طاهر حسين، **البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل تطبيق معايير المحاسبية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، 2014، ص 80–82.

[10] نور الدين مزياني، محمد صالح الفروم، مرجع سابق، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، ص 48–50.

[11] دربوش محمد الطاهر، بن طاهر حسين، **البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل تطبيق معايير المحاسبية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، 2014، ص 80–82

[12]هشام سفيان سلواتشي، يوسف بودلة، **آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 02، 2011، ص 36–39.

L'évolution de l'organisation comptable en Algérie

The evolution of the accounting organization in Algeria

ALLALOU Chahrazed
Université 20 Aout 1955 - Skikda
allalouchahrazed@gmail.com

KERROUCHE Noureddine
Centre universitaire Ahmed ben yahia- Tissemsilt
kerrouchen@gmail.com

Résumé:

Ce travail vise à décrire l'évolution de l'organisation comptable en Algérie depuis l'indépendance jusqu'aujourd'hui, en précisant les réformes comptables et les objectifs tracés dans chaque étape.

Le plan comptable National a dirigé la pratique comptable vers une activité restreinte basée sur la planification centralisée. Le SCF est venu répondre aux nouvelles conditions du marché national ou international, en essayant d'adopter les normes comptables internationales, Mais après neuf ans d'application, il a été remarqué que ce système d'abord n'est pas adapté au climat économique Algérien et aux spécificités des entreprises algérienne, en plus ce qui est appliqué dans les entreprises est différent aux normes comptables internationales.

le Système Comptable Financier fait l'objet de plusieurs critiques dues aux difficultés rencontrées lors de son application. Pour cette raison, la révision du SCF est indispensable.

Les nouvelle réformes comptables devront être adapté à la nature des entreprises Algérienne et répondre aux attentes et aux besoins des utilisateurs des états financiers.

Mots clés: Organisation comptable, Réformes comptables, les normes comptables internationales, entreprises algériennes.

Abstract

This work aims to describe the evolution of the accounting organization in Algeria since independence until today, by specifying the accounting reforms and the objectives drawn in each step.

The National Chart of Accounts has led accounting practice towards a narrow activity based on central planning. The SCF came to respond to the new conditions of the national or international market, trying to adopt the international accounting standards, But after nine years of application, it was noticed that this system first is not adapted to the Algerian

economic climate and the specificities of Algerian companies, in addition what is applied in companies is different to international accounting standards.

the Financial Accounting System is the subject of several criticisms due to the difficulties encountered during its application. For this reason, the revision of the SCF is essential.

The new accounting reforms will have to be adapted to the nature of the Algerian companies and meet the expectations and the needs of the users of the financial statement.

Key words accounting organization, accounting reforms, international accounting standards, Algerian companies.

La pratique comptable est un résultat de plusieurs évènements et problématiques confrontés dans la vie de l'entreprise et son environnement . en effet le développement continue de ces derniers et l'ampleur de la mondialisation , nécessitent des révisions ou modification des règles comptables d'un moment à un autre.

Ainsi, La comptabilité est liés à plusieurs dimensions économiques, sociales, politiques ou culturels qu'il faut les prendre en considération comme particularités de chaque environnement, lors de l'adoption d'une organisation comptable.

la pratique comptable doit avoir un objectif claire et bien déterminé, qui répond aux utilisateurs cibles à fin de ne pas tomber dans des contradictions qui peuvent fragiliser le système comptable et diminuer son efficacité.

L'historique du système comptable Algérien n'a pas connu plusieurs changements, principalement l'adoption de Plan Comptable National, puis le passage vers le Système Comptable Financiers et la recherche d'un système adéquat au particularités du marché Algérien reste toujours en question. dans ce contexte nous allons tenté de répondre à la problématique suivante:

Quelles sont les étapes les plus importantes de l'organisation comptable en Algérie, les motivations et les objectifs de chaque étape de transition?

L'importance de l'étude: Ce travail vise à démontrer le développement du système comptable Algérien en analysant les motivations de toutes les étapes de son évolution, et essayer d'examiner sa compatibilité et sa fiabilité par rapport aux perspectives des utilisateurs des états financiers .

L'objectif de cet étude: L'objectif de ce travail est d'étudier les objectifs et les défis de chaque étape ou passage de l'évolution du système comptable depuis l'indépendance.

Pour atteindre cet objectif, nous allons diviser notre travail sur quatre sections, dans chacune nous allons présenter une des phases de l'évolution de l'organisation comptables.

Méthodologie de la recherche nous avons mener une méthodologie descriptifs dans les premières sections à travers des texte de lois et une revue de littérature, et dans les dernières parties nous avons basé sur l'analyse des réalités et des problèmes posés par les entreprises algériennes.

L'organisation comptable en Algérie: On peut diviser l'évolution de système comptable Algérien depuis l'indépendance, selon les étapes suivantes:

1- L'avant PCN:

Cette étape est caractérisée principalement par l'époque socialiste qui a marqué le pays . Dans cette période le PCG 1957 reste en application dans le cadre de la reconduction par la loi 62/157 du 31/12/1962 de l'ensemble de la réglementation en vigueur jusqu'à l'Algérianisation. Ce système était suffisant pour répondre aux exigences de cette époque.

Ce qui a marqué l'économie Algérienne à cette époque, les opérations de nationalisation dans des domaines différents: les énergies, banques et des hydrocarbures. A ce niveau, est née la nécessité d'avoir un référentiel comptable qui va avec cette évolution et surtout le changement des concepts et des méthodes de gestion .

2- L'introduction du PCN:

En 1971, le CSC (le conseil nationale de la comptabilité) a été créer par le ministre des finances par l'ordonnance 71/82 du 29/12/1971, il a été chargé d'organiser la pratique comptable et de préparer un nouveau plan comptable . ce projet vise à assurer les orientations suivantes:

- le plan comptable doit être au service des plans de l'états;
- le plan comptable doit avoir une inspiration socialiste et ne plus faire référence au mode de production capitaliste;
- Démystifier la comptabilité et la rendre à la portée de tous (travailleurs, gestionnaires...) ou la banalisation de la comptabilité.[12]
- le plan comptable doit répondre aux besoins de gestion des entreprises à fin de les aider à évaluer ces activités et préparer les prévisions nécessaires.

L'élaboration du plan comptable national, comme il a été déjà signalé, est accordé à la commission de normalisation du CSC, en collaboration avec des experts du conseils national de la comptabilité français, et un expert tchécoslovaque qui propose l'expérience de son pays .

Ces effort ont été concrétisé par la publication du plan comptable national par l'Ordonnance n° 75-35 du 29 avril 1975 portant plan comptable national.[3]

Le plan comptable national annexé à la présente ordonnance s'applique à compter du 1er janvier 1976 aux organismes publics à caractère industriel et commercial, aux sociétés d'économie mixte, aux entreprises qui, quelle que soit leur forme, sont soumises au régime de l'imposition d'après le bénéfice réel.

En suite l' Arrêté du 23 juin 1975 relatif aux modalités d'application du plan comptable national a défini la nature de l'organisation et la gestion comptable, numéro des compte et leurs classes, les états de fin d'exercice, les règles comptables et la terminologie comptable adoptées[4]

La création du conseil supérieur des techniques comptable (CSTC) à la place du conseil supérieure de la comptabilité . Ce conseil a pu concevoir des plans comptable sectoriels à savoir:

- le secteur d'agriculture (1987);
- le secteur des assurances (1987);
- le secteur de bâtiment et travaux publiques BTPH (1988);
- le secteur de tourisme (1995).

Les réformes du PCN adopté touchait d'autre secteur, citant le règlement N°92-08 du 17 Novembre1992 portant plan de comptes bancaires et les règles comptables applicables aux banques et aux établissement financiers. et la comptabilité des sociétés holding (1999), on ajoutant :

- *A*rrêté du 29 mai 1999 portant adaptation du plan comptable national à l'activité des intermédiaires en opérations de bourse.

- *A*rrêté du 14 mai 2002 portant plan comptable des organismes de placement collectif en valeurs mobilières (OPCVM).

- Modalités d'Audit des Associations du 12/06/2000.

Les principales innovations apportées par le PCN:

- la Détermination du Résultat en cascades;

- L'obligation de tenir l'inventaire permanent des stocks;

- la simplification dans la présentation et le fonctionnement des comptes . [5]

Les limites du PCN:

Des insuffisances conceptuels et techniques ont été liées à l'application du PCN, à savoir:

- L'absence d'un cadre conceptuel méme implicite, ouvre une divergence des interprétations et explications des éléments des états financiers entre les différents

utilisateurs. En plus les nouveaux problèmes et situations non prévus par le PCN ne peuvent être résolus et même s'ils sont résolus par interprétation personnelle des professionnels, les interprétations ne seront pas forcement contondant;

- Les outputs du plan comptable national ne répondaient pas aux exigences de l'analyse financière, car la conception du PCN privilégie les informations macro-économiques et statistiques;

- le PCN ne donne pas de définition aux concepts comptables actif, passif, capitaux propres, produits et charges et ne précise pas les conditions de leur prise en compte;

- La comptabilité dans le PCN est basée sur le principe du cout historique seulement et elle ignore la valeur réelle du marché.

- La nomenclature du PCN ne prévoit pas certains comptes: produits à recevoir, pertes de change, avantages en nature accordés au personnel...

- Aucune distinction n'est faite entre actifs courants et non courants et passifs courant et non courants. La classification des dettes et créances par nature, et non pas par liquidité et exigibilité, ne facilité pas la lecture des états financiers par les acteurs des marchés financiers;

- Les règles d'évaluation ne sont pas définis dans le PCN;

- Les documents de synthèse sont nombreux et appliqués sur toutes les entreprises quelles que soit leur taille et leur activité, en raison de l'absence d'application du principe de l'importance relative;

- Quelque éléments d'actif représentent des charges et qui ne doivent pas apparaitre au bilan;

- L'absence de l'approche fonctionnel dans l'élaboration des états financiers;

3- Le projet de modernisation du PCN et l'adoption du SCF :

L'ouverture de l'économie algérienne et le passage vers l'économie de marché ont commencé à poser des problèmes dans l'application du PCN vue les changements soulevés soit après la réorganisation et l'apparition de différents formes des entreprises (SPA, SARL, EURL...), ou le développement des attentes des utilisateurs des états comptables qui devrait être plus formalisé et satisfaisant en améliorant la qualité de l'information comptable et financière.

Les travaux de modernisation du PCN financés par un don de la banque mondiale, ont été lancés au début de 2éme trimestre 2001 pour être achevés dans 12 mois, c'est-à-dire à la fin du 1er trimestre 2002. C'est un groupe français qui s'est vu confier la responsabilité de l'élaboration de ce nouveau système comptable des entreprises (SCF) en étroite collaboration avec le conseil national de la comptabilité (CNC).[6]

Motivations des réformes comptables:

- Les pressions des organismes internationaux pour l'adoption des normes comptables internationales (fonds monétaire international, l'Organisation mondiale du commerce);

- Le PCN ne réponds pas aux besoins des entreprises étrangères implantées en Algérie, et l'intention d'attirer plus d'investisseurs étrangers en réduisant les différenciations entre les systèmes comptables ;

- L'adoption des normes comptables internationales par le monde entier;

- L'impact de la mondialisation sur l'économie et la nécessité de la normalisation comptable;

- Les défaillances signalées dans le plan comptable national.

- La comptabilité doit fournir une information sur la situation financière, la performance et la variations de la situation financière d'une entreprise, qui soit utile aux utilisateurs pour prendre des décisions économiques;

Les objectifs du Système Comptable Financier SCF:

Le SCF constitue un pas très important dans l'application des normes comptables internationales, dans le cadre de la normalisation comptable. Ce passage avait des objectifs visés, mais leur réalisation reste discutable jusqu'aujourd'hui. parmi ces objectifs les suivants:

- La compatibilité avec les systèmes comptables internationaux;
- Profiter des expériences des pays avancés dans l'application de système comptable normalisé;
- Assurer une bonne gestion des opérations financières et de leur traitement;
- Facilité l'accomplissement et le traitement comptable des transactions entre les entreprises économiques Algérienne et les entreprise étrangères. Ce qui permet d'évaluer la situation financière de l'entreprise avec des normes universel et assurer une bonne comparabilité avec les entreprises étrangères;
- Encourager l'investisseurs étrangers à venir au marché Algérien, en lui facilitant le travail comptable et éviter les problèmes de différences des méthodes comptables;
- Assuré la transparence de l'information financière, pour passer à la gouvernance d'entreprise;
- Assuré des statistiques et des informations financière de qualité ;
- Exploiter des programmes informatiques disponible, pour réduire les couts des traitement comptables et d'établissement des étas financiers;
- trouver des solution comptables pour les opérations non traitées par le PCN;

- Assurer une bonne lecture des états financier Algériennes dans le cadre du partenariat.

Les étapes de mis en place du SCF:

Trois proposition ont été débattues avant le commencement du projet de modernisation du plan comptable national :

1ére proposition est de maintenir la structure actuelle du Plan Comptable National avec des mises à jours pour tenir compte des modifications de l'environnement économique et juridique National;

2éme proposition est de maintenir la structure actuelle du Plan Comptable National avec introduction de solutions techniques développées par les normes internationales;

3éme proposition est de rédiger une version modernisée du Plan Comptable National sur la base de l'application des principes et règles retenus dans les normes internationales.

C'est cette dernière proposition qui a été retenus par le conseil national de la comptabilité lors de son assemblée plénière du 05/09/2001.

Les travaux de modernisation du PCN ont passé principalement par trois phases : [7]

1ére phase: Diagnostic de l'application du PCN et le rapprochement avec les normes comptables internationales

2éme phase: élaboration d'un projet de nouveau système comptable de l'entreprise.

3éme phase: La formation au nouveau référentiel.

Ces travaux ont été concrétisé après une longue période sur la loi 07-11 du 25 novembre 2007 portant système comptable financier, cette loi définit les grands principes et les dates d'application. Le décret exécutif N° 08-156 du 26 Mai 2008 portant application des dispositions de la loi précédente est venu définir le cadre conceptuel de nouveau système comptable financier, les conventions comptables de base et les principes comptables fondamentaux. En suite l'arrêté du 26 Juillet 2008, est venu fixer les règles d'évaluation et de comptabilisation, le contenu et la présentation des états financiers ainsi que la nomenclature et les règles de fonctionnement des comptes et les modèles d'états financiers.[8]

Un décret exécutif 09-110 du 07 avril 2009 a pour objet de définir les conditions et modalités de tenue de la comptabilité au moyen des systèmes informatiques. de son coté l'arrêté du ministre des finances du 26 juillet 2008 a fixé les seuils de chiffre d'affaires, d'effectif et l'activité applicables aux petites entités pour la tenue d'une comptabilité financière simplifiée.

L'application du SCF a été prévu pour le 01 Janvier 2009, mais elle a été reporté pour le 01 Janvier 2010 par l'ordonnance n° 08-02 du 24 juillet 2009 de la loi des finances complémentaire de l'année 2008 .

Présentation du SCF:

Le Système Comptable Financier est inspiré des normes financières internationales. les principes généraux et les principes d'évaluation sont identiques à ceux définis par les IFRS 2004, alors que les modèles d'états financiers sont proches des recommandations des IFRS.

On peux faire une comparaison entre le PCN et les IFRS dans le tableau suivant:

Tableau 01: Comparaison entre SCF,PCN.

	SCF	IFRS
Plan de comptes	Inspiré PCG français	Aucun plan de compte spécifié
Modèles d'états financiers	Inspiré des IFRS mais précis	Pas de modèle précis obligatoire
Principes généraux	Inspiré des IFRS	Similaires
Principes comptables et règles d'évaluation	Inspiré des IFRS mais simplifiés	Similaires mais plus détaillées
Dispositions sur les comptabilités informatisées et règles de tenue de comptabilité	Spécifiques	Aucune disposition

source: Etablie par l'étudiante

D'après ce tableau on constate que le SCF, ce n'est pas uniquement les IFRS, C'est un ensemble de règles modernisées, qui y font référence de façon régulière, mais qui comporte également des dispositions propres.

Les éléments d'innovation comptable apportés par le SCF:

Dans ce qui suit on va présenter les principales nouveautés apportées par le SCF :[9]

- **Introduction de l'approche par composants**: Elles consiste à traiter les composantes d'un actif comme des éléments séparés s'ils ont des durées d'utilité différentes.
- **Introduction de la méthode des démantèlements:** conformément à cette méthode, les entreprises doivent provisionner le couts de démantèlement, d'enlèvement, d'installation ou de remise en état du site, du fait d'une obligation incombant à l'entreprise en raison d'une dégradation immédiate de l'environnement, en contrepartie d'un actif immobilisé.

- **Introduction du principe d'impairment des actifs:** Ce principe consiste à soumettre les actifs à long terme (immobilisation corporelles et immobilisation incorporelles) à des tests de dépréciation annuels dans la mesure ou un indice de dépréciation aura été relevé.
- **Utilisation obligatoire de la méthode d'avancement pour les contrats à long terme:** L'article 133 du SCF note que les charges et les produits concernant une opération effectuée dans le cadre d'un contrat à long terme sont comptabilisés au rythme de l'avancement de l'opération de façon à dégager un résultat comptable au fur et à mesure de la réalisation du projet.
- **Introduction de la méthode des impôt diffère:** la notion de l' imposition différée est un traitement qui n'existait pas dans le PCN, elle consiste à comptabiliser en charge la charge d'impôt sur le résultat comptable imputable aux seules opérations de l'exercice. Alors selon le SCF l'impôt sur les bénéfices des sociétés devrait être subdivisée, en un impôt exigible et un impôt différé payable (impôt différé passif) ou recouvrable (impôt différé actif).
- **Le traitement des contrats de leasing:** Pour les contrats de crédit-bail, le SCF fixe des règles de caractérisation qui son conformes à celle des IAS/IFRS:

- Transfert final de la propriété;
- L'option d'achat à la fin du contrat contre un prix symbolique;
- la Durée de location couvre la durée de vie du bien;
- Somme des paiements minimaux actualisés proche de la juste valeur du bien;
- Spécificité des biens.

Les retraitement exigés par le SCF sont conformes à la pratique internationale :

- L'actif est immobilisé chez le preneur, à sa juste valeur,
- Une dette est reconnue pour le même montant au départ,
- Le loyer est annulé,
- Des charges financières et un amortissement s'y substituent,
- La différence entre le loyer annulé et les frais financiers est traitée comme un remboursement du principal, et déduite de la dette.

- **Notes aux annexes:** Les annexes dans le SCF devraient comporter les information suivants:[10]
  - les règles et les méthodes comptables adoptées pour la tenue de la comptabilité et l'établissement des états financiers (la conformité aux normes est précisée, et toute dérogation est expliquée et justifiée) ;
  - les compléments d'information nécessaires à une bonne compréhension du bilan, du compte de résultat, du tableau des flux de trésorerie et de l'état de variation des capitaux propres ;
  - les informations concernant les entités associées, les co-entreprises, les filiales ou la société mère ainsi que les transactions ayant éventuellement eu lieu avec ces

entités ou leurs dirigeants : nature des relations, types de transaction, volume et montant des transactions, politique de fixation des prix concernant ces transactions ;

- les informations à caractère général ou concernant certaines opérations particulières nécessaires à l'obtention d'une image fidèle.

- **Mode de calcul d'amortissement:**

Un actif doit être amortie de manière systématique, selon le rythme de consommation des avantages économiques, sur sa durée d'utilité.
le montant amortissable défini par le SCF, est égal au cout d'acquisition de l'immobilisation corporelle ou tout autre montant substitué au cout dans les états financiers, diminué de sa valeur résiduelle . Celle-ci est le montant estimé obtenu par la vente de l'actif à la fin de sa durée d'utilité après déduction des frais de vente. En outre, les modes d'amortissement autorisés par le SCF sont le mode linéaire, le mode progressif, le mode dégressif et le mode des unités de production. Ce dernier constitue une innovation majeure au niveau du SCF dans la mesure où il correspond à une charge basée sur l'utilisation ou la production prévue de l'actif. le SCF rappelle l'obligation du réexamen du mode d'amortissement, de la durée d'utilité et de la valeur résiduelle à l'issue de la durée d'utilité appliqués aux immobilisations.

- **Changement de méthodes et d'estimation comptables**

Le SCF prévoit le traitement comptable des changement de méthodes comptable dans deux possibles soit dans le cas d'application d'une norme (suivre les disposition transitoire spécifique) ou un changement volontaire (application rétrospective) . Les changements d'estimation eux aussi nécessitent un traitement comptable prévu par le SCF, ou l'effet d'un changement d'estimation comptable doit être comptabilisé de manière prospective et inclus dans le résultat de la période du changement.

4- La révision prévue du SCF:

Depuis son application en 2010, le SCF n'a pas été révisé ou mis à jour, malgré les modification apportées aux normes comptables nationales et les difficultés rencontrées lors de son application.

le Système Comptable Financier devra connaitre prochainement sa première révision. A cet effet, un séminaire a été organisé par la Direction Générale de la Comptabilité (DGC), issue du ministère des finances, en collaboration avec le Conseil National de la Comptabilité (CNC), ce séminaire a réuni des membres des ordres professionnels de la profession comptable, des représentants de certaines entités économiques ainsi que des universitaires. Dans le cadre de ce processus de révision, un groupe de travail chargé de l'évaluation et de la révision du SCF a été institué au niveau du CNC.[11]

Les missions attribuées au groupe de travail:

- L'évaluation générale de la mise en œuvre du SCF;
- La prise en charge des requêtes et interrogations issues des difficultés d'application relevées par les différents acteurs des secteurs d'activités économique;
- L'actualisation du SCF par rapport à l'évolution des normes comptables internationale.

Contexte de l'application du SCF : Le SCF s'applique dans des circonstances qui se différent de celles ou s'apposent les normes comptables internationales, le climat économique spécifique de l'Algérie et la nature des entreprises qui s'exercent ne s'adaptent pas vraiment avec les règles et dispositifs du SCF. Ce qui a fait objet actuellement de plusieurs critiques due aux difficultés rencontrées lors de son application. alors parmi les éléments qui ont caractérisé l'environnement ou le SCF s'applique, nous citons:

- Le SCF s'inspire des normes IAS/IFRS;
- Depuis sa promulgation en 2007, et son entrée en vigueur en 2010, il n'a connu aucune évolution;
- Le SCF ne s'adapte guère avec l'environnement comptable de l'Algérie; [12]
- La quasi-totalité des entités qui composent le tissu économique est représentée par des petites et moyennes entités (PME) soit 1 060 289 PME (97.7% représentent de trés petites entreprises avec un effectif de moins de 10 salariés);
- 99.97% des PME, relève du secteur privé soit 1 060 025 PME privées, et 264 PME publiques;[13]
- Une étude quantitative vise à déterminer le degré de conformité des pratiques comptables des entreprises algériennes aux normes et aux régles d'évaluation et de présentation des états financiers édictées par les dispositions du Système Comptable Financier Algérien (SCF), a prouvé qu'une grande partie des entreprises algériennes ne se conforment pas à ces règles et dispositifs. en effet les résultat empiriques ont mis en relief des éléments de carences lors du basculement du PCN vers le SCF en 2010.[14]

  - Absence d'un marché financier actif ou l'information financière produit par la comptabilité selon le SCF et valorisée .

Ce qu'il faut faire:

La révision du SCF doit être bien planifier et étudier, en prenant en considération des objectifs bien déterminés et adaptés au climat économique Algérien et qui réponds aux attentes des utilisateurs. En plus, il est primordiale de se rappeler que la comptabilité n'est plus une simple technique exercée séparément. mais elle est liée à des considérations économiques, sociales, politique et culturels. C'est dans ce contexte qu'on trouve des difficultés lors des réformes comptables ou il y a une multitudes de considérations. alors si la face des réformes est technique, leur fond est beaucoup plus compliqué d'une nature sociale, politique ou culture [15].

D'autre part, la pratique et les institutions comptables devraient être analyser sur trois niveau micro, mezzo et macro analyse, l'analyse micro consiste à se baser sur les normes principes culturels , facteurs sociales, les transitions politique et sociologique et le pouvoir, l'analyse mezzo prend en considération le facteur du pouvoir entre les institution comptables, les associations, les institutions financières, les établissements chargés de l'organisation comptable. le troisième niveau de l'analyse, le macro consiste à étudier le rôle des relations supérieures, les divergences sociales et la géopolitique sur l'organisation comptable en générale.[16]

La révision du SCF passe principalement par:

- Le maintien des normes applicables et la suppression de norme impossible de l'appliquer.
- La simplification de normes complexes selon les spécificités des entreprises Algériennes.
- et l'ajout d'autres normes indispensables.
- La mise à jour des normes du SCF ainsi que son cadre conceptuel.
- S'assurer de la coordination entre l'administration fiscale (textes fiscaux), le code de commerce et la Chambre Nationale des Commissaires aux comptes à l'effet de garantir la bonne application des règles et des normes édictées par le SCF ; [17]
- Mieux examiner l'impact des facteurs sociales, culturelles et politiques de l'environnement de la comptabilité en Algérie.

Conclusion

A travers ce modeste travail nous avons pu diviser l'évolution de l'organisation comptable en Algérie principalement en quatre phases : l'organisation adopté après l'indépendance, la mise en place du PCN, l'adoption du SCF et en fin le projet de révision du SCF qui est en cours.

Chaque système adopté avait des objectifs parfois subjectifs et réalisables et parfois non, et chaque fois les réformes comptables soit du PCG au PCN , du PCN au SCF ou les réformes prévus pour le SCF ont des motivations bien étudiés par rapport aux climat économique .

Le système comptable et financier a apporter des nouvelles idées plus logiques et une nouvelle culture de la pratique comptable en Algérie. Ce référentiel n' était pas orienté à servir les entreprises Algériennes en premier lieu et les utilisateur des états financiers, tandis que, la normalisation représente une sorte d'obligation des institutions internationales (la banque mondiale, le FMI et l'OMC) qui a était opté par la majorité des pays à l'internationale. Ce pendant, cette réforme pouvait être liée à des considération politiques.

En outre et malgré les efforts fournis à fin de concevoir les règles du SCF à travers les formations de tous les types, que ça soit dans les universités ou les milieux professionnels, ces règles n'ont pas été bien appliquées dans toutes les entreprises pour des raisons différentes.

En effet, la révision du SCF est un projet à multidimensionnelles devrait être bien adapté à la réalité économique et financière de l'Algérie, plus particulièrement la nature de ces entreprises .

Dans ce contexte et à fin de réussir la révision du SCF, il y a lieu de :

- Se référer aux référentiels comptables éprouvés (IFRS PME et IAS/IFRS).
- Tenir compte des particularités économiques, sociales et politiques de l'Algérie.
- Arrêter une stratégie de révision bien réfléchie.[18]
- Encourager les pistes de la recherche scientifiques dans ce domaine et associer l'université à ce grand chantier.
- Lancer un appel à contribution à toutes les parties concernées pour apporter leurs propositions et remarques liées à la révision du SCF, en prenant en considération les difficultés et problèmes posés lors de l'application du SCF;
- Doter le groupe de révision des moyens humains, financiers et matériels indispensables;
- Assurer une bonne formation sur les nouvelles règles notamment au niveau des entreprises privées dont la culture de formation professionnelles continue est quasiment inexistante.
- La sensibilisation au milieu des managers des entreprises et professionnels à fin d'instaurer la nouvelle culture financière visée par le SCF, et s'éloigner de l'aspect fiscal qui a dominé la finalité de la comptabilité;
- Veiller à l'actualisation du référentiel algérien par rapport aux dernières évolutions sur la scène comptable internationale à travers la mise en place des organes se chargeant de la veille comptable et financière, voire de l'intelligence comptable

Références:

[2]Amel benyekhlef, ***Le système comptable algérien étude comparative avec les pays de l'Europe de l'Est et les organismes de normalisation comptable internationale***, Revue du chercheur N°08/2010, P: 26
[3] .J.O.R.A. (37)A. (37), 9/5/75 , P: 412-415
[4] J.O.R.A. (24), 23/3/76 , P: 270-280.
[5] Amel benyekhlef, OP-cit, p26.
[6] Chachoua Abdelkrim , **Le système comptable et financier Algerian un état des lieux et perspective**, مجلة اقتصاديات المال و الأعمال, 2018, p:54.
[7] Chachoua Abdelkrim, op-cit, P: 55
[8] J.O.R.A, N°19, 28 RAbie el aouel 1430, 25 Mars 2009, P:03.
[9] Youcef Mamiche et autres, **Eléments de carences en matière d'application du système comptable financier au sein des entreprises Algériennes,** revue El Hakika, V 17, N°1, 2018, P: 277-281.
[10] Article 260/1 de l'Arrété du 26 Juillet 2008, journal officiel de la république Algérienne du 5 Mars 2009, N°19, P:3.
[11] LES ECHOS de l'économie et de la finance, **Comptabilité/Vers une révision du SCF**, Lettre d'information bimensuelle 07 février 2019, N°449, ECOPRESS, p:1.
[12] Essadek ABDELOUAHAB et Mohamed-El-Habib MERHOUM**, *Les pistes de Révision du Système Comptable Financie,*** journée d'étude « le systeme comptable financier, évaluation et propositions de revision », 0rdre National Des Experts-Comptables , p:8.
[13] Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information statistique, N°31, Edition novembre2017,p: 7-8.
[14] Youcef Mamiche et autres, op-cit, p293.

[15] Anthony G.hopwood, accounting, organization and Society, undestanding financial accounting practice, vol 25, issue 8, 2000.
[16] Patricia J.Arnold; **Institutional Perspectives on the Internationalization of Accounting**, Book accounting, organiations, and institutions, Assays in honour of Anthony Hopwood, Oxford, P:61.
[17] Essadek ABDELOUAHAB et Mohamed-El-Habib MERHOUM, op-cit, P:17.
[18] Essadek ABDELOUAHAB et Mohamed-El-Habib MERHOUM, op-cit, p18.

مساهمة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في تسييس عملية صياغة معايير المحاسبة الدولية – موقف الاتحاد الأوروبي اتجاه مجلس معايير المحاسبة الدولية نموذجا

Contribution of the global financial crisis of 2008 to the politicization of international accounting standards setting – EU's attitude towards the IASB as a model

محمد الأمين وليد طالب
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
taleb.oualid@gmail.com

ريمة ضافري
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
rimadfr@yahoo.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيين مدى مساهمة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في تسييس عملية صياغة معايير المحاسبة الدولية من خلال الوقوف على علاقة الاتحاد الأوروبي بمجلس معايير المحاسبة الدولية، وكيف استجاب هذا الأخير إلى الضغوطات الممارسة عليه، وذلك عن طريق تحليل محتوى رسائل وخطابات وتقارير وتعليقات منشورة خلال تلك الفترة. وتشير النتائج المتوصل إليها إلى أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى اعتبار المعايير المحاسبية كعامل مساهم في زيادة الأزمة بشكل عام، واتخذ الاتحاد الأوروبي إثر ذلك مجموعة من الاجراءات المباشرة وغير المباشرة سعيا للتغيير. توصلنا أيضا إلى أن مجلس معايير المحاسبة الدولية تمسّك باستخدام القيمة العادلة التي أثارت العديد من الجدل، مع إدخال تعديلات عليها، إلا أنه قدّم العديد من التنازلات، لكنه في المقابل طوّر عددا من الاستراتيجيات لمقاومة أو التقليل من التأثير السياسي.

الكلمات المفتاحية: مجلس معايير المحاسبة الدولية، الأزمة المالية العالمية، الاقتصاد السياسي للمعايير المحاسبية.

Abstract

This study aims to demonstrate the contribution of the 2008 global financial crisis in the politicization of the process of setting international accounting standards, by examining the relationship between the EU and the IASB during the crisis and how it responded to pressure, analyzing the content of letters, speeches, reports and comments published during the period. Our findings indicate that the global financial crisis has led to considering accounting standards as a factor in amplifying the crisis in general. The EU has taken a series of measures to seek change, we also concluded that the IASB has maintained the use

of fair value in its standards, which has raised many controversies, but has also made several concessions; it has also developed in turn a number of strategies to resist or minimize political influence.
Keywords : IASB, global financial crisis, political economy of accounting standards.

مقدمة

سجلت البنوك العالمية مع ظهور بوادر الأزمة المالية ما بين سنة 2007 و2008 خسائر هائلة، وفي ذلك الوقت كان مجلس معايير المحاسبة الدولية يحضّر لمراجعة المعايير المرتبطة بالأدوات المالية للتقليل من تعقيدها، إلا أن الأزمة أشعلت موجة من الانتقادات اتجاه هذه المعايير، وخصوصا تلك المتضمنة لمحاسبة القيمة العادلة[1]، فقد جفت السيولة بالنسبة للعديد من الأدوات، ما دفع المؤسسات المالية إلى استخدام التقييم بناء على تبادلات قليلة جدا، وبالتالي الحصول على أسعار جد منخفضة عكست السيولة التي كانت متوفرة للبائعين، وبالنسبة لبعض الأدوات، تم اللجوء إلى نماذج التقييم للممارسات القديمة في ظل غياب قيمة سوقية يمكن الاعتماد عليها، فوجد مجلس معايير المحاسبة الدولية نفسه أمام ضغوط وصراعات غير مسبوقة حول محتوى المعايير، وهو ما وضع الهيئة العالمية لصياغة المعايير في موقف صعب تحاول فيه الموزانة بين استقلاليتها والمحافظة على شرعيتها، وبين الاستجابة لضغوط الأطراف المختلفة.

موازاة مع ذلك، نتج عن طريقة تبني الاتحاد الأوروبي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، حصول مجلس معايير المحاسبة الدولية على احتكار مؤسساتي لصياغة المعايير المحاسبية، والموجهة لأن تصبح إلزامية في أوروبا، دون الابقاء على أي طرق حقيقية تمكنه من التأثير المباشر على مضمونها، ودون أي ضمانات للموضوعية، ليجد نفسه في وضعية تحتم عليه ممارسة الضغط السياسي على مجلس معايير المحاسبة الدولية إذا أراد التأثير على مخرجات عملية صياغة المعايير. ووعيا منه بأن استخدامه للمعايير الدولية للإبلاغ المالي قد أعطى دفعة قوية لشرعيتها وشيوعها على المستوى الدولي، بدأ الاتحاد الأوروبي باستخدام مجموعة من الاستراتيجيات التي تمكنه من التأثير محتواها، والتي بدت ضرورية خلال تلك الفترة الحرجة.

بناء على ما سبق، نحاول من خلال دراستنا الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

كيف ساهمت ضغوطات الاتحاد الأوروبي على مجلس معايير المحاسبة الدولية خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في تسييس عملية صياغة معايير المحاسبة الدولية؟

ومن أجل الإجابة على هذا السؤال نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما علاقة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بمحيط صياغة معايير المحاسبة الدولية؟
- كيف حاول الاتحاد الأوروبي التأثير على محتوى معايير المحاسبة الدولية خلال الأزمة؟
- كيف استجاب مجلس معايير المحاسبة الدولية للضغوط الأوروبية في تلك الفترة؟

فرضيات الدراسة

من أجل الاجابة على الأسئلة السابقة نقوم بوضع الفرضيات التالية:

– أثرت الأزمة المالية العالمية على النظام المؤسساتي المحيط بعملية صياغة معايير المحاسبة الدولية؛

– مارس الاتحاد الأوروبي ضغوطا سياسية مكثفة من أجل التأثير على محتوى المعايير خلال الأزمة؛

– قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإدخال تغييرات على المعايير تحت الضغط الأوروبي.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى موقع معايير المحاسبة الدولية في بيئة الأعمال المعاصرة، حيث أصبحت جزءا أساسيا من الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمنظمات، تؤثر وتتأثر بعملياتها، ويساعد فهم مساهمة الأزمة المالية في تسييس عملية صياغة المعايير على إلقاء الضوء على تأثير التغيرات الاقتصادية الكلية على توازنات القوى بين الأطراف المتدخلة في عملية إعدادها، والتي تؤثر مخرجاتها على جميع مستخدمي هذه المعايير.

أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

– توضيح موقف الاتحاد الأوروبي من مجلس معايير المحاسبة الدولية خلال الأزمة المالية العالمية؛

– التعرّف على الطرق التي اتبعها الاتحاد الأوروبي للتأثير على محتوى المعايير خلال الأزمة؛

– تبيين موقف مجلس معايير المحاسبة الدولية من الضغوطات الأوروبية وكيفية تأثيرها على المعايير.

منهج الدراسة

من أجل توضيح موقف الاتحاد الأوروبي من مجلس معايير المحاسبة الدولية خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وردود فعل هذا الأخير، اتبعنا منهجا وصفيا تحليليا اعتمدنا فيه على مجموعة تقارير، بيانات منشورة، رسائل وخطابات للأطراف ذوي العلاقة، إضافة إلى الأدبيات التي تناولت مواضيع مشابهة.

محاور الدراسة

تم تقسيم هذه الورقة البحثية كما يلي:

1- النظام المؤسساتي لمجلس معايير المحاسبة الدولية؛

2- مجلس معايير المحاسبة الدولية والتأثيرات السياسية؛

3– تبني الاتحاد الأوروبي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي؛

4– الأزمة المالية العالمية والجدل حول معايير المحاسبة الدولية؛

5 – التفاعل بين الاتحاد الأوروبي ومجلس معايير المحاسبة الدولية خلال الأزمة.

1- النظام المؤسساتي لمجلس معايير المحاسبة الدولية

يتم إعداد المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS[2] ضمن نظام يعتمد على خبرات الأفراد والهيئات ويسعى إلى الحفاظ على استقلاليته من خلال مجموعة إجراءات تنظيمية صارمة، فمجلس معايير المحاسبة الدولية هو "الهيئة المستقلة المختصة في صياغة معايير المحاسبة داخل مؤسسة IFRS"[3]، هذه الأخيرة هيئة خاصة مبنية على توازن مخطط بحذر بين مجموعة من الهيئات الداخلية، وتمثل "منظمة مستقلة غير ربحية تعمل من أجل المصلحة العامة، مهمتها تطوير مجموعة معايير محاسبية موحدة ذات جودة عالية، قابلة للفهم والتطبيق ومقبولة عالميا"[4]، يقع مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية (ولاية Delaware)، عرفت عدة إصلاحات وعمليات إعادة هيكلة منذ تأسيسها سنة 1973 أين كانت تعرف بمؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية.

الشكل 1: الشكل المبسط لهيكلة مؤسسة IFRS

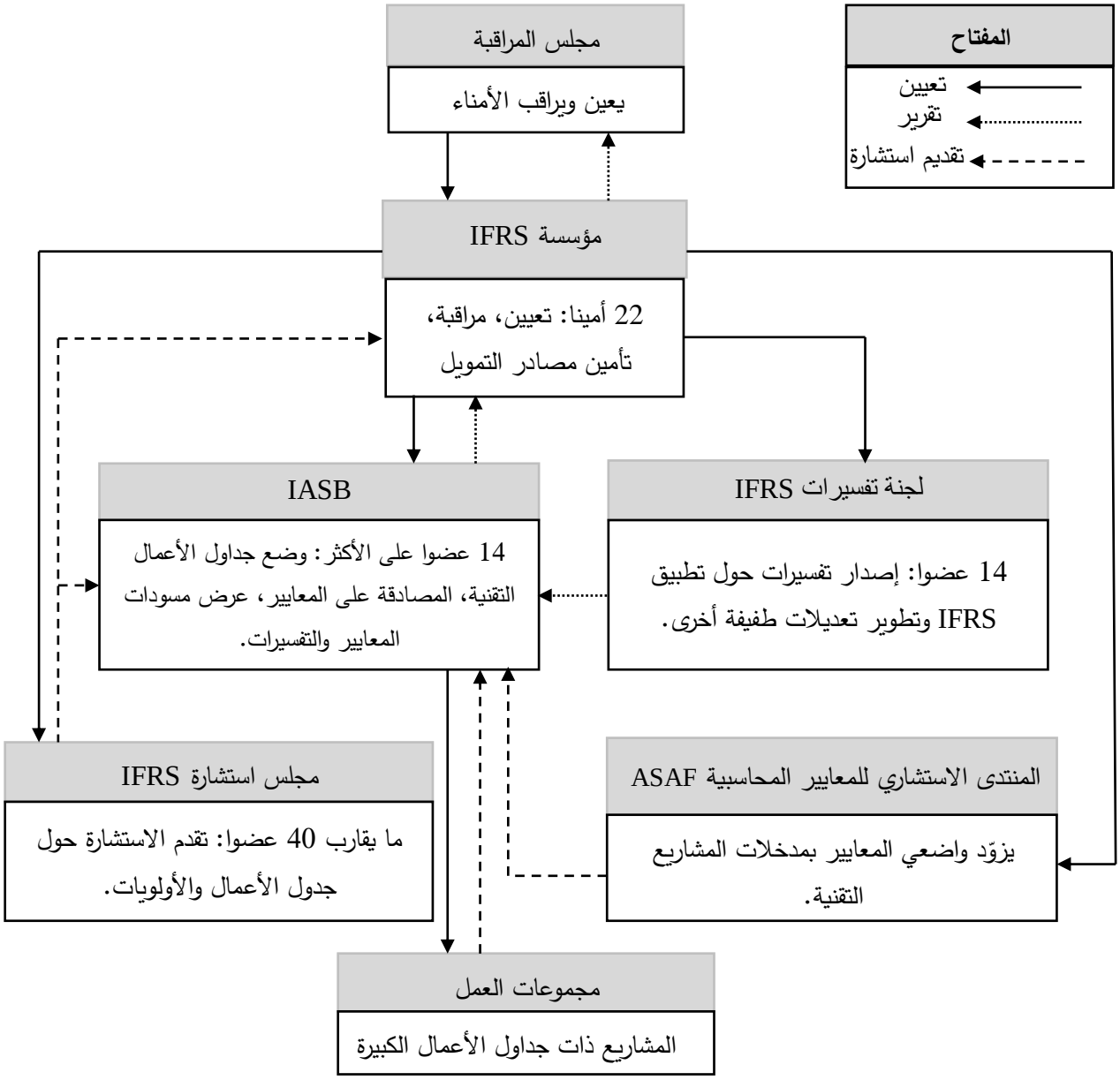

Source: https//www.ifrs.org/about-us/our-structure

تتكون مؤسسة IFRS من بنية هيكلية قاعدتها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الذي يشرف عليه ويراقبه أمناء المؤسسة (Trustees)، وهم بدورهم مسؤولون أمام مجلس مراقبة متكون من هيئات عامة، هذا الأخير ظهر في هيكل المؤسسة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. يوضح الشكل رقم 1 تمثيلا مبسطا للهيئات المكونة لمؤسسة IFRS والعلاقات فيما بينها من حيث التعيين، التقرير وتقديم الاستشارة.

ترتبط مختلف الهيئات المبينة في الشكل رقم 1 ببعضها البعض بعلاقات متداخلة من الصعب الإحاطة بها وإدراك كامل جوانبها، كما ترتبط بهيئات أخرى ومنظمات خاصة وعمومية بصفة رسمية وغير رسمية تتدخل خلال المراحل المختلفة لإصدار المعايير حسب موضوعها ومتطلباتها[5]، وفي كل الأحوال فإن الهيئات الرئيسية لمؤسسة IFRS هي: مجلس معايير المحاسبة الدولية، الأمناء ومجلس المراقبة.

1- 1- مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB: كان يعرف بلجنة معايير المحاسبة الدولية IASC إلى غاية عملية إعادة الهيكلة لسنة 2001، وهو منظمة خاصة مقرها لندن، يتكون من 14 عضوا يتم اختيارهم من قبل الأمناء بناء على خبرتهم المهنية، "مسؤولون على تطوير ونشر IFRS ومن ضمنها تلك المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يقومون بالمصادقة على تفسيرات المعايير المصدرة من قبل لجنة تفسيرات IFRS"[6]، ورغم تحديد القانون الأساسي لمؤسسة IFRS للتوزيع الجغرافي الملائم لأعضاء المجلس، فإنه ينص على عدم الانتقاص من شرعيته في حالة عدم الالتزام بهذا التوزيع في سبيل تعيين أعضاء أكثر كفاءة وخبرة[7].

أعضاء المجلس هم موظفون مدفوعو الأجر (12 منهم موظفون بالدوام الكامل لدى IASB) بينما يتلقى الأمناء أتعابا، وفي حين يتم تبرير العمل التطوعي في المنظمات المشابهة بالتركيز على المصلحة العامة وضمان الاستقلالية، فقد أرجع Chiapello & Medjad (2009) استخدام الموظفين الدائمين في IASB إلى متطلبات السوق المفتوح والبروز المستمر للتقنيات المالية المعقدة، حيث يؤدي ذلك إلى ضرورة وضع التنظيمات المتعلقة بالممارسات الجديدة بشكل سريع[8].

وقد تم عمليا انتقاد IASB بسبب سيطرة الأعضاء الأنجلوساكسونيين والشركاء السابقين لمكاتب التدقيق الكبرى عليه، حيث طالبت لجنة بازل للرقابة على البنوك BCBS بمراجعة عضوية المجلس في فيفري 2004 لأن 10 من 14 عضوا كانوا من خلفية أنجلوساكسونية، بحجة تأثير عدم توازن المجلس على الفهم الكافي وتبني وجهات نظر بديلة[9].

1- 2- الأمناء (trustees): "يكلّف الأمناء بالإشراف على ومراقبة مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولا يقومون بالتدخل في أي مسائل تقنية مرتبطة بمعايير IFRS"[10] ويشرفون كذلك على تمويل المؤسسة والذي يتأتى من 3 مصادر رئيسية: تبرعات من قبل الدول، تبرعات من قبل المكاتب المحاسبية الكبرى والدخل الذي تتحصل عليه المؤسسة من الاشتراكات، بيع المنشورات وترخيصات الملكية الفكرية (بلغت نسبة مساهمة كل

مصدر سنة 2018 على الترتيب: 54%، 17% و29%)[11]، ويحتفظ مجلس معايير المحاسبة الدولية بالسيادة التامة على قراراته دون تدخل الأمناء.

يتم المصادقة على تعيين الأمناء من طرف مجلس المراقبة، ويتم اختيارهم حسب مبدأ التمثيل الجغرافي، حيث تنص المادة 6 من القانون الأساسي لمؤسسة IFRS على أن "مجموعة الأمناء يجب أن تعكس توزيع الأسواق المالية العالمية والتنوع الجغرافي والخلفيات المعنية المختلفة"[12].

1-3- مجلس المراقبة (Monitoring Board): بدأ كمشروع مع ظهور بوادر الأزمة المالية العالمية سنة 2007، وتم تأسيسه سنة 2009 بهدف خلق رابطة قانونية بين الأمناء والهيئات العمومية لتعزيز المساءلة العامة لمؤسسة IFRS، مهمته "التأكد من قيام الأمناء بواجباتهم بالتوافق مع القانون الأساسي للمؤسسة، إضافة إلى المصادقة على تعيين وإعادة تعيين الأمناء"[13]. يتألف المجلس من هيئات الأسواق المالية المسؤولة عن وضع شروط شكل ومحتوى القوائم المالية[14]، بهدف السماح لمنظمي الأسواق التي تسمح أو تلزم المتعاملين فيها باستخدام IFRS بحماية المستثمرين بشكل أكثر فعالية، والحفاظ على نزاهة السوق وتكوين رأس المال.

نلاحظ من خلال ما سبق أن مؤسسة IFRS سعت من خلال تنظيمها المؤسساتي إلى إضفاء الشرعية على المعايير التي تصدرها اعتمادا على الخبرات المهنية، ورغم وجود تطبيق واسع للIFRS على المستوى الدولي، فإنه لا يستطيع ممثل أي حكومة أو دولة معينة الجلوس في اللجان المتخذة للقرارات، ويعكس هذا النمط التوجه الدولي إلى خوصصة وتفويض عملية صياغة التنظيمات المحاسبية إلى هيئات مستقلة تتميّز بالخبرة.

2- مجلس معايير المحاسبة الدولية والتأثيرات السياسية

مع الانتشار السريع والواسع للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، برز مفهوم الاقتصاد السياسي للمعايير المحاسبية، والذي يرتبط بالسلطة، حيث أنه خلال عملية وضع المعايير يتحتم على مجلس معايير المحاسبة الدولية التعامل مع تصادم مصالح الأطراف ذوي العلاقة[15]، وفي حين تدّعي مؤسسة IFRS استقلالية هيئاتها وشفافيتها، فإن مصطلح السلطة يظهر باستمرار مع كل جدل حول معيار معين، ومن أجل فهم الظروف التي تعمل بها السلطة والعوامل التي تحدّ من تأثيرها، يجب أخذ بعين الاعتبار النظام المؤسساتي الذي تتم فيه الصراعات والعمليات السياسية، حيث وضّح Cooper and Robson (2006) أن "الهيئات والأماكن التي تتم فيها صياغة اللوائح التنظيمية تؤثر على كل من مخرجات العملية وشرعية القواعد والممارسات الصادرة"[16].

فالسلطة لا تتعلق فقط بالقوة الاقتصادية أو القدرة القانونية على تسليط العقوبات، ولكن أيضا بالآثار غير الرسمية التي تتبع السعي للظهور كطرف "شرعي" أمام الأطراف ذوي العلاقة الأقوياء، في هذا الإطار، ينبغي هنا توضيح مفهوم "الشرعية" فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية، والذي يمكن النظر إليه من زاويتين:

– شرعية الإجراءات والتي تتأتى من "مدى عدالة العملية السياسية لاتخاذ القرار التي يتم من خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات"[17]؛

– شرعية التأثير التي "تظهر عندما يسمح واضع المعايير للأطراف ذوي العلاقة بالتدخل في عملية صياغة المعايير، مما يمكّنه من الحصول على دعم هذه الأطراف باعتباره مستجيبا لمصالحها"[18].

وعلى هذا الأساس فإن معايير الإبلاغ المالي الدولية شائعة الاستخدام تستمد شرعيتها من خلال شفافية عملية صياغة المعايير التي تحرص عليها الهيئة المصدرة، وكذا من خلال مرحلة الاستشارة واستقبال التعليقات على مسودات المعايير، والتي تمكّن الأطراف ذوي العلاقة من إبداء رأيهم فيها قبل إصدارها.

من المفروض إذن أن تكون عملية الاستشارة "طريقة شفافة تأخذ بعين الاعتبار مجموعة واسعة من وجهات النظر، وتستعمل كميكانيزم لإدراج مدخلات الأطراف ذوي العلاقة في عملية صياغة المعايير، يلجأ إليها مجلس معايير المحاسبة الدولية من أجل إضفاء الشرعية والحصول على رأي الخبرة المهنية"[19]، كما تمكنّه من الاستماع لجميع الأطراف ذوي العلاقة وأن يأخذ بعين الاعتبار أي احتجاج محتمل، ما يسمح له في كثير من الأحيان من تعديل موقفه حسب ذلك، رغم كونه هو من يقوم بصياغة المعايير والمصادقة عليها بأغلبية 9 من 14 صوتا. بعبارة أخرى، يوفر المجلس شفافية أكثر للتعويض عن النقص الواضح في التمثيل الديمقراطي، حيث يستشير ويستمع بشكل واسع لكن يتخذ القرارات بمفرده.

نتج عن هذه الطريقة سعي الأطراف ذوي العلاقة إلى ممارسة ضغوطات على مجلس معايير المحاسبة الدولية في مرحلة الاستشارة، بهدف تغيير محتوى المعايير حسب مصالحهم الخاصة، ومفهوم الضغط أو الضغط السياسي على الهيئة المصدرة للمعايير تم تعريفة على أنه "الإجراءات التي تتخذها الأطراف ذوي العلاقة من أجل التأثير على الهيئة الواضعة للقواعد"[20].

أكدت العديد من الدراسات في هذا الإطار أن الأطراف ذوي العلاقة هم الذين يحرّكون عملية وضع IFRS، حيث تعكس طريقة عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية بشكل خاص الممارسات المحاسبية البريطانية والأمريكية من حيث تركيزها على الاستقلالية عن الحكومة، هيمنة مكاتب المحاسبة الكبرى وخدمة مصالح الشركات متعددة الجنسيات، وحسب Hopwood (1994) فإن أحد أهم الحوافز وراء تأسيس IASB هو دخول المملكة المتحدة إلى المجتمع الاقتصادي الأوروبي، حيث نتج عن ذلك تخوّف الجانب البريطاني من فرض التنظيمات والقوانين الحكومية الأوروبية وتأثيرها على مهنة المحاسبة البريطانية، فسعت لمواجهة هذا التهديد من خلال المساعدة على تطوير تنظيمات محاسبية عالمية تعكس الممارسات الأنجلوساكسونية[21].

من جهة أخرى، تقترح بعض الدراسات أن مجلس معايير المحاسبة الدولية كان ناجحا في مقاومة التأثيرات السياسية في وضع IFRS رغم قيام الاتحاد الأوروبي بممارسة تأثير قليل على المخرجات في المراحل

الأخيرة من عملية وضع بعض المعايير[22]، إلا أن التأثيرات السياسية تزايدت بعد الأزمة المالية العالمية، فمثلا توصل Arnold (2009) إلى أن الضغوطات دفعت بمجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أخذ بعين الاعتبار متطلبات الاستقرار المالي في معاييره[23]، وكذلك لاحظ Chiapello and Medjad (2009) أن الاتحاد الأوروبي اتخذ خطوات لاسترجاع بعض السلطة على عملية وضع المعايير[24]، فرغم تخلّي الاتحاد الأوروبي عن النفوذ السياسي المباشر من خلال تفويض عملية صياغة المعايير المحاسبية إلى هيئة خاصة ليس لديه أي سلطة مباشرة عليها، فقد وفّر هذا التحوّل الدعم الضروري لشرعية مجلس معايير المحاسبية الدولية في توريده العالمي لـIFRS، وبالتالي أعطى الاتحاد الأوروبي نوعا من السلطة على المجلس، فهو إذن اشترط استقلالية الهيئة المصدرة للمعايير من أجل قبول تبني مخرجاتها، ثم أخذ بشكل أو بآخر يؤثر على هذه الاستقلالية.

بناء على ما سبق، فإن التأثير السياسي كان دائما جزءا من بيئة عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية، إلا أن مدى بروزه في مخرجات عملية صياغة المعايير، وكذا مدى تأثيره على جودتها هي أمور يصعب تحديدها، كما يصعب الإحاطة بكل الأطراف ذوي العلاقة وكيفية تأثيرهم على المجلس وطبيعة علاقاته بهم.

3- تبني الاتحاد الأوروبي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

اعتمد الاتحاد الاوروبي إلى غاية سنة 2002 على سياسة إحداث التوافق بين الأطر المحاسبية للدول الأعضاء من خلال إصدار توجيهات تترك لها درجة من الحرية للحفاظ على تقاليدها الوطنية[25]، إلا أنه في سنة 2002 تم إصدار لائحة تفرض توحيدا إلزاميا للحسابات المجمعة للشركات المدرجة في البورصة من خلال إلزام الدول الأعضاء بتطبيق المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ابتداء من سنة 2005.

3-1- أسباب تبني الاتحاد الأوروبي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

من أهم الأسباب التي دفعت بالاتحاد الأوروبي إلى تسريع عملية التوحيد المحاسبي ما يلي:

- الرغبة في إنشاء سوق موحد للخدمات المالية خلال تلك الفترة: ففي بداية التسعينات بدأت كبرى الشركات الأوروبية في السعي إلى إدراج أسهمها في الأسواق المالية العالمية، وواجهت صعوبات تتعلّق بعدم قبول حساباتها في بعض هذه الأسواق[26]، ما أنقص من فعالية الأسواق المالية الأوروبية.

- تمسك العديد من البلدان الأوروبية على غرار ألمانيا وفرنسا بحجة السيادة الوطنية في رفضها لمحاولات التوحيد المحاسبي باستعمال تشريعات بلدان أخرى، ما تسبب في انقسام أدى إلى شل عملية التوافق وما جعل هذه البلدان أكثر انفتاحا لاحقا هو الرغبة في الاتحاد ضد سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على عملية صياغة المعايير المحاسبية[27]، وهكذا وافقت الدول الأعضاء على هذه الخطوة لأن مجلس معايير المحاسبة الدولية يصدر معايير عالمية أقل استفزازا للبلد المضيف من معايير بلد أجنبي.

– قضية التمويل: في مقابل عدم السيطرة على عملية وضع المعايير، يمكّن تفويض مجلس معايير المحاسبة الدولية بصياغة المعايير المحاسبية الدول الأعضاء من تطبيق معايير ذات شرعية دولية دون تحمّل تكاليف إصدارها[28]، وبما أن الأطراف ذوي العلاقة ليس لديهم أي إشكال في قبولها، فإن تطبيقها سيكون أقل إجهادا، وبالتالي ستكون أقل تكلفة.

من هذا المنظور، يمكن وصف استخدام الاتحاد الأوروبي لـIFRS كنوع من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مصمم ليناسب زمن العولمة ومبرر بالبحث عن الفعالية، إلا أن مثل هذا الانتداب التنظيمي يتطلب إنشاء هيئات مراقبة (وهنا تظهر التكاليف غير المباشرة)، ونتيجة لذلك يحاول الاتحاد الاوروبي استغلال مرحلة الدعوة للتعليق على مسودات المعايير من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتي تعتبر جزءا من الاجراءات القانونية لإصدار وتعديل IFRS، وهذا لمحاولة استعادة جزء من السلطة المفوّضة للهيئة الخاصة، إلا أن ذلك مكلف جدّا، لأن الاستعداد الدائم والضغط الكبير في هذه المرحلة مطلوب من أجل إسماع صوته.

3-2- إجراءات تبني الاتحاد الأوروبي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

تبني IFRS من قبل الاتحاد الأوروبي تسبقه إجراءات معقدة إلى حد ما، من خلال عملية تهدف إلى جعل تنظيم معين مصادقا عليه من طرف اللجنة الأوروبية وهو ما يعرف بمصطلح Comitology، تبعا لهذه العملية، فإن تبني أي IFRS من قبل الاتحاد الأوروبي يمر بالثلاث خطوات التالية[29]:

– يتم مراجعة المعيار من وجهة نظر تقنية من قبل المجموعة الاستشارية الأوروربية للتقرير المالي EFRAG والتي تفحص مدى توافقه مع الإطار المفاهيمي لتوجيهات الاتحاد الأوروبي؛

– يتم عرض المعيار بعدها رفقة تعليقات EFRAG على لجنة التنظيم المحاسبي ARC المتكونة من ممثلين عن الدول الأعضاء؛

– في حالة الموافقة، يمكن للجنة الأوروبية إصدار لائحة الاعتماد.

هذا، ولا يمكن تطبيق معيار ما في الاتحاد الأوروربي حسب التنظيم إلا إذا استوفى الشروط التالية[30]:

– ألا يكون متناقضا مع مبدء "الحقيقة والعدالة" الجوهري المنصوص عليه في التوجيهات المحاسبية الرابعة والسابعة (4th and 7th Acccounting Directives)؛

– أن يقود إلى المصلحة العامة الأوروبية؛

– أن يتوافق مع خصائص قابلية الفهم، الملاءمة، الموثوقية والقابلية للمقارنة المطلوبة في المعلومة المحاسبية المستخدمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية وتقييم أداء الإدارة.

يرى Van Hulle (2004) أن الشرطين الأول والثاني يتعلقان بالمعرفة المحاسبية والحكم المهني، بينما يتخذ الشرط الثاني طابعا سياسيا[31]، حيث أن المصلحة العامة الأوروبية قد لا تتفق مع مصالح الأطراف الأخرى ذوي العلاقة، كما أن رؤية طرف معين للمصلحة العامة قد يكون نسبيا.

من خلال ما سبق، فقد أسند للمجموعة الاستشارية الأوروبية للتقرير المالي EFRAG مهمة ثقيلة، كونها هي الأخرى هيئة خاصة من ناحية التمويل والإدارة، ليس للجنة الأوروبية أي سلطة عليها، تعمل بشكل جد مشابه لمجلس معايير المحاسبة الدولية مع هيكل ذو بنية ثنائية ونفس تقسيم المهام، لديها مجلس إشراف يتكون من 24 عضوا يتم تعيينهم من قبل المنظمات التي أسست وتمول EFRAG[32]، أما مجموعة الخبراء التقنيين TEG فيصل عدد أعضائها إلى 16 عضوا ينتمون إلى مناطق جغرافية متوازنة من الاتحاد الأوروبي، ومن بين 15 عضوا في سنة 2018، ينتمي 6 إلى الـ4 Big أو عملوا في أحدها لفترة ما[33].

من جهة أخرى، فإنه رغم كون التدخل المتزايد للقطاع الخاص موجة عامة في مختلف المجالات، فإن للمحاسبة خصوصيات تجعلها قطاعا حساسا، بسبب بعض المتطلبات التي قد لا يأخذها واضعو المعايير الخواص بعين الاعتبار، فرغم خدمة المحاسبة للاحتياجات الإعلامية للمستثمرين، فهي تستعمل أيضا كوسيلة للحد من الربح غير الشرعي إضافة إلى الأغراض الضريبية، وهي متطلبات تمثل احتياجات الدولة، لكنها ليست ضمن أولويات مجلس معايير المحاسبة الدولية، نظرا لكون المحاسبة المالية ومحاسبة الضرائب منفصلتان في البلدان الأنجلوساكسونية التي انبثق عنها المجلس، على العكس من فرنسا (وبدرجة أقل ألمانيا) أين تم استعمال نفس مجموعة الحسابات لفترة زمنية طويلة للغرضين معا[34]، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى إعطاء فرصة للبلدان الفرانكوفونية الأعضاء لفصل المحاسبة المالية عن الضريبية قبل إلزامها بتطبيق IFRS بشكل شامل[35].

4- الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والجدل حول معايير المحاسبة الدولية

أثار استخدام القيمة العادلة وبالخصوص للأدوات المالية العديد من الجدل منذ صدور معيار المحاسبة الدولي IAS39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس سنة 1998، والذي أصبحت من خلاله القيمة العادلة أساسا ومقياسا هاما للاعتراف وللقياس عند المعالجة المحاسبية للعمليات المالية، واحتدم الجدل وبلغ أشده مع بروز بوادر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث ساد اعتقاد كبير بأن أحد أسباب الأزمة هو تبني معايير المحاسبة الدولية لمفهوم القيمة العادلة، بنى أصحاب هذا الاعتقاد حجتهم على ما يلي[36]:

- أدى الارتفاع الكبير لأسعار العقارات قبل نشوء الأزمة إلى ارتفاع القيمة العادلة للأدوات المالية الناشئة عن توريق قروض الرهن العقاري، وهو ما أدى بدوره إلى ارتفاع كبير في أرباح المؤسسات المالية الحائزة على هذه الأدوات والمطبقة للمعايير المحاسبية الدولية نتيجة لاعترافها بمكاسب الحيازة الناتجة عن إعادة تقييم هذه الأدوات في قائمة الدخل، ولنا أن نتخيل الخسائر التي لحقت بهذه المؤسسات بعد الانخفاض الكبير في أسعار العقارات؛

– وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، يكون الإفصاح عن أغلب البيانات المتعلقة بعمليات التوريق ضمن الإيضاحات الواردة في الملحق المرفق بالقوائم المالية، ورغم الإشارة إلى أن هذه الإيضاحات تعدّ جزءا من القوائم المالية، إلا أن الكثير من مستخدمي هذه القوائم لا يقرؤونها، كما أنها قد تكون متداخلة مع بيانات أخرى فضلا عن كون معظمها بيانات وصفية لا يمكن بيان تأثيرها على المركز المالي.

إلا أن هناك من يعتقد غير ذلك، حيث تم الدفاع عن القيمة العادلة من قبل العديد من المنظمات المهنية خلال الأزمة، بحجة توفيرها لتقييم محاسبي أكثر موضوعية وفي الوقت المناسب، وهو ما كان بالنسبة لهم أكثر أهمية من تقلبات الدورة الاقتصادية والاستقرار المالي، بينما تبنى آخرون نظرة إيجابية، حيث ادعوا أن القيمة العادلة أتاحت للأسواق والمنظمين معرفة أفضل بالوضعية الحقيقية للمؤسسات المالية، فخلال الأزمة المالية العالمية أصبح من الواضح نقص الثقة في قيم الأصول المسجلة بالتكلفة التاريخية، وبرزت ضرورة وجود طريقة تقييم أكثر شفافية للتفرقة بين المؤسسات المالية المتضررة وغير المتضررة، والتخلي عن القيمة العادلة يعني انتقال عدوى عدم الثقة بين البنوك بما أن المتعاملين في السوق يعاملون كل البنوك بنفس كمية الحذر[37].

لا نهدف من خلال دراستنا هذه إلى الحكم على مدى صحة مساهمة المعايير المحاسبية ومحاسبة القيمة العادلة بالتحديد في الأزمة المالية العالمية، بل يتركز اهتمامنا على كيفية تأثير هذا الجدل على تعامل الاتحاد الأوروبي مع IASB، والصراع السياسي الذي احتدم حول الشكل الملائم للمعايير منذ بداية الأزمة.

5– التفاعل بين الاتحاد الأوروبي ومجلس معايير المحاسبة الدولية خلال الأزمة

رأينا من خلال تناولنا لكيفية تبني الاتحاد الأوروبي لـIFRS أن الطريقة الوحيدة التي يمكنه من خلالها إسماع صوته في عملية صياغة المعايير هي عبر الضغط على مجلس معايير المحاسبة الدولية خلال مرحلة الاستشارة، أو من خلال رفض المعايير التي يصدرها هذا الأخير، وتبعا لذلك نحاول في هذا الجزء تتبع موقف الاتحاد الأوروبي من المعايير المحاسبية قبيل وخلال الأزمة، كما نتطرق إلى رد فعل IASB في كل مرة.

5–1– موقف الاتحاد الأوروبي من معيار المحاسبة الدولي رقم 39 (IAS 39)

بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية العمل على تطوير IAS39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس سنة 1988 ولم يتمكن من التوصل إلى اتفاق حول شكله النهائي حتى سنة 2005[38]، وينص المعيار بشكل أساسي على التوجه فيما يخص الأدوات المالية من محاسبة التكلفة التاريخية التي تعتمد على إظهار الأصول في الميزانية بتكلفة الشراء، الأصلية إلى محاسبة القيمة العادلة التي تتطلب تقييم الأصول الظاهرة في الميزانية بقيمتها السوقية، وعلى هذا الأساس يتم تقييم الأدوات المالية المحتفظ بها لفترات طويلة (غير الموجهة للمتاجرة) تحت نموذج التكلفة التاريخية بتكلفة حيازتها، ولكن تحت IAS39 يتم المحاسبة عليها بالقيمة العادلة، وفي حالة عدم وجود سوق جاهز لهذه الأدوات، يتم تقييمها بناء على تقديرات القيمة السوقية باستخدام نموذج رياضي.

أثار إصدار المعيار جدلا واسعا قبل الأزمة المالية العالمية، وصراعات شديدة خلال مرحلة الصياغة حيث تمسّك المدافعون عن القيمة العادلة بالمعيار، بحجة توفيره تقييما أكثر شفافية وقابلية للمقارنة ضمن الميزانية، بينما تحجج منتقدوه بتسببه في تقلبات كثيرة في الحسابات من خلال عكس تغيرات الأسعار قصيرة المدى في الأسواق بشكل مباشر في المحاسبة، إضافة إلى انعدام الثبات في النماذج الرياضية المستخدمة في التقييم من منشأة إلى أخرى[39]، ومن جهته عبّر البنك المركزي الأوروبي عن مخاوفه حول "وجود نتائج للقيمة العادلة على المستوى الكلي من خلال تأثير تقلبات ميزانيات البنوك على قدرتها على الاستجابة للأزمات المالية"[40] زيادة على إعطاء البنوك مساحة واسعة لممارسة المحاسبة الإبداعية[41] ورفع مؤشراتها المالية[42].

بالتوازي مع ذلك، تصاعدت المخاوف بشأن تبني المعيار في الاتحاد الأوروبي بين الدول الأعضاء ففرنسا على سبيل المثال كانت من أشد المعارضين إلى درجة قيام الرئيس الفرنسي آنذاك جاك شيراك بإرسال رسالة إلى رئيس الاتحاد الأوروبي، يعبّر فيها عن قلقه بأن المعايير المحاسبية الدولية لا تأخذ بعين الاعتبار المصالح الأوروبية[43]، ما ترجم التوتر بسبب عدم امتلاك الاتحاد الأوروبي للتأثير الكافي على IASB.

تزامنت هذه المخاوف مع استعداد الاتحاد الأوروبي لتبني IFRS ابتداء من سنة 2005، ونتج عن ذلك حصول جميع المعايير المحاسبية الصادرة عن IASB قبل تاريخ 2004 على مصادقة الاتحاد الأوروبي باستثناء IAS39 [44]، مثل ذلك صفعة لـIASB حيث أن عدم تبني البنوك اللأوروبية لكافة المعايير يمثل تشكيكا في فعاليتها، خصوصا في تلك المرحلة المبكرة من تبني الاتحاد الأوروبي لـIFRS.

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية نتيجة لذلك بإدخال تعديلين رئيسيين على المعيار في نوفمبر 2004، وقام الاتحاد الأوروبي رسميا بالمصادقة عليهما في ديسمبر 2005، ويتعلق كلاهما باعتراضات الاتحاد الأوروبي[45]:

– التعديل الأول تعلّق بما أطلق عليه التطبيق الكامل للقيمة العادلة، حيث تحججت اللجنة الأوروبية بعدم قبول توجيه الاتحاد الأوروبي الرابع لمكافحة غسل الأموال (Forth Directive) للتطبيق الكامل للقيمة العادلة لجميع الالتزامات، لهذا، فإن هذه المعالجة المحاسبية ستكون غير متوافقة مع قوانين الاتحاد الأوروبي ولا يمكن السماح للشركات باستخدامها؛

– أما التعديل الثاني فيتعلق بمخصصات محاسبة التحوّط، فبعد العديد من الضغوطات خاصة من قبل بنوك أوروبية، قبل المجلس حجة أن مقترحات محاسبة التحوّط الواردة في المعيار ستجبر البنوك الأوروبية على إجراء تغييرات غير متكافئة ومكلفة لأصولها والتزاماتها ولنظمها المحاسبية، وسيخلق تقلبات غير مضمونة.

نلاحظ من خلال ما سبق أن مجلس معايير المحاسبة الدولية خضع للضغوطات الممارسة عليه في مرحلة مبكرة من تبني الاتحاد الأوروبي لـIFRS، وحتى قبل ظهور الأزمة المالية العالمية، وفي حين لا يمكن

للاتحاد الأوروبي تغيير المعايير بصفة رسمية، فإن طريقة الضغط السياسي التي اتخذها أتت بنتائجها، إلا أن الموقف الرسمي للمجلس حاول التقليل من دور الصغوطات السياسية في قراراته، في حين حذّر David Tweedie رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية آنذاك عقب قرار الاتحاد الأوروبي بقبول المعيار من أنه "إذا كانت الضغوط السياسية الوطنية أو الاقليمية يمكنها أن تلغي المعايير التي تم تطويرها من خلال المداولات المفتوحة، فإن ذلك سيؤثر على ثبات وجودة المعايير المحاسبية التي تتطلبها الأسواق العالمية"[46].

5-2- الأزمة المالية والمطالبات الأوروبية بإعادة تصنيف الأصول المالية

مع بروز الأزمة المالية العالمية، عاد الجدل حول القيمة العادلة ومتطلبات القياس والتصنيف التي جاء بها IAS39 إلى الواجهة الأوروبية، ونتناول في هذا الجزء موقف الاتحاد الأوروبي عند بداية الأزمة وردة فعل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

5-2-1- المطالبات الأوروبية بإعادة تصنيف الأصول المالية

أهم ما ميّز موقف الاتحاد الأوروبي مع اندلاع الأزمة ما يلي:

– في 05 فيفري 2008: أصدر البرلمان الأوروبي تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية حول مجلس معايير المحاسبة الدولية دعا فيه إلى الحدّ من نطاق القيمة العادلة[47].

– أدى سقوط بنك Lehman Brothers في سبتمبر 2008 إلى موجة من الهلع، وتصاعدت الانتقادات الموجهة لمعايير IFRS المرتبطة بالأدوات المالية، حيث لم يعد النقاش يدور حول الحد من القيمة العادلة في الأسواق ذات السيولة المنخفضة فقط، بل وصل إلى الدعوة إلى التخلي عن استخدامها مرة واحدة[48]، وأصبح واضحا أن السياسيين لن يقفوا مكتوفي الأيدي ويشاهدوا ميزانيات البنوك تتدهور، فتركزت الانتقادات حول موضوع إعادة تصنيف الأدوات المالية، حيث أن إعادة تصنيف الأصول من طريقة القيمة العادلة إلى التكلفة التاريخية كان مسموحا به في بعض الحالات النادرة تحت المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة قبولا عاما US GAAP، وهو ما اعتبرته المؤسسات المالية الأوروبية ميزة للبنوك الأمريكية في هذه الظروف الصعبة.

– خلال قمة مجموعة الثمانية لسنة 2008، وبعد أقل من أسبوع من سقوط بنك Lehman Brothers، اتفق قادة كل من فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، وإيطاليا إضافة إلى رئيس البنك المركزي الأوروبي ورئيس اللجنة الأوروبية على وضع خطة لمواجهة المشاكل المحاسبية العالمية، الخطة ركزت على حاجة IASB للتصرف بسرعة، حيث جاء في بيان الاجتماع: "سوف نحرص على عدم حرمان المؤسسات المالية الأوروبية من أي امتيازات في مقابل منافسيها الدوليين في مجال القواعد المحاسبية وتفسيراتها، إذ يجب أن يمنح للمؤسسات المالية الأوروبية نفس القواعد لإعادة تصنيف الأدوات المالية من القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، بما فيها تلك التي تم حيازتها وإصدارها سابقا"[49].

– في أكتوبر 2008، تصاعد الضغط على IASB لتخفيف القواعد على تقييم الأدوات المالية، وانتشرت شائعات بأن اللجنة الأوروبية ستقوم بحذف بعض الأجزاء الخاصة بالتقييم من IAS39 أو حتى تكوّن هيئة لصياغة المعايير خاصة بها، وتتخلى عن مجلس معايير المحاسبة الدولية نهائيا[50].

5-2-2- رد فعل مجلس معايير المحاسبة الدولية

تبعا للضغوط الأوروبية، قام أمناء مؤسسة IFRS باتخاذ قرار بتجاوز عملية الاستشارة المعتادة عند تعديل معيار، والسماح لـIASB بإدخال تعديلات مباشرة على كل من IAS39 وIFRS7[51] (هذا الأخير يغطي الأدوات المالية: الإفصاح)، وفي 13 أكتوبر 2008، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعايير المعدلة التي تسمح للبنوك بإعادة تصنيف الأدوات المالية من أساس القيمة العادلة إلى أساس القيمة التاريخية[52]، وبذلك، يمكن للبنوك التي تطبق IFRS تجنب الاعتراف بخسائر غير حقيقية على الأدوات المالية المعاد تصنيفها، وقد صادق الاتحاد الأوروبي بعد يومين على هذه التعديلات، والتي تماشت مع دعوات مجموعة الثمانية للتصرّف السريع، في حين تم تجاهل واحدة من أهم المراحل المتعارف عليها في إعداد المعايير، وهي مرحلة الاستشارة وتلقي التعليقات، ودل ذلك على مدى تأثر المجلس بكل ذلك الضغط السياسي حوله.

بالرجوع إلى تقرير مؤسسة IFRS لسنة 2008 (كانت تسمى حينها مؤسسة IASC)، تم تبرير القرار بالحصول على توجيهات وإفصاح أحسن، حيث ورد في التقرير: "لو لم يتصرف الأمناء وبعدهم مجلس معايير المحاسبة الدولية بالطريقة التي تصرفوا بها، لحدث تغيير قد يؤدي إلى وضعية تنعدم فيها الإرشادات والقواعد حول توقيت إجراء عمليات إعادة التصنيف هذه، زيادة على عدم وجود توجيهات للإفصاحات المطلوبة، ما قد يؤدي إلى حدوث المزيد من التضارب بين IFRS وUS GAAP"[53].

5-3- دفع الاتحاد الأوروبي إلى المزيد من التعديلات

رغم استجابة مجلس معايير المحاسبة الدولية للضغوطات الأوروبية المنادية إلى تمكين المؤسسات المالية من إعادة تصنيف الأدوات المالية، استمر الاتحاد الأوروبي في الدفع نحو المزيد من التعديلات، نتناول فيما يلي تفاصيل هذا الموقف إلى جانب توضيح رد فعل مجلس معايير المحاسبة الدولية عليه.

5-3-1- الموقف الأوروبي الداعي إلى المزيد من الاصلاحات

في رسالة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية يعود تاريخها إلى أكتوبر 2008، دعت اللجنة الأوروبية واضعي المعايير إلى "تطوير حلول فيما يخص التزامات الديون المكفولة وتعديل قواعد تدهور قيمة الأصول، وطالبت اللجنة بتطبيق التغييرات قبل ديسمبر 2008 ليتمكن معدو القوائم المالية الأوروبيون من استعمال القواعد الجديدة في تلك السنة"[54].

من جهة أخرى، تعتبر قمة مجموعة العشرين حول الأسواق المالية والاقتصاد العالمي من بين أكبر الأحداث التي تجمع أهم سياسيي العالم، وفي سنة 2008 تم عقدها في شهر نوفمبر وكانت الأزمة المالية العالمية من أهم محاورها، وبالرجوع إلى إعلان القمة الصادر في 15 نوفمبر 2008، اتفق القادة على دعوة واضعي المعايير المحاسبية إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية في القريب العاجل، مع تحديد مجموعة من المناطق التي تحتاج إلى التعديل، بما فيها التوجيهات حول طرق تقييم الأوراق المالية وتوضيح نقاط ضعف في المحاسبة والافصاح للمعايير المتعلقة بالمعاملات خارج الميزانية[55].

قام الاتحاد الأوروبي عقب القمة بإنشاء مجموعة خبراء لدراسة الأزمة، أصدرت هذه المجموعة ما عرف بتقرير De Larosière في فيفري 2009، دعت فيه مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى الانفتاح أكثر على وجهات النظر للمجتمعات التنظيمية، الرقابية ومجتمعات الأعمال، وجعل بنيتها الإدارية أكثر استجابة، انفتاحا، مسؤولية وتوازنا، كما دعا المجتمع الدولي إلى وضع قيود على تطبيق مبدأ القيمة العادلة[56].

زيادة على ذلك، متأثرين بقرار واضع المعايير المحاسبية الأمريكي FASB بتخفيف القواعد المتعلقة بالقيمة العادلة وتدني قيمة الأصول، دعا وزراء الاقتصاد والشؤون المالية الأوروبيون في أفريل 2009 (في اجتماع غير رسمي) مجلس معايير المحاسبة الدولية لإدخال التغييرات اللازمة على القيمة العادلة، وضمان حرية أكبر للأطراف المتأثرة باختلاف القواعد[57].

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مهنة المحاسبة الأوروبية دافعت بشكل صريح عن محاسبة القيمة العادلة فرغم المواقف السياسية الواضحة للبدان الأروبية، وجهت الفدرالية الأوروبية للمحاسبين FEE (ممثل تجمعات المحاسبين والمدققين لـ33 بلدا أوروبيا) رسالة إلى المجموعة الاستشارية للأزمة المالية لمجلس معايير المحاسبة الدولية بتاريخ 1 أفريل 2009، جاء فيها "نحن مع الرأي القائل بأن آثار تقلبات الأسواق الحالية يتم الكشف عنها وليس التسبب فيها من خلال محاسبة القيمة العادلة، تقدّم القيمة العادلة قياسا للقيمة الموجودة بشكل موضوعي لحد كبير وفي الوقت المناسب، كما أن عدم التبليغ عن هذه القيم كان سيترك المستثمرين ومتخذي القرار أقل وعيا أو حتى غير واعين على الإطلاق بتحدّيات السيولة والقروض"[58].

5-3-2- رد فعل مجلس معايير المحاسبة الدولية على النداءات المطالبة بمزيد من الاصلاحات

رأينا في النقطة السابقة الموقف المعارض لتطبيق محاسبة القيمة العادلة لزعماء قمة العشرين المنعقدة في نوفمبر 2008، جاء هذا رغم قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية باتخاذ خطوة استباقية إدراكا منه لمدى الجدل الذي أثارته معاييره منذ اشتعال الأزمة، حيث أرسل رسالة إلى رئيس القمة جورج بوش قبل الاجتماع، دافع فيها عن القيمة العادلة، وأكد على الدعم الكبير الذي تلقته من المؤسسات الاستثمارية، مثل ICGN وCFA Institute، إضافة إلى بعض المنظمين والمراقبين (وتم ذكر على وجه الخصوص بنك فرنسا Banque

de France بسبب الموقف السياسي الفرنسي من القيمة العادلة والمعايير بصفة عامة)، وأكدّت الرسالة كذلك على الحاجة إلى المحافظة على عملية صياغة معايير مستقلة، حيث أن الإجراءات المتخذة خارج عملية الصياغة القانونية لتعديل محاسبة القيمة العادلة سوف تقوّض الثقة المهتزة أصلا في الأسواق المالية[59]، وعموما حملت مخرجات القمة عدة انتقادات وهو الأمر الذي توقعه مجلس معايير المحاسبة الدولية.

في نفس الإطار، واستجابة لدعوات الهيئات الرسمية المتزايدة لمجلس معايير المحاسبة الدولية لتعديل المعايير، قامت اللجنة الاستشارية للأزمة المالية FCAG التابعة للمجلس في أفريل 2009 باستنكار الضغط الكبير الموضوع على IASB للقيام بتغييرات سريعة غير متناسقة ومحددة على المعايير، خارج الإجراءات القانونية العادية لصياغتها، ففي حين أنه من الطبيعي –حسب اللجنة– للسلطات العمومية التعبير عن مخاوفها وإعطاء مدخلات لواضعي المعايير، يجب عليها أن لا تصف مخرجات محدّدة لعملية صياغة هذه المعايير[60].

وفي 24 أفريل 2009، أكد مجلس معايير المحاسبة الدولية أنه سيقوم باستبدال IAS39 بمعيار جديد (يتعلق الأمر بـIFRS9)، مع الوعد بنشر مقترح المعيار الجديد خلال ستة أشهر، وفي شهر جوان 2009، أكد رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية أن المقترح سوف يأخذ بعين الاعتبار المخاوف المتعلقة بتدني القيمة والقيمة العادلة، كما وعد بأن المجلس سوف يحرص على تمكين المؤسسات المالية في أوروبا من استعمال المعيار الجديد في قوائمها المالية لسنة 2009[61].

5-4- معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (IFRS9) وضغط الاتحاد الأوروبي

اعتُبر IFRS9 تغييرا محاسبيا ذو تأثير عال على العديد من الأطراف ذوي العلاقة في ظل الأزمة المالية، وقد استغرق الأمر من مجلس معايير المحاسبة الدولية أطول بكثير مما كان مخططا له من أجل التطبيق النهائي للمعيار (لم يبدأ تطبيق المعيار بصيغته النهائية إلا في جانفي 2018)، وهدف هذا التغيير إلى تصحيح العديد من حدود IAS39 من ضمنها تعقيد إرشاداته المحاسبية ونموذج الاعتراف بخسائر القيمة.

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الجزء الأول من مسودة المعيار في جوان 2009[62]، ففي البداية اقترح المجلس أنه إذا كان لأصل مالي تدفقات مالية مستقبلية قابلة للتقدير، مثل قرض، فإنه سيمكن تقييمها بالتكلفة المهتلكة، أما إذا كان من غير الممكن تقدير عوائدها المستقبلية، مثل محفظة أسهم أو مشتقات مالية، فإنه يجب أن تكون محل تقييم بالقيمة العادلة.

وتزامنا مع تلقي المجلس للتعليقات وتحضيره لباقي أجزاء مسودة المعيار الجديد، قامت لجنة بازل للرقابة على البنوك BCBS بإصدار مجموعة من المبادئ التوجيهية في أوت 2009 متعلقة بالمعيار قيد التحضير، وحسب اللجنة، فإن هذه المبادئ تعكس دروس محاسبية هامة من الأزمة وتساعد على وضع معايير تحسّن من منفعة القرارات وملاءمة التقرير المالي للأطراف الأساسيين ذوي العلاقة، زيادة إلى ذلك، هدفت مبادئ BCBS

إلى ضمان أخذ بعين الاعتبار المشاكل المتعلقة بالاستقرار المالي في خطة الاصلاحات المحاسبية[63]، وقام أعضاء مجموعة الـ20 بالمصادقة على هذه المبادئ في تقرير المجموعة في سبتمبر 2009 مشجعين مجلس معايير المحاسبة الدولية على أخذ بعين الاعتبار المبادئ التوجيهية للجنة بازل حول المعيار[64].

أدخل مجلس معايير المحاسبة الدولية عدة تغييرات مقترحة من قبل اللجنة الأوروبية في التعديل النهائي، كما قرر المجلس تأجيل تعديل يتعلق بكيفية محاسبة البنوك عن الخصوم المالية إلى غاية 2010، ووفقا للعديد من التحليلات فإن التأجيل يعود إلى تصاعد مخاوف سياسية حول بعض البنوك الفرنسية والألمانية والإيطالية ذات النشاطات الاستثمارية المصرفية الواسعة، حيث ستتضرر هذه البنوك من التغييرات التي ستجبرها على تحمّل خسائر هامة على محفظاتها من المشتقات المالية[65].

على هذا الأساس تم تطوير IFRS9 على ثلاث أجزاء: التصنيف والقياس، تدهور القيمة ومحاسبة التحوّط، وأصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مسودات للمناقشة والتعليق: سنة 2009، سنة 2011 وسنة 2013، قبل إصدار الأخير في 2014 مع تحديد 1 جانفي 2018 كتاريخ للتطبيق[66]، إلا أن تعديلات مجلس معايير المحاسبة الدولية خلال المسودات الثلاث لم تكن كافية لإرضاء اللجنة الأوروبية، حيث قامت الهيئة الاستشارية للجنة الأوروبية EFRAG بتأجيل المصادقة على الجزء الأول من المعيار الجديد المصدر في نوفمبر 2009 مع تحديد سنة 2013 لبدء التطبيق، وأعلنت أنها ستقوم بإعادة مراجعة الموضوع في جانفي 2010، لكن الشائعات أشارت إلى أن EFRAG فضلت الانتظار إلى غاية إتمام إصدار المعيار[67]، نتج عن قرار التأجيل عدم قدرة البنوك الأوروبية على تطبيق المعيار الجديد في حساباتها لسنة 2009، بينما يمكن للشركات خارج الاتحاد الأوروبي القيام بذلك، وبالتالي ورغم الدعوات الأوروبية المتكررة لتسريع التغييرات في IAS39، لم توافق اللجنة الأوروبية على المعيار المعدل لتصنيف وقياس الأصول المالية.

انتهى مجلس معايير المحاسبة الدولية من العمل على مشروع تدني قيمة الأصول لـIFRS9 في جويلية 2014 من خلال إدخال بعض التعديلات على مقترح سنة 2013 تبعا لعملية التشاور العامة، التعديلات كانت طفيفة، وتضمنت توضيحات حول تقييم مخاطر الائتمان الهامة وإرشادات حول تحديد الفروض[68].

نشرت مؤسسة IFRS رسائل التعليقات التي تلقتها خلال المراحل الاستشارية لإعداد IFRS9، ما يقارب 60% من هذه الرسائل كانت من هيئات أوروبية أو هيئات تهيمن عليها غالبية أوروبية[69]، وقد قام Hewa, Mala et Chen (2018) بتحليل محتوى 327 تعليق تلقاه IASB خلال مرحلة الاستشارة المتعلقة بنموذج خسائر القيمة المتضمن في IFRS9، وتم التوصل إلى أن IASB قد تأثر بالأطراف ذوي العلاقة خلال هذه المرحلة، إلا أن هذا التأثر كان حسب الدراسة نسبيا[70]، حيث حافظ المجلس على موقفه من محاسبة القيمة

العادلة، وبعد أخذ ورد، تحصّل المعيار على موافقة الاتحاد الأوروبي ويتم تطبيقة حاليا بإجمالي تعديلاته والتي كان آخرها في أكتوبر 2017[71].

خاتمة

يمكن حوصلة النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة على النحو التالي:

– بدأت الهيئات السياسية والمؤسسات المالية الأوروبية مع ظهور بوادر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في النظر إلى معايير المحاسبة الدولية كعامل مساهم في تضخيم الأزمة، وأصبحت تعتبر إعادة التحكم في صياغتها أمرا ضروريا؛

– أدى الاضطراب العام للأسواق المالية والصعوبات التي واجهت البنوك الأوروبية إلى التشكيك بمنطق السوق المالي واستقلالية واضعي المعايير؛

– اتخذ الاتحاد الأوروبي مجموعة من الاجراءات سعيا للتأثير من خلال التقارير، الخطابات والرسائل عبر أطراف أخرى (مجموعة العشرين ولجنة بازل)، وهدّد بالتخلي عن IASB ما لم يتم تعديل المعايير، كما قام بتحديد تواريخ معينة يجب على مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يقوم قبلها بإجراء تعديلات على IAS39؛

– رغم تمسك IASB بمحاسبة القيمة العادلة، فقد قدّم العديد من التنازلات، من بينها تجاوز عملية المشاورة لتعديل المعايير وتأجيل بعض التعديلات لمنح فرصة للمؤسسات المالية الأوروبية لتحقيق التوازن؛

– استخدم IASB في المقابل عددا من الاستراتيجيات لمقاومة أو التقليل من التأثير السياسي، حيث قام بالإعلان عن مخاوفة عبر اللجنة الاستشارية للأزمة المالية FCAG، وحذّر من أن الضغط سيؤثر على الثقة في الأسواق المالية، كما اتخذ اجراءات استباقية قبل اجتماع مجموعة العشرين للتأثير على النقاش.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 قد أدّت إلى حدوث إعادة توازن للقوى لصالح المصالح السياسية بين الأطراف ذوي العلاقة لإعداد معايير المحاسبة الدولية، وبما أن الأوروبيين لم يتمكنوا من السيطرة السياسية التامة على مجلس معايير المحاسبة الدولية، فإن هذا التأثير الظاهر للعناصر السياسية يُتوقع أن يستمر ويؤدي إلى المزيد من الصراعات.

الاختصارات المستعملة

ASAF : Accounting Standards Advisory Forum: المنتدى الاستشاري للمعايير المحاسبية.

ARC : Accounting Regulation Committee: لجنة التنظيم المحاسبي.

BCBS : The Basel Committee on Banking Supervision: لجنة بازل للرقابة على البنوك.

CFA : Chartred Financial Analyst: محلل مالي معتمد.

EFRAG : European Financial Reporting Advisory Group: الهيئة الاستشارية للإبلاغ المالي للجنة الأوروبية.

FASB : Financial Accounting Standards Board: مجلس معايير المحاسبة المالية.

FCAG: Financial Crisis Advisory Group: اللجنة الاستشارية للأزمة المالية.

FEE : Fédération des Experts-comptables Européens: الفدرالية الأوروبية للمحاسبين.

IAS : International Accounting Standards: معايير المحاسبة الدولية.

IASB : International Accounting Standards Board: مجلس معايير المحاسبة الدولية.

IASC : International Accounting Standards Committee: لجنة معايير المحاسبة الدولية.

ICGN : International Corporate Governance Network: الشبكة العالمية لحوكمة الشركات.

IFRS : International Financial Reporting Standards: المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

US GAAP:United States Generally Accepted Accounting Principles:المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة قبولا عاما.

ضبط الهوامش والمراجع

[1]القيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس) هي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل، على بينة من الحقائق، ويتعاملان بإرادة حرة.

[2]ضمن هذه الورقة، يتم استعمال اختصار IFRS للدلالة على معايير المحاسبة الدولية IAS الموضوعة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، والمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، إضافة إلى تفسيراتهما، والتي يتم تطبيقها في 166 بلدا ومقاطعة قانونية حسب إحصائيات المؤسسة لسنة 2018.

[3] IFRS Foundation. (2019). Who we are. Retrieved Juin 20, 2019 from https://www.ifrs.org/about-us/who-we-are/

[4] Ibid.

[5]من أجل التوسع في فهم الهيئات المتدخلة في عملية صياغة المعايير، يمكن الرجوع إلى تقرير سنة 2018 لمؤسسة IFRS متوفر على https://www.ifrs.org/-/media/feature/about-us/funding/annual-report-2018.pdf?la=en

[6]IFRS Foundation. (2019a). International Accounting Standards Board. Retrieved Juin 20, 2019 from https://www.ifrs.org/groups/international-accounting-standards-board/

[7] IFRS Foundation. (2018). Constitution. Retrieved Juin 18, 2019 from https://www.ifrs.org/-/media/feature/about-us/legal-and-governance/constitution-docs/ifrs-foundation-constitution-2018.pdf?la=en

[8]Chiapello, E., & Medjad, K. (2009). An unprecedented privatisation of mandatory standard-setting: The case of European accounting policy. *Critical perspectives on Accounting*, *20*(4), 448-468. p. 454.

[9]Ibid., p. 449.

[10] IFRS Foundation. (2019b). The Trustees of the IFRS Foundation. Retrieved Juin 21, 2019 from https://www.ifrs.org/groups/trustees-of-the-ifrs-foundation/

[11] IFRS Foundation. (2019c). Annual Report. Retrieved Juin 22, 2019, https://www.ifrs.org/-/media/feature/about-us/funding/annual-report-2018.pdf?la=en

[12]IFRS Foundation. (2018). op. cit.

[13]IFRS Foundation. (2019). op. cit.

[14]الهيئات التي لها تمثيل في مجلس المراقبة (سنة 2018): مجلس ولجنة الأسواق النامية والناشئة للمنظمة الدولية لهيئات سوق المال (IOSCO)، اللجنة الأوروبية (EC)، وكالة الخدمات المالية اليابانية (JFSA)، لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية (US SEC)، اللجنة البرازيلية للأوراق المالية (CVM)، لجنة الخدمات المالية الكورية (FSC) ووزارة المالية الصينية، لجنة بازل BCBS عضو مراقب.

[15]الأطراف ذوي العلاقة أو صحاب المصالح أو أصحاب الحصص؛ جهات قد تكون ضمن منظمة أو خارجها، لهم مصلحة في عملها وقادرون على أن يضغطوا عليها عند الضرورة، وقد تكون المصالح مالية أو غير ذلك.

[16]Cooper, D. J., & Robson, K. (2006). Accounting, professions and regulation: Locating the sites of professionalization. *Accounting, organizations and society*, *31*(4-5), 415-444. p. 415.

[17] Richardson,A., and B. Eberlein, 2011, Legitimating transnational standard setting: the case of the International Accounting Standards Board, *Journal of Business Ethics* 98, 217–245.

[18] Larson, R., 2007, Constituent participation and the IASB's International Financial Reporting Interpretations Committee, *Accounting in Europe* 4, 207–254. p. 231.

[19]Hewa, S. I., Mala, R., & Chen, J. (2018). IASB's independence in the due process: an examination of interest groups' influence on the development of IFRS 9. *Accounting & Finance*. p. 3.

[20]Sutton, T., 1984, Lobbying of accounting standard-setting bodies in the UK and the USA: a Downsian analysis, Accounting, *Organizations and Society* 9, 81–95. P. 81.

[21]Hopwood, A. G. (1994). Some reflections on 'The harmonization of accounting within the EU'. *European Accounting Review*, *3*(2), 241-254. p. 243

[22] Whittington, G. (2005). The adoption of international accounting standards in the European Union. *European accounting review*, *14*(1), 127-153.

[23] Arnold, P. J. (2009). Global financial crisis: The challenge to accounting research. *Accounting, organizations and Society*, *34*(6-7), 803-809.

[24] Chiapello, E., & Medjad, K. (2009).op.cit. p. 454.

[25]Van Hulle, K. (2004). From accounting directives to international accounting standards. *The economics and politics of accounting*, 349-375. p. 350.

[26]Flower, J. (1997). The future shape of harmonization: the EU versus the IASC versus the SEC. *European Accounting Review*, *6*(2), 281-303. p. 283.

[27]Chiapello, E., & Medjad, K. (2009). op. cit., p. 454.

[28]Van Hulle, K. (2004). op. cit., p. 355.

[29]Crawford, L., Ferguson, J., Helliar, C. V., & Power, D. M. (2014). Control over accounting standards within the European Union: The political controversy surrounding the adoption of IFRS 8. *Critical Perspectives on Accounting*, *25*(4-5), 304-318. p. 308.

[30]Dewing, I., & Russell, P. O. (2008). Financial integration in the EU: The first phase of EU endorsement of international accounting standards. *JCMS: Journal of Common Market Studies*, *46*(2), 243-264. p. 251.

[31]Van Hulle, K. (2004). op. cit., p. 369.

[32]هذه المنظمات هي (بتاريخ 31 ديسمبر 2018): Accountancy Europe، Busniness Europe، الرابطة الأوروبية للمصارف التعاونية EACB، الفدرالية الأوروبية لمحاسبي ومدققي الشركات الصغيرة والمتوسطة EFAA، الفدرالية الأوروبية لجمعيات المحللين الماليين EFFAS، المجموعة الأوروبية للادخار والخدمات المصرفية للأفراد ESBG، EuroInsurance . تجمع خمس منظمات دنماركية، هيئة المعايير المحاسبية الفرنسية ANC، اللجنة الألمانية للمعايير المحاسبية ASCG، المنظمة الإيطالية للمحاسبة OIC، هيئة المعايير المحاسبية للكسمبورغ CNC، مجلس معايير المحاسبة الألماني DASB، معهد المحاسبة ومراجعة الحسابات الاسباني ICAC، الجمعية السويدية للمعايير المقبولة في الأسواق المالية، مجلس الإبلاغ المالي للمملكة المتحدة FRC.

[33]EFRAG. (2019). EFRAG TECHNICAL EXPERT GROUP (EFRAG TEG). Retrieved Juin 25, 2019 from https://www.efrag.org/About/Governance/1/EFRAG-Technical-Expert-Group-EFRAG-TEG

[34]Van Hulle, K. (2004). op.cit., p., 355.

[35]تم فرض تطبيق IFRS على القوائم المالية الموحدة لدول الاتحاد الأوروبي الموجهة للأسواق المالية فقط، في حين بقيت المتطلبات الحكومية مطبقة على حسابات الشركات الأخرى (وحتى الحسابات الفردية لكل شركة) مدرجة أو غير مدرجة في البورصات، بهدف إعطاء الوقت لبلدان مثل فرنسا وألمانيا لفصل المحاسبة المالية عن الضريبية.

[36]عثمان عنتر. (2013). دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في حدوث الأزمات المالية دراسة تحليلية. أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد جامعة حلب، سوريا، ص 25.

[37]Bengtsson, E. (2011). Repoliticalization of accounting standard setting—The IASB, the EU and the global financial crisis. *Critical Perspectives on Accounting*, *22*(6), 567-580. p. 574.

[38]بدأ IASB العمل على IAS39 سنة 1988 وقام بإصدار مسودتين لمقترح المعيار، وبعد استقبال التعليقات قرر المجلس فصل موضوع الإفصاح ليتم تناوله في IAS32 عن موضوع الاعتراف والقياس المتناول في IAS39، مقترحات التعديلات على IAS39 تم إصدارها مرة أخرى في جوان 2002، وبعد استقبال التعليقات ووجهات النظر، أصدر المجلس نسخة معدلة عن المعيار في ديسمبر 2003، تم تعديلها مرة أخرى في مارس 2004، ثم مرة أخرى في ديسمبر 2004، أفريل 2005 وجوان 2005، بعد التعديل الأخير المتعلق بالقيمة العادلة، اقترحت اللجنة الأوروبية تبني المعيار المراجع (الذي صادق عليه البرلمان الأوروبي).

[39]Dewing, I., & Russell, P. O. (2008). op. cit., p.249.

[40]European Central Bank. (2004). Fair Value Accounting and Financial Stability, Occasional Paper Series, No. 13, Retrieved Juin 25, 2019 from https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpops/ecbocp13.pdf

[41]يقصد بالمحاسبة الإبداعية أو إدارة الأرباح أسلوب من أساليب التلاعب في الحسابات يمارس لإخفاء الأداء الفعلي للشركات بغرض تحقيق أهداف معينة، بحيث لا تعكس المحاسبة الصورة الصادقة للمنشأة.

[42]Kerwer, D. (2007, September). How accountable is the 'International Accounting Standards Board'. In *6th SGIR pan-European conference in international relations*.

[43]Whittington, G. (2005). op. cit., p.143.

[44]حصل IAS39 على تعليقات إيجابية من بعض المنظمين والمراقبين من بينهم لجنة تنظيم الأسواق المالية الأوروبية CESR، مهنة المحاسبة، شركات صناعية، واضعي المعايير المحاسبية الوطنية لكل من الدنمارك، ألمانيا، هولندا والمملكة المتحدة، مؤسستين مصرفيتين وشركتي تأمين، في حين جاءت التعليقات الرافضة للمصادقة من قبل البنوك والمنظمات المصرفية بما فيها الفدرالية الأوروبية للبنوك، بعض شركات التأمين، منظمتان صناعيتان، واضعي المعايير المحاسبية الوطنية لكل من فرنسا، إيطاليا وإسبانيا. نتيجة لذلك، ومع نهاية العملية الاستشارية، لم يتمكن EFRAG من إبداء رأيه للجنة الأوروبية حول تبني المعيار بسبب وجود تعليمة تنص على ضرورة وجود إما مصادقة بالإجماع على المعيار وإما رفضه من قبل ثلثي الأعضاء.

[45]Dewing, I., & Russell, P. O. (2008). op. cit., p.249.

[46] Bengtsson, E. (2011). op. cit., p.571.

[47] European Parliament. (2008). Report on International Financial Reporting Standards (IFRS) and the Governance of the International Accounting Standards Board (IASB). Retrieved Juin 22, 2019 from http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+REPORT+A6-2008-0032+0+DOC+XML+V0//EN&language=EN

[48] Kusano, M., & Sanada, M. (2019). Crisis and organizational change: IASB's response to the financial crisis. *Journal of Accounting & Organizational Change*. p. 10.

[49] Bengtsson, E. (2011). op. cit., p.572.

[50] Ibid, p. 571.

[51] Ibid. p. 572.

[52] Deloitte. (2019). IFRS 7-Financial Instruments: Disclosures. Retrieved Juin 27, 2019 from https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs7

[53] IASCF. (2009). Annual Report 2008. Retrieved Juin 27, 2019 from http://archive.ifrs.org/News/Announcements-and-Speeches/Documents/IASCFannualreport2008.pdf

[54] Bengtsson, E. (2011). op. cit., p.572.

[55] G20 Information Centre. (2008). Declaration of the Summit on Financial Markets and the World Economy Washington DC, November 15, 2008. Retrieved Juin 27, 2019 from http://www.g20.utoronto.ca/2008/2008declaration1115.html

[56] The High-Level Group on Financial Supervision in The EU. (2009). Report. Retrieved Juin 20, 2019 from https://ec.europa.eu/info/system/files/de_larosiere_report_en.pdf

[57] Informal Ecofin. (2009). Statement, Retrieved Juin 26, 2019 from https://www.mfcr.cz/assets/cs/media/ECOFIN_2009-04-04_Statement-by-the-informal-Ecofin-Prague.pdf

[58] Federation of European Accountants. (2009). Re.: FCAG-Request for Input. Retrieved Juin 23, 2019 from https://www.efrag.org/Assets/Download?assetUrl=%2Fsites%2Fwebpublishing%2FProject%20Documents%2F133%2FCL%2006%20FEE.pdf

[59] IASC Foundation. (2008). Letter to President Bush, 11 November; 2008. Retrieved Juin 23, 2019 from http://media.accountingeducation.com/1113/long name.PDF

[60] FCAG. (2009). Report of the Financial Crisis Advisory Group. Retrieved Juin 29, 2019 from https://www.ifrs.org/-/media/feature/groups/consultative-groups/fcag/report-of-the-fcag.pdf?la=en

[61] COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION. (2009). PRESS RELEASE 2948th Council meeting Economic and Financial Affairs. Retrieved Juin 28, 2019 from *europa.eu/rapid/press-release_PRES-09-168_en.doc*

[62] المرحلة الأولى من مشروع التعديل تتعلق بالقياس والتصنيف، المرحلة الثانية تتعامل مع تدني القيمة ومحاسبة التحوط وقد تم إصدارها في 5 نوفمبر 2009 مع فترة تعليق مفتوحة إلى غاية جوان 2010.

[63] BCBS. (2009) Guiding principles for the replacement of IAS 39. Retrieved Juin 28, 2019 from http://www.bis.org/publ/bcbs161.pdf?noframes=1.

[64] G20 Information Centre. (2009). Declaration on Further Steps to Strengthen the Financial System. Retrieved Juin 20, 2019, from http://www.g20.utoronto.ca/2009/2009banking0905.html

[65] Bengtsson, E. (2011). op. cit., p.573.

[66] Deloitte. (2019a). IFRS9-Financial Instruments. Retrieved Juin 27, 2019 from https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs9

[67] Wood, D. (2009). Confusion reigns as Europe refuses to endorse new IASB standard. Risk, 22(12), 10.

[68] Hewa, S. I., Mala, R., & Chen, J. (2018). op. cit., p.5.

[69] قمنا بحساب نسبة التعليقات المتأتية من الأطراف الأوروبية إلى التعليقات الكلية اعتمادا على رسائل التعليق المنشورة من قبل مؤسسة IFRS الخاصة بـIFRS9 المتوفرة على https://www.ifrs.org/projects/2016/applying-ifrs-9-financial-instruments-with-ifrs-4-insurance-contracts/comment-letters-projects/ed-applying-ifrs-9-financial-instruments-with-ifrs-4-insurance-contracts/#comment-letters

[70] Hewa, S. I., Mala, R., & Chen, J. (2018). op. cit., p.5.

[71] Deloitte. (2018). European Union formally adopts amendments to IFRS 9. Retrieved Juin 27, 2019 from https://www.iasplus.com/en/news/2018/03/ifrs-9-eu

تطور مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل تبني النظام المحاسبي المالي

The development of the accounting profession in Algeria under the adoption of the financial accounting system

سلطاني وفاء	مرداسي خلود	تقرارت يزيد
جامعة باتنة1	مخبر (COFIFA) جامعة أم البواقي	مخبر (COFIFA) جامعة أم البواقي
milifou@gmail.com	Loudloud84@gmail.com	yazidtagraret400504@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيين التطورات الأخيرة لمهنة المحاسبة في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي والتي تتمثل في نقطتين مهمتين هما القانون 10-01 المتعلق بمهن خبير محاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وتبني معايير التدقيق الجزائرية التي كانت بمثابة خطوة عملاقة في تاريخ مهنة المحاسبة، ولقد كانت أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة أن النظام المحاسبي المالي لم يؤثر بشكل مباشر في تطوير المهنة ولكنه دفع بإعادة تنظيمها وتكوين المهنيين القائمين عليها وأن من أهم ما توصلت إليه الجزائر من تطورات هو قيامها بتبني معايير التدقيق الجزائرية في سنة 2016 وما تزال ليومنا هذا تسعى إلى تطوير مهنة المحاسبة ولكن هذه المحاولات ستبوء بالفشل لما لم تقوم بتحديث النظام المحاسبي المالي ليواكب التطورات الدولية أو القيام بتبني معايير محاسبة الدولية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، الإصلاح المحاسبي، معايير التدقيق الجزائرية، معايير التدقيق الدولية، إصلاح مهنة المحاسبة والتدقيق.

Abstract

This research paper aims to identify the recent developments of the accounting profession in Algeria in light of the application of the financial accounting system, which are represented in two important points, namely, Law 10-01 concerning the professions of an accountant, the accountant and the certified accountant, and the adoption of the Algerian auditing standards, which was a giant step in the history of the accounting profession. The most important results of this study were that the financial accounting system did not directly affect the development of the profession, but prompted the reorganization and training of professionals based on it and that one of the most important developments reached by Algeria is the adoption of auditing standards. Rayya in 2016 and continues to this day seek to develop the accounting profession, but these attempts are doomed to fail when they did not update the financial accounting system to keep pace with international developments or to adopt international accounting standards.

Keywords : Financial Accounting System, Accounting Reform, Algerian Auditing Standards, International Auditing Standards, Accounting and Auditing Reform.

إن موجة التغيرات التي شاهدتها الجزائر خلال التخلي عن الاقتصاد الموجه الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق قد فرض عليها القيام بالإصلاحات المحاسبية اللازمة التي تتماشى مع هذا التوجه الجديد، حيث كان من أبرز الإصلاحات التي قامت بها الجزائر هي تبني النظام المحاسبي المالي والذي ساعد في توفير البيانات الأساسية والأدوات التحليلية اللازمة للتنفيذ والتخطيط والرقابة على مختلف المستويات وتسهيل عملية جمع البيانات المحاسبية وتسجيلها وتبويبها وتخزينها لكن تطبيق هذا النظام الذي جاء بالعديد من القواعد والمبادئ والفروض التي لم تكن معروفة وقت العمل بالمخطط المحاسبي قد مس بالبيئة المحاسبية ككل مما أنعكس عليها بالعديد من الآثار خاصة في ما يتعلق بمهنة المحاسبة، والتي كان لا بد من إصلاحها حتى تواكب التطورات الحادثة.

ولإصلاح مهنة المحاسبة قامت الحكومة بإصدار مجموعة من القوانين، والتي قررت بموجبها تنظيم مهنة المحاسبة، وإعادة هيكلة المنظمات المهنية، وكذلك تحديث الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة، وعليه فإن كل هذه الجهود المبذولة في إصلاح المهنة ساهمت في تطويرها في الجزائر.

الإشكالية الرئيسية:

إن تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر ساهم في تطوير مهنة المحاسبة وعليه تتجلى إشكالية الدراسة فيما يلي:

✓ **ما هي التطورات الحادثة في مهنة المحاسبة في الآونة الأخيرة في ظل تبني النظام المحاسبي المالي؟**

الأسئلة الفرعية:

- ما الدوافع التي أدت إلى تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر؟
- ما هي التحديثات التي وقعت على تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر؟
- ما هي أهم المستجدات الواقعة في تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر على ضوء معايير التدقيق الدولية؟

فرضيات البحث:

- قامت الجزائر بتبني نظام المحاسبة المالية لدوافع اقتصادية أهمها تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تم تحديث مراسيم وقوانين تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر بما يتوافق الأوضاع الاقتصادية الراهنة.
- قامت الجزائر بإصدار معايير تدقيق محلية تتوافق مع معايير التدقيق المعمول بها دوليا.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في التعرف على التطورات الأخيرة التي سعت إليها الجزائر لتطوير مهنة المحاسبة والتدقيق في ظل النظام المحاسبي المالي وإبراز مدى تأثير تبني هذا النظام على مهنة المحاسبة في الجزائر.

أهداف البحث:

- تبيان الإطار النظري لنظام المحاسبة المالية الجزائري وتوضيح لمحة تاريخية عنه؛
- التطرق إلى الإصلاحات المحاسبية والمالية التي تم تبنيها من طرف وزارة المالية بخصوص مهنة المحاسبة والتدقيق؛
- توضيح المستجدات الأخيرة المتعلقة بإصدار معايير التدقيق المحلية في الجزائر والتي تتوافق بنسبة كبيرة مع معايير التدقيق الدولية (ISA).

منهج البحث:

اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاستناد إلى واقع المعلومات والنشرات والدراسات والدوريات العلمية ومصادر المعلومات الالكترونية المتوفرة فيما يخص الجانب النظري للدراسة.

تقسيمات البحث:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول: لمحة عن النظام المحاسبي المالي**
- **المحور الثاني: التطورات الأخيرة لمهنة المحاسبة في الجزائر**
- **المحور الثالث: التطورات الأخيرة لمهنة التدقيق في الجزائر**

المحور الأول: لمحة عن النظام المحاسبي المالي

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي قد أملته عدة متغيرات منها ما يتعلق بالتحولات الاقتصادية وأخرى مالية، وذلك من أجل جعل المؤسسات الوطنية قادرة على تقديم كشوف مالية تعبر بصورة صادقة عن نشاط المؤسسة وتكيفها مع المعطيات الجديدة وذلك للتوافق مع المعايير الدولية .

1- تعريف النظام المحاسبي المالي:

يعرف القانون 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر سنة 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي :" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية

عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1]

يعرف نظام المحاسبي المالي على أنه : " مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها"[2]

ويرى الباحثين أن النظام المحاسبي المالي: هو مجموعة النشاطات المحاسبية التي تقوم بها المؤسسة ضمن إطار منظم من أجل الحصول على المعلومة المحاسبية المناسبة في عملية اتخاذ القرار والوصول إلى نتيجة الكيان في نهاية السنة المالية فهو بذلك نظام يقوم بتسجيل معطيات وبيانات ومعالجتها وفق لأسس وطرق محاسبية بهدف تقديم كشوف تعرض حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.

2- مجال تطبيق نظام محاسبة المالية:

تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاص بها.[3]

تلزم الكيانات التالية بمسك المحاسبة المالية:[4]

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عملية متكررة.

3- أسباب تبني النظام المحاسبي المالي:

إن انفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي قد أدى إلى تغير السياسة الاقتصادية في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق فأصبح من الصعب بل من المستحيل الاستمرار ب العمل بالمخطط المحاسبي الوطني pcn الذي يعاني من العديد من النقائص ومن هنا بدأت تظهر أول الدوافع التي دعت الجزائر إلى تبني النظام المحاسبي المالي[5] ويمكن تلخيص أهم أسباب تبني نظام محاسبي المالي في ما يلي:[6]

- قصور المخطط المحاسبي الوطني وعدم قدرته على تلبية متطلبات السياسية الاقتصادية المتمثلة في التوجه نحو اقتصاد السوق؛

- تقريب الممارسات المحاسبية المحلية من المحاسبة العالمية الأمر الذي يمكن المحاسبة بأن تكون ضمن إطار أكثر تلاءما مع الاقتصاد المعاصر؛
- قصور في مخرجات المخطط المحاسبي وعدم قدرتها على تلبية حاجات مستخدميها؛
- تكيف نظام محاسبي المالي مع معايير محاسبة الدولية والتي كانت شرطا من شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- ضعف جودة ونوعية المعلومات المحاسبية في المخطط المحاسبي ما كان يؤدي إلى معلومات مضللة تفصح عنها العديد من المؤسسات؛
- دقة معلومات ومخرجات النظام المحاسبي المالي ما يجعل المستثمر يقوم بعملية اتخاذ القرار بصورة واضحة لا يشوبها أي لبس؛
- اختلاف النظم المحاسبية من حيث الطرق أو إعداد القوائم المالية المعمول بها في المخطط المحاسبي السابق للشركات الأجنبية المتواجدة في الجزائر.
- عدم القدرة على المقارنة بين قوائم المؤسسة نفسها لفترات متتالية أو مقارنتها مع مؤسسات أخرى تمارس نفس النشاط سواء داخل الوطن أو خارجه؛

4- أهداف تبني النظام المحاسبي:

يمكن تلخيص أهم أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي في ما يلي:[7]

- إعداد كشوف تعكس صورة صادقة عن وضعية المالية المؤسسة؛
- تقديم معلومات محاسبية مالية موثوق بها محليا وعالميا؛
- جعل المستثمر الأجنبي قادر على قراءة وفهم المعلومات المالية المفصح عنها من قبل المؤسسات بصورة واضحة وبكل سهولة؛
- تحديد المصطلحات والمفاهيم المحاسبية المستخدم في مهنة المحاسبة بدقة وتوحيدها عالميا؛
- التمكن من تقييم أصول المؤسسة بدقة؛
- مواكبة المحاسبة الجزائرية للتطورات الحادثة في المحاسبة الدولية؛
- الوصول إلى أعلى جودة في المعلومة المحاسبية كذا القوائم المالية.

المحور الثاني: التطورات الأخيرة لمهنة المحاسبة في الجزائر

إن من أبرز التطورات التي شهدتها الجزائر كانت بداية من سنة 2010 حيث شهدت هذه الفترة تغير كلي في مهنة المحاسبة وذلك بسبب تبني النظام المحاسبي المالي ما دعا الحكومة إلى إعادة النظر في مهنة المحاسبة والقيام بإصلاحها بهدف مواكبة التطورات الحادثة ومن أهم الإصلاحات التي مست مهنة المحاسبة أجملها القانون 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 هجري الموافق 29 جوان سنة 2010 ميلادي المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد

1- ممارسو مهنة المحاسبة:

لقد حدد القانون 10-01 المذكور أعلاه ممارسو المهن المحاسبية وهم ثلاثة أصناف:[8]

أ- **الخبير المحاسبي:** وهو حسب المادة 18 " يعد خبيرا محاسبيا في مفهوم هذا القانون، كل شخص يمارس بصفة عادية و باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات، ويؤهل مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا القانون، لممارسة وظيفة محافظ الحسابات."

ب- **محافظ الحسابات:** وهو حسب المادة 22" يعد محافظ حسابات، في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".

ت- **محاسب معتمد:** وهو حسب المادة 41 " يعد محاسبا معتمدا في مفهوم هذا القانون، المهني الذي يمارس بصفته العادية وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة مسك وفتح وضبط محاسبات وحسابات التجار والشركات أو الهيئات التي تطلب خدماته".

2- التطورات الأخيرة لمهنة المحاسبة:

في إطار إصلاح مهنة المحاسبة في الجزائر قررت الحكومة بموجب القانون 10-01 بحل المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وإعادة هيكلة وتنظيم مهنة المحاسبة حيث قامت بإنشاء ثلاث منظمات وطنية تمثلت في:[9]

- المصف الوطني للخبراء المحاسبين؛
- الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- منظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين.

وبناءا على نفس القانون المذكور أعلاه استرجعت وزارة المالية الكثير من الصلاحيات التي تخلت عنها في القانون رقم 91-08 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي والمحاسب المعتمد ومحافظ الحسابات

ولقد أقر القانون 10-01 ما يلي:[10]

- وزير المالية هو المخول الوحيد لمنح الاعتماد من أجل ممارسة المهنة؛
- وزير المالية المسؤول الأول عن مراقبة ومتابعة أعمال ممارسو مهنة المحاسبية؛
- أصبح منح شهادات للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات من معهد التعليم المختص التابع لوزير المالية، أما المحاسبين المعتمدين فيتم منحهم الشهادات من قبل المؤسسات التابعة الوزير المكلف بالتكوين المهني.

وبالتالي فإن التطورات الأخيرة في مهنة المحاسبة جعلت من وزارة المالية المسؤول الأول والمباشر عن مهنة المحاسبة وعن ممارسو هذه المهنة.

المحور الثالث: التطورات الأخيرة لمهنة التدقيق في الجزائر

عرفت مهنة التدقيق تطورا جذريا على مستوى الإطار القانوني الخاص بالمهنة في الفترة الممتدة مابين 2010 إلى 2015 وذلك بصدور القوانين والمراسيم التي تعدل المهنة. أهمها القانون 10-01 ومجموعة من المراسيم الأخرى التي دعت إلى تنظيم وتحسين المهنة للحصول على نتائج أفضل من السابع في واقع المهنة وندرج بعض النقاط فيما يلي:[11]

- ضرورة إخضاع المتربص لامتحان قبول قبل مباشرة التكوين النظري؛
- ضرورة مزاولته لتربص متوسط المدى "سنتنا" في أحد المعاهد الوطنية المعتمدة لدى وزير المالية؛
- تحويل المتربص الناجح لإجراء تربص تطبيقي بنفس المدة "سنتان" في أحد مكاتب المهنيين المعتمدة والمزاولين للمهنة؛

من خلال ما سبق يمكن القول أن إخضاع ممارسو المهنة إلى تكوين نظري ثم تربص تطبيقي يساعد في رفع المستوى المهني من الناحية العلمية والعملية والخروج في نهاية المطاف بإطارات ذات كفاءة عالية تمارس المهنة وهذا كله يعمل على تطوير المهنة التدقيق في الجزائر.

ولمواصلة تطوير هذه المهنة تم إصدار القرار المؤرخ في 14 جوان 2013 الذي يحدد ما يجب أن يشتمل عليه تقرير مدقق الحسابات وجاء بعده القرار المؤرخ في 12 جانفي 2014 والذي يوضح كيفية تسليك تقارير مدقق الحسابات.[12]

ولكن حتى تنجح مهنة التدقيق بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى سعت الجزائر إلى تركيز مجهوداتها نحو تطوير ممارسو المهنة في حد ذاتهم من جهة وذلك من خلال إخضاعهم للتكوين والتربص الميداني كما ذكرنا سابقا ومازلت تسعى إلى تطوير المهنة من جهة أخرى وذلك من خلال تبني وإصدار معايير التدقيق الجزائرية وذلك بداية 2016 والتي وضعتها المقررات 002، 150، 23، والمقرر رقم 77، حيز التنفيذ.

قام المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار هذه المعايير في أربع دفعات حيث أصدرت المجموعتين الأولى والثانية في عام 2016 والمجموعة الثالثة في عام 2017 أما المجموعة الرابعة فقد تم إصدارها سنة 2018 وهي على التوالي تتمثل فيما يلي:

- المجموعة الأولى حسب المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 المتضمن معايير التدقيق الجزائرية: يهدف هذا المقرر إلى وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للتدقيق وهي:[13]

- معيار التدقيق الجزائري رقم 210: اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق؛
- معيار التدقيق الجزائري رقم 505: التأكيدات الخارجية؛
- معيار التدقيق الجزائري رقم 560: أحداث تقع بعد إقفال الحسابات (الأحداث اللاحقة)؛
- معيار التدقيق الجزائري رقم :580 التصريحات الكتابية؛

- المجموعة الثانية حسب المقرر 150 مؤرخ في 11 أكتوبر 2016 متضمن معايير التدقيق الجزائرية: يهدف هذا المقرر إلى وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للتدقيق وهي:[14]

- معيار التدقيق الجزائري رقم 300: تخطيط التدقيق الكشوف المالية؛
- معيار التدقيق الجزائري رقم 500: العناصر المقنعة؛
- معيار التدقيق الجزائري رقم 510: مهام التدقيق الأولية "الأرصدة الافتتاحية"؛
- معيار التدقيق الجزائري رقم 700: تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية؛

- المجموعة الثالثة حسب المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 يتضمن معايير التدقيق الجزائرية: يهدف هذا المقرر إلى وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للتدقيق وهي:[15]

- معيار التدقيق الجزائري رقم 520: الإجراءات التحليلة؛
- معيار التدقيق الجزائري رقم 570: استمرارية الاستغلال؛
- معيار التدقيق الجزائري 610: استخدام أعمال المدققين الداخليين؛
- معيار التدقيق الجزائري 620: استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق.

- المجموعة الرابعة حسب المقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر والمتضمن معايير التدقيق الجزائرية:

يهدف هذا المقرر إلى وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للتدقيق وهي:[16]

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 230: وثائق التدقيق؛
- المعيار الجزائر للتدقيق 501: العناصر المقنعة – اعتبارات خاصة–؛
- المعيار الجزائري للتدقيق 530: السبر في التدقيق؛
- المعيار الجزائري للتدقيق 540: تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقة والمعلومات الواردة المتعلقة به؛

تعتبر هذه المعايير بمثابة قفزة في تاريخ مهنة التدقيق إذ تمثل إضافة جديدة لها مما يجعلها في تطور مستمر، ولكن هل معايير التدقيق الجزائرية تتوافق ومعايير التدقيق الدولية ؟ للإجابة على التساؤل المطروح نقوم بعرض معايير التدقيق الدولية:

جدول رقم 01 معايير التدقيق الدولية

رمز المعيار	اسم المعيار	رمز المعيار	اسم المعيار
Isa 200	أهداف تدقيق الحسابات ومبادئه العامة	Isa520	الإجراءات التحليلية
Isa 210	شروط الارتباط بمهمة التدقيق	Isa530	عينة التدقيق والوسائل الإختبارية
Isa220	الرقابة على جودة أعمال التدقيق	Isa540	تقدير التقديرات المحاسبية
Isa230	التوثيق (إعداد أوراق عمل التدقيق)	Isa550	الأطراف ذات العلاقة
Isa240	الغش و الخطأ	Isa560	الإصدارات اللاحقة
Isa250	دراسة القوانين واللوائح عند أداء عملية التدقيق للقوائم المالية	Isa570	الاستمرارية
Isa260	توصيل أمور التدقيق للأشخاص المسؤولين عن الحكومة	Isa580	إقرارات الإدارة
Isa300	التخطيط	Isa600	الاعتماد على أعمال مدقق أخر
Isa315	الفهم الكافي للمؤسسة ومحيطها وأخطارها	Isa610	الاعتماد على أعمال المدقق الداخلي
Isa320	الأهمية النسبية	Isa620	الاعتماد على أعمال الخبراء المحاسبين
Isa330	إجراءات المدقق استجابة للأخطار المقيمة	Isa700	تقرير المدقق عن القوائم المالية
Isa402	التدقيق في حالة استخدام العميل لمنظمة	Isa710	المقارنات

	خدمات		
Isa500	**أدلة الإثبات في التدقيق**	Isa720	**المعلومات الأخرى المدققة في القوائم المالية**
Isa 510	**الأرصدة الافتتاحية في العمليات الجديدة**	Isa 800	**تقرير المدقق عن مهام التدقيق ذات الأغراض الخارجية**

المصدر : سعيدي زهير، **معايير إعداد التقرير في الجزائر ومدى تطابقها معا معايير التدقيق الدولية دراسة نظرية تحليلية**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة مسيلة ،الجزائر، 2017، ص ص (188- 189).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك معايير أخرى لم ترد في هذا الجدول، وعليه بمقارنة هذه المعايير مع معايير التدقيق الجزائري من حيث الغرض من كل معيار ستتضح لنا الصورة ويتوارى التساؤل المطروح في السابق ويبين الجدول التالي مقارنة بين معايير التدقيق الجزائرية ومعايير التدقيق الدولية

جدول رقم (02) يوضح مقارنة بين معايير التدقيق الدولية والجزائرية

معايير التدقيق الدولية	معايير التدقيق الجزائرية	ملخص معايير التدقيق الدولي	ملخص معايير التدقيق الجزائرية
las210: شروط الارتباط بمهمة التدقيق	**NNA210:اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق**	الغرض من هذا المعيار هو توفير إرشادات حول موافقة شروط التكليف مع العميل وإجابة المدقق على طلب العميل لتغيير شروط تكليف إلى شروط يتوفر فيها مستوى أقل من التأكيدات	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة وعند الاقتضاء مع الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة حول أحكام مهمة التدقيق
las505: المصادقات الخارجية	**NNA505:التأكيدات الخارجية**	الغرض من هذا المعيار هو وضع إرشادات حول كيفية تقييم أدلة إثبات التدقيق والحصول عليها من خلال المصادقات الخارجية	يعالج هذا المعيار استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة إثبات
las560: الأحداث اللاحقة	**NNA560: ا أحداث تقع بعد إقفال الحسابات ولأحداث اللاحقة**	الغرض من هذا المعيار هو توفير إرشادات حول مسؤولية المدقق المتعلقة بالأحداث اللاحقة	يتطرق هذا المعيار إلى التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق

			الكشوف المالية
las580: الإقرارات الخطية	**NNA580: التصـــــريحات الكتابية**	الغرض من هذا المعيار هو توفير إرشادات حول استخدام إقرارات الإدارة والإجراءات التي يجب تطبيقها عند تقييم وتوثيق إقرارات الإدارة	يعالج هذا المعيار إلزامية تحصل المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار مراجعة الكشوف المالية
las300: التخطيط	**NNA300: تخطيط التدقيق الكشوف المالية**	الغرض من هذا المعيار هو توفير إرشادات لتخطيط عملية تدقيق البيانات المالية	يدرس المعيار التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية
las500: أدلة الإثبات في التدقيق	**NNA500: العناصر المقنعة**	الغرض من هذا المعيار هو توفر إرشادات لكمية ونوعية الأدلة التي يتم الحصول عليها عن القيام بعملية تدقيق البيانات المالية وإجراءات الحصول على هذه الأدلة	يوضح هذا المعيار مفهوم العناصر المقنعة في إطار تدقيق الكشوف المالية ويعالج واجبات المدقق فيما يتعلق بتصور ووضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية
las510: الأرصدة الإفتتاحية في العمليات الجديدة	**NNA510: مهام التدقيق الأولية "الأرصدة الافتتاحية**	الغرض من هذا المعيار هو توفير إرشادات تتعلق بالأرصدة الافتتاحية في حالة كون البيانات المالية تدقق لأول مرة	يعالج المعيار واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في إطار مهمة التدقيق الأولية
las700: تقرير المدقق عن القوائم المالية	**NNA700: تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية**	الغرض من هذا المعيار هو توفير إرشادات حول شكل ومضمون تقرير المدقق الصادر نتيجة التدقيق الذي قام به	يعالج هذا المعيار التزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية وشكل ومضمون تقرير المدقق عندما يتم التدقيق وفق المعايير الجزائرية للتدقيق
las520: الإجراءات التحليلية	**NNA520: الإجـــــراءات التحليلية**	الغرض من هذا المعيار الدولي للتدقيق هو ضع معايير وتوفير إرشادات	يعالج هذا المعيار استخدام المدقق لإجراءات تحليلية مثبتة أثناء

		حول تطبيق الإجراءات التحليلية خلال عملية التدقيق	استعراض تناسق مجمل الحسابات الذي يتم في نهاية التدقيق
las570: الاستمرارية	**NNA570: استمرارية الاستغلال**	الغرض من هذا المعيار هو توفير إرشادات حول مسؤولية المدقق عند تدقيقه للبيانات المالية المتعلقة بملائمة فرض الاستمرارية كأساس لإعداد البيانات المالية	يعالج هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوف المالية
las610: الاعتماد على أعمال المدقق الداخلي	**NNA610: استخدام اعمل المدققين الداخليين**	الغرض من هذا المعيار هو توفير إرشادات للمدققين الخارجين لمراعاة عمل التدقيق الداخلي	يعالج هذا المعيار فرصة انتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي
las620: الاعتماد على أعمال الخبراء المحاسبين	**NNA620:استخدام أعمل خبير معين من طرف المدقق**	الغرض من هذا المعيار هو توفير إرشادات للاستفادة من عمل الخبير المحاسبي كدليل إثبات	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان أخر غير المحاسبة والتدقيق
las230: التوثيق	**NNA 230: وثائق التدقيق**	الغرض من هذا المعيار هو توفير إرشادات تخص التوثيق المتعلق بتدقيق البيانات المالية	يعالج المعيار المسؤولية التي تقع على المدقق لإعداد وثائق تدقيق الكشوف المالية
ISA501: أدلة الإثبات- اعتبارات إضافية لبنود محددة-	**NNA501: العناصر المقنعة - اعتبارات خاصة-**	الغرض من هذا المعيار هو وضع إرشادات إضافية لتلك التي تضمنها المعيار الدولي رقم500 والمتعلقة ببعض المبالغ والإفصاحات الأخرى كحضور الجرد الفعلي للمخزون والاستفسارات المتعلقة بالدعاوي	يعالج المعيار مدى اعتبار المدقق عند حصوله على عناصر مقنعة كافية ومناسبة وهذا فيما يخص جوانب محددة تمس المخزونات والقضايا والنزاعات التي تلزم الكيان والمعلومات القطاعية في إطار تدقيق الكشوف

			المالية
las530: عينة التدقيق والوسائل الإختبارية	**NNA530: السبر في التدقيق**	الغرض من هذا المعيار هو وضع إرشادات على كيفية استعمال إجراءات المعاينة في التدقيق وغيرها من وسائل انتقاء البنود للاختبار لجمع أدلة الإثبات	يعالج المعيار طريقة استخدام السبر الإحصائي والغير إحصائي لتحديد واختيار عينة ما ووضع فحوص لإجراءات الاختيار ومراجعات تفصيلية وتقييم نتائج السبر
las540: تقدير التقديرات المحاسبية	**NNA540: تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات المتعلقة به**	الغرض من هذا المعيار هو توفير إرشادات لتدقيق التقديرات المحاسبية التي تتضمنها البيانات المالية	يعالج المعيار واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية في إطار تدقيق الكشوف المالية .

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات السابقة ومعايير التدقيق الجزائرية ومعايير التدقيق الدولية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن معايير التدقيق الجزائرية مستوحاة من معايير التدقيق الدولية حيث هناك تطابق يكاد يكون تام بين المعايير الدولية والمحلية غير أن الاختلاف يكمن في المصطلحات المستخدمة وطريقة صياغة المعايير كما يجدر الإشارة إلى أن معايير التدقيق الدولية أكثر تفصيلا بالإضافة إلى أن هناك عدة معايير أخرى لم تقم الجزائر بتبنيها إلى غاية الآن.

وهذا ما يؤكد لنا أن الجزائر تسعى إلى تطوير المهنة بشتى الوسائل والطرق الممكنة فسعيها نحو تبني معاير التدقيق الدولية وتكييفها مع معايير التدقيق الدولية ما هو إلا دليل على المجهودات المبذولة من قبل الجهات المختصة في تحديث المهنة حسب ما يتطلبه الأمر.

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة تبيين أهم التطورات الأخيرة التي مست مهنة المحاسبة والتدقيق في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي وذلك عن طريق دراسة أهم التشريعات والقوانين الواردة في الآونة الأخيرة التي مست المهنة بشكل مباشر وقد توصلنا إلى بعض النتائج نورد أهمها في ما يلي:

أولا النتائج:

- إن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في المجال الاقتصادي والتي دفعتها إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي ليواكب التطورات الحادثة ويتماشى مع السياسة الاقتصادية الجديدة المنتهجة أثر في مهنة المحاسبة ولكن بطريقة غير مباشرة إذ نلاحظ أن تبني هذا النظام كان السبب في ظهور القانون 10-01 وذلك بهدف تأهيل المهنيين وتطويرهم ليصبحوا قادرين على تطبيق النظام المحاسبي المالي والعمل به كما أعاد هذا القانون تنظيم مهنة المحاسبة والمنظمات القائمة عليها وبهذا يتضح لنا أن التطورات الأخيرة التي مست مهنة المحاسبة بشكل مباشر بعد تسع سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي هي تبني معايير التدقيق الجزائرية والتي اتضح لنا من خلال الدراسة أعلاه أنها مستمدة بشكل كلي من معايير التدقيق الدولية.

- إن الجزائر تحاول فعلا التقدم بالمهنة إلى الأمام ولكنها ما تزال ليومنا هذا تقف أمام عراقيل هذا النظام الذي ومنذ تطبيقه لم يحدث عليه أي تغيير أو تحديث.

ثانيا التوصيات والاقتراحات: بناءا على النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- لتطوير مهنة المحاسبة فعليا فإننا بالحاجة اليوم إلى النظر إلى واقع المحاسبين والتطرق إلى مشاكلهم حول العراقيل التي تواجههم في تطبيق هذا النظام.
- الحاجة إلى تحديث النظام المحاسبي المالي ليواكب تطورات الدولية.
- النظر في قضايا تكوين المحاسبين القائمين على المهنة فالإصلاح المحاسبي لن يؤثر في تطوير المهنة إلا إذا كان المحاسب قادرا على ممارسة مهامه بالشكل المطلوب وذو كفاءة مهنية.
- إعادة النظر في المعايير الدولية المتبناة والتي تم تبنيها بشكل نسخ من المعايير الدولية لصق في النظام المحاسبي المالي دون مراعاة البيئة الاقتصادية.
- تبني معايير المحاسبة الدولية و مواكبتها بما يتماشى مع اقتصاد الجزائر.

الإحالات والتهميش:

[1]- Journal officiel de la republique algerienne, n74, **loi n 07-11 du 15 dhou el kaada 1428 correspondant au 25 november 2007 portant système comptable financier** , Art n 3 Page n3.

[2]- كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IAS/IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد السادس، الجزائر، ص291.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد74، **قانون 07-11 مؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007**، يتضمن النظام المحاسبي المالي، مادة 2، ص3.

[4]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 74، **قانون 07-11**، **مرجع نفسه**، مادة4، ص3.

[5]- بلعور سليمان، **دوافع وآثار الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة حمه لخضر، الوادي ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، العدد السادس، جوان2014، ص ص (205،204).

[6]- أيت محمد مراد، أبجري سفيان، **النظام المحاسبي المالي الجديد "تحديات وأهداف"**، وثيقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي لنظام الحاسبي المالي واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية ias/ifrs، منشورة على الموقع:
http://talabadz1.blogspot.com/2011/12/blog-post_17.html consulté le 20/06/2019 à l'heur 16:10

[7]- بربري محمد أمين، بكحيل عبد القادر، **تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثر ذلك على النظام الجبائي**، وثيقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول واقع النظام المحاسبي المالي scf في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، 2011-2012، ص3.

[8]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42، القانون 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 هجري الموافق 29 جوان سنة 2010 **المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، المواد 41،22،18،ص ص(8،7،6).

[9]- بلعور سليمان، قطيب عبد القادر، **واقع مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية المجلد 2، العدد3،الجزائر، 2018، ص،302.

[10]- فيروز خويلدات، أعمر عزاوي وأخرون، **واقع مهنة المحاسبة في الجزائر بين التحولات والتحديات "دراسة ميدانية على عينة من الممارسين و المهتمين بالمهنة "**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2015، ص 61.

[11]- محمد أمين لونيسة، **تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية"دراسة عينة من مكاتب الخبرة المحاسبية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم العوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016-2017، ص 106.

[12]- سعيدي زهير، **معايير إعداد التقرير في الجزائر ومدى تطابقها معا معايير التدقيق الدولية دراسة نظرية تحليلية**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2017، ص 194.

[13]- المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 **المتضمن معايير التدقيق الجزائرية**، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، منشورة على الموقع:
http://www.cn-onec.dz/index.php/component/jdownloads/summary/15-les-normes-algeriennes-d-audit/32-normes-algeriennes-d-audit-210-505-560-580

[14]- المقرر رقم 150 مؤرخ في 11 أكتوبر 2016 **المتضمن معايير التدقيق الجزائرية**، المرجع نفسه.

[15]- المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 **يتضمن معايير التدقيق الجزائرية**، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، منشورة على الموقع:
http://www.cn-onec.dz/index.php/component/jdownloads/summary/15-les-normes-algeriennes-d-audit/32-normes-algeriennes-d-audit-210-505-560-580

[16]- المقرر رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر **والمتضمن معايير التدقيق الجزائرية**، مرجع نفسه.

الضرائب المؤجلة بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 12

فنور حنان	بلوطار طارق	زيرق سوسن
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة	جامعة غرداية	جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
Hanan.fnr24@gmail.com	Bel.tarek7@gmail.com	Sawesenzirek5@gmail.com

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تبني المؤسسات الاقتصادية للمرجع المحاسبي المتمثل في معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي في إطار محاولة ربط المؤسسة بمختلف التغيرات الاقتصادية والدولية، ما أدى إلى إحداث انعكاسات وآثار معتبرة على عدة جهات تربطها علاقة بالمحاسبة، ومن أهم تلك الجهات النظام الضريبي، الذي ينأى وبصفة واضحة في توجهاته ومضمونه عن قوانين وقواعد المرجع المحاسبي خاصة تلك التي تمس بشكل مباشر تحديد الضريبة على أرباح الشركات، الأمر الذي أدى إلى ظهور عنصر جديد ضمن عناصر القوائم المالية يسمى بالضرائب المؤجلةكنتيجة للاختلاف الجوهري بين الأسس التي تحكم الربح المحاسبي عن تلك الأسس التي تحكم الربح الضريبي.

الكلمات المفتاحية: الضرائب المؤجلة، النظام المحاسبي، النظام الضريبي، المعيار المحاسبي الدولي 12.

Abstract :

This study aims to lighten the adoption of the accounting reference by the economic enterprises represented by the International Accounting Standards through the Financial Accounting System in the framework of trying to link the enterprise with various economic and international changes, which lead to significant repercussions and effects on several bodies linked to accountancy, that the Tax system is one of the most important, which clearly departs in its orientations and content from the rules and regulations of the accounting reference especially those affecting directly the tax on corporate profits, that matter goes to

the appearance of a new element among the financial statements elements called the deferred taxes as a result of the fundamental difference between the accounting profit and tax profit foundations.

Key words: deferred taxes, accounting system, tax system, International Accounting Standard 12.

مقدمة:

في ظل الاتجاه المتنامي للعولمة تفاعلت البيئة الاقتصادية الجزائرية مع البيئة الدولية،وفي إطار السعي لمواكبة التطورات الراهنة قامتالجزائر بخطوة مهمة لتوفيق الممارسات المحاسبية لدى مؤسساتها من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية في صورة النظام المحاسبي المالي الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2010، مما أدى إلى حدوث تغيرات وظهور ممارسات محاسبية جديدة لم يتضمنها المخطط المحاسبي الوطني، ومن بين التغيرات التي جاء بها الفصل بين القواعد المحاسبية التي تهدف لتحقيق الربح بالدرجة الأولوبين قواعد الجبائية التي تسعى إلى تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين.

وكنتيجة لهذا الفصلوبغية تقديم الواقع الحقيقي في الوقت المناسب للمؤسسة الاقتصادية بعيدا عن التلاعب بالمعلومات المالية لكسب ثقة الأطراف المحيطة بها وتوطيد العلاقة معهم، وتعظيم المنافع الاقتصادية، ظهر حسب النظام المحاسبي ما يعرف بالضرائب المؤجلة التي تناولها كذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 وفي ظل تبني المعايير المحاسبية الدولية يعتبر هذا المعيار العماد الأول التي تستند إليه المؤسسات لمعالجة المشاكل المحاسبية الناجمة عن الفروقات بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، وهذا ما جعل الضرائب المؤجلة تكتسي أهمية بالغة كونها تمس ثلاث جوانب مهمة: بيان العبء المالي، تسجيل هذا العبء واحترام المعايير المحاسبية الدولية خاصة المعيار المحاسبي رقم 12.

من خلال كل ما سبق يمكن طرح الإشكالية التي ستعالجها هذه الورقة البحثية في التساؤل التالي:

كيف تم تناول الضرائب المؤجلة في كل من النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي رقم 12؟

إن الإجابة عن هذه الإشكالية، سيكون من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة التي يمت صياغتها كالتالي:

– فيما يتمثل الإطار النظري الخاص بالضرائب المؤجلة حسب النظام المحاسبي المالي؟

– فيما يتمثل الإطار النظري الخاص بالضرائب المؤجلة حسب المعيار المحاسبي رقم 12؟

– ما هي أهم نقاط التشابه والاختلاف في المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة في كل من النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 12؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول أحد أهم المواضيع الهامة على الصعيد المهني، خاصة أن الضرائب المؤجلة هي جزء مهم من المحاسبة كنظام للمعلومات، ومدى قدرة النظام المحاسبي المالي على تقديم الضرائب المؤجلة من أجل مساعدة المؤسسات الاقتصادية أو إدخال تعديلات على المنظومة المحاسبية سعيا لتحقيق الغرض المالي بالدرجة الأولى بدلا من تحقيق الغرض الضريبي، كضرورة حتمية للتخفيف من العقبات التي تواجهها لتحقيق مستقبل أكثر استقراري لمواصلة نشاطها.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على الإطار النظري للضرائب المؤجلة حسب النظام المحاسبي المالي.
- التعرف على الاطار النظري للضرائب المؤجلة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 12.
- الإلمام بمختلف أوجه التشابه والاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمعيار رقم 12 في تقديم الضرائب المؤجلة.
- التعرف على أوجه نقص النظام المحاسبي المالي فيما يخص الضرائب المؤجلة مقارنة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 12.

منهجية الدراسة: قصد معالجة إشكالية هذا البحث وبلوغ الأهداف المنشودة منه، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي؛ من أجل الإلمام بالجانب النظري للضرائب المؤجلة من خلال الاطلاع على ما توفر من المراجع العلمية المتخصصة في هذا المجال الذي يعتبر حيزا هاما من يجلب الاهتمام من قبل كل الأطراف المعنية به.

خطة الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- **المعالجة المنهجية للدراسة؛**
- **المحور الأول: طبيعة الاختلاف بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية؛**

- **المحور الثاني: لمحة عن المعيار المحاسبي رقم 12 والنظام المحاسبي المالي؛**
- **المحور الثالث: أوجه الاتفاق والاختلاف النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي 12 حول الضرائب المؤجلة؛**
- **النتائج والاقتراحات.**

المحور الأول: طبيعة الاختلاف بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية

يتباعد التيار بين الفقه المحاسبي والتشريع الضريبي من خلال المبادئ والقواعد التي يبنى عليها كل نظام، حيث تستند الأنظمة المحاسبية على جملة من المبادئ والقواعد المتعارف عليها والمقبولة عموما في إعداد القوائم المالية على عكس تلك الأحكام والقواعد التي تحكم التشريع الضريبي لكل دولة وقد يعود هذا الاختلاف لعدم تدخل الإدارة الضريبية في وضع أو تعديل المبادئ المحاسبية أو عدم القبول ضريبيا لما هو مقبول محاسبيا.

إذ ظهرت عدة صور للاختلافات الموجودة بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبة لعل منطلقها هو الاختلاف في المفاهيم، حيث نجد أن مفهوم المصروف في الفقه المحاسبي يختلف عن المصروف حسب القواعد الضريبية ونفس الحال بالنسبة للدخل إذ نجد مفهوم الدخل المحاسبي لا يتطابق مع مفهوم الدخل الخاضع للضريبة[1]. فالدخل حسب القواعد المحاسبية هو الفرق الحاصل بين الإيرادات والمصروفات خلال الدورة المحاسبية، حيث يتم التركيز عند عملية قياس صافي الدخل على حركة الأنشطة الاقتصادية التي تحدث خلال الدورة بدون الأخذ بعين الاعتبار التغيير الحاصل في قيمة صافي الأصول بما أن التكلفة التاريخية هي أساس تقييم عناصر الدخل[2].

وحسب التشريع الضريبي فلا يوجد إجماع على نظرة محددة للدخل وذلك بسبب اختلاف هذا التشريع من دولة إلى أخرى في ضوء الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها، فينظر إلى الدخل من المنظور الضيق على أنه قوة نقدية جديدة تتدفق بصورة دورية إلى المشروع (المؤسسة) خلال فترة زمنية محددة ويمكن استهلاكها دون المساس بالمصدر، وبالمفهوم الواسع الدخل الخاضع للضريبة لا يقتصر على الدخل الدوري والحفاظ على المصدر بل يتعدى للمكاسب الرأسمالية والعرضية[3].

أما الصورة الثانية لهذا الاختلاف فتكمن في الاختلاف بين الربح المحاسبي والربح الضريبي كنتيجة للاختلاف الجوهري بين الأسس التي تحكم الربح المحاسبي عن تلك الأسس التي تحكم الربح الضريبي[4].وهذا ما أدى إلى ظهور تيارين لتحديد مصروف الضريبة الواجب تحملها في القوائم المالية، فالتيار الأول يرى حتمية

تحديد مصروف الضريبة من منطلق القواعد التي يسنها التشريع الضريبي في الدولة والتيار الثاني الذي جاء منافيا للتيار الأول ويرى أنه من الصواب الاعتماد على الأحداث الاقتصادية الوقعة خلال الدورة التي تنتج عنها المصروفات والإيرادات والتي تم الاعتراف بها في القوائم المالية خلال نفس الدورة، وعدم الاكتفاء بالقواعد الضريبية[5].لاسيما أن لكل جهة هدفها الخاص على حساب الجهة الأخرى كحالة مثل البلدان منها الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، تونس، الجزائر....الخ[6].

فعادة ما تهدف المحاسبة المالية من خلال قواعدها إلى توفير المعلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة والتغيرات التي تطرأ عليها، حيث يشترط أن تكون هذه المعلومات مفيدة للأطراف التي تكون ذات علاقة بالمؤسسة سواء الداخلية المتمثلة في الإدارة والعمال والأطراف الخارجية التي تشتمل كل من المستثمرين، المساهمين، الدائنين ومصلحة الضرائب...الخ لحمايتهم من التظليل من أجل القدرة على اتخاذ القرارات[7]. أما القواعد الضريبية فتسعى إلى تعظيم الإيرادات ضريبيا، كما أنها تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهي تعد وسيلة من أجل تحفيز الاستثمار وتحسين المعاش الاجتماعي للعمال...، مما يجعل القواعد الضريبية تتجه نحو الأهداف التي تتبنها الدولة، ومساعدة مصلحة الضرائب على تحديد الوعاء الضريبي[8].

المحور الثاني: لمحة عن الضرائب المؤجلة في المعيار المحاسبي رقم 12 والنظام المحاسبي المالي:

2. المعيار المحاسبي رقم 12:

1.2 نشأة وتطور المعيار المحاسبي رقم 12: قبل صياغة المعيار الدولي المحاسبي رقم 12 في شكله الحالي في سنة 1996 بعنوان "**ضرائب الدخل**"والذي أصبح نافذ المفعول على المعلومات المالية ابتداء من سنة 1999، ثم قام مجلس المحاسبة الدولية بإجراء عدة تعديلات عليه نظرا للنقائص التي تحتويه، حيث كان الإصدار الأول له تحت عنوان "**المحاسبة على ضرائب الدخل**" عام 1994، لتضاف إليه بعض التعديلات الطفيفةفي عام 2000، ليصبح ساري التطبيق ابتداء من 1 جانفي 2001، كما عرف كذلك هذا المعيار في سنة 2010 تعديلات أخرى لتدخل حيز التنفيذ انطلاقا من 1 جانفي 2012، لتشهد سنة 2016 أخر تعديلا له لتطبق هذه التعديلات سنة 2017[9].

2.2.هدف المعيار:يهدف المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 إلى وصف المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل والمسألة الأساسية في ذلك هي كيفية المحاسبة عن التبعات الجارية والمستقبلية للضريبة لـ:

- الاسترداد (السداد) المستقبلي للمبالغ المسجلة كموجودات (مطلوبات) معترف بها في الميزانية العمومية للمنشأة والعمليات والأحداث الأخرى للفترات الجارية المعترف بها للبيانات المالية للمنشأة[10].
- العمليات والأحداث الأخرى للمدة الجارية المعترف بها للبيانات المالية للمنشأة.
- إن الأمر الملازم للاعتراف بأصل أو التزام من هو توقع قيام المنشأة باسترداد أو سداد المبلغ المسجل للأصل أو التزام فإذا كان من المحتمل أن استرداد أو سداد ذلك المبلغ المسجل سيجعل مدفوعات

الضريبة المستقبلية أكبر (أصغر) مما لو لم يكن لذلك الاسترداد أو السداد تبعاتضريبية، فإن هذا المعيار يتطلب من الشركة الاعتراف بالتزام ضريبي مؤجل (أصل ضريبي مؤجل) باستثناءات قليلة محددة.[11]

- يتطلب هذا المعيار من الشركة المحاسبة عن التبعات الضريبية للعمليات والأحداث الأخرى بنفس الطريقة التي تحاسب فيها عن العمليات والأحداث الأخرى نفسها وهكذا فإن العمليات والأحداث التي يعترف بها في قائمة الدخل يجب أن يعترف بآثارها الضريبية في نفس القائمة كذلك. وأية عمليات أو أحداث أخرى يعترف بها مباشرة في حقوق المالكين يحبأن يعرف بآثارها الضريبية مباشرة، وبشكل مشابه، يؤثر الاعتراف بموجودات ومطلوبات ضريبية في اندماج الأعمال على مبلغ الشهرة أو الشهرة السالبة الناشئة عن هذا الاندماجكذلك يعالج هذا المعيار الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة الناشئة عن الخسائر أو الخصومات الضريبية غير المستخدمة، وعرض ضرائب الدخل في البيانات المالية والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بضرائب الدخل.[12]

الشكل رقم (1): أهداف المعيار المحاسبي الدولي رقم 12

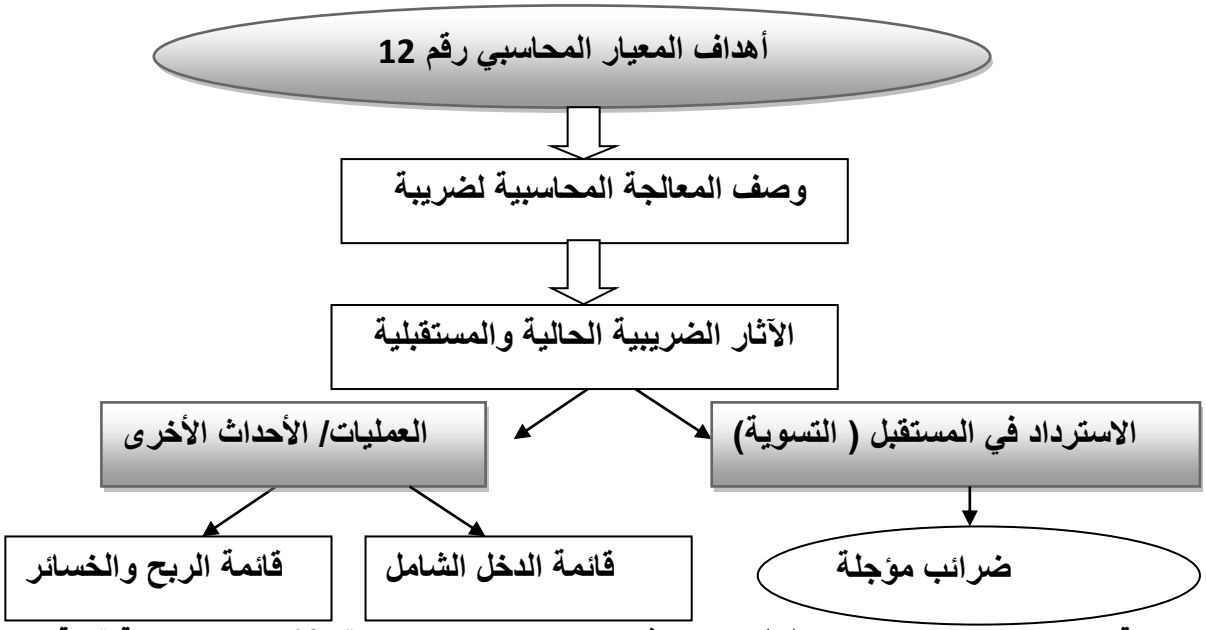

المصدر: جلابة علي، بن عمارة منصور، التخطيط الضريبي في ضوء المعيار المحاسبي رقم 12، حوليات جامعة قالمة، العدد 25، جامعة قالمة، 2018، ص 84.

3.2. نطاق تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12: يطبق المعيار المحاسبي رقم 12 في المحاسبة عن ضرائب الدخل، حيث تخضع كل الضرائب المحلية والأجنبية التي تفرض على الربح الضريبي، كما تشمل كذلك ضرائب دخل أخرى مثل الضرائب واجبة الدفع من قبل الشركات التابعة والزميلة أو المشروعات المشتركة عند قيامها بتوزيع الأرباح للمنشأة الأم، أما فيما يخص المنح الحكومية أو المزايا الضريبية للاستثمارات فلا ينطبق

هذا المعيار على المعالجة المحاسبية لها إلا في حالة الفروقات المؤقتة الناجمة عن هذه المنح والمزايا المذكورة سلفا.[13]

4.2. النظام المحاسبي المالي: بعد القصور الذي عرفه المخطط المحاسبي الوطني PCN، كان لا بدا من تكييف هذا الأخير مع التغيرات الحاصلة خاصة في ظل تبني معايير المحاسبة الدولية والانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية، لذا قام المجلس الوطني للمحاسبة CNC بالتنسيق مععدة خبراء فرنسيين بمهمة التوحيد المحاسبي من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي من أجل تحقيق التوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما والمعايير المحاسبية الدولية، وقد استمدت مبادئه وفلسفته من معايير المحاسبة الدولية.

1.4.2 مفهوم النظام المحاسبي المالي: لقد عرّف القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي على أنه: "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها وتقييمها، وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته في نهاية السنة المالية"[14].

2.4.2 هدف النظام المحاسبي المالي: يمكن ذكر أهداف النظام المحاسبي المالي على سبيل الحصر كما يلي:[15]

- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والأجنبية؛
- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليساير ويتوافق مع الانظمة المحاسبية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- جعل القوائم المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- قابلية مقارنة المؤسسات لقوائمها المالية عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- يساعد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛
- النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بتخفيض التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

3.4.2. نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي: يطبق النظام المحاسبي المالي إجباريا على:[16]

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدامات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

المحور الثالث: أوجه الاتفاق والاختلاف النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي 12 حول الضرائب المؤجلة

يعتبر المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 من أهم المراجع التي تتبناها المؤسسات الاقتصادية في ظل المعايير المحاسبية الدولية، ولهذا قامت الجزائر بتبنيه من خلال النظام المحاسبي المالي.

لدا سنحاول تبيان أهم أوجه الاختلاف وأوجه الاتفاق ما بين المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 وما بين النظام المحاسبي المالي حول الضرائب المؤجلة.

3. من حيث المصطلحات المفتاحية:يمكن استنتاج الاختلافات التالية:

الجدول رقم (1):أوجه الاختلاف من حيث المصطلحات المفتاحية:

	المصطلحات المفتاحية	
	حسب المعيار المحاسبيرقم 12	**حسب النظام المحاسبي المالي**
المصطلحات المفتاحية	• القاعدة الضريبية، • الفروقات المؤقتة، • الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة، • الفروقات المؤقتة القابلة للخصم، • أصول ضريبية، • إلتزامات ضريبية، • الربحالمحاسبي، • الربح الخاضع للضريبة، • التخصيص الضريبي.	• الضرائب المؤجلة، • ضرائب مؤجلة خصوم ، • ضريبة مؤجلة أصول.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- **قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19، مارس 2009، ص 18.**

- **مجلس معايير المحاسبة الدولي، معيار المحاسبة الدولي(IAS 12) ضرائب الدخل، 1999.**

فيما يتعلق بالمصطلحات المفتاحية تم مناقشة مضامينها من خلال التطرق إلى كل من المصطلحات التي وردت في كل من المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 والنظام المحاسبي المالي، حيث نرى أن هذا الأخير قلص من حجم هذه المصطلحات واقتصرت التعاريف على مفهوم الضرائب المؤجلة فقط، على عكس المعيار الدولي الذي تطرق لها بالتفصيل كالتالي:

- **الربح المحاسبي Accounting profit:** هو ربح (خسارة) الفترة المالية قبل خصم عبء الضريبة.
- **الربح الخاضع للضرائب (Loss) Taxable profit** :هو ربح (خسارة) الفترة المحددة طبقا للتشريع الضريبي والقواعد التي تضعها الإدارة الضريبية والذي تسدد (تسترد) على أساسه ضرائب الدخل.[17]
- **الفروقات المؤقتةTemporaryDifferences:** الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والخصم في قائمة الميزانية وقاعدية الضريبية.
- **الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة:** الفروقات المؤقتة التي تنشأ عنها مبالغ خاضعة للضريبة عند تحديد الربح الضريبي أو الخسارة الضريبية الفترات المستقبلية عندما يتم استرداد أو تسوية القيمة الدفترية للأصول أو الخصوم
- **الفروقات المؤقتة القابلة للخصم:** الفروقات المؤقتة التي تؤدي إلى مبالغ قابلة للخصم عند تحديد الربح الضريبي أو الخسارة الضريبية للفترات المستقبلية عندما يتم استرداد أو تسوية القيمة الدفترية للأصول أو الخصوم.[18]
- **القاعدة الضريبية TaxBase:**القاعدة الضريبية للأصول والخصوم هي المبلغ المنسوب إلى ذلك الأصل أو الخصم لأغراض الضريبة
- **أصول ضريبية مؤجلةAssetsDeferredTax:**هي مبالغ ضرائب الدخل القابلة للاسترداد في الفترات المستقبلية فيما يتعلق بما يلي: خسائر الضرائب غير المستخدمة، خصوم ضريبية غير مستخدمة.
- **التزامات ضريبية مؤجلةLiabilitiesDeferredTax:** هي مبالغ ضرائب الدخل المستحقة في فترات مستقبلية فيما يتعلق بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة.[19]
- **التخصيص الضريبي بين الفترات (InterperiodTax Allocation):**تخصيص مصروفات ضريبة الدخل بين فترات إعداد التقارير بغض النظر عن توقيت المدفوعات النقدية الفعلية للضرائب، والهدف من ذلك هو أن تنعكس التأثيرات الضريبية الكلية لجميع الاحداث الاقتصادية التي تم التقرير عنها في القوائم

الحالية والسابقة، وخاصة إعداد التقارير عن التأثيرات الضريبية المتوقعة التي تعكس الفروقات المؤقتة التي حدثت في تاريخ إعدادالتقارير.[20]

1.3.من حيث مصادر الضرائب المؤجلة:نصت المادة 2.134 علىأن الضرائب المؤجلة تنتج عن كل:

- اختلال زمني بين الإثبات المحاسبي لمنتوج ما أو عبء ما وأخذه في الحسبان النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل متوقع.
- عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملةفي مستقبل منظور.
- ترتيبات، ترصيد وإعادة معاجلة تمت في إطار إعداد كشوف مالية مدمجة.[21]

ليذكربعد ذلك المجلس الوطني للمحاسبين مصادر الفروقات المؤقتة بين القاعدة المحاسبية وبين القاعدة الضريبية من خلال إصدار الإشعار رقم 1006204 الذي نشره في سنة 2014 لبيان الضرائب المؤجلة حيث ذكر أربعة عشر حالة في مقدمته تؤدي إلى ظهور الضرائب المؤجلة على النحو التالي:[22]

- المصاريف التمهيدية لتسجيل رؤوس الأموال الخاصة،
- فروق التقييم،
- الاختلال بين الاهتلاك الجبائي والاهتلاك المحاسبي،
- المؤونات التي لا تخفض حتى تحقق خسائر القيمة،
- الأعباء التي تخفض بشروط،
- الإيرادات الخاضعة للضريبة وفق شروط،
- عقود الإيجار التمويلي،
- الإيرادات، الأعباء، الأرباح والخسائر المسجلة في الأموال الخاصة،
- تحيين الحقوق، الديون وحسابات العملة الصعبة،
- مصاريف التطوير،
- الخسائر الجبائية والقروض الضريبية،
- القيمة الصادقةالوحدوية المعدة جبائيا للأعباء،
- النتيجة المجمعة،
- الدمج، الاقتناء والتنازل،

وفي نفس الوقتقدم المجلس الوطني للمحاسبة في هذا الاشعار شرح جدّ مختصر لكل من المصاريف التمهيدية لتسجيل رؤوس الأموال الخاصة، فرقإعادةالتقييم ومعاملةالضرائبالمؤجلةالمتعلقةبالإهتلاك.[23]

أما المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 قام بتقديم تعريف للفروقات المؤقتة كما ذكرنا سلفا على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والخصم في قائمة الميزانية وقاعدية الضريبية. حيث قسم هذه الفروقات إلى كل من فروقات مؤقتة خاضعة للضريبة وفروقات مؤقتة قابلة للاستقطاع.

ويمكن أن نشاهد الفروق المؤقتة بشكل كبير وذلك لكثر الاختلاف بين إعداد البيانات لأغراض الضريبة عنها لأغراض المحاسبة:

- الإيرادات أو المكاسب الخاضعة للضريبة وذلك بعد الاعتراف بها (على سبيل المثال: حساب المدينين أو الاستثمار) ربما يعترف به وذلك بالإيرادات والمكاسب التي ستنتج كمبالغ خاضعة للضريبة في السنوات القادمة عندما الأصل يتم تغطيته على سبيل المثال:
  - حالمبيعات على أساس الاستحقاق للأغراض التقرير المالي ويتم تسويته على أساس النقدي للأغراض الضريبية.
  - حالعقود وفق طريقThe completion-of-percenta،للأغراض المالية وطريقة جزء من أجمالي الربح المؤجل للأغراض الضريبية.
  - ح\ الاستثمارات وفق طريقة حقوق الملكية للأغراض المحاسبية ووفق طريقة التكلفة للأغراض الضريبية.
  - المكسب من التحويل الإجباري لأصل غير مالي والتي تتم للاعتراف بها وفق أغراض التقرير المالي، ولكنها مؤجلة للأغراض الضريبية.
  - المكاسب غير المحقق تتضمن وفق (التقرير المالي استخدام جزء من القيمة العادلة) ولكن مؤجلة للأغراض الضريبية.
- مصروفات أو خسائر هي قابلة للاقتطاع بعد الاعتراف بها في الدخل المالي التزام (أو أصل) ربما أعترف به لكون مصاريف أو خسائر ستنتج عنها مبالغ قابلة للاقتطاع بالمستقبل عندما الالتزام يتحقق مثال:
  - التزام بكفالة منتج.[24]

- مصروف الدين السيء يعترف باستخدام طريقة المخصص للأغراض المالية وطريقة الشطب مباشرة للأغراض الضريبية.

- إيرادات أو مكاسب خاضعة للضريبة قبل الاعتراف بها في الدخل المالي :الالتزام ربما يعترف به لدفعة مستلمة مقدماً لبضاعة أو خدمة ليتم تزويدها بالمستقبل. للأغراض الضريبية والدفعة متضمنة في الدخل الخاضع للضريبة حيث يتم استلام النقدية. الإجراءات المستقبلية لتزويد البضاعة أو الخدمة (أو إعادة التمويلالمستقبلي لهؤلاء الذين تم إلغاء طلباتهم) ويتم تسوية الالتزام الذي سينتج بمبالغ قابلة للاقتطاع بالمستقبل على سبيل المثال:
  - دفعات الإيجار المقدم.
  - اشتراكات مستلمة مقدما.
- مصروف أو خسارة قابلة للاقتطاع قبل أن يتم الاعتراف بها في الدخل المالي:تكلفة الأصل ربما يتم اقتطاعها لأغراض ضريبية بشكل أسرع مما لو تم صرفها ودفعها للأغراض المحاسبية. المبالغ المستلمة حيث يتم تغطيتها المستقبلية لمبلغ الأصل لأغراض التقرير المالي(عبر الاستخدام أو البيع) سيتجاوز القاعدة الضريبية المتبقية للأصل وبذلك ينتج مبالغ خاضعة للضريبة في السنوات القادمة.على سبيل المثالمصروف مدفوع مقدماً حيث أنه مقطوع من العوائد الضريبية في فترة الدفع.[25]

حيث فصل وعالج المعيار المحاسبي المالي رقم 12 المشكلات المحاسبية الناجمة عن الفروقات بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، مما يساعد المؤسسات الاقتصادية في إزالة كل الالتباسات حول الضرائب المؤجلة وكذلك تقليص الفجوة بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الضريبية.

وسنتطرق لشرح بعض مصادر الفروقات المؤقتة المختارة والتي تنشأ عنها أصول أو التزامات ضريبية حسب المعيار المحاسبي رقم 12، نذكر على سبيل الحصر منها:

- **دخل الفائدة**:يدخل دخل الفائدة في الربح المحاسبي على أساس الزمن، على عكس الإدارة الضريبية التي تعتبره ضمن الربح في حالة القبض أي الحصول على النقدية فقط، وبهذا لا تحقق القاعدة الضريبية إلا في حالة القبض، بسبب عدم تأثيرها على الربح الضريبيّ في هذه الحالة.
- **مصاريف الاهتلاك (DepreciationExpense)**:يتم تحديد الاختلاف بين مصاريف الاهتلاك الدفترية والضريبية من خلال ما يسمى طور الاهتلاك التفاضليّ، وطريقة الاهتلاك التفاضلية للأغراض المحاسبية والضريبية، حيث من المحتمل توازي التغير الذي يطرأ على الدخل الضريبي مع التغير الذي

يطرأ على الدخل المحاسبي، بما أن القواعد الضريبية تسمح باعترافات أقل لمصاريف الاهتلاك، أو أن أسلوب الاهتلاك حسب القواعد الضريبية يختلف بما هو متبع حسب التقديرات المحاسبية للإهلاك.

ففي حالة الاهتلاك لأغراض الضريبة أقل من الاهتلاك لأغراض المحاسبة ينشأ عنها فرق خاضع للضريبة وبالتالي ظهور التزام ضريبي مؤجل، على عكس إن كان الاهتلاك الضريبي أكبر من الاهتلاك المحاسبي ينشأ عنه أصل ضريبي مؤجل.[26]

- **إعادة تقييم الأصول بدون تعديلات مماثلة لأغراض الضريبية:** قام المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 بشرح التعامل مع حالة إعادة التقييم من خلال الفقرة (20)، إذ تمكن المعايير المحاسبية الدولية بإدراج بعض أصناف الأصول بقيمتها العادلة أو تسمح بإعادة تقييمها، في حين من الممكن أن لا تؤثر عملية إعادة التقييم أو إعادة العرض للأصل على الربح الضريبي في فترة إعادة التقييم أو إعادة العرض، وبالتالي لا يحدث تعديل في القاعدة الضريبية للأصتقابلالتعديل الحاصل في القيمة المحاسبية، وينشأ فرق بين المبلغ المرّحل للأصل المعاد تقييمه وقاعدته الضريبية وهذا فرق مؤقت ينشأ عنه التزام ضريبي مؤجل، وعمليّة الاسترداد للفروق تتم حسب الحالتين التاليتين المرتبطتين بمصير الأصل:
  - ألا يكون في نيّة المشروع أن يتخلص من الأصل، وبالتالي يستمر باستخدامه واستهلاكه على عمر الأصل الافتراضي، واختلاف القيم سوف يولد فروق استهلاك للأصل بين المحاسبة والضريبة مستقبلا.
  - في حالة بيع الأصل سيكون هناك اختلاف بين المكاسب الرأسمالية لأغراض الضريبة والمكاسب الرأسمالية لأغراض المحاسبة بسبب اختلاف قيمة الأصل بينهما.

  وفي الحالتين يتم عكس الفرق السابق الذي حصل عند إعادة التقييم.
- **الشهرة:**يعرف المعيار المحاسبي الشهرة حسب الفقرة 21 بأنها الزيادة في تملك عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة المتملكة، والعديد من الإدارات الضريبية لا تسمح بإطفاء الشهرة كمصروف قابل للاقتطاع عند تحديد الربح الضريبي، وكذلك تعتبر تكلفة الشهرة غير قابلة للاقتطاع في حين تخلص المؤسسات التابعة من أعمالها الأساسية، وهنا تكون القاعدة الضريبية للشهرة منعدمة، مما ينتج عن الفرق بين القيمة المسجلة للشهرة وقاعدتها الضريبية هي فرق مؤقت، ولكن المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 لا يسمح بالاعتراف بالالتزام الضريبي المؤجل لأن الشهرة تعتبر قيمة متبقية والاعتراف بالالتزام الضريبي سيؤدي إلى زيادة المبلغ المسجل للشهرة. (راجع الفقرة 21).[27]

وبهذا يبقى هناك تقصير من قبل النظام المحاسبي المالي في شرح الإطار النظري للضرائب المؤجلة وخاصة فيما يتعلق بشرح حالات الفروقات المؤقتة بين القاعدة المحاسبية وبين القاعدة الضريبية التي تعتبر من أهم العناصر في الضرائب المؤجلة.

2.3. من حيث المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة:

1.2.3. التسجيل المحاسبي للأصول الضريبية المؤجلة:تسجل الضرائب المؤجلة أصول في نهاية الدورة عند تواريخ الإقفال، كما يتم احتساب جميع الفروق الزمنية بصفة دقيقة بما أنها تؤثر على المنتجات والأعباء في وقت لاحق، حيث تندرج حسابات الأصول الضريبية المؤجلة ضمن الأصول فيذمم الضرائب الحالية.[28]ليجعل الحساب 133 مدينا مقابل الحساب 692 دائنا وفق القيد التالي:

133		ح/ ضريبة مؤجلة أصول	xxx	
	692	ح/ فرض ضريبة مؤجلة أصول		xxx
		الاعتراف بالضريبة المؤجلة أصول		

المصدر: عمر تركي هزاع العجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

- **حالة التسبيق الضريبي:**يجعل الحساب 133 مدينا مقابل جعل الحساب 51/53 دائنا.

133		ح/ ضريبة مؤجلة أصول	xxx	
	51/53	ح/النقديات		xxx

المصدر:حيمران محمد، محاضرات جباية المؤسسة، القيت على طالبة الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، ص 43.

- **حالة التسوية:**في نهاية الدورة ومن خلال تقييم الضرائب المؤجلة نكون أمام حالتين، إما إرتفاعقيمة الضرائب المؤجلة أوانخفاض قيمتها، إذ نحتفظ بنفس قيد تسجيل الضرائب المؤجلة كما ذكرنا سلفا، أما في الحالة الثانية نقوم بعكس القيد المحاسبي ليجعل الحساب 133 دائنا مقابل الحساب 692 مدينا وفق القيد التاليكما هو موضح كالتالي:[29]

692		ح/فرض ضريبة مؤجلة اصول	xxx	
	133	ح/ضريبة مؤجلة أصول		xxx

المصدر:حيمران محمد، مرجع سابق، ص 43.

2.2.3. التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة خصوم:يسجل حساب 693 مدينا مقابل تسجيل حساب 134 دائنا كما هو موضح حسب القيد التالي:

693		ح/ فرض ضريبة مؤجلة خصوم	xxx	
	134	ح/ ضريبة مؤجلة خصوم		xxx
		الاعتراف بالضريبة المؤجلة خصوم		

المصدر: جمعة هوام، مرجع سبق ذكره، ص 180.

- **حالة التسوية:**عند تقييم الضريبية المؤجلة خصوم نهاية الدورة نكون إما في الارتفاع أو حالة الانخفاض، في الحالة الأولى نكون أمام نفس قيد تسجيل الخصم الضريبي المؤجل، أما في حالة الإنخفاض في قيمة الخصم الضريبي المؤجل نسجل القيد التالي:

134		ح/ ضريبة مؤجلة خصوم	xxx	
	693	ح/ فرض ضريبة مؤجلة خصوم		xxx

المصدر:جمعة هوام، مرجع سبق ذكره، ص 180.

3.3. أمثلة عن تسجيل للضرائب المؤجلة:

سنحاول تقديم أمثلة افتراضية عن الضرائب المؤجلة بشقيها، الخصوم الضريبية المؤجلة والأصول الضريبية المؤجلة.

1.3.3 أمثلة عن الخصوم الضريبية المؤجلة:

- **الضرائب المؤجلة على الاهتلاكات**

في 2017/01/01 قامت المؤسسة الاقتصادية لإنتاج الحبوب بشراء معدات وأدوات بمبلغ 100000 دج، يتم اهتلاك تلك المعدات من قبل الشركة بنسبة 20% سنويا وبطريقة القسط الثابت في حين يتم الاهتلاك وفق المتطلبات الضريبية بنسبة 25% سنويا تخضع الشركة لمعدل ضريبة على الأرباح بنسبة 19%

– قسط الاهتلاك السنوي المسجل محاسبيا في القوائم المالية للشركة لسنة 2017 هو 20000دج (100000*20%)

– قسط الاهتلاك المقبول جبائيا هو 25000دج (100000*25%)

إن الفرق المؤقت الخاضع للضريبة يبلغ 5000دج وبالتالي يبلغ الالتزام الضريبي المؤجل (ضريبة مؤجلة خصوم) 950دج (5000*19%) وهو ناتج عن كون مصروف الاهتلاك المقبول جبائيا أكبر من مصروف الاهتلاك المسجل محاسبيا في القوائم المالية للشركة.

والتسجيل المحاسبي لهذا الالتزام كمايلي:

693		2017/12/31	950	
	134	حـ / أعباء ضريبية مؤجلة		950
		حـ /ضريبة مؤجلة خصوم		

2.3.3. أمثلة عن الأصول الضريبية المؤجل:

– **الضرائب المؤجلة على العطل مدفوعة الأجر:** تقوم المؤسسة الاقتصادية لإنتاج الحبوب في نهاية السنة المالية بتكوين مؤونة أعباء تخص العطل مدفوعة الأجر اعتمادا على مبدأ محاسبة التعهد، حيث حددت رصيدا في سنة 2017 خاصا بالعطل مدفوعة الأجر لسنة 2018 بقيمة 46 834 67 دج، وباعتمادا على مبدأ الأساس النقدي من قبل الإدارة الضريبية، تكون هذه المؤونة قابلة للخصم خلال التسديد الفعلي لها خلال سنة 2018.

631		31 / 12 / 2017	53 836 873 .81	
	428	حـ/ أجور المستخدمين (عطل غير مسددة)		53 836 873 .81
		حـ/ المستخدمون، الأعباء الواجب دفعها		
		تسجيل ديون العطل مدفوعة الأجر.		
635		حـ / الاشتراكات المدفوعة للهيئات الاجتماعية	13 997 587 .19	
	438	حـ/ الهيئات الاجتماعية – الأعباء واجبة الدفع –		13 997 587 .19
		تسجيل أعباء الشركة		

		13 997 587 .19 = (53 836 873 .81 *26%)		

ومنه تسجل عليها أصل ضريبي مؤجل نتيجة الفروق الزمنية على النحو التالي:

133		2017 /12 /31		
		حـ/ ضريبة مؤجلة أصول	12 888 547 .59	
	692	حـ/ فرض ضريبة مؤجلة أصول		
		فرض ضريبة مؤجلة أصول عن العطل مدفوعة الأجر.		12 888 547 .59
		12 888 547 .59 = % 19 * 678 344 61		

وفي سنة 2018 قامت المؤسسة بتسديد مبلغ العطل مدفوعة الأجر في الوقت المحدد، ومنه نرصد كل من القيدين السابقين.

حيث تجعل كل من حـ / 428 و حـ/ 438 في الجانب المدين وحـ / 512 في الجانب الدائن حسب القيد الأول الخاص بالعطل مدفوعة الأجر.

		2018 /12 / 31		
428		حـ/ أجور المستخدمين (عطل غير مسددة)	53 836 873 .81	
438		حـ/ الهيئات الاجتماعية – أعباء واجبة الدفع	13 997 587 .19	
	512	حـ / البنوك والحسابات الجارية		67 834 461
		تسديد العطل مدفوعة الأجر		

ثم يتم ترصيد القيد الخاص بالضرائب المؤجلة، بجعل الحساب 692 مدينا مقابل جعل الحساب 133 دائنا كما يلي:

692		2018 /12 /31		
		حـ/ فرض ضريبة مؤجلة أصول	124 887	
	133	حـ/ ضريبة مؤجلة أصول		124 887
		ترصيد ضريبة مؤجلة أصول.		

5.3.3. الضرائب المؤجلة على الخسارة الجبائية:

يظهر لنا أصل ضريبي مؤجل على الخسائر الجبائية المرحلة للأمام وعلى حقوق الضريبة غير المستعملة في حال ما إذا كان هذا العجز قابل للتخفيض أي لم يتقادم بعد ومن المحتمل أن تحقق المؤسسة نتائج ايجابية في

الدورات اللاحقة أين يمكن لهذه الخسائر أن تحمل وتدرج. وبما أن المؤسسة الاقتصادية لإنتاج الحبوب حققت خسارة بمبلغ 1200.000دج خلال دورة 2017، وحسب مخطط النشاط المسطر من طرف إدارة المؤسسة فانه من المحتمل جدا أن تحقق المؤسسة نتائج ايجابية خلال السنة الثانية، أين يمكن تحميل هذا العجز الخاص بسنة 2017على نتائج سنة 2011، مع العلم أن معدل الضريبة هو 19% . سوف ينتج عن هذه الخسارة ضرائب مؤجلة أصول وتسجل محاسبيا كالتالي:

692		31/ 12/ 2017 حـ/ فرض ضريبة مؤجلة أصول	228000	
	133	حـ/ ضريبة مؤجلة أصول فرض ضريبة مؤجلة أصول عن الخسارة. 228000 = %19 * -1200.000		228000

الخاتمة:

تم التعرف من خلال دراستنا على أهم الجوانب النظرية ذات العلاقة بالضرائب المؤجلة سواء على مستوى النظام المحاسبي المالي أو المعيار المحاسبي الدولي رقم 12، كما حولنا التطرق إلى لمحة عن كل منهما، واستخلصنا أهم أوجه الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 12 سواء من حيث المصطلحات المفتاحية، مصادر الضرائب المؤجلة، وكما تطرقنا في النهاية إلى المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة.

وقد ارتأينا تقديم جملة من الاقتراحات التي نراها ضرورية، ومنها:

- حسب النظام المحاسبي المالي في الجزائر تطبق الضرائب المؤجلة على جميع الكيانات الاقتصادية الخاضعة للضرائب على أرباح الشركات ضمن النظام الحقيقي.
- حسب النظام المحاسبي المالي الكيانات غير الخاضعة للضرائب على أرباح الشركات وتلك الخاضعة للنظام الجزافي غير معنية بالضرائب المؤجلة.
- هناك قصور من النظام المحاسبي المالي في شرح القوانين والإطار النظري للضرائب المؤجلة.
- تطرق النظام المحاسبي للضرائب المؤجلة على مستوى الجريدة الرسمية رقم 19 في الفصل الثالث القسم الرابع.
- إصدار الإشعار رقم 1006204 الذي نشره المجلس الوطني للمحاسبة في سنة 2014 لبيان الضرائب المؤجلة حيث ذكر أربعة عشر حالة في مقدمته.
- قام المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 بتقديم شروح مفصلة فيما يخص الفروقات المؤقتة لمعالجة المشاكل المحاسبية الناتجة عنها.
- تنتج الضرائب المؤجلة عن الفروقات الموجودة بين الربح المحاسبي والربح الضريبي.
- يتفق المعيار المحاسبي رقم 12 والنظام المحاسبي المالي على نفس المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة.

الاقتراحات:

- إدخال بعض التعديلات على النظام المحاسبي المالي بصفة عامة والضرائب المؤجلة بصفة خاصة من أجل تكيفه مع المؤسسات الاقتصادية.
- من المفروض أن تكون المحاسبة والنظام المحاسبي المالي مطلب مؤسساتي وليس مطلب حكومي.

الهوامش:

[1]فيصل عبد السلام أبو بكر الحداد، بابكر محمد إبراهيم الصديق، **أثر الاختلاف بين المفاهيم المحاسبية والقواعد الضريبية على تحديد وعاء ضريبة الدخل بالجماهيرية الليبية**، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد 13، المجلد 2، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2012، ص 128.

[2]حسين محمود عبد الله، **أثر تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الضريبي**، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، سورية، 2015، ص 101-102.

[3]عمر التركي هزاع العجيلي، **أثر عدم تبني معيار المحاسبي الدولي (12) ضرائب الدخل على القوائم المالية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، العراق، 2012- 2013،ص 1.

[4] Inès Bouaziz Daoud et Mohamed Ali Omri, **Divergences comptabilité- fiscalité gestion fiscal et gestion des résultants en Tunisie: les nouveaux défis**, France, 2011, p 4.

[5]فيصل عبد السلام أبو بكر الحداد، بابكر محمد إبراهيم الصديق، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[6] Inès Bouaziz Daoud et Mohamed Ali Omri, Op.cit, p4.

[7] Simon James, **The Relationship Between Accounting and Taxation**, University of Exeter, p 6, available 20 July 2019 on: https://core.ac.uk/download/pdf/12824388.pdf

[8]رضا جاوحدو، جليلة إيمان حمدي، **الأثر الضريبي الناتج عن تبني المعايير المحاسبية الدولية – دراسة حالة**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 32، المجلد 2، فلسطين، 2014، ص 345.

[9]يوسفمماش، **دراسة تحليلية لواقع الممارسات المحاسبية للضريبة على الدخل في ضوء النظام المحاسبي المالي الجزائري المستمد من المعايير المحاسبية المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 14، العدد 2، الجامعة الأردنية، 2018، ص 265.

[10] علاء فريد عبد الأحد، **المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 والقاعدة المحاسبية 13 رؤية للتحول "من التحاسب الضريبي إلى المحاسبة الضريبية"** ، مجلة دورية نصف سنوية، المجلد7، العدد 13، جامعة البصرة، 2014، ص 201.

[11]نفس المرجع، ص 201-202.

[12]نفس المرجع، ص 201.

[13]يوسف مماش، مرجع سبق ذكره، ص 265.

[14]قانون رقم 07-11 مؤرخ في 25 نوفمبر 2007، متضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، 25 نوفمبر 2007، ص4.

[15]سعيدة رحيش، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية**، مذكرة ماجيستر، جامعة أمحمد بوقرة، الجزائر، 2014، ص 65.

[16]قانون رقم 07-11 مؤرخ في 25 نوفمبر 2007، مرجع سبق ذكره، ص4.

[17] عمر تركي هزاع العجيلي، مرجع سبق ذكره، ص7.

[18]ابراهيم العدي، **أثر الضرائب المؤجلة في جودة البيانات المالية**، مجلة جامعة البعث، جامعة البعث، العدد 17، المجلد 38، سورية، 2016.

[19]علي جلابة، مرجع سبق ذكره، ص86، 87.

[20]عمر تركي هزاع العجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[21][21] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق لـ 25 مارس 2009، الجزائر، ص 18.

[22] Ministère des finances, Conseil National de la Comptabilité, **Les Impôts Différés**, Algérie, 2014, p2.

[23]Ibid, p03.

[24]سمير الريشاني، معيار المحاسبة الدولية IAS 12: المحاسبة عن ضرائب الدخل، ص 3-4، متوفر على الموقع: http://www.asca.sy/download/PDF/Seminars/Lecture2011-1-8.pdf، تاريخ الإطلاع 6 جويلية 2019، على الساعة 18:16.

[25]نفس المرجع، ص4.

[26]علي محمود رمضان، **أثر إدارة الأرباح لدى شركات على قياس الربح الضريبي**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص 144- 145.

[27]نفس المرجع، ص 146.

[28]جمعة هوام، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، 175.

[29] محمد عبد العزيز محمد خليفة، **القياس والافصاح المحاسبي عن الضريبة المؤجلة في القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية المصرية**، المجلة العربية للإدارة، جامعة عين شمس، مصر، 2009، ص 28.

إشكالات تطبيق معيار التدقيق الجزائري NAA 540 في ظل النظام المحاسبي المالي – دراسة تحليلية–

Application difficulties of the Algerian Audit Standard NAA 540 within the Financial Accounting System –Analytical study-

آمال دنيا شبل	إيمان العيفة	نور الدين مزياني
مخبر ECOFIMA	مخبر ECOFIMA	مخبر ECOFIMA
جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة	جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة	جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة
douniachebel6@gmail.com	imen7662@gmail.com	meziani_noureddine2008@yahoo.fr

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإجراءات المتخذة من قبل المدقق أثناء تطبيقه لمعيار التدقيق الجزائري NAA540 تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والمعلومات الواردة المتعلقة بها، بالإضافة إلى أبرز الصعوبات التي تواجه المدققين في ظل النظام المحاسبي المالي في حال تطبيق المعيار، وقد توصلت الدراسة التحليلية إلى وجود مجموعة من الإشكالات تعيق عمل المدققين عند تطبيق معيار التدقيق الجزائري NAA540 في البيئة الجزائرية وعدم جاهزية السوق المالي وغياب دور الجهات الفاعلة في ميدان المحاسبة والتدقيق.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الخارجي، التقديرات المحاسبية، النظام المحاسبي المالي، معيار التدقيق الجزائري NAA540.

Abstract

The study aimed to identify the actions taken by the auditor in applying the Algerian Auditing Standard NAA 540 to audit accounting estimates, including the accounting estimates of the fair value and the information related to, in addition to the main difficulties faced by auditors in the application of the standard.

The analytical study concluded that there is a number of problems that hinder the work of auditors in applying the Algerian audit standard NAA 540 in the Algerian environment, the lack of financial market readiness and the absence of the role of actors in the field of accounting and auditing.

Key words : External audit, Accounting estimates, Fianancial Accounting System, Algerian Audit Standard 540.

تمهيد:

فرضت التغيرات الدولية التي حدثت في الساحة الاقتصادية العالمية خاصة في أواخر القرن العشرين مجموعة من الضغوط، جعلت دول العالم تقدم على مجموعة من الإصلاحات في المجال الاقتصادي والجزائر كغيرها من الدول سايرت موكب الإصلاحات والتي مست المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسات، وقد اتضح جليا فشل المخطط المحاسبي الوطني نتيجة للتحولات الجديدة التي طرأت على الاقتصاد الجزائري والانتقال من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، مما أوجب على الدولة إيجاد ميكانيزمات جديدة وقد نتج عنها تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

إن الهدف من تطبيق هذا النظام المحاسبي هو تفعيل المؤسسات الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية، وبالتالي تحقيق توافق محاسبي دولي بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية أيضا وبذلك التطوير من مهنة المحاسبة والتدقيق من جهة أخرى، فالمدقق في إطار مهمة التدقيق ينبغي عليه المصادقة على صحة وصدق القوائم المالية وخلوها من الأخطاء الجوهرية من خلال مجموعة من الخطوات والإجراءات. وفي ظل النظام المحاسبي المالي يواجه المدقق في الجزائر أثناء تطبيقه معيار التدقيق الجزائري NAA540 تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها مجموعة من الإشكالات التي تفرض عليه الإلمام بكافة الطرق والسياسات خاصة فيما يتعلق بتقييم التقديرات المحاسبية بما فيها القيمة العادلة وطرق الإفصاح عنها من قبل الإدارة ودور المدقق في هذا السياق. مما سبق تنبثق إشكالية الدراسة، والتي يمكن صياغتها في السؤال التالي:

ما هي أبرز الإشكالات التي تواجه المدققين في الجزائر عند تطبيق معيار التدقيق الجزائري NAA540 في ظل النظام المحاسبي المالي؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في التعرف على السياسات والإجراءات المتخذة من قبل المدقق أثناء تطبيقه لمعيار التدقيق الجزائري NAA540 تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والمعلومات الواردة المتعلقة بها، والتطرق لأهم الإشكالات و الصعوبات التي تواجه المدقق ومسؤولية هذا الأخير في التأكد من معقولية التقديرات التي يضعها المحاسب وعدم وجود تحيز لدى إدارة المؤسسة عند إعدادها لهذه التقديرات.

منهج الدراسة: تم الاستناد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف السياسات والإجراءات المتخذة من قبل المدقق الخارجي أثناء تطبيقه لمعيار التدقيق الجزائري NAA540 تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات

المحاسبية للقيمة العادلة والمعلومات الواردة المتعلقة بها، وتحليل أهم الإشكالات والصعوبات التي تواجه المدقق الخارجي أثناء تطبيق معيار التدقيق الجزائري NAA 540 في ظل النظام المحاسبي المالي.

تقسيم الدراسة: قمنا بتقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين المعيار الدولي للتدقيق ISA 540 والمعيار الجزائري للتدقيق NAA 540

المحور الثاني: التقديرات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي

المحور الثالث: الصعوبات التي تواجه المدقق في تطبيق NAA 540 في ظل النظام المحاسبي المالي

المحور الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين المعيار الدولي للتدقيق ISA 540 والمعيار الجزائري للتدقيق NAA 540

نتيجة التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وبروز الحاجة لإصلاح مهنتي المحاسبة والتدقيق تطلب الأمر من أعضاء المهنة في الجزائر تبني معايير تغطي الجوانب المختلفة لمهنة التدقيق من أجل ترشيد عمل المدققين في الجزائر حيث قامت وزارة المالية بإصدار المعايير الجزائرية للتدقيق وهي معايير مستوحاة من معايير التدقيق الدولية التي أصدرها الإتحاد الدولي للمحاسبين، ومتوافقة معها.

1-1 معيار التدقيق الدولي 540 " تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة":

يتناول معيار التدقيق الدولي ISA540 "تدقيق التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من افصاحات" مسؤوليات المدقق الخارجي فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها عند مراجعة القوائم المالية ويقدم إرشادات بشأن تقويم تحريفات التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات والمؤشرات الدالة على تحيز محتمل من قبل الإدارة، كما يتطلب هذا المعيار إجراء تقييم منفصل للمخاطر الملازمة لأغراض مخاطر التحريف الجوهري على مستوى الإقرارات للتقديرات المحاسبية. وبناءا على طبيعة كل إجراء محاسبي معين قد تخضع أو تتأثر قابلية احتواء إقرار ما على تحريف يمكن أن يكون جوهريا بحالة عدم تأكد التقرير أو التعقيد أو عدم الموضوعية أو عوامل الخطر الملازم الأخرى والعلاقة المتبادلة فيما بينهما.[1]

جاء في الفقرة رقم 6 من معيار التدقيق الدولي ISA540 أن هدف المدقق عند تطبيقه لهذا المعيار يتمثل في الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن ما إذا كانت التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات في القوائم المالية تعد معقولة في سياق إطار التقرير المالي المطبق.[2]

وقد أوضح معيار التدقيق الدولي ISA540 تدقيق التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات الإجراءات التي يقوم بها المدقق في إطار تطبيقه للمعيار وتتمثل فيما يلي:[3]

- **إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها:** بما فيها فهم الرقابة الداخلية ومحيط المؤسسة والكيفية التي تحدد بها آلية تقييم المخاطر الخاصة بالمؤسسة والمتعلقة بالتقديرات المحاسبية والافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة وتقييم تأثير شكوك التقدير.
- **تحديد مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها:** يجب على المراجع أن يقيم الخطر الملازم وخطر الرقابة، كما يجب أن تكون إجراءات المراجعة الإضافية التي ينفذها المدقق مستجيبة لمخاطر التحريف الجوهري المقيمة، مع الأخذ بعين الاعتبار أسباب التقييم المعطى لتلك المخاطر وأنه كلما ارتفع خطر التحريف الجوهري المقيم زادت معه درجة الإقناع التي يلزم أن تحظى بها أدلة التدقيق.
- **إجراءات الاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية الهامة:** عند الاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية يجب أن يتم تحديد إذا ما توفرت الأحداث التي تحدث حتى تاريخ إصدار تقرير المدقق أدلة تدقيق تتعلق بالتقدير المحاسبي، واختبار كيفية إعداد الإدارة للتقدير المحاسبي وما إذا كانت طريقة القياس والافتراضات المستخدمة مناسبة مع اختبار الفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة على كيفية إعداد الإدارة للتقدير المحاسبي.
- **إجراءات أخرى للاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية الهامة:** بالنسبة لشكوك التقدير على المدقق تقييم ما إذا كانت الافتراضات الهامة المستخدمة من قبل الإدارة معقولة وكيفية معالجة الإدارة شكوك التقدير عند إعداد التقدير المحاسبي، مع الأخذ بعين الاعتبار معايير الاعتراف والقياس.
- **تقييم معقولية التقديرات وتحديد الأخطاء:** يجب على المدقق تقييم مدى معقولية وموضوعية التقديرات المحاسبية في سياق التقارير المالية مع تحديد الأخطاء إن وجدت.
- **الإفصاحات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية:** يجب على المدقق تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق إضافية للحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة بشأن مخاطر التحريف الجوهرية المقيمة وذلك للإفصاحات المتعلقة بكل تقدير محاسبي.
- **المؤشرات الدالة على احتمال تحيز الإدارة:** يجب على المدقق تقييم ما إذا كانت الاجتهادات والقرارات التي اتخذتها الإدارة عند إجراء التقديرات المحاسبية التي اشتملت عليها القوائم المالية تقدم مؤشرات على احتمال تحيز الإدارة، وأن قرارات الإدارة فيما يتعلق بالإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن التقديرات المحاسبية في القوائم المالية قد تم اتخاذها وفقا لإطار التقرير المالي المطبق.
- **الإقرارات المكتوبة:** يجب على المدقق أن يطلب من الإدارة والمكلفين بالحوكمة تقديم إقرارات مكتوبة عما إذا كانت الطرق والبيانات المستخدمة في إجراء التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات تتفق مع إطار التقرير المالي المطبق، وأن يقوم بإجراء اتصال مع الإدارة بشأن أمور معينة منها الجوانب النوعية المهمة للممارسات المحاسبية وأوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية.

- **التوثيق:** يجب على المدقق أن يضمن في توثيقه لأعمال التدقيق العناصر الرئيسية لفهم المدقق للمؤسسة وبيئتها بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية فيها التي تتعلق بالتقديرات المحاسبية، واستجابة المدقق في حال لم تتخذ الإدارة الإجراءات المناسبة لفهم وعلاج عدم تأكد التقدير والمؤشرات على احتمال تحيز الإدارة فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية إن وجدت.

2-1 معيار التدقيق الجزائري 540 "تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها":

يعالج المعيار الجزائري للتدقيق NAA540 واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية، بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والمعلومات الواردة المتعلقة بها في إطار تدقيق الكشوف المالية. ويتضمن الواجبات المطلوبة التي تخص الإختلالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الفردية وتقدم مؤشرات تحيز محتملة أدخلتها الإدارة. وتحديدا يطور المعيار الكيفية التي من خلالها تطبق المعايير 315،330، ومعايير أخرى، التقديرات المحاسبية.

حسب الفقرة 3 من نص المعيار إن الهدف من تقييم بعض التقديرات المحاسبية هو التنبؤ بنتيجة معاملة أو أكثر أو بالأحداث أو بالظروف التي دفعت إلى الحاجة لتقديرات محاسبية، أما بالنسبة للتقديرات المحاسبية الأخرى بما في ذلك العديد من التقديرات المحاسبية في القيمة الحقيقية، فإن هدف التقييم مختلف إذ يتعلق الأمر بالتعبير عن القيمة الحالية لمعادلة ما أو لبند في الكشوف المالية، استنادا للظروف التي لوحظت في ظروف التقييم. ويختلف الهدف من تقييم بعض التقديرات المحاسبية بحسب المرجع المحاسبي المطبق.

إن وجود اختلاف بين المبلغ المحقق لتقدير محاسبي وبين ذلك المسجل مبدئيا أو الوارد في الكشوف المالية، لا يعكس بالضرورة خللا في هذه الأخيرة. كما هو الحال خاصة بالنسبة للتقديرات المحاسبية في القيمة الحقيقية حيث أن كل انجاز يتأثر بالضرورة بأحداث أو ظروف لاحقة طرأت بعد تاريخ أداء التقييم من أجل احتياجات الكشوف المالية.[4]

بالنسبة للمدقق يكون الهدف المسطر هو جمع العناصر المقنعة والكافية للتحقق من أن:[5]

- التقديرات المحاسبية، بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية، المدرجة في الكشوف المالية سواء كانت مسجلة أو مقدمة كمعلومة معقولة؛
- المعلومات المقدمة في الملحق المتعلق بها ذات دلالة.

وقد أوضح معيار التدقيق الجزائري NAA540 الإجراءات التي يقوم بها المدقق في إطار تطبيقه للمعيار وتتمثل فيما يلي:[6]

- **إجراءات تقييم المخاطر والإجراءات ذات الصلة:** يجب على المدقق أن يكون ملما بأحكام المرجع المحاسبي المطبق المتعلق بالتقديرات المحاسبية بما فيها المعلومات الخاصة بها، الكيفية التي تحدد بها

الإدارة المعاملات والأحداث أو الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى الحاجة للتقديرات المحاسبية قصد تسجيلها أو الإشارة إليها كمراجع ملحقة في الكشوف المالية، وباكتسابه لتلك المعرفة على المدقق أن يستفسر لدى الإدارة حول التغييرات الحاصلة في الظروف التي قد تؤدي إلى تقديرات محاسبية جديدة أو مراجعة التقديرات المحاسبية الموجودة، و كذلك كيفية قيام الإدارة بالتقديرات المحاسبية ومعرفتها بالمعطيات التي على أساسها تم إعدادها بما في ذلك، الطريقة أو النموذج المستعملين في القيام بالتقدير المحاسبي، والفرضيات التي تشكل أساس التقديرات المحاسبية، واحتمال لجوء الإدارة للخبير، يجب على المدقق مراجعة المبلغ المحقق للتقديرات المحاسبية المتضمنة في الكشوف المالية للفترة السابقة، أو مراجعتها لاحقا ضمن احتياجات الفترة الحالية. وتهدف مراجعة المدقق لتحقيق التقديرات المحاسبية للفترات السابقة أكثر إلى فهم عملية التقديرات المحاسبية المتبعة من طرف الإدارة في الماضي، والى أي مدى أثبتت جدارتها في هذه التقديرات قصد التمكن من الحكم على احتمال فعالية العملية الحالية.

- **تحديد وتقييم مخاطر الاختلالات المعتبرة:** يجب على المدقق تحديد درجة عدم اليقين المرتبط بتقييم التقديرات المحاسبية، وتتأثر درجة عدم اليقين بعوامل مثل: الأهمية المعطاة للحكم في التقديرات المحاسبية، تفاعل التقدير المحاسبي مع التغييرات في الفرضيات، وجود تقنيات في التقييم معترف بها والتي من شأنها التخفيف من حالة عدم اليقين المرتبطة بها، مدة فترة التقديرات ودلالة المعطيات المستخلصة من الأحداث السابقة للتنبؤ بالأحداث المستقبلية، كيف تأسس التقدير المحاسبي على مدخلات ملاحظة أو غير ملاحظة.
- **الردود على المخاطر التي قيمت للإختلالات المعتبرة:** على المدقق تحديد ما إذا كانت الإدارة قد طبقت وبشكل صحيح أحكام المرجع المحاسبي المعمول به والمتعلقة بالتقديرات المحاسبية، في بعض الحالات تطبق إجراءات تدقيق إضافية كفحص المدقق للحالة المادية لأصل ما لتحديد فيما إذا كانت الإدارة قد اتبعت بالشكل المناسب أحكام المرجع المحاسبي المطبق، ويتعهد المدقق بالقيام بواحد أو أكثر من الإجراءات التالية ردا على المخاطر المقدرة للإختلالات المعتبرة مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة التقدير المحاسبي نذكر منها: تحديد ما إذا كانت الأحداث التي وقعت حتى تاريخ تقرير المدقق تمنح عنصرا مقنعا يؤكد أو ينفي التقدير المحاسبي، والتأكد من كيفية قيام الإدارة بالتقديرات المحاسبية والمعطيات التي استندت إليها، واختبار فعالية سير الرقابة على عملية التقييم المستخدمة من قبل الإدارة للقيام بالتقديرات المحاسبية.

بالنسبة للتقديرات المحاسبية التي تنجم عنها مخاطر هامة يجب على المدقق تقييم الجوانب التالية: حالة عدم اليقين المرتبطة بالتقييم عند تحديد التقدير المحاسبي، عقلانية الفرضيات الهامة المعتمدة من قبل

الإدارة، كما يجب على المدقق تقييم على أساس العناصر المقنعة، فيما إذا كانت التقديرات المحاسبية إما معقولة في سياق المرجع المحاسبي المطبق وإما خاطئة.

- **المعلومات الواردة المتعلقة بالتقديرات المحاسبية:** يجب على المدقق تجميع العناصر المقنعة الكافية والمناسبة لتحديد ما إذا كانت المعلومات الواردة في الكشوف المالية والمتعلقة بالتقديرات المحاسبية متطابقة مع أحكام المرجع المحاسبي المطبق، كما يجب عليه أن يقدر دلالة المعلومات الواردة في الكشوف المالية على حالة عدم اليقين المرتبطة بتقييمها بالنسبة للتقديرات المحاسبية التي تنجم عنها مخاطر كبيرة.
- **مؤشرات التحيز المحتملة التي أدخلتها الإدارة:** يجب على المدقق إعادة النظر في أحكام وقرارات الإدارة المتخذة أثناء تحديد التقديرات المحاسبية قصد رصد مؤشرات التحيز المحتملة والمقدمة من طرفها، من أمثلة هذه المؤشرات: التغييرات في التقديرات المحاسبية أو طرق تقييمها والتي من أجلها قامت الإدارة بإصدار حكم ذاتي غير مؤسس على التغيير في الظروف، اختيار أو استحداث فرضيات هامة تؤدي إلى تقدير ظرفي في اتجاه أهداف الإدارة.
- **التصريحات الكتابية:** يجب على المدقق الحصول على التصريحات الكتابية من الإدارة التي تؤكد بأن هذه الأخيرة تعتبر أن الفرضيات الهامة التي وضعتها عند قيامها بالتقديرات المحاسبية، هي معقولة.
- **الوثائق:** يجب على المدقق أن يضم إلى وثائق التدقيق ما يلي:

✓ أساس نتائجه حول عقلانية التقديرات المحاسبية أو عدمها، التي تنتج عنها مخاطر كبيرة ومعلومات متعلقة بها؛

✓ مؤشرات التحيز المحتملة التي أدخلتها الإدارة إن وجدت.

3-1 تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين كل من المعيار الدولي للتدقيق 540 والمعيار الجزائري للتدقيق 540:

يمكن عرض أوجه التشابه والاختلاف بين كل من المعيارين ISA 540 و NAA 540 في الجدول التالي:

الجدول 01: الفروقات بين ISA 540 و NAA 540

	معيار التدقيق الدولي ISA540	معيار التدقيق الجزائري NAA540
اسم المعيار	تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة	تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها

الهيئة المصدرة	مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي IASSB التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين المهنيين IFAC	لجنة متابعة المعايير الجزائرية التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة CNC
التعريفات	عرف المعيار المصطلحات التالية: التقديرات المحاسبية، عدم تأكد التقدير، تحيز الإدارة.	لا يوجد تعريف للمصطلحات
النطاق:	يتناول مسؤوليات المدقق الخارجي فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية والافصاحات المتعلقة بها عند مراجعة القوائم المالية ويقدم إرشادات بشأن تقويم تحريفات التقديرات المحاسبية وما يتعلق به من افصاحات والمؤشرات الدالة على تحيز محتمل من قبل الإدارة	يعالج واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية، بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والمعلومات الواردة المتعلقة بها في إطار تدقيق الكشوف المالية. ويتضمن الواجبات المطلوبة التي تخص الاختلالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الفردية وتقدم مؤشرات تحيز محتملة أدخلتها الإدارة.
الأهداف:	هدف المدقق عند تطبيقه لهذا المعيار يتمثل في الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن ما إذا كانت التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من افصاحات في القوائم المالية تعد معقولة في سياق إطار التقرير المالي المطبق	يختلف الهدف من تقييم بعض التقديرات المحاسبية بحسب المرجع المحاسبي المطبق.
الإجراءات: **إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها**	تم التأكيد على أهمية هذه الإجراءات كجزء من إجراءات المدقق لفهم المنشأة وبيئتها بشكل كامل.	

تحديد وتقييم مخاطر الاختلالات المعتبرة	ركز كل من المعيارين على درجة عدم اليقين المرتبط بتقييم التقديرات المحاسبية، أما المعيار الدولي ISA540 فقد ركز أيضا على المخاطر الجوهرية للتدقيق بما فيهما الخطر الملازم وخطر الرقابة.
المؤشرات الدالة على احتمال تحيز الإدارة	يجب على المدقق تقييم ما إذا كانت القرارات التي اتخذتها الإدارة عند إجراء التقديرات المحاسبية التي اشتملت عليها القوائم المالية تقدم مؤشرات على احتمال تحيز الإدارة، وأن قرارات الإدارة قد تم اتخاذها وفقا لإطار التقرير المالي المطبق.
التصريحات الكتابية	يتوجب على المدقق الحصول على التصريحات الكتابية من الإدارة التي تؤكد معقولية الفرضيات الموضوعة.
الوثائق	يجب على المدقق أن يضم إلى وثائق التدقيق ما يلي:أساس نتائجه حول عقلانية التقديرات المحاسبية أو عدمها، التي تنتج عنها مخاطر كبيرة ومعلومات متعلقة بها، ومؤشرات التحيز المحتملة التي أدخلتها الإدارة.
الردود على المخاطر التي قيمت للاختلالات المعتبرة	كلا المعيارين أكدا على قيام الإدارة بتطبيق متطلبات إطار عمل إعداد التقارير المالية المتعلقة بالتقدير المحاسبي بالشكل المناسب. أما المعيار الدولي فقد توسع من حيث إضافة إجراءات أخرى للاستجابة للمخاطر الجوهرية مع الأخذ بعين الاعتبار شكوك التقدير ومعايير الاعتراف والقياس.
المعلومات الواردة المتعلقة بالتقديرات المحاسبية	كلا المعيارين أكدا على أنه يتعين على المدقق تحديد ما إذا كانت المعلومات مطابقة للنظام المحاسبي المالي المطبق أما بالنسبة لمعيار التدقيق الدولي ISA540 توسع من حيث الإجراءات كتقييم معقولية التقديرات وتحديد الأخطاء والافصاحات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية.

المصدر: من إعداد الباحثين

المحور الثاني: التقديرات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر التقديرات المحاسبية من الأمور المحاسبية التي تتطلب اجتهادا من جانب الإدارة حيث أنها تعتمد على افتراضات وبيانات، وسيتم التطرق في هذا المحور إلى مفهوم التقديرات المحاسبية من منظور المعيار المحاسبي الدولي رقم 8، ومنظور النظام المحاسبي المالي.

1- لمحة حول المعيار المحاسبي الدولي 8:

تتباين التقديرات المحاسبية تباينا كبيرا بطبيعتها وتكون الإدارة بحاجة إلى إجرائها عندما لا يكون من الممكن رصد المبالغ النقدية بشكل مباشر، ويخضع قياس هذه المبالغ النقدية لحالة من عدم تأكد التقدير تعكس التقييدات الملازمة في المعرفة والبيانات والطرق المستخدمة، وينشأ عن هذه التقييدات تباين وعدم موضوعية ملازمان لنواتج القياس وتنطوي آلية إجراء التقديرات المحاسبية على اختيار طريقة ما وتطبيقها باستخدام افتراضات وبيانات، وهو ما يتطلب اجتهادا من جانب الإدارة ويمكن أن ينشأ عنه تعقيد في القياس ويكون للتأثيرات الواقعة على هذه المبالغ النقدية بسبب التعقيد أو عدم الموضوعية أو عوامل الخطر الملازم الأخرى تأثيرا على قابلية تعرض المبالغ للتحريف.

حسب الفقرة رقم7 من معيار التدقيق الدولي ISA540 يمكن تعريف التقدير المحاسبي على أنه:" تقدير للمبلغ النقدي في حالة عدم وجود وسيلة دقيقة للقياس، ويستخدم هذا المصطلح لمبلغ يقاس بالقيمة العادلة عندما يكون هناك عدم اليقين في التقدير وكذلك للمبالغ الأخرى التي تتطلب تقديرا ".[7]

يحدد المعيار المحاسبي الدولي الثامن معايير اختيار السياسات المحاسبية وتغييرها، إلى جانب المعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. حيث تعرف السياسات المحاسبية على أنها المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات المحددة التي تطبقها المؤسسة في إعداد وتقديم البيانات المالية.

وتستخدم الإدارة حكمها في وضع وتطبيق سياسة محاسبية تؤدي إلى معلومات وثيقة الصلة وموثوقة عند اتخاذ هذا الحكم تشير الإدارة إلى المصادر التالية:

- المتطلبات والتوجيهات في معايير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تتناول قضايا مماثلة وذات صلة؛
- التعاريف ومعايير الاعتراف ومفاهيم القياس للأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات في الإطار المفاهيمي؛
- يتم تطبيق التغييرات في السياسة المحاسبية بأثر رجعي ما لم يكن ذلك غير عملي أو ما لم يحدد معيار آخر من معايير التقارير المالية الدولية أحكاما انتقالية محددة.

إن التغييرات في التقديرات المحاسبية ناتجة عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة، وبالتالي فهي ليست تصحيحات للأخطاء. ويتم الاعتراف بأثر التغيير في التقدير المحاسبي بأثر رجعي من خلال إدراجه في الربح أو الخسارة في:

- فترة التغيير، إذا كان التغيير يؤثر على تلك الفترة فقط؛
- فترة التغيير والفترات المستقبلية، إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

أما أخطاء الفترة السابقة هي الإغفال من البيانات المالية للمؤسسة وبياناتها الخاطئة لفترة واحدة أو أكثر من الفترات السابقة الناتجة عن عدم استخدام المعلومات الموثوقة المتاحة أو إساءة استخدامها. ما لم يكن من غير العملي تحديد آثار الخطأ، تقوم المؤسسة بتصحيح أخطاء الفترة السابقة المادية بأثر رجعي من خلال إعادة تحديد الكميات المقارنة للفترة السابقة التي حدث فيها الخطأ.[8]

2- التقديرات المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي:

يطلق لفظ التقديرات المحاسبية على بعض بنود الكشوف المالية التي لا يمكن قياسها بدقة، بل يمكن تقديرها فقط.[9]

ومن جهة أخرى تطرق القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 والمتضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري إلى تغيير التقديرات والطرق المحاسبية، فجاء في نص المادة 37 من القانون أنه يمكن أن تلجأ المؤسسة إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية.

كما أوضحت المادة 38 بأن تغيير التقديرات المحاسبية يرتكز على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على أحسن تجربة، أو على معلومات جديدة، والتي تسمح بتقديم معلومة موثوقة أكثر والحصول عليها. وقد جاء في نص المادة 39 من القانون أن تغيير الطرق المحاسبية يخص تغيير المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي تطبقها المؤسسة بهدف إعداد وعرض الكشوف المالية. لا يتم أي تغيير في الطرق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يسمح بتحسين عرض الكشوف المالية للمؤسسة المعنية. في حين حددت المادة 40 كيفيات أخذ تغيير التقدير والطرق المحاسبية بعين الاعتبار ضمن الكشوف المالية عن طريق التنظيم.[10]

3- ارتباط المعيار المحاسبي الدولي 08 " التغيرات في السياسات المحاسبية، التقديرات المحاسبية والأخطاء" مع معيار التدقيق الدولي 540" تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة":

يواجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي تلقى القبول العام سواء من الناحية العلمية أو العملية، ويختار من بينها الطرق والسياسات المحاسبية التي تناسب بعض الأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة، حيث تؤدي عملية الاختيار بين هذه البدائل إلى آثار مختلفة على النتيجة والوضعية المالية، وكذا التدفقات النقدية والمعلومات والقرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المهتمة بالمؤسسة، وبمعنى آخر فإنها تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والمخاطر المختلفة المرتبطة بالمؤسسة، وللدلالة على ذلك فإنه قد أمكن في بعض الحالات سواء الافتراضية أو الواقعية تحويل خسائر المؤسسة إلى أرباح أو العكس من ذلك عن طريق تغيير بعض الطرق المحاسبية أو إتباع طرق بديلة.

وتعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤول الوحيد عن التغييرات المحاسبية نظرا لوجود معايير وبدائل محاسبية مقبولة قبولا عاما لنفس الأحداث الاقتصادية، وهذا يعطي لإدارة المؤسسة مرونة كافية لتختار من بينها ما يناسب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ويمكن القول أن المرونة المتاحة للإدارة في الاختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي ستجعلها تتحكم في نتيجة المؤسسة إلى حد كبير في ضوء أهدافها والخصائص التي تتمتع بها، ولكن ما يحد من قدرة الإدارة في التلاعب بالأرقام المحاسبية مدى وجود معايير محاسبية ودرجة من الالتزام بها، إضافة إلى مدى كفاءة الأسواق المالية ودرجة الوعي لدى المستثمرين.[11]

وانطلاقا من خاصية المقارنة التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي 01 جاء المعيار المحاسبي الدولي08، في سبيل السعي وراء جعل المعلومات المالية قابلة للمقارنة فعلى المحاسب الثبات في استعمال نفس السياسات والإجراءات المحاسبية بين الفترات المحاسبية والإفصاح عن أي تغيرات حتمية وأثرها على القوائم المالية، وكذا الإفصاح عن أسباب التغيير في تلك السياسات والإجراءات، لذا فالمحاسب وفقا للمعايير المحاسبية الدولية عليه وقبل كل شيء وضع تقديراته المحاسبية واختيار الإجراءات والسياسات الملائمة للمؤسسة والظروف المحيطة بها، والمعيار المحاسبي الدولي 08 جاء لوضع الإرشادات التي يجب على المحاسب تطبيقها في الواقع العملي عند حدوث تغيير في السياسات المحاسبية والقواعد الواجب إتباعها في وضع التقديرات المحاسبية، وأما معيار التدقيق الدولي 540 فقد جاء ليحمل مدقق الحسابات مسؤولية التأكد من معقولية التقديرات التي يضعها المحاسب وعدم وجود تحيز لدى إعدادها، وهنا تبرز العلاقة بين المعيارين.[12]

المحور الثالث: الصعوبات التي تواجه المدقق في تطبيق NAA540 في ظل النظام المحاسبي المالي

نتناول في هذا المحور أهم الصعوبات التي تواجه المدقق عند تدقيقه للتقديرات المحاسبية في البيئة الجزائرية، وخاصة مشاكل تطبيق القيمة العادلة أو الحقيقية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي كنتيجة لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي.

1- واقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية:

جاء القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي حدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، حيث نصت الفقرة 1.112 منه على أنه: "ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة على اتفاقية التكاليف التاريخية في حين يعمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة إلى بعض العناصر إلى مراجعة تجرى على ذلك التقييم بالاستناد إلى: القيمة الحقيقية أو (الكلفة الراهنة)، قيمة الانجاز، القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة)".[13]

ويتضح من خلال المادة أن هناك إقرار باستخدام القيمة العادلة والتي اصطلح عليها في القانون الجزائري والنظام المحاسبي المالي على أنها القيمة الحقيقية وتم تعريفها على أنها: "المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله

تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية".[14]

يعد التطور المحاسبي الدولي نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة مما يجعل تقييم الأوراق المالية يتم وفقا لطريقة القيمة العادلة، وقد أصبح من الضروري تطبيقها عند إعداد القوائم المالية وتعاني المؤسسات الجزائرية من غياب ممثليها عن مسار التوحيد المحاسبي والتي تعتبر المعني الأول بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، كما أن الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي يعد أمرا مكلفا بالنسبة للمؤسسات مما قد ينعكس على أدائها، كما أن بعض العناصر في النظام المحاسبي المالي لا تتلاءم وواقع المؤسسة الجزائرية على سبيل المثال مصاريف البحث والتطوير، حيث يتم معالجتها بطريقة مماثلة لما هو موجود في المعايير المحاسبية الدولية في مقابل ذلك نجد أن مصلحة البحث والتطوير في المؤسسة الجزائرية لا تتميز بنفس الفعالية التي تحظى بها المؤسسات الأجنبية.[15] ثم إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ظل متغيرات البيئة المحاسبية والقانونية الجزائرية واجه عدة صعوبات، خاصة فيما يتعلق بالتطبيق السليم لمفهوم القيمة العادلة أو ما يطلق عليه بالقيمة الحقيقية، ومن أهم هذه العراقيل نذكر منها:

- **صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية:** إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم بائع العقارات في قيمتها السوقية.
- **غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة:** إن التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية التي تتميز بالكفاءة مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو مالا يتحقق في حالة بورصة الجزائر الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد القيمة العادلة في القياس المحاسبي كأساس للقياس المحاسبي بإجراء إصلاح عميق وجاد في النظام المحاسبي والمالي لأن الأسواق المالية المتطورة ساهمت في تطوير أساس القيمة العادلة.
- **مكانة أو دور البورصة:** بالرغم من دور السوق المالي في عمليات التمويل إلا أن أهميته في الجزائر ودوره في تمويل المؤسسات مازال محدودا جدا، نظرا لغياب تقاليد وثقافة وطنية للاستثمار المالي وحداثة هذا السوق بالرغم من محدودية هذه العملية إلا أنها أرست ثقافة جديدة قادت إلى بروز عدة إشكالات محاسبية مرتبطة بالمحيط الجديد، كانت موضوع إصلاحات محاسبية ساهمت فيها لجنة مراقبة عمليات البورصة.
- **غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية:** يحتاج التقييم وفق طريقة القيمة العادلة إلى توفير معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي يتم

فيه تسجيل تضاربات في المعلومات المصرح بها حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية فضلا عن قلتها. [16]

- **عدم وجود نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة:** يفترض من الناحية العملية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة إلا انه لحد الآن هناك بعض التحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا العنصر وربما هذا الأمر يرجع حسب رأيهم كونها تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها خاصة فيما يتعلق بالأصول المالية.[17]

2- إشكالات تطبيق معيار التدقيق الجزائري NAA540:

يطلب المدقق أدلة الإثبات لغرض الحكم بصورة عقلانية على الافتراضات التي بنيت عليها البيانات المقدمة إليه، أما بالنسبة لمشاكل القيمة فإن عملية الحصول على الأدلة تصبح أمرا باتجاه آخر لسببين هما:

- إن الموضوعية في عملية التدقيق هي أمر حيوي وأساسي إذا علمنا بأن مشاكل القيمة مشاكل لا اتفاق على حلها، فإن الموضوعية تعد أمرا بمنتهى الصعوبة؛
- إن مشاكل القيمة تتعلق بسلوك الشخص القائم بعملية الحكم الشخصي، فالقيمة تعمل على توجيه السلوك وهي من الصعب أن يخضع للسيطرة عليها تماما.

وفيما يتعلق بصياغة الحلول الممكنة فإن الخبرة والإبداع الذاتي يمثلان الأساس المناسب لصياغة هذه الحلول، فعندما تواجه المدقق حالات مشابهة فإنه يعتمد على تراكم خبراته السابقة، أما إذا كانت الحالات من النوع الذي لم يسبق أن واجهها، فيتطلب ذلك الأمر أن يفكر في صياغة حلول جديدة. فعند تخطيط تدقيق البيانات المالية، يهتم المدقق فقط بتلك السياسات والإجراءات ضمن النظام المحاسبي الملائمة لتأكيدات البيانات المالية، ثم إن فهم الأوجه المناسبة للنظام المحاسبي المالي والضبط الداخلي ستمكن المدقق من تشخيص الأنواع المحتملة للمعلومات الخاطئة الأساسية والتي قد تحدث في البيانات المالية وأيضا دراسة العوامل التي تؤثر على مخاطر وجود معلومات أساسية خاطئة وأخيرا تمكنه من تصميم إجراءات تدقيق ملائمة.[18]

من جهة أخرى فقد أكد معيار التدقيق الجزائري NAA540 تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها على ضرورة فهم المدقق للسياسات والإجراءات التي تستخدمها الإدارة وكل الطرق التي تتعلق بأحكام النظام المحاسبي المالي والرقابة الداخلية فيما يخص التقديرات المحاسبية، من أجل تخطيط طبيعة وتوقيت إجراءات التدقيق ومن المهم اقتناع المدقق بالنظام المحاسبي والأخذ بعين الاعتبار التسجيل الفعلي للمعلومات المحاسبية لكي يقرر في الأخير مدى الاعتماد على النظام المحاسبي المعمول به.

ومن بين أهم المشاكل والتحديات التي تواجه مدققي الحسابات عند تطبيقهم معيار التدقيق الجزائري NAA540 تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها في ظل النظام المحاسبي المالي نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- مشاكل القياس والإفصاح طبقا لأساس القيمة العادلة والناتجة عن عدم وجود الأسواق النشطة في ظل البيئة الجزائرية ومناخ الأعمال السائد؛
- حاجة المدقق إلى التحقق من ملائمة نماذج وطرق القياس والفرضيات الهامة والبيانات المستخدمة في سبيل قياس القمة العادلة وما يتطلبه ذلك من أساليب وإجراءات مراجعة مختلفة تحتاج منه الموضوعية والدقة؛
- مختلف الأساليب أو النماذج لقياس القيمة العادلة تحتاج لخبرات واكتساب مهارات ومعارف جديدة من قبل المدقق وحتى فريق العمل القائم بمهمة التدقيق؛
- استخدام الفرضيات الخاصة بالمؤسسة في التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية بينما هي ليست متناسقة مع الفرضيات والتي يمكن ملاحظتها في السوق؛
- عدم امتلاك المدقق الكفاءات اللازمة أو المعرفة المتخصصة المطلوبة خاصة عندما يتعلق الأمر بمجال بعيد عن المحاسبة والتدقيق كالثروات المعدنية، الأدوات المالية المعقدة، وفي هذا الصدد المدقق يكون بحاجة للاستعانة بخدمات خبير؛
- تقدير ما إذا كانت طريقة التقييم المتبعة من قبل الإدارة مناسبة عندما لا يصف المرجع المحاسبي المطبق طرق التقييم، هنا تكون مسؤولية المدقق كبيرة ويستعين بحكمه المهني لتقدير ما إذا كانت الطريقة مناسبة في هذه الظروف؛
- قد تكون أحكام المرجع المحاسبي المطبق في المؤسسة المعنية والتي قد تكون عرضة لسوء التطبيق أو لعدم فهمها بالشكل الكافي أو خطأ في تفسيرات متباينة النقطة الرئيسية لمحط اهتمام المدقق؛
- احتمال وجود تحيزات مارستها إدارة المؤسسة في التقديرات المحاسبية في مثل هذه الحالات تساعد روح النقد لدى المدقق وحكمه المهني لتحديد ما إذا كانت أي من هذه التقديرات المحاسبية تحتوي على درجة عالية من عدم اليقين المتعلق بتقييمها تؤدي إلى مخاطر كبيرة؛
- صعوبة فهم أنواع معينة من البيانات لأنها تستدعي فهم المفاهيم التجارية أو القانونية المعقدة من الناحية الفنية مثل: البيانات التي تتألف منها شروط الاتفاقيات القانونية عن المعاملات التي تنطوي على أدوات مالية أو منتجات تأمين معقدة؛

- في بعض القطاعات مثل قطاع الخدمات المالية تستخدم الإدارة بكثافة تقنية المعلومات لمزاولة الأعمال ولذلك تزيد من احتمالية وجود مخاطر تتعلق بتقديرات محاسبية معينة لا تستطيع أن توفر لها الإجراءات ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة؛
- قد يكون التغيير في التقدير غير معقول أو متوافقا مع إطار التقرير المالي المطبق وتؤدي التغيرات العشوائية إلى عدم اتساق القوائم المالية وقد ينشأ عنها تحريفات في القوائم المالية؛
- هناك صعوبة عند تحديد خطأ الناتج عن وجود فرق بين نتيجة التقدير المحاسبي للقيمة العادلة والمبلغ المفصح عنه؛
- صعوبة حصول المدقق على أدلة تدقيق مناسبة وكافية خصوصا عندما لا يكون للأصل أو الالتزام سعر سوق أو عندما تكون الطرق الأخرى لتقييم القيمة العادلة على نحو غير مناسب.

خاتمة:

إن تبني النظام المحاسبي المالي يتوافق إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية، وهذا ما أدى بالمنظمات المهنية للتدقيق في الجزائر إلى تبني بعض معايير التدقيق المحلية والمستوحاة من المعايير التدقيق الدولية، من بين هذه المعايير، المعيار الجزائري للتدقيق رقم 540 والمتعلق بتدقيق التقديرات المحاسبية، حيث يواجه المدقق العديد من الإشكالات والصعوبات التي تحول دون التطبيق الحسن لهذا المعيار خاصة في البيئة الجزائرية وفي ظل النظام المحاسبي المالي. حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- قامت الجزائر باستخدام أسلوب التبني شبه الكامل لمعيار التدقيق رقم 540 غير أن هناك بعض الاختلافات ليس لها تأثير على تغيير مضمون المعيار، وإنما هذه الاختلافات في المصطلحات أو تفسيرات إضافية وأكثر شمولية نص عليها المعيار الدولي؛
- يعاني التعليم المحاسبي الجزائري من عدة نقائص أهمها عدم وجود برامج موحدة تتعلق بتطبيق القيمة العادلة في عملية القياس والإفصاح المحاسبي؛
- ظهور القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي نتيجة لسعي الجزائر نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ويظهر مفهوم القيمة العادلة في عدة حالات كالقيمة الاستبدالية وفارق إعادة التقييم؛
- هناك تأخر كبير أثناء تطبيق النظام المحاسبي المالي في مواكبة التغيرات العالمية وتحيين المفاهيم الخاصة بالقيمة العادلة؛

- رغم أن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يزيد من جودة القوائم المالية للمؤسسة، إلا أنه هناك العديد من الصعوبات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي مثل عدم جاهزية السوق المالي في الجزائر؛
- صعوبة تحديد القيمة العادلة لبعض الأصول خاصة الأصول الثابتة، وكذلك وجود تحفظ من قبل الإدارة الجبائية حول تطبيق القيمة العادلة، وانعكاساته على الوعاء الضريبي؛
- عدم وجود تجانس بين القوانين المحاسبية والجبائية والتجارية، حيث أن أغلب القوائم المالية موجهة لمصلحة الإدارة الجبائية في الأساس مما يؤدي إلى عدم التطبيق الجيد للمعايير الدولية؛
- إن تطبيق مفهوم القيمة العادلة يقتضي الاهتمام بتطوير أداء المحاسبين، من خلال الاهتمام بالتأهيل المهني وبجودة التعليم المحاسبي بما يتوافق مع المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة؛
- عدم وجود ربط وتعاون فعلي بين المنظمات المهنية للمحاسبة والتدقيق والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية أو الأطراف المستفيدة، من أجل فهم نص هذه المعايير بالشكل الكافي في ظل النظام المحاسبي المالي؛
- يتطلب إتباع الإدارة أحكام المرجع المحاسبي المطبق، الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في المحيط أو الظروف التي تؤثر على المؤسسة؛
- مسؤولية المدقق في تحديد الظروف أو الحالات التي تؤدي إلى رفع احتمال وجود تحيزات مارستها الإدارة في التقديرات المحاسبية أو التي تشير إلى وجودها؛
- يجب على المدقق تقدير ما إذا كانت طريقة التقييم المتبعة من قبل إدارة المؤسسة مناسبة وهنا يرجع المدقق إلى حكمه المهني؛
- ضرورة اكتساب المدقق للمعرفة الكافية والإلمام بجميع الطرق والسياسات المتبعة وتوفر روح النقد لديه.

يمكن اقتراح ما يلي:

- ضرورة برمجة دورات تكوينية بعد كل إصدار لمعايير التدقيق الجزائرية بهدف معرفة طريقة ومنهجية العمل وتوضيح الغرض من كل معيار؛
- الاستفادة من تجارب الدول ذات الواقع الاقتصادي المشابه للجزائر والتي تبنت المعايير الدولية للتدقيق؛
- زيادة التعاون بين المنظمات المهنية المحاسبية والمؤسسات التعليمية المحاسبية لترسيخ مفهوم القيمة العادلة؛
- إجراء دورات وملتقيات تتعلق بمفاهيم القيمة العادلة لفائدة الطلبة والأساتذة وممارسي مهنة المحاسبة.

الإحالات والمراجع:

[1] International Auditing and Assurance Standards Board, Handbook of international quality control, auditing, review, other assurance, and related services pronouncements, volume 1, New York, 2018, P482.
[2] Op-cit, p483.
[3] Op-cit, pp 484-488.
[4] Norme Algérienne d'Audit 540" audit des estimations comptables, y compris des estimations comptables en juste valeur et des informations fournies les concernant", P3.
[5] Op-cit, p p 3-4.
[6] Op-cit, p p 4-10.
[7] Handbook of international quality control, auditing, review, other assurance, and related services pronouncements, op-cit, p483.
[8]IFRS, IAS8 Accounting policies, changes in accounting estimates and errors. available on: https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-8-accounting-policies-changes-in-accounting-estimates-and-errors/ 15 juillet2019 à 13:00.
[9] Norme Algérienne d'Audit 540, p3.
[10] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 07–11 مؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، ص6.
[11] سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي–دراسة عينة من المؤسسات– رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص19.
[12] بهلولي نور الهدى، أثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي بالجزائر–دراسة استقصائية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه طور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس–سطيف، 2016–2017، ص35 .
[13] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، 25 مارس 2009، ص6.
[14] نفس المرجع السابق، ص87.
[15] بلعور سليمان، بن أودينة بوحفص، صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد10، العدد2، غرداية، 2017، ص735.
[16] باي مريم، ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية والدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر–دراسة تحليلية– مجلة دراسات اقتصادية، المجلد4، العدد3، جامعة قسنطينة 2، ديسمبر 2017، ص158.
[17] محمد زرقون، فارس بن يدير، واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد4، جوان 2016، ص7.
[18] سندس ماجد رضا الجعفري، أنوار عباس هادي الهنداوي، ترشيد الأحكام المهنية لمراقب الحسابات في ظل اعتماد منهج القيمة العادلة لتقييم الأصول الثابتة–دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات النفطية– مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد14، العدد28، 2016، ص354.

أثر تطبيق محاسبة الموارد البشرية على المؤسسات الجزائرية

فيصل مايدة	حمزة بن عمر	محمد علي داهم
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي –	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي –	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي –

hamza-benamor@univ-eloued.dz

الملخص: تتمحور موضوع دراستنا حول " أثر تطبيق محاسبة الموارد البشرية في المؤسسات الجزائرية" حيث هدفت هذه الدراسة إلى مدى أهمية المورد البشري ومكانته في المؤسسة الاقتصادية، كيفية القياس والإفصاح عن محاسبة الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية، إظهار قيم الموارد البشرية بصورة تعكس كفايتها وتعطي مستخدمي القوائم المالية الصورة الصادقة التي يمكن من خلالها اتخاذ القرارات بشكل سليم.

ومن ابرز ما توصلنا إليه من نتائج : الاهتمام المتزايد من قبل العديد من المنظمات المحاسبية بعملية تحقيق أكبر قدر ممكن من التجانس والتوافق في الممارسات والاجراءات المحاسبية بين مختلف الدول، حيث يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف بها عامة، طريقة تقييم مزايا الموظفين وفق النظام المحاسبي المالي في الجزائر لم تتغير ولم تواكب تغيرات العولمة وهذا راجع لعدم التحضير الجيد لهذا النظام من جهة وغياب المؤشرات اللازمة لتطبيق هذا المفهوم، وبالتالي لم تصل المؤسسات الجزائرية بعد إلى الغاية من تطبيق هذا النظام.

الكلمات المفتاحية : الموارد البشرية، محاسبة الموارد البشرية، القياس المحاسبي، الإفصاح المحاسبي.

Abstract

Our study focuses on the "impact of the application of human resources accounting in Algerian enterprises". This study aimed at the importance of human resource and its position in the economic institution, how to measure and disclose human resources accounting in the Algerian enterprise, showing human resources values in a way that reflects their adequacy and gives users the financial statements. An honest image through which decisions can be made properly.
Among the most prominent findings we have reached:
 Increased interest by many accounting organizations in the process of achieving the greatest possible consistency and consistency in accounting practices and procedures between different countries, where the financial accounting system includes a conceptual framework for financial accounting, accounting standards and a code of accounts that allows the preparation of financial statements based on generally accepted accounting principles .
 The method of evaluating the benefits of employees according to the financial accounting system in Algeria has not changed and has not kept pace with the changes of globalization.This is due to the lack of good preparation of this system on the one hand and the absence of the necessary indicators to implement this concept.Therefore, Algerian institutions have not yet reached the purpose of applying this system.

Abstract

Human Resources, Human Resources Accounting, Accounting Measurement, Accounting Disclosure .

❖ مقدمة :

إن نجاح المنظّمات بمختلف أنواعها يعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة العامل البشري, بحث تنفق هذه المنظّمات أموالاً طائلة في إستقطاب وإختيار وتوظيف وتدريب المورد البشري لديها، الأمر الذي أدّى إلى نشوء طلب على "خدمات التقنية العالية" يُقدمها أفراد يتمتعون بقدرات علمية ومهنية عالية، وفي بيئة كهذه، يصبح هناك تركيز متزايد على رأس المال البشري وتركيز أقل على رأس المال المادي لتقديم هذه الخدمات.

إن تبنّي المؤسسات للمحاسبة التقليدية التي تعتمد على قواعد محاسبية ومقاييس مالية, تعطي نظرة تاريخية وليست مستقبلية، وعليه فإن القوائم المالية والتقارير المعدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها غير كافية لتوفير المعلومات الملائمة عن الموارد البشرية على ضوء أهمية الموارد البشرية في المؤسسات بإعتبارها أصلاً من أصول المؤسسة,وهذا ما يعرف بمحاسبة الموارد البشرية,حيث أن تحديد وقياس والإفصاح

عن هذه الموارد له تأثير كبير على نتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي،حيث سعت الجزائر كغيرها من بلدان العالم إلى الاندماج والتكيف مع المعايير المحاسبية الدولية من خلال تبني النظام المحاسبي المالي المبني على أساس هذه المعايير، فقد حاول المشرع الجزائري عند وضعه هذا النظام العمل على تغطية أكبر قدر من احتياجات المؤسسات وتخطي كل المشاكل والنقائص التي كانت تتخلل المخطط المحاسبي الوطني، وبالرغم من ذلك إلا أن خصائص بيئة الأعمال الوطنية شكلت عائقا أمام تطبيق هذا النظام مما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل والصعوبات , وضمن هذا الإطار النظري حُددت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

- **ما هو أثر تطبيق محاسبة الموارد البشرية على المؤسسات الجزائرية ؟**

ولغرض الإحاطة بالموضوع جيدا نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى معرفة المؤسسات الاقتصادية بمحاسبة الموارد البشرية؟

2. كيف يتم تقييم المؤسسات الاقتصادية للموارد البشرية والإفصاح عنها ضمن النظام المحاسبي المالي (SCF)؟

3. ماهي الصعوبات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية عند تطبيق محاسبة الموارد البشرية؟

- **فرضيات الدراسة**

لمعالجة إشكالية البحث التي تم طرحها اعتمدنا على بعض الفرضيات والتي نلخصها في:

1. تعتبر محاسبة الموارد البشرية عملية من عمليات تحديد وقياس البيانات الخاصة بالمورد البشري.

2. يتم تقييم المؤسسات الاقتصادية لمحاسبة الموارد البشرية ضمن النظام المحاسبي مالي (scf) عن طريق منافع المستخدمين (الأجور).

3. تواجه المؤسسات الاقتصادية عند تطبيق محاسبة الموارد البشرية عدة صعوبات نذكر واحدة منها: إن تطبيق المحاسبة الموارد البشرية قد يدفع الإدارة إلى المزيد من استغلال جهود الأفراد نحو الأهداف الاقتصادية، حيث أن النظرة الاقتصادية للأصل هو السعي لاستغلاله بأكفأ طريقة ممكنة.

أهداف الدراسة: كيفية القياس والإفصاح عن الموارد البشرية في المؤسسة واستعراض وإظهار قيم الموارد البشرية بصورة تعكس كفايتها وتعطي مستخدمي القوائم المالية الصورة الصادقة التي تمكن من اتخاذ القرارات الغير مضللة .

أهمية الدراسة: توجيه المؤسسات إلى ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية لتعظيم الأرباح كما تعد محاسبة الموارد البشرية من المواضيع الحديثة التي لاقت اهتماما كبير من طرف الاقتصاديين والمحاسبين والتي لا تزال تمثل مجالا واسعا للبحث والدراسة .

منهج الدراسة : لتغطية موضوع الدراسة استخدمت المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري، أما الجزء التطبيقي فقد استخدمنا المنهج التحليلي.

خطة الدراسة :للإجابة على الإشكالية الرئيسية سوف تقسم الورقة البحثية إلى: نظرة تاريخية عن محاسبة الموارد البشرية, القياس المحاسبي عن الموارد البشرية؛- الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية؛ وأخيرا دراسة تطبيقية حول نموذج مقترح لمحاسبة الموارد البشرية في شركة سوفيا للصناعات الغذائية.

أولا: ماهية محاسبة الموارد البشرية

1- **تعريف محاسبة الموارد البشرية:**

لقد أعطيت عدة تعاريف لمحاسبة الموارد البشرية نوجزها فيما يلي:

1- 1- **المفهوم الكلاسيكى لمحاسبة الموارد البشرية :**

محاسبة الموارد البشرية هي"محاسبة الأُجور التي تُعنى بحساب مختلف مستحقات العمّال من خلال العمل على تحديد مكوّنات أُجرة أو راتب العامل"، ويُضيف تعريف آخر للتعريف الأول الذى أُستند على الأجر أو الراتب مختلف مصاريف التدريب والتكوين حيث تُعرّف محاسبة رأس المال الفكري على أنّها " المحاسبة التي تُعنى بالإضافة إلى مراقبة ومتابعة الرواتب أو الأجور ومختلف مصاريف التكوين والتدريب، وبالتالي يتم تقييم رأس المال الفكري على أساس مستحقّات العامل من الأجر بالإضافة إلى مصاريف التدريب والتكوين"1.

من خلال التعاريف السابقة فقد ركّزت محاسبة الموارد البشرية على الجانب المادّي كالأجور ومصاريف التكوين والتدريب دون إعطاء قيمة للجانب المعنوي كالأداء مثلاً.

2-1 **المفهوم الحديث لمحاسبة الموارد البشرية :**

- ✓ عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية محاسبة الموارد البشرية بأنها: " عملية تحديد وقياس البيانات الخاصة بالموارد البشرية، وإمداد الوحدات الادارية المعنية بهذه المعلومات "2.
- ✓ وتعرف كذلك على أنها: " عبارة عن عملية قياس وإعداد التقارير عن الديناميكيات البشرية في المنظمة، وهي عملية تقييم حالة الموارد البشرية في المنشأة وقياس التغير في هذه الحالة على مدار الزمن، كما أنها عملية توفير معلومات عن الأفراد والجماعات للمنشأة لمتخذي القرارات سواء داخل المنشأة أو خارجها "3.

- ✓ ولقد عرفها فلامهولز بأنها " تعني المحاسبة عن الأفراد كونهم موارد في المشروع، وتقوم على قياس تكلفة وقيمة الأفراد الموجودين بهذا المشروع "4.

2- **نشأة وتطور محاسبة الموارد البشرية:**

لقد مرت المحاسبة عن الموارد البشرية بالعديد من مراحل التطور المتميزة نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مراحل تطور المحاسبة عن الموارد البشرية

الفترة الزمنية	تطور محاسبة الموارد البشرية
من بداية الستينات وحتى 1966	تتميز بأنها فترة وضع المفاهيم الأساسية للمحاسبة عن الموارد البشرية باستخدام النظريات والمبادئ المتعلقة بهذا الموضوع في العلوم الاجتماعية الأخرى.
1966-1971	تتميز بأنها فترة بدأت بتقييم فعالية ونماذج قياس تكلفة وقيمة الموارد البشرية في قطاع الأعمال، وكذلك تعتبر فترة ايجاد مجالات حالية ومستقبلية لاستخدامات المحاسبة عن الموارد البشرية في بعض المنشآت
1971-1976	تم تطبيق العديد من هذه الدراسات في مجال تقييم أثر المعلومات التي تقدمها المحاسبة عن الموارد البشرية في اتخاذ القرارات الادارية، وكذلك في قرارات المستثمرين في حملة الأسهم في شركات المساهمة.
1976-1980	حيث شهدت تراجعا في الاهتمام بهذا الفرع سواء من جانب الأكاديميين أو من جانب المهنيين(التطبيقيين) ويرجع سبب ذلك إلى أن الجزء الأكبر من البحوث الأولية في هذا الميدان التي تعد أقل صعوبة تمت في المراحل السابقة
1980- مشارف القرن 20	فقد شهدت بداية بحث جدي للاهتمام بكل من النظرية والتطبيق للمحاسبة عن الموارد البشرية وذلك نتيجة لتزايد اهتمام دول العالم عامة و الولايات المتحدة الامريكية خاصة بموضوع زيادة الانتاجية ورأس المال الفكري

المصدر: رشا حمادة، القياس والافصاح المحاسبي عن الموارد البشرية وأثره عن القوائم المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، دمشق، 2002، ص147.

ثانيا: أهداف وفروض محاسبة الموارد البشرية

1- أهداف محاسبة الموارد البشرية:

إن محاسبة الموارد البشرية مثلها مثل باقي أنواع المحاسبة الأخرى تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها5:

1. إيجاد طرق قياس يعتمد عليها في معرفة تكلفة الموارد البشرية.
2. وضع التقارير المالية الصحيحة عن نشاط المنشأة.
3. اتخاذ القرارات المالية السليمة عن المنشأة سواء بواسطة الإدارة أو بواسطة الأشخاص الخارجين المعنيين.
4. توفير معلومات عن كفاية المديرين في استخدام الموارد البشرية كأصل من أصول المنشأة.
5. تنظيم وتنسيق استخدام كافة الموارد في المنشأة سواء كانت طبيعية أو مالية أو بشرية.
6. توفر للإدارة معلومات عن التكاليف الفعلية لاستقطاب الموارد البشرية، وتنميتها سواء بإضافة موارد بشرية جديدة أو تطوير الموارد الحالية.
7. المساعدة في إعداد الموازنة التخطيطية لتكاليف الحصول على الموارد البشرية وتنميتها.
8. تحديد قيمة الأفراد بالنسبة للمنشأة، وذلك بإيجاد مقاييس صالحة وموثوق بها.
9. تحديد العائد الذي يحصل عليه المشروع من رأس المال البشري، وتقييم قرارات الاستثمار في القوى العاملة، وذلك بمقارنة التكلفة بالمنفعة لمختلف البدائل.

2- فروض محاسبة الموارد البشرية:

تستند محاسبة الموارد البشرية على الفرضيات التالية6:

*- يعتبر العنصر البشري موردا هاما من موارد المؤسسة.

*- تتأثر قيمة الموارد البشرية بالنمط القيادي للإدارة، حيث تتوقف إنتاجية العاملين على القدرات والمهارات من ناحية، والرغبات والميول من الناحية أخرى.

*- تعد معلومات الخاصة بمحاسبة الموارد البشرية في جانب تكلفة وقيمة الموارد البشرية، ضرورية لفاعلية وكفاءة إدارة المنظمة.

كما أن المعلومات التي تتضمنها محاسبة الموارد البشرية لها أهمية كبيرة في عمليات الرقابة والتقييم في الأجلين القصير والطويل، سواء لإدارة المنظمة أو للمتعاملين الخارجيين.

*- إن توظيف الموارد البشرية يعتبر تكلفة اقتصادية تتحملها المؤسسة مقابل خدمات ومنافع تحصل عليها مستقبلا، لذا يمكن ترجمة هذه التكاليف والخدمات في صورة نقدية، وإظهارها في القوائم المالية.

*- إن المفهوم التقليدي للأصول يقوم على أنها "حقوق وخدمات مملوكة قابلة للقياس بوحدات نقدية وهي تكتسب نتيجة للتعامل بين الوحدات الاقتصادية يتوقع الحصول منها مستقبلا على خدمات أو منافع اقتصادية"7.

3- معايير المحاسبة عن الموارد البشرية:

نجد أن هناك أربع مقومات أو معايير يجب أن تتوافر في الشيء حتى يمكن اعتباره أصلا من أصول المشروع وهذه المقومات هي:

3-1 **معيار الملكية**: حتى نعتبر المورد " أصل " تابعا للمشروع فانه يجب أن يكون للمشروع توفر خاصية ملكية هذا المورد وبمعنى آخر كما ورد في المعايير المحاسبية الدولية تفرض المنشاة السيطرة على اصل إذا كانت تملك سلطة الحصول على المنافع الاقتصادية وتستطيع الحد من إمكانية وصول الآخرين لهذه المنافع وهذه السيطرة تنبع عادة من الحقوق القانونية.

3-2 **معيار المقدرة الإنتاجية (أو الخدمية):** الغرض من الحصول على الأصول المادية هو استخدامها في العملية الإنتاجية أو تقديم خدمة للمشروع (عن طريق المساهمة في العملية الإنتاجية) ولا شك أن عنصر العمل كأحد عناصر المدخلات في العملية الإنتاجية يعد العنصر الأكثر أهمية في المشروع فهو من جهة أحد مدخلات العملية الإنتاجية ومن جهة أخرى مقدرة العنصر البشري على التأثير في الموارد أو عناصر الإنتاج الأخرى، وهذا ينصب في نهاية الأمر في إنتاج الوحدات والسلع المنتجة والخدمات المختلفة المقدمة من العنصر البشري مما يساعد على تحقيق الهدف الرئيسي للمشروع.

3-3. **معيار الخدمات المستقبلية**: ينطلق هذا المعيار من تعريف الأصل من انه " عبارة عن خدمات مستقبلية " وهذا التعريف يتضمن ثلاث عناصر:

1. أن يكون هناك توقع لمنافع اقتصادية مستقبلية، والموارد البشرية تستطيع أن تحقق منافع اقتصادية وذلك من خلال قدرتها الإنتاجية، وقدرة التأثير على الموارد الأخرى.

2. أن يكون للمشروع الحق في استلام هذه المنافع، ولكون المشروع يمتلك الحق القانوني في استخدام الأفراد بموجب التعاقد، وبالتالي فإن للمشروع الحق في استلام هذه المنافع.

3. إمكانية قياس هذه المنافع، حيث يمكن قياس المنافع المتأتية من عمل الموارد البشرية بطرق مختلفة.

وبذلك نجد أن الموارد البشرية هي مصدر للمنافع الاقتصادية المستقبلية، كما يمكن قياس هذه المنافع بعدة طرق،

أما فيما يتعلق بالحق في استلام هذه المنافع فإن الأمر يتعلق بملكية المورد الذي يخلق تلك المنافع وهذا يتوفر بشكل ما في الموارد البشرية.

3-4 **القابلية للقياس أو التحديد**: يتطلب تعريف المورد على انه اصل وجوب أن يكون قابلا للتحديد أو القياس وذلك لتمييزه وفصله عن باقي الموارد الأخرى، وهذا التحديد أو القياس يعبر عنه غالبا بوحدات نقدية. وتستهدف عملية القياس قياس الخدمات الاقتصادية المستقبلية المتدفقة من المورد. وبالنسبة للموارد البشرية فإنه أوجدت عدة طرق لقياس الخدمات الاقتصادية المستقبلية.

ثالثاً: القياس المحاسبي للموارد البشرية

1- **تعريف القياس المحاسبي:**

يتمثل القياس بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناءا لقواعد طبيعية يتم إكتشافها إمّا بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة, كما يتمثل أيضاً في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب رياضي, أما أكثر التعاريف تحديداً لعملية القياس المحاسبية فهو ذلك الصادر في تقرير لجمعية المحاسبين الأمريكية وورد فيه ما نصه" يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المنظّمة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناءا لملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة"8.

2- **أركان القياس المحاسبي :** تتمثل المكوّنات الرئيسيّة لعملية القياس هي9:

2-1 **الجانب الأوّل**: ويختص بتحديد الخواص التي يُراد قياسها, حيث إننا لا نخضع لقياس الأشياء أو الظواهر ذاتها, ولا حتى جميع خواصّها وخصائصها, وإنّما عادة ما يكون الإهتمام منحصراً في خاصية معينة أو مجموعة معينة من الخواص ذات الصلة بالدراسة.

2-2 **الجانب الثاني**: ويختص بتحديد نظام القياس ويمثل الجانب الفني للقياس ويتطلب تحديد الآتي:

- تحديد وحدة القياس وهو الشرط الأساسي الذي يجب مراعاته من وجهة نظر القياس هي أن تكون هذه الوحدة ثابتة ومتجانسة حتى تكون المقاييس الناتجة قابلة للمقارنة وللتجميع, ومن المعروف أن وحدة القياس في المحاسبة هي وحدة النقد التي يجري التعامل بها.
- تحديد قواعد التعبير الكمّي عن الخصائص والظواهر والعلاقات, أي تعيين أرقام للتعبير عن الخصائص المُراد قياسها وهنا نجد أن النظام الذي يُستخدم في ترتيب الأشياء من حيث خواصّها وتحديد مقادير وكمّيات هذه الخواص هو النظام العددي.

3-2 **خطوات عملية القياس** : من أجل إتمام عملية القياس المحاسبي هناك أربع خطوات أساسية يجب إتّباعها تتمثل فيما يلي10:

- تجميع البيانات عن الأحداث الإقتصادية التي تنتج عن عمليات المشروع وتعبر هذه العمليات عن أشاييء مختلفة, مثل الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم, وتنتج جميعها من التبادل السوقي للسلع والخدمات, ويتم قياسها بوحدات نقدية على أساس سعر التبادل المتفق عليه.
- تسجيل العمليات المادية السابقة طبقاً لنظام القيد المزدوجو وبناءا على دليل موضوعي قابل للتحقيق.
- بمجرد تجميع وتسجيل الأحداث الإقتصادية كما وقعت, يكون من الضروري تبويب العمليات والأحداث المختلفة في مجموعات مترابطة كي يمكن الحصول على معلومات مفيدة.
- تلخيص العمليات حتى تحقق الفائدة المرجوة من تسجيل المعلومات المالية المتعلقة بالمنظمة في مجموعات, من الضروري أن يتم تلخيص هذه المعلومات في شكل تقرير أو قائمة, تُقدم للأشخاص المعنيين بالمنظمة, أو المهتمين بأحوالها المالية, وتهدف هذه الخطوة إلى إيضاح الأمور والأحداث المالية الهامة التي وقعت والتي أمكن تبويبها.

3- نماذج القياس المحاسبي لتكلفة الموارد البشرية:

هناك العديد من الطرق لقياس تكلفة الأصول البشرية، نذكر منها:

3-1 **طريقة التكلفة التاريخية** : ويقصد بها التكاليف الفعلية التي أنفقت في سبيل الحصول على الموارد البشرية كاستدعاء واختيار وتوظيف وتدريب العاملين، واعتبارها نفقات رأسمالية يستفاد منها لعدة فترات مما يتعين اهتلاكها على العمر الإنتاجي لتلك الأصول البشرية لتحديد تصيب كل فترة منها وفي حالة تصفية الأصل أو الاستغناء عن العاملين قبل انتهاءحياتهم الإنتاجية ويعتبر الرصيد المتبقي خسارة11.

3-2 **طريقة تكلفة الإحلال** : وتعرف تكلفة الإحلال للموارد البشرية بأنها " التضحية التي تتحملها المؤسسة اليوم لإحلال موارد بشرية بدلا من الموجودة الآن"12.

3-4 **طريقة تكلفة الفرصة البديلة**: تقوم هذه الطريقة على تحديد قيمة المورد البشري بالمزاد العلني بين مدراء الأقسام للحصول على الموظفين ذوي الخبرة والكفاءة وأن قيمتها تتحدد بالثمن الذي يكون المدير في قسم معين على استعداد لدفعه مقابل الحصول على موظف معين يعمل في قسما أخر، ولهذا لا يكون للموظف قيمة اقتصادية إلا إذا أعتبر عنصرا نادرا,وتعرف أيضا بأنها " قيمة الأصل عندما يكون في استخدام بديل يختلف عن الاستخدام الحالي"13.

3-5 **طريقة العوائد المستقبلية**: وباستخدام هذه الطريقة يتم تقييم الأصول البشرية على أساس التوصل إلى القيمة الحالية للمرتبات والأجور التي يتقاضاها العنصر البشري في المستقبل حتى نهاية عمرها الإنتاجي بالمنظمة، لتمكن من حساب القيمة الإجمالية للأصول البشرية من واقع متوسط رواتب لمجموعة متماثلة

من العاملين، إلا إنها لا تأخذ بعين الاعتبار إلا عنصرا واحدا من عناصر التكاليف للوصول إلى قيمته الموارد البشرية، وإهمال عوامل أخرى كسن العامل وكفاءته وأقدميته.

6-3 **طريقة التكلفة الاقتصادية** : ويتم تقييم الأصول البشرية وفقا لمعدل العائد الممكن الحصول عليه من استخدامه، أي تحدد قيمة الشخص بالمشروع بما يساوي القيمة الحالية للأرباح المستقبلية معتمدين في ذلك على مدى مساهمة الفرد في تحقيق أهداف المنظمة14.

4- **مؤشرات قياس الموارد البشرية** : لقد حاول كل من Ftiz-enz & Bontis حصر مؤشرات قياس الموارد البشرية في عدة عوامل تعتبر أكثر موضوعية من سابقتها وهي تتمثل في الآتي15 :

1-4 **عامل الإيرادات** : هو مقياس أساسي لفعالية رأس المال البشري، وهو النتيجة الإجمالية التي يحققها المسؤولون عن الموارد البشرية الذين يؤثرون على سلوك الموظفين وهو يحسب بقسمة الإيرادات الإجمالية المحققة على العدد الكلي للموظفين بالمؤسسة .

2-4 **عامل النفقات** : هو كذلك عامل أساسي لفعالية رأس المال البشري، وهو يبين النفقات التشغيلية لكل موظف في المؤسسة . هذا العامل يحسب بأخذ جميع النفقات التشغيلية وقسمتها على عدد الكلي لموظفي المؤسسة.

3-4 **عامل الدخل** : يقيس الدخل التشغيلي للمؤسسة بالنسبة لكل موظف . هذا الدخل التشغيلي هو عادة ربح المؤسسة قبل الضريبة، ويحتسب هذا العامل بأخذ الربح قبل الضريبة وقسمته على العدد الإجمالي للموظفين بالمؤسسة .

4-4 **عامل التعويضات** : يقيس التعويضات التي تم دفعا للأفراد في المؤسسة، ويستخدم هذا العامل عادة من طرف مديري الموارد البشرية لتحديد المكانة النسبية لمستويات الرواتب داخل مجال العمل .

5-4 **عامل تعويضات الإيرادات** : يقيس نسبة التعويضات المدفوعة للموظفين مقارنة بالمداخيل التي يحققونها عبر الزمن, يبين هذا المقياس ما إذا كانت المؤسسة تحقق عائدا اكبر أو اقل على كل مبلغ تستثمره في موظفيها .

6-4 **عامل تعويضات النفقات** : هذا المقياس يبين المبلغ الذي تم دفعه للموظف كنسبة مئوية من إجمالي النفقات التشغيلية، هذا المقياس يبين كذلك بنية تكلفة التعويضات للمؤسسة .

7-4 **معدل العائد على الاستثمار في الموارد البشرية** : يستخدم في حساب العائد على الاستثمار في موظفي المؤسسة وهو ما يعادل حساب القيمة المضافة للاستثمار في الموارد البشرية للمؤسسة.

رابعاً: الإفصاح المحاسبي للموارد البشرية

1- **مفهوم الإفصاح المحاسبي**: تناولت مختلف الكتب والمجالات تعريفات للإفصاح المحاسبي من أهمها :

يعرّف الإفصاح على أنه : شمول التقارير المالية على جميع المعلومات الأزمة للإعطاء المستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

وقد عرف من قبل البعض بأنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء إن كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مظللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة16.

وعرفه البعض انه " تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بإعمال الشركة ويشمل أية معلومات إضاحية محاسبية أو غير محاسبية17.

ويقصد بالإفصاح الكشف والإظهار عن النتائج المحاسبية في القوائم المالية، فالمحاسب عليه أن يقدم معلومات كافية لترشيد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ ما يبدو لهم من قرارات18.

2- **مشكلة الإفصاح عن الموارد البشرية**:إن الوسائل التي تتعلق بالموارد البشرية، تتم بعد رسملة المصاريف اللازمة للحصول على الموارد البشرية والمصاريف التي تعتبر جزء من الموارد البشرية هي 19:

- مصاريف الإعلان للحصول على الموارد البشرية .
- مصاريف الحصول على العنصر البشري وتطوير كفاءته مثل تدريب وبعثات ودورات .....الخ
- مصاريف تتعلق بالخبراء للحصول على العنصر البشري، مثل مصاريف نقلهم والمكافآت الممنوحة لهم ومصاريف المقابلة والاختبارات .....الخ

لذلك فأن قيمة المورد البشري تمثل كافة المصاريف سالفة الذكر المرتبطة بالمدة الإنتاجية للعنصر البشري والتي يمثلها العقد المبرم للعنصر البشري مع المنشأة .وبالتالي فأن .

إطفاء المورد البشري = تكلفة الأصل البشري ÷ العمر الإنتاجي للأصل

3- **عيوب القوائم المالية التي تنشر دون إظهار الأصول البشرية:تتمثل أهم عيوب القوائم المالية التي تنشر دون إظهار الأصول البشرية فيما يلي**20:

- محاسبة الموارد البشرية نظرت للموارد البشرية كنفقات جارية بدلا من رسملتها وإظهارها في الميزانية واستهلاكها خلال فترة العمر الإنتاجي للأصول البشرية .
- إن عدم إظهار المورد البشري في القوائم المالية يؤدي إلى نقص في رقم صافي الدخل، الأمر الذي يجعل الإدارة ضعيفة في حين إن الواقع غير ذلك .

- إن تأجيل الاستثمار في الموارد البشرية بهدف تخفيض من الضغط على الأرباح لها اثر خطير على مستقبل المنشاة وعلى قدراتها في تحقيق الأرباح حيث إنها تدفع الإدارة إلى اتخاذ قرارات قصيرة النظر فيما يتعلق بهذه الاستثمارات في حين أن المفروض مساعدتها على ترشيد هذه القرارات .
- المحاسبة التقليدية تجعل حساب معدل عائد على الاستثمار مضللا في حين أنها تعتبر أداة حاسمة يستخدمها كل من المستثمرين والإدارة في اتخاذ القرارات .
- إن معدل العائد على الاستثمار = $\frac{\text{نسبة صافي الدخل}}{\text{مجموع الاصول}}$ ، فهذا العائد مظللا لان الكسر هو مجموع الأصول لا يشمل الأصول البشرية والتي يهتم بها المستثمرين، الأمر الذي يتطلب تعديل بإضافة الأصول البشرية.
- وقد قدمت اللجنة الخاصة بالمحاسبة عن الموارد البشرية المنبثقة عن الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA التأييد النظري لهذا الأصل من خلال تقريرها .
- مبدأ التحفظ المحاسبي يعتبر الاستثمار في الموارد البشرية مصروف وليس أصل حيث يعتبر هذا الأخير أمر غير مرغوب فيه إذ انه يؤدي إلى تشويه قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، كما يؤدي بإدارة المنشاة في سبيل زيادة صافي الدخل إلى ارتكاب مخالفات إدارية قد تضر بمستقبل المنشاة لتحقيقها لهذا المبدأ .

*- هناك سببان رئيسيان لاعتبار الاستثمار في الموارد البشرية أصولا في القوائم المالية إذ يعتبر السبب الأول هو أن المستثمرين الحاليين والمستقبلين يحتاجون إلى أن تكون هذه المعلومات واضحة في القوائم المالية لمساعدتهم على تقديرهم للقيمة المالية للمنشاة. والسبب الثاني أن الاستثمار في الموارد البشرية يفي بالمتطلبات اللازمة باعتبارها أصلا من الناحية المحاسبية.

خامساً: الدراسة الميدانية

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا وكميا، كما لا يقف هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها التصور المقترح بحيث ينمو بها رصيد المعرفة على الموضوع، وتم الحصول على البيانات اللازمة من خلال البحث في الجانب الميداني وذلك بتوزيع الاستمارة (الاستبيان) تم إعدادها لهذا الغرض حيث تم تقسيمها إلى جزئين، يحتوي الجزء الأول على بعض المعلومات أو البيانات الشخصية، ويحتوي الجزء الثاني على الاستبيان.....، وقد تم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

الجدول رقم (02): الإحصائية الخاصة بتوزيع استمارات الاستبيان

البيان	عدد الاستمارات	النسبة المئوية
الاستمارات الموزعة	60	%100
الاستمارات المسترجعة	59	%98.33
الاستمارات المفقودة	01	%1.67
الاستمارات الملغية	04	%6.78
الاستمارات القابلة للدراسة	55	%93.22

المصدر: من إعداد الباحثين وبناء على ما ورد في استمارات الاستبيان

الجدول رقم (03): ملخص جدول توزيع الدراسة

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
تقني سامي	08	%14.5
ليسانس	36	%65.5
ماستر	04	%7.3
دراسات عليا	06	%10.9
شهادة أخرى	01	%1.8
المجموع	55	%100
تقني سامي	08	%14.5
الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 3 سنوات	09	%16.4

من 3 إلى 6 سنوات	12	%21.8
من 7 إلى 9 سنوات	07	%12.7
10 سنوات فأكثر	27	%49.1
الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مدير مؤسسة	05	%9.1
مدير مالي	04	%7.3
محاسب	19	%34.5
رئيس مصلحة الموارد البشرية	08	%14.5
وظيفة أخرى	19	%34.5
طبيعة عمل المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية
صناعي	05	%9.1
تجاري	05	%9.1
مالي ومصرفي	37	%67.3
خدماتي	08	%14.5
المجموع	55	%100

المصدر: من إعداد الباحثين وبناء على ما ورد في استمارات الاستبيان

خطوات إعداد استمارة الاستبيان

أولا: بناء الاستبيان

- ✓ تم إعداد استبانة أولية وعرضها على مجموعة من الأساتذة المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم. ثم تم توزيعها على جميع أفراد العينة لجميع البيانات اللازمة للدراسة.

ثانيا: تقسيمات الاستبيان

لقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

1- **القسم الأول**: يتكون من أسئلة عامة تتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة ويتكون من خمس فقرات (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية، الوظيفة، طبيعة عمل المؤسسة).

2- **القسم الثاني**: يتكون (27) فقرة موزعة على ثلاث محاور رئيسية هي:

1-2 **المحور الأول**: المعرفة بمحاسبة الموارد البشرية، ويتكون من(09) فقرات.

2-2 **المحور الثاني**: تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي(scf)، ويتكون من (09) فقرات.

3-2 **المحور الثالث**: تطبيق محاسبة الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية، يتكون من (09) فقرات.

قد تم استخدام مقياس ليكرت لقياس الاستبيان وذلك حسب جدول رقم (03):

جدول رقم(04): مقياس الإجابة على الفقرات

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مقياس ليكرت الخماسي

ثانياً : صدق الاستمارة

01- صدق تحكيم الاستمارة

قام الباحثان بعرض الاستمارة على مجموعة من المحكمين تألفت من(7) أساتذة المتخصصين في المحاسبة والموارد البشرية، وتمت الاستجابة لآراء المحكمين، وإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده لهذا الغرض، وبذلك خرجت الاستمارة في صورتها النهائية.

02- صدق المقياس

1-2 صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة.

2-2 صدق الاتساق البنائي

جدول رقم (05): يوضح معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستمارة

المحور	اسم المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول	المعرفة بمحاسبة الموارد البشرية	0.30	0.26
المحور الثاني	تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي(scf)	0.59	000
المحور الثالث	تطبيق محاسبة الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية	0.25	0.05

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الاستبيان

يلاحظ من خلال الجدول رقم(05) أن أكبر معامل كان في المحور الثاني(تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي) بنسبة(0.59)، وبمستوى دلالة أعلى (0.26) في المحور الأول (المعرفة بمحاسبة الموارد البشرية)، أي أن المؤسسات الاقتصادية ليس لديهم معرفة كبيرة بتطبيق محاسبة الموارد البشرية.

رابعا: ثبات الاستبيان

لقد قمنا بقياس معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداء الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لفقرات الأداة. ملخص في الجدول التالي:

جدول رقم (06): يوضح ألفا كرونباخ لجميع المحاور

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,821	27

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معامل ألفا كرونباخ

يلاحظ من خلا ل الجدول رقم (06) أن معامل ألفا كرونباخ حيث بلغت نسبة82.1% وهي نسبة جد مقبولة إحصائيا، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع ويكون الاستبيان في صورته النهائية ، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والاجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

جدول رقم (07): يوضح نتيجة التحليل الاحصائي للمحاور الثلاث

	المحور الأول			المحور الثاني			المحور الثالث		
عدد الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه
1	0.90	3.65	موافق	0.92	3.49	موافق	0.87	3.45	موافق
2	0.75	3.80	موافق	0.89	3.58	موافق	0.81	3.55	موافق
3	0.65	3.95	موافق	0.93	3.42	موافق	0.80	3.73	موافق
4	0.90	3.76	موافق	0.85	3.56	موافق	0.80	3.73	موافق
5	0.83	4.04	موافق	0.74	3.67	موافق	0.71	3.55	موافق
6	0.87	3.93	موافق	0.87	3.45	موافق	1.03	3.58	موافق
7	0.68	3.89	موافق	0.50	3.96	موافق	0.98	3.87	موافق
8	0.69	4.00	موافق	0.50	3.96	موافق	0.89	3.71	موافق
9	0.92	3.53	موافق	0.67	3.91	موافق	0.85	3.71	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الاستبيان

خامساً : تحليل نتائج المحاور الثلاث من الاستبيان واختبار الفرضيات:

1- يلاحظ من خلال الجدول رقم (07) وجود موافق في جميع فقرات المحور الأول "المعرفة بمحاسبة الموارد البشرية"، حيث تم اختبار الفرضية الأولى " تعتبر محاسبة الموارد البشرية عملية من عمليات تحديد وقياس البيانات الخاصة بالمورد البشري"، فكانت أعلى نسبة لموافق بـ (83.6%) في الفقرة (03)، وكانت أعلى نسبة للمتوسط الحسابي (4.04%) في الفقرة(05)، وما نسبته (0.92%) للانحراف المعياري في الفقرة(09).

2- يلاحظ من خلال الجدول رقم (07) وجود موافق في جميع فقرات محور الثاني "تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي(scf)"، حيث تم اختبار الفرضية الثانية "يتم تقييم المؤسسات الاقتصادية لمحاسبة الموارد البشرية ضمن النظام المحاسبي المالي (scf) عن طريق منافع المستخدمين"، فكانت أعلى نسبة لموافق بـ (80%) في الفقرة (03)،

وكانت أعلى نسبة للمتوسط الحسابي (3.96%) في الفقرة(07)، وما نسبته (0.93%) للانحراف المعياري في الفقرة(03).

3- يلاحظ من خلال الجدول رقم (07) وجود موافق في جميع فقرات محور الأول " تطبيق محاسبة الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية "، حيث تم اختبار الفرضية الثالثة "تواجه المؤسسة الاقتصادية عند تطبيق محاسبة الموارد البشرية عدة صعوبات نذكر واحدة منها: أن تطبيق المحاسبة الموارد البشرية قد يدفع الإدارة إلى المزيد من استغلال جهود الأفراد نحو الأهداف الاقتصادية، حيث أن النظرة الاقتصادية للأصل هو السعي لاستغلاله بأكفأ طريقة ممكنة"، فكانت أعلى نسبة لموافق بـ (70.9%) في الفقرة (09)، وكانت أعلى نسبة للمتوسط الحسابي (3.87%) في الفقرة(07)، وما نسبته (1.03%) للانحراف المعياري في الفقرة(06).

حيث أن المؤسسات الاقتصادية تواجه عدة صعوبات نذكرها في النقاط التالية:

– إن عملية جمع وعرض البيانات المتعلقة بالموارد البشرية، عملية صعبة نظرا لكثرة المتغيرات، حيث من الصعب قياس كل التغيرات التي تطرأ على العامل.

– عدم موازنة المنافع المحصلة من استخدام محاسبة الموارد البشرية مع تكاليف جمع البيانات وإعداد الجداول والميزانيات.

– تتطلب فعالية نظام محاسبة الموارد البشرية وجود نظام دقيق لتقييم أداء العاملين، ويرتكز على الموضوعية والعدالة والشمول وهذا ما لا يتوفر في كثير من الأحيان، وذلك لحدوث أخطاء في عمليات التقييم كالتحيز والنسيان والخوف.

– تساعد الإدارة على مزيد من استغلال جهود الأفراد نحو الأهداف الاقتصادية، إذ أن الأصل شيء يهتلك وأن محاسبة الأصول تتضمن العمل على اهتلاك الأصل بأكفأ طريقة ممكنة.

❖ **النتائج والتوصيات:**

1- النتائج: من خلال ما تطرقنا إليه في هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ الاهتمام المتزايد من قبل العديد من المنظمات المحاسبية بعملية تحقيق أكبر قدر ممكن من التجانس والتوافق في الممارسات والاجراءات المحاسبية بين مختلف الدول، حيث يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف بها عامة.
- ✓ فيما يتعلق بمزايا المستخدمين وفق النظام المحاسبي المالي في الجزائر فإن مؤسسات الجزائرية من الملاحظ عليها أنها قامت فقط بتغيير أرقام الحسابات، أما طريقة التقييم فلم تتغير وهذا راجع لعدم التحضير الجيد لهذا النظام من جهة وغياب المؤشرات اللازمة لتطبيق هذا المفهوم، وبالتالي لم تصل المؤسسات الجزائرية بعد إلى الغاية من تطبيق هذا النظام.
- ✓ ادراك الفئات المستجوبة لأهمية مدى معرفة محاسبة الموارد البشرية وتطبيقها في المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ عدم وجود أهمية بالغة من الأطراف ذات العلاقة مع المؤسسات بضرورة الإفصاح عن الموارد البشرية لإتخاذ القرارت بشكل صحيح.
- ✓ غياب البيئة الإقتصادية والمحاسبية لتطبيق نظام محاسبة الموارد البشرية في الجزائر.

2- التوصيات : من خلال ما توصلنا إليه من نتائج يمكن أن نوصي بما يلي:

- ✓ إن تطبيق محاسبة الموارد البشرية يؤدي إلى تطوير الفكر الاجتماعي للبشر الذي كان ينظر إلى العنصر البشري على أنه أحد عناصر الإنتاج فقط ، و ليس لديه أي أهمية في المنشأة .
- ✓ ضرورة إصدار قوانين اقتصادية و مالية تحث على اعتبار الموارد البشرية أصل من أصول المنشاة مع إلزامية ظهوره في القوائم المالية .

- ✓ ضرورة إصدار معيار دولي يهتم بمحاسبة الموارد البشرية والإفصاح عنها .
- ✓ ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية داخل المنظمة باعتبار الخدمات التي تقدمها تلك الموارد أصولا وفقا للمفهوم المحاسبي للأصل.

الهوامش والاحالات :

1-موقع مدونة د. أيمن عبدالله محمد أبوبكر،تاريخ الزيارة: 2019/08/07.

2- عبد الوهاب علي محمد و سعيد ياسين عامر، محاسبة الموارد البشرية، دار المريخ، الرياض-السعودية، 1403هـ، ص19.

3- سمية أمين علي، المحاسبة عن رأس المال الفكري (دراسة تحليلية مع التطبيق على رأس المال البشري)، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد: 60، جامعة القاهرة، 2003، ص280.

4- وليد ناجي الحيالي، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، ط1، دار الحماد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004، ص289

5- هشام حسبوا، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الجامعة عين شمس للنشر، القاهرة، 1980، ص 37.

6-6- نوال بن عمارة وصديقي مسعود، محاسبة الموارد البشرية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 9-10 مارس2004، ص 133.

7-نوال بن عمارة وصديقي مسعود، المرجع السابق، ص134.

8-وليد ناجي الحيالي, المرجع السابق, ص.100.

9-عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبية، (الكويت: ذات السلاسل للنشر والتوزيع، 1990)، ط1, ص64.

10- فضل كمال سالم، مدى أهمية القياس والإفصاح عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على إتخاذ القرارات المالية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008, ص 94.

11- أسامة على عبد الخالق، تنمية وتطوير محاسبة الموارد البشرية العربية استراتيجيات البقاء في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة، مجلة العمل العربية، العدد 60، منظمة العمل العربية، 1995، ص 44.

12- . سمية أمين علي، المرجع السابق، ص 283.

13- نوال بن عمارة وصديقي مسعود، المرجع السابق، ص 136.

14- نوال بن عمارة وصديقي مسعود، مرجع سابق، ص136.

15- نور الهدى حداد، محاسبة الموارد البشرية في منظور القياس و الإفصاح و تطبيقها في المؤسسات الجزائرية، رسالة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016/2015، ص 105-106 .

16- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للنشر والتوزيع ، مصر، ط 1، 2005، ص 578 .

17- طلال محمد الحجاوي، هدى أمين المجيلي، قياس درجة شفافية الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية، دار الأيام للنشر،عمان ، الأردن، ط 1، 2017، ص 14 .

18- احمد محمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن عمان، ط 1، 2010، ص 65 .

19- مؤيد الفضل وآخرون، مؤيد الفضل و آخرون، المشاكل المحاسبية المعاصرة، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، ط 1، 2002 ، ص 133 ، 134 .

20- إريك فلامهولز، المحاسبة عن الموارد البشرية، دار المريخ، الرياض، د ط، 1992، ص62-63

الخلفية الفكرية للنظام المالي المحاسبي بين النموذج القاري والنموذج الأنجلوسكسوني

لعبيدي حمزة
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
laabhamza512@gmail.com

سايل عبد الرزاق
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
sailabderazak@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم النظم المحاسبية في العالم وعرض خصائصهما والمتمثلة في النموذج القاري الأوروبي والنموذج الأنجلوسكسوني، وكذا التعرف على أهم ما جاء به النظام المالي المحاسبي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) نسخة 2004 والذي مواكبة للإصلاحات الإقتصادية والمالية التي عرفتها الجزائر، وكذا التعرف على موقع هذا النظام المالي المحاسبي الجديد بين هذه النماذج المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: النظام المالي المحاسبي، النموذج القاري، النموذج الأنجلوسكسوني، الإطار التصوري.

Abstract

This study aims to identify the most important accounting systems in the world and show their characteristics, which are represented in the European continental model and the Anglo-Saxon model, as well as to identify the most important financial accounting system derived from the International Accounting Standards (IAS / IFRS) version of 2004, which is in line with the economic and financial reforms witch Algeria has knowing, as well as to identify the position of this new financial accounting system among these accounting models.

Keywords : accounting financial system, continental model, Anglo-Saxon model, conceptual framework.

المقدمة

قامت الجزائر في سنة 2007 بإعتماد مرجعية محاسبية جديدة من خلال القانون 07-11 الصادر في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المالي المحاسبي، المستمد من المعايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS) ذات المرجعية الأنجلوسكسونية، إلا أن التطبيق الفعلي لهذا النظام بدأ سنة 2010 نظرا لصعوبة تطبيقه في المؤسسات والشركات الجزائرية.

إن هذا النظام المالي الجديد جاء استجابة للتغيرات الدولية في المجال الإقتصادي والمالي، وفي إطار الإصلاحات الإقتصادية التي انتهجتها الدولة نحو اقتصاد السوق.

لكن مع بداية تطبيق النظام المالي المحاسبي عرف ذلك الكثير من الصعوبات والمشاكل الثقافية والجبائية والقانونية وكذلك مشاكل في التطبيق، وهذا راجع لإختلاف مفاهيمه ومصطلحاته عما كان عليه المخطط المحاسبي الوطني ذو التوجه القاري (الفرنسي)، من خلال هذا الطرح يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

" في أي نموذج محاسبي يمكننا وضع النظام المالي المحاسبي؟".

من أجل الإجابة على هذا التساؤل سوف يتم مناقشة النقاط التالية:

- ✓ التعرف على النظام المالي المحاسبي الجديد وأهم ما جاء به.
- ✓ التعرف على النماذج المحاسبية وخصائص كل نموذج والأسباب وأسباب الإختلاف في الممارسات المحاسبية.
- ✓ وفي الأخير سيتم دراسة تحليلية للنظام المالي المحاسبي ومقارنته مع الأنظمة المحاسبة وفي أي نظام محاسبي يمكن تصنيفه.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث أنه يتناول أحد أهم المواضيع المتعلقة بالنظام المالي المحاسبي والمتمثلة في الإطار التصوري الذي يعتبر إضافة وثقافة جديدة ويشكل لب وجوهر النظام المالي المحاسبي والتي لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني، وبالتالي فهم المرجعية المعتمدة في إعداد النظام المالي المحاسبي بين النموذج القاري والنموذج الأنجلوسكسوني.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث بدرجة أساسية إلى التعرف على المرجعية المعتمدة في إعداد النظام المالي المحاسبي، وهذا من خلال عرض كل مرجعية على حدا ومعرفة خصائصها وفي الأخير مقارنة هذه المرجعيات مع النظام المالي المحاسبي.

المحور الأول: تقديم النظام المالي المحاسبي

إن أهم ما يميز النظام المالي المحاسبي في الجزائر أنه يتضمن العديد من المبادئ والقواعد المحاسبية الجديدة، و التي هي مستوحاة بشكل كبير من المعايير المحاسبية الدولية

1. تعريف النظام المالي المحاسبي SCF:

عرفته المادة 3 من القانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بتاريخ 25-11-2007 بأنه: "نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1]"

2. تعريف الإطار التصوري:

يعرف الإطار المفاهيمي في نظرية المحاسبة بأنه: مجموعة منظمة من الأهداف والمبادئ الأساسية المنسقة فيما بينها، والتي بفضلها يمكن إصدار المعايير المناسبة وتحديد طبيعة ووظائف وحدود المحاسبة المالية[2]".

أهم ما يميز النظام المحاسبي المالي هو إعداده على أساس إطار تصوري – مفاهيمي- ، وهو أمر جديد في المحاسبة في الجزائر، حيث عرفه القانون 07-11 في المادة 7 على أنه :" يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث غير معالجة بموجب معيار أو تأويل[3]".

حيث أن الإطار التصوري:

- ✓ يعرف المفاهيم والمصطلحات التي تشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية.
- ✓ يعد مرجعا لوضع معايير جديدة.
- ✓ يسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير منصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

كما يعرف الإطار التصوري مجال التطبيق، المبادئ والإتفاقيات المحاسبية، الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء.

يسمح الإطار المفاهيمي من خلال المعطيات السابقة بتأسيس المرجعية الفلسفية للمحاسبة المالية، ومن ثم حدد المرسوم التنفيذي 08-156 مجموعة من الأهداف المرتبطة به والتي تساعد على تحقيقها وهي[4]:

- ✓ تطوير المعايير.
- ✓ تحضير الكشوف المالية.

- ✓ تمكين هيئات الرقابة والمراجعة من إبداء الرأي حول مطابقة القوائم المالية للمعايير المحاسبية المنصوص عليها.

3.أهمية النظام المالي المحاسبي:

للنظام المالي المحاسبي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين وكل من يستخدم وبحاجة للمعلومة المالية، كما أنه يسعى لتحقيق العديد من الأهداف للنهوض بالإقتصاد الجزائري من خلال توحيد الممارسات المحاسبية.

ويمكن إبراز أهمية النظام المالي المحاسبي في النقاط التالية:

- ✓ يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم، وإعداد القوائم المالية.
- ✓ يستجيب لإحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء مقارنة.
- ✓ يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لإتخاذ القرار.
- ✓ يشجع الإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لإستجابته لإحتياجات المستثمرين الأجانب خاصة في مجالات المحاسبة المالية.
- ✓ يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات.
- ✓ انسجام النظام المالي المحاسبي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- ✓ يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى تنتمي لنفس القطاع، داخل الوطن أو خارجه[5].

4. أهداف النظام المالي المحاسبي:

مما لاشك فيه أن الدولة تسعى إلى تحقيق جملة من أهداف من خلال تطبيق النظام المالي المحاسبي من، أهما نذكر[6]:

- ✓ ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- ✓ جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات، أو من حيث إعداد القوائم المالية.
- ✓ قابلية المقارنة بين المؤسسات على المستوى المحلي والدولي.
- ✓ يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.
- ✓ جعل القوائم المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المختلف المؤسسات الأجنبية.
- ✓ إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها.
- ✓ إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.

5. الإستحداثات الرئيسية للنظام المالي المحاسبي:

جاء النظام المحاسبي المالي بإستحداثات وفرضيات وأهداف من أجل توحيد أسس عرض القوائم المالية، وتتمثل في[7]:

1.5 الإستحداث الأول:

تقريب ممارستنا المحاسبية بالممارسة العالمية والذي سيسمح للمحاسبة بأن تكون ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الإقتصاد الحديث والدولي وإعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات، ويظهر هذا بوضوح من خلال المبدأ المحاسبي أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني.

2.5 الإستحداث الثاني:

الإعلان بصفة أكثر وضوحا عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يسمح بتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات.

3.5 الإستحداث الثالث:

ويقضي على أن النظام المحاسبي قد أخذ على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

4.5 الإستحداث الرابع:

يخص الكيانات الصغيرة، ويتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.

6.المبادئ المحاسبية للنظام المالي المحاسبي:

تبنى النظام المالي المحاسبي الجزائري مجموعة من المبادئ المبررة للإجراءات والممارسات المحاسبية، الواجب مراعاتها من طرف جميع الكيانات الملزمة بمسك المحاسبة المالية في إعداد القوائم المالية، لضمان ملائمة ومصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة لمستعمليها، كما التزم المشرع الجزائري بجميع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما –GAAP– .

ويبين الجدول التالي أهم المبادئ المحاسبية التي نص عليها النظام المالي المحاسبي والنصوص التشريعية والتنظيمية التي تضمنتها.

جدول رقم (01): المبادئ المحاسبية للنظام المالي المحاسبي

المبدأ المحاسبي	المصدر التنظيمي والتشريعي
عدم المقاصة	المادة15 من القانون 07-11
القيد المزدوج	المادة16 من القانون 07-11
الأهمية النسبية	المادة 11 من المرسوم التنفيذي 08-156
استقلالية السنة المالية	المادة 12 من المرسوم التنفيذي 08-156
الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال السنة المالية	المادة 13 من المرسوم التنفيذي 08-156
الحيطة والحذر	المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156
ديمومة الطرق المحاسبية	المادة 15 من المرسوم التنفيذي 08-156
ثبات الميزانية الافتتاحية	المادة 17 من المرسوم التنفيذي 08-156
أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني	المادة 06 من القانون 07-11 المادة 18 من المرسوم التنفيذي 08-156
الصورة الصادقة	المادة 19 من المرسوم التنفيذي 08-156
ربط الأعباء بالنواتج	الفقرة من القرار رقم 71 المؤرخ في 26-07-2008

المصدر: محمد الحبيب مرحوم، النظام المحاسبي المالي محاسبة قواعد أم محاسبة مبادئ؟،مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،2018، ص ص 206-207.

7. مميزات النظام المالي المحاسبي:

يمتاز النظام المالي المحاسبي بثلاث مميزات نوجزها فيما يلي[8]:

- ✓ اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر، وإنتاج المعلومات المفصلة التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، ومن ضمن ثلاث مرجعيات محاسبية أوروبية،أمريكية،معايير الدولية IAS-IFRS.
- ✓ احتوائه على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل، وطرق التقييم وإعداد القوائم، وهذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإرادية واللاإرادية.
- ✓ وفر المعلومات المالية الواضحة والمتوافقة والقابلة للمقارنة واتخاذ القرار، وهذا لتلبية حاجات المساهمين الحاليين منهم أو المستقبليين، ولهذا فإن النظام المالي المحاسبي يحتوي على الإطار التصوري أو المفاهيمي، وهو نفسه الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية الذي يقدم مفاهيم متمثلة في:

- ✓ الإتفاقيات المحاسبية؛
- ✓ الخواص النوعية للمعلومات المالية؛
- ✓ المبادئ المحاسبية الأساسية.

المحور الثاني: النماذج المحاسبية الدولية

1.أسباب الاختلاف المحاسبي:

يعود الأصل في اختلاف الأنظمة المحاسبية إلى مستويات التباين في الشروط الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية من دولة إلى أخرى وتفسر أسباب الاختلاف في الأنظمة المحاسبية إلى العوامل التالية:

1.1النظام القانوني:

إن درجة تحديد القانون للممارسة المحاسبية يؤثر على قوة مهنة المحاسبة، فعندما تتبنى الحكومة وصف الممارسات والإجراءات المحاسبية تكون سلطة مهنة المحاسبة ضعيفة، حيث تؤثر النظم القانونية وأنظمة الضرائب على الممارسة المحاسبية من خلال العلاقة الترابطية الموجودة بين المفاهيم المحاسبية وهذه النظم القانونية والقوانين الضريبية السائدة في البلد، حيث تتحكم هذه الأخيرة في المعايير المحاسبية وتشكل عليها قيودا، كما يؤثر من جهته كل من قانون الشركات والقانون التجاري على تطبيق قواعد ومبادئ المحاسبة، نظرا لخصوصية القوانين في كل دولة فمن الطبيعي ظهور الاختلاف في الممارسة المحاسبية بين دولة وأخرى تبعا لخصوصية القانون في كل منها[9].

2.1النظام الاقتصادي وطرق تمويل المؤسسات:

كما هو معروف فإن النظام الاقتصادي عموما له علاقة بالنظام المحاسبي ، على اعتبار أن المحاسبة ما هي إلا ترجمة للأحداث الاقتصادية، بحيث نجد أن النظام المحاسبي في بلد متطور اقتصاديا يختلف على النظام المحاسبي في بلد يسير في طريق النمو، أما من ناحية طرق تمويل المؤسسات فإن دول المنظومة الأنجلوسكسونية تعتمد في تمويلها أساسا على السوق المالي، الذي يستقطب فئات مختلفة وغير متجانسة من المستثمرين أو مقدمي الأموال (أفراد، مؤسسات، هيئات)، لذلك فإن الاهتمام الأساسي للمحاسبة ينصب على تلبية احتياجات هذه الفئات من المعلومات الكفيلة بالإخبار عن الأداء والتدفقات المالية في المؤسسات، أما في دول المنظومة الفرنكفونية فإن المؤسسات تعتمد في تمويلها أساسا على البنوك مقارنة بما تتحصل عليه من السوق المالي، لذلك فإن المحاسبة تقوم على مبدأ الحذر وتنصب اهتماماتها لحماية المقرضين حتى ولو كان على حساب إعطاء الصورة الصادقة عن حسابات المؤسسة[10].

3.1النظام الجبائي:

تعتبر الضرائب في كل الدول أحد المصادر الرئيسية التي تتطلب الخدمات المحاسبية، وحيث أن نظام الضرائب يختلف من دولة إلى أخرى، فإنه من المتوقع أن تكون هناك اختلاف في المبادئ والممارسات المحاسبية المستخدمة على المستوى الدولي[11].

فالتطبيقات المحاسبية في دول النموذج الأوروبي القاري تعتمد على التسجيل المحاسبي وفق القواعد الجبائية على خلاف النموذج الأنجلوسكسوني الذي يفرق بين النتيجة المحاسبية والجبائية، حيث يعود الاختلاف المحاسبي من المنظور الجبائي، أساسا لكون الربح في الدول الأنجلوسكسونية مستقل تماما عن الحسابات الاجتماعية على عكس الربح في النموذج القاري الذي يقضي بدمج محاسبة المؤسسة بالقواعد الجبائية نظرا لإرتباط حساب الربح الخاضع لضريبة بهذه القواعد التي لا تستبعد من هذا الربح إلى الأعباء المسجلة محاسبيا[12].

4.1النظام القضائي:

الممارسة المحاسبية السائدة في أي دولة غير مستقلة عن محيطها القضائي الذي ينقسم إلى القانون العرفي المتميز بالاعتماد على إصدار مبادئ عامة إذ أنه أوكلت مهمة التوحيد المحاسبي إلى هيئات مستقلة غير حكومية(الدول الأنجلوسكسونية)، على عكس القانون المكتوب الذي يتميز بتشريع مفصل لا يترك فيه مكانا واسعا لتقدير القضاة مما قد يفسر توكيل مهمة التوحيد المحابي إلى هيئات حكومية عامة (الدولة الفرنكوفونية)[13].

5.1النظام السياسي:

يؤثر النظام السياسي المنتهج في أي بلد (اشتراكي،ديمقراطي...) على تطوير معايير وإجراءات المحاسبة بها، فالنظام المحاسبي في دولة ذات اقتصاد مركزي، التحكم سيكون مختلفا عن النظام المحاسبي في اقتصاد السوق، وبحكم ارتباط المفاهيم المحاسبية بالنظام السياسي السائد، وفي ظل اختلاف الأنظمة السياسية من بلد لأخر، فإن هذا الاختلاف سيلقي بظلاله على الممارسات المحاسبية في كل بلد، فالحرية المحاسبية للعرض و الإفصاح مرتبطة بما يمليه الواقع السياسي لأي بلد[14].

6.1اللغة:

إن الإختلاف في لغات الدول يعتبر من أكثر العناصر تأثيرا على وجود الاختلاف المحاسبي، حيث أن من شأنه أن يعقد من عملية الفهم و الاستيعاب للكلمات والمفاهيم التي تعبر عن النواحي الفنية للمحاسبة[15].

7.1المستوى التعليمي:

إن المستوى التعليمي بصفة عامة ما يؤدي بمستخدمي الأنظمة المحاسبية إلى الفهم الجيد للتقارير المالية، وبالتالي بإمكانهم امتلاك الصلاحيات اللازمة، والمهارات الكافية للوفاء بواجباتهم، والمساهم الفعالة في بناء النظام المحاسبي، وبالتالي فإن الخلفيات التعليمية لكل مستخدمي ومعدي المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل

كبير على درجة تطوير مستوى تقدم النظام المحاسبي، وهذا ما ينعكس على مستوى النظم الدولية، ودور ومكانة المهنة المحاسبية[16].

2.أهم نماذج المحاسبية:

1.2النموذج الأوروبي القاري(الفرانكوفونية):

تسميته بنموذج التوحيد الأوروبي القاري لا يعني إتباع كل الدول الأوروبية له، كما لا يحصر مجال تطبيقه في أوروبا فقط، بل يتعدى ذلك إلى بعض الدول الأخرى على غرار الجزائر، وتكون الدولة هي الفاعل الرئيسي في عملية التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية حيث تعمل على سن القوانين ومخططات محاسبية خاصة ما تعلق بالمصطلحات، قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم، إعداد وعرض القوائم المالية وتبقى المنظمات المهنية المحاسبية تلعب دورا ثانويا استشاري.إذا هو نموذج يخضع للحكومات والنصوص القانونية[17].

كما يتميز هذا النموذج بأن المعلومة المحاسبية لا تخدم متخذي القرارات بالدرجة الأولى، بل هي مصممة لتلبية احتياجات ومتطلبات الحكومة، كما أن القانون الضريبي له تأثير واسع على الممارسات المحاسبية،فالمصاريف محاسبيا تطرح تبعا للنظام الضريبي، أي أنها تسجل وفقا للحسابات التي يقرها القانون الضريبي، حتى وإن كان يؤثر على الحقيقة الاقتصادية للمصروف.

يعتمد النظام المحاسبي في هذا النموذج على عدد من القواعد المحاسبية الصارمة، التي يغلب المظهر القانوني على المظهر الاقتصادي، من خلال وجود قانون محاسبي يتميز بالتفصيل لدرجة عدم ترك أي فرصة للتقديرات والأحكام المهنية، حيث تحدد مجموعة من إجراءات التسجيل والعرض العادل الموحدة والصارمة، ولعل من أهم الدول المطبقة لهذا النموذج هي دولة فرنسا[18].

2.2النموذج الأنجلوسكسوني:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم دولة مطبقة لهذا النظام، ويخضع النموذج الأنجلوسكسوني للواقع الاقتصادي والأسواق المالية، بسبب الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص ممثلا في الهيئات المهنية في توفير المعلومة المحاسبية والمالية لمتخذي القرارات الاستثمارية و التمويلية.

وتتمثل الأوجه الأساسية لهذا النموذج في النقاط التالية:

✓ يركز القانون المحاسبي الأنجلوسكسوني على مفهوم الصورة العادلة الذي يعني ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية، والموارد والأحداث التي أنتج هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى، وعلى مبدأ تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجانب القانوني الذي يفترض بأن معاملات المؤسسة يجب أن تترجم محاسبيا وفقا لجوهرها ووفقا للحقيقة المالية خارج شكلها القانوني.

- ✓ يتوقف النظام المحاسبي الأنجلوسكسوني على الإطار المفاهيمي الذي يمثل أي هيكل نظري مرجعي ونظاما متكاملا من الأهداف والأسس المترابطة يصلح كدعم ومرشد لتطوير معايير محاسبية منسقة، وتساعد على وصف طبيعة ووظيفة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية.
- ✓ نادرا ما توجد في الدول الأنجلوسكسونية مدونة حسابات، كما لا يوجد نموذج لعرض القوائم المالية، بل يجب أن تشمل القوائم المالية على معلومات دنا من أجل إعطاء صورة حقيقية وعادلة عن نتائج نشاط المؤسسة[19].

كما يتميز هذا النموذج بأن عملية وضع المبادئ والمعايير والإجراءات المحاسبية، وكذا تطويرها يضطلع بها خبراء المحاسبة المهنيين والمنظمات المهنية المختصة، بشكل مستقل عن توجيهات وتدخل القوانين والحكومة، بالإضافة إلى أنه لا يوجد تأثير للضرائب على المحاسبة، حيث تحسب النتيجة الخاضعة للضريبة بشكل مستقل عن النتيجة المحاسبية[20].

من خلال هذا العرض للنموذج القاري والنموذج الأنجلوسكسوني، يمكن عرض أهم الاختلافات بين النموذجين في الجدول التالي:

الجدول رقم(02):أهم الاختلافات بين النموذج القاري والنموذج الأنجلوسكسوني

البيان	النظام المحاسبي القاري	النظام المحاسبي الأنجلوسكسوني
أمثلة عن الدول المطبقة للنظام	بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، البرتغال، إيطاليا....	الو.م.أ، المملكة المتحدة، أستراليا، ايرلندا....
مصادر التمويل	البنوك	الأسواق المالية
الثقافة	الاتجاه الحكومي	الاتجاه نحو القطاع الخاص
النظام القانوني	سيطرة القانون المدون حيث تتضمن القوانين جميع التفاصيل المحاسبية	سيطرة القضاء وتقوم المنظمات الخاصة بمهمة إعداد القواعد المحاسبية
النظام الضريبي	علاقة وثيقة بين المحاسبة والضرائب	استقلال المحاسبة عن الضريبة
المستخدمون الرئيسيون للمعلومة المالية	الدائنون، السلطات الضريبية، المستثمرون.	المستثمرون بصفة أساسية.
المبادئ المحاسبية	تسيطر عليها الحيطة والحذر	عدالة العرض والموثوقية
مجال عرض المعلومات المالية	إعلان محدود	إعلان واسع
نتائج المادة المحاسبية	عدد معتبر من بدائل القياس	عدد محدود من بدائل القياس

	والتقييم	والتقييم
حساب الأرباح	سيطرة مبدأ الحيطة والحذر. محدودية في توزيع الأرباح. تكوين احتياطات غير ظاهرة.	سيطرة مبدأ استقلالية الدورات. لا حدود لتوزيع الأرباح. لا توجد احتياطات غير ظاهرة.
العلاقة بين المحاسبة والضرائب	تأثير متبادل بين المحاسبة والضرائب	استقلالية المحاسبة عن الضرائب

المصدر: صلاح الدين بولعراس، التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، أطروحة دكتوراه، تخصص: محاسبة، مالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016/2015، ص 36.

المحور الثالث: النظام المالي المحاسبي بين النموذج القاري والنموذج الانجلوسكسوني

بعدما تم قبول النسخة النهائية لنظام المالي المحاسبي (SCF)، قرر المجلس الوطني للمحاسبة تطبيقه بداية من الفاتح جانفي 2010، أين اختارت الجزائر المرجعية محاسبية الأنجلوسكسونية كمرجعية لها في النظام المالي المحاسبي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية (ISAB) والذي تم تكييفه مع البيئة الجزائرية، هذا التكييف كان ملموس في النظام المالي المحاسبي من خلال إدراج تقنيات توحيد تنتمي إلى المدرسة الأوروبية – نموذج القاري–، هذا الازدواج جعل النظام المالي المحاسبي ذو مرجعية مزدوجة وهذا لا يعتبر صدمة أو مفاجأة فهذه الثقافة المحاسبية الفرنسية موروثة منذ الاستقلال، ويعتبر النظام المحاسبي المالي مزيجا بين نموذجين للتوحيد المحاسبي هما: النموذج القاري و النموذج الأنجلوسكسوني، وفيما يلي توضيح لذلك.

1.النظام المالي المحاسبي ذو مرجعية محاسبية قارية:

النظام المالي المحاسبي هو نظام محاسبي مرجعي لا يتعارض مع مدرسة الفكر والممارسات المحاسبية القارية(ذات الجذور الفرنسية–الألمانية). ويترجم هذا الانتماء إلى هذا النموذج بالخصائص الأساسية الآتية المحددة لأي نموذج محاسبي قاري:

1.1 استخدام مدونة للحسابات:

تتم محاسبة المؤسسات في فرنسا وكما هو الحال في ألمانيا وفق لمخطط محاسبي عام. ويمثل المخطط المحاسبي في تيار الفكر الفرنكوألماني سمة أساسية من سمات النظام المالي المحاسبي في الدول التي تأثرت بهذا النموذج لاسيما دول إفريقيا الغربية وشمال إفريقيا.

ينظم المخطط المحاسبي تطبيق المحاسبة المالية، وذلك بتحديده على وجه الخصوص للمصطلحات وقائمة الحسابات، طرق التقييد وتجميع الحسابات، إضافة إلى توظيف الحسابات وعرض القوائم المالية.

2.1 تأثير الجباية:

تؤثر الجباية على الطرق المستخدمة في تحديد النتيجة المحاسبية، بحيث تستلزم أحيانا الخروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة على المستوى الدولي، ويمل تطبيق أسلوب الاهتلاك المتناقص الجبائي على مستوى الحسابات السنوية أفضل مثال على ذلك.

تجدر الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي قد يؤدي إلى فصل النتيجة المحاسبية عن النتيجة الجبائية، وكنتيجة لذلك من الضروري إما أن تتقبل إدارة التشريع الجبائي نتائج بعض الأحكام المحاسبة، أو على العكس تبقي على الاختلاف بين القواعد الجبائية والقواعد المحاسبية، وفي هذه الحالة يكون هناك جدول يسمح بالانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية.

3.1دور المحاسبة الوطنية:

يتمثل الدافع وراء الرجوع إلى بعض مفاهيم المحاسبة الوطنية في تجميع أفضل للمعلومات الخاصة بمحاسبة المؤسسات لأجل النظام الوسيط "المؤسسات"، وتعتبر خطوة رئيسية في إعداد الحسابات الوطنية للقطاع "الشركات وشبه الشركات". ويبدو هذا الدور جليا، على سبيل المثال، من حيث هيكلة جدول النتيجة، تحديد أرصدة التسيير الوسيطة، التحليل الوظيفي للحسابات الدائنة والمدينة، وهيكلة جدول التمويل. وهي حاسمة فيما يتعلق بالأهمية الممنوحة لمشاكل التصنيف المحاسبي في عملية التوحيد. ويجب الإشارة هنا على سبيل المثال أن حساب القيمة المضافة على مستوى المؤسسة في جدول النتيجة يرجع إلى اعتبارات اقتصادية كلية أكثر منها جزئية(بالرغم من أهمية القيمة المضافة على مستوى المؤسسة).

2.النظام المالي المحاسبي ذو مرجعية محاسبية أنجلوسكسونية:

يتجسد التأثير الأنجلوسكسوني على النظام المالي المحاسبي بشكل أساسي في النقاط التالية:

1.2 وجود إطار مفاهيمي:

يعزز وجود إطار مفاهيمي في النظام المالي المحاسبي الطابع الابتكاري مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني. حيث نشأت فكرة الإطار المفاهيمي(الإطار النظري) في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الثلاثينيات، لتنتشر بعدها تدريجيا في العالم الأنجلوسكسوني.

يهدف الإطار المفاهيمي إلى تعزيز تماسك نظام المحاسبي والمعايير التي ينتجها:"بإعتباره مصفوفة المعايير التي تحكم الممارسة المحاسبية، يسمح الإطار المفاهيمي بالتفسير اللاحق لهذه الأخيرة وكذلك تقييمها.

وعلاوة على ذلك عند ظهور مشكلة جديدة لم يسبق وأن عالجها معيار محدد، فإن الإطار المفاهيمي يسمح بتوقع حل لها.

2.2 توسيع نطاق الميزانية:

تم توسيع نطاق التحليل على مستوى الميزانية، حيث أحدث النظام المالي المحاسبي تحولا للميزانية الذمية نحو الميزانية الاقتصادية وذلك بإدماج أصول لا تمتلكها المؤسسة مثل: العقد التأجيري، احتياطي الملكية. ويترجم هذا بزيادة المحتوى المعلوماتي في الأصول والخصوم وتحليل اقتصادي أعمق للوضعية المالية.

3.2 التمييز بين الأنشطة العادية والأنشطة الغير عادية على مستوى النتيجة:

تم خلق حدود جديدة بين النشاط العادي والأنشطة الغير عادية (التي كانت تصنف سابقا كأنشطة استثنائية أو خارج الاستغلال). حيث أصبحت هذه الأنشطة العادية تعرف بشكل أضيق مما كانت عليه في المخطط المحاسبي الوطني.

والغرض من هذا التمييز هو إمكانية الحصول على أرصدة تسيير ونتيجة متكررة من جهة، بمعنى أرصدة تسيير ونتيجة قابلة للتجدد في السنوات اللاحقة في حالة المحافظة على نفس جودة التسيير .وتضييق المجال أمام التلاعبات المحاسبية من جهة أخرى، وذلك من خلال ربط العمليات التي كانت تعد استثنائية أو خارجة عن نطاق الاستغلال بالنشاط العادي.

4.2 إعداد قائمة الملاحق:

يتضمن النظام المحاسبي المالي شرط إعداد قائمة ملاحق يتمثل دورها في توضيح واستكمال المعلومات التي توفرها القوائم المالية السنوية وتهدف لتسهيل قراءة هذه الأخيرة. كما تشير كذلك إلى قواعد التقييم والعرض المطبقة والاستثناءات المستخدمة.

وخارجا عن الجداول والقوائم التي تتضمنها، يجب أن تحتوي الملاحق على كل المعلومات التي لم توضحها القوائم المالية الأخرى ويمكنها أن تؤثر في حكم قارئ هذه الحسابات.

5.2إلزامية إعداد الحسابات الموحدة:

يتمثل الهدف من إعداد الحسابات الموحدة في إعطاء صورة وفية عن الذمة المالية، الوضعية المالية ونتيجة شركات المجموعة التي توجد بينها علاقات مساهمة كما لو كانت تمثل شركة واحدة. واعتبر إعداد هذه الحسابات ضرورة من طرف مؤلفي النظام المحاسبي المالي الذين حاولوا ملائمة الممارسة الدولية في السياق الاقتصادي الجديد[21].

الخاتمة

تبنت الجزائر للنظام المالي المحاسبي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) ذو المرجعية الأنجلوسكسونية، وهذا مواكبة للتغيرات الحاصلة في البيئة الدولية ، ولجذب رؤوس الأموال ،إلا أن ملامح النظام الأوروبي القاري الموروثة من الثقافة الفرنسية لا تزال ظاهرة في النظام المالي المحاسبي الجديد، فالتمويل المصرفي لا يزال أحد أهم مصادر تمويل الشركات، كذلك لا يوجد سوق مالي نشط الذي يعتبر أساس النظام الأنجلوسكسوني، وكذلك نجد أن القوانين الجبائية هي الجزء المهمين على المحاسبة في الشركات الجزائرية.

وكنتيجة عامة النظام المالي المحاسبي الجزائري هو نظام مزيج بين النموذج الأنجلوسكسوني من حيث التصميم والمفاهيم(إطار التصوري) والنموذج القاري من حيث التطبيق.

الهوامش والمراجع:

[1]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، المتضمنة للقانون 07–11 المتعلق بالنظام المالي المحاسبي، المادة 03، ص 03.

[2]– رضوان حلة حنان، النموذج المحاسبي من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 112.

[3]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، مرجع سبق ذكره، المادة 07، ص 04.

[4]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 28 ماي 2008، المتضمنة للمرسوم التنفيذي رقم 08–156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتعلق بتطبيق أحكام القانون 07–11 الخاص بالنظام المالي المحاسبي، المادة 03، ص 11.

[5]– بن بلغيث مداني، إشكالية التوحيد المحاسبي (تجربة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2002، ص 57.

[6]– جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 06، ديسمبر 2009، ص 83.

[7]– التعليمة وزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009، تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي2010، ص 2.

[8]– بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر،2010، ص ص 22–23.

[9]– الجبير نبيه، محمد عبد المنعم، المحاسبة الدولية: الإطار الفكري والواقع العملي، الجمعية السعودية للمحاسبة ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998، ص 13.

[10]– حفيظة لصنوني، واقع وأفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر الفترة 2014/2010، أطروحة دكتوراه، تخصص: التدقيق والنظام المحاسبي المالي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017/2016، ص 79.

[11]– الجبير نبيه، محمد عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[12]– حفيظة لصنوني، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[13]– مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي: المفهوم –المبررات– الأهداف، مجلة الباحث،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، العدد الرابع، 2006، ص 116.

[14]– الجبير نبيه، محمد عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[15]– نفس المرجع، ص 14.

[16]– حفيظة لصنوني، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[17]– إيمان ميمون، دور تبني إعداد التقارير المالية الدولية–IAS/IFRS– في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال النظام المحاسبي الجديد–SCF–، أطروحة دكتوراه، تخصص: التدقيق والنظام المحاسبي المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017/2016، ص 61.

[18]– صلاح الدين بولعراس، التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، أطروحة دكتوراه، تخصص: محاسبة، مالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2016/2015، ص 35.

[19]– إيمان ميمون، مرجع سبق ذكره، ص ص 60–61.

[20]– صلاح الدين بولعراس، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[21]– فريد لطرش، التوحيد المحاسبي الجزائري في إطار التوفيق الدولي –التفكير حول المخطط المحاسبي الوطني–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2017/2016، ص ص 151–153.

Le cadre conceptuel dans le projet de l'actualisation et de révision du SCF

The conceptual framework in the project of reviewing and updating the SCF

KHIARI Mounir
Laboratoire LARIEF
Université BADJI Mokhtar-ANNABA
mounir.khiari@univ-annaba.org

BENKARA Imen
Laboratoire LARIEF
Université BADJI Mokhtar-ANNABA
imybenkara@yahoo.fr

Résumé

En Janvier 2019, le Conseil national de Comptabilité (*CNC*) avec le ministère de finance ont inauguré les travaux de révision et d'actualisation de l'actuel système comptable financier (*SCF*), par un séminaire national qui a rassemblé tous la communauté comptable national. Dans cette communication, nous jetons la lumière sur le cadre conceptuel du *SCF* et si il représente un élément clé dans les travaux de révision et d'actualisation du *SCF*, pour y'arriver nous faisons une analogie entre les approches de l'*IASB* (normalisateur internationale) et *CNC* (normalisateur national). A la fin de notre recherche nous arrivons que Le cadre conceptuel du *SCF* n'est pas la pierre angulaire dans le processus de révision du *SCF* en raison de : son insuffisance dans la forme et le contenu et aussi dans l'approche (qui est différente de celle de l'*IASB*) emprunté par le groupe de travail qui s'oriente vers : l'établissement d'un état de lieux sur l'application du *SCF* puis l'adoption des nouvelles normes *IAS-IFRS* ce qui lui permet de rejoindre les nouvelles tendances mondiales en matière comptable.

Mots clés : Cadre conceptuel, Conseil National de Comptabilité (*CNC*), Système Comptable Financier (*SCF*)

Abstract

In January 2019, both the National Council of Accounting (*CNC*) and the ministry of finance have inaugurated the workshop of the amendment (reviewing and updating) of the actual Financial Accounting System (*SCF*) in the presence of all national accounting community. In this paper, we focus on the conceptual framework of the *SCF* and if it represents a key element in the reviewing and updating processes of the *SCF*. In order to get our aim, we have used an analogy between the *IASB* (international accounting standards producer) and *CNC* (national accounting standards producer) approaches. At the end of our research, we come that the conceptual framework of the *SCF* isn't the cornerstone in the reviewing and updating process because of its: insufficiency in the form and the content, and also the approach (which are different comparing to the *IASB* approach) used by the work group which is oriented towards: the establishment of an inventory that compile the aspects appeared after the application of the *SCF* ; the adoption of the new *IAS-IFRS*, in order to join the new accounting global trends.

Keywords: National council of Accounting (*CNC*), conceptual framework, Financial Accounting System (*SCF*)

Introduction :

Les états et les organismes procèdent à la publication des codes, règlementations, textes, et normes,... Dans le but de codifier des concepts et des aspects ; organiser des méthodes et des comportements. Par ailleurs, ces publications devront avec le temps incapable de garder les objectifs auxquels ils ont été élaborés. Par conséquent, les législateurs effectuent souvent, des travaux de révision et d'actualisation afin d'améliorer la qualité des textes et atteindre les objectifs fixés.

Dans le début des années 2000, L'Algérie afficha sa volonté de rejoindre le rang des pays qui font des normes *IAS-IFRS* des références selon lesquelles leurs référentiels comptables seront élaborés. En 2007, Le système comptable financier « *SCF* » a vu le jour. Fortement inspiré d'*IAS-IFRS*, le *SCF* recoupe la version 2004 de ces normes. Depuis, aucune mise à jour a été apporter au SCF, seulement des avis ont été publié dans le objectif générale est d'éclairer les aspects ambigus du SCF et homogénéiser les pratiques comptables mais ces avis ne comblent pas les insuffisances et le retard enregistré par rapport aux normes dont certaines ont été fortement modifiées, abrogées et autres sont nouvellement publiée, c'est pour cela que le conseil national de comptabilité (*CNC*), sous l'égide de ministère de finance prépare sérieusement à une éventuelle mise à jour (amendement du *SCF*) et commence à créer un groupe de travail Chargé de révision et d'actualisation de l'actuel *SCF*. En Janvier 2019 ce groupe exposa à la communauté comptable nationale, l'approche utilisée dans les travaux de révision et d'actualisation via une feuille de route à travers laquelle le futur projet sera piloté.

Les travaux de révision et d'actualisation dans tous les projets comptables sont en rapport avec le cadre conceptuel de la comptabilité qui représente le guide avec qui les normes seront élaborées et révisées.

Nous essayons à travers cette communication de jeter la lumière, sur l'importance donnée au cadre conceptuel du *SCF* dans les travaux de révision et d'actualisation du *SCF*. À cet effet, nous posons la ***problématique*** suivante :

Le cadre conceptuel de l'actuel système comptable financier « SCF », constitue-t-il vraiment un guide avec qui les travaux de révision et d'actualisation seront réalisés?

Pour répondre à cette problématique nous avons posé les questions suivantes :

- Le cadre conceptuel, représente-t-il un point départ dans la révision et l'actualisation du système comptable financier *SCF*?
- Es ce qu'il est indispensable de prendre en considération le Cadre conceptuel dans le processus de révision et d'actualisation?
- Le cadre conceptuel du système comptable financier, est-t-il assez complet pour être considéré comme un élément clé dans le processus de révision et d'actualisation de l'actuel *SCF*?

Nous allons répondre à ces questions à travers **deux** grands axes :

Le premier axe : l'approche empruntée par le groupe de travail et la feuille de route des travaux de révision et d'actualisation

Le deuxième axe : le cadre conceptuel du *SCF* comme un élément clé dans le processus de révision et d'actualisation

1- Le premier Axe : L'approche empruntée par le groupe de travail et la feuille de route des travaux de révision et d'actualisation

Le 21/01/2019, le conseil national de comptabilité (*CNC*) et le ministère de finance expose le projet d'évaluation et de révision du système comptable financier (*SCF*) et la feuille de route élaborée pour cette effet, devant «les cadres du *CNC*, les professionnelles des comptabilités, les organes de contrôle (*cours des comptes, IGF*,…), les enseignants de l'université, les entreprises publiques économiques, les *EPIC* et les banques et les institutions financières [1]».

L'objectif de cette rencontre est « d'impliquer l'ensemble des parties prenantes [2] et de solliciter la participation de tous les professionnelles de la comptabilité, utilisateurs, préparateurs des états financiers pour contribuer à la réalisation d'une évaluation objective de l'application du *SCF* et suggérer des propositions susceptibles d'améliorer la qualité de l'information financière.[3]»

Les interventions dans se séminaires sont axées sur:

- Présentation de feuille de route[4] de l'évaluation et la révision du *SCF* par Mr *YAHI Noureddine* président du groupe de travail;
- L'évolution de normalisation comptable et travaux de la commission de normalisation des pratiques comptable et diligences professionnelles par Mr *OUANDALOUS Mohamed* président de la commission ;
- L'évolution des normes comptables et financières internationales depuis 2004 par Mr *EL BESSEGHI Mourad* président de l'*ONCA* et membre de groupe de travail ;
- Présentation de l'appel à la contribution par Mr *ZAATRI Mohamed* membre de groupe de travail.
- Présentations d'évaluation des dispositions et état des lieux : expériences groupe *SONATRACH* et *AIR ALGERIE*

Le séminaire a été clôturé par un échange de propositions entre les invités qui ont proposé d'autres alternatif (l'adoption d*'IFRS PME*) et d'autres des conseils et recommandations.

---

[1] AIDER Kamal, secrétaire général du CNC, « Evaluation et révision du SCF », Revue El Mouhassib, ONCA, 2019, n°4, Page 9 et 10.

[2] Parties prenantes de la comptabilité: la traduction française du terme anglo-saxon stakeholdes ou bien la communauté comptable.

[3] AIDER Kamal, **op.cit**. Page 10,

[4] La feuille de route comprend l'approche et la méthodologie optée par le groupe de travail chargé des travaux d'évaluation et de révision du SCF.

L'approche empruntée par le groupe de travail chargé de révision et d'actualisation basera sur deux axes[1] :

- Un état de lieux sur l'application du *SCF* ;
- Actualisation du SCF par l'adoption des nouvelles normes publiées par *IASB* depuis 2004

Figure n°01 : L'approche empruntée par le groupe du travail dans les travaux de révision et d'actualisation du SCF

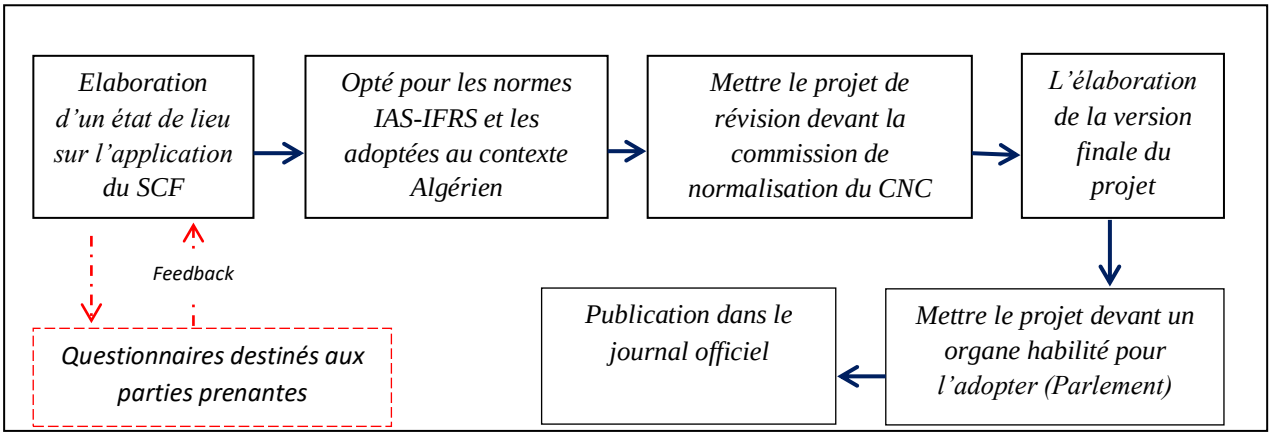

Source : élaboré par les chercheurs

Les grandes lignes de cette approche ont été regroupées dans une feuille de route qui comprend trois phases[2] :

***1 ère phase**: l'élaboration d'un état de lieu sur l'application du SCF :*

- faire un état de lieu et un diagnostic de l'application du *SCF* dans les Entreprises soumises au *SCF* ;
- Relever les difficultés rencontrées, par secteurs et par activités, lors du passage du *PCN* au *SCF* (dont celles transmises à la Commission de normalisation) ;
- Relever l'ensemble des normes *IFRS* non prises en charge par le *SCF*, ou nécessite des interprétations ;
- Prise en charge des avis édités par la Commission de normalisation ;
- Lancement d'un avis pour une contribution aux personnes physiques et morales, pour élargir la participation de l'ensemble des professionnelles, utilisateurs et institutionnelles, par l'organisation des journées.

[1] Interview avec Mr YAHI Noureddine président du groupe chargé de révision du SCF, Revue El Mouhassib, ONCA, 2019, n°4,, page 11.
[2] REDJAH Toufik, « Séminaire du 21 Janvier 2019 sur l' évaluation et la révision du SCF », **Idem**., Page 13 et 14.

2eme phase : Recensement des normes IAS-IFRS (nouvelles, modifiées, abandonnées) par rapport à celles inspirées par le SCF :

- Recenser les normes existantes dans le SCF, modifiées ou abandonnées et ce, pour actualiser les dispositions du SCF avec les nouvelles normes IFRS ;
- Recenser les nouvelles normes parues après l'instauration du SCF (depuis 2004 à ce jour) ;
- adopter au contexte Algérien (à condition qu'elles ne soient pas en contrainte avec l'intérêt national, et ne remettent pas en cause le développement économique et la décision économique, pour éviter tout impact négatif) ;
- Les inclure dans le nouveau projet du SCF.

*NB : Une base de ces normes est déjà constituée.

3 éme phase : Actualiser les textes réglementaires (loi et textes d'application) :

- Soumettre les projets de révision à la Commission de normalisation des pratiques comptables et des diligences professionnelles, pour appréciation et avis ;
- Elaboration du projet du SCF révisé final.

Nous observons d'après la lecture de la feuille de route:

- La constitution d'une base des normes prises par le *SCF* et les normes qui ont été modifiées abrogées et publiées par l'*IASB*; sans porter connaissance à l'ensemble des tous les professionnels ou les académiciens ;
- Une bonne nouvelle qui s'agit de la prise en considération des avis de la commission de normalisation des pratiques comptables et des diligences professionnelles ;
- L'Activation des rôles[1] de la commission de normalisation des pratiques comptables et des diligences professionnelles en qualité de chef d'ouvre sur tous les travaux des domaines comptables ;
- Une nouveauté en matière comptable, le lancement d'un appel aux contributions destiné à tous les personnes physiques et morales pour participer à ce projet ;
- L'omission de porter jugement sur l'actuel cadre conceptuel malgré son insuffisance par rapport au cadre conceptuel de *IASB* (1989) et les maintes modifications apporter au cadre conceptuel du *IASB* depuis 2004;
- Pas de déclaration explicite ou mention du cadre conceptuel dans la feuille de route sur l'utilisation du cadre conceptuel comme étant élément clé dans la révision des normes ;
- pas d'autres indication si le *SCF* sera révisé périodiquement comme *IAS/IFRS* ou bien révisé tant que besoin ;
- pas de précision sur la durée donnée, entre la publication du projet et son entrée en vigueur ;
- pas de précision sur les programmes de formation ;

[1] Article 18 du décret exécutif du 27/01/2011 fixant la composition, l'organisation et les règles de fonctionnement du conseil national de comptabilité, JO n°7 du 02/02/2011 page 8.

- pas d'intention sur la publication de l'avant-projet au grand publique pour recevoir des avis complémentaires (autre feedback), seulement les appréciations et les avis de la commission de normalisation des pratiques comptables et des diligences professionnelles sont retenus ;

Il s'avère que le groupe de travail ne cite pas explicitement le cadre conceptuel comme une référence ou bien un point de départ dans les travaux de révision et d'actualisation puisque le cadre conceptuel ne constitue pas lui-même l'approche de révision (qui représente un processus) mais il représente un guide technique avec qui les notes et avis sont élaborées en fournissant des information sur divers aspects comptables (actifs, passifs, capitaux propres, méthodes d'évaluation, etc…). Le groupe de travail entame les travaux de révisions et d'actualisation par l'utilisation d'un état de lieu comme un point de départ, du fait qu'on ne peut pas réviser les normes seulement en utilisant le cadre conceptuel (guide technique). L'utilité derrière l'état de lieu est de relever:

- les difficultés d'application du SCF apparues lors de passage du *PCN* au *SCF* ;
- les difficultés d'application du SCF apparues depuis la mise en place du SCF jusqu'à présent;
- l'insuffisance du *SCF* vis-à-vis les *IAS-IFRS*.

Sur cette base, l'actuel SCF sera évalué en premier temps. Parmi les suggestions qui ont été abordées pour ce premier axe, la prise en charge des avis publiés par la commission de normalisation des pratiques comptable et diligences professionnelles pour combler le vide dans l'actuel SCF. Pour rappel, ces avis ont pour un objet générale est d'homogénéiser les pratiques comptables entre les praticiens malgré même leurs multiples objets [1]:

- ✓ Donner un avis sur des questions et problématiques issue du Domain comptable
- ✓ Donner des réponses aux demandes reçues d'auprès les différents organismes suite à différents interrogations (difficultés d'application, éclairé un aspect particulier)
- ✓ Donner des avis pour soulever des ambiguïtés (des points non aborder explicitement dans les textes du SCF)
- ✓ Avis sur forme note méthodologique

En deuxième lieu, le groupe de travail envisage de formuler des questionnaires sur les aspects du SCF y'a compris le cadre conceptuel, destinés aux parties prenantes du domaine comptable. Une fois la première étape s'achèvera, le projet du nouveau SCF révisé sera adossé par une base des récentes normes IAS-IFRS (Voir la 2eme phase de la feuille de route). La durée d'évaluation et de révision du SCF a été estimée « de 24 mois [2] » et se conclue par la présentation du projet.

[1] KHIARI Mounir, BENKARA Imen, L'incidence des avis publiés par la commission de normalisation des pratiques comptables et diligences professionnelles du Conseil National de Comptabilité sur l'opinion de commissaire aux comptes, 1ere Colloque national sur l'application du SCF après 10 ans d'application, centre universitaire SI HAOUES - BARIKA, 2019, page 5.

[2] Interview avec Mr YAHI Noureddine, président du groupe chargé de révision du SCF, **op.cit.**, page 12.

2- Deuxième Axe: le cadre conceptuel du SCF comme un élément clé dans le processus de révision et d'actualisation

A l'échelle mondiale, la révision et l'actualisation des normes revient au normalisateur comptable internationale l'*IFRS Foundation (voir la figure ci-dessous)*, ce dernier est représenté par des organes techniques qui assument la responsabilité d'élaboration des normes et les interprétations y'afférentes :

- International Accounting Standards Board (*IASB*);
- L'*IFRIC* Interpretation committie.

Figure n° 02 : la Structure d'IFRS Foundation

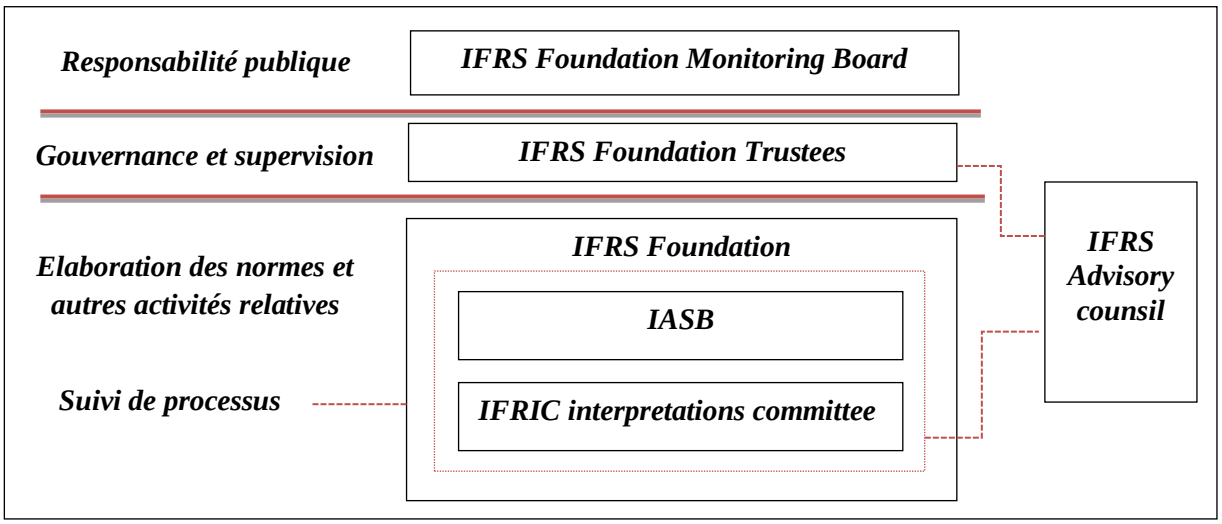

Source : IFRS Foundation, IASB Annual report 2018, UK, 2019, page 17 téléchargeable sur https://www.ifrs.org/-/media/feature/about-us/funding/annual-report-2018.pdf

En effet, l'approche de révision des normes est similaire en matière de procédures au processus d'élaboration des normes, toutefois les raisons derrières la révision sont multiples, nous citons à titre exemple :

- L'intention du Board de simplifier quelques normes (cas de *IAS* 17 qui devient *IFRS* 16 avec une simplification des critères de la comptabilisation des contrats de location qui devient toutes pour le preneur, des contrats de location de financement sauf les exceptions) ;
- Modifier quelques normes (la norme *IAS 39* qui a été parmi les raisons de la crise financière de 2008, ce qui rend nécessaire un changement dans les critères d'évaluation des instruments financiers traitées par *IAS 39* dont l'ancienne évaluation réputées compliquées)

Les normes sont révisées ou actualisées si:

- Elles sont choisies par l'IASB comme priorités dans son agenda (*Agenda Consultaion*) ;
- Elles sont figurées dans Le feedback issue de Programme de suivi et de maintenance;

Dans sa démarche de révision et d'actualisation, l'*IASB* suit une démarche axée sur trois grandes phases dans son approche de normalisation, indiquées dans la figure n° ci-après.

Figure n°03 : les étapes d'élaboration des normes comptables internationale (IFRS) au niveau de l'IASB

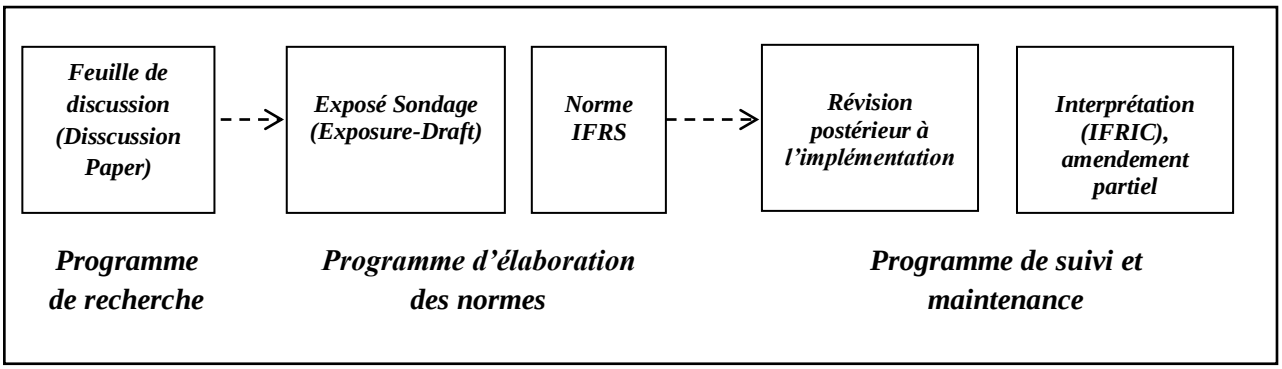

Source : IFRS Foundation, IASB Annual report 2018, UK, 2019, Page 9 Téléchargeable sur https://www.ifrs.org/-/media/feature/about-us/funding/annual-report-2018.pdf

Chaque 5 an, le Board amène des missions de consultation (*Agenda consultation*) afin de définir les priorités internationales en matière de normalisation comptable et fixe ses plans de travail. Une fois les priorités sont déterminées ; le Board commence ces recherches, explore les problèmes et identifie les solutions possibles. Ensuite, il expose ces idées sur une feuille de discussion (*Discussion Paper*) cette dernière fera l'objet de discussion et des centaines des commentaires seront réceptionnés à cet effet.

Si le board décide que la normalisation (élaboration d'une norme, amendement partiel, interprétation) est nécessaire ; le processus de normalisation sera en vigueur.

Dans ce cas, le Board revoit ces recherches en ajoutant les commentaires reçus précédemment et publie un exposé-sondage « *Exposure Draft* » pour recevoir d'autres avis d'auprès la communauté comptable internationale (les parties prenantes de comptabilité). Plusieurs pourparlers seront tenus entre le staff technique d'*IFRS Foundation* et les parties prenantes de comptabilité dispersées à travers le monde pour dialoguer à propos de l'exposé sondage publié.

Le Board reçoit le feedback (commentaires, recommandations des réunions tenues avec les parties prenantes, etc.) et procède des révisions afin de l'améliorer. Par la suite, il entame la rédaction de la norme, amendement partiel ou interprétation.

Le processus de normalisation ne s'achève pas là, mais contenue en procédant des programmes de suivi et de maintenance (problèmes dans implémentation, autres problèmes subséquents, etc.).

Le cadre conceptuel représente la pierre angulaire dans tous ces travaux et figurant en qualité d'un guide avec qui:

- le staff technique *d'IFRS Foundation* fait ces discussions, répond aux commentaires, rédige ces publications et améliore les avis reçus via le feedback de processus de normalisation ;
- les parties prenantes du domaine comptable établirent leurs commentaires et leurs avis

Le cadre conceptuel de l'*IASB* est indispensable dans la révision et l'actualisation des normes à l'exception de quelques cas qualifiés par l'*IASB* comme des conflits de nombre limités et qui seront réduits au fil du temps. Exemple : « Le principe de prudence est battu en brèche par les normes *IAS 32, 39, 21* etc... puisque elles édictent de comptabiliser, sous certaines conditions, même les plus-values latentes alors que le cadre dispose le contraire[1] ».

Le cadre conceptuel de l'*IASB* a été révisé en deux reprises, la première était en 2010 dont le projet commença en 2004, le but derrière cette révision était l'intention deux Boards (*IASB* et le *FASB* American) de converger leurs vision et d'établir un cadre conceptuel mutuel. En fin de compte une modification partielle a eu lieu (achèvement de la première étape : 1er chapitre "L'objectif de l'information financière à usage général " et le 3eme chapitre "Les caractéristiques qualitatives d'une information financière utile" par conséquent, les chapitres 1 et 3 remplacent respectivement les paragraphes 6 à 21 et 24 à 46 du cadre conceptuel de 1989).

Et la deuxième fois était en 2018 avec une application en 1er janvier 2020, le but derrière révision est de rendre le cadre conceptuel :

- Un véritable guide dans le processus de normalisation (puisque le précédent cadre est dépourvu de quelque notions et ambigu dans certaines) ;
- Un guide assez complet pour les préparateurs des états financiers et les utilisateurs d'états financiers ;
- plus cohérent avec les normes *IAS-IFRS.*

La récente version du cadre conceptuel (Voir annexe n°1) est structurée par des chapitres au lieu des éléments (les anciens cadres –voir annexe n°1), ce qui facilite la compréhension et l'utilisation du cadre conceptuel. Cette nouvelle version apporte :

- Des mises à jour : définitions d'actif et de passif
- Clarification des notions de : prudence, stwardship[2];
- Des nouveaux aspects : stwardship, incertitude de mesure dans l'information financière ;

[1] BOUBIR Djelloul, Comptabilité financière SCF et IFRS, Manuel 1 du Cadre conceptuel et quelques autres aspects du SCF, éditions ITCIS, 2013, ALGER, Page 21

[2] Cette notion a été introduite pour la première fois dans le nouveau cadre conceptuel, et signifie la gestion des ressources dans l'entité

- Des Nouveautés : critères de comptabilisation d'éléments d'actifs et de passifs, guide sur la décomptabilisation de ces éléments, guide sur la présentation dans les états financiers, guide sur l'utilisation des méthodes d'évaluation.

Etant donné, le cadre conceptuel du *SCF* représente une nouveauté en Algérie, il est constitué par plusieurs textes juridiques, notamment :

- La *loi 07-11 du 25 Novembre 2007* portant système comptable financier ;
- *Décret exécutifs* n° *08-156 du 28 Mai 2008* portant les modalités d'application de la loi 07-11.
- de *l'Arrêté 26 Juillet 2008* fixant les règles d'évaluation et de comptabilisation, le contenu et la présentation des états financiers ainsi que la nomenclature et les règles de fonctionnement

D'une façon générale le cadre conceptuel « constitue un guide pour l'élaboration des normes comptables, leur interprétation et la sélection de la méthode comptable appropriée lorsque certaines transactions et autres évènements ne sont pas traités par une norme ou une interprétation.[1] »
Il « définit les concepts qui sont à la base de la préparation et de la présentation des états financiers tels les conventions et principes comptables à respecter et les caractéristiques qualitatives de l'informations financière financier. Il constitue une référence pour l'établissement des nouvelles normes, facilite l'interprétation des normes comptables et l'appréhension et l'interprétation d'évènements non explicitement prévus par la réglementation comptable.[2] »

Donc le législateur algérien fait de cadre conceptuel du SCF un guide et une référence avec lequel les normes sont élaborées et il lui fixe autres objectifs[3]:

- La préparation des états financiers ;
- L'interprétation par les utilisateurs de l'information contenue dans les états financiers préparés en conformité avec les normes comptables ;
- La formulation d'une opinion sur la conformité des états financiers avec les normes ;

D'une façon générale Le cadre conceptuel du *SCF*[4] :

- Fixe le champ d'application en définissant les critères des entités soumises au SCF et les entités (petites entités) soumises à un système simplifié ;
- Définit les principes et conventions comptables de base ;
- Dresse la liste des états financiers en propose des modèles et leur assigne des objectifs ;

[1] Art 7, de la loi 07-11 du 25 Novembre 2007 portant le système comptable financier, page 4
[2] Art 2 du décret 08-156 du 26 Mai 2008 portant l'application des dispositions de la loi 07-11, page 9
[3] Art 3, **Idem,** page 9.
[4] BOUBIR Djelloul, **Op.cit**., Page 21.

- Liste et définit les rubriques principales des états financier (actifs, passifs, capitaux propres, produits et charges) et précise la notion de cycle d'exploitation en liaison avec la classification en éléments courants et non courants du bilan ;
- Impose une classification de bilans en éléments courants et éléments non courants pour les entités autres que les établissements financier ;
- Enonce les règles générales de comptabilisation et les règles générales d'évaluation.

Pour atteindre le rang du guide dans les travaux de révision et d'actualisation du *SCF*, le cadre conceptuel du *SCF* doit être assez complet ; premièrement dans sa forme (par rapport au cadre conceptuel du l'*IASB)*, une chose qui n'a pas été respecté :

- Publié séparément et dans des périodes différents 2007, 2008 ;
- éparpillé sur plusieurs textes juridiques qui lui rendent difficile à consulter en tant qu'un seul document ;
- n'est pas structuré autour de grandes rubriques, chapitres ou bien éléments), deuxièmement, dans son contenu ; une chose que nous allons la découvrir.

Le cadre conceptuel du *SCF* est inspiré de celui d'*IASB* (ex *IASC* 1989)[1]. Cependant, il ne recopie pas l'intégralité du texte de cadre conceptuel *IASB*. Ils partagent des points communs, à l'instar des aspects de bases (contenu, objectif, règles d'évaluation...) mais ils se diffèrent dans d'autres. Nous citons à titre exemple :

- Ils ne couvrent pas tous les éléments du celui du IASB (aspect liés capital et le maintien du capital, etc…) ;
- Il ne recoupe pas l'intégralité du contenu des rubriques : caractéristiques qualitatives des états financiers (informations financières), les contraintes à respecter dans l'information financière, comptabilisation et l'évaluation des éléments des états financiers ;
- Il ne contient pas des précisions quant aux points suivants : utilisateurs des états financiers ;
- le législateur reconnait l'appellation des normes et dans le cadre conceptuel du *SCF* mais il utilise le terme « article » dans la rédaction des textes subséquents au *SCF* et dans les avis ;
- le législateur mentionne également « les interprétations » dans le cadre conceptuel mais aucun terme équivalant est utilisé, seulement les avis publiés par la commission chargé de normalisation d'auprès *CNC* joue un rôle similaire mais sans aucun statut juridique défini ;
- des phrases incomplètes (le législateur omit de citer les auditeurs comme étant des personnes qui ont pour mission de formuler une opinion sur la conformité des états financiers aux regards de règlementations comptables en vigueur) ;
- aucune précision sur hiérarchisation de cadre conceptuel (supplante une norme ou non et la suprématie de norme dans les cas des conflits) ;
- le non reconnaissance d'un nombre limité des conflits entre les normes et le cadre dans le texte qui définit le cadre conceptuel ;

[1] Voir l'Annexe n° 01

- pas de précision sur les éventuelles modifications portées au cadre conceptuel (sera modifié en tant que besoin, périodique)

D'après ces constats, il s'avère que cadre conceptuel du *SCF* n'est pas assez complet dans son contenu par rapport au cadre conceptuel du l'*IASB* (ex *IASC* 1989) et par conséquent ne représente guère un guide technique complet qui accompagne le normalisateur national *CNC* dans le processus de révision et d'actualisation du *SCF* mais il reste utile pour l'élaboration des avis et notes méthodologiques et un guide pour préparateurs de états financiers (la sélection de la méthode comptable appropriée lorsque certaines évènements n'ont pas traités par une norme) et un support pour les parties prenantes quant aux à la rédaction des réponses de questionnaires.

En outre, le groupe de travail chargé de projet de révision du *SCF* affiche son intention d'adopter la récente version des normes *IAS-IFRS* afin de rejoindre les tendances mondiales ce qui éloigne la possibilité d'une utilisation massif du cadre conceptuel comme étant un guide dans la révision des normes.

Conclusion :

Par le séminaire du 21/01/2019, les travaux de révision et d'actualisation du *SCF (projet d'amendement du SCF)* ont été inaugurés. Ce projet est présidé par un groupe de travail qui a pour objet de piloter ces travaux et de mettre en place l'approche utilisée (résumée dans une feuille de route) dans le processus de révision.

D'après la consultation de la feuille de route exposée dans ce séminaire, Il s'avère que le groupe de travail ne cite pas explicitement le cadre conceptuel comme une référence ou bien un point de départ dans les travaux de révision et d'actualisation puisque le cadre conceptuel ne constitue pas lui-même l'approche de révision mais il représente un guide technique avec qui les normes sont élaborées, en fournissant des informations sur divers aspects comptables.

Le groupe de travail entame les travaux de révisions et d'actualisation par l'utilisation d'un état de lieu comme un point de départ, du fait qu'on ne peut pas réviser des normes seulement en utilisant le cadre conceptuel (guide technique).

A l'échelle mondiale, Le cadre conceptuel du l'*IASB* représente un élément clé et indispensable dans le processus de révision à l'exception du quelques cas qui sont qualifiés par l'*IASB* comme des conflits de nombre limités. Son rôle est d'assister :

- le staff technique *d'IFRS Foundation* dans : ces discussions, l'émission des réponses et des commentaires, la rédaction des publications et l'amélioration des avis reçus via le feedback de processus de normalisation ;
- les parties prenantes du domaine comptable dans l'expression de leurs commentaires et leurs avis

Le cadre conceptuel du *SCF* est inspiré de celui d'*IASB*. Cependant, il ne recopie pas l'intégralité du texte de cadre conceptuel de l'*IASB*. Ces deux cadres partagent des points

communs et se diffèrent dans autres et à partir de ces points, ils nous s'avèrent que le cadre conceptuel du *SCF* n'est pas assez complet ni dans da forme ni dans son contenu et par conséquent ne représente pas vraiment un guide technique complet qui accompagne le normalisateur national *CNC* dans le processus de révision et d'actualisation du *SCF* mais il reste utile pour l'élaboration des avis et notes méthodologiques et un guide pour préparateurs de états financiers.

En outre, l'approche du groupe de travail s'oriente vers l'adoption de la récente version des normes *IAS-IFRS* dans le but de rejoindre les tendances mondiales ce qui éloigne la possibilité d'une utilisation massif du cadre conceptuel comme étant un guide dans la révision du *SCF*.

L'amendement du *SCF* est nécessaire si on réfère aux *IAS-IFRS*, reste à savoir si les révisions seront périodiques ou en tant que besoin. En revanche, la solution ne réside pas seulement dans l'amendement du *SCF* et sa nouvelle version adossée d'une récente mise à jour des normes *IAS-IFRS* mais aussi dans l'amélioration des concepts du cadre conceptuel pour devenir un guide technique complet qui servira prochainement dans les travaux de révision et d'actualisation, la rédactions des notes méthodologiques et des avis, guide pour les préparateurs des états financiers.

LISTE DE FIGURES:

N°	Titre de Figure	Page
1	L'approche empruntée par le groupe du travail dans les travaux de révision et d'actualisation du SCF	5
2	La Structure d'IFRS Foundation	8
3	Les étapes d'élaboration des normes comptables internationale (IFRS) au niveau de l'IASB	9

SOURCES BIBLIOGRAPHIQUES :

N°	Livres
1	Comptabilité financière SCF et IFRS, Manuel 1 du Cadre conceptuel et quelques autres aspects du SCF, BOUBIR Djelloul, éditions ITCIS, Alger, 2013

N°	Communications
1	KHIARI Mounir et BENKARA Imen, L'incidence des avis publiés par la commission de normalisation des pratiques comptables et diligences professionnelles du Conseil National de Comptabilité sur l'opinion de commissaire aux comptes, 1ere Colloque national sur l'application du SCF après 10 ans d'application, centre universitaire SI HOUAS-BARIKA, 2019.

N°	Revues
	Revue El Mouhassib, ONCA, 2019, n°4

N°	Rapport
1	IFRS Foundation, IASB Annual report 2018, UK, 2019

N°	Texte juridiques et règlementaires
1	Loi n° 07-11 du 15 Dhou El Kaada 1428 correspondant au 25 novembre 2007 portant système comptable financier, JO n°74
2	Décret exécutif n° 08-156 du 20 Joumada El Oula 1429 correspondant au 26 mai 2008 portant application des dispositions de la loi n° 07-11 du 15 Dhou El Kaada 1428 correspondant au 25 novembre 2007 portant système comptable financier, JO n°27
3	Décret exécutif n° 11-24 du 22 Safar 1432 correspondant au 27 janvier 2011 fixant la composition, l'organisation et les règles de fonctionnement du conseil national de la comptabilité, JO n°07

N°	Sites
1	le site de l'organisation national des comptables agréés www.onca.dz
2	le site offeciel du l'IASB www.ifrs.org

LES ANNEXES :

Annexe n°01 : les cadres conceptuels de l'IASB depuis création jusqu à 2019.

<table>
<tr><th>Le cadre conceptuel de 1989</th><th>Le cadre conceptuel de 1989</th><th colspan="2">Le cadre conceptuel de 2018</th></tr>
<tr><td>INTRODUCTION</td><td rowspan="20">dans le cadre de l'élaboration d'un cadre conceptuel mutuelle, l'IASB et FASB entama leur projet en octobre 2004 et seulement en 28 septembre 2010 le deux boards ont achevé le 1ere étape. cette étape est marquée par la achèvement du: 1er chapitre "L'objectif de l'information financière à usage général " et le 3eme chapitre "Les caractéristiques qualitatives d'une information financière utile" de la première phase.

Par conséquent, les chapitres 1 et 3 remplacent respectivement les paragraphes 6 à 21 et 24 à 46 du cadre conceptuel de 1989.

Pour rappelle l'IASB a prévu 8 phases (de A à H) mais en 2012 l'IASB renonce à l'idée du cadre conceptuel commun et tourne la direction vers l'élaboration d'un cadre avec une nouvelle mise à jour et contient des nouveaux éléments non prévu par l'actuel cadre</td><td><u>chapitre 1</u></td><td>l'objectif de reporting Financier</td></tr>
<tr><td>□ Objectif et statut</td><td><u>chapitre 2</u></td><td>les caractéristiques qualitatives de l'information financières</td></tr>
<tr><td>□ Champ d'application</td><td><u>chapitre 3</u></td><td>les états financiers et l'entité chargée de reporting</td></tr>
<tr><td>□ Les utilisateurs et leurs besoins d'information</td><td><u>chapitre 4</u></td><td>les éléments des états financiers</td></tr>
<tr><td>L'OBJECTIF DES ETATS FINANCIERS</td><td><u>chapitre 5</u></td><td>la comptabilisation et la décomptabilisation</td></tr>
<tr><td>□ Situation financière, performance et variation de la situation financière</td><td><u>chapitre 6</u></td><td>l'évaluation</td></tr>
<tr><td>□ Notes annexes et tableaux supplémentaires</td><td><u>chapitre 7</u></td><td>la présentation et les informations à fournir</td></tr>
<tr><td>HYPOTHESES DE BASE</td><td><u>chapitre 8</u></td><td>concepts de capital et de maintien du capital</td></tr>
<tr><td>□ Comptabilité d'engagement</td><td><u>Annexe A</u></td><td>Glossaire</td></tr>
<tr><td>□ Continuité de l'exploitation</td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>CARACTERISTIQUES QUALITATIVES DES ETATS FINANCIERS</td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>□ <u>Intelligibilité</u></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>□ <u>Pertinence</u></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>Importance relative</td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>□ <u>Fiabilité</u></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>Image fidèle</td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>Prééminence de la substance sur la forme</td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>Neutralité</td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>Prudence</td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>Exhaustivité</td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>□ <u>Comparabilité</u></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td><u>Contraintes à respecter pour que l'information soit pertinente et fiable</u></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>Célérité</td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>Rapport coût /avantage</td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>Equilibre entre les caractéristiques qualitatives</td><td></td><td></td></tr>
</table>

Image fidèle / présentation fidèle			
LES ELEMENTS DES ETATS FINANCIERS			
❖ Situation financière			
❖ Actifs			
❖ Passifs			
❖ Capitaux propres			
❖ Performance			
❖ Produits			
❖ Charges			
❖ Ajustements de maintien du capital			
COMPTABILISATION DES ELEMENTS DES ETATS FINANCIERS			
❖ La probabilité d'avantages économiques futurs			
❖ Fiabilité de l'évaluation			
❖ Comptabilisation des actifs			
❖ Comptabilisation des passifs			
❖ Comptabilisation des produits			
❖ Comptabilisation des charges			
EVALUATION DES ELEMENTS DES ETATS FINANCIERS			
CONCEPTS DE CAPITAL ET DE MAINTIEN DU CAPITAL			
❖ Concepts de capital			
❖ Concepts de maintien du capital et de détermination du résultat			

Source :élaboré par le chercheurs

La normalisation comptable en Algérie

TOUAHRI Mohamed	ABDELOUAHED Mohamed	BELKACEM KAHLOULI Ahlem
EHEC – Ecole des Hautes Etudes Commerciales	UNIVERSITÉ 20 AOUT 1955 SKIKDA	UNIVERSITÉ 20 AOUT 1955 SKIKDA
etd_touahri@esc-alger.dz	mohamedabdelouahed@yahoo.fr	Ahlem.kahlouli@gmail.com

Résumé

Le but de cette communication est de présenter les caractéristiques majeures des deux grands modèles comptables, le modèle continental et le modèle anglo-saxon, ainsi de situer le système comptable financier Algérien adopté en 2007 en remplacement du PCN.

Ensuite, nous allons présenter l'organisme qui est à la charge de produire les normes comptables internationales en Algérie, les enjeux d'application de ces normes, son impact sur les comptes et la légitimité de ces normes.

Enfin, nous allons aborder les différentes catégories de la profession comptable, les conditions de l'exercice de la profession et leurs missions.

Mots clés : modèles comptable, système comptable financier, normes internationales, profession comptable**.**

Abstract

The purpose of this article is to present the main characteristics of the two main accounting models, the continental model and the Anglo-Saxon model, and to situate the Algerian accounting financial system adopted in 2007 as a replacement for the NCP.

We will then introduce the organization responsible for putting in place the international accounting standards, their application's challenges, its impact on the accounts and the legitimacy of these standards.

Finally, we will discuss the different categories of the accounting profession, the conditions for the exercise of the profession and their missions.

Keyword: accounting models, accounting financial system, international standards, accounting professions

Introduction

La globalisation croissante des activités économiques des entreprises et la mondialisation des marchés financiers ont mis en évidence le besoin d'harmonisation des normes comptables. L'existence de normes comptables multiples et différentes ne permet pas aux investisseurs intervenants sur le marché financier de disposer d'une information de qualité du fait de son manque d'homogénéité[1].

La construction d'un référentiel comptable international répond à cette attente car la mondialisation appelle un langage commun[2].

L'Algérie comme tous les autres pays, et pour suivre cette tendance, s'est engagé dans un processus de réforme du plan comptable national avec la collaboration très active de membres de la profession comptable française, ce processus a fini par l'adoption d'un nouveau système nommé système comptable financier.

Donc dans notre travail nous allons essayer de répondre à la problématique suivante :

« Comment était l'environnement dans lequel le SCF est adopté en Algérie ? »

Et pour ce faire nous exposerons les points suivants :

- Modèles de normalisation comptable ;
- L'économie politique des normes comptables internationales ;
- L'économie politique de la réforme comptable en Algérie ;
- La profession comptable en Algérie, les développements récents.

1. Modèles de normalisation comptable

L'Algérie, en 2007 a adopté un nouveau référentiel comptable, à travers la loi 07-11 du 25 novembre 2007 portant sur le système comptable financier, inspiré des normes

Internationales IAS/IFRS, qui va modifier radicalement, le fond et la forme, le mode de production, de présentation et du processus de diffusion des informations financières des entreprises[3]. Cette partie présente les deux modèles de normalisation : le modèle anglo-saxon et le modèle continental.

1.1. Définition de la normalisation

La normalisation est l'adoption d'une terminologie et de règles communes et la production d'états financiers identiques d'une entreprise à l'autre. Elle permet les comparaisons dans le temps (normalisation temporelle) et d'une entreprise à l'autre (normalisation spatiale).

Les principaux systèmes nationaux de normalisation et de réglementation comptable montrent que le rôle joué par l'Etat est un facteur discriminent entre le modèle anglo-saxon et le modèle Européen[4].

- Dans certains pays l'Etat joue un rôle important tant au niveau de l'élaboration des normes que de leur mise en application (France, Algérie …)
- Dans d'autres pays l'Etat n'intervient pas dans leur élaboration mais participe à leur mise en application (Etats-Unis...)
- Dans d'autre pays encore, l'Etat n'intervient pas dans leur élaboration ni dans leur applications (GB…)

Il est courant d'opposer le modèle des états unis à celui de la France. Chacun de ces deux pays cherche à asseoir son influence dans le choix et la construction du système comptable dans les pays en voie de développement.

1.2. Le modèle continental (Européen)

Ce modèle se caractérise par l'existence d'un normalisateur national CNC (conseil national de la comptabilité) d'un droit comptable (règles et lois)

L'Etat a un rôle central dans les pays qui suivent ce modèle, elle n'intervient pas seulement pour contrôler la création des richesses, mais aussi leurs répartitions au niveau national. Donc, l'Etat doit avoir des informations fiables et complètes des entreprises pour qu'elle puisse jouer son rôle de régulateur du marché. Pour cela, dans ces pays, le plan comptable remplace le cadre conceptuel comptable[5].

Le référentiel continental, développé dans les pays où les banques et l'Etat joue un rôle important dans la vie économique prend en considération les besoins d'information d'une gamme élargie des parties prenantes[6] (les stakeholders), Mais l'intérêt accordé aux pouvoirs publics l'emporte sur les autres utilisateurs des informations comptables. En d'autres termes, pour que l'information soit pertinente pour l'appréciation de la solvabilité de l'entreprise, le principe qui apparait le plus adéquat c'est la juste valeur (faire value), mais dans un contexte où

la représentation comptable doit être conforme aux préoccupations de l'Etat, l'évaluation au coût historique est le plus privilégié. [7]

Dans le modèle continental, l'entreprise est perçue comme une personne morale plus qu'un outil de production, cette vision est due à travers des considérations d'ordre juridique, qui vont influencer à leurs tours la présentation du bilan. Ce dernier ne représentera pas une image fidèle de la situation financière de l'entreprise, mais son rôle se limite à une photographie de la situation patrimoniale d'une entreprise à un moment donné.

1.3. Le modèle anglo-saxon

Ce modèle se caractérise par l'existence d'un normalisateur national le FASB (le financial accounting standards board), d'un ensemble de normes comptables appelées US GAAP (generally accepted accounting principles), et une profession comptable, l'AICPA (American Institute of certified public accountants) qui joue un rôle important dans la normalisation comptable aux Etat UnisAinsi, Le modèle Américain a d'autres caractéristiques :

- L'information financière produite doit servir d'une base décisionnelle aux actionnaires et investisseurs exerçant dans les marchés financiers. Ce sont les destinataires privilégiés. L'Etat n'intervient pas donc en tant que destinataire prioritaire des données comptables, ce qui conduit à une déconnexion entre les règles fiscales et/ou d'agrégation macroéconomique, et la réglementation comptable ;
- L'existence d'un cadre conceptuel. Il ne constitue pas une norme comptable mais il est basé sur un fondement théorique qui définit la philosophie comptable du modèle, sur lequel sont déduites les normes comptables. Cette caractéristique de ce modèle comptable est très importante car elle ne limite pas les comptables à un cadre réglementaire rigoureux ;
- Ce modèle repose sur le fait que l'entreprise est perçue comme outil de production et non pas comme une entité juridique. Pour cela, les informations fournies par la comptabilité doivent refléter le degré d'efficacité de cet outil de production, et comme l'entreprise exerce dans un marché financier dynamique, le mode d'évaluation privilégié est la « juste valeur ».

1.4. Le modèle Algérien de normalisation

L'Algérie a adopté un nouveau plan comptable dit système comptable financier (S.C.F.), cohérent avec les normes comptables internationales (IFRS) qui se substitue au plan comptable national (PCN). L'élaboration du nouveau plan comptable s'est faite avec l'assistance d'un groupe d'experts français.

D'après la loi n°07-11 du 25/11/2007 la comptabilité des entreprises doit être aménagée conformément aux dispositions du SCF à partir du 01/01/2010.

« Le système comptable financier » concerne toutes les entreprises soumises au Code de Commerce, les entreprises publiques ou parapubliques, ou d'économie mixte, les coopératives et plus généralement les entités produisant des biens ou des services marchands ou non marchands, dans la mesure où elles exercent des activités économiques qui se fondent sur des actes répétitifs. Les très petites entreprises peuvent être autorisées à ne tenir qu'une comptabilité simplifiée[8].

Le système comptable financier comprend 2 parties :

- La première partie traite du cadre conceptuel, de l'organisation de la comptabilité, des règles d'évaluation et des états financiers.
- La deuxième partie porte sur la nomenclature et le fonctionnement des comptes.

2. Les normes comptables internationales

Pour améliorer le fonctionnement du marché intérieur des services financiers, le parlement Européen a décidé par un règlement du 19 juillet 2002 d'appliquer les normes comptables internationales [9] Donc, nous voulons de présenter dans cette partie, qui est chargé de produire les normes ? Les enjeux d'application de ces normes et son impact sur les comptes et la légitimité de ces normes.

2.1. Qui est chargé de produire les normes ?

Les normes IAS étaient à l'origine élaborées par le comité des normes comptables internationales (IASC). Cet organisme avait été créé en 1973 par des organisations représentant la profession comptable d'Allemagne, d'Angleterre, d'Australie, du Canada, des États-Unis, de France, du Japon, du Mexique, des Pays-Bas et d'Irlande, dans le but de promouvoir un jeu unique de normes comptables applicables au niveau mondial.

L'IASC a changé ses statuts le 24 mai 2000. L'objectif de cette réforme était de séparer le niveau technique (le conseil des normes comptables internationales – IASB), du travail d'organisation et de promotion (la fondation du comité des normes comptables internationales– IASCF). L'IASC est devenu une fondation (IASCF) administrée par dix-neuf trustees. Les nouvelles normes comptables produites par l'IASB portent désormais le nom d'IFRS (International Financial Reporting Standards – Normes internationales d'information financière).

2.2. Les enjeux d'application les normes comptables internationales

L'enjeu principal de l'adoption des normes IAS est de :

- Faciliter le fonctionnement du marché des capitaux ;

- Pouvoir protéger les investisseurs et préserver la confiance envers les marchés financiers ;
- Renforcer la circulation des capitaux et aider les sociétés européennes à affronter leurs concurrents, dans la lutte pour les ressources financières offertes par les marchés de capitaux ;
- Obtenir une meilleure évaluation de l'entreprise grâce à une information financière plus transparente et plus comparable.
-

2.3. L'impact des normes internationales sur les comptes[10]

L'objectif est de passer d'une vision juridique de l'entreprise vers une vision économique (vision anglo-saxonne) et de rendre les informations plus transparentes et plus riches.

A) **Une vision économique en juste valeur :** L'information publiée doit représenter une image fidèle des transactions et des autres événements qu'elle vise à présenter. La comptabilisation doit donc être effectuée en suivant la réalité économique (la substance) et non pas seulement en suivant la forme juridique (l'apparence). La vision juridique conduit à ne pas comptabiliser certains actifs comme le crédit-bail car l'entreprise n'est pas propriétaire du bien qu'elle utilise.

B) **La transparence des informations :** Pour atteindre l'objectif de transparence, l'IASC a décidé de réduire les choix comptables et oblige à diffuser des informations qui étaient jusqu'ici réservées aux cadres dirigeants comme l'information sectorielle ou l'évaluation à la juste valeur. Les informations publiées par les sociétés deviennent alors comparables et l'on passe d'une logique comptable à une logique d'information financière. L'inscription obligatoire au bilan de certains éléments comme le crédit-bail suit également cet objectif tout comme la volonté de limiter les provisions.

2.4. L'efficacité et la légitimité des normes internationales

Les différents critères d'efficacité d'une norme sont : [11]

- La force du consensus qui supporte la norme ;
- La capacité d'application de la norme ;
- La correspondance de la norme aux objectifs impartis.

Nous ne pouvons que constater que l'évolution du contexte, la mondialisation, la diffusion des normes internationales remettent en cause les critères traditionnels de la légitimité des normes.

Il existe trois formes de légitimité : politique, procédurale et substantielle. En passant en revue ces trois formes de légitimité, ils en concluent que l'IASC n'a aucune légitimité pour édicter des normes comptables internationales : [12]

A) La légitimité politique : l'IASC n'a aucune légitimité politique pour les trois raisons suivantes :

- L'IASC est un organisme international de droit privé d'origine professionnelle : selon ces auteurs il semblerait que l'origine professionnelle interdise à tout organisme de prétendre à une légitimité politique ;
- L'IASC s'est autoproclamé normalisateur mondial ;
- L'IASC n'avait pas la possibilité d'imposer ses normes.

B) La légitimité procédurale : L'impartialité de l'IASB repose non seulement sur l'indépendance de ses membres mais aussi sur la procédure qu'il suit pour élaborer ses normes, sondue process, une procédure rituelle destinée à rendre transparente l'élaboration des normes et censée permettre à toutes les parties concernées de faire entendre leur voix. […] remarquons qu'il ne suffit pas de mettre ensemble des experts supposés indépendants, ne représentant ni une puissance gouvernementale, ni un groupe politique, ni une puissance économique, pour que le groupe qu'ils forment le soit. […] Ils peuvent être unis par une formation ou une expérience professionnelle commune, une subtile complicité intellectuelle.

L'IASB est soumis à des pressions qui dépendent elles-mêmes des intérêts économiques respectifs des acteurs concernés. Si l'on souhaite rétablir un équilibre en faveur de parties prenantes moins présentes, il faut soit accroître l'intérêt économique de ces parties prenantes. Ceci pourrait se faire :

- Soit en développant les aspects environnementaux et sociétaux du reporting et en transformant éventuellement les IFRS en IRS (International Reporting Standards), ce qui reviendrait à étendre le champ de la normalisation des états annuels du domaine aujourd'hui réduit aux états financiers à celui des rapports sur le développement durable et sur la responsabilité sociale de l'entreprise ;
- Soit en réduisant les coûts de participation de ces parties prenantes et/ou en augmentant corrélativement le coût de participation des acteurs représentant les investisseurs et les marchés financiers.

C) La légitimité substantielle : Les deux notions de juste valeur et de valeur de marché sont interchangeables : « C'est finalement la croyance dans l'efficience des marchés qui justifie le recours à la juste valeur comme critère d'évaluation. »
« Toutefois, cette croyance se heurte à la réalité et l'IASB a dû admettre que la juste valeur puisse être opérationnalisée non seulement par la valeur de marché mais également, faute de marché ou en cas de défaillance du marché, par une valeur d'utilité calculée à partir d'un modèle actuariel ; ce qui, paradoxalement, revient à substituer une valeur subjective, la valeur d'utilité, à une valeur prétendue objective, la valeur de marché. » Les auteurs arrivent à une conclusion opposée à leur hypothèse de départ,

mais ils n'en tirent pas les conséquences et en concluent que l'approche de l'IASB est dogmatique : « C'est sans doute pour compenser cette faiblesse que, l'IASC/IASB a développé toute une rhétorique palliative de la neutralité, de la fidélité, de la transparence, et même du caractère juste de l'information financière ».

3. L'économie politique de la réforme comptable en Algérie

3.1 La réforme comptable en Algérie

Plusieurs pays ont procédé à des réformes majeures et répétées de leurs systèmes comptables en réponse du l'importance grandissante du processus de normalisation comptable internationale. Notre pays représente un cas à part en matière de normalisation comptable. Depuis la réforme de son système comptable en 1975 et la publication du plan comptable de 1975 n'a subi aucun amendement. La réforme du plan comptable national n'est intervenue que 34 ans après son entrée en vigueur sous l'impulsion de la mondialisation des pratiques comptables et les réformes multidimensionnelles du processus de transition à l'économie du marché[13].

La transition de l'économie socialiste vers l'économie de marché et l'ouverture de l'économie Algérienne sur la mondialisation ainsi que le partenariat avec l'union Européenne et l'adhésion éventuelle à l'organisation mondiale du commerce ont constitué une occasion de réformer le plan comptable national qui était appliqué depuis 1976 jusqu'à 2009, lequel a bien fonctionné dans une économie dite « économie dirigée ou centralisée » mais de plus en plus, ne répondait plus aux exigences de l'économie en transition ni au souci des professionnels et des investisseurs[14]. On peut citer l'absence d'un cadre conceptuel, le plan comptable ne donne aucune précision sur les méthodes d'amortissement, les taux d'amortissement et la procédure de constitution des provisions pour dépréciation des stocks et créances douteuses, Le cout historique est la seule méthode des actifs et passifs permise par le PCN…. Etc.

Donc Dans le prolongement des réformes économiques lancées en 1988 et dans le cadre de la mise à niveau du système national d'information comptable et financière et pour le mettre au diapason des normes comptables internationales, les pouvoirs publics Algériens ont lancé en 1998 la révision du plan comptable national en vigueur depuis 1975 en choisissant la solution internationale, ce qui permettra à la comptabilité de fonctionner avec un socle conceptuel et des principes plus adaptés à l'économie moderne et de produire des informations détaillées et reflétant une image fidèle. L'adoption des normes comptables internationales en Algérie est devenue une nécessité sous l'égide de l'économie de marché et la globalisation des économies en considérant que ces normes répondent aux besoins de la mondialisation économique contrairement au plan comptable national qui répond aux besoins de l'administration et en particulier l'administration fiscale. Le CNC, organe normalisateur national, crée en 1996[15] fut chargé le 28 mars 1998 de réexaminer le Plan comptable national, un appel d'offres international financé par la Banque mondiale a été lancé, et le conseil

national Français a été retenu pour réaliser cette mission. Sur les trois options proposées, à savoir :

- Harmoniser le PCN avec les normes IAS/IFRS ;

- Garder la nomenclature PCN et adopter les normes IAS/IFRS ;

- Changer la nomenclature PCN et adopter les normes IAS/IFRS.

3.2 Motifs de la réforme comptable

- Il ne prenait pas en compte les changements intervenus dans la sphère économique ;
- Il était en décalage par rapport aux standards et normes comptables internationaux ; - Système comptable qui n'est pas né d'une logique de marché des capitaux, il satisfait avant tout les besoins de l'administration et de la fiscalité ;
- La définition des principes comptables n'était pas bien explicitée, les éléments des actifs, passifs, fonds propres, goodwill ne sont pas définis ;
- Certaines données échappent aux plans comptables national notamment les opérations financières (crédit-bail, concessions du service publics, opérations libellées en monnaie étrangère …) ;
- Système fondé sur une conception qui prend en charge surtout les contraintes d'ordre juridiques et fiscales.
  Ainsi, l'Algérie a choisi le système continental Français pour construire son nouveau système comptable après les réformes économiques introduites en 1988 qui ont impacté l'entreprise et son système comptable qui est devenu obsolète et incapable de répondre aux besoins de la nouvelle entreprise et de son nouvel environnement.

4 Profession comptable en Algérie, les développements récents

Au passé la profession comptable était rattachée au ministère des finances et n'avait que très peu évolué, mais suite au nouveau environnement économique, notamment en matière d'orientation sur les Entreprises Publiques Economiques (EPE), le législateur algérien a promulgué la loi 91-08 qui détermine les conditions et les modalités d'exercice de la profession d'expert-comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agrée, pour les sociétés commerciales, et créé une institution ordinale qui sera chargée de veiller à l'organisation et au bon fonctionnement de la profession.

4.1 Catégories de la profession comptable

4.1.1 L'expert-comptable

a- Définition

L'expert-comptable est un spécialiste au service des entreprises. Ses compétences polyvalentes lui permettent d'accompagner les entreprises de toutes tailles au quotidien. Qu'il s'agisse de conseils de gestion ou d'aide à la prise de décisions financières, l'expert-comptable est l'allié de choix des professionnels. Voici les informations essentielles si vous envisagez d'exercer cette profession.

L'expert-comptable endosse de nombreux rôles. Il accompagne les entreprises et les conseille dans toutes leurs démarches d'ordre comptable et financier, mais aussi dans le choix de leur statut. Ses interventions sont donc très diverses. Elles comprennent, par exemple, la présentation des comptes de campagne, l'assistance au Comité d'entreprise ou la délivrance du visa fiscal. Il est également possible pour un expert-comptable de conseiller ses clients en investissement financier ou de donner des cours de comptabilité, mais cela n'est pas son activité principale.

L'activité de l'expert-comptable, qu'il soit stagiaire, indépendant ou salarié, est régie par un Code de déontologie. Celui-ci dicte ses devoirs, notamment envers les clients mais aussi envers les autres membres de la profession. Par exemple, il est autorisé à démarcher les clients de confrères, mais il ne peut pas avoir recours à quelque procédé déloyal ; cette notion est expliquée dans le Code.

b- Conditions de l'exercice de la profession

L'article n°6 de la loi n°91-08 détermine les conditions habilitantes à l'exercice de cette profession comme suit :

- Être de nationalité algérienne ;

- Jouir de tous les droits civiques ;

- Ne pas avoir fait l'objet d'une condamnation pour crime ou délit volontaire de nature à entacher l'honorabilité ;

- Remplir les conditions de titres et diplômes légalement requis ;

- Être inscrit au tableau de l'ordre national des experts comptables, des commissaires aux comptes et des comptables agréés.

4.1.2 Le commissaire aux comptes

a- Définition

Le Commissaire aux Comptes (CAC) est un auditeur légal et externe à l'entreprise. Il intervient pour vérifier la sincérité et la conformité des données financières de l'entreprise avec les normes en vigueur. Il réalise pour cela un audit légal, dont la procédure est strictement définie par la loi. La mission du commissaire aux comptes est d'intérêt général

puisqu'il est à même de certifier les comptes annuels d'une entreprise pour l'administration fiscale et pour l'État. De fait, la mission du Commissaire Aux Comptes (CAC) diffère de celle de l'expert-comptable dont l'intervention auprès du dirigeant est quotidienne, plus proche et plus axée sur le conseil. L'intervention d'un CAC peut être obligatoire dans certains cas. Son mandat auprès de l'entreprise dure alors 6 années[16]

b- Missions du commissaire aux comptes

Le Commissaire Aux Comptes (CAC) a pour mission principale de :

- Certifier les comptes annuels de l'entreprise qui fait appel à lui, en réalisant un audit légal, dont la procédure est strictement définie par la loi et en accord avec les normes en vigueur ;
- Émettre son avis sur un document comptable, une stratégie financière adoptée par l'entreprise ;
- Fournir des attestations pour le Tribunal dans le cadre d'une procédure collective ou pour les financeurs en cas de recherche de fonds ;
- Prévenir le Procureur de la République en cas de constatation de fraude au cours de son intervention pour une entreprise.

4.1.3 Le comptable agrée

Le CA est un professionnel, qui en son nom propre et sous sa responsabilité, fait profession habituelle de tenir, centralisé, ouvrir, arrêter et surveiller les comptabilités et les comptes des entités qui font appel à son service[17].

Ainsi l'établissement de toutes les déclarations fiscales, sociales et administratives relatives aux travaux, comptables1. Les comptables agréés en Algérie ont enfin eu leur organisation (OCA) à l'instar de l'OEC et la CNCC, qui défendra leur cause et permettra de réglementer la profession.

Le nouveau cadre réglementaire de la profession de comptable agréé a défini les actes professionnels réservés aux comptables agréés, des modes d'exercice de la profession, des obligations, incompatibilités et des interdictions et sanctions relatives à l'exercice de la profession. Enfin la profession de comptable agréé a donc bénéficié d'un texte de loi réglementant la profession et instituant une organisation des comptables agréés qui va les protéger contre ceux qui parasitent la profession. Ce texte a précisé les conditions d'accès à la profession. Nul ne peut porter le titre de comptables agréé et exercer la profession à titre libéral s'il n'est pas inscrit au tableau de l'organisation des comptables agréés institué par la loi. Le comptable agréé ne peut nullement substituer à l'expert-comptable. Sur le plan de l'activité, les comptables agréés et les experts comptables ont des points communs, à savoir la tenue de la comptabilité et conseil juridique et fiscal pour le compte des entreprises. La seule différence réside dans le fait que les experts comptables exercent, en plus de ces deux

activités, le commissariat aux comptes et l'audit légal. En Algérie, il y'a plus de 2000 comptables agréés. Le rôle principal du CA est de sécuriser la base fiscale de ses clients et de veiller aux intérêts du trésor public en ayant un rôle pédagogique qui permettra la création et le développement d'entités économiques citoyennes[18].

4.2 Les conditions de la mise à niveau de la profession comptable

L'économie moderne repose principalement sur la compétence, la crédibilité et la fiabilité des services des vérifications offerts par les professionnels du chiffre. Pour leur part, les professionnels comptables doivent posséder toutes les compétences, les habilités et les connaissances requises et nécessaires pour exercer pleinement leurs fonctions. La qualité des travaux des comptables constitue un moyen essentiel pour permettre à la profession de répondre aux évolutions de son environnement et un élément important de la survie des cabinets d'expertise comptable et d'audit à long terme, et plus largement de la transparence des activités économiques[19].

Cependant, cette qualité présenterait un caractère relativement ambigu et indémontrable la rendant particulièrement sensible au comportement des individus qui exécutent concrètement leurs missions d'audit ou de tenu comptable.

A cet effet la formation continue et le contrôle-qualité peuvent constituer un moyen de développement de la communication, un vecteur de transmission du savoir, mais également un moyen qui permet à la profession comptable de pouvoir répondre aux attentes du marché et fidéliser ainsi sa clientèle.

L'obligation de la formation continue constitue un élément crucial de la déontologie et de l'éthique du professionnel comptable. Ancrer une telle obligation dans nos textes constituerait, sans le moindre doute une avance considérable dans le développement de notre profession[20].

La réactualisation des savoirs à travers la formation permanente permet d'intégrer les nouvelles réglementations consécutives aux évolutions économiques et doit constituer une exigence professionnelle. La profession comptable Algérienne a connu des mutations profondes à travers l'adoption de la loi n° 07-11 relative au SCF et la loi n° 10-01 relative à la réorganisation de la profession comptable. Dans ce contexte, et dans le but de confronter le déficit au plan qualitatif que quantitatif que la profession comptable connait, nos pouvoirs publics ont décidé de créer un institut1 chargé d'enseigner la profession comptable du fait que la formation constitue une nécessité absolue pour une profession qui s'exerce dans un monde juridico-économique en évolution permanente. Cette formation sera fortement inspirée des prescriptions de l'IFAC. Cet institut a pour mission de former les futurs experts comptables et commissaires aux comptes et de recycler les professionnels déjà en exercice et ceci dans le

but de disposer en Algérie des professionnels performants et compétents pour assurer une mission importante, pour la sécurité juridique dans la vie des affaires.

Conclusion

Le nouveau système comptable et financier Algérien, anglo-saxon de conception et continental d'application, instauré au détriment du Plan Comptable National, n'est pas tout à fait cohérent avec le tissu économique actuel de l'Algérien, et son application rencontre plusieurs contrainte.

Ainsi, quelle que soit la définition de la légitimité, un constat s'impose : la norme ne peut être efficace que si ses objectifs sont partagés : la fragilité des normes internationales tient précisément au fait qu'en dehors du monde anglo-saxon les objectifs prioritaires de la norme comptable ne sont pas de nature financière, mais économique. Cette différence s'inscrit dans l'histoire la normalisation comptable continentale vise à éclairer l'action et à informer sur l'état de l'entreprise et sur sa gestion, sa vocation financière et prospective est seconde.

Bibliographie

[1] TOUBACHE Chakib, **normalisation comptable internationale et réforme comptable en Algérie**, p : 10.
[2] Gélard P, **De l'IASC à l'IASB : un témoignage sur l'évolution structurelle sur la normalisation comptable internationale 2005,** RFC n°380.
[3] BELKHERROUBI.H, **Convergence des systèmes d'information comptable et intégration financière Contraintes d'un processus**, UNIVERSITE ABDERRAHMANE MIRA DE BEJAIA -ALGERIE/ 11-12 octobre 2009.
[4] OULD AMER. S, **Revue des Sciences Économiques et de Gestion**, N°10-2010
[5] RICHARD J, **Vingt ans de normalisation comptable française en Europe : Grandeur ou décadence?» Comptabilité-Contrôle-Audit**, les Vingt ans de l'AFC, pp. : 223-232.
[6] COLASSE B, **la guerre des normes n'aura pas lieu**, Sociétal, 2002, n°37, 3èmetrimestre, pp. : 89 –93.
[7] NGANTCHOU, Alexis, **Le Système Comptable OHADA : Une réconciliation des modèles «européen continental» et «anglo-saxon»**, Comptabilité -Contrôle -Audit3/2011 (Tome 17), pp. : 31-53.
[8] OULD AMER. S, **Op.cit.,** p : 66.
[9] HEEM.G, **Lire les états financiers en IFRS**, éditions d'organisation, Paris, 2004.
[10] HEEM.G, **op.cit**., p : 87.
[11] Rapport Rouba Chantiri ; Béatrice Touchelay octobre 2017.
[12] Alain Burlaud, Bernard Colasse, **Normalisation comptable internationale : le retour du politique?**, Comptabilité - Contrôle - Audit 2010/3 (Tome 16), p. 153-175. DOI10.3917/cca.163.0153.
[13] Dr Nacer Eddine SADI, **Epistémologie de la normalisation comptable dans les pays en transition à l'économie du marché**, communication congrès AFC- Grenoble 2012. P : 16.
[14] SGA, **Nouveau Plan comptable des Entreprises et normalisation internationale**, Séminaire avec le réseau d'experts, France-Maghreb, Alger, Juin 2005, p : 45.
[15] Décret exécutif n°96-318 du 12 Joumada El Ouala 1417 correspondant au 25 septembre 1996 portant création et organisation du conseil national de la comptabilité, JO n²56 du 25 septembre 1996.
[16] https://www.l-expert-comptable.com/a/532654-commissaire-aux-comptes.html, consulté le 07/07/2019 à 12H58
[17] Article 23 de la loi n°10-01 du 29/06/2010, JO n°42 du 11/07/2010.

[18] Thèse de doctorat, **Vers une information financière plus transparente : Etude approfondie de la comptabilité et de l'audit à travers les nouvelles réformes en Algérie « Audit légal d'une banque »** ; p : 60.
[19] Décret exécutif n°11-72 du 06/02/2011, portant création d'un institut spécialisé de la profession comptable, JO n°11 du 20/02/2011.
[20] Décret exécutif n°11-72 du 06/02/2011 ;

أثر تبني المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs على تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات بولاية بسكرة–الجزائر

Impact of adopting IFRS for SMEs on improving of the qulity of financialreports - From the point of view of the auditors in Biskra-Algeria

بن عيشي عمار
جامعة محمد خيضر – بسكرة
Benaichi2015@gmail.com

وئام حمداوي
جامعة محمد خيضر – بسكرة
Wimahamdaoui22@gmai.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر المعيار IFRS for SMEs على جودة التقارير المالية،ومعرفة المعوقات التي تواجه تبني المعيار من وجهة نظر مدققي الحسابات في ولاية بسكرة،وتم الاعتماد على المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي، ولقد توصلت الدراسة إلى نتائج نذكر منها: يوفر تبني المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقارير مالية وافية وسليمة؛ من بين معوقات تطبيق المعيار IFRS for SMEs عدم وجود بيئة محاسبية ملائمة لتطبيق المعيار في الجزائر.

وقد تم اقتراح توصيات نذكر منها: إنشاء هيئة رقابية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة لمتابعة أعمالها ومحاسبة المسؤول؛ ضرورة محاسبة مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتماد مختلف مستخدمي التقارير المالية لهذه المؤسسات على بنيته المالية، مما يعطي أهمية إضافية لتقاريرها المالية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعيار IFRS for SMEs، جودة التقارير المالية

Abstract

This study aimed to clarify the impact of IFRS for SMEs on the quality of financial reports, and identify the obstacles to adoption of the IFRS for SMEs From the point of view of the Auditors in the State of Biskra, the study was based on the descriptive approach and analytical method, The study reached the following results: Adoption of the IFRS for SMEs provides financial reports adequate and sound; –Obstacles which Facing application Application of the IFRS for SMEs The absence of an appropriate accounting environment forthe application of the International Standard on Small and Medium Enterprises in Algeria.

We proposed these main recommendation, including: - Establish a regulatory body for small and medium enterprises to follow up their work and hold accountable the responsible; - The need for financial accountability for SMEs to adopt the various financial reporting users of these institutions on their financial structure, which gives additional importance to their financial reports.

Keywords : small and medium-sized enterprises, the IFRS for SMEs, quality of financial reports.

مقدمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أقدم أشكال المؤسسات التي عرفها العالم والأكثر شيوعا، فهي تلعب دورا فعالا في بناء ودعم اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء،وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جدا نظرا بصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج.

ونظرا لأهمية هذا النوع من المؤسسات سعى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إلى توفير معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنظيم محاسبتها وتسهيل المعالجة المحاسبية لمختلف الأحداث الاقتصادية، والذي جاء بعنوان: المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs،والذي يهدف إلى تقديم معلومات محاسبية مبسطة وذات جودة عالية.

1. إشكالية الدراسة:

سعت الجزائر إلى تبني معايير المحاسبة الدولية كغيرها من الدول النامية، وذلك عن طريق تبني النظام المحاسبي المالي والذي دخل حيز التطبيق منذ 2010، ومن المعروف أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعاني من مشاكل عدة، وعلى رأسها ضعف الأداء المالي والمحاسبي خاصة في ظل بيئة محاسبية هشة ونشاط منعدم للبورصة، وكذا غياب تقديم توضيحات للمواد التي جاء بها النظام المحاسبي المالي والتي تتصف بالغموض والتعقيد.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما أثر تبني المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEsفي تحسين جودة التقارير المالية؟

2. فرضيات الدراسة:

- توجد مزايا من تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر مدققي الحسابات بولاية بسكرة؛

- يساهم تبني المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة التقارير المالية من و جهة نظر مدققي الحسابات بولاية بسكرة؛
- هناك معوقات تواجه تبني المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من و جهة نظر مدققي الحسابات بولاية بسكرة.

3. أهداف الدراسة:

- تقديم قراءة للمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs؛
- معرفة أثر تبني المعيار IFRS for SMEsعلى جودة التقارير المالية؛
- معرفة أهم معوقات التي تواجه تبني المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر مدققي الحسابات بولاية بسكرة.

4. منهج الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك لتوضيح الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم المعيار الخاص بها IFRS for SMEs، والأسلوب التحليلي لتحليل نتائج الدراسة التطبيقية.

I. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد عرَف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من خلال نشراته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها: المؤسسات التي لا يوجد لديها مسؤولية عامة (قياسا على شركات المساهمة، كما أنها لا تقوم بنشر القوائم المالية لاستخدامها من المستثمرين الخارجيين[1].

وعرَف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا، وتعتبر المؤسسة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملا[2].

كما عرف الاتحاد الأوروبي والذي يرتكز على المعايير التالية: المستخدمون ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة، حيث اعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا استوفت الشروط التالية[3]:

- المؤسسة التي تشغَل أقل من 250 عاملا؛
- المؤسسة التي تحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 40 مليون أورو؛
- المؤسسة التي لا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو؛
- مع مراعاة استيفاءها لشرط الاستقلالية.

2.1 مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالعديد من المزايا نذكر منها[4]:

- الجمع بين الإدارة والملكية: حيث أن مالك المؤسسة غالبا يكون مديرها أيضا، حيث يكون صاحب المؤسسة مسؤولا عن اتخاذ معظم القرارات التي تخص المؤسسة، أي يغلب الطابع الفردي في مجال الإدارة والتخطيط وغالبا ما تكون عائلية سواء على المستوى الإداري أو التنفيذي؛

- قلة عدد العاملين وصغر حجم رأس المال: وذلك بسبب صغر حجم المؤسسة وقلة أنشطتها، وكذلك بسبب رغبة صاحب المؤسسة بتقليل التكاليف، ويرى الباحثون أن انخفاض العمالة قد يكون له أثرا إيجابيا على إنتاجية العاملين وذلك لأنه عندما يكون عدد العمالة محدود يتيح ذلك الاحتكاك المباشر بين العاملين وأصحاب العمل مما يساعد على إيجاد تفاهم وتعاون مشترك بينهما ويقلل المنازعات وبالتالي نشوء روح الفريق والعمل كأسرة واحدة؛

- القيمة المنخفضة للأصول الثابتة: بسبب البساطة التي تميز أعمال هذه المؤسسات فلا تحتاج إلى أصول حديثة أو كثيرة، وكذلك انخفاض درجة المخاطرة حيث يعتمد أصحاب هذه المشاريع على رؤوس أموالهم وثرواتهم الشخصية أكثر من اعتمادهم على الديون؛

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في زيادة الناتج القومي: وذلك من خلال توجيه المدخرات الصغيرة التي كانت من الممكن أن تتوجه نحو الاستهلاك، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج القومي؛

- اعتماد هذه المؤسسات بشكل كبير على الناتج المحلي والموارد المحلية والأولية: حيث أن أغلب هذه المؤسسات لا تعتمد على استيراد موادها من الخارج بل تعتمد على المواد المتاحة داخل البلد وهذا بدوره يجنبها تقلبات سعر الصرف وانعكاساته على نتائجها المالية.

3.1 أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها[5]:

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛

- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛

- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة؛
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛
- يمكن أن تكون حلقة وصل في السيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة؛
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

II. تقديم المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2 التعريف بالمعيار:

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإعداد المعيار الدولي للتقارير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS For SMEs في شكله النهائي في جويلية 2009، وهو عبارة عن معيار تم إعداده بغرض مواجهة الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى المتناهية الصغر، التي تمثل وفق تصريح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أكثر من 95 بالمائة من مجموع المؤسسات في العالم يمثل هذا المعيار أساسا ومرجعا يحتوي على مختلف القواعد التي يلزم بها هذا النوع من القطاع لتحسين نوعية تقاريره المالية خاصة في اقتصاديات الدول النامية وبالتحديد لما ينطبق في أسواقها، حيث يمكن هذا المعيار معالجة الأحداث الاقتصادية وفقا لخصوصية هذا الجزء من القطاعات، مما يسمح له بتقليل حجم متطلبات المحاسبة بأكثر من 90 بالمائة مقارنة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الكاملة، لاسيما في ما يتعلق بالإفصاح.

لقد تم إصدار هذا المعيار مرفقا بملخص عمل لتوضيح الأهداف المرجوة من هذا المعيار والمؤسسات المعنية بتطبيقه بالإضافة إلى تحديد واضح لمستخدمي التقارير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودليل الاستعمال الذي يبين كيفية إعداد وعرض القوائم المالية إلى جانب المعلومات الملحقة، يعتبر هذا المعيار قائما بذاته إلا أنه

يعتمد على نفس الإطار المفاهيمي ل IFRS بشكلها الكامل في إعداده وتعديله، مما يسمح بتحديثه بشكل مستمر، كل ما دعت الحاجة لذلك من جهة، وتسهيل الانتقال بصورة مبسطة لكامل المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للمؤسسات التي تتغير أوضاعها أو تلك التي تختار اعتمادا كاملا على المعايير الدولية للتقارير المالية من جهة أخرى، ولقد تم إعداد هذا المعيار بشكل مستقل بدلا من جعله مضافا للمعايير الأخرى لسببين هما[6]:

- سهولة استعماله من طرف الجهات الراعية في تطبيق IFRS for SME لمعالجة الأحداث الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين احتواء IFRS بشكلها الكامل على معالجات لا تطبق في هذا النوع من القطاعات؛
- لإصدار هذا المعيار بلغة بسيطة دون أي تفاصيل كما هو الوضع في IFRS بشكلها الكامل.

2.2 التطورات التاريخية للمعيار

صدر في التقرير السنوي للمجلس في ديسمبر 2000 ما يلي[7]:

قام المجلس IASB بعد تأسيسه مباشرة بتعيين مجموعة عمل مكونة من خبراء لدراسة المشروع، وعلى إثر ذلك صرح الأعضاء الإداريون في تقريرهم السنوي بأنهم سوف يدعمون أي مجهود يقوم به المجلس من أجل إعداد معيار يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك خصوصية الدول النامية، وقد تجسد هذا الدعم فعلا عندما قام الأعضاء الإداريون بإضافة هدف جديد للهيئة والمتمثل في ضرورة قيام المجلس الاستشاري بدعم هذا المشروع. بعد قيام اللجنة بحصر أولي للقضايا المرتبطة بالموضوع، تم إصدار أول ورقة مناقشة في جوان 2004 بعنوان "وجهة نظر أولية حول المعيار"،

إثر استلام تعليقات على ورقة المناقشة الأولية، اتضح أن العديد يطالب بتبسيط سياسات الاعتراف والقياس المحاسبي، لكن القليل منهم جدا من أعطى البديل كما لم تكن أية إشارة إلى القضايا التي جيب تعديلها في المعيار الجديد مما أدى إلى ضرورة توفير معلومات أكثر لإمكانية تقييم ماهية القضايا التي تحتاج إلى التبسيط والتعديل لهذا قام المجلس بعقد اجتماعات عامة مفتوحة في أفريل 2005 مع معدي ومستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم خلالها طرح سؤالين أساسيين هما[8]:

- ما هي القضايا التي يمكن تبسيطها من أجل المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- انطلاقا من خبرتك: ما هي القضايا التي يجب إلغاؤها من IFRS بشكلها الكامل لأنها غير موجودة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي حالة ظهورها هل يمكن لهذه المؤسسات الرجوع إلى IFRS بشكلها الكامل لمعالجتها؟

وفي جانفي 2006 قام فريق العمل بإعداد بيان تمهيدي بالمبادئ الأساسية التي تشكل أساس مسودة للعرض وتشرح الحلول البديلة التي أخذت بالاعتبار والأساليب التي أدت إلى قبولها أو رفضها، ومنذ فيفري 2006 انطلق المجلس في دراسة ومراجعة البيان لإعداد مسودة عرض المعيار الذي تم نشره للعموم في فيفري 2007 بأربع لغات.

III. جودة التقارير المالية

1.3 تعريف جودة التقارير المالية

تعرف جودة التقارير المالية بأنها تمثل مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وماتحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن يدعم إعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية، والمهنية والرقابية، والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها[9].

كما عرفت جودة التقارير المالية بأنها تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية لكافة الأطراف ذات المصالح والتي تستخدم تلك المعلومات، وان تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة الوصل بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخربللإطار الفكري المحاسبي[10].

2.3 الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة:

من وجهة نظر المستخدم، المعلومات الجيدة هي المعلومات التي تجعله قادرا على اتخاذ القرار السليم أو المفاضلة بين البدائل المختلفة و اختيار أفضلها بأقل درجة من المخاطرة، وعليه لكي تكون المعلومات المحاسبية جيدة يجب أن تكون واضحة ومفهومة وصالحة لأغراض اتخاذ القرار، ولكي تكون المعلومات المحاسبية كذلك يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص.

الخصائص النوعية للمعلومات المالية هي الصفات تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين. و يقسم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى مجموعتين.

المجموعة الأولى:هي الخصائص النوعية الأساسية وتتمثل في الملائمة، التمثيل الصادق، أما المجموعة الثانية:هي الخصائص النوعية الثانوية أو التعزيزية وتتمثل في القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق ، الوقتية، القابلية للفهم.

1.2.3 الخصائص النوعية الأساسية:

- **الملائمة:** يقصد بها تلك المعلومات التي تؤثر في القرارات المتخذة، بمعنى أخر أن تكون المعلومات ذات علاقة بالموضوع أو المشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها، فإذاكانت المعلومات المحاسبية غير مؤثرة في القرار تعد معلومات غير ملائمة للقرار.

و للملائمة في المعلومات المحاسبية ميزة هامة، سواء كانت للاستخدام الداخلي أو الخارجي، ولكنها أكثر أهمية للاستخدام الداخلي وذلك للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية و الإدارية.

وقد اعتبرت جمعية المحاسبين الأمريكية كون المعلومات المحاسبية ملائمة بوجوب الارتباط بالهدف والغرض المطلوب تحقيقه، فهي تعني وجود المنطقية الترابطية بين المعلومات وبين القرار، أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار.

فالمعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من:

- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية؛
- تعزيز التوقعات الحالية أو أحداث تغيير في هذه التوقعات، وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكيد بالنسبة للقرار؛
- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة و الحالية؛
- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات.

و خاصية الملائمة تنقسم إلى[11]:

- **القيمة التنبؤية:** تعني أن المعلومات تحتوي على قدرة على التنبؤ إذ تمكن مستعملي هذه المعلومات من تقدير المستقبل وإنشاء صورة تقديرية (احتمالية)عنه، مثلا التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي، وتوقعات حول أسعار الأسهم المستقبلية.
- **القيمة التوكيدية:** تلك المعلومات التي تساعد المستعملين على التأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية والمستقبلية.

إن الدورين التنبؤي و التأكيدي للمعلومات متداخلين، فمثلا المعلومات المعروضة عن الوضع الحالي تمكن مستخدمي المعلومات المالية من تأكيد أو تقييم التوقعات السابقة وكذلك التنبؤ بالمستقبل.

- **الأهمية النسبية:** يشير مصطلح الأهمية النسبية إلى أن عرض المعلومات المحاسبية في ضوء الظروف المحيطة تجعل من المحتمل اختلاف الحكم الشخص نتيجة لذلك.

وتعد المعلومات ذات أهمية نسبية إذاكان لها تأثير في اتجاه القرار المتخذ وإذا لم تعرض المعلومات حسب أهميتها النسبية فانه سيتم الخلط بين المعلومات المهمة وغير المهمة ممايؤدي إلىإرباك مستخدم المعلومات المحاسبية وكذلك صعوبة المحلل المالي بأداء وظيفة يسبب عدم وضوح المعلومات الجوهرية.

وبالتالي الحكم على أهمية معلومة معينة إذاكان هناك توقع معقول إن معرفة هذا العنصر أو أثره على نتائج القياس والتقييم يمكن أن تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

وترتبط بصفة الملائمة الأهمية النسبية حيث من الضروري عرض المعلومات التي يؤدي حذفها أوشطبها إلى تأثير سلبي على القرارات المتخذة حتى لوكان ذلك منقبل فئة معينة من مستخدمي هذه المعلومات لغايات اتخاذ القرارات.

وتعتبر المعلومات ذات أهمية مادية إذاكان حذفها أوتحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على البيانات المالية.

- **التمثيل الصادق:** و يعني أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة بصدق وأمانة من الحقائق والأحداث المالية الممثلة لها، بحيث يتوفر التوافق بين القيم والأرقام المحاسبية وتفصيلها مع الأحداث الاقتصادية والمالية التي تم قياسها والتقرير عنها.

ولكي تكون المعلومات معبرا عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز هما:

- تحيز في عملية القياس، أي طريقة القياس سواء توصل إلى نتائج موضوعية أم لا؛
- تحيز القائم بعملية القياس، وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود.

إن التحرر من التحيز بنوعه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال، أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية، واعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومات قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى.

وحتى تصور المعلومات المالية الأحدث والعمليات والظواهر بصدق يجب أن تكون كاملة، ومحايدة، وخالية من الأخطاء[12].

- **الاكتمال:** يقصد به أن تكون المعلومات كاملة بما فيها الكفاية لضمان أنها تمثل على النحو الصحيح الأحداث والظروف التي تقوم عليه، أي أن المعلومات الواردة في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، إن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة و بالتالي تصبح غير موثوقة ويخفض ذلك درجة ملاءمتها.
- **الحياد:** ويقصد بها أن تكون المعلومات محايدة وخالية من التحيز لتوصل إلى نتائج معينة أو سلوك معين، كما يقصد بها تقديم معلومات صادقة دون حذف أوتحيز لمصلحة فئة معينة أو قرار معين.
- **الخلو من الخطأ:** لا يعني بالضرورة أن المعلومات المحاسبية دقيقة من جميع النواحي و لا يعني عدم وجود أخطأ أو سهو أو حذف في وصف ظاهرة اقتصادية، أو أن الظاهرة دقيقة تماما من جميع النواحي وإنما يتطلب معلومات صحيحة.

2.2.4 الخصائص النوعية الثانوية أو التعزيزية:

وتتمثل في القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق ، الوقتية، القابلية للفهم[13].

- **القابلية للفهم:** وهذه الخاصية توجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد و الصعوبة، إلاأن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، و لكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن، مع افتراض أن لدى مستخدمي المعلومات المالية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة و في أعمال المنشآت ونشاطاتها الاقتصادية.

وحتى يكون الحكم عادلا على المعلومات المحاسبية، فان هناك مجموعة من الصفات التي يجب ان يتسم بها متخذ القرار الذي يستخدم تلك المعلومات، ومن هذه الصفات.

- القدرة على فهم محتوى المعلومات؛
- القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة والملائمة، التي أعدت من أجلها تلك المعلومات؛
- الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية، خلال فترة زمنية سابقة.
- **التوقيت المناسب:** لكي يتم الاستفادةمن المعلومات ينبغي الحصول عليها في الوقت المناسب، فالمعلومة المتأخرة ليس لها قيمة في عملية اتخاذ القرار، كما ينبغي أن تكون هذه المعلومات حديثة.
- **القابلية للمقارنة:** يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى و لنفس الفترة.

ويستفيد مستخدموا المعلومات المحاسبية مع إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة و مركزها المالي من فترة لأخرى، وإجراء المقارنة بين المنشآت المختلفة.

وتقضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي اتساق في تطبيق تلك السياسات، إلا أن وجدت بديلة أكثر ملائمة وموثوقية.

- **القابلية للتحقق:** يقصد بقايلية للتحقق بأنه وجود اتفاق أو بصورة أدق وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس بأنهم يتوصلون إلى نفس النتائج.

IV. الدراسة التطبيقية

1.4 إجراءات الدراسة:

1.1.4 مجتمع الدراسة و عينته:

- **مجتمع الدارسة:**تمإجراءالدراسةعلىمكاتبالمحاسبةوالبالغعددها 22 مكتبفيولايةبسكرةوالتيتحتوىعلى 66 محاسبمقسمةإلىمحاسبمعتمد،محافظحسابات،خبيرمحاسبي.

- **عينة الدارسة:** تم اختيار عينة الدراسة من مجتمع الدراسة بطريقة عشوائية،وقد بلغ حجم العينة(40) مدقق وتم توزيع استمارات على جميع أفراد الدراسة،وتم استعادة(35) استمارة و بعد استبعاد غير الصالحة منها والبالغ عددها 05 استمارات و بذلك يبلغ عدد الاستمارات الصالحة(30) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي.

2.1.4 أداة الدراسة:

بغية تنفيذ منهجية الدراسة تم توظيف عدة أساليب في الحصول على البيانات و المعلومات، فقد تم الاستعانة بما هو متوفر من مراجع و دوريات في تغطية الجانب النظري. فيما اعتمدت الاستمارة في الجانب التطبيقي و التي عدت الوسيلة الرئيسة، إذ تمت صياغة فقراتها بما يتلاءم مع متغيري الدراسة بالاستفادة من الدراسات المذكورة في الجانب النظري التي تناولت هذين المتغيرين. و قد روعي في صياغة فقرات الاستمارة البساطة و الوضوح فضلا عن إخضاعها للاختبارات العلمية و الموضوعية لقياس ثباتها و صدقها الظاهري. تكونت الأداة من مجموعة من محور الدراسة و عدد فقرات كل محور: مزايا من تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة07فقرات، مساهمة تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة التقارير المالية 13فقرة، معوقات تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 09فقرات، المجموع الكلي29 فقرة، كما تم استخدام مقياس ليكرت likert الخماسي في جميع أسئلة الاستمارة.

3.1.4 صدق الأداة: تم التحقق من صدق الأداة بعدة طرق كما يلي:

- **صدق الاستمارة:** تم التحقق من صدق الأداة من خلال عرض الاستمارة على مجموعة المحكمين من جامعات جزائرية، و طلب منهم إبداء الرأي حول فقرات الاستمارة و ذلك بحذف و تعديل و اقتراح فقرات جديدة و مناسبة الأداة لموضوع الدراسة، و بناء على ملاحظاتهم و أرائهم تم تعديل أداة الدراسة.
- **ثبات الاستمارة:** من أجل استخدام معامل ثبات للأداة تم استخدام معامل كرونباخ ألفا من أجل تحديد الاتساقالداخلي لفقرات الاستمارة: مزايا من تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة0.811، مساهمة تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة التقارير المالية 0855، معوقات تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 0.798، المجموع الكلي0.885، وتشير القيم الواردة سابقا أن الأداة تتمتع بدرجة ثبات مناسبة وتفي بأغراض هذه الدراسة.

4.1.4 أساليب التحليل الإحصائي: لغرض تحليل نتائج الدراسة التي جمعت من خلال الاستمارة، فقد استعملت الأساليب الإحصائية الآتية: التكرار و النسب: لمعرفة إجابات أفراد العينة و تحليلها، الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، معامل الارتباط بيرسون، ألفا كرونباخ Cronbach Alfa ، اختبار One Sample T-Test

2.4 تحليل نتائج الدراسة و اختبار الفروض

1.2.4 وصف خصائص عينات الدراسة:

الجدول رقم(01): خصائص عينة الدراسة

المتغير		العدد	%
الجنس	ذكر	24	80
	أنثى	06	20
العمر	30-25	02	6.67
	35-30	03	10
	40-35	09	30
	40 فما فوق	16	53.34
الوظيفة	محافظ حسابات	08	26.67
	خبير محاسبي	10	33.33
	محاسب معتمد	12	43.34
مدة الخدمة	اقل من 5 سنوات	02	6.67
	من 5 إلى 10 سنوات	03	10
	من 10 إلى 15 سنوات	12	43.34
	15 فأكثر	13	40.00
المجموع الكلي		**30**	**100**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة هم من الذكور و البالغ عددهم24 بنسبة 80%، كما أن 6.67% تراوحت أعمارهم من 25 إلى30 سنة، و أن 10% تراوحت أعمارهم من 30 إلى35 سنة، و أن 30% تراوحت أعمارهم من 35 إلى40 سنة، و الباقي بلغت أعمارهم أكثر من 40 سنة بنسبة 53.34%. و أن أغلب أفراد العينة تزيد مدة خدمتهم بالمؤسسة عن10 سنوات ، أما الوظيفة فهي موزعة كالتالي: محافظ حسابات بنسبة 26.67 %، خبير محاسب بنسبة33.33%، محاسب معتمد بنسبة43.34% مما يعني أن الدارسة تشمل كل الفئات المبحوثة.

2.2.4 تحليل نتائج الدراسة:

سوف نقوم بتحليل محاور الاستمارة بغية الإجابة على أسئلة الدراسة، حيث تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي و ذلك اعتمادا على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (على مقياس ليكرت الخماسي) لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الاستمارة المتعلقة بمحاور الدراسة(مزايا من تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مساهمة تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة التقارير المالية ، معوقات تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تقرر أن يكون المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن كل عبارة من (1– أقل من 2.33) دالا على مستوى "منخفض" من القبول، ومن (2.34– أقل من 3.67) دالا على مستوى "متوسط"، ومن (3.68–5) دالا على مستوى "مرتفع" .

أ. تحليل فقرات المحور الأول: مزايا تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم(02): تحليل فقرات المحور الأول(مزايا تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

ت	المحور الأول(مزايا تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
01	زيادة كفاءة البيانات المالية المعدة وقدرتها على عكس الوضع المالي للمنشأة	03.74	0.47	مرتفع
02	متطلبات المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية بشان الإفصاح يسهل من عملية التقييم	03.98	0.42	مرتفع
03	تسهيل إجراءات المقارنة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدولة الواحدة وبينها وبين الدول الأخرى	03.88	0.46	مرتفع
04	يزيد من الاتساق بين التقارير المالية للمنشات الصغيرة والمتوسطة مما يقلل من تكاليف إعداد وتفسير القوائم المالية وتوفير الثقة في المعاملات وتحليل المعلومات	03.70	0.43	مرتفع
05	تلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم	04.00	0.44	مرتفع
06	تخفيف حدة التعقيدات الموجودة فيالمعايير الدولية الكاملة وذلك بالالتزام بمعيار واحد مبسط	03.87	0.42	مرتفع
07	توفير الوقت والجهد والتكلفة لوضع معايير خاصةبالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر	03.84	0.40	مرتفع
	المجموع العام للمحور الأول	**03.85**	**0.42**	**مرتفع**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضحمن نتائجالجدولأعلاه أنالمتوسط الحسابي للإجابات عن هذا المحور بلغ (03.85) و بانحراف معياري قدره (0.42)، و هو مما يدل على أن تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةمرتفع وذلك وفقا لوجهة نظر أفراد العينة، وأن أعلى متوسط حسابي سجلته الفقرة(05) إذ سجلت قيمة مقدارها (04.00) وبانحراف معياري قدره (0.44)، مما يدل على أن تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةيعمل على تلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. أما الفقرة الرابعة فتشكل أقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي03.70بانحراف معياري0.43 مما يدل على إن تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةلايزيد من الاتساق بين التقارير المالية للمنشات الصغيرة والمتوسطة مما يقلل من تكاليف إعداد وتفسير القوائم المالية وتوفير الثقة في المعاملات وتحليل المعلومات.

ب. تحليل فقرات المحور الثاني:مساهمةالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة التقارير المالية.

الجدول رقم(03): تحليل فقرات المحور الثاني(مساهمةالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة التقارير المالية)

رقم المحور	المحور الثاني(مساهمةالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة التقارير المالية)	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول
08	يوفر تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانيةإصدار تقارير مالية موضوعية	03.75	0.40	مرتفع
09	يوفر تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بصدق التمثيل عن الظواهر المراد إثباتها	03.81	0.42	مرتفع
10	يراعي يوفر تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهمية النسبية للمعلومات التي يتم عرضها ضمن التقارير المالية	03.80	0.43	مرتفع
11	المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية الصادرة عن تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بالمصداقية والشفافية	03.79	0.45	مرتفع
12	المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية الصادرة عن تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةيمكن التحقق من صحتها	03.74	0.50	مرتفع

13	يوفر تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةتقارير مالية بدون أخطاء وخالية من التناقضات	03.56	0.52	متوسط
14	يوفر تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةاستخراج تقارير مالية ذات كفاءة وموثوقية يمكن الاعتماد عليها	03.91	0.50	مرتفع
15	يوفر تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةتقارير مالية وافية وسليمة	04.00	0.53	مرتفع
16	يوفر تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةتقارير مالية مفصح عنها بشكل ملائم	03.93	0.46	مرتفع
17	يوفر تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةتقارير مالية شهرية وربع سنوية ونصف سنوية وسنوية تتسم بالكفاءة والموثوقية	03.87	0.47	مرتفع
18	التقارير المالية التي يوفر ها تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةمرتبة ومنسقة ويسهل فهمها وتعطي صورة واضحة عن الشركة	03.94	0.56	مرتفع
19	يوفر تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقارير مالية التي تطلبها الجهات الخارجية والداخلية بسهولة وفي الوقت المناسب	03.82	0.57	مرتفع
20	يوفر تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةتقارير مالية تحتوي على معلومات تساعد على التنبؤ بالأحداث المالية المرتبطة بالنشاط المستقبلي	03.88	0.58	مرتفع
	مجموع فقرات المحور الثاني	**03.82**	**0.47**	مرتفع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية جاءت مرتفعة وفقا لمقياس الدراسة، إذ بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن هذا المحور بشكل عام (03.82) بانحراف معياري (0.47)، وقد تراوحت متوسطات إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المقياس ما بين(03.56–4.00)، و انحرافها المعياري ما بين (0.40–0.58). وكان أعلى متوسط للفقرة الخامسة عشر، إذ بلغ 04.00 بانحراف معياري0.53مما يدل على أن تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوفر تقارير مالية وافية

وسليمة. أما الفقرة الثالثة عشر فتشكل اقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي03.56بانحراف معياري0.52 مما يدل على أن تبني المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يوفر تقارير مالية بدون أخطاء وخالية من التناقضات

ت. معوقات تبني المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم(04):تحليل فقرات المحور الثالث(معوقات تبني المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

ر.م	المحور الثالث(معوقات تبنيالمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
21	عدم وجود إطار فكري عام للمحاسبة	03.97	0.85	مرتفع
22	ضعف أداء المؤسسات المالية التي تعتبر عنصرا فعالا في تطبيق المعايير.	03.84	0.86	مرتفع
23	قلة اهتمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بتدريب كوادرها المحاسبية على المعايير الجديدة بسبب تكاليف التدريب	03.90	0.95	مرتفع
24	عدم تماشي القوانين الضريبية مع متطلبات المعايير	03.81	0.87	مرتفع
25	محدودية الموارد المالية لتطوير هذا النوع من المنشآت	03.70	0.72	مرتفع
26	ضعف نظم الرقابة الداخلية وغيابها في بعض الأحيان بهذه المنشآت	03.60	0.93	متوسط
27	عدم توفر المؤهلات العلمية الكافية للمحاسب الجزائري يعيق تطبيق تلك المعايير	03.76	0.89	مرتفع
28	ضعف الخبرات والمعرفة لدى الكوادر البشرية العاملة في هذه المنشآت في مجال المحاسبة	03.80	0.87	مرتفع
29	عدموجودبيئةمحاسبيةملائمةلتطبيقالمعيارالدولي الخاصبالمنشآتالصغيرةوالمتوسطةالحجمفي الجزائر	04.00	0.92	مرتفع
	مجموع فقرات المحور الثالث	**03.81**	**0.97**	**مرتفع**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا المحور بلغ (03.81) بانحراف معياري قدره (0.97)، و هو مما يدل على أن مستوى معوقات تبني المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتفع وذلك وفقا لوجهة نظر أفراد العينة، وأن أعلى متوسط حسابي سجلته الفقرة(27) إذ سجلت قيمة مقدارها (04.00).بانحراف معياري قدره (0.92)، و هو مما يدل على أن من بين معوقات تبني المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدم وجود بيئة محاسبية ملائمة لتطبيق المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر.

3.2.4 اختبار فرضيات الدراسة:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار الفرضيات

البيان	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
الفرضية الاولى	1.671	10.78	0.000
الفرضية الثانية	1.671	15.28	0.000
الفرضية الثالثة	1.671	17.20	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة T المحسوبة أكبر(10.78، 15.28، 17.20) من قيمة T الجدولية (1.671) وكذلك مستوى دلالة أقل من 0.05 مما يعني أنه:

–توجد مزايا من تبني المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من و جهة نظر مدققي الحسابات بولاية بسكرة؛

–يساهم تبني المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين جودة التقارير المالية من و جهة نظر مدققي الحسابات بولاية بسكرة؛

–هناك معوقات تواجه تبني المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من و جهة نظر مدققي الحسابات بولاية بسكرة.

الخاتمة:

1. النتائج:

من خلال الدارسة التي قام بها الباحثين تم التوصل إلى النتائج التالية:

أظهرت نتائج الدراسة أن من مزايا تبني المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر مدققي الحسابات بولاية بسكرة تتمثل في:

– تلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

– توفير الوقت والجهد والتكلفة لوضع معايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر.

أظهرت نتائج الدراسة أن تبني المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات بولاية بسكرة حيث:

- يوفر تبني المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقارير مالية وافية وسليمة؛
- التقارير المالية التي يوفر ها تبني المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتبة ومنسقة ويسهل فهمها وتعطي صورة واضحة عن الشركة.
- كما أظهرت نتائج الدراسة أن من بين المعوقات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عدم وجود بيئة محاسبية ملائمة لتطبيق المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر.

2. التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج قدم الباحثين التوصيات التالية:

- لابد من تهيئة البيئة الملائمة للتطبيق المعيار الدولي الخاص في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- إنشاء هيئة رقابية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة لمتابعة أعمالها ومحاسبة المسئول؛
- زيادة توعية المحاسبين والمراجعين وتدريبهم منقبل الجهات المعنية بذلك؛
- ضرورة وجود محاسبة مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتماد مختلف مستخدمي التقارير المالية لهذه المؤسسات على بنيته المالية، مما يعطي أهمية إضافية لتقاريرها المالية؛
- أن تتم عصرنة وتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يجعلها قادرة على مواكبة التطورات الوطنية والعالمية ومن ثم تكون قادرة على المنافسة والاستمرارية.

الهوامش

[11]بوهرين فتيحة، بوشويط ابتسام، **دراسة تكيف النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** (مداخلة ضمن ملتقى وطني بعنوان: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05- 06/ 05/ 2013، جامعة: حمة لخضر، الوادي)، ص 3

[2]هاني التابعي جزر، حنان أحمد رويحة، **أثر المعيار الدولي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحديد الوعاء الضريبي في الشركات المصرية (دراسة نظرية تحليلية)،** (مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر السنوي الخامس بعنوان: المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، 27/ 09/ 2014، كلية التجارة، جامعة القاهرة: مصر)، ص 8

[3]خالد ادريس، مايو عبد الله، **قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مع تفصيل لبعض المعايير التي تناسب البيئة الاقتصادية في الجزائر،** (مداخلة ضمن ملتقى وطني بعنوان: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05- 06/ 05/ 2013، جامعة: حمة لخضر، الوادي)، ص 4

[4]ميشيل سعيد سويدان وآخرون، **مدى ملائمة معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن – دراسة استكشافية من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين،** المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 14، العدد 2، الأردن، 2018، ص 242

[5]الزين يونس، الحاج أحمد فوزي، **مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر،** (مداخلة ضمن ملتقى وطني بعنوان: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06-07/ 12/ 2017، جامعة: حمة لخضر، الوادي)، ص 3

[6]عمر عزاوي، أمال مهاوة، **المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فرصة وتحدي للدول النامية (مع الإشارة لتجربة الجزائر)،** مجلة الباحث، العدد 12، ورقلة، 2012، ص95

[7]أمال مهاوة، **إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRSfor SMEs،** (مذكرة ماجستير، جامعة: قاصدي مرباح، ورقلة، 2011)، ص 33

[8]IASB, IASB Questionnaire on possible recognition and measurement modification for small and medium- sized entities (SMEs), London, 2005, p3

[9]- ابو حمام ماجد اسماعيل، **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية،** (رسالة ماجيستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين)، 2009، ص54

[10]- ابوبكر عوض الله، **اهمية جودة الافصاح عن المعلومات المحاسبية،** مجلة العلوم والتقانة، جامعة السودان، العدد2، المجلد12،، 2012، ص114

[11]- ايمان حسن المدلل، **أثر جودة المعلومات المحاسبية والافصاح عنها على كفاءة سوق فلسطين دراسة تطبيقية،** (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين)، 2010، ص26

[12]- عبد الرزاق حسن الشيخ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاستها على سعر السهم دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين،** (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2012، ص42)

[13]– هاني حميد مشجل، **مدى استجابة الممارسات المحاسبية للتغييرات في الاطار المفاهيمي المشترك للمحاسبة المالية**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية، العدد (25)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، 2017، ص87

أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل الإصلاح المحاسبي المالي – دراسة حالة شركة صام –

The Importance Of Evaluating The Financial Performance Of The Algerian Institution In The Financial Accounting Reform

أولاد زاوي عبد الرحمن
جامعة مساعدية محمد الشريف –سوق أهراس
ouledzaoui80@gmail.com

فراح أحلام
جامعة مساعدية محمد الشريف –سوق أهراس
ferrahahlem23@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرار المالي عن مختلف القوائم والتقارير المالية الصادرة من المؤسسة باستخدام أهم المؤشرات المالية وهي النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، محاولين الإجابة على إشكالية البحث المتمثلة في مدى مساهمة هذه المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات المالية من خلال الاعتماد على النظام المحاسبي المالي؛ بهدف معرفة أهم المعلومات المالية ودورها في عملية التقييم المالي واتخاذ القرارات المالية وذلك بإسقاط بعضها ميدانيا على شركة صام للحديد معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق مختلف القوائم والتقارير وفقا للدراسة.

حيث تسعى إدارة المؤسسة في ظل المنافسة التي يشهدها المحيط لاستغلال كل المعلومات المالية في تقييم نشاطها ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف وهذا بتحقيق نتائج ايجابية خاصة في الجانب المالي، الذي يعتبر مرآة لأدائها العام .

الكلمات المفتاحية

النظام المحاسبي المالي – تقييم الأداء المالي – القرارات المالية.

Abstract

this research shed light on the subject of the role of financial information in the financial performance assessment and Tak a financial decision for the various financial statements and reports Alsarh of the institution using the most important financial indicators, a financial ratios and indicators of financial balance and cash flow table indicators, trying to answer the problem of research of over the contribution ofthis financial information in the financial performance and Tak financial decisions evaluation by relying on financial accounting system; in order to know the most important financial information and its role in the financial assessment process and Tak financial decisions by decriminalizing some - **SARL- SOCIETE ALGERIENNE DU METAL** relying on descriptive analytical method corresponding to the study. Because of the competition, the enterprise explored this

information in the evaluation of its activities, and know the strengths and weaknesses and that the achievement of positive results especially in the financial aspect which is a mirror of the general performance.

Key words
financial accounting system - evaluation of financial performance - financial decisions.

مقدمة

بهدف مواكبة التطورات الاقتصادية وخاصة التغير الحاصل، بدأت عملية إصلاح النظام المحاسبي وذلك من خلال هيكلة المخطط المحاسبي الوطني وتبني نظام محاسبي مالي جديد وهذه الإصلاحات الأخيرة التي تتمثل في تبني الجزائر المعايير المتعلقة بإعداد التقارير (IFRS)، ومعايير المحاسبة الدولية (IAS)، من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) من بين أهم الإصلاحات التي تصف إطار التوجه الجديد، هذه الإصلاحات الجديدة جعلت من الضروري على المؤسسة الاقتصادية التكيف معها وفق متطلباتها حيث يتكون هذا الأخير من عدة أنظمة تعمل في تناسق تام من خلال كفاءة العمليات والأنشطة والسيطرة على الكم الهائل من المعلومات المالية الناتجة عنها من جهة وتزويد المسيرين بمعلومات دقيقة لاتخاذ القرارات الملائمة بهدف تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المسيرين، وتلبية متطلبات المستثمرين ويعمل على تقديم معلومات محاسبية ومالية ذات مصداقية تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار، وبالتالي كفاءة الأداء المالي للمؤسسة يعبر على مدى قدرة المؤسسة للاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة لديها بلأفضل استغلال مع تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الإدارة.

من أجل تقييم الأداء المالي الأمثل للمؤسسة واتخاذ مختلف القرارات المالية يواجه المدير المالي مشكلة اختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات، فهي كثيرة ومختلفة، فنجاح التقييم المالي يعتمد أساسا على قدرة المسيرين على اختيار أفضل وأحسن المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه، وعلى هذا الأساس تتبلور الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة

- إلى أي مدى تساهم المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي وإتخاذ القرارات المالية على ضوء إصلاح النظام المحاسبي المالي ؟

الأسئلة الفرعية للدراسة

ولمعالجة الإشكالية السابقة نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

01 – كيف يعمل النظام المحاسبي المالي على توليد معلومات مالية من خلال القوائم المالية تعمل على تحليل وضعية المؤسسة؟

02 – إلى أي مدى تساعد هذه المعلومات المالية في تقييم أداء المؤسسة واتخاذ قرارات اللازمة؟

فرضيات الدراسة

01 – يساهم النظام المحاسبي المالي في توليد معلومات مالية عن طريق القوائم المالية الحالية لأي مؤسسة تعد قوائمها وفق SCF واستخدامها كمؤشرات تساهم في تقييم الأداء المالي،

02 – يمكن الاعتماد على المعلومات يمكن الاعتماد على المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في إتخاذ القرارات المالية من خلال تحليل المؤشرات المالية وذلك للتنبيه المبكر بالانحرافات الحاصلة والعمل على تصحيحها وتعديلها.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– إبراز الدور الفعال للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية.

– إبراز أهمية استخدام المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة واتخاذ القرارات المالية.

– محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات المالية من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية.

–عرض الأدوات المستعملة في تحليل وضعية المؤسسة وتطبيقها في المؤسسة الجزائرية.

أهمية الموضوع

انطلاقا من أهمية المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من جهة، واتخاذ القرارات المالية الصائبة من جهة أخرى، يقوم متخذ القرارات المالية بتوظيف المعلومات المالية التي يتحصل عليها المحيط الداخلي للمؤسسة بالدرجة الأولى في بناء القرارات المالية التي تحافظ على بقاء المؤسسة واستمرارها.

منهجية الدراسة

من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج الخاص بدراسة حالة بغرض البحث المعمق والمفصل لحالة معينة على أرض الواقع وإسقاط نتائج الدراسة النظرية عليها لدى شركة SAM.

تقسيم الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم البحث إلى النقاط الموالية:

مقدمة

المحور الأول: مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي المالي

المحور الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي في ظل النظام المحاسبي (SCF)

المحور الثالث: دراسة حالة (تقييم أداء شركة صام للحديد في ظل النظام المحاسبي المالي)

خاتمة

المحور الأول: مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي المالي

1/ مفهوم النظام المحاسبي المالي SCF

لقد جاء القانون رقم 11-07 ، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في الجريدة الرسمية العدد 47، وهو نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية، يتم تصنيفها، تقييمها، تسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة (شخص طبيعي أو معنوي) وناجعته ووضعية خزينته في اية السنة المالية[1].

2/ أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسة

يمكن أن تكون هناك آثار إيجابية أو سلبية من تطبيق SCF على المؤسسات والتي تتمثل فيما يلي: [2]

– تسهيل مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على مفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح ويزيد من الشفافية حول وضعية المؤسسات، مما يساهم في اتخاذ القرارات الصحيحة ؛

– توفير فرصة المؤسسة لتحسين نوعية علاقاتها مع الأطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من القوائم المالية؛

– النظام المحاسبي المالي يجلب الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني والدولي، ويكون كضمان يساهم في تعزيز ثقتهم بالمؤسسة؛

– يقترح النظام المحاسبي المالي حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط الوطني للمحاسبة، منها عمليات القرض الايجاري، ويسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالي، تغليبه للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيل التعاملات التي تقوم بها المؤسسة؛

– يمكن من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسة، وفي نفس الوقت بين المؤسسات وطنيا ودوليا حول الوضعيات المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر وخارجها؛

– يتوافق مع الوسائل والبرامج المعلوماتية التي تسمح بتسجيل البيانات المحاسبية و'إعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط بأقل جهد وتكلفة خاصة مع وجود دول متطورة سبقت الجزائر في تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، وتوفر على أنظمة المعلومات محاسبية متطورة متوافقة مع هذه المعايير، ويمكن الاستفادة منها تجاريا؛

– يساعد المؤسسات الجزائرية من جانب التمويل، من خلال إجبارها على تقديم معلومات للمستثمرين، بما يفيدها في الاعتماد على مصادر إضافية للتمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها إستراتيجية للاستثمار في الخارج، بتقديمها المعلومة المالية المطلوبة والمساعدة لأصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار؛

– تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في دول متعددة من تكييف البيئة المحاسبية في الجزائر مع البيئة المحاسبية في الجزائر مع البيئة المحاسبية الدولية؛

– يأتي النظام المحاسبي المالي الجديد لسد الثغرات السابقة، بوضع أدوات ملائمة لجميع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للنظام التجاري، بتلك الأدوات معتمدة دوليا وستفضح كل المخالفات والاختلاسات ومحاولات الفساد.

و يتكون النظام المحاسبي المالي:

- الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية: ويضم كل القواعد و المفاهيم الخاصة بالقوائم المالية و أهدافها و الخصائص النوعية للمعلومات المنتظمة وكذلك مستعمليه ؛
- المعايير المحاسبية :تحدد كل معيار على حدى يبين جانبا محددا من العناصر والمفاهيم المحاسبية بكل تفاصيله كمعيار المخزون، الأصول الثابتة، الاهتلاكات؛
- مدونة الحسابات وكيفية عملها (سيرها).

3/ دوافع تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر

3–1: من أجل إطار محاسبي تصوري يستجيب لمتطلبات السوق

إن المحاسبة هي تقنية تهتم بجمع الحسابات وذلك بتسجيلها بشكل يومي، وترجمة الأحداث الاقتصادية في شكل عددي بصفة دوريه بعد تحليل الحسابات وتبويبها م تجميعها في شكل جداول شاملة ليتم استغلالها من طرف لكن متطلبات اقتصاد السوق تتطلب ضرورة ،المؤسسة والمتعاملين معها من جهة ومصالح الضرائب من جهة أخرى توفير قوائم مالية موجهة لصالح المستثمرين والمقرضين على وجه الخصوص بحيث يهتم المستثمرون بشراء الأسهم والمقرضون بإقراض الأموال وبالتالي وجود إمكانية لدخولهم في شراكة مع المؤسسة لذلك ينبغي أن تكون لديهم معلومات محاسبية ومالية دقيقة وصورة واضحة وصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة هذه المعلومات يمكن تقديمها في شكل قوائم مالية تستجيب بشكل أو بآخر للمعايير المحاسبية الدولية. إن الإطار التصوري ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار جملة من العناصر عند إعداده أو تحديثه، كما هو

الشأن بالنسبة للمخطط المحاسبي الجزائري وأن يتماشى مع متطلبات السوق وذلك أن تكون التقارير المالية المعدة تتميز بجملة من الخصائص وأن يسمح النظام المحاسبي بعقلانية المعلومات المحاسبية وتوحيد القوائم المالية بشكل يعطي ثقة للمتعاملين مع المؤسسة ويرفع مستوى القابلية للمقارنة بين هذه القوائم ويسمح باتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت الملائم.[3]

2 – من أجل إطار محاسبي يستجيب للمعايير المحاسبية الدولية

المخطط المحاسبي الوطني وضع على حسب معايير الاقتصاد المخطط (الموجه) ولتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل والإنتاج وبالتالي وضع لتلبية احتياجات المحاسبة الوطنية، أما بعد التحولات العميقة التي عرفتها الجزائر وذلك بتحولها إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وفتح رأس مال المؤسسات العمومية أمام الخواص وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر.[4]

4/ مجال تطبيق مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر: يخضع للترتيبات التي جاء بها النظام المحاسبي الجديد كل شخص طبيعي ومعنوي يخضع للقانون التجاري والمتمثلين في المتمثلين في المؤسسات العمومية وشبه العمومية أو الاقتصاد المختلط وكذلك التعاونيات والمؤسسات المنتجة للسلع والخدمات سوقية أولا، أما مستعملو المعلومة المالية حسب المشروع فتشمل المسيرين، أعضاء الإدارة والهياكل الداخلية للمؤسسة، أصحاب رؤوس الأموال من مساهمين وبنوك، الإدارة الضريبية والإحصاء، موردون وزبائن، العمال، التأمين والجمهور، وتلزم الكيانات الآتية بمسك المحاسبة المالية:

– المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

– التعاونيات؛

– الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

– كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويو الخاضعين لنظام المحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛

– كما يمكن كذلك للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.[5]

المحور الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي في ظل SCF

1/ تعريف الأداء المالي

لقد أجمع معظم الباحثين على أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي، التي تعرف أنها من الأساليب التي تعرف على أنها الأساليب التي يمكن استخدامها من أجل تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي و المتوقع،

ومعرفة نواحي الاختلاف بينهما، ويؤدي الأداء المالي إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص الإيجابي (نقاط القوة) والسلبي (نقاط الضعف) لأدائها المالي.[6]

يمثل الأداء المفهوم الضيق لاداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات، حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المتاحة وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

ومما سبق فإن الأداء المالي:

– أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.

– أداء لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل.

– أداة لتحفيز العاملين و الإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.

– أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة.

– تعبر الشركات عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيمة عددية وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للشركات تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية. [7]

تعريف المعلومات

المعلومات المالية هي كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية، التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية، وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا.

قبل القيام بعملية التقييم يجب أولا توضيح ما هو الأداء المالي ومن ثم تقييمه.[8]

2/ مفهوم تقييم الأداء المالي

تناولت العديد من المؤلفات مصطلح تقييم الأداء حسب وجهة نظر كتابها ومجالات اهتمامهم.نذكر من أهمها التعاريف التالية:

– يعني تقديم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة.

– كما يعني أيضا:"يعتبر تقويم الأداء المالي للمنظمة مقياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا وتقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية:

– تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح بالحكم على الفعالية ؛

– تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على الكفاءة. (9)

كما أن هناك من يقول بأنه مادامت عملية تقويم الأداء تنبثق عن التنفيذ والتشغيل للمشروعات الاستثمارية، فإنها تستوجب إجراء مسح ميداني شامل للمشروع بغرض التعرف على سائر عملياته الإنتاجية والوقوف على العلاقات بين مختلف مراحل الإنتاج. والتوصل إلى خصائص النشاط الإنتاجي الذي يمارسه المشروع وأثرها على إدارته ،والبحث عن برامج التشغيل وأثرها على كيفية الانتفاع بعوامل الإنتاج ،على مستويات التشغيل المستخدمة توصلا إلى محاسبة المسؤولين عن المشروع .ولأنه يشمل قسمين أولهما تقييم الأداء من ناحية الأهداف وثانيهما ينصرف إلى الجانب الوظيفي الذي يتصل بكفاءة استخدام المتاحة للمشروع.

– التقييم بمعناه المبسط هو تقدير موقف ما في ضوء دراسة مدى تحقيق هذا الموقف أو مجال لهدف محدد، والتقييم عادة يتم في اتجاهين الأول تقييم الشيء محل التقييم والثاني الهدف من التقييم وتعتبر عملية تقييم الأداء مرحلة من مراحل العملية الإدارية التي تبدأ بتحديد الأهداف ثم وضع خطة التنفيذ مع ضرورة وجود خطة رقابية على عملية التنفيذ بهدف تقييم كفاءة وفعالية تحقيق الأهداف.(10)

مما تقدم تقييم الأداء يعني :

مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة و كفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري والإنتاجي والتقني والتسويقي والتخطيطي...الخ،خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات الموارد إلى مخرجات بنوعية وكمية والجودة المطلوبة وبيان مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثيلة عن طريق تغلبها على الصعبات التي تعترضها و ابتداع الأساليب الأكثر إنتاجا و تطورا في مجال عملها. (11)

3/ أهمية تقييم الأداء المالي

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات لتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين، وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيهه نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي أنه يلقي الضوء على: تقييم ربحية الشركة، سيولة الشركة، تطور النشاط، المديونية، تطور التوزيعات، تطور حجم الشركة. لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث أن الغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، أما الغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي، أما الغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرها المالية واستثماراتها، والغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي، اما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة على تحسين القدرة الكلية للشركات.[12]

فأيا كانت منظمة الأعمال خاصة أو عامة فإنها تهدف إلى الربح ولن يتحقق ذلك إلا إذا كانت هناك تقييم جيد وفيما يلي بعض النقاط الخاصة بأهمية وشروط تقييم الأداء.[13]

– يجب على منظمات الأعمال مواجهة التزام طاقات أعضائها لتحقيق الأهداف المرجوة وإشباع دوافعهم ؛

– يعتبر تقييم الأداء أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المنظمة

– يجب أن يكون أداء المنظمة جيد حتى يصبح شرطا أساسيا لتأمين بقاء المنظمة،في بيئة تنافسية ؛

– تسمح مؤشرات الأداء الجيد بالحكم على درجة أمان المنظمة ،لذلك فهي ترتكز على الخطة التمويلية والاستثمارية لها ؛

– يؤدي تقييم الأداء إلى تقييم قرارات المنظمة وذلك بتحديد هدفها الوظيفي الذي يحث على تعظيم قيمتها السوقية ؛

– يمكن لتقييم الأداء الاجتماعي و التنظيمي للمنظمة أن يؤسس الأداء المالي ؛

– تحتاج منظمة الأعمال إلى إعداد نظام لتقييم أدائها حتى تكشف عن نقاط القوة والضعف،أي قياس حالة التقدم أو التأخر؛

– إن الأداء المرتفع و الجيد للمنظمة يؤدي إلى تحقيق الأهداف ويحقق الإشباع المطلوب،ويقوي دافعية المنظمة،تؤدي هذه الدافعية بدورها إلى ازدياد الفعالية إلى 0مستوى النجاح المطلوب.

4/ مؤشرات قياس الأداء المالي في ظل النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية

لكي يقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات سليمة ومطابقة للأهداف التي رسمتها المؤسسة يجب أن يعتمد على أدوات موثوق فيها وتعتبر مؤشرات التوازن المالي، السيولة والنشاط، من بين الأدوات الأكثر شيوعا واستخداما في تقييم الأداء المالي، ذلك لأنها تعطي قراءة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي تمنح مجالا واسعا للأطراف المعنية باتخاذ القرارات المناسبة .

4-1: تقييم الأداء بواسطة مؤشرات التوازن المالي

يعتبر المالي أهم الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة، والذي ينطلق من القاعدة العامة المتمثلة في ضرورة تقابل قيمة مصادر التمويل ومدة وجودها بالمؤسسة وحسب النظام المحاسبي المالي فإن عناصر القوائم المالية مرتبة ترتيبا عاكسا للوضعية المالية، مما يسهل عملية تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال مؤشرات التوازن المالي

4-1-1/ رأس المال العامل

تقتضي هذه القاعدة بضرورة تمويل الاستخدامات الأكثر من سنة (الاستثمارات) بموارد مستقرة لأكثر من سنة وتمويل الاستخدامات الأقل من سنة بموارد مدتها أقل من سنة .

إلا أن تحقيق هذه القاعدة مرتبطة بمجموعة من المخاطر هي :

*مخاطر تباطؤ الأصول الأقل من سنة؛

*مخاطر تباطؤ عناصر الخصوم الأقل من سنة.

وتبعا لقاعدة التوازن المالي من الضروري توفير هامش إضافي لمواجهة المخاطر الطارئة ،والذي يتم تقديره حسب قدرات المؤسسة وطبيعتها وتطورها ،يتمثل هذا الهامش في رأس المال العامل للسيولة ويمكن حسابه تبعا لمنظورين:[14]

منظور أعلى الميزانية (1): رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

منظور أدنى الميزانية(2): رأس المال العامل = الأصول المتداولة – القروض قصيرة الأجل

4-1-2/الاحتياج في رأس المال العامل

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل." أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل، وتحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقات التالية :[15]

الاحتياج في رأس المال العامل =(مجموع الأصول الجارية – خزينة الأصول) – (مجموع الخصوم الجارية – خزينة الخصوم)

الاحتياج في رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) – (ديون قصيرة أجل – تسبيقات بنكية)

4-1-3/ الخزينة

تعبر الخزينة عن القيمة المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة بالإضافة إلى هذا المفهوم توجد مفاهيم أخرى للخزينة وبشكل أوسع : التحصيلات، الأصول النقدية السائلة، الخزينة الممكنة، الخزينة الصافية وتحسب الخزينة باستخدام العلاقتين التاليتين: [16]

الخزينة = رأس المال العامل الدائم – احتياج في رأس المال العامل

الخزينة = القيم الجاهزة – سلفات مصرفية

4-2 : تقييم الأداء بواسطة النسب المالية

تقدم النسب المالية معلومات عن الشركة تفيد في تقييم سلوكيات الإدارة ومهاراتها ومراكز الربحية كون أن قيمها النسبية تعد على أساس المعلومات المفصح عنها بالتقارير المحاسبية التي هي الأخرى غنية بالأحداث ذات القيمة الاقتصادية التي تعزز من ثقة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين من التحليل المالي من جانب، وتساهم في تحسين قدرات التنبؤ بالأحداث المستقبلية وتضييق الفجوة مع تنبؤات الإدارة وبشكل يضمن الاستجابة المتوازنة لنتائج تحليل النسب المالية .أي بمعنى تعظيم محتوى المعلومات للتقارير المالية.

4-2-1/ نسب السيولة

ويقصد بها قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل،أي مدى كفاية التدفقات النقدية التي تمكن الشركة من مواجهة التزاماتها المالية وتجنب عدم الملاءة الفنية ومضمونها أن الشركة لديها المال الكافي لتسديد ديونها ولكن عدم سيولة هذا المال عند نقطة زمنية محددة قد يعرض الشركة إلى مخاطر السيولة.لذلك إن ملاءة الشركة من عدمه يعد مقياسا مناسبا وحقيقيا لمخاطر السيولة.[17].

جدول رقم (01): نسب السيولة لتقييم الأداء المالي

النسبة	العلاقة
نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	**صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول**
نسبة التداول	**أصول متداولة / خصوم متداولة**
نسبة النقدية	**نقديات / إجمالي الخصوم المتداولة**

المصدر: ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، الطبعة الأولى، دار الأفاق، الجزائر،،ص42.[18]

4-2-2/ نسب الربحية

الربحية هي العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق تلك الأرباح ،وهي تقاس من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات . تبين هذه النسبة نسبة الربحية من المبيعات ،أي بمعنى آخر تمثل العائد على كل وحدة نقدية ثم استثمارها في المبيعات .وتتكون من :[19]

جدول رقم (02): نسب الربحية لتقييم الأداء المالي

النسبة	العلاقة
العائد على الأموال الخاصة	**نتيجة السنة المالية بعد الضريبة / الأموال الخاصة**
العائد على مجموع الأصول	**نتيجة السنة المالية بعد الضريبة / مجموع الأصول**
مضاعف الأموال الخاصة	**مجموع الأصول / الأموال الخاصة**

هامش الربح	نتيجة السنة المالية بعد الضريبة /رقم الأعمال خارج الرسم

المصدر: كرومي أسية، تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية، دراسة تطبيقية 2005-2014، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الخامس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة بشار، جوان 2016، ص 136.

4-2-3/نسب النشاط

هي نسب دالة لمدى كفاءة استخدام الموجودات ونذكر منها مايلي [20] :

جدول رقم (03): نسب النشاط لتقييم الأداء المالي

النسبة	العلاقة
معدل دوران المخزون	كلفة المبيعات / متوسط المخزون السلعي
معدل فترة التحصيل	متوسط رقم الأعمال خارج الرسم اليومي/ متوسط المخزون السلعي
معدل دوران حسابات الزبائن	الزبائن والسندات الواجب تحصيلها / متوسط رقم الأعمال خارج الرسم اليومي
دوران الأصول غير الجارية	الأصول غير الجارية / متوسط رقم الأعمال خارج الرسم اليومي
معدل فترات تصريف وتسويق المبيعات	متوسط المخزون السلعي / متوسط رقم الأعمال خارج الرسم اليومي

المصدر: عدنان تايه النعيمي ، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 86 ص 90

4-2-4/ المردودية

تمثل المردودية هدف مالي لا يمكن الاستغناء عنه لضمان استمراريتها، كما أن تقييم المردودية يسمح بإعطاء صورة واضحة حول وضعية المؤسسة من خلال تحليل المردودية بكل جوانبها، الاقتصادية، المالية، التجارية مما يسهل عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة، ويمكن حسابها كالتالي: [21]

جدول رقم (04): نسب المردودية لتقييم الأداء المالي

النسبة	العلاقة
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية/ مجموع الأصول
المردودية المالية	النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة
المردودية التجارية	النتيجة الصافية/ رقم الأعمال

المصدر: خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي ،دار وائل للنشر، الأردن 2001،ص 188

القرارات المالية

تعرف القرارات المالية على أنها هي: " اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عنه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحلبلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية." [22]

المحور الثالث: تقييم أداء شركة صام للحديد في ظل النظام المحاسبي المالي

التعريف بشركة (SOCIETE ALGERIENNE DU METAL) SAM

هي شركة ذات مسؤولية محدودة تسميتها '' الشركة الجزائرية للمعادن '' يبلغ رأس مالها 4800.000 دج ، تأسست في 25/ 02/ 2004 حيث يتمثل نشاطها في تصفيح وتجنيب الفولاذ العادي (106–209) قصد التمديد وتحويلات أخرى كتقطيع وتطريق المعادن وكذلك تجارة استرجاع المعادن القديم، مدتها 99 سنة، مقرها الاجتماعي المنطقة الصناعية الكاليتوسة حصة 11 برحال عنابة.

1/ تقييم الأداء من خلال مؤشرات التوازن المالي

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الاحتياج في رأس المال العامل =(مجموع الأصول الجارية – خزينة الأصول) – (مجموع الخصوم الجارية – خزينة الخصوم)

الخزينة= رأس المال العامل الدائم – احتياج في رأس المال العامل

جدول رقم (05): حساب FR – BFR – TN لسنة 2016 – 2017

البيان	2016	2017
رأس المال العامل	10592303 -	8149717 -
الاحتياج في رأس المال العامل	23145794 -	24595808 -
الخزينة	12553491	16446091

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على وثائق الشركة.

التعليق

– الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة خلال السنتين أي أن المؤسسة لا تملك القدرة لتمويل أصولها الثابتة من خلال اعتمادها على الأموال الدائمة ما يفسر رأسمال مال عامل سالب وهو دليل على عدم قدرة المؤسسة على التحكم في مواردها.

– نلاحظ أن قيم الاحتياج سالبة وهذا يدل على أن المؤسسة اكتفت بالأموال قصيرة أجل لتمويل دورة استغلالها وعدم لجوءها إلى الموارد الدائم.

– من خلال الجدول يتضح لنا تطور موجب في مستوى الخزينة خلال السنتين وهذا دليل على مرونة الخزينة وتحقيقها لفائض يتمثل في الأموال الجاهزة التي يمكن للمؤسسة التصرف فيها بحرية تامة.

وهذا التطور ناتج عن اكتفاء المؤسسة بالأموال قصيرة الأجل في تمويل احتياجات دورة الاستغلال ووجود فائض يمكنها من تمويل النقص في رأس المال العامل أي تمويل أصولها الثابتة وهذا ما يفسر خزينة موجبة، إلا أن هذا الفائض في الخزينة لا يعني أن المؤسسة حققت توازن مالي بل يمكن أن يكون بادر أزمة مالية مستقبلية في حالة عدم قدرتها على تمويل أصولها الثابتة ومنه نقول أن المؤسسة في حالة خلل توازن مالي ناتج عن عدم كفاءتها في سياسة التسيير والتحصيل والتمويل والموازنة بينهم.

2/ تقييم الأداء من خلال النسب المالية (وجهة نظر أصحاب المصلحة)

العملاء

حساب معدل دوران الزبائن = (متوسط رصيد الزبائن / المبيعات كامل الرسم)*360

متوسط رصيد الزبائن =(90508193+67812440) / 2 = 7160316.5

المبيعات = 120008577

معدل دوران الزبائن = 273 يوم

التعليق : مدة تحصيل الزبائن فاقت المدة العادية للتحصيل وهذا ما يجعل وضعية الشركة سيئة

وبالرجوع لجدول حسابات النتائج نجد أن رقم الأعمال انخفض للنصف وهذا نتيجة انخفاض نشاطها سلع خدمات

وهذا نتيجة انسحاب الشريك ذو الجدارة الائتمانية والذي أل إلى انعدام مبيعات البضاعة وانسحاب الزبائن القدامى ودخول زبائن جدد؛ فضلت الشركة أن تقبل تأخيرهم في السداد على أن تخسرهم.

فهدف الشركة الحالي ليس كسب عملاء فقط بل البحث عن كيفية المحافظة عليهم

الموردون

حساب معدل دوران الموردين = (متوسط رصيد الموردين / المشتريات كامل الرسم)*360

متوسط رصيد الموردين = (8.447.252+4.887.266)/2= 6.667.259

مشتريات =96.202.719

معدل دوران الموردين= 24 يوم

التعليق :مدة تسديد الموردين أقل من المدة العادية للسداد وهذا ما يجعل وضعية الشركة سيئة

وبالرجوع لجدول حسابات النتائج نجد أن مشتريات المواد الأولية انخفضت للنصف وهذا أيضا نتيجة انسحاب الشريك ذو الجدارة الائتمانية وتزعزع الثقة بين المورد والشركة

المساهمين

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

المردودية المالية 2016 = 8.067.179 / 36.750.231 = 0.21

المردودية المالية 2017 = 3.765.189 / 39.112.059 = 0.096

التعليق:

انخفاض المردودية المالية بشكل كبير بسبب انخفاض النتيجة، أي أن كل دينار مستثمر سوف يؤدي إلى خسارة فقد شهدت المؤسسة انخفاضا واضحا خلال السنتين مما يؤدي الى عدم رضا المساهمين أو حتى فقدانهم ما يستوجب على المؤسسة إعادة النظر في استثماراتها .

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

المردودية الاقتصادية 2016 = 8.067.179 / 143.103.124 = 0.056

المردودية الاقتصادية 2017 = 3.765.189 / 180.213.782 = 0.020

التعليق

انخفاض المردودية خلال السنتين رغم زيادة أصول المؤسسة وهذا لتأثرها الكبير بانخفاض النتيجة، أي عدم كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لجلب الأرباح، وهذا يدل على الأداء الضعيف للنشاط وعدم قدرتها على الاستغلال الجيد لأصولها الاقتصادية، أي أن الأرباح التي حققتها المؤسسة من عملياتها غير كافية ولا تسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على الأصول.

الرافعة المالية = المردودية الاقتصادية – المردودية المالية

الرافعة المالية 2016 = 0.056 – 0.21 = – 0.154

الرافعة المالية 2017 = 0.020 – 0.096 = – 0.076

التعليق

نلاحظ أن أثر الرافعة المالية خلال سنوات الدراسة سالب بسبب لجوء المؤسسة إلى الديون فمن الأفضل أن تخفض من نسبة دينها في تمويل الاستخدامات.

– انخفاض النتيجة من 8.067.179 دج (سنة 2016) إلى 3765.189 دج سنة (2017) وهذا ما يعبر عن سوء التسيير داخل الشركة وعدم تحكمها في خلق سمعة جيدة وعلاقة قوية مع أصحاب المصالح الرئيسيين وهذا ما ينعكس سلبا على علاقتها مع أصحاب المصالح الثانويين فالكل يؤثر ويتأثر داخل نفس المجموعة، وبالتالي أداء مالي وظيفي سيء.

– توازن مالي قصير المدى يمكن أن يخلق أزمة مالية في المدى القريب، وبالتالي لابد على المؤسسة تنويع وزيادة مواردها الدائمة لتمويل استخداماتها الثابتة.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع تقييم الأداء المالي في ظل الاصلاح المحاسبي المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية حيث تمحورت اشكالية البحث في مدى مساهمة المعلومات المالية المعتمدة من خلال النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات المالية في، وللحكم على أداء المؤسسة المالي يتم استخدام مجموعة من المؤشرات المالية كالنسب المالية (نسب السيولة والربحية ...)، وكذا مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، إحتياج في رأس المال العامل..).

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى مختلف النتائج على المستويين النظري والتطبيقي كالتالي:

1.النتائج

- كشفت الدراسة على وجود مستوى ضعيف لممارسات إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في الشركة؛
- وجود خلل في مستويات التسيير داخل المؤسسة.
- نقص الوعي ونقص الرقابة في المؤسسة.
- عدم اعتمادها على مصادر مختلفة للتمويل.
- نقص في نشاط مختلف العمليات الأساسية في المؤسسة وخاصة عمليات التسويق
- يسمح النظام المحاسبي المالي SCF بدفع المؤسسات الجزائرية لتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية.
- تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من أجل نموها واستمرارها، ولتحقيق ذلك يجب استخدام مجموعة من المؤشرات المالية.
- تعتمد إدارة المؤسسة على تحليل المعلومات المالية لتحديد مواطن القوة والضعف، واتخاذ الاجراءات المناسبة لمعالجة وضعية المؤسسة.

2.اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى

– نؤكد الفرضية الأولى التي جاء فيها مساهمة النظام المحاسبي المالي في توليد معلومات مالية عن طريق القوائم المالية الحالية لأي مؤسسة تعد قوائمها وفق SCF واستخدامها كمؤشرات تساهم في تقييم الأداء المالي،حيث يمكن اعتبارها إلى حد بعيد من خلال استخدام المؤشرات المالية والنسب المالية في تقييم أداء المؤسسة محل الدراسة.

الفرضية الثانية

– كما نؤكد الفرضية الثانية الذي أشرنا فيها أنه يمكن الاعتماد على المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية من خلال تحليل المؤشرات المالية وذلك للتنبيه

المبكر بالانحرافات الحاصلة والعمل على تصحيحها وتعديلها، وذلك من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي والكشف عن حالة عدم توازن الهيكل المالي كزيادة الديون وارتفاع الخطر المالي، وبالتالي الابتعاد عن التخصيص الأمثل للموارد المالية مما يعني ضرورة تعديل قرارات التمويل، كما تبين الانحراف في تمويل الأصول الثابتة وبالتالي التعديل في قرارات الاستثمار، وعليه تظهر مساهمة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي في منح المؤسسة مرونة مالية.

3.التوصيات

– الديون قصيرة الأجل خلال السنتين تحتل نسبة كبيرة من إجمالي الأموال الخاصة مما يعني استمرار المؤسسة في عدم توازنها المالي، وذلك لارتفاع الحقوق على العملاء والتساهل في منح فترات طويلة للعملاء، وارتفاع إجمالي ديون الموردين مع قصر الفترات الممنوحة لذا يجب على المؤسسة:

- إعادة ضبط تسيير عناصر الاستغلال؛
- تدعيم القرارات التفاوضية مع الموردين من أجل الحصول على آجال أطول وتقليص الآجال الممنوحة للعملاء .

– يجب على المؤسسة القيام بالتحليل الجيد لقوائمها المالية من أجل تحسين الانحرافات الحاصلة التي أدت إلى الوقوع في القرارات الخاطئة وذلك كمايلي:

- تخفيض حقوق العملاء من سنة لأخرى؛
- تعديل القرار التمويلي من خلال تغيير المزيج التمويليبخفض نسبة الاستدانة؛

– ضرورة إنشاء روابط لإدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة وتوسيع إطار إدارة الشركة؛

– توسيع رأسمال الشركة ودخول شركاء جدد ذو خبرة في التسيير وذو علاقات مع أصحاب المصلحة؛

– التنويع في مصادر التمويل (الاعتماد على الديون يرفع من ربحية السهم من خلال الوفر الضريبي)؛

– الدخول في نشاطات أخرى جديدة ذات ربحية سريعة؛

– تحسين مستوى التسيير داخل المؤسسة؛

– توظيف إطارات وكفاءات تعادل مستوى المناصب؛

– تحقيق مردودية عالية للمؤسسة لضمان تحقيق نتائج مالية وظيفية جيدة وبالتالي أداء مالي جيد.

قائمة المراجع

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007 تحتوي القانون رقم 11-07 والمتضمن النظام المحاسبي المالي المادة 03، ص 05.

(2) قورين الحاج قويدر، مقال بعنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجود ة المعلومات المحاسبية في ظل التكنولوجيا المعلومات" مجلة الباحث العدد 10، سنة 2012 ،ص 274 .

(3) شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS ، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، ص 18-19.

(4) صالحي بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر آفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، غير منشوره جامعة الجزائر،2010، ص24.

(5) كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IFRS – IAS) في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، ص 292..

(6) فلاح حسن الحسني،مؤيد عبد الرحمان،إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر،دار وائل،عمان ص 222

(7) محمد محمود الخطيب،الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات،دار الحامد،عمان 2009،ص ص45-46.

(8) سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية،دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 77.

(9) السعيد فرحات جمعة،الأداء المالي لمنظمات الأعمال،دار المريخ للنشر،الرياض،المملكة العربية السعودية،2000،ص 38

(10) المنظمة العربية للتنمية الإدارية،قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي،الشارقة،الإمارة العربية المتحدة 2009 ،ص 121.

(11) مجيد الكرخي،تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية،دار المناهج للنشر والتوزيع،الأردن 2007،ص 31.

(12) محمد محمود الخطيب،مرجع سابق،ص ص 46-48

(13) السعيد فرحات،مرجع سابق،ص ص41-42.

(14) إلياس بن ساسي ،يوسف قريشي ،التسيير المالي،دار وائل للنشر ،الجزائر ،2006، ص 67.

(15) 1GEUDI NORBERT, Finqnce d' enterprise. les régles du jeu, , Edition: organisatin, 1997, P 121

(16) Khath, Annie Bellier Delienne, Sarun, Gestion de trésorerie, 2 édition, Economica, Paris, 2005, page 23

(17) عدنان تايه النعيمي ، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 85

(18) ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، الطبعة الأولى، دار الأفاق، الجزائر، ص 42.

(19) كرومي أسية، تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية، دراسة تطبيقية 2005-2014، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الخامس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة بشار، جوان 2016، ص 136.

(20) عدنان تايه النعيمي ، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 86 ص 90.

(21) خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي ،دار وائل للنشر، الأردن 2001،ص 188.

(22) عبد الغفار الحنفي ،الإدارة المعاصرة إتخاد القرارات،دار المناهج، بيروت، 2000 ،ص 207.

واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل عولمة المحاسبة

The reality of the application of the financial accounting system In Algerian economic institutions in shade of the globalization of accounting

كنزة جمال
جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–
kenza20140@gmail.com

خديجة عرقوب
جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–
khadidjaarkoub@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي، ومعرفة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق ما جاء به هذا النظام المحاسبي المالي في ظل عولمة المحاسبة، حيث تزايدت الحاجة لإيجاد نقطة تلاقي بين المعايير المعمول بها في إعداد التقارير المالية على المستوى المحلي وبين المحاسبة الدولية.

ولتحقيق درجة أكبر من الشفافية على المستوى العالمي كان لا بد من توافق مبادئ المحاسبة العامة المحلية مع معايير المحاسبة الدولية، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى تبني النظام المحاسبي المالي، لكن تطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي واجه عدة صعوبات تعلقت بالبيئة الاقتصادية في الجزائر وكذلك طبيعة وحجم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي يغلب عليها شكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهذه الأخيرة تحتاج إلى محاسبة مالية مبسطة فقط، وبذلك غياب البيئة الاقتصادية المناسبة أدى إلى وجود فجوة كبيرة بين واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وما تتطلبه السوق الدولية من معايير في ظل عولمة المحاسبة.

الكلمات المفتاحية: عولمة المحاسبة، معايير المحاسبة الدولية، نظام محاسبي مالي، مؤسسة اقتصادية جزائرية.

Abstract:

The aim of this study is to focus on the financial accounting system and to know the scope of adherence of the Algerian companies in the execution of the content of the financial accounting system within the globalization of accounting where the need to find a

convergence point between the standards in force in the establishment of the financial reports at local level and the international accounting is increased.

To achieve more transparency at the world level, there should be a correspondence between the principles of the local general accounting and the standards of the international accounting, the thing that motivates Algeria to adopt the financial accounting system. But the application of the principles of the financial accounting system faced many difficulties related to the economical environment in Algeria as well as the nature and the bigness of the Algerian economical companies which are characterized by the form of small and middle companies, so these later need simplified financial accounting only, and as a result the absence of suitable economical environment leads to a big gap between the reality of the application of the financial accounting system in the Algerian economical companies and the standards required by the international market within the globalization of accounting.

Key words: Globalization of accounting, standards of the international accounting, financial accounting system, Algerian economical companies.

مقدمة:

العولمة من المصطلحات التي غيرت المفاهيم في مختلف المجالات، ومن أهم هذه المجالات، المجال المالي والمحاسبي، حيث طرأت على هذا الأخير عدة تغيرات، فكانت محاولات لوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة أدت تدريجيا إلى نشوء ما يعرف بمعايير المحاسبة الدولية التي تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية على مستوى العالم من أجل توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف الشركات والمؤسسات من مختلف الدول، فالجانب المحاسبي يعتبر أحد مقومات الاقتصاد وركائزه الأساسية.

إن الجزائر من الدول التي توجهت نحو اقتصاد السوق، الأمر الذي يستلزم تعديل النظام المحاسبي وذلك في إطار استعمالات جديدة للعمليات الاستثمارية والمالية، وهذا يستلزم معلومات على الوضعية المالية للمؤسسات للقوانين المحاسبية، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى القيام بعدة إصلاحات على النظام المحاسبي ليتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية والإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي، فأصبح ضروريا على المؤسسات الجزائرية التكيف مع هذه الإصلاحات، والمقصود هنا مدى استعداد المؤسسات الإقتصادية الجزائرية للإنتقال من نظام سارت على دربه سنوات، إلى نظام محاسبي جديد يساير النظام المحاسبي الدولي. فالمؤسسات الجزائرية قامت بعدة إصلاحات لتتمكن من تطبيق النظام المحاسبي والمالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، وهنا تكمن الإشكالية المراد لها بالدراسة، والمتمثلة في التساؤل التالي:

ما هو واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل عولمة المحاسبة؟

وسنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال معالجة المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي لعولمة المحاسبة؛
- المحور الثاني: دراسة النظام المحاسبي المالي في الجزائر؛
- المحور الثالث: علاقة عولمة المحاسبة بواقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية.

- **أهمية الدراسة:**

تسعى المؤسسات لإكتساب مزايا تنافسية بهدف مواجهة المنافسة والبقاء والإستمرار، وذلك في ظل العولمة التي مست بدورها جميع المجالات، خاصة الجانب المحاسبي، فالمحاسبة تعتبر لغة الأعمال ولغة الاستثمارات على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، الأمر الذي أدى إلى إنشاء المعايير المحاسبية الدولية، بهدف تحقيق توافق محاسبي على مستوى دول العالم، والجزائر من الدول التي قامت بإصلاحات على نظامها المحاسبي لتواكب التغيرات والتطورات الحاصلة في البيئة المحاسبية الدولية، لذلك تكمن أهمية الدراسة في محاولة دراسة النظام المحاسبي المالي، ومعرفة واقع تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية له في ظل عولمة المحاسبة.

- **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي نوجزها فيما يلي:

- تقديم مفاهيم حول عولمة المحاسبة، باعتبارها من المفاهيم الحديثة التي أصبحت لها صدى كبير في بيئة الأعمال اليوم.
- التأكيد على أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر لمواكبة التطورات الحاصلة في البيئة المحاسبية على المستوى الدولي.
- إبراز الدور الذي تلعبه معايير المحاسبة الدولية في تحقيق أهداف المؤسسة من الإفصاح عن القوائم المالية، من خلال استعراض دورها في تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية و في تطوير الإفصاح لتحقيق توافق محاسبي دولي.
- إبراز العلاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وعولمة المحاسبة.
- تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

1. الإطار المفاهيمي لعولمة المحاسبة:

يعرف عصرنا اليوم بعصر العولمة، حيث يشهد العالم تداخل المصالح الاقتصادية، الأمر الذي يفرض ضرورة تواجد ممارسات محاسبية متوافقة، والهدف من هذا التوافق إزالة الكثير من العقبات التي تحول دون تنقل السلع والخدمات والأموال بين الدول، وبالتالي تحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية سواء كان على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي.

1.1 تعريف عولمة المحاسبة:

قبل التطرق إلى مفهوم عولمة المحاسبة، سنتطرق إلى مفهوم العولمة عموما، فتعرف العولمة بأنها تحول العالم إلى قرية صغيرة تلاشت وطمست فيه الحدود الزمانية والمكانية، أي قرية مفتوحة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي مع بعضها البعض وتتناقل فيها الموارد المادية والبشرية والمعلوماتية بسرعة وكثافة.[1]

وبينما تتزايد درجة العولمة على مستوى الاقتصاديات المحلية من خلال تبسيط القواعد وإصلاحات السوق، تتزايد الحاجة لإيجاد نقطة تلاقي بين المعايير المعمول بها في إعداد التقارير المالية على المستوى المحلي وبين المحاسبة الدولية، ولتحقيق درجة أكبر من الشفافية على المستوى العالمي لا بد من توافق مبادئ المحاسبة العامة المحلية ومعايير المحاسبة الدولية في ظل ما يعرف بعولمة المحاسبة، ويعتبر مصطلح عولمة المحاسبة من المفاهيم التي لم يقدم لها تعريف واضح لها، فمفهوم عولمة المحاسبة يتكون من مفهومين فرعين هما التوافق المحاسبي، والتوحيد المحاسبي، ولكن عند التطرق إلى موضوع عولمة المحاسبة في الأدبيات المحاسبية فإنه يتم توظيف مفهوم ثالث من باب تحصيل الحاصل، وهو التنوع المحاسبي.[2]

إن عولمة المحاسبة أنتجت ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية، حيث لا يمكن التطرق إلى موضوع عولمة المحاسبة دون ذكر هذه الأخيرة، لذلك سنحاول تقديم مفهوم وأهمية هذه المعايير في توحيد لغة المحاسبة بين الدول.

1.1.1. ماهية المعايير المحاسبية الدولية:

في ضوء الحاجة المتزايدة لتوحيد تقارير المحاسبة بين دول العالم والأسواق المالية المختلفة والإجراءات العملية التي بدأ اتخاذها نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية في معظم دول العالم فقد عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على تطوير معايير المحاسبة الدولية لتحقيق التكامل بين أسواق رأس المال وبالتالي زيادة حجم الإستثمارات، وتحقيق معدلات تنمية مرتفعة وتنبع أهمية المعايير المحاسبية من أنها لها دورا مهما بالنسبة للشركات لما لها من تأثير في تشكيل توزيع الدخل والثروة، وإدراك المخاطر ويمكن القول أن هنالك رغبة

مزدوجة من قبل الشركات أو معدي التقارير المالية، ومن قبل مستخدمي التقارير المالية في الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية.[3]

وتلقى المعايير المحاسبية الدولية والتي أعيد تسميتها إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية قبولا عالميا والدليل على ذلك أن العديد من الدول قامت بسن تشريعات تفرض على مؤسساتها بضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية نظرا لأهميتها ولمزاياها، وفي هذا سعت العديد من المؤسسات إلى تطبيق هذه المعايير.

وتعرف المعايير بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات. وفي المحاسبة المعايير المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية الوضعية والمحددة يستند إليها المحاسب في إنجاز عمله.[4]

وتعرف المعايير المحاسبية أيضا بأنها قاعدة أو مجموعة من القواعد تصف الطريقة أو الطرق التي يتم بها إعداد الحسابات وعرضها بالقوائم[5].

2.1.1. أهمية المعايير المحاسبية الدولية:

إن وجود المعايير المحاسبية يعزز موضوعية المخرجات المحاسبية، حيث موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود إطار نظري متكامل يحكم عملية التطبيق، وبهذا يمكن تحديد أهمية المعايير المحاسبية الدولية فيما يلي[6]:

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة، فبدون المعيار المحاسبي لا يمكن الوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة تعكس المركز الصحيح للأحداث المالية؛
- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، ويلاحظ أن غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي إلى عدم الوصول إلى نتائج قياس سليمة وبالتالي سوف تكون عملية الإيصال لتلك النتائج تعكس الواقع غير السليم؛
- تحديد الطريقة المناسبة للقياس؛
- عملية اتخاذ القرار وبهذا فإن المعيار الملائم والمناسب وتوفره بشكل دقيق يمكن في النهاية أن يتم عله اتخاذ قرار مناسب.

3.1. مراحل عولمة المحاسبة:

من خلال التعريف المقدم لعولمة المحاسبة، نلاحظ بأن هذه الأخيرة تمر بثلاث مراحل رئيسية، نذكرها كمايلي:

- **مرحلة التنوع المحاسبي:** وفي هذه المرحلة هناك اختلاف أو تنوع هائل في الطرق والإجراءات المحاسبية بين مختلف دول العالم[7].
- **مرحلة التوافق المحاسبي:** تعتبر هذه المرحلة ذات أهمية كبيرة، نتيجة اتجاه العديد من الهيئات الدولية (مالية – محاسبية) للمطالبة بإرسائه، إلا أنه لم يحظ بتحديد تصوري لمفهومه، إضافة للخلط أحيانا بينه وبين مفهوم التوحيد المحاسبي. لقد أعتبر التوافق مفهوما ملازما للمحاسبة الدولية التي تمثل بدورها الإطارات العامة العالمية لتكوين معايير محاسبية دولية تتفق عليها وتنفذها مجموعة من المحاسبين على مستوى العالم وتكون مادة علمية متقدمة تدرس في الكليات المتخصصة على أن يكون دعائمها مجموعة من المعايير الدولية المحاسبية[8].

ويعرف التوافق المحاسبي بأنه: عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول، مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية، وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم وهذا لزيادة عالمية أسواق رأس المال، فالتوافق المحاسبي الدولي بذلك يعني الإحتكام لجملة المعايير الدولية التي تلقى قبولا دوليا، لإضفاء الانسجام على الممارسة المحاسبية .بمعنى أن التوافق يشمل المعايير المحاسبية التي يجب أن تكون موحدة بين الدول، في حين يفترض في الممارسة المحاسبية أن تكون متجانسة بين مختلف المؤسسات[9].

ويهدف التوافق المحاسبي إلى تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية، والتي عادة ما تسعى المؤسسات المتعددة الجنسيات بلوغها من خلال خفض تكلفة رأس المال، وتوحيد شروط المنافسة التي تحكم النشاط الاقتصادي داخل التجمعات الاقتصادية أو التكتلات الإقليمية[10].

إن التوافق المحاسبي يعبر عن الحد من الفروق أو التباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية، ويميز التوافق عن التوحيد الذي يفترض أساس توحيد كلي للقواعد المحاسبية، وأعتبر التوافق المحاسبي بمثابة مسار موجه لتعظيم انسجام التطبيقات المحاسبية بالحد من مستوى تغيراتها، ففي هذه المرحلة يفترض أن يتم تقليل الاختلافات في الطرق والإجراءات المحاسبية بين مختلق بلاد العالم وحصر هذه الاختلافات ضمن ما اصطلح على تسميته بالاختلافات المهمة والضرورية، ويشمل التوافق المحاسبي [11]:

- معايير المحاسبة التي تتعامل مع القياس والإفصاح؛
- الإفصاحات التي تقوم بها الشركات ذات التعامل التجاري مع الجماهير فيما يتعلق بالأوراق المالية أو بالتسجيل في بورصات الأوراق المالية؛
- معايير المراجعة.

- **مرحلة التوحيد المحاسبي:** أصبح التوحيد المحاسبي من الوظائف الأساسية التي تميز عالم الاقتصاد والأعمال اليوم، نتيجة الاستشعار الكبير بدور وأهمية المعايير المحاسبية والاهتمام المتزايد بها في العديد من الدول التي تعرف فيها الممارسة المحاسبية تقدما وتطورا؛ من خلال الحضور القوي للهيئات والمجموعات المهتمة باستحداث المعايير المحاسبية، والسهر على ضمان الإلتزام بها وحسن تطبيقها، عليه فإن توحيد المحاسبة يعني تطبيق لغة موحدة بهدف تسهيل الإتصال بين مختلف الأطراف الفاعلة في الحياة الاقتصادية، والمهتمين بالمحاسبة، ولقد اختلفت أشكال واستراتيجيات التوحيد المحاسبي نتيجة التأثير المزدوج الناتج من جهة عن الاختلاف في طبيعة التوجهات الاقتصادية التي طبعت مختلف الدول، ومن جهة أخرى طبيعة وقوة الأداء الاقتصادي، التي تحكم في مجملها كثافة وديناميكية الأنشطة الاقتصادية في هذه الدول[12].

يعرف التوحيد المحاسبي حسب **AFNOR** بأنه يشمل سن جملة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل بتوحيدها وتبسيطها، كما عرفه **ROUSSE**، بأنه نظام موحد للمنظمات، موجه لمجموع حاسبات المؤسسات المنتجة في الأمة، أو مجموعة من الأمم مهما كان القطاع الذي تنتمي إليه[13].

ومن العوامل التي أبرزت أهمية التوحيد المحاسبي، وزادت من درجة الاهتمام به، الرغبة المزدوجة لدى الدول للحصول من جهة على معلومات متجانسة حول الوحدات الاقتصادية بهدف فرض رقابة اقتصادية وجبائية وتنظيم النشاط الاقتصادي، ومن جهة أخرى إرساء قواعد متوافقة لإعداد ونشر هذه المعلومات بما يضمن الشفافية في العلاقات التي تربط مختلف الأطراف المهتمة لحياة هذه الوحدات، نظرا لما يمثله هذا التوحيد من أهمية وتسهيل إمكانية إجراء المقاربات على هذه الوحدات عبر فترات مختلفة وإجراء مقارنات فيما بين هذه الوحدات مع بعضها البعض، ويعتبر التوحيد، التبسيط والتمييز من الأهداف المنوطة بعملية التوحيد المحاسبي، الذي ينطلق لضمان توافق القوائم المالية من توحيد الطرق المحاسبية، وبذلك فغن مفهوم التوحيد المحاسبي يشير إلى فرض أسس وقواعد محاسبية لدولة ما على دولة أخرى، وهي حالة وجود درجة عالية من التجانس والتماثل الذي يؤدي إلى تعميم تطبيق مبادئ وممارسة محاسبية واحدة على المستوى الدولي[14].

يستخدم مفهوم التوحيد المحاسبي في حالة وجود مجموعة من الدول تستخدم نفس الأنظمة المحاسبية تماما، ومن هنا تبرز عدم واقعية التوحيد، فلكل دولة خصوصيات من حيث القوانين والتشريعات وغيرها تؤثر على نظامها المحاسبي وتجعله يختلف عن غيره من الأنظمة الأخرى، فالتوحيد يأخذ بمبدأ مقياس واحد يناسب الجميع، أما التوافق المحاسبي فهو أكثر مرونة وواقعية باعتباره يأخذ في الحسبان الفروق المحلية، ويعطي انطباعا عاما على القابلية للمقارنة، لذلك نلاحظ على الصعيد الدولي التوجه نحو التوافق المحاسبي، فالجهود المبذولة في مجال الحد من الإختلافات في الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي لن تنجح في

القضاء عليها نهائيا، وإنما تبقى هناك اختلافات محاسبية من دولة إلى أخرى،تسعى أعمال التوافق المحاسبي الدولي إلى الإبقاء عليها عند حدها الأدنى[15].

4.1. العوامل الدافعة لعولمة المحاسبة:

إن عولمة الاقتصاد وخصوصا عولمة أسواق المال، انعكس بدوره على عولمة المحاسبة مما أدى إلى إنشاء المعايير المحاسبية الدولية، فالمحاسبة أساسا هي لغة الأعمال ولغة الإستثمارات على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، ومن أهم العوامل التي دفعت إلى عولمة المحاسبة، نذكر ما يلي[16]:

- **الحاجة إلى تقدم وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة نفسه:** فالحاجة الملحة لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات الوطنية في الدول المختلفة . فتعددت وتناقضت المعالجات لنفس الظاهرة للشركة الواحدة من دورة محاسبية إلى دورة أخرى (مخالفة مبدأ الثبات) وكذلك لحلول المتناقضة بين الشركات على المستوى الوطني (مخالفة مبدأ قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة)، بالإضافة إلى وجود اختلافات كبيرة في شكل ومضمون القوائم المالية حتى في الدولة الواحدة ، وظهرت اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية، أي الافتقار إلى لغة محاسبية تلقى قبولاً وطنيا ودوليا، وبمعنى آخر يمكن تقسيم التباين في الممارسات المحاسبية المعاصرة بين مختلف دول العالم بمايلي:
  - تباين في تحقق الإيرادات؛
  - تباين في تحميل المصروفات؛
  - تباين في المصطلحات المحاسبية؛
  - تباين في أسس التقويم والقياس المحاسبي؛
  - تباين في أسس إعداد القوائم المالية وتوحيدها.
- **انفتاح البورصات وأسواق المال عالميا:** تماشيا مع الإنفتاح الإقتصادي العالمي واستقطاب مزيد من الإستثمارات الخارجية، فقد ألح المجتمع الإستثماري الدولي على ضرورة تحسين المعايير الدولية القائمة وإصدار معايير جديدة تنمي أداء ومستوى التبادل في أسواق المال، فخلال السنوات **1994- 1999م** تم الإتفاق مع الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية **IOSCO** على عدد من المعايير الشاملة الواجب إصدارها بغية اعتمادها وقبولها لأغراض متطلبات الأسواق المالية، وقد أصدرت اللجنة بالفعل المعايير الدولية التالية:
  - **المعيار 30:** الإفصاحات في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.
  - **المعيار 32:** الأدوات المالية، الإفصاح والعرض.
  - **المعيار 39:** الأدوات المالية، الإعتراف والقياس.

5.1. صعوبات عولمة المحاسبة:

رغم الجهود المبذولة لعولمة المحاسبة من طرف المنظمات المحاسبية الدولية، إلى أن هذا الأمر يواجه صعوبات كبيرة، وهي كما يلي[17]:

- **تحديد المفاهيم المحاسبية ومضامينها:** تواجه عولمة المحاسبة مشكلات متنوعة تقف عائقا أمام التحولات التي تفرضها العولمة، يأتي في مقدمة هذه المشكلات تحديد المفاهيم والمصطلحات ومضامينها، فالمصطلحات التي تعبر عن المفاهيم تستخدم سواء في الإطار الفكري أم في الممارسة العملية، دون أن يتحدد مضمونها بشكل علمي دقيق، وإنما بشكل عرفي، ودون أن تتوافر الشفافية اللازمة لمضامينها، والمصطلحات المستخدمة كثيرة ومتنوعة ويحتاج كل منها إلى دراسة علمية متأنية لتحديد مضامينها.
- **اختلاف التشريعات القانونية المؤثرة في الممارسة المحاسبية وتنوعها:** تمثل التشريعات المحلية أحد العوائق التي تقف أمام التطور المعرفي المحاسبي، يأتي في مقدمة هذه التشريعات ما يتعلق منها بالضرائب والقوانين الناظمة لعمل هيئات وبورصات أوراق المال وغيرها .هذه التشريعات تتفاوت من بلد إلى آخر باختلاف عوامل كثيرة كالتطور العلمي والتقني والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومدى انتشار ثقافة المعرفة وغير ذلك؛ وهي انعكاس لجملة هذه المتغيرات التي لا بد من أن تؤخذ بالحسبان في عملية عولمة المحاسبة، بحيث يمكن تقليص الاختلافات إلى أدنى حد ممكن في عملية منظمة مدروسة تنفذ وفق آليات عمل منظمة.

2. دراسة النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

لقد أحدث النظام المحاسبي المالي تغيرات عديدة سواء على مستوى المفاهيم والمبادئ المحاسبية، أو على مستوى طبيعة ومحتوى القوائم المالية، وهذا لكي يتوافق مع المعايير والقواعد المحاسبية الدولية التي تنادي بها الهيئات الدولية.

1.2. مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه:

تعرف المحاسبة المالية بموجب القانون **07-11** المؤرخ في **2007/11/25م**، وهو القانون الذي حدد من خلاله المشرع الجزائري الخطوط العريضة لمضمون النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب المحاسبة المالية، بأن هذه الأخيرة هي النظام الذي من شأنه تنظيم المعلومة المالية، بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، تصنيفها، تقييمها، تسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة، كما تطبق أحكام القانون **07-11** على كل شخص

طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، كما حددت المادة **04** من القانون **07-11** الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية وهي كما يلي[18]:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبينة على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، أما الكيانات أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

إن الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها الأسقف المحددة في القانون، يمكنها أن تمسك محاسبة مالية مبسطة، حسب القرار المؤرخ في **26** جويلية **2008م** والذي ينص على أنه يمكن للمؤسسات الصغيرة أن تمسك محاسبة مالية مبسطة، بشرط أن لا يتعدى رقم أعمالها وعدد عمالها ونشاطها أحد الأسقف التالية خلال سنتين متتاليتين:

- **بالنسبة للنشاط التجاري:** رقم الأعمال **10** ملايين دج وعدد العمال **09** بدوام كامل؛
- **بالنسبة للنشاط الإنتاجي والحرفي:** رقم الأعمال **06** ملايين دج وعدد العمال **09** بدوام كامل؛
- **بالنسبة للنشاط الخدمي والأنشطة الأخرى:** رقم الأعمال **03** ملايين دج وعدد العمال بدوام كامل.

ويستثنى من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي: الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

2.2. مبادئ النظام المحاسبي المالي:

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعرف بها عامة وهي[19]:

- **محاسبة التعهد:** تسجل الحقوق الناتجة عن الصفقات سواء الخاصة بالسلع أو الخدمات حسب قاعدة الإعتراف بالحقوق (الحقوق المحققة) في الوقت الذي تطرأ فيه دون انتظار تدفقها النقدي، وتظهر في القوائم المالية ضمكن النشاط المرتبطة به.

- **استمرارية الإستغلال:** تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار ولمدة أطول وينبغي عليها التطلع إلى مستقبل خال من التوقف أو التصفية، لدا يتم إعداد البيانات المحاسبية والقوائم المالية بافتراض أن نشاط المؤسسة مستمر في المستقبل.
- **الدلالة:** يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية مبينة على وثائق ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها وذات معلومات متبوعة بدلائل حول العملية.
- **قابلية الفهم:** يقصد بذلك قابلية فهم البيانات من حيث المستخدمين بحيث يفترض توفر مستوى مقبول من المعرفة لديهم.
- **المصداقية:** يجب أن تمنح القوائم المالية صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة، وأن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأداءات الأخرى، التي من المفروض أنها تمثلها أو تعبر عنها بشكل معقول اعتمادا على مقاييس وأسس الإعتراف المعمول بها.
- **التكلفة التاريخية:** تسجل محاسبيا عناصر الأصول والخصوم وكذا التكاليف والإيرادات وتظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية أي اعتمادا على تكلفة الحصول عليها.
- **أسبقية الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني:** يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الإقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، فمثلا من خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.

3.2. خصائص النظام المحاسبي المالي:

يعتبر النظام المحاسبي المالي دليلا مقتبسا من المعايير المحاسبية الدولية، فهو يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسات والشركات ونجاعتها، ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية، فالنظام المحاسبي المالي تميز بمجموعة من الخصائص، يمكن توضيح أهمها فيما يلي[20]:

- يعتبر النظام المحاسبي المالي نظام للمعلومات المالية، فهو يركز على المفهوم المالي أكثر من المحاسبي؛
- تعبّر القوائم المالية بصورة صادقة عن وضعية المركز المالي للمؤسسات والشركات؛
- المعلومات التي تصدرها القوائم يمكن قياسها كميا؛
- معرفة الأداء المالي من خلال جدول حسابات النتائج، حيث يمكن للمؤسسات تقديم حساب النتائج من خلال تصنيف حسابات التسيير، إما حسب الوظائف وإما حسب طبيعتها؛

- قياس وضعية الخزينة من خلال جدول التدفقات النقدية، لمعرفة مدى قدرة المؤسسات والشركات على توليد التدفقات النقدية.

4.2. أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي:

هناك العديد من الأهداف المرجوة من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي، يمكن تلخيصها في النقاط التالية[21]:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الإقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الإقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير ؛
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها ؛
- يساعد في فهم أحسن لإتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛
- يساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛
- استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛
- النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

3. علاقة العولمة المحاسبية بواقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية:

في ظل الإتجاه المتنامي لعولمة المعايير المحاسبية مع التحولات الجذرية التي عرفها الإقتصاد الجزائري، وفي ظل تبني آليات اقتصاد السوق واتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والمساعي الرامية للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تتفاعل البيئة الجزائرية تفاعلا إيجابيا وإجباريا، من خلال إصلاح النظام المحاسبي بما يحقق التوافق بين الممارسة المحاسبية في الجزائر ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية، الأمر الذي أدى إلى تبني النظام المحاسبي المالي.

1.3. أثر عولمة المحاسبة على النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

في ظل عولمة المحاسبة، سعت الجزائر بدورها إلى اعتماد معايير المحاسبة الدولية من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي المستمد منها والمتوافق معها، وذلك لسد نقائص المخطط الوطني للمحاسبة وتحديثه من جهة، ومن جهة أخرى جعل المعلومة المحاسبية والمالية في الجزائر قابلة للمقارنة دوليا.

كان لعولمة المحاسبة الأثر الإيجابي على البيئة المحاسبية بالجزائر وذلك بتطبيق مبادئ معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي الذي صدر سنة 2007، فلقد بذلت الجزائر جهودا متكاملة لإصلاح وتأهيل كل عناصر البيئة المالية والمحاسبية التي يمكن أن تتأثر بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، ولكن هذا الأمر كان من الجانب النظري، فمن الناحية التطبيقية فإن هذه الإصلاحات التي أجرتها الجزائر على مختلف مكونات البيئة المحاسبية لا تزال دون المستوى المطلوب، ويرجع ذلك إلى وجود العديد من المعوقات والنقائص التي تحد من فعالية هذه المكونات، خاصة بلوغ المؤسسات الإقتصادية الجزائرية لمستوى الإفصاح والشفافية في عصر يتسم بالإنفتاح التام.

بالإضافة إلى ذلك فإن عولمة المحاسبة جاءت بمعايير المحاسبة الدولية، وهذه الأخيرة صممت بالأساس للتطبيق في المؤسسات الكبيرة والمدرجة بالبورصة، بينما المؤسسات الجزائرية في غالبيتها صغيرة ومتوسطة وغير مدرجة بالبورصة، وذلك راجع للتحول الاستراتيجي في السياسة الاقتصادية الجزائرية الموجهة نحو تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى أن السوق المالي الجزائري يعاني من مشاكل كثيرة، فبورصة الجزائر غير نشطة، ونحن نعلم أنه هناك إرتباط قوي بين التقييم المحاسبي والتقييم السوقي للأصول والإلتزامات المالية وهذا غير متوفر في الجزائر، الأمر الذي كان له انعكاسات وصعوبات في تطبيق ما جاءت به هذه المعايير بالجزائر[22].

ويكمن التأثير الضعيف لعولمة المحاسبة على البيئة المحاسبية في الجزائر أيضا، إلى كون النشاط الإقتصادي في الجزائر يتميز بانتشار الأسواق الموازية، الأمر الذي يتنافى مع مبدأ الشفافية والمصداقية، وأيضا انتشار الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، فهذه الظاهرة تنعكس سلبا على جودة المعلومات

المالية، في الوقت الذي تفرض فيه المعايير الدولية للمحاسبة الإفصاح الشامل مع الشفافية والصدق في تقارير المؤسسة[23].

2.3. صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية في ظل عولمة المحاسبة:

واجهت عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر صعوبات كثيرة رغم التوجه الجزائر إلى اقتصاد السوق، وذلك بسبب أن المؤسسات الجزائرية أصبحت تعتمد على نظام محاسبي مالي يعتمد على الإبداع والتقدير في اقتصاد غير مؤهل لذلك، لذلك يمكن إبراز أهم الصعوبات التي واجهت تطبيق النظام المحاسبي المالي فيما يلي[24]:

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر في تركيبة المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مما يؤثر سلبا على إمكانية تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي بصفة عامة؛
- ينص النظام المحاسبي المالي على تطبيق مستوى عالي من الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات المحاسبية، بينما غالبية المؤسسات الإقتصادية الجزائرية عملت لمدة طويلة في إطار يتميز بسرية ومحدودية لنشر المعلومات المحاسبية؛
- ضعف مستوى تأهيل المحاسبين العاملين في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، واهتمامهم بالجانب القانوني والجبائي للمحاسبة على حساب البعد الإقتصادي لها؛
- غياب المنافسة الفعلية في السوق الجزائرية، حيث يعتبر الإقتصاد الجزائري من بين الإقتصاديات التي تعرف انتشارا ورواجا كبيرا للنشاط الموازي مقارنة مع المنافسة الفعلية، الأمر الذي يقف عقبة في تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يقوم على ضرورة توفر مغطيات شفافة؛
- غياب أسواق متخصصة تستعمل أسواقها كمرجعية للتقييم؛
- غياب نظام معلوماتي لإقتصاد وطني، فتبني النظام المحاسبي المالي يقتضي الإعتماد على محاسبة خلاقة، تقوم على متابعة حركية الأسواق ووقائع تطور البيئات لاسيما تلك المتعلقة بالتقييم، إلا أن الواقع العملي يبين وجود تضارب في المعلومات المنشورة، وعدم توفرها على المصداقية والشفافية؛
- غياب السوق المالي أو البورصة التي تعتبر الواجهة التي تعكس السياسات والإستراتيجيات المالية، فالتطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية التي تتميز بالكفاءة، الأمر الذي لا تتوفر علية بورصة الجزائر مما يجعل إصلاح النظام المالي وتنشيط البورصة في الجزائر أمرا ضروريا.

الخاتمة:

مست العولمة مختلف الجوانب في مختلف المجالات، وعلم المحاسبة بدوره شهد تغيرات وتطورات كبيرة بسبب العولمة وازدياد حجم المعاملات الإقتصادية في العالم، الأمر الذي أدى إلى تأسيس معايير محاسبية دولية تواكب التغيرات على مستوى البيئة الدولية، والجزائر كغيرها من الدول قامت بإعتماد نظام محاسبي مالي يستند أساسا إلى هذه المعايير الدولية، خاصة بعد التوجه نحو اقتصاد السوق المفتوح.

من خلال ما جاء في هذه الورقة البحثية يتضح لنا أن محتوى النظام المحاسبي المالي الذي تم اعتماده من طرف الجزائر مؤهل لمواكبة التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي في ظل عولمة المحاسبة وهذا من الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فهو يوضح لنا أن النظام المحاسبي المالي واجه عدة صعوبات تعلقت بالبيئة الإقتصادية في الجزائر وكذلك طبيعة وحجم المؤسسات الإقتصادية الجزائرية التي يغلب عليها شكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فهذه الأخيرة تحتاج إلى محاسبة مالية مبسطة فقط، ومع انتشار الأسواق الموازية وانتشار الفساد المالي والإداري، بالإضافة إلى أن السوق المالي في الجزائر سوق غير نشط، كل هذه الأسباب أدت إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي بشكل متحفظ في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

وبذلك، رغم الجهود الدولية لعولمة المحاسبة للوصول إلى توافق محاسبي بين مختلف الدول، وبالرغم أيضا من الجهود والإصلاحات التي قامت بها الجزائر على نظامها المحاسبي، إلا أن المؤسسات الجزائرية لم تتفاعل حقيقة مع عولمة المحاسبة، لكن هذا لا ينفي تأثر الجزائر بالتغيرات التي فرضتها عولمة المحاسبة ولكن في إطار جد محدود، الأمر الذي لم يسمح بتطبيق النظام المحاسبي المالي بشكل فعال للوصول إلى الأهداف المرجوة من اعتماده، فكانت هناك فجوة كبيرة بين واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وما تتطلبه السوق الدولية من معايير في ظل عولمة المحاسبة.

التوصيات:

حاولت الجزائر مواكبة عولمة المحاسبة من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي، المستند أساسا على المعايير الدولية للمحاسبة، ولكن من خلال الدراسة تم التوصل إلى العقبات التي واجهت تطبيقه، لذلك سنحاول تقديم بعض التوصيات لتطبيق فعال للنظام المحاسبي المالي في الجزائر:

- لنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي بما يواكب عولمة المحاسبة، يجب تكييف الإطار القانوني والتشريعي الجزائري مع المستجدات التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية، وخصوصا قانون الضرائب والقانون التجاري؛

- تعتبر معايير المحاسبة الدولية معايير تم إعدادها من طرف الدول المتقدمة لتتماشى مع خصائص البيئة الإقتصادية لها، لذلك يتوجب على الجزائر إعادة صياغة معايير تماشى مع خصائص البيئة الإقتصادية الجزائرية؛
- من الضروري دراسة واقع البيئة الإقتصادية الجزائرية، وتكوين إطارات ومختصين في المؤسسات الإقتصادية، بهدف تطبيق مضمون النظام المحاسبي المالي بفعالية؛
- في ظل عولمة المحاسبة، يتطلب تطبيق معايير المحاسبة الدولية توفر الظروف المحلية الملائمة كضرورة وجود أسواق نشطة من أجل استخدام القيمة العادلة في التقييم مثلا، بالإضافة إلى ضرورة تنشيط بورصة الجزائر.
- ضرورة القضاء على الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، فهذه الظاهرة تنعكس سلبا على جودة المعلومات المالية، في الوقت الذي تفرض فيه عولمة المحاسبة الشفافية والصدق في تقارير المؤسسة؛
- يتميز النشاط الإقتصادي في الجزائر بانتشار الإقتصاد الموازي، الأمر الذي يتنافى مع مبدأ الشفافية والمصداقية، لذلك على الجزائر أن تحد من نشاط هذه الأسواق الموازية.

الإحالات:

[1] جميلة الجوزي، **العولمة الإقتصادية (تحدياتها والمخاطر التي تهدد مستقبلها)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 01، جامعة الجزائر، 2010، ص 36.

[2] Saheb Bachaga, **pour un référentiel comptable algérien qui répond aux exigences de l'économie de marché**, Dar el-hoda, Alger, 2003, P: 07.

[3] منى جباوي يوسف شعراني، **أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية (حالة المؤسسات العاملة في السودان)**، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين– السودان، 2016، ص 13.

[4] سلام عادل عباس النصراوي، **آلية مقترحة لتكييف متغيرات البيئة المحلية باتجاه التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي**، أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية– العراق، 2017، ص62.

[5] جودي محمد رمزي، **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية (المعيار المحاسبي الدولي الأول – عرض القوائم المالية)**، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة– الجزائر، 2015، ص 52.

[6] المرجع نفسه، ص 53.

[7] محمد عجيلة، **العولمة المحاسبية والنظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط– الجزائر، 2012، ص ص 106– 107.

[8] أبو الفتوح علي فضالة، **المحاسبة الدولية**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة،مصر، 1996، ص12.

[9] نور الدين عياشي، **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر والمرجعية الدولية للمحاسبة**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب 1، العدد 41، جامعة قسنطينة 1- الجزائر، 2014، ص 380.

[10] مداني بن بلغيث، **التوافق المحاسبي الدولي – المفهوم، المبررات والأهداف**، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة- الجزائر، 2006، ص 118.

[11] محمد عجيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 107.

[12] مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية (بالتطبيق على حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص 62.

[13] مداني بن بلغيث، **إشكالية التوحيد المحاسبي (حالة الجزائر)**، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة- الجزائر، 2002، ص 52.

[14] محمد عجيلة، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[15] محمد مطر، **أهمية الاتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية**، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 09، العدد 04، عمان- الأردن، 1999، ص 317.

[16] ألاء مصطفى الأسعد، **المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2013، ص 264.

[17] تيسير المصري، **توحيد المعرفة المحاسبية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد – 23 العدد الأول، سوريا، 2007، ص 31.

[18] محمد الحبيب مرحوم، النظام **المحاسبي المالي: محاسبة قواعد أو محاسبة مبادئ**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشلف- الجزائر، 2018 ، ص ص 202-203.

[19] شعيب شنوف، **أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية**، مجلة الاقتصاد، العدد 00 ، الجزائر 2006 ، ص 65.

[20] مصطفى عوادي، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية، على البيئة المحاسبية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، جامعة أم البواقي- الجزائر، 2014، ص 87.

[21] داشير مليكة، **التوافق المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية في معالجة التثبيتات**، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة 02- الجزائر، 2016، ص93.

[22] سفيان بن بلقاسم، **النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطوير الأسواق المالية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2010، ص 272.

[23] مصطفى عوادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 220.

[24] داشير مليكة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 198-200.

قياس جودة الأرباح المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي: دراسة استكشافية لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

Measuring the Earnings Quality under the Algerian SCF: an Exploratory Study of Some Algerian Companies

كيموش بلال
جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
kimouchebilal@gmail.com

بلخيري محمد سعد الدين
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
belkhirisaad46@gmail.com

الملخص

إن التوجه نحو قياس جودة الأرباح في الآونة الأخيرة يهدف إلى التعرف على مدى تحقيق الربح المتضمن في القوائم المالية للعدالة والصدق، مما يسمح باستخدامه في اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية. في هذا الإطار، تهدف دراستنا إلى قياس مدى جودة الأرباح في ظل النظام المحاسبي المالي لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، للفترة ما بين 2010-2018، باستخدام نموذج إحصائي يقيس استمرارية الأرباح؛ حيث توصلنا إلى أن الأرباح المحاسبية للمؤسسات المدروسة تتميز بالاستمرارية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، كما أن كل من التدفقات النقدية التشغيلية والمستحقات المحاسبية تساهم في استمرارية الأرباح المحاسبية لهذه المؤسسات، في حين هناك تقارب بين معاملي الانحدار للتدفقات النقدية والمستحقات المحاسبية، واستنتجت الدراسة في الأخير أن أرباح المؤسسات محل الدراسة ذات جودة متوسطة.

الكلمات المفتاحية: جودة الأرباح، استمرارية الأرباح، المستحقات المحاسبية، التدفقات النقدية، النظام المحاسبي المالي.

Abstract

The recent tendency towards measuring earnings quality aims testing the reliability and justice of earnings included in financial statements, which allows using it for decision-making by users of financial statements. in this context, our study aims to measure earnings quality under the Accounting Financial System of some Algerian companies for the period 2010-2018, using a model that measures the persistence of earnings. The results indicate that accounting earnings of the studied companies are characterized by the persistence under the Accounting Financial System, both operating cash flows and accounting accruals contribute in the persistence of accounting earnings, while there is a convergence between the regression coefficients of cash flows and receivables flows, which indicates that the earnings of companies in the sample have a medium quality.

Key words: Earnings quality, Earnings persistence, Accounting accruals, Cash flows, Accounting Financial System.

مقدمة

يتم إعداد القوائم المالية للأغراض العامة بهدف تقديم معلومات مالية تتميز بالملاءمة والموثوقية، وعرضها بطريقة يسهل فهمها وتوصيلها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة في الوقت المناسب، وبما أن الجزائر تعتبر دولة ذات توجه جبائي واقتصاد يعتمد في تمويله على القطاع البنكي، زادت أهمية الربح كمعلومة ملائمة لاتخاذ قرارات تختلف تبعا لاختلاف طبيعة وهدف المستخدم، فبينما ينظر المساهمون إلى الأرباح كمقياس لأداء المديرين، ومؤشر للتوزيعات التي يمكن أن يحصلوا عليها، فإن المقرضين يعتمدون على الأرباح لاتخاذ القرارات الائتمانية، أما المستثمرون المحتملون فيعتمدون على الأرباح لتقييم الاستثمارات من خلال الاعتماد عليها في التنبؤ باستمرارية الأرباح في الفترات المستقبلية، كما تعتبرها الدولة الوعاء الذي يحسب على أساسه مبلغ الضريبة واجبة السداد.

ألزم القانون 11/07 المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بإعداد وعرض قوائمها المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي، بدء من جانفي 2010، هذا النظام المستوحى من معايير المحاسبة الدولية، يتيح استخدام سياسات وطرق محاسبية مختلفة لمعالجة المعاملات الاقتصادية، حيث توفر هذه المرونة للمديرين حرية مقيدة للمفاضلة بين مختلف البدائل المحاسبية، كتأجيل أو تعجيل الاعتراف بالمصروفات والإيرادات الناتجة عن استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي من جهة، واختيار الإدارة للتقديرات المحاسبية من ناحية أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور نتائج مختلفة تنعكس في جودة الأرباح المحاسبية وتؤثر بدورها في عملية اتخاذ القرارات.

مشكلة الدراسة

انطلاقا مما سبق، يتبلور لدينا التساؤل الآتي:

ما مدى جودة الأرباح المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟

فرضيات الدراسة

تستند دراستنا على الفرضيات الآتية:

الفرضية (1): تتميز الأرباح المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدروسة بالاستمرارية، في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الفرضية (2): تساهم التدفقات النقدية التشغيلية في استمرارية الأرباح المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدروسة، في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الفرضية (3): تساهم المستحقات المحاسبية في استمرارية الأرباح المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدروسة، في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

أهمية وأهداف الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الأرباح، التي تعتبر أحد أهم عناصر القوائم المالية، وتحضى باهتمام الأطراف المختلفة، بغرض اتخاذ القرارات الاستثمارية أو الائتمانية، لذا زاد التركيز على الأرباح التي تعبر بصدق وعدالة عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة، وتكون ملائمة لاتخاذ القرارات، ولا تضلل المستخدمين، إضافة إلى ما تتضمنه الورقة البحثية من طبيعة العلاقة بين جودة الأرباح والنظام المحاسبي المالي.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- قياس مدى استمرارية الأرباح المعلن عنها في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؛
- قياس مدى استمرارية مكونات الأرباح، ممثلة في التدفقات النقدية التشغيلية والمستحقات المحاسبية.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال أسلوب المسح الإحصائي، بحيث تم اختيار مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وجمع البيانات الضرورية من قوائمها المالية، كما تم الاعتماد على الطريقة الإحصائية، وقد تم تنفيذ مختلف الاختبارات الإحصائية باستخدام برنامج SPSS V19.

محاور الدراسة

تم تقسيم هذه الورقة البحثية على النحو الآتي:

- الإطار النظري للدراسة؛
- الدراسات السابقة؛
- طريقة وأدوات الدراسة؛
- نتائج الدراسة.

1. الإطار النظري للدراسة

1.1. جودة الأرباح المحاسبية

1.1.1. مفهوم جودة الأرباح المحاسبية

تعتبر جودة الأرباح من المفاهيم التي اكتست أهمية كبيرة في البحوث المحاسبية، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى زيادة ما يعرف بالمرونة المحاسبية، التي تمكن المنشآت من المفاضلة بين مجموعة من السياسات والطرق، حيث يرى "عواد" أنه كلما كان استخدام البدائل المحاسبية بأسلوب تحكيمي (حكم شخصي)، كلما كان دخل الشركة أقل جودة[1]. وفي هذا الإطار، عرف (Schipper& Vincent) جودة الأرباح بأنها "المدى الذي يقترب فيه الدخل المفصح عنه من مفهوم هيكس (Hicks) للدخل بصورة صادقة، والتمثيل الصادق هو التوافق أو التطابق ما بين المقياس أو التوصيف والظاهرة المراد تمثيلها"[2]، أما مفهوم هيكس للدخل فهو "أقصى ما يحصل عليه الشخص من سلع وخدمات استهلاكية خلال فترة معينة، بحيث يكون هذا الشخص في نهاية هذه الفترة بنفس اليسر المالي الذي كان عليه في بدايتها"[3].

ترتبط جودة الأرباح وفق هذا المنظور بالتمثيل الصادق للزيادة الفعلية في المنافع الاقتصادية، أي أنها تعكس درجة التقارب بين المفهوم المحاسبي والمفهوم الاقتصادي للربح، وهو ما ذهب إليه (Schroeder et al.) من خلال الربط بين مفهوم المحافظة على رأس المال كمدخل لقياس الدخل، وبالتالي الاعتماد على التغير في صافي الأصول الناتجة عن الأنشطة التشغيلية للوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية، باستثناء الإضافات على رأس المال (زيادات الاستثمار) والتوزيعات المخصصة لحملة الأسهم[4]، وتتضمن وجهة النظر هذه أن الوحدة لا تحقق أرباحا ما لم تسترد التكاليف التي تكبدتها فضلا عن المحافظة عن حقوق مالكيها.

من جهة أخرى، يشير (Bellovary et al.) إلى أن جودة الأرباح تعني "قدرة الأرباح المعلن عنها على عكس الربح الحقيقي للمؤسسة، ومدى إمكانية استعماله للتنبؤ بالأرباح المستقبلية، كما تعني ثبات واستمرارية وقلة التغيرات في الأرباح المعلنة"[5] ويعتقد (Dechow & Schrand) أن الأرباح ذات الجودة العالية هي "تلك الأرباح التي تمثل بصدق الخصائص الأساسية لأرباح المؤسسة ذات العلاقة باتخاذ قرار معين، فمفهوم جودة الأرباح يكون دون معنى إذا لم يتم تحديد موضوع القرار المراد اتخاذه، لأن الخصائص الأساسية لأرباح المؤسسة تختلف حسب القرار ومتخذيه"[6]، كما يقترح (Feltham & Ohlson) في نفس السياق أن جودة الأرباح تعني قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح التشغيلية غير العادية بالاعتماد على المعلومات المالية[7].

وفي كل الأحوال فإن مفهوم جودة الأرباح قد اختلف لدى الباحثين بسبب اختلاف وجهات النظر حول العوامل المؤثرة في هذه الجودة، وكذا باختلاف الأطراف المستخدمة للمعلومات المتعلقة بالأرباح المحاسبية، إلا أنه يمكن القول أن الأرباح الجيدة هي تلك التي تنمو بشكل مستقر ومتواصل، مما يتيح التنبؤ بمسارها المستقبلي، زيادة على عكسها بدقة لنتائج الأنشطة الجارية.

انطلاقا مما سبق، فإن محاولتنا لقياس جودة أرباح المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، ركزت على استمرارية الأرباح، باعتبارها خاصية متفق عليها في تعريف جودة الأرباح المحاسبية.

2.1.1. أهمية جودة الأرباح المحاسبية

تستمد جودة الأرباح أهميتها من أهمية الأرباح نفسها، التي تعتبر من المدخلات الهامة في عملية اتخاذ القرارات، وذلك بغض النظر عن جودتها، كونها خضعت لممارسات إدارة الأرباح أم لا، وكذلك فإن الأرباح يتم استخدامها في العديد من دراسات التنبؤ والتقييم لأداء الشركة الحالي والمستقبلي[8]. زد على ذلك استعمال الأرباح في تقييم الأداء من قبل عدد كبير من المستخدمين، حيث أن جودة الأرباح ترجع إلى قدرة الأرباح المفصح عنها على التعبير عن الأرباح الحقيقية للشركة ومنفعتها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وبالتالي فهي تمثل جانبا مهما في تقييم الوضع المالي للشركات من قبل العديد من الأطراف، مثل المستثمرين المحتملين والدائنين ومستخدمي القوائم المالية، وإن جودة الأرباح في الشركة قد يتم استخدامها كمؤشر على توزيعات الأرباح وخصوصا كون الأخيرة من الأمور الهامة التي تؤخذ في الحسبان عند اتخاذ القرارات الاستثمارية[9].

أما بالنسبة للدائنين، فهم يرغبون في التعرف على المتانة المالية للوحدة الاقتصادية وسيولتها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وذلك من خلال رقم الأرباح المعلن عنه، ولكن الاعتماد على الربح بحد ذاته وخاصة إذا كان مبالغا فيه، قد يخفي ضعف قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها ويضلل المقرضين، كما يدفعهم بشكل خاطئ إلى استمرار إقراضهم للوحدة الاقتصادية أو تمديد مدة القرض.

من جهة أخرى، يهتم المستثمرون الحاليون والمحتملون بشكل كبير بقدرة الوحدات الاقتصادية على توزيع الأرباح، واستمرارية هذه التوزيعات، ومقدار هذه التوزيعات، وعلى المستوى الكلي فإن التأثير أكبر لأن الأرقام المضللة للدخل تعرقل عملية النمو الاقتصادي وتؤدي إلى سوء تخصيص الموارد ورأس المال[10].

3.1.1. العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية

تتأثر جودة الأرباح المحاسبية بمجموعة من العوامل من المهم الإحاطة بها لاتخاذ القرارات المتعلقة بتحسين الربح، وقد حددت هذه العوامل ضمنيا أو بشكل صريح في العديد من الدراسات، نقدمها ملخصة في الجدول (1) مع شرح بسيط لكل عامل.

الجدول (1): العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية.

العامل	كيفية التأثير
عمر الوحدة الاقتصادية	كلما زاد عمر الوحدات، كلما اتسمت بالاستقرار المالي والتشغيلي، مما يولد استقرارا في توليد الأرباح ويزيد من جودتها، بينما الوحدات الجديدة لديها حافز في إصدار معلومات إيجابية لإثبات جدارتها في السوق من أجل النمو، مما يؤثر سلبا في جودة أرباحها.
حجم الوحدة الاقتصادية	الوحدات ذات الحجم الكبير ذات أداء تشغيلي مستقر، تمتلك عادة مصادر أرباح متنوعة، مما يوفر الاستقرار للربح، كما تتمتع بوفرات الحجم الاقتصادي، التنوع في العمل، مما يزيد من جودة أرباحها. أما الوحدات الصغيرة، فهي أكثر عرضة لضعف أنظمة الرقابة، مما قد ينعكس سلبا في جودة أرباحها.
الكثافة الرأسمالية (كثافة رأس المال) = صافي القيمة للمبانيالدفترية والآلات والمعدات / إجمالي الأصول	الشركات التي لديها كثافة رأسمال عالية، لديها نسبة عالية من التكاليف الثابتة إلى التكاليف الإجمالية، وهي لا تستطيع تغيير رأسمالها بسهولة في مواجهة تغيرات معينة (مثل الطلب المتقلب)، وبالتالي ارتفاع تقلبات الأرباح، مما يؤثر سلبا في جودتها.
عدم التأكد	يعبر عن التقلب في بيئة الأعمال بتغير كل من المبيعات والتدفق

	النقدي، والتي تتطلب في كثير من الأحيان استعمال التقريب والتقدير، وبالتالي، هناك احتمال أكبر لحدوث الأخطاء التقديرية، مما يؤدي إلى انخفاض في جودة الأرباح.

المصدر: بالاعتماد على: ابتهاج إسماعيل يعقوب وطاهر علي عبد الرضا (2014). العوامل المؤثرة بجودة الأرباح ودورها في تعزيز قرارات المستثمر/ دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، *101*، ص. 240-258.

من خلال الجدول يتضح أن العوامل المؤثرة في جودة الأرباح تتعلق بشكل أساسي بالظروف الداخلية والمحيطة بالمؤسسة الاقتصادية، مثل حجمها وعمرها، مما يوفر حوافز تدفع بالمسيرين إلى التأثير في الأرباح لتظهر بشكل معين، وهو ما ينقص من جودتها، كما توجد ظروف خارج نطاق المؤسسة مثل حالة عدم التأكد وكثافة رأس المال والتي تضع، المؤسسة في موقف تتأثر فيه جودة أرباحها بشكل أو بآخر.

2.1. مقاييس جودة الأرباح المحاسبية

تطرق الباحثون لعدة مقاييس يتم استخدامها لتقييم جودة الأرباح المحاسبية، حيث تم تقسيم تلك المقاييس إلى ثلاث مجموعات[11]: المجموعة الأولى مشتقة من السلاسل الزمنية للأرباح، والثانية مشتقة من العلاقات بين الدخل والتدفق النقدي التشغيلي والمستحقات، أما الثالثة فمشتقة من القرارات التنفيذية:

1.2.1. المقاييس المستمدة من السلاسل الزمنية للأرباح

تتمثل هذه المقاييس في:

- الاستمرارية؛
- القيمة التنبئية: وتعني قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية؛
- التغذية الراجعة (أو ما يعرف بالتغذية العكسية): والتي تشير إلى قدرة المعلومات على التأثير في القرارات عن طريق تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة لصانع القرار، وبالتالي تشير إلى قدرة الأرباح الحالية على تغيير التوقعات حول الأرباح المستقبلية؛
- تمهيد الدخل: يخفض تمهيد الدخل من تقلبات الأرباح المعلنة مع مرور الوقت، وتكون الأرباح ذات جودة عالية عندما يوجد استخدام أقل للمستحقات الاختيارية.

2.2.1. القياس المستمد من العلاقات بين الدخل والنقدية والمستحقات المحاسبية

تتمثل المقاييس التي تندرج ضمن هذه المجموعة فيما يلي:

- نسبة النقدية من العمليات التشغيلية إلى الدخل: حيث تزيد جودة الأرباح المحاسبية كلما انخفضت الفجوة بين هذين المتغيرين (أي الدخل والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية)؛
- التغير في إجمالي المستحقات المحاسبية: هناك علاقة عكسية بين المستحقات المحاسبية وجودة الأرباح؛
- التقدير المباشر للمستحقات الاختيارية (غير العادية) باستخدام أسس المحاسبة: هذه الطريقة تعتمد على أسس المحاسبة لفصل المستحقات إلى مكونات عادية (غير اختيارية) وأخرى غير عادية (اختيارية).

3.2.1. المقاييس المستمدة من القرارات التنفيذية

ترتكز هذه المجموعة على الدوافع وخبرات معدي القوائم المالية والمدققين وتشمل:

- إدارة الأرباح: فالأرباح تكون ذات جودة عالية عندما تكون خالية من وجود ما يدل على أنه تم إدارتها؛
- التحفظ المحاسبي: يوجد أثر طردي بين تطبيق التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح؛
- التوقيت المناسب: الذي يشير إلى أهمية أن تعكس الأرباح الحالية معلومات ملائمة.

3.1. العلاقة بين عناصر الدخل، التدفقات النقدية وجودة الأرباح المحاسبية

1.3.1. العلاقة بين عناصر الدخل وجودة الأرباح المحاسبية

تستخدم قائمة الدخل لتقييم أداء المنشأة، عن طريق مقابلة الإيرادات الخاصة بالفترة المالية مع المصروفات لنفس الفترة، وينتج عن هذه المقابلة صافي الدخل أو صافي الربح المحاسبي؛ كما تستخدم الملاحق كمرجع لتحليل أعمق وتمييز الدخل التشغيلي عن الدخل غير التشغيلي، والسؤال المطروح عند قياس جودة هذه الأرباح يتمحور حول ما إذا كانت المصروفات والإيرادات التي يتضمنها الدخل التشغيلي هي عناصر للدخل المستمر أو الثابت والمستدام للشركة أم لا، فالعناصر الآتية وإن كان يتم الإفصاح عنها في عناصر الدخل التشغيلي فهي عناصر لا تحصل باستمرار:[12]

- تكلفة إعادة الهيكلة؛
- تدني قيمة الشهرة؛
- تدني قيمة الموجودات طويلة الأجل؛
- مصاريف البحث والتطوير تحت التشغيل.

النقطة الأساسية في تقييم قائمة الدخل هي فهم الأحداث التي تم الإفصاح عنها وعلاقتها بالعوائد المستقبلية، فقد تبدو الأحداث المتشابهة طارئة لشركة ما، لكنها تشكل جزء من الدخل الثابت لشركة أخرى.

يوضح الجدول (2) العلاقة بين عناصر الدخل واتجاهات جودة الأرباح المحاسبية في بعدين الديمومة والتدفقات النقدية.

الجدول (2): العلاقة بين عناصر الدخل وجودة الأرباح المحاسبية.

عناصر قائمة الدخل	الأثر في جودة الأرباح	الاتجاه
الإيرادات أو المكاسب غير متكررة	تضعف جودة الأرباح	الديمومة
المصاريف أو الخسائر غير المتكررة	تزيد جودة الأرباح	الديمومة
النقد المحصل بما يزيد عن الإيرادات أو المكاسب	يزيد جودة الأرباح	النقد
الإيرادات والمكاسب التي تزيد عن النقد المحصل	تضعف جودة الأرباح	النقد

النقد المدفوع بما يزيد عن المصاريف أو الخسائر	تضعف جودة الأرباح	النقد
المصاريف أو الخسائر التي تزيد عن النقد المدفوع	تزيد جودة الأرباح	النقد

المصدر: التميمي مهند محمد جاسم (2018). قياس جودة الأرباح في القوائم المالية لقطاع شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، *54*، ص. 309.

2.3.1. العلاقة بين التدفقات النقدية وجودة الأرباح المحاسبية

إن قائمة التدفقات النقدية والمؤشرات التي يمكن استخلاصها منها من الوظائف المهمة في التحليل المالي، حيث توفر معلومات لا تظهرها قائمة الدخل والميزانية، لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة همزة وصل بين هاتين القائمتين، كما أنها أكثر ملاءمة لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط الشركة، ومن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية قدرتها على تقييم جودة أو نوعية أرباح الشركة، وتقييم السيولة للشركة وسياسة التمويل، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية[13].

هذا ولا يتعلق تقييم جودة الأرباح المحاسبية بالعمليات الاعتيادية المستمرة وغير المستمرة للشركة فحسب بل يتطلب كذلك تقييم قدرتها على توليد النقد، لذلك عند النظر إلى العناصر المختلفة لكشف الدخل نحتاج إلى تقييمها فيما إذا كانت تلك العناصر قد نتج عنها تدفقات نقدية أم لا، لأن أخذ بعين الاعتبار عناصر الدخل المنتجة للتدفقات النقدية يفسح لنا مجال واسع لفهم جودة الأرباح المحاسبية.

هناك اتفاق عام على أن التدفقات النقدية التشغيلية ليست موضوعا أو نوعا من ممارسات المحاسبة الإبداعية، التي تحصل عادة في الأرباح المعدة باستخدام أساس الاستحقاق، وجدير بالذكر أنه بينما يستخدم المديرون المرونة في المبادئ المحاسبية أو تخفيض الأرباح كما يرغبون، فإن التدفقات النقدية قضية أخرى لأنها خاضعة للتحقق من خلال إجراء المطابقات للتدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة، ومع ذلك هناك بعض المرونة في قائمة التدفقات النقدية يمكن أن تستغل من قبل المديرين عند القياس والإبلاغ عن التدفقات النقدية، لاسيما عند تصنيف التدفقات ما بين الأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية)، مع أن تلك المصروفات لا تؤثر في إجمالي التدفقات النقدية للشركة، لكنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية باعتبارها مقياسا للقدرة الكسبية للشركة[14].

4.1. علاقة النظام المحاسبي المالي بجودة الأرباح المحاسبية

عرفت الممارسات المحاسبية في الجزائر تحوّلا مهما منذ بداية 2010، نتيجة لتبني النظام المحاسبي المالي، الذي يعكس في معظم جوانبه تعليمات معايير المحاسبة الدولية، والذي حل محل المخطط المحاسبي الوطني، ومن أهم الأهداف التي حاولت السلطات الجزائرية بلوغها من خلال ذلك هو تحسين جودة القوائم المالية، وعليه تحسين المعلومات المالية المتضمنة فيها بما في ذلك الربح المحاسبي، بتبني الحل الدولي الذي يجعل الممارسات المحاسبية أقرب للممارسات الدولية، ويسمح للمحاسبة بالاعتماد على إطار مفاهيمي، إضافة

إلى تحديد المبادئ والقواعد التي توجه الممارسة، وهو ما يحد من مخاطر التلاعب المتعمد وغير المتعمد، ويسهل فحص الحسابات.

في هذا الصدد يمكن التمييز بين وجهتي نظر، تتوقع الأولى تأثيرا سلبيا للمعايير المحاسبة الدولية في جودة الإفصاح المالي، حيث يرى (Liu et al.) أن معايير المحاسبة الدولية المرتكزة على المبادئ تتيح قدرا أكبر من المرونة المحاسبية، والتي تعد المصدر الرئيسي لإدارة الأرباح، وتبعا لدراسة (Kharrat) فإن معايير المحاسبة الدولية تتيح الكثير من البدائل المحاسبية، وتوفر هامشا كبيرا للتفسيرات والتقديرات، التي تكون غطاء للمديرين للتحكم في النتائج المحاسبية، والنسب المالية في القوائم المالية، سواء في فترة التحول أو بعد ذلك[15].أما وجهة النظر الثانية فتتوقع تأثيرا إيجابيا لمعايير المحاسبة الدولية في جودة الإفصاح المالي، على اعتبار أنها تفرض مستوى أعلى من الإفصاح.

2. الدراسات السابقة

لاقت الدراسات حول جودة الأرباح المحاسبية اهتماما كبيرا منذ بداية الألفية الجديدة، وخصوصا فيما يتعلق بتطوير نماذج لقياسها، والعلاقة التي تربطها ببعض المتغيرات الأخرى كإدارة الأرباح وحوكمة الشركات، ومن بين الدراسات الأكثر ارتباطا بهذه الدراسة، نجد الدراسات الأجنبية مثل دراسة (Lo) عام 2008[16] بعنوان "إدارة الأرباح وجودة الأرباح" والتي هدفت إلى توضيح العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح، وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح يترتب عليها العديد من الآثار السلبية، والمتمثلة في انخفاض جودة الأرباح كنتيجة لعدم تمثيل تلك الأرباح للأداء الحقيقي للشركة، وأن المتضرر الرئيسي من هذه الأثار هم مستخدمو التقارير المالية. كما نجد دراسة (Altmuro & Beatty) عام 2006[17] اللذين اعتمدا على ثلاثة مقاييس لجودة الأرباح هي: استمرارية الأرباح، وقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ومعامل استجابة الأرباح (ERC)، وذلك لاختبار أثر تبني متطلبات DepositInsurance Corporation Improvement (FDICIA) المتعلقة بالرقابة الداخلية في جودة الأرباح. ولتحقيق أهداف الدراسة تم مقارنة مقاييس جودة الأرباح السابقة لفترة ما قبل تطبيق (FDICIA) وما بعدها لعينة شملت جميع البنوك خلال الفترة بين 1986-1992، كفترة ما قبل التطبيق، والفترة 1995-2001 كفترة ما بعد تطبيق متطلبات (FDICIA). توصلت الدراسة إلى أن هذه المتطلبات المتعلقة بالرقابة الداخلية أدت إلى تحسن مقاييس جودة الأرباح بعد تطبيق المتطلبات. إضافة إلى ذلك ركزت دراسة (AFAANZ) عام 2005 على المستحقات الكلية كأداة لقياس جودةالأرباح باستخدام نموذج (Richardson) لعام 2003[18]، وقد بينت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح وملكية المدينين لأسهم الشركة، أما استقلالية الإدارة وحجم مجلس الإدارة فلم يوجد بينهما وجودة الأرباح أي علاقة ذات دلالة إحصائية.

أما الدراسات العربية التي جاءت في هذا السياق، نجد دراسة "حمدان وآخرون" عام 2012[19]، بعنوان "دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها" بحيث هدفت الدراسة إلى استطلاع خصائص

لجان التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ثم البحث في أثرها في جودة الأرباح، والمعبر عنها باستمرارية الأرباح في المستقبل؛ توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح، كما تبين وجود تأثير سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة في جودة الأرباح، في حين، لم يكن لبقية خصائص لجان التدقيق وهي: حجم لجنة التدقيق، واستقلال الأعضاء، والخبرة المالية لأعضائها أي تأثير في تحسين جودة الأرباح.

يرى "حمدان والعقلة" في دراستهما التي جاءت عام 2017[20] أن الأرباح بحد ذاتها ليست مقياسا حقيقيا لمدى جودة الأرباح المحققة لشركة ما، أي أن تحقيق الشركة لأرباح مرتفعة لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا، في حين كلما ارتفع صافي التدفقات النقدية الموجبة الذي تحققه الشركة خلال العام كلما ارتفعت جودة أرباحها، وقد توصل الباحثين إلى هذه النتيجة بعد اختبار بعض المقاييس في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من خلال مدخل إحصائي اعتمادا على التقارير المالية المنشورة لتلك الشركات خلال الفترة 2011-2015.

تعتبر دراسة "بودبة وديلمي" عام 2016[21] تحت عنوان "أثر تطبيق المعايير الدولية للإفصاح المالي على جودة المعلومة المحاسبية للدول النامية" من أبرز الدراسات ذات الصلة بالموضوع، بحيث هدفت إلى دراسة دور المعايير المحاسبية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية والمالية في الدول النامية، من خلال دراسة معدل إدارة الأرباح لعينة من المؤسسات الجزائرية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، ولأنه هنالك علاقة عكسية بين جودة المعلومة المحاسبية ومعدل إدارة الأرباح، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المستحقات الاختيارية باستعمال نموذج (Defond and Park) كأداة للقياس على المؤسسات محل الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن التحول إلى النظام المحاسبي المالي أدى إلى تحسين جودة المعلومة المحاسبية لمؤسسات العينة من خلال التخفيض في معدل إدارة الأرباح بشكل عام، لكن في نفس الوقت فتح الباب أمام تلك الشركات لاستعمال سياسة إدارة الأرباح المفرطة.

3. طريقة وأدوات الدراسة

قمنا في دراستنا الميدانية بإتباع أسلوب المسح الإحصائي للقوائم المالية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، استنادا إلى نموذج مكون من معادلتين للانحدار الخطي، يأخذ الأول شكل معادلة انحدار بسيط، ويأخذ الثاني معادلة انحدار متعدد، كما تم استخدام الارتباط وبعض الاختبارات الإحصائية من أجل فحص الفرضيات.

1.3. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بين 2010-2018، أما عينة الدراسة فقد تضمنت 10 من بين هذه المؤسسات، وبلغ عدد المشاهدات الإجمالي 37 مشاهدة.

2.3. جمع البيانات

شملت الدراسة 10 مؤسسات اقتصادية جزائرية تعتمد على النظام المحاسبي المالي في إعداد وعرض قوائمها المالية، ويتعلق الأمر بكل من:

- GPL Skikda ;
- Sonatrach ;
- Sociétédes Mines de Fer d'Algérie ;
- FerphosGroup Somiphos-SPA ;
- EPE les Moulins EL Harouch ;
- Entreprise Portuaire de Skikda ;
- Rouiba ;
- El Aurassi ;
- Union Régional des CCLS
- Société Algérienne des Travaux Routiers.

3.3. البيانات المستخدمة

من أجل تطبيق نموذجي الدراسة، استخدمنا كلا من الميزانية، حساب النتائج وقائمة التدفقات النقدية للمؤسسات محل الدراسة، وقد اعتمدنا على البيانات التالية المستخرجة من هذه القوائم:

- النتيجة (الربح الصافي) أو الدخل الصافي NI؛
- إجمالي الأصول TA؛
- صافي التدفقات النقدية التشغيلية OCF؛
- إجمالي المستحقات المحاسبية TACC.

4.3. نموذج الدراسة

تضمن نموذج الدراسة معادلتين للانحدار الخطي، تسمح المعادلة الأولى بقياس مدى استمرارية الأرباح المحاسبية، وتسمح المعادلة الثانية بقياس مدى استمرارية مكونات الأرباح المحاسبية، ممثلة في صافي التدفقات النقدية التشغيلية وإجمالي المستحقات المحاسبية.

النموذج (1): يقيس جودة الأرباح المحاسبية، من خلال قياس مدى استمراريتها، وذلك باستخدام معادلة انحدار ذاتي لأرباح الدورة الحالية على أرباح الفترة السابقة، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$NI_{it+1} = \alpha_0 + \alpha_1 NI_{it} + \varepsilon_{it} \qquad (1)$$

حيث:

NI_{it+1}: نتيجة الدورة للشركة (i) خلال الفترة (t + 1) مقسومة على إجمالي الأصول في نهاية الفترة (t).

NI_{it}: نتيجة الدورة للشركة (i) خلال الفترة (t) مقسومة على إجمالي الأصول في نهاية الفترة (t).

α_0: ثابت.

α_1: معامل انحدار النموذج.

ε_{it}: البواقي المعيارية.

كلما اقتربت قيمة المعامل α_1 من الواحد، كلما زادت استمرارية الأرباح المحاسبية، وكلما اقتربت قيمته من الصفر، كلما انخفضت استمرارية الأرباح المحاسبية[22].

النموذج (2): يتكون من متغير تابع وهو صافي الربح للدورة المقبلة، ومتغيرين مستقلين، وهما التدفق النقدي التشغيلي للدورة الجارية والمستحقات المحاسبية للدورة الجارية، باعتبارهما مكونات للربح المحاسبي، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$NI_{it+1} = \beta_0 + \beta_1 OCF_{it} + \beta_2 TACC_{it} + \mu_{it} \qquad (2)$$

حيث:

NI_{it+1}: نتيجة الدورة للشركة (i) خلال الفترة (t + 1) مقسومة على إجمالي الأصول في نهاية الفترة (t).

OCF_{it}: التدفق النقدي التشغيلي للشركة (i) خلال الفترة (t) مقسومة على إجمالي الأصول في نهاية الفترة (t).

$TACC_{it}$: المستحقات المحاسبية للشركة (i) خلال الفترة (t) مقسومة على إجمالي الأصول في نهاية الفترة (t).

β_1، β_2: معاملات انحدار النموذج.

β_0: ثابت.

μ_{it}: البواقي المعيارية.

كلما اقتربت قيمة المعاملين β_1 وβ_2 من الواحد، كلما زادت استمرارية كل من التدفقات النقدية التشغيلية والمستحقات المحاسبية على التوالي، وبالعكس كلما اقتربت قيمة المعاملين من الصفر، كلما انخفضت استمرارية البندين، وتزيد جودة الأرباح المحاسبية كلما زادت استمرارية التدفقات النقدية والمستحقات المحاسبية[23].

4. نتائج الدراسة

1.4. نتائج تقدير النموذج (1)

يتضح من الجدول (3) أن مستوى المعنوية لاختبار (Fisher) (sig=0.000) كان أقل من 1%، وبالتالي فإن النموذج (1) معنوي عند مستوى 1%، وهو ما يشير إلى معنوية معامل الانحدار (α_1) وأنه مختلف عن الصفر بشكل جوهري، وأن معامل التحديد للنموذج يختلف جوهريا عن الصفر.

الجدول (3): تحليل التباين (ANOVA) للنموذج (1).

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,172	1	,172	23,523	,000[a]
	Résidu	,248	34	,007		

Total	,420	35			

a. Valeurs prédites : (constantes), NI_{it}

b. Variable dépendante : NI_{it+1}

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

انطلاقا من الجدول (4) الذي يلخص النموذج (1) يتبين أن معامل الارتباط بلغ 0.639، مما يدل على وجود علاقة طردية وقوية نسبيا بين الربح الصافي للدورة الجارية والربح الصافي للدورة التي تليها، كما بلغ معامل التحديد 39.2%، مما يعني أن الأرباح الصافية للدورة الجارية تفسر ما قدره 39.2% من التغيرات التي تمس الأرباح الصافية للدورة التي تليها؛ يتضح من الجدول أيضا أن قيمة (Durbin-watson) بلغت 1.980، وهي قريبة جدا من 2، مما يدل على وجود استقلال ذاتي للبواقي الناتجة عن تقدير النموذج (1).

الجدول (4): ملخص النموذج (1).

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deuxajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,639[a]	,409	,392	,08545979	1,980

a. Valeurs prédites : (constantes), NI_{it}

b. Variable dépendante : NI_{it+1}

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

يلخص الجدول (5) نتائج اختباري (Breusch-Pagan) و(Koenker) اللذين تم توظيفهما لاختبار مدى تجانس البواقي المعيارية، حيث نلاحظ من الجدول أن مستوى المعنوية لكلا الاختبارين كان أكبر من 5%، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية القائلة بوجود تجانس للبواقي المعيارية الناتجةعن تقدير النموذج (1).

الجدول (5): اختبار تجانس البواقي المعيارية للنموذج (1).

-------- Breusch-Pagan and Koenker test statistics and sig-values --------		
	LM	Sig
BP	1,916	,166
Koenker	1,077	,299
Null hypothesis: heteroskedasticity not present (homoskedasticity)		
if sig-value less than 0.05, reject the null hypothesis		

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

يلخص الجدول (6) معاملات انحدار النموذج (1)، حيث نلاحظ أن معامل الانحدار المتعلق بصافي الربح للدورة الجارية كان معنويا عند مستوى 1%، وبلغت قيمته 0.47، مما يعني أن أي تغير في الربح الصافي للدورة الجارية بـ 10% ينتج عنه تغير في الربح الصافي للدورة المقبلة بـ 4.7% في نفس الاتجاه، وعليه يتضح استمرارية الأرباح المحاسبية في المؤسسات الجزائرية المدروسة، حيث كان مستوى استمراريتها متوسطا. وتسمح هذه النتائج بالتأكد من صحة **الفرضية (1)**، التي مفادها أن الأرباح المحاسبية للمؤسسات المدروسة تتميز بالاستمرارية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الجدول (6): معاملات انحدار النموذج (1).

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	Statistiques de colinéarité	
		A	Erreur standard	Bêta			Tolérance	VIF
1	(Constante)	,015	,016		,952	,348		
	NI	,470	,097	,639	4,850	,000	1,000	1,000

a. Variable dépendante : NI_{it+1}

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

2.4. نتائج تقدير النموذج (2)

من الجدول (7) الذي يوضح نتائج تحليل التباين للنموذج (2) نلاحظ أن مستوى المعنوية لاختبار (Fisher) كان أقل من 1%، مما يدل على معنوية النموذج (2)، وعليه فإن أحد معاملي الانحدار المرتبطين بالتدفقات النقدية التشغيلية أو المستحقات المحاسبية معنوي ويختلف جوهريا عن الصفر، وأن معامل التحديد للنموذج جوهري ويختلف عن الصفر، وبناء عليه يمكن القول أن التدفقات النقدية التشغيلية أو المستحقات المحاسبية أو كلاهما تساهم في استمرارية الأرباح المحاسبية.

الجدول (7): تحليل التباين (ANOVA) للنموذج (2).

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
2	Régression	,175	2	,088	11,830	,000[a]
	Résidu	,245	33	,007		
	Total	,420	35			

a. Valeurs prédites : (constantes), $TACC_{it}$, OCF_{it}

b. Variable dépendante : NI_{it+1}

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

انطلاقا من الجدول (8) الذي يلخص النموذج (2)، يمكن تأكيد نتائج تحليل التباين، حيث بلغ معامل التحديد للنموذج 38.2%، مما يعني أن التدفقات النقدية التشغيلية أو المستحقات المحاسبية أو كلاهما تفسر 38.2% من التغيرات التي تمس الأرباح المحاسبية للدورة المقبلة في المؤسسات المدروسة، أما باقي التغيرات فترجع للعوامل الأخرى والأخطاء العشوائية. كما يتضح من الجدول أن قيمة (Durbin-watson) بلغت 1.950، وهي قريبة جدا من 2، مما يدل على وجود استقلال ذاتي للبواقي الناتجة عن تقدير النموذج (2).

الجدول (8): ملخص النموذج (2).

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deuxajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
2	,646[a]	,418	,382	,08610895	1,950

a. Valeurs prédites : (constantes), $TACC_{it}$, OCF_{it}

b. Variable dépendante : NI_{it+1}

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

يتضح من الجدول (9) الذي يلخص نتائج اختبار التجانس للبواقي المعيارية الناتجة عن تقدير النموذج (2) أن مستوى المعنوية لاختبار (Breusch-Pagan) ومستوى المعنوية لاختبار (Koenker) أكبر من 5%، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية القائلة بوجود تجانس للبواقي المعيارية الناتجةعن تقدير النموذج (2).

الجدول (9): اختبار تجانس البواقي المعيارية للنموذج (2).

------- Breusch-Pagan and Koenker test statistics and sig-values --------

	LM	Sig
BP	1,185	,553
Koenker	,689	,709

Null hypothesis: heteroskedasticity not present (homoskedasticity)

if sig-value less than 0.05, reject the null hypothesis

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

يلخص الجدول (10) معاملات انحدار النموذج (2)، حيث نلاحظ أن معامل الانحدار المتعلق بالتدفقات النقدية التشغيلية للدورة الجارية كان معنويا عند مستوى 1%، وبلغت قيمته 0.456، مما يعني أن أي تغير في التدفقات النقدية التشغيلية للدورة الجارية بـ 10% ينتج عنه تغير في الربح الصافي للدورة المقبلة بـ 4.56% في نفس الاتجاه، وعليه يتضح مساهمة التدفقات النقدية التشغيلية في استمرارية الأرباح المحاسبية في المؤسسات الجزائرية المدروسة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، وهو ما يؤكد صحة **الفرضية (2)**.

نلاحظ من الجدول أيضا أن معامل الانحدار المتعلق بالمستحقات المحاسبية للدورة الجارية كان معنويا عند مستوى 1%، وبلغت قيمته 0.531، مما يعني أن أي تغير في المستحقات المحاسبية للدورة الجارية بـ 10% ينتج عنه تغير في الربح الصافي للدورة المقبلة بـ 5.31% في نفس الاتجاه، وعليه يتضح مساهمة المستحقات المحاسبية في استمرارية الأرباح المحاسبية في المؤسسات الجزائرية المدروسة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، وبهذا يمكن الحكم على صحة **الفرضية (3)**.

رغم وجود تقارب بين معاملي الانحدار إلا أن مساهمة المستحقات المحاسبية في استمرارية الأرباح المحاسبية كانت أكبر مقارنة بمساهمة التدفقات النقدية التشغيلية.

الجدول (10): معاملات انحدار النموذج (2).

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	Statistiquesذ de colinéarité	
		A	Erreur standard	Bêta			Tolérance	VIF
2	(Constante)	,020	,016		1,208	,236		
	OCF	,456	,098	,829	4,642	,000	,553	1,808
	TACC	,531	,127	,747	4,184	,000	,553	1,808

a. Variable dépendante : NI_{it+1}

المصدر: البرنامج الإحصائي (SPSS).

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس جودة الأرباح المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي، إذ يسمح هذا الأخير لمعدي القوائم المالية باستغلال المرونة المتاحة، والتي قد تؤثر في جودة المعلومة المحاسبية عامة، والأرباح بدرجة أكبر لما لها من أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة الإبلاغية.

بعد القيام بتحليل بيانات الدراسة ومعالجتها واختبار الفرضيات تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أظهرت نتائج اختبار **الفرضية (1)** صحتها، والتي مفادها أن الأرباح المحاسبية للمؤسسات المدروسة تتميز بالاستمرارية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مما يدل على ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية، وعليه تمتع أرباح هذه المؤسسات بالجودة اعتمادا على استمرارية الأرباح كمقياس لها، ولكن من جهة أخرى قد لا تكون استمرارية الأرباح كافية للحكم على جودتها، بحيث أن الأرباح تنقسم إلى تدفقات نقدية ومستحقات محاسبية، وجودة الأرباح تعني أن استمرارية التدفقات النقدية تكون أكبر من

استمرارية المستحقات، ولذلك تم الاعتماد في المعادلة الثانية لنموذج الدراسة على التدفقات النقدية والمستحقات المحاسبية كمتغيرات بدلا من الربح التاريخي؛

- وجدت الدراسة أن كل من التدفقات النقدية التشغيلية والمستحقات المحاسبية تساهم في استمرارية الأرباح المحاسبية للمؤسسات المدروسة، في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، وذلك ما أكده اختبار **الفرضية (2)** و**الفرضية (3)**؛
- كذلك بينت النتائج وجود تقارب بين معاملي الانحدار للتدفقات النقدية والمستحقات المحاسبية ، إلا أن مساهمة المستحقات المحاسبية في استمرارية الأرباح المحاسبية أكبر مقارنة بمساهمة التدفقات النقدية التشغيلية، وعليه يمكن القول أن أرباح المؤسسات محل الدراسة ذات جودة متوسطة.

يتضح من ذلك أن الربح المحاسبي للمؤسسات محل الدراسة يعكس نسبيا واقعها الاقتصادي، ما يمكن الأطراف ذوي العلاقة وبشكل خاص المستثمرين والمقرضين من الاعتماد إلى حد ما على هذه المعلومة في اتخاذ قراراتهم. ومن خلال هذه الورقة يوصي الباحثان بـ:

- فصل المستحقات المحاسبية الاختيارية عن المستحقات غير الاختيارية أثناء التحليل، مما يسمح بالحصول على نتائج أكثر دقة فيما يتعلق بجودة الأرباح؛
- عدم الاعتماد على جودة الربح المحاسبي فقط في اتخاذ القرارات ذات العلاقة.

الهوامش والإحالات

[1] المعيني سعد سلمان عواد (2011). قياس جودة الأرباح في المصارف التجارية "دراسة تحليلية لعينة من حسابات المصارف التجارية العراقية". *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، (العراق)، *17*(64)، ص. 99.

[2] Schipper, K. & Vincent, L. (2003). Earnings quality. *Accounting horizons*, *17*, p. 98.

[3] عبد المنعم فوزي (1994). المالية العامة والسياسة المالية. بيروت: دار النهضة العربية، ص. 124.

[4] Schroeder, R. G., Clark, M. W. & Cathay, J. M. (2005). *Financial Accounting Theory and Analysis: Text Readings and Cases*. New Jersey: Wiley, 8 edition, p. 81.

[5] Gissel, J. L., Giacomino, D. & Akers, M. D. (2005). Earnings quality: It's time to measure and report. *The CPA Journal*, *75*(11), 32. p. 2.

[6] Dechow, P. M., Ge, W. & Schrand, C. M. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. *Journal of accounting and economics*, *50*(2-3), p. 348.

[7] Feltham, G. A. & Ohlson, J. A. (1995), Valuation and Clean Surplus Accounting For Operating and Financial Activities. *Contemporary Accounting Research*, *11*(2), p. 671.

[8] الأضم ميسم جهاد حامد (2014). *أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح (دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة)*. رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن. ص. 28.

[9] عبيد فداء عدنان وأكبر يونس عباس (2016). جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، *48*، ص. 255.

[10] حمدان مأمون والعقلة وائل إبراهيم (2017). تقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية –دراسة تطبيقية خلال الفترة 2001–2015. *مجلة جامعة البعث*، (سوريا)، *39*(66)، ص. 95.

[11] Mohammady, A. (2010). Earnings Quality Constructs and Measures. Available at ssrn : http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1678461.

[12] المعيني سعد سلمان عواد (2011). مرجع سابق، ص. 96–118.

[13] التميمي مهند محمد جاسم (2018). قياس جودة الأرباح في القوائم المالية لقطاع شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، *54*، ص. 303–316.

[14] المعيني سعد سلمان عواد (2011). مرجع سابق، ص. 96–118.

[15] كيموش بلال (2018). أثر النظام المحاسبي المالي (SCF) في إدارة الأرباح المحاسبية: حالة بعض الشركات الجزائرية. *مجلة العربية للعلوم الإدارية*، *25*(02)، ص. 213–248.

[16] Lo, K. (2008). Earnings management and earnings quality. *Journal of Accounting and Economics*, *45*(2-3), p. 350-357.

[17] Altamuro, J. & Beatty, A. (2007). Do internal Control Reforms Improve Earnings Quality ?. Available at: https://care-mendoza.nd.edu/assets/152374/do_internal_control_reforms_improve_earnings_quality_jennifer_altamuro.pdf.

[18] Ramsay, A., Oei, R. & Mather, P. (2005). Earnings Quality and its relationship with aspects of corporate Governance: an investor perspective. *AFAANZ annual conference*, 3-5 July, Melbourne, Australia.

[19] حمدان علام محمد، مشتهي صبري ماهر وعواد بهاء صبحي (2012). دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، *8*(3)، ص. 409–433.

[20] حمدان مأمون والعقلة وائل إبراهيم (2017). مرجع سابق.

[21] بودبة خالد وديلمي ناصر الدين (2016). أثر تطبيق المعايير الدولية للإفصاح المالي على جودة المعلومة المحاسبية للدول النامية –دراسة عينة من الشركات الاقتصادية الجزائرية–. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية*، (جامعة الجلفة)، *14*(30)، ص. 133–146.

[22] شهيد رزان ومحمد شرف عبس فاطمة (2017). قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*، *42*(2)، ص. 133–142.

[23] Sloan, R. G. (1996). Do stock prices fully reflect information in accruals and cash flows about future earnings?. *The Accounting Review*, *71*(3), p. 289-315.

مدى توافق الإفصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية

Compliance with disclosure in the financial statements in accordance with the financial accounting system SCF is consistent with the requirements of International Accounting Standards

لوصيف حياة
مخبر ECOFIMA – جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
h.loucif@univ-skikda.dz

ملخص:

إن التطور الاقتصادي الذي تشهده الجزائر والاتجاه نحو اقتصاد السوق وما يتطلبه من تكيف مع السياسات والاقتصاديات المالية الجديدة وكذا مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى العالم في المجال المحاسبي والمالي والاقتصادي، يتطلب ضرورة القيام بإصلاح محاسبي داخل المؤسسة من خلال تبني نظام محاسبي مالي يواكب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية في إطار ما يعرف بالتوافق المحاسبي، وبالتالي تحقيق لغة محاسبية موحدة تستعمل في قراءة المعلومات المالية التي تستجيب لمتطلبات الإفصاح ولاحتياجات مستخدمي القوائم المالية.

من خلال الدراسة البحثية وجدنا أن النظام المحاسبي المالي يتوافق إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية، في طريقة عرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: التوافق المحاسبي، المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي، الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية.

and its adaptation to the new financial polices and economies, as well as to keeping pace with developments in the world in the field of accounting, financial and economic, requires the need for an accounting reform within the institution through the adoption of a financial accounting system that meets the requirements of international accounting standards in the context of what is known as accounting compliance, and thus achieve a uniform accounting language used to read financial information that responds to the disclosure requirements and the needs of users of financial statements. Through the research study we found that the financial accounting system largely conforms to the International Accounting Standards, in the presentation and accounting disclosure in the financial statements.

Key Words: Accounting compatibility, international accounting standards, financial accounting system, Accounting disclosure, financial statements.

مقدمة:

يكتسي موضوع الإفصاح المحاسبي أهمية بالغة فهو يعتبر أداة مهمة لتوصيل المعلومات المالية التي تعكس أداء المؤسسة وتبين مركزها المالي، وذلك من خلال قيام المؤسسة بإعداد وعرض قوائم المالية ذات مصداقية تعكس وضعيتها الحقيقية، والتي يجب أن تشتمل على أهم المعلومات التي تسعى إليها مختلف الأطراف المتعلقة بالمؤسسة سواء الداخلية أو الخارجية، وذلك بغية تلبية احتياجاتها المختلفة والمتزايدة من المعلومات لاتخاذ القرارات الرشيدة، وهذا ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية التي تنص على المتطلبات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية للمؤسسات.

والجزائر كبيئة أعمال تسعى إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي عمدت إلى تكييف بيئتها المحاسبية مع الممارسات المحاسبية الدولية من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية وذلك بإصدار نظام محاسبي مالي SCF المستمد قواعده من روح المعايير المحاسبية الدولية، حيث نص بإلزامية امتثال المؤسسات الجزائرية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير الدولية، وذلك لتحقيق الملائمة في المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية لهذه المؤسسات لخدمة مستخدميها.

وعليه فإن هذه الورقة البحثية تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن التطرق إليها من خلال طرح التساؤلات الآتية:

ما هو التوافق المحاسبي؟ وفيما تتمثل المعايير المحاسبية الدولية؟

ما هي أساسيات النظام المحاسبي المالي؟

ما مدى توافق الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية؟

من خلال ما سبق يمكن تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث عناصر رئيسية:

أولا: التوافق المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية؛

ثانيا: النظام المحاسبي المالي؛

ثالثا: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

1- التوافق المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية:

1-1- التوافق المحاسبي:

1-1-2- تعريف التوافق المحاسبي: يعتبر التوافق مفهوما ملازما للمحاسبة الدولية، يفيد في الحد من الفروقات أو التباين بين الأنظمة المحاسبة الوطنية، ويتميز عن التوحيد الذي يفترض أساسا توحيدا كليا للقواعد المحاسبية، بمعنى توحيدها بشكل شامل على المستوى الدولي وهو ما يعتبر أمرا مستحيلا، وحتى غير نافع ما

دامت المحاسبة جزء مكمل للمحيط الثقافي الذي تتميز به كل دولة. ويقصد بالتوافق المحاسبي الدولي بأنه " عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية، وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم وهذا لزيادة عالمية أسواق رأس المال"[1]

1-1-2- مزايا التوافق المحاسبي الدولي: ونذكر منها:[2]

- تحسين عملية اتخاذ القرارات من طرف المستثمرين الخارجيين؛
- تسهيل عملية الاتصال المالي وذلك بتوفير معلومات مالية تم إعدادها وفق قواعد ومبادئ ومعايير متناسقة، مما يرفع فعالية تشغيل الأسواق المالية؛
- تسهيل عملية تقييم أداء الشركات متعددة الجنسيات؛
- زيادة درجة انتظام وصدق حسابات المؤسسة مما يرفع من قيمتها وأهميتها في عمليات المقارنة والرقابة واتخاذ القرارات؛
- اقتصاد مبالغ معتبرة من التكاليف، تعود بالفائدة على شركات التدقيق والخدمات الاستشارية المالية.

1-1-3- معوقات التوافق المحاسبي الدولي: رغم المزايا السابقة الذكر إلا أنه يواجه مشاكل مختلفة أهمها:[3]

الاختلافات البيئية والثقافية بين الدول؛

- تباين في مضمون وأهداف التشريعات القانونية لكل دولة؛
- ضعف أو انعدام القوة الإلزامية بتنفيذ هذه القواعد والمعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها؛
- الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير ما يؤدي إلى عدم فهمها ومن ثم عدم تطبيقها على الوجه الصحيح؛
- تعود المستثمرين والمستخدمين للقوائم المالية على المعايير الوطنية إلى درجة يصعب فيها تحول أولئك المستخدمين إلى قراءة قوائم مالية أعدت باستخدام طرق محاسبية أخرى، خصوصا في حالات ضع الثقافة المحاسبية عند هؤلاء المستخدمين؛
- المعايير المحاسبية تصدر باللغة الانجليزية وترجمتها إلى اللغات الوطنية أفقدها مضمونها الأصلي.

1-2- المعايير المحاسبية الدولية:

1-2-1- مفهوم المعايير المحاسبية الدولية: المعيار المحاسبي هو بيان كتابي يصدره جهاز أو هيئة تنظيمية رسمية أو مهنية يتعلق بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو نوع معين من أنواع العمليات أو

الأحداث المتعلقة بالمركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، ويتناول تحديد الأسلوب المناسب لقياس أو عرض أو التعرف على العنصر لأغراض تحديد نتائج الأعمال وبيان المركز المالي للمنشأة بما يحقق أهداف المحاسبة لأقصى حد ممكن.[4]

1-2-2- أهداف إصدار المعايير المحاسبة الدولية: من أهداف إصدار المعايير المحاسبية نجد:[5]

- إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالميا؛
- العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.

ويتم تحقيق الهدفين الرئيسين السابقين من خلال أعضاء اللجنة والذين يعملون على إصدار ونشر المعايير المحاسبية الدولية بالدول التي ينتمون إليها.

1-2-3- متطلبات الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية في تحقيق الإفصاح المحاسبي:

يشكل الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الإطار النظري الذي يتم بموجبه الاسترشاد في عملية تحديد الأحداث والعمليات التي يتوجب المحاسبة عنها وتسجيلها، وكيفية قياس تلك الأحداث وكيفية توصيل المعلومات الخاصة بذلك إلى مستخدمي القوائم المالية. حيث تكمن أهمية هذا الإطار المفاهيمي في تحقيق ما يلي: [6]

- توفير إطار مرجعي لحل المشاكل المحاسبية في حالة عدم وجود معايير؛
- تقليص حدود الأحكام الشخصية عند إعداد الكشوف المالية؛
- توجيه مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB عند وضعه المعايير المحاسبية؛
- تعزيز القدرة على المقارنة من خلال تقليص عدد الطرق المحاسبية البديلة.

2- النظام المحاسبي المالي

غداة الاستقلال وجدت الجزائر نفسها مجبرة على تطبيق المخطط المحاسبي العام PCG لـ 1957م مورث عن الحقبة الاستعمارية، عمدت إلى إصلاحه بعد تبنيها للنظام الاقتصادي الموجه، فطبقت المخطط المحاسبي الوطني PCN لسنة 1975م، إلا أنه عجز على مواكبة التحولات الاقتصادية وتخلي الجزائر عن الاقتصاد المخطط وتحوله إلى اقتصاد السوق من خلال سياسات الإصلاح الاقتصادي وقوانين الخوصصة التي فتحت المجال للاستثمار الأجنبي، فأصبح المخطط المحاسبي لا يتماشى مع التطورات الحديثة وكشفت الممارسات

المحاسبية على العديد من النقائص ووجه له العديد من الانتقادات، وأصبح من الضروري استبداله بنظام محاسبي جديد (SCF) يتناسب مع النظام المحاسبي الدولي ويتوافق معه. ويمكن تحديد أبرز الأسباب التي دفعت السلطات المختصة في الجزائر إلى تبني النظام المحاسبي المالي في النقاط التالية:[7]

- محاولة التقارب مع الاتجاه العالمي لتطبيق معايير محاسبية موحدة، وهي المعايير الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية IAS/AFRS، من أجل تعزيز انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وتحقيق الاندماج الأفضل فيه؛
- ترقية جودة المعلومات المحتواة في القوائم المالية مقارنة بالقصور الملحوظ في القوائم المالية المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني ومقارنة بأفضل النماذج الدولية لإعداد وعرض القوائم المالية وفي قمتها المعايير الدولية IAS/IFRS؛
- ضبط إطار تصوري يقلل من حالات التأويل وسوء الفهم ومخاطر التلاعب والتحريف ويعمل على تسهيل مهام الجهات الرقابية لاسيما مدقق الحسابات على غرار تحديد تعريف المصطلحات ذات الصلة وتحديد مجال التطبيق للقاعدة المحاسبية والنمطية المناسبة لإعداد القوائم المالية؛
- الاتجاه أكثر فأكثر نحو المرونة والتبسيط والملائمة لاقتصاديات المختلفة (على أساس حجم النشاط ونوع النشاط) واقتصاديات السوق المختلفة (العمومية والخاصة أي بمراعاة الشخصية القانونية وطبيعة النظام الاقتصادي)؛
- الاعتراف بأن النظام المحاسبي المالي الوطني أحد العوامل المهمة في تحسين مناخ الاستثمار وتنشيط الأسواق المالية لاسيما في جلب الاستثمار الأجنبي بالنظر على المشكلات المحاسبية الناجمة عن اختلاف البيئات المحاسبية بين الدول وبين القطاعات داخل الدولة الواحدة....

2-1- مفهوم النظام المحاسبي المالي: حدد النظام المحاسبي المالي مفهوما للمحاسبة المالية من خلال ما ورد في نص المادة 03 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[8]. من خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج الخصائص التالية للمحاسبة المالية:[9]

- المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية؛
- مدخلات النظام هي معطيات قاعدية قابلة للقياس النقدي؛
- مخرجات النظام تمثل قواعد تعكس بصدق المركز المالي للمؤسسات؛

- هدف النظام قياس أداء ونجاعة المؤسسة (جدول حسابات النتائج)، ووضعية الخزينة (جدول تدفقات الخزينة)؛
- يتم إعداد القوائم المالية في نهاية السنة المالية.

2-2- مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي: حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 02، 04، 05 من القانون 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 مجالات تطبيق هذا النظام كالآتي:[10]

حسب المادة 02 من القانون 11/07 تطبيق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها. يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

حسب المادة 04 من القانون 11/07 تلتزم المؤسسات الآتية بمسك محاسبة مالية:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون والمعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

كما تنص المادة 05 من نفس القانون السابق، أنه يمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

2-3- مبادئ النظام المحاسبي المالي: حددت المادة 6 من القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي، أهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والواجب مراعاتها لدى إعداد القوائم المالية، ولاسيما:[11]

- محاسبة التعهد: أي تسجيل العمليات بتاريخ حدوثها وحتى إذا لم تتم تسويتها المالية؛
- استمرارية الاستغلال: تعد الكشوف المالية على افتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها خلال السنوات القادمة؛
- قابلية الفهم: أي أنه بإمكان المطلع الذي له مبادئ عامة حول المحاسبة فهم محتوى الكشوف المالية؛
- الدلالة: يجب أن تظهر الكشوف المالية كل البيانات الهامة والتي تؤثر على قرارات مستخدمي هذه الكشوف؛
- المصداقية: لا تظهر الكشوف المالية إلا البيانات التي يراها المسير صحيحة؛

- قابلية المقارنة: على المؤسسة تطبيق نفس الطرق وأساليب تقييم الأصول حتى تكون بيانات الكشوف المالية للسنوات المختلفة منسجمة وقابلة للمقارنة؛
- التكلفة التاريخية: تسجل العمليات عند حدوثها على أساس قيمتها (أو تكلفتها) بذلك التاريخ؛
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني: إظهار الكشوف المالية لكل الأصول المراقبة من قبل المؤسسة حتى ولو لم تكن مالكة لها قانونا.

2-4- أهمية النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية: تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي[12]:

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم، وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب؛
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل المعلومات التي تشكل أساليب اتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابة لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل المؤسسة أو خارجها أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة؛
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استخراج قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

3- الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

3-1- الإفصاح المحاسبي:

3-1-1- مفهوم الإفصاح المحاسبي:

الإفصاح المحاسبي هو عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها، من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة[13].

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين(AAA) الإفصاح المحاسبي بأنه: عرض القوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة من خلال إظهار كافة المعلومات التي تؤثر على موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وأن تكون بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل[14].

ويعرف الشيرازي الإفصاح على أنه: " شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة صحيحة عن الوحدة المحاسبية" [15]

3-1-2- أنواع الإفصاح المحاسبي:

يميز الباحثون بين مدخلين رئيسيين في تحديد أنواع الإفصاح المحاسبي هما:[16]

المدخل الأول: تم التركيز فيه على مدى أو نطاق الإفصاح، يمكن التمييز بين ثلاث أنواع هي:

- **الإفصاح الكامل أو التام:** يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ.
- **الإفصاح الكافي:** يعني الحد الأدنى من مقدار المعلومات التي يجب أن يفصح عنه على نحو لا يجعل القوائم المالية مضللة.
- **الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية.

المدخل الثاني: في هذا المدخل يتم التركيز على نوعية الإفصاح، حيث يقسم الإفصاح إلى:

- **الإفصاح الوقائي:** تعبر عن الاتجاه التقليدي للإفصاح في المحاسبة وهو ما يعرف بالإفصاح الوقائي والذي يهدف أساسا إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي.
- **الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي:** يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي اتجاها نحو ما يعرف بالإفصاح الإعلامي.
- **الإفصاح الاختياري والإفصاح الإجباري:** يرجع تصنيف الإفصاح إلى اختياري وإجباري إلى التشريعات والقوانين النافذة في تلك البيئة.

3-1-3- أهمية الإفصاح المحاسبي:

تنبع أهمية الإفصاح المحاسبي من أن مخرجات النظام المحاسبي– القوائم المالية والتقارير المالية– هي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المؤسسة، حيث تتحدد أهميته في النقاط التالية:[17]

- يساهم في تخفيض حالة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار؛
- توفير معلومات لجميع الأطراف دون تحيز مما يمكن من إقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين؛
- تخفيض مشكل عدم التماثل في المعلومات بين الأطراف المختلفة داخل المؤسسة.

أ. القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، وتمكن كذلك من التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية.[18] وتتمثل القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي في:[19] الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة، وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات مكملة للميزانية وجدول حسابات النتائج.

- **الميزانية:** عرفت المادة 32 من المرسوم التنفيذي 156/08 الميزانية كالتالي " تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم. يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية."[20] وتضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية، وينبغي أن تحتوي على الميزانية على الأقل العناصر التالية:[21]

في جانب الأصول:

- ✓ التثبيتات غير المادية والتثبيتات المادية والاهتلاكات؛
- ✓ المساهمات والأصول المالية والمخزونات؛
- ✓ أصول الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة والزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة أي أعباء مثبتة مسبقا؛
- ✓ خزينة الأموال الايجابية ومعدلات الخزينة الايجابية.

في جانب الخصوم:

- ✓ رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر في حالة المؤسسات؛
- ✓ الاحتياطات والنتيجة الصافية والعناصر الأخرى الغير جارية التي تتضمن فائدة؛
- ✓ الموردون والدائنون الآخرون وخصوم الضريبة مع تميز الضرائب المؤجلة؛
- ✓ المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقا) وخزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية.

- **جدول حساب النتائج:** يصف حساب النتائج نشاط المؤسسة على مدار الدورة المحاسبية. ويعتبر في نفس الوقت قائمة تجميعية للتكاليف والإيرادات المحققة من قبل المؤسسة خلال السنة المالية.[22] وبالتالي فإنه يظهر عن طريق الفرق النتيجة الصافية للسنة المالية ربح/ مكسب أو خسارة. وترتب فيه التكاليف (الأعباء) والإيرادات حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، كما تحتوي على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة المالية الجارية. فهي معطيات متعلقة أصلا بتقييم الأداء.[23] وأما العناصر التي يجب أن تتضمنها حسابات النتائج فهي كما يلي:[24]

- ✓ حوصلة الأعباء حسب طبيعتها يمكن من خلالها حساب الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الخام للاستغلال؛
- ✓ إيرادات ونواتج النشاط العادي؛
- ✓ النتيجة الوظيفية؛
- ✓ الإيرادات المالية والأعباء المالية؛
- ✓ العناصر غير العادية (النواتج والأعباء)؛
- ✓ النتيجة العادية قبل التوزيع؛
- ✓ النتيجة الصافية للأسهم (شركات ذات أسهم).

بالإضافة إلى بعض العناصر الأخرى يمكن عرضها فيما يلي: مبالغ الضرائب، مخصصات الاهتلاكات والمؤونات، الأعباء الخاصة بأجور المستخدمين، مبالغ الحصص الموزعة للشركات ذات الأسهم. يمكن عرض حسابات النتائج حسب الوظائف الموجودة في المؤسسة.

- **جدول تدفقات الخزينة:** هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لمؤسسة ما خلال فترة مالية معينة، وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المؤسسات بإعداد هذا الجدول[25]. كما يعتبر جدول تدفقات الخزينة لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية، بحيث تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة والإستراتيجية كتغيير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو[26]. وقد عرفها النظام المحاسبي المالي (SCF) من خلال هدفها كالآتي:[27] " يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا

لتقديم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية ويقدم مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها.

يتم تبويب قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاث أنشطة كما يلي:[28]

- ✓ الأنشطة التشغيلية: هي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيراد في المؤسسة والنشاطات الأخرى التي تعتبر من النشاطات الاستثمارية الأخرى التي تعتبر من النشاطات الاستثمارية التمويلية؛
- ✓ الأنشطة الاستثمارية: هي النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها، وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية؛
- ✓ الأنشطة التمويلية: هي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة تقوم بعرض قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام إحدى الطريقتين:[29]

- ✓ الطريقة المباشرة: التي بموجبها يتم الإفصاح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية؛
- ✓ الطريقة غير المباشرة: التي بموجبها يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة بالتغيرات في أرصدة الأصول والالتزامات المتداولة خلال السنة المالية.

- **جدول تغيرات الأموال الخاصة:** يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.[30] وأدنى المعلومات المطلوبة تقديمها في هذا الجدول تتعلق أساسا بالحركات المرتبطة بما يلي:[31]

- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- ✓ تغييرات الطريقة المحاسبية أو تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة ضمن رؤوس الأموال؛
- ✓ الإيرادات والتكاليف الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن تصحيح أخطاء هامة؛
- ✓ عمليات الرسملة (الارتفاع–الانخفاض–التسديد...)؛
- ✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

- **ملحق الكشوفات المالية:** الملحق وثيقة تلخيص يعد جزءا من القوائم المالية وهو يوفر التفسيرات الضرورية والمعلومات المفيدة لقارئي الحسابات أو للمستخدمين لفهم أفضل للقوائم المالية والطرق المحاسبية كلما اقتضت الحاجة.[32] يضم ملحق الكشوف المالية معطيات كانت تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، وهي تخص النقاط التالية:[33]

- ✓ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
- ✓ مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الكشوف المالية؛
- ✓ المعلومات الخاصة بالمؤسسات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم، وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه المؤسسات ومسيريها؛
- ✓ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

ب. مدى توافق القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية:

لمعرفة مدى توافق القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية يمكننا إجراء المقارنة بين القوائم المالية وطرق الإفصاح عنها في النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، حيث يمكن تلخيص أهم الفروقات في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: مقارنة القوائم المالية وطريقة عرضها حسب المعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي:

البيان	المعايير المحاسبية الدولية	النظام المحاسبي المالي
القوائم المالية	قائمة المركز المالي، قائمة الدخل الشامل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، الملاحظات والجداول الملحقة	الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملحق.
عرض القوائم المالية	قائمة المركز المالي: تصنف عناصر المركز المالي إلى عناصر متداولة وغير متداولة، ودرجة السيولة. بالإضافة إلى مبدأ السنوية.	الميزانية: تقديم الميزانية في شكل جدول. الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم فحسب درجة الاستحقاق، بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة.
	قائمة الدخل الشامل: الأعباء تصنف حسب طبيعتها أو حسب الوظائف	حساب النتائج: تصنف الأعباء حسب طبيعتها وتقدم في شكل جدول أو حسب الوظائف
	قائمة التدفقات النقدية: يعتبر عنصرا من	جدول سيولة الخزينة: يتم عرضه بنفس

	عناصر القوائم المالية ويحتوي على: وظيفة الاستغلال، وظيفة التمويل، وظيفة الاستثمار	طريقة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
	قائمة التغيرات في حقوق الملكية: تعكس التغيرات في حقوق الملكية في بداية ونهاية فترة إعداد التقارير المالية.	جدول تغير الأموال الخاصة: يشكل الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.
	الإيضاحات: تقدم معلومات حول أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية التي تم اختيارها، والمعلومات غير معروضة بالقوائم المالية ولكن ضرورية لفهم أي منها، وطالما أن الأمر مجدي فتعرض المؤسسة الملاحظات بطريقة منتظمة وعمل إشارات مرجعية لكل بند في القوائم المالية	ملحق الكشوف المالية: يشمل ملحق الكشوف المالية على المعلومات التي تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية.

المصدر: بالاعتماد على : شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2008، ص ص 107-110.

محمد السعيد سعيداني، بوبكر رزيقات، **مدى توافق النظام المحاسبي (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS /IFRS) دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، مارس 2018، ص ص 264-265.

نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي تبنى نفس القوائم المالية الواردة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكذلك طرق عرضها، كما أن النظام المحاسبي المالي تبنى قائمتين جديدتين هما جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة وهذا لما تكتسبه هتين القائمتين من أهمية تكمن في توفير معلومات مفيدة حول التدفقات النقدية الناشئة عن مختلف أنشطة المؤسسة (التشغيلية والاستثمارية والتمويلية)، وكذا أي حركة في رؤوس الأموال في بداية ونهاية فترة إعداد التقارير المالية.[34]

ويمكن إظهار التوافق في إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مع متطلبات العرض وفق الإطار المفاهيمي للمحاسبة والمعايير المحاسبية الدولية، من خلال تبني بعض المعايير (IAS1، IAS7، IAS8، IAS10، IAS12) في النظام المحاسبي المالي، كما يظهره الجدول الآتي:

الجدول رقم 2: تبني بعض المعايير المحاسبية الدولية في النظام المحاسبي المالي

المعيار	المعيار المحاسبي الدولي	المعيار الموافق له في النظام المحاسبي المالي
IAS1	عرض القوائم المالية	عرض القوائم المالية، القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي المواد من 1-10 ماعدا المادة 3، والمواد 25، 27، 28، 29. والفصول من 1 إلى 8 من الملحق رقم 1 ماعدا الفصل 7 الذي تضمن نماذج للقوائم المالية لم يحددها المعيار المحاسبي الدولي وتركت لاختيار المؤسسة.
IAS7	قائمة التدفقات النقدية	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة وغير المباشرة) الجزء الثاني، الفصل الرابع. كما اعتبر من القوائم الالزامية.
IAS8	التغييرات في السياسات والتقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء	القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي المواد من 37-40. كما تناولت الفقرات 1-138 إلى الفقرة رقم 5-135 الفصل الثالث من الملحق رقم 1.
IAS10	الأحداث بعد فترة إعداد التقارير	تمت الإشارة إلى هذا المعيار من خلال المادة رقم 13 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 5/26/ 2008 المتعلق بتطبيق أحكام القانون رقم 07-11 دون تفصيل لمحتوى هذه الأحداث
IAS12	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي المادتين 13، 14، وضمن الفقرات من 1-137 إلى 7-137 من الفصل الثاني من الملحق رقم 1.

المصدر: عبد القادر عيادي، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي(SCF) مع المرجع المحاسبي الدولي في إعداد القوائم المالية**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، 2013، ص 66.

وأهم ما يمكن الإشارة إليه هو أن النظام المحاسبي المالي لم يأتي بمعايير محددة ومرقمة مثل المرجع المحاسبي الدولي الموحد، لكن وضع هذه المعايير في شكل مواد تعكس المجموعة الأساسية للعمليات أو نوع النشاط ودون التعرض للتفاصيل في بعض الأحيان، وهناك معايير مدمجة في أخرى وبالتالي عدم الاحتفاظ

بترقيمها الدولي، لكن على العموم هناك توافق مقبول إلى حد كبير بين إعداد وعرض القوائم المالية في النظام المحاسبي ومتطلبات إعدادها وعرضها وفق المعايير المحاسبية الدولية.[35]

خاتمة:

إن معظم الجهود التي قامت بها الجزائر في محاولة تكييف الممارسة المحاسبية المحلية وتقريبها من الممارسة المحاسبية الدولية من خلال تبنيها لقواعد معايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS وإصدار نظام محاسبي مالي طبقا للقانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، ساهم بشكل كبير في توفير متطلبات الإفصاح المحاسبي للمعلومات المتضمنة في القوائم المالية والموجهة للأطراف المختلفة والمتعددة. إذ يمكن القول بأن التزام الجزائر بالمعايير المحاسبية الدولية حتمية وليس خيار ومن خلال مقارنة طريق عرض والإفصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية يمكن ملاحظة التقارب أو التوافق بينهما.

الهوامش:

[1] نور الدين مزياني، محمد الصالح فروم، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئية الجزائرية مقومات ومتطلبات التطبيق**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبة الدولية تجارب تطبيقات وآفاق، القطب الجامعي الجديد الشط، المركز الجامعي الوادي، 17-18 جانفي 2010، ص 6.

[2][2] فاطمة الزهراء عبادي، **مكانة النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص 3.

[3] نفس المرجع السابق، ص ص 3-4.

[4] عبد الحميد مانع الصيح، **المحاسبة الدولية الإطار النظري والتطبيق العملي**، الطبعة الثانية، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2009، ص 42.

[5] يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002، ص 22.

[6] بوحديدة محمد، قمان عمر، **الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع متطلبات معايير الإفصاح المحاسبي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية- ، المجلد1، العدد 24، ص 357.

[7]عاشور كتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف الجزائر، العدد 09، 2009، ص ص 295-296.

[8] القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، المؤرخ في 2007/11/25، ص 3.

[9] ريق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2011، ص 51.

[10] المادة 2، المادة 4، المادة5 القانون 11/7

[11] عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة**، الطبعة الثانية،دار النشر جليطي، الجزائر، 2011، ص 7.

[12] بلقاسم بن هنية، سارة دولاش، **انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة الإفصاح والمعلومة المحاسبية (حالة الجزائر –تطبيق نظام المحاسبة المالية SCF)**، الملتقى الوطني حول المحاسبة والتدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار بالمؤسسات الجزائرية، جامعة المدية، 30 نوفمبر 2017، ص 14.

[13] قسمية عائشة، عبيرات مقدم، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي دراسة استبيانية لعينة من المؤسسات**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية– دراسات اقتصادية–، المجلد 2، العدد 31، ص 372.

[14] نوارة محمد، مليكة حفيظ شبايكي، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم واحد (IAS1)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية– دراسات اقتصادية– ، المجلد 1، العدد 32، ص 53.

[13] عباس مهدي الشيرازي، **النظرية المحاسبية**، دار النشر ذات السلاسل، الطبعة الأولى، الكويت، 1990، ص 322.

[16] دواق سميرة، بلعجوز حسين، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة خلال الفترة (2015–2017)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11 ، العدد 02، 2018، ص 236.

[17] بوحديدة محمد، قمان عمر، مرجع سابق، ص356.

[18]خالد جمال الجعرات، **معايير المحاسبة الدولية**، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 93.

[19] القرار المؤرخ في 26 جوان 2008م المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009، ص 22.

[20] بلقاسم بن هنية، سارة دولاش، مرجع سابق، ص 10.

[21] نوارة محمد، مليكة حفيظ شبايكي، مرجع سابق ، ص 60.

[22] عاشور كتوش، **المحاسبة العامة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2013، ص 232.

[23] نفس المرجع السابق، ص 58.

[24] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية** الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2008، ص ص 79– 80.

[25] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 49.

[26] يوسف قريشي، **إلياس بن ساسي، التسيير المالي– الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، 2006، ص 204.

[27] القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008، **المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص 26.

[28] هاجر مزوار، **تقييم التزام المؤسسات الجزائرية بقواعد الإفصاح في النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة–،الجزائر، 2013–2014، ص42.

[29] نفس المرجع السابق، ص 42.

[30] عاشور كتوش، **المحاسبة العامة**،، ص 58.

[31] نفس المرجع السابق، ص 58.

[32] نوارة محمد، مليكة حفيظ شبايكي، مرجع سابق، ص 61.

[33] عاشور كتوش، **المحاسبة العامة**،، ص 59.

[34] محمد السعيد سعيداني، بوبكر رزيقات، **مدى توافق النظام المحاسبي (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS /IFRS) دراسة تحليلية تقييمية)**،مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، مارس 2018، ص 265.

[35] عبد القادر عيادي، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي(SCF) مع المرجع المحاسبي الدولي في إعداد القوائم المالية**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، 2013، ص 66.

المراجع:

الكتب:

- خالد جمال الجعرات، **معايير المحاسبة الدولية**، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- عبد الحميد مانع الصيح، **المحاسبة الدولية الإطار النظري والتطبيق العملي**، الطبعة الثانية، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2009.
- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية** الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2008.
- عاشور كتوش، **المحاسبة العامة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2013.
- عباس مهدي الشيرازي، **النظرية المحاسبية**، دار النشر ذات السلاسل، الطبعة الأولى، الكويت، 1990. عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة**، الطبعة الثانية،دار النشر جليطي، الجزائر، 2011.
- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- يوسف قريشي، **إلياس بن ساسي، التسيير المالي– الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، 2006.
- يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002.

الملتقيات:

- بلقاسم بن هنية، سارة دولاش، **انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة الإفصاح والمعلومة المحاسبية (حالة الجزائر – تطبيق نظام المحاسبة المالية SCF)**، الملتقى الوطني حول المحاسبة والتدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار بالمؤسسات الجزائرية، جامعة المدية، 30 نوفمبر 2017.
- فاطمة الزهراء عبادي، **مكانة النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، يومي 13–14 ديسمبر 2011.

- نور الدين مزياني، محمد الصالح فروم، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئية الجزائرية مقومات ومتطلبات التطبيق**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبة الدولية تجارب تطبيقات وآفاق، القطب الجامعي الجديد الشط، المركز الجامعي الوادي، 17-18 جانفي 2010.

المقالات:

- بوحديدة محمد، قمان عمر، **الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع متطلبات معايير الإفصاح المحاسبي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية- ، المجلد1، العدد 24، 2010.
-
- دواق سميرة، بلعجوز حسين، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة خلال الفترة (2015-2017)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11 ، العدد 02، 2018.
- عاشور كتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف الجزائر، العدد 09، 2009.
- عبد القادر عيادي، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي(SCF) مع المرجع المحاسبي الدولي في إعداد القوائم المالية**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، 2013.
- قسمية عائشة، عبيرات مقدم، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي دراسة استبيانية لعينة من المؤسسات**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية-، المجلد 2، العدد 31، 2016.
- محمد السعيد سعيداني، بوبكر رزيقات، **مدى توافق النظام المحاسبي (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/ IAS) دراسة تحليلية تقييمية**،مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، مارس 2018.
- نوارة محمد، مليكة حفيظ شبايكي، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم واحد (IAS1)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية- ، المجلد 1، العدد 32، 2016.

القوانين:

- القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، المؤرخ في 2007/11/25.
- القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008، **المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009

المذكرات والأطروحات:

- ريق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2011.
- هاجر مزوار، **تقييم التزام المؤسسات الجزائرية بقواعد الإفصاح في النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-،الجزائر، 2013-2014.

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) – دراسة حالة "مؤسسة أن سي ا رويبة" للفترة الممتدة 2012-2015 –

Accounting Disclosure in the Financial Statements according to Financial Accounting System (SCF) - Case Study of NCCA 2012-2015–

معلم رقية
جامعة 20اوت 1955 سكيكدة
mallemrokaya@gmail.com

ثوبي عايدة
جامعة باجي مختار-عنابة
AidaToubi@hotmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع، فهو يساهم في إعطاء صورة حقيقية وصادقة عن وضعية المؤسسة، تساعد في تقييم أدائها المالي واتخاذ القرارات الرشيدة من طرف أصحاب المصالح. خلصت الدراسة إلى أن الإفصاح عن البيانات المتضمنة للقوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة يمكن الاعتماد عليها في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة نظرا لاعتماد المؤسسة لقواعد الإفصاح التي تزيد من موثوقية وشفافية هذه المعلومات وبالتالي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة لتميزها بالشفافية والمصداقية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، الأداء المالي.

Abstract :

This study aimed to highlight the role of accounting disclosure of financial statement because of the importance of this topic, so, it provide fair and truth situation about the company, besides, it help for evaluating the financial performance and making good decision by stakeholders.

As result, the disclosure of the information contained in financial statement of the company NCA- Rouiba can be relied in evaluating its financial situation and take the appropriate decisions characterized by transparency and credibility.

Key words: accounting disclosure, financial statement, financial performance.

مقدمة:

شهدت البيئة المحاسبية الدولية عدة تطورات وتغيرات بهدف توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، ولمواكبة هذه التغيرات باشرت الجزائر في إصلاح منظومتها المحاسبية وتدارك النقص الذي كان في المخطط المحاسبي الوطني، وخلصت الإصلاحات إلى إصدار النظام المحاسبي المالي الذي اغلب محتواه مستمد من المعايير المحاسبية الدولية.

يعتبر الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية احد أهم الإصلاحات التي تضمنها النظام المحاسبي المالي فهي مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية التي تخص قواعد الإعداد والعرض والإفصاح في القوائم المالية، هذا الأخير يهدف توحيد المبادئ المحاسبية على المستوى الدولي وبالتالي تسهيل قراءة القوائم المالية من طرف أصحاب المصالح على المستوى الدولي وتمكينهم من اتخاذ قرارات رشيدة. بناءا على ما سبق ارتأينا إلى طرح التساؤلات التالي:

– ما هي أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي التي نص عليها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية؟

– هل تلتزم المؤسسة "ا ن سي ا رويبة" بقواعد الإفصاح عند إعداد وعرض القوائم المالية حسب ما هو منصوص عليه في النظام المحاسبي المالي ؟

فرضيات الدراسة: على ضوء التساؤلات السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

– تلتزم المؤسسة محل الدراسة بقواعد الإفصاح عند إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي.

– يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي من قبل المؤسسة محل الدراسة في زيادة موثوقية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في:

– التعرض إلى بعض المفاهيم الخاصة حول الإفصاح المحاسبي والتعرف على أهم متطلباته التي تعرض لها النظام المحاسبي المالي.

– استخدام المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية في تقييم أداء المؤسسة.

المحور 1: مدخل مفاهيمي للإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية:

1: مفهوم الإفصاح المحاسبي:

1-1- تعريف الإفصاح المحاسبي: قبل التطرق إلى تعريف الإفصاح المحاسبي، نشير إلى ماذا يقصد بالإفصاح:

– **الإفصاح:** كلمة إفصاح في اللغة يقصد به " الكشف عن الشيء، وبيانه"[1]، ويمكن تعريفه بأنه "عرض المعلومات دون تحيز، أي توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المنشاة معروفة من خلال نشرها في الوقت المناسب"[2].

– **الإفصاح المحاسبي:** سنقدم التعاريف التالية للإفصاح:

يعرف بأنه: " تحويل معلومات داخلية محتكرة من قبل إدارة المؤسسة وغير متاحة للجمهور لتصبح معلومات خارجية، إذ يشترط أن تتصف هذه المعلومات بالكفاية والشمولية والعدالة"[3].

كما يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي على انه: "الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المالية"[4].

يعرف أيضا على انه: "هو عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت وصفية أو كمية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة"[5].

تأسيسا عما سبق نستنتج أن الإفصاح المحاسبي هو عرض القوائم والتقارير المالية للمؤسسة بطريقة عادلة وشفافة وإبلاغها لأطراف المصالح في الوقت المناسب من اجل مساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

2-1 أنواع الإفصاح المحاسبي: نذكرها في الأتي:

– **الإفصاح الكامل:** أي عرض جميع المعلومات والقوائم والتقارير المالية دون استبعاد أي معلومة، سواء كان المستخدم بحاجة إليها أم لا.

– **الإفصاح عادل:** يرتبط بالجانب الأخلاقي، بحيث يتم تزويد مختلف أطراف المصالح بنفس كمية المعلومات دون تحيز لطرف معين.

– **الإفصاح الكافي:** أي تزويد أطراف المصالح بالمعلومات مع مراعاة الحد الأدنى من المعلومات التي يجب توفرها من اجل مساعدتهم في ترشيد قراراتهم.

– **الإفصاح الإلزامي:** يتطلب هذا النوع جميع المعلومات التي يجب على المؤسسة الإفصاح عنها وفقا للقوانين والتنظيمات واللوائح.

– **الإفصاح الاختياري:** الإضافة إلى المعلومات التي تكون المؤسسة ملزمة بالإفصاح عنها، يمكن للمؤسسة أن تفصح عن المعلومات التي ترى بأنها تساعد أطراف المصالح من اتخاذ القارات المناسبة.

2- أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي: تتعدد أساليب الإفصاح المحاسبي، وذلك متوقف على نوعية المعلومات وأهميتها، وفي الآتي سنتطرق لهذه الطرق[6]:

– **القوائم المالية:** حيث يتم الإفصاح عن جزء مهم من المعلومات في صلب القوائم المالية، وهو ما يتم وفق قواعد ومبادئ محاسبية متعارف عليها، تسهل من عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من قبل أطراف المصالح.

– **الملاحظات الهامشية:** يتم استخدامها لتوضيح أو تفسير، أو إضافة معلومات اقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة ...الخ.

– **الملاحق:** والتي تشتمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية.

– **المعلومات الواردة بين قوسين:** تستخدم الأقواس لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق حسابها، وسبب ظهورها هم المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية السنة.

– **تقرير مجلس الإدارة ومراجع الحسابات:** يعتبر خطاب رئيس مجلس الإدارة والتقرير الصادر عن هذا الأخير من أهم وسائل الإفصاح، خاصة عندما يتم عرض السير العام للمؤسسة وكذلك التنبؤات الخاصة بها، كما يعتبر تقرير مراجع الحسابات الخارجي من ضمن وسائل الإفصاح المتفق عليها، حيث يتم من خلاله إعطاء رأي محايد عم موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.

3- متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF:

عمدت الجزائر إلى تطوير ممارستها المحاسبية ومسايرة ركب الدول التي تسعى إلى تحقيق توافق محاسبي دولي من خلال تكييف بيئتها المحاسبية مع الممارسات المحاسبية الدولية، وذلك استجابة الاحتياجات أطراف المصالح، حيث أولى النظام المحاسبي أهمية بالغة للإفصاح المحاسبي من خلال إعطاء الأولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية بغية إكسابها مزيدا من المصداقية والشفافية، وهو ما يظهر من خلال تبني النظام المحاسبي المالي للمعيار رقم 01 من المحاسبة الدولية IAS 01 وذلك لما له من أهمية في تحسين جودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية[7].

لقد اندرج النظام المحاسبي المالي ضمن إطار تشريعي متكون من:

–القانون 11/01 المؤرخ في 27 نوفمبر المتضمن لقانون النظام المحاسبي المالي؛

– المرسوم التنفيذي رقم 08/ 156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن لتطبيق أحكام القانون 11/07؛

– القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد القياس المحاسبي ومدونة الحسابات؛

– المرسوم التنفيذي رقم 110/09 المؤرخ في 07 افريل 2009 الذي يحدد كيفيات مسك محاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي؛

– التعليمة 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 التي تتضمن إجراءات الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي لأول مرة. وبما أن القوائم المالية في مجملها تمثل مخرجات النظام المحاسبي المالي، والتي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصورة دورية، فقد فرض النظام المحاسبي المالي جملة من القواعد والتعليمات الواجب الأخذ بها أثناء إعداد وتقديم هذه القوائم نذكرها:

– كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي يتعين عليها سنويا إعداد كل من: الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرا ت الأموال الخاصة والملاحق؛

– يتم الأخذ بالحسبان الإطار التصوري لنظام المحاسبة عند إعداد القوائم المالية؛

– تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، على أن يتم إصدارها في اجل أقصاه ستة أشهر بعد الإقفال؛

يتم توضيح كل من مكون للقوائم المالية، مع تبيان المعلومات التالية:

- تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري؛

- طبيعة القوائم المالية (فردية أو مدمجة أو مركبة)؛
- تاريخ الافقال والعملة التي تقدم بها؛
- بالإضافة إلى معلومات أخرى تحدد هوية المؤسسة؛
- إعداد القوائم المالية بما يمكن من إجراء المقارنة مع السنة المالية السابقة؛
- اشتمال الملحق على معلومات ذات صيغة مقارن في شكل سردي وصفي رقمي.

3-1 محددات الإفصاح في قائمة الميزانية: حيث جاء في النظام المحاسبي بقائمة الميزانية متضمنة لكل من عناصر الأصول والخصوم بشكل منفصل مع ضرورة التفرقة بين العناصر الجارية وغير الجارية، كما قد حدد الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها والتي نذكرها في الآتي:

الأصول	الخصوم
– التثبيثات المعنوية	– رؤوس الأموال الخاصة
– التثبيثات العينية	–الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة
– الإهتلاكات	– الموردون والدائنون الآخرون
–المساهمات	– خصوم ضريبية
–الأصول المالية	– المنتوجات المثبتة مسبقا
– المخزونات	–خزينة الأموال السالبة
– أصول ضريبية	
– الزبائن، المدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة	
– خزينة الأموال الايجابية	

3-2 محددات الإفصاح في جدول حسابات النتائج: عرفه النظام المحاسبي المالي بأنه بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة خلال السنة المالية، كما تناول الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها في هذه القائمة كما يلي:

– تحليل الأعباء حسب طبيعتها؛

– المنتجات المالية والأعباء المالية؛

– أعباء المستخدمين؛

– الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛

– المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛

– المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛

– نتيجة الأنشطة العادية؛

– العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛

– النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛

– النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

3-3 محددات الإفصاح في جدول تدفقات الخزينة: حيث تهدف هذه القائمة إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم قدرة المؤسسة على توليد الأموال وكذلك المعلومات التي تتعلق باستخدام هذه السيولة المالية. وقد صنف النظام المحاسبي المالي التدفقات النقدية حسب مصدرها إلى:

– تدفقات تولدها الأنشطة التشغيلية؛

– تدفقات تولدها الأنشطة الاستثمارية؛

– تدفقات تولدها الأنشطة التمويلية.

3-4 محددات الإفصاح في قائمة التغير في الأموال الخاصة: تشكل هذه القائمة تحليلا للحركات التي أثرت في كل من الفصول التي تتكون منها رؤوس الأموال للمؤسسة خلال السنة المالية. كما حدد النظام المحاسبي المالي الحد الأدنى للمعلومات الواجب توفرها فيها كما يلي:

– النتيجة الصافية للسنة المالية؛

– تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال؛

– المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛

– عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)؛

– توزيع النتيجة والتخصصات المقررة خلال السنة المالية.

3-5 محددات الإفصاح في ملحق القوائم المالية: يشتمل الملحق على المعلومات التي تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية:

– القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛

– مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج ، جدول تدفقات الخزينة، قائمة تغيرات الأموال الخاصة؛

– المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي تحتمل أن تكون قد حصلت مع تلك المؤسسة أو مسيرها؛

– المعاملات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفية.

المحور 2: مدخل تحليلي للقوائم المالية لمؤسسة "أن سي ا رويبة" للفترة الممتدة 2012-2015:

1- تحليل الميزانية المالية للمؤسسة:

1-1 تحليل الميزانية المالية للمؤسسة محل الدراسة باستخدام نسب التوازن المالي: لكي تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بمواردها المالية الدائمة، وتمول أصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل، وقد تم اعتماد النسب المالية التالية:

1-1-1- رأس المال العامل FR: يمثل رأس المال العامل فيذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة.

– **رأس المال العامل الصافي:** ويحسب بطريقتين:

– من أعلى الميزانية: ويحسب الأتي:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

– من أسفل الميزانية: ويحسب الأتي:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

وقد اخترنا طريقة أعلى الميزانية:

جدول رقم 01: رأس المال العامل الصافي للمؤسسة محل الدراسة للفترة 2012-2015:

السنوات	الأموال الدائمة	الأصول الثابتة	رأس المال العامل الصافي
2012	3092049	2440688	651361
2013	3261475	3190938	70537
2014	4663265	4553849	109416
2015	5199356	5302558	-103202

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي للمؤسسة محل الدراسة في انخفاض مستمر إلى لان أصبح سالب في سنة 2015، وهذا يدل على أن موارد المؤسسة قادرة نوعا ما على تمويل أصولها الثابتة، وبهذا تلجأ المؤسسة إلى استخدام الديون قصيرة الأجل، وعليه يجب على المؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب الوقوع في عجز مالي .

- **رأس المال العامل الخاص:** والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 02: رأس المال العامل الخاص للمؤسسة محل الدراسة للفترة 2012-2015:

السنوات	أموال خاصة	أصول ثابتة	رأس المال العامل الخاص
2012	1585472	2440688	-855216
2013	1754898	3190938	-1436040
2014	1981115	4553849	-2572734
2015	2068197	5302558	-3234361

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على القوائم المالية المؤسسة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رأس المال العامل للمؤسسة محل الدراسة سالب في جميع السنوات، وهذا يدل على عدم قدرة الأموال الخاصة للمؤسسة على تمويل أصولها الثابتة مما يضطرها إلى الاستعانة بالتمويل الخارجي.

- **رأس المال العامل الأجنبي:** والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 03: رأس المال العامل الأجنبي للمؤسسة للفترة 2012- 2015:

السنوات	مجموع الديون	رأس المال العامل الأجنبي
2012	3727685	3727685
2013	3727685	3727685
2014	5228559	5228559
2015	6272008	6272008

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في ارتفاع مستمر، وهذا يدل على اعتماد المؤسسة بشكل كبير على التمويل الخارجي وهذا قد يفقدها استقلاليتها المالية.

- **رأس المال العامل الإجمالي:** والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 04: رأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة محل الدراسة للفترة 2012-2015:

السنوات	الأصول المتداولة	رأس المال العامل الإجمالي
2012	2154111	2154111
2013	2291645	2291645
2014	2655825	2655825
2015	3037647	3037647

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على القوائم المالية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الإجمالي في ارتفاع طيلة فترة الدراسة، إلا انه اقل من رأس المال العامل الأجنبي وهذا قد يؤدي إلى وجود خلل في الهيكل التمويلي للمؤسسة.

1-1-2 الاحتياج من رأس المال العامل BFR: ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، ويحسب الأتي:

$$\text{إ ر م ع} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{النقدية}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

جدول رقم 05: احتياج رأس المال العامل للمؤسسة محل الدراسة 2012-2015:

السنوات	احتياجات الدورة	موارد الدورة	الاحتياج من رأس المال العامل
2012	1971249	2023278	-52029
2013	2122069	2023278	98791
2014	2444031	2137377	306654
2015	2804980	2542623	262357

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على القوائم المالية لمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الاحتياج من رأس المال العامل في ارتفاع خلال فترة الدراسة، ففي سنة 2012 كان سالبا وهذا يدل على عدم وجود احتياجات، أما خلال باقي السنة فقد كان موجبا لان احتياجات الدورة اكبر من مواردها.

1-1-3 الخزينة الصافية TN: هي الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، أي الأموال الفورية التي تستخدمها المؤسسة خلال فترة الاستغلال: وتحسب كما يلي:

الخزين الصافية = رأس المال العامل – إحتياج رأس المال العامل

جدول رقم 06: الخزينة الصافية للمؤسسة محل الدراسة 2012-2015:

السنوات	رأس المال العامل	الاحتياج من رأس المال العامل	الخزينة الصافية
2012	651361	-52029	703390
2013	70537	98791	-28254
2014	109416	306654	-197238
2015	-103202	262357	-365559

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على القوائم المالية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الخزينة الصافية سالبة في جميع فترات الدراسة ماعدا في سنة 2012 فقد كانت موجبة، وهذا يدل على عدم قدرة رأس المال العامل على تغطية الاحتياجات، وبالتالي فالمؤسسة تعاني من عجز مالي على المدى القصير.

1-2 تحليل الميزانية المالية للمؤسسة محل الدراسة باستخدام النسب المالية: تعبر النسب المالية عن العلاقة بين مختلف عناصر الميزانية، ولكي تكون هذه النسب دلالة يجب مقارنتها مع نسب مماثلة لسنوات سابقة أو مقارنتها مع النسب النموذجية.

1-2-1 نسب السيولة: تمثل نسب السيولة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، والجدول التالي يوضح النسب المستخدمة:

جدول رقم07: نسب السيولة للمؤسسة محل الدراسة للفترة الممتدة ما بين 2012-2015:

البيان	العلاقة	2012	2013	2014	2015
السيولة العامة	**أصول متداولة / د ق ا**	0.97	1.032	1.043	0.97
السيولة المختصرة	**(أصول متداولة-المخزون)/ د ق ا**	0.56	0.48	0.633	0.60
السيولة الجاهزة	**قيم جاهزة / د ق ا**	0.082	0.076	0.083	0.074
سيولة الأصول	**أصول متداولة / مج الأصول**	0.47	0.42	0.37	0.36

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على القوائم المالية للمؤسسة.

– نسب السيولة العامة: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسب السيولة العامة مرضية لحد ما لان جميعها موجبة واغلبها اكبر من 1، وهذا يدل على قدرة الديون قصيرة الأجل على تمويل الأصول المتداولة.

– نسب السيولة المختصرة: نلاحظ أن نسب السيولة المختصرة جد مرضية، لأنها اكبر من 2/3 وهذا يدل على قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها دون المساس بمخزونها السلعي لأنه يحتاج لمدة طويلة ليتحول إلى سيولة.

– نسبة السيولة الجاهزة: نلاحظ أن هذه النسبة جد منخفضة مقارنة مع النسب النموذجية(0.2-0.3) وهذا يدل على أن النقدية المتوفرة لدى المؤسسة لا تستطيع الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

– نسبة سيولة الأصول: شهدت هذه النسبة انخفاضا مستمرا خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على ارتفاع الأصول الثابتة مقارنة بالأصول المتداولة.

1-2-2 نسب الهيكلة: تستخدم هذه النسب في قياس مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل احتياجاتها المالية، والجدول التالي يوضح لنا هذه النسب:

جدول رقم 08: نسب هيكلة الأصول والخصوم للمؤسسة محل الدراسة للفترة 2012-2015:

البيان	العلاقة	2012	2013	2014	2015
نسبة الأصول الثابتة	أصول ثابتة / مج الأصول	%53.12	%58.20	%63.16	%63.58
نسبة الأصول المتداولة	أصول متداولة / مج الأصول	%46.88	%41.80	%36.84	%36.42
نسبة الأموال الخاصة	أموال خاصة / مج الخصوم	%34.51	%32.01	%27.48	%24.80
نسبة الديون	مج الديون / مج الخصوم	%81.13	%68	%72.52	%75.20

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الأصول المتداولة في انخفاض مستمر، في المقابل ارتفاع الأصول الثابتة وهذا ما تعرضنا له سابقا، مما يدل على أن المؤسسة تعتمد بدرجة كبيرة على الاستثمار في أصولها الثابتة هذا من جهة، من جهة أخرى نلاحظ أن نسبة الأموال الخاصة في انخفاض مستمر في المقابل ارتفاع الديون، هذا يدل على اعتماد المؤسسة بشكل كبير على الديون في التمويل وهذا قد يؤدي إلى عدم استقلاليتها المالية.

1-2-3 نسب التمويل: وفي الآتي نسب التمويل التي تم اعتمادها:

جدول رقم 09: نسب التمويل للمؤسسة محل الدراسة للفترة 2012-2015

البيان	العلاقة	2012	2013	2014	2015
نسبة التمويل الدائم	أموال دائمة / أصول ثابتة	%126.68	%102.21	%102.40	%98.05
نسبة التمويل الخاص	أموال خاصة / أصول ثابتة	%64.96	%55	%43.50	%39.03
نسبة التمويل الأجنبي	مج الديون / مج الخصوم	%81.13	%68	%72.52	%75.20

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أغلبيتها اكبر من 1 إلا في سنة 2015 فقد كانت تقريبا تساوي الواحد وهذا ما يثبث قدرة الموارد الدائمة للمؤسسة على تمويل أصولها الثابتة، في المقابل نلاحظ أن نسب التمويل الخاص في انخفاض مستمر وهذا راجع إلى الانخفاض المستمر للأموال الخاصة وهذا يدل على عدم قدرة الأموال الخاصة للمؤسسة على تمويل أصولها الثابتة هذا من جهة، من جهة أخرى نلاحظ أن نسبة التمويل الأجنبي مرتفعة وهذا يدل على ارتفاع القروض التي تحصل عليها المؤسسة، وبالتالي فعلى المؤسسة اتخاذ الإجراءات المناسبة من اجل زيادة أموالها الخاصة وتخفيض ديونها.

1-2-4 نسب المديونية: وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 10: نسب المديونية للمؤسسة محل الدراسة للفترة 2012-2015:

البيان	العلاقة	2012	2013	2014	2015
نسبة الاستقلالية المالية	أموال خاصة / مج الخصوم	%34.51	%32	%27.47	%24.79
نسبة قابلية التسديد	مج الديون / مج الأصول	%81.12	%68	%72.52	%75.20
نسبة المديونية العامة	مج الديون / أموال خاصة	%235.11	%212.41	%263.92	%303.26

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسب الاستقلالية المالية في انخفاض مستمر وكلها اقل من 50%، وهذا يشير إلى أن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي بشكل كبير وبالتالي فهي غير مستقل ماليا. فيما يخص نسبة قابلية التسديد فهي تمثل الضمان الذي تقدمه المؤسسة لدائنيها، فنلاحظ بان هذه النسبة تفوق النسبة النموذجية المقدرة بـ 50% خلال فترة الدراسة وهذا يدل على عدم قدرتها على تسديد ديونها. أما بالنسبة لنسبة المديونية العامة فنلاحظ بأنها مرتفعة جدا وهذا يدل على أن المؤسسة قد اعتمدت على الديون بشكل أساسي ومبالغ فيه في التمويل.

1-2-5 نسب المردودية: قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في إطار نشاطها مع الاستمرارية في تحقيق الأرباح، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 11: نسب المردودية للمؤسسة محل الدراسة للفترة 2012-2015:

البيان	العلاقة	2012	2013	2014	2015
المردودية الاقتصادية	EBE / الأصول الاقتصادية	%16.79	%14.20	%14.21	%12.40
المردودية المالية	النتيجة الصافية / أموال خاصة	%10.63	%13.04	%15.69	%9.13

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على القوائم المالية للمؤسسة.

– نسبة المردودية الاقتصادية: نلاحظ أن هذه النسبة في انخفاض مستمر وهذا راجع إلى ارتفاع فائض الإجمالي للاستغلال بنسبة اكبر من ارتفاع الأصول الاقتصادية، وان ارتفاع هذه الأخيرة يعود أساسا إلى ارتفاع ديون المؤسسة.

– نسبة المردودية المالية: نلاحظ من خلال الجدول أن نسب المردودية المالية ارتفعت في السنوات الأولى الثلاث 2012، 2013 و2014 وهذا نتيجة ارتفاع نتيجة السنة الصافية، أما في سنة 2015 فقد انخفضت هذه النسبة بسبب انخفاض نتيجة السنة الصافية بالرغم من ارتفاع الأموال الخاصة.

2- تحليل جدول حسابات النتائج للمؤسسة محل الدراسة: سنقوم في هذا الجزء بتحليل جدول حسابات النتائج خلال الفترة 2012-2015

2-1 نسب النشاط: تستعمل هذه النسب لقياس مدى قدرة المؤسسة ونجاحها في إدارة موجوداتها والتزاماته، والجدول التالي يوضح هذه النسب:

جدول رقم 12: نسب نشاط المؤسسة محل الدراسة للفترة 2012-2015:

البيان	العلاقة	2012	2013	2014	2015
معدل دوران الأصول	**رقم الأعمال / مج الأصول**	%123.40	%110.02	%97.84	%89.81
معدل دوران الأصول الثابتة	**رقم الأعمال / الأصول الثابتة**	%232.30	%189.04	%154.90	%141.26
معدل دوران الأصول المتداولة	**رقم الأعمال / الأصول المتداولة**	%263.21	%263.23	%265.60	%246.58

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على القوائم المالية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول مرتفع وهذا يدل على فعالية أصول المؤسسة في تحقيق الأرباح، بالرغم من أن هذه النسب جميعها في انخفاض مستمر طيلة فترة الدراسة.

2-2 قياس النتائج: والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم 01: تطور نتائج المؤسسة للفترة 2012-2015:

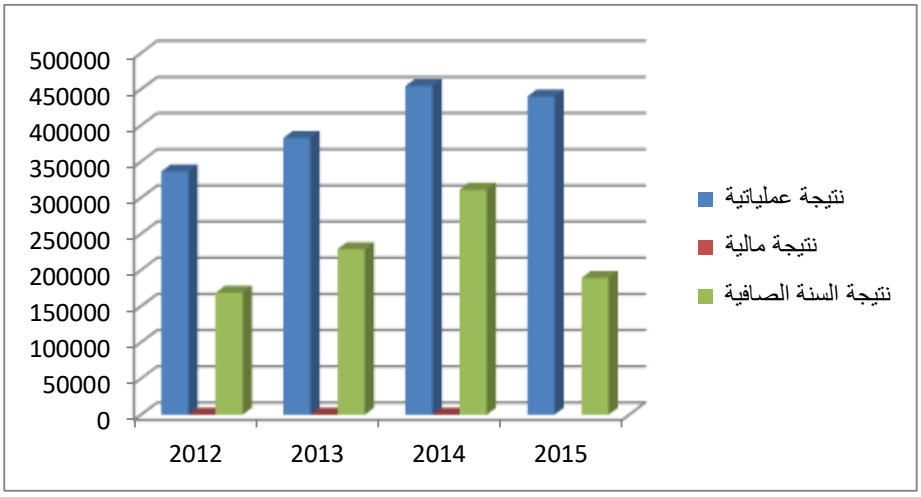

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن النتيجة المالية للمؤسسة سالبة خلال فترات الدراسة أما بالنسبة للنتيجة العملياتية ونتيجة السنة الصافية في تزايد من سنة 2012 إلى سنة 2014، لتنخفض كليهما في سنة 2015 بسبب ارتفاع تكاليف الاستغلال.

3- تحليل جدول تدفقات الخزينة: يوضح هذا الجدول تدفقات الأموال المتأتية من الأنشطة التشغيلية (A)، الأنشطة الاستثمارية (B) والأنشطة التمويلية (C)، ويتم إعداده بطريقتين طريقة مباشرة وطريقة غير مباشرة، وفي الأتي سنقوم بتحليل علاقات التوازن المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة:

الجدول رقم 13: دراسة التوازن المالي للمؤسسة محل الدراسة بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة:

البيان	2012	2013	2014	2015
A-B+C	785844	2491767	3456360	/
A-B	869214	1666219	2200749	/

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ من خلال العلاقة A-B> 0 هذا يعني أن المؤسسة حققت توازن مالي، أي أن المؤسسة تستطيع تمويل أنشطتها الاستثمارية بواسطة أنشطتها الاستغلالية، وبالتالي فهي قادرة على تسديدي ديونها الخارجية.

4- تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة: سنقوم بتحليل تطور الأموال الخاصة للمؤسسة محل الدراسة ومقارنة أرصدتها خلال فترة الدراسة والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم02: يوضح تغير الأموال الخاصة للمؤسسة محل الدراسة للفترة 2012-2015:

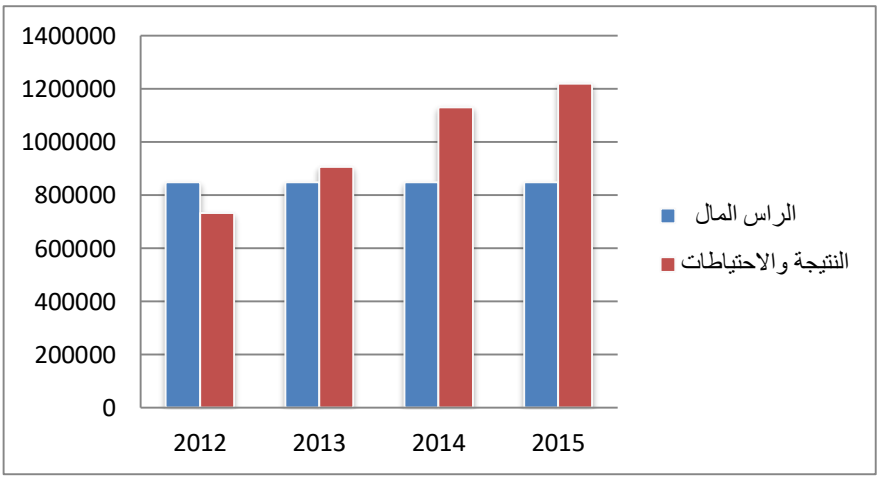

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن رأس المال للمؤسسة محل الدراسة ثابت طيلة فترات الدراسة، أما بالنسبة للاحتياطات والنتيجة فهي في ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة وهذا راجع إلى ارتفاع النتيجة الموجبة التي حققتها المؤسسة محل الدراسة من سنة إلى أخرى، أما في السنة الأخيرة (2015) فقد شهدت ارتفاع في احتياطات المؤسسة قدر ب 1156%، وهذا ما ساهم في ارتفاع الأموال الخاصة للمؤسسة من سنة إلى أخرى.

5- قواعد الإفصاح التي تتبعها مؤسسة رويبة: بما أن المؤسسة محل الدراسة مدرجة في البورصة فهي تقوم بعرض المعلومات والتقارير المالية اللازمة والضرورية لضمان الشفافية، فهي تقوم بعرض تقاريرها المالية سنويا هذه الأخيرة تحتوي على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، قائمة تغيرات الأموال الخاصة إضافة إلى الملاحق بالتفصيل في كل بند من بنود هذه الأخيرة، كما تقوم بتفسير كل المعلومات التي تحتاج إلى التوضيح في الملاحظات الهامشية بالتفصيل والإفصاح عن السياسات المالية المتبعة من اجل إعطاء مصداقية أكثر للمعلومات التي تقوم بعرضها وبالتالي يساعد على الرقابة على الأداء الفعلي للمؤسسة وقياسه.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية التعرض إلى أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، نظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الموضوع، وهذا ما ركز عليه النظام المحاسبي المالي وألزم جميع المؤسسات بتطبيقه من اجل الرفع من جودة القوائم المالية، وجعلها تعكس الأداء الفعلي للمؤسسات نظرا لتأثيرها الكبير على قرارات أصحاب المصالح. من خلال الدراسة التطبيقية فقد توضح أن المؤسسة تلتزم بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي عند إعداد وعرض قوائمها وتقاريرها المالية وتقوم بعرضها من اجل توفير المعلومات الكافية التي تسهل إتخاد قرارات أصحاب المصالح وترشيدها والحكم على وضعيتها المالية، فالمؤسسة محل الدراسة حققت توازن مالي خلال فترة الدراسة، غير أنها إذا استمرت في الاعتماد على التمويل الخارجي فقد تتعرض إلى أخطار مالية وخيمة.

الهوامش:

1- محمود نواف عابد، اثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك والتامين، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جوان 2018، ص: 17.

2- نجم الدين إبراهيم حسن محمد، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرهما في الحد من التعثر المصرفي، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، جامهة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014، ص: 32.

3- عبد الرحمان محمد رشوان، محمد غانم أبو مصطفى، اثر استخدام لغة التقارير (XBRL) كأداة للإفصاح الالكتروني على جودة التقارير المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية (IFRS)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07، جوان 2017، ص: 13.

4- إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية – دراسة مقارنة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 2016، ص: 153.

5- عمارة ياسمينة، خديجة بلحياني، أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير- وحدة المدية- العدد 01، 2018، ص: 05.

6- قسيمة عائشة، عبيرات مقدم، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي – دراسة استبيانيه لعينة من المؤسسات- مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 31، العدد 02، ص: 273.

7- المرجع السابق، ص ص: 374-377.

معايير المحاسبة الدولية كمدخل للإصلاح المحاسبي في الجزائر

International Accounting Standards as an Introduction to accounting Reform in Algeria

منال شبل
جامعة محمد بوضياف المسيلة
manal.chebel@univ-msila.dz

وفاء جبلاحي
جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
wafa.djeblahi@univ-dbkm.dz

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح أثر الإصلاح المحاسبي في الجزائر، ومعرفة مدى مساهمته في تفعيل الممارسات المحاسبية من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر قداستجابت للمستجدات الدولية بتبنيها لنظام محاسبي ومالي جديد يتوافق بدرجة عالية مع معايير المحاسبة الدولية، كون أن هذه الأخيرة لها دور فعال في ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي.

Abstract

This study aims to clarify the impact of accounting reform in Algeria and determine its contribution to the implementation of accounting practices through the adoptionof international accounting standards, the study found that Algeria has responded to international developments by adopting a new accounting and financial system that is highly compatible with international accounting standards,As the latter have an active role in promoting the Algerian accounting system to keep up with and comply with international accounting systems.

Keywords : Accounting reform in Algeria,International accounting standards, Accounting and financial system.

مقدمة:

لقد شهد النظام الدولي عدة تغيرات جذرية شملت مختلف المجالات وخصوصا الاقتصادية منها، حيث تميزت بالانتشار الواسع للعولمة الاقتصادية، واهتزاز معظم الاقتصاديات العالمية بأزمات اقتصادية متتالية عجلت بخلق ظروف اقتصادية جديدة، هذه الأخيرة تتجلى في تطور مستوى تنقل رؤوس الأموال وكذا تزايد القيود والأحكام على حوكمة الشركات نتيجة ترابط الأسواق المالية وتوجهها نحو العالمية في التداول، كل هذا أدى إلى ضرورة توفير معلومات مالية قابلة للفهم والمقارنة على المستوى الدولي، إلا أن الاختلافات بين النظم والممارسات المحاسبية بين الدول حال دون تحقيق ذلك، ومن أجل هذا انصب الاهتمام حول محاولة التنسيق والتوفيق بين النظم والممارسات المحاسبية المختلفة اعتمادا على مرجع محاسبي يحظى بالقبول العام، وقد كانت هناك جهود كبيرة بغية إرساء أسس دولية لمهن المحاسبة، تمخض عنها ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية التي تهدف إلى توحيد المبادئ والقواعد المحاسبية على مستوى العالم.

وبهذا انطلقت العديد من المحاولات الرائدة بغية تعميم استخدام المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، والجزائر كغيرها من الدول التي سلكت هذا المسار، وذلك بانتهاجها سياسة إصلاح جذري لنظامها المحاسبي. وكان ذلك عن طريق سعي السلطات الجزائرية إلى تبني نظام جديد للمحاسبة يتميز بالمرونة ويعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية المحلية ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، وفي سنة 2001 بدأت عملية الإصلاح المحاسبي لتنتهي بإصدار النظام المحاسبي المالي (SCF) والذي بدأ حيز التنفيذ ابتدءا من 2010/01/01.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل استطاعت معايير المحاسبة الدولية أن تساهم في تفعيل الممارسة المحاسبية في الجزائر؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تم التطرق في هذا البحث إلى النقاط التالية:

- ✓ التوحيد المحاسبي؛
- ✓ المعايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ الاصلاح المحاسبي؛
- ✓ أهمية الإصلاح المحاسبي في الجزائر من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية.

1- التوحيد المحاسبي

أصبح التوحيد المحاسبي من الوظائف الأساسية التي تميز عالم الاقتصاد والأعمال اليوم، نتيجة الاستشعار الكبير بدور وأهمية المعايير المحاسبية والاهتمام المتزايد بها في العديد من الدول التي تعرف فيها الممارسة المحاسبية تقدما وتطورا، من خلال الحضور القوي للهيئات والمجموعات المهتمة باستحداث المعايير المحاسبية، والسهر على ضمان الالتزام بها وحسن تطبيقها. وعليه فإن توحيد المحاسبة يعني تطبيق لغة موحدة (مصطلحات، قواعد...) بهدف تسهيل الاتصال بين مختلف الأطراف الفاعلة في الحياة الاقتصادية والمهتمين بالمحاسبة.[1]

كما تناول:[2](Rousse) تعريف التوحيد المحاسبي" التوحيد المحاسبي عبارة عن نظام موحد للتنظيم موجه لمجموع محاسبات المؤسسات المنتجة في الأمة، أو مجموعة من الأمة مهما كان القطاع الذي تنتمي إليه:

- القطاع الأساسي للفلاحة، تربية المواشي، الصيد أو الاستغلال المنجمي.
- القطاع الثاني للصناعات التحويلية.
- القطاع الثالث للتجارة الخارجية.

يعتبر التوحيد، التبسيط، والتمييز من الأهداف المنوطة بعملية التوحيد، إذ يمثل توحيد الطرق المحاسبية للوصول إلى توافق في القوائم المالية، الوظيفة الأساسية للتوحيد، والتي ترتكز حول: [3]

- توحيد السياق المحاسبي الذي يمثل سلسلة الإنتاج التي تبدأ من مستندات ووثائق الإثبات وتنتهي إلى القوائم الختامية، ويهدف التوحيد في هذه المرحلة، إلى الرفع من إنتاجية المصالح المحاسبية، من خلال إتباع معايير تتحرى الدقة.
- توحيد المنتج المحاسبي الذي يمثل أساسا القوائم المالية الختامية التي تحمل الإجابة عن احتياجات مختلف الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية، إن عدم تجانس هذه الفئة وإمكانية تضارب مصالحها هو الداعي لتوحيد هذه القوائم، حتى تتم الإجابة على أكبر قدر ممكن من احتياجاتهم.

2- المعايير المحاسبية الدولية

2-1- تعريف معايير المحاسبة الدولية

إن الحديثعن المعايير المحاسبية الدولية يجعلنا نقف على مفهوم المعيار التي تعتبر ترجمة لكلمة standardوتعني القاعدة، وقد عرفت لجنة القواعد الدولية القاعدة المحاسبية بأنها "عبارة عن قواعد إرشادية

يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهام حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبدا، كما أنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا عاما وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية."[4]

ويقصد بالمعيار المحاسبي مجموعة قواعد وطرق لتحديد وقياس أعلى أداء محاسبي ممكن بهدف إعداد، عرض وإعداد بيانات مالية صحيحة وعادلة يعتمد عليها.[5] كما يعرف بأنه "عبارة عن قواعد قرار عامة تشتق من كلا الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة والذي يوجه تطور الأساليب المحاسبية."[6]

وتعرف معايير المحاسبة الدولية على أنها عبارة على مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية، يعتمد عليها المحاسب في القيام بأعماله المتمثلة في القياس والإفصاح على المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمؤسسة.[7]

كما يمكن تعريف المعايير المحاسبة الدولية بأنها "كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية، أي أنها كل ما من شأنه أن يشكل دليلا أو مرجعا سواء كانت نصوص تشريعية أو تنظيمية أو توصيات، صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم الميدان المحاسبي، بالإضافة إلى أنها تعد معايير محاسبية كذلك كل ما تم استحداثه من قبل المؤسسات من الممارسات المحاسبية التي لاقت انتشارا نتيجة تكرار استعمالها، كما أن مفهومها يعني جميع القواعد التي تلتزم بتطبيقها المؤسسات لأجل إعداد قوائمها المالية.[8]

2-2- أهمية المعايير المحاسبية الدولية

تكمن أهمية معايير المحاسبة الدولية في: [9]

- التخطيط والمتابعة على المستوى الوطني: ذلك أن تجميع البيانات المالية بالقوائم المالية للمؤسسات المعدة بناء على قواعد وطرق محاسبية مختلفة عن بعضها، يؤدي إلى أن تكون البيانات الوطنية غير صحيحة ولا تعبر عن الواقع؛
- عدالة البيانات المالية والاعتماد عليها، فتبني المعايير المحاسبية تتسم بالعدالة من شأنه أن يجعل البيانات المعروضة بالقوائم المالية عادلة ودقيقة يعتمد عليها في اتخاذ القرارات؛
- تدعيم المستثمرين بالمعلومات المالية ذات النوعية والشفافية العاليتين؛

- تسهيل بيع وشراء المؤسسات واندماجها: إن إعداد القوائم المالية للمؤسسات باستخدام معايير موحدة ومتفق عليها بين المحاسبين مع الإفصاح عنها يساعد كثيرا في عملية شراء وبيع المؤسسات التجارية والصناعية وكذلك عملية الاندماج؛
- زيادة نشاط بورصة الأوراق المالية: كلما كانت البيانات الواردة في القوائم المالية معدة وفق معايير محاسبية متفق عليها، ويتم استخدامها بشكل موحد، كلما كانت عملية مقارنة البيانات سهلة وميسرة، وهو ما يسهل عملية اتخاذ القرار في شراء أو بيع أسهم المؤسسات أو بزيادة كفاءة أدائها.

3- الإصلاح المحاسبي في الجزائر

يعتبر الإصلاح الأخير المتعلق بتبني النظام المحاسبي المالي، كرد فعل من طرف المشرع الجزائري في إحداث نقلة نوعية فيما يخص الإصلاحات المحاسبية التي تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي يسمح للمؤسسات الجزائرية بصفة خاصة في الاندماج مع الاقتصاد العالمي من خلال الاستثمار خارج الجزائر، وبصفة عامة من خلال تسهيل استثمار المؤسسات الأجنبية داخل الجزائر.

3-1- دوافع الإصلاح المحاسبي

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 انطلقت ورشة الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والتي مولت من طرف البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت على عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي نسخة 35-75 إلى نظام محاسبي جديد يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة وطموحات المتعاملين الاقتصاديين الجدد وقد مرت هذه العملية بثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع قارنته بالمعايير المحاسبية الدولية.
- المرحلة الثانية: دراسة مشروع استحداث مخطط محاسبي جديد.
- المرحلة الثالثة: إقرار وضع نظام محاسبي جديد.

وفي نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث اختيارات تطوير ممكنة:

الخيار الأول: الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني- الاقتصادي في الجزائر، والذي بقى ثابتا منذ صدور قانون توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية سنة 1988.

هذا الاختيار اتخذ حسب قرار صدر في سنة 1999 من طرف السلطات العمومية من قبل المرسوم الوزاري رقم 42 في أكتوبر 1999 والمتمثل في تكييف المخطط المحاسبي مع نشاطات المؤسسات القابضة والحسابات الموحدة للمجموعة، وكانت النتيجة ظهور تسميات ومصطلحات جديدة لا تتماشى مع الإطار التصوري المحاسبي المعمول به. أما بالنسبة للمهنيين والخبراء المحاسبين خاصة، فقد وجدوا صعوبة في التكيف مع هذا الإطار التصوري المحاسبي المختلف والغريب عن المخطط المحاسبي الوطني.

الخيار الثاني: تمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB، ومع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبين مختلفين ويعطيان نظاما معقدا، وبالتالي يمكن أن يكون مصدرا للتناقض والاختلاف.

الخيار الثالث: بالنسبة لهذا الخيار، فهو يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطار تصويري محاسبي واعتماد مبادئ وقواعد باعتبار المعايير الدولية للمحاسبة.

اعتمد الخيار الأخير من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001 بحيث تم اختيار طبيعة المحاسبة المرجعية المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS.[10]

يعتبر قانون رقم 35-75 الصادر في تاريخ 29 أفريل 1975 الذي يحمل تطبيق النظام المحاسبي الوطني السابق، غير مواكب للتطورات الاقتصادية التي تطمح إليها الجزائر حاليا، خاصة فيما يتعلق بالاندماج الاقتصادي مع العالم الخارجي، وعليه يمكن حصر أهم الأسباب التي أدت بالجزائر إلى التوجه نحو الإصلاح المحاسبي من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية في إطار النظام المحاسبي المالي فيما يلي: [11]

- ✓ أسباب خارجية.
- ✓ أسباب داخلية.

❖ **الأسباب الخارجية:**

- يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- ظهرت في عدة بلدان احتياجات إضافية في التمويل من القطاع الخاص وذلك بعد ما تحولت مهمة الدولة، من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه؛
- عند البحث عن موارد مالية جديدة، أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية؛

- يتطلب تطور المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية؛
- يشترط عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية، الامتثال بالمعايير المحاسبية الدولية؛
- يستلزم التفتح الاقتصادي، استعمال معلومات صحيحة، وموثقة، وموحدة ومعدة وفق معايير محاسبية دولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة الجنسيات.

❖ **الأسباب الداخلية**

- تحول دور الدولة، في الميدان الاقتصادي والتجاري، من طرف فعال إلى دور منظم؛
- أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى والتوجه الاقتصادي الحالي للبلاد؛
- يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية، وتم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة؛
- أصبحت النظرة القانونية، في المخطط المحاسبي الوطني، تطغى على النظرة الاقتصادية؛
- بحثا على أكثر ضمانات عند وقوعها المحتمل في الإفلاس، أصبحت المؤسسات عبر المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ " الحيطة والحذر" بصفة مبالغ فيها عوضا لمبدأ "الصورة الوفية"؛
- يفتقر نظام 1975 للإطار المفاهيمي الذي من شأنه أن يقلل من البدائل المقدمة من طرف المهنيين عند تقديمهم لحلول تخص نفس الإشكالية أو التساؤل.

3-2- أهداف الإصلاح المحاسبي

يتضح من خلال أسباب التي دفعت الجزائر إلى تبني خيار الإصلاح المحاسبي، أنها كانت تهدف من وراء ذلك:[12]

- تحديث وترقية النظام المحاسبي الجزائري بما يتوافق ومتطلبات التوجه الاقتصادي الجزائري نحو الاقتصاد المعاصر؛
- الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي لطبيعة الاحتكاك الاقتصادي المتواصل معها؛

- العمل على ترقية سير المعاملات المالية المحاسبية وفق المعايير الدولية مما يمكن المؤسسات الجزائرية من الاستفادة من مزايا هذا النظام؛
- تسهيل التعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ونظيرتها الأجنبية.

4- أهمية الإصلاح المحاسبي في الجزائر من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية

في الوقت الحالي المعايير المحاسبية الدولية ليست رفاهية يمكن الاستعانة بها أو الاستغناء عنها تبعا للظروف وإن ضرورتها تنبع بالدرجة الأولى من أهميتها في تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية قبل الأجنبية على الوجه لمنطقة معينة دون الأخرى، هذه الأهمية تتعاظم أكثر في ضوء التنافس العالمي على اجتذاب رؤوس الأموال المحدودة نوعا ما وفي زمن غابت فيه الحدود الجغرافية، فقد أخذت المعايير المحاسبية الدولية تغزو جل الدول التي لديها معايير محاسبية محلية وهذا بهدف الوصول إلى عالم يطبق معايير محاسبية متماثلة في الأمور والأنشطة المحاسبية كافة، وبالتالي توحيد قاعدة المقارنة بين المعلومات من قبل المستخدمين.[13]

وتكمن الأهمية الأساسية في تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال إصلاح النظام المحاسبي الجزائري وتطبيق النظام المحاسبي المالي في النقاط التالية:[14]

- إنشاء بيئة محاسبية مقبولة قبولا دوليا؛
- تشجيع استقطاب الاستثمار الأجنبي؛
- الوفاء بالاحتياجات المعبر عنها من مستخدمي مخرجات الأنظمة المحاسبية وطنيا ودوليا؛
- توافق النظام المحاسبي الجزائري مع ما ذهب إليه مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- شفافية المعلومات؛
- الإفصاح الفعال في ظل المرجعية الدولية؛
- توافق القوائم المالية للمؤسسات الوطنية مع الأجنبية؛
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- إعطاء معلومات مالية ملائمة أكثر لتشجيع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- توفر ترقية للتعليم المحاسبي والتسيير ترتكز على قواعد مشتركة؛
- تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛

- يتوافق النظام الجديد كلية مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

تعد الجزائر من الدول التي قامت بإجراء إصلاحات جذرية على المخطط المحاسبي المعتمد منذ 1975، بجعله نظاما مرنا يستجيب للتحولات الاقتصادية الراهنة والتغيرات الحادثة، ويعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، عبر تكييف النظام المحاسبي المالي مع أسس وقواعد معايير المحاسبة الدولية ، ولقد كان الإصلاح المحاسبي في الجزائر حتمية أملتها التطورات الاقتصادية على الصعيد المحلي والدولي وهذا راجع لجملة من العوامل والأسباب التي أدت إلى تبني الدولة الجزائرية لنظام محاسبي مالي جديد يعوض المخطط المحاسبي الذي كان ينظم وظيفة ومهنة المحاسبة في بلادنا، ومن بين هذه العوامل بروز التكتلات الاقتصادية وتعاظم دورها في الاقتصاد العالمي، في إطار ما يعرف بظاهرة العولمة ما يستدعي وجود معلومات مالية موثوقة ولا يتحقق هذا إلا من خلال توافق المعلومات الصادرة عن هذه المؤسسات ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، وكذلك السعي نحو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة باستكمال خطواتها في هذا السبيل، ما يحتم عليها تبني كل ما تراه هذه الأخيرة لازما من أجر تحرير المبادلات التجارية ورفع العراقيل الجمركية وتوحيد لغة الاتصال وتدفق المعلومات والتي من بين أهمها المعلومات المحاسبية والمالية .بالإضافة توسع نصيب الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في الجزائر، وعدم فعالية تطبيق قواعد المخطط المحاسبي الوطني نتيجة التذبذب الكبير الذي ميز سياسة الإفصاح عن المعلومات في هذه المؤسسات، والتي كانت في (PCN)غالبها مضللة نتيجة لعدة اعتبارات أهمها انعكاس فشل السياسات الاقتصادية المتبناة في الجزائر.

الخاتمة

لاقت المعايير المحاسبية الدولي قبولا دوليا واسعا، إذ اتجهت العديد من الاقتصاديات والدول نحو تبنيها وذلك بإصلاح نظامها المحاسبي، والجزائر كغيرها من الدول التي سلكت هذا المسار انتهجت سياسة إصلاح جذري لنظامها المحاسبي من خلال تطبيقها لنظام محاسبي جديد "النظام المحاسبي المالي" ، فمنذ بداية الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت الجزائر بالإعداد لنظام محاسبي جديد يتماشى والتطورات التي حدثت على الاقتصاد الوطني متبنيا في ذلك مفهوم المحاسبة المالية التي توفر المعطيات اللازمة للتحليل، فتبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي يعتبر خطوة هامة لتحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجيهات معايير المحاسبة الدولية، كما أن تغيير المرجع المحاسبي في الجزائر يمكن من إعطاء الفرصة للمؤسسات بإعادة النظر في تنظيم إنتاج المعلومات المالية وإعادة تقويم ممارساتها المحاسبية.

قائمة المراجع

[1]– مداني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص63.

[2]– لخضر علاوي، **معايير المحاسبة الدولية**، دار النشر الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2012، ص18.

[3]– مداني بن بلغيث، **إشكالية التوحيد المحاسبي، تجربة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 2002/01، الجزائر، ص54.

[4]– خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية**، إثراء للنشر، الأردن، 2008، ص29.

[5]– دربوش محمد الطاهر، بن طاهر حسين، **البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل تطبيق معايير المحاسبية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 2014/12، ص73.

[6] - Belkaoui , Ahmed, **accounting theory**, Harcourt BraceJovanofich , 1991, p102.

[7]– محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، اتراك للطباعة والنشر،القاهرة، الطبعة الأولى،ص 58.

[8]–علاء بوقفة، **الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعل الممارسة المحاسبية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر ، 2011، ص59.

[9]– علاء بوقفة، **مرجع سابق**، ص61.

[10]– لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية**، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص ص11،10.

[11]– جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد**، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص10–11.

[12]– براق محمد وقمان عمر، **أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى دولي يومي 29–30 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص04.

[13]–جودي محمد رمزي، **إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد2009/6، ص71.

[14]– لخضر بن أحمد، **الممارسة المحاسبية في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة دفاتر اقتصادية، عدد5، ص188.

مشاكل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)
دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية برج بوعريريج

The problems of application the Financial Accounting System (FCS) in Small and Medium Enterprises (SMEs) - Field study for a group of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Bordj Bou Arreridj

نور الهدى بهلولي
مخبر دراسات اقتصادية للمناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
Nourelhouda.bahlouli@univ-bba.dz

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المشاكل المحاسبية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) ،حيث تم التطرق إلى عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(PME) وكذا تم عرض أهداف ومزايا النظام المحاسبي المالي(SCF) ،ولتحقيق هدف الدراسة تم توزيع استبيان على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعريريج.

بعد تحليل نتائج الاستبيان الموزع تم الوصول إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) تواجه صعوبات في النظام المحاسبي المالي (SCF)،حيث تجد صعوبة في إدراج وتصنيف بعض عناصر القوائم المالية، وكذا في تقييم تلك العناصر وإعادة تقييمها سنويا.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)، النظام المحاسبي المالي (SCF)، عناصر القوائم المالية.

Abstract

This study aimed to identify the problems of application the Financial Accounting System (FCS) in Small and Medium Enterprises (SMEs), where focused on the definition and characteristics of Small and Medium Enterprises (SMEs) and its importance, and it focused The objectives and advantages of the Financial Accounting System (SCF).

To reach the objective of this study, a questionnaire was distributed to a group of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Bordj Bou Arreridj, after analyzing the results, it was found that Small and Medium Enterprises (SMEs) encountered difficulties in applying the Financial Accounting System (SCF) in the classification and valuation of the various elements of the financial statements.

Keywords : Small and Medium Enterprises (SMEs), Financial Accounting System (SCF), elements of the financial statements.

- **تمهيد:**

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد، حيث أنها تعتبر أحد الركائز الأساسية للنهوض بشتى القطاعات في النظم الاقتصادية، وهذا بسبب دورها الكبير في خلق القيمة المضافة في الإنتاج وتلبية العديد من الاحتياجات في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، كما وأن هذا النوع من المؤسسات في تزايد مستمر حتى أصبحت تشكل غالبية المؤسسات في أي دولة في العالم ككل، وبالنظر إلى هذه الأهمية فقد توجب على الباحثين والمسيرين محاولة ايجاد أفضل طرق للتسيير الحسن لهذه المؤسسات ومحاولة حمايتها من الافلاس أو تغيير النشاط، وذلك بإلزامها توفير المعلومات المالية الضرورية عن طريق الافصاح وعرض التقارير المالية من أجل اعطاء صورة صادقة وشفافة عن وضعيتها، ومن هذه الطرق تطبيق مبادئ المحاسبة بشكل سليم يتوافق مع طبيعة هذه المؤسسات وتقديم تقارير محاسبية مالية تعكس الوقائع والاحداث المالية التي تقوم بها المؤسسات، وفي الجزائر تخضع الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) للنظام المحاسبي المالي (SCF) والذي جاء في سنة 2007 وطبق في سنة 2010 كشكل من اشكال مسايرة المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، بحيث تسعى هذه المعاييرإلىتحسينوعية التقييم والتسجيل المحاسبي وكذا الافصاح المالي وذلك لتلبيةاحتياجاتمستخدمي التقاريرالماليةالخاصةبالمؤسسات.

- **إشكالية الدراسة:**

الإصلاح المحاسبي الذي شرعت به الجزائر من خلال إصدار النظام المحاسبي المالي (SCF) اعتمد على المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والتي تلائم بشكل خاص المؤسسات الكبرى والمؤسسات المدرجة في الأسواق المالية، لذا فالسؤال الذي تسعى هذه الدراسة الإجابة عليه هو:

ما مدى إمكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)؟

- **فرضية الدراسة:**

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية:

"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) تواجه صعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)"

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي للوقوف مشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) من تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، كما تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ✓ التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) وخصائصها؛
- ✓ إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) بالنسبة للاقتصاد والمجتمع؛

- ✓ تحديد أهداف ومزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)؛
- ✓ تحديد الصعوبات التي توجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) في تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

- **أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية هذه الدراسة في اهتمامها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تشكل نسبة كبيرة من عدد كل المؤسسات وكذا دورها في تنمية الاقتصاد وخدمة المجتمع، كما أن أهمية هذه الدراسة تتمثل في اهتمامها بالجانب المحاسبي بهذه المؤسسات حيث أن محاسبتها تخضع كباقي للمؤسسات للنظام المحاسبي المالي (SCF)، ويكمن جوهر أهمية هذه الدراسة في تركيزها على الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات عند تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

- **منهجية الدراسة:**

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في المحور الأول والثاني من خلال التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(PME)، خصائصها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تحليل أهداف النظام المحاسبي المالي(SCF) ومزايا تطبيقه، أما بالنسبة للمحور الثالث تم الاعتماد على المنهج الاستقصائي في تحديد صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) من خلال توزيع استبيان على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية برج بوعريريج ومن ثم تحليله ومناقشة نتائجه، وأخيرا تم ضبط النتائج والتوصيات المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

1- المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)

إن الاهتمام المتزايد في الآونة الأخيرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي وكذاالوطني من خلال السعي لدعمها وترقيتها، وهذا الاهتمام المتزايد ما هو إلا دليل على أهمية هذه المؤسسات ودورها الهام في دعم الاقتصاد لأي بلد حيث رافقه اهتمام آخر متزايد بالأسس والقواعد المحاسبية التي تتبعها هذه المؤسسات.

1- 1- تعريف مؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه الأطراف والجهات المهتمة بشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع إلى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد هذه المؤسسة، حيث اختلفت من بلد لآخر من حيث مستويات النمو والتكنلوجيا المستخدمة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والمحيط الذي تعمل ضمنه هذه المؤسسة.

- **تعريف الاتحاد الأوروبي:** يعرف الاتحاد الأوروبي ممثلا في اللجنة الأوروبية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني، تمارس نشاطا اقتصاديا، تشغل على الأكثر 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون يورو، أو مجموع ميزانيتها 47 مليون يورو[1].
- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة هذه المؤسسات، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي "ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد اعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين لتحديد تعريف أكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي:
  - مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية؛
  - مؤسسات التجارة بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية؛
  - المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل"[2].
- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:** يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يحتوي على المواد 5، 8 و9 وفيما يلي التعاريف المختلفة المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[3]

- **المادة 5:** تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو خدمات:
  - تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا؛
  - لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دج، أو لا يتجاوز مجموعة حصيلتها السنوية مليار (1) دج؛
- **المادة 8:** تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) عاملا إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دج إلى أربعة (4) ملايير دج، أو مجموع حصيلتها السنوية مائتي(200) دج مليون إلى مليار (1) دج؛
- **المادة 9:** تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دج، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) دج.

1-2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعامة والركيزة الأساسية لكثير من اقتصاديات البلدان النامية وأداة للبناء الاقتصادي، وأن هذا الدور الهام الذي تلعبه استمدته من الخصائص التي تميزها عن باقي المشاريع الأخرى، ويمكن إيجاز أهم تلك الخصائص فيما يلي: [4]

- **الطابع الشخصي لخدمة العميل:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقلة العاملين فيها وكذا محلية النشاط، هذا يخلق نوع من الألفة والمحبة والعلاقات الوطيدة مع العملاء، فصاحب المؤسسة يعرف العملاء بأسمائهم ويعرف حتى ظروفهم الخاصة وعادة قبل الحديث عن الأعمال يتم التطرق إلى الأمور الشخصية وغيرها من الأحاديث خارج إطار العمل والمصالح، وهذا ما يخلق نوع من الخصوصية بين صاحب المؤسسة والعميل، مما يؤدي إلى تقديم المنتوج في جو من الصداقة بجعل من الصعب على العملاء، تغيير التعامل معه لاعتبارات ذاتية وهذا ما لا نجده في المؤسسات الكبيرة؛
- **الضآلة النسبية لرأس المال:** إن حجم رأس المال المستثمر في هذه المؤسسات منخفض قياسا بالمؤسسات الكبيرة، مما يسهل عملية التمويل خصوصا على المستثمرين الذين يمتلكون مدخرات مالية قليلة أو متوسطة ويرغبون في الإشراف المباشر على استثماراتهم دون اللجوء إلى المشاركة مع الآخرين، وهذا يعني أن محدودية التمويل ملازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمحدودية قد ا رت صاحب أو مالك المؤسسة؛
- **مرونة الإدارة:** إن الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدر عال من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل وظروفه والتكيف معها بسرعة فائقة، ويعود ذلك إلى الطابع غير رسمي للتعامل بين العملاء والعاملين وصاحب المؤسسة، وتميزها ببساطة الهيكل التنظيمي ومركزية اتخاذ القرارات وعدم وجود لوائح جامدة تعرقل اتخاذ هذه القرارات فالأمر كله متروك بصورة أساسية لصاحب المؤسسة وخبرته في تقدير المواقف ومعالجتها؛
- **الفعالية والكفاءة:** تتجلى فعالية وكفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكيها وإشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل كبير؛
- **سهولة التأسيس:** تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة رأس المال الضروري لتأسيسها وتشغيلها ومحدودية القروض المطلوبة، وذلك بالنظر لاعتمادها بالدرجة الأولى على الأموال أصحابها الذين يكونون في العادة من صغار المدخرين، كما تتميز ببساطة إجراءات إنشاءها وانخفاض نفقات تأسيسها ونفقاتها الإدارية بالنظر لسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي الذي يجمع في غالب الأحيان بين الإدارة والتشغيل؛
- **الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل:** تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مركزا هاما لتعبئة المدخرات المحلية، ذلك أن هذا النوع من المؤسسات يعتمد بصورة خاصة على الأموال الخاصة " الفرد،

الأسرة، الأصدقاء..."، ومن ثم فهي أداة فعالة لتنمية المدخرات الصغيرة وتحويلها إلى مجالات استثمارية تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1-3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، حيث أن تعداد هذه المؤسسات يعد مؤشرا على الدور الكبير الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى الجوانب الأخرى كالتشغيل ومساهمتها في كل من القيمة المضافة والناتج المحلي، كما أن لهذه المؤسسات أهمية بالغة من الناحية الاجتماعية، وفيما يلي الأهمية من الجانب الاقتصادي وأخرى من الجانب الاجتماعي لهذه المؤسسات:

- **الأهمية الاقتصادية:** تتبع الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الأدوار الاقتصادية التي تقوم بها على المستويات التالية:[5]

- **توفير مناصب الشغل:** أصبح مشكل البطالة من بين أكبر المشاكل في الدول النامية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، وأخذ حيزا كبيرا من أفكار اهتمامات الاقتصادين والسياسيين وبرامجهم الهادفة إلى القضاء على هذا المشكل وإيجاد طرق لعلاجه، إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بديلا يساعد في القضاء على مشكلة البطالة حيث أنها تتيح العديد من فرص العمل وتستقطب عدد لابأس به من طالبيه ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين، وتمنع تدفق الافراد سعيا وراء فرص أفضل للعمل حيث تقام في تجمعات السكنية والقرى والمدن الصغيرة التي تكثر فيها نسب البطالة؛
- **توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة، حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات، فهي تعتبر كمؤسسات مغذية للمؤسسات الاقتصادية العملاقة، ولا يمكن أن تحدث منافسة كبيرة بينهما نظرا لتعاون والدور التكاملي بينهما؛
- **تحقيق التطور الاقتصادي:** يشهد الاقتصاد العالمي ظهور مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي المؤسس على التكنولوجيات الجديدة مثل قطاع المعلومات، الاتصالات، قطاع التكنولوجيا لحيوية، علوم الحياة... إلخ، وهذه الاقتطاعات هي سمة للاقتصاد الجديد وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركا لهذا النمو الاقتصادي نظرا لإعطائها أهمية القصوى لتكنولوجيا المستقبل والاهتمام بها وجعلها في دائرة تخصصها وسر نجاحها، وبذلك فهي تساهم بشكل واضح في تحقيق التطور الاقتصادي؛
- **تعبئة الموارد المالية:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية وزيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية بدلا من تجميده

واخراجه من الدورة الاقتصادية في شكل اكتناز، ومثال ذلك قيام المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة بين أفراد العائلة والأصدقاء معتمدين في تمويلها على مدخراتهم الخاصة.

- **الأهمية الاجتماعية:** وتكمن الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[6]

- **المساهمة في التوزيع العادل للدخل:** في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتقارب في الحجم، والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة، وهذ في نمط في توزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة والتي لا تعمل في ظروف تنافسية؛
- **التخفيف من المشكلات الاجتماعية:** ويتم من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره لذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا وبذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الاحساس بالتآزر والتآخي بصرف عن الدين واللون والجنس، إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة والتهميش، والفراغ وما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة، عن طريق منحهم مناصب عمل تؤمن لهم استقرار النفسي والمادي؛
- **خدمة المجتمع:** تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة جليلة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانياته وزيادة قدراته الاستهلاكية وتحسين مستوى معيشته وتحسين مستوى الرفاهية وتعزيز العلاقات الاجتماعية، وأيضا تساهم هذه الأخيرة في خدمة الحي وتجميل المنطقة إضافة إلى العائد الاقتصادي المتحقق وهذا ما يزيد درجة الولاء لهذه المؤسسات من قبل المجتمع المحلي.

2- المحور الثاني: تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)

إن تغير التوجه الاقتصادي للجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق ألزم عليها إعادة النظر في المخطط المحاسبي الوطني بعد إثبات فشله في التماشي مع المعطيات الجديدة، فتبنت النظام المحاسبي المالي والذي يعتبر تطورا حقيقيا في المجال المحاسبي ونقلة نوعية نحو عصرنة الوظيفة المحاسبية.

2-1- التعريف بالنظام المحاسبي المالي:

إنالظروف الاقتصاديةالجديدة في الجزائر من خوصصة الشركات و فتح المجال للاستثمار الأجنبي وبشكل خاص دخول الجزائر في الشراكة الأوربية وجدت حتمية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني، وبداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية هذه الإصلاحات والتي مُولت من طرف البنك الدولي،وأوكلت للعديد من الخبراء الفرنسيين و المجلس الوطني للمحاسبة، حيث لما وضع هذا الأخير أمام مجموعة من الخيارات حول الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني مع بعض الإصلاحات التي تتماشى مع تغيرات المحيط أو استبدال هذا المخطط بنسخة جديدة تتوافق مع المعايير المحاسبيةالدولية قرر تبني الخيار الذي يعتمد على انجاز مخطط محاسبي جديد يتوافق مع المعايير المحاسبيةالدولية[vii].

فصدر النظام المحاسبي المالي في 25 نوفمبر 2007 بموجب القانون 07-11 لتنظيم مهنة المحاسبة المالية في الجزائر حيث عرف المحاسبة المالية في المادة03 بأنها:" نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية الماليةوممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[viii]، وألزم بتطبيق أحكام هذا القانون في المادة 04 منه على كل من:[ix]

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

إنالنظام المحاسبي المالي جاء مخالفا نوعا ما للمخطط المحاسبي الوطني حيث أنه يتكون من قسمين رئيسيين:

- الإطار التصوري والمعايير المحاسبية؛
- مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

وحتى هذه المدونة شهدت عدة تغيرات، فبعدما كانت مصنفة في ثمان مجموعات أصبحت تصنف إلى سبع مجموعات كتالي:[x]

- المجموعة الأولـى: حسابات رؤوس الأموال؛

- المجموعة الثانيـة: حسابات الأصول غير الجارية؛
- المجموعة الثالثـة: حسابات المخزون والمنتوجات قيد التنفيذ؛
- المجموعة الرابعـة: حسابات الغير ؛
- المجموعة الخامسـة: حسابات المالية؛
- المجموعة السادسـة: حسابات الأعباء ؛
- المجموعة السابعـة: حسابات النواتج.

2-2- أهداف النظام المحاسبي المالي:

لقد وُضع النظام المحاسبي المالي كبديل للمخطط المحاسبي الوطني بعد عجز هذا الأخير علىالتكيف مع البيئة الاقتصادية، هناك العديد من الأهداف المرجو تحقيقها من خلال تطبيق هذا النظام الجديد، أهمها:[xi]

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبيةالدولية؛
- جعل القوائم المحاسبيةوالمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- العمل على تحقيق الشفافية في عرض المعلومات والتي تسمح بمراقبة الحسابات؛
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية الماليةوالأداء وتغيرات الوضعيةالمالية عن المؤسسة؛
- قابلية مقارنة أداء المؤسسة عبر الفترات المختلفة وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين؛
- النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبيةوإعداد القوائمالماليةوعرض وثائقالتسيير حسب النشاط.

2-3- مزايا النظام المحاسبي المالي:

تتمثل المزايا التي يوفرها تطبيق النظام المحاسبي المالي بالجزائر في العناصر التالية:[xii]

- يؤدي إلى اقتصاد الجهد، الزمن والتكلفة في عملية الإصلاح المحاسبي بالاعتماد على معايير محاسبية معترف بها دوليا؛
- النظام المحاسبي المالي متوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية وبالتالي فهو قريب من التطبيقات المحاسبية العالمية المتطورة، ومتكيف مع الاقتصاد الحديث بإنتاجه لمعلومة مالية ذات جودة، ويؤدي ذلك إلى تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة المحاسبية العالمية من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ موحدة أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر؛
- النظام المحاسبي المالي الجديد يأتي لسد الثغرات بوضع أدوات ملائمة لجمع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للقانون التجاري الجزائري، تلك الأدوات معتمدة دوليا

وستفضح كل المخالفات والاختلاسات ومحاولات الفساد، من خلال تشديد الرقابة على حسابات المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري؛

- يُعرف النظام المحاسبي المالي بوضوح قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم بما يسهل من عملية التحقق من الحسابات ومراقبتها، كما يحتوي على إطار تصوري يتضمن المبادئ والفرضيات والاتفاقيات، وعلى قواعد واضحة تتضمن المزيد من التناسق وتقلل من عدم الفهم كما كان عليه المخطط الوطني للمحاسبة؛
- يؤدي إلى ترقية التعليم المحاسبي في المدارس والجامعات وكذلك التسيير في المؤسسات بالارتكاز على قواعد محاسبية متشابهة دوليا ويؤدي بالتالي إلىتأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر للعمل في الأسواق الدولية؛
- يُعزز النظام المحاسبي المالي من مسار اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي بعد توفيق المحاسبة في الجزائر مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية بما يتماشى مع التحولات التي أصبحت تفرضها العولمة واقتصاد السوق؛
- يُساعد على إنشاء وظهور سوق مالية تضمن سيولة رؤوس الأموال والتمويل للمؤسسات بما يؤدي إلى زيادة دور الأسواق المالية في الاقتصاد الوطني على حساب احتكار البنوك في تمويل الاقتصاد ويعمل ذلك على تشجيع الادخار والخوصصة وإنشاء شركات مساهمةمقيدة في البورصة لأن إنتاج معلومة مالية موثوق بها عالميا في الأسواق المالية يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في المؤسسات؛
- يُشجع الاستثمار من خلال إعطاء معلومات مطلوبة من المستثمرين سهلة القراءة من المحللين الماليين.

3- المحور الثالث: الدراسة الاستقصائية

يوجد عدة أساليب لجمع البيانات لكن في هذه الدراسة تم استعمال أسلوب المعاينة، أي دراسة جزء من المجتمع فقط بغرض محاولة تعميم النتائج لاحقا على كل المجتمع الإحصائي، وذلك للتوفير الوقت والجهد والتكلفة، يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الأفراد القائمين على محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعريريج، وتم حصر عينة الدراسة في مجموعة من المحاسبين والذين تجاوبوا مع الاستبيان الموجه إليهم، وتم تقسيم الاستبيان إلى قسمين رئيسيين:

- **بيانات شخصية**:يتكون هذا القسم من أسئلة عامة تتعلق بمعلومات شخصية حول القائم على محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعلومات عامة حول حجم المؤسسة.
- **بيانات الدراسة**:يشمل هذا القسم على10 عباراتتجسد فرضية الدراسة حيث يشمل على أسئلة حول الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

بعد جمع البيانات تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS[xiii]) لترجمة المعطيات في شكل جداول ورسومات بيانية لتسهيل عملية تحليل البيانات.

3-1- الخصائص العامة لعينة الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة المتعلقة بالخصائص الوظيفية والشخصية لأفراد الدراسة متمثلة في الدرجة العلمية وعدد سنوات الخبرة المهنية، ومتغيرات متعلقة بالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة المكلف بمتابعتها محاسبيا (رقم الأعمال وعدد العمال)، وبهدف وصف الخصائص الديمغرافية تم عرض النسب المئوية والتكرارات لكل خاصية في الجدول الموالي:

الجدول رقم(1): توزيع وحدات الدراسة حسب خصائص العينة

خاصية العينة		التكرار	النسبة	خاصية العينة		التكرار	النسبة
الدرجة العلمية	ليسانس	20	%57.1	الخبرة المهنية	أقل من5 سنوات	5	% 14.3
	ماستر	4	%11.4		من6 إلى10سنوات	11	% 31.4
	ماجستير	1	%2.9		من11سنة إلى15سنة	7	% 20
	دكتوراه	1	%2.9		من16سنة إلى 20سنة	4	% 11.4
	شهادة أخرى	9	%25.7		أكثر من 20سنة	8	% 22.9
	المجموع	**35**	**%100**		**المجموع**	**35**	**%100**
عدد العمال	من 10 إلى50عامل	20	% 57.1	رقم الأعمال	من 40الى 400مليون دج	20	57.1
	من51إلى 250عامل	15	%42.9		من400مليون إلى4ملايير دج	15	42.9
	المجموع	**35**	**%100**		**المجموع**	**35**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات SPSS

يتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة الحاملين لشهادة ليسانس يتصدرون المرتبة الأولى بأكثر من 50%، وتليه الحاملين لشهادات أخرى بنسبة25.7%، ونسبة 11.4% منهم يحملون شهادة ماستر، أما بالنسبة لشهادة الدراسات العليا (شهادة الماجستير والدكتوراه) فكانت بنسبة 2.9% لكل منهما، كما يلاحظ أن ما نسبته31.4% من عينة الدراسة لهم خبرة من 5سنوات إلى 10سنوات،وما نسبته 22.9% من عينة الدراسة يملكون خبرة مهنية أكثر من 20سنة، وتليها نسبة 20 % من عينة الدراسة لديهم خبرة من 10 إلى 15سنة، ونسبة 14.3 % من عينة الدراسة لديهم خبرة أقل من 5 سنوات، في حين بلغت نسبة 11.4 % من عينة الدراسة لهم خبرة من 15 إلى 20سنة، وهذا ما يفسر تنوع خبرة عينة الدراسة، فمنهم من لديه خبرة كافية وشاملة في مهنة المحاسبة، ومنهم من لديه دراية كافية حول ممارسة المهنة.

كما يبين الجدول السابق أن عدد المؤسسات الصغيرة بلغ 20 مؤسسة أي57.1% وعدد المؤسسات المتوسطة يساوي 15 مؤسسة أي 42.9%، وبالتالي يلاحظ وجود تفاوت صغير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدر بـ 5 مؤسساتمن إجمالي المؤسسات عينة الدراسة.

3-2- صدق وثبات الاستبيان:

بعد التأكد من الصدق الظاهري من خلال تحكيم الاستبيان في مراحل تصميمه ولقياس مدى ثبات وصدق أداة الدراسة (الاستبيان) تم استخدام **اختبار الصدق والثبات Alpha de Cronbach**للتأكد من ثبات وصدق أداة الدراسة، حيث يقوم هذا الاختبار على قياس معامل "ألفا كرونباخ" والذي يتراوح بين (0 و1)، فإذا كان المعامل مساويا لـ (0) فإن ذلك يشير إلى عدم ثبات الاستبيان نهائيا، وكلما اقترب المعامل من (1) زاد ثبات الاستبيان، وإذا كان المعامل مساويا لـ (1) فإن ذلك يؤكد على الثبات التام للاستبيان، وبتطبيق البرنامج الاحصائي SPSSكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم(01): ثبات وصدق الاستبيان

البيان	عدد العبارات	معامل الثبات"ألفا كرونباخ"
الاستبيان ككل	10	0.757

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن معامل ألفا كرونباخ أكثر من 60%للاستبيان ككل وهذا ما يفسر وجود ثبات وصدق في الاستبيان، وهذا يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

3-3- عرض البيانات وتحليلها ومناقشة النتائج

بعد التأكد من صدق وثبات الاستبيان يتم تحليل ومناقشة نتائج الدراسة واختبار صحة الفرضية المتعلقة بها باستخدامالتكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمختلف إجابات وحدات عينة الدراسة

للعبارات المكونة للاستبيان، والجدول الموالي يلخص نتائج اختبار فرضية الدراسة وكذا العبارات المكونة لها كالآتـــي:

الجدول رقم (2): تحليل نتائج عبارات للاستبيان واختبار فرضية الدراسة

الرقم	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	موافق لحدّ ما	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	إعادة التقييم السنوي لكل عناصر الاصول العينية.	N	1	5	10	5	14	3.74	1.22	3
		%	2.9	14.3	28.6	14.3	40.0			
2	إعادة التقييم السنوي لكل عناصر الاصول المعنوية	N	1	6	6	9	13	3.77	1.21	1
		%	2.9	17.1	17.1	25.7	37.1			
3	تحديد تدني قيمة الأصول الثابتة سنويا	N	2	10	7	10	6	3.23	1.21	8
		%	5.7	28.6	20.0	28.6	17.1			
4	تحديد مدة اهتلاك الاصول العينية بالاعتماد على مدتها النفعية بدلا من مدة حياتها الاقتصادية	N	4	3	8	15	5	3.40	1.19	5
		%	11.4	8.6	22.9	42.9	14.3			
5	تحديد مدة اهتلاك الاصول المعنوية	N	2	3	12	9	9	3.57	1.14	4
		%	5.7	8.6	34.3	25.7	25.7			
6	تصنيف الاعانات اما اعانات استثمارية أو اعانات تشغيلية	N	6	8	9	9	2	2.79	1.20	10
		%	17.1	22.9	25.7	25.7	5.7			
7	اختيار طريقة من احدى الطريقتين المسموح بها في الاعتراف بعقود الانشاء (طريقة الاعتراف المسبق أو طريقة الاعتراف اللاحق)	N	1	7	10	11	6	3.40	1.09	5
		%	2.9	20.0	28.6	31.4	17.1			
8	ادراج تكاليف الاقتراض طويلة الاجل المرتبطة بإنتاج أو اقتناء أحد الاصول ضمن تكلفة دخول هذه الأصول	N	4	4	3	9	15	3.77	1.42	1
		%	11.4	11.4	8.6	25.7	42.9			
9	تصنيف الأدوات المالية الى صنفين:سندات توظيف(أصولماليةمحازةبغرضالمتاجرة) وسنداتمساهمةأوسنداتأخربيمكناعتبارهاإماأصولماليةمتاحةللبيعأوأصولماليةمحتفظ بهاحتىتاريخاستحقاقها،وهذايتوقفعلىنيةالمؤسسةمنحيازتها	N	4	10	5	9	7	3.18	1.36	9
		%	11.4	28.6	14.3	25.7	20.0			
10	ادراج مصاريف البحث والتطوير ضمن الاصول المعنوية	N	3	7	6	12	7	3.37	1.26	7
		%	8.6	20.0	17.1	34.3	20.0			
فرضية الدراسة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبة في تطبيق النظام المحاسبي المالي								3.42	.700	–

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS

يوضح الجدول السابق مختلف إجابات وحدات عينة الدراسة كمايلي:

-**العبارة 1:**توافق أغلبية وحدات عينة الدراسة بشدّة 40% وتوافق 14.3% على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبة في "إعادة التقييم السنوي لكل عناصر الأصول العينية"، في مقابل

14.3%و2.9% من وحدات عينة الدراسة غير موافقين بشدّة على التوالي على أن المؤسسات تواجه هذه الصعوبة، في حين يبقى28.6% لها اتجاه محايد لهذه العبارة؛

- **العبارة 2:** تؤكد معظم وحدات عينة الدراسة على أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبة في "إعادة التقييم السنوي لكل عناصر الأصول المعنوية"حيث أنها توافق بشدّة بنسبة 37.1% وتوافق بنسبة 25.7%، في حين 17.1%و2.9% من عينة الدراسة لكل من غير موافقين وغير موافقين بشدّة على أن المؤسسات تواجه هذه الصعوبة، في مقابل 17.1% موافق إلى حد ما لهذه العبارة؛
- **العبارة 3:** توافق بشدّة بـــ 6 تكرارات بينما توافق بـ 10 تكرارات على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبة في "تحديد تدني قيمة الأصول الثابتة سنويا"، في المقابل غير موافق بـ 10 تكرارات وغير موافق بشدّة بتكرارين من عينة الدراسة على أن المؤسسات هذه الصعوبة في حين يبقى 7 تكرارات لها اتجاه محايد لهذه العبارة؛
- **العبارة 4:**ترى أغلبية وحدات عينة الدراسة موافقة على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطةتواجه صعوبة في «تحديد مدة اهتلاك الأصول العينية بالاعتماد على مدتها النفعية بدلا من مدة حياتها الاقتصادية" لأن مجموع نسب الموافقين والموافقين بشدّة (14.3% و42.9%) تفوق مجموع النسب الأخرى (8.6%، 11.4 % و22.9 %)؛
- **العبارة 5:**ترى ما يقدر بـ 25.7% من عينة الدراسة توافق وتوافق بشدة بنفس النسبة على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبة "تحديد مدة اهتلاك الأصول المعنوية" كما أنه مجموع النسب الأخرى (5.7%، 8.6 % و34.3%) من وحدات عينة الدراسة يتخذون موقفا حياديا اتجاه العبارة؛
- **العبارة 6:** تشير تكرارات الموافقين والموافقين بشدة على التوالي 9 و2 على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبة في "تصنيف الإعانات إما إعانات استثمارية أو إعانات تشغيلية" لكن غلب الجانب المحايد حيث عدد غير الموافقين وغير الموافقين بشدّة والموافقين إلى حدّ ما قدّر على التوالي بـ 8، 6 و9؛
- **العبارة 7:**تعبر النسّبتين 31.4% و17.1% عن الموافقة والموافقة بشدّة على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبة في "اختيار طريقة من إحدى الطريقتين المسموح بها في الاعتراف بعقود الإنشاء (طرقة الاعتراف المسبق أو طريقة الاعتراف اللاحق)"، مقابل 20% و2.9 % غير موافق وغير موافق بشدّة على التوالي بينما 28.6% إلى حد ما المؤسسات تواجه هذه الصعوبة؛
- **العبارة 8:**تؤكد معظم وحدات عينة الدراسة الموافقة والموافقة بشدة بـ25.7% و42.9% على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها صعوبة في "إدراج تكاليف الاقتراض طويلة الأجل المرتبطة بإنتاج أو

اقتناء أحد الأصول ضمن تكلفة دخول هذه الأصول"، إلا أن هناك نسب عبرت أنها لا تتفق ولا تتفق بشدّة وكذا موافق إلى حدّ ما (على التوالي 11.4%، 11.4% و8.6%) أن المؤسسة تواجه هذه الصعوبة؛

- **العبارة 9:**يتفق بنسبة 25.7 % ويتفق بشدة بنسبة 20% على أن هذه المؤسسات تواجه صعوبة في "تصنيف الأدوات المالية إلى صنفين: سندات توظيف (أصول مالية محازة بغرض المتاجرة) وسندات مساهمة أو سندات أخرى يمكن اعتبارها إما أصول مالية متاحة للبيع أو أصول مالية محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها، وهذا يتوقف على نية المؤسسة من حيازتها" كما تشير نسبة 28.6% و11.4% لعدم الموافقة وعدم الموافقة بشدة على أن المؤسسة تواجه هذه الصعوبة في حين يبقى 14.3% لها اتجاه محايد للعبارة.
- **العبارة 10:**توافق معظم عينة الدراسة على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبة في " إدراج مصاريف البحث والتطوير"حيث أن نسبة الموافقين بلغت 34.3% والموافقين بشدة بنسبة 20% إلا أن نسبة غير الموافقين بشدة وغير الموافقين هي 8.6% و20 % على التوالي، في حين نسبة17.1 % إلى حد ما موافق.

لاختبار صحة فرضية الدراسة تم وضع الفرضيتين الصفرية والبديلة كما يلي:

- الفرضية الصفرية H_0: توجد صعوبات تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF في الجزائر؛
- الفرضية البديلة H_1:لا توجد صعوبات تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF في الجزائر".

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم 2 يمكن الحكم بوجود صعوبات تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في الجزائر وذلك اعتمادا على المتوسط الحسابي للمحور الأول ككل حيث جاء في مجال الموافقة المتوسطة بقيمة 3.42 وانحراف معياري 0.70 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0ونرفض الفرضية البديلةH_1.

من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وكذا رتبة عبارات الاستبيان يمكن تحديد درجة صعوبة المعالجات المحاسبية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يلاحظ اتفاق عناصر العينة على وجود صعوبات في"ادراج تكاليف الاقتراض طويلة الأجل المرتبطة بإنتاج أو اقتناء أحد الاصول ضمن تكلفة دخول هذه الاصول" وكذلك في "اعادة التقييم السنوي لعناصر الاصول المعنوية"، حيث جاءتا في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.77 وانحراف معياري 1.42 و 1.21 على التوالي وبمتوسط حسابي قريب جدا قدره

3.74 جاءت عبارة "إعادة التقييم السنوي لكل عناصر الاصول العينية" وبانحراف معياري قدره 1.22 وبمتوسط حسابي للعبارة "تحديد مدة اهتلاك الاصول المعنوية سنويا" قدره 3.57 بانحراف معياري يساوي 1.14.

وتحتل بعد ذلك العبارتين" تحديد مدة اهتلاك الاصول العينية بالاعتماد على مدتها النفعية بدلا من مدة حياتها الاقتصادية" و"اختيار طريقة من إحدى الطريقتين المسموح بها في الاعتراف بعقود الانشاء (طريقة الاعتراف المسبق أو طريقة الاعتراف اللاحق)" بمتوسط حسابي قدره 3.4 وانحراف معياري 1.19 1.09 على التوالي، وبمتوسط حسابي قريب منه(3.37) جاءت العبارة " إدراج مصاريف البحث والتطوير ضمن الأصول المعنوية "بانحراف معياري قدره 1.26،وبمتوسط حسابي قدره 3.23 و انحراف معياري 1.21جاءت العبارة "تحديد تدني قيمة الأصول الثابتة سنويا".

وفي الأخير احتلت العبارتين"تصنيف الأدوات المالية إلى صنفين: سندات توظيف (أصولمالية محازةبغرضالمتاجرة) وسنداتمساهمةأوسنداتأخرىيمكناعتبارهاإماأصولماليةمتاحةللبيعأوأصولماليةمحتفظ بهاحتىتاريخاستحقاقها،وهذايتوقفعلىنيةالمؤسسةمنحيازتها" و" تصنيف الاعانات اما اعانات استثمارية أو اعانات تشغيلية" بمتوسط حسابي 3.18 و2.79 على التوالي وانحراف معياري يقدر بـ 1.36 و1.20 على التوالي.

- **خلاصة:**

من خلال هذه الدراسة يظهر أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خصائص تميزها عن باقي المؤسسات لهذا فإن وضع أسس ومعايير محاسبية تتلائم مع طبيعة هذه المؤسسات ضرورة حتمية لتحقيق الأهداف المرجوة من ورائها، لكن في الجزائر جاء النظام المحاسبي المالي SCF باستحداثات هامة سواء من خلال الإطار التصوري أو من خلال القواعد المحاسبية التي مست إدراج وتصنيف عناصر القوائم المالية وكذا قوائمها، وفرض تطبيق هذا النظام على جميع المؤسسات مهما كان حجمها، وهذه الدراسة تمحورت حول تحديد الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، ومن أهم النتائج والاقتراحات المتوصل إليها ما يلي:

1- نتائج الدراسة:

- تواجه المؤسسات الصغيرة المتوسطةصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، وحسب نتائج الدراسة يمكن ترتيب درجة صعوبتها من الأكثر إلى الأقل كما يلي:

- إدراج تكاليف الاقتراضطويلة الأجل المرتبطة بإنتاج واقتناء أحد الأصول ضمن تكلفة دخول هذه الأصول؛
- إعادة التقييم السنويلكل عناصر الأصول المعنوية؛

- إعادة التقييم السنويلكل عناصر الأصول العينية؛
- تحديد مدة إهتلاك الأصول المعنوية؛
- تحديد مدة إهتلاكالأصول العينية بالاعتماد على مدتها النفعية بدلا من مدة حياتها الاقتصادية؛
- اختيار طريقة من إحدىالطريقتين المسموح بها في الاعتراف بعقودالإنشاء؛
- إدراج مصاريف البحث والتطوير ضمن الأصول المعنوية؛
- تحديد تدني قيمة الأصول الثابتة سنويا؛
- تصنيف الأدوات الماليةإلى سندات توظيف وسندات مساهمة أو سندات أخرى؛
- تصنيف الإعانات إماإعانات استثمارية أو تشغيلية.

- كما أظهرت النتائج أن أكثر الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF مرتبطة بإعادة التقييم السنوي لكل عناصر الأصول المعنوية وإعادة التقييم السنوي لكل عناصر الأصول العينية وإدراج تكاليف الاقتراض طويلة الأجل المرتبطة إنتاج أو اقتناء أحد الأصول ضمن تكلفة دخولها وكذا تحديد مدة اهتلاك الأصول المعنوية؛

2- اقتراحات الدراسة:

في ظل النتائج التي تم التوصل إليها نقترح ما يلي:

- ضرورة الاهتمام بمحاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومواكبة التطورات المحاسبية الدولية؛
- مواجهة المشاكل والصعوبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال تطبيقها لبعض المعالجات المحاسبية في النظام المحاسبي المالي SCF.

[1]- ماجدة رحيم، ***"واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني"*** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة أعمال، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017-2018، ص: 5.

[2]- زيتوني صابرين، ***" الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"*** ، أطروحة دكتورة، تخصص تجارة دولية لوجيستيك، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016- 2017، ص13.

[3]- قانون رقم 17 – 02 المؤرخ 10 يناير 2017،***"يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"*** ، الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادر بتاريخ 11 يناير 2017، ص ص: 5- 6.

[4]- رابح خوني ورقية حساني، ***"المؤسسات لصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"*** ، ط1،ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص ص: 41 -42.

[5]- المرجع السابق، ص ص: 46-47، 50-53.

[6]- عوادي مصطفى، يوسفي محمد، **الحوافز الجبائية كأحد آليات دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستدمتها في الجزائر**، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر، الوادي ،2017-2018، ص: 5.

[vii]- شعيب شنوف، ***محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS***، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر،2008، ص:13-15.

[viii]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، 25 نوفمبر 2007، ص:3.

[ix]- المصدر نفسه.

[x]- عبد الرحمان عطية، ***المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي الجديد)***، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2009، ص:35.

[xi]- آيت محمد مراد وأبحري سفيان، ***النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر "تحديات وأهداف"*** ، مذكرة عمل مقدمة في الملتقى الدولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-15 أكتوبر 2009 (بتصرف).

[xii]- بكيحل عبد القادر، ***أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية(IAS/IFRS) في الجزائر في ظل الشراكة الأوربية مع الاتحاد الأوربي***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف2009/2008، ص:58-59.

[xiii]- Statistical Package For SocialSciences.

أهمية تبني محاسبة القيمة العادلة في النظام المحاسبي الجزائري في ظل اقتصاد عدم التأكد

The Importance of adopting the fair value accounting in the Algerian Financial Accounting System in uncertainty

مساهل ساسية
جامعة سطيف-1-
messahelf@hotmail.fr

الملخص: مع إدراج محاسبة القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية، كان الهدف هو توسيع نظام رفع التقارير المالية إلى وضعية الخطر و عدم التأكد. حالة عدم التأكد هذه تنجم عن عولمة الأسواق والمخاطر المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية. و بالتالي الهدف من أي نموذج محاسبي هو ترجمة حالة عدم التأكد التي تؤثر على النتيجة والأصول في القوائم المالية. في الجزائر تم إعداد نظام محاسبي جديد سمي النظام المحاسبي المالي (SCF) وشرع في تطبيقه ابتداءا من سنة 2010. من بين أهداف هذا النظام الجديد هو جعل المعلومة المالية والمحاسبية أكثر ملاءمة من خلال تطبيق مفهوم التقييم بالقيمة العادلة. نتائج الأبحاث الأكاديمية التي حاولت إبراز فائدة القيمة العادلة بالنسبة للمؤسسات الجزائرية، ورغم قلتها، بينت أن القيمة العادلة ينظر إليها على أنها طريقة تقييم جد مهمة لكن ذلك مرهون بضرورة تحديد و تفصيل قواعد التقييم. كما بينت بأن هناك العديد من العوائق المرتبطة بذاتية التقديرات للقيمة العادلة و نقص المصداقية و غياب الأسواق النشيطة والكفوءة التي تقف في وجه تطبيق القيمة العادلة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: القياس المحاسبي، القيمة العادلة، حالة عدم التأكد، النظام المحاسبي المالي.

Abstract : With the introduction of fair value accounting in international accounting standards, the aim was to extend financial reporting to situations of risk and uncertainty. This uncertainty stems in particular from the volatility of the markets and the risks associated with investment projects. In doing so, the goal of any accounting model is to translate the uncertainty affecting income and assets into the financial statements. Algeria has developed a new accounting system called Financial Accounting System (SCF) set up from 2010. Among the objectives of this new reference is to make financial and accounting information more relevant through the application of the concept of fair value valuation. The results of academic research that have tried to highlight the usefulness of fair value for Algerian companies, despite the still partial nature of this research, highlight that the fair value is mainly perceived as an interesting valuation method, it is nevertheless conditioned by the need for evaluation rules to be more defined and detailed. Several obstacles, which relate mainly to the subjectivity of fair value estimates, their lack of reliability and objectivity, and the absence of dynamic and efficient markets, are seen as barriers to the application of fair value in Algeria.

Key words: Accounting measurement , Fair Value, Uncertainty, Financial Accounting System.

مقدمة:

تعد حالة عدم التأكد من المظاهر الملازمة للنشاط الاقتصادي، كما أنه لا يمكن فصلها عن أي قرار استثماري. لذلك فإن التقلبات الحاصلة في محيط المؤسسات و المرتبطة بعولمة الأسواق و التي تزيد من المخاطر التي تؤثر على المؤسسات، تطرح بحدة مشكل ترجمتها في القوائم المالية.

من جانب آخر، فإن حالات الافلاس الحديثة التي مست المؤسسات المالية قد أبرزت نقائص نظام رفع التقارير القائم على التقييم بالتكلفة التاريخية و خاصة عدم قدرته على الكشف عن الوضعية المالية للمؤسسات في ظل بيئة مضطربة.

في هذا السياق، قامت المنظمات المهتمة بالتقييس بإعداد اقتراحات تهدف إلى توسيع مجال رفع التقارير المالية و الذي يغطي الإنتاج الدوري للقوائم الشاملة و الافصاح عن المعلومات المالية، وذلك بغرض تحسين شفافية المعلومات التي تم نشرها للمستعملين و التي تتعلق بمواجهة المخاطر. هذا التوسيع ينطلق من ضرورة أخذ وضعية الخطر و عدم التأكد بعين الاعتبار. و هو ما استدعى التخلص من النموذج القائم على التقييم بالتكلفة التاريخية، و تبني نموذج على القيمة العادلة كأساس في إعداد الملاحق أو القوائم المالية.

في الجزائر تم الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي من أجل ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية. و قد تزامن تطبيق النظام الجديد مع التحولات التي يعرفها المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الجزائرية. حيث يتسم هذا المحيط بالمنافسة و المخاطرة، و الانفتاح، و يقر بآليات السوق. و بالتالي فإن اضطراب بيئة المؤسسة الاقتصادية وعدم استقرارها، و تميز مستقبلها بالغموض و عدم اليقين، يفرض عليها اتباع طرق التقييم المحاسبي التي بإمكانها أخذ هذه المتغيرات بعين الاعتبار. لذلك فقد تم استحداث بدائل للقياس المحاسبي إضافة للتكلفة التاريخية بتطبيق القيمة العادلة التي توجهت لتطبيقها معظم الهيئات المهنية المشرعة للمعايير المحاسبية في معظم الدول. حيث سمح هذا النظام للوحدة الاقتصادية بإمكانية تقييم أصولها المادية بقيمتها الحقيقية (القيمة العادلة Juste valeur) بعد إدراجها الأولي بتكلفتها التاريخية في الحسابات.

من هنا تبرز لنا الاشكالية التي سنحاول الإجابة عنها في ثنايا هذه المداخلة و التي تتمحور حول التساؤل الرئيسي الآتي:

- هل يترجم النموذج المحاسبي الجزائري حالة عدم التاكد بشكل أفضل بعد تبني القيمة العادلة؟

هذا التساؤل يمكن تجزئته إلى التساؤلات الفرعية الآتية:

- إلى أي مدى تترجم القيمة العادلة حالة عدم التأكد؟
- ما مدى ملائمة طريقة القياس المحاسبي بالقيمة العادلة للبيئة الجزائرية؟
- ما هي العقبات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية؟

1. القياس المحاسبي و حالة عدم التأكد

يعتبر القياس المحاسبي أحد الوظائف الأساسية في المحاسبة، كما أن كثيرا من الدراسات المحاسبية تعتبره كأحد الفروض العلمية الأساسية للمحاسبة. و تعد حالة عدم التأكد من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور القياس المحاسبي و ساهمت في تطوره.

1.1 مفهوم حالة عدم التأكد Uncertainty:

غالبا ما تتميز المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات بعدم كمالها imperfection . عدم الكمال هذا يمكن أن يتخذ عدة أشكال أهمها: عدم التأكد، الخطأ و عدم الدقة.

و تعني حالة عدم التأكد Uncertainty الوضعية التي يكون فيها أي عون لا يتوفر أي معرفة حول المستقبل، لأن مجموع الأحداث الممكنة أو الأحداث المحتملة (الفرص) تتضمن عنصرا أو مجموعة من العناصر التي لا تخضع لمحددات صارمة أو معروفة(PONSARD, 1975) . و بالتالي، فإن حالة عدم التأكد لا ترتبط لا بالماضي و لا بالحاضر اللذان يعكسان وقائع محققة أي مؤكدة و إنما ترتبط بالمستقبل.

و إذا كانت هذه الأحداث المحققة قد أسيء تقييمها أو تقديرها ، فهنا يمكن القول بأن هناك خطأ و هو الفارق أو الانحراف عن الحقيقة أو كخطأ في التقدير. أما بالنسبة لمعنى عدم الدقة L'imprécision فهو من نوع آخر. إذ يعكس نقص الصرامة أو وجود عائق يسبب غموض أو لبس يلازم وضع المفاهيم (Casta, 2009, p. 932).

و يمكن التمييز بين حالتين من عدم التأكد: حالة عدم التأكد القابل للقياس و حالة عدم التأكد غير القابل للقياس (البحت أو التام). ففي حالة عدم التأكد القابل للقياس نكون أمام وضعية اختيار تتميز بمستقبل غير مؤكد ، و يكون بالإمكان وضع احتمالات للنتائج وفق الاستراتيجات المتبعة.

و على العكس، فإن حالة عدم التأكد البحت أو التام تميز الوضعية المستقبلية الغير قابلة للاحتمال. وبالتالي فإن القرارات في حالة عدم التأكد التام تتميز بوجود أكثر من حالة من الحالات المستهدفة و عدم معرفة متخذ القرار عن احتمالية حدوث كل حالة من حالات الطبيعة.

2.1 تأثير حالة عدم التأكد على القياس المحاسبي:

يأتي عدم التأكد في المحاسبة من مصدرين اساسين هما: (حمد، 2017)

– عدم التأكد من التقديرات الذي ينطوي على تقديرات حالية حول الاوضاع غير المؤكدة والنتائج المستقبلية.

– عدم التحديد الاقتصادي الذي ينشا عندما يكون من غير الممكن تعريف الظاهرة الاقتصادية المراد قياسها بشكل ملموس بما فيه الكفاية ليسمح بقياس فني فعال.

من بين الأهداف التي جاء من أجلها القياس المحاسبي الذي يعرف بأنه " قرن الأعداد بأحداث الوحدة الاقتصادية الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية او جارية وبموجب قواعد محددة" (AAA, 1971)، هو التخفيض من آثار حالة عدم التأكد . لذلك فإن موقف المحاسب من حالة عدم التأكد كان عن طريق استخدام سياسة الحيطة و الحذر و هي سياسة لازال الفكر المحاسبي ينظر إليها على اعتبار أنها من أهم المباديء المحاسبية. و طبقا لذلك يقوم المحاسب باتباع القواعد الآتية (شاهين، 2011):

- تأجيل الاعتراف بالإيرادات و المكاسب قدر الامكان،
- تعجيل الاعتراف بالمصروفات و الخسائر قدر الامكان،
- اختيار أقل القيم الممكنة للأصول و الإيرادات و المكاسب،
- اختيار أعلى القيم الممكنة للخصوم و المصروفات و الخسائر.

من جهة أخرى، فإننا عندما نتكلم عن حالة عدم التأكد، فإننا بالضرورة سنتكلم عن التنبؤ. والقدرة على التنبؤ لا تعني وضع احتمال صحيح بنسبة 100 % ولكن تعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية. وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة للواقع فإنها تكون أكثر ملاءمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها والقيام بمعالجتها. لذلك فإن القياس المحاسبي لابد أن يقوم على الأسلوب الملائم للحصول على أفضل التقديرات في ظل ظروف عدم التأكد.

و يقوم القياس المحاسبي على نموذجين: نموذج التكلفة التاريخية نموذج القيمة العادلة. حيث تمثل التكلفة التاريخية النموذج الكلاسيكي للقياس المحاسبي ، والذي يقوم على إثبات جميع الموارد والحقوق والمصروفات والالتزامات بالتكلفة المحددة لحظة وقوع التبادل بين المؤسسة والمتعاملين معها (حلوة، 2005، صفحة 157). أما نموذج القيمة العادلة فهو يقوم على القيمة التي يمكن استلامها عند بيع موجود او عند تسوية التزام في عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس(Ryan, 2008) .

2. القيمة العادلة و حالة عدم التأكد:

بعد تزايد انتقادات مستخدمي المعلومات المالية للتكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي، وضعف ثقتهم في القوائم المالية المعدة على أساسها، اتجهت المنظمات المهنية و مجالس معايير المحاسبة في العديد من الدول إلى إصدار مجموعة من المعايير تعتمد على القيمة العادلة.

1.2 مفهوم القيمة العادلة:

مع بداية التسعينات بدأت الجهات التي تضع المعايير في الولايات المتحدة الأمريكية الاهتمام بنموذج القيمة العادلة واستخدامها كوسيلة للقياس المحاسبي. وهو ما توج بإصدار المعيار الأمريكي رقم 133 . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن نموذج القيمة العادلة بدأ يعمل به بشكل كبير وكبديل للتكلفة التاريخية، ويتصدر واجهة مضمون المعايير المحاسبية الدولية الصادرة حديثا (السويطي، 13-14 أيلول 2006) .

وقد تم تعريف القيمة العادلة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في عدة معايير منها المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 الفقرة 8 والتي بينت أن القيمة العادلة هي" المبلغ الذي يمكن أن تتم به مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحتي". وعرفت كذلك على أنها "المبلغ الذي يمكن أن يشترى به أصل أو يباع أو الخصم في عملية تجارية بين أطراف ترغب بالبيع والشراء" (حكمت، 1996).

ان التعريف المتعارف عليه بوجه عام للقيمة السوقية العادلة هو أنها "المبلغ المعبر عنه نقداً او بما يعادل النقد الذي يتم به انتقال ملكية موجود ما من بائع راغب الى مشتري راغب ويتوفر لدى كل منهما معلومات معقولة عن كافة الحقائق ذات الصلة ولا يخضع أي منهما لأي نوع من الإكراه" (حماد، 2003، صفحة 53).

2.2 أهمية التقييم بالقيمة العادلة في ظل حالة عدم التأكد

لقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن المعلومات وفق أسلوب القيمة العادلة تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها القدرة التنبؤية. كما توصلت إلى أن بيانات القيمة العادلة الناتجة عن عملية إعادة التقييم قد تزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المالية إذا ما قورنت ببيانات التكلفة التاريخية. وأن معلومات القيمة العادلة توفر مؤشرات حول القيود على توزيعات الأرباح و تحسين القدرة التنبؤية مع توفير أساس أفضل للتغذية العكسية عن الأداء المالي.

ففي دراسة Barth et al (1995)، تبين أن نموذج التكلفة التاريخية أخفق في توفير المعلومات في الوقت المناسب لمستعملي المعلومات المالية التنبؤ حول الوضعية الحقيقية للبنوك عندما حدثت الأزمة التي عرفتها

المؤسسات المالية لقطاع الادخار السكني في نهاية الثمانينات(Barth, 1995) . بالنسبة Cornett et al (1996)، تبني المؤسسات المالية للقيمة العادلة يمكن تبريره بقدرتها على التنبؤ بالأزمات التي يمكن أن يعرفها النظام المالي و البحث عن دقة أكبر للمعلومة المالية(Cornett, 1996) .

و من هنا يمكننا الجزم بأفضلية معلومات إعادة التقييم بالقيمة العادلة في ظل ظروف عدم التأكد عن معلومات التكلفة التاريخية.

من جانب آخر، فإن محاسبة القيمة العادلة يمكنها توفير العديد من الفوائد في ظل حالة عدم التأكد من أهمها(Vera, 2013, p. 15) :

- لاتتناول فقط تسجيل اقتناء الموجودات بل تبحث في ابعد من ذلك ، وهي المخاطر المالية الناجمة عن الاحتفاظ بها وهي مخاطر اقتصادية ناشئة عن التقلبات في القيمة السوقية.
- إن المستثمرين يتطلعون إلى المعلومات المالية من منظور استثماري عالمي واسع. ولهذا السبب كان في المهم استخدام معايير محاسبية متعارف عليها دوليا في إعدادها وفي الوقت الذي تعد فيه الأسواق المالية آلية هامة في تطوير الاقتصاد الوطني فأنه يمكن الوقوف على أهمية العلاقات المتداخلة بين محاسبة القيمة العادلة والأسواق المالية .
- تؤدي محاسبة القيمة العادلة دورا في تدعيم الشفافية في الاقتصاد من خلال تحديد متطلبات ضرورية للإفصاح والعرض للمعلومات المالية تماما كما تضع متطلبات محدده للاعتراف والقياس للمعلومات المالية .
- يعد استخدام معيار القيمة العادلة اكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات واجراء التحليلات المالية واساسا افضل للتنبؤات بنتائج الاعمال والتدفقات النقدية .
- اثبتت بعض الدراسات ان تطبيق القيمة العادلة بأخذها مؤشرات السوق بعين الاعتبار تؤدي الى تخفيف حدة وتداعيات الازمة المالية.

ضف إلى ذلك، فإن القيمة العادلة لها قدرة تنبؤية أكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية. كما أن استخدام القيمة العادلة في التقرير عن جميع العمليات والأحداث الماضية والحاضرة باتباع مدخل تقييمي واحد يحسن من خاصيتي القابلية للمقارنة والثبات في إتباع النسق و صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة لإدارة وقياس المخاطر (مردان، 2012)

3. التقييم بالقيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى مواكبة التطورات العالمية للنهوض باقتصادها من خلال الاصلاحات المحاسبية . حيث تم إقرار النظام المحاسبي المالي من خلال القانون 11/07 والتنظيمات المرتبطة به و الذي جاء ليحل محل المخطط المحاسبي الوطني السائد منذ 1975 . و قد تم في هذا النظام تبني القيمة العادلة بشكل واضح بعد أن كان الاعتماد فقط على نموذج التكلفة التاريخية لوقت طويل.

1.3 أثر النظام الجديد على طرق التقييم:

على عكس النظام المحاسبي السابق المبني على تصور يأخذ بعين الاعتبار خاصة القيود القانونية والضريبية، فإن النظام المحاسبي الجديد يتقيد بالتسجيل بصفة وفية وفق المميزات و الحقائق الاقتصادية، المعاملات والأحداث الأخرى استجابة لمتطلبات المستثمرين الذين يريدون ويتطلعون لمعلومات تمتاز بالشفافية والمصداقية التي تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

و بالتالي تأتي عملية التقييم في سياق تحديد المبالغ المالية الخاصة بعناصر القوائم المالية التي تسجل محاسبيا بعد ذلك ويتم إعداد الميزانية وحساب النتيجة، وهذا يتطلب اختيار مناسب للتقييم بين: (عاشور، 2009، صفحة 304)

- **التكلفة التاريخية:** تسجل قيمة الأصول في وقت الحيازة محاسبيا بالمبلغ المالي أو ما يعادله من اجل الحصول على الأصل أو الاستثمار المعني .
- **التكلفة الحالية:** وتعني المبلغ الواجب دفعه الآن لنفس الأصل .
- **قيمة الإنجاز أو التحقيق:** وتعني المبلغ الممكن قبضه حاليا ببيع أصل ما.
- **القيمة الحالية:** وهي القيمة الحالية للمداخل الصافية المستقبلية المتولدة في الدورات العادية للنشاط.

2.3 تعريف القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي:

تبنى النظام المحاسبي المالي في الجزائر نموذج القيمة العادلة و التي اصطلح على تسميتها بالـ" القيمة الحقيقية". حيث أشار إليها ضمن القسم الثاني من الباب الأول: قواعد تقييم الأصول و الخصوم والأعباء والمنتوجات و إدراجها في الحسابات.

كما عرفها في الملحق الثالث على أنها " المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية و موافقة و عاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية" (قرار مؤرخ في 26 جويلية، 2009، صفحة 87).

و عرفتها المادة السادسة من النظام رقم 08/9 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 المتعلق بقواعد التقييم و التسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك و المؤسسات المالية على أنها " المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما أو انقضاء خصم ما، ما بين أطراف اطلاع جيد راضية و تعمل ضمن شروط من المنافسة العادية" (نظام رقم 09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر، 2010، صفحة 20).

الملاحظ على التعاريف السابقة أن تعريف المشرع الجزائري للقيمة العادلة لا يختلف كثيرا عن تعريف المعايير المحاسبية الدولية رغم عزوف النظام المحاسبي المالي عن استعمال المصطلح العالمي للقيمة العادلة. حيث نفهم منها أنها المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من خلال عملية تبادل الأصول أو الخصوم المنتهية بين أطراف يمثلون عادة البائع و المشتري حيث تكون لهم الدراية الكافية بمحتوى وظروف الصفقة التي تكون وفق شروط المنافسة الاعتيادية.

3.3 الحالات التي يتم فيها اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس:

يمكن توضيحها في الجدول الآتي (باي، 2017، صفحة 155):

الجدول رقم (1): تطور الحالات التي يتم فيها اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي

الفصل	القسم	الفقرة	العنصر المقيم بالقيمة العادلة
الفصل الأول :مبادئ عامة	القسم الأول: إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات في الحسابات	111.3	المنتوجات الناتجة عن مبيعات أو تقديم خدمات وغيرها من الأنشطة العادية
	.القسم الثاني: قواعد عامة للتقييم	112.1	الاعتراف لقيمة العادلة كأساس لقياس بدل أساس التكلفة التاريخية حسب بعض الشروط التي يحددها التنظيم
		112.2	- التقييم الأولي للسلع المكتسبة مجانا - السلع المكتسبة (المستلمة) عن طريق التبادل
الفصل الثاني :قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات	القسم الأول: التثبيتات العينية والمعنوية	121.17	التقييم البعدي لعقارات التوظيف
		121.18	إعادة تقييم عقارات التوظيف في تاريخ إقفال كل سنة مالية
		121.19	التقييم الأولي للأصل البيولوجي

			وإعادة تقييمه في تاريخ كل إقفال للسنة المالية
		121.20	الترخيص لتقييم البعدي أو إعادة تقييم الأصول العينية بالقيمة العادلة
	القسم الثاني: أصول مالية غير جارية (تثبيتات مالية) سندات و حسابات دائنة	121.21 121.27	الترخيص لتقييم البعدي أو إعادة تقييم الأصول المعنوية بالقيمة العادلة
		122.5	التقييم البعدي للمساهمات والحسات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها ضمن الفرض الوحيد وهو التنازل عنها لاحقا
		121.19	التقييم البعدي للسندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع، حيث تقاس قيمتها العادلة كالتالي – :السندات المسعرة: السعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية، –السندات غير المسعرة: القيمة التفاوضية المحتملة
	القسم الثالث: المخزوت والمنتوجات قيد الصنع	123.7	التقييم الأولي للمنتوجات الزراعية وإعادة تقييمها في تاريخ كل إقفال السنة المالية
	القسم السادس: القروض والخصوم المالية لأخرى	126.1	الخصوم التي تمت حيازا لأغراض التعامل التجاري
	القسم السابع: تقييم المنتوجات المالية	127.1	الأعباء والمنتوجات المالية
الفصل الثالث :كيفيات خاصة للتقييم والمحاسبة	القسم الخامس :عقود الإيجار – التمويل	135.2	نميز حالتين :يدرج الأصل المؤجر في حسات أصول ميزانية المستأجر لقيمة العادلة .يدرج الدين ضمن حسات المؤجر الصانع أو الموزع للأصل المؤجر لمبلغ الذي يساوي القيمة العادلة

المصدر: باي مريم " ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر–دراسة تحليلية– "،مجلة دراسات اقتصادية، المجلد4، العدد 3 ديسمبر 2017، ص.155

و بالتالي يظهر بأنه في النظام المحاسبي المالي الجزائري القيمة العادلة لا تمثل مرجعا محاسبيا أساسيا. و عليه، فإن مفهوم التكلفة التاريخية يمثل قاعدة القياس الأساسية و التقييم اللاحق لعناصر الأصول و الخصوم(TAHRI, 2014, p. 47) . من جهة أخرى، فإنه رغم أن النظام المحاسبي المالي سمح للوحدات بإمكانية التقييم بالقيمة العادلة، إلا أن هذه العملية غير ملزمة و تعتبر عملية إعادة التقييم عملية دورية تتم بانتظام حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للأصول المعنية اختلافا كبيرا عن قيمتها السوقية بتاريخ الاقفال.

4. أهمية تبني القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في النظام المحاسبي المالي الجزائري

حاولت العديد من الدراسات الأكاديمية في الجزائر تقييم مدى ملاءمة استخدام محاسبة القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية. بعض الدراسات عالجت مشكلة الإفصاح الصادر وفق أساس القيمة العادلة وماله من تأثير على موثوقية وملاءمة المعلومات الناتجة عنه بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية (دراسة مسعود بوخالفي،2013)، و توصلت إلى أن النظام المحاسبي المالي أعطى أهمية لتبني القيمة العادلة (الحقيقية) في إعادة التقييم للأصناف الواجب إعادة تقييمها بالقيمة العادلة (الحقيقية). كما توصلت إلى أن هناك تأييد من أصحاب المهنة لاستخدام القيمة العادلة في الإفصاح لأنه يعزز وجود الخصائص النوعية الأربعة للمعلومات المحاسبية التي أكد عليها النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية (بوخالفي، 2013).

من جهة أخرى، فقد أشارت دراسات أخرى إلى أنه رغم أهمية محاسبة القيمة العادلة، إلا أن هناك صعوبة في مسايرة المؤسسات الجزائرية لما جاء به النظام المحاسبي المالي في مجال قياس الأصول الخاصة بمفهوم القيمة العادلة وغياب الأسواق النشطة التي تمثل مصدرا لتحديد القيمة العادلة (عوادي، 2012).

و في دراسة أخرى توصل باحثون آخرون إلى أن المجتمع المهني في الجزائر يوافق على أن استخدام القيمة العادلة يساهم في خاصية الملائمة ولا يساهم في خاصية الموثوقية. و يفسر ذلك بكونه على دراية عالية بمشاكل التكلفة التاريخية في خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية وتفوق نموذج القيمة العادلة في ذلك، مما يجعل ملاءمة معلومات القيمة العادلة أكثر من التكلفة التاريخية. بالإضافة إلى أن نموذج القيمة العادلة يراعي تغيرات الأسعار والتكيف معها أكثر من التكلفة التاريخية، هذا الأمر يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات سليمة بناء على القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة (شلغام و خزروفة، 2016).

و عن مدى مساهمة قدرة القيمة العادلة على التخفيف من حالة عدم التأكد في الجزائر، فقد بينت دراسة Tahri (2014)، من خلال مقابلات مع المسؤولين الماليين لعينة من المؤسسات الاقتصادية العمومية، أن هؤلاء يعتبرون أن تطبيق القيمة العادلة يمكن أن يزيد من دقة المعلومة المالية و يحد من درجة عدم التأكد لأنها

تعكس الواقع الاقتصادي و تقدم المعطيات بالقيمة الاقتصادية التي هي أقرب للواقع. لكنهم من جهة أخرى لا يرون أن القيمة العادلة يمكن اعتبارها كمؤشر للانذار المبكر عن الصعوبات المالية التي تواجهها المؤسسات (TAHRI، 2014).

5. معوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر:

رغم ضرورة تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأساس القيمة العادلة غير أا تواجه العديد من الصعوت في تطبيقه نذكر منها (باي، 2017):

– غياب أسواق نشيطة و كفأة للأصول والخصوم التي يسمح القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008م بقياسها بالقيمة العادلة.

– وجود فراغ قانوني حول كيفية ومنهج قياس القيمة العادلة في الجزائر

– صعوبة توحيد طرق القياس بين الكيات المحاسبية ككل، وحتى على مستوى الكيان الواحد نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من منطقة إلى أخرى.

– الفجوة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي وتحفظ هذا الأخير على تطبيق أساس القيمة العادلة واعتماد التكلفة التاريخية فقط.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن إضافة بعض الصعوبات الأخرى منها (يوسفي و قتال، 2017)

– صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية: إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل الاحتكار أين يتحكم بائعو العقارات في قيمها السوقية.

– غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة: التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر، الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بإجراء إصلاح جاد وعميق في النظام المالي ذلك أن الأسواق المالية المتطورة ومن خلال الأدوات المالية ساهمت كثيرا في تطوير أساس القيمة العادلة .

– مكانة أو دور البورصة: بالرغم من دور السوق المالي في عمليات التمويل، إلا أن أهميته في الجزائر ودوره في تمويل المؤسسات الاقتصادية ما زال محدودا جدا، نظرا لغياب تقاليد وثقافة وطنية للاستثمار المالي وحداثة هذا السوق.

– غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز لمصداقية والشمولية: فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفير معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضارب في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية.

الخاتمة:

إن إدراج القيمة العادلة يمكن اعتباره نقطة هامة ضمن مسار تطور النظام المحاسبي المالي الجزائري. فقد أثبتت الدراسات و الأبحاث أن الاعتماد على القيمة العادلة لا يساهم في تزويد المستخدمين بمعلومات ملائمة تعكس الواقع الاقتصادي فحسب، بل إن إعداد البيانات المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة يحقق مؤشرات مالية تعكس بدقة الوضع المالي للمؤسسة و يمكن المستثمرين و مستعملي القوائم المالية من الحصول على معلومات تنبؤية أكثر دقة لمواجهة المخاطر الناجمة عن حالة عدم التأكد.

رغم هذا، إلا أن الدراسات بينت أنه من الصعب تطبيق القيمة العادلة في الواقع الجزائري بسبب:

- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية،
- تعارض تطبيق القيمة العادلة مع القانون الجبائي،
- غياب سوق مالي يتميز بالكفاءة في الجزائر،
- غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني.

لذلك وجب العمل على:

– توفير البيئة الملائمة التي تضمن التطبيق السليم و الصحيح للنظام المحاسبي المالي، وبالتالي تطبيق كل ما جاء فيه من عناصر مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية ومنها محاسبة القيمة العادلة.

– ضرورة تكييف القواعد الجبائية الحالية مع محتوى النظام المحاسبي المالي

– أهمية تفعيل وتنشيط السوق المالي في الجزائر.

قائمة المراجع:

المراجع بالأجنبية:

- AAA .(1971) .Report of the Commitee on Foundations of accounting measurement .*The accounting review*.*46* ،

- C PONSARD) .Janvier–Février, 1975 .(L'imprécision et son traitement en analyse économique .*Revue d'Économie Politique*.37–17 ،(1)

- Elalia TAHRI .(2014) .ENJEUX D'UTILITE DE LA JUSTE VALEUR : APPLICATION AUX ENTREPRISES PUBLIQUES ALGERIENNES .*REVUE NOUVELLE ECONOMIE* ،(11)*02* ، .56–45

- Jean–François Casta .(2009) .Incertitude et comptabilité تأليف .*Encyclopédie de la Comptabilité , du Contrôle de gestion et de l'Audit* .(941–931 الصفحات) Comptabilité ,du Contrôle de gestion et de l'Audit.

- M.E., Landsman, W.R., Wahlen, J.M Barth .(1995) .Fundamental issues related to using Fair Value Accounting for financial reporting .*Accounting Horizons*.107–97 ،(4)*9* ،

- M.M., Rezae, Z., Tehranian, H Cornett .(1996) .An investigation of Capital Market Reactions to Pronouncements on Fair Value Accounting .*Journal of Accounting and Economics* ،*22* ، .154–119

- Palea Vera .(2013) .*Fair value accounting and its usefulness to financial statement users* .Italy: Department of economics and statistics, University of Torinto.

- Stephen G Ryan .(2008) .*Fair value accounting:Understanding the issues raised by credit cruch* .School of business, New York university.

المراجع بالعربية:

- إبراهيم عبد موسى السعبري، زيد عايد مردان. (2012). لقيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات االداء المالي في المصارف التجارية. مجلة الغري للعلوم االقتصادية والتجارية(25)، 229–230.

- حنان رضوان حلوة. (2005). مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري–التطبيقات العملية. عمان: دار وائل للنشر.

- قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008. (2009). المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها. الجريدة الرسمية(19).

- رفيق يوسفي، و عبد العزيز قتال. (2017). إعادة تقييم الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي. مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية(3)، 80-81.

- طارق عبد العال حماد. (2003). موسوعة معايير المحاسبة الدولية ج3 : المحاسبة عن الاستثمارات و المشتقات المالية. مصر: الدار الجامعية.

- علي عبد الله شاهين. (2011). النظرية المحاسبية (إطار فكري تحليلي و تطبيقي). غزة: مكتبة آفاق للطباعة و النشر و التوزيع.

- كنوش عاشور. (2009). متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IFRS/IAS) في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا(6)، 289-312.

- محمد مطر ، وليد الداوي حكمت. (1996). نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات االطار الفكري وتطبيقاته العلمية. الأردن: دار حنين للنشر و التوزيع.

- محمد مطر، موسى السويطي. (13-14 أيلول 2006). أثر استخدام منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الانتاج وعدالة البيانات المالية. الأردن: المؤتمر المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

- مريم باي. (2017). ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر- دراسة تحليلية-. مجلة دراسات اقتصادية، 4(3).

- مسعود بوخالفي. (2013). أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية. مذكرة ماجستير.

- منى كامل، محسن ريم حمد. (2017). مشكلات القياس المحاسبي في ظل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية ifrs 13 انموذجا. مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية، 24(49)، 10-49.

- نعمان عوادي. (2012). القياس المحاسبي وأثره على التمثيل الصادق لأصول المؤسسة. مذكرة ماجستير.

- نظام رقم 09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009. (2010). المتعلق بقواعد التقييم و التسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك و المؤسسات المالية. الجريدة الرسمية(14).

- هشام شلغام، و بوعلام بن خزروفة. (2016). تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي - دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين - حـالة الجزائر 2015. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية(2)، 111-130.

تطورات النظام المحاسبي في الجزائر للتوافق مع البيئة المحاسبية الدولية

The developments of the accounting system in Algeria to cope with the developments in the international accounting system

محمد رمزي جودي	سارة بوجمعة
جامعة محمد خيضر – بسكرة	جامعة محمد خيضر – بسكرة
ramzi.djoudi@univ-biskra.dz	sara.boudjemaa@univ-biskra.dz

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو عرض التطورات التي عرفها النظام المحاسبي في الجزائر، حيث بعد الاستقلال مباشرة تم الاعتماد على المخطط المحاسبي العام الفرنسي وذلك إلى غاية 1975، ليليه بعد ذلك المخطط المحاسبي الوطني والذي تم العمل به إلى غاية 2010، حيث تم استبدال هذا المخطط بالنظام المحاسبي المالي والذي وضع بهدف التوافق مع البيئة المحاسبية الدولية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن كل نظام محاسبي وضع لتلبية احتياجات الفترة الخاصة به، وأن النظام المحاسبي المالي المطبق حاليا يستمد مرجعيته من المعايير المحاسبية الدولية، وأن هذا النظام جاء ليغطي نقائص المخطط المحاسبي الوطني.

الكلمات المفتاحية: المخطط المحاسبي الوطني، الإصلاح المحاسبي، النظام المحاسبي المالي.

Abstract:

The aim of this study is to present the developments of the accounting system in Algeria, Where after the independence directly was based on The French General Accounting Plan until 1975, The national accounting plan was then used and implemented until 2010. This plan was replaced by the financial accounting system, which was developed in order to comply with the international accounting environment.

And from the results of the studythat each accounting system was developed to meet the needs of its own period, and that the current accounting system is derived from the International Accounting Standards and that this system was used to cover the deficiencies of the national accounting scheme.

key words: National Accounting Plan, Accounting Reform, Financial Accounting System.

مقدمة:

منذ الاستقلال عرفت البيئة الاقتصادية الجزائرية العديد من التطورات كان من أبرزها تحولاقتصادها من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الموجه، هذا التطور فرض على الدولة الجزائرية القيام بالعديد من الإصلاحات في شتى الميادين، ومن بينها الميدان المحاسبي، حيث باشرتالهيئات المحاسبية الجزائرية في عملية إصلاح مستمر بهدف تحسين نظامها المحاسبي ليتماشى مع التغيرات الدولية الحاصلة.

تعمل العديد من الهيئات المحاسبية على وضع نظام محاسبي دولي بإمكانه تحقيق الهدف من المحاسبة في أي دولة، وتمخض عن ذلك ظهور المعايير المحاسبية الدولية، لتليها بعد ذلك معايير التقارير المالية الدولية والتي تعمل على إصدارها مجلس معايير المحاسبة الدولية بعدما كانت لجنة معايير المحاسبة الدولية هي المسئولة عن ذلك.

ونظرا لأهمية ولمزايا المعايير التقارير المالية الدولية تعمل العديد من الدول على تطبيق هذه المعايير بهدف الاستفادة من مزاياها، حيث قامت الهيئات المحاسبية في العديد من الدول بتطبيق هذه المعايير مباشرة والتخلي على نظامها المحاسبي التقليدي، كما أن هناك من الدول من قامت بتعديل نظامها المحاسبي ليتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

والجزائر من الدول التي قامت بإصلاحات على نظامها المحاسبي بهدف التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، حيث قامت بإصلاح نظامها المحاسبي من خلال التخلي على المخطط المحاسبي الوطني ووضع نظام محاسبي مالي جديد من شأنه أن يتوافق مع البيئة المحاسبية الجديدة. حيث لم تبقى في منأى عن التوجه العالمي نحو مرجعية المعايير المحاسبية الدولية خصوصا في ظل ما يسمىبالعولمة المحاسبية.الهيئات المحاسبية الجزائرية قامت بالعديد من الإصلاحات على نظامها المحاسبي بهدف تسريع اندماج الاقتصاد الوطني مع المحيط العالمي ومن أجل جلب الاستثمارات ورؤوس الأموال واكتساب التكنولوجيا، وبهدفتقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر مع الممارسات المحاسبية الدولية.

الإشكالية:وبناءا على ما سبق تم طرح الإشكالية التالية:

ما هي أهمالتطورات التي عرفها النظام المحاسبي الجزائري بهدف مواكبة البيئة المحاسبية الدولية؟

الأسئلة الفرعية:وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة التالية:

- ما هي التحولات التي عرفها النظام المحاسبي الجزائري قبل الوصول للنظام المحاسبي المالي؟
- ما هي أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي؟
- ما هي المعوقات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي؟
- ما هي العراقيل التي تعيق تبني معايير المحاسبة الدولية؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة الذكر سنتناول هذا البحث من خلال محورين، الأول نتناول فيه النظام المحاسبي الجزائري قبل سنة 2010، والمحور الثاني النظام المحاسبي الجزائري بعد سنة 2010.

1- المحور الأول: النظام المحاسبي الجزائري قبل سنة 2010: ضمن هذه الفترة يمكن تقسيم التطورات التي عرفها النظام المحاسبي المالي قبل **2010** إلى مرحلتين أساسين:

1-1- الفترة من1962 إلى 1975:

بعد الاستقلال وبهدف سد الفراغ القانوني في المجال المحاسبي استمرت الجزائر بالعمل بالتشريع الفرنسي في مجال المحاسبة والمتمثل في المخطط المحاسبي العام (P.C.G)، وذلك بموجب القانون رقم 157/62المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 والذي يقضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية بإستثناء التي لها علاقة بالسيادة والوطنية، والذي كان كافيا للاستجابة لمتطلبات تلك المرحلة خاصة العمل على ضمان الاستمرارية في تدفق المعلومات الاقتصادية والمالية الموجهة إلى الإدارة الوطنية ومنها إدارة الضرائب، إلا أنه بعد سنوات ومع التغيرات الاقتصادية بدأت فكرة ضرورة وجود مرجعية محاسبية تترجم التطور الجديد في الاقتصاد وخاصة في المفاهيم وطرق التسيير التي سترافق التوجهات الجديدة في الفلسفة الاقتصادية.

وفي سنة 1969 طرحت أول فكرة حول إعداد مخطط محاسبي جديد يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الاشتراكي، وهذا يرجع في الأساس لما للتأثير الكبير للتنظيم الاشتراكي على المحاسبة والذي يمكن توضيحه بما يلي:[1]

- تأخذ المعلومة المحاسبية أهمية بالغة في اتخاذ القرارات الاقتصادية على مختلف المستويات، وتشكل المحاسبة المصدر الأساسي للمعلومات الضرورية التي تبنى على ضوئها القرارات الاقتصادية الكلية، وتوضع بموجبها البرامج التخطيطية، وتحدد كيفيات تنفيذها ومراقبتها؛
- يتمثل الهدف الرئيسي للمحاسبة على المستوى الكلي في الأنظمة الاشتراكية في قياس القيمة الاقتصادية للثروة على المستوى الوطني، وذلك من خلال قياس الثروة المتاحة للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة في زمن معين، بالإضافة إلى قياس التغيرات الطارئة على الثروة خلال فترة زمنية محددة؛
- تراعي المحاسبة في قياسها للثروة الأهداف المسطرة من طرف البرامج التخطيطية، والقيود والمحددات التي تفرضها هاته البرامج، حتى تبين مدى فعالية الجهاز التنفيذي في تحقيق الأهداف المسطرة؛
- يعتمد في التنظيم الاشتراكيعلى المعلومة المحاسبية في إظهار مختلف المعايير الاقتصادية والاجتماعية التي يتم على أساسها تقييم مردودية المشروع حسب الأهداف المسطرة في الخطة والتي تخدم الجانب الاجتماعي أكثر من الجانب الاقتصادي، ولكن قياس المردودية الاجتماعية صعب جدا مما يضطر المحاسبة إلى اعتماد بيانات غير كمية.

وقد تجسدت هذه الفكرة في الأمر رقم 107/69 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1969 والمتضمن قانون المالية لسنة 1970 إذ تم تشكيل لجنة تابعة لوزارة المالية والتخطيط أوكلت لها مهمة إعداد مخطط محاسبي جديد، خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل.[2]

ليليها بعد ذلك في سنة 1971 تم تأسيس المجلس الأعلى للتقنية المحاسبية (CSTC) وفق التعليمة الصادرة بتاريخ 1971/12/29 تحت سلطة ووصاية وزارة المالية، والذي أوكلت له مهمتان أساسيتان، الأولى وهي تنظيم مهنة المحاسبة والخبير المحاسب في الجزائر، والثانية هي إنشاء مخطط محاسبي وطني يحل محل المخطط العام الفرنسي لسنة 1957، ووضعت لهذا مجموعة من الخطوط العريضة التي ستؤخذ بعين الاعتبار في عملية الإصلاح والتحول، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:[3]

- الأخذ بعين الاعتبار الحاجة للمعلومات من طرف مستعمليها وخاصة البنوك وهيئات التخطيط على المستوى الحكومي؛
- العمل على تبسيط وتوضيح المفاهيم المحاسبية وكذلك وضع أسس ومعايير يتم على أساسها إعداد الدفاتر والمستندات المحاسبية؛
- إعداد مخطط محاسبي وطني يلبي متطلبات تخطيط الاقتصاد الكلي، كما يلبي الاحتياجات التسييرية للمؤسسات عن طريق مساعدة إدارة هذه المؤسسات في تقييم نشاطاتها والتنبؤ لما هو في المستقبل؛
- يجب أن يلبي المخطط الجديد احتياجات المحاسبة الوطنية، وهذا يتم بتوفير معلومات واضحة ومتجانسة على مستوى كل المؤسسات وبالتالي تجميعها دون القيام بعمليات إعداد معالجة من أجل الحصول على مجاميع اقتصادية كلية.

1-2- الفترة من1975 إلى 2010:

في هذه المرحلة وبعدما تمإسناد عملية الإصلاح إلى لجنة التوحيد التابعة للمجلس الأعلى للمحاسبة، تم الإستعانة بخبراء أجانب من المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي، بالإضافة إلى خبير تشيكوسلوفاكي جاء لطرح التجربة التشيكوسلوفاكية في الميدان، تم اعداد ما سمي فيما بعد بالمخطط الوطني للمحاسبة والذي تم إصداره سنة 1975 إثر القرار 75-35 المؤرخ في 29أفريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة، والذي أصبح تطبيقه إلزاميا إبتداء من 01جانفي1976، معلنة بذلك الجزائر استقلالها المحاسبي من جهة ووضع جهاز محاسبي يستجيب لتوجهات اقتصاد البلاد من جهة أخرى، حيث أن الرغبة في تغيير القانون المحاسبي ينطلق من أهداف سياسية واقتصادية، وليس من أهداف تحديثية لنصوص تشريعية، حيث أنه قد تم تعديل المخطط المحاسبي العام في فرنسا سنة 1971 ورغم ذلك لم تأخذ به الجزائر.

وتلاه القرار المؤرخ في 23 يونيو 1975 والمتعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة، والذي كان له -المخطط المحاسبي- عدة مزايا والتي من بينها:[4]

- القضاء على الثغرات التي كانت تميز المخطط المحاسبي العام الفرنسي، وذلك بعدما جاءت مجموعات المخطط الوطني المحاسبي متجانسة من حيث مضمونها؛
- استعمال مصطلحات دقيقة وواضحة؛
- جاءتآليات سير الحسابات متناسقة فيما بينها وخاصة ما تعلق بالجرد الدائم للمخزونات؛
- ترتيب المجموعات كان متجانسا إلى أبعد الحدود، الشيء الذي سهل القيام بالتسجيلات المحاسبية دون أي عناء وبطريقة منطقية ومقنعة؛
- أمر بإلزامية تطبيق عمليات الجرد الدائم؛
- تصميمجدول حسابات النتائج يمكن من الحصول على نتائج جزئية ذات أهمية معتبرة؛
- قدم وثائق ملحقة تكمل الوثائق الشاملة.

وقد استمر العمل بالقانون الجديد (الأمر 35/75) دون مشاكل ميدانية لغاية نهاية الثمانينات، وبعبارة أخرى أن هذا المرجع أدى مهمته بنجاح لغاية البدء في إصلاحات جديدة ابتداء من 1988، والبدء بالتفكير في تغيير النهج الاقتصادي المتبع من اقتصاد إداري موجه إلى اقتصاد تتحكم فيه وتسيره قوى السوق، وهنا بدأت تظهر محدودية المخطط المحاسبي الوطني للتكفل بالانشغالات الجديدة حيث أنه في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي واعتمادا على قوانين المخطط الوطني المحاسبي الوطني فشلت أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وأعلنت إفلاسها وأغلقت أبوابها بسبب الثغرات الموجودة في النظام المحاسبي المعتمد وسهولة التلاعب بالبيانات المحاسبية وتزويرها، مما جعل التسجيلات المحاسبية والإفصاح عنها لا يعكس حقيقة الوضع المالي لهذه المؤسسات من خلال النتائج المزورة إما بتضخيم هذه النتائج أو بالإنقاص منها، مما يجعل المعلومات المحاسبية لا تعكس المركز المالي الحقيقي للمؤسسات وبالتالي اتخاذ قرارات خاطئة اتجاه هذه المؤسسات من طرف متخذي القرار.

وبعد فترة الإصلاحات الاقتصادية التي مست الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والمؤسسات بصفة خاصة بدأت تظهر بعض المتغيرات المحيطة التي تؤثر وبصورة سريعة على نشاط المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كإنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وانفتاح السوق الجزائرية على الأسواق الأجنبية وسياساتها الاستثمارية في الجزائر، كل هذه العوامل وغيرها مما لم يذكر تستوجب إعادة النظر في النظام المحاسبي السابق ومحاولة إعطاءه صبغة عالمية ليواكب جميع هذه التغيرات المحيطية السائدة وأن يكون موحدا للتعاملات مع مختلف المؤسسات العالمية وأن يكون أكثر مصداقية وإفصاح وثقة وموحد اللغة المحاسبية بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات العالمية، لأن في اقتصاد السوق الأسواق هي التي تملي توزيع الموارد والمخرجات على قطاعاتها الاقتصادية المختلفة مما يجعل المؤسسات التي كانت تعمل سابقا في اقتصاد مخطط تعاني مصاعب كبيرة عند محاولة العمل في اقتصاد السوق والعكس صحيح، فشركات عديدة لم تنجح عندما حاولت العمل في

مواقع خارجية ذات اقتصاديات مخططة والسبب في ذلك هو أن النظم الاقتصادية تؤثر على عمل هذه المؤسسات أو المنشآت بأنظمتها المحاسبية وبشكل كبير، إضافة إلى ذلك أن القيود الحكومية على إتاحة رأس المال تؤثر جوهريا على كيفية تعيين والتقرير عن المعلومات المحاسبية، فكل هذه المتغيرات تؤثر على المؤسسات ونشاطاتها واستراتيجياتها وبالتالي تؤثر في مدخلات ومخرجات النظام المحاسبي وحتى على عملية التشغيل في النظام، مما اضطر الحكومة الجزائرية إلى إعادة النظر في النظام المحاسبي السابق المعتمد، فكانت في كل مرة تظهر حسابات جديدة في المخطط المحاسبي الوطني وكانت عبارة عن سلسلة من المحاولات لوضع نظام محاسبي جديد يكون أكثر تطورا وملائمة لحاجيات المؤسسات ومتطلبات التغيرات المحيطية السائدة.[5]مما تطلب القيام بعملية إصلاح للنظام المحاسبي المطبق حيث أنه بالرغم من أن المخطط المحاسبي الوطني كان أكثر مسايرة لتحقيق الأهداف التي كانت تسعى الدولة لتحقيقها، إلا أنه بقي يعاني من عدة نقائص بسبب عدم مسايرته للتطورات الاقتصادية المحلية والدولية، و من بين النقائص التي عرفها المخطط الوطني المحاسبي نذكر ما يلي:[6]

- أصبح PCN لا يتماشى معالظروف الاقتصادية الراهنة، خصوصا بعد انفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي الذي يتبنى اقتصاد السوق، في الوقت الذي صمم فيه PCN ليتناسب مع الاقتصاد الاشتراكي الموجه؛
- تصنيف حسابات التسيير حسب طبيعتها وإهمال التصنيف الوظيفي، الذي يسمح بتحديد تكاليف الإنتاج والتكاليف التجارية والمالية والإدارية دون اللجوء لإعادة معالجة المعلومات المحاسبية؛
- إعتمادPCNعلى مبدأ التكلفة التاريخية لعناصر الذمة المالية وكذا حسابات التسيير لا يعطي الصورة الحقيقية، مما يجعل من القرارات المتخذة غير عقلانية؛
- غياب عدد من الحسابات في PCN مثل رأس المال البشري، رأس المال المسدد وغير المسدد، المصاريف الموزعة على عدة سنوات، نواتج التحصيل، الديون المقدرة، الخدمات البنكية، وغيرها من الحسابات، بالإضافة إلى غياب المعالجة المحاسبية لبعض العمليات المهمة كعمليات قرضالإيجار، والعمليات المنجزة في إطار عقود المناولة، والبنايات المنجزة على أراضي الغير؛
- لا يوجد أي تمييز أو فصل بين الأصول المتداولة وغير المتداولة، والخصوم المتداولة وغير المتداولة، حيث أن تصنيف الديون والحقوق حسب طبيعتها وليس حسب سيولتها ومدة الوفاء بها جعل عملية التحليل المالي صعبة؛
- تعالج مصاريف البحث والتطوير على أنها مصاريف إعدادية، وليس على أساس أنها قيم معنوية، حيث أن القيم المعنوية محددة بشهرة المحل وحقوق الملكية الصناعية والتجارية؛

- يعتمد ترتيب عناصر الميزانية على مبدأ درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاقية الخصوم، ولا يأخذ بعين الاعتبار مبدأ السنوية؛
- كذلك هناك نقائص خاصة بالوثائق المحاسبية، فمثلا شكل الميزانية لا يقدم معطيات عن الدورة السابقة للقيام بالمقارنة، كما أن جدول حسابات النتائج لا يسمح بالتمييز بين النتيجة الجارية والنتيجة المالية، ولا يقدم معطيات عن الدورة السابقة، بالإضافة إلى غياب جدول للتمويل وجدول لتدفقات الخزينة؛

ومن أهم النقائص غياب الإطار المفاهيمي ولو بصورة ضمنية مما يتسبب في جمود المحاسبة في الجزائر، وذلك لأن الإطار المفاهيمي يسمح بتحديد أهداف القوائم المالية وعناصرها وخصائصها النوعية وكذا مستعملي المعلومات المحاسبية، ويحدد المبادئ والاتفاقيات المحاسبية.

وفي الثمانينات تحول المجلس الأعلى للمحاسبة إلى المجلس العالي لتقنيات المحاسبة (CSTC)، والذي قام بإنشاء أربع مخططات محاسبية قطاعية:

- القطاع الفلاحي سنة 1987؛
- قطاع التأمينات سنة 1987؛
- قطاع البناء والأشغال العمومية سنة 1988؛
- قطاع السياحة سنة 1989.

وفي بداية التسعينات استمر التفكير في إدخال إصلاحات وتعديلات على النظام المحاسبي، خاصة على شكل نصوص تطبيقية لمحاسبات قطاعية، ومن أهم المحاسبات القطاعية التي صدرت بشأنها مثل هذه النصوص:

- قطاع البنوك والمؤسسات المصرفية سنة 1992؛
- محاسبة الشركات القابضة سنة 1999؛
- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة 2002.

وبالتالي أصبح عدد المخططات القطاعية التي تم إصدارها سبعة مخططات قطاعية تقدم قائمة الحسابات والمصطلحات التفسيرية وقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية للقطاعات المعنية.[7]

ورغم المجهودات المبذولة في تكييف المخطط الوطني للمحاسبة مع المتطلبات الجديدة، غير أن اتجاه التكييف لم يرقى إلى الطموحات المنشودة فقررت الجزائر بداية من سنة 2001 عن طريق إسناد أعمال الإصلاح المحاسبي إلى المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري الذي قام بالتعاقد مع مجموعة من الخبراء الأجانب ممثلين في المجلس الوطني الفرنسي للمحاسبة والمجلس الأعلى للخبراء الفرنسيين والشركة الوطنية لمحافظي الحسابات الفرنسية وتحت إشراف وزارة المالية وبتمويل من البنك الدولي دراسة المخطط الوطني المحاسبي ثم إقتراح ثلاث سيناريوهات ممكنة لإجراء عملية الإصلاح، ليترك الاختيار بينها للهيئات الجزائرية، تتمثل هذه السيناريوهات في:[8]

السيناريو الأول: تهيئة بسيطة للمخطط المحاسبي الوطني، يثبت التركيبة الحالية للمخطط المحاسبي الوطني ويحدد الإصلاح في الجانب التقني مع الأخذ بالحسبان التغير في المحيط الاقتصادي الجزائري، ومن محاسنه هو إعادة النظر في التطبيقات المحاسبية والأدوات البيداغوجية، لكن في هذه الحالة لم يتم إيجاد حلول للكثير من النقائص، كما أن هذه الوضعية لا تأخذ بعين الإعتبار المعايير المحاسبية الدولية ولا تسمح بتحديث النظام المحاسبي الوطني؛

السيناريو الثاني: تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع النتائج الدولية، يحتفظ بهيكلة المخطط المحاسبي الوطني مع الأخذ بعين الإعتبار النتائج التقنية مع المعايير المحاسبية الدولية، حيث يسمح بعرض وتقديم الحسابات في شكل واضح ومفهوم للمستثمرين الأجانب، وتحسين المعلومات التي توفرها المؤسسات، ولكن من سلبياتها هو إمكانية عدم التناسق بين المعالجة الوطنية وبعض التنظيمات؛

السيناريو الثالث: إنشاء نظام محاسبي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، ويعتمد على إنشاء مخطط محاسبي وطني جديد ومتطور على أساس المبادئ، الأسس والقواعد المعتمدة والصادرة عن المعايير المحاسبية الدولية مع الأخذ بعين الإعتبار الخصائص الوطنية.

وقد تم تبني السيناريو الثالث حيث مع بداية سنة 2001 تم البدء بإعداد نظام محاسبي يتماشى مع المتطلبات الدولية وآليات اقتصاد السوق، وقد تمت هذه العملية على أربعة مراحل كالآتي:[9]

- المرحلة الأولى: تشخيص المخطط الوطني للمحاسبة ومجال تطبيقه؛
- المرحلة الثانية: مقارنة المخطط الوطني للمحاسبة مع المعايير المحاسبية الدولية؛
- المرحلة الثالثة: الإعداد لمشروع نظام محاسبي جديد حيث تم صياغة سبعة مشاريع للنظام المحاسبي المالي.
- المرحلة الرابعة: صياغة نظام محاسبي جديد.

وبعد طول انتظار صدر القانون رقم 11/07بتاريخ 25 نوفمبر 2007 بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الذي سيعوض عند تطبيقه التشريع السابق المعروف باسم المخطط المحاسبي الوطني والذي يعتبر 2009/12/31آخر يوم في عمر هذا التوحيد الوطني، حيث أنه في البداية تقرر تطبيق النظام المحاسبي المالي في الأول من شهر جانفي2009، إلا أنه تأجل إلى سنة أخرى بموجب الأمر رقم 02/08 المؤرخ في 24جويلية2008 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، وبذلك أصبح هذا القانون ساري المفعول ابتداء من الأول من شهر جانفي2010 بموجب التعليمة رقم 02 الصادر بتاريخ 29 أكتوبر 2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، حيث أرفقت هذه التعليمة بجدول تطابق المخطط الوطني المحاسبي والنظام المحاسبي المالي ليحل مشكلة الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.[10]

2- المحور الثاني: النظام المحاسبي الجزائري بعد سنة 2010.

لقد عرفت الجزائر مع بداية سنة 2010 تحولا عظيما لنظامها المحاسبي والذي يعد إستجابة للتنميط المحاسبي الدولي منذ بداية الألفية الجديدة، وذلك عن طريق تبني النظام المحاسبي المالي من خلال القانون رقم 11/07وما تبعه من قوانين ومراسيم متعلقة به والذي يهدف إلي تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر مع الممارسات المحاسبية الدولية.

2-1- مفهوم النظام المحاسبي المالي:يعرف النظام المحاسبي المالي من ناحيتين:

- **من الناحية الاقتصادية:** جاء مفهوم النظام المحاسبي المالي في المادة الثالثة من القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والذي يدعى في صلب هذا القانون "المحاسبة المالية" كالتالي "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان (أي المؤسسة) ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[11]
- **من الناحية القانونية:** نظام المحاسبة المالية هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها.[12]

2-2- أهمية النظام المحاسبي المالي: تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي في كونه يستجيب لمختلف احتياجات مستخدمي المعلومة المالية، كما يعد خطوة هامة خطتها الجزائر في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، حيث يمكن من تحقيق ما يلي:[13]

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعبات؛
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح؛
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة؛
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة؛
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛

- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

2-3- أهداف النظام المحاسبي المالي: يهدف تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر إلى تحقيق ما يلي:

- سد الثغرات التي كان يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني؛
- قابلية المقارنة المؤسسات لنفسها عبر الزمنوبين المؤسسات على المستوى المحلي والدولي؛
- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية؛
- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات لوضعية المالية عن المؤسسة؛
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛[14]
- يساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛[15]

2-4- تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي: يواجه النظام المحاسبي المالي العديد من العوائق والتحديات والتي تتمثل بشكل أساسي في عدم جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيقه، تتمثل هذه التحديات فيما يلي:[16]

- ضعفاستعداد المؤسسات الجزائرية لتطبيق النظام المحاسبي المالي وغياب الوعي المحاسبي في كثير منها؛
- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة مما يؤدي إلى عدم إمكانية تقييم السندات والأسهم والمشتقات المالية باستخدام القيمة العادلة؛
- عدم ترابط تبني النظام المحاسبي المالي بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة والنظام الضريبي من جهة أخرى؛
- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية؛
- بطء في تطوير وتحيين مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية ومراكز التكوين؛

- ضعف المؤسسات المالية والمصرفية التي تعاني من انحطاط كبير لا يرقى إلى المستوى العالمي، نظرا لضعف المنتجات والخدمات المالية الوطنية وعدم فاعلية البنوك في السوق المالي، وبالتالي فقدان الثقة من قبل المتعاملين سواء المحليين أو الأجانب؛
- عدم تغيير أنظمة المعلومات المحاسبية للمؤسسات بتلك التي تكون على مقدرة عالية للمرافقة في التحول نحو المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية؛
- نقص التأهيل والتكوين اللازم لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

2-5- النظام المحاسبي الجزائري والاقتصاد الجزائري:

بالإضافة إلى استحداث النظام المحاسبي المالي لمواكبة الممارسات المحاسبية الدولية فقد جاء في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الوطني نتيجة انتقاله من النهج الإشتراكي وتوجهه نحو اقتصاد السوق وما يتطلبه هذا الأخير من إصلاحات على كل المستويات، وذلك لما لهذا النظام من أهمية كبيرة يتلاءم وخصوصيات انفتاح الاقتصاد الجزائري من جهة وما يتسم به هذا الاقتصاد من خصائص تؤثر وتتأثر بهذا النظام المحاسبي من جهة أخرى،وتتمثل خصائص الاقتصاد الجزائري بما يلي:[17]

- اقتصاد مبني على المحروقات وموجه للخارج؛
- غياب المنافسة الفعلية؛
- غياب الشفافية في تمويل الاستثمارات بالنسبة للقطاع المصرفي؛
- وضع شبه ضبابي بالنسبة للمستثمر المرغوب فيه، سواء الوطني أو الأجنبي؛
- غياب أسواق متخصصة تستعمل أسعارها كمرجعية للتقييم؛
- غياب السوق المالية أو البورصة التي تعتبر الواجهة التي تعكس السياسات والاستراتيجيات المالية للمؤسسات.

2-6-النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية: تهدف المحاسبة إلى تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة وإيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي يستلزم ضرورة وجود معايير محددة يتم القياس بموجبها، وهي المعايير المحاسبية التي تتمثل في كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية، أي أنها كل ما من شأنه أن يشكل دليلا أو مرجعا سواء كانت نصوصا تشريعية أو تنظيمية أو توصيات صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم العمل المحاسبي، ويتعلق المعيار المحاسبي بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية، أو نوع من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر في المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها.[18]والتي أطلق عليها مؤخرا تسمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والتي أضحت أحد أهم المعايير المستخدمة على المستوى العالمي بسبب:[19]

- جودتها العالية وقابليتها للفهم؛

- أخذها في الإعتبار حاجات الاقتصاديات الناشئة والمنشآت الصغيرة المتوسطة؛
- تطويرها يكون من خلال إجراءات وأسلوب دولي يشارك فيه جميع الفاعلون في ميدان المحاسبة.

2-6-1- أهداف المعايير المحاسبية الدولية: تسعى معايير المحاسبة الدولية من خلال تبنيها إلى تحقيق ما يلي:[20]

- إعداد وعرض معايير محاسبية دولية من أجل تقديم قوائم مالية؛
- ترويج استعمالها على المستوى الدولي؛
- تحسين الطرق والقواعد المحاسبية من خلال تحسين الصورة الصادقة والحقيقية للقوائم المالية؛
- فهم أحسن للمحاسبة وكيفية مراقبتها؛
- تسمح بمقارنة المعلومات المحاسبية من حيث الزمان والمكان؛
- تسهيل مهمة تجميع الحسابات.

2-6-2- مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية: من بين مزايا تطبيق معايير محاسبية موحدة، نذكر ما يلي:[21]

- سهولة الدخول إلى أسواق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- زيادة مصداقية أسواق رؤوس الأموال المحلية مقارنة بأسواق رؤوس الأموال الأجنبية الذي يعطي احتمالية أكبر للشراكة والاندماج؛
- زيادة مصداقية القوائم المالية للشركات في الدول النامية بالنسبة للدائنين المحتملين؛
- تخفيض تكلفة رأس المال للشركات؛
- قابلية مقارنة البيانات المالية بين مختلف الدول؛
- زيادة الشفافية والمساءلة في نطاق الحاكمية المحاسبية؛
- زيادة قابلية فهم التقارير المالية (لغة مالية مشتركة)؛
- تخفيض تكاليف إصدار معايير محاسبية وطنية.

2-6-3- صعوبات تبني معايير محاسبية الدولية: هناك مجموعة من الصعوبات التي تواجه تبني المعايير المحاسبية الدولية، يمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

- اختلاف البيئة والثقافة المأخوذة بعين الاعتبار عند وضع المعايير المحاسبية الدولية (تأثره بوجهة النظر الأمريكية والبريطانية)، حيث أن هذه الأخيرة وجهت أساسا لتنظيم المحاسبة في الدول المتقدمة؛
- عدم وجود تشريعات تلزم أو تنظم إتباع المعايير المحاسبية الدولية في بعض الدول؛
- ضعف اقتصاديات بعض الدول وبالتالي انصرافها عن الاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية؛
- قوة الاتجاهات الراسخة المضادة لوضع معايير محاسبية تطبقها الدول عند إعدادها تقاريرها المالية؛

- ارتباط تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية مع ضرورة تعديل القوانين والتشريعات المحلية المطبقة في الدول، الأمر الذي يطرح سيادة الدولة في وضع القوانين المطبقة على أراضيها؛
- صعوبة الالتزام بمعايير دولية تتميز بتعقدها وارتفاع تكلفتها التي تضاف إلى كافة الضغوطات البيئية المحلية التي تواجهها المؤسسات؛
- اختلاف مستوى التعليم بين الدول المطبقة للمعايير (صعوبة فهم المعايير في الدول النامية)؛
- اختلاف اللغة؛ وهذا بالرغم من أن الاتجاه العالمي يسير نحو تلافي جانبا من مشكلات اللغة، كأن تعد المؤسسات الصناعية والتجارية تقاريرها المالية بلغات يفهمها أغلب سكان العالم؛
- اختلاف قانون الشركات والضرائب من دولة إلى أخرى؛
- الاختلاف والتباين في الممارسات المهنية للمحاسبة بين مختلف الدول.[22]

الخاتمة:

بعد الاستقلال اعتمدت السلطات الجزائرية وفي المجال المحاسبي على المخطط الفرنسي العام، والذي تم التخلي عنه ابتداءا من جانفي1976 حيث حل محله المخطط المحاسبي الوطني، هذا المخطط حقق الهدف المنتظر منه في الفترة الذي وضع في فيها، إلا أن التغيرات المتعاقبة ساهمت في التخلي عن المخطط أنه أصبح لا يلبي متطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية، أي أصبح لا يلبي الهدف المنتظر منه.

وابتداء من جانفي2010 أصبح المحاسبون الجزائريون يعتمدون على النظام المحاسبي المالي الذي عوض المخطط المحاسبي الوطني، هذا النظام وضع بهدف تحقيق أهداف منها الاندماج في البيئة المحاسبية الدولية، مواكبة التطورات التي تحدث في المحيط الاقتصادي المحلي والدولي للمؤسسات، بالاضافة إلى تغطية نقائص المخطط المحاسبي الوطني.

النتائج:من بين النتائج التي تم التوصل إليها:

- أن النظام المحاسبي في الجزائر عرف إصلاحات، حيث بعد الاستقلال تم الاعتماد على المخطط المحاسبي العام الفرنسي، ثم المخطط المحاسبي الوطني، والآن نعتمد على النظام المحاسبي المالي؛
- أن النظام المحاسبي يستمد مرجعيته من معايير المحاسبة الدولية، هذه المعايير التي أصبحت تسمى بمعايير التقارير المالية الدولية؛
- أن السلطات الجزائرية قامت بوضع نظام محاسبي مالي بهدف التوافق مع البيئة المحاسبية الدولية؛
- أن النظام المحاسبي المالي جاء بهدف سد النقائص التي يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني.

وبهدف تحقيق الهدف المنتظر من النظام المحاسبي بفعالية نقترح على الهيئات المحاسبية المعنية ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي مع ما هو جديد فيما يخص معايير التقارير المالية الدولية، وكذا حث المعنيين بتحيين برامج التدريس المحاسبية الجامعية بما يتوافق والبيئة المحاسبية الدولية.

المراجع

[1]غنية بن حركو،"**التنظيم المحاسبي في الجزائر وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد44، ديسمبر 2015، ص 26.

[2]محمد مراد آيت،"**ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2010-2013**"، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 3، 2014، ص 197.

[3] صالح حميداتو، علاء بوقفة،"**واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل إصلاح النظام المحاسبي**"، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 05-06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر، ص4.

[4]عبد الكريم نعيجي، "**مدى نجاعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة وجباية مجمع الشركات دراسة ميدانية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر،2017، ص34.

[5]فاطمة الزهراء قرامز،"**تطوير نظام المعلومات المحاسبي كحتمية للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة النظام المحاسبي في الجزائر**"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد3، جوان 2015، ص 220.

[6]سليمان بلعور،"**دوافع وآثار الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 6، جوان 2014، ص203.

[7]صالح حميداتو، علاء بوقفة، **مرجع سابق**، ص6.

[8] دنيا زاد نصراوي، محمد الشريف بن زواي، "**مساهمة النظام المحاسبية المالي في دعم الشراكة الاقتصادية الأورو-جزائرية**"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد3، العدد1، جوان 2018، ص249.

[9] حمزة العرابي،"**المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**"، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2013 ، ص115.

[10] دنيا زاد نصراوي، محمد الشريف بن زواي، **مرجع سابق**، ص251.

[11]القانون رقم 07-11 المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد47 للسنة 44، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

[12]عاشور كتوش، "**متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد6، بدون سنة نشر، ص291.

[13] عمار بن عيشي،"**معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية دراسة حالة ولاية بسكرة**"، المجلة الجزائرية التنمية الاقتصادية، عدد01، ديسمبر 2014، ص89.

[14]محمد رمزي جودي، "**إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد6، ديسمبر 2009، ص 83.

[15] عمار بن عيشي، **مرجع سابق**، ص88.

[16]مصطفى عقاري، أمالتحنوني،"**النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات معايير التقارير المالية الدولية IFRS (2010 -2016)**"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، المجلد 1، جوان 2017، ص104.

[17]مختار مسامح، "**النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد4، ديسمبر 2008، ص216.

[18] على بن قطيب، دلال حطاب، "**أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الحاسبية الدولية- دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 والنظام المحاسبي المالي**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 4، العدد1، 2019، ص5.

[19] أحمد بوراس، محمد بوطلاعة، "**مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة في الشرق الجزائري**"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد3، جوان 2015، ص17.

[20] عبد الكريم نعيجي، **مرجع سابق**، ص44.

[21] نسيمة أوكيل، حمزة العرابي،"**النظام المحاسبي المالي لسنة 2007: بين مزايا التطبيق وتحدياته من وجهة نظر المحاسبين لمهنة المحاسبة في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد9، سبتمبر 2013، ص186.

[22]**المرجع السابق**، ص187.

واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر بعد عشر سنوات: العوائق و الأفاق – استطلاع عينة من الأكاديميين و المهنيين

The reality of the application of the financial accounting system after 10 years: obstacles and prospects

بولقمح كاميليا
مدرسة الدراسات العليا التجارية
Bghcamelia@gmail.com

عمار بوعبد الله
مدرسة الدراسات العليا التجارية
ammarbouabdallah@outlook.fr

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر بعد عشر سنوات من التبني من حيث العوائق و الافاق ، و قد تم التوصل إلى أن العديد من العوامل التي تميز البيئة المالية و الاقتصادية الجزائرية من ضعف النظام المالي ، عدم توافق البيئة المؤسساتية الجزائرية مع تطبيق النظام ، ميول النظام الاقتصادي الجزائري نحو الإدارة الجبائية و غير ذلك ، قد جعلت النظام المالي المحاسبي لا يأخذ بجميع المعايير المحاسبية الدولية مما جعل الممارسة المحاسبية الجزائرية بعيدة عن الممارسة العالمية إضافة إلى عدم إدراك العديد من الاكاديميين و ممثلي الإدارة و المهنيين لكافة أهداف تطبيق النظام المالي المحاسبي و قد تم من خلال الاستبيان الذي ضمته دراستنا أيضا اقتراح بعض الحلول التي اجمع بعض المختصين على ضرورة الأخذ بها كإعادة النظر في التعليم الأكاديمي الموجه لطلاب مجال المحاسبة و غيرها ، لدعم و تحسين تطبيقه .

الكلمات المفتاحية: نظام المحاسبي المالي، معايير المحاسبة الدولية ، الجزائر ،البيئة المحاسبية

Abstract

The aim of this study was to identify the reality of the application of the financial accounting system in Algeria after 10 years of adoption , first it has been concluded that many factors that characterize the Algerian economic and financial environment such as the weakness of the financial system , the incompatibility between the Algerian institutional system and the financial accounting system and so on , all of that made this financial accounting system far from the IFRS , in the other hand , the unconsciousness of the academic and professionals about all the benefits of the application of the financial accounting system .the questionnaire used in our study suggested some solutions that the specialists agreed on the need of them .

Keywords : financial accounting system , IFRS , Algeria , accounting environment .

المقدمة :

في ظل التغيرات التي طرأت على بيئة الأعمال، وبعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق والتطورات التي حصلت على المستوى العالمي، فرض هذا على الجزائر أن تقوم بالعديد من الإصلاحات المحاسبية التي تتماشى مع الوضع السائد في تلك المرحلة. وأخر إصلاح الذي قامت به الجزائر هو تبني نظام المحاسبي المالي الجديد و الذي قربها من الممارسة العالمية إذ أصبحت الممارسة المحاسبية ترتكز على ركيزة مرجعية و مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر تسمح بتلبية مطالب العديد من الأفراد ، المؤسسات و المستثمرين ، إلا انه و بعد عشر سنوات من هذا التبني لازلنا نلاحظ اختلاف بين ما يتضمنه المرجع العالمي و ما يطبق في الجزائر مما يؤثر على مكانتها الدولية إضافة إلى اختلاف الآراء ما بين منتقد و داعم و من خلال ما سبق نطرح **الإشكالية** التالية :

"ما هي معوقات النظام المحاسبي المالي في الجزائر بعد عشر سنوات من التطبيق ؟ و فيما تتمثل أهم الحلول المقترحة لتقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية من الممارسة العالمية؟ "

و للإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على **الفرضية** التالية :

- تعتبر البيئة المؤسساتية و المالية الجزائرية من بين أهم معوقات تطبيق النظام المحاسبي إضافة إلى أن إعادة هيكلة قاعدة النظام المحاسبي المالي و التحسين الأكاديمي تعتبر أفضل الحلول لتقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية من الممارسة العالمية.

و **تهدف** هذه الدراسة إلى توضيح الجوانب النظرية للنظام المالي المحاسبي و الإلمام بالمعوقات التي تحد من تطبيقه في الجزائر وفقا للمعايير المحاسبية الدولية و كذا الحلول التي يمكن أن تنفعنا لتحسينه و الدخول في السرب مع نظيراتها الدولية اعتمادا على أراء بعض الاكاديميين و المهنيين في الجزائر العاصمة .

و لمعالجة إشكالية الدراسة قمنا بالاعتماد على **المنهج الوصفي** في عرض الجانب النظري للنظام المالي المحاسبي و واقعه في الجزائر و كذا في تحليلنا للنتائج الاستبيان الذي أرسل لمجموعة من المهنيين و الاكاديميين و التي تم معالجتها عن طريق برنامج SPSS . لمعرفة ارائهم حول أهداف ، معوقات و الحلول الممكن الأخذ بها .

1-المحور الأول : واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

تعتبر النقائص المعروفة التي تم تشخيصها في النظام المحاسبي الوطني من الأسباب الرئيسية التي دفعته لتبنّي نظام محاسبي مالي جديد بعد اعتمادها عليه لمدّة تزيد عن ثلاثين عاما رغم التّطورات

الاقتصادية الحاصلة و خاصة في ظلّ العولمة المحاسبية ، ممّا جعل هذا النظام مع مرور الوقت عاجزا على معالجة مختلف العمليات الاقتصادية الجديدة كالعمليات بالعملة الصّعبة ، تغيّرات الأسعار و غيرها.

1.1 مفهوم النظام المالي المحاسبي و مجالات تطبيقه :

حدد المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25-11-2007 الخطوط العريضة لمضمون النظام المالي المحاسبي الذي يدعى في صلب النص بالمحاسبة المالية [1] و التي عرفت على أنها نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، نجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[2] .

و من خلال التعريف نلاحظ أن المشرع قد ركز على تحديد أن المعطيات عددية و أهمل الجانب الوصفي إذ أن النظام المالي المحاسبي قد حدد الملاحق التي تجمع المعطيات الكتابية كالكشوف المالية المستقلة .

كما حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 02 ،04 ،05 من القانون 07 -11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام كالتالي : "كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، و المعنيون بمسك المحاسبة هم أولا الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛ التعاونيات؛ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة؛ كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، و يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة[3] .

2.1 خصائص البيئة المحاسبية و مقومات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر :

لقد قامت الدولة الجزائرية منذ سنة 2007 بتبني النظام المحاسبي المالي كإستراتيجية تهدف من خلالها إلى توحيد نظامها المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية العالمية في إطار العولمة المالية إلا أن الظروف الاقتصادية،المؤسساتية و القانونية قد أثرت على مدى تطبيقيه بالشكل المطلوب و على تطور الفكر المحاسبي في الجزائر و يمكن أن نذكر من بينها مايلي [4]:

1.2.1هيمنة القطاع الخاص في السوق الرسمي :

يسيطر القطاع الخاص في الجزائر بنسبة 98 بالمائة و ذلك بسبب الإصلاحات التي هدفت إلى تحرير السوق و تشجيع الاستثمار الأجنبي و بذلك قامت بفتح المجال للقطاع الخاص أكثر منه من القطاع

العام ، هذا اثر ايجابيا على بعض الجوانب الاقتصادية إلا انه اثر سلبيا على تطور تبني النظام المحاسبي المالي إذ أن المسير في أغلبية المؤسسات المصغرة التي تسيطر على النسيج المؤسساتي يعتبر نفسه هو المالك و هذا أمر غير محفز على طلب معلومة مالية دقيقة و محكمة لذلك أصبح الغرض من المحاسبة هنا هو تحديد الوعاء الضريبي فقط و تقليل الأعباء الجبائية إضافة إلى اعتمادها على المكاتب الخارجية المحاسبية و هذا لا يحقق هدف تطوير الفكر المحاسبي ، أما بالنسبة للمؤسسات الكبيرة العاملة التابعة للقطاع الخاص فان منطق التسيير و المالية بها كشف على أن النظام المالي المحاسبي عجز عن مسايرة احتياجاتها برغم من أن بعضها يعتمد على المحاسبة و مبادئها في مختلف عملياتها التسيرية مثلا تسيير المخزونات .

يبقى القطاع العام يحاول جاهدا لبلوغ مسك محاسبي موافق قدر الإمكان للنظم و يهدف فيها المسير إلى إعداد القوائم المالية التي يطلبها القانون جبائيا نظر للضعف الذي يعاني منه خاصة من ناحية التكوين .

2.2.1 وجود السوق الموازي و القطاع الغير رسمي

يشكل النشاط الغير رسمي في الجزائر نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام و ذلك لميول المواطنين له لما يوفره من سلع و خدمات نادرة في السوق الرسمي بأسعار اقل ، كما أنها توفر العمل للعديد من البطالين إلا أن هذا ينعكس سلبا على دور المحاسبة كأداة اتخاذ قرار حيث أننا نجد أنفسنا أمام معلومات لا تعبر عن الواقع الفعلي للمؤسسات و ذلك لعدم القدرة على متابعة نشاط لا يخضع للرقابة أصلا إضافة إلى عدم دعم تطور و استمرار الدولة اقتصاديا .

3.2.1 غياب سوق مالي كفؤ و فعال و ضعف النظام المالي الجزائري

إن تطور المحاسبة دوليا كان نتيجة عولمة الأسواق المالية ،هذه الأخيرة من المفروض أن تتصف بالكفاءة إذ أن تقييم الأسهم و السندات أو الأدوات المالية بها يكون عن طريق مبدأ القيمة العادلة و هذا ما هو أمر غير متوفر في بورصة الجزائر حيث أن البورصة الجزائرية لازالت تعد من اضعف الأسواق المالية عربيا و عالميا ، الأمر الذي يجعل تطبيق النظام المحاسبي المالي مرتبطا بإصلاح النظام المالي الجزائري ومحاولة مواكبة التطورات الدولية .

4.2.1 عدم التوافق بين كل من القانون التجاري و النظام الضريبي و النظام المالي المحاسبي :

يعتبر التناقض الموجود ما بين القانون التجاري و مبادئ النظام المحاسبي المالي و قواعد النظام الضريبي احد العوامل التي تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي بالشكل المطلوب إذ أن الجزائر مازلت تولي أهمية كبيرة لمطالب الإدارة الجبائية ، الأمر الذي يتنافى مع الهدف الرئيسي للمعايير المحاسبية الدولية .

5.2.1 صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية

إن البيئة الجزائرية لا تسمح بتحديد القيمة العادلة للأصول المادية الثابتة فمثلا سوق العقارات لا يحكمه عنصر المنافسة و المعلومات و إنما ينشط ضمن إطار منافسة احتكارية يتحكم البائعون في قيمة العقارات السوقية و هذا منافي لمبادئ النظام المحاسبي المالي .

6.2.1 بطئ في تطوير التعليم المحاسبي في الجامعات و مراكز التكوين و نقص التأهيل قبل بداية اعتماد النظام المالي المحاسبي :

مازلنا إلى حد الآن نعاني من النقص الكبير الذي كان في التكوين و التعليم المحاسبي بعد عشر سنوات من بداية تطبيقه ، و رغم التطور الذي لحق به مؤخرا إلا انه لازال عنصر ربط المحاسبة نظريا بالواقع غير متوفر ، كما انه لازال ينظر للمحاسبة كتقنية و ليس كعلم إذ يكفي حسب البعض أن يتقنوا القيام بالعمليات اليومية و أن كانت دون فهم للقواعد و المبادئ المحيطة بها .

7.2.1 ضعف المؤسسات المالية و المصرفية

يعلم الجميع أن الجزائر تمتلك صناديق إيداع على شكل بنوك و هذا ما يؤثر على السوق المالي و يحصر تطبيق النظام المحاسبي المالي .

8.2.1 الفساد الاقتصادي و المالي

إن البيئة الاقتصادية الجزائرية غير قادرة على احتضان النظام المحاسبي المالي بكامله نظرا لنقص الثقة و أثار الفساد الموجودة سواء في المؤسسات العمومية أو الخاصة، و استعمال المحاسبة لغير أغراضها خاصة مع ظهور ما يسمى بالمحاسبة الإبداعية .

و لأجل التغلب على ما سبق ذك و تحسين تطبيق النظام المالي المحاسبي ينبغي تهيئة البيئة المحلية للاندماج الدولي و التوافق مع العولمة عن طريق اخذ بعض الإجراءات بعين الاعتبار و نذكر منها[5] :

أ. العمل على بناء بيئة تدخل ضمن نطاق العولمة و من بينها الانضمام إلى المؤسسات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة ، مجلس المعايير المحاسبية الدولية، الاتحاد الدولي للمحاسبين و غيرها ، و أن كان الانضمام صعب فعلى الأقل محاولة الاحتكاك بهذا النوع من المنظمات.

ب. الاعتماد على المتطلبات الدولية في وضع القوانين و التشريعات المحلية مع محاولة مدى ملائمتها للطبيعة الاقتصادية و الاجتماعية للدولة الجزائرية بحيث يسهل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مجالات الصناعة، التجارة، الخدمات والقطاع المالي .

ج. تحسين البيئة المؤسساتية الاقتصادية للجزائر بإعادة النظر في القواعد المتبعة و دعم اقتصاد السوق لكونها تعكس اقتصاد البلد .

د. محاولة الاستفادة من التكنولوجيا و ما خلقته من تقنيات حديثة في مجال العمل المحاسبي رفعت من مستوى الكفاءة إضافة إلى دعم تطوير الفكر المحاسبي في عقول المواطنين.

هـ. ضمان تكوين دولي لأصحاب مهنة المحاسبة و الباحثين في هذا المجال بغرض دعم المؤسسات الاقتصادية و التعليمية .

وتجدر الإشارة إلى أن الممارسة المحاسبية في الجزائر عليها أن تعكس تطبيق المعايير الدولية المحاسبية و ذلك نظرا لأنها اتبعت منذ تبنيها للنظام المحاسبي المالي المعايير المصدرة في 2004 دون أي تحديث و بذلك ظلت بعيدة عن مستحدثات مجلس المعايير المحاسبية الدولية التي سايرت التطورات العالمية و هذا ما شكل نقصا به مقارنة بنظيراتها الدولية.

و قد تم الإعلان مؤخرا عن نية لتقييم هذا النظام عن طريق الاستبيان الذي سيجيب عليه مجموعة من ممثلي الإدارات بهدف تنميطه بشكل اكبر مع تلك المعايير إذ أن تنميط النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية المحاسبية أصبح ضرورة لأجل اللحاق بسرب الدول المتطورة خاصة و لهذا ظهرت العديد من الدراسات التي تسعى إلى تقليص فجوة الاختلاف لما لذلك من ايجابيات نذكر من بينها [6] :

أ. إن وجود توافق محاسبي دولي سيوفر للبيات المالية مجموعة من الصفات أهمها المصداقية والقبول العام لإضافة إلى قابليتها للمقارنة، وهذا ما سيعمق الثقة التي يوليها المتعاملون لهذه البيانات في أسواق المال الدولية كما سيشجع عملية تدفق الاستثمارات بين هذه الأسواق ولتالي يحسن من كفاءة

ب. توفير الوقت، والجهد والمال، لنسبة لمستخدمي التقارير المالية سواء لنسبة للشركات المتعددة الجنسيات التي كثيرا ما تواجه اختلاف النظم المحاسبية بين الدول مما يضطرها لإعداد برامج خاصة لكل دولة وكذا تأهيل وتدريب المحاسبين، وهذا ما يكبدها جهدا وأموالا مضاعفة .

ج. وكذلك لنسبة للدول النامية التي لا توجد المنظمات للمحاسبة المهنية وتفتقر إلى معايير محاسبة ومراجعة معتمدة ومكتملة، فتبنيها للمعايير المحاسبية الدولية سوف يوفر لها المال، الوقت والجهد لإنشاء نظم محاسبية في هذه الدول

د. يساعد المؤسسات الراغبة في الحصول على التمويل من تحقيق ذلك من خارج حدود الدولة الموجودة ا وذلك في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، سواء كان ذلك في صورة رأس مال أو قروض. ويعتمد أصحاب رؤوس الأموال على التقارير المالية من أجل اغتنام فرص الاستثمار أو الإقراض الملائمة ولتالي يتجهون إلى تفضيل المعايير الدولية لأن المعلومات المنشورة وفقها أكثر ملائمة وقابلة للمقارنة

هـ. إزالة صعوبة الترجمة وفهم المعلومات المحاسبية المعدة بنظم محاسبية مختلفة مما يسهل على مستخدمي المعلومات المالية الترجمة الصحيحة لها وبالتالي اتخاذ قرارات أفضل مما يساهم في رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم حيث أن الدول التي توجد ا أنظمة محاسبية ضعيفة وبدائية سوف تحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني وتشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية كما قد يساهم في رفع مستوى نظم المحاسبة؛

و. يسهل تبني التوافق المحاسبي الدولي أعمال مصالح الضرائب في الدول التي تتواجد فيها الشركات المتعددة الجنسية وكذلك في الدول التي تنتمي إليها، وذلك بفضل التوحيد في أساليب الاعتراف لإيرادات والمصاريف

ز. يسهل التوافق الدولي عمل شركات المحاسبة الدولية للقيام عمالها المتمثلة في مراجعة حسابات الشركات الدولية، ويوفر عليها التكاليف والجهود المبذولة في سبيل إعداد برامج لكل دولة على حدا و تأهيل المحاسبين وتدريبهم على مجموعة كبيرة من الأنظمة المحاسبية.

الجدول رقم (1) : مدى تنميط النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية المحاسبية في الجزائر

وجه المقارنة	المعايير المحاسبية الدولية	النظام المحاسبي المالي الجديد
طريقة عرض الميزانية	ترتب حسب درجة سيولتها وتصنف إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة(IAS1)	ترتب حسب درجة سيولتها وتصنف إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة
طريقة عرض جدول حسابات النتائج	تصنف الأعباء حسب طبيعتها(IAS1)	تصنف الأعباء حسب طبيعتها
طريقة عرض جدول تدفقات الخزينة	يعتبر عنصرا هاما من عناصر القوائم المالية (IAS7)	يعتبر عنصرا هاما من عناصر القوائم المالية
المخزون	يتم تقييم بطريقة FIFO أو طرقة التكلفة المتوسطة المرجحة	يتم تقييم بطريقة FIFO أو طرقة التكلفة المتوسطة المرجحة
الاهتلاك عند التنازل	يحسب إلى غاية عرض الاستثمار للتنازل.	يحسب إلى تاريخ التنازل
القيم الثابتة المعنوية	يعاد تقديره عند وجود سوق خاصة بالقيم المعنوية أوتقييم لنفس العناصر المتجانسة	يعاد تقديره عند وجود سوق خاصة بالقيم المعنوية أوتقييم لنفس العناصر المتجانسة
بيع السلع	منذ تاريخ تحول المنافع والأخطار المتوقعة.	تعالج محاسبيا عند وجود وثيقة تثبت ذلك.
تقديم الخدمات	طريقة التسبيقات إجبارية	بطريقة التسبيقات.
الجداول الملحقة	تقدم فيها البيانات القطاعية حسب القطاع الجغرافي	تقدم فيها البيانات القطاعية حسب القطاع الجغرافي

ح.

ط. **المصدر:** السعيد قاسمي ،فرحات عباس،**النظام المحاسبي المالي الجديد و مدى تنميطه مع المعايير الدولية المحاسبية** ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية ،العدد 1، المجلد 1 ،المركز الجامعي بالوادي ،2010 ، الجزائر ، ص15

2- المحور الثاني الدراسة الميدانية:

1.2 تصميم الدراسة :

1.1.2 فرضيات الدراسة الميدانية

تحاول الدراسة التأكد من صحة ثلاث فرضيات منبثقة من الأبعاد التي تناولناها و التي تم اعتمادها في الدراسة الحالية و هذه الفرضيات بالإمكان صياغتها كمايلي :

- **الفرضية الجزئية الاولى**: "هناك توافق حول وجود أهمية من تطبيق النظام المالي المحاسبي"
- **الفرضية الجزئية الثانية**: "هناك توافق حول وجود معوقات تعيق تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر"
- **الفرضية الجزئية الثالثة**: "يعتبر توفر الوسائل الأكاديمية أهم وسائل تطبيق النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية"

2.1.2 حدود الدراسة الميدانية :

تحددت الدراسة الميدانية بالمجالات التالية:

⇐ المجال البشري : اقتصرت هذه الدراسة على بعض الخبراء المحاسبيين، محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين و الذين تم مراسلتهم عبر الايمايل نظرا لعدم رد الكثير منهم و انشغالهم بأمور أخرى .

⇐ المجال المكاني : اقتصرت هذه الدراسة على الخبراء المحاسبيين، محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين في ولاية الجزائر فقط ، بينما توزع طلبة العلوم المحاسبية و المالية ما بين ولاية الجزائر و تيبازة .

⇐ المجال الزماني : امتدت هذه الدراسة من 12 أوت إلى 24 أوت 2019 .

3.1.2 نموذج الدراسة الميدانية

هذه الدراسة تهتم بتوضيح واقع النظام المحاسبي المالي و معرفة معوقاته في الجزائر ، وبالتالي تشتمل الدراسة على استبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات الأولية، حيث قسمت إلى ثلاثة أجزاء يحمل الجزء الأول البيانات الشخصية للمبحوثين والمتمثلة في (الجنس، العمر، التخصص، الخبرة)، والجزء الثاني حمل العبارات الخاصة بأهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي ، والجزء الثالث اهتم بالعبارات الخاصة بالمعوقات التي تقف في وجه تطبيق النظام المحاسبي المالي ، إضافة إلى الجزء الرابع و الذي حمل عبارات وسائل زيادة الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي

4.1.2 منهج الدراسة الميدانية

بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فروضها وبعد جمع البيانات الأولية عن طريق استبانة الدراسة، استعنا بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS25**) وذلك باستعمال مجموعة من الأدوات الإحصائية المتمثلة في التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، معاملات الثبات ومعاملات الصدق، اختبار تحليل التباين، اختبار T-test.

5.1.2 مجتمع و عينة الدراسة

⇐ **تحديد عينة الدراسة:** تماشيا مع موضوع دراستنا التي تعالج واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية قمنا بالاستعانة ببعض الطلبة في العلوم المحاسبية و المالية، الخبراء المحاسبيين، محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين و الذي يبلغ عددهم في الإجمال 50فرد.

⇐ **أدوات جمع البيانات:** تم الاعتماد بشكل رئيسي على أسلوب الاستبيان إذ قمنا بإعداد استبانه وزعت و أرسلت لمجموعة من مستخدمي النظام المحاسبي المالي كما تكونت الأداة من مجموعة من محاور الموضوع و فقرات في كل مجال(محور) منها أهمية تطبيق نظام المحاسبي المالي ،معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي ،وسائل زيادة إمكانية الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي.

6.1.2 صدق الأداة و خصائص العينة (ثبات أداة الدراسة)

⇐ **دراسة معامل الثبات و الصدق للعينة**

من أجل معرفة صدق وثبات البيانات الواردة بالاستمارة تم استخدام معامل الثبات (Alpha Cronbach) ولقد كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): معامل الثبات Alpha Cronbach

الرمز	محاور الاستبيان	معامل الثبات	معامل الصدق
X1	**فيما تتمثل أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟**	**0.687**	**0.829**
X2	**ماهي معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر؟**	**0.682**	**0.826**
X3	**ماهي وسائل زيادة الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي ؟**	**0.697**	**0.835**
معامل الثبات العام		**0.688**	**0.829**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات **SPSS 25**

ونلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أن معامل الثبات لمتغيرات الدراسة يفوق الحد الأدنى للنسبة المقبولة، وقدر معدل الثبات العام بـ **68.8%** وهي نسبة مرتفعة تسمح بالاعتماد على نتائج الدراسة و يدل على أن الأداة تتمتع بالثبات، كما قدر معامل الصدق بـ **82.9%** وهي نسبة عالية أيضا، وبالتالي يمكن الحكم على مدى فعالية الاستبانة وتحقيق الهدف من الدراسة.

كما تجدر الإشارة إلى أن فقرات الاستبيان تم اتخاذها من مقال عمار بن عيشي و المعنون بمعوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية –دراسة حالة ولاية بسكرة–و تم بعدها عرضها على بعض أساتذة المدرسة العليا لأجل التأكد من مدى ملاءمتها لإشكالية الدراسة .

⇐ **خصائص عينة الدراسة:**من أجل معرفة خصائص العينة المدروسة، تم الاعتماد على إجابة المبحوثين (البيانات الوصفية) للعينة المدروسة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3): البيانات الوصفية لعينة الدراسة

المتغير	الوصف	التكرار	النسبة
المهنة	طالب	10	20.0
	محافظ حسابات	23	46.0
	محاسب معتمد	15	30.0
	خبير محاسبي	2	4.0
المؤهل العلمي	ليسانس	28	56.0
	ماستر	11	22.0
	دكتوراه	11	22.0
العمر	أقل من 30 سنة	10	20.0
	31–40 سنة	15	30.0
	41–50 سنة	22	44.0
	أكثر من 50 سنة	3	6.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	10	20.0
	5–10 سنوات	10	60.0
	11–20 سنة	27	14.0
	أكثر من 20 سنة	3	6

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات **SPSS 25**

✍ **يمكن تفسير معطيات الجدول كما يلي:**

- حسب المهنة نجد أن المبحوثين أغلبهم محافظو حسابات (23 محافظ) يليهم 15 محاسب معتمد ثم 10 طلبة، أمر يساهم في الإجابة على الاستبيان بشكل واضح وأكثر مصداقية خاصة وأن مهنة محافظ الحسابات ترتبط بشكل وثيق بالقوانين والمراسيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي؛
- غالبية أفراد العينة هم من حملة شهادة ليسانس الذين قدر عددهم بـ 28 فرد وبنسبة 56.0% وهو معدل مرتفع يؤكد على أن المبحوثين لم يكملوا دراساتهم الجامعية، كما نلاحظ أن هناك 11 من يملكون شهادة ماستر و11 فرد يملكون شهادة دكتوراه، أمر هام يضفي نوع من التوازن بين المبحوثين.
- الفئة العمرية الأكثر استحواذا على عينة الدراسة هي (41-50 سنة) بنسبة 44.0%تليها الفئة (31-40 سنة) بنسبة 30% ثم الفئة أقل من 30 سنة بنسبة 20% أما المبحوثين أكثر من 50 سنة فهم 3 مبحوثين فقط، وهو أمر يفسر بأن محافظي الحسابات في الجزائر أغلبهم تتجاوز أعمارهم 40 سنة على عكس الوظائف الأخرى.
- نجد أن أكثر من 60% من المبحوثين لا تتجاوز خبرتهم 10سنوات منهم 20% خبرتهم لا تتجاوز 5 سنوات، في حين نجد 27 أفراد خبرتهم بين 11 و20 سنة، أي أن المبحوثين يتمتعون بخبرة متوسطة في مجال أعمالهم.

2.2 عرض و تحليل نتائج الدراسة الميدانية

1.2.2 تحليل اتجاهات أفراد العينة حول أبعاد الدراسة:

سنتناول البيانات و الإجابات التي أدلى بها المستجوبون و ذلك من خلال ليكارت الثنائي و الذي يعبر عن الخيارات التي كانت متاحة أمامهم :

الجدول رقم (4): مقياس ليكارت الثنائي للحكم على إجابات الأفراد

فئات المتوسط الحسابي	درجات الموافقة
0 إلى 0.50	لا أوافق
0.51 إلى 1	أوافق

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS 2

2.2.2 تحليل إجابات أفراد العينة حول البعد الأول المتعلق بأهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي

يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (5) :الفقرات الخاصة ببعد أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي

الفقرات	التكرار	النسبة	الرتبة
1. تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للشركة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة	45	90.0	2
2. يسمح للقطاع مقارنة القوائم المالية للشركة مع شركات أخرى لنفس القطاع	34	68.0	3
3. يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح	29	58.0	4
4. الاستجابة لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية	5	10.0	6
5. إيصال المعلومات لمختلف الأطراف المهتمة بالمعلومات المالية	26	52.0	5
6. نتائج معلومات محاسبية ذات جودة عالية	47	94.0	1

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات **SPSS 25**

من نتائج الجدول نجد أن الفقرة رقم **06** تحتل المرتبة الأولى حيث حصلت على نسبة 94%، وهذا يدل على أن أغلب المبحوثين **(47)**يتفقون على أن نتائج المعلومات المحاسبية تكون ذات جودة عالية عند تطبيق النظام المالي المحاسبي، تليها الفقرة رقم **01** التي حصلت على نسبة 90%، وهذا يدل على أن أغلب المبحوثين**(45)** يتفقون على أنه عند تطبيق النظام المحاسبي المالي فإن ذلك يساهم في تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للشركة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تليها الفقرة رقم **02** التي حصلت على نسبة 68% وهي نسبة متوسطة تقريبا، وهذا يدل على أن 34 من المبحوثين يتفقون على أنه عند تطبيق النظام المحاسبي المالي فإن ذلك يسمح للقطاع مقارنة القوائم المالية للشركة مع شركات أخرى لنفس القطاع، تليها الفقرة رقم **03** التي حصلت على نسبة 58% وهي نسبة متوسطة تقريبا، وهذا يدل على أن 29 من المبحوثين يتفقون على أنه عند تطبيق النظام المالي المحاسبي فإن ذلك يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح، في حين نجد أن 21 من المبحوثين لا يوافقون على هذه الفقرة، تليها الفقرة رقم **05** التي حصلت على نسبة 52% وهي نسبة متوسطة، وهذا يدل على أن 26 من المبحوثين يتفقون على أنه عند تطبيق النظام المحاسبي المالي فإن ذلك يساهم في إيصال المعلومات لمختلف الأطراف المهتمة بالمعلومات المالية، في حين نجد أن 24 من المبحوثين لا يوافقون على هذه الفقرة، تليها الفقرة رقم **04** التي جاءت في الرتبة الأخيرة وبنسبة 10% وهي نسبة ضعيفة جدا، وهذا يدل على أن المبحوثين لا يتفقون على هذا السؤال الذي يقر أنه عند تطبيق النظام المالي المحاسبي فإن ذلك يساهم في الاستجابة لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، لكن المبحوثين وبنسبة 90% لا يوافقون على هذه الفقرة رغم مساهمتها الايجابية في هذا المبدأ .

أي أنه يمكن القول وحسب رأي المبحوثين هناك توافق حول وجود أهمية من النظام المحاسبي المالي ، وخاصة فيما يتعلق بنتائج المعلومات المحاسبية وكذا تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للشركة، في حين نجد أن المبحوثين لا يوافقون على فقرة الاستجابة لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، أي أنه عيب يجب معالجته و دراسة لما لا يرى مجتمع العينة الأهمية التي تكمن للنظام المحاسبي المالي بالنسبة لمجموع المستثمرين و الذي يمكن من خلاله الرفع من العمل الاستثماري بالجزائر و معالجة الإفلاس المبكر الذي يلحق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة .

3.2.2 تحليل إجابات أفراد العينة حول البعد الثاني المتعلق بمعوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (6) :الفقرات الخاصة ببعد معوقات تطبيق النظام المالي المحاسبي في الجزائر

الفقرات	التكرار	النسبة	الرتبة
1. عدم وجود بورصة للأوراق المالية	50	100.0	1
2. عدم وجود إطار فكري عام للمحاسبة	38	76.0	6
3. ضعف أداء المؤسسات المالية التي تعتبرعنصرا فعالا في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي	50	100.0	1
4. صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية	48	96.0	4
5. عدم كفاية أو قلة الموارد المالية التي تمكن الشركة من تدريب موظفيها حول تطبيق النظام المحاسبي المالي	0	0.0	9
6. عدم توفر الخبرة المهنية للمحاسبين يعيق عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي	8	16.0	8
7. عدم توافق البيئة المؤسساتية مع تطبيقات النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية	50	100	1
8. عدم خدمة النظام المحاسبي المالي للبيئة الجزائرية	42	84.0	5
9. نقص التوافق بين القانون التجاري والنظام الضريبي والنظام المالي المحاسبي	35	70.0	7

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات **SPSS 25**

من نتائج الجدول نجد أن الفقرات **01-03-07** تحتل المرتبة الأولى حيث حصلت على نسبة 100%، وهذا يدل على أن كل المبحوثين **(50)** يتفقون على أن **عدم** وجود بورصة للأوراق المالية، **ضعف** أداء المؤسسات المالية التي تعتبر عنصرا فعالا في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي **و** عدم توافق البيئة المؤسساتية مع تطبيقات النظام المحاسبي المالي وفق المعايير الدولية في الجزائر من أهم معوقات تطبيق

النظام المالي المحاسبي بالشكل المطلوب ، تليها الفقرة رقم **04** التي حصلت على نسبة 96%، وهذا يدل على أن أغلب المبحوثين **(48)** يتفقون على أن صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية تعتبر أيضا من أهم معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي، تليها الفقرة رقم **08** التي حصلت على نسبة 84%،وهذا يدل على أن أغلب المبحوثين **(42)** يتفقون على أن عدم خدمة النظام المحاسبي المالي للبيئة الجزائرية يعتبر أيضا من أهم معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي ،تليها الفقرة رقم **02** التي حصلت على نسبة 76%، وهذا يدل على أن **(38)** من المبحوثين يتفقون على أن عدم وجود إطار فكري عام للمحاسبة يعتبر أيضا من معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي ،تليها الفقرة رقم **09** التي حصلت على نسبة 70%، وهذا يدل على أن **(35)** من المبحوثين يتفقون على أن نقص التوافق بين القانون التجاري والنظام الضريبي النظام المحاسبي المالي يعتبر أيضا من معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي ، تليها الفقرة رقم **06** التي حصلت على نسبة 16% وهي نسبة منخفضة، تؤكد على أن المبحوثين لا يتفقون حول عدم توفر الخبرة المهنية للمحاسبين الجزائريين في تطبيق النظام المالي المحاسبي، حيث أن (8) فقط من المبحوثين هم من يعتبرون خبرة المحاسبين من معوقات تطبيق النظام المالي، تليها الفقرة رقم **05** التي جاءت في الرتبة الأخيرة والتي لم يوافق عليها أي مبحوث، باعتبار أن معظم الشركات الجزائرية تمتلك من الموارد التي تمكنها من تدريب موظفيها وتطوير أدائهم.

- أي أنه يمكن القول وحسب رأي المبحوثين فإن **عدم** وجود بورصة للأوراق الماليةو**ضعف** أداء المؤسسات المالية **و** عدم توافق البيئة المؤسساتية مع تطبيقات النظام المحاسبي المالي وفق المعايير الدولية في الجزائر من أبرز وأهم معوقات تطبيق النظام المالي المحاسبي في الجزائر.

4.2.2 تحليل إجابات أفراد العينة حول البعد الثالث المتعلق بوسائل الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (07) : الفقرات الخاصة ببعد وسائل الالتزام بتطبيق النظام المالي المحاسبي حسب المعايير الدولية

الفقرات	التكرار	النسبة	الرتبة
1. تحسين الإعداد الأكاديمي لطلاب المحاسبة في الجامعات الجزائرية	50	100.0	1
2. تحديث مناهج المحاسبة في الجامعات الجزائرية بما يتوافق والاتجاهات العالمية	50	100.0	1

3. عقد ورشات عمل وال لمالي قيام بأبحاث علمية ومناقشات بخصوص النظام المحاسبي	41	82.0	5
4. إصدار قوانين تلزم بتطبيق النظام المحاسبي المالي حسب المعايير و القوانين	12	24.0	6
5. إصدار الكتيبات ومنشورات التي تخص النظام المحاسبي المالي	42	84.0	4
6. ضرورة إقامة المؤتمرات العلمية التي تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية النظام المحاسبي المالي و تنميطه مع المعايير الدولية	45	90.0	3

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات **SPSS 25**

من نتائج الجدول نجد أن الفقرة 01 والفقرة 02 تحتل المرتبة الأولى حيث حصلت على نسبة 100%، وهذا يدل على أن كل المبحوثين (50) يتفقون على أن تحسين الإعداد الأكاديمي لطلاب المحاسبة في الجامعات الجزائرية وكذا تحديث مناهج المحاسبة في الجامعات الجزائرية بما يتوافق والاتجاهات العالمية أهم الوسائل المساعدة على تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، تليها الفقرة رقم 06 التي حصلت على نسبة 90%، وهذا يدل على أن أغلب المبحوثين (45) يتفقون على ضرورة إقامة المؤتمرات العلمية التي تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية النظام المحاسبي المالي لدى أصحاب المؤسسات ، المقاولين و ممثلي الإدارات، تليها الفقرة رقم 05 التي حصلت على نسبة 84%،وهذا يدل على أن أغلب المبحوثين (42) يتفقون على ضرورةإصدار الكتيبات ومنشورات التي تخص النظام المحاسبي المالي، تليها الفقرة رقم 03 التي حصلت على نسبة 82%، وهذا يدل على أن أغلب المبحوثين (41) يتفقون على ضرورة عقد ورشات عمل والقيام بأبحاث علمية ومناقشات بخصوص النظام المحاسبي المالي ،تليها الفقرة رقم 04 التي جاءت في الرتبة الأخيرة التي حصلت على نسبة 24% وهي نسبة منخفضة، تؤكد على أن 12 فقط من المبحوثين هم من يعتبرون إصدار قوانين تلزم بتطبيق النظام المحاسبي المالي، أي أنه ليس من الضروري إصدار قوانين ملزمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي ما دامت الشركات ملزمة بتطبيقه تماشيا مع التطورات الدولية.

✍ أي أنه يمكن القول وحسب رأي المبحوثين فإن **تحسين** لإعداد الأكاديمي لطلاب المحاسبة وكذا **تحديث** مناهج المحاسبة في الجامعات الجزائرية بما يتوافق والاتجاهات العالمية أهم الوسائل المساعدة على تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

3.2 اختبار فرضيات الدراسة :

ومنه وبعد تحليل فقرات كل بعد على حدى، يمكننا اختبار الفرضيات الفرعية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (8): نتائج اختبار الفرضية الفرعية

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة المحسوبة(sig)
فيما تتمثل أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟	,6200	,18145	24,161	0.000

ما هي معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر؟	,7378	,18204	28,659	0.000
ماهي وسائل زيادة الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي؟	,8000	,07529	75,132	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات **SPSS 25**

- جاءت صيغة **الفرضية الجزئية الاولى** كالتالي: "هناك توافق حول وجود أهمية من تطبيق النظام المحاسبي المالي "
- ومن **الناحية الإحصائية**: من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يتضح أن قيمة الوسط الحسابي (0.62)، وهي أكبر من قيمة المتوسط الحسابي للموافقة،وقيمة (T) 24.16عند مستوى الدلالة المحسوبة0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (α =0.05)، فكل هذا يدل على الاتجاه العام للمستجوبينحو التوافق حول أهمية تطبيق النظام المالي المحاسبي والايجابيات المترتبة على تفعيله خاصة في استقطاب الشركات الأجنبية للاستثمار في الجزائر.
- جاءت صيغة **الفرضية الجزئية الثانية** كالتالي: "هناك توافق حول وجود معوقات تعيق تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر"
- ومن **الناحية الإحصائية**: من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يتضح أن قيمة الوسط الحسابي (0.74)، وهي أكبر من قيمة المتوسط الحسابي للموافقة، وقيمة (T) 28.66عند مستوى الدلالة المحسوبة0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (α =0.05)، فكل هذا يدل على الاتجاه العام للمستجوبين نحو التوافق حول وجود بعض العراقيل والمعوقات التي تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.
- جاءت صيغة **الفرضية الجزئية الثالثة** كالتالي: "يعتبر توفر الوسائل الاكاديمية أهم وسائل تطبيق النظام المحاسبي المالي وفق المعايير الدولية"
- ومن **الناحية الإحصائية**: من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يتضح أن قيمة الوسط الحسابي (0.80)، وهي أكبر من قيمة المتوسط الحسابي للموافقة، وقيمة (T) 75.13عند مستوى الدلالة المحسوبة0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (α =0.05)، فكل هذا يدل على الاتجاه العام للمستجوبين نحو التوافق حول أهمية وجود الوسائل الأكاديمية **من تحسين** لإعداد الأكاديمي لطلاب المحاسبة وكذا **تحديث** مناهج المحاسبة في الجامعات الجزائرية بما يتوافق والاتجاهات العالمية أهم الوسائل المساعدة على تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

الخاتمة :

لقد هدفت هذه الدراسة الميدانية لمعرفة أهم المعوقات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي كما يجب و تنميطه بشكل اكبر مع المعايير المالية الدولية و كذا محاولة فهم موقعه و أهميته في فكر الاكادميين و المهنيين كما أن طبيعة العلاقة بين المحاسبة و البيئة المحيطة بها قد خلقت فجوة اختلاف أثرت على العديد من الجوانب الاقتصادية للبلد و إضافة إلى محاولتنا اقتراح الحلول الممكنة لتحسين و دعم الالتزام بتطبيق النظام المالي وفق المعايير الدولية لما له من مزايا و تجدر الإشارة إلى انه وضع مشروع لتقييم النظام المالي المحاسبي في الجزائر لسنة 2019

و قد **توصلنا** من خلال دراستنا إلى أن:

4 يعتبر النظام المالي المحاسبي احد مفاتيح إقامة نظام مالي يتوافق مع اقتصاد السوق و المنافسة الدولية .

5 لا يتوافق النظام المالي المحاسبي مع كافة المعايير الدولية المحاسبية نظرا للبيئة المحاسبية التي تتميز بها الجزائر و عدم توافق النظام المالي و الجبائي مع تلك المعايير .

6 عدم توافق النظام المالي المحاسبي مع الثقافة المحاسبية السائدة لدى المؤسسات الصغيرة التي تكتسي النسيج المؤسساتي في الجزائر إذ أن اغلبها لا يحتاج إلى مسك محاسبي إذن نحن هنا أمام مشكل البيئة المؤسساتية في الجزائر .

7 تكمن أهمية النظام المالي المحاسبي من خلال ضمانه لتقديم صورة واقعية عن الوضعية المالية للمؤسسة و التي تسمح لها باتخاذ قرارات حاسمة من خلال ما يميزه من إيصال للمعلومة لكافة الأطراف المستخدمة داخلها و كذا سماحه بمقارنة القوائم المالية بين المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع لأجل خلق سوق تنافسي إلا أنهم لم يتفقوا حول كون امتلاكه لجانب ايجابي من خلال دعمه لاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية إذ أن إهمال هذا الجانب لا يدعم الثقافة الاستثمارية و الثقافة التنبؤية و الاستشرافية لدى المستثمرين و أصحاب الأموال ، كما انه قد يعالج نوعا ما الإفلاس المبكر الذي تشهده بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية .

8 إن ضعف تكوين ممارسي مهنة المحاسبة و طلبة المحاسبة و المالية يعتبر من بين المعوقات التي تقف في وجه تطبيق النظام المحاسبي المالي بمعاييره العالمية و كذا فان عدم فعالية البورصة المالية الجزائرية و ضعف المؤسسات المالية أي النظام المالي الهش الذي يكتسي الجزائر و الذي لا يتوافق مع المعايير الدولية المحاسبية يعتبر من أهم المعوقات التي تحد من تطبيق النظام المالي المحاسبي بالشكل المطلوب إضافة إلى بقاء عامل عدم اهتمام المؤسسات بالقيام بالدورات التدريبية لعمالها و حصر التأهيل و التكوين في نقل المعلومة من الموظف الأقدم إلى الأحدث .

9 هناك حلول عديدة قد تدعم تحسين تطبيق النظام المالي المحاسبي إذ يجب مبدئيا التركيز على معالجة الإعداد الأكاديمي لطلاب المجال الجدد و تدريب الإطارات و الموظفين من خلال عدم إهمال نقطة ربط التعليم المحاسبي بالواقع ، توضيح كل نقطة في النظام بكل جوانبها و تحديث مناهج المحاسبة بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية ، إضافة إلى دعم الوعي لدى ممثلي الإدارة ، المقاولين الجدد و أصحاب المؤسسات.

و انطلاقا من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة نقترح **التوصيات** التالية :

- اختيار لجنة تضم الأكاديميين و المهنيين و ممثلي الإدارات للوصول إلى تقييم و تحسين النظام المالي المحاسبي بشكل يتوافق مع الاقتصاد الجزائري فلا يمكن الحديث عن معايير عالمية في بيئة نظام مالي هش .
- محاولة نشر و دعم ثقافة الحوكمة لدى المؤسسات خاصة العمومية منها .
- تحسين البيئة المؤسساتية الجزائرية و دعم المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تتمكن الجزائر من تطبيق ذاك الجزء الخاص من معايير المحاسبة الدولية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- دعم فكرة أهمية استخدام المحاسبة وفق النظام المالي المحاسبي.
- خلق إطار مهني متطور لمهنة المحاسبة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات المحاسبية لتعميق تطبيق النظام المحاسبي المالي، و كذا من أجل التعرف على أهم مشكلات تطبيقه
- تفعيل دور مكاتب المحاسبة لتلتزم الشركات في الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي.
- تنظيم دورات تدريبية للمحاسبين حتى يصبحوا قادر ين على تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- محاولة دمج التكنولوجيا المالية في المؤسسات المصرفية لأجل دعم النظام المالي الجزائر

مراجع و هوامش الدراسة:

[1]النظام المحاسبي المالي، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2009، ص 07 .

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية العدد رقم 74 القانون رقم 07 –11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007

[3]نفس المرجع السابق

[4]طاطا إيمان، **أثر العوامل البيئية على التطور المحاسبي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3 ،2016، ص72–73 –بالتصرف–

[5]عمار بن عيشي، **معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية دراسة حالة ولاية بسكرة**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 01 ، 2014 ، ص 91

[6]بن حركو غنية ، **النظام المالي المحاسبي و المعايير المحاسبية الدولية –دراسة مقارنة–** ، مجلة دراسات اقتصادية ،العدد رقم 04 ، المجلد 01 ، 2017 ، ص 212–213

الملاحق :

الملحق رقم 1: الفقرات الخاصة ببعد أهمية تطبيق النظام المالي المحاسبي

		Réponses N	Réponses Pourcentage	Pourcentage d'observations
[illegible]	[illegible]	45	24,2%	90,0%
	[illegible]	34	18,3%	68,0%
	[illegible]	29	15,6%	58,0%
	[illegible]	5	2,7%	10,0%
	[illegible]	26	14,0%	52,0%
	[illegible]	47	25,3%	94,0%
Total		186	100,0%	372,0%

المصدر: مخرجات **برنامج SPSS**

الملحق رقم 2: الفقرات الخاصة ببعد معوقات تطبيق النظام المالي المحاسبي

		Réponses N	Réponses Pourcentage	Pourcentage d'observations
[illegible]	[illegible]	50	15,6%	100,0%
	[illegible]	38	11,8%	76,0%
	[illegible]	50	15,6%	100,0%
	[illegible]	48	15,0%	96,0%
	[illegible]	8	2,5%	16,0%
	[illegible]	50	15,6%	100,0%
	[illegible]	42	13,1%	84,0%
	[illegible]	35	10,9%	70,0%
Total		321	100,0%	642,0%

المصدر: مخرجات **برنامج SPSS**

الملحق رقم 3: الفقرات الخاصة ببعد الالتزام بتطبيق النظام المالي المحاسبي

		Réponses N	Réponses Pourcentage	Pourcentage d'observations
[illegible]	[illegible]	50	20,8%	100,0%
	[illegible]	50	20,8%	100,0%
	[illegible]	41	17,1%	82,0%
	[illegible]	12	5,0%	24,0%
	[illegible]	42	17,5%	84,0%
	[illegible]	45	18,8%	90,0%
Total		240	100,0%	480,0%

المصدر: مخرجات **برنامج SPSS**

الملحق رقم 5: التحليل الخاص بفقرات أهمية النظام المحاسبي المالي

		تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للشركة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة	يسمح ب لقطاع مقارنة القوائم المالية للشركة مع شركات أخرى لنفس القطاع	يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح	الاستجابة لاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية	إيصال المعلومات لمختلف الأطراف المهتمة بالمعلومات المالية	نتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية	
N	Valide	50	50	50	50	50	50	50
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		,9000	,6800	,5800	,1000	,5200	,9400	
Ecart type		,30305	,47121	,49857	,30305	,50467	,23990	
Asymétrie		-2,750	-,796	-,334	2,750	-,083	-3,821	
Erreur standard d'asymétrie		,337	,337	,337	,337	,337	,337	
Kurtosis		5,792	-1,425	-1,969	5,792	-2,078	13,124	
Erreur standard de Kurtosis		,662	,662	,662	,662	,662	,662	

المصدر: مخرجات **برنامج SPSS**

الملحق رقم 5: التحليل الخاص بفقرات معوقات النظام المحاسبي المالي

		عدم وجود بورصة للأوراق المالية	عدم وجود إطار فكري عام للمحاسبة	ضعف أداء المؤسسات المالية التي تعتبر . عنصرا فعالا في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي	صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية	عدم كفاية أو قلة الموارد المالية التي تمكن الشركة من تدريب موظفيها حول تطبيق النظام المحاسبي المالي	عدم توفر الخبرة المهنية للمحاسبين يعيق عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي	عدم اهتمام المؤسسات بالقيام بدورات تدريبية	عدم خدمة النظام المحاسبي المالي للبيئة الجزائرية	نقص التوفق بين القنون التجاري و النظام الضريبي و النظام المتالي المحاسبي	
N	Valide	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		1,0000	,7600	1,0000	,9600	,0000	,3800	1,0000	,8400	,7000	
Ecart type		,00000	,43142	,00000	,19795	,00000	1,57649	,00000	,37033	,46291	
Erreur standard d'asymétrie		,337	,337	,337	,337	,337	,337	,337	,337	,337	
Erreur standard de Kurtosis		,662	,662	,662	,662	,662	,662	,662	,662	,662	
Asymétrie			-1,256		-4,841		6,497		-1,913	-,900	
Kurtosis			-,443		22,331		44,320		1,726	-1,241	

المصدر: مخرجات **برنامج SPSS**

الملحق رقم 6: التحليل الخاص بفقرات بوسائل الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي

		تحسين الأعداد الأكاديمي لطلاب المحاسبة في الجامعات الجزائرية	تحديث مناهج المحاسبة في الجامعات الجزائرية بما يتوافق والاتجاهات العالمية	عقد ورشات عمل وال لمالي قيام بأبحاث علمية ومناقشات بخصوص النظام المحاسبي	صدار قوانين تلزم بتطبيق النظام المحاسبي المالي	إصدار الكتيبات ومنشورات التي تخص النظام المحاسبي المالي	ضرورة إقامة المؤتمرات العلمية التي تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية النظام المحاسبي المالي	
N	Valide	50	50	50	50	50	50	50
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		1,0000	1,0000	,8200	,2400	,8400	,9000	
Ecart type		,00000	,00000	,38809	,43142	,37033	,30305	
Erreur standard d'asymétrie		,337	,337	,337	,337	,337	,337	
Erreur standard de Kurtosis		,662	,662	,662	,662	,662	,662	
Asymétrie				-1,718	1,256	-1,913	-2,750	
Kurtosis				,989	-,443	1,726	5,792	

المصدر: مخرجات **برنامج SPSS**

الملحق رقم 7: المشاهدات و اختبار الصدق و الثبات

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	50	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	50	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,687	3

المصدر: مخرجات **برنامج SPSS**

أهمية تطبيق قواعد التقييم وفق الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في تحسين نوعية المعلومة المحاسبية

The importance of applying the evaluation rules according to the conceptual framework of the financial accounting system in improving the quality of accounting information

شناي عبد الكريم	اسماعين جوامع
جامعة محمد خيضر بسكرة	جامعة محمد خيضر بسكرة
abde_lkrim19@hotmail.com	smain.djouamaa@univ-biskra.dz

الملخص

المحاسبة تطورت عالميا و حققت تغيرات سريعة، هذا التطور جاء نتيجة التغير في النظرة الفلسفية للتطبيقات المحاسبية بين الدول. و الجزائر مثل بقية دول قامت بإصلاح عميق في نظامها المحاسبي حتى ينسجم و يتناسق مع المحيط العالمي فيما يخص المعايير المحاسبية الدولية.

اصلاح النظام المحاسبي مس جانبين هامين **الاول** محاسبي يخص عملية القياس من حيث الاطار المفاهيمي و طرق التقييم و التسجيل حتى يمكن انتاج معلومة محاسبية ذات مصداقية موثوق فيها من قبل الاطراف المستخدمة، ومنهم على الاخص المستثمر الخاص الوطني و الاجنبي و تشجيعه على الاستثمار في الجزائر و ما يترتب عن ذلك من جلب للأموال و التكنلوجيا.

ثانيا الجانب المالي من حيث أن الكشوف المالية اعدت على أساس أن تقدم معلومات حالية تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية حاليا الامر الذي يستوجب استعمال طرق تقييم جديدة وعدم الاكتفاء بالتكلفة التاريخية لوحدها، عندها نقول أن الكشوف هي مالية و ليست محاسبية فقط تحتوي على معلومات فورية ذات مصداقية و جودة عالية تسمح للأطراف الاخذة باتخاذ القرارات الصحيحة و المناسبة.

ان الهدف من هذا المقال هو توضيح مختلف الجوانب المحاسبية و المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي خاصة أن هذه الكشوف عدلت بشكل جذري الامر الذي يستوجب معرفة أدوات التحليل المالي وفق التسميات الجديدة للنتائج الوسيطية.

كلمات مفتاح: معيار محاسبي، المعلومة المحاسبية والمالية، قوائم مالية، قيمة عادلة.

ABSTRACT
Accounting has evolved and developed faster and more systematically. This development has resulted in the emergence of differences in philosophy and accounting practice between countries.
the reform of the accounting system has first and foremost affected the accounting dimension of the measurement process in terms of the conceptual framework and methods of evaluation and registration, in order to produce credible and reliable accounting information that encourages national and foreign private investors to invest in Algeria and benefit from their technology. the second point is the financial aspect by producing financial statements reflecting the financial situation of the enterprise at present which requires the use of new methods of valuation and not just the historical cost, at this time it can be said that financial statements are credible and of high quality allowing stakeholders to make the right decisions.
The purpose of this article is to clarify the different accounting and financial aspects of the financial accounting system, especially since the financial statements are changed radically, which requires knowledge of the new financial analysis tools that allow analysis of the financial situation of the financial system. business and make the right decisions.
KEYWORDS

مقدمة

بعد النمو السريع للاقتصاد العالمي و ما ترتب عنه من تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية وما رافقها من تحرير للتجارة الخارجية في العقود الأخيرة، كان لزاما على الدولة الجزائرية أن تنسجم مع هذا المحيط الجديد للاستفادة من الامتيازات الكثيرة التي يوفرها من جلب الاستثمارات و اكتساب التكنلوجيا، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الاجراءات و القواعد و القوانين يكون لها من القوة ما يمكن من احترامها و تطبيقها. والهدف من ذلك طبعا هو القضاء على الاختلافات، و محاولة توحيد الاجراءات والقواعد و الاسس المحاسبية بالرغم من الصعوبات الكثيرة نتيجة الاختلاف في الكثير من العوامل الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية مع العالم الخارجي.

لذلك سنتطرق في هذا البحث إلى أهم جزئية في المحاسبة التي كان يفتقر إليها النظام المحاسبي الجزائري (المخطط الوطني المحاسبي لسنة 1975) ألا وهي الإطار ألمفاهيمي الذي يبين ما يراد تسجيله وكيفية تقييم و تسجيل الأصول والخصوم، و يقدم كل المعلومات الخاصة بشرح الحسابات، ويقدم قائمة بالمبادئ المحاسبية الواجب الإلتزام بها.

هذا الإطار النظري الذي كانت تفتقر إليه المحاسبة الجزائرية يبين طبيعة وأهداف الكشوف المالية، التي تتكون من مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية في تاريخ غلق الحسابات. ويحدد من هم المستعلمون لهذه الكشوف المالية، وكذا الإتفاقات المحاسبية القاعدية و الخصائص النوعية، والمبادئ المحاسبية الأساسية، ويعطي تعريفات ويبين قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم

ان اصلاح النظام المحاسبي الجزائري سيترتب عنه فوائد و مزايا كثيرة من تناسق و تناغم مع المحيط الخارجي، الامر يستوجب توحيد المبادئ و القواعد التي يتم على اساسها المعالجات المحاسبية للمعلومات المحاسبية التي تلبي متطلبات المستثمرين والممولين المحليين و الدوليين، الامر الذي يتطلب اعداد قوائم مالية بصورة صادقة تزودهم بمعلومات موثوقة و ملائمة تساعدهم في اتخاذ القرارات السليمة.و عليه يمكن طرح الاشكالية التالية:

ماهي أهمية تطبيق قواعد التقييم وفق الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في تحسين نوعية المعلومة المحاسبية؟

وتحت هذه الإشكالية الرئيسية نريدأيضا الإجابة عن الإشكاليات التالية:

ما هي المستجدات التي جاء بها الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي التي تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص قواعد التقييم من أجل تحسين نوعية المعلومة المحاسبية؟

ماهي الخصائص النوعية التي تحدد منفعة المعلومات الواردة بالبيانات المالية.

- **فـــروض البـحث:**

– تغيير أهداف النظام الاقتصادي و الاستفادة من حوافز الانضمام والتوافق مع الاقتصاد العالمي سيؤدي حتما إلى تغيير قواعد الممارسة المحاسبية و تكييفها مع المعايير المحاسبية الدولية.

– ان تحسين النظام المحاسبي الجزائري يقتضي تنسيق الأدوات المحاسبية، و وسائل القيادة الداخلية للمؤسسة، والوصول بهم إلى تقديم معلومة مالية موحدة، قابلة للمقارنة و صادقة بالنسبة للمستثمرين.

– تنوع مستخدمي الكشوف المالية يتطلب تحسين المعلومة المالية التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الصحيحة.

- **منهجية الدراسة**

تستدعي طبيعة موضوع الدراسة استخدام مناهج متعددة تفي بأغراض الموضوع الذي يدخل ضمن الدراسات الإقتصادية، فبالإضافة الى المنهج الوصفي عند تناول الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية، أو عند استعراض النظام المحاسبي المالي، سيتم تطبيق المنهج التحليلي عند دراسة الآثار الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي.

- **دراسات سابقة:**

– **دراسة عقاري مصطفى**2004: مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني للمحاسبة أطروحة دكتوراه جامعة سطيف حاول الباحث اظهار المبررات التي تستوجب تطوير الممارسة المحاسبية، و تفعيل دورها في تنشيط الاقتصاد الوطني وهي:.

–حجم التحديات والضغوط التي تفرضها الأطراف المستخدمة للقوائم المالية على مهنة المحاسبة.

–التنبؤ بإصلاح النظام المحاسبي الجزائري للقضاء على السلبيات والمشاكل المرتبطة بالمفاهيم والتبويب

والقياس للعناصر المكونة للقوائم المالية.

والفرق بين دراستنا و ما قدمه الأستاذ عقاري مصطفي هو أننا قمنا بتشريح النظام المحاسبي المالي الذي تنبأ به الأستاذ سنة 2004

- **دراسة مداني بلغيث**2004: أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية ــ بالتطبيق على حالة الجزائر ــ أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر حاول صاحبها اظهار :

-أهمية التوحيد المحاسبي في إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في مختلف الدول وكيفية تفعيله ليتلاءم مع الواقع الإقتصادي الجزائري.

-نجاح عملية التوحيد المحاسبي يخدم المؤسسة ومختلف الأطراف الآخذة من الإستفادة من القوائم المالية التي تنتجها المحاسبة.

و قدم الباحث بعض التوصيات منها:

-التفكير في إعداد إطار تصوري يكون مرجعا للتوحيد المحاسبي.

-إعتماد مسار توحيد محاسبي جيد وفعال، ينطلق من حصر إحتياجات مختلف الأطراف الفاعلة في مسار التوحيد المحاسبي.

أما الإضافة التي قدمناها في هذا البحث تتمثل في إبراز مختلف الجوانب التي من شأنها أن تحسن من نوعية المعلومات المحاسبية

- **دراسة حواس صلاح**2007-2008: التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولي و أثره على مهنة المدقق، تطرق في دراسته هذه الى مدى أهمية استخدام معايير الابلاغ المالي الدولي و اصلاح النظام المحاسبي الجزائري بما يتوافق مع هذه المعايير.

وفي كل هذه الدراسات السابقة نجدها جاءت قبل بروز النظام المحاسبي المالي وكلها أكدت على أهمية ايجاد نظام يواكب التطورات التي حدثت في المحاسبة منذ 1973 وظهور معايير المحاسبة الدولية ثم معايير التقارير المالية الدولية في بداية الألفية

صالحي بوعلام (2010) أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي حاول من خلال تناوله لموضوع أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، معالجة الإشكالية التي تدور حول تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الحالية للمحاسبة في الجزائر مركزا على أهم العناصر المرتبطة بنجاح التحول من المخطط المحاسبي الوطني نحو النظام المحاسبي المالي ومحاولة البحث عن السبل الكفيلة بتفعيل وإنجاح عملية الإصلاح المحاسبي،

الهدف من البحث

إن نوعية المعلومات التي كانت تقدمها مختلف القوائم المالية في ظل المخطط المحاسبي الوطني قد تكون ملائمة لنظام إقتصادي إشتراكي تبنته الجزائر منذ الإستقلال لكن مع الإنفتاح العالمي اصبحت هذه المعلومات ضئيلة وهزيلة ولا تخدم الواقع الإقتصادي المرغوب ولهذا نجد أهمية هذه الورقة تتجسد في تحديد وابراز مختلف النقاط التي جاء بها النظام المحاسبي المالي فيما يخص القواعد والأسس و طرق التقييم و التسجيل التي من شأنها أن تحسن نوعية المعلومة المحاسبية، و بالتالي تقديم قوائم مالية ذات مصداقية تعبر فعلا عن الوضع الحقيقي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تطمئن الاطراف الاخذة.

المحور الأول: تكييف النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية

1.1 حاجة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إلى المعلومة المالية

إن الأطراف ذوي العلاقة بأي شركة يحددون الهدف الأساسي من المحاسبة هو تقديم معلومة كاملة، قانونية، موضوعية، شفافة، وأكثر صدق تسمح بتشجيع المستثمرين، و تضمن لهم متابعة جيدة لأموالهم. فهي المصدر الموثوق فيه بالنسبة للمعلومات الاقتصادية والمالية. وتقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للوحدة، وقياس كفاءتها، وعن التغيير في الوضعية المالية في مقابل الالتزامات القانونية، الواجب عليها احترامها.

و الحاجة الى المعلومة المالية تنشأ من نقص المعرفة و حالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وتوفيرها سيخفف من حالة القلق التي تنتاب مستخدمي الكشوف المالية، و يمكنهم من زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلا. فالمحاسبة المالية تختص بصفة رئيسية بتزويد مستخدمي الكشوف المالية بالمعلومة المالية الملائمة التى تساعدهم في اتخاذ قراراتهم.

2.1 ضرورة الإنتقال إلى إعتماد معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

إن الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية ترتب عنهاإنفتاحالإقتصاد الوطني على العالم الخارجي وزيادة المبادلات التجارية من خلال تحرير التجارة الخارجية وإعتمادإقتصاد السوق. فكان لزاما أن يواكب ذلكإصلاح النظام المحاسبي حتى يساير هذا التطور السريع في الإقتصاد، كونه أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه إبتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى الكشوف المالية المقدمة مرورا بقواعد التقييم و تصنيف الحسابات، لذا أصبح من الضروري التعجيل بتغييره وجعله متلائما مع إحتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية على المستوى الوطني والدولي، من خلال إعداد نظام محاسبي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

هذا التوجه الجديد في الإصلاح بدأ من خلال تعديل القانون التجاري الذي جاء به المرسوم التشريعي رقم: 08/93 الصادر في 1993/04/25، والأمر رقم 27/96 الصادر في 1996/12/09 مؤشرا قويا على التوجه نحو سياسة إقتصادية جديدة يترتب عنها بروز شركات جديدة، وإعطاء الضوء الأخضر لتصفية الشركات، والبدء بالعمل بالتحكيم التجاري.

المهم في الجانب المحاسبي هو بروز هذه الشركات في مختلف المجالات، وما ترتب عن ذلك من إدخال مصطلحات جديدة وأصناف جديدة وأشكال تسيير وطرق تمويل جديدة، الأمر الذي إستوجب أن تساير المحاسبية هذا التغيير والتعبير عنه بكل دقة.

بالإضافة الى العدد من الهائل التعديلات التي نص عليها القانون التجاري، هناك قانونين آخرين ساهما في إيجاد حالات جديدة تحتم الإسراع في إصلاح النظام المحاسبي الجزائري وهما: الشركات القابضة التي جاء بها القانون رقم 25/95 الصادر في 1995/09/25 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة،وشركات مساهمات الدولة الذي جاء بها الأمر رقم 01/2004الصادر في 2004/08/20 المتضمن تنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادية وخوصصتها. الأمر الذي ترتب عنه فراغات محاسبية وتباين بين المحاسبين في المعالجات المحاسبية لنفس العملية، وهذا يتنافى مع ما تصبو إليه المحاسبة وفق المنظور الجديد من موثوقية وقابلية للمقارنة.

نتيجة للأحداث السابقة الذكر صدر القانون رقم11/07 بتاريخ 25 /2007/11حول النظام المحاسبي وعرف في مادته رقم(903) المحاسبة المالية بأنها " نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها وتسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية". فكانت بداية سنة 2010 الإنطلاقة لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

المحور الثاني: أهمية تطبيق الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي من أجل تحسين نوعية المعلومة المحاسبية

1.2 مجال التطبيق

الإطار المفاهيمي يهتم بالكشوف المالية ذات الاستخدام العام، التي تعد على الأقل مرة كل سنة، و تهدف إلى تلبية احتياجات المعلومة المشتركة لعدد هام من المستخدمين. البعض منهم يمكن أن تكون لهم احتياجات نوعية و لديهم الوسائل للحصول على معلومات إضافية بالنسبة للتي هي مسجلة في الكشوف.

أما الأطراف المطالبة بمسك المحاسبة هي: المؤسسات العمومية و المؤسسات ذات الاقتصاد المختلط الخاضعة للقانون التجاري، و كذا التعاونيات و التنظيمات التي تتلقى إعانات عمومية أو هبات، و في الاخير المؤسسات التي تنتج سلع أو خدمات، تباع أو لا تباع، في حالة كونها تمارس نشاطات اقتصادية مبنية على أحداث متكررة.

2.2 مستخدموا المعلومة المالية:

إذا كان المستثمرون يخاطرون بتقديم الأموال للمؤسسة، فان ذلك يستوجب إعداد قوائم مالية تلبي احتياجاتهم و تجيب أيضا على احتياجات المستعملين الاخرين و تجعلهم راضين على الكشوف المالية وهم: المسيرين، الهيئات الإدارية و الرقابية، مختلف الهياكل الداخلية للمؤسسة، و موردوا الأموال [المالكون و المستثمرون

الحاليون والمتوقعون، والبنوك] الذين يهمهم معرفة المخاطر والعوائد حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات المتعلقة بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات. أيضا الإدارة والهيئات الأخرى المخول لها عملية التنظيم والرقابة (مصالح الضرائب، الإحصاء الوطني والمنظمات التي لها سلطة التخطيط والتنظيم والرقابة)، و أعضاء المستخدمين و من يمثلهم الأجراء الذين يهتمون بالمعلومات الخاصة باستقرار مردودية المؤسسة التي تستخدمهم، الموردون الذين يهمهم معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها. والزبائن الذين يهمهم استمرارية المؤسسة خاصة في حالة اعتمادهم عليها في المدى الطويل. و في الاخير الأطراف الأخرى ذات المنفعة بما فيه الجمهور الذي يتأثر بالمؤسسة بطرق متعددة من حيث توفير فرص العمل أو التزود بالمعلومات المتعلقة بأنشطة المؤسسة و فرص ازدهارها.

3.2 طبيعة وأهداف الكشوف المالية

الكشوف المالية تتكون من مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية و المالية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية. مما يستوجب احترام القواعد و المبادئ المحاسبية. و حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية **(IASB)** و كذا النظام المحاسبيالمالي فان الهدف من الكشوف المالية هو تقديم معلومات عن الوضعية المالية للوحدة في تاريخ غلق الحسابات و ذلك من خلال **الميزانية**، وتوضيح الكفاءة الاقتصادية من خلال **جدول حسابات النتائج**، وتحديد تغيرات وضعية الخزينة من **جدول تدفقات الخزينة**، و ذلك لتلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.[i]

فالكشوف المالية تسمح بضمان شفافية المؤسسة من خلال تقديم معلومة كاملة تلبى الاحتياجات فيما يخص أخذ القرار. و تحضر هذه الكشوف خلال فترات منتظمة، حتى تسمح بإنجاز المقارنات و تثمين تطور الوحدة.

يمكن تلخيص أهداف الكشوف المالية سواء كانت تخص المؤسسات التجارية أو غير التجارية في:[ii]

- ✓ توفير المعلومات الخاصة بالوضعية المالية، الأداء، للأطراف الاخذة تمكنهم من أخذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد الاقتصادية.
- ✓ يجب أن تفصح الكشوف المالية عن المعلومات اللازمة لخدمة المجالات الآتية : تقييم الأداء، و تقييم المركز المالي، تقييم التمويل والاستثمار، و أخيرا تقييم مدى التقيد بالحدود و القوانين و اللوائح المنظمة.

.المحور الثالث: المبادئى العامة للتقييم وفق الاطار المفاهيمي:

القياس هو المسار الخاص بتحديد القيمة المالية التي سيتم على أساسها تسجيل عناصر البيانات المالية في الميزانية و جدول حسابات النتائج (الفقرة 99).

هذا الإجراء يتطلب طبعا اختيار طريقة للقياس من بين الطرق التالية: التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة القابلة للتحصيل، أو القيمة الحالية.(الفقرة 100). مع ملاحظة أن الإطار ألمفاهيمي لم يتطرق للقيمة العادلة.

1.3 التـكلفة التـاريخية:(COUT HISTORIQUE)

التكلفة التاريخية هي القيمة المقدمة في تاريخ الاقتناء و الخاصة بقيمة الحصول على الموجودات في تاريخ الشراء، و كذا القيمة التي تسجل بها عناصر الخصوم و الأعباء و النواتج في تاريخ نشوئها دون الأخذ بعين الاعتبار لتغيرات الأسعار أو القدرة الشرائية للنقود، بدون الأخذ بعين الاعتبار :

*حالات تغيرات الأسعار

* تطور القدرة الشرائية للنقود

فالتكلفة التاريخية للأصل هي: مبلغ النقدية المدفوع أو القيمة العادلة المقابلة المقدمة من اجل الحصول عليه، في تاريخ اقتنائه أو إنتاجه.

أما التكلفة التاريخية للخصم هي: قيمة المنتجات المستلمة مقابل التزام، أو مبلغ النقدية المنتظر دفعه لإطفاء دين خلال الدورة العادية للنشاط. .(الفقرة 100 – أ). من الإطار ألمفاهيمي.

و من بين مبررات استخدام طريقة التكلفة التاريخية:

* تتلاءم مع فرضية الموضوعية و مبدأ تحقق الإيراد و سياسة الإفصاح التام .

* إن اللجوء لاعتماد أسعار السوق تواجهها مشكلة تفاوت أسعار الشراء عن أسعار البيع

أما مآخذ استخدام مبدأ التكلفة التاريخية :

– غياب المصداقية في التعبير عن التكاليف الحقيقية السائدة في السوق.

– تخلق صعوبة عملية في تأمين عملية المقارنة بين المعلومات المحاسبية.

– ينتج عنها مشاكل كثيرة في قياس الدخل مما يترتب عنها خلق أرباح وهمية.

– يتم توزيع أرباح وهمية مما يؤدي إلى انخفاض الرأسمال و عدم المحافظة عليه و صيانته، الأمر الذي يتسبب في نقص حقوق الملكية.

و عليه فان استخدام الكشوف المعدة على أساس التكلفة التاريخية من اجل اتخاذ القرارات هو استخدام خاطئ يؤدي إلى استنتاجات خاطئة عن قدرة المشروع على تحقيق الأرباح، و يؤدي إلى اتخاذ قرارات إدارية خاطئة حول تقويم الأداء الإداري و تقويم المشروع و تسعير الإنتاج و توزيع الأرباح و بالتالي عدم المحافظة على الرأسمال.

2.3 التـكلفة الجـارية:(COUT ACTUEL)

التكلفة الجارية هي القيمة المكافئة لحيازة الأصل ،او التي ستسدد للوفاء بدين في تاريخ التقييم .

فالأصول تسجل بمبلغ النقدية أو النقدية المكافئة لها و التي ستدفع مقابل الأصل المتحصل علية حالا.أما الخصوم فتسجل بالمبلغ الغير محين للنقدية الخاصة بتسديد التزام حالا.(الفقرة 100 – ب)

3.3 القيمة القـابلة للتحصيل:(VALEUR DE REALISATION)

قيمة التحقيق معناه قيمة التنازل أين يتم التقييم بالقيمة الأكبر بين سعر البيع الصافي و قيمة الاستخدام. فالأصول تسجل بمبلغ النقدية أو المكافئة لها و التي يمكن الحصول عليها حالا عند بيع الأصل. أما الخصوم فتسجل بقيمة التسديد، يعنى المبالغ الغير محينة للنقدية و التي يتوقع سدادها.(IAS 36).

4.3 القيمة المحينة (قيمة الاستخدام):(VALEUR ACTUALISE)

القيمة الحالية هي قيمة المدخولات و المخروجات من النقدية المستقبلية محينة في تاريخ القياس.فالأصول تقيم وتسجل بالقيمة الحالية للمدخولات الصافية المستقبلية للنقدية التي يتوقع أن ينتجها العنصر، أما الخصوم فتسجل بقيمة المخروجات الصافية للنقدية المستقبلية المحينة و المتعلقة بتسديد أللالتزامات تبعا للنشاط العادي. (الفقرة 100 – د)

ملاحظة:

كما توجد عناصر هامة لابد من أخذها بعين الاعتبار عند عملية التقييم:

- بالنسبة للسلع التي تقتنيها المؤسسة توجد ثلاث حالات[iii]

✓ أما **بمقابل:** التقييم يتم **بتكلفة الاقتناء و** المتمثلة في ثمن الشراء الذي يتفق عليه الأطراف في تاريخ التعاقد، مضافا إليه حقوق الجمارك والرسوم الضريبية الأخرى الغير مسترجعة و الأعباء الملحقة الممنوحة مباشرة من اجل ضمان الرقابة و جعل السلعة في وضعية الاستعمال. و المقصود بالأعباء الممنوحة مباشرة تتمثل في مصروفات التوزيع واللف و الحزم الأولية و أعباء التنصيب و حقوق النقل و تكلفة تغطية العملة...الخ.

✓ وإذا كانت **مجانا** :حينئذ يتم التقييم بالتكلفة العادلة في تاريخ دخول السلع. و المقصود هنا بالتكلفة العادلة المبلغ الذي بواسطته يمكن استبدال أصل بين طرفين، لديهم معلومات جيدة و راضين و يعملون في ظل شروط المنافسة العادية.(30)

✓ و عندما تكون في صيغة **التبادل** : توجد حالتين:

– إذا كانت الأصول متباينة التقييم يتم بالقيمة العادلة

– أما إذا كانت الأصول متشابهة فالتقييم يتم بالقيمة المحاسبي للأصول المعطاة كتبادل، و المقصود هنا بالقيمة المحاسبية الصافية هي قيمة الأصل المسجل به في الميزانية.

- أما إذا كانت السلع المستلمة **كمساهمة:** التقييم يتم حسب طبيعة قيمة المساهمة
- فيما يخص السلع **المنتجة:**فان التقييم يتم **بتكلفة الإنتاج**، و المتمثلة في تكلفة المواد المستهلكة و الخدمات المستعملة، مضافا إليها التكاليف الأخرى التي التزمت بها الوحدة خلال عمليات الإنتاج من اجل إيصالها إلى الحالة و المكان التي توجد فيها.

المحور الرابع: تعريف و مفهوم القيمة العادلة

عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) القيمة العادلة كما يلي: "هي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل أصلاً وتسوية التزام بين طرفين، يتوفر لدى كل منهما الرغبة في إتمام الصفقة و على بينة من الحقائق و يتعاملان بإرادة حرة[iv] ". فالقيمة العادلة يمكن تحديدها بسهولة من قبل معدي الكشوف المالية و قابلة للفهم من قبل مستخدميها، و أعتبرت السوق النشطة هي السوق التي تكون فيها جميع العناصر متجانسة، يتواجد المشترون و البائعون الراغبون في التعامل عادة في أي وقت و الأسعار متاحة للجمهور، أما إذا لم تتوفر أسعار السوق فيكون التقدير للقيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتاحة في هذه الظروف[v] فالقيمة العادلة هي المقياس الأكثر ملاءمة لقياس الأصول و الخصوم التي تتاجر فيها المؤسسة من أجل تقديم معلومات تعبر عن الواقع الإقتصادي الحقيقي للمؤسسة. فالمستثمرون يهتمون بمعرفة قدرة المؤسسة على تسيير أصولها و التزاماتها بشكل أمثل حتى يتخذوا القرارات الرشيدة.

كما عرفتها لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض إعداد الكشوف المالية والحسابات المرتبطة بها كما يلي:[vi] «هي مبلغ تقديري يمكن في مقابلة تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشترى وبائع راغبين في عقد صفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوفر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة».

لقد أدرج النظام المحاسبي المالي الجزائري مفهوم القيمة العادلة وعرفها على النحو التالي: هو المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة و عاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية.

ولقد اعتبر النظام المحاسبي المالي الجزائري التكلفة التاريخية القاعدة العامة للقياس المحاسبي وجعل من القيمة العادلة مجرد مراجعة وتصحيح لها متى توفرت شروط ذلك كما حصر استخدامها في بعض العناصر فقط دون غيرها وهي: الأصول البيولوجية، العقارات الموظفة، المنتجات الزراعية، الأدوات المالية.

وكان لإستخدام القيمة العادلة في التقييم أثر كبير على عملية الإفصاح المالي بشكل عام، فقد أدى إتباعها إلى إظهار معظم الأصول و الإلتزامات في الميزانية بموجب قيمها الإقتصادية، و إظهار النتائج الشاملة للعمليات و التغيرات الجارية على الأصول و الإلتزامات الناتجة عن الأحداث الإقتصادية في حينها، دون الإنتظار لأخدها في الحسبان عند تحققها.

كما تشكل القيمة العادلة أساسا لقيام مدخل جديد للعرض المالي للمؤسسة، كونها تقيس الأصول و الإلتزامات بأكثر القيم ملاءمة و التي تسمح لمستخدم الكشوف المالية بتحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن الحقيقة و الجوهر الإقتصادي للمعاملات التي تقوم بها المؤسسة. حيث يساعد إستخدام القيمة العادلة في عملية التقييم وإظهار الحقائق الإقتصادية التي تتطلب تطبيق قواعد التقييم و التسجيل، العملية التي ما زالت العديد من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بعيدة كل البعد عن تطبيقها و الإعتماد على التكلفة التاريخية و بالتالي إظهار الكشوف المالية بالقيم المحاسبية و ليس بالقيم المالية الحالية.

1.4 أهداف تطبيق محاسبة القيمة العادلة

تهدف القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخإعداد الميزانية العمومية، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوقالمساهمين في الوحدة الاقتصادية أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمؤسسة، فهو يبني على أساس أن المؤسسة الاقتصادية مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه المؤسسة الاقتصادية في عملية إجبارية أو تصفية غيراختيارية أو مضطرة للبيع، وعليه فإن قيام المؤسسة الاقتصادية بتطبيقمحاسبة القيمة العادلة ومعرفة القيمة الحقيقية للمؤسسة يعود لعدة أسباب أهمها:

- إتخاذ القرارات الإستثمارية والتجارية الرشيدة المتعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات، وقرارات الاندماج التي تتم بين الوحدات أو قرارات الحيازة لوحدة ما، بحيث تكون مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية.
- التخطيط لأعمال المؤسسة.
- إظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم والمستثمرين والمقرضين.
- إدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالوحدة الاقتصادية، بحيث يؤخذ بالحسبان المخاطرالمالية المتوقعة الملازمة لقرارات الاستثمار التي قد تنجم عن تغيرات ذات بعداقتصادي في القيم السوقية وأسعار العملات والفوائد ووضع المدينين.
- تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة

وبالتالي فإن محاسبة القيمة العادلة جاءت لتشكل تغيرا نوعيا من شأنه أن يجعل البيانات الماليةتعكس بدقة أكبر الوضع المالي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحهابتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية[vii]

2.4 قياس القيمة العادلة

حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) فانه يرى بأن السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة. وفي حالة عدم توفر ذلك، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة، وخاصة للعناصر مثل الحقوق والديون والأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير.

3.4 كيفية قياس القيمة العادلة

أما عن كيفية قياس القيمة العادلة فقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية أنه يمكن قياس القيمة العادلة كمايلي:

- القيمة السوقية للأراضي والمباني التي عادة ما يتم تحديدها من قبل مقيمين مؤهلين مهنيا للقيام بهذه المهمة؛
- القيمة الاستبدالية[viii] بعد الإهتلاك: عندما لا يكون هناك دليلا على القيمة السوقية بسب الطبيعة المتخصصة لهذه الأصول لأنها نادرا ما تباع.

كما بين المعيار المحاسبي الدولي (22) بخصوص ضم أو اندماج الأعمال في الفقرة (39) مجموعة من الأسس والمقاييس الممكن استخدامها للتعبير عن القيمة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد عند التملك أو دمج الأعمال وعلى النحو التالي:

- تقييم الأوراق المالية المتداولة بالقيم السوقية الجارية؛
- تقيم الأوراق المالية غير المتداولة بالقيم المقدرة التي تأخذ بالاعتبار خصائصها، مثل نسبة سعر السهم إلى ربح السهم وعائد الأسهم ومعدلات النمو المتوقعة للأوراق المالية المماثلة لمؤسسات ذات خصائص متشابهة؛
- تقيم الذمم المدينة بالقيم الحالية للمبالغ التي سيتم قبضها محسوبة باستخدام معدلات الفائدة الجارية المناسبة، ناقصا مخصصات الديون غير القابلة للتحصيل وتكاليف التحصيل، عند الضرورة، إلا أن عملية الخصم غير مطلوبة للذمم المدينة قصيرة الأجل عندما يكون الفرق بين قيمتها الاسمية ومبلغها المخصوم غير مادي.

أما فيما يخص المخزون عملية التقييم تتم كمايلي:

- تقيم البضاعة تامة الصنع والسلع التجارية بسعر البيع ناقصا مجموع: تكاليف البيع وهامش ربح معقول بدل جهود المتملك في البيع بناء على ربح البضائع تامة الصنع المشابهة؛
- تقيم البضاعة تحت التصنيع بسعر البيع للبضاعة الجاهزة ناقصا مجموع: تكاليف الإتمام، تكاليف البيع، هامش ربح معقول بدل جهود الإتمام والبيع بناء على ربح البضائع تامة الصنع المشابهة؛
- تقيم المواد الخام بتكاليف الاستبدال الجا رية.

إذا لم يوجد هناك نشط تقيم الموجودات غير الملموسة على أساس يعكس المبلغ الذي كان المشروع سيدفعه عن الأصل في عملية تجارية بحتة بين أطراف مطلعة وراغبة بناء على أفضل المعلومات المتوفرة.

أما فيما يخص العقود المرتبطة بالالتزامات والمطلوبات الأخرى القابلة للتحديد للمؤسسة المملوكة بمقدار القيم الحالية للمبالغ التي سيتم إنفاقها لمواجهة الالتزام المحدد بأسعار الفائدة الحالية المناسبة.

كما بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (32): "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض" بعض أسس قياس القيمة العادلة على النحو التالي:[ix]

أ) إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشط وذات سيولة، فان سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة، حيث أن سعر السوق المناسب هو:

-سعر العرض الحالي: الأصل محتفظ به أو التزام سيتم إصداره؛

-السعر المعروض (سعر الطلب): لأصل سيتم امتلاكه أو التزام محتفظ به؛

-سعر أخر عملية: في حالة عدم توفر معلومات عن الأسعار الحالية، بشرط عدم حدوث تغير كبير في الظروف الاقتصادية بين تاريخ أخر عملية وتاريخ تقديم التقرير (تاريخ التقييم)؛

-أسعار السوق الوسطية: إذا كان لدى المشروع مراكز الصول والتزامات متقابلة.

ب) إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منظم بشكل جيد (كبعض الأسواق الموازية)، أو كان حجم التداول قليل نسبة إلى عدد الوحدات من الأداة المالية المراد تقييمها في حالة عدم وجود سعر سوق معروض، فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بمؤثر كافية، واهم هذه الوسائل:

-القيمة السوقية الجارية لأداة مالية مشابهة جوهريا للأداة المراد تقييمها؛

-تحليل خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساو لمعدل الفائدة السائدة في سوق الأدوات مالية

-استخدام نماذج تسعير الخيارات

ح) إذا كانت الأداة غير متداولة في السوق المالي منظم، فانه يفضل عدم تحديد مبلغ معين لقياس القيمة العادلة، وإنما تحديد مدى معين يعتقد وبشكل معقول أن تقع القيمة العادلة ضمنه.

د) عند عدم القدرة على تحديد القيمة موثوقية كافية لأي سبب، فانه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأداة المالية المراد تقييمها، بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التيقن منها، وذلك لمساعدتهم على عمل تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة.

4.4 نموذج خسارة القيمة

1.4.4 مفهوم و كيفية تحديد خسارة القيمة

المعيار المحاسبي الدولي (IAS 36) ينص على أن كل مؤسسة مطالبة بإجراء إختبار خسارة القيمة في نهاية كل فترة إذا كان هناك مؤشر يدل على أن أصل ما نقصت قيمته نتيجة إنخفاض في المردود (أداء ضعيف، منافسة شديدة)، هذا المفهوم يختلف عن الإهتلاك الذي يعني إستهلاك المنافع الإقتصادية المستقبلية. و إذا تحقق ذلك المؤشر فعلى المؤسسة تقدير القيمة القابلة لإسترجاع الأصل.

و هذا ما يتطابق مع ما جاء في النظام المحاسبي المالي فيما يخص خسارة القيمة، حيث أن المادة 1-112 التي تنص" ترتكز طريقة تقييم العناصر المسجلة في الحسابات كقاعدة عامة على إتفاقية التكلفة التاريخية، في حين يعمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم و بالنسبة لبعض العناصر الى مراجعة تجري على ذلك التقييم بالإستناد إلى: القيمة الحقيقية، قيمة الإنجاز و القيمة المحينة (قيمة المنفعة)".

أما المادة 6-112 من النظام المحاسبي المالي تنص" تقيم القيمة القابلة للتحصيل للأصل بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي و القيمة النفعية".

* **ثمن البيع الصافي** هو المبلغ الممكن الحصول عليه من بيع أي أصل في إطار معاملة ضمن ظروف المنافسة العادلة بين أطراف على علم تام و دراية و تراضي، مع طرح تكاليف الخروج.

* **القيمة النفعية** لأي أصل هي القيمة المحينة لتدفقات الخزينة المستقبلية المنتظرة من إستعمال الأصل بشكل متواصل

و التنازل عنه في نهاية مدة الإنتفاع به.

ملاحظة: – في حالة تعذر تحديد ثمن البيع الصافي تكون القيمة القابلة للتحصيل هي القيمة النفعية.

– في حالة عدم قدرة أصل على توليد تدفقات خزينة مستقبلية، القيمة القابلة للتحصيل تحدد بالنسبة إلى الوحدة المنتجة لسيولة الخزينة.

في نهاية كل دورة المؤسسة مطالبة بالتحقق فيما إذا كان هناك مؤشر يؤكد وجود خسارة قيمة لأصل ما (بما فيها التثبيتات). في حالة حدوثها يجب مقارنة القيمة المحاسبية الصافية للسلعة بقيمتها القابلة للتحصيل التي تمثل القيمة الأكبر بين ثمن البيع (قيمة السوق) و قيمة الإستخدام (القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المنتظرة للإستعمال المستمر للأصل حتى خروجه من الميزانية). يجب تكوين مخصص يدعى **خسارة القيمة** إذا كانت القيمة المحاسبية أكبر من قيمة الإستخدام.[x]

و التثبيتات التي تصاب بخسارة القيمة تكون محل مراجعة لمخطط الإهتلاك.

هذا التدهور في قيمة الأصول له مؤشرات داخلية و أخرى خارجية نذكر بعضا منها:

▪مؤشرات خارجية

- إنخفاض القيمة السوقية للأصل، أكبر من الإنخفاض الناتج عن الإهتلاك.
- تغيير غير محبذ في المحيط التكنولوجي، الإقتصادي، القانوني أو السوق الذي تعمل فيه المؤسسة.
- إرتفاع معدلات الفائدة التي تؤثر على معدلات الخصم عند تحديد قيمة إستخدام الأصل.
- زيادة القيمة المحاسبية الصافية للأصل عن القيمة السوقية له.

▪مؤشرات داخلية

- تلف أو تدهور كمي في عناصر الأصول.
- تغيير سلبي في إستخدام الأصل.
- الأداء الإقتصادي أقل من التوقعات و ما يترتب عنه من إنخفاض التدفقات النقدية التي يولدها الاصل.

2.4.4 إختبار الإنخفاض

من أجل تحديد قيمة إستخدام الأصل المعيار (IAS 36) يلزم المؤسسة بإجراء:[xi]

- تقدير تدفقات الخزينة المستقبلية المحينة
- تقدير التدفقات الداخلة و الخارجة المتعلقة بالأصل في وضعه الحالي
- تقدي التدفقات خارج أنشطة التمويل و قبل الضرائب
- إستخدام الميزانيات التقديرية على فترة 5 سنوات كحد أقصى بالتقريب، ثم نستنتج تحديد معدل التحيين قبل الضرائب آخذين بعين الإعتبار:
  - القيمة الزمنية للنقود
  - الأخطار النوعية للأصل (إلا إذا أخذ في الحسبان)

كما يمكن التحقق من إختبارالإنخفاضبإستخدام الخطوات التالية:

- أولا التأكد من وجود مؤشر الذي يثبت خسارة القيمة.
- البحث عن قيمة التنازل.
- فإذا كانت قيمة التنازل (القيمة القابلة للتحصيل) أكبر من القيمة المحاسبية الصافية لا توجد خسارة قيمة.
- فإذا كانت قيمة التنازل أقل من القيمة المحاسبية الصافية يجب تحديد قيمة الإستخدام.
- فإذا كانت قيمة الإستخدام أكبر من القيمة المحاسبية الصافية لا توجد خسار القيمة.
- فإذا كانت قيمة الإستخدام أقل من القيمة المحاسبية الصافية يجب تخفيض قيمة الأصل بطريقة تكون فيها القيمة المحاسبية الصافية هي الأكبر بين قيمة التنازل و قيمة الإستخدام.

3.4.4 متطلبات محاسبة القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

عملية قياس الأصول والالتزامات بقيمتها العادلة هو محور البحث والاهتمام حاليا، لاسيما في البلدان التي تبنت معايير المحاسبة الدولية مؤخرا و منها الجزائر طبعا، وقد تضمن العديد من معايير المحاسبة الدولية و ذدا النظام المحاسبي المالي مفهوم القيمة العادلة بشكل أو بأخر، ويمكن تقسيم البنود التي أشارت إلى هذا المفهوم إلى الأقسام التالية:

-متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة؛

-قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة؛

-متطلبات الإفصاح عن معلومات تساعد في تقدير القيمة العادلة.

تهدف هذه المتطلبات إلى مواكبة تطور حاجات مستخدمي البيانات المالية، في ظل التطور الصناعي والتكنولوجي، وظهور الشركات العملاقة، وانفتاح الأسواق العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال عبر العالم، مما ترتب عليه طلب متزايد على المعلومات وخاصة المالية منها لاتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة.

من هنا فقد كان هناك توجه واضح من مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه حتى ولو لم يكن هناك مقدرة على تحديد القيمة العادلة لأي بنود ليتم الاعتراف به بهذه القيمة في الكشوف المالية أو الإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة، فأنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات أخرى قد تكون مفيدة في تحديد القيمة العادلة للبند موضوع البحث أو القياس.[xii]

بناء على ما سبق سنحاول تحديد قواعد الإفصاح ومتطلباتها لتي قد تفيد في تقدير القيمة العادلة لأي أصل أو التزام أو قد تكون لها دور مؤثر في تحديد القيمة السوقية للأدوات المالية للمؤسسة. وقد تم تضمين هذه المتطلبات والقواعد ضمن مؤشر الإفصاح عن القيمة العادلة أو أي معلومة تفيد في تقديرها، و من بين هذه المتطلبات ما يلي:[xiii]

- كافة قواعد الإفصاح ومتطلباته التي تضمنت إظهار أي انخفاض في قيمة الأصول؛

– البنود المتعلقة بمحافظ التسهيلات لدى المصارف، والتي من الممكن الاستفادة منها في تقدير القيمة الممكن تحصيلها من الديون، ومثال على ذلك الإفصاح عن الديون المعدومة، والمبالغ المستردة منها والقروض التي لا يحتسب عليها فوائد؛

– المخاطر التي تتعرض لها المصارف أو أي إجراءات قامت بها للتحوط لهذه المخاطر؛

– إفصاح عن طبيعة التغير المادي في التقديرات المحاسبة وقيمته؛

– الإفصاح على أية تعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لما لهذه التعاملات من أثر على تحديد السعر السوقي للسهم، خاصة إدا ما ارتبطت هذه التعاملات بمخصصات ديون مشكوك في تحصيلها أو أقساط قروض مستحقة.

5.4 الأثار المترتبة عن تطبيق القيمة العادلة

الآثار المرتقبة من تطبيق القيمة العادلة يفترض أن تكون إيجابية أكثر بالنسبة للمستخدمين الخارجيين للقوائم المالية من المؤسسة في حد ذاتها، و تسمح لهم بتخفيف المخاطر التي يتحملونها الناتجة عن أخطاء المسيرين، كما أن ظهور الأدوات المالية بقيمتها العادلة يخفض من قدرة المسيرين على التلاعب بالنتائج حسب استراتيجيتهم من الإفصاح المالي.و على الرغم من المزايا التي تترتب عن إستخدام القيمة العادلة في التقييم و المتمثلة عموما في تدعيم قدرة المستثمرين على المقارنة بين مختلف البدائل من خلال العرض الدقيق للواقع الإقتصادي لمؤسسات.

يتم القياس و الافصاح عن القيمة العادلة بأحد المداخل الثلاث الاتية :

– مدخل السوق: الذي يعتمد على الأسعار المعلنة بالسوق، بالإضافة الى أي معلومة أخرى متاحة بالسوق تخص أصول أو إلتزامات مماثلة أو قابلة للمقارنة.

– مدخل الدخل: يعتمد هذا الأسلوب على تحيين التدفقات النقدية المستقبلية مثل أسلوب القيمة الحالية.

– مدخل التكلفة: هذه الطريقة تقوم على أساس تحديد التكلفة الجارية لإستبدال الأصل بعد تسويتها بسبب عوامل التقادم، حيث يتم قياس الأصل بتكلفة إقتناء أصل بديل بطاقة مشابهة للأصل القائم بالمؤسسة في تاريخ محدد.

في حالة إعتماد هذه المداخل يجب مراعاة ما يلي:[xiv]

- الثبات في تطبيق المدخل
- تفضيل أسعار السوق عن تقديرات المؤسسة.
- بإمكان المؤسسة استخدام أكثر من مدخل لقياس القيمة العادلة لنفس العنصر ثم المفاضلة بين القيم الناتجة.

فإذا كانت القيمة العادلة ترمي الى تقديم نظرة أكثر إقتصادية، فإن ذلك لا يمنع من أن تكون لها تأثيرات سلبية على قراءة الكشوف المالية[xv] :

- إعداد الميزانية بالقيمة العادلة يزيد من فك إرتباط المعلومة المالية بتسيير المؤسسة. فالميزانية تقدم في إطار نظرة قصيرة الأجل لا تلائم إحتياجات التسيير.
- حساب النتائج يصبح أقل مقروئية لأن تعديلات القيمة في حساب النتائج تختلط بعناصر الأداء التشغيلي.
- زيادة التقلب في النتيجة و الأموال الخاصة.
- نتيجة ذلك تصبح المقارنة التاريخية لبعض النسب أمرا صعبا.

إن التسجيل بقيمة السوق سينقل تغيرات مناصب الميزانية من سنة لأخرى. و عليه عند إجراء التحليل المالي لا بد من الأخذ بعين الاعتبار[xvi] :

- ما يرفع مباشرة في مساهمة المجموعة لتحسين الهيكل المالي (إنقاص المديونية، تحسين الخزينة، الخ) و مؤشرات الأداء (المردودية المالية، خلق القيمة، الخ).
- حساسية عناصر الميزانية إلى المتغيرات الخارجية، فتحيين التدفقات و التسجيل بالقيمة العادلة تخضع إلى تضخم الأسواق المالية، لا سيما معدلات الفائدة. أي إنخفاض في معدل الفائدة يضاعف في قيمة الميزانية و العكس صحيح.

6.4 الإنتقادات الموجهة للقيمة العادلة (السوقية):

نموذج القيمة العادلة مثله مثل طريقة التكلفة التاريخية كوسيلة قياس محاسبي لها من المحاسن و عليها بعض العيوب، لا بد من أخذها بعين الاعتبار حتى تكون النتيجة إعداد قوائم ذات مصداقية تعبر فعلا عن الوضعية الحقيقة للمؤسسة الاقتصادية. و من الانتقادات الموجهة لنوذج القيمة العادلة نذكر ما يلي:

- إرتباط مفهوم القيمة العادلة بالذاتية في تقييمها وهذا يؤدي إلى فقدان الكشوف المالية لمصداقيتها. وهذا قد يؤدي إلى فتح مجالات التلاعب بما يخدم مصالح الإدارة؛
- عدم اتساق أساس القيمة العادلة مع كثير من المبادئ والأسس المحاسبية؛
- في ظل اعتماد أساس القيمة العادلة ومع التقلب المستمر للأسعار فان هذا يؤثر على قابلية المقارنة، وتصبح عملية التحليل المالي صعبة وفي بعض الأحيان غير ممكنة؛
- تعتبر موثوقية البيانات المبنية على أساس القيمة العادلة ضعيفة مما يؤدي إلى زيادة مخاطرة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات؛
- يتم الاعتراف ببعض الإيرادات والخسائر من دون أن تكون هناك عملية تبادلية حقيقية.

الخاتمة:

الهدف الاساسي من الكشوف المالية هو تقديم معلومات محاسبية تساعد في ترشيد قرارات المستفيدين، العملية التي تستوجب اختيار النموذج الذي يعتمد في عملية التقييم التي تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات خصائص نوعية تتسم بالملاءمة، والموثوقية.

يمكن أخذ نموذج قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه فقط في حال عدم وجود فروق هامة لدى التحقق من تقديرات قياس القيمة العادلة، و هذا قد لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق نشطة. وبالتالي فإن افتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي قد يكون خطراً وسيؤثر على ملائمة وموثوقية وقابلية مقارنة وقابلية فهم التقارير المالية، حيث قد يختلف مبلغ أو قيمة الأرباح والخسائر التي ستظهر في قائمة الدخل من سنة لأخرى، وهذا يعني بأنه قد يتم التقرير عن أصل بقيمة تم احتسابها على أساس نموذج رياضي لسوق افتراضية، فلو تم تطبيق هذا على استثمارات أسهم غير مسعرة، فهناك خطورة بأن يتم استخدام أرباح المضاربة المستقبلية لتبرير التقرير عن هذه الاستثمارات وعرضها في قائمة المركز المالي بقيمة مرتفعة ، والتي بدورها ستؤدي بطبيعة الحال إلى التقرير عن أرباح مضاربات مرتفعة، وهذا ما سيطرح تساؤلات عن مدى ملاءمة وموثوقية التقارير المالية التي ستصدر في ظل هذه الأسس. وعلى هذا الأساس ، فإن مستخدمي التقارير المالية سيحتاجون إلى تمييز واضح ما بين الأرقام الموضوعية والأرقام غير الموضوعية (تقدير شخصي)، وما بين الأرباح والخسائر المتحققة المبنية على أسعار سوق حقيقية وتلك النتائج المبنية على أسعار سوق افتراضية، وهذا سيكون أكثر تعقيداً على مستخدمي التقارير المالية، لذا فلا بد من وجود معايير واضحة للتقارير المالية لضمان عدم تضليل المستخدم عن الحقائق والظواهر الاقتصادية الحقيقية التي حدثت فعلاً .

لذلك فإن استخدام اسلوب القيمة العادلة سيمكن من تزويد مستخدمي الكشوف المالية بمعلومات تتوفر فيها خاصيتي الملاءمة و الموثوقية في ظل سوق نشطة و بورصة فعالة، تستطيع المؤسسة من خلالها معرفة وضعيتها الحقيقية، تمكن الأطراف المستخدمة من أخذ القرارات السليمة التي تساهم في جلب الإستثمارات، الأموال و التكنلوجيا.

النتائج : من خلال ما سبق نلاحظ:

- النظام المحاسبي الجزائري ما زال في بداياته الاولى، و تطبيق المستجدات التي جاء بها تتطلب وقت يتكيف فيه العامل البشري مع النظريات والمبادي و القوانين التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.
- تحسين المعلومة المحاسبية مرهون بفهم و استيعاب وتطبيق ما جاء في الاطار المفاهيميللنظام المحاسبي و المالي.
- المعلومة المحاسبية ذات النوعية الجيدة يستوجب تطبيق القواعد و الاسسو كل ماجاء به الاطار المفاهيمي.

التوصيات:

1. عدم الاكتفاء بالجانب الشكلي للنظام المحاسبي المالي، و انما الانتقال الى تطبيق جوهر و لب ما جاء فيه من قواعد و اسس ومبادئ و نظريات.
2. تغيير الذهنيات و بعض السلوكات القديمة من أجل الوصول بالنظام المحاسبي المالي الي تحقيق الاهداف المرجوة منه و بالتالي تحقيق الهدف من الاصلاح المحاسبي.
3. استعمال طرق التقييم المثلى من أجل تقديم قوائم مالية ذات نوعية تتميز بالملاءمة و الموثوقية تمكن المؤسسة من الاستفادة من القرارات السليمة التي يتخطها الاطراف المستخدمة.

نتمنى أننا من خلال هذا العمل المتواضع قد وفقنا للإجابة عن تساؤلات كثيرة أثارها هذا الموضوع، و تسمح لباحثين آخرين بالتعمق أكثر و إكمال الجوانب التي لم نتطرق إليها، خاصة و أن هذا المجال ينقصه الكثير من المراجع على المستوى الوطني.

المراجع والهوامش:

[i] فردريك تشوي–كارول آن فروست– جاري ميك، المحاسبة الدولية، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية،(2004) ص350

[ii] Bernard RAFFOURNIER : les normes comptaples internationales (ifrs/ ias).edition p2005economisa(. 9.) :

[iii] Catherine maillet،**e**ditionberti ، anne le manh: normes comptaples internationales **ias / ifrs**.14.2006.p

[iv] مدني بن بالغيث (2004): أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية –أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة الجزائر، غير منشورة. ص.61.

[v] أحمد رياحي(2009): نظرية محاسبية، دار اليازوري للنشر و التوزيع الاردن،ص173.

[vi] Pierre vernimmen : **finance d'entreprise**. editiondalloz.(2005) p. 102

[vii] وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة ، مشروع النظام المحاسبي المالي(2009) ، ص (5)

[viii] Obertropert:pratique des normes ias/ifrs ; editiondunod paris.(2004) p.54.

[ix] محمود السيد الناغي،نظريةالمحاسبة،المكتبة العصرية للنشر، مصر، (2011)،ص293

[x] عباس مهدي الشيرازي: نظرية المحاسبة : ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع الكويت. (1990)، ص 262.

[xi] JEAN FRANÇOIS DES ROBERT، FRANÇOISMECHIN، HERVEPUTEAUX: NORME IFRS ET PME .EDITIONDUNOD.(2004) P. 17

[xii] دونالد كيسو جيري ويجانت. ترجمة أحمد حامد حجاج : المحاسبة المتوسطة، دار المريخ للنشرالمملكة العربية السعودية (1999).ص.69.

[xiii] Josettepeyrard jean- davidavenel, max peyrard: analyse financiere, 9EDITION VUIPERT(2006) .P.34

[xiv] JEAN FRANÇOIS DES ROBERT، FRANÇOISMECHIN، HERVEPUTEAUX: NORME IFRS ET PME .EDITIONDUNOD.(2004) P. 17.

[xv] ابراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الاردن،2009، ص16

[xvi] Jean françois des robert، françoismechin، herveputeaux . op; cit. p. 20

تحديات ومعوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

Challenges and impediments to the application of the financial accounting system in Algerian economic institutions.

عريوة محاد	زغبة طلال	قانة حسين
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	جامعة الجزائر "3"
mohad.arioua@univ-msila.dz	tallal.zaghba@univ-msila.dz	gana.hocine1@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرض إلى المعوقات والمحددات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر وهذا من خلال التعرض إلى الإطار العام المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي بعد اعتماد تطبيقه، وتحديد المعوقات التي تحول دون الوصول إلى النتائج المنتظرة من تطبيق هذا النظام الذي يعتمد على استنباط أساسياته من المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRES) وهذا من اجل التوحيد المحاسبي للجزائر مع باقي دول العالم، وبهذا يمكن معالجة هذه المحددات والمعوقات من خلال إيجاد الحلول المناسبة لذلك.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، المعوقات والمحددات، المؤسسات الاقتصادية.

Abstract

The purpose of this study is to examine the obstacles and limitations to the application of the financial accounting system in economic enterprises in Algeria. Draw its foundations from international accounting and financial reporting standards (IAS / IFRES) in order to unify Algeria with the rest of the world, and thus be able to remedy these limitations and constraints by finding appropriate solutions.

Key words: Financial Accounting System, Constraints and limitations, Economic Enterprises

مقدمة

إن الطريق نحو التنمية الاقتصادي يمر حتما عبر المؤسسات الاقتصادية المتنوعة ويرتكز على التحكم في كفاءتها الإنتاجية وقدرتها عل التحكم في تسيير موارده المتاحة، فقد فرضت نفسها كمرجع مهم لتحليل تحارب القطاعات الاقتصادية في البلدان النامية ومن بين التحديات التي كانت تواجه هذه المؤسسات الاقتصادية في إطار توجهها من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر هو النقص الظاهر في النمط أو الطريقة التي تسير بها خاصة من الجانب المحاسبي والمالي، وهو ما أدى بضرورة الانتقال إلى النظام الموحد المستمد من المعايير الدولية، زمنه ففي بداية من سنة 2010 دخل النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق في المؤسسات الاقتصادية الوطنية، والذي جاء ليكون بديلا فعالا للممارسة المحاسبية السابقة المتمثلة في المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975الذي كان أول نظام محاسبي أعد في الجزائر ما بعد الاستقلال وهو نظام موروث من الاستعمار الفرنسي.

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي ا ولذي يستند في مضامينه على معايير المحاسبية الدولية في سياق مساعي تعزيز الإفصاح وإعطاء الصورة الصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، لم ينسجم مع واقع البيئة الجزائرية وذلك لغياب التحضير الكافي سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى البيئة المحيطة بها ككل، كل هذا خلق صعوبات وتحديات عديدة تواجه الممارسين في عملية تطبيق مضامين النظام المحاسبي المالي، وهو ما سنستعرضه في هذه الورقة البحثية من خلال الإجابة على الإشكالية التالي: **ما هي التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.**

وبالتالي فان التعرض للنظام المحاسبي المالي ودراسة معوقات وتحديات تطبيقه منذ 2010 فانه يمكننا من تصور وطرح الحلول الكفيلة بتطبيقه التطبيق المطلوب من اجل أن يحقق أهداف المؤسسة الاقتصادية والتي تبنته من اجل ذلك، ومن اجل الإجابة على إشكالية الدراسة فإننا اعتمدنا على معالجتها من خلال التعرض للمحاور التالية:

1. **الإطار ألمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي**
2. **المعوقات والمحددات التي تواجه النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية**
3. **محاولة تقييم عملية التطبيق.**

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة مختلف المحددات والمعوقات المرتبطة بتبني المؤسسات الاقتصادية في الجزائر للنظام المحاسبي المالي المستمد المعايير المحاسبي الدولية، وهذا بعد عملية التطبيق منذ سنة 2010 وبذلك يمكننا اقتراح الحلول المناسبة لنجاح تطبيق هذا النظام من خلال النتائج والمقترحات التي تمكن من تجاوز هذه المعوقات.

المنهج المتبع: في مثل هذا النوع من الدراسات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وهذا انطلاقا من دراسة إشكالية الموضوع من الواقع بالاعتماد على القوانين والمراسيم التي تنظم تطبيق النظام المحاسبي والمالي والمستوحاة من المعايير المحاسبية الدولية ثم دراسة وتحليل أهم المحددات والمعوقات التي واجهت عملية التطبيق ومنه الخروج بنتائج لمعالجة هذه المحددات والمعوقات.

1. الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

في بداية الثلاثي الثاني من سنة 2001 بوشرت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني (PCN) والتي مولت من طرف البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت تحت عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني نسخة 35-1975 إلى نظام جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة لبيئة الأعمال الحديثة والمتعاملون الاقتصاديون الجدد، و قد مرت هذه العملية بثلاثة مراحل أساسية هي :

- تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين معايير المحاسبة الدولية.
- تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسات الاقتصادية.
- وضع نظام محاسبي مالي جديد.

1.1.تعريف النظام المحاسبي المالي (scf): عرف القانون 07-11 المؤرخ بـ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة رقم 03 منه وسمي صلب هذا النص بالمحاسبة المالية.

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[i].

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية والمعايير المحاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها"[ii].

يتميز النظام المحاسبي المالي بأربعة استحداث أساسية جديدة هي:[iii]

– اعتماد الحل الدولي الذي يقر بتطبيقنا المحاسبي للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الحالي وإنتاج معلومة مفصلة.

– إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي، لاسيما تسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد الكشوف المالية، والذي يحد من مخاطر التدخل الإرادي واللاإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسهيل فحص الحسابات.

– التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية والمحتملة الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء، منسقة قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار.

– تمكين المؤسسات الصغيرة من تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

2.1. أهمية النظام المحاسبي المالي:تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي:[iv]

– يسمح بتوفير معلومة محاسبية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.

– توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية.

– يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.

– يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.

– يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب.

– يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية.

– يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المالية للمؤسسة.

– يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى في نفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.

– يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة.

– يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية مما يسمح بتوفير معلومات محاسبية تعكس الواقع الاقتصادي.

– تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

3.1. أهداف النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية إلى:[v]

– ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.

– تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.

– العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.

– جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.

–قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.

– المساعدة على نمو المرد ودية للمؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.

– إعطاء معلومات صحيحة وكافية،موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.

– السماح بالتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجباية بموضوعية ومصداقية.

– استفادة الشركات متعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبة للعديد من الدول.

–النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة والتي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.

– السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق.

– إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء و تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة.

– يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين و المساهمين الآخرين حول مصداقيتها و شرعيتها وشفافيتها.

– يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات و تسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق.

– يساعد في إعداد الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية و المصداقية.

–استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول.

4.1. مبررات الإصلاح المحاسبي في الجزائر:

منذ أن اعتمدت الجزائر المخطط المحاسبي الوطني (PCN) بناءا على الأمر رقم 35/75 الصادر بتاريخ 1975/04/29 لم تقم بأي تعديل في مضمونه باستثناء الإضافات الأربعة بالرغم من التغير في توجهات الاقتصاد الجزائري و انفتاحه على الاقتصاد العالمي مما أدى إلى زيادة نسبة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ودخول العديد من المؤسسات الدولية للاستثمار في الجزائر،كل هذه المعطيات فرضت على الجزائر جملة من التغيرات الحتمية نتيجة الظروف الراهنة و إفرازات العولمة، أصبح من الضروري القيام بالتحول من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي بهدف يجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية، ورأس المال الأجنبي وتحرير الأسعار و تفعيل بورصة الجزائر بالإضافة إلى النقاط الأساسية التالية التي يمكن التطرق إليها من جانبين أساسين وهما الأسباب الخارجية والأسباب الداخلية:

- الأسباب الخارجية:[vi]

– مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و التغيرات المستقبلية التي ستحدث خصوصا مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

– الحاجة إلى معلومات محاسبية تأخذ بعين الاعتبار عدة معطيات، في ظل تنامي احتياجات العديد من الدول للتمويل من القطاع الخاص، تشمل ما يلي: طرق التقييم المحاسبي، التكلفة التاريخية، التكلفة

الجارية، توفير المعلومات غير المالية مثل المعطيات الخاصة بالإنتاج وعلاقات المؤسسة وتحديد نتائج المؤسسة وتوزيع الأرباح، توفير المعلومات التقديرية لإعطاء بعد مستقبلي لنشاط المؤسسة.

- إيجاد إطار محاسبي يتميز بمجموعة من الأدوات المهيكلة في شكل مبادئ أساسية مرتبطة مع بعضها البعض، حتى يسمح بالتوحيد والتنسيق المحاسبي.
- يشترط عند الاستفادة من أي خدمة من الأسواق المالية الدولية , الامتثال بالمعايير المحاسبية الدولية.

▪ الأسباب الداخلية:[vii]

- الانتقال من النهج الاشتراكي إلى نهج اقتصاد السوق.
- إيجاد أداة مكيفة مع الواقع الجديد للمؤسسة الجزائرية للمحافظة على ارتباطاتها الجديدة وتلبية احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومة المالية.
- النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني تطغى على النظرة الاقتصادية.
- الحاجة إلى معلومات محاسبية و مالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة.
- يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية , تم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد (الضريبة).

5.1 .الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي.

أ. تعريف الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي:يعرف الإطار التصوري مختلف المفاهيم التي تشكل أساسا في إعداد القوائم المالية، بحيث يوضح الفرضيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها، ويعطي التعاريف لعناصر هذه القوائم المتمثلة على الخصوص في الأصول والخصوم ورؤوس الأموال أو الإيرادات والتكاليف، وهي مفاهيم جديدة جاء بها النظام المحاسبي المالي.[viii]

ب. مكونات الإطار التصوري :يعتبر محتوى إطار المفاهيم صلب الموضوع ويتضمن النقاط الأساسية التالية:

✓ **الاتفاقيات المحاسبية(الفروض)** : والتي من خلالها يتم إعداد القوائم المالية، وهي[ix]:

- **محاسبة التعهد(الاستحقاق):** تحضر القوائم المالية اعتمادا على أحداث وصفقات تمت فعلا، بتعبير آخر تسجل العمليات ا ولأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع ا ولقبض للمبالغ المقابلة.
- **استمرارية النشاط:** هي فرضية أساسية خاصة في تقييم الأصول أو لخصوم، على اعتبار أن نفترض أن المؤسسة مواصلة لنشاطها وليس لها النية في التوقف أو أنها ليست تحت ضغط يجبرها على التوقف.

✓ **المبادئ المحاسبية:** هي قانون عام أو قاعدة تستخدم كمرشد للعمل، وهي أساس لسلوك أو التطبيق العلمي والمبادئ التي تضمنها النظام المحاسبي المالي هي[x]:

- **مبدأ عدم المقاصة:** تنص المادة من القانون 11/07 على انه لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من الإيرادات إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر من الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات بالتتابع أو على أساس صاف.
- **مبدأ القيد المزدوج:** جاء في المادة 16 من القانون 11/07 أن الكتابات المحاسبية تتحرر لمبدأ القيد المزدوج، أين يمس كل تسجيل محاسبي على الأقل حسابين أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات او الأحداث الاقتصادية، ويجب أن يكون المبلغ المدين مساوي للمبلغ الدائن، كما يجب أن يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمونها وتخصيصها، وكذا مرجع الوثيقة الثبوتية التي تستند عليها.
- **مبدأ الوحدة المحاسبية** :جاء في مضمون نص المادة 9 من المرسوم التنفيذي 156/08 على انه تعتبر المؤسسة كما لو كانت وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، بحيث تأخذ القوائم المالية بمعاملات المؤسسة دون معاملات المالكين أو المساهمين، وكذا الدفاتر المحاسبية للمؤسسة مستقلة عن دفاتر الملاك ا ولمساهمين.
- **مبدأ الوحدة النقدية** :ألزمت المادة 10 من المرسوم نفسه على كل مؤسسة أن تحترم اتفاقية الوحدة النقدية بأن تمسك محاسبتها بالدينار الجزائري وتحول العمليات المدونة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب ما هو محدد في المعايير المحاسبية، أ ون لا تدرج في الحسابات إلا المعاملات أو الأحداث التي يمكن تقييمها نقدا، غير أنه يمكن ذكر في ملاحق القوائم المالية المعلومات غير قابلة للتحديد الكمي أو التي يمكن أن تكون ذات أثر مالي.
- **مبدأ الأهمية النسبية** :حددت المادة 11 من المرسوم نفسه على أنه يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة، وتعتبر المعلومات هامة نسبيا إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستعملون اعتمادا على القوائم المالية.
- **مبدأ استقلالية الدورات** :من خلال المادتين 12 و13 من المرسوم التنفيذي 156/08 تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن التي تسبقها وعن السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها يجب على المؤسسة أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.
- **مبدأ الحيطة** :أشارت المادة 14 من نفس المرسوم على أنه يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة،ا والذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول الشكوك الموجودة في المستقبل.

- **مبدأ ثبات الطرق المحاسبية** :وفق المادة 15 من المرسوم، يقضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد ا ولطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات، ولا يبرز الاستثناء عن مبدأ الديمومة إلا بالبحث عن المعلومة الأفضل.
- **مبدأ التكلفة التاريخية** :وفق المادة 16 من نفس المرسوم تقيد في المحاسبة عناصر الأصول أو لخصوم أو المنتجات أو الأعباء وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ بالحسبان آثار السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة.
- **مبدأ المطابقة بين الميزانية الافتتاحية أو الميزانية الختامية:** وفقا للمادة 17 من نفس المرسوم يجب أنتكون الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.
- **تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني** :نصت المادة 18 من المرسوم السابق على أن العمليات تقيد وتعرض ضمن القوائم المالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي أو الاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.
- **الصورة الصادقة** :جاء في المادة 19 من المرسوم التنفيذي السابق أنه يجب أن تستجيب القوائم المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن احترام المبادئ ا ولقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية ونجاعة الكيان، ففي الحالة التي يتبن فيها أن تطبيق القواعد المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن الكيان من الضروري الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملاحق القوائم المالية.

6.1. مميزات النظام المحاسبي المالي:

يمتاز مميزات النظام المحاسبي المالي بثلاث مميزات[xi]:

– اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر و إنتاج المعلومات المفصلة التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، ومن ضمن ثلاث مرجعيات محاسبية أوروبية ، أمريكية.

– احتوائه على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ و قواعد التسجيل، وطرق التقييم و إعداد القوائم، هذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإرادية و اللاإرادية.

– يوفر المعلومات المالية الواضحة والمتوافقة وقابلة للمقارنة واخذ القرار، وهذا لتلبية حاجات المساهمين الحاليين منهم أو المستقبليين، ولهذا فان النظام المحاسبي المالي يحتوي على الإطار التصوري أو المفاهيمي، وهو نفسه الإطار التصوري (IFRS) الذي يقدم مفاهيم متمثلة في :

–الاتفاقيات المحاسبية.

– الخواص النوعية للمعلومة المالية.

– المبادئ المحاسبية الأساسية.

لهذا فان النظام يسهل و يساعد على شرح قواعد المعالجة لبعض الأحداث الغير مدرجة في المخطط المحاسبي الوطني.

إعطاء نماذج في القوائم المالية :الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة و الملاحق.

- تقديم قائمة الحسابات.
- قواعد سير الحسابات.

2. مقومات تطبيق النظام المحاسبي الجديد

يقصد بمقومات التطبيق ما ينبغي القيام به من اجل تهيئة البيئة المحلية لتندمج في البيئة الدولية بدون أي صعوبات وتعارض، وتتمثل أهم هذه المقومات فيما يلي[xii]:

- ينبغي آن تتوافق البيئة المحلية مع صفات العولمة من حيث الانضمام إلى

أ–بيئة معولمة أو في طريقها إلى البيئة العالمية: المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها المنظمة العالمية للتجارة ، مجلس معايير المحاسبة الدولية ، منظمة البورصات العالمية و الاتحاد الدولي للمحاسبين وغيرها.

ب–تكييف التشريعات والقوانين مع المتطلبات الدولية: يجب إزالة أي تعارض أو عدم تطابق بين القوانين والتشريعات المحلية مع المتطلبات الدولية بحيث يسهل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مجالات الصناعة، التجارة، الخدمات والقطاع المالي.

ت–البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الاقتصاد الجزئي: أي بيئة الوحدات الاقتصادية(المؤسسات)، وهنا يتراجع دور الدولة إلى كونه دورا تنظيميا وتنسيقا وليس دورا مسيطرا اهو مالكا، وقد تبنت الجزائر نظام السوق منذ 1988 ، غير أن دور الدولة لا زال قائدا ومسيطرا ومؤثرا في مجرى الحياة الاقتصادية في الجزائر، فليس للمؤسسات الحرية الكبيرة في اختياراتها وتصرفاتها وذلك لاعتبارات سياسية واجتماعية . إضافة بالى ذلك ، فان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مضاربة وليس اقتصاد السوق الحقيقي، الذي يفرز قيما سوقية حقيقية وليست ناتجة عن المضاربة، كما يحصل في السوق العقارات مثلا، ومنه يمكن اعتماد عليه في معرفة القيم العادلة لهذه العقارات

ث– التكييف الفني والنفسي لمواطني البلد: التكييف الفني هو استخدام التقنيات الحديثة في مجال العمل بطرق كفئة وإمكانيات جيدة، أما التكييف النفسي فيقصد به تقبل مواطني البلد لثقافة العولمة وتوجهاتها.

3. المعوقات والتحديات التي تواجه النظام المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية.

يواجه النظام المحاسبي المالي معوقات تتمثل في ما يلي[xiii]:

- عدم تماشي المنظومة التعليمية للجامعات الجزائرية مع دخول النظام حيز التطبيق فقد كان من الواجب تحديث المنظومة حسب النظام الجديد منذ صدور قانونه و تكوين الأساتذة و المؤطرين.
- عدم استعداد المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام لضيق الفترة بين صدور القانون و إجبارية تطبيقه و مع قلة المؤطرين لم تستطع كل المؤسسات لحد الساعة تكوين كل محاسبيها.
- صعوبة استخرج معدل الفائدة الضمني في عقود الإيجار التمويلي.

– انعدم المراجع حيث أن صعوبة فهم القانون تحتم وجود مرجعية لتفسيره .

– ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام:فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهيأة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية، وفي اعتقادنا، يعود هذا إلى غياب الوعي المحاسبي في الكثير من المؤسسات الجزائرية.

– غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة :التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية،التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا. وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر.الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي الجديد بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر.

– عدم ترابط تبني النظام المحاسبي الجديد بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة و النظام الضريبي من جهة أخرى:فإذا أخذنا كمثال على ذلك تسجيل قرض الإيجار في الأصول وإدراج الإهتلاكات المتعلقة بالأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة كما نص عليه هذا النظام، فإن القانون الضريبي الحالي يسمح للمؤسسات بإدراج الإهتلاكات التي تعود لأصول تملكها المؤسسة فقط، كما أن القانون التجاري الحالي ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت 75% من رأس مالها الاجتماعي غير أن النظام المحاسبي الجديد يعتبره عنصرا هامشيا (Résiduel) فهو عبارة عن الفرق بين الأصول و الخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاولة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي.

– صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية :إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية.

– غياب نظام معلومات للاقتصادي الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية:فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية،فضلا عن قلتها.

– بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين: فمازالت المقررات المحاسبية لم تتغير وطرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد و التي تقوي الاستذكار على حساب الإبداع، وهذا راجع أساسا لغياب الوعي المحاسبي و شيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته.

– وضعية الشركات الجزائرية غير المسعرة في البورصة، والتي لا تستفيد من المزايا التي يقدمها النظام المحاسبي المالي الجديد، حيث أن هذه المؤسسات قد تتحمل فيه أعباء نتيجة لصعوبة تطبيق النظام في الوقت الحالي.

– ضوابط النظام المحاسبي الوطني، خاصة الاعتبارات الجبائية التي ترتبط بسياسات وطنية بعيدة عن مجال التوافق.

– الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسات في حالة تغيير الطرق المحاسبية، مقابل الأخبار بتأثير التغيير على النتيجة، وكذا الوسائل والجهود المبذولة لإنجاح التغيير.

– إن تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد يحتاج إلى تأطير ذوي خبرة عالية ليمكن الشريحة العاملة في المجال المحاسبي من كم معرفي وتقنيات حديثة للتطبيق الميداني لهذا النظام بالإضافة إلى هذا وجوب تكوين العدد الكافي للمؤطرين بحيث يمكن في ظرف سنة أو سنتين من تغطية كل الوطن بل كل القطاعات خاصة قطاع التربية والتكوين، من تربية وطنية وتكوين مهني وتعليم عالي .

– ضعف المؤسسات المالية التي تعتبر عنصرا فعالا في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي.

إن النظام المحاسبي المالي الجديد لايأتي مبتغاه إلا من خلال إصلاحات لقطاعات متعددة أخرى سواء على الصعيد القانوني أو من حيث تكوين الموارد البشرية.

- مستوى التقدم الاقتصادي: في الجزائر نجد أن ملكية الشركات تميل إلى ان تكون في يد الحكومة .وفي الوقت نفسه نرى أن الاحتمال ضئيل في وجود عدد كبير من المحاسبين القانونيين الذي يزاولون المهنة ويعملون على تطوير الروح المهنية في المحاسبة .وهكذا نرى أن غياب الحاجة وعدم المقدرة على إعداد تقارير مالية رفيعة المستوى هما تأثير قوي على الحد من قدرة الجزائر على تطوير معايير محاسبية بالمعنى الحقيقي للكلمة.
- النظام الضريبي: في بعض الحالات قد يكون للنظام الضريبي وما يرافقه من تشريعات اثر لا يستهان به على تطوير النظام المحاسبي والمالي، على سبيل المثال نرى أن الأسلوب المحاسبي الذي ينص على أن "الوارد أخيرا يصدر أولا "في الولايات المتحدة يستخدم فقط للأغراض الضريبية في حالة ورودها في التقارير المالية.

4. الانتقادات الموجهة للقوائم المالية

القوائم المالية بحكم أنها تعتبر مخرجات النظام المحاسبي المالي فهي أيضا تم انتقادها بسبب عمليتي القياس والتحقيق اللتان تعتبران المشكلتان الأساسيتان والمزمنتان في المحاسبة المالية، وبالتالي يمكن تلخيص هذه الانتقادات في ما يلي[xiv]:

- استخدام بدائل محاسبية متعددة مقبولة قبولا عاما وتم إقرارها بموجب المعايير المحاسبية الدولية، حيث تزخر المحاسبة المالية ببدائل محاسبية متعددة للمعالجة يؤدي تطبيقها إلى الوصول إلى نتائج مختلفة لأنها لا تتعلق بعرض المعلومات فحسب بل بمعالجة البيانات للوصول إلى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وبذلك يكون متخذ القرار أمام معلومات تقود إلى اختلاف نتيجة الأعمال والى تحقيق صراع في القرارات المتخذة، ومن أمثلة ذلك تقدير مخزون أخر مدة حيث أن طريقتين لتقدير مخزون آخر مدة وتعتبر كلاهما مقبولة قبولا عاما وهي طريقة (fifo) وطريقة التكلفة المتوسطة المرجحة، إضافة إلى ذلك تقدير المدينين وما يتعلق بها من مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها حيث يتم تقدير المدينين بالقيمة القابلة للتحقق (nru) ويعتمد احد الأسلوبين في إعداد الديون، إما الطريقة غير المباشرة بتكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها وهذا المخصص أيضا يتم تحديده بطريقتين إما بنسبة المبيعات أو أعمار الديون، وكل بديل من هذه البدائل يقود إلى نتائج مختلفة عن البدائل الأخرى، بالرغم من أن محور التقدير في النهاية هو القيمة القابلة للتحقيق من رصيد المدينين.
- تعدد أسس قياس بنود القوائم المالية، وهو يعتبر من المشاكل المحاسبية القديمة المتجددة، حيث يوجد أساليب قياس متعددة تضمنتها الأعراف والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما وقرتها كذلك معايير التقارير المالية الدولية (ifrs) في نصوصها، وليس من السهولة التخلص من المشاكل المتعلقة بالقياس حيث بدائل القياس المتعددة لا يوجد منها إلا بديل واحد يتمتع بالقبول العام هو بديل التكلفة التاريخية، وهو احد الأساليب التي تضمنها إطار إعداد وعرض القوائم المالية حيث يتم إثبات الأصول والالتزامات بتكلفتها عند حدوثها ثم يصرف النظر عن أي تغييرات في قيمتها السوقية، وهو بحد ذاته يعتبر احد الانتقادات الرئيسية التي توجه للمحاسبة، ومن بدائل القياس الأخرى التي أقرتها معايير التقارير المالية الدولية (ifrs) منها صافي القيمة البيعية، صافي القيمة القابلة للتحقيق، القيمة العادلة.
- استخدام التقدير: حيث في إطار غياب أسس التقييم المقبولة قبولا عاما، لا يمكن قبول عدم قياس القيمة لبنود معينة، ولا يخف على احد المخاطر المتعلقة بالتقدير مثل اختلاف أسس التقدير، والفجوة الزمنية التي لا يمكن معها قراءة المستقبل بأعين الحاضر، ولكن مع ذلك فلا وجود لبديل التقدير إلا التقدير ذاته وهما تكون الدقة التي تحيط بالتقدير، فلا يمكن أن يرقى للواقع و يكون له بنسبة مائة بالمائة وأمثلة ذلك كثيرة، كما تضمنتها المعاير المحاسبية الدولية ومنها: تقدير التدفقات النقدية في

تحديد القيمة في الاستخدام، تقدير الفترات الزمنية التي يتم تقدير التدفقات النقدية، تقدير معدل الخصم اللازم لخصم التدفقات النقدية، تقدير القيمة العادلة، تقدير القيمة البعدية.

- غياب بعض عناصر الأصول والالتزامات عن المركز المالي: وهذا لا يتفق مع روح معنى المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية في تاريخ معين، وفي ذات الوقت تستثني بنودا إما لعدم وجود أسس مقبولة قبولا عاما لقياس قيم هذه البنود، أو لان الأعراف المحاسبية لا تجيز الاعتراف بها، مثل الموارد البشرية والتقنية والمعلومات والشهرة المولدة داخليا، والتي يتم الاعتراف بها عند بيعها ولا يتم الاعتراف بها قبل ذلك، وكلما ارتفعت قيمة الأصول والالتزامات التي لا يتم الاعتراف بها كلما ابتعدت الميزانية عن تمثيل المركز المالي لمؤسسة الاقتصادية.
- استخدام الحكم الشخصي: ويتم استخدامه بصفة مباشرة في تحديدي الأهمية النسبية لقيمة المصروفات من اجل تفريق الايرادية منها عن الرأسمالية، فالموجه للحكم الشخصي هي الأخلاقيات، ولذلك كانت الصفات النوعية التي تعبر عن بعض الأخلاقيات جزء من إطار إعداد وعرض القوائم المالية الذي تم وضعه من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، هذا وقد أكد المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) المتعلق بعرض القوائم المالية على ضرورة الإفصاح عن الاجتهادات التشخيصية التي تم تبنيها عند إعداد القوائم المالية.
- مبدأ التكلفة التاريخية: إن العناصر التي تتكون منها الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر يتم قياسها بما تساويه من قيمة نقدية عند نشوؤها، وبذلك يتم تجاهل كافة التغيرات التي تحدث للأسعار وذلك تطبيقا لمبدأ التكلفة التاريخية الأمر الذي يخالف الواقع تماما، والذي تتغير فيه الأسعار باستمرار، ولهذا الافتراض تطبيقاته المقرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، وعليه فانه يجب أن يتم تبني مفهوم القيمة العادلة التي تأخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار بل وتقييم كثير من البنود استنادا إلى افتراض تغير الأسعار وعدم ثباتها حيث لا يكاد يخلو معيار محاسبي من الإشارة إلى القيمة العادلة.

خاتمة

إن المشكلة الأساسية في تطبيق النظام المحاسبي والمالي كون البيئة الاقتصادية والمؤسساتية في الجزائر لا تتوفر بالشكل الكافي على بعض المتطلبات الضرورية لنجاح تطبيق هذا النظام بالشكل المطلوب كي تظهر نتائجه و ايجابياته الحقيقية على المؤسسات الاقتصادية، وعليه كان إلزاما العمل على توفير وتكييف البيئة الاقتصادية و المالية و القانونية من اجل إنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي والتفادي المعوقات والمحددت

التي تحول دون الوصول إلى الهدف منه، وبناء على ماسبق يمكن تقييم نتائج تطبيق هذا النظام من خلال النقاط التالي:

- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى إنتاج معلومة مالية أكثر جودة وموثوقية وقابلية للمقارنة.
- كان من الأنسب أن يتم وضع مخطط مبكر لتنفيذ مشروع النظام المحاسبي المالي بعد توفير الإمكانيات اللازمة لذلك حتى يتم تقييم اثر ذلك من جميع النواحي ما يسمح بالمعالجة الآنية.
- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لم يكن ذو اثر كبير على مرد وديتها المالية ولا على محدداتها (النتيجة والأموال الخاصة)، وهذا لان المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم تأخذ بعين الاعتبار المفهوم الجديد الذي انتقلت به من المعالجة المحاسبية البسيطة إلى الأحكام والتقديرات المحاسبية الديناميكية، حيث اختصرت الانتقال إلى هذا النظام في شكل جدول مطابقة بسيط وتكييف برامج الحاسوب من اجل الانتقال اليا.
- إن نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية مرهون بمدى تكوين المستخدمين وتكييف أنظمة المعلومات.
- إن اعتماد جل المحاسبين الذين كانوا يعملون بالمخطط المحاسبي الوطني على اجتهاداتهم الخاصة في معالجة بعض الحسابات نتيجة لعدم وجود متابعة ومراقبة وتقييم لهذا النظام ، هذه الاجتهادات نتج عنها العديد من الأخطاء في المعالجة وهو ما أدى إلى انطلاقة خاطئة في تطبيق هذا النظام وهو ما يفرض على المؤسسات إعادة النظر فيها وفق ما يقتضيه النظام المحاسبي والمالي.
- إن استعمال مفهوم القيمة العادلة يطرح الكثير من الصعوبات بالنظر إلى الواقع الاقتصادي وهذا لعدم وجود أسواق مالية تعتبر كمصادر للحصول على هذه القيمة، إضافة إلى التكاليف التي يتطلبها اللجوء إلى الخبراء المقيمين.

الاقتراحات والتوصيات

نحاول فيما يلي أن نورد أهم التوصيات والاقتراحات التي نرى بأنها ضرورية لخدمة أهداف هذه الورقة البحثية:

- اعتماد إستراتيجية تكوين طويلة المدى تهدف من خلالها المؤسسات الاقتصادية من اجل ترسيخ الثقافة المحاسبية الجديدة.
- تحسين نوعية التعليم المحاسبي الجامعي وكذا التدريب، عن طريق توثيق العلاقة بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي في التعليم.

- ضرورة التنسيق مع التنظيمات والجمعيات المهنية المحلية والإقليمية ذات العلاقة بمهن المحاسبة، وكذا الانضمام إلى المنظمات والهيئات الدولية التي تجمع أصحاب المهنة عبر العالم.
- ضرورة تكثيف الجهود من أجل تكييف النظام الجبائي الجزائري مع الواقع المحاسبي الجديد، والعمل على تنظيم المزيد من الدورات التكوينية لموظفي الإدارة الجبائية بما يتوافق والنظام المحاسبي المالي.
- الاعتماد على التعليمات الصادرة من وزارة المالية وبالذات من طرف المجلس الوطني للمحاسبة قصد معالجة الجوانب التي لم تعالج أو التي وجد نقص في معالجتها أو قصد تصحيح الأخطاء الحاصلة أثناء التطبيق.

المراجع المعتمدة:

[i]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، قانون 07-11 المادة 03، ص 03.

[ii]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 74، مرجع سبق ذكره المادة06.

[iii]- مرزوقي مرزوقي، حولي محمد،" **النظام المحاسبي المالي المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة**" ، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص2.

[iv]- ناصر مراد،" النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010 ، ص8 .

[v]- عن تصدر مجلة ، 00 العدد ، الاقتصاد جديد مجلة ، الدولية للشركات بالنسبة العالمي المحاسبي التوحيد أهمية ، شعيب شنوف7-- الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، 2006 ، ص65

[vi] - Séminaire en collaboration avec le réseau d'expert, Nouveau plan comptable des entreprises et normalisations internationale, France-Maghreb, Alger, Juin 2005, P45

[vii]- **جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، متيجة للطباعة، الجزائر** 2010 ، ص10 .

[viii]- عاشور كتوش، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011 ، ص2

[ix]- محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، الأوراق الزرقاء، الجزائر، ص5

[x] - Projet de système comptable financière, ministère des finances, juillet 2006- document de travail , p6.

[xi]- **بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية** IAS/IFRES، ح1، جار هومة، الجزائر 2010، ص ص:22-23.

[xii]- مزياني نور الدين وفروم محمد الصالح، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي، جامعة الوادي، 17/01/ 10 -2010، ص

[xiii]- نورالدين مزياني، النظام المحاسبي الجزائري الجديد، بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، ص23.

[xiv]- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالي، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص ص:108-109.

محاسبة تصنيفات منافع المستخدمين وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

لقليطي الاخضر	منصر عبد العالي	دردوري لحسن
جامعة محمد بوضياف المسيلة	جامعة محمد خيضر بسكرة	جامعة محمد خيضر بسكرة
lakhdar2821@yahoo.fr	abdelali.menaceur@univ-biskra.dz	lahcene_dardouri@yahoo.fr

الملخص

إهتم النظام المحاسبي المالي (SCF)بالمنافع المقدمة للمستخدمين حيث تبنى المعيار المحاسبي الدولي (IAS19)الخاص بمنافع الموظفين والذي أقر تقييم ومعالجة هذه المنافع والاعتراف بها والإفصاح عنها في كل أشكالها والمقدمة من طرف المؤسسة إلى مستخدميها لقاء الخدمات التي قاموا بها، سواء كانوا في وضعية نشاط أو غير نشاط، وتتحملها المؤسسة في شكل أعباء وذلك وفق شروط تعاقدية.

وتصنف هذه المنافع إلى قصيرة الأجل متعلقة بالدفع خلال السنة المالية الجارية وتشمل أساسا الأجور والاشتراكات المرتبطة بها وكذا المنافع العينية والعطل المدفوعة الأجر ومختلف العلاوات السنوية، وأخرى طويلة الأجل متعلقة بتعهدات واجبة الدفع بعد اختتام السنة المالية وعلى المدى الطويل، وتتمثل في إمتيازات ما بعد الخدمة للموظفين مرتبطة بالذهاب للتقاعد.

الكلمةالمفتاحية:النظام المحاسبي المالي (SCF)، منافع المستخدمين، تصنيفات منافع المستخدمين، تقييم وتسجيل تصنيفات منافع المستخدمين.

Résumé:

Le système de comptabilité financière (SCF) concerne les avantages procurés aux utilisateurs et a adopté la norme comptable internationale IAS19 relative aux avantages du personnel, qui approuvait l'évaluation, le traitement, la comptabilisation et la divulgation de ces avantages sous toutes leurs formes et fournis par l'organisation à ses utilisateurs pour les services qu'ils ont rendus, qu'ils soient ou non en situation. Activité ou non-activité supportée par la Société sous forme de charges conformément aux conditions contractuelles. Ces avantages sont classés en tant que paiements à court terme au cours de l'exercice en cours et comprennent principalement les salaires et les contributions y afférentes, ainsi que les avantages en nature, les congés payés et diverses primes annuelles, ainsi que d'autres obligations à long terme liées à des obligations postérieures à la clôture de l'exercice et à long terme, à savoir des indemnités de départ pour employés. Lié à aller prendre sa retraite.

Mots-clés: Système de comptabilité financière (SCF), les avantages des personnel, Classifications des avantages des personnel.

– المقدمة

بالرغم من أن النظام المحاسبي المالي (SCF) جاء لتوحيد القواعد المحاسبية بالاستناد إلى البعد الدولي، إلا إن خصائص بيئة الأعمال الوطنية شكلت عائقا أمام تطبيق هذا النظام مما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل والصعوبات، والتي أوجدت العديد من الممارسات الحديثة والمتغيرة عن النظام القديم، ومنها تلك الجوانب المحاسبية التي تعالج المورد البشري باعتباره أهم الموارد المتوفرة للمؤسسة، والذي تسعى لإستقطابه والمحافظة عليه وتقديم إمتيازات له، سواء كانت بشكل مباشر مثل الأجور والعلاوات والتعويضات المرتبطة بها، أو بشكل غير مباشر كالتأمين الصحي والسكن الوظيفي وخدمات أخرى مختلفة، وهو ما خلق اشكالية في تقييم ومعالجة هذه المنافع نظرا لاتساعها وتنوعها منها النقدية والعينية، وهو ما تناولته المعايير المحاسبية من خلال المعيار المحاسبي (IAS19) الذي تبناه النظام المحاسبي المالي (SCF) كباقي المعايير.

حيث يعد المعيار المحاسبي الدولي (IAS 19) من بين المعايير التي إتسمت بعدم الاستقرار، حيث تمت الموافقة عليه سنة 1983، تحت عنوان تسجيل خدمات التقاعد في القوائم المالية، ثم خضع لمراجعات عديدة أخرها سنة 2004 وأصبح بعنوان منافع الموظفين، وكذلك الادخار المرتبط بالأجور كان محل اصلاحات هامة خلال السنوات الأخيرة، نظرا لعلاقته بالتحديات الاساسية لأي اقتصاد من تمويل التقاعد، وتوزيع النتائج بين المؤسسات والأجراء.

وتأتي منافع المستخدمين لتعالج كل أشكال المنافع المقدمة من طرف المؤسسة إلى مستخدميها لقاء الخدمات التي قاموا بها، حيث أن هذه المنافع تسجل ضمن أعباء المؤسسة عند قيامهم بتأدية خدمتهم لها، أو عندما تكون الشروط التي تخضع لها الالتزامات التعاقدية للمؤسسة إزاء المستخدمين لديها متوفرة.

ومن الناحية القانونية تعد منافع المستخدمين عبارة عن نظام اختياري، يمكن وضعه داخل أي مؤسسة تلبي التزاماتها اتجاه مستخدميها، مهما كانت طبيعتها أو شكلها القانوني، حيث يعتبر المستخدم موردا هاما من موارد المؤسسة، لذا فإن من واجب المؤسسة الالتزام بمنحه جملة من المنافع او الإمتيازات كي تحافظ عليه ليبقى دائما في خدمة مصلحة المؤسسة.

- **مشكلة الدراسة**

تدور مشكلة الدراسة حول دراسة تصنيفات الامتيازات الممنوحة للمستخدمين في شكل منافع وكيفية تقييمها وحسابها ومعالجتها محاسبيا وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

-كيف يتم تقييم ومعالجة تصنيفات منافع المستخدمين وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)؟

- **التساؤلات الفرعية**
  - ما المقصود بمنافع المستخدمين؟
  - ما هي أهم تقسيمات أو تصنيفات منافع المستخدمين ؟
  - كيف يتم تقييم وتسجيل تصنيفات منافع المستخدمين محاسبيا ؟
- **خطة الدراسة**

لمعالجة إشكالية الدراسة فقد تم تبني خطة العمل الآتية:

- **المحور الأول: ماهية منافع (مزايا) المستخدمين وفق (SCF)؛**
- **المحور الثاني: تقييم منافع (مزايا) المستخدمين وفق (SCF)؛**
- **المحور الثالث: المعالجة المحاسبية لمنافع (مزايا) المستخدمين وفق (SCF).**

- المحور الأول: ماهية منافع (مزايا) المستخدمين وفق (SCF)

تتمثل منافع المستخدمين في الامتيازات المقدمة من طرف المؤسسة من أي شكل في مقابل الخدمات المؤداة من طرف مستخدميها، فهي تنجم عن تعهدات قصيرة أو طويلة المدى بموجب التزامات قانونية (قانون، اتفاقية جماعية، عقد عمل،...) أو ضمنية (العادية) التي تضع على كاهل المؤسسة الالتزامات بالدفع.

1- تعريف منافع (مزايا) المستخدمين

هناك عدة كتابات تناولت مفهوم منافع (مزايا) المستخدمين، منها:

- **منافع المستخدمين:** هي إمتيازات يمنحها الكيان للمستخدمين لديه لقاء الخدمات التي قاموا بها، سواء كانوا في وضعية نشاط أو غير نشاط، يتحملها الكيان في شكل أعباء وذلك مقابل عمل مقرر أو وفق شروط أو التزام تعاقدي مع المستخدمين.[1]
- **منافع المستخدمين:** هي مجموع المزايا المقدمة من طرف المؤسسة لموظفيها في أي شكل من الأشكال في مقابل حصولها على خدمات تؤدى من طرف هؤلاء الموظفين أنفسهم وتشمل كل من الرواتب والأجور، المنح، الفوائد والتعويضات، الإجازات والعطل مدفوعة الأجر، بالإضافة إلى امتيازات اخرى كمعاشات التقاعد والمكفآت والميداليات.[2]
- **منافع المستخدمين:** هي جميع المزايا التي تدفعها المؤسسة لمستخدميها، أي كافة الأجور أو العوائد التي يحصل عليها المستخدم نظير قيامه بموجب التزام قانوني (قانون، اتفاقية جماعية، عقود عمل أو غيرها) أو التزام ضمني (عرف) بوظيفة معينة، وتتضمن هذه المزايا عنصرين أساسيين هما المدفوعات المالية المباشرة والتي تأخذ شكل الأجور والحوافز والأرباح، والمدفوعات المالية غير المباشرة مثل الضمان الاجتماعي والإجازات المدفوعة الأجر.[3]

من التعريفات السابقة يمكن القول أن منافع المستخدمين هي:

- امتيازات تمنحها المؤسسة للموظفين الخاصين بها؛
- تمنح للموظفين الناشطين والمتقاعدين؛
- تمنح وفق شروط تعاقدية مع الموظفين؛
- تتحملها المؤسسة في شكل أعباء؛
- تمنح مقابل خدمات مقدمة من الموظفين؛
- تمنح في عدة أشكال كالأجور والعلاوات ومعاشات التقاعد... الخ.

2- أهمية منافع (مزايا) المستخدمين

تعد منافع (مزايا) المستخدمين ذات أهمية كبيرة بالنسبة للموظفين والمؤسسة على حد سواء، وتتمثل في:[4]

- بناء علاقة ايجابية بين الموظف والمؤسسة التي يعمل لصالحها؛
- زيادة الرضا الوظيفي للموظفين المستفيدين من هذه المنافع؛
- توفير تغطية أكبر للمخاطر وبكلفة أقل، ومن تخفيف العبء المالي للمؤسسة؛
- تتيح للمؤسسة وفر اقتصادي كون أن معظم هذه الامتيازات معفاة من الضرائب؛
- تشجيع العاملين وتحفيزهم لمزيد من الاداء والإنتاجية وزيادة ولائهم للمؤسسة؛
- تأمين الحاجات الأساسية للمؤمن عليه ولأفراد أسرته من خلال توفير دخل منتظم ومستمر له؛
- الإسهام في تحقيق الاستقرار الوظيفي للموظف كحافز للعمل واستمراراهم بالمؤسسة؛
- توفير المناخ الملائم لعمل الموظف على الخدمة بفعالية أكبر لصالح المؤسسة؛
- زيادة ثقة الموظف في المؤسسة التي يزاول فيها مهامه بضمان جميع حقوقه؛
- توفير أفضل الفرص للاستفادة من مهارات وأداء العمال.

3- تصنيفات منافع (مزايا) المستخدمين

فرق النظام المحاسبي المالي بين منافع المستخدمين قصيرة الأجل وطويلة الأجل:[5]

3-1- تعريف المنافع قصيرة الأجل: تتضمن تعهدات الكيان القصيرة المدى على الالتزامات بالدفع خلال السنة المالية الجارية وعلى تلك الموجبة الأداء خلال الـ 12 شهرا التي تتبع إقفال السنة، حيث تم أداء الخدمة من طرف المستخدمين، فهي تمثل جميع المرتبات والأعباء الاجتماعية المرتبطة بهذه الأجور، وتشمل:

- مرتبات المستخدمين بما في ذلك المرتبات الممنوحة المسيرين وللمستغل الفردي في مقابل العمل المقدم؛
- الامتيازات العينية كالسكن والسيارة والخدمات المجانية يستفيد منها المستخدمون العاملون والمتقاعدون؛
- الاشتراكات في صناديق الضمان الاجتماعي المرتبطة بهذه الأجور؛
- العطل المدفوعة الأجر مع الأعباء الاجتماعية والجبائية التابعة لها؛
- علاوات الاستفاع المتنوعة المدفوعة خلال الـ 12 شهرا التي تلي الاختتام (الإقفال).

3-2- تعريف المنافع طويلة الأجل: تتضمن تعهدات الكيان طويلة المدى على المدفوعات التي يجب على الكيان أداءها بعد مرور الـ 12 شهرا على اختتام السنة المالية، التي تم خلالها أداء الخدمات من طرف المستخدمين، فهي امتيازات المستخدمين القابلة للدفع عند انتهاء نشاط المستخدمين، فهي مقررة بالقانون والاتفاقيات التقليدية و/أو بالأعراف وتشكل ديون على الشركة لصالح ولفائدة الأجراء الذين ستتم تسويتها في المستقبل، وتشمل:

- منافع ما بعد إنتهاء الخدمة (ما بعد التشغيل)؛
- منافع نهاية الخدمة (تعويضات نهاية عقد العمل)؛
- منافع أخرى طويلة المدى.

- المحور الثاني: تقييم منافع (مزايا) المستخدمين وفق (SCF)

أولا: تقييم منافع المستخدمين قصيرة الأجل

1- تعريف المنافع قصيرة الأجل

تتضمن تعهدات الكيان القصيرة المدى على الالتزامات بالدفع خلال السنة المالية الجارية وعلى تلك الموجبة الأداء خلال الـ 12 شهرا التي تتبع إقفال السنة، حيث تم أداء الخدمة من طرف المستخدمين، فهي تمثل جميع المرتبات والأعباء الاجتماعية المرتبطة بهذه الأجور.

وتشمل هذه التعهدات:[6]

- مجموع مرتبات مستخدمي الكيان بما في ذلك المرتبات الممنوحة للمديرين المسيرين وللمستغل الفردي في مقابل العمل المقدم؛
- الامتيازات العينية مثل السكن والسيارة والأموال أو الخدمات المجانية منها والتي يستفيد منها المستخدمون العاملون والمتقاعدون؛
- الاشتراكات في صناديق الضمان الاجتماعي المرتبطة بهذه الأجور؛
- العطل المدفوعة الأجر مع الأعباء الاجتماعية والجبائية التابعة لها؛
- علاوات الاستفاع المتنوعة المدفوعة خلال الـ 12 شهرا التي تلي الاختتام (الإقفال).

2- تحديد تعهدات المنافع قصيرة الأجل

2-1- الأجور والرواتب

الأجر هو كل ما يستحقه العامل لقاء عمله نقدا أو عينيا مضافا إليه سائر الاستحقاقات الأخرى أيا كان نوعها إذا نص القانون أو عقد العمل أو النظام الداخلي أو استقر التعامل على دفعها بالإضافة إلى الأجور المستحقة عن العمل الإضافي.[7]

ويمكن تحديد الفرق بين الأجر والراتب في:[8]

- الأجر يطلق على من يحصل على أجره باليوم أو الساعة أو الأسبوع، أما الراتب يطلق على من يحصل على أجره بالشهر؛
- الأجر يرتبط بما يحصل عليه الفرد الخاضع لقواعد قانون العمل، أما الراتب فيحصل عليه الفرد الخاضع لقواعد الوظيفة العمومية.

2-2- التعويضات الأجرية المعتمدة (العلاوات والتعويضات والمنح)

هناك نوعان من التعويضات في المؤسسة، تعويضات غير مباشرة وأخرى مباشرة:

- **التعويضات غير المباشرة:** وهي المنافع والمزايا التي تمنحها المؤسسة لأفراد العاملين والتي تستهدف تحريك روح الإنتماء وتعزيزها لدى العمال الجدد وتزيد مستوى الولاء لدى العاملين في المنظمة مما ينعكس بنتائج ايجابية على صعيد الأداء والإنتاجية.

وهذه المنافع تميز المنظمة عن غيرها من المنظمات، فالمنظمة التي تمنح منافع اجتماعية أو ظروف عمل أفضل يمكن أن تتفوق عن مثيلاتها وتكتسب ميزة تنافسية تمكنها من الحصول على حصة سوقية أكبر، وتنقسم هذه التعويضات على عدة اشكال:[9]

- **العلاوات الدورية:** تمنح للموظف المستحق تقديرا له على أدائه لعمله وسلوكه المرضي ، وتشجيعا له على الاستمرار؛
- **المكافآت التشجيعية:** تمنح للتشجيع المادي لدعم الفرد ماليا على بذل جهود غير عادية أدت إلى تحقيق أهداف إضافية؛
- **البرامج الإضافية:** تعتمد على المشاركة الطوعية من قبل العاملين في صناديق ادخار تستخدم لتغطية نفقات العاملين الطارئة؛
- **برامج الحماية العامة والخاصة:** تهدف لمساعدة العامل وعائلته في حالة توقف الأجر والتخفيف من النفقات الصحية؛
- **خطط الدفع المضمون:** تشتمل مبالغ يشارك فيها العاملين والمنظمة لحماية دخل العمال خلال فترات البطالة غير الطوعية؛
- **منافع الرعاية الصحية:** تضم النفقات المقابلة للمستشفى وأجور الأطباء ونفقات التأمين الطبي وتدفع إلى شركات التأمين؛
- **برامج الصالح العام:** تتمثل في خدمات رعاية الطفل، وخطط رعاية المسنين.

- **التعويضات المباشرة:** تتمثل في المنح والعلاوات والتعويضات الاجرية المباشرة وكل ما يدخل في عناصر الأجور أو الرواتب، حيث أن مكونات الأجر تختلف من مؤسسة لأخرى قد تنقص عن ذلك.

وفيما يلي أهم المنح والعلاوات والتعويضات الأجرية التي تدخل ضمن الأجور المعتمدة في المؤسسات الاقتصادية:[10]

- **الأجر القاعدي (Salaire de Base):** حسب (المواد 118 إلى 123 من قانون علاقات العمل 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990) بأنه مبلغ يحدد لكل فئة من العمال وفق الاتفاقيات الجماعية التي وقعت عليها المؤسسة، ويحسب عن طريق استعمال النقاط الاستدلالية للصنف التي تتحدد بدورها وفقا لعوامل منصب العمل المعني، حيث يوضع لكل منصب عمل نقاط استدلالية تقابلها قيمة مالية معينة، وتترجم عناصر المنصب عادة في درجة التأهيل المهني والجهد المطلوب في ذلك المنصب، ومسؤولية وظروف العمل، ومختلف الضغوط والمتطلبات المرتبطة بكل منصب عمل؛[11]
- **الساعات الإضافية (HS) (Les Heures Supplémentaire):** حسب(المواد 31-32 من القانون 90-11)تعني كل تعويض زائد عن الأجر القاعدي ومرتبط ببذل مجهود إضافي للعامل

خارج أوقات عمله، حيث لا تتعدى النسبة 20% من المدة القانونية للعمل (المادة 189 من ق.ع) وحسب طبيعة العمل وزمنه ليلا أو نهارا، ويكون التعويض:

- ❖ تعويض 50% إضافية من الأجر القاعدي، عن كل 04 ساعات عمل إضافية بعد الدوام؛
- ❖ تعويض 75% إضافية من الأجر القاعدي، بداية من الساعة 21:00 ليلا؛
- ❖ تعويض 100% إضافية من الأجر القاعدي، بداية من منتصف الليل الى 05 صباحا؛

- **العلاوات:** وهي علاوات تمنح للعامل على شكل مكافآت وتشجيعات مادية كتحفيز عن الجهد الفردي أو الجماعي وتستند العلاوات في الجزائر على المرسوم رقم 80-48 المؤرخ في 1980/02/23 وتم خلاله إنشاء نوعان للعلاوات:
  - ❖ **علاوة المردودية الفردية (PRI)(PrimedeRendementindividuelle)؛**
  - ❖ **علاوة المردودية الجماعية (PRC)(PrimedeRendementCollective).**
- **التعويضات:**وتشمل على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:
  - ❖ **التعويضالجزافيعن الخدمة الدائمة (IFSP) (IndemnitéForfaitairesurservicepermanent)؛**
  - ❖ **تعويض الخبرة المهنية (الأقدمية)(IEP)(d Indemnité ExpérienceProfessionnel)؛**
  - ❖ **تعويض المناوبة (TP)(TravailPosté)؛**
  - ❖ **تعويض المنطقة (IZ)(IndemnitédeZone)؛**
  - ❖ **تعويض الضرر (Nuisance)؛**
  - ❖ **التعويض عن الأوساخ (IS)(IndemnitéSalissure)؛**
  - ❖ **تعويض السلة (PP)(Prime de Panier)؛**
  - ❖ **تعويض النقل (PT)(PrimedeTransport)؛**
  - ❖ **تعويض مصاريف المهمة (Prime les fraisdemission).**
- **المنح:** وأهم هذه المنح هي:
  - ❖ **تعويض مكمل المنح العائلية (AF)(AllocationFamiliale)؛**
  - ❖ **منحة المرأة الماكثة بالبيت (SU) (SALAIREUNIQ).**

2-3- الاشتراكات الأجرية (الاقتطاعات) المرتبطة بالأجور

بعد تحديد العناصر المكونة للأجر وقبل أن يحصل العامل على الصافي في أجره فإن هذا الأجر يخضع لمجموعة من الإشتراكات الواجبة على العمال في شكل اقتطاعات على الأجر منها اقتطاعات إجتماعية

وأخرى ضريبية، منها المفروضة قانونا ومنها الاختيارية التي يرغب فيها المستخدمون لقاء الحصول على امتيازات (منافع)، وتتمثل أهم هذه الاقتطاعات الإجتماعية في:

- **اشتراكات (اقتطاعات) إجتماعية إلزامية**

- **اشتراك (اقتطاع) الضمان الاجتماعي (Cotisation de sécurité social):** وتتمثل في إشتراكات مدفوعة من المستخدمين والعمال إذ تساعد هذه الاشتراكات في تمويل مجموع الاداءات المتمثلة في التأمينات، فهو اقتطاع من أجرة العامل يتم تحويله إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث:[12]

اقتطاع الضمان الاجتماعي = أجرة المنصب × نسبة الاقتطاع (09%)

ويحدد مقدار هذه النسبة من قبل الدولة حاليا بـ 09%، وهذه النسبة تمثل الحصة التي يتكفل بها العامل من أجره، وهناك كذلك نسبة تتكفل بها المؤسسة كاشتراك في الضمان الاجتماعي، ونسبة أخرى خاصة بصندوق الخدمات الاجتماعية، ويمكن توضيح هذه الاشتراكات حسب حصة كل جهة من خلال الجدول الموالي الذي يبين توزيع نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي:

الجدول رقم (01): توزيع نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي

الفـــــروع	الحصة التي تتكفل بها المؤسسة	الحصة التي يتكفل بها العامل	الحصة التي يتكفل بها الخدمات الاجتماعية	المجمــوع
التأمينات الاجتماعية	%11.50	1.50%	-	**13%**
حوادث العمل والأمراض المهنية	%1.25	-	-	**%1.25**
التقاعـــــــد	% 11	% 6.75	0.50%	**% 18.25**
التأمين على البطالة	01%	0.50%	-	**1.50%**
التقاعد المسبق	% 0.25	% 0.25	-	**1.50%**
السكن الاجتماعي	-	-	0.50%	-
المجمــوع	**25%**	**% 09**	**% 01**	**% 35**

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **المرسوم التنفيذي رقم 15-236 المؤرخ في 03 سبتمبر 2015 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 94- 187 المؤرخ في 06 جويلية 1994 الذي يحدد توزيع نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي**، العدد:49، بتاريخ 2015/09/16، الجزائر، 2015، ص: 09.

من الجدول يلاحظ أن النسبة (35 %) هي مجموع الاشتراك في الضمان الاجتماعي،من وعاء الأجرة الخاضعة للاشتراك للعامل موزعة:

- نسبة (09 %) الحصة التي يتكفل بها العامل من أجره؛
- نسبة (26 %) الحصة التي تتكفل بها المؤسسة عن العامل كاشتراك في الضمان الاجتماعي.

- **اشتراك (اقتطاع) العطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية (CACOBATPH):** يغطى هذا الاقتطاع تعويض اصحاب قطاعات البناء، الاشغال العمومية والري ضمن صندوق خاص بها، من خلال العطل المدفوعة والبطالة المؤقتة الناتجة عن سوء الأحوال الجوية والتي تؤدي إلى بطالة اجبارية للعمال مما يؤدي لإنخفاض دخلهم، بحيث يستفيد العمال المعنيين من تعويضات تكفل لهم المحافظة على مداخيلهم، الذين يدفعون اشتراكات ويستوفون 200 ساعة عمل خلال الشهرين الأخيرين اللذين يليهما التوقف عن النشاط، تقدم خلال 48 ساعة.

حيث يشمل هذا الاشتراك تعويض:[13]

- ❖ **العطل المدفوعة:** تدفع سنويا مع بداية جويلية من السنة، حيث يساوي مبلغ المنحة (12/1) من الأجر السنوي المصرح والخاضع للاشتراك الاجتماعي؛
- ❖ **البطالة المؤقتة الناتجة عن سوء الأحوال الجوية:** تدفع كأقصى تقدير بعد 30 يوم من التصريح بالتوقف حيث تقدر بـ 75% من الأجر اليومي المصرح به شريطة أن لا يتعدى هذا الأجر حد 200 ساعة عمل.

وجاءت نسب الاشتراك كالتالي:

- ❖ نسبة (12.21 %) بعنوان التأمين على العطل المدفوعة الأجر؛
- ❖ نسبة (0.75 %) بعنوان التأمين على البطالة الناتجة عن الظروف المناخية؛
- ❖ نسبة (0.13 %) بعنوان الوقاية من المخاطر المهنية.

- **اشتراكات (اقتطاعات) إجتماعية إختيارية**

هي تلك المبالغ المالية التي تقتطعها المؤسسة من أجرة العامل اختياريا للمساهمة في الانشطة ذات الطابع الاجتماعي:[14]

- **اقتطاعتسبيقات على الأجور (Avances sur Salaires)؛**
- **المعارضة على الأجور (oppositions sur Salaires)؛**
- **اقتطاعالتعاونيات والوديات (التعاضديات).**

2-4- الامتيازات العينية غير النقدية

الامتيازات العينية والمنافع الأخرى تلتزم بها المؤسسة لموظفيها كإستحقاقات أثناء التوظيف وهي منافع غير نقدية مثل: السكن، النقل، وجميع الخدمات المجانية أو المدعومة، وتكلفة المزايا العينية والمزايا الأخرى المقدمة لوظفي المؤسسة تعالج محاسبيا في حساب الأعباء المختلفة وهذا حسب طبيعة النفقات (استهلاكية، تكاليف الموظفين، خدمات خارجية ...)، والمتعلقة بـ: محاسبة المبيعات، والامتيازات وغيرها من الامتيازات العينية المقدمة للموظفين وفق شروط تجارية عادية وطبيعة، ويخضع لنفس المحاسبة وأحكام الضرائب.[15]

2-5- عطل مدفوعة الأجر

وتتمثل في مجمل التعويضات الممنوحة قانونيا للعامل والمنصوص عنها ضمن منصب العامل وذلك بقيام المؤسسة بتعويض الغيابات قصيرة الأجل نتيجة العديد من الأسباب منها العطل السنوية، الراحة القانونية، الأعياد القانونية، الغيابات المبررة ...، حيث أن هناك تمييز بين نوعين من هذه الغيابات:[16]

- **الغياب المعوض المتراكم:** عندما يقدم العمال الخدمة التي تزيد عن حقهم في الغياب المستقبلي المدفوع مثل العطل السنوية؛
- **الغياب المعوض غير المتراكم:** وهذا النوع من الغياب ينقضي إذا لم يتم استخدام استحقاق الفترة الحالية بكامله، مثل إجازة الأمومة والأبوة ...، ولا تعترف المؤسسة بالمصروف حتى وقت الغياب.

2-6- علاوات مع اختتام السنة المالية (الارباح الموزعة ...)

تقوم بعض المؤسسات بإشراك مستخدميها في الأرباح (عدا نصيب الأرباح المحدد قانونا)، إذ يستلم المستخدمين حصتهم في الأرباح إذا استمروا في خدمة المؤسس لفترة محددة، ما يخلق التزاما ضمنيا للمؤسسة، فإن المبالغ المستحقة (خطط المشاركة في الربح والمكافآت) بموجب تشجيع الأداء الإقتصادي والمالي عادة يكون تقييمها قبل القوائم المالية، ولكن دفعها يكون في غضون الـ 12 شهرا التالية لاختتام السنة بعد موافقة الجمعية العامة على الحسابات.

علما ان المؤسسة وحين قيامها بقياس هذا الالتزام عليها ان تضع في الحسبان احتمال ترك بعض المستخدمين للخدمة دون استلام حصتهم في الأرباح، حيث يجب على المؤسسة الاعتراف بالمنافع المتوقعة لدفعات المشاركة في الربح والمكافآت:[17]

- عندما يكون على المؤسسة التزام قانوني أو ضمني (يتم إنشاؤه عند استيفاء معايير الأداء المنصوص عليها في منح المكافآت)؛
- إجراء تقدير للالتزام بحيث يكون موثوق به.

ثانيا: تقييم منافع المستخدمين طويلة الأجل

1- تعريف المنافع طويلة الأجل

تتضمن تعهدات الكيان طويلة المدى على المدفوعات التي يجب على الكيان أداءها بعد مرور الـ 12 شهرا على اختتام السنة المالية، التي تم خلالها أداء الخدمات من طرف المستخدمين، فهي امتيازات المستخدمين القابلة للدفع عند انتهاء نشاط المستخدمين، فهي مقررة بالقانون والاتفاقيات التقليدية و/أو بالأعراف وتشكل ديون على الشركة لصالح ولفائدة الأجراء الذين ستتم تسويتها في المستقبل.

وتشمل هذه التعهدات:[18]

- منافع ما بعد إنتهاء الخدمة (ما بعد التشغيل)؛
- منافع نهاية الخدمة (تعويضات نهاية عقد العمل)؛
- منافع أخرى طويلة المدى.

2- تحديد تعهدات المنافع طويلة الأجل

2-1- منافع ما بعد إنتهاء الخدمة (ما بعد التشغيل)

هي مزايا المستخدمين المستحقة بعد اكمال فترة الخدمة والتي تمثل بالخصوص منافع ومزايا التقاعد مثل الرواتب او المعاشات التقاعدية، والمزايا الأخرى بعد انتهاء الخدمة مثل التأمين على الحياة بعد انتهاء الخدمة، التغطية الطبية فيما بعد التشغيل، وذلك وفقا لخطط المنافع (régimes) وهي عبارة عن ترتيبات تقوم المؤسسة بموجبها بتقديم هذه المزايا لمستخدم واحد أو أكثر، وينظر إلى هذه الخطط على أنها مرتبطة بالعلاقة المستقبلية بين الموظف والمؤسسة، أي بعد إحالة الموظف على التقاعد، تقدم استنادا إلى نوعين الخطط ما بعد التشغيل.[19]

ويمكن التمييز بين نوعين من خطط (نظم) المساهمات (الاشتراكات) ما بعد التشغيل:

- **نظام الاشتراكات المحددة (خطط المساهمات المحددة) (Les régimes à cotisation définies)**

وهي اشتراكات تستند على القوانين الخاصة بالدولة، بحيث تدفع المؤسسة في هذا النظام مشاركات ثابتة إلى مؤسسة ثانية منفصلة (صندوق التقاعد)، وتكون في شكل نسبة مئوية من الأجر، ولا يكون عليها أي التزام قانوني أو ضمني بدفع اشتراكات أخرى إذا لم يكن بالمؤسسة الثانية (الصندوق) ما يكفي لدفع قيمة المزايا المنتظرة، وقد يكون المبلغ كافيا وقد لا يكون، وهنا يتحمل العجز الاجراء المعنيين، حيث يقتصر دور المؤسسة على ما تقوم بدفعه من اشتراكات، والتسجيل في هذا النظام يكون في حسابات المؤسسة في شكل عبء ودين عليها اتجاه المؤسسة الثانية، مثل مخطط الضمان الاجتماعي.[20]

- **نظام الخدمات المحددة (خطط المنافع المحددة) (Les régimes à prestation définies)**

وهي اشتراكات خطط تكون في صورة مدفوعات نقدية مثل تعويض نهاية الخدمة أو الذهاب إلى التقاعد أو عينية مثل المزايا الطبية أو مزايا أخرى، بحيث تقوم المؤسسة بدفع اشتراكات إضافية إذا لم يوجد بالصندوق أصول كافية لدفع مزايا المستخدمين وبالتالي فهي التي تتحمل المخاطر التنبؤية والمخاطر الاستثمارية وليس العامل، وحساب هذه الاشتراكات وفق هذ النظام معقد ويجب على المؤسسة اللجوء إلى معونة خبير مختص حتى تستطيع تحديد منافع ما بعد التشغيل بموضوعية، وتحديد مبلغ حقوق المستخدمين مقابل ما قدموه من خدمات خلال الدورات السابقة، لهذا يجوز للمؤسسة أن تكون مؤونة لتغطية هذه التكاليف ويجب عليها إعادة النظر في هذه المخصصات السنوية عند نهاية كل دورة.[21]

وتعتمد المؤسسة في ذلك على الافتراضات الاكتوارية الآتية:[22]

- **الافتراضاتالديموغرافية:** متعلقة بالخصائص المستقبلية للمستخدمين:
  - ❖ الوفيات أثناء العمل؛
  - ❖ دوران المستخدمين والعجز والتقاعد المبكر؛
  - ❖ نسبة الأعضاء المنتسبين للخطة الذين لهم الحق في الحصول على هذه المزايا؛
  - ❖ معدلات المطالبات بموجب الخطة الطبية.
- **الافتراضاتالمالية:** والمتعلقة بـ:

- ❖ نسبة التحيين؛
- ❖ المستويات المستقبلية للرواتب ومزايا المستخدمين؛
- ❖ المعدل المتوقع للعائد على أصول الخطة.

2-2- منافع نهاية الخدمة (تعويضات نهاية عقد العمل)

هي مزايا مستحقة تلتزم بها المؤسسة وتقدم لأي مستخدم إثر فسخ عقد العمل المبرم معه وبينها قبل السن العادية للتقاعد أو اثر قرار هذا الأخير ترك المؤسسة بمحض إرادته مقابل هذه المنافع،(المواد 216-220 من ق.ع) حيث يجب على المؤسسة أن تعترف بمزايا نهاية الخدمة فقط كعبء يقابله دين عندما تكون ملتزمة بـ:[23]

- إنهاء خدمة المستخدم (فسخ العقد) أو مجموعة من المستخدمين قبل تاريخ التقاعد العادي؛
- تقديم منافع (تعويضات) نهاية الخدمة نتيجة لعرض يقدم لتشجيع ترك العمل إختياريا.

2-3- منافع أخرى طويلة المدى

وهي المزايا المدى الطويل الأخرى الباقية (عدا مزايا ما بعد الخدمة ومزايا إنتهاء الخدمة) التي لا تصبح مستحقة بكاملها خلال 12 شهرا بعد نهاية الفترة التي يقدم فيها المستخدمون خدماتهم، مثل: الغيابات طويلة الأجل المدفوعة الأجر، مزايا المتعلقة بالأقدمية، تعويضات العمل التي ينتج عنها عدم قدرة العامل عل الشغل للمدى الطويل، مساهمات وعلاوات واجبة الدفع والأجور المؤجلة لأكثر من سنة، وتشمل:[24]

- حالات الغياب طويلة الأجل المعوضة مثل إجازة الخدمة طويلة الأجل؛
- مزايا الإحتفالات بالمناسبات أو مزايا الخدمة طويلة الأجل الأخرى؛
- مزايا العجز طويل الأجل؛
- المشاركة في المكافآت والأرباح بعد 12 شهرا أو أكثر بعد نهاية فترة خدمة العامل؛
- التعويض المؤجل المدفوع بعد 12 شهرا أو أكثر بعد نهاية الفترة التي يتم الحصول فيها على تعويض.

- المحور الثالث: المعالجة المحاسبية لمنافع (مزايا) المستخدمين وفق (SCF).

لقد فرق النظام المحاسبي المالي بين المنافع القصيرة الأجل والطويلة الأجل بما فيها منافع ما بعد انتهاء الخدمة مثل معاشات التقاعد ومزايا التقاعد الأخرى والتأمين على الحياة والرعاية الطبية لما بعد انتهاء الخدمة، حيث تدرج كل هذه المنافع في الحسابات كأعباء عندما يؤدي المستخدمون العمل المقرر في مقابل تلك المنافع، أو عندما تكون الشروط التي تخضع لها الالتزامات التعاقدية للكيان إزاء المستخدمين لديه متوفرة.

أولا: المعالجة المحاسبية لمنافع المستخدمين قصيرة الأجل

1- مصاريف المستخدمين والاشتراكات الاجتماعية

وتشمل تسجيل الأجور والرواتب للمستخدمين وكذا التعويضات الأجرية المعتمدة (العلاوات والتعويضات والمنح) ومختلف الاشتراكات الأجرية (الاقتطاعات) المرتبطة بالأجور (الضمان الاجتماعي والضريبة على الدخل).
وتبعا لتقسيم الحسابات يمكن يكون التسجيل المحاسبي وفق القيود التالية:[25]

- **إعداد يومية الأجور (تسجيل يومية الأجور)**

- يكون القيد:

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
		ــــــــــــــــــــــــ N /..../..... ــــــــــــــــــــــــ		
6310		حـ/ الأجر القاعدي	xxxxx	
6311		حـ/ ساعات إضافية	xxxxx	
6312		حـ/ العلاوات والمكافآت	xxxxx	
6313		حـ/ التعويضات	xxxxx	
6314		حـ/ المنح	xxxxx	
	421	حـ/ المستخدمون- أجور مستحقة (الصافي)		xxxxx
	425	حـ/ المستخدمون- تسبيقات على الأجور		xxxxx
	427	حـ/ المستخدمون- إعتراضات على الأجور		xxxxx
	4310	حـ/الدولة- الضمان الاجتماعي حصة العامل (09%)		xxxxx
	4320	حـ/الهيئات الإجتماعية الأخرى- التعاضديات		xxxxx
	442	حـ/ الدولة- ضرائب على الدخل (IRG)		
		(إثبات الأجور لشهر...)		

- **تسجيل الأعباء الاجتماعية للمؤسسة**

- يكون القيد:

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
		ــــــــــــــــــــــــ N /..../..... ــــــــــــــــــــــــ		
635		حـ/ الإشتراكات المدفوعة للهيئات الإجتماعية	xxxxx	
	4311	حـ/الدولة- الضمان الاجتماعي حصة المؤسسة(26%)		xxxxx
		(إثبات الأعباء الاجتماعية لشهر...)		
		ــــــــــــــــــــــــ N /..../..... ــــــــــــــــــــــــ		
637		حـ/ الأعباء الإجتماعية الأخرى	xxxxx	
	4321	حـ/الهيئات الإجتماعية الأخرى- الخدمات الاجتماعية (02%)		xxxxx
		(إثبات الأعباء الاجتماعية لشهر...)		

- **تسجيل تسديد مستحقات الجهات المعنية (تسديد الاجور والاقتطاعات)**

– يكون القيد:

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
		ــــــــــــــــــــــــ N /..../..../ ــــــــــــــــــــــــ		
421		حـ/ المستخدمون– أجور مستحقة (الصافي)	xxxxx	
	512	حـ/الحسابات الجارية البنكية		xxxxx
		(تسديد– تسوية أجور العمال لشهر...)		
442		ــــــــــــــــــــــــ N /..../..../ ــــــــــــــــــــــــ		
	512	حـ/ الدولة– ضرائب على الدخل (IRG)	xxxxx	
		حـ/الحسابات الجارية البنكية		xxxxx
		(تسديد– تسوية مستحقات الضمان الاجتماعي لشهر...)		
		ــــــــــــــــــــــــ N /..../..../ ــــــــــــــــــــــــ		
4310		حـ/ الدولة– الضمان الاجتماعي حصة العامل(09%)	xxxxx	
4311		حـ/ الدولة– الضمان الاجتماعي حصة المؤسسة (26%)	xxxxx	
		حـ/الحسابات الجارية البنكية		xxxxx
	512	(تسديد– تسوية مستحقات الضمان الاجتماعي لشهر...)		
		ــــــــــــــــــــــــ N /..../..../ ــــــــــــــــــــــــ		
432		حـ/ الهيئات الإجتماعية الأخرى	xxxxx	
		حـ/الحسابات الجارية البنكية		xxxxx
	512	(تسديد– تسوية الأعباء الاجتماعية لشهر...)		

حيث أن:

- تسديد مستحقات العاملين (لا يتجاوز 05 من الشهر الموالي)؛
- تسديد مستحقات الضمان الاجتماعي (قبل 30 من الشهر الموالي)؛
- تسديد مستحقات الضرائب (قبل 20 من الشهر الموالي)؛
- تسديد مستحقات الخدمات الاجتماعية (حسب نظام كل مؤسسة).

2– العطل مدفوعة الأجر (الغيابات المدفوعة الأجر قصيرة الأجل)

الغيابات قصيرة الأجل تتمثل في: العطلة السنوية، غيابات بسبب المرض، عطلة الأمومة، عطلة الرضاعة،...، حيث أن تعويضات هذه الغيابات يمكن تقسيمها إلى:

- **تعويضات مقدمة من الضمان الاجتماعي** غيابات بسبب المرض، حوادث العمل، عطلة الأمومة...؛
- **تعويضات مقدمة من المؤسسة** عطل الراحة القانونية مجدوفة الأجر كالعطل السنوية والتي يمكن ان تكون كاملة أو متقطعة والمحددة بمدة 30 يوم (المادة 201 من ق.ع)، أو الغيابات المرخصة من قبل الإدارة كعطل الزواج، وفاة الأقارب، ختان الأبناء، إزدياد طفل ... (للمواد – 208–215 من ق.ع).

والقانون يكفل لكل عامل أجير الحق في عطلة سنوية مدفوعة الأجر من طرف رب العمل، حيث أنها تحسب بداية العطلة (سنة المرجع لهذا الحق) بداية من 01 جويلية من السنة السابقة (السنة N–1) وحتى 30 جوان من السنة الحالية(السنة N) (المادة 196 من ق.ع)، فحسابات الدورة يجب أن تتضمن مبالغ تعويضات العطل مدفوعة الأجر والتي تمثل حقا مكتسبا لكل عامل في نهاية الدورة وكذلك أيضا الأعباء الإجتماعية.

ويكون التسجيل المحاسبي لهذه العطل من خلال:[26]

- **تكوين مخصص العطل:** يعد بمثابة مخصص، وهو في الأصل اثبات للعبء السنوي الخاصة بالدورة حسب مبدأ استقلالية الدورات، ويحسب على أساس أشهر العمل للفترة من 01 جويلية الى غاية 31 ديسمبر من السنة السابقة (السنة N–1) ويسجل ضمن حساب 6380 أعباء المستخدمين الأخرى– مخصصات العطل، وعدد أيام العطلة هي 2.5 يوم عطلة لكل شهر عمل (المادة 197 من ق.ع):

$$\text{المخصص} = \frac{\text{متوسط الأجر الشهري خلال أشهر العمل}}{\text{عدد ايام الشهر (30 يوم)} \times \text{عدد ايام العطلة}}$$

متوسط الأجر الشهري = مجموع اجرة المنصب خلال أشهر العمل / عدد أشهر العمل

عدد ايام العطلة = عدد أشهر العمل × 2.5

– يكون القيد:

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
		ــــــــــــــــــــــــــــ N /..../..... ــــــــــــــــــــــــــــ		
6380		حـ/ أعباء المستخدمين الأخرى– مخصصات العطل	xxxxx	
	421	حـ/ المستخدمون– أجور مستحقة (الصافي)		xxxxx
	4310	حـ/الدولة– الضمان الاجتماعي حصة العامل (09%)		xxxxx
	4311	حـ/الدولة– الضمان الاجتماعي حصة المؤسسة(26%)		xxxxx
	442	حـ/ الدولة– ضرائب على الدخل (IRG)		xxxxx
	432	حـ/الهيئات الإجتماعية الأخرى		xxxxx
		(إثبات مخصصات الأجور لشهر...)		

3- علاوات مع اختتام السنة المالية (الأرباح الموزعة ...)

عند تحقيق المؤسسة لنتائج ايجابية (النتيجة ربح) في نهاية السنة فإنها تعمل على توزيع هذه الأرباح وذلك وفق قرارات مجلس الإدارة التي يترك لها المجال في تحديد النسب التي توزع على أساسها هذه الأرباح وأين توزع، كالاحتياطات القانونية، المبالغ المعاد استثمارها، رفع رأس المال ...، وكذا مشاركة العمال في نسبة معينة من هذه الأرباح (المشاركة في الربح).[27]

- يكون القيد:

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
		ـــــــــــــــــــــــ N /..../..... ـــــــــــــــــــــــ		
691		حـ/ مشاركة العمال في الأرباح السنوية	xxxxx	
	428	حـ/ المستخدمون- أعباء واجب دفعها وتحصيلات مطلوب إستلامها		xxxxx
	423	أو حـ/ مشاركة المستخدمين في النتيجة		xxxxx
		(تسجيل مخصص الأرباح السنوية الموزعة)		
		(قيمة المخصص= النتيجة الصافية × نسبة الارباح الموزعة)		
		ـــــــــــــــــــــــ N /..../..... ـــــــــــــــــــــــ		
428		حـ/ المستخدمون- أعباء واجب دفعها وتحصيلات مطلوب إستلامها	xxxxx	
423		أو حـ/ مشاركة المستخدمين في النتيجة	xxxxx	
	421	حـ/ المستخدمون- أجور مستحقة (الصافي)		xxxxx
		(تسجيل توزيع الأرباح السنوية)		
		ـــــــــــــــــــــــ N /..../..... ـــــــــــــــــــــــ		
421		حـ/ المستخدمون- أجور مستحقة (الصافي)	xxxxx	
	512	حـ/الحسابات الجارية البنكية		xxxxx
	442	حـ/ الدولة- ضرائب على الدخل (IRG) (10%)		xxxxx
		(دفع الارباح السنوية وتحصيل الضريبة عليها)		

4- المنافع العينية التي تمنحها المؤسسة

الامتيازات العينية والمنافع الأخرى تلتزم بها المؤسسة لموظفيها، هي منافع غير نقدية مثل: السكن، النقل، وجميع الخدمات المجانية الأخرى أو المدعومة، وتكلفة المزايا العينية والمزايا الأخرى المقدمة لموظفي المؤسسة تعالج محاسبيا في حساب الأعباء المختلفة وهذا حسب طبيعة النفقات (استهلاكية، تكاليف الموظفين،

خدمات خارجية ...)، حيث أن تقدير الخدمة أو المنفعة العينية المتوفرة لصالح الموظف وهذا بعد تقييمها بشكل موثوق به، حيث تشمل هذه المنافع:[28]

- **منافع عينية محددة القيمة:** ويقصد بها تلك المنافع التي يحدد لها سقف معين، وذلك بتحديد مبالغ مالية توجه لتلك المنفعة مثل تحديد فاتورة إيجار السكن ...، حيث أن هذه المنافع تكون في شكل اعباء يمكن ان يسدد ثمنها العامل مباشرة ثم يقدم فاتورة للمؤسسة من اجل التعويض أو تسدد من طرف المؤسسة مباشرة، وبالتالي فإنه إذا كان:
  - مصروف المنفعة مساوي لسقف المحدد للمنفعة: تحسب ضريبة الدخل (IRG) على قيمة المنفعة المحددة بنسبة 10% حسب المادتين 67 و104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
  - مصروف المنفعة أكبر من السقف المحدد للمنفعة: تحسب ضريبة الدخل (IRG) على قيمة المنفعة المحددة بنسبة 10% حسب المادتين 67 و104 من (ق.ض.م.ر.م)، والباقي يعتبر كخصم من الأجر؛
  - مصروف المنفعة أقل من السقف المحدد للمنفعة: تحسب ضريبة الدخل (IRG) على قيمة المنفعة المحددة بنسبة 10% حسب المادتين 67 و104 من (ق.ض.م.ر.م)، والباقي يعوض للعامل في الأجر كحالات معينة.
- **منافع عينية غير محددة القيمة:** يقصد بها تلك المنافع التي لا يحدد لها سقف معين لقيمتها، وذلك بمنح المؤسسة للعمال حرية الحصول على تلك المنافع دون تحديد مثل قيمة مفتوحة لفاتورة الهاتف، حيث أن هذه المنافع تكون في شكل أعباء.

وقد يسدد قيمة المنفعة العامل أو المؤسسة، وفي حالات أخرى قد يطلب العامل تسبيق من أجل تسديده قيمة هذه المنفعة، ثم تخصم من الأجر سواء كانت المنفعة محددة القيمة او غير محددة، أو المنفعة الحقيقية أكبر أو أقل فإن قيمة التسبيق المحدد للمنفعة هو نفسه.

وبالتالي يكون التسجيل المحاسبي:

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
425		ــــــــــــــــــــــــــــ N /..../..... ــــــــــــــــــــــــــــ	×××××	
	512	حـ/ المستخدمون– تسبيقات على الأجور حـ/الحسابات الجارية البنكية (تقديم تسبيق للعامل)		×××××

وقد يسدد العامل قيمة المنفعة أو تسددها المؤسسة، حيث:

- **يسدد قيمة المنفعة العامل:** ثم يقدم العامل الفاتورة للمؤسسة من أجل التعويض، حيث أن المؤسسة تعطي للعامل تعويض عن قيمة العبء المسدد (المنفعة) إضافة في الأجر مرتبط بالعلاوات والتعويضات، كتعويض خاضع لضريبة على الدخل (IRG) بنسبة 10% حسب المادتين 67 و104 من (ق.ض.م.ر.م).

وبالتالي يكون التسجيل المحاسبي:

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
		ــــــــــــــــــــــــــــ N /..../..... ــــــــــــــــــــــــــــ		
631×		حـ/ أجور المستخدمين	xxxxx	
	421	حـ/ المستخدمون– أجور مستحقة (الصافي)		xxxxx
	425	حـ/ المستخدمون– تسبيقات على الأجور		xxxxx
	431	حـ/الدولة– الضمان الاجتماعي		xxxxx
	442	حـ/ الدولة– ضرائب على الدخل (IRG)		xxxxx
	432	(10%)		xxxxx
		حـ/الهيئات الإجتماعية الأخرى		
		(إثبات الأجور والاقتطاعات والتعويضات لشهر...)		

- **يسدد قيمة المنفعة المؤسسة:** حيث أن المؤسسة تعتبر هذه المنفعة كمصروف يعالج بطبيعته او معالجة استثنائية، وتعطي للعامل تعويض عن قيمة العبء المسدد (المنفعة) إضافة في الأجر، كتعويض خاضع لضريبة على الدخل (IRG) بنسبة 10% حسب المادتين 67 و104 من (ق.ض.م.ر.م)، وتخصم من التعويضات التي لا تخضع لا للضمان الاجتماعي ولا للضريبة عل الدخل.

وبالتالي يكون التسجيل المحاسبي:

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
		ــــــــــــــــــــــــــــ N /..../..... ــــــــــــــــــــــــــــ		
62/61		حـ/ خدمات خارجية (المصروف المعني)	xxxxx	
658		أوحـ/ أعباء أخرى التسيير الجاري	xxxxx	
	512	حـ/الحسابات الجارية البنكية		xxxxx
		(تسديد قيمة الأعباء بطيعتها أو استثنائيا)		

		ـــــــــــــــــــــــــــــــ N /..../..... ـــــــــــــــــــــــــــــــ		
631×		حـــ/ أجور المستخدمين	×××××	
	421	حـــ/ المستخدمون– أجور مستحقة (الصافي)		×××××
	431	حـــ/الدولة– الضمان الاجتماعي		×××××
	442	حـــ/ الدولة– ضرائب على الدخل (IRG)		×××××
	432	(%10)		×××××
	758	حـــ/الهيئات الإجتماعية الأخرى		×××××
		حـــ/منتجات أخرى التسيير الجاري		
		(إثبات الأجور واسترجاع قيمة المنافع)		

ثانيا: المعالجة المحاسبية لمنافع ما بعد التشغيل (الذهاب للتقاعد)

إن التسجيل المحاسبي بالنسبة لخطط المساهمات المحددة سهل إذ أن هناك عبء على المؤسسة تسجله في حساباتها، أما بالنسبة لخطط المنافع المحددة فهو جد معقد ويجب أن تستعين المؤسسة بمعونة خبير مختص حتى تستطيع تحديد المزايا ما بعد التشغيل بطريقة أكثر موضوعية.

1- خطط المساهمات المحددة

حيث تلتزم المؤسسة بموجب هذه الخطة وفي إطار الاتفاقية الجماعية بدفع مساهمة قانونية لهيئة معينة (صندوق التقاعد في هذه الحالة) عن كل موظف لديها وطوال فترة خدمته لديها والتي تدخل ضمن اشتراكات الضمان الاجتماعي حسب الحصة المعترف بها لكل جهة ضمن الاشتراك (الحصة التي تتكفل بها المؤسسة، حصة العامل وحصة الخدمات الاجتماعية)، حيث تضم هذه الحصص فروع متعلقة بعدة بنود منها التقاعد، والتي تشمل (18.25%) من إجمالي (35%) الخاص بالاشتراك في الضمان الاجتماعي، على أن تعود منافع هذه المساهمات للموظفين بعد انتهاء فترة خدمتهم عند الاحالة على التقاعد حيث تتكفل هذه المنظمة (صندوق التقاعد) بدفع هذه المنافع على شكل أجور المتقاعدين بعد التقاعد، وتسجل المؤسسة هذه المساهمات في جانب التكاليف عن كل الفترات التي تمت فيها عملية الدفع، بدون تسجيل أي مخصصات للتقاعد، حيث أن التسجيل الخاص بها يدخل ضمن التسجيلات العادية:[29]

- يكون القيد:

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
		ــــــــــــــــــــــــــــ N /..../..... ــــــــــــــــــــــــــــ		
631		حـ/ أجور المستخدمين	xxxxx	
635		حـ/ الإشتراكات المدفوعة للهيئات الإجتماعية	xxxxx	
	43103	حـ/الدولة- الضمان الاجتماعي حصة العامل للتقاعد (6.75%)		xxxxx
	43113	حـ/الدولة- الضمان الاجتماعي حصة المؤسسة للتقاعد (11%)		xxxxx
	43123	حـ/الدولة- الضمان الاجتماعي حصة الخدمات للتقاعد(0.5%)		xxxxx
		(إثبات مخصصات الاجور لشهر...)		

2- المعالجة المحاسبية لخطط المنافع المحددة

بموجب هذه الخطة تقدم المؤسسة منافع لموظفيها عند إحالتهم على التقاعد، والتي تظهر على شكل منحة الذهاب للتقاعد، وتتحدد قيمتها على أساس القيمة الحالية للالتزامات المحتمل دفعها، وباستعمال الطريقة الاكتوارية المقبولة.

وفي هذه الحالة تسجل المؤسسة هذه المنافع المحتمل دفعها في المستقبل على شكل مخصصات في نهاية كل دورة، حيث يجب على المؤسسة أن تكون مؤونة لتغطية هذه التكاليف ويجب عليها إعادة النظر في هذه المخصصات السنوية عند نهاية كل دورة.

حيث إن المعالجة المحاسبية لهذه الامتيازات أكثر تعقيدا من خطط المساهمات المحددة، والتي تشمل تحديد الافتراضات وأساليب الحساب الاكتواري، والتي يستخدم فيها معلمات لدراسة وتعميم حساب منافع الذهاب للتقاعد، وهي:[30]

- **الامتيازات الممنوحة:** وهي حق الحصول على منافع التقاعد، والتي بموجبها يحصل الموظف على أجر مقابل كل وحدة خدمة مقدمة، محددة تعاقديا أو ضمنيا (هذا الحق يمكن أن يكون قيمة مطلقة أو قيمة مرتبطة)؛
- **الأجر أو المبلغ المرجعي:** قاعدة لحساب منافع الإحالة على التقاعد، وقد عرف بموجب الأحكام القانونية والاتفاقيات، أنه قد يكون في شكل الأجر القاعدي، أو راتب الوظيفة، أو أي مبلغ ثابت أو متغير موجود في تاريخ الحساب النسبي؛

- **الفترة المرجعية:** هي الفترة المستخدمة لحساب مكافأة نهاية الخدمة في التقاعد، وتبدأ من تاريخ التعيين وتستمر حتى موعد الإحالة على التقاعد، مع وجوب توفر الشروط الدنيا للاستفادة من هذه الحقوق؛
- **معدل نمو الأجور أو المبلغ المرجعي:** وهو متوسط معدل النمو المتوقع للمبلغ الأساسي والذي يستعمل في حساب منافع الإحالة على التقاعد (IDR)، حيث إن تحديد هذا المعدل يمكن تقديره مع مراعاة عموما (التضخم، الأقدمية، النمو الوظيفي، المؤشر العام للمرتبات، ويمكن أن تأخذ عوامل أخرى في الإعتبار...)، فمعدل النمو يعتمد على:
  - الخبرة السابقة لتطور المرتبات في المؤسسة لفترة طويلة (10- 15سنة)؛
  - الخبرة السابقة لتطور المرتبات في القطاع خلال فترة طويلة؛
  - مؤشرات الإقتصاد الكلي مثل نمو الناتج المحلي (PIB).

ونموذج الحساب يتم اختياره بشكل أفضل حسب التزامات المؤسسة تجاه موظفيها في تاريخ التقييم.

- **معدل الدوران (Turn-Over):** هو نسبة من متوسط العمال الداخلين والخارجين في السنة السابقة مقارنة مع عدد العمال في نهاية السنة السابقة، ويحسب بالعلاقة:

$$\text{معدل الدوران} = \frac{\text{(عدد الخارجين في السنة N + عدد الداخلين في السنة N)/2} \times 100}{\text{عدد العمال الإجمالي في N-1/12/31}}$$

- **معدل الوفاء:** وهو الفرق بين الإحتمال المؤكد لبقاء العامل في المؤسسة واحتمال مغادرته، ويحسب بالعلاقة:

$$\text{معدل الوفاء} = (1 - \text{احتمال المغادرة أو معدل الدوران})^{n}$$

حيث n تمثل الفترة المتبقية حتى تاريخ الذهاب إلى التقاعد.

- **معدل المغادرة السنوي:** يمثل النسبة بين عدد العمال الخارجين وعدد العمال الموجودين في المؤسسة في بداية الفترة، ويحسب:

$$\text{معدل المغادرة السنوي} = \frac{\text{عدد العمال الخارجين في السنة N}}{\text{عدد العمال الإجمالي في نهاية N-1}}$$

- **احتمال البقاء على قيد الحياة في تاريخ الذهاب إلى التقاعد:** احتمال البقاء على قيد الحياة هو العمر المتوقع لعامل معين إلى غاية إحالته إلى التقاعد ويحسب بالعلاقة:

$$\text{احتمال البقاء على قيد الحياة} = (1 - \text{معدل الوفيات})^{n}$$

ويقدر هذا الاحتمال عادة على أساس الجداول التي تقدمها المنظمات المختصة مثل الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، المنظمة الوطنية للتأمين (L'OMS)...، حيث تطبق المؤسسات هذه

الجداول وهذا لتكيفها حسب القطاع والنشاط الإقتصادي من أجل كل مستفيد من المنافع أو لحساب معدل احتمال البقاء حسب فئات الأعمار للموظفين.

- **احتمال التواجد في المؤسسة:** من بين طرق حساب احتمال التواجد في المؤسسة يوجد:

- معدل متوسط العمال الخارجين فقط (غير الذاهبين للتقاعد) في فترة عادة تكون بين 5 و10 سنوات وهذا بالنسبة للعمالة الإجمالية في بداية الفترة؛
- معدل الوفيات.

احتمال التواجد في المؤسسة في هذه الحالة يساوي ناتج احتمال الوفاء في احتمال البقاء على قيد الحياة، ويحسب بالعلاقة:

احتمال التواجد في المؤسسة = احتمال الوفاء × احتمال البقاء على قيد الحياة

- **معدل الخصم:** هو الفائدة المدرجة عادة على المدى الطويل في سوق السندات النشطة التي تصدرها كبريات الشركات، تعتبر نسبة خالية من المخاطر.

وبالتالي فإن هذه الافتراضات وأساليب الحساب الاكتواري تمكن من تحديد المؤونة المخصصة لمنافع الاحالة على التقاعد (IDR) عند نهاية كل دورة، وفق صيغة العلاقة:

المؤونـــــة = الأجر المرجعي × (1 + معدل النمو)^n × (1 – معدل دوران العمال)^n × (1 – معدل الوفيات)^n × (الإمتيازات الممنوحة × الأقدمية المحققة / الأقدمية القصوى)× (1 + معدل الخصم) $^{-n}$

وحسب النظام المحاسبي المالي (SCF) فإنه يتعين على المؤسسة التي اختارت نظام المنافع المحددة أن تكون من اجل ذلك مؤونة للمعاشات ومكملات التقاعد والتعويضات بسبب الإحالة على التقاعد أو المنافع المماثلة لأفراد المستخدمين لديها ووكلائها الإجتماعيين.

حيث يقيد ذلك في الحساب الفرعي 153 المؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة، بعد احتساب معاشات الاحالة على التقاعد وفق تقنيات حسابية تقدر بصورة صحيحة مبالغ المنافع التي يستحقها الأفراد المحالين على التقاعد بتطبيق الفرضيات الاكتوارية، مع ضرورة تحديد القيمة المحينة للمنافع المستحقة وما شابهها، وذلك يتطلب المرور بالمراحل التالية:[31]

- تقييم المبالغ التي ستدفع للأجراء عند ذهابهم للتقاعد، حيث تحدد قيمة الالتزام بالأجر المدفوع في سنوات نهاية الخدمة،
- تقدير إجمالي تسديد هذه المبالغ، وهذا متعلق أساسا باحتمال بقاء الأجير حي تاريخ إحالته على التقاعد، وكذا احتمال بقائه في المؤسسة إلى نهاية مدة عمله بها؛
- تحديث مبلغ المنحة التي يحصل عليها العامل ابتداءا من التاريخ الذي ستدفع فيه؛
- تحديد حصة الالتزام المحسوبة والموافقة لحق الأجير بتاريخ التقييم.

ومنه يكون التسجيل المحاسبي الذي يشمل هذه المؤونة على الشكل:[32]

- **تكوين المؤونة:** وتكون في كل سنة بنفس القيد وبمبالغ مختلفة.

- يكون القيد:

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
		ــــــــــــــــــــــــــــ N /..../..... ــــــــــــــــــــــــــــ		
686×		حـ/ مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة- العناصر المالية (IDR)	×××××	
	153	حـ/ المؤونات للمعاشات والإلزامات المماثلة (تكوين مؤونة منافع التقاعد)		×××××

- **استرجاع المؤونة:** وتكون في حالات توفي العامل، او إستقالته او إقالته (الاسترجاع لجميع السنوات السابقة).

- يكون القيد:

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
		ــــــــــــــــــــــــــــ N /..../..... ــــــــــــــــــــــــــــ		
153		حـ/ المؤونات للمعاشات والإلزامات المماثلة	×××××	
	786	حـ/ الإسترجاعات المالية عن خسائر القيم والتموينات (استرجاع مؤونة منافع التقاعد)		×××××

حيث لا يمكن تسجيل الإسترجاعات المالية (حـ/786) عن القيم المخصصة لمؤونة التقاعد إلا في حالاتتوفي العامل، او إستقالته أو إقالته، أما كتخفيض قيمة المؤونة لأي سبب من الأسباب فإنها لا تظهر هذه الاسترجاعات لانها لا تعد كإيراد حقيقي.

- **رفع قيمة المؤونة:** وتكون في السنة التي تعرف رفع قيمة المؤونة التي يتم حسابها حسب كل مؤسسة، والتي تكون من خلال:
  - تسجيل قيمة مؤونة منافع التقاعد الجديدة؛
  - تسجيل قيمة الفرق في مؤونة منافع التقاعد بين القديمة والجديدة والتي تعدتعديل نتائج سنوات سابقة؛
  - تسجيل فرض ضريبة مؤجلة عن هذه الفرق بين المؤونتين.

- يكون القيد:

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
		ــــــــــــــــــــــــــــ N /..../..... ــــــــــــــــــــــــــــ		
686×		حـ/ مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة- العناصر المالية (IDR)	×××××	
	153	حـ/ المؤونات للمعاشات والإلزامات المماثلة		×××××
		(تسجيل قيمة مؤونة منافع التقاعد الجديدة)		
		ــــــــــــــــــــــــــــ N /..../..... ــــــــــــــــــــــــــــ		
115		حـ/ الترحيل من جديد (تعديل نتائج سنوات سابقة)	×××××	
	153	حـ/ المؤونات للمعاشات والإلزامات المماثلة		×××××
		(تسجيل قيمة الفرق في مؤونة منافع التقاعد)		
		ــــــــــــــــــــــــــــ N /..../..... ــــــــــــــــــــــــــــ		
133		حـ/ ضرائب مؤجلة على الأصول	×××××	
	692	حـ/ فرض ضريبة مؤجلة على الأصول		×××××
		(تسجيل الضريبة المؤجلة عن الفرق)		
		(حـ/133 = الفرق المعني × IBS %)		

وبعد تكوين المؤونات الخاصة بكل السنوات، تتراكم ضمن حساب 153 المؤونات للمعاشات والإلزامات المماثلة، قيمة الالتزام الذي شكلته المؤسسة من أجل التكفل بقيمة المنحة التي ستدفعها للعامل في حالة ذهابه للتقاعد أو ما يطلق عليها منحة الذهاب للتقاعد (IDR) (indemnités de départ a la retraite)، والتي تدخل ضمن خطط الخدمات المحددة للمؤسسة، حيث وبعد حساب قيمة المنحة، قد تكون هذه المنحة الحقيقية التي ستدفعها المؤسسة للعامل أقل من الالتزام المسجل ضمن المؤونات أو أكبر منه، حيث إذا كانت: [33]

- القيمة الحالية للالتزام (المنحة) أكبر من مخصص المؤونات للمعاشات والإلزامات المماثلة: يسجل عبء مالي لتعديل نتائج سابقة؛
- القيمة الحالية للالتزام (المنحة) أقل من مخصص المؤونات للمعاشات والإلزامات المماثلة: يسجل كإسترجاعات عن الخسائر؛

حيث يجب كل الحالات ترصيد حساب 153، ويكون التسجيل المحاسبي لهذه المنحة على الشكل:

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
		ـــــــــــــــــــــــــــ N /..../.....		
638×		حـ/ أعباء المستخدمين الأخرى- مستحقات العاملين	xxxxx	
	421	حـ/ المستخدمون- أجور مستحقة (الصافي)		xxxxx
	442	حـ/ الدولة- ضرائب على الدخل (IRG) (10%)		xxxxx
		(تسجيل دفع قيمة المنحة)		
		ـــــــــــــــــــــــــــ N /..../.....		
153		حـ/ المؤونات للمعاشات والإلزامات المماثلة	xxxxx	
	638×	حـ/ أعباء المستخدمين الأخرى- مستحقات العاملين		xxxxx
		(ترصيد قيمة المخصص)		
		ـــــــــــــــــــــــــــ N /..../.....		
421		حـ/ المستخدمون- أجور مستحقة (الصافي)	xxxxx	
66/658		حـ/ أعباء التسيير الجاري الأخرى/ أعباء مالية	xxxxx	
115		أو حـ/ الترحيل من جديد (تعديل نتائج سنوات سابقة)	xxxxx	
	512	حـ/الحسابات الجارية البنكية		xxxxx
	786	حـ/ الإسترجاعات المالية عن خسائر القيم والتموينات		xxxxx
		(دفع قيمة المنحة)		

ثانيا: المعالجة المحاسبية لمنافع نهاية الخدمة والأخرى طويلة الأجل

1- المعالجة المحاسبية للمنافع نهاية الخدمة (تعويضات نهاية عقد العمل)

إن المعالجة المحاسبية لمزايا نهاية الخدمة تكون بشكل منفصل عن مزايا الموظفين الأخرى لأن الحدث المتسبب في الإلتزام هو انتهاء خدمة المستخدمين وليس خدمتهم نفسها.

يجب على المؤسسة الاعتراف بمزايا نهاية الخدمة على أنها التزام وتكاليف (أي لا توفر للمؤسسة منافع مستقبلية)، بحيث عندما تكون للمؤسسة خطة رسمية مفصلة لإنهاء الخدمة ولا يوجد احتمال فعلي بالانسحاب، يجب أن تشتمل الخطة المفصلة كحد أدنى على:[34]

- موقع عمل المستخدمين الذين يتم انهاء خدمتهم وعددهم التقريبي؛
- منافع نهاية الخدمة لكل فئة أو عمل وظيفي؛

- الوقت الذي سيتم فيه تنفيذ الخطة، ويجب أن يبدأ التنفيذ في أسرع وقت ممكن كما يجب أن لا تكون الفترة الزمنية لاكمال الإنجاز طويلة بالقدر الذي يحتمل خلالها إجراء تغيرات مادية في الخطة.

ووفق هذه المنافع تتعهد المؤسسة بدفع تعويضات للموظفين الذين تم تسريحهم سواءا جماعيا أو فرديا قبل الوصول إلى السن القانوني للتقاعد، وكما هو محدد في النظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي رقم (19)، تتم هذه التعويضات حسب مخطط رسمي.

وتقوم المؤسسة بتسجيل هذه التعويضات وفق القيد المحاسبي:

- يكون القيد:

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
		ــــــــــــــــــــــــ N /..../..../ ــــــــــــــــــــــــ		
658		حـ/ أعباء التسيير الجاري الأخرى	×××××	
	421	حـ/ المستخدمون- أجور مستحقة (الصافي)		×××××
		(تسجيل عبء خارج الاستغلال)		
		ــــــــــــــــــــــــ N /..../..../ ــــــــــــــــــــــــ		
421		حـ/ المستخدمون- أجور مستحقة (الصافي)	×××××	
	512	حـ/الحسابات الجارية البنكية		×××××
		(تسجيل دفع قيمة المنفعة)		

2- المعالجة المحاسبية للمنافع أخرى طويلة المدى

لا يكون قياس مزايا المستخدمين طويلة الأجل عادة خاضعا لنفس درجة عدم التأكد مثل قياس مزايا ما بعد انتهاء الخدمة، علاوة على ذلك قل ما يتسبب ادخال مزايا المستخدمين الأخرى طويلة الأجل أو التغيرات فيها في مبلغ مادي لتكلفة الخدمة السابقة، ولهذا فهو يختلف عن أسلوب محاسبة مزايا المستخدمين لما بعد الخدمة في عنصرين:

- الإعتراف بالمكاسب والخسائر التنبؤية فورا؛
- الإعتراف بتكلفة الخدمة السابقة بكاملها فورا.

حيث تشمل هذه المنافع (عدا مزايا ما بعد الخدمة ومزايا انتهاء الخدمة) التي لا تصبح مستحقة بكاملها خلال 12 شهرا بعد نهاية الفترة التي يقدم فيها المستخدمون خدماتهم، وتشمل حالات مزايا المستخدمين الأخرى طويلة الأجل:[35]

- حالات الغيابات طويلة الأجل المدفوعة الأجر (المعوضة) مثل إجازة الخدمة طويلة الأجل كالخدمة الوطنية وهي مزايا المتعلقة بالأقدمية أي تحتسب كعامل خبرة للموظف؛

- مزايا الإحتفالات بالمناسبات أو مزايا الخدمة طويلة الأجل الأخرى، كاعياد العمال وغيرها؛
- مزايا العجز طويل الأجل، وهي تعويضات العمل التي ينتج عنها عدم قدرة العامل عل الشغل للمدى الطويل، والتي تتكفل المؤسسة بنسبة منها والضمان الاجتماعي بنسبة أخرى او يتكفل بها الضمان الاجتماعي كلها؛
- مساهمات وعلاوات واجبة الدفع والأجور المؤجلة لأكثر من سنة، وتشمل مشاركة العمال في المكافآت والأرباح والتعويضات المؤجلة بعد نهاية الفترة التي يقوم خلالها العامل بتقديم الخدمة.

ومحاسبيا فإن المؤسسة تعتبر هذه المنافع كمصاريف استثنائية خارج الدورة ولا تعالج بطبيعتها، وتسجل المؤسسة تسجيل هذه الامتيازات:

- يكون القيد:

رقم الحساب		البيان	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
		ــــــــــــــــــــــــ N /..../..../ ــــــــــــــــــــــــ		
658		حـ/ أعباء التسيير الجاري الأخرى	×××××	
	421	حـ/ المستخدمون- أجور مستحقة (الصافي)		×××××
		(تسجيل عبء خارج الاستغلال)		
		ــــــــــــــــــــــــ N /..../..../ ــــــــــــــــــــــــ		
421		حـ/ المستخدمون- أجور مستحقة (الصافي)	×××××	
	512	حـ/الحسابات الجارية البنكية		×××××
		(تسجيل دفع قيمة المنفعة)		

الخاتمة:

إهتم النظام المحاسبي المالي بمنافع المستخدمين، والتي تعتبر أساس في تقييم الأداء والمردودية للعنصر البشري، حيث تبنى هذا النظام المعيار المحاسبي (IAS 19) الخاص بمنافع الموظفين والذي أقر بمعالجة كل أشكال المنافع المقدمة من طرف المؤسسة إلى مستخدميها لقاء الخدمات التي قاموا بها، فقام بشرح كل ما يتعلق بالمعالجة المحاسبية لهذه المنافع وكذا طرق تقييم هذه المنافع والاعتراف بها والإفصاح عنها.

حيث تعد منافع المستخدمين وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) عبارة عن إمتيازات تمنحها المؤسسة للعاملين لديها الناشطين وغير الناشطين مقابل الخدمات التي قاموا بها، والتي تتحملها المؤسسة في شكل أعباء وذلك مقابل عمل مقرر أو وفق شروط تعاقدية، فهي تنجم عن تعهدات قصيرة أو طويلة المدى بموجب التزامات قانونية (قانون، اتفاقية جماعية، عقد عمل ...) أو عادية التي تضع على كاهل المؤسسة الالتزامات بالدفع.

وقد قسم النظام المحاسبي المالي هذه المنافع إلى منافع قصيرة الأجل، متعلقة بالدفع خلال السنة المالية الجارية وتشمل أساسا جميع الأجور والاشتراكات المرتبطة بها وكذا الامتيازات العينية والعطل المدفوعة الأجر ومختلف العلاوات السنوية، ومنها منافع طويلة الأجل متعلقة بمدفوعات واجبة الاداء بعد اختتام السنة المالية وعلى المدى الطويل، وتتمثل في إمتيازات عند نهاية الخدمة للموظفين مرتبطة بالذهاب للتقاعد.

بناءا على ما تقدم يمكن حوصلة أم نتائج الدراسة في:

- تخضع منحة الذهاب للتقاعد (IDR) في حسابها على أساس خطط المنافع المحددة وذلك وفق تقنيات اكتوارية مبنية على أساس افتراضات مالية وديمغرافية (معدل الوفيات، معدل دوران المستخدمين، معدل التحيين، معدل نمو الأجور...) حيث بموجب هذه الخطة تقدم المؤسسة منافع لموظفيها عند إحالتهم على التقاعد، والتي تظهر على شكل منحة الذهاب للتقاعد، وتتحدد قيمتها على أساس القيمة الحالية للالتزامات المحتمل دفعها، بتطبيق الفرضيات الاكتوارية؛
- حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) فإنه يتعين على المؤسسة التي إختارت نظام المنافع المحددة أن تكون من أجل ذلك مخصص أو مؤونة للمعاشات ومكملات التقاعد والتعويضات بسبب الإحالة على التقاعد أو المنافع المماثلة لأفراد المستخدمين لديها حيث تسجل ضمن الحساب الفرعي 153 المؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة؛
- تعد منافع المستخدمين إمتيازات سواء كانت عينية أو نقدية تمنحها المؤسسة للمستخدمين لديها سواء كانوا في وضعية نشاط أو غير نشاط، لقاء الخدمات التي قاموا بها وتتحملها في شكل أعباء. وذلك مقابل عمل مقرر أو وفق شروط أو التزام تعاقدي، وتمنح في عدة أشكال كالأجور والعلاوات ومنحة التقاعد... وغيرها؛
- تصنف منافع المستخدمين إلى منافع قصيرة الأجل تتمثل في تعهدات المؤسسة قصيرة المدى تشمل الالتزامات بالدفع خلال السنة المالية الجارية، حيث تم أداء الخدمة من طرف المستخدمين، وأخرى طويلة الأجل تتمثل في تعهدات المؤسسة طويلة المدى وتشمل المدفوعات التي يجب أداءها بعد إقفال السنة المالية الجارية، حيث أنها قابلة للدفع عند انتهاء فترة عمل المستخدمين؛
- تخضع منافع المستخدمين في تقييمها، قياسها، الاعتراف بها والافصاح عنها لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي (IAS19) والذي تبناه النظام المحاسبي المالي بالكامل ويستند عليه في البعد المحاسبي مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين الخاصة بالجزائر كقانون العمل وقانون الضرائب وكذا الاتفاقيات الجماعية لكل مؤسسة؛
- إن تشكيل مؤونة أو مخصص المعاشات للتقاعد له أثر كبير وواضح على حسابات ميزانية المؤسسة، وهذا من خلال خطط المنافع المحددة، وذلك ضمن حساب 153 الذي يدخل في الخصوم غير الجارية طويلة الأجل وبالتالي يؤثر على توازن الميزانية وزيادة حجم الالتزامات على المؤسسة وتخفيض قيمة النتيجة خاصة وأن الحساب المدين هو حساب 68 الذي يؤثر على حساب النتائج.

الهوامش والمراجع:

[1]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008؛ المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، العدد:19، بتاريخ 2009/03/25، الجزائر، 2009، ص: 20 .

[2]– جيارة هالة، المعالجة **المحاسبية لإمتيازات المستخدمين ومدى توافقها مع المعيار المحاسبي الدولي (19)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة سطيف01، 2013/2012، ص: 27.

[3]– حنيفة بن ربيع، عبد الحميد حسياني، بوعلام صالحي، **الواضح في المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) والمعايير الدولية (IAS/IFRS)**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، منشورات كليك، الجزائر، 2013، ص: 164.

[4]– فيصل حسونة، **إدارة الموارد البشرية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأدرن، 2007، ص:107.

[5] -Conseil National de la Comptabilité, LES AVANTAGES AU PERSONNEL, NOTE METHODOLOGIQUE DE PREMIERE APPLICATION DU SYSTEME COMPTABLE FINANCIER (SCF), Ministère des finances, Algeria, 26/03/2011, pp:03-05, on site: [http://www.cnc.dz/fichier_regle/55.pdf].

[6]- Conseil National de la Comptabilité, **LES AVANTAGES AU PERSONNEL**, Op.cit, p: 03.

[7]– أحمد عبد الكريم ابو شنب، **شرح قانون العمل وفقا لأحداث التعديلات**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009، ص:200.

[8]– وفاء برهان برقاوي، **إدارة الموارد البشرية (المفهوم و الوظائف والإستراتيجيات)**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، الأردن، 2013، ص: 325.

[9]– عليوة حمزة، **أسس نظام الأجور في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع تسيير المنظامات، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2014/ 2015، ص ص: 60– 61.

[10]– بكاري بلخير، بن عيشة باديس، **المحاسبة المالية المعمقة**، مطبوعة دروس موجهة لطلبة ليسانس، التخصص: محاسبة وجباية، محاسبة ومراجعة، مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر، 2015– 2016، ص ص: 100– 102.

[11]– بشير هدفي، **الوجيز في شرح قانون العمل (علاقات العمل الفردية والجماعية)**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص ص:135– 136.

[12]– جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي**، الصفحات الزرقاء العالمية ، برج الكيفان، الجزائر، 2011، ص: 64.

[13]– عليوة حمزة، **مرجع سابق**، ص ص: 66– 67.

[14]– دادن عبد الوهاب، كحيلي عائشة سلمى، **المحاسبة المعمقة**، مطبوعة دروس موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (نظام LMD)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– روقلة، الجزائر، 2015– 2016، صص: 70–71.

[15]– ميلي سمية، المعالجة **المحاسبية للإمتيازات الممنوحة المستخدمين وفق (SCF) ومدى تطابقها مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (19)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة سطيف 01، 2014/2013، ص:47.

[16]– حنيفة بن ربيع، عبد الحميد حسياني، بوعلام صالحي، **مرجع سابق**، ص: 165.

[17]– المرجع السابق، ص: 166.

[18]- Conseil National de la Comptabilité, **LES AVANTAGES AU PERSONNEL**, Op.cit, p: 05.

[19]– حنيفة بن ربيع، عبد الحميد حسياني، بوعلام صالحي، **مرجع سابق**، ص: 167.

[20]– هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 124.

[21]- Xavier Paper, **Evaluation des engagements de retraites : l'essentiel de la norme IAS19**, Paper Audit et conseil, France, 2007, P:10.

[22]– أمين بن سعيد، يونس الاغواطي، **إشكالية حساب مزايا (منحة) الذهاب للتقاعد وفق النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، 05–06 ماي 2013، ص: 14.

[23]– محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، الصفحات الزرقاء العالمية، برج الكيفان، الجزائر، 2010، ص: 196.

[24]– حنيفة بن ربيع، عبد الحميد حسياني، بوعلام صالحي، **مرجع سابق**، ص: 175.

[25]– زكرياء دمدوم، **المحاسبة المالية المعمقة 01**، مطبوعة دروس موجهة لطلبة ليسانس، التخصص: محاسبة وجباية، مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، الجزائر، 2016– 2017، ص ص: 37– 38.

[26]– ميلي سمية، **مرجع سابق**، ص: 45.

[27]- Conseil National de la Comptabilité, **Avissur la participation des travailleursau benefice**, commission de norma isation de spratiques comptables et des diligences professionnelle, Ministère des finances, Algeria, 2015, pp:01-02, on site: [www.cnc.dz/fichier_regle/108.PDF].

[28]– بودوخة عفاف، **المعالجة المحاسبية لمزايا المستخدمين وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقها مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (19)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة سطيف 01، 2014/ 2015، ص ص: 47– 48.

[29]– ميلي سمية، **مرجع سابق**، ص: 48.

[30]- Conseil National de la Comptabilité, **Commission de normalisation de spratiques comptables et des diligences professionnelle**, Ministère des finances, Algeria, 2013, p p: 04-06, on site: [http://www.cnc.dz/fichier_regle/121.PDF].

[31]– دادن عبد الوهاب، كحيلي عائشة سلمى، **مرجع سابق**، ص: 74.

[32]- Conseil National de la Comptabilité, **Commission de normalisation de spratiques comptables et des diligences professionnelle**, Op.cit, pp :07- 08.

[33]– بلخير بكاري، الطيب مداني، **تقييم واقع تطبيق مكافأة نهاية الخدمة وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد:07، مجلة علمية محكمة سنوية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 2015، ص: 177.

[34]– بودوخة عفاف، **مرجع سابق**، ص: 54.

[35]– دادن عبد الوهاب، كحيلي عائشة سلمى، **مرجع سابق**، ص: 75.

محاولة تقييم أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية

Attempting to evaluate the impact of applying the financial accounting system on the transition from the accounting result to the tax result

بروبة إلهام	العمري أصيلة	شيخ عبد القادر
جامعة محمد خيضر بسكرة	جامعة محمد خيضر بسكرة	جامعة محمد خيضر بسكرة
Ilhemberrouba@yahoo.com	acilalamri@gmail.com	Abdelkader.chikh@univ-biskra.dz

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي وتقييم اثره على الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى الجبائية كونه نظام جديد تبنته الجزائر في ظل الإصلاح المحاسبي، هذا الأخير تم استنباط أغلب تعليماته من معايير المحاسبة الدولية حيث يهتم فقط بمعالجة البيانات المالية القابلة للقياس، والمعلومات التي ينتجها تكون في شكل كشوف مالية، والتي تحتاجها الأطراف الخارجية المتعاملة مع المؤسسة كما تحتاجها الأطراف الداخلية بغية تقييم الأداء واتخاذ القرار، وأدى تطبيق هذا النظام إلى عدة تغييرات في بعض القواعد المحاسبية والجبائية، وتمس هذه التغييرات بشكل مباشر عناصر تحديد الضريبة على أرباح الشركات، يتطلب ذلك تكييف القواعد الجبائية مع الواقع المحاسبي الجديد وضرورة إعداد جدول التوفيق أو الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، بما يسمح بعصرنة النظام الجبائي .

الكلمات المفتاحية: تطبيق النظام المحاسبي المالي، النتيجة المحاسبية، النتيجة الجبائية، المعايير المحاسبية الدولي، النظام الجبائي.

Abstract :

This research aims to shed light on the reality of the financial accounting system and the transition from the accounting result to the tax being a new system adopted by Algeria under the accounting reform, the latter have been developed most of his instructions from the International Accounting Standards, where only cares about addressing the financial statements, measurable, and information produced by the be in the form of financial statements, and that you need external parties collaborating with the Foundation also need internal parties in order to performance assessment and decision making, resulting in the application of this system to several changes in certain accounting rules and tax, and affect these changes directly to the elements of the tax on corporate profits determine, this requires conditioning fiscal rules with the new reality of accounting and the need to prepare

reconciled table or the transition from the accounting result to the result of the tax, allowing modernizing tax system.

Keywords : Application of financial accounting system, the result of accounting, the result of the tax, international accounting standards, tax system.

مقدمة:

تبنت الجزائر نظام محاسبي مالي جديد يتوافق والمتطلبات الدولية، كأحد الأساليب لتسهيل المعاملات الدولية، حيث كانت هناك صعوبة في التأقلم والتعامل مع نظام المحاسبي لبلد ما، حيث تم اعتماد هذا النظام على أساس المعايير المحاسبية الدولية، والتي تمكن من تحقيق الشفافية والمصداقية للمعلومات المالية والمحاسبية ، الموجهة خاصة للأطراف الخارجية، كما تحتاجها الأطراف الداخلية بغية تقييم الأداء و اتخاذ القرار، ولإتخاذ القرار الصحيح لابد أن تتصف هذه المعلومات المحاسبية بالجودة والشفافية وبدأ النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق في بداية 2010، حيث إن تطبيق هذا الأخير سيؤثر بشكل مباشر في العناصر المتعلقة بتحديد الضريبة، خاصة وأن هذا النظام يجبر المؤسسات على الإشارة في قوائمها المالية و بالضبط في الملحق،للمعلومات التي تخص المقاربة بين العبء الضريبي الموضح في جدول حساب النتائج والعبء الضريبي الناتج عن تطبيق المعدل الفعلي، أي إعداد جدول الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية.

إشكالية الدراسة:

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي وتقييم أثره على الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية؟

- تقسيمات الدراسة:

وللإجابة على هذه الإشكالية تطرقت الدراسة إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: **الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.**
- المحور الثاني: **الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية حسب النظام المحاسبي المالي.**

01- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.

تم اعتماد النظام المحاسبي المالي في الجزائر تدريجيا من خلال عدة تشريعات، هذه الأخيرة حددت طبيعة مفهوم النظام المحاسبي المالي وإطاره التصوري ومجال تطبيقه.

1-1- تعريف النظام المحاسبي المالي.

عرف القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي في المادة 03 منه، وسمي في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[1]

يشكل هذا التعريف تحولا هاما في مفهوم المحاسبة في الجزائر من خلال استخدام بعض المفاهيم المعروفة في المحاسبة المعاصرة، والتي لم تكن مستخدمة في الجزائر من قبل، حيث يركز على النقاط التالية:[2]

- يعتبر أن المحاسبة نظام للمعلومات، دوره معالجة معطيات قاعدية عديدة (مدخلات) تسمح بإعداد وعرض كشوف مالية عن أداء المؤسسة ووضعيتها المالية وممتلكاتها ووضعية خزينتها في نهاية الدورة(مخرجات).
- تشمل عملية المعالجة لنظام المعلومات المحاسبي: تخزين، تصنيف، تقييم وتسجيل معطيات قاعدية عديدة.
- التركيز على عمليتي التقييم والتوصيل المحاسبي باعتبارهما الوظيفتين الأساسيتين في المحاسبة.
- البحث عن الصورة الصادقة، من خلال التعبير بكل صدق عن الأحداث الاقتصادية، مما يسمح باتخاذ قرارات سليمة.

وبالتالي فالنظام المحاسبي المالي عبارة عن مجموعة من المبادئ والاتفاقيات والقواعد المستنبطة من معايير المحاسبة الدولية، والتي تسمح بمعالجة المعلومات عن الأحداث الاقتصادية للمؤسسة (مدخلات النظام المحاسبي) لتحديد القيم الاقتصادية لبنود القوائم المالية (مخرجات النظام المحاسبي)، وذلك بغرض توصيل المعلومات المالية إلى مستخدميها، لمساعدتهم في تقييم أداء المؤسسة ومركزها المالي والتغير فيها، وتقدير قيمة وتوقيت ودرجة تأكد التدفقات النقدية المستقبلية، والحكم على الإدارة ومساهمتها في تحسين أداء المؤسسة والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ، مما يسمح باتخاذ القرارات وإجراء المقارنات والرقابة.

هذا النظام يسمح بالمساعدة على تنظيم العمل المحاسبي وتوجيه وظيفتي التقييم والتوصيل من أجل تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، كما يسمح بمراعاة التطورات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، من خلال مواكبة الممارسات المحاسبية لها، مما يمكن المحاسبة من التعبير بصدق عن مختلف جوانب النشاط الاقتصادي ومختلف الأحداث الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة. إضافة لما سبق فإنه يسمح بمواكبة التطورات

المحاسبية التي يعرفها العالم على المستويين النظري والتطبيقي، من خلال التكيف مع الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية وتحقيق التقارب مع المعايير المحاسبية الصادرة عنه، وقد سمح بإدخال تغييرات مهمة على المستوى المفاهيم والتصورات وقواعد التقييم وأيضا طبيعة ومحتوى القوائم المالية.

1-2 مجال التطبيق:

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 02، 04، 05 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام كالتالي:[3]

- كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، والمعنيون بمسك المحاسبة هم:
- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

1-3 أحكام النظام المحاسبي المالي:

جاء القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 الصادر عن وزارة المالية والمتضمن تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، كما حدد في الملحق رقم 2 نظام المحاسبة المالية المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة و ذلك بتحديد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

كما جاءت التعليمة رقم 2 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 عن وزير المالية والتي تحدد تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة في سنة 2010 من خلال معالجة قضايا المرور من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي من جهة ومقابلة الحسابات السابقة بالحالية.

تضمن نظام المحاسبي المالي الأبواب التالية :[4]

- قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات وإدراجها في الحسابات.
- عرض الكشوف المالية.
- مدونة الحسابات وسيرها.
- المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

1-4 أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد: من أهداف النظام المحاسبي الجديد ما يلي:[5]

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية وفق المعايير المحاسبية الدولية.
- الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام.
- الاستفادة من مزايا هذا النظام خاصة من ناحية تسيير المعاملات المالية والمحاسبية .
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات في الدول الأجنبية باعتبار أن نظام (IFRS/IAS) هو نظام دولي يلائم كل الكيانات الدولية التي تخضع له.
- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر أجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر من خلال تجنيبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية.
- العمل على تحقيق الرشادة من خلال الوصول إلى الشفافية في معالجة ومسك والرقابة وعرض المعلومات، وهذا ما تنص عليه المادة 10 من القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، يتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في الجريد الرسمية العدد47 والتي تنص على " أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها.
- محاولة جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية العالمية.
- تحديد طبيعة وقواعد إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية.
- العمل ترسيخ أسس الحكم الراشد في المؤسسات (حوكمة الشركات).
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية، الأداء وتغيرات الوضعية المالية في المؤسسة.
- التمكين من القابلية للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.
- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.
- تسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين والمستعملين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها.
- المساعدة في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق المالي.

- نشر معلومات كافية وصحيحة، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- المساعدة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية.
- توفر ترقية للتعليم المحاسبي والتسيير ترتكز على قواعد مشتركة.
- يسمح بالتسجيل بطريقة موثوق بها وتشمل مجموع تعاملات المؤسسة ب ما يمكن من إعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية.
- يتأقلم النظام الجديد تماما مع أدوات الإعلام الآلي الموجودة التي تسمح بتسجيل المعطيات المحاسبية(إعداد القوائم المالية و تقديم مستندات التسيير حسب النشاط) بفضل نظام ترقيمي متعدد.

02-المحور الثاني: الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية حسب النظام المحاسبي المالي.

تعتبر النتيجة المحاسبية مفتاح و بوابة إيجاد النتيجة الجبائية والتي تصاحب دالك مختلف الاسترادات وخصم مختلف التخفيضات من النتيجة المحاسبية لتحصل على النتيجة الجبائية.

2-1 النتيجة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي:

تمثل النتيجة الصافية الفرق بين مجموع الإيرادات والأعباء الخاصة بالدورة، كما تجدر الإشارة إلى انه لا تدخل ضمن النتيجة عناصر التكاليف والإيرادات للسنوات السابقة، حيث تعتبر هذه الأخيرة أخطاء تعالج مباشرة من خلال الأموال الخاصة، تقدم النتيجة المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي على النحو الآتي:

إيرادات على النشاط) بعد سحب أموال المستغل -.(نفقات على التكاليف النشاط -/+ تغيرات الديون وقروض الاستغلال الجارية -/+تغيرات بين مخزون افتتاح الدورة و مخزون عند إغلاق الدورة -/+ التصحيحات الخاصة بالأصول الثابتة-/+ التصحيحات الخاصة بالقروض= نتيجة الدورة[6].

كما تعرف النتيجة المحاسبية بأنها الفرق بين الحواصل (المجموعة7) والأعباء(المجموعة 6)
وعموما تتحدد النتيجة المحاسبية وفق طريقتين: طريقة الميزانية أو طريقة جدول حسابات النتائج.

عن طريق الميزانية: تعرض هذه القائمة معلومات مفيدة حول الوضع المالي للمؤسسة في مدة تاريخية معينة، وتضم معلومات حول الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.[7]

حيث تترجم الميزانية وضعية ممتلكات المؤسسة من خلال عرض توضيحي مفصل لمختلف استخدامات المؤسسة والموارد التي سمحت بتمويلها خلال فترة زمنية معينة، وينبغي أن تشمل الميزانية على:[8]

الأصول: والتي يميز فيها بين الأصول غير الجارية والأصول الجارية، فمعيار التمييز يتمثل في المدة أي ما كان أكثر من سنة فهو أصل غير جاري أما الذي اقل من سنة فهو أصل جاري.

الخصوم: كذلك ميز النظام المحاسبي المالي عناصر الخصوم إلى خصوم غير جارية و أخرى جارية و عليه فإن الأموال الخاصة والديون الأكثر من سنة هي خصوم غير جارية أما الديون التي هي اقل من سنة فهي خصوم جارية.

جدول حساب النتيجة (قائمة الدخل): وهو بيان ملخص للأعباء والنواتج خلال سنة مالية ويهدف إلى بيان نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة كاملة.[9]

2-2 -النتيجة الجبائية حسب النظام المحاسبي المالي:

إن التشريع الجبائي يعتبر الربح الخاضع للضريبة، هو الربح الصافي المحدد طبقا لنتيجة مختلف العمليات من أي طبيعة، والمنجزة من قبل المؤسسات أو الوحدات التابعة للمؤسسة الأم، حيث تعرفها المادة 140 من قانون الضرائب المماثلة" مع مراعاة أحكام المادتين172و173 فإن الربح الخاضع للضريبة، هو الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات أيا كانت طبيعتها المحققة من طرف كل مؤسسة، بما في ذلك على وجه الخصوص التنازلات عن أي عنصر من عناصر الأصول، أثناء الاستغلال أو في نهايته"[10].

مما سبق يمكن استنتاج أن النتيجة الجبائية هي النتيجة المحاسبية ولكن بعد إجراء بعض التعديلات اللازمة التي نص عليها المشرع في القوانين السارية المفعول.

و يمكن تلخيص العلاقة بين النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية كما يلي:

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الأعباء المدمجة – التخفيضات – العجز المالي السابق

3-2 – الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية:

يلزم القانون كل المؤسسات مسك الدفاتر المحاسبية وتسجيل مختلف العمليات والتحويلات التي تقوم بها أو تطرأ عليها، وذلك حتى تتمكن الإدارة الجبائية من تحصيل الجباية المفروضة عليها، مع العلم أن المؤسسة تعمل كل ما في وسعها من أجل تخفيض الربح الخاضع للضريبة بالطرق الشرعية والغير شرعية.

وعليه، فإن الهدف الرئيسي من حساب النتيجة الجبائية هو تعديل النتيجة المحاسبية وفق ما ينص عليه القانون حتى تتوافق مع النتيجة الجبائية[11].

ولهذا يفرض على المؤسسات الخاضعة للضريبة القيام بالتصريح بأرباحها سنويا لدى مفتشية الضرائب في مكان تواجد نشاطها، وذلك قبل شهر أفريل من السنة الموالية، والتي يتم من خلالها معرفة النتيجة الجبائية وذلك وفق العلاقة الآتية:

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الأعباء المدمجة(الاستردادات) – التخفيضات – العجز المالي السابق.

- **الأعباء المدمجة(الاستردادات):** هي الأعباء الغير قابلة للخصم لأنها مفروضة جبائيا، والتي ادرجت في حساب الربح المحاسبي، إلا أن مصلحة الضرائب قد ترفضها لأنها لا تتصل بدورة الاستغلال، أو أنها تجاوزت الحد الأقصى المحدد قانونيا، كما قد تفرضها مؤقتا حتى يتم تسديدها، ومن امثلتها:

– جميع الغرامات والعقوبات والمخالفات التي تتحملها المؤسسة الناتجة عن مخالفة أي نص قانوني، كذلك المصاريف الأخرى التي لا تتعلق بالاستغلال أو تكون غير مبررة أو خارج دورات الاستغلال.

– الهدايا المختلفة باستثناء تلك التي لها طابع إشهاري ما لم تتجاوز قيمة كل واحدة منها مبلغ500دج والإعانات والتبرعات، ما عدا تلك الممنوحة نقدا أو عينا لصالح المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الإنساني، ما لم تتجاوز مبلغا سنويا قدره واحد مليون دينار (1.000.000دج)؛

– مصاريف حفلات الاستقبال بما فيها مصاريف الإطعام والفندقة والعروض، باستثناء المبالغ الملتزم بها والمثبتة قانونا والمرتبطة مباشرة باستغلال المؤسسة.

– السيارة السياحية إذا كانت ليست أداة رئيسية للنشاط،فالحد الأقصى لمبلغ السيارة 1000000دج.

- **التخفيضات:** وهي الأعباء او الإيرادات التي تدرج في حساب الربح المحاسبي، تعتبرها مصلحة الضرائب مقبولة جبائيا،هذه التخفيضات المسموح بها هي شكل من أشكال تخفيض العبء الضريبي، ومن امثلتها انه لا تدخل فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن عنصر من عناصر الأصول من ضمنا لأرباح الخاضعة للضريبة[12].
- **العجز المالي السابق:** حسب المادة147من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، فإنه في حالة تسجيل عجز في سنة مالية ما، فإن هذا العجز يعتبر عبئا يدرج في السنة المالية الموالية، ويخفض من الربح المحقق خلال نفس السنة المالية، وفي حالة كون هذا الربح غير كاف لتخفيض كل العجز، فإن هذا العجز

الزائد ينقل بالترتيب إلى السنوات المالية الموالية، إلى غاية السنة المالية الرابعة الموالية لسنة تسجيل العجز[13].

بعد تحديد النتيجة المحاسبية، تلزم المؤسسة بالتصريح لدى الإدارة الجبائية التي تقوم بإعادة النظر فيها قبل فرض الضريبة عليها في حالة تحقيق الربح، حيث إن هناك أعباء يجب خصمها إذا توفرت على شروط الخصم وأخرى يجب إعادة إدماجها لعدم استجابتها لتلك الشروط، للوصول إلي النتيجة الجبائية والتي على أساسها يتم تحديد قيمة الضريبة المستحقة على المؤسسة حسب التشريع الجبائي الجزائري.

2-4- أثر النظام المحاسبي المالي على الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى الجبائية

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد أدى بالضرورة إلى ظهور عناصر إضافية عند التعديل الضريبي لوجود بعد بين المعايير المحاسبية الدولية المحاسبية والنظام الجبائي الجزائري، كما تتطلب عملية تحديد الوعاء الجبائي تعديلات للنتيجة (IAS/IFRS) ، فإن التعديلات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد سواء على مستوى المفاهيم والتقييم أو المحاسبة ستكون لها أثر جبائي.

لذلك فإن التطبيقات التي أتت بها المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي الجديد أوجبت على المؤسسة أن توفر في قوائمها المالية وبالضبط الملاحق معلومات تخص المقاربة بين كل من النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية التي تشكل القاعدة لحساب الضريبة على أرباح الشركات، وهذا يستلزم من المؤسسة إعداد جدول الانتقال من النتيجة المحاسبية على النتيجة الجبائية، وهذا ما سيشكل عائقا أمام المؤسسات وإدارة الضرائب بسبب الاختلاف في تقييم بعض العناصر في النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي.

والعناصر التي تشكل الاختلاف بين قواعد النظام المحاسبي المالي والقواعد الجبائية ترتكز عموما في النقاط التالية:

- **طرق حساب الإهتلاك:** حسب النظام المحاسبي المالي فإن طرق الإهتلاك تعكس تطور استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية التي يدرها ذلك الأصل وتتمثل في: الطريقة الخطية، الطريقة التناقصية المتزايدة وطريقة وحدات الإنتاج، في حين أن القواعد الجبائية تعتمد على الطريقة الخطية والتناقصية والمتصاعدة، أما طريقة الإهتلاك حسب وحدات الإنتاج فهي غير معتمدة جبائيا[14].

- **مراجعة طرق الإهتلاك:** ينص النظام المحاسبي المالي على أنه يمكن مراجعة طريقة الإهتلاك المطبقة على الممتلكات،والتجهيزات والمعدات بشكل دوري، وإذا كان هناك تغير جوهري في النمط المتوقع للمنافع الاقتصادية من تلك الاستثمارات، فيجب تغيير الطريقة بما يعكس التغير في النمط، وهذا عكس النظام الجبائي الذي ينص على انه لا يمكن تغيير طريقة الإهتلاك في حالة الاعتماد على الإهتلاك الخطي او المتناقص او المتزايد[15].
- **مدة الإهتلاك:** تحسب على أساس المدة الحقيقية لاستعمال الأصل (مدة المنفعة الاقتصادية) في حين تحسب مدة الإهتلاك وفق النظام الضريبي على أساس العمر الإنتاجي للأصل (ابتداءا من تاريخ الحيازة)[16].
- **أساس حساب القسط:** يتم حساب قسط إهتلاك الأصل مع الآخذ بعين الاعتبار القيمة المتبقية المحتملة، في حين لا يعترف النظام الضريبي بالقيمة المتبقية كأحد عناصر الداخلة في تحديد القسط.
- **إعادة تقييم التثبيتات:** إن إعادة تقييم التثبيتات من طرف المؤسسة بالقيمة العادلة التي ترتبط بالقيمة السوقية أو القيمة المحددة من طرف الخبراء، انطلاقا من توقعات قد يزيد من صعوبات إدارة الضرائب في التأكد من صحة التقييم، لأن القواعد الجبائية تعتمد على التكلفة التاريخية في الإهتلاكات أو عند المحاسبة عن الفوائض الخاصة بالتنازل عن التثبيتات.
- **انخفاض قيمة الأصول:** ينص النظام المحاسبي المالي ضرورة اجراء اختبار حول انخفاض قيمة الأصل وذلك كلما توفرت مؤشرات لذلك واثبات خسارة القيمة، في حين ان النظام الضريبي لا يعترف بذلك[17].
- **تقدير تكلفة اقتناء التثبيتات:** حسب النظام المحاسبي المالي يتم تحميل تكلفة اقتناء أو إنتاج تثبيت ما تكاليف مستقبلية لمتتحملها المؤسسة فعلا ويتم إهتلاكها فعلا ضمن مبلغ التثبيت، قبل أن يتم إنفاقها بعد عدة سنوات في حين يعتبر إدماج تقدير مسبقلتكاليف التفكيك أو التجديد،فهذا مفهوم جديد تم اعتماده محاسبيا ولكنه غير وارد في القواعد الجبائية.
- **النظرة الجبائية لعقود التمويل بالإيجار:** تسجل التثبيتات حسب النظام المحاسبي المالي على أساس إمكانية مراقبتها، بينما قواعد التشريع الضريبي تحقق تحويل ملكية الأصل.
- **عند المؤجر:** جبائيا صاحب الملك للأصل يعد مالكا للعين المؤجر، وفي إطار عمليات القرض الايجاري يقوم بتسجيل الأصل في التثبيتات ويطبق الإهتلاك الجبائي للقرض الايجاري، والأجرة المتحصل عليها تعتبركإيراد.

- **عند المستأجر:** جبائيا يعد المستأجر مستأجرا للعين المؤجر، ويعتبر بالنسبة له كقرض إيجاري بسيط وتحسب مبالغ الكراء كأعباء عادية للدورة.
- **فوائض القيم:** ان فوائض القيم الناتجة عن إعادة التنازل عن عنصر من عناصر الأصول من طرف المقرض المؤجر لفائدة المقترض المستأجر بعنوان نقل الملكية لهذا الأخير لا تدخل ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة.
- **الإهتلاك الجبائي للقرض الايجاري:** في إطار عقد القرض الايجاري يتم حساب الإهتلاك على أساس مرحلة تساوي مدة عقد القرض الايجاري أنها أي لا تعتمد على مدة المنفعة، هذا بالنسبة للمؤجر.
- **النظرة الجبائية لنفقات البحث والتطوير:** تعتبر نفقات البحث والتطوير من الأعباء العادية للدورة، ويتم خصمها من النتيجة الجبائية لكن في حدود، حيث تخصم من الدخل أو الربح الخاضع للضريبة إلى غاية عشرة بالمائة 10% من مبلغ هذا الدخل أو الربح، في حدود سقف يساوي مائة مليون دينار،النفقات المصروفة في إطار بحث التطوير داخل المؤسسة شريطة إعادة استثمار المبلغ المرخص بخصمه في إطار هذا البحث[18].
- **شروط خصم المبلغ من الربح الموجه للبحث والتطوير:** يجب التصريح بالمبالغ المعاد استثمارها للإدارة الجبائية، وكذلك إلى الهيئة الوطنية المكلفة برقابة البحث العلمي، كما يتم تحديد أنشطة بحث التطوير في المؤسسة، بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالبحث العلمي والوزير المختص بالقطاع.
- **تكاليف الاقتراض:** تسجل تكاليف الاقتراض ضمن الأعباء المالية للدورة التي ترتبطها، إلا في حالة أن هذه التكاليف سوف تضاف إلى قيمة الأصل، إذا كانت تؤدي إلى توليد منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة، ويمكن تقويمها بطريقة موثوق بها، بينما في النظام الضريبي لا تؤخذ بعين الاعتبار في تحديد تكلفة الأصل، وتعد مصاريف مالية تخفض من الوعاء الخاضع للضريبة.
- **النظرة الجبائية للعقود طويلة الأجل:** حسب الفقرة الثالثة من المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يتم تحديد الربح الخاضع للضريبة بالنسبة للعقود طويلة المدة والتي تتعلق بإنجاز المواد أو الخدمات أو مجموعة من المواد والخدمات والتي يمتد تنفيذها على الأقل بمرحلتين (2) محاسبيتين أو سنوات مالية والمقتناة بصورة حصرية تبعا لطريقة المحاسبة بالتسبيق (طريقة التقدم في الأشغال) والتي قد تكون مستقلة عن الطريقة التي تعتمد عليها المؤسسة في تحديد الربح[19]، بينما يمنح

النظام المحاسبي الحرية للمؤسسة في اختيار الطريقة المثلى للعقد، والسبب راجع لأن طريقة الإتمام لا تحقق إيراد كلسنة مثل طريقة التقدم في الأشغال.

- **معالجة الإعانات:** يعالج نص المادة 144من قانون الضرائب والرسوم المماثلة فيما يتعلق بالإعانات على ما يلي: تدخل إعانات الاستغلال والموازنة المحصلة ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية لتحصيلها[20]، فهناك بعض التعارض في إعانات الاستغلال مع النظام المحاسبي المالي،حيث انه يشير إلى توجيه الإعانة للسنة المعنية بتدعيمها ثم يواصل ليربط تسجيل الإعانة بتاريخ تحصيلها، حتى تؤخذ بعين الاعتبار في المخطط الجبائي كما يحدد نص المادة السابقة تاريخ اعتمادها بتاريخ تحصيلها، ما يمكن أن يؤدي إلى حدوث اختلالات.
- **تغيير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء:** حسب النظام المحاسبي المالي، فإن كل التغييرات والتصحيحات الناتجة عنالدورات السابقة والتي علق عليها في الملاحق، تدرج مباشرة على مستوى الأموال الخاصة للميزانية الافتتاحية (الترحيل من جديد) دون أن تسجل في حساب النتائج، وعليه فإن إبعاد هذه التصحيحات عن النتيجة المحاسبية سيؤثر بالنقصان في الوعاء الضريبي، باعتبار النتيجة المحاسبية منطلق حساب النتيجة الجبائية[21].
- **تحويل الحقوق والديون بالعملة الأجنبية:** حسب النظام المحاسبي المالي يسجل الربح أو الخسارة الناتجة عن عملية التحويل الحقوق والديون بالعملة الأجنبية في نهاية الدورة حسب اتجاهين (أعباء: إذا كانت خسارة، نواتج: إذا كان ربح) بينما النظام الجبائي الجزائري يسمح بإظهار الخسائر على التحويل فقط، ولم يعالج الفروقات الموجبة الناتجة عن عملية التحويل، وهذا سيؤثر على النتيجة الجبائية والوعاء الضريبي، وهو بمثابة ميزة تستفيد منها المؤسسات[22].
- **الضريبة على الأرباح وفقا للنظام المحاسبي المالي والقواعد الجبائية:**

حسب النظام المالي تعالج الضريبة على الأرباح على أنها عبء، وتسجل حسب طبيعتها في حسابات الأعباء، وتحسب على أساس النتيجة العادية، ثم بعد طرح مبلغ الضريبة تضاف النتيجة الاستثنائية إلى النتيجة الصافية، اما بالنسبة للتشريع الجبائي، تعتبرها بمثابة توزيع على الأرباح أي اعتبار الدولة كشريك لها الحق، وتحسب مقدار الضريبة على أساس النتيجة الإجمالية.

خاتمة:

من خلال الدراسة النظرية التي قمنا بها وملاحظتنا للمؤسسات وجدنا أنه مع تطبيق النظام المحاسبي المالي في 2010 إلا أنه لايزال هناك نقائص في تطبيقه في المؤسسة محل الدراسة ويفتقدون إلى التكوين حيث توجد أخطاء جد فادحة في التسجيلات وفي إعداد القوائم المالية، مع أنه قامت الجزائر ببذل العديد من الجهود بإصدار مجموعة من النصوص القانونية التي تعتبر خير دليل على حرص الدولة الجزائرية على إزالة مختلف العقبات المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي وضرورة تكييفه مع محتوى قواعد النظام الجبائي وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج تتمثل في :

- العلاقة بين المحاسبة والجباية تعتبر إلى حد ما وطيدة في اغلب دول العالم.
- ضرورة إعداد كوادر وإطارات وطنية مؤهلة للنهوض بمهنة المحاسبة في الجزائر ؛
- العمل على تكييف التشريعات الجبائية مع النظام المحاسبي المالي حتى تتقلص درجة التباعد والتعارض؛
- ينبغي العمل على التحديث المستمر للنظام المحاسبي المالي ومواكبة التغيرات التي قد تطرأ في المعايير الدولية؛
- الإهتمام بعقد المؤتمرات والندوات وطرح برامج تكوينة في الجامعات وغيرها، سواء على المستوى المحلي أو الدولي للتعرف على كل جديد عن معايير المحاسبة الدولية وتبادل الآراء بين الهيئات الوطنية المشرفة على المهنة والهيئات الدولية والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا.

المراجع:

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة 03، ص 3.

[2] – بلال كيموش، **التقييم الدوري للعناصر المادية ودوره في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي(دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة AMC العلمة)**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (منشورة)، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010، ص106.

[3]– أحسين عثماني وسعاد شعابنية، النظام المالي المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، **الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، الاقتصادية** ، مخبر مالية بنوك إدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي06-07/ 05/ 2012، ص 7.

[4] – وهيبة ناصري، التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF، **الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية** ، جامعة باجي مختار – عنابة، يومي 22-23/ 05/ 2012، ص7،8.

[5] – عبد الغني دادن وعبد الوهاب دادن، المنظور المالي للنظام المحاسبي المالي حسب معيارIAS 32-39 وحول الصنف الأول والخامس، **الملتقى العلمي الدولي حول" :الإصلاح المحاسبي في الجزائر"يومي 29 و 30 نوفمبر2011** ، ص ص 359،360.

[6]– القانون11 -07 ، مؤرخ في 25 نوفمبر 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي 2007.

[7]– أحمد صلاح الدين، **مبادئ المحاسبة المالية نظام معلومات لخدمة متخذي القرارات**، الدار الجامعية، ط2، الإسكندرية، مصر، 2007، ص24.

[8]– وهيبة ناصري، "نظام المعلومات المحاسبية أساس للتشخيص المالي"، **الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية**، المركز الجامعي محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، الجزائر، يومي 22- 23 ماي 2012، ص9.

[9]– لبوز نوح، **مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة**، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية، الجزائر، 2009، ص65.

[10]المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2016.

[11]جاوحدو رضا، حمدي جليلة ايمان، **آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي والجهود المبذولة لتكييفه**، مداخلة للملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الوادي، الجزائر، 05-06ماي، 2013، ص: 4.

[12]المادة 173من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2016.

[13]المادة 147من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2016.

[14]صالح مرزاقة، عبد الكريم فرحات، **النظام المحاسبي المالي والقواعد الجبائية: الواقع والافاق**، مداخلة للملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2014، ص: 635.

[15]المادة 174من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2016.

[16]جاوحدو رضا، حمدي جليلة ايمان، **الأثر الضريبي الناتج عن تبني المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات،العدد الثاني وثلاثون، 2014، ص: 349.

[17]بوراق محمد، بوسبعين تسعديت، **تطبيق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات تكييف النظام الجبائي الحالي**، مداخلة للملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة ومعايير المراجعة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 13-14 ديسمبر 2011، ص5.

[18]المادة 171 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2016.

[19]المادة 140من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2016.

[20]المادة 144 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2016.

[21]مبارك بوعلاق واخرون، **الإشكاليات الجبائية الناتجة عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البيئة المحاسبية الجزائرية**، مداخلة للملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2014، ص: 622

[22]جاوحدورضا، حمدي جليلة ايمان، **آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي والجهود المبذولة لتكييفه**، مداخلة للملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الوادي، الجزائر، 05-06 ماي 2013، ص: 8.

أساليب الاعتراف و القياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF
–دراسة تحليلية–

Methods of accounting recognition and measurement under the financial accounting system in Algeria (SCF)-Analytical Study-

فريال منال عزي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
f.azzi@centre-univ-mila.dz

محمد بوطلاعة
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
m.boutellaa@centre-univ-mila.dz

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة و تبيان أساليب القياس و الاعتراف بالنظام المحاسبي المالي من خلال تحليل و دراسة كافة المراسيم التي تتعرض للمعالجة المحاسبية للاعتراف و القياس المحاسبي بالقوائم المالية للمؤسسات.

و قد تمحورت مشكلة الدراسة في إبراز أسس القياس و الاعتراف المنتهجة في ظل النظام المحاسبي المالي منذ نشأته ، و من خلال الوصف و التحليل توصلنا إلى أن النظام المحاسبي المالي قد ساهم في تسهيل أساليب القياس و الاعتراف لتتماشى مع الممارسات الدولية و مع ضرورة توجيه و تسهيل عمل المحاسبين و القائمين على اتخاذ القرار بالمؤسسات.

Abstract:

This study seeks to demonstrate the methods of measurement and recognition of the financial accounting system by analyzing and studying all the decrees relating to the accounting measurement and recognition in the financial statements of institution.

The problem of the study revolves around on : what are the rules adopted for the accounting measurement and recognition in the financial accounting system since its inception, and through the description and analysis we concluded that the financial accounting system has facilitated the implementation of measurement and accounting methods in line with international practices and with the need to direct and facilitate The work of accountants and decision-makers in institutions

Keywords: Measurement, Recognition, Financial Accounting System.

المقدمة:

إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي أصبح ضرورة يفرضها التطور الاقتصادي و العولمة ، فالجزائر و سعيا لجلب الاستثمار الأجنبي كغيرها من الدول وجب عليها أن تطور بشكل مستمر آليات القياس و الافصاح المحاسبي و التدقيق و الرقابة لضمان التطوير المستمر لهذا النظام المحاسبي حتى يتماشى و التطورات المتسارعة في مجال التسجيل و المعالجة المحاسبية ، حيث ساهم النظام المحاسبي المالي منذ نشأته و بداية تبنيه سنة 2009 في وضع أسس و مبادئ محاسبية لتسهيل القياس و الاعتراف المحاسبي لعناصر الأصول و الالتزامات و الأعباء و النواتج و غيرها من الممارسات المحاسبية التي تضمن عمل القائمين على مسك الدفاتر المحاسبية و تسهل عملية التسجيل و المتابعة و التقييم الفعال و الجيد في سبيل تحقيق الأهداف المرجوه و تلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية.

-إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق فإن مشكلة دراستنا تتمحور في:

ماهي أساليب و أسس القياس و الاعتراف المحاسبي عن الأصول و الالتزامات و الأرباح و الخسائر في النظام المحاسبي المالي الجزائري؟

ضمن هذه الاشكالية نطرح التساؤلات التالية:

– كيف تتم عملية التقييم و إعادة التقييم ؟

– كيف يتم الاعتراف المبدئي و الاعتراف اللاحق؟

– ماهي قواعد القياس و الاعتراف الخاصة بكل أصل و التزام بدفاتر المؤسسة؟

-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأسس و القواعد المتعلقة بالقياس و الاعتراف المحاسبي لكل نوع من أنواع الأصول و الالتزامات و الأرباح و الخسائر المرتبطة بها، و دراسة و تحليل كيفية المعالجة المحاسبية الضرورية لكل منها و مدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية.

–أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط الأساسية التالية:

- أهمية القياس و الافصاح المحاسبي بالنسبة للمؤسسة و مستخدمي القوائم المالية.
- دور المعالجة المحاسبية التي سنها النظام المحاسبي المالي في تسهيل العمل المحاسبي و توجيه عملية اتخاذ القرارات.
- الحاجة إلى الارتقاء بالاقتصاد الوطني و مسايرة التطورات و التغيرات الدولية.

– حدود الدراسة:

*** الحدود المكانية:** تهتم الدراسة بتحليل واقع القياس و الاعتراف المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي المطبق بالجزائر.

*** الحدود الزمانية:** تركز هذه الدراسة على كافة القوانين و المراسيم التي نص عليها النظام المحاسبي المالي منذ أول إصدار للقانون رقم 07–11 المؤرخ في 25 نوفمبر من سنة 2007. و الخاصة بالاعتراف و القياس المحاسبي.

–منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف النظام المحاسبي المالي و القواعد و الأسس التي جاء بها ، و على المنهج التحليلي لدراسة أساليب القياس و الاعتراف المحاسبي التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ضمن مراسيمه الأساسية؛ بما فيها ما يتعلق بتبني قواعد النظام المحاسبي المالي و التي تسعى لتسهيل فهم و قراءة القوائم المالية و توحيد المعالجات و الممارسات المحاسبية بما يتماشى مع السياسات المحاسبية الدولية.

1–المحور الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

إن انفتاح الاقتصاد الجزائري على العولمة أدى إلى ضرورة تبني نظام محاسبي يختلف عن النظام المحاسبي السابق و المطبق منذ سنة 1976، حيث تماشى هذا الأخير بشكل جيد مع الاقتصاد الموجه المركزي، و لكن لم يتماشى فيما بعد مع متطلبات المستثمرين و المهنيين.

1-1 الإطار المفاهيمي:

لقد أسندت أعمال الإصلاح المحاسبي بداية إلى المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري الذي قام بإعداد قائمتين للأسئلة حول تقييم المخطط المحاسبي الوطني السابق، و ذلك بهدف مراجعته، و كانت معظم النتائج التي توصلت إليها هذه اللجنة مجرد نتائج تقنية ، لذلك تولى المجلس الفرنسي للمحاسبة بعد سنة 2000 عملية الإصلاح و التحديث للنظام المحاسبي الوطني، و في ظل ذلك تم وضع ثلاث اقتراحات وهي:

*الاقتراح الأول: تهيئة بسيطة للمخطط المحاسبي الوطني

الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني مع إضافة الإصلاح في الجانب التقني، و الأخذ بعين الاعتبار التغيير في المحيط الاقتصادي للجزائر، حيث أن أهم ما يؤخذ على هذا الاقتراح النظر في التطبيقات المحاسبية ، لكن لم يتم إيجاد حلول للنقائص، و عدم اعتماد هذا الأخير على المعايير المحاسبية الدولية، و هذا ما يعرقل عملية تحديث النظام المحاسبي الجزائري.

*الاقتراح الثاني: تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع النتائج الدولية

الاحتفاظ بهيكلة المخطط المحاسبي الوطني، مع اعتماد بعض النتائج التقنية و المعايير المحاسبية الدولية، إذ يسمح بعرض و تقديم الحسابات بوضوح و شفافية للمستثمرين الأجانب، و المساهمة في تحسين المعلومات المقدمة، و لكن من سلبياته هو إمكانية عدم التناسق بين المعالجة الوطنية و بعض التنظيمات.

*الاقتراح الثالث: إنشاء نظام محاسبي متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية

يقوم على إنشاء نظام محاسبي وطني جديد و متطور، على أساس مجموعة من المبادئ و الأسس و القواعد المعتمدة و الصادرة عن المعايير المحاسبية الدولية، مع مراعاة الاعتبارات و الخصائص الوطنية.

و قد وقع اختيار الهيئات الوطنية المختصة على هذا الاقتراح (الثالث)، حيث تم إنشاء نظام محاسبي مالي يتكيف مع المعايير المحاسبية الدولية .

و تم إصدار القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي و المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 و القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 و الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها بالإضافة إلى مدونة الحسابات و قواعد سيرها و الصادر في الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009.

إذ يتكون النظام المحاسبي المالي كما ورد في المادة 06 من القانون رقم 07–11 مما يلي:

- ✓ الإطار التصوري للمحاسبة.
- ✓ المعايير المحاسبية.
- ✓ مدونة الحسابات.

حيث صدرت عدة مراسيم و قوانين توضح قواعد و طرق تطبيق النظام المحاسبي المالي ندرج أهمها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): المنظومة المتكاملة الصادرة لتطبيق النظام المحاسبي المالي و محتوياتها

و من هذا الشكل يمكننا تحديد هيكلة الإطار المفاهيمي للنظام المالي المحاسبي و التي تشمل:

– نطاق التطبيق.

– مبادئ المحاسبة و الفرضيات.

– تعريف الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، الإيرادات و التكاليف.

1– 1– 1نطاق التطبيق و مزايا النظام المحاسبي المالي:

تنطبق القواعد و الأسس التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على:

- كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون التجاري.
- المؤسسات العمومية أو المختلطة.
- التعاونيات و المؤسسات الصناعية التي تسعى لتحقيق الربح.
- المؤسسات غير الهادفة لتحقيق الربح التي لها نشاط منتظم و ثابت.

و يتميز النظام المحاسبي المالي المطبق بالجزائر منذ سنة 2009 بما يلي:

- ✓ التوافق و التقارب بين الممارسات المحاسبية العالمية و المحلية، مما يسمح بتوفير و تقديم قوائم مالية أكثر شفافية ومصداقية و تعبيرا عن المركز و الوضع المالي للمؤسسات.
- ✓ العمل على توجيه التسجيل المحاسبي للمعلومات، و ذلك من خلال مبادئ و أسس واضحة ،ما يسمح من إعداد وتقييم القوائم المالية، و الحد من التلاعب و الانحرافات ، و تسهيل عملية تدقيق و فحص الحسابات.
- ✓ الإطار المفاهيمي يتلخص في العديد من التعاريف و التوضيحات، حيث يوضح النظام المحاسبي المالي وأهدافه بدقة، و كذلك القواعد المحاسبية المتعلقة بتعريف المفاهيم المحاسبية و تنسيق الحسابات.
- ✓ الاعتماد على الحلول الدولية لتحقيق المقاربة بين التطبيق المحاسبي المحلي و الدولي ما يسمح للمحاسبة بالعمل في ظل إطار قانوني و مبادئ تتماشى مع الاقتصاد المعاصر و تسمح بإنتاج معلومة مفصلة.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار حاجيات و متطلبات المستثمرين الحاليين و المحتملين من خلال توفير المعلومات المالية الكافية عن المؤسسات، و تسهيل عملية فهمها و قراءتها، ما يساهم في عملية اتخاذ القرارات بشكل عقلاني.
- ✓ إمكانية استخدام نظام معلومات يقوم على المحاسبة المبسطة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة ، و التجار الصغار و الحرفيين. [1]

- ✓ وجود إطار فكري للمحاسبة و الذي يحدد بصفة واضحة المبادئ و الاتفاقيات الأساسية للمحاسبة، و يعرف الأصول و الخصوم و رؤوس الأموال الخاصة و الأعباء و المنتجات.
- ✓ وصف محتوى كل قائمة من القوائم المالية و التي ينبغي للكيانات أن تقدمها، و المتمثلة أساسا في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة للسنة المالية و تقديمها طبقا لمقترحات مجلس معايير المحاسبة الدولية.

- ✓ إلزامية تقديم حسابات مدمجة و حسابات منسقة للكيانات الخاضعة لنفس سلطة القرار.
- ✓ التكفل بالقواعد العصرية و الخاصة بتنظيم المحاسبة و كل ما يتعلق بمسك المحاسبات باستخدام أنظمة المعلومات.

1-1-2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

الخصائص النوعية هي السمات التي تجعل المعلومات مفيدة للمستخدمين، و قد ركز النظام المحاسبي المالي على أربعة خصائص أساسية نذكرها فيما يلي:[2]

- الموضوعية (الملائمة) la pertinence
- الموثوقية (المصداقية) la fiabilité
- القابلية للمقارنة la comparatibilité
- الوضوح l'intelligibilité

1-2 تنظيم المحاسبة: (الطرق المحاسبية) تعرف المادة 5 من المرسوم التنفيذي 156/8 الطرق المحاسبية بأنها : "المبادئ و الاتفاقيات و القواعد و التطبيقات الخصوصية التي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد و عرض كشوفه المالية".[3]

1-2-1 **الفروض المحاسبية (الاتفاقيات):**

***فرض الوحدة المحاسبية: (المادة 9 من المرسوم 156/08)**

يعد الكيان وحدة محاسبية مستقلة عن مالكيها، لذلك فإن الكشوف المالية تدرج كل معاملات الكيان عدا معاملات المالكين و المساهمين؛ و يتم استبعاد العمليات التي لا تخص الوحدة المحاسبية؛ كما يجب أن تكون الدفاتر المحاسبية ذات استقلالية عن دفاتر الملاك والمساهمين و خاصة بالوحدة المحاسبية.[4]

***فرض الوحدة النقدية (المادة 10من المرسوم رقم 08-156)**

أي أن العمليات و الأحداث التي يمكن تقويمها نقدا تسجل بعملة قياس واحدة ووحيدة هي العملة الوطنية (دج)، أما العمليات التي لها تأثير على القوائم المالية و التي لا يمكن تكميمها لابد من ذكرها في الملحق.

و أدرجت كذلك ضمن هذه المادة أي أنه يتم تحويل العمليات المدونة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوطنية، و ذلك حسب ما حددته المعايير المحاسبية.

***فرض الاستحقاق: (المادة 6 من المرسوم 156/08)**

تعد القوائم المالية وفقا لأساس الاستحقاق، حيث ينص على الاعتراف بالعمليات و الأحداث عند وقوعها و ليس عند استلامها أو دفع النقدية و ما يعادلها، أي الاعتراف بالمصروفات الخاصة بالفترة المحاسبية سواء دفعت أم لا، و كذلك الأمر بالنسبة للإيرادات المكتسبة (سواء قبضت أم لا) و يتم عرضها في الكشوف المالية. حيث يهدف هذا الفرض لمعرفة نتيجة نشاط الكيان الفعلي بغض النظر عن تدفقاته النقدية، إذ لا يطبق الفرض على جدول سيولة الخزينة.

1-2-2المبادئ المحاسبية:

يقوم مشروع النظام المحاسبي المالي على المبادئ المحاسبية المعروفة، و حددها في مبادئ هي: [5]

- مبدأ الأهمية النسبية←مادة 11 من المرسوم 8-156.
- مبدأ استقلالية السنوات←مادة 12و13.
- مبدأ الحيطة و الحذر(التحفظ) ←مادة 14 من المرسوم 08-156.
- مبدأ ديمومة الطرق المحاسبية (الثبات) مادة 15 من المرسوم 08-156.
- مبدأ التكلفة التاريخية م 16.
- مبدأ مطابقة الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مع الختامية للسنة السابقة م17.
- مبدأ أسبقية الواقع المالي و الاقتصادي على الشكل القانوني م18.
- مبدأ عدم المقاصة←المادة 15 من القانون 07-11.

2-المحور الثاني:قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي في النظام المحاسبي المالي :

1-2 قواعد عامة للتقييم (القياس) و التسجيل (الاعتراف) :

- ✓ يتم تقييم العناصر المقيدة في الحسابات على أساس التكاليف التاريخية، و يتم بالنسبة لبعض العناصر مراجعة التقييم الذي تم إجراءه و ذلك استنادا لـ:
  - القيمة الحقيقية (التكلفة الحالية).
  - قيمة الانجاز.
  - القيمة المحينة (قيمة المنفعة).
- ✓ تتألف التكلفة التاريخية للسلع و الممتلكات المقيدة في أصول الميزانية (صافية من خصم الرسوم القابلة للاسترجاع و التخفيضات و التنزيلات و غيرها) مما يلي : –

تكلفة الشراء بالنسبة للسلع المكتسبة بمقابل.

– قيمة المساهمة بالنسبة للسلع المستلمة كمساهمات عينية .

– القيمة الحقيقية بتاريخ الدخول بالنسبة للسلع المجانية.

– بالنسبة للسلع المكتسبة بتبادل، فتسجل الأصول غير المماثلة بالقيمة الحقيقية للأصول المستلمة، أما الأصول المماثلة فتسجل بالقيمة الحسابية للأصول المقدمة للمبادلة.

–تكاليف الإنتاج بالنسبة للسلع و الخدمات التي ينتجها الكيان.

- ✓ تعادل تكلفة شراء الأصل سعر الشراء المتفق عليه في تاريخ إجراء العملية، صافيا من التخفيضات التجارية و التنزيلات ؛ و بإضافة الحقوق الجمركية و الرسوم الجبائية الأخرى غير القابلة للاسترجاع و كذلك المصاريف الممنوحة للحصول على مراقبة الأصل ووضعه في الخدمة.
- ✓ تعادل تكلفة إنتاج سلعة أو خدمة تكلفة شراء المواد المستهلكة و الخدمات المستخدمة لإنتاج هذه الأخيرة، إضافة إلى التكاليف الأخرى المتكبدة خلال عمليات الإنتاج (الأعباء المباشرة و غير المباشرة) و تستبعد الأعباء المتعلقة بالاستخدام غير الأمثل للقدرات الإنتاجية.
- ✓ يقوم الكيان عند تاريخ إقفال الحسابات بتقدير وفحص إمكانية فقدان الأصول المالية لقيمتها، و عند التأكد من عدم حدوث ذلك يتم تقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل.
- ✓ يتم اختيار القيمة الأعلى سواء ثمن البيع الصافي أو القيمة النفعية عند تقدير القيمة القابلة للتحصيل.

*** ثمن البيع الصافي للأصل:** هو المبلغ الممكن تحصيله من بيع أصل عند إبرام صفقة في ظروف عادية للمنافسة و بالتراضي، وهو صافي من تكاليف الخروج.

*** القيمة النفعية للأصل:** هي القيمة المحينة التي تقيس التدفقات المستقبلية المنتظرة من استخدام الأصل بصفة مستمرة حتى التنازل عنه في نهاية مدة الانتفاع.

للإشارة فإنه في حالة عدم التمكن من تحديد سعر البيع الصافي يتم التقييم على أساس أنه مساو للقيمة النفعية للأصل.

في حالة أصل لا يولد سيولة خزينة مباشرة يتم تقدير قيمته القابلة للتحصيل بالنسبة للوحدة المنتجة لسيولة الخزينة و التي ينسب إليها.

***الوحدة المنتجة لسيولة الخزينة:** هي أقل مجموعة تعرف بها الأصول المنتجة لمداخيل الخزينة و المستقلة عن مداخيل الخزينة الناجمة عن مجموعة الأصول.

- ✓ عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل الخاصة بالأصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية من الإهتلاك، يتم اعتماد القيمة القابلة للتحصيل و المبلغ الفائض يشكل كخسارة في القيمة، حيث تثبت هذه الخسارة بالتخفيض في الأصل و بإدراج الفائض كعبء في الحسابات .
- ✓ عند إقفال الحسابات يقدر الكيان إن كان هناك مؤشر عن أن الخسارة في القيمة المدرجة في الحسابات و الخاصة بالأصل خلال السنوات السابقة إما انخفضت أو زالت، فإن حدث ذلك يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للتحصيل.
- ✓ يتم الأخذ بعين الاعتبار خسارة القيمة المثبتة للأصل و للسنوات المالية السابقة ضمن الإيرادات في حساب النتائج، و عندما تصبح القيمة القابلة للتحصيل أكبر من القيمة المحاسبية بما يتناسب مع القيمة القابلة للتحصيل دون تجاوز القيمة المحاسبية الصافية الابتدائية (المحددة في حالة ما لم يتم إدراج أي خسارة في القيمة).
- ✓ و فيما يخص إعادة التقييم و بعد إتباع الأحكام المنصوص عليها، يتم إدراج عملية التثبيت العيني و المعنوي للحسابات، و ذلك بكلفتها النهائية بعد طرح كل من الإهتلاكات و الخسارة في القيمة.[6]

3–المحور الثالث: دراسة الاعتراف و القياس المحاسبي في النظام المحاسبي المالي:

3–1الاعتراف المبدئي للأصول و الالتزامات(الخصوم) و الأرباح و الخسائر :

حسب نص قرار وزارة المالية الصادر بتاريخ 26 جويلية 2008 ،يجب أن يتم الاعتراف المبدئي (الأولي) للأصول، و الخصوم، و الأرباح،و الخسائر في حسابات المؤسسة فقط عندما:[7]

- ✓ تكون هناك منفعة اقتصادية مرتبطة بهذه الأداة.
- ✓ يمكن تحديد تكلفة أو قيمة الأداة بدقة و مصداقية.

3–1–1 الاعتراف بالأرباح و الخسائر الناجمة عن البيع:

يتم الاعتراف في حسابات الشركة بالأرباح أو الخسائر الناجمة عن بيع سلع عند توفر الشروط التالية فقط: [8]

- ✓ عندما تحول كافة المخاطر و المنافع الاقتصادية المرتبطة بالسلعة أو الأداة للمشتري.
- ✓ عندما تفقد الشركة الحق في التدخل في التسيير أو الرقابة على الأداة.
- ✓ إمكانية تقييم الأرباح أو المنتجات بصورة صادقة.
- ✓ من المحتمل تحقيق منافع اقتصادية من عملية البيع.

- ✓ إمكانية تقييم التكاليف التي تكبدتها الشركة، و التي سيتم تكبدها مستقبلا.

من خلال هذا و فيما يخص الاعتراف المبدئي نلاحظ أن النظام المحاسبي بالجزائر جاء بمثل الأسس المحددة بالمعايير المالية و المحاسبية الدولية و التي ينص عليها كل من المعيارين IAS 39 و IFRS9 أين يحدد الاعتراف المبدئي أساسا عندما تكون الشركة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية و لا يكون إلا إذا كانت هناك منفعة أو كانت طرفا في العقد باعتبارها لها الحق في التدخل في التسيير و الرقابة، و فيما يخص الاعتراف عن الأرباح و الخسائر عن البيع فقواعد النظام المحاسبي مستنبطة من ما جاء بالمعايير كذلك فالتطبيق في النظام المحاسبي المالي بين الشروط المتعلقة بالبيع و إمكانية الاعتراف بالأرباح و الخسائر المتعلقة بذلك و التي هي نفسها الواردة بالمعايير حيث ترتبط بتحويل كافة المخاطر و المنافع الاقتصادية ، و إمكانية التقييم ... إلخ .

3-1-2 قياس و تقييم المداخيل عن المبيعات:

يتم قياس و تقييم المداخيل عن المبيعات بالقيمة الحقيقية للمقابل المستلم أو الذي سيتم استلامه مستقبلا عند تاريخ إبرام العقد أو المعاملة؛ ما يمكن ملاحظته هو أن قواعد النظام المحاسبي منحت بديلا للشركات في التقييم إما من خلال القيمة الحقيقية للمقابل المستلم فعلا أي من خلال استخدام تاريخ التسوية، أو من خلال المبلغ الذي سيتم استلامه مستقبلا و يحدد عند تاريخ إبرام العقد بانتهاج تاريخ المعاملة أو التعاقد (تاريخ الإلتزام) و لكن تجدر الإشارة أن معظم الشركات الجزائرية تستخدم محاسبة تاريخ التسوية في معاملاتها .

فحسب المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 و في المادة 6 فإن المحاسبة تتم على أساس محاسبة التسوية أي عند حدوث المعاملة أو الحدث .

تتمثل المداخيل الناجمة عن استخدام أطراف أخرى لأصول الكيان فيما يلي:

- ✓ الفوائد المحصلة من استعمال الأصل المعني.
- ✓ الإيجارات و الأتاوى المكتسبة حسب العقد المبرم.
- ✓ حقوق المساهمين من الحصص المقررة.

3-1-3 الإعتراف بالمصاريف و الأعباء المحتملة:

عندما يتم التأكد من احتمال حدوث عبء أو خسارة معينة يتم تكوين إحتياطات، و في حالة زوال الأسباب أو الأحداث الناجمة عن تكوين هذا الاحتمال يتم تحويل الاحتياطات إلى حساب النتائج.

و يتم ربط الأعباء و الإيرادات بالسنة المالية التي يتم إقفالها، في حالة حصول الحدث الذي يتم افتراضه مستقبلا بين تاريخ افتراض الحدث و تاريخ إعداد حسابات هذه السنة المالية.

يتم الاعتراف بأي عبء في حسابات النتائج عندما تتوقف المنافع الإقتصادية المستقبلية لهذه النفقة أو نظرا لعدم إمكانية إدراج هذه المنافع كأصول بالميزانية .

3-2قياس و تقييم الأصول و الإلتزامات:

بعد تطرقنا للقواعد التي توجه الإعتراف و القياس بشكل عام في المحور الثاني لدراستنا سنقوم بدراسة كل نوع من أنوع الأصول و الخصوم على حدى وكيف تعرض لها النظام المحاسبي المالي من خلال قواعده و أحكامه الخاصة.

3-2-1القياس المبدئي للأصل:

يرتبط القياس المبدئي بكيفية قياس الأصول عند الاعتراف الأولي لها ضمن حسابات المؤسسة، و يتم قياس الأصل عند الاعتراف المبدئي له بتكلفة الشراء و التي تتضمن تكاليف الاقتناء و وضع الأصل محل الخدمة و الرسوم و الأعباء المباشرة الأخرى عدا المصاريف العامة الإدارية و المصاريف التي تأتي بعد الانطلاق في النشاط ،أما فيما يخص الأصول المنتجة من قبل الشركة فتقيم بتكلفة الإنتاج و هي تتضمن تكلفة العتاد و اليد العاملة و أعباء الإنتاج الأخرى.

و يتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة و المتعلقة بكل من الأصول العينية أو المعنوية كعبء يدرج في السنة المالية المعنية إذا كان يسمح من استرجاع نجاعة الأصل، أما إذا كان هذا العبء يسمح من الرفع في القيمة المحاسبية للأصل أي يساهم في الرفع من النجاعة الأصلية للأصل، فيتم الاعتراف بهذا العبء في قيمة الأصل المعني أي يضاف هذا العبء للأصل المعني . و هذا مثل قيام المنشأة بتعديل وحدة الإنتاج مما يطيل من مدة الانتفاع بها أو يزيد من قدرتها الإنتاجية.

3-2-2التوقف عن الاعتراف بالأصل:

يتم التوقف عن الاعتراف بالأصل بالميزانية عند نقله من الشركة أو عند التوقف عن استخدامه، و عند توقف المنافع الاقتصادية المستقبلية من استخدام الأصل أو خروجه.

يتم الاعتراف بالأرباح و الخسائر الناجمة عن التوقف عن الاعتراف بالأصل العيني أو المعنوي بخروجه أو وضعه خارج الخدمة من خلال قياس الفرق بين المداخيل الصافية المقدرة و بين القيمة المحاسبية الصافية المتبقية للأصل و يسجل الفرق في المداخيل أو الخسائر في حسابات النتائج(قائمة الدخل).

3-2-3القياس اللاحق التثبيتات (معالجة أخرى مرخص بها):

حسب ما تطرقنا له ضمن المحور الثاني ، يتم القياس اللاحق للتثبيتات العينية من خلال التكلفة منقوصا منها إجمالي إهتلاكات و خسائر القيمة، إلا أن هناك معالجة أخرى مرخص بها حيث يمكن للمؤسسة أن تقوم بالقياس اللاحق على أساس المبلغ المعاد تقييمه أي بالقيمة الحقيقية عند تاريخ إعادة التقييم، مع طرح إجمالي الإهتلاكات و خسائر القيمة و لكن يشترط أن تتم عملية إعادة تقييم هذه التثبيتات على أساس منتظم حتى لا يكون هناك اختلاف كبير بين القيمة المحاسبية و القيمة الحقيقية عند إعادة التقييم، فالقيمة الحقيقية للأراضي و المباني مثلا تحدد من خلال السوق و استنادا لتقديرات مختصين و مؤهلين في ذلك، و القيمة الحقيقية لمنشآت الإنتاج كذلك و عند غياب مؤشرات واضحة لتحديد هذه القيمة فيتم احتسابها من خلال طريقة التكلفة المطفأة ،و عند إعادة التقييم يتم إعادة احتساب المبالغ القابلة للإهتلاك على أساس المبلغ المعاد تقييمه.

3-2-4الاعتراف الأولي للأصول المالية:

يتم الاعتراف الأولي للأصول المالية بتكلفتها و هي عبارة عن القيمة الحقيقية بما فيها مصاريف الوساطة و الرسوم غير القابلة للاسترجاع و مصاريف البنك دون احتساب الحصص و الفوائد المتوقع تحصيلها و غير المستلمة.

3-2-5القياس اللاحق للأصول المالية:

- **بالنسبة للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:**

***المشاركات في الفروع و المؤسسات المشتركة:**

تسجل المشاركات في الفروع و المؤسسات المشتركة التي يتم حيازتها لغرض الاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق، في الحسابات الدائنة المرتبطة بها بالتكلفة المطفأة على أن تخضع في نهاية كل سنة مالية لإختبار التناقص في القيمة لإثبات أي خسارة محتملة، و تمثل التكلفة المطفأة المبلغ المقوم للأصل أو الخصم المالي عند الاعتراف الأولي له منقوصا منه تسديدات الديون و مضافا أو منقوصا منه الإهتلاك المتجمع و الذي يمثل الفرق بين المبلغ الأصلي و المبلغ عند تاريخ الاستحقاق و منقوصا منه كل خسارة في القيمة أو عدم قابلية للتحصيل.

***التوظيفات المالية التي تمت حيازتها حتى تاريخ الاستحقاق و القروض و الحسابات الدائنة:**

تقاس التوظيفات المالية التي تمت حيازتها حتى تاريخ الاستحقاق و كذلك القروض و الحسابات الدائنة التي لم تتم حيازتها لأغراض المتاجرة بالتكلفة المطفأة و هي كذلك تخضع عند نهاية كل سنة مالية لاختبار تناقص القيمة (القياس بالتكلفة المطفأة).

- **بالنسبة للأصول و الخصوم المالية المتاحة للبيع:**

بالنسبة للمساهمات و الحسابات الدائنة التي تمت حيازتها لغرض التنازل عنها و كذا السندات المثبتة لنشاطات المحفظة و التي تصنف كأدوات مالية متاحة للبيع فيتم تقييمها بعد الاعتراف الأولي بقيمتها الحقيقية و هي:

- ✓ بالنسبة للسندات المسعرة فتقاس بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية.
- ✓ بالنسبة للسندات غير المسعرة فتقاس بقيمتها التفاوضية المحتملة و تحدد من خلال نماذج تقييم و قياس مقبولة عموما.

يتم الاعتراف بفوارق التقييم أو القياس اللاحق من خلال القيمة الحقيقية (القيمة العادلة)، كانخفاض أو إرتفاع مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة، و هذه المبالغ المدرجة في حسابات رؤوس الأموال الخاصة يعترف بها كنتيجة صافية للسنة المالية ضمن جدول حسابات النتائج أو قائمة الدخل و ذلك في الحالات التالية:

- ✓ عندما يكون الأصل المالي مباعا، أو محصلا، أو محولا.
- ✓ أو إذا كانت هناك مؤشرات موضوعية و قوية تدل على وجود تناقص في قيمة الأصل المالي.

هنا لابد من التوقف عن الاعتراف بالخسارة الصافية المتجمعة و المدرجة في حسابات رؤوس الأموال و تسجيلها في النتيجة الصافية للسنة المالية كخسارة في القيمة.

عند خروج الأداة المالية المتاحة للبيع يتم الاعتراف بالفوارق الناجمة عن القياس مقارنة مع الإعتراف الأولي للأداة المالية كنتيجة في قائمة الدخل دون المقاصة بين الأرباح و الخسائر إلا في حالة الأدوات المالية التي تستخدم في تغطية المخاطر.

مما سبق يتضح لنا أن القياس المبدئي للأدوات المالية يكون بالتكلفة و هي القيمة الحقيقية للأداة عند الاعتراف الأولي لها و هذا ينطبق مع ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية أما القياس اللاحق فيكون حسب نوعية الأصل بالقيمة العادلة أو بالتكلفة و هذا كذلك مستنبط و يتماشى مع المعايير، حيث تقاس الأصول

المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المطفأة و الأصول المتاحة للبيع بالقيمة الحقيقية (العادلة)، كما أن التغيرات الحاصلة في قيمة الأصول عند إعادة التقييم يتم الاعتراف بها مباشرة في رؤوس الأموال أي ضمن أدوات حقوق الملكية.

3-2-6الإعتراف المبدئي للإلتزامات:

يتم قياس و تقييم القروض و الالتزامات المالية الأخرى من خلال تكلفتها و هي تمثل القيمة الحقيقية للمقابل المستلم بعد طرح التكاليف المستحقة.

3-2-7القياس اللاحق للإلتزامات المالية:

بعد الإقتناء يتم تقييم الإلتزامات المالية حتى تاريخ الإستحقاق بالتكلفة المطفأة، أما الإلتزامات المالية التي تمت حيازتها لغرض المتاجرة فبالقيمة الحقيقية.

تمثل التكلفة المطفأة أو المهتلكة لأي إلتزام مالي المبلغ الذي قيم به الإلتزام المالي عند الإعتراف الأولي له في الحسابات منقوصا منه التسديدات و مضافا له أو منقوصا منه الإهتلاك المتجمع (الفارق بين المبلغ الأصلي و المبلغ عند الإستحقاق).

3-2-8إستهلاك القروض:

يتم الإفصاح عن التكاليف المرتبطة بالقروض و العلاوات على مدة القرض و تتضمن تكاليف القروض ما يلي:

- الفوائد المترتبة عن القروض.
- علاوات الإصدار و التسيير لهذه القروض و التكاليف الملحقة.
- أعباء مالية عن الإيجار و التمويل.
- فوارق الصرف للقروض بالعملة الأجنبية.

و يتم الإفصاح عن تكاليف القروض ضمن الأعباء المالية إلا إذا تم إدراجها في تكلفة الأصل عند تكاليف القروض المتعلقة بإقتناء أو بناء أصل لأكثر من 12 شهر، وذلك قبل أن يتم إستعماله أو بيعه كالإستثمار العقاري و تتوقف عملية إدماج تكاليف الإقتراض عند توقف نشاط الإنتاج أو عند الإنتهاء من تحضير الأصل المعني أو القيام ببيعه أو إستخدامه.

3- 3 قياس الأعباء و الإيرادات المالية:

يتم احتساب الأعباء و الإيرادات عند انتهاء المدة الزمنية و في حالات تأجيل الدفع يتم الاعتراف بها ضمن الحسابات بالقيمة الحقيقية مع طرح أي ناتج أو تكلفة مالية مرتبطة بالتأجيل، و يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الاسمية و القيمة الحقيقية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح ضمن حسابات الأعباء المالية أو الإيرادات المالية.(9)

مما سبق نلاحظ أن قواعد الاعتراف و القياس عن الأدوات المالية في الجزائر أعطت أهمية أكبر للأصول المالية و تطرقت للالتزامات المالية كذلك،كما أن قواعد النظام المحاسبي المالي تطرقت لبعض العناصر و التي جاءت بمعايير المحاسبة الدولية بشكل عام و هذا ينطبق بالضرورة على التخصيص أي أن قواعد القياس و الإفصاح العامة تنطبق على كل أنواع الأصول و الخصوم بما فيها الأصول و الإلتزامات المالية.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لأساليب القياس و الاعتراف بالنظام المحاسبي المالي توصلنا للنتائج الأساسية التالية:

- توجه النظام المحاسبي لتبني نفس أساليب الاعتراف و القياس الموجودة و المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية.
- الاعتماد على مفهوم القيمة العادلة (القيمة الحقيقية) في عملية التقييم و إعادة التقييم لبعض الأصول و الالتزامات، و ارتباط القياس اللاحق بنوع التصنيف أو الاعتراف المبدئي.
- منح النظام المحاسبي المالي بديلا للقياس و التقييم بالقيمة العادلة في حالة عدم توفر معلومات أو انعدامها في ظل عدم وجود سوق نشط كما هو الحال في الجزائر ؛ و ذلك من خلال الاعتماد على القيمة النفعية.
- وضع النظام المحاسبي المالي قواعد للقياس و الاعتراف المبدئي ما ساهم في تسهيل المعالجة المحاسبية من جهة و توجيه أساليب القياس اللاحق عند القيام بعملية التقييم و إعادة التقييم من جهة أخرى.

و عموما ساهم النظام المحاسبي المالي منذ نشأته في توجيه و تسهيل أساليب القياس و الاعتراف ضمن القوائم المالية للمؤسسات بما يتماشى و التطورات الحاصلة على المستوى الدولي و طبيعة بيئة الأعمال بالجزائر ، و حتى يبقى النظام المحاسبي المالي فعالا لابد أن يتم إصدار تعديلات بخصوص القياس و الاعتراف و المعالجة المحاسبية بشكل مستمر حتى يتماشى مع التطورات و التغيرات المتسارعة و يساهم في معالجة المشاكل التي قد تحدث أثناء الممارسة العملية لهذه القواعد و السياسات المحاسبية.

المراجع و الإحالات:

[1] Ministère des finances, Direction générale de la comptabilité, Conseil national de la comptabilité: instruction n°=02 du 29 Octobre 2009 portant première application du système comptable financier 2010, novembre 2009, p2.

[2] هوام جمعة: المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS 2009–2010، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص31.

[3] سعد بوراوي: الأسس و المبادئ المحاسبة في النظام المحاسبي و المالي الجزائري مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري لـ IAS/IFRS، ، مداخلة في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، يومي 17–18 جانفي 2010 القطب الجامعي الجديد–الوادي، ص 11.

[4] ibid، ص11.

[5] Ibid، ص 12–13.

[6] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19 ،25 مارس 2009، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008ص–ص: 6–8.

[7] Ibid، ص:6.

[8] Ibid، ص:6.

[9] Ibid، ص:12،11،6.

المقاربة الحديثة للتقييم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ودورها في تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

The modern approach of accounting evaluation according to the financial accounting system and its role in improving the information content of the financial statements

نجود تريش–أستاذ محاضر أ
جامعة فرحات عباس سطيف 1
abdounoudjoud@yahoo.fr

نوال سايح – أستاذ مساعد ب
جامعة فرحات عباس سطيف 1
sayehnawel@hotmail.fr

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على طرق التقييم الأولية واللاحقة لعناصر الأصول والخصوم وكذا الأعباء والنواتج حسب النظام المحاسبي المالي، ودورها في تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: أن النظام المحاسبي المالي جاء من أجل معالجة مشكلة التقييم في المؤسسة مستندا على التكلفة التاريخية إضافة الى منهج القيمة الحقيقية حسب الخيارات المحاسبية الملائمة، كما أن المقاربات الحديثة في التقييم وفق هذا النظام تُضفي على المعلومة المالية خصائص نوعية تساعد على اعداد قوائم مالية ذات مصداقية، وإعطاء معلومات تتناسب مع الأحداث الاقتصادية الحالية.

الكلمات المفتاحية: نظام المحاسبي المالي، قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، تكلفة التاريخية، قيمة الحقيقية.

Abstract

The main purpose of this study is to identify the primary and subsequent assessment methods of assets and liabilities, incomes and expenses according to the financial accounting system (**scf**), And its role to improving the information content of financial statements.

The study reached a number of results, the most important of which is the financial accounting system provides quite a methods to measure and to submit the financial statements based on historical cost and real value within the context of the elaboration of their accounting policies, and modern methods of accounting evaluation that cover the financial reporting with certain qualitative characteristics that helps in the elaboration of the trustworthy financial statements, and giving information commensurate with the current economic events

Key words: financial accounting system , methods to measure and to submit the financial statements, historical cost , real cost.

مقدمة:

على غرار باقي دول العالم، تبنت الجزائر بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي SCF المستلهم من معايير المحاسبة الدولي IAS/IFRS وعلى عكس المخطط الوطني للمحاسبة الذي كان يهتم بالجانب التقني للمحاسبة، فإن النظام المحاسبي المالي يرتكز أساسا على قواعد ومبادئ مجسدة في إطار تصوري يعتمد على فرضيات أساسية واتفاقيات ومبادئ محاسبية، تُضفي على المعلومة المالية خصائص نوعية، تساعد على إعداد قوائم مالية ذات مصداقية، وتوفر معلومة مالية موثوقة، تُمكن المستخدمين من المقارنة بين مختلف المؤسسات.

ولما كان الهدف الأسمى للمعايير المحاسبية الدولية تقديم القوائم المالية للمتعاملين بعد الافصاح عنها بالشكل المناسب، فان النظام المحاسبي المالي لم ينحرف عن هذا المسار، حيث يتضمن معايير محاسبية تحدد طرق التقييم الأولية واللاحقة لعناصر الأصول والخصوم، وكذا عناصر الأعباء والنواتج، وكيفيات عرضها وشروط قيدها في القوائم المالية، بهدف اعطاء العناصر المدرجة في الحسابات والتي تشمل عليها هذه القوائم مصداقية وشفافية أكبر، لتعبر عن الواقع الاقتصادي لأنشطة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وعليه جاءت هذه الدراسة بغرض الاجابة على التساؤل التالي:

هل تساهم قواعد التقييم من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية؟

للاجابة على السؤال سنحاول اختبار صحة الفرضيات الثلاث التالية:

- ✓ **الفرضية الاولى**: اتباع طريقة التكلفة التاريخية في التقييم المحاسبي ينتج عنه قوائم مالية غير صادقة في ظل ظاهرة التضخم؛
- ✓ **الفرضية الثانية**: ساهم النظام المحاسبي المالي في تجاوز عيوب التكلفة التاريخية باعتماد مقاربات حديثة في التقييم المحاسبي؛
- ✓ **الفرضية الثالثة**: كفاءة تطبيق قواعد التقييم حسب النظام المحاسبي المالي تساهم في تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة الى التعرف على مضمون النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق ببدائل التقييم المحاسبي، التعرف على مشاكل التقييم المحاسبي بالتكلفة التاريخية، والوقوف على إيجابيات التقييم بالقيمة الحقيقية.

الدراسات السابقة: تعددت الدراسات المرتبطة بمتغيرات الدراسة كل حسب الزاوية التي ينظر منها، وفي حدود الاطلاع تمثلت في:

- دراسة سي محمد لخضر بعنوان (**أسس وقواعد التقييم المحاسبي –دراسة تحليلية ونقدية–**) هدفت الى تحديد أسباب الاستمرار في تطبيق طريقة التكلفة التاريخية كطريقة مرجعية في التقييم، ومناقشة دور طرق القياس المعدلة للتكلفة التاريخية، وطريقة القيمة العادلة، وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها : أن وظيفة القياس المحاسبي عرفت تطورا حيث لم يعد يكفي استعمال طريقة التكلفة التاريخية فقط بل امتد الى استعمال نماذج أخرى وذلك انسجاما مع تغير القوة الشرائية؛
- دراسة عوادي مصطفى بعنوان (**قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم في النظام المحاسبي المالي الجزائري–دراسة قانونية وتحليلية–**) هدفت الى تسليط الضوء على قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي في ضوء ما جاء به النظام المحاسبي المالي، وخلصت الدراسة الى أن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي فرض على المؤسسة التكيف مع هذا الاجراء والاطلاع على القواعد العامة والخاصة للتسجيل المحاسبي والتقييم؛
- دراسة عبد الكلريم شناي، الأخضر لقيطي، محمد علاء الدين جلاي بعنوان (**أهمية تطبيق طرق تقييم التثبيتات حسب معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**) هدفت الى تبيان أهمية اعتماد المعايير الدولية في تمكين المؤسسة من تقديم قوائم مالية ذات نوعية مفهومة، موثوق فيها وذات مصداقية، وخلصت الدراسة الى نتائج أهمها أن النظام المحاسبي المالي أخذ بعين الاعتبار ما جاءت به المعايير الدولية، التي جاءت بجديد فيما يخص تحسين المعلومة المحاسبية.

واجمالا تمحورت الدراسات السابقة حول التكلفة التاريخية، أو التكلفة العادلة كأساس للتقييم، وما هو تأثير ذلك على اعداد القوائم المالية، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وحتى تتحقق الأهداف المرجوة من النظام المحاسبي المالي لابد من التطبيق السليم لقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي والتي تتوافق مع ما نصت عليه المعايير الدولية.

1- القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي:

أصبح من الضروري اعداد القوائم المالية وفق متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث مؤخرا بدأت بلدان عديدة منها الجزائر بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية، في محاولة للتوافق مع هذه المعايير، حيث جاء القانون 07-11 المؤرخ في 15 ذو القعدة 1428 الموافق لـ25 نوفمبر 2007 متضمنا النظام المحاسبي المالي ، وتقرر تطبيقه على المؤسسات الجزائرية ابتداءا من مطلع سنة 2010، و تم استخدام مصطلح المحاسبة المالية، وعرف حسب نفس القانون أن:" **المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن**

الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية" [1]. حيث أصبح يرتكز على الجانب المالي لمؤسسة، اكثر من الجانب المحاسبي.

1.1- **تعريف القوائم المالية** :

تعرف بأنها: " **الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية، وتنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة**"[2].

2.1- **أهداف القوائم المالية** يهدف إعداد وعرض القوائم المالية من طرف إدارة المؤسسة إلى توفير معلومات عامة عن الوضعية المالية والأداء المالي وكذا التغيرات في الوضعية المالية للمؤسسة، وتستخدم هذه المعلومات لترشيد اتخاذ القرارات وهذا ما سيتم توضيحه في الشكل التالي:

الشكل(01): أهداف القوائم المالية

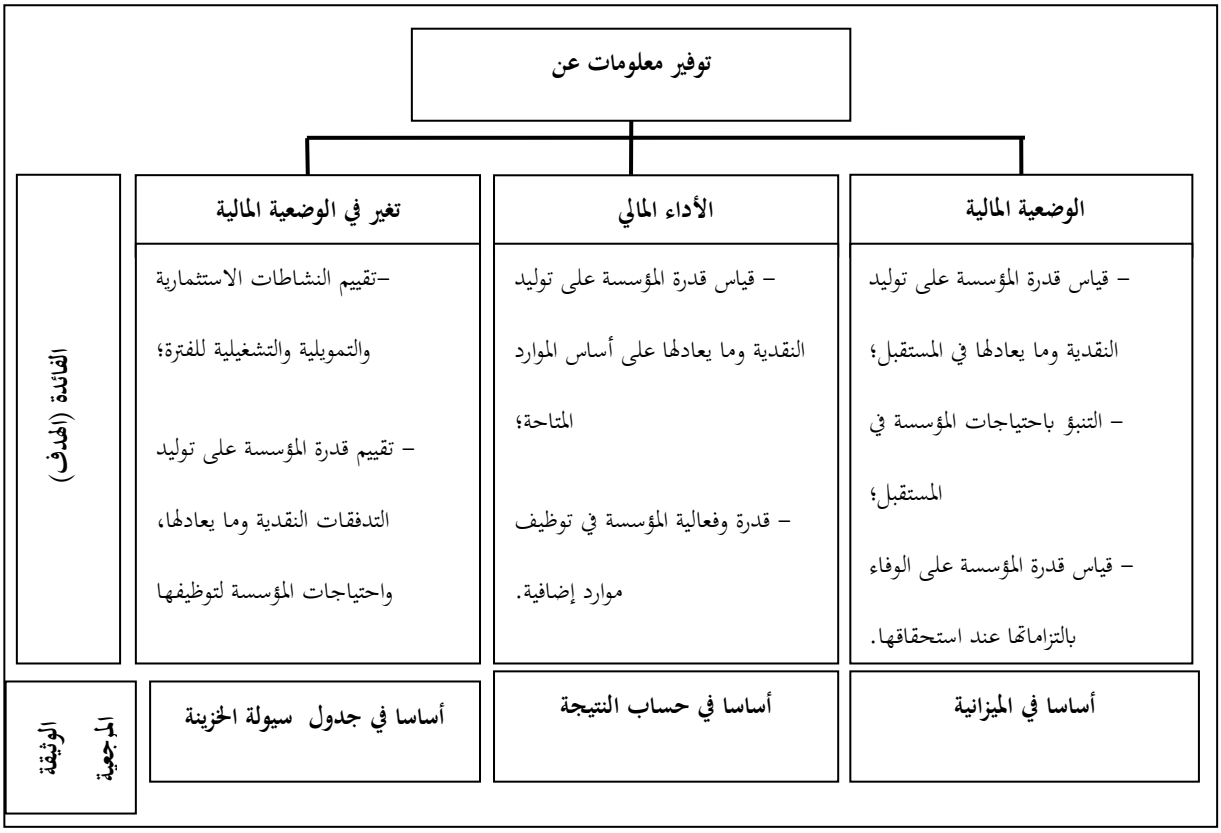

Source[3]: Odile Barbe-Danbe, Laurent Didelot, **Maîtriser Les IFRS**, 3éme Édition, Groupe Revue Fiduciaire, Paris, 2007, P 25.

حسب الشكل أعلاه تتداخل المكونات المختلفة للقوائم المالية لأنها تعكس جوانب مختلفة لنفس العمليات

أو الأحداث، وبالرغم من اختلاف المعلومات التي تقدمها كل قائمة عن البيانات الأخرى إلا أن كل قائمة بذاتها لا تخدم أحد، ولا تقدم كافة المعلومات الضرورية للوفاء باحتياجات محددة لمستخدمي البيانات المالية، فمثلا لا تقدم قائمة حساب النتيجة صورة كاملة عن أداء المؤسسة إلا إذا تم استخدامها جنبا إلى جنب مع كل من الميزانية وجدول التدفقات النقدية.

2- المقاربة المحاسبية الحديثة في التقييم المحاسبي في ضوء النظام المحاسبي المالي

هناك الكثير من التحديات الكبيرة التي تواجه وظيفة المحاسبة عند القياس المحاسبي اذ تواجه الصعوبة في اختيارها للقياس الملائم الذي يضفي صفة المصداقية والموضوعية على المعلومات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الملائمة.

1.2- القواعد العامة للتقييم

ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي على التكلفة التاريخية، الا ان هناك حالات استثنائية تلتزم التقييم استنادا الى القيمة الحقيقية، او قيمة الإنجاز، او القيمة المحينة[4].وفيما يلي شرح مختصر للطرق التقييم الأربعة:

1.1.2- **التقييم بالتكلفة التاريخية**: تتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة في أصول الميزانية عند ادراجها في الحسابات بعد خصم الرسوم القابلة للاسترجاع، والتخفيضات التجارية حسب ما يلي:

- السلع المكتسبة بمقابل، تحتسب من تكلفة الشراء؛
- السلع المستلمة كمساهمة عينية، تحتسب بقيمة الاسهام؛
- السلع المكتسبة مجانا، تحتسب بالقيمة الحقيقية في تاريخ دخولها؛
- السلع المكتسبة عن طريق التبادل اما بالاصول غير المماثلة بالقيمة الحقيقية للأصول المستلمة، أو الأصول المماثلة تسجل بالقيمة المحاسبية للأصول المقدمة للمبادلة؛
- السلع التي تنتجها المؤسسة بتكلفة الإنتاج.

2.1.2- **التقييم بالقيمة الحقيقية(القيمة العادلة)**:تعرف بأنها المبلغ الذي يتم من أجله تبادل الأصول أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط منافسة اعتيادية؛

3.1.2- **التقييم بقيمة الإنجاز**: تتمثل في المبالغ الممكن الحصول عليها حاليا من خلال بيع أصل اثناء خروج ارادي؛

4.1.2- **التقييم بالقيمة المحينة(قيمة المنفعة)**[5]:القيمة النفعية لأصل ما هي القيمة المحينة لتقدير سيولة الأموال المستقبلية المنتظرة من استعمال الأصل بشكل متواصل والتنازل عنه في مدة الانتفاع به.

2.2- طرق التقييم والتسجيل المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي:

تطرق القانون 07-11 في المرسوم التنفيذي الى قواعد التقييم والتي نلخصها في النقاط التالية:

1.2.2- تقييم عناصر الاصول

أ- الأصول الثابتة المادية والمعنوية:

- **في حالة الشراء**: تدرج التثبتات بتكلفة الاقتناء مضافا اليها التكاليف المرتبطة بها مباشرة، وتندرج فيها مجموع تكاليف الاقتناء، والرسوم المدفوعة، والاعباء المباشرة الأخرى، ويستثنى منها المصاريف العامة والمصاريف الإدارية، إضافة الى مصاريف الانطلاق في الإنجاز ؛
- **في حالة الإنجاز**: ان تكلفة أي تثبيت تم إنجازه داخليا تضم تكلفة العتاد، إضافة الى اليد العاملة و مجموع أعباء الإنتاج الأخرى؛
- **تكلفة التفكيك**: تضاف تكلفة تفكيك تثبيتات معينة عند انقضاء مدة الانتفاع بها أو تكلفة تجديد موقع إلى تكلفة إنتاج التثبيت المعني أو اقتنائه إذا كان هذا التفكيك أو التجديد يشكل إلزاما للمؤسسة؛
- **النفقات اللاحقة**: تدرج النفقات اللاحقة المتعلقة بتثبيت عيني أو معنوي كعبء من أعباء السنة المالية اذا تمكن من استرجاع مستوى نجاعة الأصل وتسجل كتكاليف، أما اذا كانت ترفع من القيمة المحاسبية للتثبيت فانها تدرج في الحسابات في شكل تثبيتات وتضاف الى قيمة الأصل؛
- **الاهتلاك**: هناك عدة عناصر لابد من توفرها لحساب الاهتلاك وهي المبلغ القابل للاهتلاك، القيمة المتبقية، فترة النفعية، طريقة الاهتلاك، حيث يوزع المبلغ القابل للاهتلاك بصورة مطردة على مدة دوام نفعية الأصل مع مراعاة القيمة المتبقية المحتملة، في ظل فترة النفعية للاصل، هذا في حال إمكانية تحديد القيمة المتبقية بصورة صادقة.

✓ **القيمة المتبقية**: هي المبلغ الصافي الذي يرتقب الحصول عليه للاصل عند انقضاء مدته النفعية بعد طرح تكاليف الخروج المنتظرة.

✓ **طريقة الاهتلاك**:حيث يتم الاهتلاك استناد الى احد الطرق الاربعة للاهتلاك:

- خطي: يؤدي الى عبء ثابت على مدار المدة النفعية للاصل؛
- متناقص: يؤدي الى عبء متناقص على مدار المدة النفعية للاصل؛
- وحدات الإنتاج: يؤدي الى عبء يقوم على الاستعمال او الإنتاج المنتظر من الأصل؛

- متزايد: يؤدي الى عبء يتنامى ويتزايد على مدار المدة النفعية للاصل.

✓ **إعادة النظر في طريقة الاهتلاك:** لابد ان يعاد النظر في طريقة الاهتلاك بشكل دوري، وكذلك المدة النفعية، وكذا القيمة المتبقية، وفي حالة تغير احد العناصر لابد من تعديل التغييرات والتوقعات، واذا تبين ان هذا التغير ضروري فانه يدرج في الحسابات كتغير تقدير محاسبي، ويضبط المبلغ المخصص للاهتلاك للسنة الحالية والمستقبلية.

- **الأراضي والمباني:** تمثل اصولا متمايزة وتعالج كلا على حدة حتى ولو تم اقتناؤها معا؛
- **الخسارة في قيمة التثبيت:** اذا صارت القيمة القابلة للتحصيل اقل من القيمة الصافية بعد الاهتلاك، فان هذا يمثل خسارة في القيمة؛
- **خروج الأصل:** يحذف أي تثبيت مادي أو معنوي من الميزانية عند خروجه من المؤسسة، ويكون خارج الاستعمال بصورة دائمة ولا ينتظر منه أي منافع اقتصادية؛
- **الارباح والخسائر من خروج اصل:** تحدد عن طريق الفرق بين منتوجات الخروج الصافية المقدرة و القيمة المحاسبية للأصل، وتدرج كنواتج أو أعباء في حساب النتائج.
- **التقييم اللاحق للتثبيتات** : يتم ادراج التثبيتات في الأول بتكلفة منقوص منه مجموع الاهتلاكات وكذلك خسائر القيمة لكن يسمح بإعادة تقييم التثبيتات بطريقة القيمة الحقيقة في تاريخ إعادة التقييم منقوص منها مجموع الاهتلاكات وكذلك مجموع خسائر القيمة، على ان يكون إعادة التقييم بانتظامية، وبعد إعادة التقييم، تحدد المبالغ القابلة للاهتلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها.

ب-الأصول المالية(التثبيتات المالية):

حيث تقسم الى أربع فئات(سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة، السندات المثبتة لنشاط المحفظة، السندات المثبتة الأخرى، القروض والحسابات الدائنة).

حيث تدرج ضمن الأصول بتكلفتها الحقيقية، بما يتضمن مصاريف الوساطة والرسوم غير المستردة، ومصاريف البنك، ويستثنى منها الفوائد المتوقع استلامها وغير مدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب.

أما **القياس اللاحق للأصول المالية** يكون كالتالي:

- الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة: تقيم بالقيمة العادلة والفرق يحمل لنتيجة الدورة؛
- الأصول المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق: التكلفة المهتلكة مطروحا منها التناقص في القيمة قصد اثبات أي خسارة محتملة في القيمة؛

– الأصول المالية المتاحة للبيع: تقيم بالقيمة العادلة مطروح منها أي تناقص في القيمة كما يسجل الفرق الناتج عن إعادة التقييم في شكل انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة.

جـ –المخزونات

تشمل تكلفة المخزونات جميع التكاليف الضرورية لإيصال المخزون الى المكان وتشمل تكاليف الشراء وتكاليف التحويل والمضاريف العامة.

تحسب هذه التكاليف إما على أساس التكلفة الحقيقية، أو على أساس تكاليف محددة سابقا والتي يتم مراجعتها بانتظام تبعا للتكلفة الحقيقية، وفي حال عدم القدرة على تحديد تكلفة الشراء أو الإنتاج بالقواعد العامة للتقييم فان المخزونات تقيم بتكلفة الشراء أو انتاج أصول مساوية لها.

أما التقييم فان المخزونات تقيم بأقل قيمة بين تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية، حيث ان قيمة الإنجاز الصافية = سعر البيع المقدر –تكلفة الاتمام والتسويق.

يتم تكوين خسارة في قيمة المخزونات كعبء في حساب النتائج، عندما تكون تكلفة المخزونات اكبر من القيمة الصافية .

د– **سندات التوظيف:**

تقيم بالقيمة الحقيقة، فاذا كانت مسجلة في البورصة فان القيمة العادلة تساوي القيمة السوقية، وفي حالة العكس فان القيمة العادلة هي القيمة المحينة للتدفقات المستقبلية.

2.2.2– تقييم عناصر الخصوم

أ– مؤونة الأعباء والخسائر:

هي خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد، وتدرج في الحسابات عندما يكون لكيان التزام راهن ناتج عن حدث مضى، أو عندما يكون من المحتمل خروج موارد لاطفاء هذا الالتزام، مع إمكانية تقدير هذا الالتزام تقديرا موضوعيا.

حيث يكون المبلغ المدرج في الحسابات في نهاية السنة هو أفضل تقدير للنفقات الواجب تحملها حتى تلاشي الالتزام المعني.

ب–القروض والديون المالية الأخرى:

تقيم حسب تكلفتها التي هي قيمتها الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها.

وبعد الاقتناء يتم تقييمها حسب التكلفة المستهلكة باستثناء الخصوم التي تم حيازتها لأغراض التعامل التجاري والتي تقيم بقيمتها الحقيقية. حيث أن التكلفة المهتلكة هي المبلغ الذي تم به تقييم الخصم مخفضا منه التسديدات الرئيسة مضافا اليه(او منقوصا منه) الاهتلاك المجمع لكل الفارق بين المبلغ الأصلي والمبلغ عند استحقاقه.

3.2.2- - عناصر أخرى:

- **العقود الايجارية:** حسب ما هو معمول به في النظام المحاسبي المالي يتم ادراج الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية بالقيمة الحقيقية أو القيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الايجار اذا كانت هذه الأخيرة أقل ثمنا، ويدرج الزام دفع الإيجارات المستقبلية في الحسابات بنفس مبلغ الخصوم للميزانية
- **العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية:** تحول الأصول المكتسبة بالعملات الأجنبية الى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف المعمول به يوم إتمام المعاملة، ويحتفظ بهذه القيمة الى غاية تاريخ استهلاك التنازل أو زوال الأصل، وعند تسوية الحسابات دائنة أو ديون للسنة المالية نفسها، فان الفوارق بسبب تقلبات أسعار الصرف تسجل كأرباح أو خسائر الصرف في الأعباء او النواتج المالية.

3- أثر قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي على عرض القوائم المالية

تضمن **القانون 07-11** كيفية قياس وتقييم عناصر القوائم المالية سواء عند الحيازة لأول مرة أو التقييم في نهاية الفترة، حيث تبنى النظام المحاسبي المالي الرؤية الاقتصادية بدلا من الرؤية القانونية، حيث أن أساس التسجيل عند الاقتناء هو التكلفة التاريخية، الا أنه رخص لبعض المؤسسات بعض المعالجات وإعادة التقييم وفق القيمة الحقيقة (العادلة)، فهو بذلك تبنى كلا المنهجين، وهذا حسب الحاجة للمنهج، وحسب بعض الشروط الواردة في القانون.

سنحاول في هذا العنصر التعرف على إيجابيات هذه المقاربة الحديثة وكذا واقع تطبيق منهج القيمة الحقيقية في البيئة الجزائرية

1.3- التكلفة التاريخية :

ان حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وانما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، اذ تصبح القيمة المسجلة من الماضي، والذي يتغير عن القيمة الحالية الفعلية، من هنا بدأت الانتقادات

لمبدأ التكلفة التاريخية، ذلك أن الظروف الاقتصادية تتسم بالديناميكية ومتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية للنقد بتغير هذه الظروف في الحالات المختلفة.

حيث جاء النظام المحاسبي المالي ليعالج النقص الذي واجه المخطط المحاسبي الوطني باعتماد التقييم على أساس التكلفة التاريخية، والتي تنعكس في مشكلة التضخم وما ينتج عنها كما يلي:[6]

1.1.3- **أثر التضخم على عناصر القوائم المالية:** اذا كان التسجيل استنادا الى القيمة التاريخية فهذا سيؤدي الى تجاهل القوة الشرائية والتي تنعكس على عناصر القوائم المالية كالتالي:

أ- **الأصول الثابتة:** تظهر الأصول الثابتة في قائمة الميزانية والمقتناة منذ فترة بالقيمة الدفترية، والتي تبتعد عن قيمتها الحقيقية، فينشأ فرق بين القيمة الدفترية للموجودات وقيمتها الحالية؛

ب-**الاهتلاك:** عدم كفاية أقساط الاهتلاك لاستبدال الأصول الثابتة القديمة بأصول جديدة لها نفس القوة الإنتاجية، لان أقساط الاهتلاك تحسب على التكلفة التاريخية؛

ت-**المخزون:** يمتاز المخزون بعدم بقائه داخل المؤسسة لفترة طويلة، ولكن في حال ارتفاع الأسعار بشكل سريع سيؤدي الى اتساع الفارق بين التكلفة التاريخية والتكلفة الحالية، وهو ما يؤدي الى انخفاض كميته المادية وبالتالي حدوث خسارة.

ث-**الحقوق:** يترتب على حيازة الأصول النقدية خلال فترة الارتفاع في المستوى العام للأسعار خسائر في القوة الشرائية.

ج- **سعر البيع في ظل التكلفة التاريخية:** استعامال التكلفة التاريخية غير المعدلة تتضمن إساءة في ملاءمة التكلفة المحسوبة على الإنتاج والتي تعكس مستويات أسعار ماضية بالايرادات التي تعكس مستويات أسعار جارية وبالتالي سعر البع لا يعكس القيمة الاقتصادية الحقيقة للمنتج

ح- **سداد الضرائب على الأرباح:** تظهر الإيرادات في القوائم الملاالية معبرا عنها بوحدة النقد الحالية، في الحين تقابلها بعض المصاريف كالاهتلاكات وتكلفة المبيعات معبرا عنها بوحدات نقدية غير مماثلة(خليط بين وحدات لفترات حالية وسابقة) ، وبالتالي لا يمكن قياس أرباح المشروع بشكل سليم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان اخضاع الأرباح المحققة وفقا لاساس التكلفة التاريخية للضرائب يعني جزئيا تحمل رأس المال هذه الضريبة، وتقتطع منه علاوة، وبالتالي سيؤثر على راس المال بالنقص.

2.1.3 – أثر التضخم على القوائم المالية:

ان عدم مراعاة التغير في القدرة الشرائية للوحدة النقدية يترتب عنه أخطاء في القياس المحاسبي ما يجعل المعلومة غير متجانسة فيما بينها وبالتالي عدم إمكانية المقارنة، وهو أمر في غاية الخطورة فيما يتعلق بدراسة سلوك الاتجاهات المختلفة في الزمن للقيم المحاسبية مستقبلا، حيث لا يمكن الاعتماد على البيانات التاريخية في اتخاذ قرارات مستقبلية، وكل هذا ينعكس على القوائم المالية التي تصبح غير قابلة للتفسير ولا تعبر عن الحقيقة وتفتقر الى القابلية للمقارنة والملاءمة، وبالتالي يؤثر على درجة موثوقية المعلومة، وثقة المستخدمين لها، لذلك وجب تعديل تلك البيانات بما يخدم اتخاذ القرار ويخدم عملية التنبؤ.

2.3- القيمة العادلة كبديل مقترح

من خلال ما تم عرضه سابقا من طرق التقييم المعتمدة في النظام المحاسبي المالي نلاحظ انه اعتمد على طرق تقييم تتماشى مع واقع المؤسسة من خلال القيمة الحقيقية وهذا من اجل تجاوز نقائص المخطط المحاسبي الوطني.

أ- إيجابيات التقييم بالقيمة العادلة:[7]

- اظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب الى الواقع بتاريخ اعداد الميزانية؛
- اذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فانها تعبر عن المركز الاقتصادي لانه أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار؛
- يتنق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال؛
- تساعد معلومة القيمة العادلة في اجراء المقارنات بين المؤسسات المتشابهة التي تستعمل القيمة العادلة؛
- لها قدرة تنبئية اكبر لانها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية؛
- إضفاء الشفافية على البيانات المالية الصادرة على المؤسسات؛
- التوجه الى علاج أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية؛

ب-واقع تطبيق القيمة العادلة في الجزائر:

تبنى النظام المحاسبي المالي نموذج القيمة العادلة والتي اصطلح على تسميتها بالقيمة الحقيقية، من خلال ما تم عرضه سالفا في قواعد تقييم الأصول والخصوم، حيث لم يبتعد في تعريفها على ما تطرقت اليه المعايير المحاسبية الدولية، الا أن تطبيق هذا المنهج في الجزائر يواجهه بعض العوائق نوردها فيما يلي:

- **صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية:** ذلك أن تحديدها يشترط منافسة عادية، وتوفر معلومات كافية للبائع والمشتري، وهو ما يتنافى مع واقع المنافسة في الجزائر؛

- **تعارض تطبيق القيمة العادلة مع القانون الجبائي:** لا يوجد نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، حيث هناك بعض التحفظ كونها تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير حسبهم؛
- غياب سوق مالي يتميز بالكفاءة ما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها غير ممكن في ظل غياب سوق نشطة تكاد تنعدم فيه التعاملات؛
- **غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني:** تطبيق التقييم وفق القيمة العادلة يستلزم توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، الا ان الواقع العملي في الجزائر يبين وجود تضارب في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد، وعدم تمتعها بالمصداقية والشفافية، ناهيك عن عدم توفرها أحيانا.

3.3- إيجابيات المقاربة الحديثة في التقييم في تحسين عرض القوائم المالية[8]:

جاء النظام المحاسبي المالي من اجل معالجة مشكلة التقييم في المؤسسة، ومن بين ايجابياته هو استبدال القيم التاريخية للمعلومة المالية بالقيم الفعلية، مع مراعات ظاهرة التضخم، من خلال مجموعة من بدائل التقييم المحاسبي، بهدف إعطاء تمثيل صادق لقيم مختلف الحسابات الواردة في القوائم، وإعطاء معلومات تتناسب مع الأحداث الاقتصادية الحالية، ومن إيجابيات بدائل التقييم التي جاء بها النظام المحاسبي المالي لتحسين محتوى القوائم المالية ما يلي:

- القيمة الحقيقية لكل عنصر من عناصر ميزانية المؤسسة؛
- الصورة الفعلية للمعلومات المحاسبية والمالية التي تحويها عن طرق تقديم معلومات شفافة وكاملة؛
- يمنح المسيرين الوسائل اللازمة لمقارنة مختلف النتائج بصفة دقيقة، وتحديد أهداف المؤسسة على أساس الأسعار الحالية؛
- التوصل الى نتائج معدلة خلال قيام المؤسسة بنشاطها العادي في ظروف التضخم؛
- الحفاظ على قيمة راس المال الاقتصادي للمؤسسة؛
- السماح للمؤسسة بالتعامل مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين من موردين ومقرضين وهيئات الدولة انطلاقا من وضعية مالية صحيحة.

خاتمة:

ان حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوع لحظة التبادل ليست موضع شك في دقتها لحظة الاكتساب، ولكن يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث

الحدث، اذ تصبح القيمة المسجلة جزءا من الماضي، الذي ينحرف قليلا او كثيرا عن القيمة الحالية، ومن هنا بدأت الانتقادات للتكلفة التاريخية كأساس للتقييم، ذلك أن الظروف الاقتصادية تتسم بالديناميكية والتغيير، ما أدى بالفكر المحاسبي الى ضرورة اللجوء الى مقاربة حديثة تأخذ بعين الاعتبار الظروف المتغيرة والدينامكية للبيئة الاقتصادية، وتغير قوة النقد، وهو ما تجسد بتطبيق النظام المحاسبي المالي الذي اعتمد على طرق تقييم تساعد في معالجة الأحداث والعمليات لتكون أكثر دقة، وأقرب إلى الواقع الفعلي وفقا للظروف السائدة.

1- اختبار صحة الفرضيات:

1.1- **الفرضية الأولى:** رغم الاجماع من طرف مستخدمي المعلومة على موثوقية وملاءمة طريقة التكلفة التاريخية في التقييم، أثناء حدوث العملية، الا أن تجاهلها لتغير القوة الشرائية لوحدة النقد أدى الى قياسات محاسبية غير قابلة للمقارنة، وغير موضوعية، خاصة في ظل الموجات التضخمية التي تواجه الواقع الاقتصادي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى: **اتباع طريقة التكلفة التاريخية في التقييم المحاسبي ينتج عنه قوائم مالية غير صادقة في ظل ظاهرة التضخم؛**

2.1- **الفرضية الثانية:** لان نموذج التكلفة التاريخية لا يستجيب لاحتياجات مستخدمي المعلومة المحاسبية، من معلومات وبيانات مفيدة، كانت النتيجة محاولة الاستناد الى أدوات التقييم المنتهجة حسب المعايير المحاسبية الدولية من خلال القانون 07-11 الخاص بتطبيق النظام المحاسبي المالي، من أجل تحقيق الملاءمة والموثوقية، باعتماد اطار مفاهيمي يتضمن طرق تقييم تتجاوز التكلفة التاريخية الى القيمة الحقيقية وقيمة الإنجاز والقيمة المحينة، بهدف الحد من آثار تحيز القياس الذي ينشأ نتيجة تغير القوة الشرائية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية: **ساهم النظام المحاسبي المالي في تجاوز عيوب التكلفة التاريخية باعتماد مقاربات حديثة في التقييم المحاسبي؛**

3.1- **الفرضية الثالثة:** باعتماد النظام المحاسبي أصبح التقييم يستند إضافة الى التكلفة التاريخية على القيمة الحقيقية والمحينة والنفعية حسب ما تقتضيه الحاجة، حيث أن الجمع بين هذه الطرق من خلال تقييم الأصول والخصوم كل حسب الطريقة التي تناسبه يسمح بتوفير معلومات مالية ومحاسبية تتصف بالموثوقية والملائمة مما ينعكس بالإيجاب على القيمة

الإعلامية لهذه القوائم، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة: **كفاءة تطبيق قواعد التقييم حسب النظام المحاسبي المالي تساهم في تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.**

وبتأكيد الفرضيات الثلاث يمكن أن نؤكد أن **قواعد التقييم من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي تساهم في تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.**

2- نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه سابقا يمكن الخروج بجملة من النتائج:

- تبتعد المعلومات وفق التكلفة التاريخية عن الواقع كلما كانت الفترة أطول بين التسجيل الأول والاحداث اللاحقة؛
- يؤثر عامل التضخم والتغير المستمر في الأسعار على ملاءمة ودقة المعلومة حسب نموذج التكلفة التاريخية؛
- يتضمن النظام المحاسبي المالي معايير محاسبية تحدد طرق التقييم الأولية واللاحقة لعناصر الأصول والخصوم، وكذا عناصر الأعباء والنواتج، إضافة الى عناصر أخرى؛
- الاتجاه نحو طريقة إعادة التقييم تسمح بمعالجة أثر التضخم وتجاوز مشكلة التكلفة التاريخية؛
- الأساليب الحديثة في التقييم المحاسبي تجعل القوائم المالية موافقة للواقع الاقتصادي في ظل ارتفاع وتدني الأسعار؛
- استخدام طريقة القيمة العادلة يزيد في جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية،
- تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية تواجهه بعض العقبات مثل غياب المقومات الاقتصادية والقانونية وغياب سوق مالي كفء؛

3- توصيات الدراسة:

- ضرورة توفر التقارير المالية على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حتى تساهم بشكل أفضل في تحسين المحتوى المعلوماتي؛
- تلقين قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للمهنيين والعاملين بمختلف مستوياتهم بشكل يُسهل فهم القواعد، واختيار طرق التقييم التي تتناسب وأهداف المؤسسة؛
- العمل على تطوير بورصة الجزائر وتفعيل دورها، ودفع المؤسسات غير المدرجة على دخول البورصة من أجل تسهيل التقييم بالقيمة العادلة وبشكل موثوق؛

- لفت الوعي الى التقييم بالقيمة العادلة من خلال الدورات والملتقيات، والتخلي عن الأساليب المحاسبية التقليدية الراسخة في التقييم المحاسبي؛
- ضرورة تكييف القوانين التي تسير سوق الأوراق المالية بما يتماشى مع احتياجات النظام المحاسبي المالي؛
- ضروروة اعتماد القيمة العادلة كأسلوب قياس مكمل للقيمة التاريخية للحفاظ على موثوقية المعلومة واعطائها مصداقية أكبر بالابتعاد عن التحيز.

المراجع والاحالات

[1]-الجريدة الرسمية، **العدد 74، بتاريخ 25 أفريل 2007، القانون 11-07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي**، ص 03.

[2]– قاسم محسن الجبيطي، زياد هاشم يحي، ***تحليل ومناقشة القوائم المالية***، الدار النموذجية للنشر والتوزيع، 2011، بيروت، لبنان، ص 25.

[3] Odile Barbe-Danbe, Laurent Didelot, ***Maîtriser Les IFRS***, 3éme Édition, Groupe Revue Fiduciaire, Paris, 2007, P 25.

[4] الجريدة الرسمية، **العدد 74، بتاريخ 25 أفريل 2007، القانون 11-07**، مرجع سابق، ص6

[5] أ.عواد مصطفى، ***قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم في النظام المحاسبي المالي الجزائري-دراسة قانونية تحليلية-***، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 2، جوان2012، ص5.

[6] عقبي حمزة، ***انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي***، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص 45-48.

[7] زيد عائد مردان، إبراهيم عبد موسى سعبري، ***القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية***، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 25، الفصل الرابع، 2013، ص6.

[8] عقبي حمزة، مرجع سابق، ص 49.

واقع تبني النظام المحاسبي المالي للمعيار المحاسبي الدولي السابع دراسة حالة مؤسسة نفطال مقاطعة غاز البترول المميع بسكيكدة

The reality of adoption financial accounting system of the international accounting standard7 as naftal liquefied petroleum gaz in skikda a case study

عمار شلابي	أحمد وشان
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
chalabiamar@yahoo.fr	ouacheneahmed@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد كيفية عرض قائمة التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي الدولي السابع والنظام المحاسبي المالي، بهدف الأخذ بإحتياجات مستخدمي القوائم المالية، كونه يوفر المعلومة المالية الدقيقة، ومعرفة واقع تبني النظام المحاسبي المالي للمعيار المحاسبي الدولي السابع، من خلال دراسة حالة مؤسسة نفطال مقاطعة غاز البترول المميع بسكيكدة.

توصلت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي أولى إهتمام كبير لقائمة التدفقات النقدية، وتبنيه لأسس ومفاهيم المعيار المحاسبي الدولي السابع في عرض هذه القائمة، كما أوضحت هذه الدراسة توفيق المؤسسة محل الدراسة في عرض قائمة تدفقاتها النقدية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق بدرجة كبيرة مع المعيار المحاسبي الدولي السابع، وهذا التوافق يعمل على توفير معلومة مالية مفهومة وشفافة وموثوقة، كما يؤدي هذا التطابق والتقييد بما جاء في هذا المعيار المذكور إلى دفع المؤسسة للتقريب من الممارسة المحاسبية الدولية.

الكلمات المفتاحية: المعيار المحاسبي الدولي السابع، النظام المحاسبي المالي، قائمة التدفقات النقدية.

Abstract

The aim of this study is to determine how the cash flows statement is presented in accordance with international accounting standard7(IAS7) and the Financial Accounting system, in order to meet the needs of financial statements users, as it provides accurate financial information and identifying the adoption of the financial accounting system of international accounting standard7(IAS7), as NAFTAL (Liquefied petroleum gas) a case study.

The study concluded that the financial accounting system give a great importance to the cash flow statement and adopted the principles and concepts of international accounting standard7(IAS7) in the presentation of this statement. This study also showed that the company under study is in compliance with the cash flows statement through the application

of the financial accounting system, international accounting standard7(IAS7), which provides reliable, transparent and accurate financial information, and compliance with this Standard will push the company under study being brought closer to international accounting practice.
Key words : International accounting standard 7 (IAS7), financial accounting system, cash flows statement.

مقدمة

إن التوسع الكبير الذي شهدته المؤسسات الإقتصادية أصبحت المعلومة المالية التي يتم عرضها في شكل قوائم مالية الركيزة الأساسية في ترشيد قرارات مستخدميها، إذ يتعين على المؤسسات عرض هذه القوائم المالية والإفصاح عن الأنشطة والأحداث الإقتصادية بالشكل الذي يعكس الصورة الحقيقية لهذه العمليات حتى تخدم الأطراف المستفيدة.

ومن خلال التطور الجدري الذي عرفته المحاسبة وانبثاق المعايير المحاسبة الدولية، أدى إلى خلق نوع من التوافق المحاسبي من أجل الحد من الفروق في الأنظمة المحاسبية والمنتج المحاسبي المتمثل في القوائم المالية، التي تحمل الإجابة عن إحتياجات مختلف الأطراف التي لها إهتمامات بأنشطة الوحدة الإقتصادية من المعلومات المالية. حيث تعتبر قائمة التدفقات النقدية أحد أهم القوائم المالية التي تلبي حاجيات المستثمرين من المعلومات المالية، وهي أداة تستعمل لمعرفة الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.

ومن أجل التقليل من الإختلاف في الممارسات المحاسبية والتقريب من الممارسة المحاسبية الدولية دفع المؤسسات الإقتصادية بتبني النظام المحاسبي والمالي المستوحي من المعايير المحاسبة الدولية.

إشكالية الدراسة

من خلال ما تقدم تأتي هذه الدراسة كمحاولة للإجابة على الإشكالية المتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

ما واقع تبني النظام المحاسبي والمالي للمعيار المحاسبي الدولي السابع دراسة حالة مؤسسة نفطال مقاطعة غاز البترول المميع بسكيكدة؟

فرضية الدراسة

من أجل الاجابة على السؤال الرئيسي تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن مؤسسة نفطال مقاطعة تمييع الغاز بسكيكدة من المؤسسات الإقتصادية التجارية التي تبنت النظام المحاسبي والمالي المستوحي من المعايير

المحاسبة الدولية بموجب أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخة في 25 نوفمبر 2007 المادة 04، وبذلك فهي تبنت مضمون المعيار المحاسبي الدولي السابع في إعداد قائمة التدفقات النقدية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من الأهمية التي تحظى بها قائمة التدفقات النقدية،كونها توفر معلومات مالية دقيقة لمستخدميها، وكذلك تحديد كيفية عرض قائمة التدفقات النقدية وتماشيها مع المعيار المحاسبي الدولي السابع.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المعيار المحاسبي الدولي السابع، والتطرق لمفهومه وأهم المفاهيم الاساسية المرتبطة به، كما يهدف إلى التعرف على كيفية عرض قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) وفق النظام المحاسبي والمالي، وكدا الوقوف على واقع تبني النظام المحاسبي والمالي للمعيار المحاسبي الدولي السابع.

منهج الدراسة

من أجل دراسة هذا الموضوع تم الاستعانة بالمنهج الوصفي الذي نراه ملائم لتشخيص الدراسة والوصول إلى الاهداف المرجوة بالاضافة الى أسلوب دراسة حالة.

تقسيمات الدراسة

من أجل الدراسة المعمقة لهذا الموضوع تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمعيار المحاسبي الدولي السابع.

المحور الثاني: الإطار النظري للنظام المحاسبي والمالي.

المحور الثالث: واقع المعيار المحاسبي السابع في مؤسسة نفطال مقاطعة غاز البترول المميع بسكيكدة.

وفي ما يلي عرض مفصل للمحاور التي تتناولها هذه الدراسة.

1- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمعيار المحاسبي السابع

نظرا إلى إختلاف التشريعات والقوانين السائدة في كل دولة الأمر الذي أدى إلى ظهور نظم محاسبية مختلفة عبر العالم، فإن نشأت معايير المحاسبة الدولية كان لها دافع في تقليل الاختلافات المحاسبية على المستوى الدولي .

1-1- مفهوم المعايير المحاسبية

يقصد بكلمة المعيار في اللغة بأنها نموذج يوضع يقاس على ضوئه وزن الشيء او طوله أو درجة جودته، فهي تعني المقارنة بين شيئين، أما في المحاسبة فيقصد بها المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على الوضع المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين، والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة ونتائج أعمالها[1].

يمكن تعريف المعايير بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة.[2]

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة Standard الإنجليزية، وهي تعني القاعدة المحاسبية، ويميل المحاسبين إلى إستخدام لفظ معيار محاسبي، وعرفت لجنة القواعد الدولية القاعدة المحاسبية بأنها " عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهام حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الإجتهاد أبدا، كما أنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا عاما وتهدف إلى تقليل درجة الإختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية.[3]

يعتبر المعيار المحاسبي هو بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب.[4]

يمثل المعيار المحاسبي مجموعة القواعد والإجراءات والتعليمات والأسس المتفق عليها، لمعالجة العمليات والأحداث بالشكل الذي يضمن الوصول إلى تطابق في الممارسات المحاسبية، فيما يخص القياس والتقييم والعرض والإفصاح.

وعموما تتكون المعايير المحاسبية باعتبارها تعالج مشاكل محاسبية من ثلاثة أجزاء أساسية كالأتي:[5]

- وصف مفصل للمشكلة المراد معالجتها.
- عرض طرق لحل المشكلة.
- إعتماد حل معين يكون مبررا.

1-2- المعيار المحاسبي الدولي السابع

لقد تطرق المعيار المحاسبي الدولي السابع لقائمة التدفقات النقدية، وذلك لعرض معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية وفقا للأنشطة الرئيسية للمؤسسة عن الفترة المالية التي تم إعداد القوائم المالية الأخرى عنها.

1-2-1- نشأة المعيار

أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية ISAC في مارس 1976 المعيار المحاسبي رقم 07 والخاص بجدول التمويل والقابل للتطبيق في 1979/01/01، هذا المعيار في البداية لقي صعوبة كبيرة في التطبيق بالرغم من الإلزام بتطبيقه لكل دورة لها جدول حسابات النتائج، وفي سنة 1990 تم تغيير تسمية جدول التمويل بجدول تدفقات الخزينة من طرف ISAC.

أعلنت ISAC في سنة 1993 عن المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS07 المعدل والذي ألغى المعيار السابق المنشور سنة 1976 مع الاحتفاظ بنفس رقم المعيار.[6]

1-2-2- نطاق المعيار

يجب على المنشأة أن تقوم بإعداد قائمة بالتدفقات النقدية وذلك وفقا لمتطلبات هذا المعيار، ويجب عرض تلك القائمة كجزء متمم لبياناتها المالية وذلك لكل فترة من الفترات التي تقوم المنشأة بإعداد بيانات مالية عنها.[7]

1-2-3- هدف المعيار

يهدف المعيار إلى الإفصاح، وتوفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حول تغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها للمؤسسة بواسطة جدول التدفقات النقدية الذي يصنفها بدوره إلى ثلاث دورات رئيسية هي:إستغلال، إستثمار، تمويل.[8]

1-3- عرض قائمة التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي السابع

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من ضمن القوائم المالية الإجبارية التي يجب عرضها، وهذا وفقا ما نص عليه المعيار المحاسبي الدوليي رقم 01 (الفقرة 36)، و تعد القوائم المالية من الوسائل الأساسية المستخدمة في الإتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة والتي تمكنها من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج، إضافة إلى تلبية إحتياجاتهم للمعلومات المالية عند إتخاذهم لقراراتهم الإقتصادية.

فهي توفر "عرض مالي لهيكل الكيان ومجموع العمليات التي يقوم بها والهدف منها هو تقديم معلومات مالية حول الكيان، أداؤه، تدفقاته النقدية، بغرض إتخاد قرارات إقتصادية من قبل مستعملي أو قراءة هذه الكشوفات".[9]

نص المعيار المحاسبي الدولي السابع على عرض قائمة التدفقات النقدية، وذلك بتصنيف التدفقات النقدية وفقا للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، قد عرف المعيار المذكور التدفقات النقدية على أنها التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها.[10] ويقصد بالنقدية والنقدية المعادلة حسب الفقرة 6 من هذا المعيار:[11]

- **النقدية:** ويقصد بها النقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب.
- **النقدية المعادلة:** وتتكون من الإستثمارات قصيرة الأجل والتي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغيير في قيمتها.

كما عرف المعيار المحاسبي الدولي السابع أنواع الأنشطة كما يلي:[12]

- **الأنشطة التشغيلية**

هي الأنشطة الرئيسية لتوليد الإيراد في المنشأة والأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الإستثمارية.

- **الأنشطة الإشتثمارية**

وهي تلك المتمثلة في إمتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها وغيرها من الإستثمارات التي لاتدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.

- **الأنشطة التمويلية**

وهي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الإقتراض التي تقوم بها المنشأة.

ويوفر التصنيف وفق الأنشطة معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية تقدير أثر هذه الأنشطة على المركز المالي وتحديد مصادر السيولة، ومعرفة العلاقات بين تلك الأنشطة.[13]

1-4-تحديد بنود قائمة التدفقات النقدية

يمكن تحديد بنود قائمة التدفقات النقدية للأنشطة المولدة لهذه التدفقات على النحو التالي:[14]

1-4-1 التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية

- المتحصلات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات.
- المتحصلات النقدية الناتجة عن منح حقوق إمتيازات، والرسوم والعمولات، وغيرها من الإيرادات.
- المدفوعات النقدية للموردين مقابل الحصول على سلع أو خدمات.
- المدفوعات النقدية للعاملين أو النيابة عنهم.
- المتحصلات والمدفوعات النقدية لشركات التأمين في صورة أقساط أو مطالبات تعويض أو أية مزايا تنتج عن بوالص التأمين.

- المدفوعات النقدية كضرائب أو أية ضرائب مستردة إلا إذا كانت خاصة مباشرة بأنشطة إستثمارية أو تمويلية.

1-4-2- التدفقات النقدية للأنشطة الإستثمارية

- المدفوعات النقدية لشراء الممتلكات والآلات والمعدات والموجودات ملموسة أو غير ملموسة والموجودات طويلة الأجل الأخرى، وتشمل هذه المدفوعات أية نفقات تتحملها المنشأة في سبيل التصنيع الداخلي للموجودات الثابتة.
- المتحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة الملموسة وغير الملموسة.
- المدفوعات النقدية لشراء أدوات حقوق الملكية أو القروض التي تصدرها المنشآت الأخرى أو للدخول في مشروعات مشتركة (ولا يشمل ذلك على المدفوعات لشراء أوراق مالية تعتبر ذلك ضمن المكونات النقدية المعادلة وكذلك المدفوعات لشراء أوراق مالية بغرض التعامل أو الإتجار فيها).
- المتحصلات النقدية من بيع أدوات حقوق الملكية أو القروض التي تصدرها المنشآت الأخرى أو حصص في مشروعات مشتركة (ولا يشمل ذلك على المتحصلات من بيع أوراق مالية تعتبر ضمن مكونات النقدية المعادلة، وكذلك المتحصلات النقدية من بيع أوراق مالية تم شرائها بغرض الإتجار فيها).
- القروض والسلف المقدمة لأطراف أخرى (ولا يشمل ذلك على القروض والسلف التي تقدمها المنشآت المالية).
- المتحصلات النقدية الناتجة عن سداد الغير للقروض والسلف للمنشأة (ولا يشمل ذلك القروض والسلف الخاصة بالمنشأت المالية).

المدفوعات النقدية الناتجة عن العقود المستقبلية، العقود الأجلة، الخيارات والمبادلات والمقايضات، ويستثنى من ذلك العقود التي يتم الإحتفاظ بها لغرض التعامل أو المتاجرة، كما يستثنى أيضا العقود التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية.

- المتحصلات النقدية الناتجة عن العقود المستقبلية، العقود الأجلة، الخيارات والمبادلات والمقايضات، ويستثنى من ذلك العقود التي يتم الإحتفاظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة، كما يستثنى أيضا العقود التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية .

1-4-3- التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية

- النقدية الناتجة عن إصدار الأسهم أو غيرها من أدوات حقوق الملكية.

- المدفوعات النقدية للملاك في سبيل شراء أو إسترداد أسهم سبق للمنشأة إصدارها .
- النقدية الناشئة عن السندات والقروض أو الكمبيالات والرهونات العقارية أو أية أدوات إقتراض مالية قصيرة أو طويلية الأجل.
- المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة.
- النقدية المدفوعة بواسطة المستأجر من أجل تخفيض الإلتزامات عن موجودات مستأجرة ناتجة عن عقد إيجار تمويلي.

1-5- حالات خاصة[15]

- ✓ **تأثير تغيرات الصرف:** الأرباح والخسائر الخفية الناتجة عن تغيير أسعار الصرف لا تمثل تدفقات نقدية في الخزينة، لكن تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقدية أو العناصر المعادلة للنقدية المحتفظ بها، أو الناتجة عن العملة الأجنبية يظهر في جدول تدفقات النقدية بطريقة تسمح بتقريب النقدية والعناصر المعادلة للنقدية عند فتح وإغلاق الفترة (الفقرة 28 المعيار IAS7) .
- ✓ **عناصر غير عادية:** تسجل هذه العناصر منفصلة ضمن قائمة التدفقات النقدية كأنها ناتجة عن نشاطات تشغيلية، إستثمارية، تمويلية (الفقرة 29، 30 المعيار IAS7).
- ✓ **فوائد وحصص أرباح للدفع:** الفوائد المدفوعة والفوائد وحصص الأرباح المستلمة ترتب عاديا ضمن تدفقات الخزينة التشغيلية من طرف لجنة مالية، لكن لا يوجد أي إتفاق لترتيب هذه التدفقات في الخزينة لدى المؤسسات والفروع الأخرى للنشاط(الفقرة 33 المعيار IAS7) .
- ✓ **الضرائب على الأرباح** :التدفقات المرتبطة بالضرائب على الأرباح لها إرتباط بالإستغلال وبالتالي ترتب ضمن تدفقات الخزينة التشغيلية (الفقرة 36 المعيار IAS 7).

وقد عرض المعيار المذكور طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية، وعلى المؤسسة إختيار إحداهما وهما:

أ- الطريقة المباشرة:

وتقوم على عرض الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية موزعة وفقا للنشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.[16]تتميز الطريقة المباشرة بأنها تقدم معلومات أكثر تفصيلا وبصورة أوضح عن الأثار النقدية للأنشطة التشغيلية للكيان، بالإضافة لذلك تعد أكثر فائدة في تقييم الوضع النقدي وتحديد مدى قدرة الكيان على مقابلة إحتياجاته النقدية المختلفة بالإضافة إلى ذلك فإنها توفر معلومات يمكن أن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية[17]، كما توفر هذه الطريقة معلومات عن مبالغ

المبيعات والمصاريف التي تم تحصيلها أو إنفاقها فعليا، وهذا مفيد جدا لأنه يسمح بتقييم أفضل للقيمة الإقتصادية للتدفقات التي تظهر في حساب النتيجة. [18]

ب- الطريقة غير المباشرة:

وتنطلق هذه الطريقة من رقم صافي الربح أو الخسارة، حيث تقوم بتعديله بآثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية، وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن المقبوضات أو المدفوعات النقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل، وكذلك بنود الدخل أو المصروفات المتعلقة بالتدفقات النقدية الإستثمارية أو التمويلية.[19]تسمح الطريقة غير المباشرة بتقديم معلومات تساعد المستخدمين في معرفة كيفية الإنتقال من الأرقام المحاسبية وفق أساس الإستحقاق إلى تدفقات نقدية داخلة وخارجة،[20] ولديها مزايا أخرى أهمها:[21]

- تسمح بمقارنة نتيجة السيولة المتأتية من الأنشطة التشغيلية، بمعنى أخر إذا حققت المؤسسة أرباحا فهذا ليس بالضرورة متاحة في الخزينة، وهذا مفيد لفهم العلاقة بين الأنشطة الإقتصادية وتوليد أو امتصاص السيولة.
- قائمة التدفقات النقدية هي مكملة للميزانية وجدول حسابات النتائج، فهي توفر معلومات مباشرة تتعلق بما ورد في هاتين الوثيقتين.

إن المعيار المحاسبي الدولي السابع يتيح إستخدام الطريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية حسب الفقرة 18 من هذا المعيار، سواء وفق الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة ، إلا أنه يشجع على إستخدام الطريقة المباشرة، ويجب عرض قائمة التدفقات النقدية بإظهار الأنشطة الثلاثة الرئيسية،كما أن المعيار المذكور لم يحدد نموذج خاص بإعداد قائمة التدفقات النقدية.

وتجدر الملاحظة أن الإختلاف بين هاتين الطريقتين يكمن في طريقة حساب وعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، أما عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية والتمويلية فهو متشابه في كلتا الطريقتين.[22]

وعليه يجب أن يتم إعداد قائمة التدفق النقدي تماشيا مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (07)، ويجب أن تعرض كجزء متكامل ضمن القوائم المالية للمنشأة لكل فترة تمثلها القوائم، وهذا ما تم الإشارة إليه في الفقرة 36 من المعيار المحابسي رقم (01)، وحسب الفقرة 10 من المعيار المحاسبي الدولي رقم (07) يتم تصنيف التدفقات حسب النشاطات الرئيسية الثلاث: وهي التشغيلية الإستثمارية والتمويلية.[23]

1-6- أهمية قائمة التدفقات النقدية[24]

تعتبر قائمة التدفقات النقدية ذات منفعة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن توفيرها لسداد الديون للدائنين، وتوزيع الأرباح للمساهمين. ويرى الاختصاصيون أن تدفقات الخزينة الناشئة عن الأنشطة العملياتية أكثر أهمية على أساس انها تعتبر كمؤشر على قدرة المؤسسة توليد تدفقات نقدية من أنشطتها، والتي

يمكن أن تستخدم لمقابلة إحتياجات السيولة الحالية، وتسديد الالتزامات إتجاه الدائنين وكذلك إمكانية إستخدام جزء من فائض التشغيل في توسيع نشاط المؤسسة.

أما التدفقات من النشاط الاستثماري تبين مدى الزيادة أو الإنخفاض في الطاقة الإنتاجية، حيث أن الزيادة في الإستثمارات يمثل إشارة إيجابية مما يجلب المستثمرين والمساهمين.

أما النشاط التمويلي فيبين مصادر الحصول على التمويل من المستثمرين والدائنين وعملية السداد للدائنين.

وتمكن قائمة التدفقات النقدية مستعملي القوائم المالية من معرفة الطريقة التي تسير بها المؤسسة وتستعمل نقديتها والعناصر المعادلة للنقدية(الفقرة 3 من المعيار السابع).فقائمة التدفقات النقدية تسمح للمستعملين بتقييم الأصول الصافية للمؤسسة، وهيكلها المالي بما فيها النقدية وقدرتها على الوفاء.

2- المحور الثاني: النظام المحاسبي والمالي

إن متطلبات الإندماج في الإقتصاد الدولي والتحول في طبيعة الشركات، دفع الجزائر إلى عملية الإصلاح المحاسبي(المخطط الوطني المحاسبيPCN) لمواكبة التغيرات الإقتصادية والأنظمة المحاسبية، هذا ما أوجبها على تبني النظام المحاسبي والمالي المستوحي من المعايير الدولية.

2-1- الإصلاح المحاسبي في الجزائر

بدأت عملية الإصلاح المحاسبي في عام 1998، وفي إطار هذا الإصلاح أوكلت هذه المهمة إلى مجموعة من الخبراء الفرنسين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة لتحديث وتغيير المخطط الوطني المحاسبي بما يتلاءم مع التحولات التي عرفها الإقتصاد الوطني، ومحاولة جعله أداة فعالة للتسيير في متناول المؤسسات[25]. وتمت دراسة الموضوع من طرف المجلي الوطني للمحاسبة الفرنسي وكللت أعماله بإقتراح ثلاث خيارات أو سيناريوهات للإصلاح وهي:[26]

- **الخيار الأول:**يرتكز هذا الخيار على إبقاء المخطط الوطني للمحاسبة في شكله الحالي، وحصر عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الإقتصادي والقانوني الجزائري، إلا أن هذا الحل لا يطمئن التقارب نحو الممارسات التي تفرضها معايير المحاسبة الدولية ولا يساهم بشكل حقيقي في عصرنة المخطط الوطني للمحاسبة.

- **الخيار الثاني:**تكييف المخطط الوطني للمحاسبة مع التقنيات الجديدة التي جاءت بها المعايير الدولية، حيث يضمن هذا الخيار الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني ببنيته وهيكله مع ضمان العمل على توافقه مع

الحلول التقنية التي أدخلتها معايير المحاسبة الدولية، حيث يسمح هذا الخيار للمؤسسات بتحسين إنتاج المعلومات وزيادة قابلية فهمها من طرف المستعملين وخصوصا المستثمرين على المستوى الدولي.

- **الخيار الثالث:**إعداد نظام محاسبي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية مع الأخذ بعين الإعتبار الخصائص الوطنية، حيث يأخذ بعين الإعتبار الأسس، القواعد والأهداف التي تسعى معايير المحاسبة الدولية لإرساءها.

بعد عرض الخيارات الثلاثة المقترحة من طرف المجلي الوطني للمحاسبة الجزائري أختار الخيار الثالث، أي إنشاء نظام جديد مبني على أساس قواعد وأسس معايير المحاسبة الدولية والمتمثل في النظام المحاسبي والمالي.

يشكل هذا النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل متطلبات إقتصاد السوق وعولمة الإقتصاديات بإعتبار أن هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الإقتصادية، عكس المخطط الوطني للمحاسبة والذي يستجيب لمتطلبات إدارية وجبائية والإقتصاد المخطط.[27]

2-2- مفهوم النظام المحاسبي والمالي:

أسفر هذا الإصلاح المحاسبي على تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007،

حيث يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المحاسبي والمالي الذي يدعى في صلب النص "المحاسبة المالية "، وكذا شروط وكيفيات تطبيقه.[28]كان من المفروض أن يتم تطبيق النظام المحاسبي المالي بداية من سنة 2009 لكن تم تأجيله، وبموجب التعليمة الوزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي في 01 جانفي 2010.

2-3- تعريف النظام المحاسبي المالي

عرفت المادة 3 من القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات

2-4- الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية

إن الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقديم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال وكذلك المعلومات بشأن إستخدام هذه السيولة المالية، وبالتالي تقدم هذه القائمة مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها .[29]

الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.[30]ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبة المتعارف بها عامة.[31]كما يعرف الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجديد العناصر التالية:[32]

-مجال التطبيق-المبادئ والاتفاقيات المحاسبية-الطرق المحاسبية-القوائم المالية-تعاريف الأصول والخصوم-الأموال الخاصة-المنتجات-الأعباء-الإفتراضات الأساسية لإعداد القوائم المالية-المبادئ الأساسية للمحاسبة-الخصائص النوعية للمعلومة المالية-مستخدمين أو مستفيدين من القوائم المالية.

2-5- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

تطبق أحكام القانون رقم 11/07 على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها[33]، بإستثناء الأشخاص المعنويون الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية(مثل الجماعات المحلية).[34]

كما حددت المادة 4 من نفس القانون الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية:[35]

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

- التعاونيات

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أوتنظيمي.

2-6- الخصائص الأساسية للنظام المحاسبي والمالي

الخصائص الأساسية للنظام المحاسبي المالي تتعلق بالجوانب التالية:[36]

- وجود إطار تصوري الذي يحدد بوضوح الإتفاقيات والمبادئ المحاسبية، وتحديد الأصول والخصوم، الأموال الخاصة، المنتوجات، الأعباء.
- توسيع نطاق التطبيق مقارنة بالمخطط الوطني المحاسبي عن طريق إدخال كل الكيانات القادرة عن إنتاج الحسابات بغض النظر عن قطاع نشاطها وحجمها(الشركات الخاضعة للقانون التجاري، المؤسسات المالية، التأمين، المؤسسات العمومية، التعاونيات).

- وضع قواعد للتقييم ولجميع العمليات المحاسبية بما في ذلك العمليات التي تجاهلها المخطط الوطني المحاسبي مثل عقود الإيجار، التنازلات، المعملات بالعملة الأجنبية، خسائر القيمة عن الأصول.
- عرض محتوى القوائم المالية التي تقدمها الكيانات وعرضها وفقا لما أوصت به المعايير الدولية.
- الإلتزام بتقديم الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة للكيانات الخاضعة لنفس سلطة إتخاد القرار.
- إعداد نظام معلومات مبسط للكيانات المصغرة والحرفيين.
- دعم القواعد الحديثة المتعلقة بالتنظيم المحاسبي مثل مسك المحاسبة بإستخدام أنظمة الإعلام الآلي.

2-7- أهداف النظام المحاسبي والمالي[37]

يهدف النظام المحاسبي والمالي إلى التوافق مع البيئة المحاسبية الدولية وتلبية حاجيات المستثمرين الداخليين والخارجيين للمعلومة المحاسبية والمالية حول الإقتصاد الجزائري وذلك من خلال:

- إعطاء صورة صادقة والإفصاح الحقيقي لوضعية الميزانية العمومية.
- قابلية القوائم المالية للمقارنة مع تسلسلها الزمني (N-1) أو بين عدد من المؤسسات المتماثلة بالثبات أي التي تنتهج نفس النظام المحاسبي المالي سواء في الداخل أو الخارج التي تطبق معايير المحاسبة الدولية.
- ملاءمة وموثوقية المعلومة المالية حتى تعكس ثقة المستثمرين في إتخاذ القرارات.
- عولمة القوائم المالية وفق تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبة الدولية بما يتلاءم وتطلعات المستثمرين حتى يسهل قراءة القوائم المالية بنظام موحد.
- يسهل إعداد محاسبة المجمعات وفرض الرقابة على فروع الشركات المتعددة الجنسيات.

2-8- مزايا النظام المحاسبي والمالي

يسوق هذا النظام المالي مجموعة من المزايا يمكن سردها في مايلي:[38]

- يقدم الشفافية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية التي يسوقها الأمر الذي من شأنه تقوية مصداقية المؤسسة.
- يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة إتصالاتها مع الأطراف المعنيين بالمعلومات المالية.
- يشجع الإستثمار من حيث انه يضمن مقروئية أفضل للحسابات من طرف المحللين الماليين والمستثمرين.
- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداة الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات.
- تحسين تنافسية المؤسسات خاصة أمام المؤسسات الأجنبية بفضل الإعتماد على معايير موحدة من أجل تقييم نقاط القوة ونقاط الضعف لدى المؤسسات المتنافسة.[39]

- توافر معايير المحاسبية الدولية يسمح بإعداد قوائم مالية وفق أسس واضحة ومفهومة، حيث توفر لمستخدميها المعلومات المالية الكافية وبصورة ملائمة، تساعدهم على التحليل والتنبؤ.
- يساعد المؤسسات الجزائرية من جانب التمويل، من خلال إجبارها على تقديم معلومات تهم المستثمرين، بما يفيدها في الاعتماد على مصادر أخرى إضافة للتمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها إستراتيجيات للاستثمار في خارج الجزائر، بتقديمها المعلومة المالية المطلوبة والمساعدة لأصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار[40].

2-9- القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي

حسب الفقرة 1-110 من مشروع النظام المحاسبي المالي القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، التي توفر صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء والخزينة للمؤسسة في نهاية السنة.[41] وحسب المادة 32 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 تشتمل الكشوف المالية على ما يأتي:[42] الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملحق.

تهدف القوائم المالية إلى توفير المعلومات المفيدة عن الوضعية المالية (الميزانية)، والأداء (حساب النتيجة) و تغيرات حالة السيولة (قائمة التدفقات النقدية) للمؤسسة، من أجل تلبية إحتياجات جميع مستخدمي هذه المعلومات.[43]

وهذا ما أكدته المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم 158/08 المؤرخ في 26 ماي 2008، يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن إحترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية والنجاعة وتغير الوضعية المالية للكيان.[44]

نستخلص من هذا التعريف أنه يجب أن تعطي القوائم المالية صورة واضحة عن الوضعية المالية للكيان بتوفيرها للمعلومة المالية المناسبة للإستفادة منها.

وتعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الإجبارية التي يجب عرضها في نهاية كل فترة محاسبية، هذا ما نصت عليه الفقرة 36 من المعيار المحاسبي الدولي الأول والمادة 25 من القانون رقم 07-157 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.

2-10-عرض جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية) وفق النظام المحاسبي والمالي

تعرف قائمة التدفقات النقدية على أنها "جدول يشرح كيفية تغير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة ومساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة،[45]ويعرض جدول سيولة الخزينة النقدية الداخلة والخارجة خلال السنة المالية وفقا لمصدرها: [46]

- التدفق المتأتي من الأنشطة التشغيلية (الأنشطة المولدة للإيرادات والأنشطة الأخرى غير مرتبطة بالإستثمار والتمويل).
- التدفق المتأتي من الأنشطة الإستثمارية(المدفوعات والمقبوضات التي تتعلق بإقتناء أو التنازل عن الأصول طويلة الأجل)
- التدفق المتأتي من الأنشطة التمويلية(الأنشطة التي تؤدي إلى تغيير في حجم وهيكل الأموال الخاصة أو القروض)
- التدفق المتأتي من فوائد وأرباح الأسهم تعرض بشكل منفصل وبصورة دائمة من سنة إلى أخرى في الأنشطة التشغيلية، الإستثمارية أو التمويلية.

كما يهدف جدول سيولة الخزينة إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها، وكذا معلومات حول إستعمال هذه السيولة.[47]

حيث تعرضت الفقرة 440-4 من مشروع النظام المحاسبي المالي إلى الموجودات المالية وهي:[48]

- السيولة التي تشمل الأموال الموجودة في الصندوق والودائع تحت الطلب (بما في ذلك المكشوفات البنكية القابلة لتسديد بناء على الطلب وغير ذلك من تسهيلات الصندوق).
- السيولة المعادلة المحتفظ بها للوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل(التوظيفات المالية القصيرة الأجل والبالغة السيولة والسهلة التحويل إلى سيولة والمعرضة إلى خطر منخفض بتغيير قيمتها).

يمكن عرض قائمة التدفقات النقدية سواء بالطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة، فكلتى الطريقتين تعطينا نفس النتيجة، والإختلاف يكمن في عرض التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية.

أ- **الطريقة المباشرة:** فالطريقة المباشرة الموصي بها تتمثل في:[49]

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول و خروج الأموال الإجمالي (الزبائن، الموردون، الضرائب.....) قصد إبراز تدفق مالي صاف.
- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

ب- **الطريقة غير المباشرة** : الطريقة غير المباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:[50]

- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (إهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين.....).
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).

- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الإستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة،.....) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

2-11-تقييم النظام المحاسبي والمالي فيما يخص عرض جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)

أولى النظام المحاسبي والمالي أهمية كبيرة لقائمة التدفقات النقدية ، حيث أصبحت هذه القائمة من القوائم المالية الأساسية والإجبارية، ينبغي على المؤسسات تقديمه في نهاية كل فترة مالية ، وهذا حسب الفقرة 36 من المعيار المحاسبي الدولي الأول والمادة 25 من القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.

يقوم النظام المحاسبي والمالي على مفاهيم وأسس مستمدة من المعيار المحاسبي الدولي السابع فيما يخص العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية ، وكيفية عرض التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وترتيبها حسب الأنشطة الرئيسية، سواء بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة. فهذا التبني للنظام المحاسبي والمالي لنفس قائمة التدفقات النقدية الواردة في المعيار المذكور، يستجيب لمختلف إحتياجات المستخدمين الداخلين والخارجين من المعلومة المالية، خاصة الفئة الرئيسة من المستثمرين الحالين والمحتملين، ويوفر صورة صادقة عن وضعية خزينة المؤسسات، وهذا هو الهدف الرئيسي من عرض هذه القائمة،كما أنها مكملة للميزانية وجدول حسابات النتائج.

3- المحور الثالث: واقع المعيار المحاسبي السابع في مؤسسة نفطال مقاطعة غاز البترول المميع بسكيكدة

3-1- تقديم مؤسسة نفطال مقاطعة غاز البترول المميع بسكيكدة

نفطال مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري، تابعة لمجموعة سوناطراك تختص في انتاج وتوزيع المواد البترولية وتتكون كلمة NAFTAL من جزئين: الجزء الأول NAFT التي تعني نفط أما الجزء الثاني AL وهي اختصار للجزائر، أي نفط الجزائر. إن مؤسسة نفطال فرع غاز البترول المميع لم تظهر إلى الوجود هكذا مباشرة، بل أن ذلك مرّ عبر سيرورة من التحولات والهيكلة التالية:

- في البداية كان هناك ما يعرف بالمؤسسة الوطنية لتكرير وتوزيع المواد البترولية ENRDP والتي نشأت في 06 أفريل 1980 بقرار حكومي رقم 101/80 تبعا لإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية.
- سنة 1984 حدثت إعادة هيكلة جديدة استهدفت إعادة التنظيم الداخلي للمؤسسة، تمّ على إثرها تجميع كل المواد البترولية : غاز وزفت أطلق عليها وحدة نفطال للتوزيع "UND".
- سنة 1987 تم الفصل بين التكرير وفرع التوزيع، اختصت نفطال بتوزيع المواد البترولية داخل الوطن، أمّا التكرير فقد أختصت به نفتاك LA RAFFINERIE .
- سنه 1998 تغير الشركة إلى شركة ذات اسهم لجموعة سونا طراك.

- سنة 2001 على مستوى نفطال فرع غاز البترول المميع استحدثت 19 مقاطعة منها مقاطعة سكيكدة، تقع في المنطقة الصناعية بولاية سكيكدة، تختص بتسويق المواد البترولية (غاز البوتان، وغاز البروبان والسيرغاز)، تشرف المقاطعة على أربع وحدات وهي: سكيكدة، عنابة، قالمة، والطارف.

3-2- بطاقة فنية لمؤسسة نفطال مقاطعة غاز البترول المميع بسكيكدة

الجدول رقم (1): بطاقة فنية لمؤسسة نفطال مقاطعة غاز البترول المميع بسكيكدة

سنة تأسيس المقاطعة	**2001**
طبيعة المؤسسة	مؤسسة عمومية
نوع المؤسسة	مؤسسة ذات أسهم
مؤسسة الأم	فرع سوناطراك
راس المال الإجتماعي	40.000.000.000,00 دج
العنوان الإجتماعي	المنطقة الصناعية الصغرى ص ب 05سكيكدة
نشاط المؤسسة	إنتاج وتوزيع غاز البترول المميع
منتجات المؤسسة	غاز البوتان
	غاز البروبان
	سيرغاز
عدد الوحدات	أربعة وحدات (سكيكدة- عنابة-قالمة-الطارف)
عدد العمال	422
عدد الزبائن	4000
رقم الأعمال السنوي (لسنة 2018)	1.293.047.413,63 دج

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على وثائق قسم الموارد البشرية، قسم المحاسبة والمالية، قسم التجارة.

3-3- عرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة نفطال مقاطعة غاز البترول المميع بسكيكدة

وإستنادا على المعلومات المتوفرة في دفاتر وسجلات المؤسسة بقسم المالية والمحاسبة للفترة المالية 2018 الأتية:

- التحصيلات المقبوضة من الزبائن 1.525.948.027,85دج

- المبالغ المدفوعة للموردين 182.523.848,95دج
- الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة 1.985.457,51دج
- الدولة، الجماعات العمومية، الهيئات الداخلية 1.079.445,00دج
- الطلبات المالية المستلمة 713.660.664,00دج
- المبالغ المدفوعة للمستخدمين 518.253.500,33 دج
- التحويلات المالية المسلمة 1.551.308.719,26دج
- قيم للتحصيل 3.572.169,26 دج
- التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية 2.978.700,00 دج

تم إعداد قائمة التدفقات النقدية التالية:

الجدول رقم (2): قائمـــــــة التدفقـــــات النقديـــــــة

وحدة: 721 مقاطعة الغاز المميع سيكيكدة (الطريقــة المباشــرة) 13- 2018

الوحدة المدمجة:999

الترميـــــز	بيـــــــان	م	السنة الماليـــــة ن	السنة الماليـــة ن-1
A1	**تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية**		**-19.114.448,46**	**-11.383.688,91**
000000	تحويل الأموال (الوحدة) (رصيد معدوم)			
100001	التحصيلات المقبوضة من الزبائن		1.525.948.027,85	1.528.968.002,91
100002	المبالغ المدفوعة للموردين		-182.523.848,95	-187.086.095,62
100003	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة		-1.985.457,51	-1.905.659,79
100004	الضرائب عن النتائج المدفوعة			
100005	الطلبات المالية المسلمة			
100006	الطلبات المالية المستلمة		713.660.664,00	644.275.499,00
100007	المبالغ المدفوعة للمستخدمين		-518.253.500,33	-453.930.932,00
100008	التحويلات المالية المسلمة		-1.551.308.719,26	-1.516.049.149,24
100009	التحويلات المالية لمستلمة			
100010	الدولة، الجماعات العمومية، الهيئات الداخلية		-1.079.445,00	-3.418.586,00
100011	المقبوضات الأخرى للحساب			
100012	المدفوعات الأخرى للحساب			
100013	قيم للتحصيل		-3.572.169,26	-22.236.768,17
100014	الحركات المالية مابين القطاعات (الزفت- .....)			
A2	**تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية**			
200001	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (			

	يجب توضيحها)			
مجموع A	**صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (A)**		**-19.114.448,46**	**-11.383.688,91**
B1	**تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار**		**2.978.700,00**	
300000	المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية < 30000 دج			
300001	المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
300002	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية		2.978.700,00	
300003	المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
300004	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
300005	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
300006	الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
مجموع B	**صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)**		**2.978.700,00**	
C1	**تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل**			
400001	التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
400002	الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
400004	التحصيلات المتأتية من القروض			
400005	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
مجموع C	**صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (C)**			
500001	تأثيرات تغيرات الصرف على السيولات و شبه السيولات			
C+B+A=T	تغير أموال الخزينة في الفترة (A + B + C +D)		**-16.135.748,46**	**-11.383.688,91**
E	أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية		**54.241.819,04**	**65.625.606,95**
F	أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية		**38.106.169,58**	**55.241.918,04**
E-F=V	تغير أموال الخزينة خلال الفترة		**-16.135.748,46**	**-11.383.688,91**
T-V=R	المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على دفاتر وسجلات قسم المحاسبة والمالية.

❖ تحليل وتقييم عرض قائمة التدفقات النقدية

من خلال هذه القائمة يتضح أن المؤسسة تعرض أنشطتها مبوبة إلى أنشطة تشغيلية وإستثمارية وتمويلية، فنجد في المقام الأول الأنشطة التشغيلية وهي الأنشطة الرئيسية المولدة للتدفقات النقدية، تعرض هذه التدفقات وفق الطريقة المباشرة وهي الطريقة الملائمة للمؤسسة نظرا لحجم المعاملات مع الزبائن، كون المؤسسة تتعامل مع أربعة ألاف (4000) زبون، هذه الطريقة تساعدها على معرفة المصادر النقدية وكيفية إستخدامها لكل عنصر من عناصر أنشطتها.

كما أن المؤسسة تفصل تفصيلا دقيقا في عرض التدفقات النقدية لأنشطتها الثلاثة، فمثلا المبالغ المدفوعة للموردين والمبالغ المدفوعة للمستخدمين بتبويبها كل على حدى، وهذا راجع إلى المعاملات الداخلية

بين المؤسسة والمديرية المركزية في عملية التحويلات والطلبات المالية، وعرض المؤسسة تدفقاتها النقدية بهذه الطريقة يأخذ بإحتياجات جميع مستخدمي هذه القائمة.

لكن من خلال قراءتنا المالية لهذه القائمة نجد صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية سالب، هذا يبين أن المؤسسة تعاني عدم الاستقلالية في تسيير خزينتيها، نظرا لعملية التحصيلات والمدفوعات النقدية لأنشطتها العملياتية، ويتضح ذلك في البندين التاليين: التحصيلات المقبوضة من الزبائن والتحويلات المالية المسلمة .

إن التحصيلات المقبوضة من الزبائن لا يمكن للمؤسسة أن تتصرف فيها، سواء لتسديد مبالغ المستخدمين أو إلتزاماتها إتجاه مورديها، فهذه التحصيلات تحول أليا من حساب المؤسسة الموجود في البنك إلى حساب المديرية المركزية (التحويلات المالية المسلمة)، وهذا حسب الإتفاقية المبرمة بين المديرية المركزية والبنك دون أن تتدخل المؤسسة محل الدراسة في قيمة التحويل وتاريخ التحويل. أما في ما يخص مدفوعات المؤسسة تتم عن طريق إعداد وضعيات مالية (طلبات الأموال) وإرسالها للمديرية المركزية من أجل تحويل الأموال لسد هذه الإحتياجات، وهذا يسبب نوع من عدم التوازن في التدفقات النقدية للأنشطة العملياتية بين المقبوضات و المدفوعات، ما ينجم علية صافي تدفقات أموال الخزينة للأنشطة العملياتية سالب.

من خلال دراستنا لقائمة التدفقات النقدية للمؤسسة محل الدراسة فإن هذه الأخيرة لا تقوم بأنشطة تمويلية نظرا لعدم استقلاليتها، حيث أن المؤسسة تعتمد في تمويل أنشطتها العملياتية و الإستثمارية على طلبات تمويل من المديرية المركزية.

أما فيما يخص أموال الخزينة عند الإقفال فهي إيجابية رغم الاختلال الموجود على مستوى التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة العملياتية، وهذا كون خزينة المؤسسة عند إفتتاح السنة المالية إيجابية جدا. المؤسسة محل الدراسة تعتمد على الطريقة المباشرة في تقرير تدفقاتها النقدية المفضلة من طرف المعيار المحاسبي الدولي

السابع، حتى يكون بإمكان المحاسبة التعبير عن الوضعية الحقيقية للتدفقات النقدية للمؤسسة بكل صدق وموضوعيه، كما أن هذه القائمة من الوسائل الأساسية في الإتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة وما تحققه من معلومات مالية دقيقة ومفيدة.

خاتمـــــــــــة

عالجت هذه الدراسة موضوعا من المواضيع المهمة في مجال المحاسبة المالية ويتعلق الأمر بقائمة التدفقات النقدية، حيث تمثل هذه القائمة إضافة هامة إلى القوائم المالية كونها مكملة للميزانية وجدول حسابات النتائج، وما توفره من معلومات مالية عن الوضعية النقدية للمؤسسة،كما تعتبر هذه القائمة همزة وصل بين المؤسسة و المحيط الخارجي.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها فإن مؤسسة نفطال مقاطعة غاز البترول المميع بسكيكدة كغيرها من المؤسسات إستجابت للمستجدات الدولية بإعتمادها النظام المحاسبي والمالي المستوحي بدرجة كبيرة من المعايير المحاسبة الدولية.

وقد بينت الدراسة أن المؤسسة محل الدراسة قد خطت خطوة لا بأس بها في سبيل إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية لأنشطتها الرئيسية، ومسايرة التغيرات والتطورات الحاصلة في الأنظمة المحاسبية، الشيء الذي يجعلها تأخذ بإحتياجات مستخدمي هذه القائمة، وتعد قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبة الدولية، حيث تعتمد في عرض تدفقاتها النقدية على الطريقة المباشرة الموصي بها من طرف النظام المحاسبي والمالي و المفضلة من قبل المعيار المحاسبي الدولي السابع، فالمؤسسة متحكمة بشكل جيد في عرض هذه القائمة.

- نتائج الدراسة

خلصنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

- قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية المهمة والأساسية والإجبارية.

- تسعى قائمة التدفقات النقدية لتوفير المتطلبات اللازمة من المعلومات المالية لمستخدمي القوائم المالية.

- وجود تطابق بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي السابع.

- التقييد بما جاء في المعيار المحاسبي الدولي السابع يعمل على تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر بالممارسة الدولية في عرض قائمة التدفقات النقدية.

- تطبق المؤسسة محل الدراسة المعيار المحاسبي الدولي السابع بهدف مسايرة الممارسة المحاسبية الدولية.

- تعتمد المؤسسة في مجال العمل المحاسبي والمالي على الأنظمة المعلوماتية.

– نقص الدورات التكوينية وإعادة التأهيل في مجال المحاسبة والمالية.

– تجدر أغلبية موظفي قسم المالية والمحاسبة في مناصبهم يحد من المعارف والمكتسبات في مجال المحاسبة والمالية.

– عدم الاستقلالية التامة للمؤسسة فيما يخص تسيير النقدية (المقبوضات والمدفوعات).

– توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة نورد عددا من التوصيات أهمها:

– إعطاء أهمية أكثر لقائمة التدفقات النقدية كونها تأخذ بإحتياجات المستثمرين بتوفيرها لمعلومات مالية دقيقة.

– يجب على المؤسسة أن تستمر في عملية التكوين وتحسين المستوى في مجال المحاسبة والمالية (عملية الرسكلة)، من أجل مسايرة التغيرات التي تحدث في المجتمع والمؤثرة على العمل المحاسبي والمالي.

- إعادة تصميم وتحديث الأنظمة المعلوماتية لتلبية إحتياجات مشروع النظام المحاسبي والمالي.
- تظافر مختلف الجهود والتواصل بين موظفي قسم المحاسبة والمالية لإعطاء دفع للنظام المحاسبي والمالي في المؤسسة.

يجب منح البعض من الحرية للمؤسسة من طرف المديرية المركزية في تسيير بعض الأحداث الاقتصادية وخاصة فيما يخص الأنشطة العملياتية.

الهوامش والمراجع

[1]- فريد عوينات ، دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد ومتطلبات نجاحه في بيئة المحاسبة الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ونظم المعلومات، المركز الجامعي بالوادي، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية والتسير، قسم التسير، 2011/2010، ص 16.

[2]– حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، مجمع البحوث والأوراق البحثية في ميدان العلوم الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، كلية الإقتصاد، 2012، ص 123.

[3]– زوينة بن فرج، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، 2014/2013، ص 152.

[4]–نفس المرجع، ص 153.

[5]– بدرة بن تومي، أثار تطبيق المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية،دراسة تطبيقية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، قسم العلوم التجارية، 2012/ 2013، ص 3.

[6]– جمال حود ميسة، عبد القادر دشاش، قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع IAS07(بناء وتحليل جدول التدفقات الخزينة)، الملتقى الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 29و30 نوفمبر 2011، ص ص 3.2.

[7] - Information Technology Accountants, sur site web, www.q8control.com/07 date du 06/07/2019 à18.31, paragraphe 1, p 3.

[8]– جمال حود ميسة، عبد القادر دشاش، مرجع سابق، ص 3.

[9]– غانم شطاط، معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 17.

[10]– حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق ، ص 362.

11 - Information Technology Accountants, op cit, paragraphe 6, p 4.

[12]– حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق ، ص 362.

[13]– بدرة بن تومي، مرجع سابق ، ص 67.

[14] - Information Technology Accountants, op cit, paragraphe 14,16,17, pp 5. 8.

[15]– عبد الكريم شناي، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسير، تخصص محاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة ،كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة، 2008/ 2009، ص ص 55.54.

[16]– سعاد بورويسة ، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في التسيير، جامعة قسنطينة، 2009/ 2010، ص 105.

[17]– بدرة بن تومي، مرجع سابق، ص 69.

[18] – A. Kaddouri, A.Mimeche, Cours de Comptabilité Financière Selon les normes IAS/IFRS et le SCF2007,ENAG Editions, Alger, 2009, p 105.

[19]– سعاد بورويسة ، مرجع سابق، ص 105.

[20]– بدرة بن تومي، مرجع سابق، ص 168.

[21] - A. Kaddouri, A.Mimeche, op cit, pp 107.108.

[22]– بدرة بن تومي، مرجع سابق، ص 68.

[23]– زوينة بن فرج، مرجع سابق، ص ص 85.84.

[24]– عبد الكريم شناي، مرجع سابق، ص 53.

[25]– عبد الحليم سعيدي، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، قسم العلوم التجارية، 2015/2014، ص 106.

[26]– إسماعيل رزقي، أعمال التوحيد المحاسبي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، الجزائر ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010/2009، ص ص 102.101.

[27]– عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، ص 290.

[28]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 74، المؤرخة في 25 نوفمبر 2007، ص 3.

[29]– سعاد بورويسة، مرجع سابق، ص 184.

[30]– نفس المرجع، ص 3.

[31]– نفس المرجع، ص 4.

[32] - A. Kaddouri, A.Mimeche, op cit, p 71.

[33]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، مرجع سابق، ص 3.

[34] -Samia Hakimi, le passage du PCN 1975 aux nouvelles normes comptable internationales IAS/IFRS en Algérie le système comptable finance, thèse de magister en sciences économique, option management des entreprises, université mouloud mammeri de tizi ouzou, faculté des sciences économique, commercial et de gestion, département des sciences économiques, 2011, p126.

[35]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، مرجع سابق، ص 3.

[36] - Samia Hakimi, op cit, pp 156.157.

[37]– محمد رجراج، التوحيد في النظرية المحاسبية وأثاره على الإقتصاد الجزائري، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر3، الجزائر، العدد 26، 2012، ص ص 19.18.

[38]– عاشور كتوش، مرجع سابق، ص 297.

[39]– سعاد بورويسة ، مرجع سابق، ص 105.

[40]– سفيان تقاري، رحمة بلهادف، واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي (العوائق والرهانات)، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS/IFRS، يومي 14/13 جانفي 2013، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، ص 10.

[41] - Conseil National de la Comptabilité, Projet de système comptabilité financier, 2006, paragraphe 110-1, p 4.

[42]– المرسوم التنفيذي رقم 08–156 المؤرخ في 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07–11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، ص 11.

[43]- Conseil National de la Comptabilité, op cit, paragraphe 121-6, p5.

[44]– المرسوم التنفيذي رقم 08–156، مرجع سابق، ص 13.

[45]– مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر،2010 ، ص 136.

[46] - A. Kaddouri, A.Mimeche, op cit, p 103.

[47]– المرسوم التنفيذي رقم 08–156، مرجع سابق، ص 14.

[48] - Conseil National de la Comptabilité, op cit, paragraphe 440-4, p41.

[49]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، الفقرة 3.240، ص 26.

[50]– نفس المرجع، ص 26.

واقع تطبيق محاسبة الموارد البشرية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية

The **extent knowledge about human resources accounting application reality from the point view of stakeholders**

عبير لخشين	صالح بلاسكة	حبية بلحاج
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة		
abir.lakhchine@gmail.com	balaskasaa@hotmail.com	habibabelhaj21@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق محاسبة الموارد البشرية في ظل النظام المحاسبي والمالي وذلك من وجهة نظر الأطراف المهتمة بالقوائم المالية للمؤسسة، حيث تم إعداد استمارة بالاعتماد على الدراسات السابقة و شملت 33 استمارة وزعت على محافظي الحسابات، المحاسبين وإطارات بالبنك وبمصلحة الضرائب. بعد تحليل الإجابات توصلت الدراسة إلى أنه توجد بيئة اقتصادية مهيئة للمؤسسات الجزائرية من اجل تطبيق محاسبة الموارد البشرية، كما يتوفر نظام معلوماتي يحقق ذلك إلا أن النظام المحاسبي لا يسمح بإمكانية تطبيقها فهو لا يعترف بالمورد البشري كأصل غير ملموس ولا يعتمد رسملة مصاريفه وهو ما يبقي محاسبة الموارد البشرية بعيدة كل البعد عن التطبيق العملي لها في ظل النظام المحاسبي المالي.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة، محاسبة الموارد البشرية، النظام المحاسبي والمالي.

Abstract

This study aims to measure the extent knoledge about human resources accounting (HRA) application reality from the point view of stakeholders of the company, 33 questionnaires were distributed to a sample of(auditors, accountants, banks managers, and managers in tax authority), after the analyzing the answers The study findings reveal that there is a suitable economic environment for Algerian companies to apply human resources accounting. also There is an information system that can achieve this. However, the accounting system does not allow for its application. It does not recognize human resources as an intangible asset and does not adopt capitalization of its expense. That makes Human resource accounting far from practical application.

Keywords : accounting, HRA**,** accounting system.

مقدمة:

تمثل المحاسبة أحد أهم علوم المعرفة التي تهتم بتوليد البيانات والمعلومات عن أوجه النشاط الاقتصادي باعتبارها لغة الأعمال، خاصة مع ازدياد الحاجة إلى مخرجات النظام المحاسبي والمتمثل في المعلومات المحاسبية والمالية من طرف مستخدمي القوائم المالية من اجل استعمالها في عملية اتخاذ القرارات، ويتواكب تقدم علم المحاسبة في عصرنا الحالي مع تعدد أوجه النشاط الاقتصادي وتعددها وتعقدها، من اجل توفير معلومات محاسبية تتلائم والظروف المتغيرة التي تحيط بها.

في بداية الستينات والسبعينات انتشر استخدام مدخل جديد لتقييم الأصول البشرية أطلق عليه محاسبة الموارد البشرية كمحاولة لوضع قيمة للعاملين كأصول في المؤسسة، باعتبارها أداة تساعد في التزويد بالمعلومات عن قيمة الأصول البشرية التي تمتلكها المؤسسة، حيث أن وجود معلومات عن هذه الاستثمارات من الموارد البشرية يعطي صورة صادقة للقوائم المالية، الأمر الذي يحقق مبدأ الإفصاح المحاسبي خاصة أن الاستثمار في الموارد البشرية تعد من أهم استثمارات المؤسسة، فهي عنصر يترتب عليه النجاح الاقتصادي حيث أن استثمار المجهود البشري وتدريبه وتطويره وتحسينه هو محور هذا النجاح. إلا انه ورغم الأهمية التي أصبحت تحظى بها هذه الموارد على المستوى الاقتصادي والإداري.

إلا أن قياسها والاعتراف بها من أهم المشاكل التي تواجه الفكر والممارسة المحاسبين لعدة عقود، وأصبح قياسها والاعتراف بها من أهم أوجه القصور المحاسبي فقد أصبحت التقارير المالية التي تركز على الإفصاح المحاسبي عن الأصول المادية ذات قيمة محدودة للمستثمرين في اتخاذ القرارات وفي تحديد القيمة السوقية للمؤسسات، وعدم قدرتها على إشباع حاجات المستثمرين من هذا المنطلق ظهرت محاسبة الموارد البشرية كآلية لمعالجة نقاط ضعف النظام المحاسبي فيما يخص مسالة قياس والإفصاح عن الموارد البشرية بهدف إثراء القوائم المالية وزيادة ملائمتها لاتخاذ القرارات.

إشكالية الدراسة:

تعتبر المحاسبة عن الموارد البشرية من المستجدات التي ظهرت حديثا لما لاقاه العنصر البشري من اهتمام فهو المؤثر في مجال القوة والعلم والتكنولوجيا والإبداع، إلا انه رغم الأبحاث والدراسات حولها بقيت محاسبة الموارد البشرية في إطارها النظري وابتعدت كل البعد عن التطبيق العملي لها. وعليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هو واقع تطبيق محاسبة الموارد البشرية في ظل النظام المحاسبي والمالي من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة؟

فرضيات الدراسة :

من اجل معالجة إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا توجد بيئة اقتصادية مهيئة لتلبية تطبيق محاسبة الموارد البشرية بالمؤسسات الجزائرية؛

الفرضية الثانية: لا توجد إمكانية لتطبيق محاسبة الموارد البشرية في ظل تبني النظام المحاسبي والمالي SCF؛

الفرضية الثالثة: يوجد نظام معلومات يلبي متطلبات تطبيق محاسبة الموارد البشرية من وجهة نظر المستجوبين .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على محاسبة الموارد البشرية من خلال تحقيق الغايات التالية:

- ✓ تقديم إطار نظري يوضح مختلف الجوانب الملمة بمحاسبة الموارد البشرية، مع عرض إشكالية القياس والإفصاح عنها؛
- ✓ دراسة واقع تطبيق محاسبة الموارد البشرية في ظل تبني النظام المحاسبي المال الجديد من خلال الدراسة الميدانية وذلك بتوزيع استمارة على عينة الدراسة المتمثلة في مختلف الاطرف المهتمة بالقوائم المالية للمؤسسة.

محتوى الدراسة :

أولا: جانب نظري تم التطرق من خلاله إلى أهم المفاهيم المتعلقة بمحاسبة الموارد البشرية؛

ثانيا: دراسة الميدانية والتي يتم من خلالها عرض مجتمع وعينة الدراسة، أداة الدراسة، ونتائج التحليل الإحصائي؛

ثالثا: النتائج والتوصيات.

أولا: الجانب النظري

يشهد العالم اليوم عددا لا يستهان به من التغيرات والتطورات الحاصلة في بيئة الأعمال والتي فرضتها قوى العولمة باعتبارها نظاما عالميا قائما على التحرير المتنامي للفضاءات الاقتصادية، والتبادلات التجارية المالية والخدماتية، والذي نتج عنها في الربع الأخير من القرن العشرين تحولات هامة في النشاط الاقتصادي، خصوصا فيما يتعلق بالعناصر المستخدمة كمدخلات لتحقيق ذلك النشاط وكثافة استخدامها والمخرجات الناتجة عن ذلك،

حيث أصبحت الموارد غير الملموسة تحتل مكانة هامة ضمن سلسلة توليد القيمة الاقتصادية. الأمر الذي اتجه نحو تكريس المزيد من الاهتمام نحول العقول البشرية المفكرة والمبدعة، بذلك اختلف مفهوم المورد البشري من أحد عوامل الإنتاج في عصر الصناعة في الوقت الذي كان فيه الرأس المال المادي يستأثر بالأهمية القصوى إلى أحد أهم موارد المؤسسة.

1. مبررات الأخذ بمبدأ الرأس المال البشري

يعود الفضل في وضع الأسس الأولى لمفهوم الرأس المال البشري إلى الاقتصادي الأمريكي شولتز **schultz theodre**، حيث يقول على الرغم أنه كان من المعروف أن الأفراد يكتسبون مهارات ومعارف عديدة إلا أنها لم تعتبر كراس مال عكس المجتمعات الغربية والتي لوحظ فيها نمو متزايد لرأس مالها البشري والذي انعكس بصورة ايجابية على النظام الاقتصادي في تلك الدول[1].وقد أكد **مارشال** ذلك حين اعتبر أحسن ضروب الاستثمار ما يستثمر في البشر. ويقوم هذا الأخير على أساس رصيد الفرد من المعارف والخبرات المكتسبة والخصائص التي ينفرد بها هذا والتي تكون موضع التطبيق لتحقيق أهداف المؤسسة. وحسب **Beker** يمثل الرأس المال البشري مجموعة الأصول التي يجلبها الفرد معه إلى المنظمة مثل التعليم، والتدريب في الوظائف السابقة، والخبرة المهنية وغيرها[2]،

تأسيسا على ما تقدم يمكن القول أنا الرأسمال البشري يمثل مكتسبات الفرد المتمثلة في القدرات والمهارات والكفاءات التي تميزه عن باقي العناصر البشرية، إلا أن هذه جزء من تلك المعارف تكون ضمنية أي يستطيع الفرد إخفائها وعدم توظيفها في النشاط الاقتصادي للمؤسسة

2. الرأس المال البشري وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

تهدف معايير المحاسبة الدولية إلى الإجابة على احتياجات مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة سواء كانت داخلية، أو خارجية، وقد أولت هذه الأخيرة عناية كبيرة للأصول المعنوية فيما يخص قواعد القياس وكيفية عرضها بالقوائم المالية بغرض تحسين جودة المعلومات المالية وتلبية حاجات مستخدمي تلك المعلومات خاصة بعد تزايد الطلب والاهتمام بمعلومات هذا النوع من الأصول.

يرى العديد من الكتاب أن الأهمية المتزايدة للعناصر غير الملموسة تعتبر من أهم العوامل التي أدت إلى اختلاف القيم المحاسبية للمؤسسات عن قيمتها السوقية، وقد اختلف المحاسبون بشان وضع مفهوم محدد وواضح للأصول غير الملموسة لعدم وجودها المادي الملموس، بالإضافة إلى صعوبة قياسها وتحديد قيمتها، وقد عرفها المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 على أن الأصل غير الملموس "أصل غير نقدي قابل للتحديد بدون جوهر مادي"[3].

ضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري نجد تعريف الأصل المعنوي مع الإشارة إلى انه تم ذكر الأصل المعنوي وفق مصطلح التثبيت المعنوي على انه: "أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار أنشطته العادية، والمقصود منه مثلا المحل التجاري المكتسب والعلامات وبرامج المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى والإعفاءات ومصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري"[4].

بعد استعراضنا لأهمية الأصول غير الملموسة نستنتج أن معايير المحاسبة الدولية قد حققت تقدمًا كبيرًا في الاعتراف ببعض الأصول غير الملموسة من خلال إظهارها في القوائم المالية للمؤسسة إلا انه ومن الملاحظ أن معايير المحاسبة الدولية قد استثنت في معالجتها للأصول الغير ملموسة الرأس المال البشري رغم اعتباره المكون الأساسي للرأس المال غير المادي للمؤسسة، واهم محقق للثروة والمنتج للقيمة المضافة بها.

يرى كل من (Oseni & Igbinosa) أن المعيار الدولي IAS 38 ومعيار إعداد التقارير المالية IFRS3 يسمح بالاعتراف بالشهرة كأصل غير ملموس بالمؤسسة وقد اعتبر ذلك كإشارة إلى الرغبة في السماح بتقييم الأصول التي ليست كيان ملموس مثل الموارد البشرية وان هناك استعداد وحاجة إلى القياس والاعتراف بالموارد البشرية بالقوائم المالية للمؤسسة[5].

يلعب المورد البشري دورا أساسيا في إحداث تغييرات في قيمة المؤسسة وتحقيق فجوة بين قيمتها السوقية وقيمتها الدفترية، إلا أنه ورغم ذلك ورغم الجدل الذي أثير حول مسالة القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية من اجل إثراء القوائم المالية وزيادة ملائمتها لاتخاذ القرارات، نجد أن القوائم المالية تخلوا من أي بيانات عنها هذا ما يوحي بان الموارد المتاحة المؤسسة هي موارد مادية فقط ويلغي تماما وجود مواردها البشرية، ويمكن إرجاع ذلك إلى قصور النظرة المحاسبية وعدم مواكبة مبادئها المحاسبية للتغيرات والتطورات في النشاط الاقتصادي، فرغم أهمية الإفصاح عن الموارد البشرية إلا أن المبادئ المحاسبية لم تأخذها بعين الاعتبار كما أن معايير المحاسبة الدولية بدورها لم تأتي لتعالج هذا النوع من القصور، وإدراجها في القوائم المالية كغيرها من الموارد الاقتصادية الأخرى.

3. محاسبة الموارد البشرية

في بداية الستينات والسبعينات انتشر استخدام مدخل جديد لتقييم الأصول البشرية أطلق عليه محاسبة الموارد البشرية كمحاولة لوضع قيمة للعاملين كأصول في المؤسسة، باعتبارها أداة تساعد في التزويد بالمعلومات عن قيمة الأصول البشرية التي تمتلكها المؤسسة، **وقد** تم تقديم عدة تعريفات عن محاسبة الموارد البشرية،فقد عرفت الجمعية الأمريكية المحاسبية (American Acounting Association) محاسبة الموارد البشرية بأنها: عملية تحديد وقياس الموارد البشرية وإيصال هذه المعلومات للأطراف ذات المصلحة[6]، في حين عرفها أستاذ

المحاسبة **Flamholtz** المحاسبة عن الأفراد كونهم موارد في المؤسسة، وتقوم على قياس تكلفة وقيمة الأفراد الموجودين بها[7]، ويرى بأنها وسيلة لقياس التكاليف التي تحدث بالمشروع أو المشروعات الأخرى، وهذا نتيجة لاختيار الأصول البشرية أو تأجيرها، أو تدريبها أو تعيينها، أو تنميتها، كما تتمن أيضا القياس الاقتصادي لقيمة الموارد البشرية بالنسبة للمشروع[8]، أما **Likert** فقد نظر لمحاسبة الموارد البشرية على أنها عملية التقدير الدقيق للقيمة الحالية المستقبلية للأصول الإنسانية، وعرفت على أنها عملية القياس الكمي لمصاريف الموارد البشرية بالمنظمة مثل مصاريف التوظيف، التدريب، الخبرة، ومصاريف الالتزام[9]،

من خلال التعاريف المقدمة نستخلص التعريف التالي لمحاسبة الموارد البشرية في كونها " أداة معالجة لقصور المحاسبة التقليدية فيما يخص الإفصاح عن الموارد البشرية، فهي تمثل مجموع الإجراءات والخطوات المتبعة لقياس وتحديد قيمة الموارد البشرية بالمؤسسة ومدى استثمار المؤسسة بها من خلال ما تنفقه عنها، وإيصال هذه المعلومات إلى الأطراف المهتمة".

1.3. أهداف وأهمية محاسبة الموارد البشرية:

1.1.3. أهداف محاسبة الموارد البشرية:

الهدف الرئيسي لمحاسبة الموارد البشرية هو توفير بيانات صحيحة وموثوقة عن تكلفة وقيمة الموارد البشرية للأطراف ذات العلاقة لترشيد صنع القرار، حيث يؤكد باحثون على أن الهدف لا يخرج عن الهدف العام للمحاسبة الذي حددته لجنة مبادئ المحاسبة وهو تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة للمساعدة في عملية اتخاذ القرارات، على اعتبار أن العنصر البشري جزء من الموارد الاقتصادية بالمفهوم الاقتصادي. وتتمثل أهم أهداف محاسبة الموارد البشرية في:[10]

- ✓ تحسين وتطوير إدارة الموارد البشرية من المنظور المؤسسي، من خلال معرفة جدوى الاستثمار في الموارد البشرية وتقويمها.
- ✓ محاولة تحسين أسس تقويم المؤسسات لدى المستثمرين
- ✓ إيصال المعلومات الخاصة بالموارد البشرية للأطراف ذات العلاقة.

2.1.3. أهمية محاسبة الموارد البشرية:

يعتمد نجاح منظمات الأعمال وكفاءة تشغيلها على حسن استثمار مواردها وخاصة الموارد البشرية التي تقوم بإدارة جميع موارد المنظمة الأخرى وتتمحور أهمية محاسبة الموارد البشرية في: [11]

- الموارد البشرية أساس الاستقلال والنفوذ الاقتصادي.

- أهم أداة تنافسية عالمية.
- تساعد على خفض فاتورة التكنولوجيا المستوردة.
- تعمل على تعظيم القيمة المضافة.
- تعمل الموارد البشرية على زيادة الصادرات.
- مكمل أساسي للثروة القومية.
- تعمل محاسبة الموارد البشري على تحقيق القدر الكافي من المعلومات التي تؤثر على السياسات العامة للمؤسسة.

2.3. فروض محاسبة الموارد البشرية:

ترتكز محاسبة الموارد البشرية مثلها كمثل أي نوع من المحاسبة على مجموعة من الفروض تعتبر كأساس عمل وكمبادئ أساسية تعمل في ظلها لتسيير وترشيد العنصر البشري داخل أي مؤسسة، وتتمثل في خمسة فروض كالآتي:[12]

الفرض الأول: يعتبر المورد البشري داخل المؤسسة ذو أهمية بحيث ان له قيمة اقتصادية مباشرة تتمثل في كل الجهد والوقت المنفق في سبيل تاذية وانجاز الأعمال المسندة لهذا العنصر البشري الذي يعمل داخل المؤسسة أو كل الخدمات المقدمة في حينها أو مستقبلا من طرف هذه العنصر البشري، اما القيمة الاقتصادية غير المباشرة فتتمثل في حسن تسيير هذا المورد والاستفادة من الموارد المادية والتكنولوجيات والتقنيات باعتباره أداة فعالة قادرة على المساهمة في تحقيق أهداف المنظمة.

الفرض الثاني: تتأثر قيمة الموارد البشرية بالنمط القيادي للمؤسسة، حيث تتوقف إنتاجية العاملين على المهارات والقدرات من ناحية والرغبات والميول من ناحية أخرى، كما تتطور معارف الموارد البشرية في المؤسسات التي تركز إدارتها على التدريب وتطوير العاملين وكذا الحوافز المادية والمعنوية التي تقدمها، كما أن الإدارة تساهم في توجيه العنصر البشري واستخدام طاقاته الاستخدام الصحيح، مما يولد لديه دوافع ايجابية واستعداد نفسي وذهني للمساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة.

الفرض الثالث: تعتبر المعلومات التي توفرها محاسبة الموارد البشرية من حيث قياس تكلفة وقيمة المورد البشري جد ضرورية لإدارة المؤسسة، في مختلف العمليات الروتينية اليومية الخاصة بالعنصر البشري، وفي العمليات الأساسية والإستراتيجية كالتخطيط واتخاذ القرارات والتوظيف والتكوين للمورد البشري.كما ان المعلومات التي تتضمنها محاسبة الموارد البشرية لها أهمية كبيرة في عمليات الرقابة والتقييم سواء للمتعاملين الداخليين والخارجيين للمؤسسة.

الفرض الرابع: إن توظيف الموارد البشرية يعتبر تكلفة اقتصادية تتحملها المؤسسة مقابل خدمات ومنافع تحصل عليها مستقبلا، لذا يمكن ترجمة هذه التكاليف في صور نقدية، وإظهارها في القوائم المالية مثل أجور العمال وتكاليف التدريب والتأهيل

الفرض الخامس: إن المفهوم التقليدي للأصول يقوم على أنها حقوق وخدمات مملوكة قابلة للقياس بوحدات نقدية وهي تكتسب نتيجة التعامل بين الوحدات الاقتصادية يتوقع الحصول منها على خدمات ومنافع في المستقبل.

3.3. نماذج قياس تكاليف الموارد البشرية:

يعبر القياس المحاسبي وفق ما عرفته لجنة معايير المحاسبة الدولية عن عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سوف يعترف بها في القوائم المالية، وهذا يتطلب اختيار أساس معين للقياس، لكن تذكر أن القياس المحاسبي للموارد البشرية له هدفين أساسين هما: المحاسبة عن تكلفة الموارد البشرية باعتبارها أصلا من أصول المؤسسة، و المحاسبة عن قيمة الموارد البشرية باعتبارها موردا اقتصاديا يتطلب الأمر استغلاله بكفاء[13]،وفيما يلي سنتطرق إلى نماذج قياس الموارد البشرية.

أ .**منهج التكلفة**، و يطبق بموجب ثلاثة أساليب هي:

- أسلوب التكلفة التاريخية: ان التكلفة التاريخية للموارد البشرية تمثل التضحية التي تتحملها المنشأة في سبيل الحصول على البشر وتنميتهم، وهي تتكون من ثلاث عناصر هي:[14]

– تكلفة الحصول على البشر: وهي تشمل مجموعة من التكاليف المباشرة كتكاليف الاستقطاب، الاختيار، التعيين والتوظيف، وكذا مجموعة من التكاليف غير المباشرة كتكاليف الترقية والترفيعات ؛

– تكلفة التعلم: وهي تكلفة تفاضلية تتحملها المنشاة لحين تحقيق الفرد لمستوى الإنتاجية المطلوبة ى عادة لوظيفة معينة، وتشمل تكاليف برامج التدريب الرسمي والتوجيه و تكاليف التدريب أثناء العمل.

– تكاليف مكافأة ترك الخدمة: بعد تأصيل تكاليف الموارد البشرية السابقة يتم إطفاؤها موزعة على العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، مع الاعتراف بالخسائر في حالة تصفية الأصل (التسريح أو إنهاء الخدمة مبكرا أو الوفاة)، أو زيادة قيمة الأصل البشري للإفصاح عن التكاليف الإضافية المتوقع لها أن تزيد طاقة منفعة الأصل.

إلا انه لاستعمال مقياس التكلفة التاريخية حدودا تتمثل في:[15]

- لا تتطابق التكلفة التاريخية بالضرورة مع القيمة الاقتصادية للأصل البشري.

- ❖ إن أي زيادة في قيمة الأصل أو إطفاء له قد يكون ذاتيا، ولا يظهر أي علاقة ارتباط بزيادة أو انخفاض الإنتاجية للأصول البشرية.
- ❖ لا تؤدي طريقة التكلفة التاريخية إلى قيم قابلة للمقارنة بسبب أن تكلفة الحصول على البشر وتكلفة التعلم تختلف من فرد لأخر داخل المنشاة الواحدة.

➢ أسلوب التكلفة الاستبدالية: ويسمى أيضا أسلوب تكلفة إحلال الموارد البشرية. يمكن تعريف تكلفة الإحلال للموارد البشرية بأنها : التضحية التي ستتحملها المنشأة اليوم لإحلال موارد بشرية بدلا من الموجود الآن ، بحيث يكون البديل قادرًا على تقديم نفس المجموعة من الخدمات التي يقوم بها الفرد الذي يشْغل هذه الوظيفة.

➢ أسلوب تكلفة الفرصة البديلة: ويقوم على أساس أن تكلفة الفرصة البديلة للموظف هي قيمته من الاستخدام البديل المتاح له بد لا من استخدامه الحالي. ويقوم هذا الأسلوب على ما يعرف بمفهوم المساومة أو المناقصة التنافسية بين مراكز الاستثمار المتعددة في المنشأة والتي تتنافس فيما بينها على استقطاب الموظفين ذوي الخبرة النادرة من أجل الانتفاع بخدماتهم فيها.[16]

ب.منهج القيمة:

تم اقتراح العديد من النماذج لقياس الموارد البشرية وفق مقاربة مالية و اقتصادية تتجاوز سلبيات المقاربة المحاسبية التي سادت لفترة طويلة، وتستوحي مفاهيمها و أدواتها من علوم ومجالات مختلفة مثل الإدارة الإستراتيجية، وعلم اجتماع المنظمات و مالية المؤسسة. يمكن ذكر بعض هذه النماذج من بينها:[17]

❖ طريقة الشهرة غير المشتراة (المستترة):

تقوم هذه الطريقة على أساس اتخاذ الأرباح التي تزيد عن المتوسط العادي للأرباح (الأرباح غير العادية) أساس للتقييم، وذلك عن طريق رسملة هذه الأرباح الزائدة واعتبارها ممثلة للموارد البشرية في المنشاة وهذه الطريقة تتجاهل الكفاءة التي تستعمل بها الأصول الأخرى.

❖ طريقة العوائد المستقبلية:

باستخدام هذه الطريقة يتم تقييم الأصول البشرية على أساس التوصل إلى القيمة الحالية للمرتبات والأجور التي يتقاضاها العنصر البشري في المستقبل حتى نهاية عمرها الإنتاجي للمنظمة لتمكن من حساب القيمة الإجمالية للأصول البشرية من واقع متوسط رواتب لمجموعة متماثلة من العاملين، إلا أنها لا تأخذ بعين الاعتبار إلا عنصرا واحدا من عناصر التكاليف للوصول إلى قيمة الموارد البشرية، وإهمال عوامل أخرى كسن العامل وكفاءته وأقدميته.

4.3.المعالجة المحاسبية للموارد البشرية

تتم المعالجة المحاسبية التي تتعلق بالمورد البشري، بعد رسملة المصاريف اللازمة للحصول على المورد البشري، من خلال ترحيل جميع حسابات للتكاليف المختلفة الخاصة بالموارد البشرية، كتكاليف التعيين وتكاليف التدريب، وتكاليف المحافظة على الموارد البشرية إلى حساب الاستثمار في الموارد البشرية.

المعالجة المحاسبية المتعلقة بالعنصر البشرى تشبه تلك المتبعة في الأصول المادية، وهي تتعلق بأربع عمليات وهي : تكلفة الحصول على المورد البشري، إطفاء قسط الإهتلاك من الأصول البشرية والمستحق للدورة المالية المنتهية، الاستغناء عن المورد البشري، وأخيرا موت المورد البشري. مع التذكير أنه قد يتم الاستغناء عن المورد البشري لقاء مقابل مالي.

1. التسجيل المحاسبي لعملية رسملة تكاليف الاستثمار في الموارد البشرية

ح/ 203		الأصول البشرية		
	ح/63	مصاريف التكوين **(رسملة مصاريف التكوين لدورة 2016)**		

ملاحظة: في حالة اعتبار مصاريف التكوين المصاريف الوحيدة للاستثمار في المورد البشري.

. تحديد قسط اهتلاك المورد البشري: قبل تحديد قسط اهتلاك المورد البشري يتم اولا حساب العمر الإنتاجي للموارد البشرية على أساس المدة المتوقعة للاحتفاظ بالمورد البشري إلى غاية سن التعاقد، والذي يحدد بالآخذ بعين الاعتبار مجموعة من الظروف المحيطة بالمورد البشري والتي تؤثر بعمره الإنتاجي منها: الظروف الصحية، الاجتماعية، والرضا الوظيفي..الخ. إلا انه يصعب الحصول على هذه المعلومات من الموارد البشرية لامتناع أغلبيتهم عن التصريح بها واعتبارها من خصوصياتهم وبالتالي سيتم اعتماد مدة الاحتفاظ بالمورد بالبشري من تاريخ توظيفه إلى غاية سن تعاقده للتعبير عن عمره الإنتاجي، وبموجب القانون رقم 15/16المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 فان السن القانوني للتعاقد يتمثل في 55 سنة بالنسبة للمرأة و60 سنة بالنسبة للرجل.

ويكون التسجيل المحاسبي لقسط الاهتلاك كالآتي:

ح/ 203		الأصول البشرية	64758.53	
	ح/68203	اهتلاك موارد بشرية **(اهتلاك الموارد البشرية لدورة 2016)**		64758.53

ثانيا. الدراسة الميدانية ونتائج التحليل الإحصائي:

من خلال هذه الورقة البحثية وبالاعتماد على الدراسة الميدانية سنحاول معرفة واقع تطبيق محاسبة الموارد البشرية في ظل النظام المحاسبي والمالي من وجهة نظر عينة الدراسة، وذلك من خلال استجواب بعض الفئات المعدة والمهتمة بالقوائم المالية للمؤسسة، من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات اللازمة من خلال الاستمارات التي تم إعدادها لهذا الغرض وقد تم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام برنامج SPSS (Stastical Pakage for Social Sience).

1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة المستهدف من مستخدمي ومعدي القوائم المالية لاعتمادها على تلك البيانات كمصدر للمعلومات في اتخاذ القرارات، وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية والمتمثلة في محافظي الحسابات، والمحاسبين، إطارات بالبنك المتواجدين بولاية سكيكدة، وذلك لتخصصهم في المجال المالي والمحاسبي والبالغ عددها 33 مفردة.

2. أداة الدراسة:

تتمثل أداة الدراسة في الاستمارة باعتبارها أهم الأدوات البحثية لتحليل أراء العينة، ومعرفة مدى إدراكهم لأهمية محاسبة الموارد البشرية، تم توزيع 33 استمارة على هذه الفئات، وقد وجدت جميعها قابلة للتحليل والجدول التالي يوضح جميع محاور الاستمارة وعدد فقراتها.

الجدول رقم (1): محاور الاستمارة وعدد فقراتها

المحور	عدد الفقرات
البيانات العامة	2
تهيئة البيئة الاقتصادية لتطبيق محاسبة الموارد البشرية بالمؤسسات الجزائرية	6
إمكانية تطبيق محاسبة الموارد البشرية في ظل النظام المحاسبي والمالي الحالي scf	7
يوفر النظام المحاسبي الحالي نظام معلومات يلبي متطلبات تطبيق محاسبة الموارد البشرية	5

المصدر: من إعداد الباحثين.

وقد تم استخدام سلم ليكارت ذو التدرج الخماسي لتحديد درجة موافقة المستجيب

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

. نتائج التحليل الإحصائي

1.3. دراسة معامل الثبات أداة الدراسة:

يوضح معامل ثبات أداة الدراسة ما إذا كانت قائمة الاستبيان ستعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل المحسوب في حالة ما إذا تم إعادة توزيعها على نفس أفراد العينة، وللتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخراج معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة باستخدام معامل **كرومباخ– الفا** وهذا ما يوضحه الجدول رقم

Nombre d'éléments	Alpha de Cronbach
20	0.7126

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن معامل كرومباخ–الفا بلغ 0.71 وهو اكبر من 0.60 وهذا يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بثبات ممتاز يمكن الاعتماد عليه في تعميم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

2.3. تحليل النتائج واختبار صحة الفرضيات:

1.2.3. تحليل النتائج:

المتغيرات الوصفية لعينة الدراسة :

تتشكل عينة الدراسة من محاسبين بنسبة 39% في حين كانت نسبة محافظي الحسابات 12%أما فيما يخص كل من الإطارات بالبنك وبمصلحة الضرائب فقد بلغت نسبتهما 21% و27% على التوالي من حيث سنوات الخبرة نلاحظ أن 72% من عينة الدراسة تتراوح خبرتهم ما بين 6 و20 سنة كل هذا يعطي انطباع جيد حول إعطاء معلومات دقيقة ومفيدة حول موضوع الدراسة باعتبار أن عينة الدراسة تتشكل من فئات ذوي خبرة بالمجال المالي والمحاسبي بالإضافة إلى عدد سنوات الخبرة التي تزيد من كفاءاتهم في هذا المجال. والجدول رقم (2) يوضح ذلك:

الجدول رقم (03): المتغيرات الوصفية لعينة الدراسة

الوظيفة	التكرار	النسبة%	عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
محاسب	13	39.39	1–5 سنوات	4	12.12

محافظ حسابات	4	12.12	6-10 سنوات	14	42.42
إطار بالبنك	07	21.21	11-20 سنة	10	30.30
إطار بمصلحة الضرائب	09	27.27	21 سنة فما فوق	05	15.15

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

اختبار صحة الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى:

H_1: تعد البيئة الاقتصادية بيئة مهيئة لتطبيق محاسبة الموارد البشرية بالمؤسسات الجزائرية عند مستوى دلالة a=0.05

H_0: لا تعد البيئة الاقتصادية بيئة مهيئة لتطبيق محاسبة الموارد البشرية بالمؤسسات الجزائرية عند مستوى دلالة a=0.05

الجدول رقم (04): اختبار الفرضية الأولى

فقرات المحور الثالث	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
الفقرة الأولى	11	9	4	9	-	1.26699	3.4474
	33.33	27.27	12.12	27.27	-		
الفقرة الثانية	08	16	7	2	-	1.02077	3.6579
	24.24	48.48	12.12	27.27	-		
الفقرة الثالثة	07	13	07	6	-	0.010604	3.4211
	12.12	39.39	12.12	8.18	-		
الفقرة الرابعة	19	14	-	-	-	0.71809	4.3947
	57.57	42.42	-	-	-		
الفقرة الخامسة	9	24	-	-	-	0.055431	4.2632
	27.27	72.72	-	-	-		
الفقرة السادسة	15	17	1	-	-	0.71411	4.2368
	45.45	51.51	03.03	-	-		
الاتجاه العام للمحور						**0.075960**	**3.7237**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج .spss

يظهر الجدول رقم 03 أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت بين (3.4211 و4.3947) بانحرافات معيارية تراوحت بين (0.6110 و1.0523)، كما يتضح من الجدول أن كل من الفقرة الرابعة " **تسعى الدولة إلى تطوير وتنمية مواردها البشرية من خلال الدورات التكوينية والبعثات للخارج بصفة دورية** " والخامسة **تتحمل المؤسسات تكاليف إضافية في سبيل استقطاب وتدريب وتأهيل الموظفين من أجل الرفع من مستواهم** " والسادسة " **تسعى المؤسسات الجزائرية من اجل تحقيق ميزتها التنافسية بشكل كبير على الموارد البشرية الكفؤة وذات الخبرة"** قد حصلوا على أعلى وسط مرجح بلغ 4.3947 و4.2632و 4.2368 على التوالي وهذا مابين اهتمام المؤسسات الجزائرية بتطوير الموارد البشرية وتنميتها بصفة دائمة وذلك للأهمية التي يكتسيها والدور الذي يلعبه المورد البشري في تحقيق أهداف أي منظمة ناجحة. وعلى العموم فان المتوسط العام للمحور قد بلغ 3.7237 وهو أعلى من الوسط الفرضي 3 على مساحة مقياس ليكارت بانحراف معياري قدره 0.075960 مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة **تعد البيئة الاقتصادية بيئة مهيئة لتطبيق محاسبة الموارد البشرية بالمؤسسات الجزائرية.**

اختبار الفرضية الثانية:

H_1: توجد إمكانية لتطبيق محاسبة الموارد البشرية في ظل تبني النظام المحاسبي والمالي الحالي من قبل مستخدمي القوائم المالية عند مستوى دلالة a=0.05

H_0: لا توجد إمكانية لتطبيق محاسبة الموارد البشرية في ظل تبني النظام المحاسبي والمالي الحالي من قبل مستخدمي القوائم المالية عند مستوى دلالة a=0.05

الجدول رقم (05): اختبار الفرضية الثانية

فقرات المحور الثالث	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
الفقرة الأولى	-	-	05	14	14	1.26699	3.4474
	-	-	15.15	42.422	**42.42**		
الفقرة الثانية	-	-	07	10	16	1.02077	3.6579
	-	-	21.21	30.30	48.48		
الفقرة الثالثة	-	-	09	11	13	0.010604	3.4211
	-	-	27.27	33.33	39.39		
الفقرة الرابعة	-	-	02	15	16	0.71809	4.3947
	-	-	06.06	45.45	48.48		

الفقرة الخامسة	–	–	02	07	24	0.055431	3.2632
	–	–	06.06	21.21	72.72		
الفقرة السادسة	–	–	6	10	17	0.071411	3.2368
	–	–	18.18	30.30	51.51		
الفقرة السابعة	08	02	14	02	7	0.07512	3.0000
	0.2424	0.0606	0.4242	0.0606	0.2121		
الاتجاه العام للمحور						**0.3621**	**3.7237**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (05) يتبين أن مضمون العبارات تقع بين درجات عالية وظهر ذلك من خلال المتوسطات الحسابية التي تراوحت بين (3.2374و4.694) بانحرافات معيارية تراوحت بين (0.010 و1.2669) وهذا يعني تأييد أفراد العينة للفقرات الستة الخاصة باختبار الفرضية الثانية، كما بلغ المتوسط العام للمحور 3.7237 بانحراف معياري قدره0.3621 وهذا ما يجعلنا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، وهذا ما يشير إلى عدم إمكانية تطبيق محاسبة الموارد البشرية في ظل النظام المحاسبي والمالي SCF من وجهة نظر أفراد العينة فهو لا يسمح بالاعتراف بالمورد البشري وفقا لقاعدة تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني كما انه لا يعتبر المورد البشري كأصل غير ملموس رغم المنافع الاقتصادية المستقبلية التي يحققها وبالتالي لا يتم الإفصاح عنه ضمن قائمة المركز المالي.

الجدول رقم (06): اختبار الفرضية الثالثة

فقرات المحور الثالث	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
الفقرة الأولى	01	23	04	05	-	0.74530	3.6579
	03.03	69.69	12.12	15.15	-		
الفقرة الثانية	07	11	04	09	02	1.25004	3.2895
	21.21	33.3	12.12	27.27	06.06		
الفقرة الثالثة	08	14	05	05	01	1.03151	3.7368
	24.24	42.42	15.15	15.15	03.03		
الفقرة الرابعة	01	15	05	12	-	0.94966	3.2632
	03.03	45.45	15.15	36.36	-		
الفقرة الخامسة	04	17	06	04	02	1.00355	3.5789
	12.12	51.51	18.18	12.12	06.06		
الاتجاه العام للمحور						**0.04217**	**3.6184**

اختبار الفرضية الثالثة:

H_1: يوجد إدراك سليم وكاف لأهمية محاسبة الموارد البشرية من قبل مستخدمي القوائم المالية عند مستوى دلالة a=0.05

H_0:. يوجد إدراك سليم وكاف لأهمية محاسبة الموارد البشرية من قبل مستخدمي القوائم المالية عند مستوى دلالة a=0.05

فقرات المحور الثالث	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
الفقرة الأولى	01	23	04	05	-	0.74530	3.6579
	03.03	69.69	12.12	15.15	-		
الفقرة الثانية	07	11	04	09	02	1.25004	3.2895
	21.21	33.3	12.12	27.27	06.06		
الفقرة الثالثة	08	14	05	05	01	1.03151	3.7368
	24.24	42.42	15.15	15.15	03.03		
الفقرة الرابعة	01	15	05	12	-	0.94966	3.2632
	03.03	45.45	15.15	36.36	-		
الفقرة الخامسة	04	17	06	04	02	1.00355	3.5789
	12.12	51.51	18.18	12.12	06.06		
الاتجاه العام للمحور						**0.04217**	**3.6184**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من الجدول رقم (06) بان أعلى متوسط حسابي حققته مل من الفقرة الثالثة والفقرة الأولى حيث بلغ 3.7368 و3.6579 بانحراف معياري قدره 1.03151 و 0.74530 مما يؤكد وجود آليات وطرق لمعالجة بيانات الموارد البشرية التي يتم معالجتها من خلال مسك سجلات خاصة بالموارد البشرية بالمؤسسات الجزائرية كما بلغ المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة 3.5789 بانحراف معياري قدره 1.00355 هذا ما يبين توفر كفاءات بشرية ليدها القدرة على تطبيق محاسبة الموارد البشرية، وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع قد بلغ 3.6184 وهو اكبر من 3 على مساحة مقياس ليكارت بانحراف معياري قدره 0.04217 هذا ما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي تأكيد وجود نظام معلومات يسمح بتطبيق محاسبة الموارد البشرية في ظل تبني النظام المحاسبي والمالي SCF.

من خلال ما سبق يمكن القول النظام المحاسبي المالي يعد قاصرا فيما يخص الموارد البشرية وهذا راجع محاسبة الموارد البشرية والتي تتنافى وإطاره التصوري والذي لم يتناول أي معاجلة هذه الموارد كأصول غير ملموسة يجب الاعتراف بها، وذلك لأنه لم ترد أي معالجة محاسبية لها في اي معيار محاسبي دولي يعالج هذا

النوع مم الموارد باعتبار الإطار التصوري للنظام المحاسبي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، فرغم تهيئة البيئة الاقتصادية للمؤسسات الجزائرية لتطبيق محاسبة الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالموارد البشرية والاستثمار بها ورغم توفر نظام معلوماتي يحقق ذلك تبقى محاسبة الموارد البشرية في إطارها النظري وتبتعد كل البعد عن التطبيق العملي لها.

يمكن الحكم ان النظام المحاسبي المالي لا يواكب التطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية باعتبار المورد البشري المحرك الرئيسي لنجاح المؤسسات وبالتالي فان المعلومات عن هذه الموارد تعد من أهم المعلومات التي يعتمد عليها مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات المختلفة ذات العلاقة بالمؤسسة إلا أن النظام المالي لا يوفر هذا النوع من المعلومات وهو ما يؤثر على مصداقية وملائمة هذه الأخيرة.

ثالثا: النتائج والتوصيات

بعد إحاطتنا لموضوع واقع تطبيق محاسبة الموارد البشرية في ظل تبني النظام المحاسبي والمالي بالدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل لمجموعة من النتائج وهي:

- تعد الموارد البشرية أهم ممتلكات المؤسسة، وجزء أساسي من رأسمالها وذلك تعمل المؤسسات على استقطاب أهم الكوادر البشرية والعمل على تطويرها وتنميتها من خلال الإنفاق على تكوينها وتدريبها وبالتالي تهيئة البيئة الاقتصادية للمؤسسات والتي تسمح بتطبيق محاسبة الموارد البشرية.
- على الرغم من أهمية محاسبة الموارد البشرية والاهتمام الذي تحظى به إلا أن صعوبات قياس كفاءة العاملين وتحويلها إلى قيمة أو أصل، وغياب معيار يحدد آلية القياس تحول دون تطبيقها وهذا راجع لطبيعة هذه الأصول تعد أهم معيقاتها.
- تحظى مسالة القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية ضمن القوائم المالية للمؤسسة باهتمام الأطراف المهتمة بهذه الأخيرة إلا أن المحاسبة التقليدية تبقى قاصرة فيما يخص الإفصاح عن الموارد البشرية كأصول غير ملموسة وذلك لان النظام المحاسبي المالي مقيد ومحكوم بخصوص قانونية لم يرد فيها اعتبار المورد البشري أصلا.
- توفر محاسبة الموارد البشرية معلومات ذات أهمية بالغة عن القيمة الاقتصادية للأصول البشرية وذلك لأغراض الاستخدامات الإدارية بالإضافة لاستخدامات الجهات الخارجية من خلال معلومات أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة في إدارة وتوجيه مصالحهم في أنشطة المؤسسة ومستقبلها.

من خلال ما سبق يمكن طرح هذه التوصيات:

- ❖ التعريف أكثر بمحاسبة الموارد البشرية وتوضيح آليات تطبيقها من خلال عقد الدورات التدريبية والتكوينية؛
- ❖ ضرورة تعديل المعيار الدولي رقم 38 الذي يخص الأصول الغير ملموسة بإضافة مادة لمعالجة الموارد البشرية كأصول غير ملموسة؛
- ❖ العمل على إعادة النظر في الإطار التصوري للنظام المحاسبي الحالي فيما يخص مسالة الاعتراف بالموارد البشرية كأصل من الأصول غير الملموسة؛ ورسملة مصاريف الاستثمار بها.
- ❖ استحداث طرق واليات جديدة لتقييم الموارد البشرية وتقليل الصعوبات المتعلقة بذلك؛
- ❖ اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة من اجل تطبيق محاسبة الموارد البشرية

قائمة المراجع:

1. Souleh Sameh, the **impact oh human capital management on the innovativeness of research cantre: the case of scientific research canter in Algeria**, revue des sciences économiques, commercials et sciences de gestion, N01,2016,p03.
2. Florentina Xhelili Krasniqi, **the importance of investment in Human Capital: Beker, Schultz and Heckman**, journal of knowledge Management, economics and information technology, vol 6, 2016,p05.
3. IAS 38, Intangibles Assets, 2004, paragraph 08.

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القرار المؤرخ في 26 جوان 2008، قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، 25 مارس 2009، ص86.

5. OSENI Abubakar Idris, igbinosa Peter.E, **accounting for human capital : is the statement of financial position missing something**, journal for educational policy and entrepreneurial, vol^{0}2, N^{0}5, 2015, p:111.
6. Ifath Shaheen, Amathun Noor, Asra Sultana, **A study on HR Accounting practices in selected companies**, journal of accounting, vol N^0 5, 2016, p15.
7. V.Kalpana, **Human resources accounting in Indian companies – importance and challenges**, journal of Scientifics Engineering and research, vol 4, 2016, p 15.

8. رشا حمادة، **القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية وأثره في القوائم المالية (دراسة تطبيقية على أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق)** ، مجلة جامعة دمشق، العدد18، 2002، ص147.

9. Zine DyandevEknath, **Human Resources Accounting – A tactical use of Lev and Schwartz model**, international journal of scientific research and management, vol 4, 2016, p 4049.

10. رشا حمادة، مرجع سبق ذكره، ص149.
11. يحياوي نعيمة، بن ام السعد فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص6.
12. عادل ثامر الصقر، مرجع سبق ذكره، ص178.
13. حياوي نعيمة، بن أم السعد فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص8.

14. مزياني نور الدين، بو الذهب احمد، أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية على القوائم الماليية مداخلة صمن الملتقى الوطني الخامس حول تسيير الموارد البشرية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 23-24 فيفري، 2016، ص 09.
15. حربي راضي نوال، مدى إمكانية تطبيق محاسبة الموارد البشرية في الجامعات (دراسة تطبيقية)،
16. نفس المرجع السابق، ص12.
مزياني نور الدين، بو الذهب احمد، مرجع سبق ذكره، ص09.

الملاحق:

الملحق رقم (01): الاستبيان

جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و علوم التجارية

استبيان في إطار إنجاز مداخلة ضمن ملتقى وطني بعنوان:

واقع تطبيق محاسبة الموارد البشرية في ظل تبني النظام المحاسبي والمالي

سيدي ، سيدتي؛
السلام عليكم ...؛

في إطار إنجاز رسالة دكتوراه نضع بين أيديكم هذا الاستبيان لغرض جمع البيانات الضرورية لمعرفة **واقع تطبيق محاسبة الموارد البشرية في ظل تبني النظام المحاسبي والمالي الجديد** كنوع جديد من المحاسبة؛ و باعتباركم من الفئات المعنية بالدراسة... نرجو منكم المساهمة في إنجاز هذا البحث العلمي و تفضلكم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة، علما أن إجاباتكم ستستغل لغرض البحث العلمي فقط.

عبير لخشين - صالح بلاسكة - حبيبة بلحاج

المحور الأول: بيانات عامة

ضع علامة (X) أمام الإجابة التي تراها مناسبة.

1- نوع الوظيفة:

محاسب	☐	محافظ حسابات	☐
إطار بالبنك	☐	إطار بمصلحة الضرائب	☐

2- عدد سنوات الخبرة:

1- 5 سنوات ☐ 6- 10 سنوات ☐

11- 20 سنة ☐ 21سنة فما فوق ☐

المحور الثاني: تهيئة البيئة الاقتصادية لتطبيق محاسبة الموارد البشرية بالمؤسسات الجزائرية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يُنظر للموظفين بالمؤسسات الجزائرية كموارد بشرية ذات قيمة وليس تكلفة ؛					
2	تولي الدولة أهمية كبيرة للاستثمار في مواردها البشرية من خلال الحرص على تحسين جودة التعليم؛					
3	تعمل الدولة على توفير المرافق والخدمات الصحية لرعاية الموارد البشرية؛					
4	تسعى الدولة إلى تطوير وتنمية مواردها البشرية من خلال الدورات التكوينية والبعثات للخارج بصفة دورية					
5	تتحمل المؤسسات تكاليف إضافية في سبيل استقطاب وتدريب وتأهيل الموظفين من أجل الرفع من مستواهم ؛					
6	تسعى المؤسسات الجزائرية من اجل تحقيق ميزتها التنافسية بشكل كبير على الموارد البشرية الكفؤة وذات الخبرة ؛					

المحور الثالث: إمكانية تطبيق محاسبة الموارد البشرية في ظل النظام المحاسبي والمالي الحالي scf

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يقبل SCF بالاعتراف بالموارد البشرية اعتمادا على تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني؛					
2	يسمح SCF باعتبار الموارد البشرية كأصل غير ملموس كونها تحقق منافع اقتصادية مستقبلية؛					
3	يسمح SCF بالإفصاح عن المعلومات المالية حول الموارد البشرية كونها تساعد على زيادة ملائمة المعلومات المالية المفصح عنها؛					
4	يقدم النظام المحاسبي المالي SCF عدة بدائل قياس تسمح بتقييم الموارد البشرية؛					
5	وفقا قواعد النظام المحاسبي الماليSCF فانه يتم الإفصاح عن الموارد البشرية ضمن قائمة المركز المالي كأحد الأصول المعنوية.					
6	يوجد توافق بين المبادئ والاتفاقيات المحاسبية المعتمدة ومحاسبة الموارد البشرية					
7	يمكن تطبيق محاسبة الموارد البشرية إذا تم اعتمادها من بل الهيئات المنظمة للمحاسبة في الجزائر					

المحور الرابع: يوجد نظام معلومات يلبي متطلبات تطبيق محاسبة الموارد البشرية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	هناك آليات وطرق لمعالجة بيانات الموارد البشرية بشكل مستقل ؛					

2	النظام المحاسبي الحالي يوفر معلومات محاسبية عن الموارد البشرية تمتاز بالوضوح والدقة.					
3	يتم بالمؤسسات الجزائرية مسك سجلات خاصة لمعالجة بيانات الموارد البشرية ؛					
4	تسمح المستندات المحاسبية الحالية إمكانية تطبيق محاسبة الموارد البشرية بشكل ملائم ؛					
5	توجد بالمؤسسات الجزائرية كفاءات بشرية في مجال محاسبة الموارد البشرية لديها القدرة على تطبيقها.					

تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي بين متطلبات الإصلاح ومواجهة التحديات الدولية

Algeria's adoption of financial accounting system between the requirements of reform and meeting international challenges

سفاحلو رشيد	بن عيشوبة رفيقة	يخلف رندة ابتسام
جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة	جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة	جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة
rachidsef@yahoo.fr	benaichoubarafika@yahoo.fr	ikhlefranda@gmail.com

الملخص

منذ اتجاه الجزائر إلى الانفتاح من خلال التوجه إلى اقتصاد السوق وتوقيع اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والرغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، سعت كغيرها من الدول إلى إصلاح نظامها المحاسبي فتم تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث يعد ذلك التطبيق بمثابة التبني الضمني لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية(IAS/IFRS).

في هذا السياق هدف هذا البحث إلى إبراز دوافع الإصلاح المحاسبي وكيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي والفوائد المنتظرة منه مرورا بتقييم هذا التبني وصولا إلى ضرورة تحيينه كونه أصيب بالتقادم نسبيا لأنه أنجز وفق معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية التي كانت سارية المفعول سنة 2005، ودخل حيز التطبيق سنة 2010، وإلى غاية 2019 لم يراع بعد لا المعايير الدولية للمحاسبة (IAS) المعدلة ولا معايير الإبلاغ المالي الدولية(IFRS) الجديدة التي صدرت بين2005 حتى 2018.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي؛ معايير المحاسبة؛ التقييس المحاسبي.

Abstract

Since opening outwards, choosing the market economy and the signing of the Euro-Mediterranean Partnership Agreement and the desire to join the World Trade Organization Algeria has sought, like other country, to reform its accounting system that ended with the application of the Financial Accounting System (SCF), and this application is considered an implicit adoption of International Accounting Standards(IAS / IFRS).

In this context, this study aims to show the reasons for the accounting reform and the method of application of the financial accounting system and expected benefits, through an evaluation of this adoption and arriving at the need for its implementation. day since it was developed on 2005 standards and since then it has not taken into account either the adjusted IAS or the IFRS established between2005 and 2018.

Keywords: Financial accounting system; international accounting standards;

accounting standardization

تمهيد:

بعد تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) من طرف معظم الدول، ونظرا لعدم مسايرة المخطط الوطني للمحاسبة السابق للتوجهات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر، قام المجلس الوطني للمحاسبة باستبداله بالنظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، حيث اشتمل على إطار تصوري للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية استمدت نصوصها من نصوص المعايير الدولية للمحاسبة التي كانت سارية المفعول سنة 2004، تاريخ بداية إعداد مشروع النظام المحاسبي المالي حيث تمت المصادقة عليه سنة 2007، الأمر الذي جعل الجزائر تتبنى المعايير الدولية للمحاسبة بطريقة ضمنية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي منذ الفاتح جانفي 2010، وبعد مرور تسع سنوات من تطبيقه، نحاول في هذه الورقة البحثية تقييم هذا التبني من خلال معالجة الإشكالية الاتية:

هل نجحت الجزائر في تبنيها للنظام المحاسبي المالي؟ وهل حقق هذا الأخير الأهداف المنتظرة من تطبيقه؟

وتتم الإجابة على هذه الإشكالية من خلال معالجة المحاور الآتية:

1- تطور المحاسبة في الجزائر وحتمية إصلاحها

1-1- المراحل التي مرت بها المحاسبة في الجزائر

1-2- دوافع الإصلاح المحاسبي في الجزائر

2- ميلاد النظام المحاسبي المالي في الجزائر

2-1- أعمال الإصلاح المحاسبي وإعداد مشروع النظام المحاسبي المالي

2-2- محتوى النظام المحاسبي المالي

2-3- الفوائد المنتظرة من تطبيق النظام المحاسبي المالي

3- تقييم تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي

3-1- صعوبة المفاهيم الجديدة الواردة في النظام المحاسبي المالي

3-2- الصعوبات الجبائية الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي

3-3- تقييم طريقة تبني الجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة ضمنيا عن طريق النظام المحاسبي المالي

3-4- ضرورة تحديث (أو تحيين) النظام المحاسبي المالي

1- تطور المحاسبة في الجزائر وحتمية إصلاحها

عرفت المحاسبة في الجزائر عدة تطورات نتيجة الظروف الاقتصادية والتطورات الحاصلة على المستوى الداخلي أو الخارجي، حيث أن معرفة التطور التاريخي للمحاسبة يسمح بمعرفة ظروف ودواعي الإصلاح المحاسبي.

1-1- المراحل التي مرت بها المحاسبة في الجزائر

تم الاعتماد في تقسيم المراحل على أهم المحطات التاريخية التي مست المحاسبة سواء من حيث إصلاح مهنة المحاسبة أو تغيير المرجع المحاسبي المستعمل فيها، وذلك على النحو الآتي:

1-1-1- مرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية ظهور المخطط الوطني للمحاسبة (من 1962 إلى 1975)

تفاديا لحصول الفراغ القانوني في الجزائر غداة الاستقلال، أصدرت الحكومة الجزائرية الجديدة القانون الأساسي رقم 62-157 المؤرخ في 1962/12/31 القاضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية باستثناء التي تمس بالسيادة الوطنية، حيث امتازت هذه الفترة في مجال المحاسبة وتنظيمها بما يلي:

- استمرار العمل بالمخطط المحاسبي العام (PCG 1957)؛
- إنشاء الشركة الوطنية للمحاسبة (SNC) بموجب الأمر رقم 67-205 المؤرخ في 1967/10/07 والتي قامت بدور مندوب الحسابات لدى بعض الشركات الوطنية العمومية وتقديم خدماتها لشركات عمومية أخرى؛
- تكريس مراقبة الشركات الوطنية العمومية بموجب الأمر رقم 69-107 المؤرخ في 1969/12/31؛
- تحديد واجبات ومهام محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية وشبه العمومية(المرسوم 70-173 المؤرخ في 1970/11/16) الذي أسند مهمة محافظي الحسابات إلى موظفي الدولة يعينهم وزير المالية؛
- إنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة بموجب الأمر رقم 71-82 المؤرخ في 1971/12/29، كلف بمهمة التقييس والتنظيم المحاسبي وتحضير مخطط وطني للمحاسبة؛
- إنشاء تخصص ليسانس علوم مالية ومحاسبية في الجامعات(المرسوم 72-83 في 1972/04/18)
- تنظيم التربص المهني لتكوين خبراء المحاسبة بموجب المرسوم 72-84 في 1972/04/18.

1-1-2- مرحلة العمل بالمخطط الوطني للمحاسبة (PCN) (من 1976 إلى 2009)

نظرا لعدم مسايرة المخطط المحاسبي العام الفرنسي للتوجه الذي انتهجته الجزائر آنذاك والمتمثل في النظام الاشتراكي أو الاقتصاد الموجه، تم استبداله في الفاتح جانفي 1976 بالمخطط الوطني للمحاسبة الذي صدر بالأمر رقم 75-35 مؤرخ في29 أفريل 1975، ودخل حيز التطبيق في 1976/01/01 حيث نجح في توفير المعلومات المحاسبية الضرورية لمستعمليها وامتازت هذه الفترة بعدة أحداث نذكر منها:

- إلغاء محافظة الحسابات واستبدالها بمجلس المحاسبة الذي أنشأ بموجب القانون 80-05 المؤرخ في 1980/03/10 الذي كلف بمراقبة المؤسسات الاقتصادية العمومية(لقيلطي، 2008، صفحة 90) **بدلا عن محافظي الحسابات؛**

- **إعادة تأهيل محافظة الحسابات بعد صدور** القانون رقم 88-01 المتعلق باستقلالية المؤسسات وصدور القانون 90-32 المتعلق بمجلس المحاسبة ليراعى التغيرات الجديدة في المؤسسات العمومية حيث أصبح مجلس المحاسبة يراقب فقط المؤسسات غير الاقتصادية الخاضعة للمحاسبة العمومية(شريفي، 2011، الصفحات 117-118)؛

- **التنظيم الفعلي لمهنة المحاسبة في الجزائر بموجب القانون** 91-08 المنظم لمهنة خبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بتاريخ 27-04-1991، والمرسوم التنفيذي رقم 96-136 المؤرخ في 1996/04/15 المتعلق بقانون أخلاقيات مهنة خبير المحاسبة ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛

- **إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة** بموجب المرسوم التنفيذي 96-318 المؤرخ في 1996/09/25 وهو جهاز استشاري ذو طابع وزاري ومهني مشترك تحت سلطة وزير المالية.

كما امتازت نهاية هذه الفترة بإصلاح مهنة المحاسبة وجعلها تتجه نحو التوحيد الدولي لتتماشى مع معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية (IAS/IFRS)بصدور القانون رقم11/07المؤرخ في 2007/11/25 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، وما تبعه من مراسيم تنفيذية وقرارات التطبيق كالمرسوم التنفيذي رقم 08 / 156 المؤرخ في 26-05-2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07، والمرسوم التنفيذي رقم 09 / 110 المؤرخ في04/07/ 2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي، بالإضافة إلى قرار التطبيق المؤرخ في 2008/07/26، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها.

1-1-3- مرحلة إصلاح المهنة وتبني المعايير الدولية للمحاسبة من 2010 إلى نهاية 2018.

في هذه الفترة تم تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستمد نصوصه من نصوص معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، (IAS/IFRS) وإعادة تنظيم المهنة ونقل صلاحياتها من المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلى وزارة المالية وذلك بصدور القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010،والذي يهدف إلى تحديد شروط وكيفيات ممارسة مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

وقد تلى هذا القانون، عدة مراسيم تنفيذية لتنظيم مهنة المراجعة، تصب في إطار إعادة توزيع الأدوار وتوضيح الصلاحيات والمتمثلة في (حميداتو و بوقفة، 05-06-2013/05):

– صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في 27-01-2011 والمتعلقة أساسا بالتغيرات التي مست السلطة التي تحم مهنة المحاسبية في الجزائر.

– صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في 16-02-2011 و المتعلقة عموما بكيفيات تحديد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم العالي المتخصص لمهنة المحاسب وكذا تحديد شروط وكيفيات تنظيم الامتحان النهائي بصفة انتقالية للحصول على شهادة خبير محاسب كما تم التطرق من خلال تلك المراسيم إلى كيفيات تحديد المهمة التضامنية لمحافظي الحسابات.

1-2- دوافع الإصلاح المحاسبي في الجزائر

أدت التطورات الحاصلة في العالم ومحدودية المخطط المحاسبي الوطني إلى إقدام الجزائر على القيام بعملية الإصلاح المحاسبي، هذا الأخير أملته ظروف عديدة نذكر منها:

1-2-1- نقائص المخطط الوطني للمحاسبة

تم توجيه انتقادات حادة للمخطط الوطني للمحاسبة يمكن تلخيصها في العناصر الاتية:

1-2-1-1- غياب الإطار التصوري للمخطط الوطني للمحاسبة

الإطار التصوري للمحاسبة المالية هو دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل (المادة7 من القانون 07/11، 2007).

فالإطار التصوري يهدف إلى المساعدة على تطوير المعايير، تحضير الكشوف المالية، تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية، وإبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير (المادة3 من المرسوم التنفيذي 08/156، 2008).

1-2-1-2- نقائص متعلقة بالجانب التقني للمخطط المحاسبي الوطني

المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 لا يؤدي الى توفير كل المعلومات المالية والمحاسبية التي يحتاجها مستعملي القوائم المالية حيث سجلت انتقادات كثيرة للمخطط من الناحية التقنية أهمها(سيد، 2015/2014، الصفحات 177-178):

– لا يوضح المخطط المحاسبي الوطني بشفافية الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بسبب الغموض في مفهوم دورة الاستغلال من خلال التمييز بين عمليات الاستغلال والعمليات خارج الاستغلال؛

- نتيجة الاستغلال(حسب المخطط المحاسبي الوطني) تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق ارباح بواسطة عمليات الاستغلال وعمليات أخرى ناجمة عن سياسات مختلفة ليس لها علاقة بدورة الاستغلال؛
- اعتماد تصنيف حسابات الأعباء والنواتج حسب طبيعتها فقط وإهمال التصنيف الوظيفي(شنوف، 2008، صفحة 17)؛
- المعالجة المحاسبية لعمليات المؤسسة يتم وفق مقاربة قانونية فقط وإهمال مظهرها الاقتصادي؛
- اعتماد المخطط المحاسبي الوطني على مبدأ التكلفة التاريخية والذي جعل عملية المقارنة الزمنية بين القوائم المالية تفقد معناها نظرا لموجة التضخم التي عرفتها الجزائر منذ بداية الإصلاحات سنة 1988؛
- القوائم المالية التقليدية لا تمكن المستثمرين من معرفة أسباب تغيرات الخزينة والعوامل المتحكمة فيها، ولا تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وكيفية استعمالها.

1-2-2- التوجه نحو اقتصاد السوق

تخلي الجزائر على النظام الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق يتطلب توفر نظام محاسبي يعبر عن الوضعية المالية للمؤسسات، ويسمح بتوفير المعلومات المساعدة على اتخاذ القرارات الرشيدة.

1-2-3- عقود الشراكة مع الدول الكبرى ومحاولة الانضمام إلى لمنظمة العالمية للتجارة

في إطار سعي الجزائر المتواصل نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق مزيد من الانفتاح وبغية الاستفادة من مزايا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، دخلت في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يتطلب القيام بإصلاحات ترمي إلى التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق، وتوفير بيئة محاسبية موحدة.

1-2-4- مواجهة التحديات الدولية

تعرضت الجزائر لضغوطات خارجية حتمت عليها القيام بعملية الإصلاح المحاسبي، أهمها:

- الاختيار الدولي الذي يقرب ممارستنا المحاسبية بالممارسات العالمية، والذي يسمح بان نعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر؛
- ضغوطات الهيئات الدولية(صندوق النقد الدولي،المنظمة العالمية للتجارة) قصد الالتزام بالمعايير الدولية؛
- إفرازات العولمة التي تقتضي تغييرات جذرية في الميدان المحاسبي، هذه التغييرات يجب ان تكون في مستوى التطورات الاقتصادية، وفي إطار المعايير المحاسبية الدولية؛
- يشترط عند طلب الاستفادة من أي خدمة في الأسواق المالية الدولية، الامتثال للمعايير الدولية للمحاسبة؛
- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من مشاكل وتكلفة اختلاف النظم المحاسبية، سواء من حيث الإجراءات أو إعداد القوائم المالية.

2- ميلاد النظام المحاسبي المالي في الجزائر

نظرا للنقائصالموجودة في المخطط الوطني للمحاسبة، جاءت في بادئ الأمر فكرة إصلاحه، لكن تم التخلي عنه في الأخير وتم اعتماد استراتيجية توحيد محاسبي نتج عنها ميلاد نظام محاسبي مالي جديد متوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، حيث اشتمل على إطار تصوري للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية مثله مثل المرجعية المحاسبية الدولية وامتاز عن هذه الأخيرة باعتماده لمدونة حسابات، وتنظيم للمحاسبة، وجاء بمحاسبة مالية مبسطة للكيانات الصغيرة، كان ينتظر الكثير من تطبيقه.

2-1- أعمال الإصلاح المحاسبي وإعداد مشروع النظام المحاسبي المالي

بعد أن أصبح إصلاح النظام المحاسبي الجزائري ضرورة ملحة في ظل الظروف الداخلية والخارجية، شرعت وزارة المالية رسميا في 28 مارس 1998 في عملية الإصلاح بدأت بمحاولة معالجة نقائص المخطط الوطني للمحاسبة وانتهت بإعداد مشروع النظام المحاسبي المالي، تم ذلك على النحو الآتي(بكيحل، 2008/2007، صفحة 12):

2-1-1- محاولة إصلاح المخطط الوطني للمحاسبة (أعمال لجنة PCN)

من اجل القيام بإصلاح المخطط الوطني للمحاسبة لتكييفه مع التغيرات الحاصلة، أوكلت هذه المهمة للمجلس الوطني للمحاسبة، الذي أنشأ في سنة 1996، للقيام بأعمال التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية.وبعد أن أصبح المجلس الوطني للمحاسبة الهيئة الرسمية للتوحيد المحاسبي في الجزائر، تم تكليفه من طرف وزارة المالية في 28 مارس 1998، بمراجعة المخطط الوطني للمحاسبة لتكييفه مع تحولات الاقتصاد الوطني، فكوّن المجلس فوج عمل للنظر والتفكير في مراجعة المخطط الوطني للمحاسبة. وسرعان ما تمت المصادقة على خطته، تحول الفوج إلى لجنة المخطط الوطني للمحاسبة.

في إطار مهمتها قامت لجنة المخطط الوطني للمحاسبة بإعداد مساءلتان (Questionnaires)، تحتويان على أسئلة خاصة بتقييم المخطط ويطلب الإجابة عنها، أرسلت الأولى لممارسي مهنة المحاسبة في جانفي

1999، وأرسلت الثانية كذلك إلى ممارسي مهنة المحاسبة في جويلية 2000. وأخذا بالأجوبة المقدمة عن المساءلة الأولى، اختارت الجنة مراجعة المخطط الوطني للمحاسبة وعدم تغييره، حتى لا يتم التأثير على الممارسة المحاسبية، وكذلك بالنظر لارتفاع تكلفة الإصلاح المحاسبي.

وأعدت الجنة في فيفري 2000، تقريرا أوضحت فيه مختلف الاقتراحات التي وضعتها بغرض أخذها بعين الاعتبار في مراجعة المخطط الوطني للمحاسبة، والتي تمحورت بالخصوص حول المبادئ المحاسبية، الإطار

المحاسبي والقوائم المالية الشاملة. ولكن توقفت أعمال اللجنة في فيفري 2001(صالحي، 2010/2009، صفحة 72).

2-1-2- اقتراحات مجموعة الخبراء الفرنسيين (البدائل المتاحة)

بعد إن توقفت أعمال لجنة المخطط الوطني للمحاسبة في سنة 2001، ووضعت مهمة الإصلاح المحاسبي محل مناقصة، تم على إثرها قيام مجموعة من الخبراء الفرنسيين بمهمة الإصلاح المحاسبي بتمويل من البنك العالمي، وبعد دراستها للمخطط الوطني للمحاسبة، قامت بتقديم ثلاثة (03) مقترحات لإصلاحه، وقدمتها للمجلس الوطني للمحاسبة الجزائري من أجل اختيار المقترح الأمثل، وكانت المقترحات الثلاثة كما يلي:

- الإبقاء على المخطط الوطني للمحاسبة بشكله الحالي، وحصر عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية، لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الاقتصادي والقانوني في الجزائر؛
- الإبقاء على المخطط الوطني للمحاسبة ببنيته وهيكله، مع إدخال بعض التقنيات المتوافقة مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية؛
- إعداد نظام محاسبي جديد استنادا للتطبيقات، المفاهيم، القواعد والحلول المتوافقة مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية.

2-1-3- الموافقة على الاقتراح الثالث وإعداد مشروع النظام المحاسبي المالي

بعد تقديم مجموعة الخبراء الفرنسيين لمقترحاتها الثلاثة، قام المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري، بعد دراستها من طرف الهيئات التابعة له باختيار المقترح الثالث(مداني و عوينات، 30/29 نوفمبر 2011، صفحة 173)وذلك باعتماد المجلس على استراتيجية توحيد محاسبي تقضي بإحلال المخطط الوطني للمحاسبة بنظام محاسبي جديد يتمثل في النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية من مختلف الجوانب، لاسيما القوائم المالية، الإطار التصوري، المصطلحات والتعاريف، المستعملين للمعلومة المالية، المبادئ المحاسبية، وقواعد التسجيل والتقييم.

ويعبّر هذا الاختيار عن تغير جذري مقارنة بالمخطط الوطني للمحاسبة، بالتوجه نحو المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS)، المعترف بها دوليا والمطبقة في دول عديدة من العالم، وتم إعداد مشروع النظام المحاسبي المالي من طرف مجموعة الخبراء الفرنسيين وفقا للمعايير المحاسبية الدولية السارية المفعول سنة 2004 تاريخ الانتهاء من كتابة المشروع الذي لم يتم التصديق عليه إلى غاية 2007/11/25 ولم يدخل حيز التطبيق حتى الفاتح جانفي 2010.

2-2- محتوى النظام المحاسبي المالي

بالإضافة إلى مدونة حسابات ومحاسبة مالية مبسطة، تضمن النظام المحاسبي المالي مفاهيم ومبادئ وطرق وقواعد محاسبية ومالية تمثلت فيما يلي:

- إطارا تصوريا للمحاسبة المالية مستمد من الإطار التصوري للمرجعية المحاسبية الدولية(IAS/IFRS)؛

- معايير محاسبية مستمدة هي الأخرى من نصوص معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

2-2-1- الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

تم اقتباس الإطار التصوري للمحاسبة المالية من الإطار التصوري المعتمد من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية(IASB)، وتم إدراجه ضمن النظام المحاسبي المالي بموجب المادة 6 من القانون 11/07 المؤرخ في 2007/11/25، أما محتواه ورد في المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ في 2008/05/26 وذلك من المادة 5 حتى المادة 28.

إلا أن هذا الإطار التصوري لم يقتبس حرفيا، بل أدخلت عليه بعض التعديلات (حذف بعض المفاهيم وإضافة بعض المبادئ والاتفاقيات)، وبالإضافة إلى تعريف وهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية، تمثل محتواه في(المادة 02 – المادة 28 من المرسوم التنفيذي 156-08):

- فرضيتان أساسيتان(فرضية محاسبة الالتزام أو التعهد وفرضية استمرارية الاستغلال أو النشاط)؛
- أربعة خصائص نوعية للمعلومة المالية (الملائمة أو الدلالة، الدقة أو المصداقية، الوضوح أو قابلية الفهم وقابلية المقارنة)؛
- اتفاقيتان محاسبيتان (اتفاقية وحدة الكيان واتفاقية الوحدة النقدية)؛
- تسعة مبادئ محاسبية وهي (الأهمية النسبية، استقلالية الدورات، الأحداث اللاحقة، الحيطة والحذر، ديمومة الطرق، التكلفة التاريخية، ثبات الميزانية الافتتاحية، أسبقية الواقع الاقتصادي، الصورة الصادقة)؛
- تعريف وتصنيف عناصر الميزانية (الأصول، الخصوم ورؤوس الأموال)؛
- تعريف عناصر حساب النتائج (المنتوجات، الأعباء، رقم الأعمال والنتيجة الصافية)

2-2-2- المعايير المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي

بهدف مسايرة التحديات الاقتصادية التي طرأت على المستوى الداخلي والخارجي للبلاد، جاء النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد بمعايير(boursali, 2010, p. 7)محاسبية مستمدة نصوصها من نصوص المعايير المحاسبية الدولية، وأعطى لها قوة القانون حيث أدرجها ضمن النظام المحاسبي المالي بموجب **المادة 6** من

القانون 11/07 المذكور سابقا، التي نصت على أن النظام المحاسبي المالي **يتضمن** إطارا تصوريا ومدونة حسابات **ومعايير محاسبية**، ورد مضمونها في فقرات الملحق الأول للقرار المؤرخ في 26جويلية 2008 المذكور سابقا نلخص أسماء كل معيار والفقرات المرتبطة به في الجدول الآتي مع تبيان المعيار الدولي للمحاسبة التي استمدت منه.

جدول رقم 01 : المعايير المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي المالي ومصادرها

المعايير المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي المالي	فقرات ملحق القرار المؤرخ في 2008/07/26 الحاملة للمعيار	رقم المعيار الدولي للمحاسبة الذي استمدت منه تلك الفقرات
معيار التثبيتات العينية والمعنوية	121-1 حتى 121- 15 121-20 حتى 121- 27	IAS 16: التثبيتات العينية IAS 38: التثبيتات المعنوية
معيار خسارة قيمة الأصول	112 – 5 حتى 112 - 11	IAS 36 : خسارة قيمة الأصول
معيار العقارات الموظفة	121-16 حتى 121 - 18	IAS 40 : العقارات الموظفة
معيار الأصول البيولوجية	121- 19	IAS 41 : الزراعة
معيار التثبيتات المالية	122-1 حتى 122- 9	IAS 32 : الأدوات المالية (العرض) IAS 39 : الأدوات المالية (التسجيل المحاسبي والتقييم)
معيار المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ	123-1 حتى 123- 7	IAS 2 : المخزونات
معيار الإعانات	124-1 حتى 124- 6	IAS 20: محاسبة الإعانات العمومية
معيار مؤونات المخاطر والأعباء	125-1 حتى 125- 4	IAS 37: المؤونات، الأصول المحتملة، الخصوم المحتملة
معيار القروض والخصوم المالية الأحرى	126-1 حتى 126- 3	IAS 23: تكاليف الاقتراض
معيار المنتوجات والأعباء (الأيرادات والتكاليف)	111-2 حتى 111- 6	IAS 18: نواتج النشاطات العادية IAS 10: الأحداث اللاحقة
معيار تقييم الأعباء والمنتوجات المالية	127-1	IAS 18: نواتج النشاطات العادية

معيار العمليات المنجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير	131-1 حتى 131- 8	IAS 31: المساهمات في المؤسسات المشتركة
معيار الحسابات المدمجة والحسابات المركبة	132-1 حتى 132- 21	IAS27 القوائم المالية المدمجة والمنفردة IAS 28: المساهمات في المؤسسات المشتركة و IFRS 3 تجمع المؤسسات
معيار العقود طويلة المدى	133-1 حتى 133- 4	IAS 11 : عقود الإنشاء
معيار الضرائب المؤجلة	134-1 حتى 134- 3	IAS 12: الضرائب على النتيجة
معيار عقود إيجار تمويل	135-1 حتى 135- 4	IAS 17: عقود الإيجار
معيار امتيازات المستخدمين	136-1 حتى 136- 2	IAS 19: امتيازات المستخدمين
معيار العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية	137-1 حتى 137- 7	IAS 21: آثار تغيرات أسعار الصرف
معيار تغير التقديرات أو الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء	138-1 حتى 138- 5	IAS 8 "الطرق المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء
معيار تعريف الكشوف المالية	210-1 حتى 210- 5	IAS 1: عرض القوائم المالية
محتوى وعرض الميزانية	220-1 حتى 220- 5	IAS 1: عرض القوائم المالية
محتوى وعرض حساب النتائج	230-1 حتى 230- 8	IAS 1: عرض القوائم المالية
معيار محتوى وعرض جدول سيولة الخزينة	240-1 حتى 240- 5	IAS 7: جدول تدفقات الخزينة
معيار محتوى وعرض جدول تغيرات الأموال الخاصة	250-1	IAS 1: عرض القوائم المالية
معيار محتوى وعرض ملحق الكشوف المالية	260-1 حتى 260- 4	IAS 1: عرض القوائم المالية

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على محتوى ملحق القرار المؤرخ في 2008/07/26 ومحتوى معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

2-3- الفوائد المنتظرة من تطبيق النظام المحاسبي المالي

من المتوقع أن ينتج عن تطبيق النظام المحاسبي المالي مجموعة من الفوائد تستفيد منها المؤسسات ومستخدمي قوائمها المالية، كما يستفيد منها المحاسبين نلخصها فيما يلي(سيد، 2015/2014، صفحة 256):

- يسمح بإعداد وعرض قوائم مالية تحمل معلومات مالية ذات مصداقية، وملائمة لاتخاذ القرارات، قابلة للفهم وقابلة لمقارنة في الزمان والمكان؛
- تشجيع الاستثمار بكافة أنواعه بما يسمح طمأنة المستثمرين المحليين والأجانب وتلبية حاجاتهم من معلومات محاسبية كافية ودقيقة تساعدهم على اتخاذ القرارات الصحيحة والرشيدة.
- تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد الدولي مما يسمح للمؤسسات من زيادة درجة قراءة المعلومات المالية المنشورة في قوائمها المالية الختامية لدى الشركات الأجنبية عند إعدادها بلغة محاسبية موحدة.
- تطوير بورصة الجزائر لتصبح أكثر حيوية بواسطة شركات مسعرة تلتزم بمعايير محاسبية دولية تضمن مستوى عال في الإفصاح المالي والمحاسبي في القوائم المالية المنشورة للمستثمرين الحاليين والمحتملين(بودلال، 14/13 ديسمبر 2011، صفحة 8)؛
- يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنيين بالمعلومات المالية؛
- يحسن المحفظة المالية للبنوك من خلال إنتاج المؤسسات لحالات مالية أكثر شفافية؛
- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات؛
- يقترح حلولا تقنية للتسجيل العمليات أو المعاملات التي لم يعاجلها المخطط الوطني المحاسبي(كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، 2009، صفحة 9)؛
- يقدم الشفافية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية التي يسوقها الأمر الذي من شأنه تقوية مصداقية المؤسسة؛
- تأسيس معايير محاسبية دولية تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي يؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل في الأسواق العربية وحتى الدولية؛
- توافر معايير دولية يسمح بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات متعددة الجنسيات، مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا.

3- تقييم تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي

جاء النظام المحاسبي المالي بمفاهيم جديدة مستمدة من المعايير الدولية للمحاسبة، يصعب استيعابها من طرف المحاسبين غير المطلعين على المعايير الدولية للمحاسبة، نتجت عنها مشاكل وصعوبات وانعكست سلبا على الجباية خاصة، نتطرق لها في محاولة إبراز نتائج تبني الجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة عن طريق النظام المحاسبي المالي.

3-1- صعوبة المفاهيم الجديدة الواردة في النظام المحاسبي المالي

ظهر في النظام المحاسبي المالي مفاهيم جديدة يصعب استيعابها، وتم اقتراح طرق وبدائل القياس المحاسبي تستخدم إلى جانب التكلفة التاريخية، نلخصها فيما يلي(سيد، 2015/2014، صفحة 229):

- **العقود طويلة الأجل:** تتضمن العقود طويلة الأجل انجاز سلع أو خدمات تقع تواريخ انطلاقها والانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة؛
- **الضرائب المؤجلة:** الضرائب المؤجلة هي عبارة عن مبلغ ضريبة على الأرباح قابل للدفع أو قابل للتحصيل؛
- **عقود الإيجار التمويلية:** هي عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة عن حق استعمال أصل مقابل دفعة أو عدة دفعات؛
- **الحسابات المدمجة والحسابات المجمعة:** يقصد بالحسابات المدمجة تقديم الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة الكيان كما لو تعلق الأمر بكيان واحد.
- **طرق جديدة للتقييم:** بالإضافة إلى مبدأ التكلفة التاريخية الذي اعتمد في تقييم العديد من العناصر، فإنه تم الاعتماد في بعض الحالات على بدائل أخرى لتقييم بعض العناصر أهمها(الفقرة 112-1 من القرار المؤرخ في 2008/07/26).

-**القيمة الحقيقية:** تعرف بالقيمة العادلة، وهي المبلغ الذي يمكن أن يتم من اجله تبادل الأصل بين أطراف على دراية كافية و موافقة و عاملة ضمن شروط المنافسة العادية (التامة)؛

-**قيمة الإنجاز الصافية:** تعرف بصافي القيمة القابلة للتحقيق، وهي عبارة عن سعر البيع المقدر الأصل مطروحا منه التكاليف المقدرة لإتمام الأصل والتكاليف الضرورية لإتمام عملية البيع ، وتستعمل هذه القيمة لإثبات تدهور قيمة الأصول؛

-**القيمة المحينة:** هي التقدير الحالي للقيمة المحينة للتدفقات المقبلة (المستقبلية) في أموال الخزينة ضمن المسار العادي للنشاط.

كل المفاهيم وطرق التقييم المذكورة لم يعالجها النظام المحاسبي المالي بشكل كاف بل تم تلخيصها من المعايير الدولية للمحاسبة، ولذلك حتى يتم فهمها وحسن تطبيقها على المعنيين أن يطلعوا عليها في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بها.

3-2- الصعوبات الجبائية الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي

أدى تطبيق مبدأ أولوية المظهر الاقتصادي على المظهر القانوني، إلى إحداث اختلافات هامة بين قواعد النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري، وتعود أسباب هذه الاختلافات إلى فك العلاقة الوطيدة التي كانت تربط التقنيات المحاسبية والجبائية في ظل المخطط المحاسبي الوطني، في حين أن تبني النظام المحاسبي المالي وفقا للمعايير الدولية للمحاسبة يعمل على الاستجابة المستثمرين بالدرجة الأولى(براق و تسعديت، 14/13 ديسمبر 2011، صفحة 4)، والذي سيكون له أثر مباشر في عناصر تحديد الضريبة على النتائج، ويتطلب ذلك ضرورة تكييف القواعد الجبائية مع الواقع المحاسبي الجديد.
وفي هذا السياق يمكن ذكر بعض العناصر التي تمثل عائق في التقريب بين النظامين المحاسبي والجبائي، والتي تجعل من تطبيق النظام المحاسبي المالي صعبا، وهذا كما يلي:

- **الاهتلاكات:** تعريف الاهتلاك في ظل المخطط المحاسبي الوطني كان يتعلق أساسا باسترجاع تكلفة الأصول الثابتة، والتي تتدنى قيمتها حتميا مع مرور الزمن بفعل الاستعمال أو التقادم، بحيث تسمح هذه العملية بإعادة تكوين الأموال المستثمرة(كتوش، المحاسبة المعمقة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، 2003، صفحة 15)، أما حسب النظام المحاسبي المالي أصبح الاهتلاك توزيعا منتظما للمبالغ المهتلكة للأصل طوال مدة حياته المحتملة(الفقرة 121-07 من القرار المؤرخ في 2008/07/26)، مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة المتبقية المحتملة لها، وهذا ما يؤثر في الوعاء الضريبي المعروف سابقا؛

- **الخسارة في القيمة:** يؤثر هذا العنصر على القواعد الجبائية، نظرا لوجود تسجيل محاسبي للخسارة في القيمة ضمن الأعباء من أجل قيمة الأصل إلى قيمته القابلة للتحصيل، كما تؤدي الخسائر في القيمة إلى تغييرات متكررة في مخططات الاهتلاك؛

- **مصاريف الأبحاث والتطوير:** حسب النظام المحاسبي المالي، مصاريف البحث عند تحملها يتم تسجيلها محاسبيا ضمن الأعباء، أما مصاريف التطوير، ويمكن أن تواجه المؤسسة وكذا إدارة الضرائب صعوبة في التمييز بين مصاريف الأبحاث ومصاريف التطوير؛
- **إعادة تقييم الأصول الثابتة:** عند إعادة تقييم عنصر من الأصول الثابتة، فإن كل الأجزاء المشكلة له يعاد تقييمها، وتقييم بعض الأصول بالقيمة العادلة، قد يزيد من صعوبات إدارة الضرائب في التأكد من صحة هذا التقييم؛
- **المؤونات:** العنصر الجديد هو مؤونة التزامات المؤسسة تجاه عمالها الذي يؤثر على الوعاء الضريبي؛
- **تحويل الحقوق والديون بالعملة الأجنبية:** ينص النظام المحاسبي المالي على تسجيل في نهاية الدورة الآثار الناتجة عن تحويل الحقوق والديون بالعملة الأجنبية، ضمن الأعباء إذا كانت خسارة ناجمة عن التحويل، أما إذا كانت ربح فتسجل ضمن النواتج، بينما النظام الجبائي يسمح للمؤسسات بإظهار الخسائر على التحويل فقط؛
- **تغير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء:** يقصد بالتغيير في الطرق والتقديرات المحاسبية أنه تعديل القيمة الدفترية لأي أصل من أصول المؤسسة أو خصومها، أو تعديل قيمة الاهتلاك، وينشأ هذا التعديل من تقدير المؤسسة للموقف الحالي والمنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة والالتزامات المرتبطة بالأصول والخصوم(علاوي، 2012، صفحة 35)، مما يؤدي إلى التأثير على مقدار الضريبة الحقيقي بالنقصان.؛
- **الاستحداث (التحيين):** تأخذ القواعد المحاسبية الجديدة بمفهوم الاستحداث لبعض العمليات، من أجل أخذ عنصر الزمن بعين الاعتبار، وهو عنصر جديد يحدث صعوبات جبائية؛
- **تكاليف الاقتراض:** إذا كانت تكاليف الاقتراض تؤدي إلى توليد منافع مستقبلية للمؤسسة، ويمكن تقييمها بطريقة موثوق بها، فيمكن إضافتها لقيمة الأصل، في حين أن القانون الجبائي يعتبرها كمصاريف مالية تخفض من الوعاء الخاضع للضريبة(براق و تسعديت، 14/13 ديسمبر 2011، صفحة 7).

3-3- تقييم عملية تبني الجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة ضمنيا عن طريق النظام المحاسبي المالي

يتم في هذا المطلب تقييم تبني الجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة عن طريق النظام المحاسبي المالي ، من حيث المدة المستغرقة،الطريقة المنتهجة والصعوبات واستعداد البيئة المحاسبية والهيئات التي كلفت بالمهمة كالآتي(مداني و عوينات، 30/29 نوفمبر 2011، صفحة 6):

- **المدة المستغرقة في عملية تبني الجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة:** المتتبع لعملية الإصلاح المحاسبي يجد أنها استغرقت فترة زمنية طويلة، فعملية انطلاق برنامج الإصلاح تم في سنة 1999 من خلال القيام بتقييم المخطط المحاسبي الوطني أما التجسيد الفعلي للإصلاح في الميدان فقد تم في 2010؛

- **عدم واستعداد البيئة المحاسبية الجزائرية لتبني الجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة:**المتتبع للإصلاح المحاسبي يرى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي لم يكن بشكل تدريجي، فقد كان عبر إحلال المخطط المحاسبي الوطني بالنظام المحاسبي المالي، دون تحضير لا المحاسبين ولا أساتذة المحاسبة؛
- **الهيئات التي أوكلت إليها عمليةتبني الجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة:** كان من المفروض إشراك جميع الفاعلين وأخذ أرائهم واقتراحاتهم بما يساعد على نجاح العملية(مداني و عوينات، 30/29 نوفمبر 2011، صفحة 7)؛
- **تقييم طريقة تبني الجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة (المدخل السياسي البحث):** الجزائر تعتمد على المدخل السياسي البحت الذي لايستطيع مواكبة التطورات الحاصلة في المعايير لعدم مرونته(سيد، 2015/2014، صفحة 261)؛
- **تقييم ارتباط SCF بـ PCG:**النظام المحاسبي المالي هو في الأصل نسخة عن المخطط المحاسبي الفرنسي مع بعض الاختلافات البسيطة والرهان قائم على إسقاط التجربة الفرنسية على الجزائر(جودي، 2009، صفحة 89)؛
- **تقييم علاقة الجزائر بمجلس معايير المحاسبة الدولية:** يلاحظ غياب علاقة الدولة بمجلس معايير المحاسبة الدولية، فعلاقة الدول مع مجلس معايير المحاسبة الدولية تتم من خلال المجالس الوطنية التي تساهم في صناعة المعايير الدولية للحاسبة(مراد آيت، 2010، صفحة 48).

3-4- ضرورة تحديث النظام المحاسبي المالي وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجديدة.

يعتبر تطبيق النظام المحاسبي المالي بمثابة تبني الجزائر لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية ويهدف ذلك إلى توافق الممارسة المحاسبية في الجزائر مع الممارسات الدولية بتقليل الفروقات في طرق إعداد ونشر القوائم المالية ولا يكون ممكنا إلا بالتحيين المستمر لهذا النظام حتى لا يتقادم ويبتعد عن المستجدات الدولية في مجال المحاسبة، كون المعايير المحاسبية الدولية في تعديل مستمر على النظام المحاسبي المالي مواكبتها.

3-4-1- معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية غير الواردة في النظام المحاسبي المالي

دخل النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق سنة 2010 بعد أن تمت المصادقة على القانون 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 الذي تضمنه وقبل ذلك كان في شكل مشروع تم الشروع فيه سنة 2004 وهذا يدل على أن معايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) التي بني عليها النظام المحاسبي المالي الجزائري هي تلك التي كانت سارية المفعول سنة 2004، ومنذ ذلك التاريخ إلى غاية 2016 هناك معايير محاسبية دولية (IAS) عدلت أو ألغيت وهناك معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) نشرت ولم يأخذها

النظام المحاسبي المالي بعين الاعتبار، ومن هنا تتولد ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)، حتى لا يكون هذا الأخير بعيدا عن المعايير المحاسبية الدولية سارية المفعول.

يبين الجدول الآتي المعايير المحاسبية التي لم يأخذها النظام المحاسبي المالي بعين الاعتبار عند إعداده.

الجدول رقم 02: المعايير المحاسبية الدولية غير الواردة في النظام المحاسبي المالي

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ صدور المعيار
IAS 24	الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة	1986/1/1
IAS 29	الإبلاغ المالي في الاقتصاديات نشطة التضخم	1990/1/1
IAS 34	التقارير المالية المرحلية	1999/7/1
IFRS 1	تطبيق معاير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة	2004/1/1
IFRS 2	المدفوعات على أساس الأسهم	2005/1/1
IFRS 4	عقود التأمين	2005/1/1
IFRS 5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع	حل محل IAS35ابتداء من 2005/1/1
IFRS 6	التنقيب عن الموارد المعدنية (الطبيعية) وتقييمها	2006/1/1
IFRS 7	الأدوات المالية: الإفصاحات	حل محل IAS32امن 2007/1/1
IFRS 8	القطاعات التشغيلية	حل محل IAS14 في 2006/11/30
IFRS9	الأدوات المالية	حل محل IAS 39 في 2018/1/1
IFRS 10	القوائم المالية الموحدة	حل محل IAS 28 في 2013/1/1
IFRS 11	الترتيبات المشتركة	2013/1/1
IFRS 12	الإفصاح عن المصالح في المؤسسات الأخرى	2013/1/1
IFRS 13	القياس بالقيمة العادلة	2013/1/1
IFRS 14	الحسابات المؤجلة المنتظمة	2016/1/1
IFRS 15	الإيراد من العقود مع العملاء	حل محل المعيار الدولي للمحاسبة IAS18والمعيار IAS11افي2017/1/1

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نصوص المعايير المحاسبية الدولية ومحتوى النظام المحاسبي المالي

حتى يستطيع النظام المحاسبي المالي مسايرة التعديلات الحاصلة في المعايير الدولية للمحاسبة، يجب تحديثه باستمرار لأن المعايير الدولية تمتاز بالتعديلات من حين لآخر، فهي في تطور مستمر.

3-4-2- كيفية تحديث النظام المحاسبي المالي وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)

مع بداية فتح الجزائر الأبواب أمام الاستثمار الخارجي ومحاولة منها استقطاب المؤسسات العملاقة للاستثمار في البلاد واقتنعت بتبني المعايير المحاسبية الدولية (IAS) ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) عليها الشروع في تحديثه أو تحيينه وفق تلك المعايير لتسهيل العمل المحاسبي لهذه المؤسسات وجعله محفزا لجلبها وتشجيعها للاستثمار في الجزائر وتلبية حاجات المحاسبين لدى مواجهتهم أية مشكلة تقتضيها الممارسة العملية داخل الشكل الجديد للمؤسسات الاقتصادية، في إطار تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر بالممارسات الدولية، وبالتالي تبني أحداث المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .والتبني يتضمن في معناه التكيف مع المعايير الدولية للمحاسبة، وليس أخذها بالكامل ، فهذه الأخيرة تتميز بالعموم، أي أنها تغطي الأحداث المحاسبية ذات الصفة الدولية، دون التطرق للتفاصيل التي تختلف باختلاف ظروف كل دولة، وعليه يجب على الجزائر تكييف تلك المعايير مع بيئتها المحليةباستمرار، وبذلك يمكننا تصور تحديث النظام المحاسبي المالي وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على النحو الآتي (تيجاني ، 22/21نوفمبر 2011، صفحة 11):

- اعتبار النظام المحاسبي المالي على أنه مسودة الغرض منه جعل المعايير الوطنية مع المعايير الدولية في اتجاه واحد، مع تطوير معايير محاسبية محلية، وذلك بإدخال بعض التعديلات التشريعية والنظامية لنصوص المعايير المحاسبية الدولية، لجعلها تتميز بسهولة التطبيق والقبول من طرف المؤسسات مع ضرورة إجبارية تطبيقها بالنسبة للمؤسسات المدرجة أو الراغبة في التسجيل بالسوق المالية؛

- إصدار نسخة معدلة من المعايير المحلية المكيفة بعد تحديد الاختلافات بينها وبين المعايير الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار عدم التعارض مع خصائص البيئة المحلية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية ...) مع ضرورة إرفاق معيار محاسبي محلي يتضمن كيفية التطبيق الأول للمعايير المحاسبية المحلية المعدلة؛

- دعم ومرافقة المؤسسات في تطبيق المعايير الوطنية المكيفة بالاشتراك مع الدولة ممثلة بالمجلس الوطني للمحاسبة؛

– ضرورة عضوية مندوبين من المجلس الوطني للمحاسبة في مجلس معايير المحاسبة الدولية لضمان الاتصال بين المجلسين والحصول على الخبرة اللازمة في صناعة المعايير المحاسبية الدولية؛

– تحضير برامج التكوين في مجال المعايير الدولية للمحاسبة ووضع بنك معطيات للمعايير الدولية الخاصة بتكوين مهنيو المحاسبة؛

– متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالمحاسبة وبالتكوين في مجال المحاسبة على المستوى الدولي وتحضير مشاريع الآراء المتعلقة بالمعايير المعدة من المنظمات الدولية المختصة في التقييس المحاسبي.

خاتمة

دخل النظام المحاسبي المالي الجديد الصدر بالقانون 11/07 المؤرخ في 2007/11/25، حيز التنفيذ في الفاتح جانفي 2010، حيث جاء بمعايير محاسبية مستمدة نصوصها من نصوص المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، وكان ذلك بمثابة تبني الجزائر لتلك المعايير بطريقة ضمنية.

ولإبراز طريقة هذا التبني ومعرفة انعكاسات وآثار تطبيق النظام المحاسبي المالي، تم طرح الإشكالية الاتية:

هل نجحت الجزائر في تبنيها الضمني للمعايير الدولية للمحاسبة عن طريق تطبيق النظام المحاسبي المالي وهل حقق هذا الأخير الأهداف المرجوة من تطبيقه؟

لمعالجة الإشكالية المطروحة تم التطرق إلى التطور التاريخي للمحاسبة في الجزائر وحتمية إصلاحها وكذا ميلاد النظام المحاسبي المالي ومضمونه والفوائد المنتظرة من تطبيقه، ومن ثم تقييم عملية تبني الجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة ضمنيا عن طريق تطبيق النظام المحاسبي المالي، من حيث المستجدات التي جاء بها، والمشاكل والصعوبات والآثار التي واجهته وانعكاسات ذلك على الجباية وصولا إلى ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي وفق أحدث المعايير حيث بني على معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية التي كانت سارية المفعول سنة إعداده 2005، وتم اعتماده سنة 2007 ودخل حيز التطبيق سنة 2010، وإلى غاية 2018، لم يراع لا المعايير الدولية للمحاسبة (IAS) المعدلة، ولا معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) الجديدة.

وبعد معالجة محاور البحث تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- كان من الأحسن أن تتبنى الجزائر المعايير الدولية للمحاسبة كاملة بموجب قانون بدلا من أن تتبناها ضمنيا عن طريق تطبيق النظام المحاسبي المالي، لما ينتج عن ذلك من مراجع أساسية للمهنيين والأكاديميين، وكذا كتب المحاسبة الأجنبية للدول التي تبنت المعايير مباشرة وألفت كثيرا من المراجع.
- واجه النظام المحاسبي المالي عدة صعوبات بسبب نقص المراجع ونقص التكوين، وذلك راجع لعدم القيام بالتكوين حوله قبل تطبيقه، وحتى التكوين الذي قام به المصف الوطني قبل حله كان غير كاف.
- جاء النظام المحاسبي المالي بمفاهيم جديدة يصعب استيعابها مثل الضرائب المؤجلة، الإيجار التمويلي الحسابات المدمجة، القيمة العادلة، المقاربة بالمكونات...إلخ، بسبب نقص المراجع ونقص التكوين.
- تطبيق النظام المحاسبي المالي أدى إلى وجود تعارضات بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية أثرت سلبا على عمل المهنيين، وذلك لأن مفتشي الضرائب لم يقوموا بالتدريب على النظام المحاسبي المالي إلا بعد سنة من تطبيقه وبالتالي رفضوا بعض المعالجات الجديدة.
- أهم مشكل في بيئة المحاسبة في الجزائر هي الصعوبات الجبائية التي وافقت اعتماد النظام المحاسبي المالي، فالإصلاح المحاسبي لم يرافقه إصلاح في النظام الجبائي الجزائري.
- مبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني هو أساس اختلاف المحاسبة والجباية في الجزائر لكون النظام الجبائي يعتمد على الجانب القانوني للمعاملات الاقتصادية، بينما تبحث المحاسبة عن الجوهر الاقتصادي لها للتعبير أكثر عن وضعية وأداء المؤسسة.
- النظام المحاسبي المالي أصيب بالتقادم نسبيا كونه بني على معايير المحاسبية الدولية قبل سنة 2005 ودخل حيز التطبيق سنة 2010، وإلى غاية 2019 لم يراع بعد المعايير (IAS) المعدلة ولا المعايير (IFRS) الجديدة.
- لم يحقق النظام المحاسبي الماليكل الأهداف المرجوة من تطبيقه كمواكبة التطورات الحاصلة في المحاسبة ولا الارتقاء بها إلى المستوى الدولي، لأن المفاهيم التي جاء بها لا يمكن تطبيقها في الواقع، ولا حتى نظريا مثل المقاربة بالمكونات، القيمة القابلة للاهتلاك، مصاريف التفكيك، القيمة العادلة،...

التوصيات: خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- صياغة نصوص قانونية جديدة متماشية مع المتطلبات الدولية للمهنة، تسمح بإرساء قاعدة لتبني المعايير الدولية للمحاسبة مباشرة وليس ضمنيا حتى يتم التحرر من قيود ومواد القانون 11/07 الذي لم ينص في أي مادة على استعمال المعايير الدولية للمحاسبة.

- يحتاج ممارسي المهنة إلى فهم معايير المحاسبة الدولية وربطها بالنظام المحاسبي المالي، ولا يلجؤون لها إلا بموجب قانون واضح يحثهم على استعمالها.
- يجب تدعيم الممارسات المهنية من خلال إيضاح المفاهيم وتبسيطها من طرف الأكاديميين.
- ضرورة تفعيل التواصل بين المهنيين والهيئات المنظمة للمهنة، والجامعات.
- يجب تحديث النظام المحاسبي المالي من خلال مواكبة التغيرات على المستوى الدولي، فالهيئات المهنية الدولية تواصل جهودها وتطرح العديد من الأفكار دوريا، وفي هذا الإطار، مجلس معايير المحاسبة الدولية، منذ 2005 أصدر عدة معايير معيار الإبلاغ المالي الدولية (من IFRS 6 إلى IFRS 15) بينما النظام المحاسبي المالي مبني على معايير سنة 2005.

قائمة المراجع

1. boursali, r. (2010). *les normes comptables du SCF.* Oran: Aloulfia Tatita.
2. الفقرة 112-1 من القرار المؤرخ في 2008/07/26 الفقرة 112-1 من القرار المؤرخ في 2008/07/26. (بلا تاريخ). يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية المؤرخة في 2009/03/25.
3. الفقرة 121-07 من القرار المرخ في 2008/07/26 الفقرة 121-07 من القرار المؤرخ في 2008/07/26. (بلا تاريخ). يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية المؤرخة في 2009/03/25.
4. المادة 02-المادة 28 من المرسوم التنفيذي 156-08 المادة 02 - المادة 28 من المرسوم التنفيذي 156-08. (بلا تاريخ). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 27 مؤرخة في 2008/05/28.
5. المادة 3 من المرسوم التنفيذي 08/156 المادة3 من المرسوم التنفيذي 08/156. (26 05, 2008). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 27 مؤرخة في 2008/05/28.
6. المادة7 من القانون 07/11 المادة7 من القانون 07/11. (25 11, 2007). المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.
7. بالرقي تيجاني . (22/21نوفمبر 2011). التطورات الاقتصادية الحديثة المؤثرة على الاطار العلمي لنظرية المحاسبة. *مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول مستجدات الألفية الثالثة*. جامعة باجي مختار، عنابة.
8. بن بلغيث مداني، و فريد عوينات. (30/29 نوفمبر 2011). الاصلاح المحاسبي في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية. *مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول "الاصلاح المحاسبي في الجزائر*. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
9. بوعلام صالحي. (2010/2009). أعمال الاصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي. *مذكرة ماجستير محاسبة وتدقيق*. جامعة الجزائر3.
10. شعيب شنوف. (2008). *محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير الدولية للمحاسبة*. الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية.
11. صالح حميداتو، و علاء بوقفة. (05-2013/05/06). واقع البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل الاصلاح النظام المحاسبي. *مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*. جامعة الوادي.

12. عاشور كتوش. (2003). *المحاسبة المعمقة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
13. عاشور كتوش. (2009). متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06*.
14. عبد القادر بكيحل. (2008/2007). أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية(IAS/IFRS) في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الاوروبي. *مذكرة ماجستير في علوم التسيير*. شلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
15. علي بودلال. (14/13 ديسمبر 2011). واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري. *الملتقى الدولي "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة"*. جامعة البليدة.
16. عمر شريفي. (2011). التنظيم المهني للمراجعة–مقانة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية. *أطروحة دكتوراه*، 117–118. جامعة سطيف1.
17. لخضر علاوي. (2012). *معايير المحاسبة الدولية ias/ifrs*. الجزائر: الأوراق الزرقاء.
18. لخضر لقيلطي. (2008). مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر دراسة حالة من خلال الاستبيان. *مذكرة ماجستير*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة باتنة.
19. محمد براق، و بوسبعين تسعديت. (14/13 ديسمبر 2011). تطبيق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات النظام الجبائي الحالي. *الملتقى الدولي "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة"*. جامعة البليدة.
20. محمد رمزي جودي. (2009). اصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية. *مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 06*.
21. محمد سيد. (2015/2014). الاصلاح المحاسبي في الجزائر بين التحديات الدولية ومتطلبات الاقتصاد الوطني. *أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية*. جامعة سعد دحلب بالبليدة.
22. محمد مراد آيت. (جويلية, 2010). الممارسة المحاسبية في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي الجديد. *مجلة دراسات اقتصادية*(العدد 16).

La réalité du système comptable et financier en Algérie : « Quel avis sur son état actuel ? ».

The reality of the accounting and financial system in Algeria: «What opinion about his current state? »

Kateb Mohammed Lakhdar	Chachoua Karim	Kateb Karim
Université de Mostaganem	Université d'Oran 2	Université de la Formation Continue d'Oran
kml31000@gmail.com	karim.31ch@yahoo.fr	karim.kateb@gmail.com

Résumé:

Le Système comptable financier (SCF) est entré en vigueur depuis le 1er janvier 2010. Ce nouveau référentiel comptable institué par la Loi 07-11 du 27 novembre 2007 portant système comptable financier est venu remplacer le Plan Comptable National (PCN). Ces nouvelles règles comptables visent à remédier aux insuffisances du PCN, moderniser les règles de comptabilité applicables aux entreprises et s'insérer dans le mouvement international d'harmonisation des comptabilités où les normes IAS/IFRS se sont imposées comme référence. Dans notre présent article nous allons voir la réalité du SCF en pratique grâce à un échantillon distribué à 28 professionnels du domaine pour voir leurs avis sur l'état actuel du SCF en Algérie.

Mots clés: Réalité, SCF, profession, avis, état actuel, Algérie.

Abstract:

The Financial Accounting System (SCF) has been in effect since 1 January 2010. This new accounting system introduced by Law 07-11 of 27 November 2007 on the financial accounting system has replaced the National Accounting Plan (PCN). These new accounting rules are intended to remedy the NCP shortcomings, modernize the accounting rules applicable to companies and fit into the international movement of harmonization of accounts where IAS / IFRS standards have become a reference. In this article we will see the reality of the SCF in practice thanks to a sample distributed to 28 professionals of the field to see their opinions on the current state of the SCF in Algeria.

Keys words: Reality, SCF, profession, opinion, current state, Algeria

Introduction : Le Système Comptable et financier (SCF) administre le l'asphère comptable et financier Algérien depuis 2010. Il a été mis en application suite à une longue (et unique) histoire dominée par une idéologie comptable française incarnée par le Plan Comptable Général de 1962[1].L'Algérie, a préféré depuis son indépendance (1962) son modèle de développement sur la base de l'ouverture politique, économique et sociale. Suite à des difficultés économiques et sociales éprouvées au milieu des années 1990, les pouvoirs publics on décidé de renforcer ladite ouverture en adoptant des réformes suggérées par les institutions de Bretton woods (le Fond Monétaire International et la Banque Mondiale) et ainsi un nouveau glossaire économique est mis en place dont les termes à définir constituent des dérivés de : mondialisation, globalisation financière…etc.

Le volet comptable n'a pas échappé à cette logique de réformes. C'est ainsi, et après d'énormes pressions exercées par la profession comptable (surtout celle représentant les grands cabinets internationaux), que le SCF a été adopté en 2010. Le SCF est un système comptable à dominante anglo-saxonne. A l'époque de son élaboration, sa principale source d'inspiration était « le référentiel international qui fût -lui-même en pleine refonte »

La logique anglo-saxonne se manifeste à travers la mise en place de normes comptables (techniques et sectorielles) dont l'élaboration se réfère à un cadre conceptuel qui proclame une nette séparation entre la comptabilité (qui doit se rapprocher de la substance économique et financière) et la fiscalité (qui préfère le formalisme juridique) dans l'objectif de pousser les entreprises à publier des informations de qualité à la hauteur des besoins des investisseurs financiers. A côté de cette conception anglo-saxonne, le normalisateur Algérien, pour ne pas

choquer une longue tradition comptable francophone, a élaboré une norme générale qui contient des modèles à suivre pour pouvoir élaborer les états financiers, une nomenclature comptable et une note qui présente d'une manière détaillée le fonctionnement des comptes. Pour réussir cette réforme, des formations professionnelles pour les cadres des entreprises ont été assurées et les programmes de l'enseignement supérieur dans les écoles de commerce ont été mis au goût du jour.

Aujourd'hui, après l'application du SCF (2010), toutes les parties prenantes qui s'intéressent à la comptabilité se sentent expérimentées et professionnellement à l'aise. Cependant et entretemps, le paysage comptable international, animé par l'IASB (International Accounting Standards Board), a beaucoup évolué imposant ainsi aux professionnels et académiciens comptables Algérien des normes comptables internationales d'information financière (IAS/IFRS) qui ressemblent de moins en moins à leur SCF (2010). Sur un plan politique, la banque mondiale, dont l'objectif est la protection de l'épargne internationale, n'arrête pas de critiquer le référentiel comptable Algérien qui est appelé à s'aligner à celui de l'IASB à l'horizon de l'année 2025[2].

I. Le Système Comptable et Financier dans son contexte historique :

Comme dans la majorité des pays nouvellement indépendants, l'Etat Algérien avait pris dés 1962 la charge d'encadrer un peuple souvent considéré comme une " poussière d'individus". Donc, toute politique économique devrait être envisagée en donnant le rôle principal à cet acteur. Cette conception avait marqué le début de l'ère socialiste du pays, qui s'est soldée par un échec donnant ainsi le coup d'envoi à une ère (presque) libérale qui a favorisé l'installation officielle du CSC (conseil supérieur de comptabilité).Durant cette même décennie, le Plan Comptable Général (PCG) Algérien a été adopté (Sans qu'il fasse l'objet d'une obligation légale), il correspondait exactement aux orientations socialistes de l'époque où l'Etat jouait le rôle de planificateur économique. Donc, il était logique que les informations produites sur la base de ce plan visaient à satisfaire les besoins de l'Etat. Le PCG, était caractérisé par son formalisme « poussé » ce qui écartait toute possibilité de mise à jour. Mais, il semble que jusqu'à la décennie 1970,et précisément 1975 ce plan a su justifier sa raison d'être avant qu'il ne soit critiqué au milieu des années 1970 et remplacé par Le PCN[3].

Les années Quatre-vingt 80 auraient pu voir une économie plus solide et plus développée. Cependant, dans la première moitié des années 1980 on a assisté à une détérioration de l'économie Algérienne en 1986 qualifiée "d'année noire" avec une chute historique du Prix de baril. Pour remédier à cette situation critique qui a engendré des crises sociales et politiques, un Plan d'Ajustement Structurel (PAS) a été adopté en 1990 sous l'impulsion du FMI. L'objectif de ce plan était de "contenir la détérioration de la situation et rétablir les conditions de la relance". Les réformes adoptées touchaient plusieurs aspects dont la dynamisation du marché financier loi N°90-30 du 14 Avril 1990. Les travaux de modernisation du PCN financés par un don de la banque mondiale, ont été lancés au début de 2^{éme} trimestre 2001 pour être achevés dans 12 mois, c'est-à-dire à la fin du 1er trimestre 2002. C'est un groupe français qui s'est vu confier la responsabilité de l'élaboration de ce nouveau système comptable des entreprises (SCF) en étroite collaboration avec le conseil national de la comptabilité (CNC), un organisme consultatif crée en 1996 placé sous la tutelle du ministère des finances.

La réalisation des travaux de modernisation du PCN, a été arrêtée en trois phases :

Phase 1: Diagnostic de l'état d'application du PCN avec un rapprochement du PCN des normes et pratiques comptables internationales.

Phase 2 : Elaboration d'un projet de nouveau système comptable de l'entreprise.

Phase 3 : Formation au nouveau système comptable.

A la fin de la 1ere phase, trois scénarios d'évaluation possibles du PCN ont été débattues et qui ont leurs origines même dans le processus d'application des normes IAS/IFRS au niveau international.

1er scénario : Maintenir la structure du PCN et limiter la refonte à des mises à jour techniques motivées par les modifications de l'environnement juridique et économique de l'Algérie, un environnement en constante évolution depuis l'avènement de la loi sur l'orientation des entreprises publiques économiques en 1988.

Ce scénario illustre bien la décision de 1999 des pouvoirs publics, par un arrêté du ministère des finances N°42 du 09 octobre 1999, d'adapter le PCN à l'activité des sociétés holdings et à la consolidation des comptes des groupes. Le résultat de cette adaptation est une nouvelle nomenclature comptabilité, une nouvelle terminologie comptable, ...etc. qui n'ont rien avoir avec le cadre comptable en vigueur. Les professionnels de la comptabilité dont notamment les commissaires aux comptes trouvent difficile cette adaptation, qui parfois répond à un autre cadre comptable conceptuel tout à fait différent et étranger à celui du PCN.

2eme scénario : Assurer une certaine comptabilité avec les solutions techniques développées par les normes comptables internationales (IAS/IFRS) tout en préservent la structure du PCN.

L'application de ce scénario, sans mettre en place un nouveau cadre conceptuel, aboutirait avec le temps sur deux systèmes comptables différents qui donnerait lieu à un système hybride, plus complexe et qui pourrait éventuellement être une source d'incohérence et de confusion.

Ce scénario présente les inconvénients suivants :la possibilité d'incohérence entre les traitements nationaux et certaines nouvelles dispositions; la modification des outils pédagogiques de formation.

3eme scénario : Quant à ce scénario, il consiste à réaliser une nouvelle version du PCN sous une forme modernisée et rédigée sur la base de l'application des concepts, des principes, des règles et des solutions retenues dans les normes internationales.

C'est ce scénario qui a été retenu par le conseil national de la comptabilité (CNC) lors de son assemblée plénière du 05/09/2001[4].

Le promoteur de la version définitive du nouveau système comptable des entreprises a tranché en la faveur des normes IAS/IFRS en matière d'évaluation et de présentation des états financiers. Il

convient aussi de noter que le promoteur du projet du nouveau système comptable des entreprises et conscient du fait que les normes IAS/IFRS sont conçues beaucoup plus pour les grandes entreprises qui ont une vocation transnationale motivée par la mondialisation économique alors que les PME ont besoin d'un système comptable simple devant répondre à des besoins d'informations financières spécifiques. C'est pourquoi il a préféré de suggérer au pouvoir public algérien l'adoption de tout un règlement comptable spécial pour ces types d'entreprises, comme ceci d'ailleurs est fortement recommandé par l'organisme normalisateur IASC/IASB[5].

II. Le Système Comptable et Financier :Un système Mixte :

Après avoir accepté la version définitive du SCF, le Conseil National de la Comptabilité (CNC) Algérien a prévu l'application du système à partir du premier janvier 2010 et ce en vertu de la loi (de finance) n° 01-112 du 25 novembre 2007 le normalisateur Algérien a choisi de se référer à la normalisation anglo-saxonne ; plus précisément à celle de l'IASC (actuellement l'IASB) en essayant de l'adapter, un tant soit peu, aux spécificités Algériennes. Cette adaptation s'est concrétisée à travers la prise en compte dans le SCF des techniques de normalisation qui appartiennent à l'école de l'Europe – continentale. Cette double identification a fait du SCF Algérien un référentiel comptable hybride et ce, pour ne pas choquer, tout d'un coup, une culture comptable en place depuis l'indépendance du pays. A notre avis, le SCF est anglo–saxon si nous nous référons à son fond (substance) et franco-germanique si nous nous référons à sa forme. Dans ce qui suit nous développons cette dernière idée.

II.1. Le Système Comptable et Financier est un référentiel comptable anglo-saxon :

Le fondement du SCF est un cadre conceptuel « qui constitue la structure de référence théorique qui sert de support et de guide à l'élaboration des normes comptables c'est un ensemble d'objectifs, de concepts fondamentaux et d'éléments qui entretiennent entre eux, des liens de cohérence et de complémentarité »[6]. C'est grâce à ce document que la technique comptable trouve enfin une finalité ; un objectif : produire des informations financières de qualité pour satisfaire des investisseurs à risque qui ont besoin de prendre des décisions économiques. Par ailleurs, il nous semble que le cadre conceptuel, meilleure manifestation de la comptabilité anglo-saxonne, respecte mieux la personne du technicien comptable, car il l'invite à formuler un jugement ou un arbitrage professionnel au moment de la recherche de solutions comptables appropriées liées aux modalités de traitement des opérations découlant des transactions de l'entreprise et des effets liés à son activité. Ce jugement pourrait s'articuler autour d'un ensemble de postulats énoncés en respectant

une approche déductive identifiable à celle utilisée par les sciences « dures » comme les mathématiques.

La présentation des postulats, autour desquels s'articule le cadre conceptuel, respecte l'ordre suivant :

− Présentation des utilisateurs (internes et externes) potentiels de l'information comptable et leurs besoins respectifs. La priorité étant donnée aux investisseurs financiers dans la mesure où ils prennent le plus de risque et leurs besoins informationnels sont considérés comme étant les plus larges.

− Identification des objectifs des états financiers : fournir des informations utiles à la prise de décisions relatives à l'investissement, au crédit et autres décisions similaires.

− Présentation des quatre caractéristiques qualitatives de l'information financière : l'intelligibilité, la pertinence et ses trois dimensions (valeur prédictive, valeur rétrospective et rapidité de divulgation), la fiabilité et ses trois dimensions (la représentation fidèle, la neutralité et la vérifiabilité) et la comparabilité (dans le temps et dans l'espace). Dans ce cadre, le normalisateur Algérien insiste sur le fait que la pertinence et la fiabilité constituent les caractéristiques fondamentales de l'information financière.

− Enonciation des hypothèses sous – jacentes : la continuité d'exploitation et la comptabilité d'engagement.

− Définition des conventions (principes) comptables qui sont au nombre de douze. De ce cadre conceptuel découle, jusqu'à cette date, 42 normes comptables. Une norme comptable générale, des normes techniques ou thématiques (22 normes) et des normes sectorielles (19 normes).

II.2. Le Système Comptable et Financier est un référentiel comptable de l'Europe continentale:

La forme de la comptabilité financière en Algérie est incarnée par la norme générale (c'est la norme n° 1 du SCF (2010). La norme générale, véritable matrice de la pratique, est composée de trois parties. La première partie est intitulée : dispositions relatives à la présentation des états

financiers. La deuxième partie est intitulée : dispositions relatives à l'organisation comptable. Et, la troisième partie est intitulée : nomenclature des comptes et fonctionnement général des comptes. L'objectif de cette norme est de faciliter la compréhension de la logique comptable anglo-saxonne en la rendant « terre à terre ». C'est dans ce sens qu'elle rajoute au SCF (2010) une dimension technique. En effet, la norme générale propose aux praticiens Algériens des modèles d'états financiers (bilan, état de résultat, état de flux de trésorerie et des notes aux états financiers) et une nomenclature comptable.

6-Etude de cas :

Dans notre cas nous avons pris un échantillon qui à touché les professionnels de la comptabilité entre autre, Commissaires aux comptes et comptables agréer, et ce pour voir leurs avis et opinion sur l la réalité du système comptable et financier en Algérie.

Dans notre enquête concernant l'échantillon étudié, et pour mieux émettre et donner des conclusions par une analyse claire des résultats Nous avons choisi l'utilisation du traitement informatique. L'analyse des résultats s'est faite à partir des résultats obtenus des questionnées pour avoir une banque de donnée et ensuite l'analyse des données et le calcule des fréquences, pour l'analyse les résultats obtenus.

Dans notre enquête nous avons utilisé le face à face pour avoir un maximum de retour des réponses de la part des interviewés. Nous avons remarqué un retour important qui est de **70 %** des interviewés. Car pour les **40** questionnaires distribués et remis questionnés, nous avons récupérer **28** questionnaires,. Le présent tableau ci-dessous représente les questionnaires distribués et récupérés des interviewés comprenant les fréquences des questionnaires utiles à l'analyse:

Tableau N° 01 : Questionnaires distribués et récupérés lors de l'enquête.

Questionnaires / Population	Questionnaires distribués	Questionnaires récupérés	Pourcentage des questionnaires utiles à l'analyse
Professionnels	40	28	70 %
TOTAL	40	28	70 %

Source : Préparation des chercheurs en s'appuyant sur le traitement informatique.

1. Description de l'échantillon étudié :

Tableau N° 02 : Description de l'échantillon :

N°	Variable	Tranche	Nombre
01	L'âge	De 30 à 34 ans	04
		De 35 à 40 ans	09
		De 41 à 45 ans	05
		De 46 à 50 ans	07
		Plus de 51 ans	03
Total			28
02	Le genre	Féminin	02
		Masculin	26
Total			28
03	L'ancienneté dans le domaine	De 03 à 06 ans	08
		De 07 à 10 ans	05
		De 11 à 15 ans	12
		Plus de 16 ans	03
Total			42
04	Le niveau	Licence	18
		Master	07
		Doctorat	03
Total			28

Source : Préparation des chercheurs en s'appuyant sur le traitement informatique.

Le tableau ci-dessus représente la description de l'échantillon de l'étude, nous constatons que la tranche d'âge interviewé la plus élevée représente la tranche de 35 à 40 ans avec 09 interviewés.

Pour ce qui est du genre nous avons un nombre de 26 pour le genre masculin et 02 pour le féminin, quant à l'ancienneté dans le domaine nous constatons que la plus élevée concerne 12 interviewés qui ont une expérience de 11 à 15 années.

Concernant le niveau d'étude nous avons 18 licenciés,07 ayant un master et enfin 03 docteurs d'état ,tous des professionnels de la comptabilité.

Questions concernant le nouveau système comptable financier :

1. Le nouveau système comptable financier:

Tableau N° 03 : Le nouveau système comptable financier.

Réponses / Question	Une action importante	Une bonne initiative	Un avantage pour le développement	Permet une évolution
Le nouveau système comptable financier	02	10	14	02
Pourcentage	07 %	36 %	50 %	07 %

Source : Préparation des chercheurs en s'appuyant sur le traitement informatique.

Selon le tableau ci-dessus et par rapport à la question relative au nouveau système comptable financier, nous constatons que 07 % des interviewés disent que c'est une action importante et aussi elle permet une évolution, tandis que 36 % disent que c'est une bonne initiative, la moitié soit 50 % disent que c'est un avantage pour le développement ce qui rejoint l'explication des professionnels interrogés qui ont confirmer que le nouveau système comptable financier représente un avantage pour le développement des entreprises Algériennes

2.La satisfaction du passage du PCN au NSCF :

Tableau N° 04 : La satisfaction du passage du PCN au NSCF.

Réponses / Question	Oui	Non	Ne sais pas
La satisfaction du passage du PCN au NSCF	24	03	01
Pourcentage	86 %	11 %	03 %

Source : Préparation des chercheurs en s'appuyant sur le traitement informatique.

D'après la question relative à La satisfaction du passage du PCN au NSCF et selon le tableau ci-dessus nous remarquons que la plupart des interviewés disent oui avec 86 %,et que 11 % disent non et que seulement 03 % disent qu'ils ne savent pas.

En effet nous nous sommes rapproché de quelques professionnels interrogés qui nous ont fais savoir qu'ils sont satisfait du passage du PCN au NSCF ce qui rejoint la majorité des 86 %.

3.La compréhension globale du NSCF :

Tableau N° 05 : La compréhension globale du NSCF

Question \ Réponses	Oui	Non	Ne sais pas
La compréhension globale du NSCF	20	06	02
Pourcentage	71 %	22 %	07 %

Source : Préparation des chercheurs en s'appuyant sur le traitement informatique.

Selon le tableau ci-dessus qui concerne la compréhension globale du NSCF ,nous remarquons que la majorité avec 71 % disent oui,22 % disent non ,tandis que 07 % disent qu'ils ne savent pas.

4. L'implication des professionnels sur le NSCF :

Tableau N° 06 : L'implication des professionnels sur le NSCF

Question \ Réponses	Existante	Inexistante	Ne sais pas
L'implication des professionnels sur le NSCF	28	-	-
Pourcentage	100 %	-	-

Source : Préparation des chercheurs en s'appuyant sur le traitement informatique.

D'après le tableau ci-dessus sur l'implication des professionnels sur le NSCF nous constatons que la totalité des interviewés disent que oui l'implication existe et qu'ils favorisent cela.

5. Les avantages de l'application du NSCF :

Tableau N° 07 : Les avantages de l'application du NSCF .

Question \ Réponses	Très important	Important	Peu important	Pas du tout
Les avantages de l'application du NSCF	20	08	-	-
Pourcentage	71 %	29 %	-	-

Source : Préparation des chercheurs en s'appuyant sur le traitement informatique.

D'après la question relative aux avantages de l'application du NSCF, nous constatons que 71 % disent que c'est très important, tandis que 29 % disent que c'est important, ce qui rejoint la plupart des professionnels interrogés.

6. La vulgarisation des textes concernant le NSCF :

Tableau N° 08 : La vulgarisation des textes concernant le NSCF .

Question \ Réponses	Très importante	Importante	Peu importante	Pas du tout

La vulgarisation des textes concernant le NSCF	26	02	-	-
Pourcentage	93 %	07 %	-	-

Source : Préparation des chercheurs en s'appuyant sur le traitement informatique.

En ce qui concerne la question relative à la vulgarisation des textes concernant le NSCF, nous remarquons que 93 % disent que c'est très important tandis que seulement 07 % disent que c'est important, cela rejoint les réponses des professionnels questionnés qui nous ont confirmé que

7. L'existence d'une politique de l'état favorisant l'application réelle du NSCF :

Tableau N°09 : L'existence d'une politique de l'état favorisant l'application réelle du NSCF.

Réponses / Question	Tout à fait d'accord	Assez d'accord	Pas d'accord	Pas du tout
L'existence d'une politique de l'état favorisant l'application réelle du NSCF	27	01	-	-
Pourcentage	96 %	04 %	-	-

Source : Préparation des chercheurs en s'appuyant sur le traitement informatique.

D'après le tableau ci-dessus qui concerne l'existence d'une politique d'état favorisant l'application réelle du NSCF, nous remarquons que 96 % disent que c'est tout à fait d'accord, alors que 04% disent assez d'accord, ce qui rejoint la majorité des professionnels interrogés.

8. La prise en compte de l'accompagnement et de la formation des cadres financiers (DFC ,comptables..) sur le NSCF :

Tableau N°10 : La prise en compte de l'accompagnement et de la formation des cadres financiers (DFC, comptables) sur le NSCF

Réponses / Question	Tout à fait d'accord	Assez d'accord	Pas d'accord	Pas du tout
La prise en compte de l'accompagnement et de la formation des cadres financiers (DFC, comptables..) sur le NSCF	22	06	-	-
Pourcentage	78 %	22 %	-	-

Source : Préparation des chercheurs en s'appuyant sur le traitement informatique.

D'après le tableau ci-dessus qui concerne la prise en compte de l'accompagnement et de la formation des cadres financiers (DFC, comptables) sur le NSCF , nous constatons que 78 % disent tout à fait d'accord alors que 22 % disent que c'est assez d'accord

9. L'avis sur l'état actuel du NSCF depuis son entré en vigueur:

Tableau N° 11 : La vulgarisation des textes concernant le NSCF.

Réponses / Question	Très important	Important	Peu important	Pas du tout
L'avis sur l'état actuel du NSCF depuis son entré en vigueur	28	-	-	-
Pourcentage	100 %	-	-	-

Source : Préparation des chercheurs en s'appuyant sur le traitement informatique.

D'après la question relative L'avis sur l'état actuel du NSCF depuis son entré en vigueur, nous remarquons que la totalité des interrogés disent que c'est très important soit 100 %.

10. Le NSCF comme outil:

Tableau N° 12 : Le NSCF comme outil.

Réponses / Question	Moderniser les règles de comptabilité	Remédier aux insuffisances du PCN	S'adapter aux normes IAS/IFRS	Ne sais pas
Le NSCF comme outil	11	09	08	-
Pourcentage	39 %	32 %	29 %	-

Source : Préparation des chercheurs en s'appuyant sur le traitement informatique.

D'après le tableau ci-dessus qui concerne le NSCF comme outils, nous constatons que 39 % disent que c'est pour moderniser les règles de la comptabilité, 32% disent que c'est pour remédier aux insuffisances du PCN, tandis que 29 % disent que c'est pour s'adapter aux normes IAS/IAFS.

Conclusion :

Dans notre étude de recherche sur la réalité du système comptable et financier en Algérie, nous avons pu conclure que les professionnels sont conscient de l'utilité de ce système.

Le «NSCF» a été mis au point par le Conseil national de la comptabilité algérien, en étroite collaboration avec le Conseil national de la comptabilité (CNC) français.

Ce dispositif englobe dans les faits plusieurs éléments :

- Un ensemble de normes comptables beaucoup plus détaillées qu'auparavant, très fortement inspirées du référentiel IFRS.
- Un plan de compte modernisé, (PCN 75 peu actualisé) qui converge fortement vers l'actuel plan de compte français «PCG», tout en maintenant certaines spécificités algériennes.
- La mise en place d'un certain nombre de principes ou d'obligations formelles, notamment en termes de consolidation et d'annexes comptables.

Le «NSCF» ne se limite donc pas à une «déclinaison» du référentiel IFRS en Algérie, mais est potentiellement porteur d'une modification profonde des pratiques comptables, de l'organisation des entreprises et de la pratique des affaires.

Nous avons pu regrouper quelques recommandations suivantes :

-Les professionnels de la comptabilité doivent prendre en compte de l'intérêt majeur du NSCF.

-Prendre en considération la prise en charge de journées de formation et de sensibilisation au NSCF.

-Favoriser une politique facilitant l'application réelle du NSCF.

-Diffuser les intérêts essentiels que porte le NSCF

Enfin, impliquer les entreprises et les professionnels sur le NSCF .

Références bibliographiques

[1] Loi 62-157 du 31 décembre 1962 Algérie 1962.

[2] Problématique du colloque international sur les normes IAS/IFRS université

Djilali liabes Algérie.

[3] L'ordonnance N°71-82 le 29 décembre 1971.Algérie 1971.

[4]Loi N° 91-08 du 27 Avril 1991. Algérie 1991.
[5] Ziani Nacereddine : « Séminaire sur le nouveau système comptable des entreprises et normalisation internationale », Alger, 2005.
[6] Stephan Brun: l'essentiel des normes internationales de comptabilité IAS/IFRS, Ed. Galino, 2004, p. 27.

Le système comptable financier, contraintes et proposition de révision

The financial accounting system, constraints and proposal for revision

BERRAG Mohamed
Ecole Supérieure de Commerce (ESC)
ESC16berrag@gmail.com

SAIOUD Kaouter
Ecole Supérieure de Commerce (ESC)
Etd_saioud@esc-alger.dz

Résumé

Dans le but de s'adapter aux mutations de l'économie mondiale, le Système Comptable Financier algérien (SCF), compatible avec les normes IAS/IFRS, a introduit d'importants changements.

La problématique dégagée par la mise en place de ce référentiel comptable réside dans la complexité qu'il y a lieu de surmonter et de maitriser. Il fait, actuellement, l'objet de plusieurs critiques dues aux difficultés rencontrées lors de son application. Ce qui justifie la nécessité d'évaluer et de réviser la mise en œuvre du SCF, en vue de l'adapter aux spécificités du contexte économique et financier de l'Algérie.

Mots clés: Normes comptables internationales, Système comptable financier, Cadre conceptuel, Révision.

Abstract

In order to adapt to the changing global economy, the Algerian Financial Accounting System (FAS), compatible with IAS / IFRS, has introduced some very important changes.

The problem created by the implementation of this accounting framework lies in the complexity that must be overcome and mastered. It is currently the subject of several criticisms due to the difficulties encountered during its application. This justifies the need to evaluate and review the implementation of the FAS, in order to adapt it to the specificities of the economic and financial context of Algeria.

Keywords: International accounting standards, Financial accounting system, Conceptual frame, Revision.

Introduction

La comptabilité est un système d'information normalisé et réglementé qui a pour objectif d'offrir une représentation synthétique de l'entreprise indispensable aux dirigeants, aux actionnaires et aux tiers.

Dans un monde où les capitaux, les marchés et les entreprises sont internationaux, la comptabilité financière doit, elle aussi, être internationale. L'harmonisation des systèmes comptables avec des normes comptables reconnues à l'échelle internationale, est devenue une nécessité indispensable pour répondre aux exigences de la mondialisation et de l'économie de marché.

De ce fait, l'Algérie s'est trouvée obligée d'adopter un système comptable inspiré essentiellement des normes internationales IAS/IFRS, dont ce référentiel appelé Système Comptable Financier (SCF) est entré en vigueur dès le premier Janvier 2010 afin de s'adapter aux nouvelles mutations et réalités nationales et internationales.

L'adoption d'un référentiel dérivé des normes comptables internationales dans un contexte ex-socialiste suscite une panoplie de problèmes culturels et techniques relatifs à la pratique comptable.
Les comptables conservent toujours leur culture comptable traditionnelle héritée de l'ancien système comptable (PCN) tout en utilisant les dispositions de la nouvelle culture comptable. L'ensemble des professionnels se retrouvaient inadéquats avec les concepts et les objectifs introduits par le SCF.

Alors on s'est interrogé sur l'applicabilité des dispositions du SCF et on pose la problématique suivante :

Quels sont les facteurs qui entravent l'application du SCF en Algérie ? Doit-on le réviser ?

Pour répondre à cette interrogation, nous avons jugé utile de présenter ce travail en deux (02) parties.

La première est consacrée à la présentation du système comptable financier, son champ d'application, son historique et ses objectifs.

Quant à la seconde, elle se focalise sur la présentation des problèmes liés à l'application du SCF ainsi que la proposition de quelques solutions.

1- La mise en œuvre du Système Comptable Financier (SCF)

Le système comptable financier, compatible avec les normes IAS/IFRS, a introduit des changements très importants au niveau des définitions, des concepts, des règles d'évaluation et de comptabilisation, ainsi qu'au niveau de la nature et du contenu des états financiers que devront produire les entités soumises à la tenue d'une comptabilité financière.

1-1- Les objectifs de la normalisation comptable internationale

Pour Bernard Colasse la normalisation comptable « c'est un processus de production, de mise en œuvre et de contrôle de l'application des normes comptables dans un espace géographique donné ».[1]

Selon Stephan Burn, l'harmonisation est « le terme utilisé en comptabilité internationale pour accorder entre elles les réglementations comptables nationales en réduisant leur différences ».[2]

Les objectifs liés au développement de normes internationales sont les suivants[3] :

- Améliorer la transparence et la comptabilité des états financiers élaborés par les sociétés.
- Promouvoir l'utilisation et l'application rigoureuse de ces normes.
- Permettre la comparaison d'entreprises de différents pays.
- Faciliter la cotation boursière sur les places du monde entier.
- Obtenir et restaurer la confiance des investisseurs.
- Offrir un référentiel comptable aux pays qui en sont dépourvus.

1-2- La nécessité d'application d'un nouveau référentiel comptable

Dans le but de s'adapter aux mutations de l'économie mondiale, l'Algérie est entrée dans un processus de réformes qui touche plusieurs domaines, en particulier la réforme comptable.

Ainsi, le passage d'une économie planifiée à une économie libérale a suscité le besoin d'adapter des nouvelles méthodes d'évaluation et de comptabilisation, et la présentation de l'information comptable de façon fiable.

L'Algérie a opté, alors, pour l'adoption du système comptable (SCF) s'inspirant des normes comptables internationales IAS/IFRS et ce, pour répondre aux exigences édictées par l'économie libérale.

1-3- Définition et champ d'application du SCF

Le SCF est considéré comme un guide pour l'élaboration des normes comptables, leur interprétation et la sélection de la méthode comptable appropriée lorsque certaines transactions et autres évènements ne sont pas traités par une norme ou une interprétation.[4]

Le fondement du SCF est un cadre conceptuel qui constitue la structure de référence théorique qui sert de support et de guide à l'élaboration des normes comptables, c'est un ensemble d'objectifs, de concepts fondamentaux et d'éléments qui entretiennent entre eux, des liens de cohérence et de complémentarité.[5]

Les dispositions de la loi N°07-11 qui a instauré le référentiel comptable s'appliquent à toutes personnes physiques ou morales qui sont dans l'obligation de tenir une comptabilité financière. De ce fait, ce système comptable financier concerne les sociétés soumises aux dispositions du code de commerce, les coopératives, les personnes physiques ou morales produisant des biens ou des services marchands ou non marchands dans la mesure où elles exercent des activités économiques qui se fondent sur des actes répétitifs.[6]

Les petites entités dont le chiffre d'affaire, l'effectif et l'activité ne dépassent pas des seuils déterminés peuvent tenir une comptabilité financière simplifiée.[7]

Les pouvoirs publics ont adopté des textes législatifs et réglementaires permettant l'application du SCF[8] :

- La loi N° 07-11 du 25 novembre 2007 portant système comptable financier.
- Le décret exécutif N° 08-156 du 26 mai 2008 portant application des dispositions de la loi N° 07-11 du 25 novembre 2007 portant système comptable financier.
- Le décret N° 09-110 du 07 Avril 2009 portant les conditions et modalités de tenue de la comptabilité au moyen de systèmes informatiques.
- Les arrêtés (du ministre des finances) du 26 juillet 2008 portant application des dispositions de la loi 07-11 et du décret 08-156 suscités.

Sur le plan organisationnel**,** les pouvoirs publics ont réorganisé la profession comptable par [9]:

- La création du Conseil National de la Comptabilité.
- La dissolution de l'ordre national d'experts comptables, des CAC et des comptables agréés, remplacé par les trois organes suivants :

- L'ordre national des experts comptables.
- La chambre nationale des CAC.
- L'organisation nationale des comptables agréés.

Il faut rappeler qu'en Algérie, l'Etat est omnipotent en matière de réglementation et de normalisation comptable. En effet, le CNC est devenu le « normalisateur unique » en Algérie. Il est placé sous l'autorité et la présidence du ministre chargé des finances.

1-4- Le contexte historique du SCF

Après son indépendance en 1962, l'Algérie a hérité le plan comptable général français (PCG) par la loi 62-157 du 31 décembre. Cependant l'Algérie a opté pour un système d'économie planifiée, rendant le PCG inadéquat et incapable de répondre aux besoins des différents acteurs de l'économie algérienne. Pour cette raison, il a été décidé de remplacer le PCG. À partir de 1972, un ordre a été donné par le ministère des finances pour l'installation du conseil supérieur de la comptabilité (CSC). Sa principale mission était d'élaborer un plan comptable national (PCN).[10]

Vers la fin des années quatre-vingts dix, l'Algérie modernise son PCN grâce à un don de la banque mondiale[11]. La mission d'élaboration et de réalisation d'un système comptable sous une forme modernisée conforme aux normes internationales a été confiée à un groupe Français qui a travaillé en étroite collaboration avec le conseil national de la comptabilité.
Après avoir accepté la version définitive du SCF, le système comptable financier a été publié par la loi 07-11 du 15 Dhou El Kaada 1428 correspondant au 25/11/2007 portant système comptable financier et présenté en 7 chapitres.[12]

L'Algérie a fait évoluer son système comptable en adoptant d'une part, un cadre conceptuel explicite par référence au cadre comptable de l'IASB, et d'autre part, en conservant un plan comptable. Le SCF algérien peut donc être considéré comme un système comptable hybride c'est-à-dire en partie anglo-saxon par son cadre conceptuel explicite, et continental francophone par son plan comptable.[13]

1-5- Objectifs du SCF

Ce système, inspiré des normes comptables internationales, est basé sur son cadre conceptuel totalement différent du PCN, ses nouveautés visent essentiellement à [14]:

- Définir les concepts qui sont la base de la préparation et de la présentation des états financiers tels les conventions, les hypothèses de base, les règles d'évaluation et de comptabilisation, les principes comptables à respecter et les caractéristiques qualitatives de l'information financière.
- Constituer une référence pour l'établissement de nouvelles normes.
- Faciliter l'interprétation des normes comptables et l'appréhension d'opérations ou d'évènements non explicitement prévues par la réglementation comptable.
- Donner une image fidèle de la situation financière, de la performance et de la variation de la situation financière en respectant les obligations légales de ces entités.
- Permettre des comparaisons fiables dans le temps au niveau de l'entité et dans l'espace, au niveau national et international, entre les entités.
- Publier une information suffisamment sure, complète, fidèle, fiable et transparente pour encourager les investisseurs et leur donner de la confiance sur l'exploitation de leurs fonds.

- Améliorer l'accès aux marchés des capitaux et de la dette.
- Réduire les coûts lors de la préparation des rapports.

2- Evaluation du SCF : Contraintes et propositions

L'obligation d'application du SCF pour toutes les entreprises algériennes à partir du 01 janvier 2010 a été un choc pour un grand nombre d'entre elles. Ces dernières n'ont pas pris les dispositions nécessaires pour réussir le passage d'un système juridico-fiscal qui a duré près de 35 ans, vers un système totalement différent nécessitant une grande capacité d'analyse et d'interprétation des états financiers des intervenants.

Le SCF fait l'objet actuellement de plusieurs critiques dues aux difficultés rencontrées lors de son application.

2-1- Les contraintes liées à l'application du SCF

Parmi les contraintes liées à l'application du SCF, on cite[15] :

- Ce référentiel comptable inspiré des normes IAS/IFRS a quasiment stagné depuis 2004 alors que ces normes ont connu une évolution significative en rapport avec le développement de l'économie mondiale.
- A l'exception des avis émanant du CNC, le SCF est dépourvu de toute interprétation.
- Le SCF (loi et textes d'application) ne comporte tout au plus que 200 pages, alors que le corpus complet des IAS/IFRS compte plus de 3500 pages.
- La quasi-totalité des entités qui composent le tissu économique est représentée par des petites et moyennes entités (PME). La norme IFRS PME aurait été mieux adaptée à notre économie (bien que venue juste après le SCF).
- La Bourse d'Alger tarde à décoller en raison de l'absence d'un marché financier actif.
- L'environnement économique et financier caractérisé par une économie informelle qui obère de manière significative le PNB.
- L'enseignement professionnel et universitaire ayant pris un sérieux retard dans la révision des cursus et programmes et de leurs adaptations au SCF.

- Les textes de lois d'ordre impératif, notamment le code de commerce, socle du droit des sociétés et des affaires ne sont pas actualisés par rapport aux dispositions du SCF.

Pour toutes ces raisons, le SCF demeure toujours mal appliqué nonobstant tous les efforts consentis pour sa mise en œuvre depuis sa promulgation en 2007, et son entrée en vigueur en 2010, il n'a connu aucune évolution.

2-2- Pistes de solutions envisagées

A cause des difficultés rencontrées lors de l'application du SCF, quelques solutions sont proposées :

- D'abord, la nécessaire et indispensable « Révision du SCF »[16] :

Cette révision passe par :

- La suppression de normes comptables dont l'application est impossible.
- La simplification de normes complexes et l'ajout d'autres normes indispensables.
- La mise à jour des normes du SCF ainsi que son cadre conceptuel.

Afin de réussir la révision du SCF, il y a lieu de **:**

- Se référer aux référentiels comptables éprouvés (IFRS PME et IAS/IFRS).
- Tenir compte des particularités économiques, sociales et politiques de l'Algérie.
- Arrêter une stratégie de révision bien réfléchie.
- Associer l'université à ce grand chantier.
- Lancer un appel à contribution à toutes les parties concernées pour apporter leurs propositions et remarques liées à la révision du SCF.
- Doter le groupe de révision des moyens humains, financiers et matériels indispensables.
- Engager des actions de vulgarisation de manière soutenue pour familiariser les professionnels avec ces nouvelles notions.

Ensuite[17]:

- Installer une cellule de veille juridique au niveau du CNC afin d'adapter le SCF à l'évolution des normes IAS / IFRS.
- Présenter un programme officiel harmonisé accessible à tous les professionnels de la comptabilité.
- Intégrer l'Algérie au sein des organismes de normalisation internationale (IASB et IFAC notamment).

Quelques autres solutions peuvent être ajoutées à savoir[18]:

- Assouplir le processus de normalisation comptable en Algérie :

Il est admis qu'actuellement le (CNC) demeure le seul normalisateur comptable en Algérie, et que le processus de normalisation est, à notre avis, trop lent comparé au rythme d'évolution les IAS / IFRS.

Le processus d'élaboration ou de reproduction des normes en Algérie devrait être plus souple qu'il est actuellement.

- Mettre en place les outils de gestion assistant le fonctionnement du SCF :

Le SCF est un système de gestion intégré dont la mise en application exige le développement des autres outils de gestion qui sont : la comptabilité analytique, le contrôle de gestion, la gestion budgétaire et le contrôle budgétaire.

- Réorganiser, revaloriser et normaliser la profession comptable :

Il est entendu par la profession comptable tous les intervenants en comptabilités (l'expert-comptable, le commissaire aux comptes et le comptable).

Le SCF exige que ces métiers soient exercés dans le respect des normes. Avec le SCF, le comptable est désormais un analyste, un financier, un juge qui apprécie et donne son jugement avant d'enregistrer une opération ou un événement en comptabilité.

Le CNC devrait prendre des mesures pour obliger les professionnels à se former au SCF et aux normes d'audit.

- Accorder une attention particulière à la recherche en comptabilité :

La recherche en comptabilité est le moyen privilégié permettant aux instances et institutions algériennes de participer à la réflexion sur les normes comptables au niveau des organisations internationales.

- Renforcer la relation entre l'université et le monde professionnel pour répondre harmonieusement aux attentes de l'entreprise.

Conclusion

La mise en place du système comptable financier algérien, conformément aux normes internationales IAS/IFRS, implique pour l'entreprise privée ou publique, locale ou étrangère installée en Algérie, une nouvelle approche tant pour les spécialistes de la comptabilité que pour les entités.

Il s'agit donc, de bien plus qu'un simple changement de référentiel comptable ou de nomenclature comptable de l'entreprise algérienne. C'est, en effet, un véritable tournant qui impactera totalement le contenu conceptuel, technique et procédural du corpus comptable.

On estime qu'avec l'évolution extraordinaire des normes comptables internationales ces dernières années, la différence entre le système comptable financier algérien et le référentiel international devient de plus en plus importante.

L'expérience SCF montre que le normalisateur algérien a anticipé les événements. Car l'économie algérienne est encore en transition. L'absence de marché financier en est un argument. Il faut souligner, aussi, que l'Etat algérien a précipité la mise en place du SCF en officialisant sa mise en place alors que les textes d'application n'étaient pas encore élaborés. Quoique, le début de mise en place du SCF était un échec, le CNC s'est rattrapé en diffusant les notes méthodologiques d'application au courant des années 2011 et 2012.

Le SCF fait l'objet actuellement de plusieurs critiques dues aux difficultés rencontrées lors de son application. Ce qui justifie la nécessité de son évaluation et révision en vue de l'adapter aux spécificités du contexte économique et financier de l'Algérie.

Bibliographie

[1]COLASSE.B, **Nouvelles normes : quels enjeux pour l'enseignement de la comptabilité**, séminaire organisé par l'Université de Paris Dauphine le 13 septembre 2004.

[2] BURN.S, **IAS/IFRS : Les normes internationales d'information financière**, Gualino, 2006, p19.

[3]OUALIKENE.A, **L'impact de l'adoption du SCF sur la fiscalité directe de l'entreprise algérienne**, Thèse de Doctorat en sciences de gestion, Ecole Supérieure de Commerce, 2015, pp 17-18.

[4]Article 07 de la loi N°07-11du 25 Novembre 2007 portant système comptable financier.

[5] BRUN.S, **Op.cit**., 2006, p 27.

[6] Article 04 de la loi N°07-11 portant système comptable financier.

[7] Article 05 de la loi N°07-11 portant système comptable financier.

[8]CHEURFA.D et BEN BELHACEM.S, « **Le droit comptable et la normalisation comptable en Algérie : qui fait quoi? »**, Journal of Industrial Economics, 2016, p 34.

[9] CHEURFA.D et BEN BELHACEM.S, **Op.cit**., 2016, p 35.

[10] ENYEKHLEF.A, « **Le système comptable algérien étude comparative avec les pays de l'Europe de l'Est et les organismes de normalisation comptable internationale »**, Revue du chercheur, Alger, 2010, p 26.

[11] KHELLAF.L, **Les normes internationales de comptabilité (IAS/AFRS) et leur application en Algérie cas du système comptable et financier Algérien (SCF)**, Thèse de Doctorat, université EL HADJ LAKHDAR Batna, 2014, p 147.

[12] KHELIFA.I et BOUDOUR.N, « **Le SCF et la qualité de l'information financière : Etat des lieux et perspectives »**, Le Manager, 2018, p 19.

[13]MERHOUM.M et KHOUATRA.D, « **Le Système Comptable Financier algérien entre les « Full IFRS » et la norme IFRS PME : Etude qualitative de sa mise en œuvre par les entreprises »**, HAL, 2018, p 10.

[14] MEROUANI.S, **Le projet du nouveau système comptable financier algérien, anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS**, Mémoire de Magistère en sciences de gestion, Ecole Supérieure de Commerce, 2007, p 92.

[15] HATTAB.A, **Les contraintes liées à l'application du SCF**, journée portant sur le système comptable financier : évaluation et proposition de révision, Alger, 14 Mai 2018.

[16][16]ABDELOUAHAB.E et MERHOUM.M, **Les contraintes liées à l'application du SCF**, journée portant sur le système comptable financier : évaluation et proposition de révision, Alger, 14 Mai 2018.

[17] HATTAB.A, **Op.cit**., 14 Mai 2018.

[18] CHEURFA.D et BEN BELHACEM.S, **Op.cit**., 2016, pp 37-42.

La norme IFRS pour les PME comme un remplaçant du SCF.

BENRAHOU KADA
Université DJILALY LIABESS
SIDI BEL ABBES
BENRAHOUKADA839@GMAIL.COM

BESBASSE SID AHMED
Université DJILALY LIABESS
SIDI BEL ABBES
AHH@OUTLOOK.FR

Résumé :

Le SCF, est d'application obligatoire depuis 2010. 9 après, il est encore très mal compris et donc peu appliqué par les entités concernées. C'est pour ca le ministère de finance nome une commission de révision de ce système. Parmi les propositions fortement sollicité c'est d'appliquer la norme IFRS pour les PME.

Cependant, au niveau de cet article, on va essayer de faire une comparaison entre le SCF et l'IFRS-PME dans des parties bien précises des sections de ces deux références. pour voir convergence ou de divergence entre eux.

LES MOTS CLES : SCF, IFRS-PME, Evaluation Et Comptabilisation, états financiers…

الملخص:

دخل النظام المالي المحاسبي حيز التنفيذ منذ سنة 2010، تسعة سنوات مضت ومزال غير مفهوم ومطبق بصفة نسبية من طرف الهيئات المعنية. لهذا وزارة المالية عينة لجنة لمراجعة هذا النظام، ومن بين الاقتراحات المطروحة هي استبدال النظام المحاسبي المالي بالمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS-PME.. ومن خلال عملنا هذا، حاولنا القيام بمقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى بعض المحاور. لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين.

الكلمات المفتاحية: النظام المالي المحاسبي، المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التقييم والتسجيل المحاسبي، القوائم المالية...

Introduction

Trente-cinq ans après la promulgation du plan comptable national (PCN), l'Algérie s'est dotée d'un système comptable censé pallier les insuffisances de l'ancien dispositif qui devenu obsolète, à même d'améliorer la présentation de l'information financière destinée aux différentes parties prenantes des entités économique.

Depuis le lancement du système comptable financier en janvier2010, la mise en place d'un plan d'actions devant le porter pour le vulgariser n'a pas suivi. Le SCF tel qu'il est conçu parles pouvoirs publics algériens est compatible avec les normes IAS/IFRS. Il est inspiré des normes IAS/IFRS (2004).

La loi n° 07-11 du 25 novembre 2011 portant SCF a été promulguée ; Ce n'est qu'en 2010que le nouveau système comptable financier a été officiellement mis en œuvre. Ce nouveau référentiel comptable inspiré des normes IAS IFRS et dont l'objectif est destiné au remplacement de l'ancien Plan Comptable National (PCN) a quasiment stagné depuis sa mise en œuvre alors que les normes IAS/IFRS ont connu une évolution significative en rapport avec le développement de l'économie mondiale. D'aucuns pensent que le SCF est très nettement en retrait au regard de l'essor qu'ont connues les IFRS applicables aujourd'hui à travers le monde.

Au retard accusé dans la mise à niveau du SCF par rapport aux IFRS actuellement en vigueur, vient s'ajouter la transposition que d'aucuns estiment précipitée sur un environnement économique qui n'est pas encore prêt à recevoir un tel système.

Le SCF a introduit de nouveaux principes d'évaluation tels « la juste valeur » et le « coût amorti ». De tels concepts nouveaux ne figuraient pas dans l'environnement culturel des professionnels de la comptabilité algériens. Des actions de vulgarisation doivent être engagées de manière soutenue pour familiariser les professionnels avec ces nouvelles notions.

La Bourse d'Alger tarde à décoller en raison de l'absence d'un marché financier actif. Ce qui, également, bloque l'évolution du SCF est l'extrême faiblesse du niveau des formateurs aux nouvelles normes.

les pouvoirs publics ont mis en place un groupe de travail chargé de mener une réflexion aux fins d'évaluer le système comptable actuellement en vigueur, mettre en évidence ses faiblesses et proposer une démarche pour se mettre au harmonie des pratiques universelles en matière de normes. Parmi les solutions fortement recommander c'est de remplacé le SCF par la norme IFRS pour les PME.

Cette norme est destinée à être utilisée par les petites et moyennes entités qui représentent 95% du total des entreprises selon les estimations de l'Organisation de coopération et de développement économique (OCDE) (FocusIFRS.com).

Les arguments qui dirige ver l'adoption de cette norme comme un remplacent du SCF se résume comme suite :[1]

- Le système économique de L'Algérie comprend une proportion importante de PME et de TPE.
- L'Algérie comptait, au 31/12/2015, 934 569 petites et moyennes entreprises (PME).
- Elles employaient deux millions et quatre cent mille employés.
- La quasi-totalité de ces entités relève du secteur privé, soit 99,94 %, ce qui correspond à 934 008 PME.

[1]Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information statistique, Numéro 28, Edition mai 2016.

Pour cela, nous essayerons à travers cette intervention d'examiner cette problématique et de voir, ***qu'elles sont les points de convergence ou de divergence entre le SCF et la norme IFRS-PME*** ?

Pour répondre à cette question, deux hypothèses seront proposé : primo, il y a des grandes différences entre le SCF et l'IFRS-PME, et deuxièmement, c'est deux référence ne se diffère pas dans des grandes choses.

L'objectif de ce travail est donc, d'analyser en premier lieu, le contenue de la norme IFRS pour les PME, En second lieu, voir quels sont les points de convergence ou de divergence entre la norme IFRS pour PME et le SCF où nous avons essayé de collecter les éléments majeurs et significatifs de chacun des dispositifs comptables avant d'énoncer les principaux résultats de notre étude comparative.

1. IFRS pour les PME : contexte et principales caractéristiques

1.1. Un processus long et controversé

La norme IFRS pour les PME est destinée à être utilisée par les petites et moyennes entités qui représentent 95% du total des entreprises selon les estimations de l'Organisation de coopération et de développement économique (OCDE) (FocusIFRS.com). La demande concernant une version spécifique des normes d'information financière pour les petites entreprises était déjà soulignée par le Conseil sortant de *l'International Accounting Standards Committee* (IASC) en décembre 2000, année de constitution de l'*International Accounting Standards Board*(IASB).

En 2003, le Conseil s'engage dans le projet IFRS pour les PME. Comme l'ont montré Ram et Newberry (2013) dans leur analyse du *due process (*processus de consultation formelle) de la norme IFRS pour les PME, au sein même du Conseil et de son *staff*, les avis divergent sur le contenu et le statut de cette norme. Certains souhaitent élaborer un référentiel spécifique pour les PME, tandis que pour d'autres il faut conserver les mêmes principes de reconnaissance et d'évaluation et réduire simplement le nombre d'informations à publier.

En juin 2004, le Conseil publie finalement un document de discussion(*discussion paper*) et reçoit 120 réponses. L'étape suivante est la publicationen février 2007 d'un exposé-sondage, ouvert aux commentaires publics etcomplété par des tests de terrain, desprésentations lors de conférences et detables-rondes. Suite à l'analyse des réponses et commentaires reçus lors deces différentes étapes, l'IASB a apporté des changements significatifs àl'exposé-sondage parmi lesquels (IASB, 2009b4) : le statut de documentautonome pour la norme IFRS finale avec la suppression de toutes les références croisées aux IFRS complètes prévues dans l'exposé-sondage, une simplification de la norme avec l'élimination de la plupart des choix complexes, l'élimination des références aux positions officielles d'autres organes normalisateurs ou encore l'élimination du choix de la consolidation proportionnelle pour les participations dans des entités contrôlées conjointement. La norme autorise aussi l'utilisation de plusieurs méthodes comptables pour enregistrer, par exemple, différentes catégories de participations dans des états financiers séparés, plutôt qu'une seule méthode pour toutes les catégories de participations5. Ram et Newberry (2013) soulignent cependant qu'un certain nombre de points soulevés par les

participants au processus de consultation formelle (*due processs)*, tel que l'amortissement du *goodwill*, n'ont pas été pris en compte par l'IASB dans la version finale de la norme.
Au total, le processus d'élaboration de la norme a donc duré 5 ans puisque la norme définitive fut publiée en 2009. Très récemment, des amendements à la norme IFRS pour PME ont été publiés (IASB, 2015a) qui confirment la recherche de cohérence entre les méthodes appliquées à une PME et celles applicables aux sociétés cotées (IFRS complètes) (cf. §3.2).

1.2. Caractéristiques de la norme

La norme IFRS pour les PME propose une « définition négative » de laPME (Colasse, 2009) : **une PME** est une entité qui n'a pas de« responsabilité publique », c'est-à-dire qui n'est pas cotée (ou en voie del'être) ou dont l'activité principale n'est pas de détenir des actifs à titrefiduciaire pour le compte de tiers (banques, compagnies d'assurance, fondscommuns de placement, fonds de pension…). Toutes les sociétés cotées,même de taille réduite, sont donc exclues du champ d'application des IFRSpour PME. Cette définition n'indique pas de seuil (en terme de chiffred'affaires, total de bilan, nombre d'employés ou autre critère de taille),contrairement à celle retenue par des organisations nationales ou régionalestelles que l'Union européenne ou l'OCDE. Selon Ram et Newberry (2013),la question de la définition d'une PME et du titre de la norme fut l'une desplus débattues au cours du *due process*. Un titre plus approprié aurait pu être« IFRS pour les sociétés non cotées ».

IFRS pour les PME est **une norme autonome** de 165 pages6. Lesprincipes sont assis sur un cadre conceptuel mais de nombreux principes contenus dans les IFRS complètes ont été simplifiés, notamment pour la comptabilisation et l'évaluation des actifs, passifs, des produits et des charges. Ainsi on observe une primauté du coût historique7. Quelques sujets supposés ne pas concerner les PME ne sont pas inclus dans ce référentiel et le volume des informations à communiquer dans les notes annexes a été significativement réduit. Même si la norme est autonome, elle se réfère aux IFRS complètes. Se pose donc la question, pas vraiment résolue à ce jour, de la transposition dans la norme des évolutions des IFRS complètes. Prenons par exemple le cas de la nouvelle norme IFRS 16 « Contrats de location » (IASB, 2016), qui introduit une classification des contrats de location et un nouveau mode de comptabilisation sensiblement différents de ceux de l'ancienne norme IAS 17, dont les principes figurent dans la norme IFRS pour les PME. Faut-il amender ou non la norme? Une réponse positive risquerait de générer une instabilité de la norme, véritable barrière à son utilisation par des PME. Mais une réponse négative aurait pour conséquence une déconnection croissante entre les IFRS complètes et la norme IFRS pour les PME, cette dernière pouvant alors perdre en crédibilité.

2. IFRS pour PME vs SCF :

Durant cette section nous allons nous baser sur une approche fonctionnelle qui consiste à étudier la fonction de chaque norme, qui dans notre cas s'assimile aux sections de la norme IFRS pour PME et ses semblables du SCF.

Tableau 1 : Tableau comparatif entre l'IFRS pour PME et le SCF sur la Définition de la PME

Critère decomparaison	*IFRS pour PME*	*SCF*
Définition de laPME	Section 1 : Cette première section fournit une définition de la norme IFRS pour PME selon laquelle une PME est considérée comme telle quand : - Elle n'exerce pas une responsabilité publique, autrement dit, lorsqu'elle a émis ou va émettre des instruments de dettes ou de capitaux propres sur un marché public et lorsqu'elle détient des actifs à titre financier pour un large groupe de tiers (comme par exemple une banque ou une compagnie d'assurance) ; et - quand elle est dans l'obligation de présenter des états financiers pour desutilisateurs externes	Le SCF ne défini pas précisément les PME car son application englobe toutes les entreprises quelle que soit sa forme ou sa taille. Mais dans la partie qui traite la comptabilité simplifie définieLes petites entités dont le chiffre d'affaires, l'effectif et l'activité ne dépassent pas des seuils déterminés peuvent tenir une comptabilité financière simplifiée[2].

Source : *Elaboré par l'auteur*

Nous remarquons que les critères définis par le SCF dans la partie qui traite la comptabilité simplifier, sont quantitatifs (taille) par contre les critères fournis par la norme IFRS pour PMEsont qualitatifs (avoir la responsabilité publique), qui a notreavis englobe presque toute les entreprise économique public dans le cas de l'Algérie.

Tableau 2 : Tableau comparatif entre l'IFRS pour PME et le SCF sur les objectifs et qualités (cadre conceptuelle)

Critère de comparaison	*IFRS pour PME*	*SCF*
cadre conceptuelle	Section 2Cette section est consacrée aux **objectifs** ainsi qu'aux **qualités** de l'information financière **1) Objectifs :** - Fournir l'information sur la position financière, la performance ainsi que sur le flux de trésorerie d'une entité ; - Relever les résultats de la gérance et de sa responsabilité. **2) Qualités de l'information financière :** - ***Intelligibilité***: L'information doit être présentée selon une manière qui la rend compréhensible par les utilisateurs qui ont un savoir raisonnable des activités et de la comptabilité d'une entité et qui ont la volonté d'étudier l'information fournie avec une certaine diligence. - ***Pertinence***: L'information doit être pertinente et elle l'est quand elle est capable d'influencer les décisions économiques des utilisateurs. - ***L'importance*** *relative*: L'information est significative si son omission ou son inexactitude pourrait influencer les décisions économiques prises sur la base des états financiers. - ***Fiabilité :*** Une information est fiable quand elle est exempte d'erreurs matérielles et biais et représente fidèlement ce qu'elle est censée représenter ou dont on peut raisonnablement s'attendre à représenter. - ***Prééminence de la substance sur la forme***: Les transactions et autres événements et conditions doivent être comptabilisés pour et présentés en fonction de leur substance et non pas de leur forme juridique. - ***Prudence***: C'est la prise en compte d'un certain degré de précaution dans l'exercice des	Selon l'article 6 duLa Loi 07-11 du 15 Dhou El Kaada 1428 correspondant au 25 novembre 2007 portant système comptable financier. un cadre conceptuel de la comptabilité financière, des normes comptables et une nomenclature des comptes permettant l'établissement des états financiers sur la base des principes comptables généralement reconnus et notamment : • comptabilité d'engagement, • continuité d'exploitation, • intelligibilité, • pertinence, • fiabilité, • comparabilité, • coût historique, • prééminence de la réalité économique surl'apparence juridique.

2 Art 5 du loi Loi n° 07-11 du 15 Dhou El Kaada 1428 correspondantau 25 novembre 2007 portantsystème comptablefinancier.

	jugements nécessaires pour préparer les estimations dans des conditions d'incertitude, pour faire en sorte que les actifs ou les produits ne soient pas surévalués et que les passifs ou les charges ne soient pas sous - évalués. - ***Exhaustivité*** : L'information contenue dans les états financiers doit être exhaustive, compte tenu des contraintes d'importance relative et de coût - ***Comparabilité***: Les utilisateurs doivent être en mesure de comparer les états financiers d'une entité et de différentes entités dans le temps afin d'identifier les tendances de leur situation financière, de leur performance ainsi que de leurs flux de trésorerie. - ***Célérité***: Il s'agit de fournir l'information à temps. Si l'information est fournie avec un retard indu elle perd de sa pertinence et donc pourrait influencer les décisions économiques d'une entité donnée. - ***Rapport Cout/avantage*** : Les avantages obtenus de l'information doivent être supérieurs au coût qu'il a fallu consentir pour la produire. - ***Cout ou effort indu***: Une entité est tenue d'appliquer les principes comptables pertinents pour une quelconque transaction ou événement sauf si ça requiert un effort ou cout indu ***La comptabilité d'engagement*** : L'entité doit établir ses états financiers selon la méthode de la comptabilité d'engagement, sauf pour les informations relatives aux flux de trésorerie.	

Source : *Elaboré par l'auteur*

Nous remarquons que la norme IFRS pour PME annonce parmi ses objectifs une communication sur les flux de trésorerie aux contraires du SCF ainsi que les objectifs de la norme IFRS pour PME sont plus détaillés que ceux du SCF.

Cette norme diffère du SCF par DEUX caractéristiques et/ou principes majeurs.Le Rapport Cout/avantage et finalement la dernière caractéristique qui constitue la nouveauté des derniers amendements de 2015 sur la norme IFRS pour PME, qu'est le cout ou effort indu.

Tableau 4 : Tableau comparatif entre l'IFRS pour PME et le SCF sur la comptabilisationet évaluation

Critère de comparaison	*IFRS pour PME*	*SCF*
comptabilisationet évaluation	C'est le processus de détermination des montants auxquels une entité évalue les actifs, les passifs, lesproduits et les charges dans ses états financiers. Cependant l'entité doit choisir entre deux basesd'évaluation de ses éléments à savoir: **- Le coût historique :** • *Actif :* C'est le montant de trésorerie ou d'équivalents de trésorerie payés ou la juste valeur de lacontrepartie donnée pour acquérir l'actif au moment de son acquisition. • *Passif :* C'est le montant du produit de trésorerie ou d'équivalents de trésorerie reçus ou la justevaleur d'actifs sans effet de trésorerie reçus en échange de l'obligation au moment où celle-ci est encourueou, dans certaines circonstances (par exemple, l'impôt sur le résultat), les montants de trésorerie oud'équivalents de trésorerie que l'on s'attend à payer pour éteindre le passif dans le cours normal del'activité	**Les conditionsdes comptabilisations :** D'après le point 111.1 du l'arrête du 26 juillet 2008 fixant les règles d'évaluation et de comptabilisation,Un élément d'actif, de passif, de produit, decharge est comptabilisé dès lors que: • il est probable que tout avantageéconomique futurqui lui est lié ira à l'entité ou en proviendra ; • l'élément a un coût ou une valeur qui peut êtreévalué de façon fiable. **Les méthodes d'évaluation** La méthode d'évaluation des éléments inscrits en comptabilité est fondée en règle générale sur la convention des coûts historiques. Cependant il est procédé dans certaines conditions fixées par le présent

	- **La juste valeur** : C'est le montant pour lequel un actif pourrait être échangé, ou un passif éteint, entredes parties bien informées, consentantes, et agissant dans des conditions de concurrence normale. Il existe **deux critères** pour comptabiliser un actif, passif, produits ou charges, en plus du fait que le biendoit répondre à leurs définitions : - **Probabilité d'avantages économiques futurs** : C'est-à-dire le degré d'incertitude qu'un avantageéconomique futur associé à un bien ira à l'entité ou en sortira. L'appréciation de ce degré est faite sur labase d'éléments probants disponibles à la fin de la période de Reporting. - **Fiabilité de l'évaluation** : Un élément doit avoir une valeur, fixée au début ou estimative. Dans ce cas,l'estimation doit être raisonnable et ne met pas en cause la fiabilité des états financiers. Quand uneestimation raisonnable ne peut pas être faite, les états financiers ne doivent pas inclure l'élément enquestion. Quand un élément ne répond pas à l'un de ces critères pourrait être inclut dans les notes, textes explicatifsou tableaux supplémentaires. Ce qui est approprié lorsque la connaissance de cet élément est considéréecomme étant pertinente.	règlement et pour certains éléments à une révision de cette évaluation sur la base : • . de la juste valeur (ou coût actuel) ; • . de la valeur de réalisation ; • . de la valeur actualisée (ou valeur d.utilité).

Source : *Elaboré par l'auteur*

Les deux dispositifs comptables, que ça soit l'IFRS PME ou le SCF insistent sur deux notions pour comptabiliser un élément. La probabilité d'avantages économiques futurs et la fiabilité de l'évaluation qui sont de nature économique.

Pour les méthodes d'évaluation pour les deux références, Il existe deux bases d'évaluation ou principes d'évaluation le coût historique et la juste valeur. Cependant, le SCF considère que le principe de la juste valeur ne constitue qu'une dérogation au principe du coût historique alors que l'IFRS PME le considère au même pied d'égalité et parfois l'impose dans des cas précis (Participations dans les entreprises associées ou les coentreprises, les immeubles de placements et les actifs biologiques).

En outre, le SCF ajoute deux méthodes d'évaluation, la valeur de réalisation qui est introuvable comme méthode d'évaluation dans l'IFRS PME, et la valeur actualisé qui est utilisable par l'IFRS PME dans certain cas.

Tableau 5 : Tableau comparatif entre l'IFRS pour PME et le SCF sur les états financiers

Critère de comparaison	***IFRS pour PME***	***SCF***
les états financiers	La section 3 de la norme IFRS pour PME explique ce qu'est l'image fidèle, la conformité à la norme et le jeu complet d'états financiers. La présentation d'une image fidèle impose de donner une représentation fidèle des effets des transactions, des autres événements et conditions selon les définitions et les critères de comptabilisation des actifs, des passifs, des produits et des charges énoncées dans la Section2 Concepts et principes généraux. Un jeu complet d'états financiers d'une entité doit inclure tous les éléments suivants : (a) Un état de la situation financière à la date de clôture. (b) soit : (i) un seul état du résultat global pour la période de présentation de l'information financière présentant tous les éléments de produits et de charges comptabilisés au cours de la période, y compris les	***Art25 :***Les entités entrant dans le champ d'application de la présente loi établissent au moins annuellement des états financiers. Les états financiers des entités autres que les petites entités comprennent : • un bilan ; • un compte de résultats ; • un tableau de flux de trésorerie ; • un tableau de variation des capitaux propres ; • une annexe précisant les règles et méthodes comptables utilisées et fournissant des compléments d'information au bilan et au compte de résultats. Le contenu et les méthodes d'élaboration des états financiers sont définis par voie réglementaire. ***Art 26 :*** Les états financiers doivent présenter de manière fidèle la situation financière de l'entité, ses performances et tout changement de sa situation

	éléments comptabilisés en résultat net (soit un sous-total de l'état du résultat global) et les autres éléments du résultat global, ou (ii) un compte de résultat individuel et un état du résultat global individuel. Si une entité choisit de présenter un compte de résultat et un état du résultat global, l'état du résultat global commence par le résultat net, puis présente les autres éléments du résultat global. (c) un état des variations des capitaux propres pour la période de présentation de l'information financière ; (d) un tableau des flux de trésorerie pour la période de présentation de l'information financière ; (e) des notes contenant un résumé des principales méthodes comptables et les autres notes explicatives. - Lors de l'établissement des états financiers, la direction d'une entité appliquant cette IFRS doit évaluer la capacité de l'entité à poursuivre son exploitation. Une entité est en continuité d'exploitation sauf si la direction a l'intention ou n'a pas d'autre solution réaliste que de liquider l'entité ou de cesser son activité. Pour évaluer si l'hypothèse de continuité d'exploitation est appropriée, la direction prend en compte toutes les informations dont elle dispose concernant l'avenir, qui s'étale au minimum, sans toutefois s'y limiter, sur douze mois à compter de la date de clôture. - Une entité doit présenter un jeu complet d'états financiers (comprenant des informations comparatives – voir le paragraphe 3.14) au minimum une fois par an. Lorsqu'une entité modifie la date de clôture de sa période de présentation de l'information financière et présente ses états financiers annuels pour une période plus longue ou plus courte qu'une année, elle doit indiquer les éléments suivants : (a) ce fait ; (b) la raison pour laquelle elle opte pour une période plus longue ou plus courte ; (c) le fait que les montants comparatifs présentés dans les états financiers (y compris les notes d'accompagnement) ne sont pas totalement comparables. - Une entité doit conserver la présentation et le classement des postes dans les états financiers d'unepériode à l'autre. - Sauf autorisation ou disposition contraire de cette IFRS, une entité doit présenter des informationscomparatives au titre de la période précédente comparable pour tous les montantsfigurant dans lesétats financiers de la période considérée. Une entité doit inclure des informations comparatives sous forme narrative et descriptive lorsque cela est pertinent pour la bonne compréhension des étatsfinanciers de la période considérée. - Cette IFRS ne traite pas de la présentation des informations sectorielles, des résultats par action nides rapports financiers intermédiaires par les petites et moyennes entités.	financière, et doivent refléter l'ensemble des opérations et évènements découlant des transactions de l'entité et des effets des évènements liés à son activité. ***Art 27 :*** Les états financiers sont arrêtés sous la responsabilité des dirigeants sociaux. Ils sont établis dans un délai maximum de quatre (4) mois suivant la date de clôture de l'exercice et doivent être distingués des autres informations éventuellement publiées par l'entité. ***Art 28 :*** Les états financiers sont obligatoirement présentés en monnaie nationale. ***Art 29 :*** Les états financiers fournissent des informations permettant d'effectuer des comparaisons avec l'exercice précédent. Chacun des postes de bilan, compte de résultats et tableau des flux de trésorerie comporte l'indication du montant relatif au poste correspondant de l'exercice précédent. L'annexe comporte des informations comparatives sous forme narrative descriptive et chiffrée. Lorsque, par suite d'un changement de méthode d'évaluation ou de présentation, un des postes chiffrés d'un état financier n'est pas comparable à celui de l'exercice précédent, il est nécessaire d'adapter les montants de l'exercice précédent afin de rendre la comparaisonpossible. L'absence de comparabilité, du fait d'une durée d'exercice différente ou pour toute autre raison, le reclassement ou les modifications apportées aux informations chiffrées de l'exercice précédent pour lesrendre comparables, sont expliqués dans l'annexe. ***Art 30 :*** Un exercice comptable a une durée de douze (12) mois couvrant l'année civile. Une entité peut toutefois être autorisée à avoir un exercice se clôturant à une autre date que le 31 décembre dans la mesure où son activité est liée à un cycle d'exploitation incompatible avec l'année civile. Dans les cas exceptionnels où l'exercice est inférieur ou supérieur à douze (12) mois et, notamment, en cas de création ou de cessation de l'entité ou en cas de modification de la date de clôture, la durée retenue doit être précisée et justifiée.

Source : *Elaboré par l'auteur*

On remarque que l'IFRS pour les PME et le SCF prévois cinq états de synthèse, identique dans la continues avec des petits changements dans l'appellation. Car el SCF parle du compte de résultat par contre l' IFRS PME parle d'un état de résultat globale et un compte de résultat individuelle.

On remarque que dans l'IFRS PME l'entreprise peu présente ces états financiers plusieurs fois par ans, avec une explication des motifs pour que l'entreprise change la durée

de présentations de ces états de synthèses. Par contre sou le SCF, impose de présenter les états financiers dans duré de 4 mois qui suit la clôture de l'exercice qui est de 12 mois.

Tableau 6 : Tableau comparatif entre l'IFRS pour PME et le SCF sur le Bilan (ou lasituation financière)

Critère de comparaison	*IFRS pour PME*	*SCF*
le Bilan	La section 4 de la norme expose les informations devant être présentées dans un état de la situation financière et la manière de le faire. L'état de la situation financière (parfois appelé bilan) présente les actifs, les passifs et les capitaux propres d'une entité à une date donnée, la fin de la période de présentation de l'information financière. Une entité doit présenter séparément dans l'état de la situation financière les actifs courants et non courants et les passifs courants et non courants, selon les paragraphes 4.5 à 4.8, sauf lorsqu'une présentation selon le critère de liquidité apporte des informations fiables et plus pertinentes. Lorsque cette exception s'applique, tous les actifs et passifs doivent être présentés par ordre de liquidité (croissant ou décroissant). Actifs courants Une entité doit classer un actif en tant qu'actif courant lorsque : (a) elle s'attend à réaliser l'actif ou a l'intention de le vendre ou de le consommer dans le cadre de son cycle normal d'exploitation ; (b) elle détient l'actif principalement à des fins de transaction ; (c) elle s'attend à réaliser l'actif dans un délai de douze mois qui suit la date de clôture ; ou (d) l'actif est de la trésorerie ou un équivalent de trésorerie sauf s'il ne peut être échangé ou utilisé pour régler un passif pendant au moins douze mois à compter de la date de clôture. Une entité doit classer tous les autres actifs en actifs non courants. Lorsque le cycle normal d'exploitation d'une entité n'est pas clairement identifiable, sa durée présumée est fixée à douze mois. Passifs courants Une entité doit classer un passif en tant que passif courant lorsque : (a) elle s'attend à régler le passif dans le cadre de son cycle normal d'exploitation ; (b) elle détient le passif principalement à des fins de transaction ; (c) le passif doit être réglé dans les douze mois qui suivent la date de clôture ; ou (d) l'entité ne dispose pas d'un droit inconditionnel de différer le règlement du passifpendant au moins douze mois après la date de clôture. Une entité doit classer tous les autres passifs en passifs non courants.	Selon le chapitre 2 du Arrêté du 23 Rajab 1429 correspondant au 26 juillet 2008 fixant les règles d'évaluation et de comptabilisation,le contenu et la présentation des états financiers ainsi que la nomenclature et les règles de fonctionnement des comptes définie le bilan comme suite .Le bilan décrit séparément les éléments d'actif et les éléments de passif. Il fait apparaître de façon distincte au moins les rubriques suivantes lorsqu'il existe des opérations concernant ces rubriques : . A l'actif : * les immobilisations incorporelles ; * les immobilisations corporelles ; * les amortissements ; * les participations ; * les actifs financiers ; * les stocks ; * les actifs d'impôt (en distinguant les impôts différés) ; * les clients, les autres débiteurs et autres actifs assimilés (charges constatées d'avance) ; * la trésorerie positive et équivalente de trésorerie positive. . Au passif : * les capitaux propres avant distributions décidées ou proposées après la date de clôture, en distinguant le capital émis (dans le cas de sociétés), les réserves, le résultat net de l'exercice et les autres éléments ; * les passifs non courants portants intérêts ; * les fournisseurs et autres créditeurs ; * les passifs d'impôt (en distinguant les impôts différés) ; * les provisions pour charges et passifs assimilés (produits constatés d'avance) ; * la trésorerie négative et équivalente de trésorerie négative. Dans le cas de bilan consolidé : * les participations comptabilisées selon la méthode de la mise en équivalence ; * les intérêts minoritaires. 220-2. La présentation des actifs et des passifs dans le corps du bilan fait ressortir la distinction entre éléments courants et éléments non courants. 220-3. D'autres informations figurent au bilan ou dans l'annexe: * description de la nature et de l'objet de chacune des réserves ; * part à plus d'un an des créances et des dettes ; * montants à payer et à recevoir : . de la maison mère ; . des filiales ; . des entités associées au groupe ; . des autres parties liées (actionnaires, dirigeants.) ; * dans le cadre des sociétés de capitaux, et pour chaque catégorie d'actions : . nombre d'actions autorisées, émises, non entièrement libérées; . valeur nominale des actions ou le fait que les actions n'ont pas de valeur nominale ; . évolution du nombre d'actions entre le début et la

		fin de l'exercice ; . nombre d'actions détenues par l'entité, ses filiales ou les entités associées ; . actions réservées pour une émission dans le cadre d options ou de contrats de vente ; . droits, privilèges et restrictions éventuelles concernant certaines actions ; * montant des distributions de dividendes proposées, montant des dividendes privilégiés non comptabilisés (sur l'exercice et en cumul), description des autres engagements financiers vis-à-vis de certains actionnaires à payer et à recevoir.

Source : *Elaboré par l'auteur*

La norme IFRS PME sépare dans sa définition entre les capitaux propres et le passif. Elle classe les éléments de l'état de la situation financière selon l'aspect courant (ou non courant) desdits éléments sauf quand le critère de liquidité apporte des informations plus fiables et pertinentes alors que le SCF ne sépare pas entre les capitaux propres et le passif et fait ressortir la distinction entre les éléments courants et les éléments non courants. D'où on remarque qu'il n'y a pas des déférences entre IFRS-PME et le SCF.

Tableau 7 : Tableau comparatif entre l'IFRS pour PME et le SCF sur le compte de résultat

Critère de comparaison	*IFRS pour PME*	*SCF*
le compte de résultat	Cette section impose à une entité de présenter son résultat global total pour une période, c'est-à-dire sa performance financière pour la période, en un ou deux états financiers. Elle énonce les informations à présenter dans ces états et la manière de le faire. Une entité doit présenter son résultat global total pour une période, soit : (a) en un seul état de résultat global, auquel cas l'état de résultat global présente tous les éléments de produits et de charges comptabilisés dans la période ; ou (b) en deux états, un compte de résultat et un état du résultat global, auquel cas le compte de résultat présente tous les éléments de produits et de charges comptabilisés dans la période à l'exception de ceux qui sont comptabilisés en dehors du résultat net dans le résultat global total, tel que permis ou imposé par cette IFRS. Un changement de l'approche de l'état unique à l'approche de deux états, ou l'inverse, constitue un changement de méthode comptable auquel s'applique la Section 10 Méthodes comptables, estimations et erreurs. Approche de l'état unique Selon l'approche de l'état unique, l'état de résultat global doit inclure tous les éléments de produits et de charges comptabilisées pendant une période sauf si cette IFRS impose de faire autrement. Cette IFRS prévoit différents traitements, dans les circonstances suivantes : (a) Les effets des corrections d'erreurs et des changements de méthodes comptables sont présentés comme des ajustementsrétrospectifs des périodes précédentes plutôt que comme faisant partie du résultat net de la période au cours de laquelle ilssurviennent (voir la Section 10). (b) Trois types d'autres éléments du résultat global sont comptabilisés dans le résultat global total, en	Selon le chapitre 2 du Arrêté du 23 Rajab 1429 correspondant au 26 juillet 2008 fixant les règles d'évaluation et de comptabilisation, le contenu et la présentation des états financiers ainsi que la nomenclature et les règles de fonctionnement des comptes définie le compte du resultat comme suite 230-1. Le compte de résultat est un état récapitulatif des charges et des produits réalisés par l'entité au cours de l'exercice. Il ne tient pas compte de la date d'encaissement ou de décaissement. Il fait apparaître, par différence, le résultat net de l'exercice : bénéfice/profit ou perte. 230.2. Les informations minimales présentées au compte de résultat sont les suivantes : * analyse des charges par nature, permettant de déterminer les principaux agrégats de gestion suivants : marge brute, valeur ajoutée, excédent brut d'exploitation ; * produits des activités ordinaires ; * produits financiers et charges financières ; * charges de personnel ; * impôts, taxes et versements assimilés ; * dotations aux amortissements et pertes de valeur concernant les immobilisations corporelles ; * dotations aux amortissements et pertes de valeur concernant les immobilisations incorporelles ; * résultat des activités ordinaires ; * éléments extraordinaires (produits et charges) ; * résultat net de la période avant distribution ; * pour les sociétés par actions, résultat net par action. 230-3. Les autres informations minimales présentéessoit au compte de résultat, soit dans l'annexe encomplément du compte de résultat, sont les suivantes : * une analyse des produits des activités ordinaires ; * pour les sociétés par actions, le montant

	dehors du résultat net,lorsqu'ils surviennent : (i) certains profits et pertes résultant de la conversion des états financiers d'un établissement à l'étranger (voir la Section 30 Conversion des monnaies étrangères) ; (ii) certains écarts actuariels (voir la Section 28 Avantages du personnel) ; (iii) certaines variations de la juste valeur d'instruments de couverture (voir la Section 12 Autres sujets liés aux instruments financiers). Au minimum, une entité doit présenter dans l'état du résultat global les postes présentant les montants suivants au titre de lapériode : (a) les produits des activités ordinaires ; (b) les charges financières ; (c) la quote-part dans le résultat net des participations dans les entreprises associées (voir la Section 14 Participations dansdes entreprises associées) et les entités contrôlées conjointement (voir la Section 15 Participations dans des coentreprises)comptabilisées selon la méthode de la mise en équivalence ; (d) la charge d'impôt sur le résultat à l'exclusion des impôts imputables aux éléments (e), (g) et (h) ci-dessous (voir leparagraphe 29.27) ; (e) un montant unique comprenant le total : (i) du résultat net après impôt d'une activité abandonnée, et (ii) du profit ou de la perte après impôt comptabilisé résultant de l'évaluation à la juste valeur diminuée des coûts de lavente, ou de la sortie des actifs nets constituant l'activité abandonnée ; (f) le résultat net (si une entité n'a aucun poste d'autres éléments du résultat global, la présentation de ce poste n'est pasrequise) ; (g) chaque composante des autres éléments du résultat global (voir le paragraphe 5.4(b)) classée par nature (à l'exceptiondes montants en (h)) ; (h) la quote-part des autres éléments du résultat global des entreprises associées et des entités contrôlées conjointementcomptabilisées selon la méthode de la mise en équivalence ; (i) le résultat global total (si une entité n'a aucun poste d'autres éléments du résultat global, elle peut utiliser un autre termepour ce poste, comme le résultat net). Une entité doit présenter séparément les postes suivants dans l'état du résultat global en tant qu'affectations du résultat de lapériode : (a) résultat net de la période attribuable : (i) à une participation ne donnant pas le contrôle; (ii) aux actionnaires de la société mère. (b) au résultat global total pour la période attribuable: (i) à une participation ne donnant pas le contrôle ; (ii) aux actionnaires de la société mère. Approche en deux états Selon l'approche en deux états, le compte de résultat doit indiquer, au minimum, les postes qui présentent les montantsdemandés aux paragraphes 5.5(a) à 5.5(f) pour la période, et le résultat net en dernière ligne. L'état du résultat global doitcommencer par le résultat net en première ligne et indiquer, au minimum, les postes qui présentent les montants demandés auxparagraphes 5.5(g) à 5.5(i) et au paragraphe 5.6 pour la période. Une entité doit présenter une analyse des charges en utilisant un classement reposant soit sur la nature des charges, soit sur leurfonction au sein de l'entité, en choisissant la méthode qui fournit des informations fiables et plus pertinentes. Analyse par nature de charges (a) Selon cette méthode de classement, les charges de l'état du résultat global sont regroupées selon leur nature (parexemple, dotation aux amortissements,	desdividendes par action votés ou proposés et le résultat netpar action. Les entités ont également la possibilité de présenterdans l'annexe un compte de résultat par fonction. Ellesutilisent alors en plus d.une nomenclature des comptes decharges et de produits par nature, une nomenclature descomptes par fonction adaptée à leur spécificité et à leurbesoin. 230-4. Les produits et charges résultant de l'activitéordinaire qui sont d.une taille, d.une nature ou d'uneincidence telles qu.ils nécessitent d'être mis en évidencepour expliquer les performances de l'entité pour lapériode sont présentés sous des rubriques spécifiques ducompte de résultat (exemple : coût de restructuration,dépréciation exceptionnelle des stocks, coûts résultant d'un abandon partiel d'activité.). 230-5. Le résultat extraordinaire résulte de produits etcharges correspondants à des événements ou à destransactions clairement distincts de l'activité ordinaire de l'entité et présentant un caractère exceptionnel (telles qu'expropriations, catastrophes naturelles etimprévisibles).

	achats de matières premières, frais de transport, avantages du personnel, dépenses depublicité), et ne sont pas réallouées aux différentes fonctions de l'entité. Analyse par fonction de charges (b) Selon cette méthode de classement, les charges sont regroupées selon leur fonction dans le coût des ventes ou, par exemple,dans le coût des activités commerciales ou administratives. Selon cette méthode, l'entité présente au moins son coût des ventesséparément des autres charges.	

Source : *Elaboré par l'auteur*

Alors que la norme IFRS pour PME admet deux éventuelles approches pour la présentationde l'état du résultat (l'approche de l'état unique et l'approche en deux états), le SCF n'admetqu'une unique et seule présentation celle d'un état unique et ce parce la notion de résultatglobal n'existe pas.

Nous remarquons aussi que l'analyse des charges se fait au niveau Des deux références par nature des charges et par fonction des charges (par exemple, cout des ventes, couts administratifs ...etc.).

Tableau 8 : Tableau comparatif entre l'IFRS pour PME et le SCF sur l'état des variations des capitaux propres

Critère de comparaison	*IFRS pour PME*	*SCF*
l'état des variations des capitaux propres	La section 6 de la norme expose les dispositions de présentation des variations des capitaux propres d'une entitépour une période, soit dans un état des variations des capitaux propres, soit, si des conditions spécifiées sontsatisfaites et qu'une entité le choisit, dans un compte de résultat et des résultats non distribués. État des variations des capitaux propres Objet L'état des variations des capitaux propres présente le résultat net d'une entité au titre d'une période de présentationde l'information financière, les éléments de produits et de charges comptabilisés dans les autres éléments du résultatglobal de la période, les effets des changements de méthode comptable et les corrections d'erreurs comptabilisées aucours de la période, et les montantsd'apport en capital des porteurs de capitaux propres et les dividendes et autresdistributions qui leur ont été accordés au cours de la période. Une entité doit présenter un état des variations des capitaux propres présentant : (a) le résultat global total de la période, présentant séparément les montants totaux attribuables aux actionnairesde la société mère et aux participations ne donnant pas le contrôle ; (b) pour chaque composante des capitaux propres, les effets d'une application rétrospective ou d'un retraitementrétrospectif comptabilisés selon la Section 10 Méthodes comptables, estimations et erreurs ; (c) pour chaque composante des capitaux propres, un rapprochement entre la valeur comptable au début et à lafin de la période, indiquant séparément chaque élément de variation trouvant son origine dans : (i) le résultat net ; (ii) chacun des autres éléments du résultat global ; (iii) les montants d'apport en capital effectués par les actionnaires, les dividendes et autresdistributions quileur ont été accordés, en présentant séparément les émissions d'actions, les transactions sur actions propres, ainsique les dividendes et autres distributions	Selon le chapitre 2 du Arrêté du 23 Rajab 1429 correspondant au 26 juillet 2008 fixant les règles d'évaluation et de comptabilisation, le contenu et la présentation des états financiers ainsi que la nomenclature et les règles de fonctionnement des comptes définie l'état de variation des capitauxproprescomme suite 250-1. L'état de variation des capitaux propres constitue une analyse des mouvements ayant affecté chacune des rubriques constituant les capitaux propres de l'entité au cours de l'exercice. Les informations minimales à présenter dans cet état concernent les mouvements liés : * au résultat net de l'exercice ; * aux changements de méthode comptables et aux corrections d'erreurs dont l'impact est directement enregistré en capitaux propres ; * aux autres produits et charges enregistrés directementdans les capitaux propres dans le cadre de correctiond'erreurs significatives ; * aux opérations en capital (augmentation,diminution, remboursement.) * aux distributions de résultat et affectationsdécidées au cours de l'exercice.

	accordés aux actionnaires, et les changements dans les parts d'intérêt de lasociété mère dans une filiale qui ne se traduisent pas par une perte de contrôle. Compte de résultat et des résultats non distribués Objet Le compte de résultat et des résultats non distribués présente le résultat net d'une entité ainsi que les variations desrésultats non distribués au titre d'une période de présentation de l'information financière. Le paragraphe 3.18autorise une entité à présenter un compte de résultat et des résultats non distribués au lieu de l'état du résultat globalet de l'état des variations des capitaux propres si les seules variations de ses capitaux propres pendant les périodesde présentation de l'information financière découlent du résultat net, du paiement de dividendes, des correctionsd'erreurs au titre d'une période précédente et de changements de méthode comptable. Une entité doit présenter dans le compte de résultat et des résultats non distribués les éléments suivants en plus desinformations imposées par la Section 5 État du résultat global et compte de résultat : (a) les résultats non distribués au début de la période de présentation de l'information financière ; (b) les dividendes déclarés et payés ou à payer pendant la période ; (c) les retraitements des résultats non distribués relatifs aux corrections d'erreurs d'une période précédente ; (d) les retraitements des résultats non distribués relatifs aux changements de méthode comptable ; (e) les résultats non distribués à la fin de la période de présentation de l'information financière.	

Source : *Elaboré par l'auteur*

On remarque que la norme IFRS-PME et le SCF définie l'état des variations des capitaux propres de la même façon, mais la norme IFRS-PME détaille beaucoup dans la présentation de l'état des variations des capitaux propres.

Tableau 9 : Tableau comparatif entre l'IFRS pour PME et le SCF sur le tableau des flux detrésorerie

Critère de comparaison	*IFRS pour PME*	*SCF*
le tableau des flux detrésorerie	La section 7 de la norme expose les informations devant être présentées dans un tableau des flux de trésorerie et lamanière de le faire. Le tableau des flux de trésorerie fournit une information sur l'évolution de la trésorerie et deséquivalents de trésorerie d'une entité en montrant séparément les variations, pendant la période de présentation del'information financière, des activitésopérationnelles, d'investissement et de financement. Les équivalents de trésorerie sont des placements très liquides à court terme détenus dans le but de faire face à desengagements de trésorerie à court terme plutôt que pour un placement ou d'autres finalités. En conséquence, unplacement ne sera normalement qualifié d'équivalent de trésorerie que s'il a une échéance rapprochée, par exempleinférieure ou égale à trois mois à partir de la dated'acquisition. Les découverts bancaires sont normalementconsidérés comme des activités de financement semblables aux emprunts. Toutefois, s'ils sont remboursables à vueet font partie intégrante de la gestion de trésorerie d'une entité, les découverts bancaires sont une composante de la trésorerie et des équivalents de trésorerie. Une entité doit présenter un tableau des flux de	Selon le chapitre 2 du Arrêté du 23 Rajab 1429 correspondant au 26 juillet 2008 fixant les règles d'évaluation et de comptabilisation, le contenu et la présentation des états financiers ainsi que la nomenclature et les règles de fonctionnement des comptes définie le tableau des flux de trésorerie comme suite 240-1. Le tableau de flux de trésorerie a pour but d'apporter aux utilisateurs des états financiers une base d'évaluation de la capacité de l'entité à générer de la trésorerie et des équivalents de trésorerie, ainsi que des informations sur l'utilisation de ces flux de trésorerie. 240.2. Un tableau des flux de trésorerie présente les entrées et les sorties de disponibilités intervenues pendant l'exercice selon leur origine : * flux générés par les activités opérationnelles (activités qui génèrent des produits et autres activités non liées à l'investissement et au financement) ; * flux générés par les activités d'investissement (décaissements sur acquisition et encaissements sur cession d'actifs à long terme) ; * flux générés par les activités de financement (activités ayant pour conséquence de modifier la

	trésorerie qui indique les flux de trésorerie d'une période deprésentation de l'information financière classés en activités opérationnelles, activités d'investissement et activités definancement. Une entité doit présenter les flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles, en utilisant : (a) soit la méthode indirecte, suivant laquelle le résultat est ajusté des impacts des transactions sans effet detrésorerie, de tout décalage ou régularisation d'entrées ou de sorties de trésorerie opérationnelle passées ou futures etdes éléments de produits ou de charges liés aux flux de trésorerie d'investissement ou de financement ; soit(b) la méthode directe, suivant laquelle les principales catégories d'entrées et de sorties de trésorerie brutes sontpréséntées ;	taille et la structure des fonds propres ou des emprunts) ; * flux de trésorerie provenant des intérêts des dividendes, présentés séparément et classés de façon permanente d'un exercice à l'autre dans les activités opérationnelles, d'investissement ou de financement. 240.3. Les flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles sont présentés soit par une méthode directe soit par une méthode indirecte. La méthode directe qui est recommandée consiste : . à présenter les principales rubriques d'entrée et de sortie de trésorerie brute (clients, fournisseurs, impôts.) afin de dégager un flux de trésorerie net ; . à rapprocher ce flux de trésorerie net du résultat avant impôt de la période considérée. La méthode indirecte consiste à ajuster le résultat net de l'exercice en tenant compte : . des effets des transactions sans influence sur la trésorerie (amortissements, variations clients, stocks, variations fournisseurs.) ; . des décalages ou des régularisations (impôts différés.) ; . des flux de trésorerie liés aux activités d'investissement ou de financement (plus ou moins-values de cession.), ces flux étant présentés distinctement. 240-4. Les disponibilités correspondent : . aux liquidités, qui comprennent les fonds en caisse et les dépôts à vue (y compris les découverts bancaires remboursables à la demande et autres facilités de caisse) ; . aux quasi-liquidités détenues afin de satisfaire les engagements à court terme (placements à court terme très liquides facilement convertibles en liquidités et soumis à un risque négligeable de changement de valeur). 240-5. Les flux de trésorerie suivants peuvent être présentés pour un montant net : . les liquidités ou quasi-liquidités détenues pour le compte de clients ; . les éléments dont le rythme de rotation est rapide, les montants élevés et les échéances courtes.

Source : *Elaboré par l'auteur*

Les deux références quel que soit IFRS-PME et le SCF, traite le tableau des flux de trésorerie de la même façon, tous les deux parle de la méthode directe et indirecte par les flux prévenant de l'activité opérationnel, d'investissement et de financement de l'entreprise.

Tableau 10 : Tableau comparatif entre l'IFRS pour PME et le SCF sur les notes annexes.

Critère de comparaison	***IFRS pour PME***	***SCF***
les notes annexes.	La section 8 expose les principes sous-jacents aux informations devant être présentées dans les notes aux états financiers et la manière de le faire. Les notes contiennent des informations complémentaires à celles qui sont présentées dans l'état de la situation financière, l'état du résultat global, le compte de résultat (s'il est présenté), le compte de résultat et des résultats non distribués combiné (s'il est présenté), l'état des variations des capitaux propres et le tableau des flux de trésorerie. Les notes fournissent des descriptions narratives ou des ventilations d'éléments présentés dans ces états, ainsi que des informations relatives aux éléments qui ne répondent pas aux	Selon le chapitre 2 du Arrêté du 23 Rajab 1429 correspondant au 26 juillet 2008 fixant les règles d'évaluation et de comptabilisation, le contenu et la présentation des états financiers ainsi que la nomenclature et les règles de fonctionnement des comptes définie les notes annexes comme suite 260-1. L'annexe des états financiers comporte des informations sur les points suivants, dès lors que ces informations présentent un caractère significatif ou sont utiles pour la compréhension des opérations figurant sur les états financiers : . les règles et les méthodes comptables adoptées pour la tenue de la comptabilité et l'établissement

	critères de comptabilisation dans ces états. Outre les dispositions de cette section, presque toutes les autres sections de cette IFRS imposent des obligations en matière d'informations à fournir qui sont normalement présentées dans les notes. **Structure des notes** Les notes doivent : (a) présenter des informations sur la base d'établissement des états financiers et sur les méthodes comptablesspécifiques utilisées selon les paragraphes 8.5 à 8.7 ; (b) fournir l'information imposée par cette IFRS qui n'est pas présentée ailleurs dans les états financiers ; et (c) fournir des informations qui ne sont pas présentées ailleurs dans les états financiers, mais qui sont pertinentes pour les comprendre. Une entité doit, dans la mesure du possible, présenter les notes de façon systématique. Une entité doit effectuer un renvoi de chaque élément des états financiers à toute information correspondante dans les notes. Une entité présente normalement les notes dans l'ordre suivant : (a) une déclaration selon laquelle les états financiers ont été préparés en conformité avec l'IFRS pour les PME (voir le paragraphe 3.3) ; (b) un résumé des principales méthodes comptables appliquées (voir le paragraphe 8.5) ; (c) les informations supplémentaires pour les éléments présentés dans les états financiers, dans l'ordre dans lequel apparaissent chacun des états financiers et chacun des postes ; et (d) toute autre information à fournir. **Informations à fournir sur les méthodes comptables** Dans son résumé des principales méthodes comptables, une entité doit donner des informations sur les éléments suivants : (a) la base (ou les bases) d'évaluation utilisée(s) pour l'établissement des états financiers ; (b) les autres méthodes comptables utilisées qui sont pertinentes pour une bonne compréhension des états financiers. **Information sur les jugements** Une entité doit fournir, dans le résumé des méthodes comptables significatives ou dans d'autres notes, les jugements réalisés par la direction, à l'exclusion de ceux qui impliquent des estimations (voir paragraphe 8.7), lors de l'application des méthodes comptables de l'entité et qui ont l'impact le plus significatif sur les montants comptabilisés dans les états financiers. **Information sur les sources principales d'incertitude relative aux estimations** Une entité doit fournir dans les notes une information sur les hypothèses-clés relatives à l'avenir et les autres sources principales d'incertitude relatives aux estimations à la date de clôture, qui présentent un risque important d'entraîner un ajustement significatif des valeurs comptables des actifs et des passifs au cours de la période suivante. Pour ces actifs et passifs, les notes doivent comprendre des détails relatifs à : (a) leur nature ; (b) leur valeur comptable à la fin de la période de présentation de l'information financière.	des états financiers (la conformité aux normes est précisée, et toute dérogation est expliquée et justifiée) ; . les compléments d'information nécessaires à une bonne compréhension du bilan, du compte de résultat, du tableau des flux de trésorerie et de l'état de variation des capitaux propres ; . les informations concernant les entités associées, les co-entreprises, les filiales ou la société mère ainsi que les transactions ayant éventuellement eu lieu avec ces entités ou leurs dirigeants : nature des relations, types de transaction, volume et montant des transactions, politique de fixation des prix concernant ces transactions ; . les informations à caractère général ou concernant certaines opérations particulières nécessaires à l'obtention d'une image fidèle. Une liste des informations qui doivent figurer dans l'annexe est proposée en annexe 2 (modèle d'états financiers). 260.2. Les notes annexes aux états financiers fon L'objet d'une présentation organisée. Chacun des postes du bilan, du compte de résultat, du tableau des flux de trésorerie et du tableau de variation des capitaux propres renvoie à l'information correspondante dans les notes annexes. 260.3. Si des événements se produisent après la date de clôture de l'exercice et n'affectent pas la situation de l'actif et du passif pour la période précédant la clôture, aucun ajustement n.est nécessaire. Cependant ces événements font l'objet d'une information dans l'annexe s.ils sont d.une importance telle que leur omission pourrait affecter les décisions prises par les utilisateurs des états financiers. L'information précise alors : . la nature de l'événement ; . l'estimation de l'impact financier ou les raisons pour lesquelles l'impact financier ne peut pas être estimé. 260.4. Les entités faisant appel public à l'épargne fournissent les informations spécifiques nécessaires aux utilisateurs des états financiers pour : . comprendre les performances passées ; . évaluer les risques et la rentabilité de l'entité. Dans ce cadre, elles fournissent en particulier sur la base de leurs états financiers consolidés des informations concernant : . les différents types de produits et services relevant de leur activité ; . les différentes zones géographiques où elles opèrent. 260-5. Les entités amenées à publier des états financiers intermédiaires sont tenues de respecter, pour l'établissement de ces états, la même présentation éventuellement sous forme abrégée, le même contenu et les mêmes méthodes comptables que ceux prévus pour les états financiers de fin d'exercice.

Source : *Elaboré par l'auteur*

Nous remarquons que le contenu des annexes de la norme est beaucoup plus consistant que celui du SCF, par exemple la norme IFRS pour PME exige de fournir les informations relatives aux méthodes comptables, aux jugements ainsi que les sources principales d'incertitude relative aux estimations

3- Principaux résultats

Au cours de notre comparaison entre la norme IFRS pour PME et le SCF, nous avons pu tirer les principaux résultats suivants :

- la norme IFRS pour PMEdéfinie La PME selon des critères qualitatifs (responsabilité publique, obligation de présenter des états financiers) tandis que le SCF, ne rendre pas une grande importance aux PME, et il la définit selon des critères quantitatifs (certains seuils de taille) ;

- La norme IFRS pour PME diffère du SCF par deux caractéristiques et/ou principes majeurs. le Rapport Cout/avantage et le caractéristique qui constitue la nouveauté des dernières corrections de 2015 sur la norme IFRS pour PME, qu'est le cout ou effort indu ;

- A l'inverse du SCF, la norme IFRS pour PME distingue entre le passif et les capitaux propres et définit le passif comme étant une OBLIGATION actuelle qui devrait se traduire par une sortie de ressource et non pas une ressource en soi. Ceci s'explique par le système économique dans lequel le SCF s'inscrit. En fait, l'économie algérienne est une économie d'endettement aux antipodes des autres économies qui sont supposées adopter les IFRS ;

- Quant aux produits et charges, nous remarquons que le raisonnement IFRS est beaucoup plus orienté vers les avantages économiques futurs à l'inverse de la logique SCF qui décrit les composantes de chacun des produits et/ou charges. D'autant plus que la norme IFRS pour PME distingue entre les produits et charges des activités ordinaires et les pertes et profits, chose qui n'est pas faite au niveau du SCF. L'avantage de la distinction est l'étendue du champ de la définition des produits et charges ;

- La norme IFRS pour PME et le SCF insistent sur deux notions pour comptabiliser un élément. La probabilité d'avantages économiques futurs et la fiabilité de l'évaluation qui sont de nature économique.

- Sur le plan des états financiers (ou de synthèse), la norme IFRS pour PMEne se distingue pas avec le SCF car les deux références parle de 5 états financiers. En outre, les deux dispositifs s'accordent sur les principes de la continuité d'exploitation, la permanence de la présentation ou méthode, le besoin de comparaison et la fréquence d'établissement. Cependant cette périodicité peut être de 12 mois au maximum pour le SCF alors que l'IFRS pour PME permet d'excéder cette durée ;

- La norme IFRS pour PMEel le SCFclasse les éléments de l'état de la situation financière selon l'aspect courant (ou non courant) desdits éléments sauf quand le critère de liquidité apporte des informations plus fiables et pertinentes ;

- Alors que la norme IFRS pour PME admet deux éventuelles approches pour la présentation de l'état du résultat (l'approche de l'état unique et l'approche en deux états), le SCF n'admet qu'une unique et seule présentation celle d'un état unique et ce parce que la

notion de résultat global n'existe pas. Nous remarquons aussi que l'analyse des charges se fait au niveau du SCF et la norme IFRS pour PME, par nature et par la fonction de la charge;

- Le contenu des annexes de la norme IFRS pour PME est beaucoup plus consistent que celui du SCF, par exemple la norme IFRS pour PME exige de fournir des informations relatives aux méthodes comptables, aux jugements ainsi que les sources principales d'incertitude relative auxestimations que le SCF ne prévoit que d'une manière superficielle.

Conclusion :

Malgré que notre travail ne prétend pas l'exhaustivité et présente plusieurs limites, à savoir Le traitement d'une partie bien précise des sections de la norme IFRS pour PME et SCF et non pas de leur exhaustivité ;

On a constaté une grande similarité entre la norme IFRS pour les PME et le SCF, dans la plupart des principes comptables et méthode d'évaluation. Qui nous conduisons a la confirmation de notre deuxième hypothèse, qui confirme la convergence entre ces deux références.

En effet, la conclusion tirer de notre travail confirme que le choix de la norme IFRS-PME comme un remplacement du SCF , est un choix a éviter car les principaux problème du SCF comme (la juste valeur, la composition des immobilisation, la valeur actuelle, l'impôt différer ….) existe aussi dans la norme IFRS-PME.

Donc, si on veut rester dans l'aspect de la normalisation international comptable, il faut améliore la formation au SCF des professionnels de la comptabilité, des managers d'entreprises et des responsables de fonctions à retombée comptable. Une formation adéquate menée par de véritables enseignants aurait pu réorienter la perception de la comptabilité et conduire à la culture d'entreprise. Car dans une acception erronée des décideurs, le SCF comme l'était le PCN 75 à son époque, n'est que l'affaire des seuls comptables. Un vaste plan de formation obligatoire à l'échelle nationale, qui supposait un chef d'orchestre, aurait dû être lancé par les pouvoirs publics, précédant et accompagnant la mise en application du SCF, en direction des professionnels libéraux et salariés, du management des entreprises, des enseignants tous cycles confondus. Il n'en fut rien. Conséquence : éclosion de compréhensions multiples très souvent superficielles du SCF et des états financiers de mauvaise qualité. Il y va donc du management de nos entreprises et de notre économie que de reprendre la situation en main. L'entreprise, seule créatrice de richesse, est le lieu où se combinent par le biais d'une organisation, des compétences dirigées par un top management, des équipements, des technologies, de la finance, à l'effet de satisfaire en qualité et disponibilité les besoins solvables du marché dont le but d'en retirer des profits. La comptabilité, et donc le SCF, doit traduire ces interrelations et en mesurer faiblement le résultat obtenu au cours d'une période sous réserve de sa correcte application.

Bibliographie

- Benhayoun. I., Marghich. A. (2017). IFRS FOR SMES: A STRUCTURED LITERATURE REVIEW. International Journal of Accounting and Financial Reporting. 7 (2). 538-561.
- Obert. R. (2013). Pratique des normes IFRS : Normes IFRS vs US GAAP, Ed.5.
- Venus. I., Suez-Sales. M. G. A COMPARISON OF THE INTERNATIONAL FINANCIAL
- REPORTING STANDARDS (IFRS) AND GENERALLY ACCEPTED ACCOUNTING
- PRINCIPLES (GAAP) FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES (SMES) AND
- COMPLIANCES OF SOME ASIAN COUNTRIES TO IFRS. Journal of International
- Business Research. 10(3). 35-62.
- Anne le manh, pascale delvaille, Enjeux et limites de l'application des normes IFRS aux PME, 2016.
- Haichar Mohammed, Haouari Sanae, Norme IFRS Pour Les Pme : Reel Potentiel De Developpement Ou Systeme Encore Trop Complexe A Mettre En Place Au Maroc ?, 2018.
- du Arrêté du 23 Rajab 1429 correspondant au 26 juillet 2008 fixant les règles d'évaluation et de comptabilisation, le contenu et la présentation des états financiers ainsi que la nomenclature et les règles de fonctionnement des comptes.
- Loi 07-11 du 15 Dhou El Kaada 1428 correspondant au 25 novembre 2007 portant système comptable financier.

Dix ans d'application du SCF : Avantages et incidences

Lamine TARHLISSIA	Amira BEN ACHOUR	Kamel REMMACHE
Ecole supérieure de commerce tarhlissiaa@hotmail.com	Ecole supérieure de commerce	Université de 20 aout 1955 Skikda Kamelesc@yahoo.fr

Résumé

L'ouverture de l'économie Algérienne sur la mondialisation est une occasion pour réformer ou adapter en profondeur la normalisation de la comptabilité. Par le décret exécutif n°08-156 du 26 mai 2008 portant application des dispositions de la loi n° 07-11 du 25 novembre 2007 portant système comptable et financier, l'Algérie s'engage à adopter et mettre en exécution les nouvelles dispositions à partir de l'année 2010.Et pour cela l'objectif de notre travail est de présenter le système comptable et financer, sa définition, son objectif, ses concepts et ses avantages, aussi nous essayerons de cerner l'environnement de l'adoption du ce système en Algérie.Et enfin nous présenterons une interprétation néo-institutionnelle du changement de système comptable en Algérie.

Mots clés : économie Algérienne, système comptable et financier, théorie institutionnelle, changement.

Abstract :

The opening of the Algerian economy on globalization is an opportunity to reform or adapt deep standardization of accounting. By Executive Decree No. 08_156 of 26 May 2008 implementing the provisions of Act No. 07.11 of 25 November 2007 on the accounting and financial system, Algeria is committed to adopt and implement the new provisions from the date of application to 2010.For that, the objective of our work is to present the accounting and financial system, its definition, its objective, its concepts and its advantages; also, we will try to define the environment of the adoption of this system in Algeria. Finally, we will present a neo institutional interpretation of the change of accounting system in Algeria.

Key words: Algerian economy, accounting and financial system, institutional theory, change.

Introduction

Le développement des marchés mondiaux de capitaux durant ces trente dernières années a fait naitre le besoin d'un référentiel économique commun.

Les scandales financiers en Europe et aux états unis sont venus renforcer ce besoin d'harmoniser et d'améliorer l'information financière en direction des agents économique.

En 1973, des organisations comptables professionnelles de neuf pays (Allemagne, Australie, Canada, Etats-Unis, France, Japon, Mexique, Pays-Bas, Royaume-Uni) créent l'IASC (International Accounting Standards Committee), un organisme privé ayant pour mission d'élaborer et de publier des normes comptables pour la présentation des états financiers, et d'œuvrer pour leur diffusion dans le monde.

Tout cela dans le but de renforcer la transparence des états financiers des entreprises faisant appel public à l'épargne. C'est dans ce cadre particulièrement règlementé qu'est né le nouveau référentiel IAS/IFRS.

L'Algérie a ainsi élaboré un système comptable appelé Système Comptable Financier (SCF) mis en œuvre à partir de 2010. Le SCF résulte de la refonte du Plan Comptable National (PCN) de 1975 qui remplace le Plan Comptable Général (PCG) de 1957.

A travers le cas du SCF algérien, la question de recherche retenue ici est la suivante : ***Quelles sont Les conditions, avantages et incidences du passage du PCN vers le SCF ?***

Pour répondre à cette problématique, nous allons aborder successivement trois points, Tout d'abord nous allons exposer le système comptable financier : un état des lieux ; Ensuite, nous allons présenter le système comptable financier en Algérie ; Enfin, nous allons finir cet article par les enseignements fournis par la théorie néo-institutionnelle.

1. Le système comptable financier : un état des lieux

Le SCF introduit un changement très important au niveau des définitions des concepts, des règles d'évaluation et de comptabilisation des immobilisations.

Dans cette partie nous allons présenter une définition du SCF, ses composantes, ses objectifs, et les raisons de son apparition.

1.1 Définition du système comptable financier

Le système comptable financier concerne toutes les entreprises soumises au code de commerce, les entreprises publiques ou parapubliques, ou d'économie mixte, les coopératives et plus généralement les entités produisant des biens ou des services marchands ou non marchands, dans la mesure où elles exercent des activités économiques qui se fondent sur des actes répétitifs. Les très petites entreprises peuvent être autorisées à ne tenir qu'une comptabilité simplifiée.

Le Système comptable financier (SCF) est entré en vigueur depuis le 1er janvier 2010. Ce nouveau référentiel comptable institué par la Loi 07-11 du 27 novembre 2007 portant système comptable financier est venu remplacer le Plan Comptable National (PCN).[1]

Ces nouvelles règles comptables visent à remédier aux insuffisances du PCN, moderniser les règles de comptabilité applicables aux entreprises et s'insérer dans le mouvement international d'harmonisation des comptabilités où les normes IAS/IFRS se sont imposées comme référence.

Loi n° 07-11 du 25 novembre 2007 portant système comptable financier
Décret exécutif n° 08-156 du 26 mai 2008 portant application des dispositions de la loi n° 07-11 du 25 novembre 2007 portant système comptable financier
Arrêté du 26 juillet 2008 fixant les règles d'évaluation et de comptabilisation, le contenu et la présentation des états financiers ainsi que la nomenclature et les règles de fonctionnement des comptes.

Instruction n° 2 du 29 Octobre 2009 portant première application du système comptable financier2010.

Les mesures d'harmonisation et d'adaptation fiscales induites par la mise en œuvre du nouveau système comptable financier à partir du 01 janvier 2010.

Et selon la loi n°07-11 article numéro 03 : la comptabilité financière est un système d'organisation de l'information financière permettent de saisir, classer, évaluer, enregistrer, des données de base chiffrées et présenter des états reflétant une image fidèle de la situation financière et patrimoniale de la performance et de la trésorerie de l'entité à la fin de l'exercice.

1.2 Objectifs du SCF

La mise en place d'un référentiel unique a pour objectifs de :

- Améliorer la transparence et la comptabilité des états financiers élaborés par les sociétés cotées ;
- Permettre la comparaison d'entreprises de différents pays ;
- Faciliter la cotation boursière des entreprises sur les places du monde entier ;
- Obtenir et restaurer la confiance des investisseurs ;
- Obtenir un référentiel comptable aux pays qui en sont dépourvus.

1.3 Caractéristique du SCF

Le Système Comptable Financier se caractérise par quatre principales innovations :

- Le choix de normes comptables, internationalement reconnues, ce qui rapprochera notre pratique comptable de la pratique universelle et qui permettra à la comptabilité de fonctionner d'une part, avec un cadre conceptuel et des principes plus adaptés à l'économie moderne, et d'autre part, de produire une information détaillée, reflétant une image fidèle de la situation financière des entreprises ;
- L'énonciation de manière plus explicite des principes et des règles devant guider l'enregistrement comptable des transactions, leur évaluation et l'établissement des états financiers, ce qui limitera les risques d'interprétation des règles et facilitera la vérification des comptes ;
- La prise en charge par le nouveau système comptable des besoins des autres utilisateurs et notamment des investisseurs qui disposeront d'une information financière sur les entreprises à la fois harmonisée, transparente et permettant la comparabilité et la prise de la décision ;
- La possibilité pour les petites entités tels que les petits commerçants et artisans d'appliquer un système d'information basé sur une comptabilité simplifiée dite de trésorerie[2].

1.4 Composantes du système comptable financier

Le système comptable financier comporte un cadre conceptuel de la comptabilité financière, des normes comptables et une nomenclature des comptes permettant l'établissement les états financiers sur la base des principes comptables généralement reconnus et notamment[3] :

- intelligibilité ;
- pertinence ;
- fiabilité ;
- comparabilité ;
- coût historique ;
- prééminence de la réalité économique sur l'apparence juridique.

1.4.1 Le cadre conceptuel

Le cadre conceptuel du SCF est considéré comme « un guide pour l'élaboration des normes comptables, leur interprétation et la sélection de la méthode comptable appropriée lorsque certaines transactions et autres évènements ne sont pas traités par une norme ou une interprétation[4].

Il a pour objectif de :

- Définir les concepts qui sont à la base de la préparation et de la présentation des états financiers tels les conventions et les principes comptables à respecter et les caractéristiques qualitatives de l'information financière ;
- Constituer une référence pour l'établissement de nouvelles normes ;
- Faciliter l'interprétation des normes comptables et l'appréhension d'opérations ou d'évènements non explicitement prévus par la réglementation comptable.

Le cadre conceptuel distingue 2 hypothèses à la préparation des états financiers qui sont :

- **La comptabilité d'engagement (ou comptabilité d'exercice) :** les effets des transactions et autres événements sont comptabilisés quand ces transactions ou événements se produisent (et non pas lorsque interviennent le versement de trésorerie) et ils sont enregistrés dans les états financiers des exercices auxquels ils se rattachent.
- **La continuité d'exploitation :** les états financiers sont normalement préparés selon l'hypothèse qu'une entreprise est en situation de continuité d'exploitation et poursuivra ses activités dans un avenir prévisible sur la base de valeurs de marché. Il est supposé que l'entreprise n'a ni l'intention ni la nécessité de mettre fin à ses activités.Il distingue aussi 3 conventions qui sont celles :

- De **l'entité** (l'entreprise est considérée comme étant une entité comptable autonome et distincte de ses propriétaires) ;
- De **l'unité monétaire** (unité de mesure unique le DA) ;
- Et celle du **coût historique** (certains actifs sont évalués à leur juste valeur : actifs biologiques, instruments financiers).

Le cadre conceptuel définie les principes fondamentaux suivants :

- Le principe de **la périodicité** (un exercice comptable a une durée de douze mois) ;
- Le principe de **l'indépendance des exercices** (le résultat de chaque exercice est indépendant de celui qui le précède et de celui qui le suit) ;
- Le principe de **l'importance relative** (les états financiers doivent mettre en évidence toute information significative) ;
- Le principe de **la prudence** (actifs et produits ne doivent pas être surévalués et les passifs et les charges ne doivent pas être sous évalués. Eviter de transférer sur l'avenir les incertitudes d'aujourd'hui) ;
- Le principe de **la permanence des méthodes** (permanence dans l'application des règles et procédures relatives à l'évaluation des éléments et à la présentation des informations) ;
- Le principe de **l'intangibilité** du bilan d'ouverture (bilan du 1/1/n correspond au bilan du 31/12/n-1).

1.4.2 Les états financiers

Les états financiers des entités sont le bilan, compte de résultat par nature (par fonction en annexe.), Un tableau de variation des capitaux propres, tableau des flux de trésorerie, annexe (précisant les règles et méthodes comptables utilisées et fournissant des compléments d'information sur le bilan et le compte de résultat.)

Le S.C.F à introduit deux états financiers qui ne figuraient pas dans le P.C.N : le tableau de variation des capitaux propres et le tableau des flux de trésorerie, pour cela il s'est inspiré du référentiel de l'IASB.

a- **Le bilan :** En principe, le bilan doit présenter les quatre catégories suivantes d'actifs et de dettes :

Les actifs courants et non courants ;

Les dettes courantes et non courantes.

b- **Le compte de résultat :** Le compte de résultat est un état récapitulatif des charges et des produits réalisés par l'entreprise au cours de l'exercice. Il ne tient pas compte de la date d'encaissement ou de décaissement. Il fait apparaître, par différence, le résultat net de l'exercice : bénéfice/profit ou perte.

c- **Le tableau des flux de trésorerie :** L'expression flux de trésorerie désigne l'ensemble des entrées et sorties de liquidités ou d'équivalents de liquidités.

Les liquidités recouvrent les fonds disponibles et les dépôts à vue.

d- **L'état des variations des capitaux propres** : est un état de synthèse qui présente le résultat de la période ainsi que les charges et les produits qui sont directement imputés en capitaux propres.

Cet état présente les effets des changements de méthode effectués sur l'exercice. Il présente aussi le solde des réserves (résultat non distribué), les distributions des dividendes et les variations du capital. Il permet un rapprochement entre la valeur comptable en début et fin d'exercice de chaque catégorie de capital apporté et de chaque réserve en indiquant les différents éléments de variation.

e- **L'annexe des états financiers** : l'annexe est un document de synthèse qui comporte des informations utiles pour la compréhension des opérations figurant sur les états financiers :

- Les règles et les méthodes comptables adoptées pour la tenue de la comptabilité et l'établissement des états financiers ;
- Les compléments d'information nécessaires à une bonne compréhension du bilan, du compte de résultat, du tableau des flux de trésorerie et de l'état de variation des capitaux propres ;
- Les informations concernant les entités associées, filiales ou société mère ainsi que les transactions ayant eu lieu avec ces entités ou leurs dirigeants ;
- Les informations concernant certaines opérations particulières nécessaires à l'obtention d'une image fidèle.

Les critères essentiels qui permettent de déterminer quelles sont les informations à faire figurer dans l'annexe sont le caractère **pertinent** de l'information et son **importance relative**.

En effet l'annexe ne doit comprendre que les informations significatives, susceptibles d'influencer le jugement que les destinataires des documents peuvent porter sur le patrimoine, la situation financière et le résultat de l'entreprise.

1.5 Les avantages du système comptable et financier

- Le premier avantage est qu'il est en harmonie avec les pratiques universelles et donc proche du référentiel international. Il est ainsi adapté à l'économie moderne avec la production d'une information détaillée ;
- Le second avantage est l'existence d'un cadre conceptuel avec des définitions plus explicites des règles devant guider l'enregistrement comptable des transactions leur évaluation. Il facilitera la vérification ;
- Le troisième avantage a trait à la qualité de l'information financière qui est harmonisé lisible et comptable par les investissements ;
- Le quatrième avantage est celui qui donne la possibilité aux très petites entités d'applique une comptabilité simplifiée la loi de finance pour 2008 a annoncé la couleur en introduisant dans le code fiscal un nouveau régime fiscale dit « régime de l'imposition simplifie » qui concerne les contribuables dont le chiffre d'affaire s'entre 3 et 10 millions de dinar[5].

2. Le Système Comptable Financier Algérien

Le système comptable financier (SCF) est réalisé dans un cadre de réponse à une stratégie de convergence du langage comptable au plan mondial. Cette partie montre la stratégie de passage du PCN au SCF et les incidences d'application de ce référentiel sur le marché et les entreprises algériennes.

L'ensemble des entreprises algériennes, quel que soit leur nature ou leur taille ont reconduit le plan comptable général français de 1957 jusqu'à fin 1975[6] . Cette année a connu la naissance d'un nouveau dispositif réglementaire encadrant la comptabilité de l'Algérie qui est le Plan Comptable National (PCN).

Le PCN 1975, comme les autres systèmes comptables des pays sous l'influence culturelle de l'Europe continentale, suivait la logique du modèle « continental », car il considérait l'entreprise comme entité juridique où la situation patrimoniale prédomine le

Bilan. Les pratiques comptables étaient très rigides car il existait un plan comptable qui limite.

À la suite de leurs limites, le 25 Novembre 2007, une nouvelle loi sous le numéro 07-11 portant sur le système comptable et financier fut promulguée, qui constitue une rupture avec l'ancien système (PCN 1975), et modifie radicalement le fond ainsi que la forme, la manière de production et de présentation de l'information financière par les entreprises algériennes.

2.1. Le passage du PCN au SCF

La première adoption du SCF, dont la date de passage est le 1er Janvier 2010, doit s'effectuer en fonction d'une stratégie de passage prédéfinie, dont les principaux axes s'articulent, sur les étapes suivantes [7] :

- La formation ;
- L'élaboration d'un plan de comptes SCF ;
- Diagnostic du logiciel de traitement de l'information comptable ;
- La correspondance des comptes PCN/SCF au 31/12/2009 ;
- Le bilan d'ouverture SCF au 01/ 01/2010 (avant retraitements) ;
- L'élaboration du manuel des politiques comptables SCF ;
- Le retraitement des soldes SCF au 01/01/2010 ;
- Le bilan d'ouverture SCF au 01/ 01/2010 (après retraitements) ;
- La compilation des comptes 2010 selon le référentiel SCF ;
- L'établissement des états financiers SCF arrêtés au 31/12/2010.

2.2.Le SCF Algérien : un système comptable hybride

L'Algérie comme d'autres pays francophones tels que la Tunisie et Madagascar par exemple, a fait évoluer son système comptable en adoptant d'une part, un cadre conceptuel explicite par référence au cadre comptable de l'IASB, et d'autre part, en conservant un plan comptable. Le SCF algérien peut donc être considéré comme un système comptable hybride c'est-à-dire en partie anglo-saxon par son cadre conceptuel explicite, et continental francophone par son plan comptable [8]

2.3. Les incidences de l'application du SCF

Malgré les problèmes et les contraintes réels mais non insurmontables liés à la mise en place de la réforme, le passage du plan comptable national aux normes comptables internationales aura des répercussions positives profondes dans de multiples domaines [9]:

- Le système comptable financier propose des solutions techniques à l'enregistrement comptable d'opérations ou de transactions non traitées par le PCN ;
- Il apportera plus de transparence et de fiabilité dans les comptes et dans l'information financière qu'il véhicule, ce qui renforcera la crédibilité des entreprises ;
- Il constituera une meilleure comparabilité dans le temps et dans l'espace des situations financières ;
- Il constituera une occasion pour les entreprises d'améliorer leur organisation interne et la qualité de leur communication avec les parties prenantes à l'information financière ;
- Il encouragera l'investissement du fait d'une meilleure lisibilité des comptes par les analystes financiers et les investisseurs ;
- Il favorisera l'émergence d'un marché financier tout en assurant la fluidité des capitaux ;
- Il améliorera le portefeuille des banques du fait de la production par les entreprises de situations plus transparentes ;
- Il facilitera le contrôle des comptes qui s'appuiera désormais sur des concepts et des règles clairement définis ;
- L'application par les entreprises des normes comptables internationalement reconnues, obligeant à une meilleure transparence des comptes, est une mesure de sécurité financière qui participe à l'instauration (ou la restauration) de la confiance.

2.4. Les enjeux d'application du SCF

Les enjeux majeurs concernent essentiellement deux grands axes[10] :

2.4.1. Le système d'information

Le système d'information des entreprises algériennes doit radicalement changer et ou s'adapter à la nouvelle donnée et pour être performant, il est indispensable de :

- Revoir l'organisation de la production de données financières, en rapprochant les éléments de gestion et de reporting interne des états financiers traditionnels ;
- Revaloriser la fonction comptable ;
- Changer les logiciels comptables.

2.4.2. La communication de l'information financière

Elle doit être repensée en fonction des nouvelles exigences introduites par les normes IAS/IFRS à savoir :

- Etats financiers de synthèse ;
- Information de type sectoriel ;
- Annexes détaillées et qualitatives ;
- Amélioration des délais d'élaboration et de fréquence de la communication financière ;
- Adaptation des systèmes de gestion et d'organisation de l'entreprise ;
- Pour les grands groupes et grandes entreprises, il y a lieu de s'assurer du coût lié à la conception et la mise en place de logiciels performants et adaptés à leurs besoins. Il s'agit de retenir les expériences du passé, afin d'aboutir à un bon rapport qualité/prix aujourd'hui et dans la foulée de ces normes beaucoup de cabinets conseils proposent déjà des solutions informatiques qu'il y a lieu de bien évaluer avant de s'engager.

3. Quelques enseignements fournis par la théorie néo-institutionnelle

3.1 Définition de la théorie néo-institutionnelle

La théorie du néo-institutionnalisme s'efforce d'expliquer le phénomène de l'homogénéité dans les organisations et aussi l'influence de l'environnement institutionnel sur les organisations. Le préfixe « néo » indique qu'il s'agit du renouvellement de la théorie institutionnelle dans les années 1940 en sciences sociales.

Les sociologues de la fin du xixe siècle et début du xxe siècle commençaient à systématiser les études sur les institutions. L'économiste et sociologue Max Weber s'intéresse aux processus au travers desquels bureaucratie et institutions sont devenues dominantes dans la société.

3.2 Une interprétation néo-institutionnelle du changement de système comptable en Algérie

La diffusion des normes comptables internationales IAS-IFRS à l'échelle mondiale peut s'expliquer par la théorie néo-institutionnelle sociologique.

Les approches néo-institutionnelles mettent en exergue l'homogénéisation ou la réduction de la diversité des formes et des pratiques organisationnelles[11].

La théorie néo-institutionnelle mobilise trois concepts pour expliquer l'homogénéisation des organisations et des pratiques : l'isomorphisme coercitif, l'isomorphisme normatif et l'isomorphisme mimétique[12].

Les normes comptables internationales IAS-IFRS émanent de l'IASB, organisme privé n'ont pas un caractère contraignant au sens juridique pour un pays francophone tel que l'Algérie par exemple. **L'isomorphisme coercitif** semble donc peu pertinent ici. **L'isomorphisme normatif** : réside dans le fait que les normes IAS-IFRS dans leur diffusion mondiale bénéficient des pressions exercées par des organisations internationales pourvoyeurs de fonds telles que le FMI et la Banque Mondiale. Les pays en développement adoptent en totalité ou partiellement le référentiel de l'IASB pour attirer des investisseurs et des capitaux étrangers. La Banque Mondiale a apporté un soutien financier à l'Algérie pour le changement de son système comptable[13].

L'isomorphisme mimétique : a conduit de nombreux pays à adopter les normes IAS-IFRS pour se conformer à un standard comptable admis comme étant rationnel et techniquement légitime par les entreprises dont elles peuvent être les partenaires. Les travaux de Carruthers (1995) mettent en exergue que les nouvelles pratiques comptables résultant des IAS-IFRS, peuvent contribuer à donner une légitimité aux organisations qui les développent à travers la construction d'une apparence de rationalité d'efficacité[14].

La théorie néo-institutionnaliste contribue à une approche plus réaliste du comportement des organisations en mettant la recherche de légitimité au centre des motivations des acteurs. Les pays francophones cherchent à travers un isomorphisme institutionnel une conformité sociale c'est-à-dire à s'adapter aux exigences sociales et culturelles de leur environnement. La principale critique faite à la théorie néo-institutionnelle est son déterminisme. Les détracteurs de cette théorie soutiennent que le changement dans les organisations est 4 déterminés par des logiques institutionnelles et des

pressions de l'environnement externe. Pour répondre à ces critiques, a développé le concept d'entrepreneur institutionnel.

Ce dernier est un acteur qui mobilise des ressources à sa disposition pour créer, modifier ou renforcer une institution. L'entrepreneur institutionnel déploie une stratégie pour agir sur les processus institutionnels afin de faire évoluer les institutions existantes dans un sens plus favorable ou de créer de nouvelles institutions. Le concept d'entrepreneur institutionnel enrichit la théorie néo-institutionnelle en mettant en évidence la possibilité pour les acteurs de jouer un rôle dans le processus de transformation institutionnelle. L'introduction des choix et de l'intentionnalité des décideurs enrichit la théorie néo-institutionnaliste[15].

La théorie néo-institutionnaliste peut aussi expliquer l'évolution de l'IASC devenu l'IASB dans sa recherche de légitimité politique face aux Etats et aux normalisateurs nationaux.

Conclusion

L'Algérie comme la France et d'autres pays francophones, a dû faire évoluer son système comptable pour l'adapter aux changements de son environnement juridique et économique, et à son ouverture internationale et aux capitaux étrangers[16]

La diffusion des normes comptables internationales IAS-IFRS à l'échelle mondiale peut s'expliquer par la théorie néo-institutionnelle sociologique par des phénomènes de mimétisme. Mais l'Algérie n'a pas adopté en totalité les IAS-IFRS et préservé son identité comptable par le maintien d'un plan comptable. Cela peut s'expliquer par des raisons techniques et culturelles.

Le Système comptable et financier Algérien n'a pas, jusqu'à ce jour, fait l'objet de critiques internes, exception faite de celles émanant de quelques professionnels ayant intérêt à élargir le marché de formation des IAS/IFRS.

Bibliographie

[1] https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/espace-informations/322-le-systeme-comptable-financier, consulter le 05/07/2019 à 11h08 ;

[2]www.mfg.com.

[3] Journal officiel n° 74 du 25 novembre 2007, **La loi 07/11 du 25 novembre 2007 portant système comptable financier**, Article. 01 ;

[4]Journal officiel n°27 du 28 mai 2008, **Op.cit.**, articles 06 et 07 ;

[5] Lydia Hamaidouche, Amina Hamiche, Mémoire de fin de cycle,**Traitement comptable des immobilisations corporelles et incorporelles selon le SCF**, 2016**,** p : 42 **;**

[6] BELKHERROUBI H, **Convergence des systèmes d'information comptables : Intégration à la globalisation financière, Développement et Contraintes d'un processus**, thèse de doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Oran, 2011, p : 98 ;

[7] Le Quotidien d'Oran 12/05/2010 article écrit par l'expert-comptable Mohamed El-Habib Merhoum ;

[8] Djamel Khouatra**, L'intégration des normes comptables internationales IAS-IFRS dans les systèmes comptables francophones : cas du Système Comptable Financier algérien**, Comptabilité et gouvernance, May 2016, Clermont-Ferrand, France ; p : 46 ;

[9] M.MOUALID & M. MELOUKI, **L'impact de l'application du nouveau système comptable financier en Algérie**, Université Abou bakr belkaid-Tlemcen, 2010, p : 76 ;

[10] M.MOUALID & M. MELOUKI ; **Op.cit.**, p : 87 ;

[11] Desreumaux A, **Théorie néo-institutionnelle, management stratégique et dynamique des organisations**, dans Hurault I. 2004, Institutions et gestion, Vuibert, pp. : 29-48 ;

[12] DiMaggio P, **Interest and Agency in Institutional Theory**, in L. Zucker Ed., Institutional Patterns and organizations, Culture and Environments, Cambridge, MA Ballinger, pp. : 3-21;

[13] Djamel Khouatra, Mohamed El Habib Merhoum, **Le Système Comptable Financier algérien entre les " Full IFRS " et la norme IFRS PME : Etude qualitative de sa mise en œuvre par les entreprises. Transitions numériques et informations comptables**, May 2018, Nantes, France, pp Cd-rom ;

[14] Djamel Khouatra, Mohamed El Habib Merhoum, **op.cit**., pp Cd-rom ;

[15] DiMaggio et Powell, **op.cit**., p : 83 ;

[16] Khouatra D, **Evolution et diversité des systèmes comptables francophones**, Congrès de l'AFC, Lille, Mai 2014, p : 19.

الملتقى الوطني حول
تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر:
المتطلبات الاقتصادية والمؤسساتية

يومي 25 و 26 فيفري 2020
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -

الإيداع القانوني: جويلية 2021

9 789931 969129

منشورات كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة –
ص ب 26 طريق الحدائق - سكيكدة – الجزائر - 21000